أعلاق أندلسية
إشبيلية (١)

سلسلة مؤلفات الإمام
أبي بكر ابن العربي (١)



الأمد الأقصى

في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى

تحرير

الإمام الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد
ابن العربي المعافري الإشبيلي
المتوفى ٥٤٣ هـ

ضبط نصه
عبد الله التوراتي

خرج أحاديثه ووثق نقوله
أحمد عروبي

السفر الأول

دار الحديث الكتانية

قال الإمامُ الحافِظُ أَبو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بن عبد الله ابنِ العَرَبي المَعافِري رَضي الله عنه وعن آبائه فيما حدَّثنا به:

الحمدُ لله قبل كُلِّ مَقالٍ، وعلى كُلِّ حالٍ، وفي كُلِّ زَمانٍ وعندَ كُلِّ مَثْوَى وارتحالٍ؛ فبحَمْدِهِ يُسْتَفْتَحُ الباب، ويُسْتَنْجَحُ الطِّلاب، ويُستمنَح[1] اللُّباب؛ ويُقْضَى كُلُّ مُفترَض، ويُبْلَغُ جَميعُ الغرَض؛ وبالإقرار بالتقصيرِ عن القيام بالثناء عليه يكون الانتهاءُ إليه، وبالعَجْزِ عن مَعْرِفتِهِ يُتوصَّلُ إلى مَعْرِفَتِهِ.

أَمَّا بَعْدُ، فقَد كُنتُ مُتشوِّقًا[2] إلى قَرْعِ باب العلم بِرَبِّي، مُتَشَوِّفًا[3] إلى مطالعَةِ حَضْرَتِهِ وما فيها من عَجائِبِ المعارف وفُنون المعلومات؛ فوَفَّقَ بفَضْلِهِ إلى سَواءِ[4] سَبيلِه، ويَسَّر العُثور على دَليلِه، ومَيَّزَ جُملةَ العِلْمِ من تَفصيلِه، وقَيَّض من العالِمين كلَّ شَهْمِ الفُؤاد، مُسْتَنِّ السَّداد؛ ذي صَدْرٍ باليقين رَحْب، وبَحْرٍ في التَّبْيينِ عَذْب؛ قَد حَلَبَ[5] العِلمَ[6] أَشْطُرَه[7]، وحَواهُ أكثرَه؛ وتمرَّن به حِذْقًا وجَدَلًا، وأحسَن به اعتقادًا وعَمَلًا؛ وسبَّب بخِيرَته الوُصولَ إليهم، والوُفودَ

---

(١) في (ط): يستنتج.

(٢) في (ك) ضبطها بوجهين؛ بالفاء والقاف، وفي النسخ الأخرى: بالقاف.

(٣) في (ك) ضبطها بوجهين؛ بالفاء والقاف، وفي (غ): بالقاف، وفي (ح) و(ق) و(ط) و(م): بالفاء.

(٤) في (ط): سوِيّ.

(٥) أي: خَبَرَ ضُرُوبَه، وتمرَّن به، وأصله من أَشْطُرِ الناقة، ومنه المثل السائر: حَلَبَ الدهرَ أَشْطُرَه، ويقال للرجل المجرِّب للأمور المقاسي للشدائد. تاج العروس: (١٢/١٧٠).

(٦) أصاب موضعها محو في (ك) بسبب الرطوبة.

(٧) في (ط) و(غ): أسطره، وبيَّض له في (م).

عَلَيْهِم؛ وسَنَّى[١] الرِّحلةَ التي بِها تُنال البُغْيَةُ، وتُحْفَظ[٢] المِلَّة؛ فهداني الله بهم اللَّقَمَ[٣]، واستقبَل بيَ الأتَمَّ؛ وأَسامَني[٤] في أَنضَرِ الرِّياض، وسَقاني من أَعْذَبِ الحِياض؛ فملأتُ[٥] دَلْوي إلى عَقْدِ كَرَبِه[٦]، وأُبْتُ[٧] خاليًا عن[٨] غُموم[٩] الجهل وكُرَبه؛ موقَرَ[١٠] الحقائِب، موفَّر الرغائِب.

وبعد أن تَرامَت بيَ النَّوى أَقْصاها، عَطَفَتْ[١١] بي إلى الوطَن أسبابٌ وألْقَتْ[١٢] عَصاها؛ وأنا أُحاوِلُ في كلِّ حينٍ تَجْديدَ العَهْدِ بما قيَّدتُ، وتأكيدَ ما وَعَيْتُ، ونَظْمَ ما جَمعْتُ؛ حتى أُعَلِّقَهُ عِقْدًا في جيدِ المعالي، وأَنْصِبَهُ تاجًا على هامَةِ الأيام واللَّيالي؛ وأَعتدَّه قُرْبَةً، ليوم الكُرْبَةِ؛ أرجو أن أكون ممَّن شرَّفهُم الله بالذِّكْرِ، وخصَّهُم بالعِلْمِ[١٣]، فقال: ﴿وَمَا كَانَ الْمُومِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا

---

(١) أصابها في (ك) محو بسبب الرطوبة.

(٢) سقطت من (ط)، وأصابها محو في (ك).

(٣) اللقم: الطريق الواضح، لسان العرب: (٤٦/١١).

(٤) قوله: «واستقبل بي الأتم وأسامني»، أصابه محو في (ك)، ومعنى أسام: أرعى، تاج العروس: (٤٣١/٣٢).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) الكرَب: الحبل الذي يشد على الدلو، بعد المنين، وهو الحبل الأوَّل، فإذا انقطع المنين بقي الكرب، لسان العرب: (٧١٤/١).

(٧) قوله: «فملأت دلوي إلى عقد كربه وأبت»، أصابه محو في (ك).

(٨) في (ط): من.

(٩) في (ط): عن عوم.

(١٠) من الوقر، وهو الثِّقْلُ، ورجل مُوقَرٌ كمُكْرَم، أي ذو وِقْرٍ.

(١١) في (غ): أعطفت.

(١٢) في (ك): ألقيت - وهو الذي في النسخ الأخرى - وضبَّب عليها، وأثبتنا ما صحَّحه بالطرة، وفي (ق): فألقت.

(١٣) بعده في (ح): (الذي هو النور)، ولم يرد في النسخ الأخرى.

نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة:١٢٢].

فكان[١] أفضلَ ما انتدَبتُ إليه، وعَقَدت العَزْمَ عليه؛ التعريفُ بالله تعالى[٢]، والتفسيرُ لأسمائِه الحُسْنَى وصفاته العُلى؛ فنظمتُ فيها شَتيتَ تَعْليقي، وصَدَعْتُ بِتِبْيانِها وِعاءَ تَحْقيقي؛ وجَلَوْتُ/ نُكَتًا[٣] طالَما شَدَدتُ إِلَيْها الحِزام، وطَبَعْتُ عَلَيْها الخِتام؛ فهذا أَوانُ[٤] جَلاها، وهَذِهِ جَواهِرُها وحُلاها.

وقد سَبَقَ إلى هذا المعنى جماعةٌ من المتقدِّمين[٥]، فجاؤوا[٦] مُسْتأخِرين ومُسْتَقْدِمين؛ ومنهم من أَوْعَبَ وأَطْنَبَ؛ ومنهم من هذَّب وقرَّب، وما استولى[٧] على المَرْغوب، ولا قَرْطَسَ المطلوب؛ إلا بعضُ أشياخي[٨]، فإنَّه جَمَعَ فيها كتابًا صَغيرَ الحَجْمِ، استوعبَ/[٩] جُمَلًا عَظيمةً، وأشار إلى أُمورٍ بَديعَةٍ؛ هَتَكَ بها حِجابَ الإِخْفاءِ، وقام فيها بواجِبِ جُمَلِ الاِحْتِفاءِ؛ وعلى كَثْرَةِ ما جَمَعْنا فيها، وأَوْثَقْنا من مَبانيها[١٠]، وأَوْضَحْنا لمعانيها؛ فإنَّا على مِنْوالِهِ نَنسِجُ؛ وفي

---

(١) أصابها محو في (ك).

(٢) في (ط): الأعلى.

(٣) في (ط): كمًّا.

(٤) في (ك) بعدها ما لم نتبين له معنى، فقد أصاب الموضع محو، ثم كتب أحدهم بخط مغاير لخط الناسخ ما لا يُفهم.

(٥) سقطت من (غ).

(٦) في (ط): جاؤوا، وفي (ك): وطائفة، وهي بخط مغاير لخط الأصل، وذلك لمحو أصاب الموضع، فأراد أن يصلحها أحدهم فكتب ما كتب.

(٧) في (ك): من لا دَلَّ، وصحَّحها ناسخها، وهي بخط مغاير لخط الناسخ.

(٨) يقصد شيخه الإمام الغزالي وكتابه المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى.

(٩) من هنا تبتدئ النسخة (ل).

(١٠) في (ك): مآثرها، وهي بخط مغاير لخط الأصل.

سبيله نَسْتَنْهِجُ، وربَّما اقتحَم فيها[١] - على سيرَتِه - أُموراً لا تُطاق، وجاء بألفاظٍ يَضيقُ عَنْها النِّطاق، سَنُفاوِضُه[٢] منها فيما أَمْكَنَ، ونُعْرِضُ عمَّا استَبْهَمَ؛ احْتِشاماً لجانبِه الرَّفيع، واغتناماً لبيانِه البَديعِ.

والله وليُّ التَّوْفيقِ في كُلِّ حالٍ، المَلِي[٣] بالتَّمييزِ بينَ الحَقِّ والمُحال، إنَّهُ شديدُ المِحال، لا رَبَّ غيرُه.

تراجم الكتاب:

اعلَموا - أفادكُم اللهُ عِرْفانَهُ، ومَنَحَكُمْ تِبْيانَهُ - أنَّ مدارَ الكَلامِ فيه ينبني[٤] عَلى أَرْبَعَةِ أَقْطابٍ:

- **القُطْبُ الأوَّلُ**: في ذِكْرِ أَسْماءِ الله عَزَّ وجَلَّ[٥] على الجُمْلَةِ والتَّفْصيلِ، وذِكْرِ مَوارِدِها واختِلافِ[٦] الرِّواياتِ فيها.

- **القُطْبُ الثّاني**: في ذِكْرِ سَوابِقَ وفَواتِحَ لا بُدَّ من تَقْديمِها، بَياناً لِما عَسى أن يَسْتَبْهِمَ من أَغْراضِه.

- **القُطْبُ الثّالِثُ**: في شَرْحِ مَعانيها وإيضاحِ مُقْتَضاها.

- **القُطْبُ الرَّابِعُ**: في ذِكْرِ مُتَمِّماتٍ[٧] بها يَكْمُلُ المقصودُ، ويَحْصُلُ بِفَضْلِ الله المطلوبُ.

---

(١) في (ك) كلمة لم نتبينها، كأنها: مائلًا مر، أو: مالأمر، وهي بخط مغاير لخط الأصل.

(٢) في (ط): فنفاوضه.

(٣) في (ط): العلي.

(٤) في (ل): بُنِي.

(٥) في (ل) و(ط): تعالى، ولم ترد في (ح).

(٦) في (ح): وذكر اختلاف الروايات فيها، وفي (ك) وضع فوق اختلاف صح.

(٧) في (غ): تتميمات.

وكُلُّ قُطْبٍ منها يَشتمِلُ على فُصول[١]، وأُصول[٢]؛ وتَمْهيداتٍ، وفُروعٍ وتَقْسيماتٍ، بها يَقَعُ الشِّفاءُ لمَرَضِ جَهالتِها.

وقد عَلِمَ الله سبحانه أنَّا لم نألُ في ذلك كُلِّه، ولا فرَّطْنا في مَعنًى من مَعانيه[٣]، بل انتقَيْنا من كَلام العلماء كُلَّ غَريبَة، وأَوْرَدْنا كُلَّ بَديعَة؛ وعَقَّبْناهُ من الاجتهاد ما نَتَضَرَّعُ إلى الله في أَن يَقْرُنَهُ بالسَّدادِ، سالكين في سبيلِ الاستيفاءِ ما يُمْكِنُ به الوَفاءُ، مع إيعابٍ في خالصِ اللُّبابِ، واختصارٍ لا يُخِلُّ بالـمُراد، واقتِصارٍ على المُهِمِّ والاقتصاد[٤]، آمِّينَ **الأَمَدَ**[٥] **الأَقْصَى في مَعْرِفَةِ الأَسْماءِ الحُسْنَى وأَفْعالِهِ تَعالى**، حتَّى أَوْفَيْنا على العَدَدِ، واستَوْلَيْنا[٦] بفضْلِ الله على الأَمَدِ، فَلَهُ الحَمْدُ ربُّ العالَمين، لا ربَّ غَيْرُه.

---

(١) في (ط): أصول.

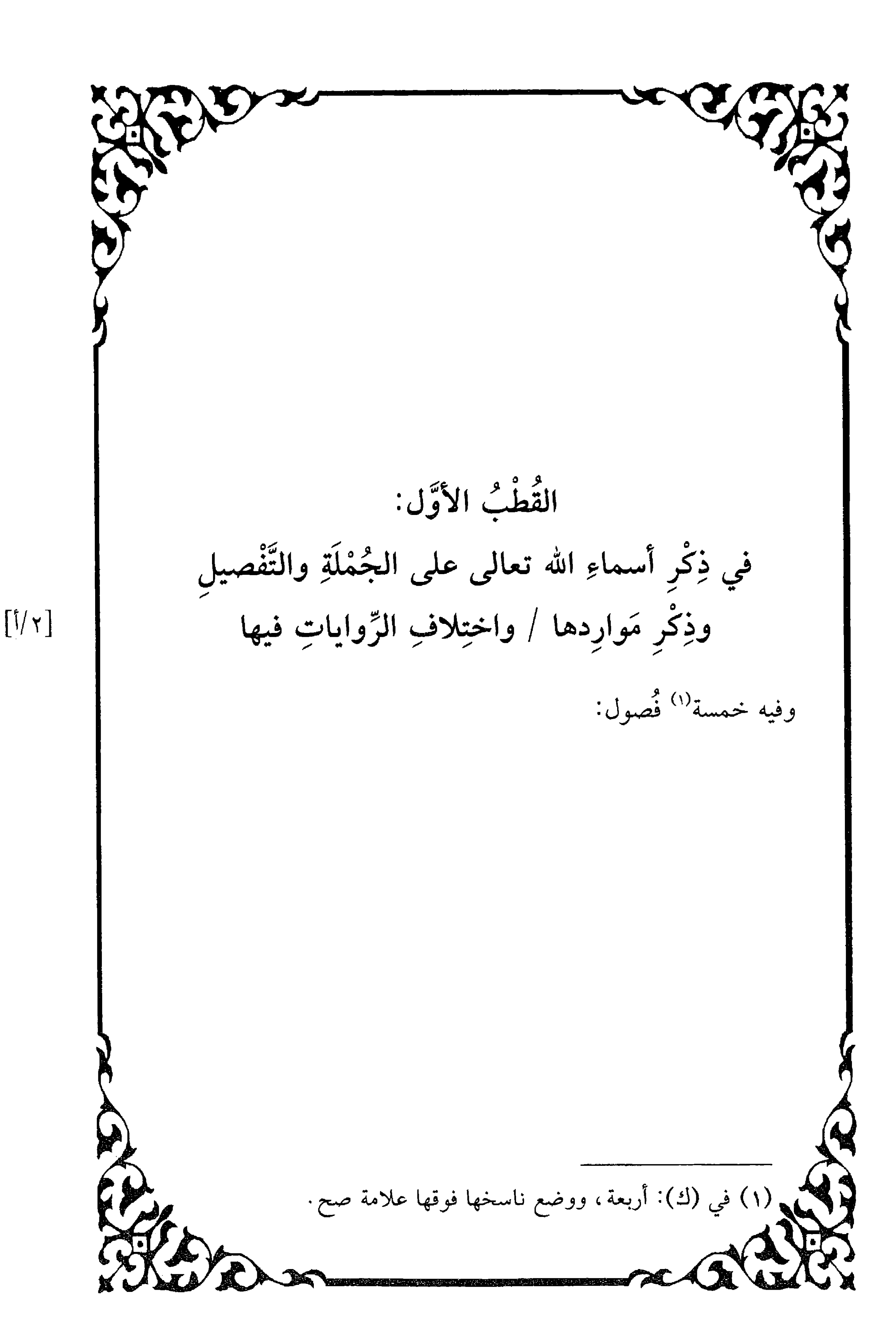
(٢) في (ط): فصول.

(٣) في (ح): معانيها.

(٤) في (ك): إلا، وذهبت الرطوبة بتمام الكلمة، والمثبت من النسخ الأخرى.

(٥) في (ح): أمد.

(٦) في (ط) و(م): استوفينا.



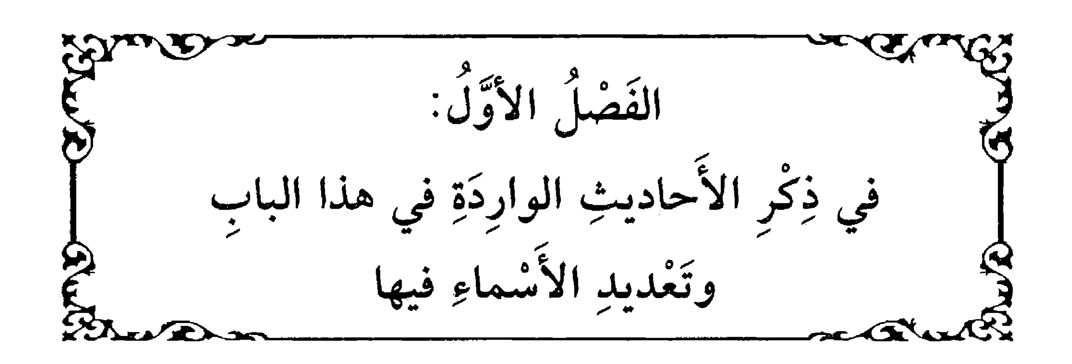
القُطْبُ الأوَّل:

في ذِكْرِ أسماءِ الله تعالى على الجُمْلَةِ والتَّفْصيلِ وذِكْرِ مَوارِدِها / واختِلافِ الرِّواياتِ فيها

[٢/أ]

وفيه خمسة[1] فُصول:

(١) في (ك): أربعة، ووضع ناسخها فوقها علامة صح.



الفَصْلُ الأَوَّلُ:
في ذِكْرِ الأَحاديثِ الوارِدَةِ في هذا البابِ وتَعْديدِ الأَسْماءِ فيها

اعلَموا - جَعَلَكُم الله ممَّن سَمِعَ العِلْمَ ووَعاه، ثم قَيَّدَهُ ورَعاه - أنَّ الثابِت عن النبي ﷺ أنه قال: «إن لله تِسْعَةً وتِسْعينَ اسْمًا، مِائَةً إلَّا واحِدًا، اللهُ وِتْرٌ يُحِبُّ الوِتْرَ، مَن أَحْصاها دَخَلَ الجَنَّةَ»[1]، من غَيْرِ تَفْسيرٍ لِلأَسْماءِ، ولا تَعْديدٍ لِذِكْرِها.

وروى جَماعَةٌ من العلَماءِ عَن شُعَيْبِ بنِ أَبي حَمْزَةَ؛ عَن أَبي الزِّنادِ الحديثَ بعَيْنِه؛ فعَدَّدَها فقال[2]: «هو الله الذي لا إله إلا هو الرحمن، الرَّحيم، الملِك، القدُّوس، السَّلام، المؤمن، المُهَيْمِن، العزيز، الجبَّارُ، المتكبِّر،

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: الشروط، باب: ما يجوز من الاشتراط والثنيا في الإقرار والشروط التي يتعارفها، برقم ٢٥٨٥ (٢/٩٨١)، وفي كتاب التوحيد، باب: إن لله مئة اسم إلا واحدًا برقم ٦٩٥٧ (٦/٢٦٩١) دون ذكر لفظ «الله وتر يحب الوتر»، وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها برقم ٢٦٧٧ (٤/٢٠٦٣- عبد الباقي)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الدعوات، باب ٨٣، برقم ٣٥٠٧ (٥/٤٨٦- بشار)، وابن حبان في صحيحه، كتاب: الرقائق، باب: الأذكار، ذكر تفصيل الأسامي التي يدخل الله محصيها في الجنة، برقم ٨٠٨ (٣/٨٨- شعيب).

الخالق، البارِئ، المصوِّر، الغفَّار، القهَّار، الوهَّاب، الرزَّاق، الفتَّاح، العَلِيم، القابض، الباسط، الخافِض، الرَّافِع، المعِزُّ، المذِلُّ، السَّميع، البصير، الحكَم، العَدْلُ، اللَّطيفُ، الخَبير، الحَليم، العَظيم، الغَفور، الشَّكور، العَلي، الكَبيرُ، الحَفيظُ، المُقيتُ، الحَسيبُ، الجَليل، الكَريم، الرَّقيب، المُجيب، الواسع، الحكيم، الودود، المجيد، الباعِث، الشَّهيد، الحقُّ، الوكيل، القوي، المَتِين، الوَلِيُّ، الحَميدُ، المُحْصي، المُبْدِئ، المعيد، المُحْيي، المُمِيت، الحيُّ، القيُّوم، الواجِد، الماجِد، الواحد[1]، الصَّمَد، القادِر، المقتدِر، المقدِّم، المؤخِّرُ، الأوَّل، الآخِر، الظاهِر، الباطِن، الوالي[2]، المتعالي، البَرُّ، التوَّاب، المنتقم، العَفوُّ، الرؤوف، مالِك المُلْك، ذو الجلال والإكرام، المُقْسِط، الجامع، الغنيُّ، المُغْنِي، المانِع، الضَّارُّ، النافِع، النُّورُ، الهادي، البديع، الباقي، الوارث، الرَّشيد، الصَّبور».

ورُوِيَتْ مَعْدودَةً[3] في الحديث بِعَيْنِه عن أَبِي هُرَيْرَةَ من طَريق ابن سيرين[4]، فذَكَرَها وذَكَرَ فيها أَسْماءً لَيْسَت في حديث شُعَيْبٍ، وأَسْقَطَ مِنها[5] أيضًا أَسْماءً[6] رُوِيَتْ من تِلْكَ الطَّرِيقِ.

---

(١) في (ط): الأحد، وفي (ل): الواحد، ومرَّضها، وأثبت في الطرة: الأحد، ومرضها أيضًا، وما أثبتناه موافق لـ (ل) وسنن الترمذي، ولم ترد في (ك) ولا (غ).

(٢) في (ك): العلي وفوقها صح، وقبلها تخريج، وطُمِس موضعه للرطوبة، وفي (ط): العالي، والمثبت من (ل) و(غ) وسنن الترمذي.

(٣) في (ل): معدَّدة.

(٤) أخرج رواية الحاكم في المستدرك، كتاب الإيمان (١/١٧)، وابن الأعرابي في معجمه برقم ١٧٣٥ (٢/٨٤٢).

(٥) قوله: «وأسقط منها» سقط من (ك)، وفيها إلحاق ذهب أصله بالترميم، والاستدراك من النسخ الأخرى، وما في (ط) تخليط لا معنى له.

(٦) قوله: «منها أيضا أسماء» سقط من (ط).

ونَصُّ[١] ما[٢] فيها من طريق ابن سيرين غَيْرُ ما تقدَّم ذِكْرُهُ: «الرَّبُّ، المنَّان، البارئ، الكافي، الدائم، المولى، النَّصير، الجَميل، الصَّادِق، المحيط[٣]، المُبِين، القَرِيب، الفاطِر، العلَّام، المَلِيك[٤]، الأكرَم، المُدبِّر، الوِتْر، ذو المَعارِج، ذو الطَّوْل، ذو الفَضْل».

[٢/ب] رَواهُ عن ابنِ سيرينَ أَيُّوبُ وهِشامُ بنُ حَسَّانٍ،/ رَواهُ عَنهُما عَبْدُ العَزيز بن الحُصَيْنِ، ولَيْسَ بالقوي عِندَ أَهْلِ الحَديث[٥]؛ وشُعَيْبُ بن أبي حَمْزَةَ وإن كان عندهم ثِقَةً مأمونًا، لكن لا يُعْلَمُ هَلْ تَفْسيرُ[٦] هَـٰذِهِ الأَسْماءِ في الحديثِ أم من قَوْلِ الرَّاوي[٧]، والظاهِرُ أنَّها مِن قَوْلِ الرَّاوي لِوَجْهَيْنِ:

أحدهما: أنَّ أصحابَ الصَّحيحِ لمْ يَذْكُروها.

والثاني: أنَّ فيها تَفْسيرًا بزيادَةٍ ونُقْصانٍ لا يَليقُ بالمرتبة العُلْيا[٨] النَّبَويةِ.

---

(١) في (ط): نصِل.
(٢) سقطت من (غ).
(٣) سقط من (ل).
(٤) في (ل): الملك.
(٥) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٤/٤٢٣): «بل متّفَق على ضعفه، وهّاه البخاري ومسلم وابن معين، وقال البيهقي: ضعيف عند أهل النقل».
(٦) سقطت من (ل).
(٧) وقال الحاكم: «هذا حديث قد خرّجاه في «الصحيحين» بأسانيدَ صحيحة دون ذكر الأسامي فيه، والعلة فيه عندهما أن الوليد بن مسلم تفرّد بسياقته بطُوله، وذكر الأسامي فيه ولم يذكرها غيره، وليس هذا بعلّة، فإني لا أعلم اختلافًا بين أئمة الحديث أن الوليد بن مسلم أوثق وأحفظ وأعلم وأجل من أبي اليمان، وبشر بن شعيب، وعلي بن عياش، وأقرانهم من أصحاب شعيب». وقال الحافظ في الفتح (١١/٢١٩) معقبًا على كلام الحاكم: «وليست العلة عند الشيخين تفرد الوليد فقط، بل الاختلاف فيه، والاضطراب وتدليسه واحتمال الإدراج».
(٨) في (ط): العلياء، وفي (ل): بالرب، وهو تصحيف.

ورُوِيَ عن سُفْيانَ بنِ عُيَيْنَةَ[١] أَنَّهُ سُئِلَ عن تَعْديد الأَسْماءِ حين رَوى الحديث مُطْلَقًا، فأَمَلَّها على أَصحابه، وقال: «في فاتحة الكتاب خمسة أسماء: يا الله، يا ربُّ، يا رحمن، يا رَحيم، يا ملك[٢].

وفي البقرة ستة وعشرون اسمًا: يا محيط، يا قَدير، يا عَليم، يا حَكيم، يا توَّاب، يا بَصير، يا واسِع، يا بَديع، يا سَميع، يا كافٍ، يا رَؤوف، يا شاكِر، يا الله، يا واحِد، يا غَفور، يا عليم، يا قابِض، يا باسِط، يا لا إله إلَّا هو، يا حَيُّ، يا قيُّوم، يا عليُّ، يا عَظيم، يا وَلي، يا غَني، يا حَميد.

وفي آل عمران أربعة أسماء: يا قدير[٣]، يا وهَّاب، يا سريع، يا خَبِيرُ.

وفي النساء ستَّة أسماء: يا رَقِيب، يا حَسِيب، يا شَهِيد، يا عَفُوٌّ، يا مُقِيت، يا وَكِيل.

وفي الأنعام خمسة أسماء: يا فاطر، يا قاهر[٤]، يا واحد[٥]، يا لطيف، يا خبير.

---

(١) عزاه ابن حجر إلى فوائد تمام فقال في فتح الباري (٢١٧/١١): «روينا في فوائد تمام، من طريق أبي الطاهر بن السرح، عن حَيان بن نافع، عن سفيان بن عيينة الحديث، (يعني حديث إن لله تسعة وتسعين اسمًا)، قال: فوعدَنا سفيان أن يخرجها لنا من القرآن، فأبطأ، فأتينا أبا زيد فأخرجها لنا، فعرضناها على سفيان فنظر فيها أربع مرات وقال: نعم هي هذه»؛ وهذا سياق ما ذكره جعفر وأبو زيد، قالا: ففي الفاتحة خمسة، فذكره»، وفي سنده عبيد الله بن محمَّد العمري رماه النسائي بالكذب (لسان الميزان بتحقيق أبي غدة ٣٤٠/٥). وقال الدارقطني: كان ضعيفًا (اللسان٣٤٠/٥) وحيان بن نافع بيّض له ابن أبي حاتم في الجرح (٢٤٨/٣). انظر: الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام (٤٠٧/٤).

(٢) في (ط): يا مالك.

(٣) مرَّضه في (ك)، وكتب في الطرة: قائم، من غير تصحيح.

(٤) في (ق) و(ك): ظاهر، ومرَّضها، وفي الطرة: قادر، من غير تصحيح لها، وفي (ط): قهَّار، والمثبت من (ل) و(غ).

(٥) قوله: (يا واحد) سقط في المطبوع من فوائد تمام.

وفي الأعراف اسمان: يا مُحْيي، يا مُمِيت.

وفي الأنفال اسمان: يا نِعْم المولى، ويا نِعْم النَّصير.

وفي هود سبعة أسماء: يا حَفيظ، يا قَريب، يا مُجيب، يا قَوي، يا مَجيد، يا وَدود، يا فَعَّالًا[١] لما يُريد.

وفي الرَّعد اسمان: يا كَبير، يا مُتَعالٍ.

وفي إبراهيم اسمٌ: يا منَّان.

وفي الحِجْرِ اسمٌ: يا خَلَّاق.

وفي مريم اسمان: يا صادق، يا وارِث.

وفي الحج اسمٌ: يا باعث.

وفي المؤمنين اسمٌ: يا كريم.

وفي النور ثلاثة أسماء: يا حَقُّ[٢]، يا مُبِين، يا نور.

وفي الفرقان اسمٌ: يا هادي.

وفي سبإٍ اسمٌ: يا فتَّاح.

وفي المؤمن أربعة أسماء: يا غافر، يا قابل التَّوْب، يا شديد، يا ذا الطَّوْل.

وفي والذاريات ثلاثة أسماء: يا رَزَّاق، يا ذا[٣] القوَّة، يا مَتِين[٤].

وفي والطُّور[٥] اسمٌ: يا بَرُّ.

---

(١) في (ل) و(ط): يا فعّالُ.

(٢) في (ط): يا حيُّ.

(٣) في (ط): ذو، وهو سبق قلم.

(٤) في (ك) و(ل) و(غ): يا ذا القوة المتين.

(٥) في (غ) و(ل): الطور.

وفي اقتربت اسمٌ: يا مُقْتَدِر.

وفي الرحمن ثلاثة أسماء: يا باقٍ، يا ذا الجلال، والإكرام.

وفي الحديد أربعة أسماء: الأوَّلُ، الآخِرُ، الظَّاهِرُ، البَاطِنُ.

وفي الحشر عشرة أسماء: يا قدُّوس، يا سلام، يا مُؤْمِن، يا مُهَيْمِن، يا عَزيز، يا جبَّار، يا مُتَكَبِّر، يا خالِق، يا بارِئ، يا مُصَوِّر.

وفي البروج اسمان: يا مُبْدِئ، يا مُعِيد.

وفي قل هو الله أحد اسمان: يا أَحَد، يا صَمَد».

[٣/أ] قال الإمام الحافظ[١] ﷺ:/ وإذا استَقْرَيْتَ ما عَدَّدَهُ وتَتَبَّعْتَهُ في القُرْآنِ أَلْفَيْتَهُ قَد أَغْفَلَ ما كان حقُّه الذِّكْر وذَكَرَ سِواه، وذلك أنَّه قال في بَعْضِ السُّوَرِ أسماءً أَخَذَها من الأَفْعالِ[٢]، وتَرَكَ في بَعْضِها أَسْماءً مَنصوصَةً، كما فَعَلَ في سورَةِ البَقَرَة، إذ عدَّدَ فيها سِتَّةً وعِشْرينَ اسمًا، وأَسْقَطَ منها أسماءً: شاكِرٌ[٣]، وإله، وواحد، وقريب، وزاد فيها اسمَ قابِضٍ وباسِطٍ من[٤] الأَفْعال، وكذلك فَعَلَ في بعض السُّوَرِ.

ولو سَلَكْنا هذا المسلَكَ لأَرْبَت الأسماءُ على هذا المُدْرَك، واتَّسَعَ الكلام وانحَلَّ النِّظامُ، وقد تابَعَه في[٥] ذلك مُحَمَّدُ بن شَعْبان[٦]، فذَكَرَها بلفظِها على سُوَرِهَا حَرْفًا بِحَرْفٍ.

---

(١) في (ل): الفقيه القاضي أبو بكر بن العربي، وفي (ط): قال الإمام.

(٢) في (ل): أحدُها من الأنفال، وهو تصحيف.

(٣) أشار ناسخ (ك) إلى أن بإحدى النسخ: اسمَ شاكرٍ، ورمز لها بصح، وهي كذلك في (ط) و(ل)، وأثبت بدلها: أسماءً شاكرٌ، ورمز لها بعلامة الصحة أيضًا، وهو الذي في (غ)، فكلاهما صحيح.

(٤) في (ط): وهما من، ومرَّضها في (ل).

(٥) في (ط): على.

(٦) هو العلامة أبو إسحاق محمد بن القاسم بن شعبان، ويعرف بابن القُرطيّ =

ثم قال[1]: «وقد قيل: إن تَعْديدَ الأسماء: الله، الرحمن، الرَّحيم، الإله، الربُّ، الملِك، القدُّوس، السَّلام، المؤمن، المهيمن، العزيز، الجبَّار، المتكبِّر، الخالق، البارئ، المصوِّر، الحليم، العليم، السَّميع، البَصيرُ، الحيُّ، القيُّوم، الواسع، اللَّطيف، الخَبيرُ، الحنَّان، المنَّان، البَدِيعُ، الودود، الغفور، الشَّكور، المجيد، المُبْدِئ، المُعيد، النُّور، الهادي، الأوَّل، الآخِر، الظَّاهِر، الباطن، العَفُوُّ، الغفَّار، الوهَّاب، القادر، الأَحَد، الصَّمَد، الوكيل، الكافي، الباقي، الحميد، المُقِيت، الدائم[2]، المُتَعالي، ذو الجلال، والإكرام، المولى، النَّصير، الحقُّ، المُبين، الباعث، المُجِيب، المُحْيي، المُميت، الجَميل، الصَّادِق، الحفيظ، المُحِيط، الكَبير، القريب، الرَّقِيب، الفتَّاح، التوَّاب، القديم، الوَلي، الفاطِر، الرزَّاق، العلَّام، الرَّؤوف، المُدَبِّر، المالك، القاهر، الهادي[3]، الشاكر، الكَريم، الرَّفيع، الشَّهيد، الواحد، ذو الطَّوْلِ، ذو المعارِج، ذو الفَضْل، الخلَّاق، الكَفِيل، الجَلِيل، العَلِيُّ، العظيم، الغني، المليك، المقتدر، الأَكْرَم».

وهذا كلُّه قاصِرٌ عن المراد، يتزيَّفُ بالانتقاد[4].

= قال الفرغاني: كان رأس الفقهاء المالكيين بمصر في وقته، وأحفظهم لمذهب مالك، مع التفنن في سائر العلوم، وكان واسع الرواية كثير الحديث، مليح التأليف. وسرد في المدارك تآليفه، قال: وألف كتابه الزاهي الشعباني المشهور في الفقه [وطبع ما وجد منه]، وكتاب في أحكام القرآن، وكتاب مختصر ما ليس في المختصر، وكتاب مناقب مالك، وكتاب شيوخ مالك، وكتاب الرواة عن مالك، وكتاب جماع النسوان، وكتاب النوادر، وكتاب الأشراط، وكتاب المناسك، توفي سنة ٣٥٥. انظر: ترتيب المدارك: (٥/٢٧٤-٢٧٥)، الديباج المذهب: (٢/١٩٥)، شجرة النور الزكية: (١/١٢٠).

(١) الكلام هنا لابن شعبان.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) كأنه مرضها في (ك)، وذلك لتكرر اسم الله الهادي.

(٤) قوله: «وقد قيل... يتزيف بالانتقاد» سقط من (ل).

ولقد تتبَّعْناها في كتابِ الله، وقَرأناه واستَقْرَيْناه قَصْدَ[١] ذلك[٢]، فوجدتها على ما أُسَطِّرُه، وهي[٣]:

«بسم الله الرَّحمن الرَّحيم: سورة **الحمد** لله[٤] فيها خمسة أسماء: الله، الربُّ، الرحمن، الرَّحيم، مَلِك.

سورة **البقرة** فيها ثلاثون اسمًا: مُحيط، قَدير، عَليم، حَكيم، ذو الفضل العَظيم، بَصِير، واسع، بَدِيع السماوات، سميع، التوَّاب، العزيز، رؤوف، شاكر، إله، واحد، غفور، شديدُ العذاب، قريب، شديد العقاب[٥]، سريع الحساب، حليم، خبير، حَيٌّ، قَيُّوم، عَلِيٌّ، عظيم، وَلِيٌّ، غني، حميد، مَوْلى.

سورة **آل عِمْران** فيها عَشَرَةُ أسماء: عزيز، ذو انتقام، وهَّابٌ، قَائِمٌ بالقِسْطِ، / جامِعُ النَّاس، مالِكُ المُلْكِ، خَيْرُ الماكِرين، شهيد، خَيْرُ النَّاصِرين، وَكِيل. [٣/ب]

سورة **النِّساء** فيها سبعة أسماء: الرَّقيب، الحسيب، كَبير، العَفُوُّ، النَّصير، مُقِيت، جامع المنافقين والكافرين في جهنَّم جميعًا.

سورة **المائدة** فيها اسمان: عَلَّام الغُيوب، خَيْرُ الرَّازِقين.

سورَةُ **الأَنْعام** فيها سبعة عشر اسمًا: فاطر، قاهر، شَيْء، شفيع، خَيْرُ الفاصلين، الحقُّ، أسرع الحاسبين، القادر، فالق الحَبِّ والنَّوى، فالِقُ

---

(١) سقطت من (غ).

(٢) سقطت من (غ).

(٣) في (ك) أثبت أيضًا: وهو.

(٤) في (ل) و(ط) و(غ): الحمد.

(٥) في (ك): شديد العقاب، قريب، وما أثبتناه موافق للنسخ الأخرى، وموافق لترتيب الأسماء الحسنى عند ذكرها في السور، وهو ما توخاه ابن العربي.

الإِصْباح، جاعِلُ[1] اللَّيْلِ سَكَنًا، مُخْرِجِ الحيِّ من الميِّت، ومُخْرِجِ الميِّت من الحيِّ، سريع العقاب، خالق كلِّ شيء، اللَّطيف، الحَكَم.

سورة **الأعراف** فيها أربعة أسماء: خَيْرُ الحاكِمين، خَيْرُ الفاتِحين، أَرْحَم الرَّاحِمين، خَيْرُ الغافرين.

سورة **براءة**: مُخْزِي الكافِرين.

سورة **هود** فيها سبعة أسماء: أَحْكَم الحاكمين، حَفيظ، مُجِيب، قَوِي، مجيد، ودود، فعَّال لما يُرِيد.

سورة **يوسف** فيها ثلاثة أسماء: المُسْتَعان، القهَّار، الحافظ.

سورة **الرَّعد** فيها ستَّة أسماء: ذو مَغْفِرَة، عالم الغَيْبِ والشهادة، الكَبير، المُتعال، شديد المِحَالِ، القائِم على كُلِّ نَفْسٍ بما كَسَبَت.

سورة **الحِجْرِ** فيها اسمان: الوارِث، الخلَّاق.

سورة **النَّحل** فيها واحدٌ: كَفِيل.

سورة **الكهف** فيها ثلاثة أسماء: مُقْتَدِر، ذو الرَّحْمِة، المَوْئِل[2].

سورة **مريم** فيها اسم واحد: حَفِيٌّ.

سورة **طه** فيه اسمان: المَلِك، خَيْرٌ وأَبْقَى.

سورة **اقترب** فيها ثلاثة أسماء: الحاسب، خَيْرُ الوارثين، الفاعل.

سورة **الحج** فيها اسمٌ واحدٌ: المُكْرِم.

سورة **المؤمنين** فيها اسمان: أحسن الخالقين، خَيْرُ المُنْزِلين.

---

(١) في (ط): وجاعل.

(٢) فوقها في (ط) علامة صح، وأشار إلى أن في إحدى النسخ: الغفور.

سورة **النُّور** فيها اسمان: المُبِين، نور السماوات والأرض.

سورة **الفرقان** فيها[١] اسمٌ: الهادي.

سورة **النَّمل** اسمٌ: الكريم.

سورة **الرُّوم** اسمٌ: مُحْيِي الموتى.

سورة **سبإ** فيها الفتَّاح.

سورة **فاطر** اسمٌ واحدٌ: شَكُور.

سورة **ص** اسمٌ واحدٌ: الغفَّار.

سورة **الزُّمَر** فيها اسمان: سالمٌ، كافٍ.

سورة **المؤمن**[٢] فيها خمسة أسماء: غافِر الذنب، قابِل التَّوْب، ذو الطَّوْل، رَفيع الدَّرَجات، ذو العَرْش.

سورة **فُصِّلَتْ** اسمٌ: ذو عِقاب.

سورة **الزُّخْرُفِ** فيها اسمٌ: المُبْرِم[٣].

سورة **الدُّخَّان** فيها ثلاثة أسماء: المُنذِر، المُرْسِل، المُنتقِم.

سورة **ق**: أَقْرَبُ إليه من حَبْلِ الوَرِيد.

سورة **والذاريات** فيها خمسة أسماء: المُوسِع، الماهِد، الرزَّاق، ذو القوة، المَتِين.

سورة **والطُّور** فيها اسم واحد: البَرُّ.

---

(١) لم ترد في (ط) و(ل) و(م).

(٢) هي سورة غافر.

(٣) في (ل) و(ط): فيها المُبْرِم، اسم واحد.

[٤/أ] / سورة **اقتربت** فيها اسمٌ واحِدٌ: المَلِيك.

سورة **الرَّحمن** فيها اسمٌ واحدٌ: ذو الجلال والإكرام.

سورة **الواقعة** فيها ثلاثة أسماء: الخالق، الزَّارِع، المُنشِئ.

سورة **الحَدِيدِ** فيها أربعة أسماء: الأوَّل، الآخِر، الظاهِر، الباطِن.

سورة **المجادلة** فيها اسمان: رابعُ ثلاثة، سادِسُ[١] خمسة.

سورة **الحشر** فيها عَشَرَةُ أسماء: القُدُّوس، السَّلام، المؤمن، المهيمِن، العَزِيزُ، الجبَّار، المتكبِّر، الخالق، البارِئ، المصوِّر.

سورة **المعارج** فيها: ذو المعارج.

سورة **المُدَّثِّر** فيها اسمٌ واحِدٌ: أَهْلُ التَّقْوى وأَهْلُ المغفِرَة.

سورة **سبِّح** فيها اسمٌ واحِد: الأَعْلى.

سورة **القَلَم** فيها اسمٌ واحد: الأَكْرَم.

سورة **التوحيد** فيها اسمان: أَحَد، صَمَد».

وقد زاد بعض علمائنا فيها: «شَيْء، مَوْجود، كائِن، ثابِت، نَفْس، عَيْن، ذاتٌ، داعٍ[٢]، مُسْتَجيب، مُصَلٍّ، قائِل، مُتَكَلِّم، مُبْقٍ[٣]، مُفْنٍ، غيور، قاضٍ، مُقَدِّر، فَرْد، مُبْلٍ، جاعل، مُوجِد[٤]، مُبْدِع، ذارِئ[٥]».

---

(١) في (ط): وسادس.

(٢) سقط من (ط).

(٣) في (ط): متق.

(٤) في طرة بـ (ك): في خ -أي نسخة- موجود.

(٥) في (غ) و(م) بالدال المهملة، وفي (ل): بارئ.

قلتُ: ومن هذا ما جاء على لفظه في كتاب الله وسُنَّةِ نَبيه، ومنها ما أَخَذَه من فِعْلٍ، ومنها ما جاء مُضافًا فذَكَرَه مُجَرَّدًا عن الإِضافَة، وكذلك وجَدْناه في سائِرِ الأسماءِ المتقدِّمَة.

وَهَمٌ:

قال بعض المتأخرين[١]: «وقد جرت عادَةُ الحكَّام في تَغْليظِ الأَيْمان وتَوْكيدِها إذا أَحْلَفوا الرَّجُلَ لخصمه أن يقولوا: بالله الطَّالِب الغالِب المُهْلِك المُدْرِك، وليس شَيْءٌ من هذا يَستحِقُّ أن يُطْلَقَ في باب صفات الله تعالى، وإنما استحسَنوا ذِكْرَها في الأَيْمان ليَرْدَعوا بها الحالِف عن تَقَحُّمِ الباطِلِ».

تَنبيهٌ:

أمَّا قوله: «قد جَرَت عادَةُ الحُكَّام»، فليس كما قال، بل سَبَقَ بذلك قَوْلُ السَّلَفِ من الفُقَهاء والتَّابِعين قبلهم، حتى قال الشافِعِيُّ: «إنه يُغَلَّظُ بذلك»، وعَيَّنَ[٢] هذه الألفاظَ، فدَلَّ على أنَّها كانت عِندَهُم حينَئِذٍ[٣] مَعهودَةً.

وأمَّا قوله: «وليس شَيْءٌ من هَذا يَسْتَحِقُّ أن يُذْكَر في صفات الله»، فلَغْوٌ، بل ذلك[٤] جائِزٌ في ذِكْرِهِ لا في بابِ التَّعديد[٥] للتِّسْعَةِ والتِّسْعين، ولكن في باب التَّعْظيم لله والإِخْبارِ عن جَلالِهِ وعَظيمِ أَفْعالِه.

وقوله: «وإنَّما استَحسَنوا ذِكْرَها في الأَيْمان ليقَعَ بها الرَّدْعُ»، دَليلٌ على ما قُلْناه، وأنه لا يَقَعُ الرَّدْعُ إلّا بغايَةِ التَّعْظيم لله سُبْحانَه، وبحَسَبِ قَصْدِ التَّعْظيم واللَّفْظِ الدّالِّ عليه يكون الزَّجْرُ فيه.

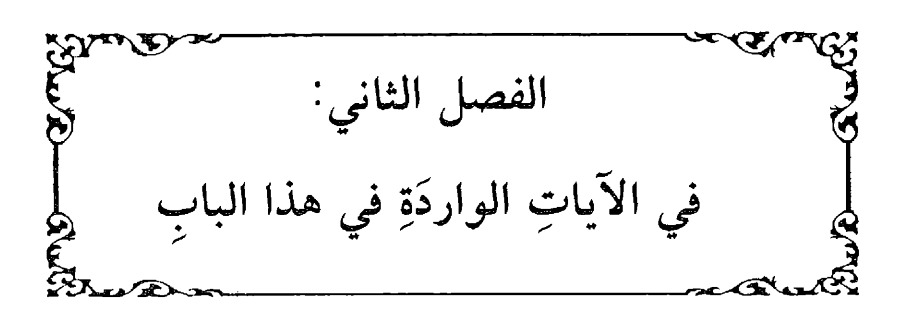
---

(١) هو الإمام الخطابي في كتابه: شأن الدعاء: (١٠٦).

(٢) في (ك): تعيَّن، ومرَّضها، وأثبتنا ما صحَّحه بالطرة.

(٣) سقطت من (غ) و(م).

(٤) في(ط): هو. (٥) في (ط): التحديد.



الفصل الثاني:
في الآياتِ الواردَةِ في هذا البابِ

اعلَموا - وفَّقَكُم الله -/ أنَّه كان من حقِّنا أن نبدأ بالآياتِ قَبْلَ الأَخْبارِ، ولكنَّا أَخَّرناها عنها لثلاثة أَوْجُهٍ:

أحدها: أن الآي مُجْمَلَةٌ والأخبارَ مُفَسَّرَةٌ، والبِداية بِذِكْرِ المُجْمَلِ وإن كانت مُعتادَة في التَّرتيب، لكن ذِكْرُ الآي ها هنا عارِضٌ، وهذا إنَّما يكون في المقاصد.

الثاني: أن الأَخبار تأتي في الأسماء للحاجة إليها فيها، فلذلك أَفْرَدْنا الآياتِ وتَعْدادَها وذَكَرْناها بَعْدها[1].

الثالث: أنَّا[2] ذكرنا الأخبار لتَمْهيدِ سَبيل البيان، وتحقيق مقاصد الكتاب أوَّلًا، وبعد ذلك يأتي ذِكْرُ ما يُفتقَرُ[3] إليه، إن شاء الله تعالى[4].

الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿وَلِلهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَـٰٓئِهِۦۚ﴾ [الأعراف:١٨٠].

وفيها عِدَّةُ مَسائِل[5]؛ مَقْصِدُنا منها[6] هاهُنا ثماني[7] مَسائِلَ:

---

(١) في (ط): بعد.

(٢) في (ط) و(ل): إنما.

(٣) في (ط): نفتقر.

(٤) لم يرد في (ط) و(ل) و(غ).

(٥) عدد ما في كتاب الأحكام المطبوع هو: سبعة، فيكون ما هنا أكثر؛ والله أعلم.

(٦) في (ط): ها هنا منها.

(٧) في (ط) و(ل) و(غ): ثمان.

المسألة الأولى: سَبَبُ نُزولها

رُوِي[١] أن المشركين سَمِعوا المسلمين يدعون الله مَرَّةً، والرحمن مَرَّةً، والقادِرَ مَرَّةً، فقالوا: ينهانا[٢] عن عبادة الأصنام وهو يدعو آلهةً كَثيرَةً، فنزلت: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾.

المسألة الثانية: قوله: ﴿ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾

فيها[٣] ثَلاثَةُ أَقْوال:

الأَوَّل: قال بعض علمائنا: في ذلك دَليلٌ على أنَّ الاسمَ هو[٤] المسمَّى، لأنَّه لو كان غيرَه لوجب أن تكون الأسماءُ لغير الله.

الثاني: قال آخرون منهم: المراد به التَّسْميات، لأنَّه سبحانه واحِدٌ، والأسماءَ جَمْعٌ، فلا بد من صَرْفِ اللَّفْظِ عن ظاهره إلى المجاز، ومعناه: ولله التَّسْمياتُ، إذ لا يجوز أن يكون للذَّاتِ الواحدة إلَّا اسمٌ واحِدٌ، ولا تكون[٥] لها أسماءُ كثيرة على الحقيقة إلا على معنى التَّسْميات، كالذِّكْرِ والمَذْكورِ.

الثالث: قال آخرون منهم: المعنى: ولله الصِّفات، وكلُّ اسم لله صِفَةٌ له، ثُمَّ ينقسِم إلى ما يقال فيه: هو هو، وإلى ما يقال فيه: هو غيرُه، وإلى ما لا يقال فيه: إنه هو ولا غيرُه، على ما يأتي بيانُه[٦].

---

(١) كذلك رواه الطبري في تفسيره: (١٧/٥٨٠) عن ابن عباس، ولكن دون لفظ «القادر».

(٢) في (ط): أينهانا.

(٣) في (ك): فيه، فيها، وصحَّحها.

(٤) في(ط): عَيْنُ.

(٥) في (ط) و(ل): يكون.

(٦) في السابقتين الأولى والثانية من القطب الثاني، وفي (ل) زيادة: إن شاء الله.

المسألة الثالثة: ما هي هذه الأسماء؟

وفي ذلك ثَلاثَةُ أقوال:

الأوَّل: أنَّها أسماء الله كلُّها التي فيها[١] التعظيم والإِكْبارُ.

الثاني: أنها أسماؤه التِّسعة والتِّسْعون التي ذَكَرَها النَّبي ﷺ.

الثالث: أنها الأسماء التي دلَّت عليها دَلائِلُ التوحيد، وهي سَبْعَةٌ[٢]: الموجود، القادر، العالم، السَّمِيع، البَصِير، المُرِيد[٣]، الحَيُّ[٤]، المُتَكَلِّم.

وعلى هذا بَنَيْنا القول في كتابنا هذا، وكُلُّ اسْمٍ إلى هذه رَدَدْناه، وبها نُطْناه[٥] وعَقَدْناه.

المسألة الرابعة: ما معنى وَصْفِها بالحُسْنَى؟

فيه خمسة أقوال:

[٥/أ] / الأوَّل: أن معنى وَصْفِها بذلك ما فيها من العُلُوِّ والتعظيم والتَّقْديس والتَّطْهير، فكُلُّ أَمْرٍ مُعَظَّمٍ يُسَمَّى بِهِ.

الثاني: أنَّ وَصْفَها بالحُسْنَى ما وَعَدَ فيها من الثواب عند الذِّكْرِ للعبد، وجَزِيلِ العطاء عند التوسُّلِ بالدُّعاء.

الثالث: ما مالَتْ إليه القلوب من الرَّحمة والكرم والعَفْوِ.

الرابع: أن حُسْنَها شَرَفُ العِلْمِ بها، فإنَّ شَرَفَ العِلْمِ إنَّما هو بِشَرَفِ المعلوم، والله سبحانه أَشْرَفُ الموجودات، وقد تَكلَّمْنا في الحُسْنِ في كتاب

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ك) و(غ) و(ح) و(ق): تسعة.

(٣) بعده في (غ): البديع، ومرَّضها، وسقطت من سائر النسخ الأخرى.

(٤) في (غ): المتكلم الحي.

(٥) في (ط): ربطناه.

المُقْسِطِ[١] بما فيه مَقْنَعٌ عَظيمٌ، وبَيَّنّا وُجوهَ إطلاقاتِه ومعانيه، ومَن حصَّل الحُسْنَ مِن آحادِ هذه المعاني فقد أخذ بحَظٍّ وافِرٍ منها كَفاه، ومَن حصَّل حُسْنَها كُلها أَنالَهُ الغايَةَ مِن الثَّواب ووَفّاه.

الخامس: أنَّه معرفة الواجِبِ في وَصْفِه، والجائِزِ في نَعْتِه، والمُمْتَنِعِ المُحالِ في حقِّه، والعقولُ محجوبةٌ عن الهُجومِ عليه، والشَّرْعُ دَليلٌ مُرْشِدٌ إليه، فإذا نبَّه الشَّرْعُ الغافِلَ، وذكَّر الذّاهِل، دَلَّ العَقْلُ عليه[٢] للعِرْفانِ في الجملة، وكمَّل الشَّرْعُ البيان، فنحن نَقِفُ عند بَيانِه، وبَيانُه على أقسام، يأتي ذِكْرُها إن شاء الله[٣].

المسألة الخامسة: ما معنى قوله: ﴿فَادْعُوهُ بِهَا﴾؟

والدُّعاءُ لا يكون إلا بعد المعرفة بالمدعوِّ، فَبِها يُعْرَف، وبها يُدْعَى، وفي ذلك ثلاثة أقوال:

الأوَّل: تَعْظيمُنا[٤] له بذِكرِ صِفاتِ التَّعْظيمِ، وذلك عبادة.

الثاني: الرغبةُ إليه بذِكْرِ وَجْهِ الرَّغبة بما يَليقُ بها من الأسماء، كسُؤالِ الرحمة بالرَّحيم، والكِفايَةِ بالكافي، والهِبَةِ بالوهَّاب، وما في معنى ذلك كلِّه من الرَّغائب ومتعلَّقاتها من الأسماء.

الثالث: أنَّ الله سبحانه تَعَرَّفَ إلى أوليائه بصفاته وأسمائه، إذ لا يمكن أن يُعرف إلا كذلك، فبيَّن لهم الواجبَ والجائزَ من ذلك، وعرَّفَهم بما يَسْتَحيلُ

---

(١) المقسط هو شرح للمتوسط - ويقع المتوسط في سبعين ورقة- وهو من كتبه الكبار، ومن أصول مؤلفاته في العقيدة، رواه عنه ابن خير الإشبيلي في فهرسته: ص٣١٨، وتصحف في نشرة بشَّار إلى المسقط.

(٢) في (غ): إليه.

(٣) في السابقة السادسة من القطب الثاني.

(٤) في (ط) و(ل): تعظيمًا.

عليه، وذلك لأنَّ العقولَ محجوبَةٌ عن جَلالِه، ممنوعَةٌ عن إدراكه، فآذَنَ[١] الله سبحانه بالأسماء عبادةَ[٢] نفسِه، وأَذِنَ لهم فيها، وجَعَلَها طَريقًا إلى المعرفة، ووسيلَةً في الرَّغبة والطِّلْبَةِ، فلذلك اقتصرنا على ما أَذِنَ فيه، ولم نتعدَّه إلى غيره.

المسألة السادسة: قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾

فيه قولان:

الأوَّل: أنه منسوخ بآية القتال.

الثاني: أنه تهديد.

وهذان القولان وَهَمٌ، أمَّا النَّسْخُ فلا يصح فيه، لأنَّ الجِزْيَةَ يَبْذُلونَ على ذلك، والرِّقُّ يُضْرَبُ عليهم مَعَه؛ وأمَّا / التَّهْديدُ ففاسِدٌ جِدًّا، لأنَّ الخطابَ لنا دونهم، فكيف نُهَدَّدُ على فِعْلِهم، وإنَّما يكون التَّهْديدُ للفاعل خاصَّةً.

والصَّحيحُ أنَّه أَمْرٌ صَريحٌ لنا بِنَبْذِ عَقيدَتِهم والتَّبَرِّي من قولهم.

المسألة السابعة: قوله: ﴿يُلْحِدُون﴾

فيه ثلاثة مقاصد:

الأوَّل: تَصْريفُه لُغَةً:

قال الكِسائي: «أَلْحَدَ: مالَ، ولَحَدَ: رَكِنَ»[٣].

---

(١) في (ل) و(غ) و(ك): أَذِن، وأثبتنا ما أثبته بالطُّرَّةِ، وقال: صح كذا في الأم.

(٢) في (ط): عباده نفسَه، وفي (غ): عبادَهُ.

(٣) نقله عنه الطبري في تفسيره: (١٣/٢٨٣- ٢٨٤)، قال: «وقد ذكر عن الكسائي أنه كان يفرّق بين «الإلحاد» و«اللحْد»، فيقول في «الإلحاد»: إنه العدول عن القصد، وفي =

الثاني: ألحد: مارى وجادل[1]، ولَحَدَ: مال، وقيل: هما بمعنىً واحِد، وهو الصحيح عندي.

المقصد الثاني: في معناه:

إذا ثبت هذا، فالإلحاد: هو العُدول والمَيْلُ، فكُلُّ مائِلٍ لاحِدٌ.

المقصد الثالث: في وُجوهِ الإلحاد:

والإلحاد على سِتَّةِ أوجه:

الأوَّل: التَّكْذيب.

الثاني: التَّشْريك.

الثالث: الزيادة على ما أُذِنَ فيه - على ما يأتي تَفْسيرُه - وذلك تَشْبيه.

الرابع: النُّقْصان منه، وذلك تَعْطيلٌ.

الخامس: تَغْييرُها لفظًا.

السادس: تَغْييرُ تأويلها وتَفْسيرِها.

المسألة الثامنة: [في معنى الحُسْنِ في أسماء العباد]

إذا عَلِمتم الحُسْنَ في أسماء الله تعالى فاعلموا الحُسْنَ[2] في أسمائكم، وذلك بخمسَةِ أوجُهٍ:

= «اللحد» إنه الركون إلى الشيء، وكان يقرأ جميع ما في القرآن: (يُلْحِدُونَ) بضم الياء وكسر الحاء، إلا التي في النحل، فإنه كان يقرؤها: «يَلْحَدُون» بفتح الياء والحاء، ويزعم أنه بمعنى الركون، وأما سائر أهل المعرفة بكلام العرب، فيرون أن معناهما واحدٌ، وأنهما لغتان جاءتا في حرفٍ واحدٍ بمعنى واحد». وانظر: تفسير الثعلبي: (٤/ ٣١١).

(١) في (ط): أو جادل.

(٢) في (ط): الحسنى.

الأوَّل: أن يُسَمَّى المرء بأسماء الأنبياء والصالحين، وقد رَوَى المغيرة بن شعبة قال: «لما قَدِمْتُ نَجْرانَ سألوني فقالوا: إنكم تقرؤون ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ﴾ [مريم:٣٧]، وموسى قبل عيسى بكذا وكذا، فلمَّا قَدِمْتُ على رَسولِ الله ﷺ ذكَرْتُ له ذلك فقال: إنَّهم كانوا يُسَمُّون[١] بأسماء[٢] أنبيائهم[٣] والصالحين قَبْلَهُم»[٤].

الثاني: أن يُسمَّى بكل اسم يوافِقُ المقاصد الجائِزَةَ والأغراضَ المُستحبَّةَ، ويَجْتَنِبُ الأَلْقابَ المُسْتَهْجَنَةَ والأسماء المُسْتَكْرَهَةَ، فقد روي أن النبي ﷺ قال لرجل: «ما اسمك؟ قال: مُرَّة، فأَعْرَضَ عنه، وقال لآخر: ما اسمُك؟ قال: يَعيش، قال: احلُبْ»[٥]. وروي أن ابنةً لعُمَرَ كان يقال لها عاصية، فسمَّاها رسول الله ﷺ جَميلَةً[٦].

---

(١) ضبطها ناسخ (ك) بضم الميم، وكتب فوقها علامة صح، وفي طرة بخط الناسخ: في خـ: يتَسمَّون، ورمز لها بعلامة صح، وفي (غ): يسمَّون.

(٢) سقط من (ط) و(ل) و(غ).

(٣) في (ط) و(ل): بأنبيائهم.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب، الآداب، باب: النهي عن التكني بأبي القاسم وبيان ما يستحب من الأسماء برقم ٢١٣٥ (١٦٨٥/٣- عبد الباقي)، والترمذي في سننه أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة مريم برقم ٣١٥٥ (٢٢٠/٥- ٢١٢- بشار).

(٥) أخرجه مالك عن يحيى بن سعيد مرسلًا في كتاب الاستئذان، ما يكره من الأسماء، رواية الليثي، برقم ٧٩٤ (١٤١٧/٥- الأعظمي)، ووصله ابن عبد البر في التمهيد (٧٢/٢٤) من طريق ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن عبد الرحمن بن جبير، عن يعيش الغفاري به.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الآداب، باب: استحباب تغيير الاسم القبيح إلى حسن برقم ٢١٣٩ (١٦٨٦/٣- عبد الباقي)، وأبو داود في سننه كتاب: الأدب، باب: في تغيير الاسم القبيح برقم ٤٩٥٢ (٣٠٧/٧- شعيب).

الثالث: أن يَعْدِلَ عن الأسماء التي فيها تَزْكيةُ النَّفْسِ، فقد روي أن زَيْنَبَ بِنْتَ أبي سَلَمَةَ قالت: «سُمِّيتُ بَرَّةً، فقال رسول الله ﷺ: لا تُزَكّوا أنفسَكم، الله أعلم بأهل البِرِّ منكم، فقالوا: بِمَ نُسمِّيها؟ قال: سمُّوها زَيْنَب»[١].

الرابع: أنَّ الله تعالى كما أوجب لأسمائه[٢] الوَصْفَ الحسَنَ، فلقد أَحْسَنَ أسماءَنا سبحانه بأن سمَّانا المؤمنين والمسلمين، والتائبين والعابدين، والحامدين والسائحين، وكلُّ اسمٍ فاضِلٍ وخُطَطٍ[٣] كَريمَةٍ وهَبَها لنا.

الخامس: وهو الأشرف والأعظم، أن جَعَلَ أسماءنا مِن أسمائه، فسمَّانا المؤمنين من المؤمن، والعَالِمين من العالِمِ، والشاهِدين/ من الشَّهيد، وكذلك كلُّ اسم وصَفَنا به ممَّا وَصَفَ به نفسَه، وهذه رُتْبَةٌ عَظيمَةٌ لا يوازيها شيء، وهو أن يتفق العَبْدُ والمولى في لَفْظِ الاِسْمِ، ولكِنَّ المعنى مُخْتَلِفٌ كما يأتي بَيانُه في كلِّ اسْمٍ إن شاء الله تعالى.

الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٧٧]

فيه ثلاث مسائل:

المسألة[٤] الأولى: قوله: ﴿تَبَٰرَكَ﴾.

الثانية: قوله: ﴿ٱسْمُ رَبِّكَ﴾.

الثالثة: قوله: ﴿ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: الأدب، باب: تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه برقم ٦١٩٢ (٤٣/٨ طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه كتاب الآداب، باب: استحباب تغيير الاسم القبيح إلى حسن برقم ٢١٤٢ (١٦٨٧/٣- عبد الباقي)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في (ط): أوصافه.

(٣) في (غ): خططًا.

(٤) سقطت من النسخ الأخرى.

المسألة الأولى: في قوله: ﴿تَبَـٰرَكَ﴾

وفيه للعلماء أربعة أقوال:

الأوَّل: تقدَّس، قاله الفرَّاء[1].

الثاني: تَعاظَمَ.

الثالث: تَفاعَلَ من البَرَكَةِ، وهي الزيادة في النَّفْعِ، ومنه قوله: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا﴾ [مريم:٣٠]، معناه نفَّاعًا للخلق، قاله الزجَّاج[2].

الرابع: تَبارَكَ: دامَ، مأخوذ من بَرَكَ البعير، وهو إذا لَزِق بالأرض، ومنه: مَبارِك الإِبِل، أي مواضعها التي تَستقِرُّ فيها.

فأمَّا القولان الأوَّلان فلا يشهد لهما النَّقل ولا الاشتقاق، وأمَّا القولان الآخَران فصحيحان فيه، فإنَّه يَصِحُّ أن يقال: إنَّه من البَرَكة التي هي النفع والخير، ويَصِحُّ أن يقال: إنه من البُروك الذي هو الثبات والدَّوام، فإذا كان من البَرَكَة الذي هو النَّفْعُ كان من صفات الأفعال، كقولك: خَلَق ورَزَق، وإن قلنا: إنه من البُروك الذي هو الدوامُ كان عبارةً عن صِفَاتِ الذات، ورجع إلى الباقي الذي لا يَفْنَى، وكلاهُما صَحيحٌ في وصفه تعالى، واجِبٌ له.

المسألة الثانية: في قوله[3] ﴿ٱسْمُ رَبِّكَ﴾

وقد اتفق علماؤنا - رَحمةُ الله عليهم - على أن قوله: ﴿ٱسْمُ﴾ صِلَةٌ في الكلام، والمعنى: تَبارَك رَبُّك، إذ لا يصح أن يكون هذا المعنى المعبَّرُ عنه بتبارَك إلَّا لله[4] سبحانه.

---

(١) معاني القرآن للفراء: (٢/٢٦٢).

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (٤/٥٧).

(٣) في (ط): قوله تعالى.

(٤) في (ل) و(غ) و(م): الله.

قال الإمام الحافظ رضي الله عنه[1]: هذا ضَيْقُ نِطاقٍ عن تَحْقيقِ المعاني، ومن الحقِّ عليكم أن تعلموا أن معنى قولهم في الاسم صِلَةٌ أي زيادة، وكيف يَصِحُّ أن يقال[2] فيه: إنه زيادة، وما تقدَّم من تفسير التَّبارُكِ بالأقوال الأربعة المتقدِّمَةِ[3] يَصِحُّ أن يكون مُضافًا إلى اسم الله سبحانه، مُخْبَرًا به عنه، ولا يكون الاِسمُ صِلَةً في الكلام ولا زيادة فيه، فإنَّ اسم الله تعالى الذي يُذْكَرُ به حَقُّهُ أن يُقدَّس ويُعظَّم، ويُنَزَّه ويُكرَّم، ويُؤْمَن به ولا يُلْحَد فيه، كما أن الرَّبَّ يَسْتَحِقُّ ذلك سبحانه، واستِحْقاقُ أسمائه لذلك إنَّما هو لحُرْمَتِها بكونها أسماءً له، وحَقُّ أسماء الله تعالى أن يُضافَ إليها النَّفْعُ والبَرَكَةُ، فكلُّ شيء أُضيفَ إليها وأُخْبِر عنه/ قبلُ بها، وقُدِّمَ بين يَدَيْ ذِكْرِهِ ذِكْرُها، فإنه مُبارَكٌ فيه، مُجْتَلَبٌ إن كان خَيْرًا مَرْجوًا، مَدْفوعٌ إن كان شَرًّا مُتَوَقَّعًا.

وحَقُّ أسماء الله أن يكون تَعْظيمُها والإيمانُ بها وحُرْمَتُها وجَلالُها[4] ثابِتًا دائِمًا لا ينقطِعُ ولا يَذْهَبُ، فقد صحَّ معنى التبارُكِ[5] فيها على الأقوال الأربعة، فلأيِّ شيء يُقضى بكون الاسْمِ صِلَةً فيها[6]؟

---

(١) في (ط): قال الإمام، وفي (ل): قال ابن العربي.

(٢) قوله: «أن معنى... وكيف يصح أن يقال» سقط من (ل).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (ط)، وفي (م): وجلالتها.

(٥) في (ط): التبرك.

(٦) يؤيده في ذلك احتجاج الإمام الطبري له في تفسيره (١١٨/١)، بقوله: «وفي إجماع الجميع على أنّ قائلَ ذلك تارك ما سُنَّ له من القول على ذبيحته - إذْ لم يقل: «بسم الله» - دليلٌ واضح على فساد ما ادَّعى من التأويل في قول القائل: «بسم الله»، أنه مراد به «بالله»، وأن اسم الله هو الله مُنكِرًا قولهم إن «اسم» في «بسم الله» مجرد صلة في الكلام، وأن المقصود «بالله».

نَعَمْ، ويكون ذلك أقوى في إضافة هذه المعاني لله سبحانه، لأنه إذا كان اسمه يَسْتَحِقُّ ذلك لحُرمته، فهو سبحانه باستحقاق ذلك في ذاته أوْلى وأَحْرى، وهذا بيِّنٌ عند الإنصاف.

فإن قيل: فهلَّا قلتم: إن معنى قوله: ﴿ٱسْمِ﴾: ربُّك[١]، لأنَّ[٢] الاسم هو المُسَمَّى على ما استقَرَّ من قول العلماء، فسيأتي الجَوابُ عنه[٣] إن شاء الله تعالى[٤].

المسألة الثالثة: في قوله تعالى: ﴿ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾

قد قرأها ابن عامرٍ[٥]: ذو الجلال، بالرَّفْعِ[٦]، عائِدًا به على الاسم، وقَرأت الجماعة بالخفض، عائِدًا به على الربِّ تعالى، فإن قلنا فيه بالخفض عائِدًا على الربِّ فسيأتي شرحه في باب شرح الجَليل والكَريم، وإن قلنا فيه برفع «ذو» عائِدين به على الاسم فهو صَحيحٌ، على ما بيَّنَّاه

---

(١) في (ط): اسمُ ربِّك ربُّك.

(٢) في (ك): إن، وأثبتنا ما في النسخ الأخرى.

(٣) في (ط) و(م): عليه.

(٤) لم ترد في (ل) و(ط).

(٥) ابن عامر الدمشقي، عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة، أبو عمران، إمام الشاميِّين في القراءة، وأحد الأعلام، قال فيه أبو عمرو الداني: «أخذ القراءة عرضًا عن أبي الدرداء، وعن المغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان، وقيل: عرض على عثمان نفسه»، وقال الذهبي في قراءته: «إن الإجماع قد انعقد قطعًا على تلقي حرف ابن عامر بالقبول»، توفي عام ١١٨هـ وله سبع وتسعون سنة، ترجمه الذهبي في طبقات القراء: ١/٥٩-٦٨، وفي سير أعلام النبلاء: ٥/٢٩٢.

(٦) قال مكي بن أبي طالب في الهداية إلى بلوغ النهاية (١١/٧٢٤٨): «وقرأ ابن عامر: ذو: «بالواو» على النعت للاسم، وكذلك هي في حرف أُبيّ وابن مسعود».

من[١] وجوب الجلال للاِسْمِ والكرامة بلا خِلافٍ بين المؤمنين، وبإِصْفَاقٍ[٢] من أَدِلَّةِ العُقول.

الآية الثالثة: قوله: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]

قال علماؤنا - رحمة الله عليهم -: قوله: ﴿ٱسْمَ﴾ صلةٌ، والمعنى: سَبِّح ربَّكَ؛ وإنَّما قالوا ذلك لاعتقادهم أنَّ التَّسْبيح والتَّنزيه لا يصحُّ[٣] إضافتُه إلى اسم الله، وقد بيَّنَّا صحَّةَ إضافة التقديس والتنزيه إلى اسم الله تعالى كما يُضافُ إليه، بل حقَّقْنا وُجوبَهُ، وبهذا التَّبْيين لذلك والتَّبيُّن[٤] له لا يبقى إِشْكالٌ فيه لمُنْصِفٍ.

وأمَّا قوله: ﴿سَبِّحِ﴾ فهو باتفاقٍ من العلماء: نزِّه وقدِّس.

وقال بعض المتأخرين[٥]: معنى سبِّح: اسْبَحْ بقلبك في بحار ملكوته، مأخوذٌ من قوله: ﴿فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء:٣٣]، و﴿إِنَّ لَكَ فِي ٱلنَّهَارِ سَبْحاً طَوِيلًا﴾ [المزمل:٦].

---

(١) في (ك): في، والمثبت من النسخ الأخرى.

(٢) في (ط): بإطباق، وفي (غ): بإضعاف، وهو تصحيف، ومعنى بإصفاق: بتضافر واجتماع، انظر جمهرة اللغة: (٨٩٠/٢)، أساس البلاغة: (٥٥٠/١).

(٣) في (ك): يصح، تصح.

(٤) في (ط) و(ل): التبيين.

(٥) لعله يشير إلى الإمام القشيري في تفسيره لطائف الإشارات (٧١٧/٣) حيث قال عند تفسير الآية المذكورة: «سبّح ربّك بمعرفة أسمائه، واسبح بسرّك في بحار علائه، واستخرج من جواهر علوّه وسنائه، ما ترصّع به عقد مدحه وثنائه».

والذي أراه فيه - بعد طول لا يحتمله هذا الكتاب[١]- أنَّ قوله: ﴿سَبِّح﴾ وسُبْحان الله اسمٌ مَوْضوعٌ للتقديس والتنزيه غير مُشْتَقٍّ من شَيْءٍ، ولا مُجْتَمِعٍ مع غيره في مَعْنًى، والله أعلم.

الآية الرابعة: قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيّاً﴾ [مريم:٦٥]

وفيه ثلاثة أقوال:

الأوَّل: هل تعلم له نَظيرًا.

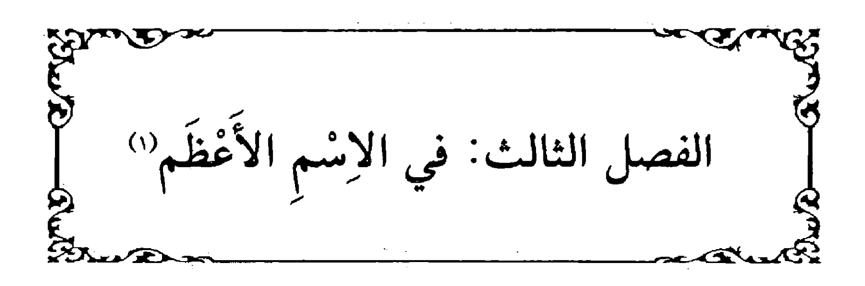
الثاني: هل تعلم أحدًا تسمَّى باسمه، المعنى: هل تعلم أحدًا تَسَمَّى اللهَ غيرُه؟

الثالث: هل تَعْلَمُ أحدًا يستحقُّ من الصفات ما يستحقُّه الله تعالى.

/ وهذه الأقوال كلُّها صحيحةٌ مجتمعةٌ، فإنَّه تعالى لَيْسَ لَهُ نَظيرٌ في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أسمائه. أمَّا الله فلا يُسمَّى به أَحَدٌ سِواه، وأمَّا غيره من الأسماء فإن تَسَمَّى به أَحَدٌ - بإذنه تعالى في ذلك له - فإنه يُفارقه في المعنى؛ بأن يكون لله تعالى في معناه المنزلة العُليا وللعبد السُّفْلَى، على ما يأتي بيانُه في كلِّ اسم منها، إن شاء الله تعالى. [٧/أ]

---

(١) في (غ): الكتب.



الفصل الثالث: في الاِسْمِ الأَعْظَم[(١)]

وكان الذي دعانا إلى تَقْييدِ هذا الفصل، وحَدانا نَحْوَهُ، ما رَوى بُرَيْدَةُ عن النبي ﷺ أنه سمع رجلاً يقول: «اللهم إني أسألك بأنك الله الذي لا إله إلا أنت، الأَحَدُ الصَّمَدُ، الذي لم يَلِدْ ولَمْ يولَدْ، ولَمْ يَكُن له كُفُوًا أَحَدٌ، فقال: لقد دعا الله باسمه الأعظم الذي إذا دُعي به أَجاب، وإذا سُئِل به أعطى»[(٢)].

وروي عن أنسِ بن مالك قال: «دخل النَّبي ﷺ المسجد ورجل قد صلَّى وهو يدعو، وهو يقول[(٣)] في دعائه: اللهم لا إله إلا أنت، الحنّانُ، بَديعُ السماوات والأرض، ذو الجلال والإكرام، فقال النبي ﷺ: أتدرون بما دعا الله؟ دعا الله باسمه الأعظم؛ الذي إذا دُعي به أجاب، وإذا سُئِلَ به أعطى»[(٤)].

---

(١) في طُرَّة بـ(غ): اسم الله، وصحَّحها.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه أبواب الدعوات، باب: جامع الدعوات عن النبي ﷺ برقم ٣٤٧٥ (٥/٤٦٢-٤٦٣- بشار)، فقال: حسن غريب؛ وأبو داود في سننه كتاب: الصلاة أبوب فضائل القرآن، باب الدعاء برقم ١٤٩٣ و١٤٩٤ (٢/٦١١-٦١٢- شعيب)، وابن ماجه في سننه أبواب الدعاء، باب: اسم الله الأعظم برقم ٣٨٥٧ (٥/٢٦- شعيب)، عن بريدة ﷺ.

(٣) في (ك) و(غ): ويقول.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه كتاب: الصلاة أبواب: فضائل القرآن باب: الدعاء برقم ١٤٩٥ (٢/٦١٢- شعيب)، وابن ماجه في سننه أبواب الدعاء باب: اسم الله الأعظم برقم ٣٨٥٨ (٥/٢٦- شعيب).

وورد[١] في بعض الآثار أنَّ: «اسم الله الأعظم: الله لا إله إلا هو الحي القيوم»[٢].

وقد ورد مَعْناهُ في الصحيح كما يأتي إن شاء الله تعالى[٣].

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: في معنى تسميته بأنه أعظم.

الثانية: في تعيينه.

أمَّا[٤] المسألة الأولى: في معنى[٥] تسميته بذلك

فنقول - وبالله التوفيق -: إنه يحتمل أن يكون تَعْيينُ هذا الاسم بصفة الأعظم لِمَعانٍ خَمْسَةٍ:

أحدها: الاختصاصُ به، ومَنْعُ الغير أن يُشارَكَ[٦] في التسمية به.

الثاني: عموم معانيه، وكثرة متعلَّقاتِهِ.

الثالث: عَظِيمُ ثوابه.

الرابع: لزوم الإجابة له.

---

(١) لم ترد في (ط)، وفي (م): روى.

(٢) وهو ما أخرجه الترمذي عن أسماء بنت يزيد رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾، وفاتحة آل عمران ﴿الم اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾، وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. كتاب: الدعوات، باب، برقم ٣٤٧٨ (٥/٤٦٤-٤٦٥).

(٣) لم يرد في النسخ الأخرى، وقوله: «وورد في بعض الآثار... إن شاء الله تعالى» سقط من (غ).

(٤) سقطت من النسخ الأخرى.

(٥) سقطت من (غ).

(٦) في (ط): يشاركه.

الخامس: عدم معرفته وتعاليه عن الإحاطة به.

أَمَّا الأوَّل: وهو قِسْمُ الاختصاص، فإنَّ أسماء الله تعالى على قِسْمَيْنِ:

أحدهما: ما يجوز التسمِّي به، على ما تقدَّم.

الثاني: ما لا يجوز التسمِّي به لأَحَدٍ من الخلق، وهما اسمان: الله، والرحمن.

فأمَّا الرحمن: فإنه وإن كان لا يجوز لأَحَدٍ أن يُسمَّى(١) به، فقد تعدَّى بَعْضُ الكفرة فتسمَّى به مُضافًا، فإنه(٢) كان يقال لمسيلمةَ: رَحْمانُ اليمامَةِ(٣).

وأمَّا قولك: «الله»، فإن الله مَلَكَ(٤) القلوبَ والألسنة عنه، فلا يجوز لأحد أن يتسمَّى به شرعًا، ولا يوجد ذلك/ لأحَدٍ من الخلق تَعَديًا، فهو أَعْظَمُ بهذا المعنى(٥). [٧/أ]

---

(١) في (ط) و(م): يتسمى.

(٢) سقطت من النسخ الأخرى.

(٣) قال أبو إسحاق الزجاج: «إنما قيل له ذلك على جهة الاستهزاء به والتهكم»، شرح الأسماء الحسنى له: (٢٩).

(٤) أي منعهم من التسمي به وصرفهم عنه، فهو منع شرعي وقدَري.

(٥) ومن أحسن ما قُرِّر في وجه الاختصاص، ما نقله الحافظ في فتح الباري (٥٧١/١٠): «قال بعض شراح المشارق، «لله الأسماء الحسنى»، وفيها أصول وفروع، أي من حيث الاشتقاق، قال: وللأصول أصول، أي من حيث المعنى، فأصول الأصول اسمان: الله والرحمن، لأن كلًا منهما مشتمل على الأسماء كلها... ولذلك لم يتسمَّ بهما أحد، وما ورد من رحمن اليمامة غير وارد لأنه مضاف. وقول شاعرهم: «وأنت غيث الورى لا زلت رحمانا»، تغالٍ في الكفر، وليس بوارد، لأن الكلام في أنه لم يتسم به أحد، ولا يرد إطلاق من أطلقه وصفًا لأنه لا يستلزم التسمية بذلك. وقد لقب غير واحد الملك الرحيم، ولم يقع مثل ذلك في الرحمن. وإذا تقرر ذلك كانت إضافة العبودية إلى كل منهما حقيقية محضة، فظهر وجه الأحبية. والله أعلم».

وأمّا الثاني: وهو قِسْمُ العموم وكثرة المتعلَّقات، فليس في أسماء الله تعالى أكثرُ متعلَّقًا ولا أعمُّ مُقْتَضًى من قولك «الله»، فإنَّ جميع الأسماء تدخل فيه، ولفظُه يَضُمُّ معناها ويَقْتَضيه.

فإذا قيل: مَن الرَّبُّ؟ مَن المَلِكُ؟ مَن القُدُّوسُ؟ مَن الخَالِقُ؟ مَن الوَهَّابُ؟ فالجواب في جميع ذلك «الله»، فإليه مُنتَهَى التَّفْسير، وهو غاية السائل في الجواب، وإليه يَرْجِعُ كُلُّ من يَعبد سواه، ولذلك قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان:٢٤].

وأمّا الثالث: وهو عِظَمُ الثواب، فلا ثوابَ أَعْظَمُ من الثواب على ذِكْرِ الله بقولك: «الله». لقد روي عن النبي ﷺ أنه قال لأبَيِّ بن كَعْبٍ: «أيُّ آية في كتاب الله أعظم؟ فقال: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾، فقال: لِيَهْنِئْكَ[1] العِلْمُ يا أبا المنذر»[2]، وقد بدأ الله كتابَه من جملة أسمائه فقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:١]، واختَتَمَهُ به من جُمْلَةِ أسمائه فقال: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ مَلِكِ ٱلنَّاسِ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس:١-٣].

وأمّا الرابع: وهو لزوم الإجابة له، ففي ذلك آثار كثيرة، منها: قوله تعالى: ﴿فَنَادَىٰ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ﴾ [الأنبياء:٨٦]، فاستجاب له، ومنها: الحديث الذي رَوَيْناه أيضًا في قول القائل: «اللهم إني أسألك بأنك الله[3]

---

(١) في (ط) و(غ): لِيُهْنِك، وانظر: تاج العروس (٥١٢/١).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: فضل سورة الكهف وآية الكرسي برقم ٨١٠ (٥٥٦/١)، وأبو داود في سننه أبواب فضائل القرآن، باب: ما جاء في آية الكرسي برقم ١٤٦٠ (٥٨٨/٢- شعيب).

(٣) في (ط): الله الذي.

الذي لا إله إلّا أنت، فقال النبي ﷺ: إنه اسم الله الأعظم»[1]، ثم فسَّر العَظيم بأنه إذا دُعي به أجاب، وإذا سُئِلَ به أعطى.

وأمَّا الخامس: وهو قِسْمُ عدم المعرفة به، فإنه مَبْنِيٌّ على أَصْلٍ وهو:

---

(١) تقدم تخريجه أوّل هذا الفصل.

الفصل الرابع:
وهو أنَّه هل يجوز أن يكون لله سبحانه اسمٌ استأثَر بعِلْمِه لم يُطْلِع[1] عليه أحدًا[2] من خَلْقِه أو لم يُطْلِعْنا عليه وقد عَلِمَهُ غَيْرُنا؟

وقد اختلف فيه علماؤنا - رحمة الله عليهم - على قولين:

فقال أكثرهم: لا نُنكِر[3] أن تكون[4] لله سبحانه أسماءٌ قد استأثر بها، لم يُطْلِعْنا عليها، ولا وَصَلَتْ إلينا.

وقال بعضهم[5]: كل اسم لله تعالى حَسُنَ وصفُه به فقد أخبرنا به ودلَّنا عليه. وتعلَّق الأكثرون بأدلَّةٍ:

أحدُها: ما روي عن النبي ﷺ أنه كان يقول في سجوده: «لا أُحْصي ثناءً عليك، أنت كما أَثْنَيْتَ على نفسِك»[6].

---

(١) في (غ): يَطَّلِع.

(٢) في (غ): أحدٌ.

(٣) في (ط) و(م) و(ل): ينكر.

(٤) في (ط) و(م) و(ل) و(غ): يكون.

(٥) وإليه صغوُ الأستاذ ابن فورك، بعد أن بيّن أنه لم يجد عن الإمام الأشعري فيه قولًا، وأثبت أن للأصحاب فيه قولين، ثم رجح القول بالنفي، مع تجويز ورود الأخبار بتسميات مختلفة لمعنى معلوم غير مختلف، بدليل إتمام الرسالة، انظر مجرد مقالات الإسلاميين (ص٥٩).

(٦) أخرجه الإمام مالك في الموطأ من رواية يحيى الليثي، ما جاء في الدعاء برقم ٢٣٨ =

ثانيها: ما روي عنه أيضًا صلى الله عليه[١] أنه قال: وذكر حديث الشفاعة: «فأخِرُّ ساجِدًا بين يَدَيْ ربِّي، فأحمدُه بمحامِدَ يُعَلِّمُنيها حينئذٍ لا أعلمُها الآن»[٢].

[٨/أ] ثالثها:/ ما رُوِيَ أن النبي ﷺ كان يقول: «اللهم إنِّي عبدك، ابن عبدك، ابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماضٍ فيَّ حكمُك، عَدْلٌ فيَّ قضاؤك، أسألك بكل اسم سَمَّيْتَ به نفسَك، أو أنزلته في كتابك، أو علَّمتَه أَحَدًا من خَلْقِك، أو استأثرت به في عِلْمِ الغَيْبِ عندك»[٣]، الحديث إلى آخره.

والصَّحيحُ عندي أنَّه ليس له اسمٌ ولا صِفَةٌ إلَّا وقد اطَّلَع عليه رسول الله ﷺ، ألم تعلموا أنه قد أُطْلِعَ على مَلَكوتِ السماوات والأرض، والجنة والنار، وبَلَغَ موضِعًا سَمِعَ فيه صَريفَ الأقلام، وعايَنَ التَّقْدِير والتدبير، ومقامات الملائكة تحت القهر والتَّسخير.

وقد صحَّح الله العقول فينا، ونَصَبَ الآياتِ والأَعْلامَ، ونبَّه على الأدلة، وعَلَّمَ سَداد النَّظَر وجَرَيانَ الفِكَر، واستفاد بذلك المُوَفَّقون معرفةَ الله تعالى بأسمائه الحُسْنى، وصفاته العُلى، وأفعاله العُدْلَى[٤]؛ التي لا يُمكن في العقل

= (٢٩٩/٢- الأعظمي)، ومسلم في صحيحه كتاب: الصلاة، باب: ما يقال في الركوع والسجود برقم ٤٨٦ (٣٥٢/١- عبد الباقي).

(١) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: التوحيد، باب: كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم برقم ٧٥١٠ (١٤٦/٩- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه كتاب: الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها برقم١٩٣ (١٨٢/١- عبد الباقي)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه بترتيب ابن بلبان كتاب: الرقائق، باب: الأدعية برقم ٩٧٢ (٢٥٣/٣) والحاكم في المستدرك (٥٠٩/١).

(٤) في (ك): العَدْلَة، وكذلك في (ط)، ثم صحَّحها الناسخ بهامش الكتاب، وكتب العُدْلَى، وسقطت من (ل)، وجاءت على الصواب في (غ) و(م).

الإخلالُ بشيء منها، ولا يُتصَوَّرُ على جميع العالمين[١] خَفاؤها، وقد تقرَّرت فُصولها، وصحَّت فُروعها وأُصولُها، واستقامت في العقائد مُتعلَّقاتها وأحكامُها، فعَلِم الخَلْقُ أنَّه تعالى: موجودٌ، عالمٌ، قادرٌ، حيٌّ[٢]، مُريدٌ، بَديعٌ[٣]، سَميعٌ، بَصيرٌ، مُتَكَلِّمٌ، وليس بعد ذلك اسمٌ إلَّا يَرْجِعُ إليها، ولا حُكْمٌ إلَّا يتعلَّقُ بِها، حَسَبَما نُبيِّنُه بَعْدُ[٤].

ولو فَرَضْنا للباري تعالى صِفَةً أو اسمًا من الأصول لم نَطَّلِعْ عليه لم نَثِقْ بما عَلِمنا، ولا كان لنا اعتدادٌ بما عَقَلْنا، وإنَّما الذي يَصِحُّ في تأويلِ هذه الأخبار التي[٥] تقدَّم احتِجاجُ علمائنا بها؛ أن الثناء والحَمْدَ يكون بمَحامِدَ وأدعيةٍ تَعودُ كلُّها إلى هذه الأصول، كما أنَّه قد يَعْلَمُ العالِمُ أَدْعيةً ويَتَحَقَّقُ ثناءً وذِكْرًا، ثم يأتيه بعد ذلك مأثورٌ من دُعاءٍ وثَناءٍ يقعُ منه مَوْقِعَ استحسانٍ، ويَرَى فيه وُجوهًا من المحامد لم تكن عندَه، ولكنها راجِعَةٌ بالمعاني إلى ما سَبَقَ لَدَيْهِ، وهذا كافٍ على هذا الاختصار في هذا الغَرَض، والله الهادي للبيان لا ربَّ غَيْرُه.

المسألة الثانية: [في تعيين الاسم الأعظم]

إذا ثبتَ هذا وقلنا في أحد الأقسام: إنَّ معنى[٦] تسميته بأنه أَعْظَمُ: عدَمُ المعرفة به، فوجه تسميته في ذلك بأنه أعظم أنه عَظُمَ عن إدراكه، وجَلَّ عن إحاطة الخَلْقِ به وتَعْيينِه، وهو الذي رآه بعضُ علمائنا واعتقدَه، أنَّ اسم الله الأعظم مَخْبوءٌ في جملة الأسماء كَلَيْلَةِ القَدْرِ/ في ليالي رمضان، وساعَةِ يَوْمِ [٩/أ]

---

(١) في (ط): العالم.

(٢) في موضعها في (ك) طمس.

(٣) سقط من (ل).

(٤) في السابقة العاشرة من القطب الثاني، واللَّاحقة الثانية من القطب الرابع.

(٥) في (ط): الذي.

(٦) سقطت من (ك) ومن سائر النسخ، والاستدراك من (ط).

الجمعة في ساعات اليوم، على ما يأتي بيانه في اللَّواحِقِ إن شاء الله، واحتجَّ على ذلك بوجهين:

أحدهما: أنَّ الرواية قد اختلفت عن النبي ﷺ في اسمِ الله الأَعْظَمِ عن بُرَيْدَةَ وأَنَسٍ كما تقدَّم، ولو كان مُعَيَّنًا ما اختلَف نقلُه.

ثانيهما: أنه قال: «إذا دُعي به أجاب، وإذا سُئل به أعطى»، وقد نَرى من يسأله[١] بالله وبما رُوِي في الحديث ولا تكون إجابة.

والجواب عنه من وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أنَّا نقول: إن الرواية وإن اختلفت عن النبي ﷺ في ذلك، فإنَّما جاء الاختلاف في الأوصاف والتوابع، كقولك[٢]: «الله»، مع الاتفاق على الابتداء بالله وبلا إله إلَّا الله.

جَوابٌ آخر: وأمَّا قوله: إنَّا نرى الداعي يدعو به ولا يُستجابُ له[٣]، فبيانُه في تأويل قوله: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ﴾ [البقرة:١٨٥]، في كتاب المُشْكِلَيْنِ.

والتحقيق فيه: أنَّ الإجابة تكون بوجوه:

منها: تعيين ما سأل فيه، وذلك بشروط، ومنها: بالتعويض عمَّا طَلَب، ومنها: بالادِّخار على ما جاء في الحديث[٤].

---

(١) في (ط): يسأل.

(٢) في (ط) و(ل): لقولك.

(٣) سقط من (ك).

(٤) يعني حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن النبي ﷺ، قال: «ما من مسلم يدعو الله بدعوة ليس فيها مأثم، ولا قطيعة رحم إلا أعطاه إحدى ثلاث: إما أن يستجيب له دعوته، أو يصرف عنه من السوء مثلها، أو يدخر له من الأجر مثلها». قالوا: يا رسول الله، إذًا نكثر. قال: «الله أكثر»، أخرجه أحمد (١١١٤٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/٤٧، رقم ١١٢٨)، والطبراني في الأوسط (٤/٣٣٧، برقم ٤٣٦٨)، وصححه الحاكم (١٨١٦).

وفي هذا الفَصْلِ[١] بَدائِعُ في كتاب المُشْكِلَيْنِ، نَفَعَ الله به بعزَّتِه.

وأمَّا الخبر المروي وهو قوله ﷺ: «لله تِسْعَةٌ وتِسْعونَ اسمًا من أحصاها دَخَلَ الجنة، الله وِتْرٌ يُحِبُّ الوِتْرَ»، فإنَّه حديث صحيح بَدِيعٌ، فيه فصول تأتي مفسَّرَةً في مواضعها، والمقصودُ منها ها هنا ثَلاثَةُ فُصولٍ:

الفصل الأوَّل:

إنَّ هذا الحديث فيه إثباتُ هذه الأسماء، وليس فيه نَفْيُ ما عداها، والدَّليل عليه أن هذا الكلام هو قَضيةٌ واحِدَةٌ لا قَضيتان، ومعنى ذلك أنَّ خبر إنَّ -وهو الفائدة- في قوله: «من أحصاها»، فكأنَّ الباري تعالى أراد أن يُعَرِّفَ عبادَه أن التِّسْعَةَ والتسعين إذا أُحصيت أَوْرَثَت الجنَّة، لا أن يَعْرِفَ[٢] أن له تِسْعًا وتسعين اسمًا خاصَّةً، كقولك: لِزَيْدٍ ثَوْبانِ حَسَنانِ للجُمعة، لا يمنع أن يكون له غيرُهما، والدليل القاطع وُجْدانُنا له نَيِّفًا على مِائَةِ اِسْمٍ.

فإن قيل: ليست تلك أسماءً، وإنَّما هي صِفاتٌ، قُلْنا: عن هذا خمسة أجوبة:

الأوَّل: أن نقول: دَعْنا مِن تَمْرَتان، هذا كلام الجَهْلِ والخِذْلان، والسُّخَفاء مِن النِّسْوانِ[٣] والوِلْدان، والطَّلَبَةِ من المنتَسبين إلى مَعْرِفَةِ اللِّسان، فخُذ هذا مِن عالمٍ بالوَجْهَيْنِ، واعلَم أنَّ الاسمَ والصِّفَةَ وإن اختلفا في اللَّفظ والاشتقاق فهُما في المقصد وَاحِدٌ، والدَّليلُ القاطِعُ عليه قوله/: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، فجعلَها أسماءً، وهي كلُّها أو منها مُشتقَّةٌ قَطْعًا، جاريةٌ على الفِعْلِ لَفْظًا ووُرودًا، وهذا لا يفهمُه إلّا ريَّانٌ من اللُّغَةِ والأُصول[٤]. [٩/أ]

(١) في (ك): الفصل الرابع.
(٢) في (ط): تعرف.
(٣) في (ط): النساء.
(٤) في (ل): الأصل.

الثاني: تَعْديدُها تِسْعَةً وتِسْعينَ[١] اسمًا، وهو سبحانه واحِدٌ، وقد تقدَّمَ ذلك في قوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾.

الثالث: قوله: «مَن أَحْصاها»، وفيه لغتان:

الأولَى: أَحْصاها، مهموزةُ اللَّام[٢]، ومعناه: أَعْلَمَ غيرَه بها مُسْتَوْفاةً كامِلَةً.

الثانيةُ: أَحْصاها، غير مهموزة اللَّام[٣]، وفيه خَمْسَةُ[٤] تأويلاتٍ:

الأوَّل: عدَّدَها.

الثاني: أَطاقَها، يعني عَمِلَ بها.

الثالث: عَلِمَها، من الحصاة؛ وهي العقل؛ قال طَرَفَةُ:

وإنَّ لسانَ المرْءِ ما لَمْ تَكُن لَهُ   حَصاةٌ على عَوراتِه لَدَليلُ[٥]

الرابع: أن يقرأ جميع القرآن حتَّى يختمَهُ[٦]، فإنَّهُ مُشتمِلٌ عليها قَطْعًا، ولذلك عَدَدْناها قُرآنيةً لنستَوفيَ جميعَها.

الخامس: حَفِظَها، كما روي في الصَّحيح[٧]: «لا[٨] يحفظها عبد مسلم إلَّا دَخَلَ الجنة»[٩]، واختُلِف فيه: فقيل: معناه حَفِظَها بالاعتقاد الحسَن والعَمَلِ الصَّالِحِ، وقيل: المراد به عَلِمَها مُفَصَّلَةً.

---

(١) في (ط) و(غ) و(م): تسعة وتسعون.

(٢) في (غ): الألف.

(٣) لم ترد في النسخ الأخرى.

(٤) في (ل): خمس.

(٥) ديوان طرفة بن العبد (ص٦٧).

(٦) هو قول محمد بن يزيد المبرِّد، والأقوال الثلاثة الأوَل قد ذكرها بشواهدها أبو إسحاق الزجّاج، يُنظر تفسيره لأسماء الله: (٢٤).

(٧) سقطت من (ل).

(٨) في (ك) و(غ): ولا.

(٩) من ألفاظ الحديث المتقدم تخريجه.

والصحيح عندي: أن المراد به[١] مَن عَلِمَها، وكلُّ عالمٍ عادٌّ، وكلُّ عادٍّ عامِلٌ، فتكمُل له الفائِدة، أو غيرُ عامِلٍ فتنقُصُ[٢]، وكلُّ عامِلٍ مُفيدٌ[٣] سواءٌ[٤] أو غيرُ مفيدٍ[٥]، فيُنْمَى فضلُه ويَتَعَدَّى، أو يَقِفُ فَلا يَتَحَدَّى، والحمد لله على ما أَنْعَمَ به مِن الهُدى.

وباقي أسئلة الحديث يأتي[٦] في اللواحق عند أقصى المدى إن شاء الله تعالى، فمن أرادَ جَمْعَها فَلْيُؤَلِّفها[٧] مِن الموضِعَيْنِ، ومن راعى الترتيب نزَّلها في المنزِلَتَيْن، والله المُوَفِّقُ برَحْمَتِه.

---

(١) في (ل): بها، وفي (غ): به، بها.

(٢) في (م): فتنتقص.

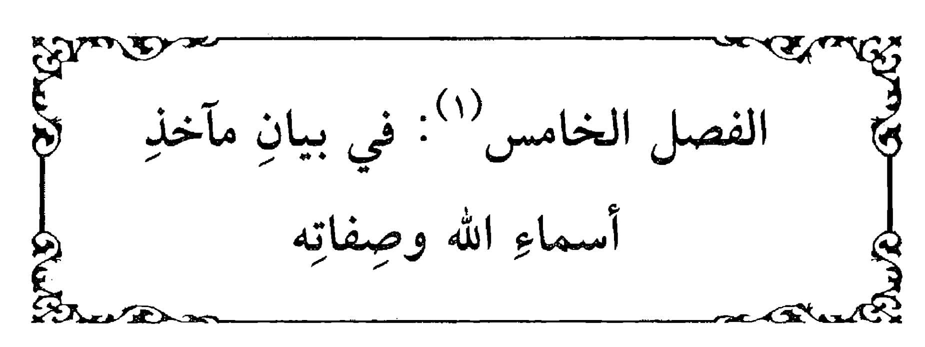
(٣) في (ل): معيد.

(٤) في (ل): هواه.

(٥) في (ل): معيد.

(٦) في (غ) و(ط) و(م): تأتي.

(٧) في (ط): فيؤلفها.



الفصل الخامس(١): في بيانِ مآخذِ أسماءِ الله وصِفاتِه

اعلَموا - وفَّقكم الله - أنه قد استقرَّ في عقائد أهل السنة أنَّ العقل لا يقتضي لله عبارَةً باسم ولا صفة، وإنَّما طَرِيقُ ذلك الشَّرْعُ، إذ لا حُكْمَ للعقل إلَّا في الحقائق والمعاني، فأمَّا العبارات فإنَّما طَرِيقُها السَّمْعُ(٢)، وقد بيَّنَّا ذلك في كتاب المُتَوَسِّطِ والمُقْسِطِ وغيرِهما، ودلَلْنا(٣) عليه بما يُوَضِّحُ أنَّ العقلَ يَقتضي(٤) الحقائق والمعاني، والسمع يَدُلُّ على الألفاظ والعبارات، فأغنى ذلك عن إعادته.

وقد جرى بين شيخ السنة أبي الحسن ﷺ وبين الجُبَّائي في ذلك كلام، وذلك أنَّ الجُبَّائي قال: أَصِفُ الباري بأنه جَوادٌ ولا أصفُه بأنه سَخي، قال له الشيخ أبو الحسن: لِمَ كان ذلك؟ قال: لأنه مأخوذٌ/ [٩/ب] من قولهم: أرض سَخاويةٌ: إذا كانت سهلةً لَيِّنَةً.

قال: فقلت له: ولا تقل أيضًا إنَّه جَوادٌ، لأنه مأخوذ من قولهم: فَرَسٌ جوادٌ: إذا كان واسع الخَطْوِ.

---

(١) في (ك): الرابع، وصحَّحها.

(٢) وانظر مجرد مقالات الأشعري لابن فورك: (٤١).

(٣) في (غ) و(ط) و(م): ودليلنا عليه، ورمز لها في (ط) بصح.

(٤) في طرة بخط ناسخ (ك): أن العقل ما يقتضي، وصحَّحها، وقال: صح كذا في الأصل، ثم وضع فوقها علامة عـ، أي لعلها هي الصواب، وأثبت محلها: أن العقل يقتضي، وهو موافق لباقي النسخ.

وكذلك قال الجُبَّائي: إنَّ الباريَ[١] لا يُوصَفُ بأنه مُوقِنٌ، وإن وُصفَ بأنه[٢] عالم، قال: لأنَّ اليقين عِلْمٌ يزول به الشكُّ، وعِلْمُ الله تعالى لم يُزِلْ شَكًّا.

فقال له الشيخ أبو الحسن: فلا تقل أيضًا إنه عالم، لأن العالم هو الذي يجوز أن يشكَّ فيما عَلِمَ بزوال عِلْمِهِ، أو يكونُ علمُهُ بَعْدَ شَكٍّ، ولا يُمكنُ الفَصْلُ بين الأمرين إلَّا بما يَرْجِعُ القولُ فيه عَلَيْهِ.

وهذا يدل على أنَّ أسماءَه[٣] تعالى وصفاتِه إنَّما أُخِذَت تَوْقيفًا وَوَحْيًا، إلَّا فِيمَن لا يُحْسِنُ ذلك لعُجْمَةِ لِسانِه؛ فيدعوهُ بما يُعظِّمه في لغته لضرورة[٤] العَجْزِ، وهذا إجماع.

بَديعَةٌ:

كلُّ ما تقدَّم ذكرُه من حَصْرِ مَدَارِكِ أسماءِ الله تعالى وصفاته في مَوْرِدِ التَّوْقيفِ وسَبيلِ الوَحْيِ فإنَّما ذلك فيما طريقُه الإثبات، كقولنا: عالمٌ، وقادرٌ، وحَيٌّ ونحوُه، فأمَّا باب النفي فلا يحصرُه ضبْطٌ، وإنَّما هو مُطلَقُ العبارة[٥] في كلِّ مُسْتَحيلٍ على اللهِ تَعالى، فنقول: إنَّه ليس بكذا في كُلِّ معنًى لا يَجُوزُ عليه، وليس لذلك ضَبْطٌ يَحْويه، إلَّا أن نقول[٦]: إنَّما نَنْفي[٧] عنه ما يُؤَدِّي إلى حَدَثِهِ

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ل): به.

(٣) في (غ): أسماؤه.

(٤) في (ل) و(غ): ضرورة.

(٥) في (ل): العبارات.

(٦) في (ل): يقول.

(٧) في (ل): ينفي.

أو حَدَثِ مَعنًى فيه، أو قَلْبِهِ عن حَقيقَتِهِ، أو التَّشْبيهِ بِخَلْقِهِ، أو تَكْذيبِهِ في خبرِه، أو تَجْويرِهِ في فِعْلِهِ.

مَزيدُ تَحْقيقٍ:

قال عُلماؤنا: لم يَخْفَ على ذي لُبٍّ أنَّ دَلائِلَ العَقْلِ تقتضي للربِّ تعالى صِفاتٍ لابُدَّ من كونه عَلَيْها، ولا غِنًى بنا نحن عن إِثْبَاتِها لَه.

قُلْتُ: هذا إنَّما كان يَصِحُّ لو خَلا[1] عقلٌ عن توقيف وَوَحْيٍ، وإلَّا فالذي أعتقده أنَّ العقول قاصِرَةٌ لا تَسْتَقِلُّ بذواتها في إدراكها لصانعها على التَّفْصيلِ؛ حتى يُمِدَّها اللهُ بنورِهِ على أَلْسِنَةِ رُسُلِهِ، فبعد ذلك يَظْهَرُ ما لها بدَرْكه استِقْلالٌ، دون ما لا بُدَّ من تعريفه به ابتداءً، وقد بَيَّنَّا ذلك في عدَّةِ مَواضِعَ.

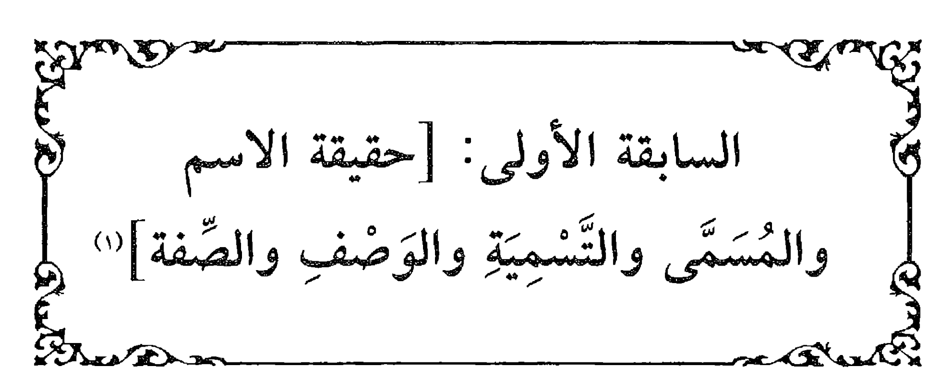
---

(١) في (ط): خُلِيَ.



القُطْبُ الثَّاني:

في ذِكْرِ السَّوابِقِ والفَواتِحِ المُقَدِّمَةِ لهذا الكتاب



السابقة الأولى: [حقيقة الاسم والمُسَمَّى والتَّسْمِيَةِ والوَصْفِ والصِّفة](١)

نَذْكُرُ(٢) فيها حقيقة الاسم والمُسَمَّى والتَّسمية والوصف والصِّفة، فإنَّ علماءنا - رضي الله عنهم - قد بالغوا القول في ذلك، وجاذَبوا المُخالِفين فيه أَطْرافَ الكلام(٣)، حَتى لَوَوْا على البيان مُلاءَة التحقيق، وعَقَدوا فيه(٤) كُلَّ رُكْنٍ وَثيقٍ، وقد تكلَّمنا على ذلك في كتاب المُقْسِط بما يُغْني عن إعادته، من شرح حقائق ذلك، واستيعاب الخلاف، وتَسْطيرِ(٥) الأدلَّةِ والأسئلةِ والأَجْوِبَةِ/ وذِكْرِ المُخْتارِ. [١٠/أ]

وأمَّا(٦) الآن في هذه(٧) الحال فإنَّما نَذْكُرُ(٨) العَقِيدَة في مَعْرِضِ البيان الكافي لِلَّبيبِ **فنقول:**

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

(٢) في (ل): يذكر، وفي (م): قد كثر، وهو تصحيف.

(٣) انظر في الباب: إرشاد الجويني: (١٤١)، وما بعدها، الكامل في اختصار الشامل لابن الأمير: (٤٧٨/٢)، واشتقاق أسماء الله تعالى للزجَّاجي: (٢٥٥-٢٧٧)، التمهيد للباقلاني: (٢٥٥).

(٤) في النسخ الأخرى: فيها.

(٥) في (ط): تنظير.

(٦) في (ل): إنّا.

(٧) في (ل): هذا.

(٨) في (م): تذكر.

إنَّ عبارات النَّحويين والمتكلمين قد اختلفت في ذلك اختِلافًا مُتَبايِنًا[١]، ومَدارُ البيان فيه على أربعة مَعَانٍ:

تسميةٌ، واسمٌ، ومُسَمٍّ[٢]، ومُسمًّى[٣].

فالتسميةُ: ذِكْرُ المُخْبِرِ عن المعنى وحده أو صفته أو فعله.

والاِسْمُ: ما به ذُكِرَ وعُبِّرَ عن غيره.

والمُسَمَّى: المُراد بالذِّكْرِ، والمُسَمَّى: هو الموصوفُ[٤] بالتَّسْميةِ أو[٥] الفاعلُ لها.

ويُعَبَّرُ عنه من وَجْهٍ آخَر قَريبٍ بيِّنٍ بأن يُقال:

إن التَّسْميةَ هي الخبَرُ عَن المعنى، والاِسْمُ هو الخَبَرُ، والمُسَمَّى هو المُخْبَرُ عنه، والمُسَمِّي هو المُخْبِرُ بالخَبَرِ.

وأمَّا الوَصْفُ والصِفَةُ؛ فإنَّ الوصف قَوْلُ القائلِ الدَّالِّ على المعنى، والصِّفَةُ المعنى المَدلولُ عليه بالوصف، فرجع الاسم إلى مَدْلولِ ذِكْرِ الذَّاكِرِ، والوَصْفُ إلى قَوْلِ القائل الدَّالِّ على المعنى، ورَجَعَت الصِّفَةُ إلى ذلك المعنى المَدلول عليه بالوصف.

ومَحْصولُه أنَّ الوَصْفَ: الذِّكْرُ الدَّالُّ على الصفة، والتَّسْميةُ: الذِّكْرُ الدالُّ على الاسم، مثاله: زَيْدٌ قائِمٌ، فقولُك: زَيْدٌ: تَسْميةٌ، وَضْعُ الزَّاي والياء والدَّالِ

(١) في (م): متنائنا أو متنائيا.

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (ل): المسمَّى والمسمِّي.

(٤) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: الواصف، وأثبت بدلها الموصوف، ورمز لها بعلامة صح.

(٥) في (م): و.

على هذا الوجه المخصوص والترتيب المعيَّن: تَسْميةٌ، لأنَّه قُصِدَ[١] بترتيب هذه الحروف على هذا الوجه ونَظْمِها التعريفُ بذات زَيْدٍ، وهي التَّسمية، وهذا النَّظْمُ الذي هو الزاي والياء والدَّالُ: اِسْمٌ، ومفهومُه المُعَرَّفُ به: مُسَمًّى، وهو المُخْبَرُ عنه.

وقولك: قائِمٌ: وَصْفٌ، مَدْلولُه صِفَةٌ لها اسمٌ هو القيامُ[٢]، وصار الوَصْفُ قَوْلًا يَدُلُّ على اِسْمٍ بزيادَةِ مَعْنًى[٣].

وقد تُجَرَّدُ الصفةُ عن[٤] الذات فَيُخْبَرُ عنها مُفردةً، وتُقَدَّرُ[٥] في العقل مُتَوَحِّدَةً، وذلك العِلْمُ مَثَلًا.

وقَدْ يَدُلُّ القَوْلُ على الاسم والصفة معًا، كقولك: عالمٌ وقائمٌ، فإنَّه يَدُلُّ على مُسَمًّى له صفةٌ هي أيضًا اسمُه، وقد تُعَبِّرُ العربُ بكُلِّ واحِدٍ منهما عن[٦] الآخَر مَجازًا لقُرْبِهِ منه، على عادتها في المجاز.

يَزيدُه[٧] تَحْقيقًا لَدَيْكَ[٨]: أنَّ ها هنا خَبَرًا، ومُخْبَرًا عنه، وجِهَةَ الخبر[٩]، ومُخْبَرًا به[١٠]، ومُخْبِرًا:

---

(١) في (م): قصر.

(٢) في (م): القائم.

(٣) سقطت من (م).

(٤) في (م): على.

(٥) في (غ): يتقدر.

(٦) في (م): على.

(٧) في (ط) و(غ): نزيده.

(٨) في (م): لذلك، وفي (ل): لزيْدٌ، كذا، وهما تصحيف.

(٩) في (م): وجهة الخبر والمخبر عنه.

(١٠) في (ل): مخبرًا.

فالخبر: هو الحديث المطلق.

وجِهَة الخبر: هي التسمية أو الكُنية أو نحوُها من الألقاب.

والمُخْبَر به: هو الاسم.

والمُخْبَر عنه: هو المسمَّى.

والمُخْبِر: هو المُسَمّي.

فهذا لُبابُ[1] ما نصرناه[2] في كتب[3] الأصول، يَدْنو من اصطلاح اللُّغَويين والمتكلِّمين، لِئلا تَنفِر[4] عنه الطائفتان[5].

---

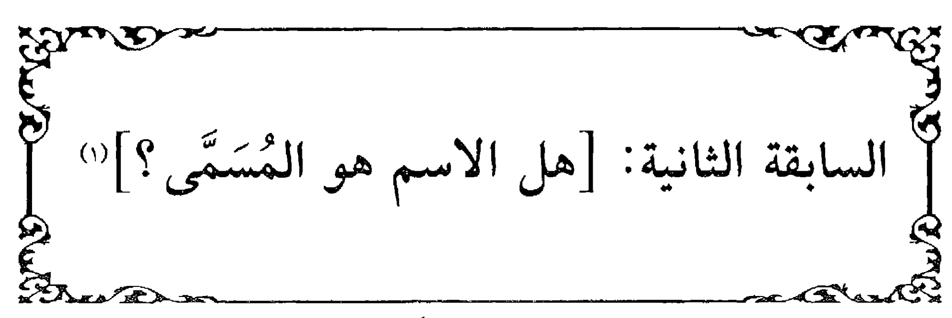
(١) في (م) و(ل): الباب.

(٢) في (م): قصدناه، وفي (غ): نصرنا.

(٣) في (ط) و(ل) و(م): كتاب.

(٤) في (م) و(ل): ينفُر.

(٥) لعله أول من حاول الجمع بين الاصطلاحين والتوفيق بينهما، لأن أكثر المتكلمين - حسب اطلاعنا - في هذا الموضع والموضوع قبله، يتناولون الاصطلاحين منفصلين، والله اعلم.



السابقة الثانية: [هل الاسم هو المُسَمَّى؟][1]

قال علماؤنا[2] - رحمهم الله - في أنَّ الاسمَ هو[3] المُسَمَّى أم لا، مع سائر الطوائف قَوْلًا كثيرًا، وأَتْعَبوا[4] في ذلك خَواطِرَهُم، ومن أَنصَفَ ولم يَتَعَسَّف/ لم يَشُكَّ في فَساد القَوْلِ بأنَّ الاسم المُسَمَّى، فإنَّ لأهل اللغة في ذلك[5] طُرُقًا رَتَّبوها على قوانين العرب، إفسادُها خَبَلٌ، والخروجُ عنها وَهَلٌ، وعَجَبًا لهم - على جلالة أقدارهم - كيف نازَعوا خُصومَهُم هذه المسألة، وهم - بشهادة الله - في غِنًى عنها، فإنَّ الذي يُحْوِجُ إلى النَّظَرِ في هذا المعنى أَمْرانِ:

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

(٢) قد نبه إلى اضطرابهم في المسألة ابن فورك في مجرد مقالات الاسلاميين: (٣٨)، وانظر: الغنية في أصول الدين للمتولي: (٣١)، وأصول الدين للبغدادي: (١١٤-١١٥)، في المسألة الأولى من الأصل الخامس؛ وقال في تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل: (٢٥٨): «والذي يذهب إليه أهل الحق أن الاسم هو المسمى نفسه أو صفة متعلقة به، وأنه غير التسمية، وزعمت المعتزلة مع سائر من وافقها من أهل الأهواء والبدع أن الاسم غير المسمى، وأنه قول المسمى وتسميته لما سماه»، وانظر: الإرشاد للجويني: (١٤١-١٤٢)، والكامل في اختصار الشامل: (٢/٤٧٩)، وحرَّر الإمام الغزالي رحمه الله هذا الموضوع من جهتي التصور والتصديق، بما يسقط الكثير من التشعب في المسألة، انظر: المقصد الأسنى: (٢٤)، ويقارن بما خلص إليه المؤلف.

(٣) في (ط): أهو.

(٤) في (م): اتبعوا.

(٥) سقطت من (م).

أحدهما: الوقوفُ على حقيقته.

الثاني: النظرُ في فائدته وعاقبته.

أمَّا الوقوف على حقيقته فليس من مُخَصَّصاتِ[١] الأصول، وإنَّما هو نَظَرٌ عَرَبي، إذ هو من مُطْلَقات[٢] الألفاظ العربية.

وأمَّا فائِدتُه وعاقِبتُه فليس له في الأصول فائِدَةٌ تُرْجَى، ولا عاقِبَةٌ تُخْشَى.

فإن قيل: بلى[٣]، إنَّ فيه كلَّ ذلك؛ أمَّا الحقيقة فإنَّ كلَّ لَفْظٍ مُفيدٍ لا بُدَّ له من حَقيقَةٍ، والنَّظَرُ في تلك الحَقيقَةِ من مُقْتَضَياتِ الأُصولِ، وأمَّا فائِدتُه وعاقِبتُه فإذا قلتم: إنَّ الاِسْمَ غَيْرُ المُسَمَّى، حَكَمْتُم أن[٤] أَسْماءَ الباريْ[٥] أَغْيارٌ له، وذلك لا يَجُوز.

الجواب[٦]: أنَّ كلَّ حقيقة يَدُلُّ عليها لَفْظٌ لَيْسَتْ من خصائص عِلْمِ الأصول، بل هي مطلوبُ كُلِّ عِلْمٍ، **وإنَّما الحقائق التي يختص[٧] بها الأصوليون ثلاث[٨]: معرفة الجائز والواجب والمستحيل، والتمييز بين ذواتها ومُتَعَلَّقاتها**.

وأمَّا الحقيقة التي بيَّنَّاها[٩] في هذا الباب فلا يُتَصَوَّرُ فيها[١٠] خِلافٌ مع الإنصاف.

---

(١) في (م): مخصوصات.

(٢) في (م): مطلوقات.

(٣) في (ل) و(م): بل.

(٤) في (ط) و(ل): بأن.

(٥) في (ل) زيادة: تعالى.

(٦) في (ط): فالجواب.

(٧) في (م): تختص.

(٨) في (م): ثلاثة.

(٩) في (م): بيانُها.

(١٠) في (م): فيه.

وأمَّا ما زَعَموا من تَخَوُّفِ العُقْبى[١] في أن تكون الأسماءُ أغيارًا[٢] لله تعالى فنحن لم نُطْلِقْ[٣] في كلامِنا أنَّ الاسم هو المُسَمَّى أو غيرُه، إنَّما بيَّنَّا أَمْرًا، وشَرَحْنا مَعْنًى، وأوضحنا أنَّ التسمية حَقيقَةٌ مختصةٌ[٤] بذاتِها، مُتَمَيِّزَةٌ عن المُسَمَّى وعن الاسْمِ وعن المُسَمَّى به والمُسَمِّي، وأنَّ كُلَّ واحدٍ من هؤلاء مُتَمَيِّزٌ عن الآخَر بخاصِّيَتِه وحَقيقَتِه[٥].

فأمَّا النظر في إطلاق الغَيْريةِ فباب[٦] آخَر، ونحن[٧] نُبَيِّنُ ذلك بيانًا شافيًا - إن شاء الله تعالى[٨] - فنقول:

إن قال لنا[٩] قائل: فهل تقولون: إنَّ الاسمَ هو غَيْرُ المُسَمَّى؟

قلنا: أمَّا[١٠] في حقِّ المُحْدَثِ[١١] فهو غيرُه، وأمَّا في حقِّ الباري فلا نُطلِقُه، وليس ذلك لأَمْرٍ يرجع إلى الحقائق، وإنَّما هو لأجل أنَّ[١٢] أسماء

---

(١) في (م): العفنى، ووضع فوقها الناسخ كذا.

(٢) في (م): أغيار.

(٣) في (م): نطلع.

(٤) في (ل): محضة.

(٥) وهو ما حققه شيخه أبو حامد في المقصد الأسنى.

(٦) في (م): باب.

(٧) في (م): فنحن.

(٨) لم يرد في (م) و(ل) و(ط).

(٩) في (م): قائل لنا.

(١٠) سقطت من (م).

(١١) في (م): المحدثات.

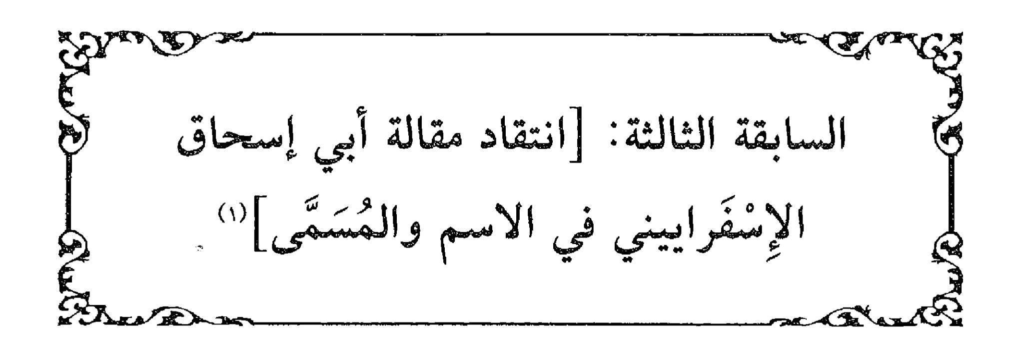
(١٢) سقطت من (م).

الباري تعالى وصفاتِه لا نقول إنَّها أَغْيارٌ له، ولا أنَّها هي هو؛ لمعنًى يَرْجِعُ إلى حَقيقة الغَيْريةِ لا لمعنًى يرجع إلى الحقائِق النَّفْسيةِ[1]، لا يرتبط بشيء من معنى التَّسْمياتِ والمعاني والحقائق المُمَهَّدَة.

دُسْتورٌ، وهي[2]:

(١) في (ل): النفسانية.

(٢) في (ل): هو.



السابقة الثالثة: [انتقاد مقالة أبي إسحاق الإِسْفَراييني في الاسم والمُسَمَّى][١]

قال أبو المعالي[٢]: «قال الأستاذ أبو إسحاق[٣] - إمام هذا الفنِّ -: جملةٌ

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

(٢) هو: إمام الحَرَمَيْن عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجُوَيْني، رئيس الشّافعيّة بَنْيسابور، ولد في جوين سنة ٤١٩ من نواحي نيسابور، ورحل إلى بغداد، فمكة حيث جاور أربع سنين، وأحكم الأصول على أبي القاسم الإسفراييني الإسكاف، له مصنفات كثيرة، منها: «غياث الأمم والتياث الظلم» و«النظامية في الأركان الإسلامية» طبع قسم العقيدة منها، و«البرهان» في أصول الفقه، طبع في مجلدين، و«نهاية المطلب في دراية المذهب» في فقه الشافعية، طبع في عشرين مجلدا، و«الشامل» في أصول الدين، طبع بعضه، و«الإرشاد» في أصول الدين، نشر في مجلد، توفي بنيسابور سنة ٤٧٨هـ، الأنساب للسمعاني: (٣/٣٨٦)، والمنتظم: (٩/١٨)، تاريخ الإسلام: (١٠/٤٢٤).

(٣) هو: الإمام الحافظ النظار، جامع أشتات العلوم، الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسفراييني، أحد المجتهدين في عصره، وصاحب المصنفات الجليلة، توفي عام ٤١٨هـ، له عقيدة مختصرة في ورقات، وتحت اليد نسخة منها، والجامع الجلي والجامع الخفي، في عشرة أسفار، وهو من الكتب التي أدخلها القاضي أبو بكر بن العربي إلى الأندلس، ومسائل الدَّوْرِ، ومنها نسخة بالحمزاوية في ورقات، انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء للشيرازي: (١٢٦-١٢٧)، وتبيين كذب المفتري: (٢٤٣-٢٤٤)، والسير للذهبي: (١٧/٣٥٣-٣٥٦)، وطبقات الشافعية للتاج: (٤/٢٥٦-٢٦٢).

في الاسم والتَّسْميةِ والمُسَمَّى يتدرَّبُ بها المُسْتَرْشِدُ، ويَتَفَطَّنُ لمدارك الحقائق، قال:

[١١/أ] كلامُنا يَدورُ على التَّسْميةِ والاِسْمِ/ والمُسَمَّى، فإذا قال الله تعالى: كلامي صِدْقٌ، كانت التسمية والاسم والمُسَمَّى واحدًا، إذ كلامُه التَّسْميةُ، وهو المُسَمَّى بعينه، وهو الاِسْمُ.

وإذا قال الله تَعالى: إنِّي[١] أنا الله، فالاسمُ هو المُسَمَّى، والتَّسْميةُ لَيْسَتْ غيرَ المُسَمَّى، وليست هي هو، فإنَّ التَّسْميةَ: قَوْلُ الله تعالى، والمُسَمَّى بقوله[٢] إنِّي[٣] أنا الله: ذاتُ الله، وقَوْلُ الله تعالى لا يُقال فيه هو الله، ولا يقال فيه هو[٤] غيرُ الله.

وإذا قال الله تعالى: أنا العالم، فليس الاسم هو المُسَمَّى ولا غيرُه، إذ الاِسْمُ: العِلْمُ[٥]، وليست التَّسْميةُ الاسمَ والمُسَمَّى ولا غَيْرَهما، إذِ التَّسميةُ: قولُه، وليس قَوْلُهُ عَيْنَ عِلْمِهِ، ولا غَيْرَ عِلْمِهِ.

وإذا قال الله تعالى[٦]: أنا الخالق، فالاسمُ غيرُ المسمَّى، فإنَّ المسمَّى: هو الله، والاسمُ: الخَلْقُ، والتَّسميةُ غيرُ الاسْمِ، وليست غيرَ المُسَمَّى، وإنَّما كانت غير الاسْمِ من حيث كانت قولًا لله، وقولهُ يُغايِرُ خَلْقَهُ، وليست غير المُسَمَّى، فإن المُسَمَّى: هو الله، وليس قَوْلُ الله غيرَ الله سبحانه وتعالى.

---

(١) في (غ): إنني.
(٢) في (م): لقوله.
(٣) في (غ): إنني.
(٤) سقطت من (ط).
(٥) في (ل): العالم.
(٦) لم ترد في (م).

وإذا قال الواحد من الخلق: الله، فالتسمية غيرُ الاسم والمُسَمَّى، والاسم هو المُسَمَّى، إذ التَّسمية قولُ القائلِ من الخَلْقِ.

وإذا قال الواحد منَّا: اللهُ عالمٌ، فالتسمية غير الاسم والمُسَمَّى، ولا يُقال في الاسم - وهو العِلْم - إنَّهُ المُسَمَّى ولا غيرُه.

وإذا قال القائل: اللهُ الخالقُ، فالتسمية غَيْرُ المُسَمَّى، ولا يمكن إطلاق القول بأن التسمية غَيْرُ الاسم، فإنَّ الاسم هو الخلْقُ[1]، وقول هذا القائل من الخَلْقِ[2]، فلا يُمكن إطلاق هذا القول بأنَّ التسمية غير الاسم.

وإذا قال القائل: الله الرازق[3]، فنُطْلِقُ[4] القول بأن التسميةَ غيرُ الاسم[5]، فإنَّ الاسم هو الرزق[6]، وليس القول من قبيل الرزق»[7].

قال الإمام الحافظ[8] ﷺ: أمَّا قوله: «إذا قال الله: كلامي حقٌّ كانت التسمية والاسم والمُسَمَّى واحدًا»، فظاهِرٌ[9] جدًا، لأنَّ بكلامه أَخْبَرَ عن كلامه، وكذلك لو قال العبد: كلامي صِدْقٌ لكان الأمر كذلك، ولَتَساوى فيه القديم والمُحْدَث.

---

(١) في (ل): الخالق.

(٢) في (ل): الخالق.

(٣) في (غ): الرزَّاق.

(٤) في (غ): فيطلق.

(٥) قوله: «وإذا قال القائل... بأن التسمية غير الاسم» سقط من (ل).

(٦) في (ل): الرزاق.

(٧) نقلها عنه الإمام الجويني في الشامل، وأقرها ابن الأمير في الكامل في اختصار الشامل: (٢/٤٨٢).

(٨) في (ل): قال ابن العربي.

(٩) في (م): وظاهر.

وأمَّا قوله: إذا قال: «أنا الله فإنَّا نقول: إنَّ التسمية هي الاسم، ولا نقول إنَّها غيرُ المُسَمَّى»، لأنَّ الغَيْرِيةَ عند علمائنا لا تجوز بين القَديمِ وصِفَاتِهِ وأَسْمائِه، إذ حقيقة الغَيْرَيْنِ ما جاز افتراقُهما، وأنا لا أقول ذلك، بل حقيقة الغَيْرَيْنِ عندي ما تميَّز[١] كل واحدٍ منهما عن صاحبه بخاصَّةٍ، جاز افتراقُهما أو لم يجُز، ومن جعل حدَّ[٢] الغَيْرَيْنِ[٣] ما قالوه فليس في اللغة ولا في الشريعة ما يَدُلُّ عليه، / والحقيقة تَعْضُدُ ما أَشَرْنا إليه. [١١/ب]

وقد قال كثير من علمائنا: يجوز أن يقال في صفات الله: إنها خِلافُ الله، ولا فرق بين الخِلافِ والغَيْرِ في هذا المعنى، ألا ترى أن العَرَضَ يَسْتَحيلُ وُجودُه دون الجَوْهَرِ وليس به[٤]، وهذا نَحْوٌ من ذلك، وإن لم يَكُن من حَقيقته.

وقَوْلُ الأستاذ ها هُنا «الاسم هو المُسَمَّى» غَلَطٌ بيِّن، لأنَّه إذا قال الله: أنا الله، فقوله: هو تسميتُه، وهو اسمُه والمُسَمَّى ذاتُه، وليسَت هي القول، فيكون الاسمُ والمُسَمَّى واحدًا.

وأمَّا قوله: «إذا قال الله: أنَّا العالِم فليس الاسمُ هو المُسَمَّى ولا غَيْره، إذ الاسم العِلْمُ»، فقولٌ ضعيف، لأنَّ العلم[٥] وإن كان صفةً يُعبَّرُ عنها اسمٌ فليست من أسماء الله، إنَّما اسمه العالِمُ الدالُّ عليه وعلى عِلْمِه الذي هو صفتُه، ولا فَرْقَ بين قَوْلِ الله: أنا الله، وبين قوله: أنا العالم، إلا من جهة كثرة الإفادة والدِّلالة، لأنَّ القولَ «اللهُ» يَدُلُّ على الوجود خاصَّةً في قَوْلٍ، والعالِم يدل على الوجود بزيادة معنًى، وفي قَوْلٍ: يَدُلُّ القولُ «اللهُ» على وُجودٍ وزيادةِ مَعانٍ[٦] كثيرة، ويَدُلُّ القولُ «العالِمُ» على وُجودٍ وزيادةِ معنىً واحدٍ.

---

(١) في (ل): يتميز.
(٢) في (ل): أحد.
(٣) سقطت من (م).
(٤) في (م): فيه.
(٥) سقطت من (م).
(٦) في (ل): معاني.

وأمَّا قوله: إذا قال: أنا الخالق فلا فرق بينه وبين قوله: العالِم في باب التسمية، وإنَّما يَفْتَرِقانِ في أنَّ:

أحدهما: وهو العالِم، يَدُلُّ على وُجودٍ وصفةٍ لا يقال فيها - على مذهبه -: إنَّها الله ولا غيره.

والثاني[1]: يدل على وجودٍ وصفة يقال: إنها غير الله.

وإنَّما[2] الذي يختصُّ[3] بغرَضه[4] أن الله تعالى قال: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء:١٦٥]، فقوله ليس بِغَيْرٍ لذاته ولا لعِلْمِه، ولا هو هو، وقال تعالى: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان:١٠]، فقَوْلُه لَيْسَ بِغَيْرٍ لذاته، وهُما مُغايِران[5] لخَلْقِه، وهو[6] مُغايرٌ لهما.

وقد قال النبي ﷺ: «قال الله: عَطائي كَلامٌ»[7]، فقوله ليس بِغَيْرٍ[8] له، وهما غَيْرانِ لعطائه.

فهذا تحقيقٌ بالغٌ يَشْفي، وعَجَبًا لهذين الإمامين على جلالَةِ قَدْرِهِما أُصولًا ولُغَةً كيف خَفي عليهما هذا، ولم يَبْقَ بَعْدَ هذا إلا ذِكْرُ إطنابٍ[9] في

---

(١) في (ل): الباقي، وهو تصحيف.

(٢) سقطت من النسخ الأخرى.

(٣) في (ل): يخص، كذا.

(٤) في (غ): نعرضه، وهو تصحيف.

(٥) في (م): متغايران.

(٦) في (م): هما.

(٧) أخرجه بهذه الزياده الترمذي في سننه؛ أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، برقم ٢٤٩٥ (٤/٢٧٠- بشار)، وقال: حديث حسن، وابن ماجه في سننه، أبواب الزهد، باب ذكر التوبة، برقم ٤٢٥٧ (٥/٣٢٥)، وهو حديث «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي» المخرج عند مسلم في صحيحه عن أبي ذر ﷺ كتاب: البر والصلة والآداب، باب: تحريم الظلم، برقم ٢٥٧٧ (٤/١٩٩٤- عبد الباقي).

(٨) في (م): يغيير، وهو تصحيف.

(٩) في (ل): الإطناب.

المقالات والدِّلالات[١]، والأسئلة والانفصالات، إلّا أنَّ الأَمْرَ مَعَ التبيُّن[٢] قَريبٌ؛ وبما ذَكَرْتُه لك يَرْتَفِعُ التَّثْريبُ[٣]، ويَنفَعُ التَّدْريبُ، ويَذْهَبُ التَّرْتيبُ[٤].

تَتْميمٌ:

إذا عَلِمتم مَعْنَى الاِسْمِ والوَصْفِ فالأسماءُ بعد هذا على قِسْمَيْنِ:

أحدهما[٥]: يَدُلُّ على مجرَّد الذات، ومنها ما[٦] يَدُلُّ على الذات والصفات، فإذا قلت: زَيْدٌ، دلَّ على الوُجودِ مُطْلَقًا، وإذا قلت: عالِم، دلَّ على ذاتٍ وصِفَةٍ، فاقتضى هذا الاسم[٧] مُسَمًّى ومَوْصوفًا، ودخلت فيه الصِّفَةُ.

[١٢/أ] **والأَصْلُ في العربية أنَّ كُلَّ قَوْلٍ دَلَّ على الوجود مُطْلَقًا فهو: اسم، وما/ دلَّ على مَعْنًى زائِدٍ عليه فهو: وَصْفٌ**، ولكنَّهم يُطْلِقونَ الاسم على الوَصْفِ، ولا يُطْلِقونَ الوَصْفَ على الاسمِ، وسَتَرى في أسماءِ الله تعالى[٨] ما يدُلُّ على الوجودِ المُطْلَقِ وهو قَليلٌ، وما يَدُلُّ على الوجود المقتَرِنِ بالصفة وهي[٩] كَثيرٌ، إن شاء الله[١٠].

---

(١) في (م): دلالة.

(٢) في (م) و(ل): التبيين.

(٣) في (ل): التقويب أو التغويب، وهو تصحيف، وفي (غ): التتريب، وهو سبق قلم.

(٤) في (ل): التركيب.

(٥) ذكر أحدهما اكتفاءً به.

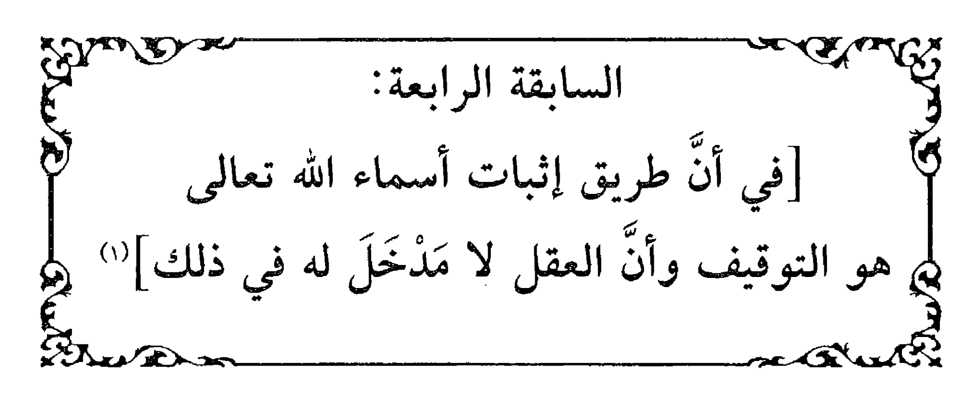
(٦) سقطت من (م).

(٧) في (غ) و(م): الأمر.

(٨) لم يرد في (ط).

(٩) في (ل) و(غ) و(ط): هو.

(١٠) في (ط) زيادة: تعالى.



السابقة الرابعة:
[في أنَّ طريق إثبات أسماء الله تعالى هو التوقيف وأنَّ العقل لا مَدْخَلَ له في ذلك][١]

نقول: لو تُرِكْنا ومُقْتَضَياتِ العُقول، وطُرُقَ النَّظَرِ في المعقول، لم نُسَمِّ الباري تعالى[٢] باسمٍ، ولا وصفناه بصفةٍ، ولا وضعنا له في عباراتنا وَسْمًا[٣]، فإنَّ أسماءنا واقِعةٌ على معانٍ قاصِرةٍ، ومُسمَّياتٍ حادثةٍ، وصفاتٍ ناقصةٍ، فأنَّى لهذا النُّقصان بأن يُعبَّرَ به عن ذي[٤] الجلال والكمال؟!

ولهذا ضلَّتْ طَوائِفُ في جِهَتَي التَّقْسيمِ في هذا الباب من[٥] تَفْريطٍ وإِفْراطٍ، ففرَّطَت جَماعَةٌ من المُلْحِدَةِ الذين اقتصَروا على مَبادِئ قَواعِدِ العُقولِ، ولم يُعَوِّلوا على الشَّرْعِ المَنقول، فقالت[٦]: لا نُسَمِّي الباري[٧] باسمٍ، ولا نَصِفُهُ بصفةٍ فعَطَّلوا[٨].

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

(٢) في (ط): سبحانه.

(٣) يفرقون بين الدليل على معاني أسمائه سبحانه فيعتمدون العقل فيه، وبين العبارة عن تلك المعاني فيقصرونها على الشرع فقط، انظر: أصول الدين: (١١٨).

(٤) في (ط): ذي.

(٥) في (ط): بين.

(٦) في (ط) و(ل): فقالوا.

(٧) في (ط): الباري سبحانه، وفي (غ): الباري سبحانه.

(٨) انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي: (٩٣).

وأَفْرَطَت طَوائِفُ[١] من المُشَبِّهَةِ فقالت: نُطْلِقُ عليه كلَّ اِسْمٍ، ونَنسُبُ إليه كلَّ فِعْلٍ[٢].

وامتنَّ الله على طوائفِ الحقِّ بقصْدِ السَّبيل فقالوا كما قال مولاهم: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف:١٨٠] يَعْني[٣] يَميلون فيها عن طَريقِ الحقِّ؛ إمَّا إلى تَعْطيلٍ، وإمَّا إلى تَشْبيهٍ، وإمَّا إلى سوءِ تأويلٍ، فوَصَفَهُ المُحَقِّقون بما وَصَفَ به نَفْسَهُ[٤]، وحَمَلوا ذلك فيه على أصحِّ الوُجوهِ وأَكْمَلِ المعاني.

ولقد فاوَضْتُ في هذا الباب بعينِه رَئيسَ الحقائِقِ[٥] فقال لي: «إنَّه لا سبيل إلى إطلاق لَفْظٍ على الحقيقة في أسماء الباري وصفاته، وإنَّما ذلك كلُّه مجاز، فإنَّ المعاني الإلَهيةَ تقصُر عنها الأسماءُ الحادثةُ»، وقال في موطن آخر: «إنَّ الحقائق إنَّما هي في الحقِّ للإله وصفاته، فأمَّا العبيد فهم أهل المجاز»[٦].

وهذان القولان صحيحان، لأنَّهما بنَظَرَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، كلُّ واحدٍ منهما صَحيحٌ في نفسه وفي جهته، وذلك أنَّك إذا نظرت إلى حقيقة المخلوق وما يُعبِّرُ[٧] عنها من الألفاظ وجدتها كُلَّها مُمْتَنِعٌ[٨] في حقِّ الله إطلاقُها على الوجه

---

(١) في (ط): طائفة.

(٢) انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي: (٢١٨).

(٣) في (ط): الذين يميلون.

(٤) انظر: أصول الدين للبغدادي: (١١٦)، والكامل في اختصار الشامل: (٢/٤٨٥).

(٥) يقصد به شيخَه الإمام أبا حامد الغزالي رحمه الله، وأشار إلى هذا ناسخ (ل)، وهي أُولى مواضع المفاوضة المشار إليها سابقًا.

(٦) ذكر معنى هذا الغزالي في المقصد الأسنى، وأطال في ذلك، انظر: الفصل الثالث منه.

(٧) هكذا ضُبطت في (غ) وصحَّحها.

(٨) أشار في (ط) إلى أن الموجود بإحدى النسخ هو: ممتنعة، وأثبت بدلها: ممتنع، =

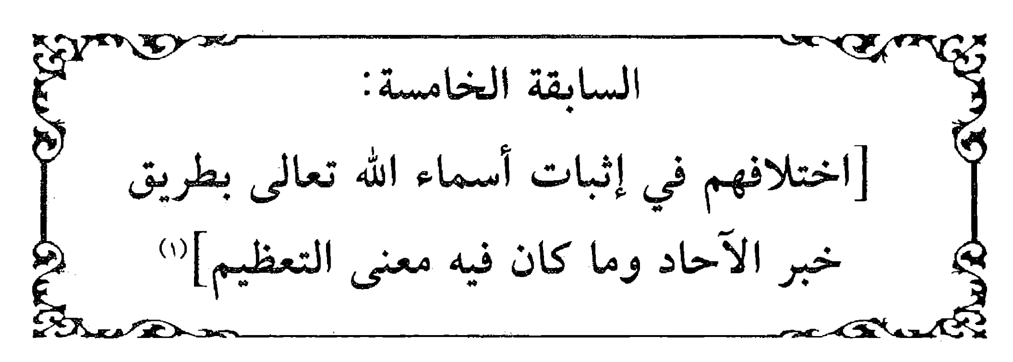
الذي يُعَبَّرُ به عنها في الخالق تعالى، وإذا نظرت إليها في حقِّ الخالق وَجَدتَها على الكَمالِ والتَّمامِ والتَّنَزُّهِ عن الآفَةِ.

والصحيح أنَّها حقيقةٌ في حقِّ الخالق، مجازٌ في حقِّ المخلوق، ولولا المعاني المُحْدَثَةُ المُتَّفِقَةُ مع المعاني القديمةِ في أَصْلِ الحَقيقَةِ، وفي الأسماء الدَّالَّةِ المُخالِفة لها في الجلال والتَّقديس والكمال بكُلِّ وَجْهٍ من[1] وُجوهِ المعاني، ما كان لأَحَدٍ سبيلٌ إلى معرفة الله سبحانه حسَبَ/ ما قرَّرْناه[2] في كِتاب المُقْسِطِ وغَيرِه. [١٢/ب]

= اعتمادًا على أصله، من غير تصحيح لها، وهو الذي في (ك) و(غ) و(م)، وفي (ل): ممتنعة.

(١) قوله: «وجه من» سقط من (ط) و(ل) و(غ).

(٢) في (ل): قدرناه، كذا.



السابقة الخامسة:
[اختلافهم في إثبات أسماء الله تعالى بطريق خبر الآحاد وما كان فيه معنى التعظيم][١]

اتَّفقوا[٢] ﷺ على أنَّه يُسمَّى بما سَمَّى به نفسَه في كتابه العزيز، أو في خَبَرٍ مُتواترٍ، واختلفوا بعدَ ذلك في طَريقَيْن:

أحدُهما: فيما يَرِدُ من طريق الآحاد، والأكثرُ على جَوازِهِ، فأمَّا مَن مَنَعَهُ فقال: لأنَّ خبر الواحد لا يوجِبُ العِلْمَ، وأمَّا من جَوَّزَهُ - وهو **الصحيح** - فقال: إنَّ خَبَرَ الواحِدِ وإن كان لا يوجِبُ العلْمَ فإنَّه يوجِبُ العَمَلَ، على حسب ما رَتَّبْناهُ في كتب[٣] الأُصول[٤]، والتَّضَرُّعُ إلى الله والدعاءُ إليه بأسمائه عَمَلٌ، فجاز بما يَقْتَضي العملَ من طريق الآحاد.

الثاني: ما كان من الأسماء يَقتضي التعالي والتَّقْديس، ولم يَرِدْ به خَبَرٌ، فأكثرُهم على أنَّه لا يجوز أن يُسَمَّى به[٥].

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

(٢) مجرد المقالات لابن فورك: (٤١-٤٢)، أصول الدين للبغدادي: (١١٦).

(٣) في (غ) و(ط): كتاب، وما أثبتناه صحَّحه في (ك).

(٤) انظر: المحصول في علم الأصول للمؤلف: (١١٥) وما بعدها.

(٥) تبعًا للإمام الأشعري، انظر: المقصد الأسنى للغزالي: (١٧٣)، وإليه صغوُ الجويني في الإرشاد: (١٤٣)، حيث قال: «لا نشترط في جواز الإطلاق ورود ما يقطع به في الشرع، ولكن ما يقتضي العمل - وإن لم يوجب العلم - فهو كاف، غير أن الأقيسة الشرعية من مقتضيات العمل، ولا يجوز التمسك بها في تسمية الرب ووصفه، فاعلم».

ومنهم من قال: يجوز[١]، وهو **الصحيح عندي**[٢]؛ والعُمْدَةُ فيه ثلاثةُ أَمورٍ:

أحدُها: أنَّ أَلْسِنَةَ السَّلَفِ والخَلَفِ كانت مُنطلقةً في الابتهالِ إلى الله والتَّضَرُّعِ إليهِ بكُلِّ لَفْظٍ يَقتضي التَّعاليَ والتَّقديسَ حياةَ الرسول ﷺ[٣] وبعد مَوْته، وذلك بَيِّنٌ لمن بَلَّ غَليلَه من بَحْرِ الآثارِ، وأَبَلَّ عَليلَه من دواءِ الأَخْبارِ.

الثاني: أنَّ أحدَ مَعاني قَوْلِهِ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، هذا الوجه على[٤] ما بيَّنَّاه[٥] في تأويلِه قبل هذا.

الثالث: - وهو العمدة الثابتة[٦]- أنَّ كُلَّ مَعْنًى يَجْري في الخاطِرِ مِن تَعْظيمِ الله سبحانه فقد جاء في الكتاب والسُّنَّةِ، وما لَمْ يأتِ فيهما لا يَجْري في مَيْدانِ الخاطِرِ ولا يَقْذِفُهُ بَحْرُ الوَهْمِ.

يَزيدُه تأكيداً: أنَّ دليل العَقْلِ يقتضي وُجوبَ مَعانٍ للهِ يَسْتَحيلُ خُلوُّهُ تعالى منها، ويَقتضي أيضًا إحالةَ مَعَانٍ لا يجوزُ كونُه على شيء منها، ويَقْتَضي جَوازَ مَعانٍ عليهِ لا يُحْكَم له فيها بنَفْيٍ ولا إِثْباتٍ، فأمَّا المعنى الواجبُ فيُحْكَمُ لهُ به كما يُحْكَمُ بإحالة الثَّاني وهو المستحيلُ، ويَتَوَقَّفُ في الحُكْمِ الثَّالثِ وهو الجائز حتَّى يَرِدَ به تَوْقيفٌ، وذلك بخمسة[٧] طرق:

---

(١) تبعًا للقاضي الباقلاني، انظر: المقصد الأسنى: (١٧٣).

(٢) وفرَّق شيخه الغزالي بين الاسم والوصف، فمنعه في الأول وجوَّزه في الثاني، المقصد الأسنى: (١٧٣).

(٣) لم ترد في (غ).

(٤) في (ط): كما.

(٥) في (ط) و(ل) و(م) و(غ): بيَّنّا.

(٦) في النسخ الأخرى: الثانية، وهي تصحيف.

(٧) في (ك) و(غ) و(ل) و(ح) و(ق): أربعة.

الأوَّل: ظاهرُ كتابٍ[١].

الثاني: ظاهرُ سُنَّةٍ.

الثالث: إجماعُ الأُمَّةِ.

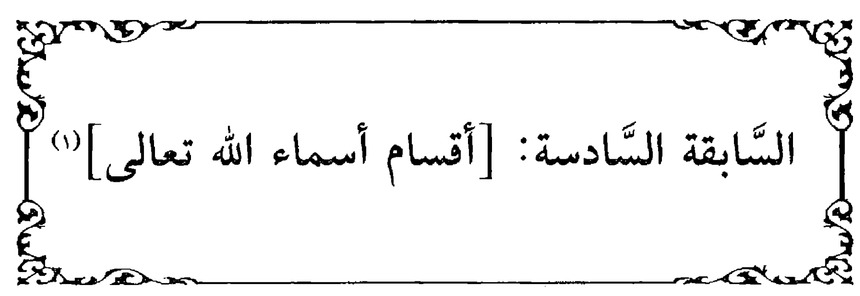
الرابع: أن يكون له مَعْنىً مَعقولٌ يَجوزُ على الباري، ويَقْتَضي لَهُ الجلالَ والتَّقْديسَ، فإنَّهُ يَجوز - عندي - أن يُسَمَّى به، لما قَدَّمْناه.

الخامِس: خَبَرُ آحاد[٢].

---

(١) في (ط): الكتاب.

(٢) قوله: «الخامس: خبر آحاد» سقط من (ك).



السَّابقة السَّادسة: [أقسام أسماء الله تعالى][1]

قال علماؤنا[2]: أسماؤه تعالى وأوصافه تعالى[3] على ثلاثة أَقْسامٍ:

منها: ما يَرْجِعُ إلى الذات خاصَّةً.

ومنها: ما يَرْجِعُ إلى الصفات.

ومنها: ما يَرْجِعُ إلى الأفعال.

فالأوَّل: قولنا: مَوْجودٌ؛ شيءٌ واحدٌ في الأصحِّ من/ المعاني، والأَوَّل[4] [١٣/ب] منها على[5] ما يأتي بَيانُهُ.

والثاني: قولُنا: عالمٌ، قادرٌ، مُريدٌ، حيٌّ.

والثالثُ:[6] خالقٌ[7]، ونحوُه.

النوع الثاني: أنَّ هذه الأقسامَ الثلاثةَ تَدْخُلُ[8] عليها ثلاثَةُ أَقْسامٍ أُخَر، منها ما يَخْتَصُّ بأنَّهُ يرجِعُ إلى الذّاتِ لا يحتمل غيرَه، ومنها ما يختّصُّ بأنَّه من

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

(٢) الإرشاد: (١٤٤)، أصول الدين: (١٢١-١٢٢).

(٣) لم ترد في (ط) و(ل) و(م).

(٤) في (غ) و(ل): والأوَّل منها والأولى، وفي (ط): والأولى منها والأوَّل.

(٥) في (ك) كتب فوقها صح، ووضع الأولى بين حاصرتين من فوق دلالة على التخطئة.

(٦) سقط من (ل).

(٧) سقطت من (ل).

(٨) في (ط) و(ل): يدخل.

صفات الفعل لا غير، ومنها ما يكون بمَعْنىً من صفات الذّات، ويكونُ بمَعْنىً آخَرَ من صفات الفِعْلِ.

فالأوَّل: قولنا: إنه عالم، فهذا يرجع[١] إلى الذَّاتِ، لأنَّه يدُلُّ على العِلْمِ القائمِ بها، وكَونِها على هذه الصفة.

والثاني: كقولنا: إنه خالق، فهذا يَرْجِعُ إلى الفعل الموجود لا يَحتمل غيره في أَوَّلِ الوُجوه[٢]، وأَوْلاها على ما يأتي بَيانُهُ في مَوْضِعِهِ، وكقولنا: إنَّه[٣] رازقٌ.

الثالث: قولنا[٤]: إنَّهُ حكيم، فإنَّه يكون راجعًا إلى العلم بِوَجْهٍ، ويكونُ راجِعًا إلى إِتْقانِ[٥] الفِعْلِ، على ما يأتي بَيانُهُ إن شاء الله.

النوع الثالث: أنَّها تنقسمُ ثلاثةَ أَقْسامٍ من وَجْهٍ آخَرَ:

منها ما يرجع إلى معنىً مُشْتَقٍّ مِن معنىً يَرْجِعُ إلى غيره، كقولنا في الباري تعالى: إنه مُطاعٌ ومعبودٌ.

ومنها: ما يرجع إلى ذاتِه خاصَّةً، كقولنا: موجود.

ومنها: ما يرجع إلى[٦] كون ذاتِه على مَعَانٍ وأحوالٍ، كقولنا: إنه عالِمٌ، قادِرٌ، مُريدٌ، حَيٌّ، وقد تقدَّمَ شرحُ الثّاني والثّالث من هذا النَّوْع.

فأمَّا الأوَّلُ فلا يُطْلَقُ عليه مِنْهُ إلَّا ما كان سَليمًا عن النَّقائص، بَريئًا من الآفات، إذ لا يقال: إنه منكور، ويقال: إنه مشكور، ولا يقال: إنه مذموم، ويقال: إنه محمود.

وأمَّا الثَّاني والثَّالثُ فبيانُهما يأتي مُسْتَوْفًى، إن شاء الله.

---

(١) قوله: «فالأوَّل: قولنا: إنه عالم، فهذا يَرجعُ» سقط من (ل).

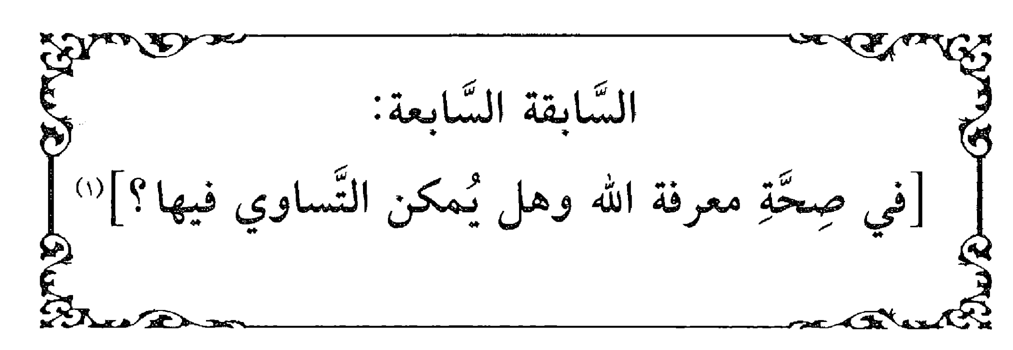
(٢) في (ل) و(غ): الأوجه.

(٣) سقطت من (غ).

(٤) في (ط) و(ل): كقولنا.

(٥) في (غ): إيقان.

(٦) قوله: «ذاتِه خاصَّةً، كقولنا: موجود. ومنها ما يرجع إلى» سقط من (ل).



السَّابقة السَّابعة:
[في صِحَّةِ معرفة الله وهل يُمكن التَّساوي فيها؟][(١)]

إنَّ معرفة الله[(٢)] واجبةٌ على كلِّ مُكَلَّفٍ[(٣)]، واختَلَفَ النّاسُ في مَعْرِفَتِه[(٤)]:

فمنهم من قال: لا تصح معرفته لبشرٍ على التحقيق، وإنَّما يَعْرِفُ اللهَ اللهُ، وعبَّروا عن حَقيقة الإيمان فيه بأنَّ العَجْزَ عن الإِدْراكِ إِدْراكٌ، ونَسَبوهُ إلى أبي بكر الصِّدّيقِ رَضي الله عَنْهُ[(٥)].

ومنهم من قال: تصحُّ معرفته.

ومن قال تَصِحُّ معرفته اختلفوا:

فمنهم من قال: إنَّ الخلقَ كلَّهم يتساوَون في معرفته؛ مِن مَلَكٍ مُقَرَّبٍ، أو نبيٍّ مُرسلٍ، أو وَلِي صالح.

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

(٢) في (غ) و(ل) و(ط) زيادة: تعالى.

(٣) وعليه اتفاقهم: انظر: الإرشاد للجويني: (٨)، والإنصاف للباقلاني: (٢٨)، والمغني للمتولي: (٥)، والفرق بين الفرق: (٣١٤)، والإقناع في مسائل الإجماع لابن القطان: (٣٦/١).

(٤) انظر أصل هذه المسألة عند الغزالي في قواعد العقائد: (١٢١)، وما بعدها.

(٥) هو الغزالي، قاله في المقصد الأسنى، الفصل الرابع، وزاد: بل هو الذي عناه سيد البشر صلوات الله عليه وسلامه حيث قال: «لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك». والأثر المنسوب إلى الصديق ﷺ قال: ابن تيمية فيه: لا يصح. انظر: مجموع الفتاوى: (٢١٦/٢).

ومنهم من قال: لا، بل يَتَفاوَتون في معرفته بحسَب تَفاوُتِ درجاتهم.

ولكلِّ قَوْلٍ من هذه الأقوال وَجْهٌ قد أوضحناه في كتاب المُقْسِطِ، إلَّاأنَّا نُشيرُ ها هنا إلى الصَّحيحِ فيه فنقول:

أمَّا قَوْلُ من قال: لا تصحُّ معرفته لبشر؛ فإن عَنَى أنَّ العارف بأنَّ الله تعالى لا أوَّلَ له مثلًا، فنظر في نَفْيِ الأوَّليةِ عنه وقال: إنِّي لا أُقَدِّرُ وُجودًا له في حالٍ إلَّا ووُجوده سابقٌ تلكَ الحال، وذلك التقديرَ أبدًا، وهكذا دائمًا في التقدير والنَّظَرِ، حتَّى/ يَنْقَطِعَ به النَّظَرُ وتَفْنَى التَّقديراتُ، وسَبْقُ الوجودِ مُتَقدِّمٌ عليه، فهذا ممَّا لا وُصُولَ له إليه، ولا وُقوف لهُ عليه، فهذا صَحيحٌ. [١٣/ب]

وإن عَنَى مَن قال: إن معرفته تصح؛ أنك إذا قلت: لا أُقَدِّرُ الوجود للباري تعالى في حالٍ إلَّا ووُجودُه سابقٌ له، فهذه مَعْرِفَةٌ صَحيحَةٌ كافيةٌ لا يُمكنُ غيرُها، ولا يُكَلَّفُ سواها، فهو صَحيحٌ.

وأمَّا مَن قال - بعد الإقرار بصحة المعرفة -: إنَّ الخلق يَتساوَوْنَ في معرفته، فإن عَنَى بالتَّساوي التَّساوي في العلم بوُجودِهِ تعالى وقُدْرَتِهِ وعِلْمِهِ وحياتِهِ وإرادتِهِ ونَفْيِ الأوَّليةِ عنه[١] واستِحالَة العَدَمِ في المُسْتأنَفِ وما أَشْبَهَ هذا من أَحْوالِ أَوْصافِ الإله وأسمائِه فصَحيحٌ.

وإنْ عَنَى به[٢] التَّساوي في فُصولِ المَعْرِفَةِ به وفُنونِها وتَعَلُّقِ العِلْمِ بأسمائِهِ الحُسْنَى، وصفاتِهِ العُلَى وأَفْعالِهِ وحِكْمَتِهِ؛ وما يتعلَّق بذلك من أحكام العُموم فيها والخُصوص ومُتَعَلَّقاتِها، والتَّوَصُّلِ بكُلِّ دَليلٍ إليه ونحوِ ذلك مما تُنْمي به المعرفة، ويزيد به الإيمان بزيادة المعلومات والتَّصْديقاتِ والمعارف والأدلَّة، فلا يصحُّ التَّساوي فيه أبدًا.

---

(١) سقطت من (ط) و(ل).

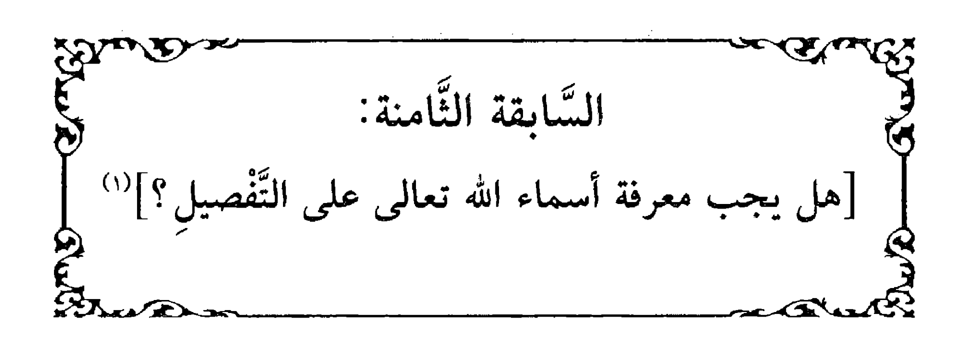
(٢) قوله: «التساوي في العلم بوجوده... وإن عنى به» سقط من (غ).

وهذا هو[١] معنى[٢] التفاوت عند من رآهُ، لا معنًى له سواه، وقَدْ بَسَطْنا القَوْلَ فيه في مَوْضِعِهِ بَسْطًا يوضِّحُ لِكُلِّ مُطالِعٍ مَطَالِعَه، وهذه جُمْلَةُ ذلك، والله أعلم.

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (غ): المعنى.



السَّابقة الثَّامنة:

[هل يجب معرفة أسماء الله تعالى على التَّفْصيلِ؟][(١)]

إنَّ معرفة الله إذا كانت واجبةً فلا نقول عَرَفه[(٢)]، إلَّا من عَرَفَ أسماءَه[(٣)] الحُسنى وصفاتِه العُلى، وذلك لا يتَّفق إلَّا للآحاد، فأمَّا الجَمَّاء[(٤)] فلا يَخْلُصونَ من ذلك إلَّا إلى معرفة آحادٍ منها، وأُصولٍ من جُملتها، كالوجود والعِلْمِ والقدرة والإرادة والحياة والكلام والسَّمْعِ والبصر، ونفي النَّقائص والآفات، فهذه جُملةٌ لا بدَّ لكلِّ مؤمن منها.

ويَتَرَكَّبُ على ذلك من الأحكام نَفْيُ النِّهاية في الوجود والذَّات والصِّفات، والتَّحْديدُ في التَّوحيدِ والخَلْقِ والاختراع، ألَّا[(٥)] ترى[(٦)] واحِدًا إلَّا هو، ولا خالقًا ولا مُخْتَرِعًا غيره، حتَّى إنَّ بعض المتأخرين من المُتَصَوِّفَةِ غَلا

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

(٢) في (غ) و(ل) و(ط): إنه عرفه، وضبَّب في (ك) على إنه، وألصق بها علامة التضبيب، مريدا للضرب عليها.

(٣) في (غ): أسماؤه.

(٤) في (ط) و(ل) و(غ): الجفلى، وانظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: (١/١١٤)، الجَفَلَى: أن يعمَّ بدعائه، وينتقر: يخص قومًا دون قوم، معجم ديوان الأدب: (٢/٤٠٥)، تهذيب اللغة: (٩/٩٢)، جمهرة اللغة: (٢/٧٩٥).

(٥) في (ط): أن لا.

(٦) في (ط) و(ل) و(م): يرى.

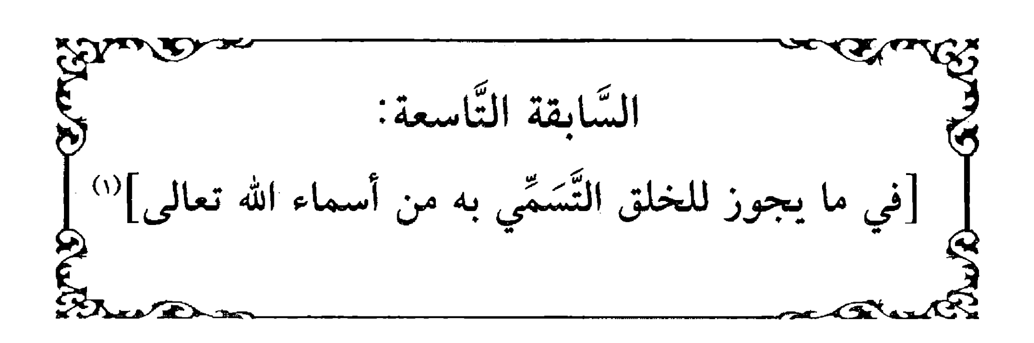
في هذا البابِ، وقال في ذلك قولًا شَرَحْناهُ مع ما يلزم مَن رأى كمالَ المَعْرِفَةِ في كتاب المُقْسِطِ، وليس من أدب العبد ألَّا[١] يعرف اسم[٢] مولاه، ولا من أدب الجارِ ألَّا[٣] يعرِفَ اسم جارِه، فكيف لا تَعرِفُ الخليقةُ أسماءَ مَوْلاها التي تَتَوَسَّلُ بها إليهِ وتَتَضَرَّعُ، وتَدْفَعُ بها المَضَرَّاتِ عنها وتَنتفِعُ.

---

(١) في (ط): أن لا.

(٢) سقطت من (غ).

(٣) في (ط): أن لا.



السَّابقة التَّاسعة:
[في ما يجوز للخلق التَّسَمِّي به من أسماء الله تعالى][1]

إنَّ الباري تعالى أَذِنَ للعباد بأنَّ يَتَسَمَّوا[2] بأسماء تُشارِكُ أسماءَه الحُسْنَى في اللَّفْظِ، وبعد هذا فمِن الواجب أَن تَعلَموا/ [١٤/أ] أنَّ كلَّ اسْمٍ تَسَمَّى به الباري سُبْحانَهُ ويُطْلَقُ على المُحْدَثِ فَلِلْباري فيه اختصاصٌ، ولولا ذلك لوقعت المُماثَلَةُ المستحيلة[3] بين الرَّبِّ والمربوب، والمَوْلى[4] والعَبيد[5].

وقَدْ هامَ لأَجْلِها قَوْمٌ في أوديةِ المَجَاهِلِ، فَمِن قائِلٍ بالتَّشْبيهِ بَيْنَ الإله والعَبيد، وهذا هَدْمٌ للتَّوْحيدِ، ومن مُتَحَرِّزٍ بزُعْمِهِ[6]، وإن كان قَدْ وَقَعَ في الجهل بِرُغْمِهِ[7]، فقال: إنَّ[8] كُلَّ اسْمٍ مِن أسمائِهِ تعالى - إلَّا قولنا: الله - فإنَّ العبد مطلوبٌ بأن يَتَكَسَّبَ فيه وصف الإله به على قَدْرِ استطاعَتِه، حتى قال آخر وصرَّح: إنَّ التَّخَلُّقَ بأخلاق الباري مَندوبٌ إليه.

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

(٢) في (غ): يُسموا.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط) و(ل) و(م) و(غ): الموالي.

(٥) انظر: أصول الدين للبغدادي: (٢١٨)، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل: (٢٦٤).

(٦) هكذا ضبطها في (ك)، لما فيها من التناسب مع ما بعدها.

(٧) سقطت من (ل)، وفي (غ): بزعمه.

(٨) في (ط): بأن.

والذي أوقعهم في ذلك أَثَرٌ يُرْوَى ويُؤْثَرُ إلى النَّبي ﷺ أنه قال: «تخلَّقوا بأخلاق الله»، وهذا الحديث باطِلٌ، ولو كان صحيحًا لكان معناه ظاهِرًا.

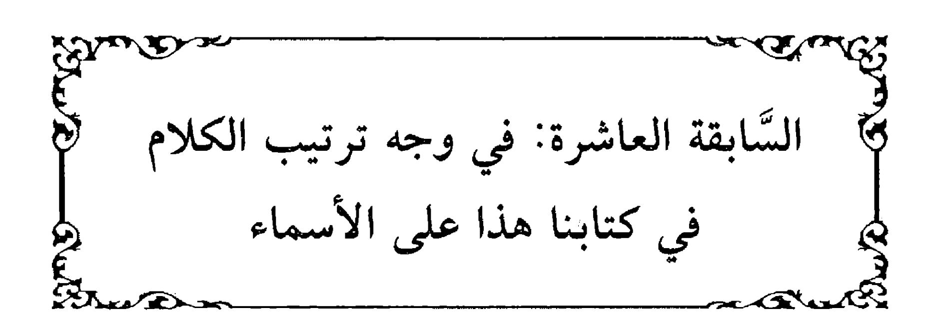
وأخلاقُ الله تعالى، هي كلُّ صفةٍ محمودةٍ، يَكونُ الثَّناءُ عليها في الشريعة مَوجودًا، كالتَّقْوَى والجود وكَظْمِ الغَيْظِ والعَفْوِ، فهذه وأمثالها أخلاقُ اللهِ وأخلاقُ القُرْآنِ وأخلاقُ النَّبي ﷺ، أَي الأخلاقُ التي مدَحَ الله، ووَرَدَ الثَّناءُ عليها في القُرآنِ، وكان عَلَيْها الأَنبياءُ عليهم السَّلام، كما يُقالُ في المساجدِ «بُيوتُ الله»،أي عَظَّمَها الله ودعا إلى ذلك فيها.

وقَدْ عَقَدْنا في كلِّ اسْمٍ فَصْلًا في الاختصاصاتِ الإلهية التي يتميَّز بها الإله من العبيد[1]، ولَوْ لَمْ يَكُنْ في هذا المجموع سواها لظَهَرَ به على سائر مَجْموعاتِ هذا البابِ، فكيف وتَتْبَعُهُ فَوائِدُ عَظيمَةٌ سواها[2].

---

(١) يقصد الفصل الرابع الذي خصصه للتنزيل من كل اسم.

(٢) سقطت من (ط).



السَّابقة العاشرة: في وجه ترتيب الكلام في كتابنا هذا على الأسماء

فنقول: إن علماءنا ﵃ بَنَوا الكلامَ فيه على الحديث المَرْوي عن أبي هُريرةَ المُعَقَّبِ بتفسيرِ الأَسماءِ[١]، فأمَّا نَحنُ فاستخرنا الله تعالى على أَن نُرَتِّبَ القَوْلَ فيه على درجاتِ التَّرَقِّي في مَعْرِفَةِ اللهِ، ونَسْلُكَ فيها السَّبيلَ المُوصِلَةَ إلى العلْم به على نحو ما قرَّرْناه في كتب[٢] الأُصولِ؛ مِنَ النَّظَرِ في الوجود والقدرة والعلم والحياة والإرادة والكلام والسمع والبصر، وهكذا على التَّرْتيبِ الواجب حتَّى نَصِلَ إلى آخر المعارِف، ولكن بعد أن نتكلَّم على قولنا في اسم[٣] الله تعالى، وبعد الفراغ منه نَنْعَطِفُ عَلَى التَّرْتيبِ الواجِبِ، ونَعقِدُ في التَّكلُّمِ على كُلِّ اسْمٍ منها عُقودًا[٤]:

---

(١) كذلك فعله شيخه الغزالي في المقصد الأسنى، ثم أشار في الفصل الثاني من مقاصد الكتاب إلى وجه رجوع تلك الأسماء إلى أصولها العقدية من الصفات السبع، (١٥٧)، وكذلك أشار بعض من تقدم إلى ذلك، منهم الإمام عبد القاهر البغدادي في أصول الدين: (١٢٢-١٢٣)، وإنما البديع في صنيع ابن العربي هو تأسيس بناء شرح أسماء الله تعالى على تفصيل ما أجملوه، واجتهاده في إدراج كل اسم إلى الصفة الأصلية التي تشمله، كما يأتي بيانه بعد.

(٢) في (ط): كتاب.

(٣) في (ك) و(غ) و(م): أسماء، وفي طرة بـ (ك): كذا وقع: أسماء، ولعله اسم اهـ.

(٤) بعدها في(ط): أربعة.

عَقْدٌ في مَوْرِدِهِ[١].

وعَقْدٌ في شَرْحِهِ لُغَةً.

وعَقْدٌ في شَرْحِهِ عَقيدَةً.

وعَقْدٌ في تنزيلِ مَعْنَى الاِسْمِ؛ نُبَيِّنُ فيه الاِختصاصَ[٢] للرَّبِّ[٣] به، والفَرْقَ الذي يكونُ بينه وبَيْنَ المخلوق الفاصل لوجه الاشتراك في التَّسْمية،/ خَلا ما [١٤/ب] يَتبعُ ذلك من تَمهيداتٍ وتَتميماتٍ في الأَسْئِلَةِ والاِعْتِراضاتِ، وإلْحاقِ الخَفياتِ بِالجَلياتِ، وذلك في بعض الأسماء، وإلَى اللهِ نَتضرَّعُ[٤] في مَنْحِ التَّوْفيقِ، والإِرْشادِ إلى التَّحْقيقِ لا رَبَّ غَيْرُه.

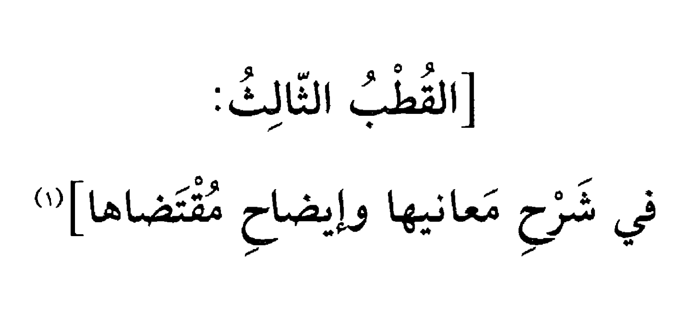
---

(١) في (ط): في مورده شريعة.

(٢) أشار ناسخ (ك) إلى أن بإحدى النسخ: اختصاص، وفي (ل) و(م): معنى اختصاص.

(٣) في (ل) و(م): الرب، وكذلك هو في طرة بخط ناسخ (ك)، وعليها تصحيح.

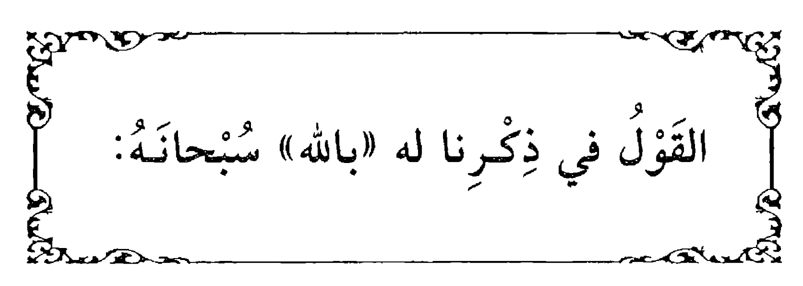
(٤) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): نضرع، وأشار ناسخ (ك) إلى أن بإحدى النسخ: نضرع، وصحَّحها، وصحَّح ما أثبته، وأثبتنا ما أثبت وصحَّح.



[القُطْبُ الثّالِثُ:
في شَرْحِ مَعانيها وإيضاحِ مُقْتَضاها][1]

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا.



القَوْلُ في ذِكْرِنا له «بالله» سُبْحانَـهُ:

اعلموا - وفَّقكم الله - أنَّ البِداية بهذا الاسم واجبةٌ لأربعة أَوْجُهٍ:

أحدُها: أنه أعظمُ الأسماء معاني.

الثاني: أنه أكثرُها ثوابًا.

الثالث: أنَّه أَعَمُّها تفسيرًا، لأنَّك إذا أَخبرتَ عنه سبحانَهُ «بالله» كَفى في التعريف به والذِّكْرِ له، وإذا أَخبرت بأسمائِهِ[1] عنه رجعتَ في التَّفسير إليه، فتقول: المَلِكُ هو الله، القادرُ هو الله، العالِمُ هو الله، الخالِقُ هو الله، وهكذا إلى آخِرِ الأسماء.

الرابع: أنَّ التَّسَمّي به ممنوعٌ لغيره مَنْعَ إيجادٍ، فلا يَتَسَمَّى بِهِ أَحَدٌ بحال، لا مَنْعَ تَشَرُّعٍ، فلمّا كان أُمًّا في الأسماء الحُسْنَى وأَصْلًا، وَجَبَت البِدايةُ به لِذَلِك، والقَوْلُ فيه وفيما يَليه يَكْمُلُ في أربعةِ فُصولٍ كما عَقَدْنا آنِفًا.

الأوَّل: في مَوْرِدِهِ شَريعةً.

الثاني: في شَرحِه لُغةً.

الثالث: في شَرحِه عَقيدَةً.

الرابع: في التَّنزيلِ.

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ شَريعَةً

فنقول - وبالله التوفيق -: إنَّ قولنا «الله» وَرَدَ بِهِ الكتابُ والسُّنَّةُ وأجمعت عليه الأُمَّة، وهو أُمُّ الأَسْماءِ وأَصْلُها كما تقدَّم بيانُه، وكذلك أيضًا وَرَدَ

(١) في (ط) و(ل): بسائر أسمائه.

قولك[١] «إلهٌ»، قال سبحانه: ﴿وَلِيَعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ [إبراهيم:٥٤]، وقال النَّبي ﷺ لِلَقيطِ وافِدِ بني المُنْتَفِقِ: «فلعَمْرُ إلهك»، وخرَّجه أبو داود[٢]، وقال بعض شيوخ الصوفية: إنَّه اسمُ الله الأَعْظَمِ، لأنه لا يَتطَرَّقُ إليه حَذْفٌ بسقوط حَرْف.

بَيانُه: أنك إذا حذفتَ الألف بَقي المعنى كامِلًا، تقول: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾ [البقرة:٢٨٣]، وإذا حذفت اللّام الواحدة بَقي «له»، تقول: ﴿هُوَ ٱلۡغَنِيُّۖ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [يونس:٦٨]، وإذا حذفت اللّام الثانية بقي «هو»، تقول: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ﴾ [الحشر:٢٢]، فيكون المعنى ببقاء حَرْفٍ واحِدٍ أَتَمَّ ما كانَ كَما كانَ ببقاءِ الحُروفِ كُلِّها.

وقد قال ابنُ فورَكَ: «إنَّ قولَك[٣] «هو» كلمةٌ مُركَّبَةٌ مِنْ حَرْفَيْنِ: الهاء، وهيَ من حُروفِ الحَلْقِ، والواو، وهي من حُروفِ الشَّفَتَيْنِ، والحَلْقُ أَوَّلُ مَحالِّ[٤] الحروفِ، والشَّفَتانِ آخِرُها، فدلَّ ذلك على أنَّ منه المُبْتدا وإليه المنتَهى»[٥].

[١٦/أ] وهذه أغراضٌ صوفيةٌ مُحَوِّمَةٌ على الحقائق،/ وإن كان لم يَقَعْ بها أُنْسٌ لَكُم، وابن فورَكٍ شيخٌ من شُيوخِهم، وإمامٌ مُقَدَّمٌ فيهم.

---

(١) في (ل) و(ط): قوله.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الأيمان والنذور، باب في القسم هل يكون يمينًا برقم ٣٢٦٦ (٥/١٦٦)، والحاكم في المستدرك (٤/٥٦٠) وصححه.

(٣) في طرة بـ (ك): في خ: قوله، وصحَّحها، كما صحَّح ما أثبتنا.

(٤) في (ط): مجال، وفي (ل): مخارج، وفي (م): بحال، و ما أثبتناه صحَّحه في (ك).

(٥) نسبه إليه القشيري في تفسير الأسماء: (٧١-٧٢).

الفصل الثاني: في شرحه لُغَةً

وقد رأينا بعد إنعام[١] النظر أن نَمْزِجَ القول في هذا الفَصْلِ وفي الذي يليه -وهو القول في بيان شَرْحِهِ عَقيدَةً- ها هنا خاصَّةً[٢]، لاضطرارنا إلى ذلك في إظهار البيان وتقارُب الفَصْلَيْنِ، وفيه[٣] خَمْسُ[٤] مسائل[٥]:

المسألة الأولى: في سَرْدِ الأَقْوالِ

وقد نخَّلنا الأقوال في هذا الاسم وتوخَّيْنا الأقْرَبَ إلى الإِشْكالِ فيها، فأَلْفَيْناها عَشَرَةَ أَقْوالٍ مُقْتَطَعَةً من نَيِّفٍ على عِشْرينَ قَوْلًا طالَعْناهُ فيه، تَنبَني[٦] على قَوْلَيْنِ:

الأَوَّل[٧]: أَنَّ قولك: اللهُ اسم للربِّ سبحانه، يَجْري في العبارَةِ عَنْهُ به[٨] مَجْرَى الأَسْماءِ الأَعْلامِ في المخلوقين، وهي قولُنا: زيدٌ وعمرٌو[٩].

---

(١) في (غ): إيعاب.

(٢) ثم عقد بعد ذلك فصلا في شرحه عقيدة.

(٣) في (غ): منه.

(٤) في (غ): خمسة.

(٥) في (ل): مسائل خمس.

(٦) في (ل) و(غ): ينبني.

(٧) وممن ذهب إليه وعوَّل عليه الزجاج في تفسير أسماء الله الحسنى: (٢٥)، وصحَّحه في الإرشاد: (١٤٣)، والغزالي في المقصد الأسنى: (٦١)، وقال: وكل ما ذكر في اشتقاقه وتعريفه تعسف.

(٨) سقطت من (ح).

(٩) قال ابن خروف الإشبيلي في شرح الجُمل: «وقد اختلف في هذا الاسم أمنقول أم مرتجل؟ فذهب أكثرهم إلى نقله من إله، منهم سيبويه، وذهبت طائفة إلى أنه علَم، منهم المازِني وأكثر الأشعرية، وليس ذلك من شأنهم، والألف واللام زائدتان في الكلمة لا محالة، فقد صار الاسم بعد زوالهما؛ لاهًا وإلاهًا، وكلاهما قولُ سيبويه»، (٢٤٦/١).

والثاني[١]: أَنَّهُ مُشْتَقٌّ من مَعْنًى موجودٍ بذاته سُبْحانه، يَجْري في العبارةِ عنه مَجْرَى الأسماء[٢] المشتقَّة فيه سبحانه وفي المخلوقين، وهي قولنا: العالم القادر.

والذين قالوا: إنَّه مُشْتَقٌّ اختلفوا في ذلك على تسعةِ أَوْجُهٍ تُذْكَرُ[٣] مُرْسَلَةً مجموعةً[٤] غَيْرَ مَضبوطَةٍ[٥] بِنِظامِ تَرْتيبٍ:

الأوَّل: أنَّه الله بمعنى المُحتجِب.

الثّاني: أنَّه الله[٦] بمعنى العالي.

الثّالث: أنَّه الذي يُفزَعُ[٧] إليه في الحوائج.

الرّابع: أنَّه مُشتقٌّ من الوَلَهِ؛ وهي خفَّةٌ تُصيبُ الرَّجُلَ من طَرَبٍ أَو حُزْنٍ.

الخامس: أنَّه مِن الوَلَهِ[٨] وهو التَّحَيُّرُ.

السّادس: أنَّه مُشتقٌّ من الإقامة.

السابع: أنه المعبود.

الثّامن: أنَّه المُسْتَحِقُّ للعبادة.

---

(١) في (ط) و(ل): الثاني.

(٢) قوله: «الأسماء والأعلام.... مجرى» سقط من (غ).

(٣) في (ط): نذكرها.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ل): منقوضة.

(٦) سقط من (غ).

(٧) في (غ): نفزع.

(٨) قوله: «وهي خفة... أنه من الوله» سقط من (غ)، لانتقال بصر الناسخ إلى الحرف الذي يليه لتشابههما.

التّاسع: أنَّه القادر على إخراج الشيء[١] من العدَم إلى الوُجود.

المسألة الثانية[٢]: في التوجيه

فأمَّا من قال: إنَّه اسمٌ غيرُ مُشْتَقٍّ وأنَّه يَجْري في التَّعبير عنه به مَجْرَى الاِسْم العَلَم في غَيْرِهِ، فاحتجَّ بأنَّه لو كانَ مُشْتَقًّا من صِفَة لَسُمّي به من قامت تلك الصِّفَةُ بِه، وقد قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، جاء في التفسير[٣]: هل تعلم أحدًا تَسَمَّى بالله غيره.

وأمَّا قَوْلُ[٤] من قال: إنَّه بمعنى المُحْتَجِب فقال: إنَّه يقال: لاهَ، بمعنى احْتَجَبَ، وأَنشَدَ:

لاهَتْ فما بَرَزَتْ يَومًا بجارِحةٍ ... يا لَيْتَها بَرَزَتْ حتَّى نُحَيِّيها[٥]

وأَنشَدَ:

لاهَ رَبّي عَنِ الخَلائِقِ طُرًّا ... خَلَقَ الخَلْقَ لا يُرَى ويَرانا[٦]

وإنَّما احتجَب بالأَنْوارِ، والله سبحانه دونه سبعونَ حجابًا من نورٍ[٧]:

---

(١) في (ل) و(ط): الأشياء، وأشار إليها ناسخ (ك).

(٢) في (غ): الثامنة، وهو تصحيف.

(٣) لطائف الإشارات للقشيري: (١/١٩٦).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) روايته في تفسير الأسماء للقشيري: (٦٠)، وفي الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي (١/٩٨):

لاهت فما عرفت يومًا بخارجة ... يا ليتها خرجت حتّى رأيناها

(٦) تفسير الأسماء للقشيري (٦١):

لاهَ ربي عن الخلائق طرّا ... خالق الخلق لا يُرى ويرانا

(٧) أحاديث الحُجُب على اختلاف ألفاظها، يرويها أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب العظمة في باب: ذكر حجب ربنا تبارك وتعالى: (٢/٦٦٧) وما بعدها، ومنها عن أنس، قال في مجمع الزوائد (١/٧٩): «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه قائد الأعمش، قال =

أَوَّلُها: السِّراجُ، فالمرءُ يَرَى أَنَّه إذا نَظَرَ إليه لمحةً أو لَمحَتَيْنِ قَدَرَ عليه، فإنْ أَدامَ النَّظَرَ إليه عَشِيَ[1] بَصَرُهُ وعَلَتْهُ/ سَمادير[2]. [١٥/ب]

ثانيها: القمر، وهو مِثْلُ السِّراجِ في المعنى المُتَقَدِّمِ، ولَكِنَّهُ أَبْلَغُ مِنْهُ فيه.

الثالثُ: الشَّمْسُ، والمرءُ لا يستطيع أن يَلْمَحَها إلّا خَطْفًا، ولو تَكَلَّفْتَ ذلك لذَهَبَ بَصَرُكَ بالجُمْلَةِ.

فهذه ثلاثةُ أَنوارٍ مِن أَنوارِ الله، وحُجُبُهُ سبعةٌ[3] وستّونَ حجابًا، نسبةُ كُلِّ واحدٍ من ذلك إلى ما يَليهِ نِسْبَةُ السِّراجِ إلى القَمَرِ، ونِسْبَةُ القَمَرِ إلى الشَّمْسِ، فكيفَ يستطيعُ أحدٌ على رُؤْيَتِهِ، حتَّى إذا كُشِفَ الغطاءُ وقَوِيَ البَصَرُ، وذلك في ثلاثة مواطن:

أَوَّلها: بالموت، فإنَّه يَنظرُ حينئذ إلى ما كان قبلُ، لا يقدرُ على النَّظرِ إليْهِ من الملائكَةِ والمَلَكوتِ، بنُزولِ الأَقْضيةِ، وصُعودِ الأَعْمالِ، وجَرَيانِ التَّدْبيراتِ، وبَثِّ المقادير في المخلوقات، وعن ذلك عَبَّرَ قَوْلُهُ تعالى: ﴿فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [ق:٢٢].

= أبو داود: عنده أحاديث موضوعة، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يهم»، ومنها عن أبي هريرة، قال الهيثمي (١/٨٠): رواه الطبراني في الأوسط، وفيه عبد المنعم بن إدريس، كذبه أحمد، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث». وانظر: اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي: (١/١٦) وما بعدها.

(١) في (ل): عشَى، وفي (ط) و(غ) و(م): غشي، والصحيح ما أثبتنا، وفي لسان العرب (١٥/٥٧): عَشِي يعشى عشًى، أي ساء بصره بالليل.

(٢) سمادير: أي غشاوة. العين للفراهيدي: (٧/٢٢٤).

(٣) في (ل) و(م) و(غ) و(ك): تسعة، وضبّب عليها ناسخ (ك)، وذكر في الطُّرَّة: صوابه سبعة، وصحَّحها، وفي (ط): كذا سبعة وستون، ولعله رأى «كذا» كتبت فوق سبعة فظنها من جملة المتن، أو كذلك كانت في الأصل المنتسخ منه.

ثانيها: بالحَشْرِ، فإنَّهُ يَنكشِفُ له به غِطاءٌ عن عَظائِمِ[١] النُّشورِ وأَهْوالِ المواقِفِ وعَجائِبها.

ثالثُها: بدخول الجنَّة، فإنَّه يَنكشِف بِهِ الغطاءُ[٢] الأعْظَمُ، وتَقْوَى الأَبْصارُ والبَصائرُ، وتَرْتَقي[٣] حالة[٤] العبد من الحيلَةِ إلى الحَوْلِ، فكلُّ ما أرادَ كان، ويَسْتَسْخِرُ الوِلْدانَ والغِلْمانَ فيما يريدُه مِنْ غَيْرِ افْتِقارٍ إلَيْهِمْ، وتَصْلُحُ حينَئِذٍ الأبصار لرُؤْيَةِ خالِقها، فَيَكْشِفُ[٥] رِداء الكِبْرِ[٦] عن وجهِهِ، وهو آخِرُ الحُجُب، فيَراهُ الخَلْقُ، فما أُعطوا قَبْلَها لا يَرَوْنَ أنّهُ لَذَّة.

وأمَّا من قال: إنَّ لاهَ بمعنى عَلَا، فقال: إنَّه يرجعُ إلى مَعْنَى احْتَجَبَ، لأنَّه إن تَوَهَّمَ فيه مُتَوَهِّمٌ أنَّه عُلو المسافَةِ والمَكانِ فهو عن ذلك مُتَعالٍ، وإن اعتقَد فيه عُلوّ المنزلة والجلال فهو فيه صَحيحٌ، والمعنى مَشْهورٌ في اللُّغة، يُقال: لاهَتِ الشَّمْسُ إذا عَلَتْ، وأَنشَدوا:

وأَعْجَلْنـــا إِلاهَـــةَ أَن تَؤوبـــا[٧]

---

(١) في (ط): غطاء ثم، وهو تصحيف.

(٢) في النسخ الأخرى بعده: الثالث، وأثبتها ناسخ (ك) ثم خطَّ عليها خطًا في وسطها وضبَّب عليها علامة على الضرب.

(٣) في (ط) ضبطها بوجهين، يرتقي وترتقي.

(٤) فيالنسخ الأخرى: حال.

(٥) في (غ): ينكشف.

(٦) في (ط) و(م): الكبرياء، وفي (غ): الكبر، وألحق بها فوقها بمداد باهت: ياء، إشارة إلى الكبرياء، من غير تصحيح لها.

(٧) سر صناعة الإعراب: (٤٠٧/٢)، المحكم والمحيط الأعظم: (١٧١/٢)، المخصص: (٦٣/٤)، وانظر: تفسير الثعلبي: (٩٨/١)، قال في تاج العروس (٣٢٣/٣٦): «والمصراع المذكور من أبيات لمية بنت أم عتبة بن الحارث، وقيل: لبنت =

وسُمّيتْ بِه الشَّمسُ لأنَّها في الغايةِ مِن العُلو، ولذلك لم يُرَ في المخلوقات أَعْلَى منها سَنًى وسناءً، ولذلك وَهِمَ بها إبراهيم ﷺ[1] في أَحَدِ الأَقْوالِ، فقال: هَـذا رَبّي، وضَلَّ بِها سَبأُ حينَ دَوَّخَ الأرض وداسَها وغَلَبَ مُلوكَها، وساسَها فتَخَلَّفَ عَنْ أَهْلِ مَمْلَكَتِه حتَّى ساءَهُم[2] طول غَيْبَتِه، ثُمَّ بَرَزَ وقال: إني لَمّا بَلَغْتُ ما بَلَغْتُ[3]، ونِلْتُ من الأَمَلِ ما نِلْتُ، رأيْتُ أنَّهُ تَعَيَّنَ عليَّ حقُّ الشُّكْرِ، فَلَمْ أَرَ بذلك[4] أَحَقَّ من الشَّمْسِ فَسَجَدتُ لَها عِندَ طُلوعِها، فاسْجُدوا مَعي، فكانَ ذَلِكَ أوَّلَ عِبادَةِ الشَّمْسِ.

وأمَّا من قال: إنَّه الله[5] بمعنى يُفزَعُ إليْهِ في الحوائج والنَّوائب: فقال: إنه كقولك: لِحافٌ: لما يُلْتَحَفُ بهِ، ولِفاعٌ: لما يُتَلَفَّعُ[6] بهِ، وأَنشَد[7]:

[١٦/أ] / وَلِهْتُ إِلَيْكُم في بَلايا تَنوبُني ... فأَلْفَيْتُكم فيها كِرامًا أَماجِدا[8]

لبنت = = عبد الحارث اليربوعي، ويقال: لنائحة عتيبة بن الحارث، وقال أبو عبيدة: لأم البنين بنت عتيبة ترثيه وأولها:

تروحْنا من اللعْباء قسرا ... فأعجلنا الإلاهة أن تؤوبا

على مثل ابن مية فانعياه ... تشق نواعم البشر الجيوبا

(١) في (ط): عليه السلام.

(٢) في (ل): ساسهم، وقال ناسخها: كذا وقع فتأمله، وفي (م): أنساهم.

(٣) قوله: «ما بلغت» سقط من (غ).

(٤) في (ط) و(ل) و(م): أحق بذلك.

(٥) في النسخ الأخرى: إله.

(٦) في (ل) و(م): يلتفع به.

(٧) في (ط) و(غ) و(ل): أنشدوا.

(٨) نقله القشيري في تفسير الأسماء غير منسوب: (٥٧).

قاله الحارثُ بن أَسَدٍ[١] في جَماعَةٍ من أَهْلِ السُّنَّةِ[٢].

وأمَّا من قال: إنَّه مُشْتَقٌّ من الوَلَهِ، فقال: هو مَعْنًى يُصيبُ الرَّجُلَ مِنَ الخِفَّةِ لطَرَبٍ أو حُزْنٍ، وأنشد[٣]:

وَلِهَتْ نَفْسي الطَّروبُ إِلَيْكُمْ وَلَهًا حالَ دون طَعْمِ الطَّعامِ[٤]

وأمَّا من قال: إنَّهُ من التَّحَيُّرِ، فقال: إنَّما سُمّيت الشَّمْسُ إلاهَةً لأنَّ الأَبْصارَ تَتَحَيَّرُ فيها.

وأمَّا من قال: إنَّه بمعنى أقام، فقال: إنَّه من المعروف في لسان العرب، أَلِهَ بالمكان: إذا أقام به، وأَنشَدَ:

أَلِهْنا بدارٍ ما تَبينُ رُسومُها[٥] كأَنَّ بَقاياها وِشامٌ على اليَدِ[٦]

وأمّا من قال: إنَّه من العبادة فِعْلًا أو وُجوبًا أو استِحقاقًا، فأخذه من قولهم: تألَّهَ: إذا تَعَبَّدَ، وأَنشَدَ قَوْلَ رُؤْبَةَ:

لله درُّ الغانياتِ المُدَّهِ سَبَّحْنَ واسْتَرْجَعْنَ من تألُّهِ[٧]

---

(١) تفسير الثعلبي: (١/٩٨)، وفي تفسير الأسماء للقشيري: (٥٧).

(٢) قوله: «قاله الحارث بن أسد في جماعة من أهل السنة» تقدم في (غ) على بيت الشعر.

(٣) في (ط): أنشدوا.

(٤) تهذيب اللغة: (٦/٢٢٢)، لسان العرب: (١٣/٥٦١)، تفسير الأسماء للقشيري: (٥٧).

(٥) في (ك): تبيَّن رسمها، وضبَّب عليها ناسخها، وأثبتنا ما صحَّح بالهامش، وكذلك هو في النسخ الأخرى.

(٦) تفسير الأسماء القشيري للأسماء: (٦٣)، تفسير الثعلبي: (١/٩٨)، تفسير أسماء الله الحسنى للزجَّاج: (٢٦)، تاج العروس: (٣٦/٣٢٥).

(٧) تفسير أسماء الله الحسنى للزجَّاج: (٢٦)، شأن الدعاء: (٣٣)، تفسير الطبري: (١/١٢٣)، تاج العروس: (٣٦/٣٢٤).

وكانت العرب تقول في الجاهلية: فلانٌ يَتألَّهُ: إذا تَعَبَّدَ، وسُمّيت[1] الأصنامُ التي كانت تَعبدُها آلِهَةً لأنَّهم كانوا يَتَعَبَّدونَ إِلَيْها.

تَمْهيدٌ:

كما اخْتَلَفَ النّاسُ في اشتقاق هذا الاسْمِ، كذلك اختَلَفَ أهلُ اللِّسان في ذلك؛ فقال الكوفيون: أصلُه «لاهٌ»، ثُمَّ دَخَلَته[2] الألف واللّامُ فصار «الله»، وقال البصريون: أصلُه «إله» وهو **المختار**.

قال سيبويه: سألتُ الخليلَ عن هذا الاسم فقال: أصله إله، فأُدخِلت الألف واللام بدلًا من الهمزة. وقيل: الأَصْلُ «إِلاه»، ثم أدخلت الألف واللّام، فقيل: الإِلاه، ولم يكن بين الهمزتين إلّا حرفٌ ساكِن، والسّاكِنُ لا يحجز حَجْزًا مُتَمَكِّنًا، فكانت الهمزتان كأنَّهما مُلْتَقيتان، ومن شأنهم إذا التقت الهمزتان أن يُخَفِّفوا إحداهما أو يُسْقِطوا، ولو خُفِّفَتْ ها هنا إحداهُما أدَّى إلى اجتماع السّاكِنَيْنِ، ولو أُسقِطت الهمزة الأولى وقَدْ جُلِبَتْ ليُتَوَصَّلَ بها إلى النُّطْقِ بالسّاكِنِ الذي هو اللام لاحتيج إلى غَيْرِها، فكان إسقاطُ الأُخْرَى أَوْلَى[3]، وكأنَّ اللّامان قد اجتمَعا وأَوَّلُهُما ساكنٌ، ومن شأنهم أن يُدْغِموا الحَرْفَيْنِ إذا اجتمعا من جِنسٍ واحِد وأَوَّلُهما ساكِن، فأَدْغَموا لامَ[4] المَعْرِفَةِ[5] في لامِ إله[6]، فقيل: الله، ثُمَّ لَزِمَ حَرْفُ التَّعْريفِ الكَلِمَةَ حتى صار كأَنَّهُ جزءٌ منها لـمّا كان عِوَضًا مِنَ الهمزة الذّاهِبَةِ، فقيل: يا لَلّهُ، ونودي كَما نودي الذي والتي.

---

(١) في (ط): سمَّت.

(٢) في (ط) و(غ): دخلت.

(٣) في (غ): الأَولى.

(٤) في (غ): اللّام.

(٥) في (غ): المعرّفة.

(٦) في (ط): الإله.

والقَوْلُ في ذلك كَثيرٌ لسَعَةِ هذه الصِّناعة وتَمَدُّدِ أَطْرافِها، وهذا القَدْرُ كافٍ في الإشارة إلى أوائلها،/ والصَّحيحُ قولُ سيبَوَيْه، فخذوه كذلك حتَّى تُمْعِنوا النَّظَرَ فيه بِتَطْريقِهِ، وإنَّما يَنبغي لكُم الاعْتِناءُ[1] بأقوالِ أَهْلِ التَّحْقيقِ، فنقول[2] وهو[3]: [١٦/ب]

المسألة الثالثة: في تنقيح الأقوال

أمَّا قول القائل: إنه بمعنى احتجَبَ، فلا تشهد له لغة ولا اشتقاق، وما احتجَّ به قائِله من الشعر موضوع، ويَرُدُّه من الحقيقة أنه مُبْصِرٌ لنفسه، ولا يُنكِر مُنكِرٌ أنه جائِزٌ أن يكون[4] مُبْصَرًا للملائكة أو بعضِهم، ولا مُنكَر[5] عندنا في أن يراه كلُّ راءٍ، وهو إلهٌ في كلِّ حالٍ وفي كلِّ مَوْضِعٍ[6].

وبهذا الوجه يَفْسُد قول من قال: إنه بمعنى عَلا، لأنَّ اللغة تُبْطِلُه، وإن كان المعنى يَصِحُّ منه، وليس كُلُّ مَعْنًى صحيح في نفسِه يُطلَق عليه اسمُ غيره لغةً إلّا بمورِدِها، ولا شَريعةً إلّا بإذنها.

وبه أيضًا يَفْسُدُ قول من قال: إنه بمعنى أنه[7] يُفْزَعُ إليه في الحوائج؛ لعدم ورِوده في اللغة كذلك، ولأنَّه لم[8] يَزَلْ إلهًا في كلِّ حال، والفَزَعُ إليه في النوائب مَخْصوصٌ ببعض الأحوال، ولأنَّ البارئ إله للخلق، ولا يَفْزَعُ إليه مِنه

(١) في (ل): الاعتبار.

(٢) سقطت من (غ).

(٣) في (ط) و(ل) و(م): هو، وأثبت ناسخ (ك): وهو، وهي.

(٤) قوله: «أن يكون» سقط من (غ).

(٥) في (ل) و(م): ينكر.

(٦) في (ل): موضوع، وهو تصحيف.

(٧) سقط من (ل) و(ط) و(م).

(٨) في (غ): لما لم.

إلّا الحيوانُ العاقِلُ، فيخرُجُ عن[١] هذا الاشتقاق من[٢] أن يكون إلهًا لجميع المخلوقات، فوجب أن يُحْمَلَ على وَصْفٍ عامٍّ.

وبهذا يَفْسُدُ قَوْلُ من قال إنه مأخوذ من الوَلَهِ، بمعنى الطَّرَبِ أو التحيُّرِ، لأنَّه كما قدَّمنا أَمْرٌ مخصوص وحال[٣] حادثة.

وكذلك[٤] يَفْسُدُ قَوْلُ مَن قال: إنه من الإقامة، لأنه مَعْنًى لا يُعرَف لغة، وبَيْتُهُم من الشعر الذي ذكروا فيه مَوْضوعٌ مَجْهولٌ، وأيضًا فإنَّه لو كان من الإقامة لكان لمن له إقامة بموضِعٍ حَظٌّ مِن الإلَهية.

وأمَّا قول[٥] من قال: إنه بمعنى المعبود، فيَفْسُدُ من خمسة أَوْجُهٍ:

أحدها: أن غير الباري قد يُطاع ويُعبد، ويكون مُطاعًا مَعبودًا، ولا يكون بها[٦] إلهًا.

الثاني: أنه إنَّما كان معبودًا عند وجود[٧] العبادة، وهو إله في كلِّ حال.

الثالث: أنه مَعبود من بعض الخلق، وهو إله لجميعهم، وبهذا فَسَدَ أكثرُ ما تقدَّم.

الرَّابع: - وهو دَقيقٌ - أنَّه إنَّما كان إلهًا لأوصاف هو عليها، ويكون معبودًا لوصف يكون عليه العابد من عبادته له، فكيف يكون إلهًا بأمر يَرْجِعُ إلى

---

(١) في (ط) و(ل): على.

(٢) في (ط): عن.

(٣) في (ط): حالة.

(٤) في (ل): وذلك.

(٥) سقط من (ك).

(٦) أثبت ناسخ (ك): بها - به، وفي (ل) و(ط): به.

(٧) في (ل): وجوب.

غيره يجوز أن يوجَد وأن لا يوجد؟ حتى لو قدَّرنا عدَم العبادة من العابد لم يَجُزْ تَقْديرُ عَدَمِ الألوهية[١]، ولا شَيْئًا[٢] منها من الإله، ولأجله احترز بعضهم فقال: هو المُسْتَحِقُّ للعبادة، وهو أيضًا فاسِدٌ من وجهين:

أحدهما: أنَّ استحقاق العِبادَةَ بما يَفْعَلُه من النِّعَم، وهو إِلَهٌ قبلَ الفِعْلِ، إلهٌ عند تَقديرِ عدَم/ الفِعْلِ. [١٧/أ]

الثاني: أنَّه لم يَزَلْ إلهًا كما قُلنا، ولا يصح أن يُقال: لم يَزَلْ مُستحِقًّا للعبادة، لاستحالة كون العبادة فيما لم يَزَلْ، واستحالةِ أن يستحِقَّ ما لا يَصِحُّ كَوْنُه في حالِ الاستِحقاقِ، وقَريبٌ مِنه مَن عبَّر بالإيجاب.

الخامس: أنه لو كان إلهًا من مَعْنًى يرجع إليه من غيره كالعبادة والفزَع لكان اسمه لذلك من بناء المفعول كالمعبود والمُطاع، وقولنا: «الله» ليس من أبنية المفعول.

فإن قيل: فقد تتبَّعتم الأقوال بالاعتراض والنقض فما المختار؟

وهو:

الفصل الثالث: في شرحه عَقيدَةً

قلنا: اختلف المُحَقِّقون من علمائنا - رحمهم الله - في تَنخيلِ هذا المعنى على قولين: فمنهم من قال: إن معنى ذلك أنه القادر على إخراج الشيء من العدَم إلى الوجود، وذلك أن هذا الاسم لما كان مُخْتَصًّا به لا يشارِكُه أَحَدٌ فيه كان معناه المعنى الذي يخصُّه ويُبايِن فيه غيرَه، ولا يشارِكه فيه أَحَدٌ حتى

---

(١) في (ط) و(ل) و(م): الإلَهية، وما أثبتناه من (ك)، ورمز لها بصح، وفي طرة بخط الناسخ: صح خـ الإلَهية، فصحَّح الوجهين.

(٢) في (ل) و(ط): شيئ.

يكون اللَّفْظُ طِبْقًا[١] لمعناه ومُماثِلًا[٢] في اختصاصه له، وهذا هو الذي اختاره الشيخ أبو الحسن إمام السُّنَّةِ[٣].

ومنهم من قال: إنه اسمٌ مختصٌّ بالباري يَجْري في الاختصاص مَجْرَى الأسماء الأعلام في غيره، وأنا إلى هذا القول أَمْيَلُ[٤]، لأنَّه أَسْلَمُ من الاعتراض، وأَصْوَبُ عند التتبع، ولأنّا لما رأينا كُلَّ قَوْلٍ لا يخلص، وكان جميعُها مُعْتَرَضًا كان هذا أَوْلاها.

ألا ترى أنَّ[٥] قول شيخ السنة على رَوْنَقِهِ لا معنى له؛ لأنَّه يقال له: من أين جعلت معناه: ما اختصَّ به دون سواه، ولِمَ يَلْزَمُ[٦] أن يكون المعنى مُخْتَصًّا كما كان اللفظ مُخْتَصًّا؟

وأيضًا فإنَّه إن كان الاختصاصُ في اللفظ موجِبًا للاختصاص في المعنى فنقول: معناه الذي اجتمعت له الأسماء الحُسْنَى والصفات العُلَى، المنزَّه عن مُماثلة الخلق، المُقَدَّس عن النقائص والآفات، فهذا هو الله.

والدَّليلُ عليه أنَّك إذا فسَّرت كُلَّ ما يجب أو يجوز له أو يستحيل عليه قلت: لله[٧] أو هو الله، فهذا الاختصاص أَوْلَى، والإعلامُ أَقْوَى وأَمْضَى، وكلاهما على هذا الوجه سَواءٌ.

---

(١) ضُبط في (ك) بفتح الموحَّدة.

(٢) في (غ): ومما تلاقى في اختصاصه، وهو تصحيف.

(٣) مجرد المقالات: (٤٧)، ونص عليه البغدادي في أصول الدين: (١٢٣).

(٤) وهو مذهب الجويني والغزالي كما مرَّ؛ وهو اختيار القشيري في تفسير أسماء الله الحسنى: (٥٦).

(٥) في (ط): إلى.

(٦) (ل): لم يزل.

(٧) في (ط): الله.

وليس في هذا الاسم حَظٌّ في التنزيل لأجل استبداد الباري به، وقد قال بعض المتأخرين[١] - مُشيرًا إلى ذلك -: «إنَّ كُلَّ اسم لله يصلح للتخلُّق إلَّا قولَنا: الله، فإنه للتعلُّقِ لا للتَّخَلُّقِ[٢]»، وقد بيَّنّا معنى التخلُّق فيما تقدَّم.

[مقدمة في بيان العِلَّةِ في البَدْءِ بأسماء التَّنْزِيهِ]:

وبعد هذا البيان في هذا الاسم نَنْعَطِفُ[٣] على بيان سائر الأسماء على الترتيب الواجب فيها، ونَعْقِد مُقدِّمَةً فنقولُ:

إنَّ المقصَد[٤] معرفة/ الله تعالى وتوحيدُه والإيمانُ به، فهو المطلوب[٥] [١٧/ب] مِن الرُّسُلِ، والحكمةُ المبعوثُ لأجلها جميع الأنبياء[٦]، والمُعْظَمُ الأعلى في التكليف، وعنه عبَّر قولك: «لا إله إلا الله» الذي هو أصل التوحيد وعَمود الإسلام، وفيه البداية بالتنزيه قبل الإثبات، وبنفي النقائص قبل التقريظ[٧] بصفات[٨] الجلال والكمال، فنحن على هذا المنوال نَنسِجُ، وعلى هذا الرُّكْنِ نعتمِدُ، وسيشترك كثير من الأسماء في التنزيه والإثبات للكمال والجلال بمعانٍ

---

(١) ونسبه كذلك على الإبهام القشيري في تفسير الأسماء: (٥٧)، وقال الإمام الغزالي في المقصد الأسنى (٦١): «معاني سائر الأسماء يتصور أن يتصف العبد بشيء منها، حتى ينطلق عليه الاسم كالرحيم والعليم والحليم والصبور والشكور وغيره وإن كان إطلاق الاسم عليه على وجه آخر يباين إطلاقه على الله عز وجل. وأما معنى هذا الاسم فخاص خصوصًا لا يتصور فيه مشاركة لا بالمجاز ولا بالحقيقة».

(٢) وقوله: «لا للتخلق»، سقط من (ك).

(٣) في (ط): فلنعطف، وفي (ل): نعطف.

(٤) في (ط): المقصود، وفي (ل): القصد.

(٥) في (ط) و(ل) و(غ): المطلب.

(٦) بعدها في (ط): عليهم السلام.

(٧) في طرة بـ (ط) أن بإحدى النسخ: التعريف، ورمز لها بعلامة صح، وأثبت بدلها: التقريظ، وصحَّحها، وهي التي في (ك) و(ل).

(٨) في (ط): بصفة.

كثيرة، ولكنَّا نذكر في التنزيه ما نَراهُ أَصْلًا فيه، ونُبقي على رَسْمِ الاحتمال أَسْماءً تَرِدُ في مَواضِعَ نُشير إلى احتمال التَّنزيه فيها، حتى نكون جامِعين بين الطَّرَفَيْنِ[1]، حائِزِينِ للأَمَدَيْنِ[2].

والفرق الأصلي بين أسماء التنزيه والإثبات للكمال، أنَّ كلَّ اسمٍ أفاد مَعْنًى قائمًا بالذات فهو اسمُ كمالٍ وجلالٍ[3]، وكلُّ اسمٍ عاد إلى نَفْيِ نَقْصٍ أو آفَةٍ فإنَّه تَنْزيهٌ.

وأوَّلُ أسماء التنزيه[4] وأَوْلاها الواحِدُ، فَبِه نَبدأُ، وعليه نُرَتِّبُ باقي أسماءِ هذا القِسْمِ.

الفصل الرابع: في التنزيل[5]

اعلَموا - وفَّقكم الله - أنَّ الباري سبحانه يختصُّ بهذا الاسم لفظًا ومعنًى، أمَّا اللفظ فلا يُطلق إلّا عليه، وأمّا المعنى فله فيه أحكامٌ عَشَرَةٌ:

---

(١) في (ل): الطريقين.

(٢) في (ك) أثبت الناسخ في الطرة: الأمرين، وصحَّحها، وهو الذي في النسخ الأخرى.

(٣) في طرة بـ (ط) أن بإحدى النسخ: جلال، وأثبت بدله: جمال، وصحَّحه، وهو الذي في (ل).

(٤) بعده في (ك): به، ولم ترد في النسخ الأخرى، ولم يظهر لنا وجه في إثباتها.

(٥) تأخَّر هذا الفصل في جميع النسخ على المقدِّمة المختصَّة بأسماء التنزيه، وفي الأصل الذي اعتمده ناسخ (ك) تأخير لبعض جُمَل المقدِّمة إلى ما بعد الفصل الرابع، وهو قول القاضي: «ولكنَّا نذكر في التنزيه ما نَراهُ أَصْلًا فيه ونُبقي على رَسْمِ الاحتمال أَسْماءً تَرِدُ في مَواضِعَ نُشير إلى احتمال التَّنزيه فيها، حتى نكون جامِعِين بين الطَّرِيقَيْنِ، حائِزِينِ للأَمْرَيْنِ، والفرق الأصلي بين أسماء التنزيه والإثبات للكمال أنَّ كلَّ اسمٍ أفاد معنًى قائمًا بالذات فهو اسمُ كمالٍ وجلالٍ، وكلُّ اسمٍ عاد إلى نَفْيِ نَقْصٍ أو آفَةٍ فإنَّه تَنْزيهٌ. وأوَّلُ أسماء التنزيه وأَوْلاها: الواحِدُ، فبه نَبدأُ وعليه نُرَتِّبُ باقي أسماءِ هذا القِسْمِ»، ثم رمز لها بعلامة الصحة مرتين، وذكر أنها من الأصل.

الأوَّل: القدرة على الخلق، فلا يَحْدُث إلّا ما يَخلُق.

الثَّاني: لا يكون إلّا ما يُريد.

الثّالث: أنَّه القاهِر الذي لا يُقهَر.

الرَّابع: أنَّه الغالب الذي لا يُغلَب.

الخامس: أنَّه الذي[1] لا يَصِحُّ التَّكليفُ إلّا منه.

السَّادس: أنَّه الذي لا تجوز العبادة إلّا له.

السَّابع: أنَّه الذي لا تَرتفِعُ الرَّغْبَةُ إلّا إليه.

الثَّامن: أنَّه الذي لا تكون الرَّهبة إلَّا منه ولديه.

التَّاسع: أنَّ المَبدأ والمُنتهى إليه.

العاشر: أنَّه لا يُنتظَر البذل والمنع واستدفاعُ الضُّرِّ إلَّا منه.

المنزلة الثانية للعبد

وله فيها مَراتِبُ عَشْرٌ:

الأُولى: التبَرِّي من الحَوْلِ والقوَّة إليه، والإقرار بما نزل بك منه.

الثَّانية: أن تُسَلِّم إليه كُلَّك، وتَحْمِل عليه كَلَّك.

الثَّالثة: أَن لا تجزعَ من الفقر والضُّرِّ.

---

(١) سقط من (ك).

الرَّابعة: ألَّا تفرح بالغِنى والصِّحَّةِ.

الخامسة: تَرْكُ التَّدْبيرِ وشُهودُ التَّقْديرِ.

السَّادسة: التَّسليمُ للمُراد.

السَّابعة: الرِّضى بالقضاء.

الثَّامنة: مُلازمةُ المأمورِ ومُجانبةُ الـمَزْجور[1].

التَّاسعة: الأَمْنُ مِنْ غَيرِهِ.

العاشرة: الخَوْفُ من مَكْرِه.

ومن خصائص العبودية ما يُروى أنَّ يحيى بن معاذ قال له بعض المُلْحِدَةِ: «أخبرني عن الله ما هو؟

[١٨/أ] فقال له يحيى:/ إله واحد.

قال: فكيف هو؟

قال يحيى: إلهٌ قادِرٌ.

قال: فأين هو؟

قال يحيى: بالمرصاد.

قال له: لستُ[2] عن هذا أسألُك.

(١) في (ل): الموجود.

(٢) في (ط) و(م) و(ل): ليس.

قال له[١] يحيى: فالذي تَعني[٢] صفةُ المخلوق، فأمّا صفة الخالق فما أخبرتك»[٣].

---

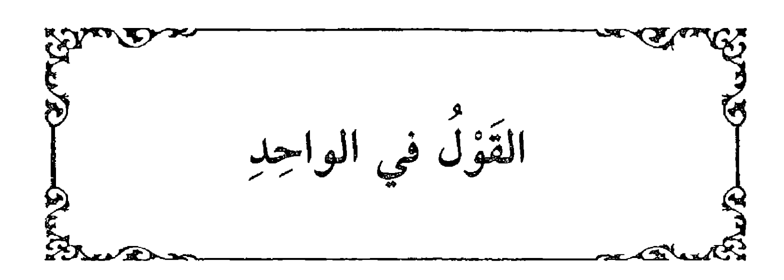
(١) سقط من (ك).

(٢) في طرة بـ (ط) أن بنسخة: تبغي، وأثبت بدلها: تعني، ووضع فوق ما أثبته علامة صح، وهو الذي في النسخ الأخرى.

(٣) بعدها في طرة بخط ناسخ (ك) ما نصه: «ولكنَّا نذكر في التنزيه ما نَراهُ أَصْلًا فيه ونُبقي على رَسْمِ الاحتمال أَسْماءً تَرِدُ في مَواضِعَ نُشير إلى احتمال التَّنزيه فيها، حتى نكون جامِعين بين الطَّرِيقَيْنِ، حائِزِينِ للأَمْرَيْنِ، والفرق الأصلي بين أسماء التنزيه والإثبات للكمال أنَّ كلَّ اسم أفاد معنًى قائمًا بالذات فهو اسمُ كمالٍ وجلالٍ، وكلُّ اسمٍ عاد إلى نَفْيِ نَقْصٍ أو آفَةٍ فإنَّه تَنْزِيهٌ. وأَوَّلُ أسماء التنزيه وأَوْلاها: الواحِدُ، فبه نَبدأُ وعليه نُرَتِّبُ باقي أسماءِ هذا القِسْمِ»، ثم رمز لها بعلامة الصحة مرتين، وذكر أنها من الأصل، وقد أثبتَها في أصل المتن كما تقدم.



أَسْماءُ التَّنْزِيهِ



القَوْلُ في الواحِدِ

اعلَموا - أرشدَكم الله - أنَّ أول أسماء التنزيه وأَوْلاها: الواحِدُ، لأنَّه رُكن التوحيد، وعليه مدار الإخلاص ومبناه، لَفْظًا ومَعْنًى؛ ولذلك وقعت البِداية بالتَّنزيه به[١] في كلمة التَّوْحيدِ أَوَّلًا، والتَّصريح بالواحد فيها أَخِرًا، فقال: لا إله إلَّا الله، ولكنَّا لمَّا رأينا أنَّ القول في الواحِد مبنيٌّ على القول في أنَّه موجودٌ رتَّبناه عليه وصدَّرناه به ليقَعَ البيان مُرتَّبًا شافيًا.

فنقول[٢]:

تكلَّم العلماء - رحمهم الله - في كونِه شَيْئًا، نَفْسًا[٣]، عَيْنًا، مَوْجودًا، ذاتًا[٤]، فهذه أسماءٌ نحن نذكرُها على غاية الشَّرح، ثُمَّ نُتبِعُها بأخواتِها، ثُمَّ نَعْطِفُ على بَيان الواحد بعد هذا، إن شاء الله.

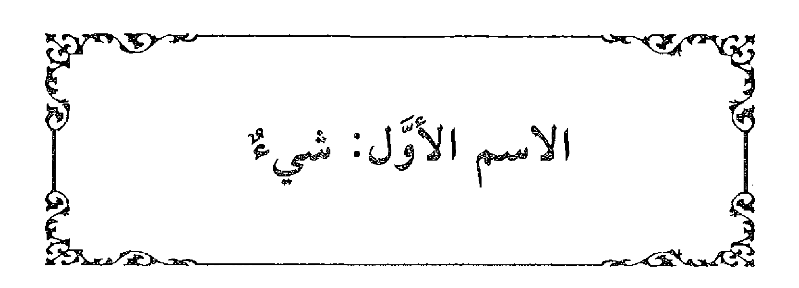
---

(١) سقط من (ط).

(٢) سقطت من (ك).

(٣) في (ط): عينًا نفسًا.

(٤) انظر: التمهيد للباقلاني: (٢٦٥-٢٦٦)، ومجرد المقالات: (٤٢).



[الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ][1]

وقد وَرَدَ بـه القـرآن، قـال الله تعـالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام:٢٠]، ولم يَجْرِ له ولا لأمثاله[2] ذِكْرٌ في تَعْديدِ[3] التِّسعة والتسعين اسـمًا؛ لأنَّه ليس من أسماء التضرُّع[4]، ولكن جرَى ذكرُه في أَثْناءِ أَلْفاظِ النَّبي ﷺ قَصْدَ التَّبْيينِ والإخبارِ، كما ورَدَ في القرآن حَسَبَما بيَّنّاه آنِفًا.

ولا بُدَّ وقد انتهى القَوْلُ بنا إلى هذا المقام من مُقَدِّمَةٍ، وهي أنَّ ما يُذكرُ به الباري سبحانه على قِسْمَيْنِ:

أحدهُما: ما يوصَفُ به على وَجْهِ البَيانِ له والدِّلالةِ عَلَيْهِ.

والثاني: ما يُذْكَرُ به على معنى التعبد والتضرُّع إليه.

فإذا ذُكِرَ على معنى البيان فهو عامٌّ، وتَقَعُ المشاركة فيه بين الخلق وبَيْنَه، في إطلاقه كَثيرًا لضَرورَةِ تَمْييزِ الخالِق من المخلوق، وما ذُكِرَ به على معنى التضرُّع والابتهال ينبغي أن يكون على غاية الجلال والكمال، فإنَّ الكبيرَ الكريمَ والمَلِكَ العظيمَ إذا تُوُسِّلَ إليه ذُكِرَ بأَفضلِ صِفاتِه استِنزالًا واستِدرارًا لِـنِعَمِهِ،

---

(١) زيادة منا للبيان.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (غ): تقدير.

(٤) في (ك): التصريح.

وإذا أُخبِرَ عنه انطلق اللِّسان في ذِكْرِهِ بكُلِّ ما يُحتاجُ إليه في البيان عنه، ولذلك رُوي عن النَّبي ﷺ أنه قال في وصْفِ قَوْمٍ يُحبُّهم الله: «وقَوْمٌ ساروا لَيْلَتَهُم حتَّى إذا كان النَّوْمُ أَحَبَّ إليهم مِما[1] يُعدَل به فوَضَعوا رُؤوسَهم، فقام أحدُهم يَتَمَلَّقُني ويَتْلو آياتي»[2].

فإذا عَلِمتم هذا فهذه/ الألفاظ الخمسة وما جَرَى مَجْراها لا تَصْلُحُ للتضرُّع والابتهال، وإنَّما هي ألفاظُ بيانٍ واستِدْلالٍ، وهذه المقدِّمَةُ خَيْرٌ لواعيها من الدُّنيا وما فيها. [١٨/ب]

الفصل الثاني: في مَعْناهُ لُغَةً

اعلموا أن علماء اللسان اختلفوا في قولهم «شيء»[3] هل هو مُشْتَقٌّ أم لا؟ على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه اسمٌ مشتَقٌّ؛ واختلفوا أيضًا في جهة اشتقاقه على قولين:

فمنهم من قال: إنه فَعْلٌ - بإسكان العَيْنِ - مصدرُ شاء يشاء شَيْئًا، ثم سُمِّي بالمصدر، كما قيل للذي يُشرَب: شَرابٌ، وللذي يُكتب: كِتابٌ، قالوا: فالشيء بالحقيقة هو الإرادة، ثم قيل للواقع عن[4] الإرادة وقَوْل[5] المراد: شَيْءٌ.

---

(١) في (غ): بما.

(٢) أخرجه الترمذي في صفة الجنة برقم ٢٥٦٨ (٤/٣٢٥- بشار) وقال: صحيح، والنسائي في سننه، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، فضل صلاة الليل في السفر، برقم ١٦١٥ (٣/٢٠٧).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): على.

(٥) في (ط): هو.

الثاني[١]: أنَّ وزنه فَعيلٌ كنَصيب وخَميس[٢]، وكأنَّ أصله شَيِيءٌ[٣]، وكثُر استعمالُه في الكلام فاستُثقِل اجتماعُ الياءَيْن مع كَسْرَةٍ، ويكون فَعيل فيه[٤] بمعنى مفعول، كجَريح بمعنى مجروح، وقَتيل بمعنى مقتول، ويَرجِع إلى المراد في التقدير.

قالوا: وإنَّما قلنا ذلك فيه لأنَّا رأيناه لا يَنصرفُ، لأنه لو كان شيْء فَعْلًا بإسكان العين وجمعُه أفعال، لصُرِف الجميع[٥] كما يُصرَفُ أَكْلابٌ وأَشْياخٌ، ثُمَّ لمَّا رأوا الجمع غير مُنصَرِفٍ تباينوا في وجه امتناع الصَّرْفِ تبايُنًا عَظيمًا لم يَحْلَ[٦] أكثرُهم فيه بطائل.

الثاني: أنَّه[٧] اسمٌ غَيْرُ مُشتقٍّ، وإنَّما هو اسمٌ موضوع للإثبات والوجود، ويقال: شَيْءٌ، بمعنى مَوْجودٍ، كما يقال: لا شَيْءَ، بمعنى معدوم.

الثالث: أنه على وَصْفَيْنِ، تارةً يَقَعُ مُشتقًّا، وتارة يَقَعُ علَمًا مَوضوعًا للإبانَةِ عن الوُجود، **والأَشْبَهُ عِندي أنَّه مُشْتَقٌّ**.

الفصل الثالث: في شَرْحِهِ عَقيدَةً

اعلَموا - رَحِمَكُم الله[٨] - أنَّ المتكلِّمين اختلَفوا في مَعْنَى هذه الكَلِمَةِ على نَحْوٍ من عِشْرِينَ قَوْلًا؛ على ما حَكاهُ شَيْخُ السُّنَّةِ[٩] في كتاب المُخْتَزَنِ

---

(١) من القولين.

(٢) في (ل): حميص.

(٣) في (غ): شيِّئ.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): الجمع.

(٦) في (ل): يخل، قال ابن بري: وقولهم: لم يَحْلَ بطائل: أي: لم يظفر ولم يستفد منه كبير فائدة، تاج العروس: (٣٧/٤٧٣).

(٧) سقط من (ط).

(٨) في (ل) و(م): علَّمكم الله.

(٩) هو الإمام المرتضى أبو الحسن الأشعري (تـ ٣٢٤هـ).

الكَبيرِ، في أَقْوالٍ ساقِطةٍ يَطولُ ذِكْرُها والتتبُّع لإِفْسادِها، ونَحْنُ لم نتعرَّض لموضعِها في كُتُب[1] الأصول، فكيف أن نَذْكُرَها ها هُنا، وهي فيه تَبَعٌ.

والذي نَفْتَقِرُ[2] إليه ها هُنا تَحْقيقُ معناه خاصَّةً، وذلك أنَّ ما اختَلَفَ فيه علماء اللغة قد سَرَدْناه، وإذا حَقَّقْناه وتَحَقَّقْناه عَلِمْنا أنَّ اللفظ متى جَرَى مُشْتَقًّا وصَحَّ معناه به لم يكن لإنكار اشتقاقه وَجْهٌ.

وقد ظَهَرَ تَصُرُّفُ «شَيْء» وجَرَيانُه على الفعل، وأنه مصدرٌ سُمِّي به، فلا وجه لإنكاره.

[١٩/أ] فإن قيل: بل هو عَلَمٌ موضوع، والدليلُ/ عليه أَمْرانِ:

أحدهما: أنه على الوَجْهِ الذي أَشَرْتُم إليه يكون الشيءُ هو المُراد، والباري لا تتعلَّقُ به الإرادة، لأنَّ الإرادة إنما تتعلَّقُ بالمُحْدَث.

الثاني: أنَّه إن قلتم: إنَّ الإرادة لـمَّا تعلَّقَت بالمُحْدَث خاصة، وكان شيئًا موجودًا، لأنَّه مُرادٌ شبَّهتم به الموجود الأوَّل على المجاز، وهو تعالى شيءٌ باتِّفاق العلماء من الطائفتين؛ المُؤالِفة والمُخالِفة.

الجَوابُ: أنَّا نقول: ليس هذا الفنُّ المسؤولُ عنه من باب كَثيرٍ من الناس، وإنَّما هو للمُتَبَحِّرينَ الـمُتَغَلْغِلين في عِلْم اللِّسان والحقائق مَعًا، ولقد كاشَفْتُ فيه المُحَقِّقين مِن المَشْيَخَةِ ﷺ، والذي تحصَّل من لُباب القول فيه بعد حَذْفِ فُضوله الذي[3] يَسْتَقِلُّ بدَرْكِها[4] الفَطِنُ: أنَّ قولنا: شَيْءٌ، مَصْدَرٌ يُسمَّى[5] به الموجودُ، كما قُلنا وطَرَدْنا ودَلَّلْنا عليه وبَيَّنَّا.

---

(١) في (ط): كتاب.

(٢) في (ط): يُفتقر.

(٣) في (ك): التي.

(٤) في طُرَّة بـ (غ): في خ: بذكرها.

(٥) في (ط) و(ل) و(م): سُمِّيَ.

وأمَّا قولهم: إنَّ إطلاقه مجازٌ في حقِّ الباري، فكذلك نقول: إنَّه في الأصل مَجازٌ، ولكن غَلَبَ عليه الاستعمال حتى امَّحَت حَقيقتُه وصار مجازُه أحقَّ به، ومِن ذلك في اللغة كَثيرٌ يَطولُ تَعدادُه، واستعمال المجاز في حقِّ الله سبحانه جائِزٌ باتفاقٍ من الأمَّة، لا سيما مَجازٌ غَلَبَ عليه[1] الاستعمالُ فحقَّ.

ولقد قال لي أَعْظَمُ العلماء رُتْبَةً وأَقْواهُمْ عارِضَةً[2]: «إنَّ أَحَدًا من البشر لا يستطيع أن يُعبِّرَ عنِ اللهِ إلَّا مَجازًا»، كما بيَّنَّاهُ قَبْلُ، فكيف أن يتردَّد في ذلك في لَفْظٍ قُصِدَ به البيانُ دون التضرُّع والابتهال؟ لا سيما **والمجازُ نوعٌ من اللغة، كما أنَّ الحقيقةَ نوعٌ، والغَرَضُ بهما حُسْنُ التَّعبيرِ في البَيانِ عن المُراد**، ولهذه الدَّقيقَةِ ما قُلْنا: إنَّهُ للبيان لا للتَّضرُّعِ.

يَزيدُهُ[3] بَيانًا: أنَّ جَهْمًا[4] وإخوانَه من المُبْتَدِعَةِ قالوا: لا نُسَمِّي الباري شَيْئًا[5]؛ وإنَّما ابتدَعَ هذه البِدْعَةَ بَعْدَ مُضي عَصْرٍ من أَهْلِ الإسلام، أَجْمَعوا على إطلاق ذلك عليه[6] حين[7] وَجَدوه[8] في كتاب الله مُضافًا إليه، ولكنَّه لـمَّا نَظَرَ

---

(١) سقطت من (غ)، وبعدها في (ط): عُرْف.

(٢) يقصد به شيخه الإمام أبا حامد الغزالي.

(٣) في (ل) و(غ): نزيده، وفي (م) تصحف إلى يُريك.

(٤) الجهم بن صفوان (تـ ١٣٠)، رأس الفرقة الجهمية، أبو محرز الراسبي مولاهم السمرقندي، الكاتب المتكلم، كان صاحب ذكاء وجدال، وكان ينكر الصفات وينزه الباري عنها بزعمه، ويقول بخلق القرآن، ويقول: إن الله في الأمكنة كلها. قال ابن حزم: كان يخالف مقاتلًا في التجسيم، وكان يقول: الإيمان عقد بالقلب وإن تلفظ بالكفر، انظر: تاريخ الإسلام: (٣/٣٨٩)، السير: (٦/٢٦-٢٧).

(٥) الفرق بين الفِرَقِ: (١٩٩)، التبصير في الدين: (١٠٨).

(٦) سقطت من (ط).

(٧) في (ل): حتى.

(٨) في (غ): وجوده.

إلى ظاهِرِ الاشتقاق وأنَّ إضافة ذلك إلى الله مُحالٌ ذَهِلَ[١] بخِذْلانِهِ عن إطْلاقِ اللَّفْظِ في الكِتاب، ودَرَسَ لبُّهُ عن فهمِ هذا اللُّباب[٢]، وقَدْ بَيَّنّا القولَ فيه على وجْهٍ لم يَبْقَ فيهِ مُسْتَغْلَق، ولا سَبَبٌ[٣] لأحدٍ فيه مُتعلَّق.

فإن قيل: لو كان شيءٌ مُشْتَقًّا مَصْدَرًا جاءَ على فَعْلٍ[٤] شاءَ[٥] لجُمِعَ على الأشياء[٦] ولَصُرِفَ، لأنَّ كلَّ فَعْلٍ جُمِعَ على أَفْعالٍ يَنصَرِفُ، فلمّا لَمْ يَنْصَرِفْ[٧] أشياءُ دلَّ على أنَّه لَفْظٌ جامِدٌ جارٍ[٨] على غَيْرِ ما ذَكَرْتُمْ.

[١٩/ب] **الجواب**: أنَّا نقول: نحن[٩]/ إنَّما تكلَّمنا في قولنا شيء، وطَرَدْنا القَوْلَ فيه بالبيان حتى أَنْهَيْناهُ حَقَّهُ، ونَحْنُ نَجْمَعُهُ على أَفْعالٍ ونَصْرِفُهُ إذا نَوَيْنا ذلك به[١٠]، وإذا ذَكَرْنا أَشْياءَ ولم نَصْرِفْها جَرَتْ[١١] على وَجْهٍ آخرَ بَيانُه في كُتُبِ

---

(١) في (ك): ذَهَبَ.

(٢) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: اللُّباب، وصحَّحها، وأثبت في المتن: الباب وصحَّحها كذلك، وكذلك فعل ناسخ (ك)، وأثبتنا ما صحَّحا في طُرتيهما، وكذلك ورد في (ل) و(غ).

(٣) ضبطه في (ك) بضم أوَّله، وخفض ثانيه مع التشديد.

(٤) في (ك): فِعْل، ومرَّضها، وأثبتنا ما صحَّحه بالطرة.

(٥) سقط من (ط)، وفي (ل): شيء.

(٦) في (ل) و(ط) و(م): أشياء.

(٧) في (ط): تنصرف.

(٨) في (ل): جاء، وذكر في (ط) أن بإحدى النسخ: جاء، وأثبت: جارٍ، ورمز لها بعلامة الصحة، وهو كذلك في (ك) و(م)، وفي (غ): حاز.

(٩) وقع تشويش في ترتيب ورقات (ك)، فتخطى المجلد خمس ورقات تامّات، وبعدها يتصل الكلام.

(١٠) في (غ): فيه، وفي (ط): به ذلك.

(١١) في (ل): جاء.

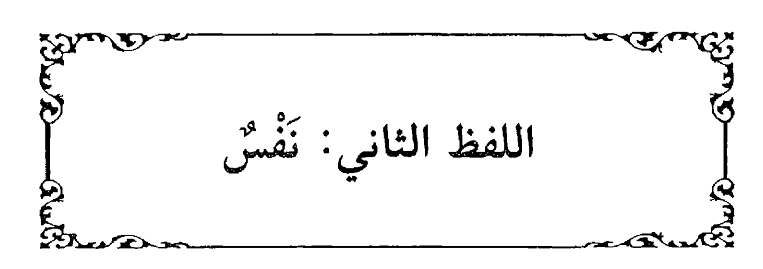
العَرَبيةِ، عَلَيْهِ جاء قوله تعالى: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة:١٠٣].

وجَوابٌ آخَرُ: وذلك أنَّ فَعْلًا إذا جُمِعَ على أَفْعالٍ في السَّالِم صُرِفَ، وفَعْلٌ جُمِعَ على أَفْعالٍ في المعتلِّ، والمُعْتَرِضُ لَمْ نَرَ له في ذلك مِثالًا يُناقِضُنا به، ولذلك قال علماءُ العَرَبيةِ: إنَّ وَزْنَ أشياءَ أَفْعِلاءُ، وقال آخرون: لها وَزْنٌ آخَر، ولَمْ يَجْعَلْها أَحَدٌ منهم جَمْعَ شيءٍ أَفْعالًا[1].

وهذا القَدْرُ كافٍ للَّبيب المُنْصِفِ، وربَّما لَمَحَهُ من يَزْوي حاجبَه، ويَهُزُّ مناكبَه، ولكِن لا بُدَّ - بفضل الله - له من مُنصِفٍ يَمْسَحُ جوانبَه، ويَشرَحُ عجائبَه.

---

(١) في (ل): أفعلاء.



اللفظ الثاني: نَفْسٌ

وفيه ثلاثَةُ فصول:

الأوَّل: في مَوْرِدِه.

الثاني: في شرحه لُغَةً.

الثالث: في شَرْحِهِ حَقيقَةً، وهو مندرج في الفصل الثاني.

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ

قال الله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام:٥٥]، وقال: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران:٣٠]، وقال: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة:١١٨]، فهذه أُصولٌ[1] بَيِّنَةٌ في إضافة النَّفْسِ إلى الله، ولم يَرِدْ في جملة التِّسْعَةِ والتِّسْعين، لأنَّه ليس باسمِ تَضَرُّعٍ، وجَرَى ذكرُه في اللَّفظ للنبي[2] ﷺ قَصْدَ التَّبْيين.

الفصل الثاني: في شَرْحِهِ لُغَةً

فنقول: إنه يَرِدُ مُطلقًا على خَمْسَةِ مَعانٍ:

الأوَّل: إطلاق العَرَبِ[3] النَّفْسَ على الشيء نَفْسِهِ، وعلى هذا وَرَدَ قوله: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران:٣٠]، وقوله: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام:٥٥]، وتقول: جاء زَيْدٌ نفسُه.

---

(١) في (ل): نصوص.

(٢) سقط من (غ).

(٣) سقط من (ك).

والمعنى: أنَّ قَوْلَ القائِلِ جاء لَـمّا كان يَحتمِلُ الحقيقة بأن يكون شخصُه قد وَصَلَ إلى الموضع المقصود وحَصَلَ فيه، وإمّا بأن تكون مُقَدِّمَتُه الدّالَّةُ على مجيئه قد ظَهَرَت، فيُخْبِر عن المستقبل بالماضي اتكالًا على أمارته الدالَّة عليه، أو بأن يكون يُعايَنُ فيه أو تُرى[1] آثاره الدالَّة على أنه قد كان جاء مَعْلومَةً، والأوَّل مَجازٌ، والثاني حَقيقةٌ، فقولُك: «نفسُه» يَدْفَعُ[2] المجازَ ويوجِب وُجودَ الشخصِ حَقيقَةً في المَحَلِّ المقصودِ.

الثاني: إِطْلاقُ العَرَبِ النَّفْسَ على الروح، تقول العرب: فاضت نَفْسُ فلان[3]، أي خَرَجَتْ روحُه، وبه سُمّيت النَّفْسُ نَفْسًا؛ لأنَّه مِن النفَس، كالرّوح مِن الريح في أَحَدِ الوجوه، وعليه حُمِلَ قوله: «أجدُ نَفَسَ ربِّكم من قِبَلِ اليَمَنِ»[4]، أي تَنْفيسُه الكُرَبَ بالأنصار ومعاضَدَتهم له، أو بفتح مَكَّةَ.

الثالث: إِطْلاقُ/ العَرَبِ النَّفْسَ على الدَّم، وجهُهُ: أنَّ بقاء الرّوح في الجسد لـمّا كان مَقْرونًا ببقاء الدَّم، وخروجَه مَقْرونًا[5] بخُروجِه مِن إحْدى[6] الجِهَتَيْنِ سُمّي نَفْسًا. [٢٠/أ]

---

(١) في (ط) يرى.

(٢) في (ط) و(ل): يرفع.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) أخرجه بهذا اللفظ أحمد (١٠٩٧٨)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٢٧٦)، والطبراني في الأوسط (٤٦٦١)، من طرق؛ عن حَريز بن عثمان، عن شبيب، أن أعرابيا أتى أبا هريرة به، وفيه: «الإيمان يمان والحكمة يمانية»، قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن شبيب إلا حريز بن عثمان» وشبيب هو ابن نعيم ثقة، وحريز ثقة، وأشار الألباني إلى تصحيحه في الضعيفة ٢١٧/٣، والأرناؤوط في تخريج المسند ٥٧٧/١٦، ما عدا لفظة: (أجد نفس ربكم من قبل اليمن)، فقد حكما بنكارتها لتفرد شبيب بها، وباقي المتن له شواهد من الصحيح، والله أعلم.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في (غ) و(ط): أحد.

الرابع: إطلاق العَرَبِ النَّفْسَ على الغَيْبِ، تقول[١]: في نفسي أن أَفْعَلَ كذا وكذا، أي هذا مِمّا أُضمِرُه في غَيْبي، وعليه خَرَجَ قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة:١١٨]، أي: تَعْلَمُ غَيْبي وإِضْماري، ولا أَعْلَمُ غَيْبَك ولا الخَفي مِن قَضائِك.

الخامس: تقول العرب: جاء من ذي نَفْسِه، ومن ذاتِ نَفْسِه، قال أهل العربية: أي طَبْعًا، والذي عندي أنه أراد جاء بما ظَهَرَ له لا بِرأيٍ رآه لهُ غَيْرُهُ.

الفصل الثالث: [في شَرْحِه عَقيدَةً][٢]

إذا عَلِمْتُم وُجوهَ الإطلاق فالحقيقَةُ منه ثلاثة[٣]، والمجازُ اثنانِ، وتَحْقيقُ ذلك مِن فَنِّ اللُّغَةِ، وكلُّ واحِدٍ من الإطلاقات جائِزٌ في حقِّ الله، مُسْتَعْمَلٌ فيه كتابًا وسُنَّةً، إلّا كون النَّفس بمعنى الدَّم، وكونه بمعنى الروح، يُقال: نَفْسُ الباري، ويُعْنَى به: هو تعالى، ويُقال: نَفسُ الباري، يعني: تَنفيسُهُ الكُرَبَ، ويُقال: نَفْسُ[٤] الباري، بمَعْنَى: غَيْبِهِ[٥]، وأكثرُ ما يُطلِقُه المُتَكَلِّمون على الباري نَفْسِه، وهو على ما قُلْناهُ تَصَرُّفًا واعتِقادًا.

---

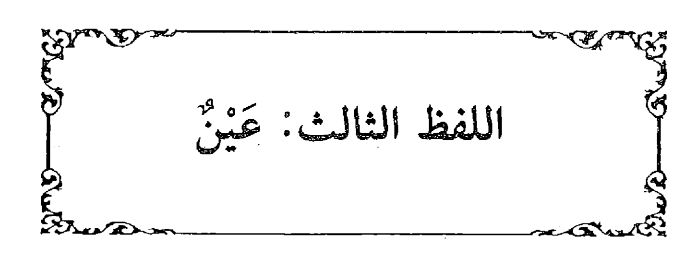
(١) في (ط) و(م): فتقول، وفي (ل) و(غ): يقول.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

(٣) في (ط): ثلاث.

(٤) في (غ): نفَس.

(٥) في (ط) و(ل): عينه.



اللفظ الثالث: عَيْنٌ

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ شَرِيعَةً

وقد قال الله تعالى: ﴿وَاصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود:٣٧]، وقال: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [سورة طه:٣٩]، وقال: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [سورة الطور:٤٦].

الفصل الثاني: في شَرْحِهِ لُغَةً

لَفْظُ العَيْنِ يَرِدُ لغة[١] على وُجوهٍ يَكثُر تَعدادُها، جاء في كل واحِدٍ منها بمعنًى مشترَكِ الدِّلالَة، والذي يتعلَّق منه[٢] بما نحن فيه أنَّه يُقال:

العَيْنُ في مصدر عان يَعين عَيْنًا: إذا ظَهَرَ، ومنه: العينُ الماء[٣] الجاري على وجه الأرض، وسُمّيت العينُ النّاظِرَةُ عَيْنًا لأنَّ فيها وبها تَظْهَرُ المرئيات، وقد جاء الظاهرُ في أسمائه تعالى على ما يأتي بيانُه، إن شاء الله[٤].

وتقولُ العرب: جاء زيدٌ عينُه، على معنى التأكيد، كما تقول: جاء فلانٌ نفسُه، ويَعْنونَ بقولهم: «عينُه»: ظُهورَ شخصِه وتحقيقَ رؤيتِه من غير مَجازٍ فيه برؤية مُقدَّمَةٍ[٥] له[٦] أو أَثَرٍ دالٍّ على مَجيئِهِ.

---

(١) في (ط) و(ل): في اللغة.
(٢) سقط من (ط).
(٣) في (ط): للماء.
(٤) في (ط) و(ل) و(م): الله تعالى.
(٥) في (ل) و(م): متقدمة.
(٦) سقطت من (ط).

الفصل الثالث: في شَرْحِهِ عَقيدَةً

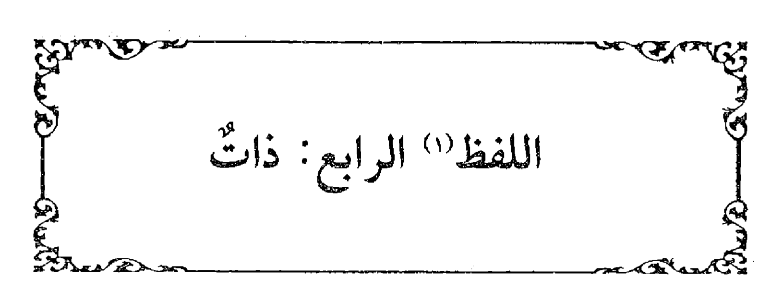
اعلموا أَنَّ الإطلاقات التي جاءت بِذْكِرِ العَيْنِ مُضافًا إلى الله تعالى لَيْسَتْ على مَعْنَى الإثبات له الذي أَشَرْنا إليه في معنى الشَّيْءِ والنَّفْسِ، وإنَّما وَرَدَتْ عِبارَةً عن بَصَرِ الباري للمُبْصَراتِ، فيكون ذلك من الصفات المُشْكِلاتِ؛/ [٢٠/أ] كالوَجْهِ واليَدَيْنِ اللَّواتي شَرَحْنا مَعْناها في مَوْضِعِهِ، ولكن أطلقَهُ علماؤنا على الباري تعالى بمعنى أنه شَيْءٌ نَفْسٌ، وذلك بوجهين[1]:

أحدهما: أنهم رأوا العرب تقول: جاء زيدٌ عينُه، كما تقول: جاء زيدٌ نفسُه، ويَعنون به الإثباتَ، ولا يُفرِّقون بينهما.

الثاني: أنَّهم رأوا اللفظ قد وَرَدَ في صفاته في القرآن، فأَجْرَوا اللَّفظ عليه لوجود المعنى فيه، ولورود الإطلاق به، لَمّا كان من الصفات المُمَدَّحة، فذلِك أَقْرَبُ في الاستعمال.

---

(١) في (ط) و(م): لوجهين.



اللفظ[١] الرابع: ذاتٌ

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ شَرْعًا

لَفْظُ ذاتٍ لم يَرِدْ في القرآنِ ولا في[٢] السُّنَّةِ على لسان النَّبي ﷺ، وإنَّما ورَدَ في شِعْرِ خُبَيْبٍ حينَ أَسَرَهُ أَهْلُ مَكَّةَ، فلمّا أَخْرَجوهُ للقَتْلِ قال:

وذلك في ذاتِ الإلهِ وإن يشا يُبارِكْ على أَوْصالِ شِلْوٍ مُمَزَّعِ[٣]

وقد روي في حديث أُبَيٍّ بن كعب عن النبي ﷺ أنه قال: «إن ذاتَ الدين عند الله الحَنيفيةُ المُسْلِمَة[٤]»[٥].

---

(١) في (ل): الفصل، وهو سبق قلم.

(٢) في (ط) زيادة: صحيح.

(٣) أخرجه البخاري في مواطن من صحيحه، منها: كتاب: الجهاد والسير، باب: هل يستأسر الرجل ومن لم يستأسر ومن ركع ركعتين عند القتل برقم ٣٠٤٥ (٤/٦٧- طوق النجاة). وانظر سيرة ابن هشام بتحقيق السقا (٢/١٧٦)، وخبيب صحابي جليل قتله المشركون وأصحابَه يوم الرَّجيع، وكانوا صلبوه فقال الأبيات:

ولست أبالي حين أقتل مسلمًا على أي شق كان في الله مصرعي
وذلك في ذات الإله وإن يشأ يبارك على أوصال شلو ممزع
وَقَدْ خَيَّرُونِي الْكُفْرَ والْمَوْتُ دُونَهُ وَقَدْ هَمَلَتْ عَيْنايَ مِنْ غَيْرِ مَجْزَعِ

(٤) في طرة بـ (ط) أن بإحدى النسخ: السهلة.

(٥) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب مناقب معاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأُبَيّ وأبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنهم برقم ٣٧٩٣ (٥/٦٦٥)، وقال: حسن صحيح، عن أبي بن كعب رضي الله عنه.

الفصل الثاني: في شَرْحِهِ لُغَةً

اعلموا أنَّ الذات في اللغة كَلِمَةٌ تُستعمَل صِفَةً للمؤنث، وأُختها التي، كما أن ذو كلمة تستعمل صفةً للمذكَّر، وأخوه الذي، إلّا أنَّ الذات لا تأتي بمعنى التي، وذو يأتي بمعنى الذي، كقول الشاعر:

وبئـري ذو حَفَـرْتُ وذو طَوَيْـتُ[١]

ومعنى إضافتها التوصُّل بها إلى وَصْفِ الموصوف بما أُضيف إليه. تقول: فلان ذو عِلْمٍ، فتصفه به، كما تقول: عالم؛ وفُلانةٌ ذات جمال، كما تقول: جميلة. وكلاهما وَصْفٌ، إلّا أنَّ أحدهما أَطْوَلُ عبارة من الثاني، والمعنى فيهما واحِدٌ.

وقد يَتَّفِقُ الوصفان في اللَّفْظِ؛ كما تقول[٢]: فُلانةُ ذاتُ جمالٍ، وفُلانةٌ[٣] جَميلَةٌ.

وقد يختلفان؛ كما تقول: فُلانةٌ ذاتُ مالٍ، وفُلانةٌ غَنيةٌ، فتَنقُلُه على المعنى.

ويُضاف تارةً إلى المعاني، وتارةً إلى الأعيان، وعليه جاء قول[٤] الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [التغابن:٤]، وقولُه: ﴿ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف:١٨]، وقولُ[٥] النبي ﷺ: «ذاتُ الدين عند الله»[٦]، وقول خُبَيْبٍ: «وذلك في ذاتِ الإلَهِ»، وقول النّابِغَةِ:

---

(١) انظر للتفصيل تهذيب اللغة: (١٥/٣٤)، وفيه: وأنشد الفرَّاء:

وإنّ المـاءَ مـاءُ أَبـي وجَـدِّي وبِئْـرِي ذُو حَفَـرْت وَذُو طَوَيْـتُ

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ل) و(ل) و(م): قوله.

(٥) في (ط) و(ل) و(م): قوله.

(٦) تقدم تخريجه.

مَجَلَّتُهُمْ ذاتُ الإِلَـهِ ودِينُهُمْ[١]

[٢١/أ] والمعنى في قول خُبَيْبٍ: وذلك في الخَصْلَةِ المختَصَّةِ/ بالإِلَهِ، وهي طاعَتُه، والمعنيُّ[٢] بالذات[٣] في قول النّابغة إن رَوَيناه مَحَلَّتهم[٤] بالحاء المهمَلَةِ: المَنْزِلُ المختصُّ بالإله، وهو بَيْتُ المقدِسِ وأَرْضُ الأُرْدُنِ، وإن رَوَيناه مَجَلَّتهم بالجيم فيعني[٥]: به[٦] كتابَهم المُنْزَل مِن عند الله المختصَّ به، وهي الحِكَمُ والمواعظ الزاجرة عن الفواحِشِ والمنكَرات.

وكما يُضاف إلى النَّكِراتِ فيقال: فلانٌ ذو عِلْمٍ، فقد يُضاف إلى المعارِفِ فيقال[٧]: ذو زيد، والمَعْني[٨] بِهِ: الشَّخْصُ المُخْتَصُّ بهذا الاسم.

وهذِهِ جُمْلَةٌ كافيةٌ في المُقَدِّمات، وقد بَسَطْنا القول فيها في كتاب مُلْجِئَةِ المُتَفَقِّهين.

الفصل الثالث: في شَرْحِهِ عَقيدَةً

إذا ثبت هذا فاعلموا - أَفادَكُم الله المعارِفَ - أنَّ علماءنا تكلَّموا في هذه اللفظة بوجهين:

---

(١) ديوان النابغة الذبياني: (٥٢)، واستشهد به للمعنى نفسه أحمد بن فارس في «الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها»: (١١١).

(٢) في (ك): المعنَى.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط) و(ل): فنعني، وفي (م): فمعنى.

(٦) سقط من (ط).

(٧) في (ط): فيقول، وفي (ل): فتقول.

(٨) في (ط): المعني.

أحدهما: إطلاقُهم ذِكْر الذَّاتِ.

الثاني: نِسبتُهم إليه ذلك في تقسيمهم الأوصاف على ضَرْبَيْنِ؛ ذاتي ومَعْنَوي.

فأمَّا إطلاقُهم ذِكْرَ الذاتِ غَيْرِ مُضافَةٍ، وهي لم تَرِدْ في كلام العرب إلَّا مُضافَةً، فذلك جائزٌ قَصْدَ التعبير والإفهام، لا يمنع[١] من ذلك حُكْمٌ عَرَبي، بل هو جارٍ في أساليب العربية، مُستمِرٌّ على هُداها[٢]، فإنا[٣] كما نقول[٤]: ذات مال، فنجمع[٥] بين الذات والمال في هذه الإضافة، ثم نُفرِد المالَ فنقول: مالٌ، فيُفيد، كذلك نُفرد الذات فنقول: ذات، فتُفيد، فإنَّ الكلمة بانفرادها تُفيد مَعْرِفَةً، وباجتماعها مَعَ غَيْرِها تُفيدُ عِلْمًا.

فلمَّا كانت الذاتُ في لِسانِ العرب تَقَعُ وصفًا للمعاني والأعيان مُضافةً إلى ما يُفيد وصفَها بِما أُضيفت[٦] إليه، ووَرَدَتْ في الشريعة مُضافةً إلى الباري تعالى، أَطْلَقَها علماؤنا في الخَبَرِ عن الله سبحانه إذا احتاجوا إلى ذلك، وفي التعبير عن سائِرِ الأشياء على الذات المجرَّدة، خاصَّةً إذا أَرادوا إفادتَها مُفرَدةً قَصْدَ البيان، وهذا كَلامٌ وارِدٌ على سَواءِ الطَّريقِ، بالِغٌ في فَنِّ التَّحْقيقِ.

---

(١) في (ك): يمتنع.

(٢) في (ط) أن بإحدى النسخ: هواها، وأثبت: هُداها، وصحَّحها، وهو الذي في النسخ الأخرى.

(٣) سقط من (ط).

(٤) في (ط): تقول.

(٥) في (ط): فتجمع.

(٦) في (ط) و(غ): أضيف.

وأمَّا نسبتُهم إليها بقولهم: وَصْفٌ ذاتي ومَعْنَوي، فلا يَجْري على أُسلوبِ العربية.

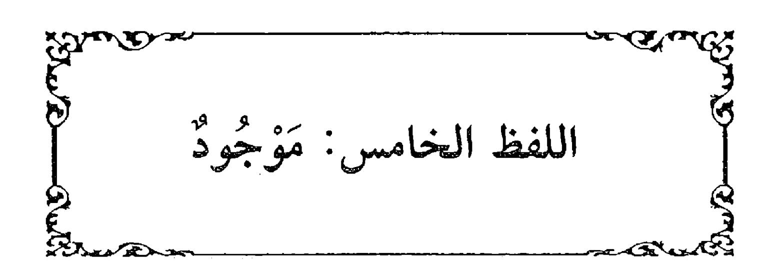
ولا يَجُوزُ[١] في اللِّسان، لأنَّ ياءَ النَّسبِ لا تجتمع[٢] مَعَ هاء[٣] التأنيثِ لأَمْرٍ مَعلومٍ عِندَهم[٤].

(١) في (ط): لا يجري، وهو سبق قلم من الناسخ.

(٢) في (ك): تجري، ومرضها، وأثبتنا ما صحَّحه بالطرة.

(٣) في (ل): تاء التأنيث.

(٤) انظر تعليل ذلك في: علل النحو لأبي الحسن ابن الوراق (٥٣١)، وفيه: «وإنما وجب حذف الهاء لأن هاء التأنيث تضارع ياء النسبة، والدليل على مضارعتها أنه تقع بين الاسم وبين جمعه، فيكون حذفها فرقا بين الواحد والجمع، كقولك: تمرة وتمر، وكذلك حال الياء المشددة، نحو قولك: زنجي وزنج، ورومي وروم، وعربي وعرب، فلما تضارعا من هذا الوجه الذي ذكرناه كره الجمع بين تأنيثين أو تثنيتين، فلذلك حذفت هاء التأنيث، لمجيء ياء النسبة»، وينظر التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي: (٣/ ٦٩)، وباب النسب من كتب النحو، وشروح الألفية لابن مالك الجيَّاني؛ ابن عقيل (٤/ ١٥٣)، وشرح الشافية لابن الحاجب، (٢/ ١٧).



اللفظ الخامس: مَوْجُودٌ

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ شَرِيعَةً

اعلَموا أنَّه لفظ أطلقه علماؤنا عليه سبحانه، وقالوا: إنَّما أطلقناه عليه بإجماع الأمة[1]، وهذا وَهَمٌ منهم، فإنَّ الأمة لم تُجْمِعْ عليه لوجهين:

أحدهما: أنَّه لم يَجْرِ في ألفاظ الصحابة والتابعين[2]، وإنَّما كان إطلاقُه بين المتكلِّمين.

الثاني: أنَّ من/ المتكلِّمين مَن خالَفَ فيه، فقال: لا أقول إنَّه مَوْجودٌ.

والصَّحيحُ أن علماءنا أطلقوه حين احتاجوا إليه لوُرودِ الشَّرْعِ به، وذِكْرِ الله سبحانه في كتابه له مُخْبِرًا عن نفسِه، قال تعالى: ﴿وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ﴾ [سورة النور:٣٨]، وهذا[3] إذنٌ صَريحٌ ونصٌّ صَحيحٌ[4] في إطلاق

---

(١) جاء في الإقناع في مسائل الإجماع (٣٩/١): «٤٠ - فإن قيل: فهل ورد لفظ التوقيف بأنه موجود في الكتاب أو السنة، قيل: هو إجماع الأمة، وإجماع الأمة إحدى الطرق في إثبات أسمائه، فإن قيل: أليس جهم والباطنية يمنعون من ذلك، قيل: إن قولهما بدعة، والإجماع قد سبقهما، وقد أنكر أهل العلم على جهم ذلك عند إظهاره له، والإجماع قد سبقه في عصر المتقدمين قبله».

(٢) في (ط): ﵃.

(٣) في (ط) و(ل): هو.

(٤) قوله: «ونص صحيح» سقط من (ك).

اللَّفْظِ، وهو من قَبيلِ المعبودِ والمُسْتَعانِ، على ما يأتي بيانُه في مَوْضِعِه، إن شاء الله.

الفصل الثاني: في شَرْحِهِ لُغَةً

الموجود في لِسانِ العَرَبِ هو المعلوم، لا فَرْقَ عندهم بين قولهم: وَجَدته أجِدُه وِجْدانًا فَهو مَوْجودي، كما قالوا: علِمتُه أعلَمُه عِلمًا فهو مَعلومي، والدَّليلُ عليه قولُه تعالى: ﴿وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ﴾.

الفصل الثالث: في شَرْحِهِ حَقيقَةً

وهو المُعْتَقَد، وفيه ثَلاثُ مَسائِل:

المسألة الأولى:

اعلموا - بصَّرَكُم الله الحقائِقَ - أن بعض علمائنا قالوا: إن قولنا موجود يُسْتَعْمَلُ على وجهين:

أحدهما: مُقَيَّدٌ، وهو كقول القائل: وجدت الشيء أَجِدُهُ فهو مَوْجودي، بمعنى عَلِمته فهو مَعْلومي.

الثاني: المُطْلَقُ الذي ليس فيه تَقْييدٌ ولا إِضافَةٌ، فهذا لا يقال فيه وجدته، ولا هو مَوْجودي، وهو الذي يُراد به الثبوتُ المُطْلَقُ، والكونُ الذي هو خِلافُ المعدوم، والربُّ سبحانه مَوْصوفٌ بالوجهين جَميعًا.

قال الإمام الحافظ[١] رضي الله عنه[٢]: هذا[٣] كلام فاسد، فإنه تَحَكَّمٌ في التقسيم، وسَرْدُ[٤] ما لا أصل له في التَّعَلُّم والتَّعْليم، فإنّا نقول:

---

(١) في (ط): قال الإمام، وفي (ل): قال ابن العربي.

(٢) لم ترد في (ط).

(٣) في (ط) و(ل) و(م): وهذا.

(٤) في (غ): سرت، وفي (ل): سرَد، سرْد.

إنَّ الموجود في اللغة هو المعلوم بعد طَلَبٍ، لَيْسَ له في اللغة مَعْنًى سِواهُ، ومن أَطلق مِن العلماء الموجود على الثابت إنَّما هو اصطِلاحٌ منهم لا مَدْخَلَ له في اللغة، وعَجَبًا لهذا العالِم، فإنه قال:

«كيف يصح أن[1] يُقال فيه[2]: إنَّه موجودٌ على معنى[3] أنه مَعْلومٌ، ولا يقتضي كَوْنُه على هذا مَوْجودًا أكثر مِن تعلُّقِ العِلْم به، والعلم يتعلَّقُ بالمَنْفي المعدوم كما يتعلَّقُ بالثابت، والرَّبُّ ثابِتٌ، فَدَلَّ[4] على أنَّ ذِكْرَ الموجود فيه عِبارَةٌ عن الثابِت المُطْلَق، عُلِم[5] أو لم يُعْلَم».

وهذا إغفال عظيم، فإن قَوْلَ «مَعلوم» الذي يُفَسِّرُه قَوْلُ «موجودٍ» يوصَفُ به تعالى ويتعلَّقُ به، ويَلْزَمُ على قولك «معلومٌ» ما يَلْزَمُ على قولك «مَوْجود»، فكما وُصِفَ بأنَّه معلومٌ مع أنَّه ثابِتٌ، والعِلْمُ يتعلَّقُ بالثابت والمَنْفي، كذلك يوصَفُ بأنه موجودٌ سَواءً بسواءٍ[6]، وهذا يدلُّ على/ أنَّه لا فَرْقَ بَيْنَهُما. [٢٢/أ]

المسألة الثانية:

أنكر جَهْمٌ وصِنْوُهُ من المُلْحِدَةِ[7] وصفَه بأنَّهُ موجودٌ، وزعَموا أنَّ فيه تشبيهًا بالمُحْدَث، وإذا أَقرُّوا بكونه مَعْلومًا ففيه أيضًا تشبيهٌ به، وحَقيقَةُ الشَّبَه قد بيَّنّاها في كُتُبِ الأُصولِ، وحدَّدنا المِثْلَيْنِ وبيَّنّا ما يجتمعان فيه من الأوصاف، حتى يَثْبُتَ لهما هذا الوصف بما يَقَعُ به البَيانُ، وقد دَلَّلْنا على أنَّه موجودٌ بما يُبيِّنُ فسادَ مَقالَةِ جَهْمٍ وصِنْوِهِ.

---

(١) في (ك): أو.
(٢) سقطت من (ط).
(٣) سقطت من (ط).
(٤) في (ط): يدلُّ.
(٥) في (غ): علم.
(٦) سقطت من (ك).
(٧) مقالات الإسلاميين: (٢/٣٨٣).

المسألة الثالثة: في تحقيق القول فيه

اعلَموا - رَزَقَكُم الله الإنصافَ - أنَّ علماءنا - رحمة الله عليهم - قالوا: إنَّ العلم يتعلَّق بالمعدوم كما يتعلَّق بالموجود، واختلفوا لذلك في حَدِّهِ، وكان الأستاذ أَبو إِسْحاقَ يَحُدُّ العلم بأَنَّه مَعْرِفَةُ الشيء؛ وكان[1] أحبارُنا يُنكِرون ذلك عليه، وقالوا: كيف يُحَدُّ العِلْمُ بأنه معرفة الشيء[2]، والمعدوم معلومٌ وليس[3] بِشَيْءٍ؟[4]

وقال المُتَحَقِّقُون[5] بالصِّنَاعَةِ ها هنا: إنَّ المعدومَ لَيْسَ بِشَيْءٍ حَقيقَةً، ولَكِنِ العِلْمُ لا يَتَعَلَّقُ بالمعدومِ مُضافًا إلى حالة العدَم، فإنَّ ذلك لا يُمكِن تَصْويرُه ولا تَقْديرُه، بل العِلم أبدًا لا يتعلَّق إلّا بمَوْجودٍ مُحَقَّقٍ أو بمَوْجودٍ مُقدَّرٍ، فإذا عُدم الموجودُ أو كان مَعْدومًا لم يتقدَّرْ له وُجودٌ، فالعِلم إنَّما يَتَعَلَّقُ بحالتِه الماضيةِ مُقَدَّرَةً في الخَلَدِ أو بحالتِه الأُنُفِ[6] مُقدَّرَةً في الوُجودِ أيضًا، وإن كان مِمّا[7] لا يُمكِن فيه وُجودٌ كالمعدومِ المُسْتَحيلِ وجودُه، فإنَّما يتعلَّقُ به

---

(١) في (ك): كانت، كان، وفي (غ): كانت.

(٢) قوله: «وكانت أحبارنا... أنه معرفة الشيء» سقط من (ل).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) كذلك يفهم من جواب الباقلاني في تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (٢٥): «فإن قال قائل: فلم رغبتم عن القول بأنه (أي العلم): معرفة الشيء على ما هو به، إلى القول بأنه: معرفة المعلوم على ما هو به، قيل: لما قام من الدليل على أن المعلوم يكون شيئًا وما ليس بشيء، ولأن المعدوم معلوم وليس بشيء ولا موجود، فلو قلنا: حده أنه معرفة الشيء على ما هو به، لخرج العلم بما ليس بشيء من المعلومات المعدومات عن أن يكون علمًا، وذلك مفسد له فوجب صحة ما قلناه، وبالله التوفيق».

(٥) في (ل) و(غ): المحققون.

(٦) في (غ): الأنفسه، وهو تصحيف.

(٧) في (ط): ممن.

العِلْمُ على تَقْديرِ الوُجودِ أَن لَوْ كان، فأمّا تقديرُ تَعَلُّقِ العِلم أو تصوُّرُه بالعدَمِ المَحْضِ على غير إحالةٍ على وجودٍ مُحَقَّقٍ أو مُقَدَّرٍ فذلك ممّا لا يتكلَّمُ به[1] بَشَرٌ.

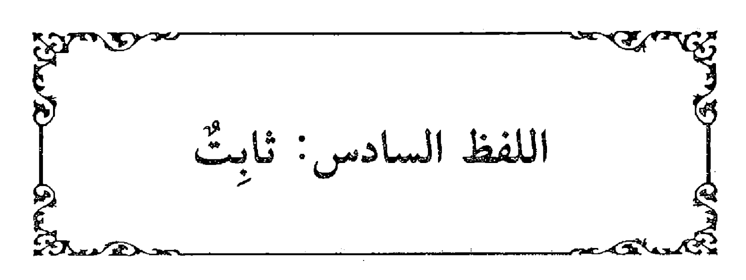
فثَبَتَ بهذا أنَّ وصفَنا له تعالى بأنه موجودٌ، كوصفنا له بأنه معلومٌ، حسَبَ ما ورد ذلك مِنه مُخْبِرًا به عن نفسِه ومِنّا، مِن غَيْرِ أن يتعيَّن له بذلك حُكْمٌ، ولا يَتَغَيَّر له بِه وَصْفٌ.

وهذا فَصْلٌ عَجيبٌ وفَّقَ الله لفهمِه، وبعد ذلك استعمَلَه علماؤنا في الكائِنِ الثابِت، وعلى هذا يقال: الله مَوْجودٌ، واجِدٌ لنفسِه، موجودٌ لنفسِه، والخَلْقُ له واجِدون[2]، وهو لنا مَوْجودٌ لقوله: ﴿وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ﴾ [النور:٣٨].

---

(١) في (غ): فيه.

(٢) في (ط): موجودون.



اللفظ السادس: ثابِتٌ

وفيه ثَلاثَةُ فُصولٍ[١]:

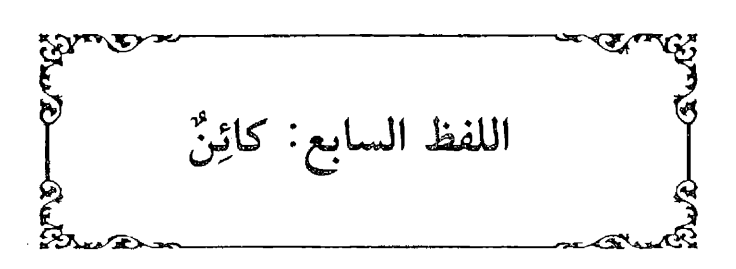
الفصل[٢] الأوَّل: في مَوْرِدِهِ شَريعَةً

وفيه تَنْدَغِمُ[٣] الفَصْلانِ الباقيانِ لقُرْبَهِما مِنْهُ[٤].

اعلَموا أنه لَفْظٌ لم يَرِدْ به قرآن ولا سُنَّةٌ ولا أَجْمَعَتْ عليه الأمَّة، لكن استعمَلَه عُلماؤنا - رحمة الله عليهم - في العِبارةِ عن الموجودِ الذي لم يَشُبْ وُجودَه رَيْبٌ، وهو لَفْظٌ تستَعمِلُه/ العَرَبُ في المعاني فتقول: ثَبَتَ هذا العِلْمُ وهَذا الحُكْمُ، كما تستعمله في الأجسام، قال تعالى: ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [إبراهيم:٢٦]، وهو اسمُ بَيانٍ وتَعْليمٍ، لا اسمُ تَضَرُّعٍ وابْتِهالٍ. [٢٢/ب]

---

(١) في (غ): فيه فصول ثلاثة، وفي (ل): في مورده شريعة، وفيه ثلاثة فصول.
(٢) سقط من (غ).
(٣) في (ط): يندغم، وفي (غ) أهمل النقط لعله لبيان الوجهين.
(٤) سقط من (ل).



وفيه ثلاثة فُصولٍ:

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ شَريعَةً

وفيه تَنْدَغِمُ الفَصْلانِ[١].

اعلَموا أنَّه لَفْظٌ لم يَرِدْ به كِتابٌ ولا سُنَّةٌ ولا أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الأُمَّةُ، لكِنْ علماؤُنا - رضي الله عنهم - أَطْلَقوه اسمًا لـمّا رأَوا اللهَ قد أَخْبَرَ بِه عن نفسِه فِعْلًا في قوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً﴾، ﴿عَزِيزاً حَكِيماً﴾، ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾ [النساء:٩٥-١٥٧-٣٢].

وهذا عندي وَهَمٌ، لأنَّ الكائِن فاعِلٌ من كانَ، وكان[٢] عبارة عن حالة ماضية للمُخْبَرِ عنه في الحقيقة، وذلك يَرِدُ خَبَرًا عن المعدوم كما يَرِدُ خَبَرًا عن الموجود، فتقول: كان الشيء معدومًا، كما تقول: كان مَوْجودًا ثمَّ عُدِم، فلا وجه لإضافته إلى الباري مُطْلَقًا ولا وصفه به، فيقال: إنه كائِنٌ.

نَعَمْ، ولا يُقال في الموجود حتى يُضاف إلى ما كان عليه أو يكون، فيُخبَرُ[٣] عنه تَقييدًا[٤] بما يَصِحُّ الخبرُ به عنه، والله أعلم.

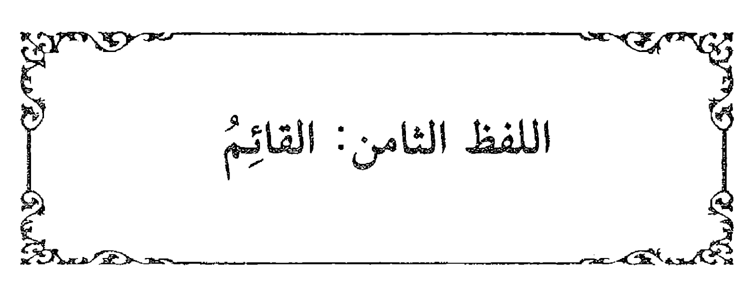
---

(١) قوله: «وفيه تندغم الفصلان» سقط من (ل).

(٢) سقط من (ك) و(غ).

(٣) في (ط) و(ل): تخبر، وفي (م): نخبر.

(٤) في (ك): تعقيدًا، وكذلك هو في النسخ الأخرى، والمثبت من (ط).



اللفظ الثامن: القائِمُ

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ شَريعَةً

قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآيِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْۗ﴾ [الرعد:٣٤]، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾[١] [البقرة:٢٥٣]، وفي قراءة عُمَر: الحيُّ[٢] القَيّام، وفي مصحف ابن مَسْعودٍ: القَيِّم[٣].

وروى أَبو راشِدِ الأَزْدي أنه وَرَدَ على النبي ﷺ فقال له رسول الله ﷺ[٤]: «ما اسمك؟ قال[٥]: عبد العُزَّى أبو معاوية[٦]، قال: بل أنت عبد الرحمن أبو

---

(١) في (ل): الحي القيوم.

(٢) سقطت من (ل).

(٣) معاني القرآن للفراء (١/١٩٠)، وفيه: وقرأها عُمَر بن الخطاب وابن مَسْعُود «القيام»، وانظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: (١/١٥١).

(٤) في (ل) و(غ): رسول الله.

(٥) في (ط): فقال.

(٦) كذا في جميع النسخ: وهو في تاريخ داريا لابن مهنا الخولاني: (٣٣)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم: (٤/١٨٦٤)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب: (٢/٨٣٢)، بلفظ: «قال: أبو مغوية»، بخلاف ما هنا، وما في بعض المصادر كالكنى والأسماء للدولابي (١/٨٩) برقم (١٩٢)، وهو الصواب، وهو منصوص المؤتلف والمختلف للدارقطني: (٤/٢٠٠٦)، وكذلك ميزه في المؤتلف والمختلف لعبد الغني الأزدي (٢/٦٢٤)، فقال: «معاوية، بالعين غير معجمة: كثيرٌ، ومغوية، بالغين معجمة =

راشد، قال: فمن ذا الذي معك؟ قال: مولاي، قال: ما اسمه؟ قال: قيُّوم، قال: لا، ولكنه عبد القيُّوم» رواه الدارَقُطْني[١]، ورواه عبد الغَني الحافِظ[٢] كذلك[٣].

ورَواهُ ابن رِشْدين قال: «ما اسم مولاك؟ قال: القَمومُ[٤]، قال: بل اسمه القَيّوم[٥]»، والدارقطني وعبد الغني أَحْفَظُ وأَوْثَقُ.

وقال علماؤنا[٦] - رحمة الله عليهم -: الباري تعالى قائِمٌ بنفسِه، معناه أنَّه لا يَفْتَقِرُ في وُجودِهِ إلى سِواه[٧].

الفصل الثاني: في شَرْحِهِ لُغَةً

هذا اللَّفْظُ عند استقراء مَوارِدِهِ يَرِدُ في إِطْلاقِ اللُّغَةِ على ثلاثة أَوْجُهٍ:

= من فوقها بواحدة، له حديث، فذكر الحديث في تغيير اسمه»، وانظر: الإصابة في تمييز الصحابة: (٤/٢٧٧) في ترجمة عبدالرحمن بن عبيد برقم ٥١٧٣.

(١) المؤتلف والمختلف للدارقطني: (٤/٢٠٠٦)

(٢) الإمام الحافظ، الحجة النسابة، عبد الغني بن سعيد، أبو محمد الأزدي (٣٣٢ - ٤٠٩ هـ)، محدث الديار المصرية، كان عالمًا بالأنساب، إمام زمانه في الحديث وحفظه، ثقة مأمونا، له المؤتلف والمختلف، وكتاب العلم. السير لابن الذهبي: (١٧/٢٦٨-٢٧٣)، وينظر المصادر التي أشار إليها محققو الكتاب.

(٣) في المؤتلف والمختلف له: (٢/٦٢٤) برقم ١٨٣٦.

(٤) في (ط) و(ل) و(م): القيوم.

(٥) في (ط) و(م): عبد القيوم.

(٦) قال في التبصير في الدين: (١٥٦) عاطفًا على ما يجب علمه على المكلف من أهل السنة: «وأن تعلم أن خالق العالم قائم بنفسه، ومعناه: أنه بوجوده مستغن عن خالق يخلقه وعن محل يُحُلّه وعن مكان يُقِله، قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ مبالغة عن القيام والثبات على الإطلاق من غير حاجة إلى صانع يصنعه أو موجد يوجده أو مكان يحله».

(٧) في (ط): سِوًى.

[الأوَّل][(١)]: يُقالُ: قام فُلان إذا انتصَبَ وعَلا، كما يُقالُ قَعَدَ لانخِفاضِهِ.

[٢٣/أ] الثاني: يُقالُ: فُلانٌ قائِمٌ بهذا/ الأَمْرِ: مُسْتَقِلٌّ بِه، حتَّى يَنقضي الغَرَضُ فيه والمُرادُ منه.

الثالث: أن القيامَ: الملازمةُ للشيء، كما قال تعالى: ﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِماً﴾ [آل عِمران:٧٤]، ومنه أو هو[(٢)] قولهم: الحَرْبُ قائِمَةٌ بين بَني فُلان، وقولهم: البيتُ قائِمٌ بهذِه الخَشَبَةِ، وربَّما كان من الثاني، وهو الأَشْبَهُ.

الفصل الثالث: في بَيانِ حَقيقَتِهِ

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى:

اعلَموا - وفَّقكم الله - أنَّ الناس اختلفوا في مَوارِدِ اللُّغة التي سيقَتْ:

فمنهم من قال: إنَّها حقيقة.

ومنهم من قال: إنَّ الأوَّلَ حَقيقَةٌ، وباقيها[(٣)] مَجازٌ عَلَيْهِ، ومُلْحَقٌ في حَدِّ التَّشْبيهِ بِه.

وأَنا إلى هذا الآن أَمْيَلُ؛ لِما بَيَّنتُه في غير كِتابٍ من **أنَّ كُلَّ مَعْنًى مَحْسوسٍ سابقٌ للمَعْنَى المعقولِ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ**، فإذا سمَّت العَرَبُ مَحْسوسًا بمَعْنًى وسَمَّتْ بِهِ المعقولَ فالمعقولُ مَحْمولٌ على المَحْسوسِ ضَرورَةً، لأنَّه الثّاني، وهذا بَديعٌ في بابِهِ قرَّرناهُ في كِتابِ المحصول[(٤)] وغَيْرِهِ.

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

(٢) سقطت من (ط) و(ل).

(٣) في (ط): ثانيها.

(٤) لم نجد ما ذكره القاضي في «نكت المحصول» المطبوع خطأً باسم المحصول، وأمّا المحصول فلا نعلم له اليوم وجودًا، وهو كتابه الأكبر في الأصول.

المسألة الثانية: في قول العلماء في وصف الباري به

اختلَفَت عباراتُهم في ذلك على وُجوهٍ كَثيرَةٍ ذَكَرْناها في كتاب المُقْسِطِ، أُصولُها ثَلاثَةٌ:

فمنهم من قال: معنى كونِه قائِمًا بنفسِه: أنه لا يَحْتاجُ في وُجودِهِ إلى مَكانٍ.

ومنهم من قال: معنى كونه قائِمًا بنفسِه: أنه مَوْصوفٌ بصِفاتِه العُلى، وهذه حَقيقَةٌ.

ومنهم من قال: إن معناه: أنه مُسْتَغْنٍ عن كُلِّ شَيْءٍ، كما يُقالُ: فُلانٌ قائِمٌ بنفسِه في هَذا الأَمْرِ.

والصَّحيحُ أنَّ وَصْفَهُ بأنَّه قائِمٌ لا يَصِحُّ مُطْلَقًا حتَّى يُضاف إلى ما يتبيَّن[1] به المُرادُ فيه؛ لاختلاف اللَّفْظِ المُطْلَقِ مِنه عَلَيْهِ.

فإن قلت: إنه قائِمٌ على كُلِّ نَفْسٍ بما كَسَبَتْ فصَحيحٌ مَعْنًى، وارِدٌ شَرْعًا.

وإن قلت: إنَّ الباري قائِمٌ بنفسِه فهَذا مَعْنًى صَحيحٌ، لكنَّه لم يَرِدْ به شَرْعٌ، وإنَّما أَطْلَقَهُ عُلماؤنا لاحتياجِهم في البَيانِ إلى استِغْناءِ الباري عن كُلِّ شَيْءٍ في كُلِّ وَجْهٍ، ووَجَدوا العَرَبَ تُسَمّي المُسْتَقِلَّ بالأمر: قائِمًا[2] به، ووَجَدوا اللَّفْظَ نفسَه وارِدًا[3] في الشَّرْعِ فعَبَّروا بِه عَنْهُ.

---

(١) في (غ): ينبني.

(٢) في (م) و(ل) و(ك) و(غ): قائم، وضبَّب عليها ناسخ (ك)، وجاءت على الجادَّة في (ط).

(٣) في (ل) و(غ): وارد.

المسألة الثالثة: في معنى قوله: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٤]

اختلفت في ذلك عِبارَةُ العلماء على أَرْبَعَةِ أَقْوالٍ:

الأوَّل: قائِمٌ عليها بما كَسَبَتْ مِن رِزْقٍ تَفَضُّلًا.

الثاني: قائِمٌ عليها بما كَسَبَت من عَمَلٍ يحفظُه عليها، فيكون الأوَّلُ خارِجًا[1] مَخْرَجَ الامتِنان، والثاني مَخْرَجَ الوَعيدِ.

الثالث: قائِمٌ عليها مُنْشِئٌ لها، مُطَّلِعٌ عليها، لا يخفى عليه من أَمْرِها شَيْء.

[٢٣/ب] الرابع: أنَّ المرادَ بذلك الملائكةُ الموكَّلونَ/ على بني آدم. المَعْنَى: أنَّ الملائكة الموكَّلين بالحِفْظِ للخَلْقِ لا يَسْتَوون مع الأَصْنامِ، فكَيْفَ خالِقُ الملائِكَةِ ومُدَبِّرُها ومَن هو قائِمٌ عَلَيْها؟

وهذا القَوْلُ الرّابِعُ وإن كان مُفيدًا للمعنَى ولكنَّه مَجازٌ جِدًّا، والأَقْوالُ الأولُ أَشْبَهُ لأنَّها ظاهِرَةٌ وحَقيقَةٌ، فلا يُعْدَلُ عَنْها[2] لِغَيْرِ ضَرورَةٍ.

المسألة الرابعة: في المختار

أَمَّا بَعْدَ بَيانِ الأقوال والاحتمالات لُغَةً وحَقيقَةً، وإِتْباعِها بذِكْرِ عِباراتِ العلماء في تَفْسيرِهِ، فلا يَظْهَرُ إلّا أنه لَفْظٌ مُقَيَّدٌ، فهو قائِمٌ على كُلِّ نَفْسٍ بجَميعِ مَعاني القيامِ؛ مِنْ خَلْقٍ وحِفْظٍ ورِزْقٍ، وكُلِّ مَعْنًى يَتَعَلَّقُ بِها.

وإذا كان قائِمًا عَلَيْها بكُلِّ وَجْهٍ فهو غَني عَنْها بالإطلاقِ كما بَيَّنّاهُ، فهذا صَحيحٌ، والتفسيرُ الذي ذَكَرْنا واجِبٌ، وما عَبَّرَ به العلماءُ سائِغٌ في البَيانِ دونَ التَّضَرُّعِ، وهذا نِهايَةٌ في البَيانِ والاختِصارِ، والله الموفِّقُ لا ربَّ غَيْرُهُ.

---

(١) في (غ): خارج.

(٢) في (ل) و(غ): إليها.

المسألة الخامسة: في القَيُّوم

قد تقدَّم مَوْرِدُه، وشَرْحُهُ[١] في اللُّغَةِ يَطول، لكن اختصاره أنَّ القَيّومَ في اللغة[٢]: فَيْعول من قام، أَصْلُه القَيْووم، فلمّا اجتمعَت الياء والواو وسَبَقَ السّاكِن شُدِّدَ على الياء، وأمَّا القَيَّام فهو الفَيْعال، أصله القَيْوام، فلمَّا اجتمعت الواو والياء والسَّابِق ساكِنٌ شُدِّد على الياء، وقال[٣]: أهلُ الحجاز يَصْرِفون الفعَّال إلى الفَيْعال، يقولون للصوَّاغ: صيَّاغ.

وأمَّا القيِّمُ فاختلَفوا فيه، فقال سيبَوَيْه[٤]: وَزْنُه الفَيْعِل[٥]، وأَصْلُه القَيْوِم، فلمَّا اجتمعت الياء[٦] والواو وسبَق الساكن أُبدِل من الواو ياءٌ وأَدْغَموا فيها التي قبلها فصارت ياءً مشدَّدَةً؛ كما في سيِّدٍ وميِّتٍ وهيِّنٍ وليِّنٍ[٧] وأخواتِها.

وأنكَرَ الفرَّاء[٨] هذا وقال: ليس في أَبْنيةِ العرب فَيْعِل، وقال في الأمثلة كُلِّها: أَصلُه[٩] فَعيل بكَسْرِ العَيْنِ[١٠] على وَزْنِ كَريم وظَريف، وكان يلزمُهُم أن يجعلوا الواوَ أَلِفًا لانفتاحِ ما قَبْلَها، ثم يُسْقِطونها لسُكونِها وسُكونِ الياءِ التي

---

(١) في (ل): سرده.

(٢) سقطت من (ط) و(ل) و(غ).

(٣) سقطت من (ط)، والقائل هنا هو الفرَّاء، قاله في: معاني القرآن في تفسير آية الكرسي.

(٤) الكتاب لسيبويه: (٤/٣٦٧).

(٥) في (غ): الفيعَل.

(٦) في (ط) تقديم للواو على الياء.

(٧) في (ط): ولين وهين.

(٨) أصل هذا البحث اللغوي مصدرُه من الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري: (١/٩١)، وانظر: معاني القرآن للفراء: (١/١٩٠).

(٩) في (ط): أصلها.

(١٠) قوله: «بكسر العين» سقط من (ك) و(غ).

بعدها، فلمَّا فَعَلوا ذلك صارَ فَعيل على لفظ فِعِل، فزادوا ياءً على الياءِ ليكمُل بها بِناءُ الحرف[١]، والحيُّ أَصْلُه الحَيْوُ، فلمَّا اجتمَعَت الياء والواو والسَّابِقُ ساكِنٌ جُعِلَتا ياءً مُشَدَّدَةً.

وبَعْدَ معرِفة شَرْحه لُغَةً فقد قالَ علماؤنا فيه ثَلاثَةُ أَقْوالٍ:

الأَوَّل: أنَّ القيُّوم هو الدائِمُ الذي لا يَزُول.

والثاني: أنه القيِّمُ على كلِّ شَيْءٍ بالرِّعايَةِ له، والمُدَبِّرُ لجميع أُمورِ العالَم.

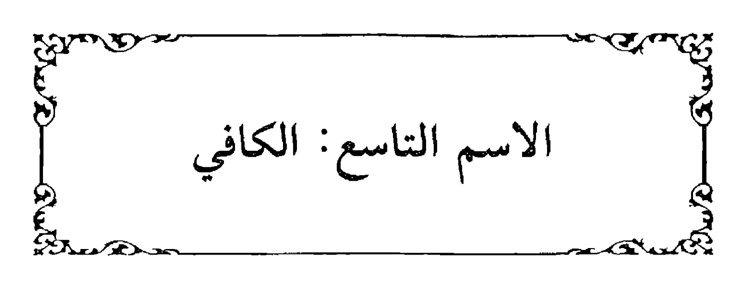
الثالث: أنه الذي لا تُفنيه الدُّهور، ولا يَتَغَيَّرُ بانقلابِ الأُمور.

[٢٣/ب] فعلى/ القَوْلِ الأَوَّلِ يكون بمعنى الباقي الدائِمِ، وعلى القَوْلِ الثاني يكونُ بمَعْنَى الحَفيظِ والمُدَبِّر، وعلى القَوْلِ الثالثِ يكون بمعنى الثابِت القُدُّوسِ.

والصَّحيحُ عندي أَنَّه مُبالغَةُ قائِمٍ من قامَ إذا أُطْلِق، فإذا أُضيفَ كان بِمَعْنَى المُضاف إليه، كما قُلنا في تأويل القائم على كُلِّ نَفْسٍ بما كَسَبَت إذا أُضيف إليها وإذا أُفرِد عنها، والله أَعْلَم.

---

(١) في (غ): الحروف.



الاسم التاسع: الكافي

وفيه أربعة[١] فصول:

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ[٢]

قال الله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر:٣٥]، ووَرَدَتْ به السُّنَّةُ في حديث أبي هُرَيْرَةَ مِن طَرِيقِ عبد العَزيزِ بن الحُصَيْن، وكان النَّبي ﷺ إذا فَرَغَ مِن طعامه قال: «الحمد لله الذي أَطْعَمَنا وسَقانا وكَفانا وآوانا، وكَمْ مِمَّن لا كافيَ له ولا مُؤوي»[٣].

الفصل الثاني: في شَرْحِهِ لُغَةً

قال بعض علمائنا: الكِفاية دَفْعُ المكروه المَخوف، يُقال: كَفاه يَكفيه إذا دَفَعَ عنه.

الفصل الثالث: في شَرْحِهِ حَقيقَةً

فيه مسألتان:

---

(١) في طرة بـ (ط): سقط من الأصل المنتسخ منه الفصل الرابع، فلعل الصواب ثلاثة بدل أربعة، إلا أن يكون الرابع ثبت في أصل المؤلف.

(٢) في (ط): في مورده شريعة.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار باب: ما يقول عند النوم وأخذ المضجع برقم ٢٧١٥ (٤/٢٠٨٥- عبد الباقي) من حديث أنس رضي الله عنه.

المسألة الأولى: في تَحْقيقِ المَعْنَى

اعلَموا - وفَّقكم الله- أن حقيقة الكِفاية: القيامُ بالشيء والاستقلال به، ومنه قول العرب: فُلانٌ كافيك مِن رَجُلٍ، ورجلان كافياك مِن رجُل، ومَرَرْتُ برجُلٍ كافيك مِن رِجال. والكُفْيَةُ[1]: القوتُ، وجَمْعُها كُفًى.

المسألة الثانية:

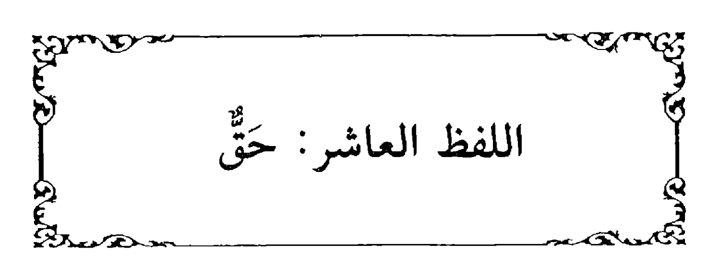
إذا عَلِمتم حَقيقة الكِفاية فيحتمل على هذا أن يكون الكافي مِن كَفَى، أي قام بالأمر، كقوله: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ [الرعد:٤٤]، ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيباً﴾ [الأحزاب:٣٩]، فيعود معناه إلى قوله: القائم والقَيّوم، ويحتمل أن يكون مِن كَفاه: إذا دَفَعَ عنه الحاجةَ إلى الكُفْية[2] أو المضَرَّة، وعليه يدل قوله: «وكم مِمَّن لا كافيَ له ولا مُؤويَ»[3] فيَعود إلى صِفاتِ الفِعْل.

---

(١) في (غ): الكفاية.

(٢) في (ط): الكُفْلِية، وفي (غ): الكفاية.

(٣) في الحديث المتقدم.



اللفظ العاشر: حَقٌّ

وهو[١] اسْمٌ بَديعٌ من أسمائه الحُسْنَى، ووَصْفٌ[٢] من[٣] أَوْصافِهِ العُلَى، اختصَّ به المتعبِّدون مِن هَذِهِ الأمَّةِ، فلا يُخْبِرون عنه إلا به، لِما عايَنوا من كثرَةِ الباطل، وشاهدوا من غَلَبَةِ المُحال، عَظُمَ قَدْرُه في المِلَّة، وعمَّ ذِكْرُهُ في الشريعة.

أمَّا عِظَم قَدْرِهِ فلأن مَبْنَى الدِّينِ كلِّه عليه؛ وأمَّا عُموم ذِكْرِهِ فلأنه يَنطَلِقُ على كلِّ فَرْعٍ وأَصْلٍ وقَوْلٍ وعَمَلٍ، وتَسْتَعْمِلُه كلُّ طائِفَةٍ، وتَدَّعيهِ كُلُّ أُمَّةٍ، ونحن نُشْبِعُ القَوْلَ فيه، ونُبَيِّنُ جَميعَ مَوارِدِهِ ومَعانيهِ، بِحَوْلِ الله وفَضْلِهِ.

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده شريعةً

[٢٤/ب] اعلَموا أن القرآن وَرَدَ به/ والسُّنَّةُ، وأجمعت عليه الأمة، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام:٦٢]، وقال: ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ﴾ [طه:١١٤]، وقال تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور:٢٥]، وقال النَّبي ﷺ في دعائه: «أنت الحق، وقولُك الحق، ووعدُك الحق»[٤]، إلى آخر الخبَر.

---

(١) في (غ): وفيه أربعة فصول، وهو اسم.

(٢) في (ط) و(م): صفة، وأثبتها ناسخ (ك) ثم ضبَّب عليها وكتب فوقها ما أثبتنا وصحَّحه، وهو الذي في (ل).

(٣) قوله: «وصف من» سقط من (غ).

(٤) أخرجه الإمام مالك في الموطأ من رواية يحيى الليثي، ما جاء في الدعاء برقم ٢٤١ =

الفصل الثاني: في شرحه لغة

اعلَموا - وفَّقَكُم الله[١] - أنَّ الحقَّ في اللغة: مصدر حقَّ الشيءُ يَحِقُّ[٢] حَقًّا: إذا كان موجودًا.

ويَنطَلِقُ على الاعتقاد والقَوْلِ والعَمَلِ، ومنه قَوْلُهُ ﷺ المأثورُ عنه[٣]: «السِّحْرُ حَقٌّ، والعَيْنُ حَقٌّ»[٤]، أي مَوْجودٌ صَحيحٌ، وهذا هو المعنى اللُّغَوي، لأنَّ العَرَبَ لم تَتَكَلَّمْ إلّا في المحسوساتِ، وقد قال الشاعر:

قد قيل ما قيل إِنْ حَقًّا وإِنْ كَذِبًا[٥]

= (٢/٣٠١- الأعظمي)، والبخاري في مواطن من صحيحه، أولها: في كتاب: التهجد باب: التهجد بالليل وقوله عز وجل: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ﴾ برقم ١١٢٠ (٢/٤٨- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه كتاب: صلاة المسافرين وقصرها باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه برقم ٧٦٩ (١/٥٣٢- عبد الباقي).

(١) قوله: «وفقكم الله» سقط من (ط).

(٢) ضبطه في (ط) بضم الحاء.

(٣) قوله: «المأثور عنه» سقط من (ط).

(٤) ليس في الحديث إلا لفظ «العين حق»، وهو ما أخرجه الإمام مالك في الموطإ برواية يحيى، الوضوء من العين برقم ٧٣٤ (٥/١٣٧٢- الأعظمي) عن سهل بن حنيف رضي الله عنه، والبخاري في صحيحه كتاب: الطب باب: العين حق برقم ٥٧٤٠ (٧/١٣٢- طوق النجاة) وباب: الواشمة برقم ٥٩٤٤ (٧/١٦٦)، ومسلم في صحيحه كتاب: السلام باب: الطب والمرضى والرقي برقم ٢١٨٧ (٤/١٧١٩- عبد الباقي) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) منسوب إلى النعمان بن منذر في جمهرة الأمثال (٢/١١٨)، وقبله:

شرد برحلك عَنى حَيْثُ شِئْتَ وَلا ... تكْثر عليّ ودع عَنْك الأباطيلا

قد قيل ما قيل إن حَقًّا وان كذبا ... فَما اعتذارك من شيءٍ إذا قيلا

وهو من شواهد النحو في باب «كان وأخواتها» انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/٢٩٤)، وشواهد سيبويه (١/١٣١).

وتقول العرب: إنَّ فلانًا الرجلُ حقَّ الرَّجُلِ، والشُّجاعُ حَقَّ الشُّجاعِ، وحاقَّ[١] الشُّجاعِ، وحاقَّةَ[٢] الشَّجاعةِ[٣].

الفصل الثالث: في شرحه عقيدة

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: في سرد أقوال علماء الإسلام فيه

وقد أَوْرَدَ عنهم المؤلِّفونَ في ذلك أَحَدَ عَشَرَ قَوْلًا:

الأوَّل: أنَّ الحقَّ في صفة الله تعالى: هو الموجود الذي ليس بمُنْتَفٍ ولا مَعْدومٍ، وقد تقدَّم ذلك في شرحه لُغَةً، وكلُّ مَوْجودٍ حَقٌّ، وكلُّ حقٍّ مَوْجودٌ عِندَهُم، وعلى هذا جاء قوله ﷺ: «أنت الحق، وقولك الحق، ووعدك الحق، ولقاؤك حق، والجنة حق، والنار حق، والساعة حق»[٤]، المعنى في أَحَدِ وُجوهِ ذلك كلِّه: الموجود، مع ما يأتي بيانُه إن شاء الله، وكذالك روي: «السِّحْرُ حقٌّ والعَيْنُ حَقٌّ»[٥]، أي ذلك موجودٌ، وإن كان باطِلًا لأنَّه مَنْهي عنه.

الثاني: الحقُّ في صِفَةِ الله: أي ذو الحقِّ، كما قُلنا في العدل إنَّه العادِلُ، لأنه سبحانه هو الذي يُحِقُّ كلَّ حَقٍّ.

الثالث: أنَّ الحقَّ: هو الله تعالى في قوله: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ﴾ [المؤمنون:٧١].

---

(١) في (غ): خاف، وهو تصحيف.
(٢) في (غ): خافه، وهو تصحيف.
(٣) في (ط) و(ل) و(م): الشجاع.
(٤) تقدم تخريجه
(٥) تقدم تخريجه.

الرابع: أن الحقَّ: هو القرآنُ لقوله: ﴿حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ وَرَسُولٌ مُّبِينٌ﴾ [الزخرف:٢٨]، وقوله: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ﴾ [الأنبياء:١٨]، وقال: ﴿مَا تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الحجر:٨].

الخامس: أنَّ الحقَّ: الإسلامُ، قال تعالى: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الإسراء:٨١].

السادس: أنه العَدْلُ، لقوله: ﴿يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلْحَقَّ﴾ [النور:٢٥]، ومنه قوله: ﴿ٱلْحَآقَّةُ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقَّة:١]، لأَنَّها تُحِقُّ المعاني، وقال بعضهم: الحاقَّة: الكائِنَة، وهو وَهَمٌ ليس هذا مَوْضِعُ بيانه، وقيل: الحاقَّة لأنها تُحِقُّ كل إنسان بعَمَلِهِ، وقيل: تُحِقُّ الكُفّارَ الذين حاقَقوا الأنبياءَ[1]/ [٢٥/أ]، يُقال: حاقَقْتُه فحَقَقْتُه، أي خَصَمْتُه[2].

السابع: أنَّ الحقَّ: المالُ المُتَعَيَّنُ في الذِّمَّة، لقوله تعالى: ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة:٢٨٢].

الثامن: الصِّدْقُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا﴾ [النساء:١٢١]، ومنه قوله: «أنت الحق، وقولك الحق»، بأحَدِ مَعانيه.

التاسع: الحقُّ: الواجِبُ، ومنه قوله: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف:١٠٤]، أي واجِبٌ عَلَيَّ أن لا أَقولَ على الله إلّا الصِّدْقَ، وقوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم:٤٦]، وقال[3] تعالى: ﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا﴾ [المائدة:١٠٩]، أي استوْجَبا[4]، وقال تعالى: ﴿وَلَٰكِنْ

---

(١) في (ل) زيادة: عليهم السلام.

(٢) في (ط) و(ل): خاصَمتُه فخَصَمْتُه.

(٣) في (ط): وقوله.

(٤) في (ط): استوجباه.

﴿حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى﴾ [السجدة:١٣]، أي وَجَبَ في أقوى مَعانيهِ، وقال ﷺ: «حقٌّ على كُلِّ مُسْلِمٍ أن يغتسل في كُلِّ أُسْبوعٍ يَوْمًا»[١]، وقال في الحديث: «إنَّ الوِتْرَ حَقٌّ»[٢]، أي واجِبٌ.

العاشر: الحقُّ: المِلْكُ، ومنه قوله: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾ [المائدة:١٠٩]، أي مُلِكَ، ومنه استحقاق الأعيان المبتاعة[٣]، أي تملُّكها.

الحادي عشر: الحقُّ: الحَزْمُ، ومنه قوله: «ما حقُّ امرِئٍ مُسْلِمٍ يَبيتُ لَيْلَتَيْنِ إلّا ووصيَّتُه مَكْتوبَةٌ عِندَهُ»[٤].

المسألة الثانية: القَوْلُ في الباطِلِ

وإنَّما تَعَرَّضْنا له لأنَّه ضِدُّ الحقِّ في جَميعِ وُجوهِهِ ومحتملاتِهِ، وبَعْضُ مَعْرِفَةِ الأَضْدادِ سَبَبٌ مُعينٌ على مَعْرِفَةِ أَضْدادِها، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [البقرة:١٨٧]، وقال تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: الجمعة، باب: هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم برقم ٨٩٦ وما بعده (٢/٥طوق النجاة)، وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الجمعة، باب: الطيب والسواك يوم الجمعة برقم ٨٤٩ (٢/٥٨٢- عبد الباقي)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه كتاب: الصلاة، باب: فيمن لم يوتر برقم ١٤١٩ (٢/٥٥٩- شعيب) عن بريدة رضي الله عنه وبرقم ١٤٢٢ (٢/٥٦١) وابن ماجه في سننه أبواب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الوتر ثلاث وخمس وسبع وتسع برقم ١١٩٠ (٢/٢٦٠- شعيب) عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

(٣) تصحفت في (ل) و(م) إلى: المشاعة.

(٤) أخرجه الإمام مالك في الموطأ برواية يحيى كتاب: الوصية، الأمر بالوصية برقم ٦١٠ (٤/١١٠٣- الأعظمي)، والبخاري في صحيحه كتاب: الوصايا، باب: الوصايا وقول النبي ﷺ: وصية الرجل مكتوبة عنده برقم ٢٧٣٨ (٤/٢- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه أول كتاب: الوصية برقم ١٦٢٧ (٣/١٢٤٩- عبد الباقي) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

بَـٰطِلًا﴾ [آل عمران:١٩١]، وقال النَّبي ﷺ: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قالَها الشَّاعِرُ: ألا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلا اللهَ باطِلُ»[1]، وإن كان السَّبيلُ إلى مَعْرِفَةِ الباطِلِ مَعْرِفَةُ الحقِّ فلا بُدَّ مِن تَخْصيصِهِ بالذِّكْرِ.

أمَّا الباطِلُ في العَقْلياتِ، فقال عُلماؤنا: هو المعدومُ؛ وقال بعضهم: هو المستحيلُ.

وأمَّا الباطِلُ في السَّمْعياتِ[2]: فكُلُّ قَوْلٍ وعَمَلٍ لا يَنْعَقِدُ شَرْعًا[3] ولا يُفيدُ حُكْمًا.

المسألة الثالثة: في المُخْتارِ

اعلَموا - وفَّقكم الله - أنَّا إذا استَقْرَيْنا معاني الحقِّ من جميعِ وُجُوهِهِ، ومعاني الباطل من كُلِّ جهاته، أَلْفَيْنا أن[4] الحقَّ هو ما له فائِدَةٌ مَقْصودَةٌ، والباطِلُ ما لا فائدة فيهِ، سواء كان مَعْدومًا أو مَوْجودًا، فقد تَتَعَلَّقُ[5] بالمعدوم فائِدَةٌ كما تَتَعَلَّقُ بالموجود، والدَّليلُ عليه قَوْلُهُ تعالى: ﴿مَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأحقاف:٢]، أي لفائِدَةٍ مَقْصودَةٍ، وهي الثوابُ والعقابُ، يؤكده قوله: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَـٰذَا بَـٰطِلًا﴾ [آل عمران:١٩١]، أي ما خَلَقْتَهُما لأَنفُسِهِما دون فائِدَةٍ تَتَعَلَّقُ بِهِما، وهي الحشرُ والثوابُ والعِقابُ، يُحَقِّقُهُ

---

(١) أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه أولها، كتاب: مناقب الأنصار، باب: أيام الجاهلية برقم ٣٨٤١ (٥/٤٢- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه كتاب: الشعر برقم ٢٢٥٦ (٤/١٧٦٧- عبد الباقي) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في (ل): في التسميات، ومرَّضها الناسخ، وفي الطرة: أظنه في السمعيات.

(٣) في (ل): شرطًا، وهو تصحيف.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط) و(ل): يتعلق.

قولُـه: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون:١١٦]، فقد تتعلَّقُ بالعدَم فائِدَةٌ/ كما تتعلَّقُ بالوُجودِ، فيكون العدَمُ حقًّا بهذا المعنى، وقد تتعلَّقُ بالمعنى فائِدَةٌ مِن وَجْهٍ، فيكون حَقًّا ويَعْرَى عن الفائِدَةِ فيكون باطِلًا، ولهذا قال ﷺ[1]: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قالَها الشّاعِرُ: أَلا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلا اللهَ باطِلُ»[2].

ونَحْنُ نَتأَوَّلُه[3] ونُبَيِّنُ مَعْناه، لحُرْمَةِ تَصْديقِ النَّبي ﷺ له[4] وتَصْويبِهِ إيّاه، فنقولُ:

إنَّ الحقَّ المُطْلَقَ هو الله تعالى، إنَّ أمرَه كلَّه مُفيدٌ مَقْصودٌ، لا يَتَعَرَّى عن ذلك مِن جَميعِ جِهاتِه كيفما صَرَّفْتَه، ولهذا قال ﷺ: «أنت الحقُّ، ووَعْدُكَ الحقُّ»[5]، الحديث، فأَحَقُّ الأشياءِ الله، وأحقُّ الأقوال لا إله إلَّا الله، وأَحَقُّ المواعيدِ وَعْدُ الله، وأَحَقُّ المخلوقات لِقاءُ الله، بَيانٌ[6] أنَّ كلَّ شيء منه، كذلك لا يتعلَّق به حُكْمٌ[7] إلَّا وهو مُفيدٌ مَقْصودٌ، فصار حَقًّا مِن كُلِّ وَجْهٍ، وسِواهُ باطِلٌ مِن كلِّ وَجْهٍ، أو باطِلٌ مِن وَجْهٍ، وما سِواه مَعْدومٌ لا يُفيدُ ولا يتعلَّقُ به مَقْصودٌ، ومَوْجودٌ[8] تتعلَّقُ[9] به فائِدَةٌ ومَقْصودٌ.

---

(١) في (ط) و(غ): النبي ﷺ.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) في (غ) أهمل نقطها، فكأنها نتناوله.

(٤) سقطت من (ت) و(ل).

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) في (ح): بيانًا.

(٧) في (ح) و(ك): شرط، ومرَّضها، وأثبتنا ما صحَّحه بالطرة، وهو الذي في النسخ الأخرى.

(٨) في (ل) و(ط): وهو موجود.

(٩) في (غ): يتعلق.

وأمَّا المعدومُ الذي لا تتعلَّقُ به فائِدَةٌ ولا مَقْصودٌ فهو باطِلٌ مُطْلَقًا، وهو كَوْنُ شَريكٍ لله في مُلْكِه وإِلَهٍ آخرَ معه، وهذا معنى قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الحج: ٦٠]، ويُقال: كُلُّ مَوْجودٍ سِوَى الله حَقٌّ من حيث وُجودُه، لكنَّه باطِلٌ من حيث يَتَطَرَّقُ الفَناءُ والعدَمُ إِلَيْهِ.

فإن اقترَن بذلك أنَّ الله تعالى[1] حرَّمَه ونَهى عنه كالسِّحْرِ والعَيْنِ صار حَقًّا مِن وَجْهٍ واحِدٍ وهو الوُجودُ، وهو مَعْنَى قوله في الأثر: «السِّحْرُ حَقٌّ»[2]، وصارَ باطِلًا[3] مِن وَجْهَيْنِ:

أحدهما: تَطَرُّقُ الفَناءِ إليه[4].

والثاني: تَحْريمُ الله له.

فكُلُّ مَخْلوقٍ سِوَى الله فهو باطِلٌ مِن حَيْثُ تَطَرَّقَ[5] الفَناءُ[6] والعَدَمُ إليه، فقد صَدَقَ إذًا قَوْلُ الشاعِرِ:

أَلا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلا اللهَ باطِلُ

إمَّا مِن وَجْهٍ وإمَّا من وَجْهَيْنِ كما بَيَّنَّاهُ، وبهذا المعنى صَدَّقَهُ النَّبي ﷺ[7].

المسألة الرابعة: في الفرق بين الحَقِّ والحقيقة

وقد اختلَفَ العُلماء فيه على قَوْلَيْنِ:

---

(١) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٢) لم نجده.

(٣) في (غ): باطل.

(٤) سقطت من (ك).

(٥) في (غ): يتطرق.

(٦) قوله: «تطرق الفناء» سقط من (ل).

(٧) قوله: «إما من وجه... صدقه النبي ﷺ» سقط من (ل).

الأوَّل: قال عُلماء الأصول والفقه: الحقيقةُ: كَوْنُ الشَّيْءِ مَوْجودًا، والحقُّ: كَوْنُه مَشْروعًا، فكُلُّ حَقٍ حَقيقَةٌ، ولَيْسُ كُلُّ حَقيقَةٍ حَقًّا، قالوا: وهذا مَعْنَى قوله في الأثر: «السِّحْرُ حَقٌّ».

والثاني: قال علماءُ الزُّهْدِ: الحقُّ: ما كان مِن صِفاتِ القلوبِ مِنَ المعارِفِ والعَقائِدِ، والحَقيقَةُ ما كان مِن أَوْصافِ الجوارِحِ مِن الأعمال، وتعلَّقوا في ذلك بما روي عن النبي ﷺ أنَّه قال لحارثة:/ «كيف أصبحتَ: قال: مُؤْمِنًا حَقًّا، قال له النبي ﷺ: لِكُلِّ حَقٍّ حَقيقَةٌ، فما حقيقة إيمانك؟»[1] الحديث، فأشار بالحقِّ إلى العَقيدَةِ، وبالحقيقة إلى الأَعْمال والتَّقوَى. [٢٦/أ]

والذي يُصَحِّحُ[2] أنَّ الحقَّ ما بَيَّنّاهُ من قَبْلُ في المختار، والحقيقة أنَّ كُلَّ ما دَلَّ عليه وبيَّنه فإنَّه فَعيلة، من حَقَّ الشَّيْءَ يَحُقُّهُ فهو حاقٌّ لَهُ أي: فاعِل، وحاقَّة فاعِلَة، وحَقيقٌ وحَقيقَةٌ فَعيلٌ وفَعيلَةٌ مِنْهُ، فكأنه قال له: لِكُلِّ حَقٍّ يُدَّعَى دَليلٌ[3] عَلَيْهِ وشاهِدٌ لَهُ، فما دَليلُكَ على حَقِّكَ الذي تَدَّعي؟

وقد غَلَبَ على أَلْسِنَةِ أَهْلِ الزُّهْدِ في ذِكْرِ الله «الحَقُّ»، كما غَلَبَ على أَلْسِنَةِ أَهْلِ الأُصولِ «البَارِي»، لأنَّ أولئِكَ استدلُّوا عليه بصفاته، فأَخْبَرَ عنهم بقوله: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ﴾ [يونس:٦١] الآية، وهؤلاء استدَلُّوا عليه بأفعاله، فقال: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف:١٨٥].

---

(١) الصحابي هو: الحارث بن مالك، وليس حارثة، وحديثه أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الإيمان والرؤيا، برقم ٣١٠٦٤ (٦٢٢/١٥-٦٢٣) معضلاً، وآخر متصلاً عن بن حميد برقم ٤٤٥ (١٦٥- السامرائي)، والطبراني في الكبير برقم ٣٣٦٧ (٢٦٦/٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٥٩/١٣) برقم ١٠١٠٧، وأخرجه البزار: (٣٣٣/١٣)، من حديث أنس بن مالك، وقال الحافظ العراقي في المغني عن حمل الأسفار(ص١٥٧٥): (كلا الحديثين ضعيف).

(٢) في باقي النسخ: يصح.

(٣) في (ط): عليه دليل.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزِلَةُ العُلْيا للربِّ تَعالَى في وَصْفِ الحقِّ

ويَجْمَعُ ذَلِكَ ثَلاثَةُ أَحْكامٍ:

الأوَّل: أنَّه لَه[1] على العُمومِ والإطلاق مِن كُلِّ وَجْهٍ، لأنَّه لَمْ يَسْبِقْ وجودَه عدَمٌ، ولا يَتَطَرَّقُ إليه فَناءٌ.

الثاني: أنَّه لا يَكونَ في قَوْلِهِ كَذِبٌ، ولا في وَعْدِهِ خُلْف.

الثالث: أنَّه لَيْسَ في فِعْلِهِ عَبَثٌ، فذاتُه حَقٌّ، وصِفاتُه حَقٌّ، وأَفْعالُه حَقٌّ؛ حَسَبَ ما جَمَعَهُ رسول الله ﷺ في قوله: «أنت الحقُّ، وقولك الحقُّ، ولقاؤك حقٌّ»[2]، فقوله: «أَنتَ الحقُّ» للذّاتِ، «وقولُك الحقُّ» للصِّفاتِ، «ولقاؤك حَقٌّ» للأَفْعالِ.

المنزِلَةُ الثانيةُ للعَبْدِ

وهي ثَلاثَةُ[3] أَحْكامٍ:

الأوَّل: أن يَرَى نفسَه باطِلًا، لأنَّه مَسْبوقٌ بعدَمٍ مُلْحَقٍ بِفَناءٍ[4].

الثاني: أن لا يَقولَ إلّا حَقًّا، كما قال تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف:١٠٤].

الثالِثُ: أن لا يَفْعَلَ إلّا حَقًّا.

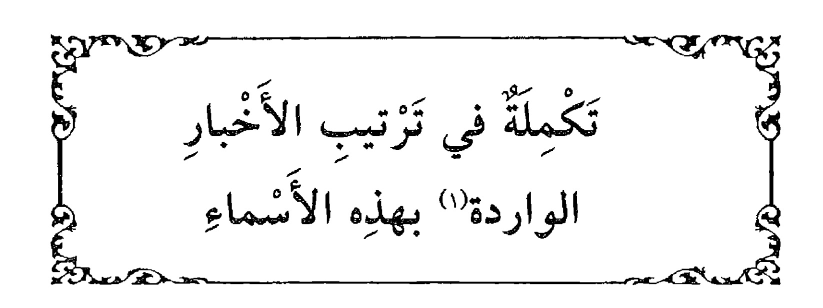
---

(١) سقط من (غ).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) في (ط) و(ل): في ثلاثة.

(٤) في (غ): نفيًا، وهو تصحيف.



تَكمِلَةٌ في تَرْتيبِ الأَخْبارِ الواردة[١] بهذِه الأَسْماءِ

قال جَماعَةٌ من عُلمائنا: أَوَّلُ أَسْماءِ الإِثْباتِ «شَيْءٌ»، لأَنَّه أَعَمُّها وأَشْمَلُها للمُخْبَرِ عَنْهُ، ولا يَقَعُ على المعدوم إلَّا مَجازًا، وهذا[٢] فاسِدٌ جِدًّا، وإنَّما قَصَّروا فيه لأنَّهُ من بابِ العَرَبيةِ، وكَثْرَتُهُم[٣] ﷺ لم يَتَمَرَّنوا[٤] بِها، وإنَّما أَخَذوا مِنْها المقدارَ الذي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ النّاظِرُ.

وخُذوها نَصيحَةً[٥]: كُلُّ مَن نَظَرَ في عِلْمٍ وقَصَدَ أَن يأخُذَ مِنْهُ المقدارَ الذي يَحْتاجُ إليه لم يَحْصُلْ مِنْهُ على شَيْءٍ، وكُلُّ مَن نَظَرَ فيه ليَسْتَوْلي[٦] عَلَيْهِ رُبَّما حَصَلَ له[٧] مِنْهُ المقدارُ الذي يَحْتاجُ إِلَيْهِ، ولذلك قال بعضُ العلماء: العِلْمُ إن لم تُعْطِهِ كُلَّك لم يُعْطِكَ بَعْضَه،/ وإِن أَعْطَيْتَه كُلَّكَ كُنتَ منه على خَطَرٍ في إِعْطاءِ البَعْضِ. [٢٦/ب]

والصَّحيحُ في هذا:

---

(١) سقطت من (ط) و(ل) و(م) و(غ).

(٢) في (ط): وهو.

(٣) في (ط): أكثرهم.

(٤) في (غ): لم يتم قرانها، ومرَّضها، وصحَّحها بالطرة كما أثبتنا.

(٥) في (غ): بصحَّة.

(٦) في (غ): يستولي.

(٧) سقط من (غ).

أنَّ أوَّل أَسْماءِ الإثبات: مَعْلومٌ، ومَوْجودٌ[١].

وثانيها: عَيْنٌ، وذاتٌ، ونَفْسٌ، وثابِتٌ، وكائِنٌ، وقائِمٌ.

وثالِثُها: شَيْءٌ.

ورابِعُها: حَقٌّ.

وإنَّما قُلْنا ذَلِكَ لأنَّ قَوْلَنا شَيْءٌ يُعَبَّرُ به عَن المُرادِ، وقد يكون مَعلومًا موجودًا[٢] غيْرَ مُرادٍ، ولا يَكون مُرادًا إلَّا مَعْلومًا، فثَبَتَ أنَّ الشَيْءَ في الدَّرَجَةِ الثالِثَةِ من الإِثْباتِ.

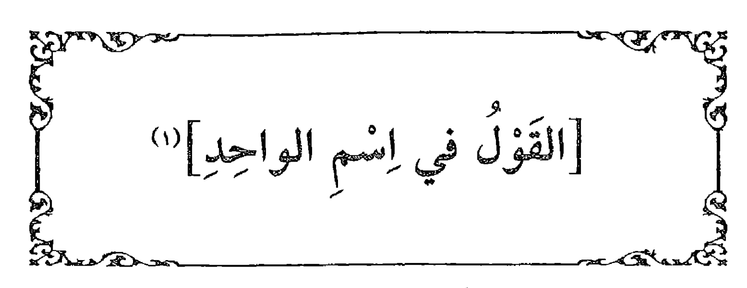
وقولهم: إنَّ الشيء لا يَنْطَلِقُ على المعدوم إلَّا مَجازًا قَوْلٌ مُطْلَقٌ يَفْتَقِرُ إلى التَّحْقيقِ المتقدِّمِ، فإنَّ العدَم المحضَ لا يُسمَّى شَيْئًا، ولا يَتَعَلَّقُ به عِلْمٌ كما بَيَّنّاهُ، وهَذِهِ إشارَةٌ ومُقَدِّمَةٌ يُرَكِّبُ عَلَيْها الفَطِنُ ما يَليقُ بها.

وإذا انتهى بِنا القَوْلُ إلى هذا المقامِ، وبَيَّنّا هَذِهِ الأَسْماءَ المتقدِّمَةَ، فنَرْجِعُ إلى القَوْلِ في الواحِدِ، وهو الأوَّل من أَسْماءِ التَّنْزيهِ، فَنقولُ:

---

(١) التمهيد: (٢٦٥)، إلا إنه جعل «شيء» في المرتبة الثانية.

(٢) في (ط): موجودًا معلومًا.



[القَوْلُ في اِسْمِ الواحِدِ][1]

هو اِسْمٌ مُشْكِلُ المعنى واللَّفْظِ، مُتَشَعِّبُ القَوْلِ لُغَةً وحَقيقَةً، وسَنَجْمَعُ فيهِ بَيْنَ غايَةِ البَيانِ ونِهايَةِ الاِخْتِصارِ، بِمَعونَةِ الله، وفيهِ أَرْبَعَةُ فُصولٍ:

الفصل الأَوَّل: في مَوْرِدِه

اعلَموا أَنَّه اِسْمٌ وَرَدَ به القرآن، قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة:١٦٢]، ووَرَدَتْ به السُّنَّةُ، فإنه فُسِّرَ في حديث أبي هريرة كما تقدَّم إيرادُه، وله نَظائِرُ في اللفظ والمعنى منها: الأَحَدُ، والوَحيد، والفَرْدُ، والوِتْرُ، فهي خَمْسَةٌ.

أَمَّا الأَحَدُ، فقد وَرَدَ[2] به القرآن، قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١]، وليس في حديث أبي هريرة.

وأمَّا الوِتْرُ، فلَيْسَ له في القرآن ذِكْرٌ، ولكِنْ في الصَّحيحِ في حَديثِ أبي هريرة: «لله تِسْعَةٌ وتِسْعونَ اسمًا، مِائة[3] إلّا واحِدٌ[4]، الله وِتْرٌ يُحِبُّ الوِتْرَ»[5]، وعدَّد الأسماء مِن طريق شُعَيْبٍ فلم يذكُره، وعدَّدها مِن طريق عبد العزيز بن الحُصَيْن فذَكَره.

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا للبيان.

(٢) في (ك): فورد.

(٣) في (ط) و(ل) و(غ): مائةً.

(٤) في (ط) و(ل) و(غ): واحدًا.

(٥) تقدم تخريجه.

وأمَّا الوَحيدُ، فنعقِدُ فيه فَصْلًا.

وأمَّا الفَرْدُ، فليس له في القرآن ولا في السُّنَّةِ ذِكْرٌ، ولكِن ذَكَرَهُ عُلماؤنا وتكلَّموا عليه.

الفَصْلُ الثاني: في شَرْحِهِ لُغَةً

فنقولُ: أمَّا الواحِدُ في اللُّغَةِ فله مَعْنَيانِ:

أحدهما: مُفْتَتَحُ العَدَدِ[1]، وهو مَشْهورٌ.

والثاني: المُسْتَبِدُّ بالشيء المنفرِدُ به، ومنه قَوْلُ الشاعِرِ:

يا واحِدَ العرب الذي ... ما في الأنام لَهُ نَظيرْ[2]

وله تسعة أَبْنيةٍ:

الأَوَّل: الواحِد[3]، وقد تقدَّم.

الثاني: أَحَدٌ.

الثالث: الوَحيدُ./ [٢٦/ب]

الرابع: الوَحِدُ، بكَسْرِ الحاء.

الخامس: الوحَد، بفتْحِ الحاء.

السادس: الوَحْدُ، بإسكان الحاء.

السابع: المَوْحَدُ، على وَزْنِ مَفْعَل.

الثامن: أُحاد.

التاسع: أَوْحَدُ.

أمَّا الأَحَدُ، فاختلَف العلماءُ فيه على قَوْلَيْنِ:

---

(١) في (غ): للعدد.

(٢) مجمل اللغة لابن فارس: (٩١٨)، تفسير الأسماء للقشيري: (٢١٥).

(٣) في (ط): واحد.

أحدهما: أنه بمعنى وَحَد بفتح الواو والحاء، وهو الواحد، والهمزة مُنقلِبَةٌ عن واوٍ، وذلك كَثيرٌ في اللُّغَةِ.

الثاني: أن معناهما مختلِفٌ، والدليلُ عليه ثلاثةُ أُمورٍ:

الأوَّل: أنَّ أَحَدًا نَفْيٌ لما يُذْكَرُ معه مِن العدَد، والواحِد اِسْمٌ لمفتتَحِ العدَد[1].

الثاني: أن قولنا: واحِدٌ، يُسْتَعْمَلُ في الإثبات، وقولنا: أَحَدٌ، يُستعمل في الجحود، تقول في **الأوَّل**: جاءني واحِدٌ، فتُثبِتُه وتَنْفي ما عَداه، وتَقولُ في النَّفْيِ: **الثاني**[2]: ما جاءَني أَحَدٌ، المعنى لَم يأتِني واحِدٌ ولا اثنان ولا أكثرُ مِن ذلك ولا أَقَلُّ، وتقول: ما جاءني واحِدٌ، فالمعنى نَفْيُ المجيء عن واحِدٍ وإثباتُه لأكثرَ منه في العدَد.

الثالث: أن قولنا: أَحَدٌ، يُستعمَلُ فيما يَعْقِلُ خاصَّةً، وواحِدٌ يُستعمَلُ فيما يَعْقِل وفيما لا يَعْقِل، وقد اعتذَرَ أَهْلُ العَرَبيةِ عن قَوْلِ النّابِغَةِ:

وما بالرَّبْعِ مِن أَحَدِ   إلّا الأواريَّ[3]

بالاعتذار الحسَن المشهور، وقد قال بعض علماء العربية: إن الواحِدَ: هو المنفرِدُ بالذاتِ الذي لا يضامُّه أَحَدٌ، والأحدُ: هو المُنْفَرِدُ بالمعنى، يقال للمُتَناهي في الفِعْلِ: هو أَحَدُ الأَحَدِين[4]، ففرَّق بينهما من هذا الوَجْهِ.

---

(١) تفسير الأسماء للقشيري: (٢١٦).

(٢) سقطت من (ط) و(م).

(٣) ديوانه: (٢٣)، تهذيب اللغة: (١٥/٣٠٦)، تفسير الطبري: (١/١٨٣)، في أبيات:

وقفت فيها أُصَيْلَالًا أسائلها   عيَّت جوابًا، وما بالرَّبْعِ من أحد

إلَّا أَوَارِيَّ لَأْيًا ما أبينها   والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد

(٤) شأن الدعاء: (٨٣).

وأمَّا الوَحيدُ، فهو فَعيل مِن فاعِل، وهو الواحِد، ومعناه المنفـرِدُ، قـال الله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً﴾ [المدثر:١١].

وأمَّا الوَحِدُ فيَحتمِلُ مَعْنَيَيْنِ:

أحدهما: أن يكون فِعْلًا سُمِّي[١] به كما سُمِّي بسائِرِ[٢] الأَفْعالِ.

الثاني: أن يكون اِسْمَ فاعِلٍ، وفي تَصْريفِ فِعْلِهِ قَوْلانِ:

أحدهما: أن يُقال: وحَد يَحِد وَحْدًا[٣] فهو واحِدٌ ووَحِدٌ بكسر الحاء فَعِلٌ منه، ووحَدٌ بفتح الحاء كالاسم منه.

الثاني: أنه وَحِدَ يَوْحَدُ فهو وَحِدٌ، كما يُقالُ: حَذِرٌ من حاذِرٍ[٤]، وجَزِعٌ من جازِعٍ، وفَطِنٌ في اسمِ الفاعِلِ خاصَّةً دونَ التَّصْريفِ.

وأمَّا وَحَدٌ بفَتْحِ الحاءِ فهو بمعنى[٥] الواحِد المنفرِد، قال النّابِغَةُ:

كـأنَّ رَحْلـي وقـد زالَ النَّهـارُ بِنـا ... يَوْمَ الجليلِ على مُسْتأنِسٍ وَحَدِ[٦]

قال ابن العربي[٧]: ورأيت بعضهم[٨] قد قال: إنه يُصَرَّفُ فِعْلُهُ، فيقال: وحَدَ - بفتح الحاء - يَوْحُدُ - بضمِّها - فهو وَحَدٌ، كما يُقال: حَسُنَ يَحْسُنُ فهو حَسَنٌ.

---

(١) في (غ): يسمَّى.
(٢) في (غ) و(ك): سائر، وكتب فوقها: صح كذا، وأثبتنا ما في (ل) و(ط).
(٣) لم ترد في (ك) و(م).
(٤) في طرة بـ (ك): الصواب من حذر ومن جزع، على أنهما فِعلان، ولعله كان الأصل، فالإصلاح غلط، والله أعلم.
(٥) سقطت من (ط).
(٦) ديوانه: (٢٦)، تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج: (٥٨)، المحكم والمحيط الأعظم: (٤/٣٠٢)، لسان العرب: (٥/٢٣٧).
(٧) لم ترد في النسخ الأخرى.
(٨) شأن الدعاء: (٨٣).

وأمَّا وَحْدٌ بإسكانِ الحاء، فقال علماؤنا: إذا سُمّي بالمصدر جَرَى ذلك مجرى اسمِ الفاعِلِ وأدّى[١] معناه، كما يقال: عادِلٌ[٢] وعَدْلٌ.

وأمَّا المَوْحَدُ، فهو مَفْعَلٌ بمَعْنَى واحِدٍ، ويُقال كذلك[٣] إلى المَعْشَرِ[٤]، قال الشاعر:/ [٢٧/ب]

ولكنَّما أَهْلي بِوادٍ أَنيسُه ذِئابٌ تَبَغَّى الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ[٥]

وأمَّا أُحادُ، فهو فُعالٌ مَعْدولٌ عن واحِدٍ؛ واختلَف أَهْلُ العَرَبيةِ هل يُتجاوَزُ به رُباع أَمْ لا، كما اختلَفوا هَلْ هو بمَعْنَى واحِدٍ أم لا على قَوْلَيْنِ، واختلَفوا أَيْضًا في مَثْنَى وثُلاثَ هل هو بمعنى اثنَيْنِ وثَلاثٍ دون تَكْريرٍ أم هو بمَعْنَى اثنَيْنِ اثنَيْنِ وثَلاثٍ ثَلاثٍ بتَقْديرِ التَّكْريرِ، وفي ذَلِكَ تَحْقيقٌ عَظيمٌ بَيَّنّاهُ في سورَةِ النِّساءِ مِن كِتابِ أَحْكامِ القُرْآنِ[٦].

---

(١) في (ط) و(ل): أرى، وفي (غ): أري.

(٢) في (غ): عاذل.

(٣) في (ط) و(غ): ذلك.

(٤) في (ط) و(م): العشر، وذكر ناسخ (ك) أن في إحدى النسخ: العشرة، وصحَّحها.

(٥) هو ساعدة بن جُؤيَّة الهذَليّ، وقبله قوله:

ولو أنه إذ كان ما حُمّ واقعًا بجانب من يحْفى ومن يتودّد

انظر: شرح أدب الكاتب (٢٨٩)، وفيه: «يقول: لو كان هذا الذي لا بد أن يصيبني بجانب من يحفى بي، ومن يتودد، أي من يودني، لكان أهون لما بي، ولكنه إلى جانب من لا يودني ولا مالي بي، والتحفي: الكرامة والترفق، ويقال معناه (أي البيت): لو كان ما أراد أن يصيبني، أصابني بجانب أهلي، ولكنما أصابني وأنا ناءٍ وأهلي بواد، ليس به أنيس هم مع السباع والوحش، في بلد قفر، و«تبغي»: تطلب، و«مثنى وموحد» صفة لقوله ذئاب مثنى وموحد».

(٦) عند تفسير قوله تعالى: ﴿فانكحوا﴾، وأطال في ذلك رحمه الله.

وأمَّا أَوْحَدُ، فهو أَفْعَلُ من واحِدٍ، وذلِكَ بَيِّنٌ.

وأمَّا الفَردُ، فيُقالُ بإسكانِ الرّاءِ وفَتْحِها وكَسْرِها، ويقال: الفَريدُ والفارِدُ بمَعْنًى واحِدٍ، ومِنْهُ قوله: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ﴾ [الأنعام:٩٥]، وهو جَمْعُهُ، كما يُقال: أُسارَى في جَمْعِ أَسير، وقُدامى في جَمْعِ قَديم، وقال الشاعر[١]:

رَبَّيْتُهُم تِسْعَةً[٢] حَتَّى إذا اتَّسَقوا أَصْبَحْتُ مِنْهُمْ كَقَرْنِ الأَعْضَبِ الفَرَدِ[٣] (معًا)

بفتح الرَّاءِ وكَسْرِها، ويُرْوَى: الوَحَدُ بفتح الحاء وكَسْرِها أَيْضًا، ومنه أَيْضًا قَوْلُ النّابِغَةِ:

كَسَيْفِ الصَّيْقَلِ الفَرَدِ[٤]

وهو المُنْفرِدُ الذي ليس له نَظيرٌ ولا مُشارِكٌ.

قال ابنُ العرَبي[٥]: وقد رأيت بعض المتأخرين قال فيه: وفَرْدان على وَزْنِ سَكْرانَ ومثالِه[٦]، وأظنُّه أخذَه من الجَمْعِ، والصَّحيحُ ما قدَّمْتُه فيه.

---

(١) نسبه في «الاعتبار وأعقاب السرور» لابن أبي الدنيا: (٥٨)، إلى امرأة من بني عامر بن صعصعة، وكان لها تسعةٌ من الأولاد، فدخلوا غارًا وأمّهم معهم، فخرجت لحاجةٍ وتركتهم، فرجعت وقد سقط الغار عليهم، فجعلت تسمع أنينهم حتّى ماتوا، فقالت:

إمّا تصبك من الأيّام جائحةٌ فما لقي ما لقيت العام من أحد
ربّيتهم تسعةً حتّى إذا اتّسقوا أفردت منهم كقرن الأعضب الوحد
وكلّ أمٍّ وان سرّت بما ولدت يومًا ستثكل ما ربّت من الولد

(٢) في (ط): سبعة.

(٣) في (ك) فوقها: مَعًا، أي بالفتح والكسر.

(٤) ديوانه: (٢٦)، تفسير الطبري: (٥٤٣/١١)، شرح المعلقات العشر للتبريزي: (٣١١)، تمام البيت:

مِنْ وَحْشِ وَجْرَةَ مَوْشِيٍّ أَكارِعُهُ طاوِي المَصِيرِ كَسَيفِ الصَّيْقَلِ الفَرَدِ

(٥) قوله: «قال ابن العربي» لم يرد في النسخ الأخرى.

(٦) سقطت من (ط).

وأمَّا الوِتْرُ، فهو عِبارة عن كل عَدَدٍ لا زَوْجَ لَـهُ، وهو التَّوُّ، ومنه الحديث: «الاستجمارُ تَوٌّ»[١].

الفصل الثالث: في شَرْحِهِ حَقيقَةً وعَقيدَةً

وفيه سِتُّ مَسائِلَ:

المسألة الأولى: في تَحْقيقِ مَعاني هَذِهِ الأَلْفاظِ

اعلَمـوا أن حَقيقَـةَ الواحِـدِ: هـو[٢] الـذي لا يَنْقَسِمُ ولا يَتَزَيَّـدُ، نُقِـل إلـى الجُمْلَةِ الجامعة، وإلى[٣] الرجل الذي لا نَظيرَ لَهُ مَجازًا، وعليه يَتَرَكَّبُ الوَحَدُ[٤] والوَحِدُ[٥] والوَحيدُ.

وأمَّا حَقيقَةُ الأَحَدِ[٦]، فَقَدْ أَشْكَلَتْ على الخلْقِ حَتَّى عَوَّلَ المُحَقِّقـون فيـه على أنَّ الواحِدَ مُفتَتَحُ العَدَدِ، والأَحَدُ: مَوْضوعٌ لِنَفْيِ ما يُذْكَرُ مَعَهُ مِن العَـدَدِ[٧]، ولِذَلِكَ نَستعمِلُ[٨] قَوْلَنا «أَحَدٌ» في النَّفْيِ دون الإِثْباتِ.

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في صحيحه كتاب: الحج، باب: بيان أن حصى الجمار سبع برقم ١٣٠٠ (٢/٩٤٥- عبد الباقي)، والبيهقي في السنن الكبرى: (٥/ ١٤٧) برقم: ٩٣٢١، من طريق معقل بن عبيد الله الجزري عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وأخرجه بلفظ آخر أحمد (١٤١٢٨)، وعبد الرزاق في المصنف (٩٨٠٤) من طريق ابن جريج عن أبي الزبير به.

(٢) سقط من (غ).

(٣) في (ك): إلى.

(٤) في (غ): الوُحُد.

(٥) في (غ): الوحَد.

(٦) في (ك): أحد، الأحد، أثبت الناسخ الوجهين مع التصحيح.

(٧) في (ل): العدة.

(٨) في (ط) و(م): يُستعمل.

وهذا القَوْلُ نَظَرٌ[١] إلى الظاهر من الألفاظ، وعُدولٌ عَن بَحْثِ المعاني، وحقيقتُه ليست مَبْنيةً على المعدود، وإنَّما هي موضوعَةٌ لعدَم التجزّي، لكن كُلُّ مُتجَزِّئٍ[٢] مَعدودٌ، فالعدَدُ من لوازِمِهِ لا من حقائقه، وبَيْنَ الحقيقَةِ واللّازِمَةِ[٣] تَبايُنٌ عَظيمٌ، وقد غَلِط في الحقائق لأَجْلِ جَهْلِهِم بالفرق بين الحقيقة واللّازم كَثيرٌ مِن الكُبَراءِ، لأَنَّه غَرَضٌ لا يُطيقُهُ إلّا طَويلُ النَّفَسِ في النَّظَرِ، وضَرْبٌ لا يبطِشُ فيه إلّا شَديدُ السّاعِدِ/ في وَقائِعِ الفِكَرِ. [٢٨/أ]

وأمَّا قول علمائنا: إنه لا يُستعمل إلا في النَّفْيِ فباطِلٌ، ألا ترى أنه يُقال: جاء أَحَدُ الثلاثة، ويُرادُ واحِدُ الثلاثة[٤]، وأَظْهَرُ من هذا وأَعْظَمُ قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١]، حتى قال المحققون من علمائنا: إن قولك: «أَحَدٌ» اِسْمٌ اختصَّ به الباري مِن لفظِ الواحِدِ، كما اختصَّ بالرحمن من لفظ الرحمة، ولذلك لم يُستعمل أَحَدٌ إلا في مَن يَعْقِل، والواحِدُ: يُستعمل في من يعقِل ومن لا يعقِل، وهذه الخُصيصَةُ[٥] إنَّما كانت له لاختصاص الباري تعالى به، وحَقيقَةُ الأَحَدِ: الواحِدُ الذي لا يكون معه عَدَدٌ، ولذلك جرى في النفي الذي لا معدودَ فيه ولا عَدَدَ معه أَكْثَرَ من جَريانه في الإثبات.

وأمَّا الوِتْرُ فقال بعض علمائنا: إن حقيقة الوِتْرِ واحِدٌ لا زَوْجَ له، وليس ذلك صَحيحًا، لأنَّ الثلاث وِتْرٌ ولها زَوْجٌ، وكذلك كُلُّ وِتْرٍ من العدَد، فحقيقته إذن[٦] كلُّ عَدَدٍ لا يَنْقَسِمُ على الصِّحَّةِ، وأُطلق على الباري سبحانه عِبارةً عن استحالَةِ الانقسام أَصْلًا.

---

(١) في (غ): نظير.
(٢) في (ط): مُتَجَزٍّ.
(٣) في (ط): الملازمة.
(٤) قوله: «ويراد واحد الثلاثة» سقط من (ك).
(٥) في (ط): الخاصية.
(٦) في (ط) و(ل): إذًا.

وأمَّا الفَرْدُ، فحقيقتُه: الذي لا شِبْهَ له، وهو مَجازُ الواحِدِ، فصار الفَرْدُ حَقيقَةَ مَجازِ الواحِدِ، وهذا[1] من أَبْدَعِ أَنْواعِ التَّحْقيقِ.

المسألة الثانية: في حَقيقَةِ التَّوْحيدِ

هو تَفْعيل من وحَّدت، وهو على ثلاثة أنواع:

الأوَّل: وهو أشرفها، تَوْحيدُ الله لنفسِه، وهو بوَجْهَيْنِ:

أحدهما: عِلْمُهُ بأنه واحِدٌ كقوله: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران:١٨].

الثاني: إِخْبارُهُ عن وَحْدانيتِه كقوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة:١٦٢].

الثاني مِن الأوَّل: تَوْحيدُه للخَلْقِ بإعطاء التَّوْحيدِ لهم وتوفيقِهم له.

الثالث: تَوْحيدُ الخلق له، وهو اعتقادُهم أنه واحِدٌ.

الرابع: شَهادَةُ الخَلْقِ له، كقوله: ﴿وَالْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران:١٨].

المسألة الثالثة: في تَرْكيبِ المَعْنَى الاِعْتِقادي على الشَّرْحِ اللُّغَوي

إذا تَحَقَّقْتُمْ - وَفَّقَكُمُ الله - حَقيقَتَهُ، فاعلَموا أنَّ الباري واحِدٌ في ذاته بالوجهين؛ الحقيقة والمجاز.

أمَّا الحقيقة فإنَّه لا يَنْقَسِمُ؛ وبذلك صار واحِدًا، ولكِن ما لا يَتَجَزَّأ على قِسْمَيْنِ:

أحدهما: يَنثَني[2]، كالجَوْهَرِ والنُّقْطَةِ.

---

(١) في (ل): هو، وأشار إليه ناسخ (ك).

(٢) في (ط): يتثنى، وفي (م): يثنى.

والثاني: لا يَنثَني، وهو الله سبحانه، فإنه لا يَنْثَني أَيْ لَيْسَ بمُفْتَتَحٍ للعدَد، ولا يُشْبِهُهُ أَحَدٌ، ولذلك[١] صار واحِدًا حَقيقَةً.

وأمّا بالمجاز، فإنه لا[٢] نظير له، لاستحالة الاتصال بالأشكال، ووجوبِ كونه مُتَوَحِّدًا بصفاته، ولا شريك أيضًا له[٣]، فصار واحِدًا في ذاته بعدَم التجزّي، واحِدًا في صفاته، واحِدًا في أفعالِه ومخلوقاتِه، وكلُّ واحِدٍ من هذه الأوجه/ الثلاثة واجِبٌ في وَصْفِهِ، فلا قَسيمَ له في الذات، ولا شَبيهَ له في الصفات، ولا شَريكَ له في تدبير المصنوعات، لأنه لو كان مُنْقَسِمًا كان قابِلًا للتركيب، وما احتمل التركيب مُحْدَث، وما احتمل القِسْمَةَ ليس بواحِدٍ، بل يكون شيئين فأكثر من ذلك، ولو كان له شَبيهٌ في صفاته كان مُسْتَحِقًّا للإلهية كاستحقاق مَن هي له، وأدى ذلك إلى القول بتناهي[٤] مقدوراتهما[٥]، ووَجَبَ به حدَثُهما. [٢٩/أ]

ولو كان له شريك في مصنوعاته وكان جائِزًا وُقوعُ التمانُعِ بينهما لتصوُّرِ اختلاف المُرادَيْنِ، وأدى ذلك إلى عجزهما أو عجز أحدهما، والآخَر هو الإله، فوجَبَ لذلك وَصْفُ الواحِدِ له بالوُجوهِ الثلاثة على كَمالِ[٦] مَعانيها.

---

(١) في (ط) و(ل): بذلك، وفي (غ): ذلك.

(٢) في (غ) و(ك): فلا، ووَضَعَ فوقها صـ، وفي الطرة: فإنه لا، ووضع فوقها: صح خـ، وهو الذي أثبتناه، وكذلك هو في (ل).

(٣) في (ط): له أيضًا.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): مقدراتها، وفي (غ) و(م): مقدراتهما.

(٦) في طرة بـ(ك): كل، وفوقها علامة التصحيح، فصحَّ الوجهان، ما أثبتنا وما بالطرة.

المسألة الرابعة:

اختلف الناس في الوحيد، فمنهم من قال: إن الباري تعالى لا يوصف به لأنه وَرَدَ مَوْرِدَ الذَّمِّ، قال الله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً﴾ [المدثر:١١]، يعني: مُفْرَدًا فَقيرًا لا مالَ له ولا وَلَدَ، ثم خلقتُ له المال والولد.

ومنهم من قال: إن قوله «وَحيدًا» وَصْفٌ راجِعٌ إلى الباري تعالى: التقدير[1]: ذرني ومن خلقته وحدي، لم يَشْرَكني فيه أَحَدٌ، فأنا أتولّى عذابَه يَوْمَ القيامة كما تَوَلَّيْتُ خلقَه.

وحقيقة العبارة فيه على ألسنة العربية أن قوله «وَحيدًا» على التأويل الأوَّلِ حالٌ مِن قولك: مَن الذي يَعودُ عليه ضمير المفعول المحذوف، التقدير: ذرني ومن خلقتُه وَحيدًا، وعلى التأويل الثاني يكون وَحيدًا[2] حال من ضمير الفاعل، وهي التاء في قوله: خَلَقْتُ، وهذا منهج ضعيف، لا تثبت بمثلِه[3] أسماءُ الباري وأوصافُه، والذمُّ عليه أَغْلَبُ وفيه أَظْهَرُ.

المسألة الخامسة: في الفَرْدِ

وهو كما قلنا: اسم لم يرد به كتاب ولا سنة، لكنه لمّا كان في معنى الواحِدِ سُمّي به على أحد القولين في تسميته؛ بما هو في[4] معنى مَدْحٍ مِمّا لم يرد به أَثَرٌ، والمختار تَرْكُهُ، لأن فيما وَرَدَ غِنًى عنه.

المسألة السادسة: في الوِتْرِ

وأمَّا الوِتْرُ فإذا كانت حقيقتُه أنه لا يَنْقَسِمُ، فذلك هو الباري بالحقيقة، لاستحالة تأليفه[5] وتبعيضه والتجزّي عليه.

---

(١) في (ط) و(ل): فقال: التقدير.

(٢) سقط من (ط) و(ل).

(٣) في (غ): لمثله.

(٤) سقطت من (غ).

(٥) في طرة بـ(ك): في نسخة: تألُّفه.

الفصل الرابع: في التَّنْزِيلِ

إذا علمتم معنى الواحِدِ بما قدَّمناه فلِلَّهِ سبحانه في ذلك أَحْكامٌ يختصُّ بِها، أمّا أحكامُه في الواحِدِ فخمسَةٌ:

الأوَّل: أنه لا يصحُّ الخروج عن مُلْكِهِ.

الثاني: أنه لا يجوز عليه التَّشْبيهُ[1].

[٢٩/أ] الثالث:/ أنه لا يجوز عليه التَّبْعيضُ.

الرابع: أنه لا حَدَّ لسُلْطانِه.

الخامس: أنه لا يجوز الاتِّكالُ على غيره.

وأمَّا أحكامه في الأَحَدِ: فإنه لا يجوز عليه الاتصال والمُماسَّةُ، ولا تصحُّ[2] فيه الزيادة والنقصان.

وأمَّا الفَرْدُ: فحكمه فيه أنه لا تصح له الزوجة والولد.

وأمَّا الوِتْرُ: فحكمُه فيه أنه لا يوصَفُ بصِفَةٍ يَصِحُّ وَصْفُ غَيْرِهِ بِها، إذ له فيه اختِصاصٌ ومُبايَنَةٌ، وفي ذلك كلام طويل ذَكَرْناهُ في كُتُبِ[3] الأصول.

المنزلة الثانية للعبد:

وهي لا تكون له بالحقيقة؛ فإنه يتجزَّأ ويَتَبَعَّضُ، ولكن تكون[4] له بالمجاز من معناه أَحْكامٌ جِماعُها ألَّا[5] يكون له نَظيرٌ من الخَلْقِ في عِلْمِهِ ولا في

(١) في (غ): التثنية.

(٢) في (ط): تجوز.

(٣) في (ط): كتاب.

(٤) في (ط): يكون.

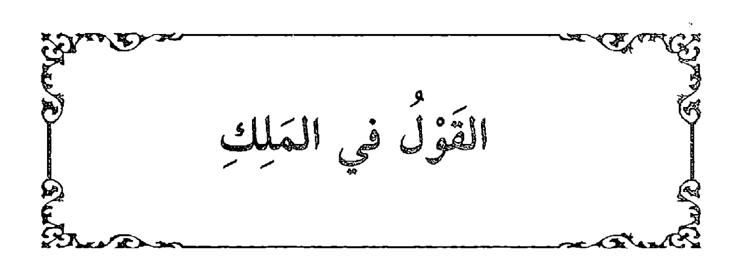
(٥) في (ط): لا.

إيمانه ولا في عَمَلِهِ[١]، فيكون حينئِذٍ واحِدًا في أبناءِ جِنْسِهِ، وهذه المنزلة هـي[٢] لمحمَّدٍ ﷺ، ويَتَفاضَلُ الخَلْقُ بَعْده[٣] فيها تَفاضُلًا يَعْجَزُ الخَلْقُ عَن إِحْصائِهِ.

(١) تصحفت في (ط) إلى عقله.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في باقي النسخ: بعدُ.



القَوْلُ في المَلِكِ

وهو الثاني من أسماء التنزيه:

اعلَموا - وفَّقكم الله وأَرْشَدَكُم - أنَّ معرفتَكُم بهذا الاسم من أَوْكَدِ أبواب التوحيد، ومن مُهِمَّاتِ الأسماء، لأنَّ باب التَّعْديلِ والتَّجْويرِ[١] يَدورُ عليه، ووَصْفَ التنزيه والكمال في الإثبات مَعًا[٢] يَستنِدُ إليه، وفيه أَرْبَعَةُ فُصولٍ:

الفصل الأول: في مَوْرِدِهِ شَريعَةً

وفيه ثَلاثُ صيغٍ: المِلكُ والمالِكُ والمليكُ، وقد وَرَدَ القرآن بالكُلِّ، قال الله تعالى: ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ﴾ [الحشر:٢٣]، ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ﴾ [المؤمنون:١١٧]، وقال: ﴿مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:٣]، و﴿مَالِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وقال: ﴿عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر:٥٥]، وجاء في الأخبار كثيرًا، وجاء في حديث أبي هريرة من طريق شُعَيْبٍ: المَلِك، ومن طريق عبد العزيز بن الحُصَيْنِ[٣]: المليك، بالياء للمبالغة.

الفصل الثاني في مَعْناهُ لُغَةً

وقد اتَّفَقَ أرباب اللِّسان على أنه في اللغة دائر على الشدِّ والرَّبْطِ[٤]. ومنه قولهم: ملكتُ العجين: إذا أُحْكِمَتْ جَميعُ أجزائه والتأمَت.

---

(١) في (غ): التجويز، وهو تصحيف.

(٢) في (غ): معنى، وما أثبتناه صحَّحه بـ (ك).

(٣) في (ك): حُصَيْن.

(٤) ينظر تفسير الأسماء لأبي إسحاق الزجاج: (٣٠).

ومَلَكْتُ كفِّي بالطَّعْنِ: إذا أحكمتَ التصرُّفَ[1] به واستَوْلَيْتَ بالمعرفة والقدرة عليه. قال قَيْسُ بن الخَطيمِ[2] يَصِفُ طَعْنَةً:

مَلَكْتُ بها كَفِّي فأَنْهَرْتُ فَتْقَها ... يَرَى قائمٌ مِن دونِها ما[3] وراءَها[4]

وقال أَوْسُ بن حُجْر يَصِفُ قَوْسًا:

فملَّكَ باللِّيطِ الذي فَوْقَ قِشْرِها ... كغِرْقِئِ بَيْضٍ كَنَّه القَيْضُ من عَلِ[5]

يعني بقولِه: ملَّكَ أي شَدَّ، ويُقال لعَقْدِ النكاح: إِمْلاكٌ، لما يَرْتَبِطُ به من الحِلِّ وصِلَةِ الرَّحِمِ وغَيْرِ ذلك مِن الأَحْكامِ.

الفصل الثالث: في شَرْحِه حَقيقَةً

وفيه/ سَبْعُ مَسائِلَ[6]: [٢٩/ب]

---

(١) في (ط): التصريف.

(٢) في (ط) و(غ) و(ل): الحطيم بحاء مهملة، وهو قيس بن الخطيم الأوسي، له ترجمة في الإصابة: (٣-٢٦٦)، والأصمعيات: (١٩٦)، والشعر والشعراء: (٢٨٠).

(٣) في (ط) و(ل) و(م): من.

(٤) ويُروى أيضًا: يُرى قائمًا، وهو الذي في (ط) و(ل) و(م)، وقبله قولُه:

طعنت ابن عبد الله طعنة ثائر ... لها نفذٌ لولا الشّعاع أضاءها

انظر: تهذيب اللغة للأزهري: (٦/١٤٩)، والموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني: (٩٨).

(٥) هو لأوس بن حجر، ديوانه: (٩٧)، معجم مقاييس اللغة: (٥/٣٥٢)، إصلاح المنطق: (٢٦)، المحكم: (٧/٥٧)، قال في تهذيب اللغة (١٠/١٥٠)، «حكى أبو عبيد عن الأموي: وأنشد غيرُه لأوس بن حجر يصف قوسًا»، فذكر البيت، ثم شرحه فقال: «قال: ملّك: شدد، كما تملك المرأة العجين تشد عجنه، أي ترك من القشر شيئًا تتمالك القوس به، يكنها لئلا يبدو قلب القوس فتتشقق، وهم يجعلون عليها عقبًا، إذا لم يكن عليها قشر».

(٦) التقديم بذكر رؤوس المسائل غير وارد بـ (ل) و(م).

الأولى[١]: في ذِكْرِ اختلافِ النّاسِ فيهِ.

الثانية: في كَوْنِهِ من صفات التنزيل والكمال واحتمالِهِ للأفعال.

الثالثة: في أي الصّيغِ أَبْلَغُ فيه وأَعَمُّ[٢].

المسألة[٣] الرابعة: أَيُّ الاسمين أبلغ من اسم مَلِك أو مالِك؟

الخامسة: في لفظ الملِك الوارد في الشرع الذي تنبني عليه الأحكام أَهو حقيقةٌ أم مَجازٌ؟

السادسة: في وصف الكافر بأنه مالك.

السابعة: هل يُسَمَّى الباري بسُلْطانٍ[٤]؟[٥]

المسألة الأولى: في ذِكْرِ اختلاف النّاسِ فيهِ

فمنهم من قال: حقيقة المُلْكِ: القدرة على الإنشاء والإيجاد، ويكون معناه على هذا الوجه معنى قولنا: «إِلَـٰهٌ»، لأن الإله هو: القادر على الإيجاد والإنشاء، وهو قول أكثر علمائنا[٦].

الثاني: أنَّ حقيقة المُلْك جَوازُ التصرف على الإطلاق، وهو اختيار إمام السنة أبي الحسن في كتاب التفسير الكبير المسمى بالمختزَن[٧].

الثالث: قال بعضهم: هو المتصرِّفُ على الإطلاق[٨].

---

(١) في (ط): المسألة الأولى.

(٢) بعدها في (غ): وفي مسائل.

(٣) لم ترد في النسخ الأخرى.

(٤) قوله: «الأولى: في ذكر اختلاف الناس... هل يسمى الباري بسلطان» سقط من (ل).

(٥) قوله: «الرابعة: أي الاسمين أبلغ... هل يسمى الباري بسلطان» سقط من (غ).

(٦) القشيري في تفسير الأسماء: (٧٣)، والإرشاد: (١٤٥).

(٧) مجرد المقالات: (٤٧).

(٨) وهو اختيار الزجَّاجي في اشتقاق أسماء الله: (٤٣).

الرابع: أن المَلِك: هو الذي لا يتطرَّق إليه نقص ولا يُعْجِزُه أمر.

وكلُّها راجعٌ إلى معناه لُغَةً لمن تثبتَه[١]، وكذلك كل اسم منها، فإن الشدَّ والرَّبْطَ وجوازَ التصرُّفِ ثَمَرَةُ القُدْرَةِ، والقُدْرَةُ سَبَبُه، فتارة يُعبَّر عن المعنى بسبَبِه، وتارة يُعبَّر عنه بثَمَرَتِه، كما قرَّرناه في كتب الأصول، وهكذا كل اسم، وستراه بَعْدُ إن شاء الله.

وعلى كُلِّ الأقوال فلا مَلِك[٢] في الحقيقة إلا الله وحده، لأنا إن قلنا: إن المالك هو القادر على الأشياء، فهو سبحانه[٣] المنفرد بذلك.

وكذلك إن قلنا: هو الذي يجوز له التصرف على الإطلاق، فهو الله وحده، لأن من عَداه[٤] لا يتصرَّفُ على الإطلاق، وإنما تصرفُّه محجور مقصور على أوصاف، مخصوص بوجه، مُقَدَّرٌ بوقت.

وإن قلنا: هو الشدُّ والرَّبْطُ، فمن يَشُدُّ ويَرْبِطُ إلا اللهُ وحده، وهل الشدُّ والربطُ إلا بالقدرة التي تصدر عنها المخلوقات.

وإن قلنا - وهو الصحيح -: إنه الذي لا يتطرَّقُ إليه نَقْصٌ ولا يُعجزه أَمْرٌ، فَبَيِّنٌ أنه[٥] الله وحده، ولا يقال لغير الباري مَلِكٌ إلّا على المجاز، بمعنى جواز التصرف خاصة لا بغيره فإنه مُحالٌ، إلا لله فإنه واجب، وإلى هذا المعنى وقعت الإشارة بقوله: ﴿فَتَعَالَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ﴾ [المؤمنون:١١٧].

---

(١) في (ط): يثبته.

(٢) في (ط): مالك.

(٣) لم يرد في (ط).

(٤) قوله: «لأن من عداه» سقط من (غ).

(٥) في (غ): أن.

المسألة الثانية: اختلف الناس هل هو من صفات الذات أم من صفات الفعل؟

وذلك يترَّكب على معناه اللغوي الذي تقدَّم ذِكْرُه؛ وإنَّما صار من صار إلى أنه من صفات الفعل لاعتقاده أن المَلِك هو المتصرِّفُ، وذلك يَستدعي وجودَ الموجودات، وقد/ كان الله ولا شيءَ غَيْره، فركَّب عليه أن المُلْكَ من صِفات الأفعال، وأنه إنَّما صار مَلِكًا بعد وجود الأفعال، وقد قدَّمنا أن حقيقة المُلْكِ القدرة على الإيجاد وجوازُ التصرف، وبذلك[1] يكون المالِك[2] مالكًا لأعيانٍ تصرَّفَ فيها أو لَمْ يَتَصَرَّفْ لمّا كان التصرُّفُ له جائزًا، إذ[3] كان عليه قادرًا، أو بصفةٍ من يقدِرُ عليه. [٣٠/أ]

ونحن نعتقد ونقولُ بما ثَبَتَ من الأدلة أنَّ الباري لم يَزَلْ مَلِكًا على معنى أنه قادِرٌ على الإيجاد، جائِزٌ له التصرُّف على الإطلاق، والمعدوم مملوكٌ في حال عدَمه، أي مملوك له إيجاده[4]، جائِزٌ له أن يوجِدَهُ كيف أراد، فإذا وُجِدَ تصرَّف فيه سبحانه كيف شاء.

وكما قلنا: إن المعدوم مقدورٌ له ومعلوم[5] ومذكور، ولا يقتضي وصفنا له بذلك وجودَه وثبوتَه، لأن جميع ما أضفناه إليه ووصفناه به يرجع إلى غيره، من عِلم العالِم به[6]، وقُدْرَةِ القادر عليه، وذِكْرِ الذاكر له، فكذلك مُلْكُ المالك إياه، وهذا دَقيق، يأوي إلى عَظيمٍ من التحقيقِ، وفيه غُنْيَةٌ لمن أَنصَفَ وكان له لُبٌّ.

---

(١) في النسخ الأخرى: لذلك.

(٢) في (ط): الملك.

(٣) في (ط) و(ل): أو.

(٤) في (ط) و(م): إيجادٌ.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في النسخ الأخرى: له.

المسألة الثالثة: في كونه ملِكًا، هل هو كَوْنُهُ قادِرًا أم لا؟

نقول[١]: قال بعض علمائنا: إنه لا معنى للمَلِكِ أكثرُ من أنه القادر؛ وقال بعضهم: إنها صفة للقادر، إذا كان عليها قيل[٢]: إنه قادر مالك، وكان له مُلْكٌ، ومعنى ذلك جواز التصرف له على الإطلاق كما بيَّنّاه، فتكون[٣] نسبة التصرف إليه مع ارتفاع الحَظْرِ عنه وانتظار الإذن من غيره مُرْتَفِعًا عن صفته، وبه يَتِمُّ المعنى ويَكْمُلُ المقصود[٤].

وقال بعضهم: المَلِك: الذي له الكمالُ في التنزيه عن النقصِ، والاستيفاءُ لصفات الجلال، وهو حقيقته.

فإن قيل: فالذي يقول من علمائكم: إن المَلِك هو القادر قد ساعد القدَريةَ[٥] على تفسير المُلْكِ بالقُدرة.

فالجواب: أنه لا سواءَ بينهم، لأنا نعتقد أن الله هو القادر على الإيجاد وحده[٦]، وهم يقولون: إن العبد يقدر على الإيجاد، وذلك باطل قَطْعًا حَسَبَ ما بيَّنّاه في كُتب العقائد[٧].

وفيه بعد ذلك تَفْصيلٌ طويل لا يدخل في الاختصار، إنما هو من التكميلات والتتميمات لِما سبق عليها من التوطئة والمقدمات.

(١) سقطت من النسخ الأخرى.
(٢) جواب شرط: إذا كان عليها.
(٣) في (ط): فيكون.
(٤) في (ط) و(ل): المقصد.
(٥) ومنهم الجبائي، وقد رد عليه الأشعري في تفسيره، مجرد المقالات: (٤٧).
(٦) في (ط): وحده على الإيجاد.
(٧) في مسألة خلق الأفعال، انظرها في: مجرد المقالات: (٩٠)، أصول الدين للبغدادي: (١٣٣-١٣٤)، المغني في أصول الدين للمتولي: (٣٤)، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل: (٣٢٣)، في باب الاستطاعة.

لُبابُه: أَنَّ مُلْكَ الله عامٌّ لكل موجودٍ؛ كان من كسب العباد أو[١] لا كسب لهم فيه، كما هو به عالمٌ لا يَشِذُّ شيء عن مُلكه، كما لا يخرج عن عِلمه، وهم يقولون: إن أفعال العباد[٢] لا يملكها الله، تعالى عن قولهم، وقد علم الكل أن صفة[٣] المُلك مدحٌ وتعظيم، فكيف يُسْلَبُ عنه بعض مُتَعَلَّقاتِها؟ وأيُّ فرق بين سَلْبِ البعض أو سَلْبِ الكُلِّ/ لاستحالة صفة النقص عليه ووجوب الكمال له؟ [٣٠/ب]

فثبت أنه مالِكٌ لكل مملوكٍ، عالمٌ بكل معلوم، وأنهما قَرينانِ لا يجوز أن يذهب مملوكٌ عن مُلكه، أو يخرج مَقْدورٌ عن قُدْرَتِهِ، كما أخبر تعالى عن صفتِه بقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ [طه: ٤-٥]، وهذا فَنٌّ يجب الاعتناءُ به في معنى أسماء الله وصفاته لما بيَّنّا[٤] من انبِناءِ[٥] التعْديلِ والتجْويرِ[٦] عليه.

وأَصْلُ العقيدة الصحيحة في ذلك أنه المالك لكل فِعْلٍ، ولا يصح أن يكون عليه حَظْرٌ من حاظِرٍ، فوجب أن يَحْسُن منه جميع ما فَعَلَ على الابتداء[٧]، ولا يصح أن يقبُح منه شيءٌ[٨]، لاستحالة أن يكون غير مالك[٩] لشيء، أو أن[١٠]

(١) في (ط) و(ل) و(م): أم.

(٢) في (ط): العبد.

(٣) في (ط): صفات.

(٤) في (ل): بيناه.

(٥) في (م): انتفاء، وهو تصحيف، وفي (غ): ابتناء.

(٦) في (غ): النحو، وهو تصحيف.

(٧) في (ط): ولا يصح أن يكون على الابتداء، وفي (م): الابتلاء.

(٨) سقطت من (ط).

(٩) في (ك) و(غ): ملِك.

(١٠) سقطت من (ط)، وفي (ل): وأن.

يكون عليه زَجْرٌ ونَهْيٌ، فيجب الحكم بتحسين جميع أفعاله، وحصل الفرق بينه وبين غيره من حيث يمتنع فيه مِثْلُ وصفه.

وهذا مَعْنًى فاتَ القدَرية، لا يقدرون عليه ولا يعتقدون الحق فيه، وإذا انتهيتَ إليه تحقّقْتَ سِرَّ القدَر والقضاء الذي انفرد فيه سبحانه بالحكم والإمضاء، وعن هذه الجملة عبَّر النبي ﷺ بقوله: «سبحان ذي المُلْك والملكوت، سبحان ذي العزَّة[1] والجبروت»[2].

المسألة الرابعة: أي الاسمين أبلغ من اسم مَلِكٍ أو مالِكٍ؟

اعلَموا - وفَّقَكُم الله وبصَّرَكُم - أن هذا بابٌ يتعلَّقُ باللغة، فتعمَّقَ فيه أربابُها وتسوَّروا على معنى العقائد فيه بتكلُّفِهم ما ليس من بابِهم، والتطويل باستيفاء الجمل والتفاصيل يقطع بالغرض المفترض، فنخص القول بمعنى لطيفِ الجِزْمِ[3]، مُستولٍ على العِلْمِ، فنقول:

ذَهَبَ قوم: إلى أن قولَنا: «مالِك» أبلغ، لأنه أعمُّ، لثلاثة أوجه:

الأوَّل: أنك تُضيفه إلى الخاص والعام فتقول: مالك الدار والثوب والدابة، كما تقول: مالك الملوك ومالك الأرض.

---

(١) سقطت من (م)، وفي (ل): القدرة.

(٢) أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده برقم ١٠ (٨٤/١)، والطبراني في الأحاديث الطوال برقم ٣٦ (ص٢٦٦)، وأبو الشيخ في العظمة برقم ٣٨٦ (٨٢١/٣)، وبرقم ٤٨٩ (٩٦٥/٣)، وبرقم ٥٣٤ (١٠١٤/٣)، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة برقم ٢٥٨ (ص١٨٣- الربيش)، والبيهقي في شعب الإيمان: (١٨٢/١ برقم ١٦٦)، وصحَّحه الحاكم على شرط البخاري (٤٥٠٢)، وتعقبه الذهبي بقوله: (منكر غريب، وما هو على شرط البخاري، عبد الملك ضعيف، تفرد به).

(٣) (ل): المحرم، وهو تصحيف.

الثاني: أنه ينطلق على «مالكٍ» القليل كما ينطلق على «مالك» الكثير، ولا يُقال: «مَلِك» إلا على الكثير.

الثالث: أنك تقول: مالك المُلك ولا تقول: ملِك المُلك، قال الله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَـٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران:٢٦].

وذهب قوم: إلى أن «مَلِكًا» أعمُّ من «مالِك»، لثلاثة أوجه:

الأوَّل: أنك تقول: مَلِك الطيور والجوارح[١]، كما تقول: مَلِك الآدميين، ولا تقول: مالك الطيور.

الثاني: أن المَلِك: من اتسَعَ مُلكه.

الثالث: أنَّ «مَلِكًا» بناؤه فَعِلٌ، و[٢]مالِكًا[٣] بناؤه فاعِل، وفَعِل أَبْلَغُ من فاعِل، كجزِعٍ من جازِعٍ، وحذِرٍ من حاذِرٍ.

فإذا قابلت بين هذه الستة الأوجُهِ وجدت أن «ملِكًا» أَوْسَعُ مُتَعَلَّقًا من «مالكٍ»، وأَبْلَغُ منه بِناءً، وأَمدح منه ذِكْرًا، والله أعلَم./ [٣١/أ]

المسألة الخامسة: في لفظ الملِك الوارد في الشَّرْعِ الذي تنبني عليه الأحكام أهو حقيقة أم مجازٌ؟

الجواب: أن هذا[٤] كلَّه توسع ومجاز، والمعنى فيه والمقصود به الفرق بين من يجوز له التصرف وبين من لا يجوز له.

---

(١) تحرَّفت في (ل) و(م)، وفي (غ): بجوارحها.

(٢) قوله: «ملكًا بناؤه فعل و» سقط من (ك) و(ل)، وما أثبتناه من (غ) و(ط) و(م)، وهو الأشبه.

(٣) في (غ): مالك.

(٤) سقط من (غ).

فإن قيل: قد قلتم: إن معنى كونه[١] مالكًا جواز التصرف له، فإذا كان المالك في الشرع من يجوز التصرف له[٢] فاجعلوه حقيقة فيه.

فالجواب: أنا قلنا في حقيقة المالك: من يجوز له التصرف، على الإطلاق، ومعناه: ابتداء من غير إِذْنِ آذِنٍ[٣] ولا حظر حاظر، ولا تجويز ولا تخصيص ولا تعيين، والمتصرف شرعًا إنما تصرف بعد هذه الشروط والتجويزات كلها.

فإن قيل: فلِمَ[٤] يكون ذلك مجازًا مع استعماله في اللغة وإطلاقه في الشريعة؟

الجواب[٥]: أنا نقول: كل إطلاق لا بُدَّ له من حقيقة ومجاز، وقد قلنا: إن الحقيقة فيه ما أوضحناه، وأن المجاز سِواه، ولا يتصوَّر أن تكون له حقيقة غيره، وأن المجاز بعدُ ما ذكرناه.

فإن قيل: وكيف تختلف اللغة في هذا القول، والحقيقةُ والبيانُ وَقَعَ باللغة عنها فوجب أن يكون بمعناها؟

الجواب[٦]: أَنَّا نقول: وقع البيان باللغة العربية عن وصف الرَّبِّ بأنه مَلِك ومالِك[٧]، وعن وصف العبد بأنه مالِك ومِلِك، واستحال أن يجريَ الوصفُ فيهما على معنىً واحد لاستحالة التماثلُ، فوجب التباينُ فيه، فكانت الحقيقة للرّبّ أقربَ لأنها له بالاستحقاق وعلى الكمال والوجوب، وكان المجاز

---

(١) في (غ): قوله.
(٢) في (ط) و(ل) و(م): له التصرف.
(٣) سقطت من (ل).
(٤) في (ط) و(ل) و(م): ولم.
(٥) في (ط): فالجواب.
(٦) في (ط): فالجواب.
(٧) في (ط): مالك وملك.

للعبد لأن المُلْكَ له موهوبٌ[١] هبةَ عاريةٍ ناقِصٌ، وإلى هذا كله وقعت الإشارة بقوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾ [آل عمران:٢٦].

المسألة السادسة: في وصف الكافر بأنه مالِك[٢]

فقال بعضهم: إن الله تعالى يُملِك الكافر، واستظهر على ذلك بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبْرَٰهِيمَ فِي رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ [البقرة:٢٥٧].

وقال بعضهم: إن الله لا يُملِك الكافرين، والذي آتاه الله الملكَ إبراهيمُ، وهذا ضعيف من وجهين:

أحدهما: اللغة، وذلك أن الله تعالى قال بعده: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبْرَٰهِيمَ فِي رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾، أي: لأن آتاه الله[٣] المُلْك[٤]، المعنى: أنه اغتر بالمُلْك الذي أعطاه الله إيّاه، فجادل إبراهيمَ عليه السلام[٥] في الله، فالذي جادل مغترًّا بالله[٦] مغترًّا بالمُلْك هو الكافر، فكانت مُحاجَّةُ الكافر بالمُلْكِ، فقال: أنا أُحيي وأُميت، وكانت مُحاجَّةُ إبراهيم بالنبوّة، لِأَنَ آتاه الله العِلْم، ولذلك بُهت الكافر.

وأمَّا الحقيقة فإنَّ إبراهيمَ لم يكن وقت المُحاجَّة مَلِكًا، وإنَّما كانت له نبوَّةٌ مبتدأةٌ محفوفةٌ بالمكارِه والثواب، واستمرت الحال كذلك من الامتحان/ إلى حينٍ. [٣١/ب]

(١) في (غ): موهوب لموهوب.
(٢) المسألة السادسة والسابعة ساقطتان من (ل).
(٣) سقط من (غ).
(٤) قوله: «أي لأن آتاه الله الملك» سقط من (ط) و(م).
(٥) لم ترد في النسخ الأخرى.
(٦) قوله: «مغترًّا بالله» سقط من (ط) و(ل) و(م).

يُحَقِّقُه: أن الله تعالى قال مُخْبِرًا عن الكافر في قصة يوسف عليه السلام[١]: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ﴾ [يوسف:٤٣]، فصحَّ أن الكافر سُمّي[٢] به، لكِن الفَرْقُ بينه وبين الخالق يَتَبَيَّنُ في المنازل والمعاني في الفَصْلِ الرّابعِ.

المسألة السابعة: هل يُسَمَّى الباري بسُلْطانٍ؟

وبَيانُه يأتي في اللواحق مع نظائره، إن شاء الله تعالى[٣].

الفَصْلُ الرّابعُ: في التَّنْزيل

اعلَموا أنَّ المرء إذا انتهى إلى هذا المقام من المعرفة حصَل بين منزلتين:

إحداهما: عِلْمُه بربه.

والثانية: عِلْمُه بنفسه، وهذه حالُه في كل اسمٍ منها.

أمّا[٤] المنزلة الأولى وهي علمه بربه، فقد تحقَّق المُنْتَهي إلى هذا الأَمَدِ أنه المَلِك الذي يَستغني في ذاته العُليا وصفاته وأسمائه الحسنى عن غيره، ويَحتاج إليه غيره، بل لا يَستغني عنه شَيْءٌ في شَيْءٍ، فالوجود لغيره به كان أوَّلًا[٥]، والبقاء له منه ثانيًا، والصفات إليه فيه ثالثًا، فكل شَيْءٍ سِواه فهو له مِلك مُفتقر إليه، وهو الغني[٦] عن كل شيء، فهو المَلِك حقيقةً، وهو المَلِك

(١) لم ترد في النسخ الأخرى.

(٢) في (ط): يسمى.

(٣) لم يرد في (ط) و(ل) و(م).

(٤) سقطت من (غ).

(٥) في (غ): أول.

(٦) في (ل): المستغني.

على الإطلاق من غير تقييد، بما تقدَّم من الأدلة وسبَقَ من البراهين، فبِحُكْمِ ذلك اختصَّ بنُعوتٍ اقتضاها كَوْنُهُ مَلِكًا؛ جِماعُها إحدى عَشْرَةَ[١]:

الأوَّل: أنه يُعِزُّ من يشاء، ويُذِلُّ من يشاء، ويستحيل عليه الإذلال.

الثاني: أنه المُمْلِكُ لغيره، السالِبُ[٢] له.

الثالث: أنه المُمَكِّنُ لسِواه، المانِعُ له.

الرابع: أنه يولّي ويَعزِل، ولا يتوجَّه عليه العزل[٣].

الخامس: أنه المنفرد بالعزِّ والسلطان، لا يُشارِكُه فيه أحد.

السادس: أنه يَقضي ولا يُقضى عليه.

السابع: أن الإنفاق إليه، يَرزُق ولا يُرزَق[٤]، ويُطعِم ولا يُطعَم.

الثامن: أنه يُؤْلِم ولا يَتألَّم.

التاسع: أنه يَضُرُّ وينفع، ولا يتوجَّهُ عليه الضَّرَرُ[٥] والنفع.

العاشر: أنه يَحْرُس ولا يُحْرَس.

الحادي عشر: أن العَرْضَ[٦] عليه، والثوابَ والعقاب إليه، والعفو لا يُرجى إلا لديه.

---

(١) في النسخ الأخرى: أحدَ عَشَرَ حُكْمًا.

(٢) سقط من (ل).

(٣) في (ط): العذل.

(٤) قوله: «ولا يرزق» سقط من (غ).

(٥) في (م): الضر، وأشار إليها ناسخ (ل).

(٦) في (ط): العِوض.

وفي كل نَعْتٍ منها آية وحديث يَدُلُّ[١] عليه، وهذا **الأَمَدُ الأقصى** إذا تبصَّرت فيه يقع بك عليه.

وأمَّا[٢] **المنزلة الثانية**[٣] للعبد: وهي عِلْمُه بنفسه:

لمَّا كان فقيرًا إلى[٤] الله تعالى[٥] من كل وجه وفي كل حالة[٦]، لم يَتَصَوَّر أن يكون له مُلْكٌ مطلق، وإن كان للعبد استغناءٌ عن غيره، فهو مُحْتاجٌ[٧] إلى ربه، ولقد يحتاج[٨] إليه بعضُ الأشياء من وجهٍ، ويحتاج هو من كل وجه، فله بما يُحتاج إليه حظٌّ من المُلك حقير، به صحَّ أن يُسمى مَلِكًا، صار إليه من قِبَل ربه، فكان عَظيمًا لشَرَفِ الجهة التي تَصَيَّر إليه بها، وقد سَمَّى النبي ﷺ بهذا/ [٣٢/أ] المعنى من كان له قوت ومنزل غَنيًا[٩]، ومن كان له خادم ملِكًا[١٠]، فكان غَنيًا

---

(١) في (ط): فدَلَّ، وفي (م): ودلَّ.

(٢) سقطت من (غ).

(٣) في (ك): السفلى، ومرَّضها، وأثبتنا ما أثبت بالطرة وصحَّحه.

(٤) في (ك): إليه، ومرَّضها، وأثبتنا ما أثبت الطرة وصحَّحه.

(٥) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٦) في (ط) و(ل) و(م): حال.

(٧) في (ط): يحتاج.

(٨) في (ط): تحتاج.

(٩) يلمح إلى حديث عبيد الله بن محصن أن النبي ﷺ قال: «مَنْ أصبَحَ منكم آمِنًا في سِرْبه، مُعافى في جَسَدِهِ، عندهُ قوتُ يومِه، فكأنَّما حِيزَتْ له الدنيا بحذافيرها». أخرجه الترمذي (٢٣٤٧)، وابن ماجة رقم (٤١٤١)، البخاري في «الأدب المفرد» رقم (٣٠٠).

(١٠) يحيل على ما رواه ابن جرير الطبري في التفسير (١٠/١٦١)، موقوفًا على عبد الله بن عمرو بن العاص، «وسأله رجل فقال: ألسنا من فقراء المهاجرين؟ فقال له عبد الله: ألك امرأة تأوي إليها؟ قال: نعم! قال: ألك مسكن تسكُنُه؟ قال: نعم! قال: فأنت =

بحُكم استغنائه عن مَفاقِرِ عَدَمِ هذه الأَعْيان، وكان مَلِكًا لتصرفه فيها، بحُكمه[١] عليها ورَفْع المُؤَنِ عنه فيها، وحقيقة[٢] مجاز المَلِك في العباد: من تجرَّد عن كل رِقٍّ إلّا لله[٣] تعالى[٤]، واستغنى عن غيره به[٥]، ولذلك مِعْيارٌ ومُقَدِّمَةٌ.

أمَّا المقدِّمة

فهو مَلِكٌ[٦] لمملكته[٧] الخاصة، وهي ذاته، فرعيَّتُه فيها جوارحه وحواسُّه، وجنودُه شهوتُه وغضبُه وهَواه، فإذا مَلَك هذه المعاني فأطاعته الرعية وتصرَّفت الأجناد على مقتضى أمره ولم تَمْلِكه واستولى عليها ولم تَغلِبه فهو مَلِكٌ في ذاته، وإلى هذا المعنى وقعت الإشارة بقوله: ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ﴾ [يوسف:١٠١]، أراد به في أحد الوجهين: ملكَه لنفسه حين امتنع من امرأة العزيز حال المُراودة.

وأمَّا المِعْيارُ:

فإذا استغنى عن كل الناس واحتاج كل الناس إليه فهو المَلِكُ في الأرض خاصة، وهذه منزلة الأنبياء صلوات الله عليهم، فإنهم استغنوا في الهداية عن

= من الأغنياء! فقال: إنّ لي خادمًا. قال: فأنت من الملوك»، ورواه أيضًا برقم (١١٦٢٦) مرفوعًا مرسلًا عن زيد بن أسلم في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا﴾، قال: قال رسول الله ﷺ: «من كان له بيتٌ وخادم فهو ملك».

(١) في (ط) و(ل) و(م): وتحكمه، وفي (غ): وبحكمه.

(٢) في (ط): وحقيقته.

(٣) في (غ): الله.

(٤) في (ط) و(ل) و(م): لله وحده، ولم ترد في (غ).

(٥) سقط من (ط).

(٦) في (ط) و(ل): ملكه.

(٧) في (غ): مملكة.

كل أحد إلا عن الله، واحتاج إليهم في ذلك كل أحد، ويليهم في ذلك العلماء لأنهم ورثتهم، وحظهم من المُلْكِ بقدر حظهم من إرشاد العباد وهدايتهم واستغنائهم في ذلك عن غيرهم، ولهذه[١] الصفات يَقْرُبُ العبد من الملائكة في المعنى، ويتوصل به إلى المُلْكِ في جنة المأوى، فيتنقل من مُلْكٍ إلى مُلْكٍ كما قال تعالى[٢]: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً وَمُلْكاً كَبِيراً﴾ [الإنسان:٢٠].

وإلى هذا المعنى أشار بعض العارفين حين قال له بعض المريدين: أوصِني، فقال له[٣]: «كن مَلِكًا في الدنيا ملِكًا في الآخرة»، فأحاله على الغاية، وأرشده إلى البداية والنهاية، وهذا القدر من المُلْكِ عَطيةٌ من المَلِكِ المطلق.

وأمّا[٤] مِلْكُ الأعيان الدنيوية والجواهر المالية فهو إلى أن يكون رِقًّا بما يرتبط به من الجشع والطمع، ويلزمه من الشّغَب والتعب، أقربُ منه إلى أن يكون مُلْكًا، ولذلك قال بعض العلماء[٥] حين قال له بعض ملوك الدنيا: «ما حاجتك؟ فقال[٦] العالِمُ: أوَ لي تقول هذا، ولي عبدان هما سيداك: الحِرْصُ والهوى»[٧].

وقد أحسن بعضُ الشعراء حين قال[٨]:

مَلَكتُ نفسي وكنتُ عبدًا ... فزال رِقّي وطابَ عيشي
أصبحتُ أرضى بحُكْمِ ربي ... إن لم أكن راضيًا فأَيْشي

---

(١) في النسخ الأخرى: بهذه.

(٢) في (ط): الله.

(٣) لم يرد في (ط) و(ل) و(م).

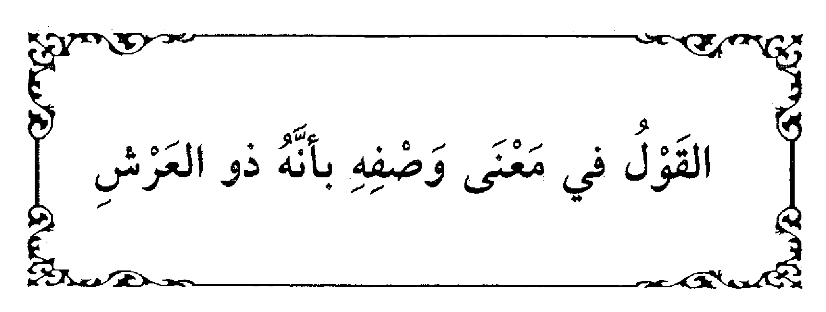
(٤) في النسخ الأخرى: فأما.

(٥) في (ط): الطماعين، وهو تصحيف.

(٦) في (ط): فقال له.

(٧) المقصد الأسنى: (٦٧).

(٨) انظر التحبير للقشيري: (٩٣).



القَوْلُ في مَعْنَى وَصْفِهِ بأَنَّهُ ذو العَرْشِ

وهو الثالث من أسماء التنزيه، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ

اعلَموا - وفَّقَكُم الله - أن هذا الاسمَ ممّا وَرَدَ به نَصُّ القرآن، قال الله سبحانه[1]: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ﴾/ [غافر:١٥]، وكل اسمٍ وَرَدَ مَقْرونًا بقولك: «ذو»، فهو من الأسماء والصفات. [٣٢/ب]

الفصل الثاني: في شرحه لغة

أمَّا قولُنا: «ذو»، فقد تقدَّم شرحه في الكلام على لفظ الذات، وأمّا العرش فاختلَف أهل اللغة فيه على قولين:

فمنهم من قال: إنه مخلوق عظيم لله، هو أعظم المخلوقات جُثَّةً.

والثاني: أنها المخلوقات بجُملتها[2]، ومنه قول الشاعر:

تَدارَكْتُما الأَحْلافَ قد ثُلَّ[3] عَرْشُها ... وذُبْيانُ قد زلَّت بأَقْدامِها النَّعْلُ[4]

---

(١) في (غ): قال سبحانه.

(٢) أصل هذا الكلام في كتاب «أصول الدين» (١١٢) للأستاذ أبي منصور البغدادي.

(٣) في (ل): فاتل، وفي (م): طل.

(٤) منسوب إلى زهير عند الخليل في العين (١/٢٤٩)، وعند ابن دريد في جمهرة اللغة (١/٨٤)، قال: «وثل عرش الرجل: وذلك إذا تضعضعت حاله»، وعند الأزهري في تهذيب اللغة (١/٢٦٤)، وابن فارس في مقاييس اللغة (١/٣٦٩)، وانظر: جمهرة الأمثال (١/٢٩٠).

وقال آخر:

بَعْدَ ابْنِ جَفْنَةَ وابنِ هاتِكِ عَرْشِهِ   والحارِثينَ[١] تُؤَمِّلونَ فَلاحًا[٢]

وقال آخر[٣]:

قَدْ نالَ عَرْشًا لَم يَنَلْهُ نائِلٌ[٤]   إِنْسٌ ولا جِنٌّ ولا دَيَّارُ[٥]

وقال آخر:

عُروشٌ تَفانَوا بَعْدَ عِزٍّ[٦] وإمَّةٍ[٧]   هَوَوا بَعْدَما نالوا السَّلامَةَ والغِنَى[٨]

ومعنى هذا: مالِك العَرْشِ ورافعه ومعظِّمُه، كما جاء في الأثر: أنه وُجِدَ بمَكَّةَ حَجَرٌ مَزْبورٌ[٩] فيه بالخط الأوَّل: «أنا الله ذو بَكَّةَ»[١٠]، يعني خالِقُها ومُعَظِّمُها.

---

(١) في (ك): والحارثَين، والحارِثين.

(٢) أصول الدين للبغدادي، ونسبه للنابغة الذبياني: (٧٩)، ثم (١١٣)؛ ولم نجده في ديوانه.

(٣) أصول الدين للبغدادي، ونسبه لسعيد بن زائدة الخزاعي في النعمان بن المنذر: (١١٣).

(٤) في (غ): بابل.

(٥) في (ل): ديّان.

(٦) في (م): عد، وهو تصحيف.

(٧) الإمة: النعمة، تاج العروس: (٣١/٢٢٨).

(٨) أصول الدين للبغدادي، ناسبًا إياه لمتمم بن نويرة: (١١٣).

(٩) سقطت من (ط)، وفي (ل): مذكور، وفي (غ): تر نور، كذا.

(١٠) أخرجه معمر في جامعه برقم ٢٠٠٧١ (١١/١١٤- مع مصنف عبد الرزاق)، وعبد الرزاق في مصنفه برقم ٩٢٢٠ (٥/١٥٠)، وابن أبي شيبة برقم ١٤٣٠٢، و١٤٣٠٣، و١٤٣٠٤، (٨/٣٨٠-٣٨١)، والفِرْيابي في القدر، برقم ٣٣٨ (ص٢٣٦)، والبيهقي في القضاء والقدر (ص ١٧٨)، عن الزهري، عن مساعف الحاجب موقوفا عليه.

الفصل الثالث: في شَرْحِهِ حقيقةً[1] وعَقْدًا

أمّا علماء الإسلام فاتفقوا على أن العرش مخلوق عظيم لله، هو أَعْظَمُ المخلوقات قَدْرًا وجُثَّةً، وأَعْلاها جِهَةً ورُتْبَةً، وقَدْ بَيَّنّا حَقيقَةَ[2] ذَلِكَ في كتاب المُشْكِلَيْنِ، ولكنّا نُشير ها هُنا إلى الحقِّ فيها[3] على رَسْمِ الاِخْتِصارِ فنقول:

أمَّا لَفْظُ العَرْشِ في اللغة فينطلق على معنيين:

أحدهما: مَوْضِعٌ مَخْصوصٌ يُرَتَّبُ للكَبيرِ يَكونُ عَلَيْهِ.

والثاني: جميعُ حال المَرْءِ وما يتعلَّقُ به.

ولا يُنكِرُ مُنصِفٌ أن يأتي هذا اللفظ في الشريعة على هذين المعنيين، وإنَّما يَنبغي تحقيقُ مُتَناوَلِ وُروده حيث وَرَدَ؛ وإذا تَتَبَّعَ النِّحْريرُ هذا وجدَه على قِسْمَيْنِ:

أحدهما: لا يصح فيه مُتناوَلٌ إلّا مخلوقٌ مخصوصٌ.

والثاني: يحتمل أن يتناوَل[4] ذلك المخلوق المخصوص[5]، ويحتمل أن يتناول جميع المخلوقات؛ ونحن نذكر من ذلك نُبْذَةً يَسيرَةً مِن الأمثلة:

فأمَّا القسم الأوَّل: فقوله[6]: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود:٧]، فقد بيَّن الله[7] أن هذا المخلوق الذي/ هو العرش المخصوص كان مخلوقًا والماءُ تحتَه، والسماوات والأرض [٣٢/أ]

(١) في (ط): عقيدة.

(٢) سقطت من (ط) و(م).

(٣) في (غ): فيه.

(٤) في (م): يتأول، وهو تصحيف.

(٥) قوله: «يحتمل أن يتناول ذلك المخلوق المخصوص» سقط من (ط).

(٦) في (ل) زيادة: تعالى.

(٧) في(ط) زيادة: تعالى.

وما بينهما من المخلوقات في حَيِّزِ العدَم، وقول[١] النبي ﷺ حين وصف الجنة فقال: «وفوق ذلك عَرْشُ الرحمن، ومنه تَنْفَجِرُ أَنْهارُ الجنَّةِ»[٢]، فهذان نصّان صريحان لا يكون العرش فيهما[٣] إلا مخلوقًا مخصوصًا.

وأمَّا القسم الثاني: فقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٤]، وقول النبي ﷺ: «إن الله لمّا خلق الخلق كتب لهم كتابًا فهو عنده فوق عرشه؛ إن رحمتي سبقت غضبي»[٤]، فيحتمل أن يكون هذا اللفظ في الآية والحديث مُتَناوِلًا لهذا المخلوق المخصوص، ويحتمل أن يتناوَل جميع المخلوقات، ومن هذا القبيل الثاني قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الحديد:٤].

فأمَّا قوله: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ﴾ [غافر:١٥]، فيحتمل أيضًا الوجهين، ويصح أن يتناوَل كلَّ واحدٍ من القِسْمَيْنِ، لكن الظاهرُ فيه عندي أن يكون المراد به المخلوق المخصوص العظيم المقدار، العالي المرتبة الذي ليس فوقه مخلوق؛ يَلي[٥] صفحتَه العُليا العدَم[٦]، وتَلي[٧] صفحته السفلى الجنة، فإنه سَقْفُها على ما بَيَّنّاهُ في اسمِ رَفيع الدَّرَجاتِ.

---

(١) في (ط): قال.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: الجهاد والسير، باب: درجات المجاهدين في سبيل الله برقم ٢٧٩٠ (٤/١٦- طوق النجاة).

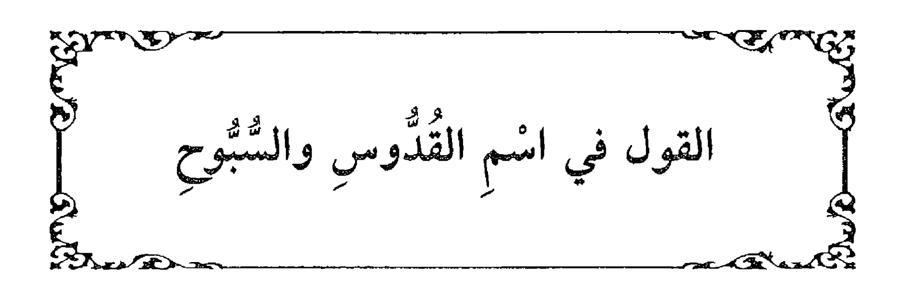
(٣) في (غ): بهما.

(٤) أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه أولها في كتاب: التوحيد، باب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ برقم ٧٤٢٢ (٩/١٢٥- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه كتاب: التوبة، باب: في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت عقابه برقم٢٧٥١ (٤/٢١٠٧- عبد الباقي).

(٥) في (غ): تلي.

(٦) سقطت من (ط)، وفي (م): القدم، وهو تصحيف.

(٧) في (ط): يلي.



القول في اسْمِ القُدُّوسِ والسُّبُّوحِ

وإنَّما جمعناهُما لكون معناهما واحِدًا[١]، وهما الرابع والخامس من أسماء التنزيه، وفيها[٢] أربعة فصول:

الفَصْلُ الأوَّلُ: في مَوْرِدِهِما

فأمّا القدوس فهو اسم ورد به القرآن والسنة، قال الله تعالى: ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ﴾ [الحشر:٢٣]، وقال النبي ﷺ في سجوده: «سُبّوحٌ قُدّوسٌ»[٣]، ووَرَدَ مفسَّرًا في حديث أبي هريرة المتقدِّم، وأجمعت[٤] عليه الأمة لَفْظًا، وخصَّ الله بفضله أهل السنة به عَقْدًا.

وأمّا السُّبّوحُ فليس في القرآن، ولا وَرَدَ في حديث أبي هريرة المفسَّر، ولكن جاء في ذِكْرِ التَّسْبيحِ كما تقدَّم.

الفصل الثاني: في معناه لغة

وقد ذَكَرَ أهل العلم فيه ثلاث عبارات:

---

(١) هذه الجملة في (ط) أتت بعد أسماء التنزيه.

(٢) في النسخ الأخرى: وفيه.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الصلاة باب: ما يقال في الركوع والسجود برقم ٤٨٧ (١/٣٥٣- عبد الباقي).

(٤) في (ط) و(م): اجتمعت.

[الأوَّل][(١)]: قال بعضهم[(٢)]: هو الطّاهِر[(٣)] من العيوب[(٤)]، المنزَّه عن الأنداد[(٥)] والأولاد.

الثاني: قال بعضهم[(٦)]: هو المُطَهَّر من ذلك، والقُدْسُ: الطهارة، ومنه سُمّي بَيْتُ المقدس، معناه: البيت الذي يُطَهَّرُ من الذنوب، وقيل: البَيْتُ الذي طُهِّرَ من الكفار وعُمِرَ بالموحِّدين، لقوله تعالى[(٧)]: ﴿يَٰقَوْمِ ٱدْخُلُواْ ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِي كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٢١]، وقيل للجنّة: حَظيرَةُ القدس، لطهارتها عن آفات الدنيا، والقَدَسُ[(٨)]: السَّطْلُ الكبير، لأنه يُتطهَّرُ به، وأنشدوا لرُؤْبَةَ:

/ دَعَوْتُ رَبَّ العِزَّةِ القُدّوسا دُعاءَ مَن لا يَقْرَعُ النّاقوسا[(٩)] [٣٣/أ]

وسُمّي جبريل روحَ القُدُسِ؛ لأنه مُطهَّرٌ من كل عَيْبٍ ودَنَسٍ، ينزل على كلِّ مطهَّر من الأنبياء، ولم يأت في الكلام فُعولٌ بضم الفاء إلا السُّبّوحَ والقُدّوسَ، ويقال أيضًا[(١٠)] بفتح القاف[(١١)]، وهو قياس الأسماء[(١٢)].

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

(٢) الخطابي في شأن الدعاء: (٤٠).

(٣) في (غ): الظاهر.

(٤) في (غ): الغيوب.

(٥) في (ط): الأضداد.

(٦) اشتقاق أسماء الله للزجاجي: (٢١٤).

(٧) سقطت من (ط) و(غ).

(٨) في طرة بـ (ك) بخط ناسخها ما نَصُّه: قال أبو إسحاق الزجَّاج رحمه الله: «إنما سمي السَّطْلُ قَدَسًا لأنه يتطهَّر به ويتوضأ منه، كذا حكاه عنه الزُّبَيْدِي في لحن العامة تأليفه» اهـ، ومعناه في تفسير الأسماء للزجاج: (٣٠).

(٩) الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري: (١/٥٣)، وديوانه: (٦٨).

(١٠) في (ط) و(م) زيادة: فيه.

(١١) تفسير الأسماء للزجاج: (٣٠).

(١٢) قاله الزجاجي في اشتقاق الأسماء: (١١٤).

وقيل في الثالث: القُدّوسُ المبارك، والقُدْسُ: البركة[١].

الفصل الثالث: في شرحه حقيقة

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في اختلاف الناس فيه

نقول: اختلَف علماؤنا - رحمة الله عليهم - هل كونُه سُبّوحًا قُدّوسًا يرجع إلى معنى خاصٍّ يُسمَّى قُدْسًا وسُبْحَةً، أو وَصْفُهُ بذلك يرجع إلى نَفْيٍ مَحْضٍ على معنى القَوْلِ في الوحدانية؟

فمنهم من قال: إن ذلك ليس يرجع إلى معنى خاص، بل معنى ذلك أنه منزَّه عن النقص باستحقاق صفات الكمال في معنى الإلّهية، إذ لا يليق به أن يكون له شريك أو شبيه أو تَلْحَقُهُ آفة، لم يَزَل كذلك ولا يزال، قدَّسه المقدِّسون أم لا.

ومنهم من قال: إنه وصف على الاختصاص، كالعلم والإرادة والكلام.

وسترى تحقيق هذه الأغراض في كتاب المُقْسِطِ، وهو وإن[٢] كان أمرًا قريبًا[٣] في الاعتقاد لا يُحيلُ اعتقادَنا الاختلافُ فيه، فهو أمرٌ بعيد في الأدلة، تَطولُ فيه مسافة النظر، فألحقناه ببابه واقتصرنا على النُّبْذَةِ الدّالَّةِ ها هُنا، **والصحيح عندي** أنه ليس بوصف خاص، وإنَّما هو نفي للنقائص وتنزيه مَحْضٌ.

المسألة الثانية: في تركيب معناه على غيره

قال علماؤنا - رحمة الله عليهم -: إن وصفه بذلك يتوجَّه على ثلاثة أقسام:

---

(١) وهو قول قتادة، رواه عنه بسنده الطبري: (٢٣/٣٠٢)، وانظر: تفسير الثعلبي: (٩/٢٨٧)، تفسير أسماء الله الحسنى للزجّاج: (٣٠).

(٢) في (غ): إن.

(٣) سقط من (غ).

أحدها: أنه مُسَبَّحٌ على الإطلاق، فهو مُسَبِّحٌ لنفسه، مُقدِّس لها في الأزَل، يُخْبِرُ عنها بما يجب لها من صفات العُلى والأسماء الحسنى.

الثاني: أنه مُسَبَّحٌ لخلقه[١] بتسبيحهم له وتقديسهم، فجرى مَجْرَى كونه معبودًا مُطاعًا، فيكون وصفًا يرجِعُ إليه من غَيْرِهِ.

الثالث: أنه ذو القدس والنزاهة، على معنى نفي[٢] النقائص.

المسألة الثالثة: في تحقيق المآخِذِ فيه

قد عَلِمتم - أرشدكم الله - أن القدسَ في اللغة: الطهارة، والتقديس: التطهير، ورأيتم ما سَرَدنا لكم من أقوال علمائنا لغة وحقيقة، وفي ذلك كلِّه تسامُحٌ في القول وخَلْطٌ للحقيقة، فرأينا أن نَجْلوها بالتفصيل والتحقيق، في كُلِّ فَنٍّ وطَريقٍ، فنقول:

إن لفظ قُدُّوس على بناء فُعُّول، برفع القاف منه ورَفْعِ الفاء من بنائه من أبنية أسماء الفاعلين،/ كما أنه بفتح القاف من أبنية[٣] الفاعلين، وقد جاء في الأسماء مِثْلُه بضمِّ الفاء من بنائه، وهو ذُرّوحٌ لواحِدِ الذَّراريحِ، ضَبَطْناهُ في عِدَّةِ مَواضِعَ على جماعة الأشياخ بِضَمِّ الذّالِ، وإذا كان هكذا لم يصحَّ أن يكون تأويلُه الطاهر، وإن كان معنى الطاهر فيه حقيقةً، ولكنه من دلائِلِ القدوس ومقتضياته، لا من تفسيره ومعناه الخاص له[٤] الأوَّلِ فيه الأَوْلَى[٥] به[٦]، [٣٤/أ]

---

(١) في (غ): بخلقه.

(٢) في (ط): بياض قدره عشر كلمات.

(٣) قوله: «من أبنية أسماء الفاعلين كما أنه بفتح القاف من أبنية» سقط من (غ).

(٤) في (ط): به.

(٥) في (غ): والأولى.

(٦) قوله: «الأول فيه الأولى به» سقط من (ط).

وبين[١] المعنى الذي هو تفسير للَّفْظِ[٢] وبين المعنى الذي هو من مقتضياته بَوْنٌ كبير[٣] بيَّنّاه من قبلُ، وسترى أمثاله.

وإنَّما قلنا ذلك لأن بناء القُدُّوس والسُّبُّوح، بناء اسمِ فاعل يتعدَّى من فِعْلٍ يتعدَّى، وقولنا «طاهِرٌ» بناءُ فاعل لا يتعدَّى[٤] من فِعْلٍ لا يتعدَّى، فلا يصح أن يكون أحدُهما تفسيرًا للآخر، ولا يصح أيضًا أن يكون تأويله المُطَهَّر بنصب الهاء وتشديدها بناءَ المفعول، ولا يصحُّ لذلك أيضًا أن يكون تأويله المُبارَك، لأن البرَكة غَرَضٌ[٥] مُغايِرٌ للقُدْسِ، ولا يصح تفسيره بها.

وإنَّما يجب أن يكون تأويله لغةً: المُطَهِّر المُنَزِّه بكسر الهاء والزاي من الاسمين والعين من بنائهما بناءَ أسماءِ الفاعلين، وإن كان كلُّ فاعل يتعدَّى يقتضي مفعولًا، وكل مفعول يقتضي فاعلًا، ولكن الفاعل ها هنا أحقُّ وأسبقُ، لأنه كان تعالى في الأزل قُدوسًا سُبّوحًا، ولم يكن هنالك مُقدِّس ولا مُسبِّح إلّا هو، أخبر تعالى بقوله عن اسمه ووصفه، وإذا تبيَّن هذا لم يكن له معنًى إلا أنه المُقَدِّس لنفسِه بإخباره عنها بالتوحيد والإجلال والإكرام، واستحالة النقائص عليه، وعَجْزِ الأوهام عنه، فرجع الكلام إلى إخباره عن نفسه أو خلقه للأدلة الدالَّةِ على تقديسه وتطهيره وتوحيده، أو إلى تقديسه لخلقه وتطهيره لهم[٦] على مقاديرَ مخصوصةٍ وفي معانٍ معينةٍ، فيعود حينئذ إلى الخالق، ويرجع[٧] إلى صِفات الأفعال، ويَطيحُ[٨] غير ذلك من التأويلات.

---

(١) في (ط): وبينه وبين.

(٢) في (ط): اللفظ.

(٣) في (ك): فرق كثير، وضبَّب عليها الناسخ، وأثبتنا ما أثبت بالطرة، وصحَّحه، وهو الذي في سائر النسخ.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط) و(م) و(غ): عرض.

(٦) في (غ): تقديسه وتطهيره لخلقه لهم.

(٧) في (غ): ترجع.

(٨) في (غ): تطيح.

فتبصَّروا في هذا، فإنه لا يتمُّ لأحدٍ معرفةُ هذه الأغراض إلا أن يكون رَيّانَ من اللغة، ذا عرفانٍ بالحقائق[1]، فأما مع الظَّماءِ[2] من ذلك والخَوَى[3] فلا ينبغي أن يتعرَّض لذلك ولا يتصدَّى.

الفصل الرَّابع: في التنزيل

إذا ثبت هذا العَقْدُ للعبد توضَّحت له منزلتان؛ العُلْيا لله والسُّفْلَى له.

فأمَّا العُلْيا للرَّبِّ تعالى:

فنعتُه بالقدوس، وتَعْيينُ التقديس له، فإنه يوجِبُ له أوصافًا عشرة:

الأوَّل: تقديسُه عن الشركاء.

الثاني: تقديسه عن النظراء.

الثالث: تقديسه عن الأضداد.

الرابع: تقديسه عن/ الأولاد. [٣٤/ب]

الخامس: تقديسه عن الأوهام.

السادس: تقديسه عن التحديد.

السابع: أنه لا تُدركه الأبصار بالتصوير.

الثامن: تقديسه عن الحاجة إلى الخلق.

التاسع: أنَّ تَطْهِيرَ غيره إليه.

العاشر[4]: -وهو فائدتها- أنَّ له الكمال في كل وصف لاستحالة النقص عليه.

---

(١) في (ط): في الحقائق.

(٢) في (ط) و(غ): الظمأ.

(٣) في (ل): أو الخوى.

(٤) ابتداء من هنا ألحقت بـ (ط) ورقتان بخط مغاير رديء، يغلب عليه التصحيف والتحريف، ولا أثارة عليه من علم أو فهم، ولعل الناسخ وجد نقصًا في النسخة فأراد إتمامه، أو أراد ترميم النسخة فوقع فيما وقع فيه، لهذا لن ننبه على كثير من أخطاء هاته النسخة.

تَنْبيهٌ على وَهَمٍ:

قال بعض المتأخرين[١] من علمائنا: «القدوس: هو المُنَزَّه عن كل وَصْفٍ يُدركه حِسٌّ أو يتصوَّره[٢] خيال ووَهْمٌ أو يختلج[٣] به ضمير، لأنه في الغاية من التَّقَدُّسِ[٤] والتَّطَهُّرِ[٥]»، فلو وقف[٦] ها هنا[٧] وأمسك عَنانه فيه لكان حسنًا، ولكنه أسْرَفَ فقال: «ولست أقول إنه منزَّهٌ عن العيوب والنقائص، فإن ذلك يكاد يقرب من سوء الأدب، فليس يحسن[٨] أن يقول القائل: مَلِكُ البلد ليس بحائك[٩] ولا حجّام[١٠]، فإن نَفْيَ[١١] الوجود يكاد يوهِمُ الوجود، وفي ذلك الإيهام نَقْصٌ، بل أقول: إنه مُنَزَّهٌ عن أوصاف الكمال التي[١٢] يظنُّها أكثر[١٣] الخلق كمالًا، فإنَّ الخلق نظروا إلى أوصاف[١٤] كمالهم[١٥] فوصفوه بها وهو منزَّهٌ عنها».

---

(١) هو الإمام الغزالي في المقصد الأسنى: (٦٨)، في شرحه لاسم الله القدوس.

(٢) في (غ) و(ط): يصوِّره

(٣) في (ط): يحتاج ولا معنى لها.

(٤) في موضعها بياض من (ط)، وفي (غ): التقديس.

(٥) في (غ) و(ط): التطهير، وفي (ل): لتطهير.

(٦) في(ط): وضمها، وهو تصحيف.

(٧) في (غ): ها هناك.

(٨) في (ط): بمعنى، وهو تصحيف.

(٩) في (ط): مجابك، وفي (م): لحامك، وكلاهما تصحيف.

(١٠) في (ط): حباو، وهو تصحيف.

(١١) في (ط): تصحفت العبارة تصحيفا كليًا، وتحرفت تحريفًا فاحشًا.

(١٢) في (غ): الذي.

(١٣) في (ط): الكفار.

(١٤) سقطت من (ط).

(١٥) في (م): مالهم.

قال الإمام الحافظ رضي الله عنه[١]: مرتبة هذا القائل عظيمة ووهَمُه أعظم، هذا تَعَمُّقٌ[٢] لا طائل وراءه ولا تحقيق معه[٣]، بل نقدس الله ونسبِّحُه عن كل عيب ونقص، وليس ما نُقَدِّسُه عنه مُمْكِنًا في حقه، وإنما قدَّسناه عما نَسَبَهُ الكفار إليه، وقد نفى الله سبحانه عن نفسه الشريك والصاحبة والولد، وكل مُحالٍ نسبه إليه أهل الباطل والضلال، وكان ذلك غايةً في[٤] التوحيد ونهاية الأدب في الإيمان.

وإنما فاتته[٥] **دقيقة**[٦] من التحقيق، وهي: **أنا لا نبتدئ نحن بنَفْيٍ وصف عنه من الباطل لم يقُله قائل**[٧] **ولا نسبه إليه مُبْطِلٌ**، وكان ذلك حينئذ أمرًا معدودًا في التكلف، محسوبًا من سوء الأدب، فأمّا وقد تكلَّم المبطلون بالمُحالِ، واقتحموا وَرَطاتِ الضلال، فتقديسه وتنزيهه عن ذلك فَرْضٌ وَجَب، لا يُحْسَبُ من جملة سوء[٨] الأدب، وهذا بيِّن لمن[٩] كان له في الحقائق قَلْبٌ ومُتَقَلَّب[١٠].

المرتبة[١١] السُّفْلَى للعبد[١٢]

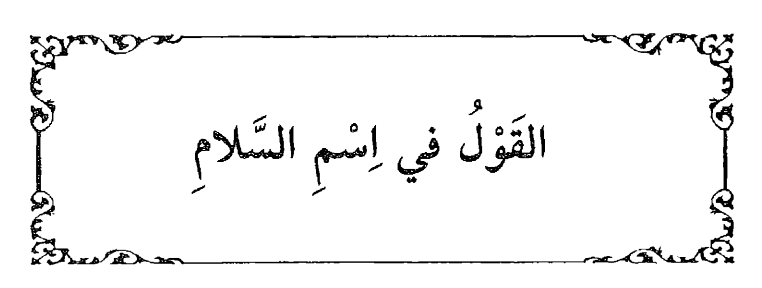
وهي بأن يُنَزِّهَ نفسه عن الشهوات، ومالَه[١٣] عن الشبهات، وقلبه عن الغَفَلات، وجوارحَه عن المخالفات، ومطامِعه[١٤] عن المُلاحظات، ويترفَّع عمَّا

---

(١) في (ط) و(ل): قال ابن العربي.
(٢) في (ط): تعمى.
(٣) سقطت من (ط) و(ل).
(٤) سقطت من (ط).
(٥) في (ط): فاتت.
(٦) في (ط) و(م): حقيقة.
(٧) قوله: «من التحقيق... لم يقله قائل» في موضعه بياض من (ط).
(٨) سقطت من جميع النسخ ما عدا (غ).
(٩) في (ط): إن.
(١٠) في (ط) و(غ): منقلب، وفي (م): تيقلب.
(١١) في (م): المنزلة.
(١٢) في (ط): العبد.
(١٣) في (ط): حاله.
(١٤) في (ط): كلمة غير واضحة.

تُشارِكه فيه البهائم من الإدراكات، فيترقَّى[١] بذلك إلى معالم الأرض والسماوات، وما فيها من العبر والآيات، فإذا حصل في هذا المقام فقد تَبَحْبَحَ في حظيرة / القُدس. [٣٥/أ]

(١) في (ط): فترقى.



القَوْلُ في اِسْمِ السَّلامِ

وفيه أربعة فصول[١]، وهو السادس من أسماء التنزيه

الفَصْلُ الأوَّل: في مَوْرِدِهِ[٢]

وقد وَرَدَ به القرآن والسنة وأجمعت عليه الأمَّة، قال الله تعالى: ﴿ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ﴾ [الحشر:٢٣]، وقال: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس:٢٥]، يعني: إلى دار الله، لقول النبي ﷺ في حديث الشفاعة: «فأستأذِن على ربي في داره»[٣]، وورد في حديث أبي هريرة المفسَّر[٤] مفسَّرًا، وفي الصحيح عن ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: «فإن الله هو السلام»[٥]، وفي حديث أبي هريرة أنه كان يقول بعد السلام: «اللهم أنت السلام، ومنك السلام، تباركت ذا[٦] الجلال والإكرام»[٧].

---

(١) في (ط): وهو السادس..، وفي (ل): وهو السادس، وفيه.

(٢) في (ط): في مورده شريعة.

(٣) في حديث الشفاعة الطويل، تقدم تخريجه.

(٤) سقط من (غ).

(٥) أخرجه أحمد (٤١٠١)، والبخاري في مواضع من صحيحه والذي منه لفظة «في داره» في كتاب التوحيد باب: قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ برقم ٧٤٤٠ (١٣١/٩- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه لكن دون ذكر اللفظة المذكورة في كتاب: الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة منها برقم ١٩٣ (١٨٠/١- عبد الباقي).

(٦) في (ل): يا ذا.

(٧) أخرجه من حديث ثوبان أحمد (٢٢٣٦٥)، ومسلم في صحيحه؛ كتاب: المساجد =

وأجمعت[١] عليه الأمة.

الفصل الثاني[٢]: في شرحه لُغَةً

وفيه كلمتان:

إحداهما: ذو.

والثانية: السلام.

فأمَّا قولنا: «ذو»، فقد سبَق بيانه[٣]، وأما السَّلام فهو والسلامة[٤]: مصدران كالرَّضاع والرَّضاعة، وكذلك قولنا: «سلام عليكم» في التحية، هو[٥] كنحو هذا[٦]، وقد بيَّنّا تحقيق[٧] القَوْلِ فيه في كتاب شرح التِّرْمِذي[٨] بما يُغني عن ذِكْره ها هُنا لأنَّه ليس من بابه.

الفصل الثالث: في شَرْحِهِ حَقيقَةً وعَقيدَةً

اتَّفَقَ العلماء - رحمة الله عليهم - على أن معنى قولنا في الله: «السلام»: النسبةُ، تقديره: ذو السلام.

= ومواضع الصلاة، باب: استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، برقم ٥٩١ (١/٤١٤- عبد الباقي)، والبيهقي في الأسماء والصفات برقم ٥٥ (١/١٠١).

(١) في (م): اجتمعت.

(٢) سقطت من (غ).

(٣) في كلامه على اللفظ الرابع: ذات.

(٤) في (م): السلام، وهو تصحيف.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) قوله: «فهو والسلامة... كنحو هذا» بيَّض له في (ط).

(٧) في (ط): الحقيق، وهو تصحيف.

(٨) العارضة، شرح أبواب الاستئذان، ٩/٤٧١.

والنِّسْبَةُ في كلام العرب على ثلاثة أوجه:

أحدها: بالياء، كقولك: أَسَدي وبَكْري.

والثاني: بالجمع، كقولك: المهالبة، والصقالبة، والأزارقة[١].

والثالث: بذي وذات[٢]، كقولك: رجلٌ مالٌ، وكَبْشٌ صافٌ[٣]، وامرأةٌ عاشقٌ[٤]، وناقةٌ ضامِرٌ، أي: رجل ذو مال، وكبش ذو صوف، وامرأة ذات عشق، وناقة ذات ضُمْرٍ[٥].

ثم اختلفوا في توجيه[٦] النِّسْبَةِ على ثلاثة أقوال:

الأوَّل: معناه: الذي سَلِمَ من كل عيب، وبرئ من كل آفةٍ ونقصٍ يَليقُ بسِواه من المخلوقات.

الثاني: معنى[٧] ذو السَّلامِ: أي المُسَلِّم[٨] على عباده، كما قال[٩]: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨].

الثالث: أنَّ معناه: سَلِمَ الخلق من ظلمه.

---

(١) في (ط): الأزاقة.

(٢) في (ك): بالجمع بذي وذات، وهو سبق قلم، وأثبتنا ما في (ل) و(غ).

(٣) في (ل): صوف، وأشار إلى ما أثبتنا.

(٤) في (ط): ذات سمن.

(٥) في (م): طهر.

(٦) في (ط): ترجمة، وفي (ل): ترحمة.

(٧) في (ط) و(ل): معناه.

(٨) في (م): السلام.

(٩) في (ط) زيادة: تعالى.

والصحيح أنه: ذو السَّلام[١] من كل وجه، فذاتُه برئت من الفناء والحوادث، وصفاتُه برئت عن[٢] النقائص، وأفعالُه برئت عن العَيْبِ والظلم، فإذا قلنا[٣]: إنَّه السلام، بمعنى أن ذاتَه سَلِمت من العَيْبِ، وصفاته من النقص[٤]، وأفعالَه من الظلم، فهو بمعنى القُدّوس سواءً، فركِّبه عليه.

[٣٥/ب] وإذا قلنا: إنَّه بمعنى قول القائل: سلام عليكم،/ فهو من صفات المعنى، كالعلم والقدرة، ويدلُّ عليه قوله مُخْبِرًا عن حال الدنيا: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾ [النَّمل:٦٠]، وكما قال مُخْبِرًا عن حال الآخرة: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨].

وإذا قلنا: إنَّه بمعنى السَّلامة من الظلم، كان من صفات الفعل، كالخالق والبارئ ونحوه.

والصحيح أنَّه السَّلام بالمعاني كلِّها على التمام والكمال، في الذات والوجود والصفات والفعل، وبمعنى الكلام والقَوْلِ.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمَ العبد أنَّ الرَّبَّ تعالى هو السلام بهذه[٥] المعاني كلها؛ فليعلم أنَّ **المنزلة العُلْيا** فيها لله تعالى، ويجب له من ذلك سِتَّةُ أحكام:

---

(١) قوله: «سلم الخلق... ذو السلام» بيَّض له الناسخ في (ط).

(٢) في (ط): من.

(٣) في (ط): قلت.

(٤) قوله: «وأفعاله برئت عن العيب... وصفاته من النقص» سقط من (ط)، وذاك أن الناسخ انتقل نظره من سطر إلى آخر.

(٥) في (ط): فهذه، وفي (غ): لهذه.

الأَوَّل: أنَّ السَّلام به ومنه وله[١]، وليس في الوجود سَلامٌ إلا[٢] وهـو إليه مَنْسوبٌ، و[٣]عليه محسوب، وهو جملةٌ لما بعده، وما يأتي تفسير له[٤].

الثاني: أنه سليم عن[٥] النقص[٦].

الثالث: أنَّ تحيتَه منه لأهل طاعته في دنياه وآخرته.

الرابع: أن السَّلامَةَ منه لمن عبَدَه[٧] بهبة[٨] الإخلاص والتوفيق، لرسم الامتثال بوصف[٩] التحقيق والمراد.

الخامس: أن السَّلامة منه لمن عصاه في حال دون حال.

السادس[١٠]: أنَّ السَّلامة منه لمن كفر به في الدنيا، فهو على العموم والتمام في كل[١١] متعلَّقٍ.

المنزلة السُّفْلَى للعبد

وذلك بأن يُسلِّم قلبَه[١٢] عن الصفات المذمومة حتى يأتيَ اللهَ بقلب سليم، ولسانَه عن الأقوال المكروهة[١٣] فيلقى اللهَ ذا لهجة[١٤]، وأفعالَه عن المخالفات فيلقاه مُتَّقيًا.

---

(١) سقطت من (ل).
(٢) في موضعها بياض من (ط).
(٣) في (م): وهو.
(٤) سقط من (ل).
(٥) في (ط): من.
(٦) في (ط): النقائص.
(٧) في (غ): عنده.
(٨) في (ط): بنية، وفي (ل): بهية.
(٩) في (ط): به صفة، وهو تصحيف.
(١٠) قوله: «أن السلامة منه... السادس» سقط من (ل).
(١١) قوله: «والتمام في كل» في موضعه بياض من (ط).
(١٢) في (ط): قلب.
(١٣) في موضعها بياض من (ط).
(١٤) في (ط): بهجة، وفي (م) تحرفت العبارة بأكملها.

وإلى هذا المعنى وقعت الإشارة بقوله[١]: «المسلم من سَلِمَ المسلمون من لسانه ويده»[٢].

وأقوى من ذلك أن يَسلم مِن ذلك مَن آذاه، فهو يرى ربَّه تعالى قد سلِم الكافرُ من مُعاجَلته في الدنيا بالعقوبة مع ما يأتيه مِن الكفر.

وقد روي أن رسول الله ﷺ لم يَنتقِم لنفسه قطُّ[٣]، وقد روي أن بعض العلماء سمع رجلا يغتاب آخر[٤] فقال له: «هل غزوت هذا العام؟ قال: لا، قال: فكيف سَلِمَ منك الكفار ولم يَسْلَمْ منك المُسْلِمون[٥]؟»[٦]

وهذا مَهْيَعٌ[٧] لمن احتذى[٨] واتَّبع، ومَنْهَجٌ لمن شرحَ صدره وثلج.

---

(١) في (ط) زيادة: عليه السلام، في (غ): ﷺ.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: الإيمان، باب: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده برقم ١٠ (١/١١- طوق النجاة) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، ومسلم في صحيحه كتاب: الإيمان، باب: بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل برقم ٤١ (١/٦٥- عبد الباقي) عن جابر رضي الله عنه.

(٣) أخرج ذلك أحمد (٢٤٠٣٤)، والبخاري في صحيحه كتاب: المناقب، باب: صفة النبي ﷺ برقم ٣٥٦٠ (٤/١٨٩- طوق النجاة) وفي غيره، ومسلم في صحيحه كتاب: الفضائل، باب: مباعدته ﷺ للآثام واختياره من المباح برقم ٢٣٢٧ (٤/١٨١٣- عبد الباقي)، والطبراني في الأوسط (٧٦٤٧)، عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها.

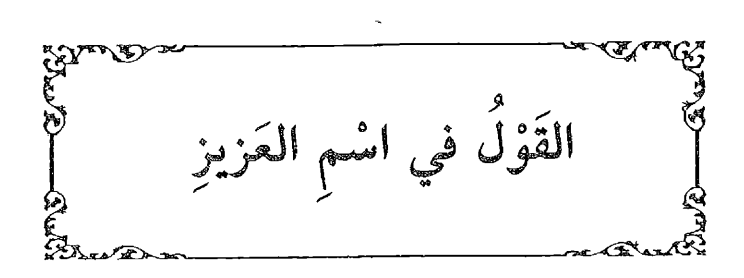
(٤) قوله: «سمع رجلاً يغتاب آخر» في موضعها بياض من (ط).

(٥) في (غ): المؤمنون.

(٦) انظر: التحبير في شرح أسماء الله الحسنى للقشيري: (٧٩).

(٧) سقط من (ل).

(٨) في (ل): اقتدى، وفي طرة بـ (ك) بخط ناسخها تصحيح لها، كما صحَّح ما أثبتنا، وهو الذي في النسخ الأخرى.



القَوْلُ في اسْمِ العَزيزِ

وهو(١) السابع من أسماء التنزيه(٢)، وفيه(٣) أربعة فصول

الفصل الأوَّل: في مورده(٤)

وهو اسم ورد به القرآن(٥)، قال الله تعالى: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ﴾ [الحشر:٢٣]، ووَرَدَ في حديث أبي هريرة المُفَسَّر، وأجمعت عليه الأمة لفظًا ومعنًى، ولكن فاز(٦) أهل السنة(٧) بتوفيته حقَّه على ما يأتي بيانه.

/ الفصل الثاني: في شرحه لغةً

[٣٦/أ]

اختلفت(٨) عبارات(٩) العلماء باللسان في العِبارة عنه على سبعة أقوال:

---

(١) في (ط): هذا.

(٢) في (ل): وفيه أربعة فصول، وهو السابع.

(٣) في (ط): هو.

(٤) في (ط) زيادة: شريعة.

(٥) يحصى عدد ما جاء في القرآن.

(٦) في طرة بـ (ك) بخط ناسخها: خصَّ الله أهل السنة، صح خ، وكذلك صحَّح ما أثبتناه، وفي (ل): قال، وهو تصحيف.

(٧) في (م): أهل اللغة، وهو وهَم.

(٨) في (ل) و(غ): اختلف.

(٩) في (ل): عبارة.

الأوَّل: أن العزيز هو: المَنيع[١] الذي لا يُلحق ولا يُنال، تقول العرب: حِصن عزيز، إذا كان لا يوصَل إليه، ومنه قول الهُذَلي[٢] يصف العُقاب[٣]:

حتى انتهيتُ إلى فِراشِ عزيزةٍ سوداءَ[٤] رَوْثَةُ أَنْفِها كالمِخْصَفِ[٥]

الثاني[٦]: أن يكون العزيزُ: الغالبَ، مأخوذًا[٧] من قوله تعالى: ﴿وَعَزَّنِى فِى ٱلْخِطَابِ﴾ [ص:٢٢]، أي: غَلَبَني، وقول العرب: مَن عزَّ بزَّ[٨]، تعني: من غَلَبَ سَلَبَ، وتصريفه: عزَّ يعُزُّ، بضم العين في المستقبل.

الثالث: أن يكون بمعنى الشِّدَّةِ والقوَّة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس:١٣]، أي: قوَّينا وشَدَدْنا، ومنه قولهم: أرضٌ عَزاز[٩]، وهي

---

(١) في طرة بخط ناسخ (ك): الممتنع، وصحَّحها، وكذلك هي في (ل)، كما صحَّح ما أثبتنا.

(٢) في (ط): الهذا، وهو تصحيف، والناسخ حاول رسمها فحام حولها ولم يصب.

(٣) المعنى: رَوْثَة الأنف: أرنبته وَما يَليها من مقدمته، وفِراشها: عشّها، والمخصف: الإشْفى، شبه به طرف أنفها، وقيل: الحديدة التي يُثقَبُ بها النِّعالُ. انظر: شرح أشعار الهذليين (٣/١٠٨٩)، وتاج العروس (١٥/٢٣١) وانظر: غريب الحديث لابن قتيبة (٢/٤٣٦)، وغريب الحديث للخطابي (١/٣٧٦)،، والمحكم والمحيط الأعظم (١/٧٣)، وانظر هذه الفروق في الفروق اللغوية للعسكري (ص١١١).

(٤) في رواية ابن قتيبة في غريب الحديث (٢/٤٣٦)، والمحكم والمحيط الأعظم (١/٧٣): شَغْواء، وقال أَبُو عبيد: سُمِّيَت شَغْواءَ لتَعَقُّف فِي مِنْقارِها. المخصص (٢/٣٣٥).

(٥) تصحف هذا البيت في (ط) و(م) تصحيفًا فاحشًا.

(٦) شأن الدعاء: (٤٧)، تحبير القشيري: (٨٧).

(٧) في موضعها بياض من (ط).

(٨) غريب الحديث للخطابي (١/٢٩٣)، الفروق اللغوية للعسكري: (١١١).

(٩) الفروق اللغوية للعسكري: (١١١)، وفيه: والعزاز الأَرْض الصلبة.

التي تشتدُّ عليها الأقدام، ومنه قولهم في المثل[1]: «إذا عزَّ أخوك فَهِنْ[2]»، بكسر الهاء، المعنى: إذا اشتدَّ أخوك فلِن، وتصريف فِعله: عزَّ يَعَزُّ، بفتح العين في المستقبل.

الرابع: أن يكون بمعنى: نفاسة[3] القَدْرِ، يُقال: شيء[4] عزيز: إذا عُدم مِثالُه، وتصريفه: عزَّ يَعِزُّ، بكسر العين.

الخامس: أن يكون بمعنى: المُعِزّ، فعيل بمعنى مُفْعِل[5]، وذلك[6] كثير في القرآن ولغات العرب، قال تعالى: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ يعني: مُؤْلمًا[7].

السادس: أنه عزيز عند أوليائه، لا يُؤْثِرون على طاعته شيئًا، ويكون فعيل فيه بمعنى مفعول، كقولهم: كفٌّ خَضيبٌ، ورجل قتيل.

---

(١) في موضعها بياض من (ط).

(٢) روي برفع الهاء فهُن من الهوان، وبكسر الهاء من الوهن، والمعنى كما جاء في تاج العروس (١٥/٢٣١-٢٣٢): «قال الأزهريّ: المعنى: إذا غلبك وقهرك، ولم تقاومه فلن له: أي تواضع له، فان اضطرابك عليه يزيدك ذلًا وخبالًا. قال أبو إسحاق: الّذي قاله ثعلب خطأٌ، وإنّما الكلام: إذا عزّ أخوك فهن، بكسر الهاء، معناه: إذا اشتدّ عليك فهن له وداره، وهذا من مكارم الأخلاق. وأمّا هن، بالضمّ، كما قاله ثعلب، فهو من الهوان، والعرب لا تامر بذلك، لأنّهم أعزّةٌ أبّاؤون للضّيم؛ قال ابن سيده: إن الّذي ذهب إليه ثعلبٌ صحيحٌ، لقول ابن أحمر:

وقارِعَةٍ من الأيّام لَوْلا ... سَبيلُهُمُ لَزاحَتْ عَنْكَ حِينا

دَبَبْتُ لَها الضَّراءُ فقلتُ أَبْقَى ... إذا عَزَّ ابنُ عمِّك أَن تَهونا

(٣) في (ط): نفاه، وفي (م): نفاسط، وكلاهما تصحيف.

(٤) في (ط): شبه.

(٥) في (م): مفعول، وهو تصحيف، وفي (ط) بياض.

(٦) قوله: «أن يكون بمعنى... وذلك» في موضعه بياض من (ط).

(٧) في (ط): موطا، وهو تصحيف.

السابع: أن يكون عزيزًا بمعنى الإضافة، المعنى: عزيز عليه أولياؤه، كما قال تعالى: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة:١٢٩].

الفصل الثالث في شرحه حقيقة[١]

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: في ضبط هذه المعاني اللغوية

قد ذَكَرْنا فيها سبعة أوجه حسبَ ما عدَّدها العلماء، ولكنها ترجع إلى ثلاثة في التحقيق، وإنَّما كان كذلك لأنَّ التصريف فيها على ثلاثة أقسام: إمّا فتح العين من الفعل المستقبل، وإما ضمُّها، وإما كسرُها، إذ لا يصح أن يزيد المعنى[٢] على الفعل[٣] المتصرف.

والأوجه الثلاثة صحيحة في اللغة، ومعانيها وإن كانت متباينة في اللفظ، صحيحة في المعنى[٤]، وما خرج عنها من بقية الأقسام راجعٌ إليها.

المسألة الثانية:

قال بعض علمائنا: «العزيز[٥]: الذي تشتدُّ[٦] الحاجة[٧] إليه»[٨]، وليس هذا من معاني[٩] لفظ العزيز، فإنه لا يتفسَّر[١٠] به ولا يتصرف[١١] به، وإنَّما هو

(١) في طرة بـ (ك) بخط ناسخها: عقيدة، وصحَّحها كما صحَّح ما أثبتنا.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقط من (غ).

(٤) قوله: «صحيحة في المعنى» سقط من (غ).

(٥) في (ط) و(ل) و(م) زيادة: هو.

(٦) في (ط): تضطر، وهو تصحيف.

(٧) سقطت من (م).

(٨) قارن بالمقصد الأسنى (٧٣) ففيه: «هو: الخطير الّذي يقِل وجود مثله، وتشتدّ الحاجة إليه، ويصعب الوصول إليه، فما لم يجتمع عليه هذه المعاني الثّلاثة لم يطلَق عليه اسم العزيز».

(٩) في (ط): وليس من معانيه.

(١٠) في (ط): وليس من معانيه.

(١١) في (غ): ينصرف.

من لوازمه في بعض الوجوه، وليس معنى الشيء كلُّ ما كان من لوازمه ومقتضاه، وإنَّما معناه ما كان طَبَقًا عليه/ مأخوذًا من لفظه، ونضرب لذلك[١] مثالًا يكشفه لكم، فنقول: [٣٦/ب]

لفظ «البيت» يفيد: السَّطْحَ والجدار والسَّقْفَ والباب إفادة طبَقيةً مقابِلةً لمعناه، لا تخرج عنه، وتقتضي[٢] البنّاء والنجّار اقتضاءً لازمًا[٣]، إذ لا تقوم[٤] إلا به، ولكنه ليس من تفسيره وليس من معناه[٥]، وليس كل مُمْتَنِعٍ تشتدُّ الحاجة إليه، وإنَّما تشتد الحاجة إلى المُمْتَنِع الذي يكون معدوم النظير في بعض الأحوال، فإذا فهمتم هذا علمتم أنه لا يصحُّ تأويل العزيز بما تشتدُّ الحاجة إليه[٦]، لا لغةً ولا حقيقةً.

المسألة الثالثة: في تركيب هذه المعاني اللغوية على الحقيقة الإلٓهية

اعلموا[٧] أنا إذا قلنا: إن العزيز: هو الذي لا يُنال ولا تَطْمَعُ[٨] فيه الآمال، مع جواز ذلك عليه، فالذي يستحيل الوصول إليه بكل وجه - إذ لا حدَّ له ولا جهة - أَوْلَى أن يُسَمَّى عزيزًا، بل فيه هي الحقيقة، وهو العزيز حقًّا.

---

(١) في (ط): لذل.

(٢) في (ط) و(ل): يقتضي.

(٣) في موضعها بياض من (ط).

(٤) في (ط) و(ل) و(غ): يقوم.

(٥) هذه القاعدة ومثالها أصلها عند الغزالي في معيار العلم في فن المنطق (٧٢)، حيث قال: «المعتبر في التعريفات دلالة المطابقة والتضمن، فأما دلالة الالتزام فلا؛ لأنها ما وضعها واضع اللغة، بخلافهما».

(٦) قوله: «وإنما تشتد الحاجة... بما تشتد الحاجة إليه» سقط من (غ).

(٧) في موضعها بياض من (ط).

(٨) في (ل): لا مطمع.

وإذا قلنا: إن العزيز: هو الغالبُ، مع جواز أن تنقلب[١] الحال عليه فيعود مغلوبًا، فالغالب: الذي لا يُتَصَوَّرُ أن يُعارَض، فكيف أن يُغلَب المُصَرِّف للغلبة الذي يجعلها دُوَلًا[٢]؛ تارةً لقوم وأخرى لآخرين، أَوْلى أن يكون عزيزًا، وهذا عَقْدٌ لم يصحَّ إلّا لأهل السنة، فإنَّ القَدَريةَ[٣] وإخوانَهم من اليهود يقولون: إن الله سبحانه[٤] يُعْصَى كَرْهًا ولا يُطاع طَوْعًا، وتعالى أن يكون في مُلكه ما لا يُريد.

وإذا قلنا: إن العزيز هو القَوي مع أنَّ القوة[٥] له موهوبة، وقد يعود بعد ذلك عاجزًا، فالقوي الذي لا تَزول قوَّته ولم توهب له، بل هي أزليَّةٌ أبديَّةٌ أَوْلَى أن يكون عزيزًا.

وإذا قلنا: إن العزيز هو النَّفيسُ[٦] القَدْرِ الذي يَقِلُّ وجود مثله، فالذي يستحيل وُجودُ مثله أو ضده أَوْلى أن يكون عزيزًا، بل هي الحقيقة فيه.

وإذا قلنا: إن العزيز بمعنى: المُعِزِّ، وهو واهب القدرة ومعطيها، فذلك[٧] بالحقيقة[٨] له دون من هي بيده عاريَّةً، فإنَّ العزة لله جميعًا، عِزَّتُه التي هي

---

(١) في (ط) و(غ): ينقلب.

(٢) سقطت من (غ).

(٣) على أصلهم في الإرادة، انظر: مقالات الإسلاميين: (١/١٥٢)، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل: (٣١٧)، وإرشاد الجويني: (٢٣٧)، والكامل: (١/٣٦٩).

(٤) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٥) في (ط): القُوى.

(٦) قوله: «أولى أن يكون» إلى «العزيز هو» سقط من (ل).

(٧) في (غ): فتلك.

(٨) في (ط): على الحقيقة.

صفته، وعِزَّتُه التي يهبها لخلقه، كما أنَّ العلم كله له[١]، عِلْمُه الذي هو صفة ذاته، وعِلْمُه الذي وَهَبَهُ للخَلْقِ[٢].

وإذا قلنا: إنه عزيز عند أوليائه، فمعناه: أن قلوبَهم مملوءةٌ من تعظيمه، وألسنتَهم منطلقةٌ بالثناء عليه، وجوارحَهم مستخدَمة له، لم يُشْرِكوا معه غيره في عَقْدٍ ولا قول ولا عمل، كما فعل غيرهم، حيث أخبر عنهم بقوله: ﴿وَمَا يُومِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلاَّ وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف:١٠٦]، وكما أنه عزيز عند أوليائه كما بيَّنّا، فهو عزيز عند أعدائه بالمعنى الأوَّل، فإنه يَعِزُّ عليهم أن/ يهتدوا إليه أو يستدلّوا عليه. [٣٧/أ]

وإذا قلنا: إنه عزيز بالإضافة، فأولياؤه[٣] أعزّاء عليه، بما أكسبهم من العِزَّةِ، ووهبهم من التوفيق في الدنيا، وجواره في الأُخرى[٤]. وهو[٥] عزيز بهذه المعاني كلِّها سبحانه.

المسألة الرابعة: في شرح العِزَّةِ

اختلف علماؤنا - رحمة الله عليهم - في شرح العِزَّةِ:

فمنهم من قال: إن العزة: صفة خاصة ومعنًى زائدٌ على الذات، بها كان عزيزًا، كالعلم صفة خاصَّةٌ ومعنًى زائدٌ على الذات[٦]، كان به[٧] عالمًا.

ومنهم من قال: إن العزة: عبارة عن مجموع خصال؛ منها: إحاطة علمه، وعموم قدرته، وأنه لا يخرج موجود عن إرادته.

---

(١) سقطت من (ط) و(غ).

(٢) في (ل): لخلقه.

(٣) في (ط): أي عزيز عليه أولياؤه.

(٤) في (ط) و(ل): الآخرة.

(٥) في (ط): فهو.

(٦) قوله: «بها كان عزيزًا... على الذات» سقط من (غ).

(٧) في (ط): به كان.

هذا هو القول الصحيح كما أشرنا إليه وبيَّنّاه قبلُ في اسم القُدُّوس، وأن القُدُّوسية ليست بصفة خاصَّة، وإنَّما هي: عبارة عن الوجود[١] المُنَزَّهِ عن النقص والنظير، كذلك العزيز: هو الذي لا يُنال بتَوْهيمٍ ولا تفكير، ولا يلحقه مثالُ المُتَشَوِّفِ[٢] في معنى.

وتحقيق ذلك: أن العزيز إن[٣] كان المُمْتَنِعَ الذي لا يُنال فليس الامتناع وصفًا خاصًّا[٤]، وإنما هو: عبارة عن موجود لا حدَّ له ولا جهة، وذلك تقديسٌ له، وعبارة عن تَنَزُّهِهِ[٥] عن الآفات. وإن كان العزيز هو الغالب، فذلك عبارة عن فعلٍ يفعله، وهو حينئذ من صفات الأفعال.

وإن كان العزيز بمعنى: القوي فهو القادر، وله القدرة، وهي صفة معلومة.

وإن كان بمعنى: نفاسة القَدْرِ، فهو كالأوَّل في أنه[٦] تنزيه.

وما في معاني[٧] العزيز هو من صفات الفِعْلِ كالغالب لا يرجع إلى معنًى يتعلق بالذات، وهذا يدُلك على أنه ليس بصفة مخصوصة، ولكن تحقيق هذه الوجوه قد سبَق، وأنها ثلاثة كما تقدَّم.

فإن قيل: فما معنى قوله[٨]: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات: ١٨٠]، فجعل العِزَّةَ مَربوبةً وهي صفةٌ من صفات الله؟

---

(١) في (غ): الموجود.

(٢) في (ط): لمتشوف.

(٣) في (ط): إذا.

(٤) سقط من (غ).

(٥) في (غ): تنزيهه.

(٦) في (غ): لأنه.

(٧) في (ط) و(ل): معاني. (٨) في (غ): قولك.

أجاب عنه ابن فورَكَ بأن قال: «ليس معنى هذا تلك العزة التي هي صفة، وإنَّما معناه أنه عزَّ عمّا يصفونه، المراد بذلك: الإنكارُ على من وصفَه من المشركين بالولَد، والتقديرُ: سبحان ربِّك الربِّ الذي عزَّ عمّا يصفونه».

قال الإمام الحافظ رضي الله عنه[١]: هذا كلام لا يُنجيه عمّا وقع السؤال عنه من إضافة العِزَّةِ إلى الربوبية، **والجواب الصحيح**: أنَّ العلم والقدرة والإرادة والعزة وسائرَ الصفات الإلَهية التي/ ينطلق اسمها على القديم والمُحْدَث كلُّها تضافُ [٣٧/ب] إلى الله تعالى، أمّا القديمة فتضاف إليه تحقيقًا[٢] ووصفًا، وأما المُحْدَثَةُ فتضاف إليه تقديرًا وخَلْقًا ومِلْكًا، فالعِلْمُ له صفةٌ وله خَلْقٌ، والعِزَّةُ له صفة وله خَلْقٌ، أعطى منها[٣] العبد[٤] المُحْدَث ما شاء ووهبَه ما أراد، فهو المُتَّصِفُ بالعِزَّةِ القديمة الأصلية، وهو المالك للعِزَّةِ المحدثة.

وبَيَّنَهُ قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعاً﴾ [فاطر:١٠]، يعني بقوله: ﴿جَمِيعا﴾ الصفةَ القديمةَ والمخلوقةَ المملوكةَ، وقوله[٥]: ﴿رَبِّ ٱلْعِزَّةِ﴾ يعني: العِزَّةَ المُحْدَثَة المملوكة، ويكون معنى الآية: أنه سبحانه ربُّ العزة، يُعطيها[٦] للخلق فيعتزّون عمّا يكرهون، ويدفعون ما لا يستحسنون، بالمِقْدارِ الذي آتاهم منها[٧]، فهو سبحانه بما وجَبَ له من ذلك وما خَلَقَ وما مَلَكَ أَوْلَى أن يَعْتَزَّ عمّا نُسِبَ إليه، وهذا معنى بَديعٌ، فافهموه إن شاء الله[٨].

---

(١) في (ل): قال ابن العربي، وفي (ط): قال الإمام.

(٢) بعدها في (ك): إليه، وضبب عليها.

(٣) في (ل): منهما.

(٤) في (ط): للعبد.

(٥) في (م): بقوله، وفي (ط): فقوله.

(٦) في (غ): تعظيما، وهو تصحيف.

(٧) في (ل): فيها.

(٨) لم يرد في (ط).

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُلْيا للرَّبِّ تعالى

لا يخفى على من تأمَّل كلامنا أن الباري تعالى إذا كان عزيزًا وله العزة على الوجوه التي أوضحناها والمعاني التي بيَّنّاها فإن ذلك يقتضي له ستةَ عشَرَ حُكْمًا[١]:

الأوَّل: أنه عزيز لا يُرامُ بوَهْمٍ، فكيف بجارحة.

الثاني: أنه لا يُخالَف في المراد، بل تَنفُذُ إرادته على العموم في كل موجودٍ.

الثالث: أنه لا يوجد له مِثل، وبذلك كان إلهًا.

الرابع: أنه لا يُحطُّ[٢] عن المنزلة، وكل عزيز[٣] إلى الحَطِّ والذِّلَّةِ.

الخامس: أنه لا يُخَوَّفُ بالتهديد، فإن العواقبَ بيده والأمرَ كله له.

السادس: أنه لا مَخْلَصَ منه لعموم القدرة وشُمولِ الإحاطة.

السابع: أنه ملجأ الهاربين، كما قال النبي ﷺ: «لا مَلْجأ ولا مَنْجَى منك إلّا إليك»[٤].

---

(١) في (ل): أحد عشر، وسقط منها خمسة أحكام.

(٢) في (م): ينحط.

(٣) في (ط): كل عزيز يؤول.

(٤) أخرجه البخاري في مواطن من صحيحه أولها كتاب: الوضوء، باب: فضل من بات على الوضوء برقم ٢٤٧ (١/٥٨- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: ما يقول عند النوم وأخذ المضجع برقم ٢٧١٠ (٤/٢٠٨١) عن البراء بن عازب رضي الله عنه.

الثامن: أنه مُنْتَهَى مطالب المُريدين، فإنَّ كلَّ مطلوب إذا عَرضتِ الغاية فيه والمآل[١] انتهى بك إليه، فهو الأمل المُنْتَهَى[٢] في كل مُرادٍ ومطلوب، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾ [النجم:٤١].

التاسع: أن عليه طريقَ العارفين، قال سبحانه: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت:٥٣].

العاشر: أن عليه ثوابَ العاملين، قال تعالى[٣]: ﴿فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [النساء:٩٩].

الحادي عشر: أنه لا يدخل في التحديد.

الثاني عشر: أنه لا يُزاد[٤]، ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢]، ﴿وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون:٩٢].

الثالث عشر: أن رحمته تُسْتَنْزَلُ بالتَّمَلُّقِ.

الرابع عشر:/ أنه لا تلحقه آفة لتَقَدُّسِه عن النقائص. [٣٨/أ]

الخامس عشر: أنه يُعَذِّبُ من يشاء، ويرحم من يشاء، لا حُكْمَ للخليقة فيه.

السادس عشر: أنه يَذِلُّ عند عزَّته الأعِزّاءُ، ويَشْرُفُ بتشريفه الأذِلّاء، فالمرء يرى أنه لا أَذَلَّ من كَلْبٍ، ولكنه قرنه بأوليائه، وذَكَرَهُ بتَشْريفِ[٥] كلامه.

---

(١) في (ل): الآمال.

(٢) في (ل): والمنتهى.

(٣) في (ل) و(غ): قال الله تعالى.

(٤) في (ط) و(غ): لا يزداد، وأشار إليها ناسخ (ك) وصححها، كما صحح ما أثبتنا، وفي (م): يدارك، وفوقها: كذا.

(٥) في (ل) و(غ): تشريف، وفي (ط): بشريف.

المنزلة الثانية للعبد:

قد بيَّنَّا أنَّ العِزَّةَ لله يَهَبُها لمن[١] يشاء، فلا يُعطيها إلَّا لأهل طاعته على مقدار أعمالهم، وأعظمُها للأنبياء، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم[٢]، في الدنيا والآخرة.

أمَّا في الدنيا فبالمعاني اللغوية المتقدمة، وأمَّا في الأخرى[٣] فبجوار الله تعالى.

وعلى العبد في انتهائه إلى هذا المقام أربعةُ أحكام:

الأوَّل: أن يخلع عن قلبه إعزازَ المخلوق.

والثاني: أن يمحوَ عن لسانه تعظيمَه.

والثالث: أن يُنَزِّه بدنه عن خدمَة غيره؛ وأرشق[٤] عبارة في ذلك قَوْلُ بعض علماء الإشارة: «حقيقة المعرفة أن تَحْقِرَ الأقدار سوى قَدْرِهِ، وتَمْحو الأذكار حاشى ذِكْرِهِ»[٥]، وأَفْقَهُ كلامٍ فيه ما روي في الأثر أنه: «من تواضع لغني ذهب ثُلُثا دينه»[٦].

---

(١) في (غ): من.

(٢) قوله: «ثم الذين يلونهم» سقط من (غ).

(٣) في (ط) و(م): الآخرة.

(٤) في طرة بخط (ط): خـ أرشق، وأثبت: أحسن، ورمز لها بصح.

(٥) انظر القشيري في التحبير: (٨٩).

(٦) روي مرفوعًا عند الطبراني في الصغير برقم ٧٢٦ (٣٠/٢) والبيهقي في شعب الإيمان (٣٧٣/١٢) عن أنس ﷺ، وفيه وهب بن راشد متروك، كما في مجمع الزوائد، ورواه من قول وهب بن منبه الإمام أحمد في الزهد، برقم ٤٣٣ (ص١٣٣)، انظر: المقاصد الحسنة: (ص٦٣٩)، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات: ١٣٩/٣، والسيوطي في اللآلئ المصنوعة: ٣١٨/٢.

قال بعض العلماء[١]: «إنَّما قال ثلثا[٢] دينه لأن المرء بثلاثة أشياء: بقلبه ولسانِه وبَدَنِه، فإذا استخدم اللسان والبَدَنَ في تعظيم الغَني ذهب الثُّلُثانِ من دينه، وبقي الثُّلُثُ وهو أَثَرُ قلبه»، وما أصدق قول من قال: «ليس العِزُّ بالماء والطين والتَّكَبُّرِ على المساكين، إنَّما العِزُّ[٣] بطاعة ربِّ العالمين».

الرَّابع: أَلَّا يطلب العِزَّ إلا منه، ولا يكون العِزُّ إلا في طاعته[٤].

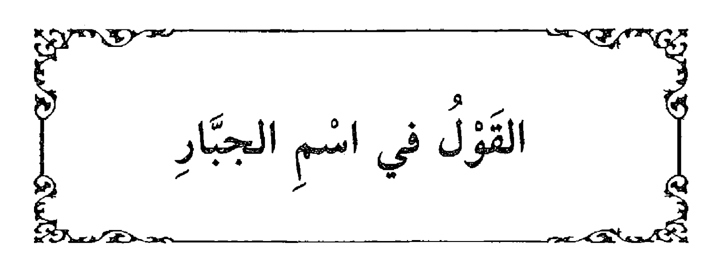
---

(١) هو الإمام أبو علي الدقاق، نقله عنه تلميذه أبو القاسم القشيري في التحبير: (٨٩).

(٢) في (غ): ثلثي.

(٣) في طرة بـ (ط): عـ: الغنى، أي لعلها الغنى.

(٤) سقط الحكم الرابع من جميع النسخ، والمثبت من (ط)، ولعلها الصواب، لما تقدَّم من كون الأحكام المتعلقة بالعبد أربعة.



القَوْلُ في اسْمِ الجبَّارِ

وهو الثامن من أسماء التنزيه، وفيه[١] أربعة فصول.

الفصل: الأوّل في مَوْرِدِهِ

وقد ورد به الكتاب والسنة وأجمعت عليه الأمة، قال الله سبحانه: ﴿ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣]، وقال النبي ﷺ: «لن[٢] تملئ جهنم حتى يضع الجبَّارُ فيها قدمَه»[٣]، وقد بيَّنّاه في كتاب المُشْكِلَيْنِ، وأجمعت الأمة على وصفه بأنه الجبّار.

الفصل الثاني: في شرحه لغة

فيه أربع[٤] عبارات:

الأولى: أنه مأخوذ من قول العرب: تجبَّر النَّبْتُ[٥]: إذا علا واكتمل[٦]، ومنه قولهم: رجل جبَّار: أي طويل، ونخلة جبَّارة: إذا فاتَ الأَيْدي جناها، قاله ابن الأنباري[٧].

---

(١) في (ط) بياض قدره صفحة واحدة. (٢) في (ل) و(غ): أن، وهو تصحيف.

(٣) أصل الحديث متفق عليه، البخاري (٤٨٤٨)، ومسلم (٢٨٤٦)، لكن بلفظ: «الجبار» عند أبي يعلى الموصلي كما في إتحاف المهرة (١٦٨/٨)، ولم نجده في مسنده المطبوع، وأخرجه الدارقطني في الصفات برقم ٩، ص١٢.

(٤) في (م): أربعة.

(٥) في (ل): البيت.

(٦) في (ك): اكتهل.

(٧) في الزاهر في معاني كلمات الناس (٨٢/١)، وفيه: «قد تجبر النبت: إذا نبت في يابسِهِ الرطب».

الثاني: أن الجبَّار هو[١] المتكبر، وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى[٢].

الثالث: أنه فعَّال، من قولهم: جَبَرَ كَذا: إذا أصلحه[٣]، ومنه قول الشاعر[٤]:

/ قد جَبَرَ الدينَ الإلهُ فَجَبَرْ [٣٨/ب]

الرابع: أنه فعّال، من قولهم: جَبَرَ فُلانٌ فلانًا على الشيء: إذا أكرهه[٥] عليه، ويُقال: أَجْبَرَهُ أيضًا، بالألف.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقة[٦]

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في تركيب الحقيقة على الألفاظ اللغوية

فنقول: كيف ما تصرَّف معنى الجبَّار في اللغة بالوجوه التي وصفناها فإنها كلها موجودة في حق الله حقيقةً على وصف الكمال.

فإنه إذا كان معنى الجبَّار مأخوذًا من قولهم: نخلة جبَّارة، فمعناه[٧] حقيقةً فيه كاملٌ[٨]، لأنه لا يناله وَهْمٌ، ولا يُحيط به عِلْمٌ، فكيف أن يتَّصِلَ به جِسْمٌ؟

---

(١) لم يرد في (م).

(٢) لم يرد في (ل) و(م).

(٣) في (م): جبر فلان فلان على الشيء كذا إذا أصلحه، وهو سبق نظر، انتقل الناسخ ببصره إلى المحل الذي يليه فنقله سهوًا.

(٤) هو العجَّاج في ديوانه: (٦٣)، وكذا هو في الزاهر في معاني كلمات الناس: (١/٨١)، وتهذيب اللغة: (١١/٤٣)، وتمامه:

قد جَبَرَ الدينَ الإلهُ فَجَبَرْ ... وعوَّرَ الرحمنُ مَنْ وَلَّى العَوَرْ

(٥) في (م): كرهه.

(٦) سقطت من (م).

(٧) في (م): فمعنى.

(٨) في (م): كمال.

وإن كان مأخوذًا[١] من قولهم: جَبَرَ كذا: إذا أصلحه، فمن يَجْبُرُ الكَسير، ويُثري الفقير، ويُغني المَفاقِر[٢] من الرِّزْقِ، ويسدُّ[٣] الخلل في المعاش[٤] مِن[٥] الرَّتْقِ[٦] إلا الله[٧] تعالى.

وإن كان مأخوذًا من الإكراه، فهو الذي يَجْبُرُ الخلق على ما أراد، والذي يَحْصُلُ[٨] مراده دون كلِّ مُرادٍ، ولا يَجْري في سلطانه إلا ما يُريد، تَنْفُذُ مشيئته في كل أحدٍ، ولا تناله مشيئة أحد.

فإن قيل: فإذا قلتم: إن الله سبحانه جبَّار، لأنه[٩] يجبُر الخلق على مُراده فأنتم إذًا مُجْبِرَةٌ[١٠]، وقد نفيتم ذلك عن أنفسكم، فكيف تُقرّون به؟

الجَوابُ: أنَّ الدليل قد قام على أن الجبَّار فعَّال من قولهم: جَبَرَ: إذا أَكْرَهَ، لأنه وارد في اللغة، جارٍ في العقول، شَرَفٌ في الأفعال، وذلك يتعلَّق بوجهين:

الأوَّل: أنه يخلق في العباد ما يَكرهون[١١] وهم لا يقدرون على دفعه، كالحركات الضرورية، والزَّماناتِ[١٢] والمكاره، ولا خلاف في هذا.

---

(١) في (غ): مأخوذ.

(٢) في (ل): المفاقير.

(٣) في (م): يسر، وهو تصحيف.

(٤) في (م): المعائش.

(٥) في (م): فمن، وهو تصحيف.

(٦) في (غ): الرق.

(٧) في (م): لعلمه، وهو تصحيف.

(٨) في (ل): تحصّل.

(٩) في (م): لأمته، وهو تصحيف.

(١٠) سقطت من (م).

(١١) في (م): يكون.

(١٢) جمع زمانة، وهي العاهة الدائمة في البدن؛ الصحاح (٥/٢١٣١).

الثاني: أنه إذا أراد شيئًا كان، وإذا أراد العبد شيئًا لا يريده هو تعالى لم يكن[١]، فتَيْسيرُه لمُرادِهِ دون مُراد غيره جَبْرٌ لهم، إذ لا يتصرَّفون إلا على حُكْمِ الإرادة، فلا يخرج أحدٌ عن قبضته، وتَتَقاصَرُ الأوهامُ دون معرفته، كما نهى آدمَ عن أكل الشجرة وأرادَه فواقَعَه[٢] آدم، وأمرَ إبليسَ بالسجود ولم يُرد[٣] فامتنع منه.

وعنه وقعت الإشارة بقوله: ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦]، وإن كان قد أمر جميعهم بالجهاد[٤]، ولكنَّه خَلَقَ الكَسَلَ والأسباب القاطعة بالخَلْقِ، لأنه لم يُرِدْ مَسيرَهم حين[٥] قعَدوا.

المسألة الثانية: في كونه من صفات التنزيه أو من صفات الذات أو من صفات الفعل؟

اعلَموا - وفَّقَكم الله - أنه إذا قلنا: إنَّ وصفه بجبّارٍ بمعنى: نَخْلَةٍ جبّارة، فهو تنزيه مَحْضٌ على ما بيَّنّاهُ وفسَّرناه[٦]، ويَقْرُبُ من معنى القُدّوسِ،/ وعلى هذا هو جَبّارٌ في الأَزَلِ، وفيما لا يَزالُ. [٣٩/ب]

وإن قلنا: إنه بمعنى: تَجَبَّرَ: إذا تكبَّر، ففي موضعه يكون بيانه، إن شاء الله.

وإن كان مأخوذًا[٧] من قولهم: جَبَرَ: إذا أصلح أو إذا أَكْرَهَ، فإنه يرجع إلى معنى الفِعْلِ، ويكون حينئذ من صفات الفعل، وذلك بعد خَلْقِ الخَلْقِ الذين أصلَحَهُم أو أكرَهَهُم.

---

(١) قوله: «لم يكن»، سقط من (غ).
(٢) في (م): فوافقه.
(٣) سقطت من (م).
(٤) قوله: «وإن كان قد أمر جميعهم بالجهاد»، سقط من (ط).
(٥) في النسخ الأخرى: حتى.
(٦) سقطت من (ك) و(غ).
(٧) في (غ): مأخوذ.

فهو صحيح في المعاني كلِّها، لأنه الجبّار ذاتًا، والجبّار فِعْلًا، وسترى تفسيرَ الجبّار بمعنى: المصلح في باب اسم الرَّبِّ، والجبّار بمعنى المُكْرِمِ في باب الكَريم.

المسألة الثالثة: [في الفرق بين الجَبَريةِ والقُدُّوسيةِ][1]

إذا عَلِمتم أن الجبَّار هو الله تعالى على المعاني المتقدِّمة كلها بالتمام، فإن علماءنا قالوا: هو جبّار من الجَبَريةِ والجَبَروَّة[2]؛ واتَّفقوا على أنَّها ليست بصفة خاصة[3] ترجع إلى معنى زائدٍ على الذات، وإنَّما ترجع إلى ما قدَّمنا بيانه من أنه مُسْتَحِقٌّ لصفات التعالي والتعظيم على الوجه الذي لا يستحقه سِواهُ ولا يَثْبُتُ لغيره، بخلاف القُدّوسيةِ، وذلك لأن الجبَريةَ تنزيهٌ خاص، والقدوسيةَ تنزيهٌ عام يدخل تحته كل تنزيه، فلما كان الوصفُ بالقدوسية عامًّا تَرَدَّدَ في النظر أنه معنى، وأنه وصفٌ خاصٌّ يشمل[4] أنواعًا من التنزيهات، منها الجبّار وغيره، أو هو بعُمومِهِ وشُمولِهِ لهذه الوجوه كلِّها مِن التنزيه تنزيهٌ أيضًا، على ما بيَّنّاه من قَبْلُ.

الفصل الرابع: في التنزيل

اعلَموا - يسَّر الله الهداية لنا ولكم - أنَّ العبد إذا تحقَّق وصفَ ربه بأنه الجبّار على التمام والكمال بهذه المعاني، فإنه يتحقَّق أن للباري تعالى بذلك أوصافًا يختصُّ بها، وهي اثنا عشر:

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا للبيان.

(٢) في (ل) و(م): الجبروت، وفي (ط): الجبروة والجبروت.

(٣) في (غ): خارجة.

(٤) في (غ): يشتمل.

الأوَّل: أنه يستغني عن الأتباع، فلا يتكثَّر بهم من قِلَّةٍ، ولا يستنصر بهم عن ذِلَّةٍ، كما قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِيٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسراء:١١٠].

الثاني: أنه لا يَحْنو[١] عند التعذيب بعد الحجة، وإن كان يجيب المضطرَّ إذا استقال من العَثْرَةِ.

الثالث: أنه لا يَشُقُّ عليه البَذْلُ، إذا أَعْطَى أَعْطَى عن سَعَة، وإذا مَنَعَ مَنَعَ عن حِكْمَةٍ، من غير تكلُّف ولا مَؤونَةٍ، كما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «قال الله: عطائي كلام، ومنعي كلام، وإماتتي كلام، وإحيائي كلام، إنَّما قولي لشيء إذا أردته أن أقول له: كن، فيكون»[٢].

الرابع: أنه لا يكترث بالناكثين، ولا يفرح بالمُخْلِصين، كما روَى أبو ذرٍّ عن النبي ﷺ: «قال الله: يا عبادي، لو أن أوَّلكم وآخركم، وإنسكم وجنَّكم، اجتمعوا على أتقى قلب رجل ما زاد ذلك في ملكي[٣]، عبادي، لو أن أوَّلكم وآخركم، وإنسكم وجنَّكم، اجتمعوا على أَفْجَرِ/ قَلْبِ رَجُلٍ ما نقص ذلك من مُلْكي»[٤]. [٣٩/ب]

الخامس: أنه لا يتلهَّف على ما لم يكن، ولا يتمنَّى ما لا يكون.

السَّادس: أنه لا يُؤثِّر فيه الكَوْنُ والفساد، ولا يُبالي[٥] بالعدَم والوجود[٦].

---

(١) في (ط): يحنوا.

(٢) هذه الزيادة في حديث أبي ذر: «يا عبادي ...» رواها من طريق شهر بن حوشب عن أبي ذر؛ أحمد (٢١٣٦٧)، (٢١٥٤٠)، وابن حبان (٦١٩)، والترمذي في سننه، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، برقم ٢٤٩٥ (٤/٢٧٠- بشار)، وابن ماجه في أبواب الزهد باب ذكر الموت والاستعداد له برقم ٤٢٥٧ (٥/٣٥٢- الأرناؤوط).

(٣) قوله: «يا عبادي... في ملكي» سقط من (ط) و(ل) و(م).

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) في (ل): ينال.

(٦) في (ط): ولا بالوجود، وفي (ل): ولا بالموجود، وفي (م): الوجوب.

السَّابع: أنه لا يُعارَض في الفعل.

الثَّامن: أنَّه لا يُطالَب بالعِلَّةِ، كما قال تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء:٢٣].

التَّاسع: أنه لا يُحْجَرُ عليه في إرادة[1].

العاشر: أنه لا يتوجَّه عليه الطَّلَبُ بالإلزام، إنَّما هو دعاءٌ وتَضَرُّعٌ.

الحادي عشر: أنه لا يَجِبُ عليه الفِعْلُ.

الثاني عشر: أنَّه وإن كان لا سَبيلَ إليه فلا بدَّ منه.

المنزلة الثانية للعبد:

وهي في ثلاثة أحوال:

الأوَّل: أن يَلْزَمَ حال الافتقار لما هو عليه من الافتقار، كما روي عن النبي ﷺ أنه كان يقول: «اللهم أحيني مسكينًا، وأمتني مسكينًا، واحشرني في زُمرة المساكين»[2].

الثاني: أن يتدرَّع ثَوْبَ الاستكانة، وإن عظمت منه المكانة، كما قال النبي ﷺ: «اللهم اغفر لي خطئي وعَمْدي، وكل ذلك عندي»[3].

---

(١) في (ط) و(م): إرادته.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه في أبواب الزهد، باب: ما جاء أن فقراء المهاجرين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم برقم ٢٣٥٢ (٤/٧٢- بشار)، وابن ماجه في سننه في أبواب الزهد، باب: مجالسة الفقراء برقم ٤١٢٦ (٥/٢٤٠- الأرناؤوط).

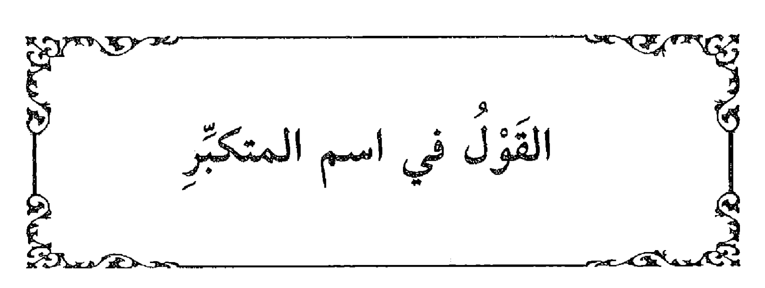
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: الدعوات، باب: قول النبي ﷺ: «اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت» برقم ٦٣٩٨ (٨/٨٤- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: التعوذ من شر ما عمل ومن شر ما لم عمل برقم ٢٧١٩ (٤/٢٠٨٧- عبد الباقي).

الثالث: أن يستجير عند غلبة الجبابرة بعِزَّةِ[١] سلطانه، كما قال النبي ﷺ: «اللهم إليك أشكو ضُعف قوتي، وقلة حيلتي، وهَواني على الناس، يا أرحم الراحمين، أنت رب المستضعفين، وأنت ربي، إلى من تَكِلُني، إلى بعيد يَتَجَهَّمُني، أو إلى عَدو ملَّكته أمري، إن لم يكن بك عليَّ غضبٌ فلا أبالي، ولكن عافيتك أوسعُ لي، أعوذ بنور وجهك الذي أشرقت به الظُّلَم وصَلَحَ عليه أمر الدنيا والآخرة من أن تُحِلَّ غضبك بي، أو تُنْزِل سخطَك عليَّ، لك العُتْبَى حتى ترضى، ولا حول ولا قوَّة إلّا بِك»[٢].

---

(١) في (ط): بعزٍّ.

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير برقم ١٨١ (٧٣/١٣) وفي الدعاء له برقم ١٠٣٦ (ص٣١٥) قال في مجمع الزوائد (٣٥/٦): وفيه ابن إسحاق وهو مدلس ثقة، وبقية رجاله ثقات.



القَوْلُ في اسم المتكبِّرِ

وهو الاسم التاسع من أسماء التنزيه، وفيه أربعة فصول

الفصل الأوَّل: في مورده[١]

وقد ورد به[٢] القرآن وأجمعت[٣] عليه الأمة، قال تعالى: ﴿ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣]، ولم يختلف أحد من الناس في وصفه تعالى بذلك.

الفصل الثاني: في شرحه لغة

اعلَموا - أرشدكم الله - أن المُتَكَبِّرَ هو المتفعِّل، مِن تَكَبَّرَ أي: تَعاظَمَ، وهو أن يرى غيره حقيرًا بالإضافة إلى نفسه، يقال: تكبَّر واستكبر إذا كان كذلك، ومنه قول الله تعالى مُخْبِرًا عن قوله لإبليس: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٤].

الفصل الثالث: في شرحه حقيقة

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى

اختلف العلماء في العِبارة عنه على أربعة أقوال:

---

(١) في (ط): مورده شريعة.

(٢) في (م): في.

(٣) في (م): اجتمعت.

[٤٠/أ]

الأوَّل: أن المُتَكَبِّرَ هو المتعالي/ عن صفات الخلق.

الثاني: أنه تكبَّر على عُتاة خلقه فقَصَمَهُمْ.

الثالث: أن المُتَكَبِّرَ[1]: المتعالي عن صفات الخلق، واستحقاقه لنعوت الجلال، وتقدُّسه عن النقص، وأنَّ تكبُّرَه وكونه كذلك عائدٌ إلى وجود[2] ذاته على هذه الأوصاف من التقديس والتنزيه، وذلك يعود إلى وَصْفٍ ذاتي[3].

الرابع: أنَّ تكبُّرَه: قَصْمُه للعُتاة من خَلْقِه، فيعود إلى صفات الفعل.

المسألة الثانية: في تحقيق المعنى فيه

اعلَموا - وفَّقكم الله - أن علماءنا لمَّا نظروا نظرَ التحقيق إلى اختلاف العبارات في المتكبِّر، فلم يروا فيها غَوْصًا على الحقيقة فقال من حقَّق منهم: إن المتكبِّر هو المتفعِّل مِن تكبَّر، وذلك يُفيد اكتساب الفعل، لأن بناء تفعَّل واستفعل في اللغة موضوعٌ لاكتساب الفِعْلِ، وذلك مُحالٌ في حق الإله، فهذه تاءُ التخصيص وليست تاءَ الاكتساب، وهذا ظاهرٌ يفتقر إلى بيان جَلي.

والتحقيق فيه[4] عندي: أن المتكبِّر في وصف الباري إن عاد إلى صفة الفِعل فذلك أمرٌ كان بعد أن لم يَكُنْ، فيكون كسائر الأفعال المخلوقة، وإن عاد إلى وصف الذات فنقول حينئذ: إنَّ التفعُّل[5] في حق المخلوق عبارةٌ عن كونه على تلك الصفة، وكذلك في حق الخالق، لكِنْ صفةُ المخلوق حادثةٌ، وصفة

---

(١) في (ط) زيادة: هو.

(٢) في (ل): وحده.

(٣) وفي (ك) أيضًا: وَصْفِ ذاتِهِ.

(٤) سقطت من (غ) و(ط).

(٥) في (غ): الفعل.

الخالق لا أوَّل لها، فالعبارة واحدة، والحقيقة في وجود تلك الصفة فيها واحدةٌ، وهما يختلفان في الحدوث والقِدَم، ولا[١] يؤثر ذلك في الحقيقة.

وبعد هذا التفهيم[٢] يحسُن أن يعبَّر عن التاء في حقه تعالى بالاختصاص، وفي حقِّ المُحْدَث بالاكتساب.

فيقال في حقِّ المخلوق: تكبَّر: إذا اكتسب الكِبْرَ وتعاطاه، وهو أن يرى نفسَه فوق الخَلْقِ، ويَخْرُجَ عن سِمَةِ العبد من المَذَلَّة.

ويقال في حق الله تعالى[٣]: تكبَّر: من الكبرياء، أي تنزَّهَ عن وصف المخلوق وتفرَّد بالصفات العُلى.

وإنَّما كان الكِبْرُ في حقِّ المخلوق مذمومًا لأن الخَلْقَ مَحَلُّ النَّقْصِ ومَوْضِعُ المَذَلَّةِ والخضوع، فإذا تكبَّر تكلَّف وتعاطى وتعدَّى، فإنَّ الكبرياء لله تعالى في الأرض والسماء[٤]، فإذا تعاطى أن يتصف بغير[٥] ما يَليق به وخرج باعتقاده عن حدِّه صار لأجل ذلك مذمومًا مدحورًا، كما قيل لإبليس، فإنَّه[٦] لمّا أُمِرَ بالسجود كان من حقِّه أن يلتزم وَصْفَ العبد بالامتثال، فتعاطى المخالفة، ورأى نفسه فوق ما أُمِرَ به، وجَهِلَ حقيقة التفضيل، وظنَّها في حقِّ المخلوق في الأوصاف[٧] الذاتية.

---

(١) في (ط): فلا.

(٢) في (ط): التقسيم، وفي (غ): التفهم.

(٣) سقط من (ط).

(٤) في (ط) و(ل): وفي السماء.

(٥) في طرة بـ (ك): بما لا يليق، وصحَّحها، كما صحَّح ما أثبتنا، وهو الذي في النسخ الأخرى.

(٦) سقط من (غ).

(٧) في (غ) و(ك): بالأوصاف، وضبَّب الناسخ على حرف الباء، وصحَّحها في (ط)، وفي طرة بـ (ك): في الأوصاف صح خ، وهو الذي في (ل).

وحقيقة ذلك أن الجلال والتفضيل في الوصف الذاتي/ ليس إلا لله [٤٠/ب] تعالى، وأن التفضيل في حق المخلوق إنَّما هو تفضيل الخالق له وإخباره عن ذلك فيه، فكلُّ ما خَلَقَ[1] تعالى فضلًا فهو الفضل، وجَهْلُ إبليس بذلك أحقَّ اللَّعْنَةَ عليه[2].

المسألة الثالثة: في تحقيق القول في الكبرياء، هل هي تنزيه أو وصف معنويٌّ؟

قد سَرَدنا أقوال علمائنا في ذلك على نُصوصِها، والذي يقتضيه الدليل ما قدَّمناه من أن المتكبِّر في الحادث: هو الذي يرى نفسه فوق الخَلْقِ، والمتكبر بالحقيقة والوجوب هو[3] الله، وهو[4] فوق الخلق لتَنَزُّهِهِ عن صفات النقص، ووُجوب الكمال له في صفات الكمال بتنزيهها[5] عن الآفات، فصار تنزيهًا محضًا.

فالباري تعالى متكبِّرٌ حقيقةً بهذا المعنى، وهو يَرى نفسه فَوْقَ الخلق، ويعلَمُها كذلك ويُخْبِرُ عنها، وتكبَّر على[6] الخلق بأن حجبَهم عن النظرِ إليه، وألزمهم وصف القُصورِ عن الاطلاع عليه، كما قال النبي ﷺ في صفة أهل الجنة: «وما بينهم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداءُ الكبرياء على وجهه في جنة عَدْنٍ»[7]، ويتكبَّر على العصاة، فهو متكبِّرٌ تنزيهًا، متكبرٌ علمًا، متكبر بالكلام

---

(١) في (ط) و(م) و(ل): جعل، وأشار إليها في (غ).

(٢) سقطت من (غ).

(٣) في (ط) و(ل) و(م) و(غ): وهو.

(٤) في (ط) و(ل) و(م) و(غ): هو.

(٥) في (غ): تنزيهها، وما أثبتناه صحَّحه في (ك).

(٦) في (ط): عن.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ برقم ٧٤٤٤ (٩/١٣٢- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه كتاب: =

والإخبار[١]، متكبر بالحجاب، متكبر بالعقاب والانتقام، فهو المتكبِّر بالإطلاق حقًّا وصدقًا.

المسألة الرابعة: في بيان اختصاص الباري بهذين الاسمين

اعلَموا - وفَّقكُم الله - أن قوله[٢]: ﴿ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ على حسب ما بيَّنّاهما من الأسماء المختصة لله تعالى بمعنى المَدْحِ، وهما في تسمية العبد[٣] وَصْفٌ للذَّمِّ، وإنما كان كذلك لأنَّ الجَبَرِيَّة والكبرياء - كما قلنا - تُناقض حال العبد وتَضاده، فلم تكن له بحالٍ، وتجب للباري تعالى فاختصَّتْ به.

ونُكْتَةُ ذلك المفسِّرة له الكاشفة لخفائه: أنَّ أسماء الله تعالى في جواز الإطلاق والإخبار بها لفظًا عنه وعن العباد على أربعة أَضْرُبٍ:

الأوَّل: ما لا يجوز أن يُخْبَرَ بها عن العبد بحال، كقولنا: الله والرحمن، ولهذا قال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ [الإسراء:١١٠].

الثاني: ما[٤] يكون في صفة الله تعالى واجبًا، وفي صفة العبد جائزًا، كالعالم والقادر.

الثالث: ما يكون في حقِّ الله حقًّا، وفي حقِّ العبد باطلًا، كقولنا: الجبّار المتكبِّر، للمعنى الذي بيَّنّاه.

الرابع: ما يُخْبَرُ به عن الله تعالى وعن العَبْدِ، لكن يكون جائزًا في حقِّ الله تعالى بمعنًى، ويكون في حق المخلوق جائزًا بمعنىً آخرَ يَسْتَحيلُ ذلك المعنى

= الإيمان، باب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى برقم ١٨٠ (١٦٣/١٠- عبد الباقي) من حديث أبي موسى الأشعري ﷺ.

(١) سقطت من (غ).

(٢) في (ط) و(م) و(غ): قولنا، وفي (ك) تضبيب عليها، وأثبتنا ما صحَّحه بالهامش، وهو الذي في (ل).

(٣) في (غ): المدح، وهو تصحيف.

(٤) في (غ): أن.

[٤١/أ] على الله تعالى، مثاله: قولنا: الخالق، فإنَّ له أربعةَ معانٍ:/ الإخبارُ عن الله تعالى، جائزٌ منها بثلاثة[١] معانٍ، والمعنى الواحد جائزٌ في حقِّ العبد، مُحالٌ في حق المتكبِّرِ المتعالي سبحانه[٢]، على ما يأتي بيانه إن شاء[٣] الله.

فهذه نكتة تكشف لك سرًّا عظيمًا من أسرار أسماء الله تعالى، وتكشف لك عن دقيقةٍ في حق افتراق الاشتراك في الإطلاق على الله سبحانه وعلى العبد في ألفاظ الأسماء ومعانيها.

الفصل الرَّابع: في التنزيل

إذا عَلِمَ العبد معنَى هذا الاسم تحقَّق أنَّ للباري تعالى في ذلك أحكامًا تسعة:

الأوَّل: أنه لا مقدار لشيء عنده إلا بما وصفه، لما بيَّنّاه من أن التفضيل للذَّوات[٤] ليس للمخلوقات.

الثاني: أنه لا يُؤثِّرُ فيه اللَّوْمُ.

الثالث: أن الهيبة[٥] له ومنه، فإن قيل: وكيف تكون الهيبة له وقد شتمه[٦] الكفار ونَسَبوا إليه ما لا ينبغي؟ كما قال تعالى: «يَشْتِمُني[٧] ابنُ آدمَ ولم يكن له أن يَشْتِمَني»[٨].

---

(١) في (غ): ثلاث.
(٢) لم ترد في (ل).
(٣) في (غ): إن شاء الله تعالى.
(٤) في (م) و(ل): بالذوات.
(٥) في (غ): الميته، وهي تصحيف.
(٦) في (غ): سمه، وهي تصحيف.
(٧) في (ل): لم شتمني، وفي (ط): لم يشتمني، وفي (غ) و(م): شتمني.
(٨) أخرجه البخاري في مواطن من صحيحه أولها كتاب: بدء الخلق، باب: ما جاء في =

الجواب[١]: أننا نقول: ما قالوا ذلك وهم يعتقدونه شتمًا، إنما قالوه[٢] وهم يعتقدونه تعظيمًا وتوقيرًا، فلذلك أَطْلَقَ به ألسنتَهُم.

الرابع: أنه لا يلزَمه الثواب، فإن العبادة تجب له بحق المِلْكِ.

الخامس: أنه لا يَهابُ العَواقِبَ.

السادس: أنه لا يخلقُ للنفع، ولا يوجِد للدفع.

السابع: أنه لا تتوجَّه عليه المِنَّةُ بالطاعات، فإنها خَلْقٌ له.

الثامن: أنه لا يَشْرُفُ بالأتباع، ولا ينحَطُّ بالأعداء.

التاسع: أنه لا يأمر ولا ينهى لفائدة يَجْتَلِبُها ولا مَضَرَّةٍ يدفعُها، لتقدُّسِه عن ذلك كلِّه.

المنزلة السُّفْلَى للعبد

عليه فيها[٣] أربعة أحكام:

الأوَّل: أن يتواضع لله كلَّما حدثت له رِفْعَةٌ.

الثاني: أن يَسْتَحْقِرَ باعتقاده كلَّ شيء بالإضافة إلى الله سبحانه.

الثالث: أن يتواضع لأولياء الله على مقادير[٤] منازلهم.

الرابع: أن يتعاظم على الكافر والعاصي والغني على مقاديرهم، وكيفيةُ التعاظم على كل واحد منهم مِن أحكام الدين، وهو مذكور في كُتُبِ إصلاح الأعمال.

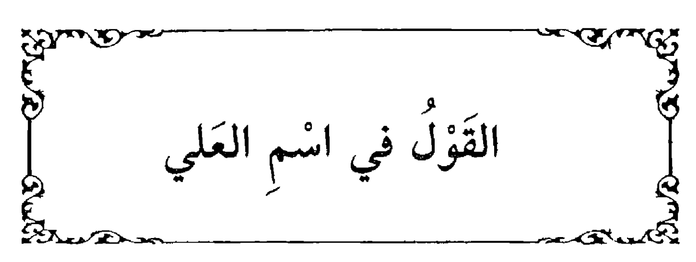
= قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ برقم ٣١٩٣ (٤/١٠٦- طوق النجاة) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) في (ط): فالجواب.

(٢) في (ط): قالوا.

(٣) سقطت من (غ).

(٤) في (ط): قدر، وضبَّب عليها، وأثبتنا ما أثبته بالطرة وصحَّحه، وفي (غ): مقاديرهم، دون منازلهم.



القَوْلُ في اسْمِ العَلي

وهو العاشر من أسماء التنزيه، وفيه أربعة فصول

الفصل الأوَّل: في مورده[١]

هو اسمٌ ورد به القرآن والسنة وأجمعت[٢] عليه الأمة، قال الله تعالى: ﴿فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِيِّ ٱلْكَبِيرِ﴾ [غافر:١٢]، وورد مفسَّرًا في حديث أبي هريرة، وله أربعة أبنية: العَلي، والعالي، والأعلى، والمُتَعالي.

فأمَّا العَلي: فقد ورد كما تقدَّم.

وأمَّا العالي: فهو فاعل منه.

وأمَّا الأعلى: فهو بناء أَفْعَلَ منه، وقد ورد به القرآن، قال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، وكان النبي ﷺ/ يقول في صلاته: «سبحان ربيَ الأعلى»[٣]. [٤١/ب]

وأمَّا المُتَعالي: فورد في القرآن، قال تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد:١٠].

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

أمَّا العَلي في اللغة فهو: فَعيلٌ بمعنى فاعل، تقول: عَلا يَعْلو عُلوًا فهو عالٍ، وأَعْلَى: أَفْعَلُ منه، ومُتَعالٍ: مُتفاعِلٌ منه. وله معنيان:

---

(١) في (ط): مورده شريعة.

(٢) في (ط): اجتمعت.

(٣) أخرجه أحمد (٢٣٢٦١)، ومسلم في صحيحه كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل برقم ٧٧٢ (٥٣٦/١- عبد الباقي).

أحدهما: عُلوُّ المكان، كالحائط على الأُسِّ، والسقف على الحائط.

والثاني: عُلوُّ المكانة، كعلوِّ الشريف على الوضيع، وكعُلوِّ العليم على الجهول.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في كشف الحقيقة والمجاز فيه

إذا عرفتم - وفَّقكم الله - معنى العُلو في اللغة بِقِسْمَيْهِ، فحقيقتُه عُلوّ المكان، ويُستعمل في عُلو المكانة مجازًا، لِما قدَّمناه من حَمْلِ المعاني المعقولة على المحسوسة، وتلك سَبيلٌ مَهْيَعٌ، ويُستعمل في الإطلاق على وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أن يقال: علا فلانٌ، إذا اكتسب فضيلةً.

الثاني: أن يقال: علا إذا تنزَّه عن رذيلة، وظهر هذا المجاز في الاستعمال حتى غلب الحقيقة[1] أو صار مثلها، وقد أنشد النابغةُ الجَعْدي بحضرة النبي ﷺ[2]:

«بَلَغْنا السماء مجدَنا[3] وعلاءَنا وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرًا

فقال: إلى أين يا أبا ليلى؟ قال: إلى الجنة»[4].

وقال المتأخرون[5]:

من كان فوق محلِّ الشمس موضعُه فليس يرفعُه شيءٌ ولا يَضَعُ

---

(١) في (ل): على الحقيقة.

(٢) في (غ): رسول الله.

(٣) سقطت والتي بعدها من (ل)، وفي (ط): مجدُنا وعلاؤنا.

(٤) ديوانه: (٣٣-٥٢)، وجمهرة أشعار العرب: (١٤٦)، والحديث أخرجه الحارث بن أسامة في مسنده (٨٩٤)، ومحمد بن عبد الرحمن البغدادي المخلص في المخلصيات (١٠٦٩).

(٥) هو المتنبي الشاعر المعروف، انظر: شرح معاني شعر المتنبي لابن الإفليلي: (١/٣٦٠)، شرح ديوان المتنبي للعكبري: (١/٣٠).

المسألة الثانية: في سرد الأقوال في تفسير العَلي

اختلفت عبارات الناس في تفسير العلي على أربعة أقوال:

فقالت طائفة من المُشَبِّهَةِ: عُلوُّهُ عُلوُّ مكان، والمراد به كَوْنُه[١] فوق العرش، كالمَلِكِ على الفراش[٢]، مكانًا بمكان، وتمكُّنًا بتمكُّنٍ، تعالى[٣] عن ذلك.

الثاني: قال أهل السنة: علوُّه علوُّ مكانة، وهي استحقاقُه لصفات الكمال، واستيجابُه غاية المدح والتعظيم، من العلم الشامل، والقدرة الكاملة، والإرادة النافذة، والكلمة الصادقة، والسُّنَّة الجارية، لا يُعجزه شيء، ولا يُشبهه شيء، ولا يَفوته شيء، إلى غير ذلك من أحكام الإلَهية التي هي كمال استحقاق الربوبية[٤].

الثالث: قالت طائفة من العلماء: قد يكون العُلوُّ القَهْرَ والغَلَبَةَ، كما قال تعالى: ﴿وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون:٩١].

الرابع: قالت[٥] طائفة من العلماء: هو عالٍ بمعنى: أنه منزَّهٌ عن صفات الحدوث[٦] والتشبيه والتحديد.

المسألة الثالثة: في تحقيق هذه الأقوال[٧]

[٤٢/أ] أمَّا/ قول المُشَبِّهَةِ إنَّه عُلوُّ مكان، فقد ثبت فيه استحالةُ المكان عليه، فإنه خَلَقَ الجهة والمكان، وهو كما كان، لا يتغيَّر شَريفُ صفاته بما[٨] أَوْجَدَ من مخلوقاته.

---

(١) سقطت من (ط)، وتحرفت في (ل).
(٢) في (ط) و(ل) و(م): العرش، وفي (غ): الفرش.
(٣) في (ط) و(ل) و(م) و(غ): تعالى الله.
(٤) انظر: الزجاج في تفسير الأسماء (ص٤٨).
(٥) وقع تشويش في ترتيب (ط) بمقدار أربع ورقات.
(٦) في (غ): الحدث.
(٧) في (م) زيادة: المشبهات.
(٨) في (م): فما.

وأمَّا قول الجماعة: إنَّ العُلوَّ في المكانة استيجابُهُ لصفات الكمال، فما ذاك[١] بالحقيقة والكمالِ[٢] إلَّا له[٣].

وأمَّا من قال: إنَّه بمعنى الغلبة والقهر، فحسَنٌ في اللفظ، لكنه[٤] راجع إلى ما قبله، فإنه مَن كان أكملَ صفةً وأحقَّ بنعتِ الجلال كان غالِبًا لمن دونه قاهِرًا له، **فكان هذا ثمرةَ ما قبلَه مِن المعنى[٥] وفائدتَه، لا أن يُقال فيه: إنه قولٌ آخَرُ غيره.**

وأمَّا من قال: إنه عَليٌّ[٦] عن صفات النقص، فحسنٌ جِدًّا، فإنه عليٌّ[٧] بصفات الكمال، عليٌّ[٨] بمعاني التنزيه ونَفْيِ النقص بالآفات، وكثيرٌ[٩] يَرِدُ هذا في أسماء الله الحسنى، فهو سبحانه عليٌّ بما هو عليه من صفات الكمال، مُتعالٍ عن صفات النقص، أعلى من غيره مِن الخَلْقِ، وإن كان ليس لغيره عُلو، فإن علوَّ الخلق مِن علوِّه، كَما أن عِزَّتهم مِن عِزَّتِه.

---

(١) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): ذلك.

(٢) في (ط): ولا كمال.

(٣) واستدلوا على ذلك باستحالة التحيز عليه سبحانه، لأنه ليس بجسم ولا جوهر، ولهذا كان ما أوهم ذلك من الألفاظ وجب عندهم حمله على المعنى اللائق بذاته العلية؛ وانظر: رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب (ص١٢٩)، وأصول الدين للبغدادي (ص٧٣-٧٦)، والتمهيد (ص٤٤).

(٤) في (غ): ولكنه.

(٥) في (ط): المعاني.

(٦) في (ط): علا.

(٧) في (ط): علا.

(٨) في (ط): علا، وفي (غ): على معاني.

(٩) رمز له في (ك) بصح.

وهذا التنزيه[1] للأسماء المذكورة بما أضفناه إليها من تركيب الصفات المخصوصة لا يفطن له إلا غوَّاصٌ على الخفايا، بَصيرٌ بمَعاطِفِ الزَّوايا.

الفصل الرّابع: في التنزيل

اعلَموا - أعلى الله أقداركم بالعلم[2] - أنَّ للباري تعالى بهذا الاسم ـ وهو العَلي ـ أحكامًا يختصُّ بها في المنزلة العُليا الواجبةِ له، جِماعُها عَشَرَةٌ:

الأوَّل: عُلوُّهُ عن المكان.

الثاني: عُلوُّهُ عن مالكٍ يَمْلِكُه.

الثالث: عُلوُّهُ عن الآمِر والناهي.

الرابع: عُلوُّهُ عن التحديد.

الخامس: عُلوُّهُ عن الحَجْر.

السادس: عُلوُّهُ عن الحاجة.

السابع: عُلوُّهُ عن المُساواة.

الثامن: عُلوُّهُ عن الإدراك.

التاسع: أن إليه العُلو والانحطاط، قال سبحانه: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة:١١].

العاشر: أنه لا يُسْأَلُ عمَّا يَفعل.

---

(١) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): الترتيب، وأثبتها ناسخ (ك) وضبَّب عليها، وما أثبتناه من الطرة، وصحَّحه.

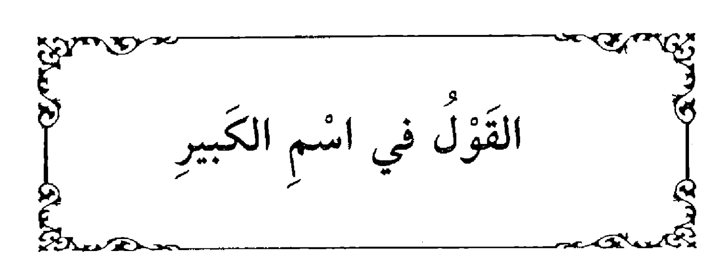
(٢) في (ط): وفَّقكم الله وأعلى أقداركم بالعلم.

المنزلة السُّفْلَى للعبد

وهي ترتبط بركنين:

أحدهما: طَلَبُ العُلو في المعرفة.

والثاني: العمل بالتواضع.



القَوْلُ في اسْمِ الكَبيرِ

وهو الحادي عشر من أسماء التنزيه وفيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ

وقد ورد به القرآن، قال تعالى: ﴿فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾ [غافر:١١]، وقال: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد:١٠]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ﴾ [الأنعام:٢٠]، وقال: ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت:٤٥]، وورد مفسَّرًا في حديث أبي هريرة،/ وأجمعت[١] الأمة على قولهم: الله أكبر، في الأذان والصلاة. [٤٢/ب]

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

قال علماء اللغة: قولُنا: «كَبير» هو فَعيلٌ من كَبرَ، وهو يقال بكسر الباء وضمِّها، وهما معنيان مختلفان، فإذا كان مكسور الباء في الماضي كان[٢] بفتحها في المستقبل، ويكون عبارةً عن كَبْرَةِ[٣] السن[٤]، وهو التقدُّم[٥] في الوجود، ومنه قول الشَّاعِرِ:

---

(١) في (م): أجمعت عليه، وفي (غ): اجتمعت.

(٢) في (ط): وكان.

(٣) في (غ): كثرة.

(٤) في (غ): السنين.

(٥) في (غ) و(م): المقدَّم.

جميــلُ كَبِــرْتَ وأَوْدَى الــشَّبابُ   فقلــتُ مُجيبًــا لهــا: فاقْــصِري[1]

فمن سَبَقَ صاحبه في الوجود فهو أَكْبَرُ منه، تقول العرب: فلان أكبرُ من فلان سنًّا، وفلان أسنُّ من فلان، وقد روي في الأثر أن عثمان بن عفان سأل قَبَاثَ[2] بن أَشْيَمَ أخا[3] بني يَعْمُر بن[4] ليث: «أنت أكبر أم رسول الله ﷺ؟ فقال: رسول الله[5] أكبر مني، وأنا أقدم منه في الميلاد»[6].

وإذا كان مضموم[7] الباء في الماضي كان بضمِّها في المستقبَل أيضًا، وهو عبارةٌ عن معنيين:

أحدهما: كمال الذّاتِ والصِّفاتِ، وهو التَّقَدُّمُ في المنزلة والسَّبْقُ في المرتبة[8]، تقول العرب: فلان أكبرُ سنًّا من فلان، وكلاهما هو المَعْنَى[9] في نِسْبَةِ الكبير إلى الكبيرِ المُتَعالي.

---

(١) هو لجميل بثينة، كذا في الحماسة البصرية (٢/٣٧٠):

تَقــول بثينــة لمــا راتْ   قنــوًّا مــن الــشّعَر الأَحْمَــر
جميــل كَبــرت وأودى الــشّباب   فَقلــت: بثــينَ أَلَا فاقــصري

(٢) في (ط): غياث، وفي (م): قيات، وفي (ل): قبلت، وهي تصحيف.

(٣) في (ط): أخي.

(٤) في (ك) أثبت ناسخها الوجهين: ابن، من.

(٥) في (ط) و(م) زيادة التصلية.

(٦) أخرجه أحمد من حديث عثمان مختصرًا (١٨٠٥٠)، والترمذي في سننه، أبواب المناقب، باب: ما جاء في ميلاد النبي ﷺ برقم ٣٦١٩ (٦/١٠٤- بشار) وقال: (حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن إسحاق)، وكأنه يستضعفه، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني برقم ٥٦٦ (١/٤٠٧)، والطبراني في المعجم الكبير برقم (١٩/٣٧).

(٧) سقطت من (غ).

(٨) في (غ): التقدم في السبق في المرتبة والمنزلة، وهو اختلال ظاهر.

(٩) في (ط) و(غ): المعنيُّ.

الثاني: كِبَرُ الجُثة، تقول العرب للسَّمينِ الثَّخينِ[١] الوافر الأجزاء إذا قَرَنته إلى ضعيف قَضيفٍ[٢] هزيلٍ: هذا أكبرُ مِن هذا: أي أكثر[٣] أجزاءً، وهذا مُحالٌ في حقِّ الله تعالى على ما يأتي بيانه، إن شاء الله[٤].

الفصل الثالث: في تركيب المعنى الاعتقاد على اللغوي

[المسألة الأولى][٥]:

اعلَموا - أرشدكم الله - أنَّا إذا قلنا بقول أهل اللغة: إن الكبير هو: السابق المتقدِّمُ في الوجود بمُدَّةٍ[٦] محدودةٍ، فالباري تعالى هو الكبير بالحقيقة، لأنه قد قام الدَّليلُ على أنه سابِقٌ للعالم بغير تَحْديدٍ، إذ لا أوَّل له، لأنَّه لو كان له أوَّلٌ لكان مُحْدَثًا يَفْتَقِرُ إلى من يُحْدِثُهُ، فثبَت أنه سبَق وُجودُهُ وُجودَ العالَمِ بغير تحديد.

وإن قلنا: إن الكبير هو: المتقدم في الرتبة بجلال الذات وكمال الصفات، فالباري هو الكبير بالحقيقة[٧] في الوجهين جميعًا، فإن وجودَه أسبقُ، وذاتَه وصفاتِه أكملُ.

وأمَّا كِبَرُ الجُثَّةِ بكثرة الأجزاء فمُحالٌ في حقِّ الله تعالى، لأنه ليس بجِسْمٍ مُؤَلَّفٍ من مجموع جواهرَ وآحادِ أجزاءٍ، لاستحالة الحُدوثِ عليه، ووجوب السَّبْقِ الذي[٨] ليس له أوَّلٌ، واستحالة الفناء عليه.

---

(١) في (ط) و(ل): الثخن.

(٢) في (ط): القضف، وفي (غ): قصِف.

(٣) في (غ): أكبر.

(٤) لم يرد في (ط).

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

(٦) في (غ): لمدة.

(٧) في (غ): في الحقيقة.

(٨) في (غ): إليه، وهو تصحيف.

المسألة الثانية: في تنزيل الإطلاق بين الحقيقة والمجازِ فيهما

[٤٣/أ] اعلَموا أنَّ إطلاقات/ قولِنا: «الكبير»، حيث وقعت تحتمل[١] أن تكون[٢] حقيقة فيهما[٣]، وتحتمل أن تكون الحقيقة واحدةً في بادئ الرأي، وإذا أمعنت النظر صحَّ[٤] بعد استِداده[٥] أنه حقيقةٌ في كثرة الأجزاء، منقول إلى كِبَرِ المنزلة وعِظَم القَدْرِ، لِما بيّنّاه مِن أنَّ كِبَرَ[٦] الأجزاء محسوسٌ، وكِبَر القَدْرِ معلومٌ بنَظَرِ[٧] العقل، والمُشاهَدُالمحسوس هو الأوَّل في العِلْمِ، والمعلوم بنظر العقل محمولٌ عليه معلومٌ به كما قدَّمناه؛ لأن العرب لمّا شاهدت كِبَر[٨] الجثة وعبَّرت عنه بالكِبَرِ[٩] ثمَّ عِلمت كِبَرَ المنزلة وتضاعُفَها بدليل العقل حَمَلَته على الأوَّل وعبَّرت به عنه.

وهذا بناءً على أن اللغة متواضَعةٌ، فلو قلنا: إنَّها موضوعة بالوحي والتعليم لآدمَ وبنيه، ففيه نظرٌ آخر، وطريقٌ مُغايِرٌ لهذا، ولَكِن مآلُه إليه، ومرجعُه عليه، وذلك مُبَيَّنٌ في أصول الفقه، وهذه دقيقةٌ لا يهتدي إليها إلا الغوّاصون، كما أنه لا يَتفطَّنُ له إلا المُتَحَذِّقون[١٠]، وهذا وإن لم نَسْتَوْفِ[١١] فيه وُجوهَ التقسيم فهو[١٢] بَيِّنٌ[١٣] عِند ذَوي التَّفْهيمِ.

---

(١) في (ط): يحتمل.
(٢) في (ط): يكون.
(٣) في (ك) و(غ): فيها.
(٤) سقطت من (ل).
(٥) في (ط) و(ل): استبداده.
(٦) في (ط) و(ل): كثرة، وفي (م): كبرة.
(٧) في (ط) و(ل): فنظر.
(٨) في (ط): كبرة، وفي (ل) و(م): كثرة.
(٩) في (ط) و(ل): الكبير، وأشار إليه ناسخ (ك) بالطرة وصحَّحه.
(١٠) في (غ): المتحذلقون.
(١١) في (ط): يستوف.
(١٢) سقط من (ط) و(ل) و(غ) و(م).
(١٣) في (ط) و(م): فبين، وفي (ل): فبين.

المسألة الثالثة في: تعديد الأسماء المتعلقة بهذا الاسم وترتيبها

اعلَموا أنَّ الكبير إذا عرفتم معناه فالأكبر[1] أفعلُ منه، والمتكبِّر: متفعِّل منه، وكابِر: فاعل منه، وكُبّار وكُبار: فُعال، مُخَفَّفُ العين ومُشَدَّدُها منه.

فأمَّا المتكبِّر والكبير فقد سبَقَ تأويلُهما، وأمَّا الأكبر فقد اختلف الناس فيه:

فمنهم من قال: إنه بمعنى كبير، ومنهم من أجراه على بابه في التفضيل، واحتج[2] بأن أفعل لا يقال إلّا على مُشْتَرَكَيْنِ في شيء، ثم تظهر مَزيةٌ لأحدهما على الآخر فيه، فيُخْبِر بأفعل عنه، واستحالة الاشتراك بين الباري وسواه ثابتةٌ، لأنه ليس كمثله شيء، فالتفضيل بأفعل فيه غير جائز.

قالوا: وأفعلُ بمعنى فاعل وفعيل كثيرٌ في اللغة، ألم تروا إلى قول الفَرَزْدَقِ:

إن الذي سمَكَ السماءَ بنى لها[3] مجدًا دعائمُه أعزُّ وأطولُ[4]

في نظائرَ لهذا من شعرٍ ومَثَلٍ. وهذه جهالةٌ بالتوحيد أَوقعت في قَلْبِ اللغة، فإن لَفْظَةَ أفعل قد وردت في حقِّ الباري تعالى في مواضع كثيرةٍ؛ في العلم وغيره، وقد اتفق المؤمنون على أن من تمام التوحيد أن يقول المسلم: الله ورسوله أعلم.

ونحن وإن كنا نُنَزِّهُ الباري تعالى[5] من لفظ الشَّرِكَةِ والاشتراك لما[6] فيهما من إيهام الفساد، **فنقول**:

---

(١) في (ط) و(ل): فإن الأكبر.

(٢) في (ط): واحتج الأول، وهو وهم.

(٣) في (ط): لنا.

(٤) ديوان الفرزدق: (٤٨٩).

(٥) لم ترد في النسخ الأخرى.

(٦) سقطت من (غ).

إنه لا خلاف ولا شك في أنّا نُطلق الوجود والعلم والقدرة والكِبَر ونحوَ ذلك من الصفات على الباري تعالى وعلى المخلوق، ونقول: إنها في الله كاملة مقدسة، وفي العبد ناقصة، فهو/ في الله أجلُّ وأكملُ، وإن كانت متساويةً في الإطلاق، فإنها تختلف في الجلال والكمال، والحكمةُ في خلقها في المخلوق الاستدلال بها على الخالق، وفي كونها ناقصةً الاستدلالُ بها على كمال الخالق، ولا يصح مخلوقٌ كامل بنفي الآفات واستيفاء الجلال أبدًا، فقد صحت المفاضلةُ[١] على بابها[٢]، وهو كمال التوحيد وغاية المعرفة، **ولو لم يكن في هذا الكتاب إلا التَّوَصُّلُ إلى هذا الأَمَدِ لكفى لكلِّ أحدٍ.** [٤٣/ب]

وقد قال علماؤنا - رحمة الله عليهم -: إن الحكمة في جعل ذلك في الأذان والصلاة تنبيهُ المكلَّف على أنَّ الذي دعاه إليه المؤذن من الصلاة ودَخَلَ هو فيه منها[٣] أجلُّ وأعلى من كل شيء هو فيه من أمر الدنيا، فيحضه ذلك على المبادرة إليه والإقبال عليه.

وهذا صحيح جارٍ على أسلوب اللغة المَهْيَعِ، فكيف يصح أن يُهدم بابٌ من أبواب الأبنية بجهالة[٤] لا تصح، ويُستشهَد عليه بشواهد من الشعر[٥] محتملة[٦]؟

والتوحيدُ محفوظٌ في كل وجه، وما قاله الفرزدق هو الحُجَّةُ، لأنَّه أرادَ: أعزُّ وأَطْوَلُ من غيره من بيوت العرب أو النّاس أو قبيلتِهما.

---

(١) في النسخ الأخرى: المفاعلة.

(٢) في (غ): بانَها، وهي تصحيف.

(٣) سقطت من (غ).

(٤) في (ط): لجهالة.

(٥) قوله: «من الشعر» سقط من النسخ الأخرى.

(٦) في (ل): مختلفة، وفي (م): مختلفة مختلة.

يَزيدُه تأييدًا ويوضِّحُه تَمْهيدًا[١]: أن النبي ﷺ يوم أحدٍ حين قال الكفار: اعْلُ هُبَل، اعْلُ هُبَل، قال في الجواب: «الله أعلى وأجلُّ»[٢]، وقد قال النبي ﷺ تسليمًا لأبي ذرٍّ وقد رآه يَسْتَطيلُ على عبد له: «الله أقدَرُ منكَ يا أبا ذر»[٣]، وهذان نصّان في جَرْيِ «أَفْعَلَ» في إِثبات[٤] الفضل[٥] لله تعالى على العبد في القدرة والجلال، ولا يبقى بعد هذا مُضْطَرَبٌ في جواز الإطلاق، وقد صحَّ المعنى وارتفع[٦] اللَّبْسُ من كل وجهٍ، والحمد لله[٧].

وأمَّا: كابِر وكُبَار وكُبَّار، فهي أمثلةٌ جاريةٌ في اللغة والكتاب، ولم تَرِدْ في حقِّ الله تعالى، فما ورَد في حقِّ الله أَكْفَى وأَجْلَى وأَدْخَلُ في الأسماء الحُسْنَى[٨].

---

(١) قوله: «يزيده تأييدًا ويوضحه تمهيدًا» سقط من (غ) و(ط) و(م)، وما بعده وقع فيه اختلال في موضع هذا الكلام من (ط) و(غ) و(م).

(٢) أخرجه أحمد (٢٦٠٩)، والبخاري في صحيحه كتاب: الجهاد والسير، باب: ما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب برقم ٣٠٣٩ (٤/٦٥)، وكتاب المغازي، باب: غزوة أحد برقم ٤٠٤٣ (٥/٩٤- طوق النجاة)، والحاكم (٣١٦٣)، والطبراني في الكبير (١٠٧٣١).

(٣) هذا الحديث ليس في أبي ذر رضي الله عنه، وإنما هو في أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه كما أخرجه مسلم (١٦٥٩)، والترمذي (١٩٤٨)، وأبو داود (٥١٥٩)، ولفظه كما عند مسلم: «قال أبو مسعود البدري: كنت أضرب غلامًا لي بالسوط، فسمعت صوتًا من خلفي، «اعلم، أبا مسعود!»، فلم أفهم الصوت من الغضب، قال: فلما دنا مني، إذا هو رسول الله ﷺ، فإذا هو يقول: «اعلم، أبا مسعود! ، اعلم، أبا مسعود!»، قال: فألقيت السوط من يدي، فقال: «اعلم، أبا مسعود، أن الله أقدر عليك منك على هذا الغلام»، قال: فقلت: لا أضرب مملوكًا بعده أبدًا».

(٤) في (ل): أثناء، وفي (ك): إنباء، وفي (م): أثنى.

(٥) في (غ): الفعل.

(٦) في (ل): فارتفع.

(٧) قوله: «أن النبي... والحمد لله» سقط من (ط).

(٨) قوله: «ولم ترد... الأسماء الحسنى» سقط من (ط).

وأمَّا الأكبر فهو[١]: «أكبرُ» مُعَرَّفٌ[٢] بالألف واللّام، وقد روي في سُنَنِ أبي داود ورواهُ غيره أن النبي ﷺ قال في الدعاء: «الله أَكْبَرُ الأَكْبَرِ»[٣]، معناه: أَكْبَرُ مِن أَن يُقال فيه: أكبرُ، كما تقول: زيدٌ أفضلُ الأَفْضَلِ، المعنى[٤]: زيدٌ[٥] أفضلُ الجِنْسِ[٦] الأَفْضَلِ.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا انتهى العبد إلى هذا المقام عَلِمَ أنَّ للباري تعالى في ذلك أحكامًا يختصُّ بها خمسةً:

الأوَّل: أنه لا يُتصوَّر عليه المقدار.

الثاني: أنه لا يجوز عليه التقدير.

الثالث: أنه لا يُرَدُّ عليه شيء من التدبير.

الرابع: أنه لا يُخالَفُ في الأمور.

الخامس: أنه لا يُكَبِّرُه تكبيرُ المكبِّرين.

المنزلة الثانية للعبد

[٤٤/أ] إذا عَلِمَ العبد جلالَ ربه، فإن قيل له: كبيرٌ/، أو استحقَّ وصفَ كبير فبوجهين:

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط) و(ل) و(م): معرَّفًا.

(٣) أخرجه أحمد (١٩٥٠٨)، وأبو داود في سننه؛ أبواب فضائل القرآن، باب: ما يقول الرجل إذا أسلم برقم ١٥٠٨ (٢/٦٢١- الأرناؤوط)، من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه.

(٤) في (م): معناه.

(٥) في (ط) و(م): أنه، وسقط من (غ).

(٦) في (ل): الحسن.

أحدهما: العلم بالله.

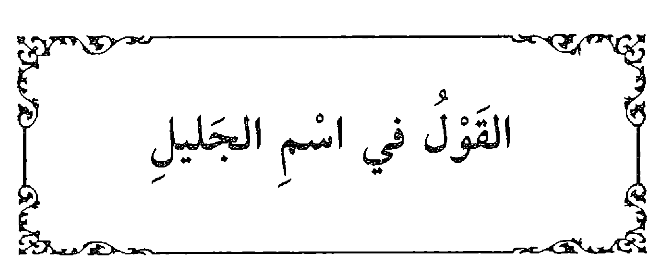
الثاني: الطاعة له.

وتَفاوُتُ[١] الأحوال في هذه المراتب بحسب اختلاف أحوال الناس في إدراكها[٢].

---

(١) في (غ): تفاوتت.

(٢) بعدها في (ك): القول في اسم العظيم صح، وكتب ناسخها: يتصل بالورقة الملحقة. ولم نجد هذه الورقة في الكتاب، وفي طرة بـ (ط): بقي الكلام على العظيم كما يدل ما في داخل هذه الترجمة والعدد، وفي (غ): العظيم، وبعدها دارة المقابلة.



القَوْلُ في اسْمِ الجَليلِ

وهو الثالث عشر من أسماء التنزيه، وفيه أربعة فصول

الفصل الأوَّل: في مورده

هذا اسم لم يرد في الكتاب، لكنَّه ورد في حديث أبي هريرة المفسَّر، وورد في القرآن ذو الجلال؛ ولا فرق في لسان العرب بين قولك: ذو الجلال وبين قولك: الجليلُ، كما لا فرق بين قولك: ذو العلم وبين قولك: العالم، وعجبًا لما في حديث أبي هريرة، فإنه لمّا فسَّر الراوي الأحاديثَ جمع فيها بين الجليل وبين ذي الجلال والإكرام.

وروي في يوم أحد أن المشركين نادوا: أُعْلُ هُبَل، فقال[1] النبي ﷺ: «قولوا الله أعلى وأجل»[2]، وأجمعت علماء الأمة على جواز وصفه به، لأن فعيلًا من فَعالٍ وأفعلَ جارٍ جائزٌ.

الفصل الثاني: في شرحه لغة

اعلَموا أن الجَليلَ: فَعيلٌ من جلَّ، ولفظ جلَّ في اللغة له خَمْسَةُ معانٍ:

الأوَّل: أن جلَّ: أعطى مطلقًا، ومنه قوله: إن لي فرسًا أُجِلُّها كل يوم فَرَقًا، أي: أُعطيها إياه عَلَفًا. معًا

الثاني: أن أَجلَّ[3] أعطى كثيرًا[4]، قال يعقوب: يقالُ: أتيته فما أجلَّني ولا أَحْشاني، أي: ما أعطاني كثيرًا ولا قليلًا.

---

(١) في (ط): قال: فقال.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) في (غ): جل، وهو سبق قلم.

(٤) في (غ): كبيرًا.

الثالث: أن جلَّ بمعنى: أَسَنَّ، ومنه الحديث: «جاء إبليس في صورة شيخ جليل»[١]، أي مُسِنٍّ، ومنه قول كُثَيِّر:

وجُنَّ[٢] اللَّواتي قُلْنَ: عَزَّةُ جلَّتِ[٣]

أي: أَسَنَّتْ.

الرابع: جَلَّ: عَظُم قدرُه.

الخامس: أنَّ جَلَّ: التقَطَ الجِلَّةَ، وهي البَعْرُ.

ويُمْكِنُ كما قدَّمنا[٤] أن يدخل بعضُ هذه الأقسام على بعض، ولكِن سَرْدُها هكذا أَوْعَبُ للمعنى وأَبْلَغُ في الفهم.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: في تفصيل الحقيقة والمجاز من هذه الإطلاقات

أمَّا الأصل الذي قرَّرناه من[٥] تركيب المعقول على المحسوس فيقتضي أن قولهم: «جلَّ» بمعنى: أعطى، وجلَّ بمعنى: أسنَّ متعارضان، لا يكاد يظهر الفرق بينهما، فنقول بالظاهر[٦]: إنَّهما حقيقتان.

---

(١) أخرجه الطبراني في جامع البيان (١٣/٤٩٤- شاكر)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/١٦٨٦-١٦٨٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) في (غ): جل، وهو تصحيف.

(٣) ديوانه: (١٠٧)، غريب الحديث للخطابي: (١/٥٥٧)، وصدره:

أصابَ الرَّدى منْ كانَ يَهْوَى لكِ الرَّدَى

(٤) في (غ): قدمناه.

(٥) في (ك) أثبت: من، في.

(٦) في (ط): الظاهر.

وأمَّا جلَّ بمعنى: عَظُمَ قدره، فمحمول عليه.

وأمَّا جلَّ بمعنى: التقط الجِلَّةَ - وهو البَعَرُ[١] -، فمحمولٌ على قولهم[٢]: جلَّ: عظُم قدره، حَمْلَ المَفازة على الفَوْزِ على رَسْمِ التفاؤل[٣].

فتَنَخَّلَ[٤] من هذا أن اللفظين[٥] الأوَّلَيْنِ حقيقتان، وأنَّ اللفظ الثاني بمعنى العِظَمِ مجازٌ محمولٌ عليه،/ [٤٤/ب] وأنَّ الثالث وهو بمعنى التقَطَ الجِلَّة مجازٌ[٦] على الثالث محمولٌ، فهو مَجازُ مجازٍ[٧]، **وهو من دقيق النظر معلومٌ، وفي حقيقة الاستنباط معدودٌ.**

المسألة الثانية: في تركيب المعنى الاعتقادي على اللغوي

اعلَموا - أرشدكم الله - أنّا إذا قلنا: إنَّ جلَّ بمعنى التقط البَعَرَ، استحال أن يُضاف ذلك إلى الله سبحانه[٨].

وإن قُلْنا: إنَّ جلَّ بمعنى: أعطى، فهو المُعْطي، ومعناه مُبَيَّنٌ[٩] فيه.

وإن قلنا: إن جلَّ بمعنى أسنَّ، أي: تَطاوَلَ مَداهُ واستمرَّ وُجودُه بُرْهَةً، فالباري تعالى مُسْتَمِرُّ الوجود إلى غير غاية، غَيْرُ مسبوقٍ وُجودُه في بداية[١٠]،

---

(١) في (غ): البعير، وهو تصحيف.

(٢) في (غ): قول.

(٣) في (ط): التفآل، وهو التفاؤل.

(٤) في (ل): فينجلي.

(٥) في (ط) و(م): اللفظتين.

(٦) في (غ): مجازه.

(٧) في (غ): مجاز ومجاز.

(٨) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٩) في (غ): بَيِّنٌ.

(١٠) فوقها في (ك): صح، وفي (غ) و(م): بدايته.

وهو معنى الأوَّل والآخِر[١]، وسيأتي بَيانُ ذلك.

وإن قلنا: إنَّ الجَليلَ هو: العَظيمُ المِقْدارِ[٢] الموصوفُ بنُعوتِ الجلال، فهو للباري[٣] بالحقيقة، وذلك يرجع إلى استحقاق الرِّفْعَةِ[٤] التي لا يُساوَى[٥] فيها من اسْتِغنائه[٦] عن كلِّ غَيْرٍ[٧]، وقدرته على كل شيء، المحيط[٨] عِلْمُهُ بكلِّ معلوم، الذي لا شريك له ولا نظير، حَسَبَ ما تقدَّم[٩]، هذا معنى جلاله وكبريائه، وبمجموع[١٠] هذه الأوصاف وُصِفَ بأنه جليل كبير.

المسألة الثالثة: في القول في جلال الله وكبريائه وعظمته

اختلف علماؤنا - رحمة الله عليهم - في الجلال والعظمة هل هما وَصْفٌ خاص يرجع إلى معنى زائد على الذات أم هي عبارة ترجع إلى[١١] مجموع أَوْصافٍ؟ كاختلافهم في القُدّوسيةِ والعِزَّةِ.

والصحيح أنَّها: عبارةٌ عن مجموع أوصافٍ، كما قدَّمناه[١٢]، وهي[١٣]: شُمولُ العلم، وعُمومُ القدرة والإرادة، وعَدَمُ النظير، واستحالةُ الآفات

---

(١) في النسخ الأخرى: الأول الآخر.

(٢) في (ل): القدر.

(٣) في (ط) و(ل) و(م): الباري.

(٤) في (ط): الاستحقاق للرّفعة.

(٥) في (غ): تساوى.

(٦) في (ل): استغنى به، وهو تصحيف.

(٧) في (غ): عين، وما أثبتناه صحَّحه في (ك).

(٨) في (ل): مَن المحيط.

(٩) سقطت من (ط).

(١٠) في (ل) و(غ): لمجموع.

(١١) في (غ): عن.

(١٢) في (ل) و(غ): قدَّمنا.

(١٣) في (ط): هو.

عليه[١]؛ والدليل عليه أنك إذا أردت أن تحقِّق[٢] في ذلك معنًى يُغايِرُ ما قامت عليه الأدلة من الصفة أو يزيد[٣] عليها لم تجد إلى ذلك سبيلًا، لكون[٤] ذلك مستحيلًا.

المسألة الرابعة: في القول في مجموع هذه الأسماء

وهي: العلي، والكبير، والعظيم[٥]، والجليل، هل ترجع إلى معنى واحدٍ في الشرف والقَدْرِ، أم لها معانٍ متعدِّدَةٌ يَخْتَصُّ كل واحد من الأسماء بواحدٍ من المعاني؟

فنقول: هذا فنٌّ دقيقٌ في الأسماء، لم يَخُصْهُ[٦] بيانُ أحدٍ من العلماء، وإن كان جرى ذلك تبعًا في حِوارِهِمْ، وجاء مُدْرَجًا في تَرْديدِ اعتبارهم، وقد اختلفوا فيه على قولين[٧]:

فمن قائل: إنَّ هذه الأسماء ترجع إلى معنى واحدٍ؛ هو كمال الذات والصفات.

ومنهم من فرَّق بينهما، وجعل لكل واحد معنًى خاصًّا فقال:

إن العليَّ: هو الذي لا رُتْبَةَ فوق رُتْبَتِهِ، وذلك بالإضافة إلى درجات الموجودات، كالعلوِّ[٨] في الأجسام، بالإضافة إلى المَراقي والدرجات.

---

(١) سقط من (ط) و (ل).

(٢) في (ط) و(ل) و(م): تخص، وأشار إليه في (غ)، وأثبته مع الذي أثبتنا.

(٣) في (ط) و(ل): تزيد.

(٤) في (ط) و(ل) و(م): لكونه.

(٥) جميع النسخ التي بين أيدينا خِلْوٌ من تفسير هذا الاسم، وقد أُلحق بالنسخة (ك) لكنّا لم نجده.

(٦) في (غ) و(ط): لم يخصَّه بيان.

(٧) قوله: «وقد اختلفوا فيه على قولين»، سقط من (ط).

(٨) في (ط): كالعليِّ. (٨) في (ط) و(ل) و(م): فالكبير.

[٤٥/أ]

والكبير[٨]/: هو الموجود الكامِلُ الذات.

والجليل: هو الموجود الكامِلُ الصفات.

والعظيم: هو الموجود الكامل الذات[١] والصفات.

ودَليلُ ذلك أنَّك إذا نظرت إلى الموجود الجماد وجدت له رتبة تزيد على العَدَمِ، وإذا نظرت إلى الموجود النامي وجدت له رُتْبَةً تزيد على الجماد، وإذا نظرت إلى الحي وجدت له رتبةً تزيد على النامي، وإذا نظرت إلى العاقل وجدت له رتبة تزيد على الحي، فترى المراتب تتزايد بحَسَب صفات الموجودات.

فإذا نظرت إلى الموجود الذي لا أوَّلَ له وجدت له زيادةً على الموجود الذي له أوَّل، وإذا نظرت إليه فعَلِمْتَ دَوامَ الوجود له وجدت له زيادةً في الرُّتْبَةِ على الفاني المُنْقَطِع الوجود، وإذا نظرت إليه فوجدته جامعًا لكل خَصْلَةٍ شَريفَةٍ مُتَقَدِّسًا عن كل نَقيصَةٍ رأيت له رُتْبَةً على الموجود الناقصِ المُعَرَّضِ للآفاتِ، وينتهي بك[٢] التَّرَقّي[٣] في درجات النظر إلى رُتْبَةٍ عَلْياءَ[٤] عَقْليةٍ لا مزيد وراءَها، وهي رُتْبَةُ الإلَهية، فذلك المُسْتَحِقُّ لتلك الرُّتْبَةِ هو الله تعالى.

فتقول[٥] حينئذ: هو العَلي، لأنك وصلت إلى معرفته باعتبار درجاتٍ عقلية مُتَفاوِتةٍ، كما وصلت إلى العُلوِّ المحسوس بالارتقاء إلى درجاتٍ حِسِّيةٍ، فهو لأجل ذلك: العَلي.

وأمَّا الكَبيرُ: فهو يرجع إلى موجودٍ كامل الذات، وتفسيرُ ذلك الكمال: أن تكون الذات غيرَ منقطعة الوجودِ في الطرفين؛ حتى لا يكون لها مَبْدأ ولا

---

(١) قوله: «والجليل هو الموجود... الكامل الذات» سقط من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ل): التي، وهو سبق قلم.

(٤) في (غ): عُلْيا.

(٥) في (ط) و(ل) و(م): فنقول.

مُنْتَهًى، وأن يكون منها كلُّ ابتداءٍ وإليها كلُّ انتهاءٍ، وذلك هو الله تعالى، فهذا مَعْنًى يختصُّ به اسمُ الكبير.

وأمَّا العَظيمُ: فهو يرجع إلى موجود لا يُحيطُ به نَظَرُ العقل، فإنك إذا تأمَّلت المحسوسات وجدتها قسمين: أحدهما يُحيطُ به البَصَرُ، والآخَر يَعْجِزُ عن الإحاطة به؛ كالسماء والأرض والهواء والبحر، فإذا قدَّرت موجودًا يستحيل أن تُحيطَ به البصيرةُ[1] فهو الله تعالى، وهذا مَعْنًى يختصُّ به اسمُ العظيم.

وأمَّا الجَليلُ: فهو عبارةٌ عن موجودٍ كامل الصفات، له الغِنى والمُلْكُ والقُدّوسيةُ والعِلْمُ والقُدْرَةُ، وهو الله سبحانه، فهذا مَعنًى يختصُّ به اسمُ الجليل.

المسألة الخامسة: في المختار

نقول: لا يخفى على ذي بصيرة أن هذه الأسماء على جلالها[2] وجلال المسمّى بها لا تكون مترادفةً يعبَّر بها عن معنًى واحد[3]، والدليل عليه أن معانيَها متغايِرَةٌ، فمعنى العَلي مُغايِرٌ لمعنى الكبير والعظيم، فإنَّ العرب تعبِّر بالعَلي عن الرفيع المنزلة، وبالكبير[4] تعبِّرُ عن المتقدِّم في الوجود، وتعبِّر بالعظيم عن الكثير الأجزاء، وقد تتداخل هذه الأسماء في بعض[5] المعاني.

[٤٥/ب] فلمَّا رأى بعض علمائنا تداخل هذه الأسماء/ في بعض وجوهها، وذَهِلَ عن المعاني التي يختصُّ كل واحد منها بها عن صاحبه، قال: إنها بمعنى واحد؛ ولمَّا نظرَ بعضهم إلى تَغايُرِ معانيها، قال: إنَّ مَعانيها متغايرة متعدِّدة[6]، فعيَّن

---

(١) في (غ): البصر.

(٢) في (ط) و(غ) و(ل) و(م): حالها.

(٣) كذلك قرَّره الإمام الغزالي في المقصد الأسنى (ص٤٠).

(٤) في (ط) و(غ) و(ل) و(م): والكبير تعبر به.

(٥) في (ط): في بعض وجوهها.

(٦) سقطت من (ط).

لها فُروقًا تُتصوَّر ولا تُتبصَّر[١]، وتتطرَّق وإن لم تتحقَّق. وإنَّما **الصحيح** في ذلك أن تَتَبَصَّرَ معانيَها المختصَّة، وتأخذ لكل لفظ مَعْنًى يختص به، فتُفْرِدُهُ بتفسيره.

فأمَّا التعيين المتقدِّم فإنه نظرٌ مُتَشَعِّبٌ[٢] غيرُ مُلْتَئِمٍ، فإنه قد يقول له القائل: إنَّ ما فسَّرت به معنى العظيم هو معنى الكبير، وما فسَّرت به معنى الجليل هو معنى العليِّ، وقد قَلَبْتَ مَعْنَى كل واحد فأعطيته لصاحبه.

ولولا التطويل المُمِلُّ، مع ما غَلَبَ على الخَلْقِ من الزُّهْدِ في العلم والكَسَلِ، لسَرَدْتُ لكم شرح ذلك حتى تَلْحَظوه بعين التَّفْهيمِ على سَبيلٍ مستقيم.

والذي يَتَنَخَّلُ[٣] من ذلك أن التغاير في معاني هذه الأسماء مقطوع به[٤]، وتَعْيينُ التَّغايُرِ مَظْنونٌ غير مقطوعٍ به[٥]، اللَّهم إلا أنَّ المقطوع به أن الكبير أعمُّ مُتَعَلَّقًا ومُقْتَضًى من العظيم، وأن الجليل أعمُّ مُتَعَلَّقًا من الكبير، وأنَّ العلي أعمُّ مُتَعَلَّقًا من الجليل، وذلك يَتبيَّن[٦] بنَظَرِ مَعانيها، واعتبار مُقْتَضَياتِها التي عَدَدْناها، **وهذا أَمَدُّ ما علمته[٧] مُنْتَهًى[٨] لأحد.**

---

(١) في (ط) و(م): تنتصر، وفي (ل): تصور ولا تقتصر.

(٢) في (ط): مشعب.

(٣) في (ط): ننتخل، وفي (م) و(ل): نتخل.

(٤) في (ل): بها.

(٥) قوله: «وتَعْيينُ التَّغايُرِ مَظْنُونٌ غير مقطوعٍ به»، سقط من (ط).

(٦) في (ط) و(م): بيّن.

(٧) في (ط): علمناه.

(٨) في (ط): مقتضًى.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمَ العبد مولاه ذا الجلال[١] وانتهى إلى هذا المقام، تحقَّق أنَّ للباري تعالى بذلك[٢] أحكامًا يختصُّ بها[٣]:

الأوَّل: أنه يَجِلُّ[٤] عن أن يُدْرَك ما له من المقدار.

الثاني: أنه يَجِلُّ عن أن يكون عِلَّةً للحدوث.

الثالث: أنه يجب الانقياد له.

الرابع: أنَّ المِقْدارَ يقع بطاعته.

الخامس: أنه ليس بجليل إلّا من رَفَعَه.

السادس: أنه يَجِل عن أن يَجْري عليه ما يَدُلُّ على الحدوث[٥].

المنزلة السفلى للعبد

وذلك في ثلاثة أوجه:

الأوَّل: العِلْمُ بالله، والتَّعْليمُ للغير.

الثاني: التقوى[٦] في نفسه، والتقويم لغيره بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الثالث: التواضع لله سبحانه في العَقْدِ[٧] والقَوْلِ والعَمَل.

---

(١) في طرة بـ (ك): في نسخة: ذا جلال، وصحَّحها، وهو الذي في (ل).

(٢) في (ط) و(ل) و(م): في.

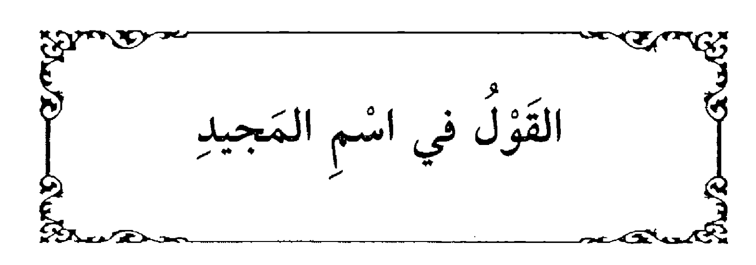
(٣) في (ط) زيادة: ستة.

(٤) في (ل): تجلى.

(٥) قوله: «السادس: . . . الحدوث» سقط من (ل).

(٦) في (ط) و(غ): التقويم، وفي طرة بـ (غ): في نسخة: التقوى.

(٧) في (ط): الفعل.



القَوْلُ في اسْمِ المَجيدِ

وهو الاسم الرابعَ عشرَ من أسماء التنزيه، وفيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده شريعةً

أمَّا المَجيدُ، فاسمٌ ورد به القرآن والسنة، وأجمعت عليه الأمَّة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾ [هود:٧٢]، وقال: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج:١٥]، اتَّفق القُرَّاءُ عليه برفع الدّالِ إتْباعًا لقوله: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ﴾[1]، وهو الله، والماجِدُ: فاعلٌ منه، وقد وردا[2] معًا في تفسير حديثِ أبي هريرة؛ وروى أبو إدريس الخَوْلاني عن أبي ذَرٍّ عن النبي ﷺ أنه قال: قال الله/: «يا عبادي إني حرّمت الظلم على نفسي... فلا تظالموا..» الحديث الطويل[3]، خرَّجه مسلم وزاد غيره فيه - وهو هنّاد -: «ذلك بأنّي جَوادٌ ماجِدٌ». [٤٦/أ]

الفصل الثاني: في شرحه لغة

اعلَموا أن المجيد عند العرب هو: الواسِعُ الكَرَمِ[4]، الجَزيلُ العطاء[5]. وأَصْلُ المَجْدِ في كلامهم: الكَثْرَةُ، ومنه المثل السائر: في كل

---

(١) في (غ): ذو العرش المجيد.

(٢) في (غ): وَرَدَ، وهو تصحيف.

(٣) تقدم تخريجه من حديث أبي ذر.

(٤) في (ط) و(م): الكريم، وهو تصحيف.

(٥) في (ط): العطايا.

شجر[١] نار، واسْتَمْجَدَ المَرْخُ[٢] والعَفار[٣]. ويقال: مَجَدَتِ الإبل تَمْجَدُ بنصب العين في المُسْتَقْبَل: إذا رَعَتْ في الخِصْبِ، وأَمْجَدَها صاحبها، ويقال: أَمْجَدْتُ الدابة: إذا أَكْثَرْتَ عَلَفَها؛ ومَجيدٌ: فَعيلٌ منه بمعنى مُفْعِل، ويقال: المَجْدُ: الشَّرَفُ والعظمة، ومنه يقال: مَجُدَ الرَّجُلُ يَمْجُدُ مَجْدًا فهو ماجِدٌ، والمبالغة منه: مَجيدٌ، كظريف[٤] من ظَرُفَ[٥]، وكريم من كرُم، لكنه لم يَرِدْ منه ظارفٌ[٦] ولا كارِمٌ، وورد: ماجدٌ، والتمجيدُ: التعظيم.

قال أُمَيَّةُ بن أبي الصَّلْتِ:

مَجِّدوا الله فهو للمَجْدِ أهلٌ[٧]

وقال النّابِغَةُ:

لَهُمْ لواءٌ بكَفَّيْ ماجِدٍ بَطَلٍ[٨]

---

(١) في (ط) و(م) و(غ) و(ك): شجرة، وضبَّب عليها ناسخ (ك)، وصحَّح ما أثبتناه، وهو الذي في (ل).

(٢) في (ط): المرح.

(٣) وهناك رواية ثانية للمثل في جمهرة الأمثال: (١٧٣/١)، وفي غريب الحديث، قال الخطابي: «ومن أمثالهم: في كل شجرة نار واستمجد المرخ والعفار، أي استكثرا منها، وهما شجران يتخذ منهما الزناد» (١٤٧/٢)، وثالثة في تهذيب اللغة: (٢١٢/٢)، «في كلّ الشّجر».

(٤) في (غ): طريف.

(٥) في (غ): طرف.

(٦) في (غ): طارف.

(٧) ديوانه: (٧٠)، والبداية والنهاية لابن كثير: (١٣/١)، وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: (١١٩)، من قصيدة رائية، وتمامه:

مجدوا الله وهو للمجد أهل ربنا في السماء أمسى كبيرا

(٨) ديوانه: (٨٢)، في قصيدة ميمية، وتمامه:

لهم لواء بكفي ماجد بطل لا يقطع الخرق إلا طرفُه سامٍ

الفصل الثالث: في شرحه عقيدة

فيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: في تحقيق معنى المَجْدِ

إذا استقرَيْتَ مورده[١] في اللغة وجدته يرجع إلى الكثرة؛ لأنَّ مَجْدَ المَرْخِ[٢] والعَفار: كثرةُ ناره[٣]، ومَجْدَ الإبل: سِمَنُها[٤] في المَرْعَى، ومَجْدَ الشَّرَفِ: كثرةُ الخِصال والمناقب.

المسألة الثانية: في تركيب المعنى الاعتقادي على اللغوي

إذا ثبت أنَّ المَجْدَ راجعٌ إلى الكثرة، فمَجْدُ الباري تعالى هو: كثرة جلاله وشرفه وأسمائه[٥] الحسنى وصفاتِه العُلى، كثرةً[٦] تخرج عن طوق البشر في العدِّ والإحصاء، كما قال النبي ﷺ: «لا أُحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيتَ على نفسك»[٧]، فلا كمال إلا وهو له، ولا نَقْصَ إلا وهو مُنزَّهٌ عنه.

والكمالُ وإن كان بطريقين:

أحدهما: خصالٌ شريفة.

والثاني: نقائصُ منفيةٌ.

فالكمال الأعظم إنَّما هو نَفْيُ النقائص، لأنَّ نفي النقائص يَجْمَعُ[٨] ثبوت الخصال الشريفة[٩]، إذ عَدَمُها مَنْقَصَةٌ، وليس ثبوت الخصال الشريفة يَنْفي النقائص، فإنه قد يكون في الكريم خصالٌ جليلةٌ، وتكون فيه نقائص،

---

(١) في (ط): موضعه.
(٢) في (ط): المرح.
(٣) في (ط): نواره.
(٤) في (ط): سننها.
(٥) في (ط): أسماؤه.
(٦) سقطت من (ط).
(٧) تقدم تخريجه.
(٨) في (ط): تجمع.
(٩) بعدها في (ط): وتنفي النقائص، وهو غلط.

فتتعارض[١] أو تتغالب[٢]، والمجيد بالحقيقة والشريف على الإطلاق: من كمَلت خِصالُه وانتفت النَّقائِصُ عنه، وذلك مَعْدومٌ في البَشَرِ واجبٌ للإله، فهو المَجيدُ بالحقيقة.

المسألة الثالثة: في تركيب المعنى[٣]

اختلف علماؤنا - رحمة الله عليهم - في المَجْدِ[٤] على وجهين:

فمنهم من قال: إنَّه[٥] صفةٌ خاصَّةٌ كالعلم والقدرة.

[٤٦/ب] ومنهم من قال: إنَّما[٦] هي/ عبارة عن استجماع صفات التعالي فيه، واستيجابه لنفي[٧] النقائص عنه.

والصحيح أنه ليس بصفة خاصَّةٍ، وإنَّما هو عبارة عن استجماع صفات التعالي؛ لما بيَّنّاه مِن أنَّ المَجْدَ في لسان العرب: الكثرةُ والسَّعَةُ، وإذا ثبتَتِ الكثرة للباري تعالى ثَبَتَتْ مِن غير إحصاءٍ بعَدٍّ[٨] ولا تخْصيصٍ بوَصْفٍ.

تَنْبيهٌ على وَهَمٍ:

وقد قال بعض الأشياخِ[٩] الجِلَّةِ: إنَّ المجيد هو: الشريف ذاتُه، الجميلُ[١٠] فَعالُه، الجزيل نَوالُه، وذلك لأنَّ شرف الذات إذا قارنه حُسْنُ الفَعال

---

(١) في (غ): فيتعارض.
(٢) في (غ): يتغالب.
(٣) قوله: «في تركيب المعنى» سقط من النسخ الأخرى.
(٤) في (ط): المجيد.
(٥) في (ط) و(م): إنها.
(٦) في (ط): إنها، وسقطت منها: هي.
(٧) في (ط): نفي.
(٨) في (غ): تعديد.
(٩) في طرة بـ (ك): هو الإمام أبو حامد رضي الله عنه اهـ، المقصد الأسنى: (١٢٣).
(١٠) في (ط): المجيد.

وكثرةُ العَطاء كان مَجْدًا، وكأنه يجمع اسمَ الجليل والوهّاب والكريم، وهذا بعيدٌ من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: أنها دعوى لا تشهد لها لغة، ولا يعضدها أثر، وليس لدليل العقل فيها مدخل.

الثاني: أن التعيين لمعاني الأسماء إمّا أن يكون بالنظر إلى اشتقاقها ومقتضاها في اللغة، وإمّا أن يكون بما يَرِدُ من تفسيرها في الآثار، وهذا التعيين الذي ذكره لا تعطيه[١] اللغة ولا وَرَدَ به الأثر.

الثالث: أنه يُعارَضُ بوجوه منها - وهو أقواها - أن يقال له: بل المجيد: الشريف الذات، الكامل الصفات، الجميل الأفعال، فلِمَ حذفت رُكْنَ كمال الصفات[٢] وهو أَوْلَى وأعظم من جمال[٣] الأفعال.

الثاني: أن يقال: بل[٤] المَجيدُ: الشَّريفُ الذات، الكامِلُ الصفات، الغَفورُ للخطايا الموبِقات، المُضاعِفُ للثواب والحسنات[٥]، وهذه معارضات لا جواب عنها[٦]، وتكثر أمثالها، فلا معنى لهذا التعيين بحالٍ.

المسألة الرابعة: في كونه من صفات الذات أو من صفات الأفعال

وعلماؤنا في[٧] ذلك على طريقين[٨]:

---

(١) في (ط): تقتضيه.

(٢) في (ط): الصفة.

(٣) في (ط): جميل، وتصحف في (م) إلى كمال.

(٤) سقطت من (غ).

(٥) في طرة بـ (ك): في خ: على الحسنات.

(٦) في (ط): لها.

(٧) في (ل): من.

(٨) في (ط): اعلَمُوا أن علماءنا - رحمة الله عليهم - اختلفوا في ذلك على طريقين.

أحدهما: قال بعضهم: اتفق معظم أصحابنا على أن المَجْدَ[١] من صفات الأفعال، إذ هو عبارة عن كثرة العطاء.

الثاني: ما قال بعض الأشياخ: من أنه شَرَفُ الذات وكَثْرَةُ النَّوالِ على ما قدّمنا.

والصحيح أن المَجْدَ: الكَثْرَةُ، كما بيَّنَّا، فإذا أُضيفَ إلى الباري تعالى اقتضى كثرةً لا تخرج[٢] على طريق الإحصاء، ولا يَتَناوَلُها العدد[٣] والاستقصاء، وذلك كما بيَّنّاه[٤] بكمال الصفات ونَفْيِ الآفات، فكان من أوصاف التنزيه[٥] **التي لا مدخل لها في أسماء الصفات ولا في أسماء الأفعال.**

المسألة الخامسة:

قد سَبَقَ أنَّ المجيد والماجد[٦] وَرَدا اسمين مَعْدودَيْن في حديث أبي هريرة المفسَّرِ، ولو صح تعديدُهما[٧] اسمين - مع أن المجيد فَعيلٌ من فاعل - لصحَّ تعديدُ[٨] العالِمِ والعليمِ والعلّامِ ثلاثةَ أسماء، وقد ورد القرآن بجميعها، وهذا ما لا يصح في معقولٍ، ولا يقوله أحدٌ من أهل المعرفة بالأصول، اللهم إلّا[٩] لو أرادَ عادٌّ عَدَّ الأسماءِ كلِّها/ لصحَّ له ذلك، إذ هي من جملةِ أسمائه. [٤٧/ب]

---

(١) في (ط): المجيد.

(٢) في (غ): يخرج.

(٣) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): العدُّ.

(٤) في (غ): بيّنّا.

(٥) في (غ): التنزيل.

(٦) في (غ): الماجد والمجيد.

(٧) في (ط): تعدادهما.

(٨) في (ط) و(ل) و(غ): تقدير، وما أثبتناه صحَّحه في (ك).

(٩) في (ط): إلا أن.

فأمَّا إن أراد إحصاءَ التِّسْعَةَ والتسعين وكرَّر منها صيغتين في اسم ليكْمُلَ له بذلك العددُ المقصود لزِمه أن يكرِّر أبنيةَ سائرِ الأسماء، وإلا كان مُتَحَكِّمًا تَحَكُّمًا محضًا لا وجهَ له، وهذا يدلُّ على أن ذلك التفسير إنَّما هو من قول بعض الرواة الذين يَلْحَقُهُم التقصير ويجوزُ عليهم التناقض في القول[١].

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَرَفْتُم - عرَّفكم الله المُشْكِلاتِ - معنى المجيد: فإنَّ له فيه تعالى المنزلةَ العليا التي تقتضي له بذلك اختصاصًا في الأحكام، جِماعُها أربعةٌ:

الأوَّل: أنه لا يُساوَى فيما له من صفات المَدْحِ، لأنَّه المُنْفَرِدُ[٢] بالكمال.

الثاني: أنه لا يُمْكِنُ ردُّه ولا دَفْعُه.

الثالث: أنه لا يوصَفُ بقُدْرَةٍ على ما يوجِبُ ذمَّه.

الرابع: أنه ما لم يكن من غيره بأمره[٣] لا يُحْمَدُ وصفه[٤].

المنزلة الثانية للعبد

إذا عَلِمَ العبد أنَّ مَجْدَ ربِّه كما سبق وضوحُه - أنَّ المَجْدَ: كثرةُ الخصال ونَفْيُ النقائص- فليجتهد في أن تَكْثُرَ خصاله[٥]، وأن يجتنب ما نُهي عنه، وحينئذ يكون[٦] ماجدًا.

---

(١) في (ك): في أقوالهم، ومرَّضها، وفي الطرة: في القول، صح خ.

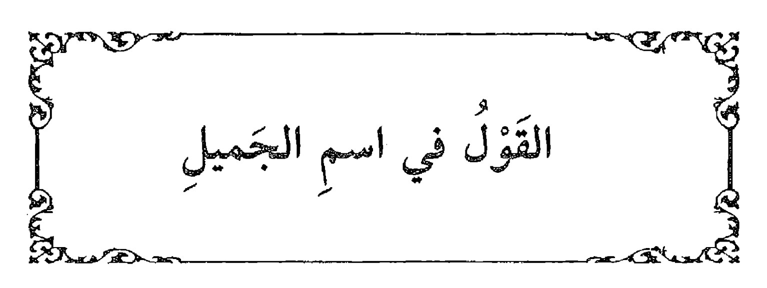
(٢) في (غ): المتفرد.

(٣) في (ل): فأمره.

(٤) في (ل): لا يحمل وصفه، وفي (ط): وضعه.

(٥) سقطت من (غ)، وفي الطرة: أظنه مما أمر به.

(٦) في (غ): تكون.



القَوْلُ في اسمِ الجَميلِ

وهو الخامِسَ عَشَرَ من أسماء التنزيه، وفيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده

هو اسمٌ لم يرد به قرآن، ولا له في السُّنَّةِ أَثَرٌ في الصحيح، لكن روي في حديث أبي هريرة من طريق عبد العزيز بن الحُصَيْنِ، وجاء في الأثر: «إنَّ الله جميل يُحِبُّ الجَمال»(١)، وورد في الصحيح: «رأيت ربي في أحسن صورة»(٢)، فدار هذا اللفظ في ألسنة العلماء، وحَشَوا به كتبهم وتأَوَّلوه بقلوبهم.

الفصل الثاني: في شرحه لُغَةً

وله في اللغة ثلاثة معانٍ:

الأوَّل: جمال الصورة والخِلْقَةِ، يقال: جَمُلَ الرَّجل يَجْمُلُ جمالًا: إذا كان حسَنَ الوجه.

الثاني: جمالُ الأخلاق، كما يقال: خُلُقٌ جميلٌ وخُلُقٌ حسن.

الثالث: أن يكون جميل بمعنى: مُجْمِل، فَعيل بمعنى مُفْعِل.

الفصل الثالث: في شرحه عقيدةً

وفيه ثلاث مسائل:

---

(١) أخرجه أحمد (٣٩١٣)، ومسلم في صحيحه كتاب: الإيمان، باب: تحريم الكبر وبيانه برقم ٩١ (١/٩٣- عبد الباقي)، وابن حبان (٥٤٦٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد برقم ٣٤٨٤ (٥/٤٣٧- الرسالة) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

المسألة الأولى: في تحقيق المعنى

أمَّا جمال الصورة، فإنَّ الله خَلَقَ في القلوب[١] العلم بجمال الصورة وبسبيل الجمال، فترى الصورة الجميلة يميِّزها كل أحد ويخصُّها بالمعرفة من غيرها لموافقتها للقلوب لا للأبصار، من غير معرفة بوجه السبب في استحسانها، وقد يكون الجمال عامًّا في جميع أجزاء الصورة، وقد يكون خاصًّا في أكثرها أو في بعضها، فللشَّعَرِ أوصافٌ، الأسود السَّبِطُ[٢] أحسنُه، ولِلَّوْنِ أَوْصافٌ، الأبيض المُشْرَبُ أحسنه[٣]، وللعين أوصاف، الكَحَلُ[٤]/ أحسنُه، [٤٧ب] وللأنف أوصافٌ، الشَّمَمُ أحسنه[٥]، وللعُنُقِ أوصافٌ، الغَيَدُ[٦] أحسنُه؛ وهكذا في جميع الأجزاء.

فإذا كانت الصورة على وصف جمالٍ في بعض الأعضاء، فأَدْرَكَها البصر، فألقى إلى النفس ما أدرك، مالت النفس إليها بحَسَبِ ذلك المقدار، إن كثيرًا فكثيرًا، وإن قليلًا فقليلًا، حتَّى لو اتفق أن يكون كلُّ جزء من الصورة مخصوصًا بوصف جمالٍ، فيكون الجمالُ عامًّا فيها، لكانت النفس متعجِّبَةً منها، مستغرِقَةً فيها، وذلك ما لم يكن في المخلوقات، وإنَّما هو في الحور العين، ما خلا يوسفَ ﷺ، فقد روي أنه أوتي شَطْرَ الحُسْنِ[٧].

---

(١) في (ط): القلب.

(٢) في (ط): والأسبط، وفي (ل) و(غ) و(م): الأسبط.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) الكَحَلُ، محركة، أن يعلو منابت الأشفار سواد مثل الكُحْلِ خلقةً من غير كُحْلٍ، تاج العروس (٣٠/٣١٧).

(٥) قوله: «وللأنف أوصاف الشمم أحسنه» سقط من (ل).

(٦) في (ط): القيد، وفي (م): الغير.

(٧) أخرجه أحمد (١٢٥٨٦)، (١٢٥٨٦)، ومسلم في صحيحه كتاب: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات برقم ١٦٢ (١/١٤٥- عبد الباقي) من حديث أنس ﷺ.

واختلف العلماء في تأويله: فمنهم من قال: معنى الشَّطْرِ: النِّصْفُ.

ومنهم من قال: معناه أوتي الحُسْنَ كلَّه، وأخذوه من معنى الشَّطْرِ في اللغة، وهو: القصد والنحو[1]، أي جُعل حُسْنُه[2] على قَصْدٍ واحدٍ ونَحْوٍ واحدٍ، لم يُخَصَّ به عُضْوٌ دون عُضْوٍ، وكأنَّه قد أوتي جَميعَ وجوه الجمال في جميع الأجزاء، وهو **الأصحُّ** في تأويله، فقد رأيتُ صورًا أوتيتْ أكثرَ وجوهِ الجمال.

وأمَّا جمال الأخلاق: فهو كونُها على الصفات المحمودة، وهي معلومةٌ.

وأمَّا معنى الإجمال الذي هو الإحسان فهو: الابتداءُ[3] بالنعمة، والزيادةُ[4] على مقدار الجزاء في العمل، وسيأتي بيانه إن شاء الله.

المسألة الثانية: في الاعتقاد فيه

أمَّا جمال الصورة بتَناسُبِ الحُسْنِ في الأجزاء، فمُحالٌ على الله تعالى، لأنَّه ليس بمُرَكَّبٍ ولا بمُتَجَزِّءٍ ولا مُتَصَوَّرٍ.

وأمَّا جمال الأخلاق وهي الصفات الباطنة فهي: كونها على الصفات المحمودة من العلم والعدل والحكمة ونحوها، فإن كان[5] الباري جميلًا بهذا المعنى فإنَّ صفاته العُلَى وأسماءَه[6] الحسنى على غاية الجمال والكمال، منزَّهةٌ عن النقص والاختلال، حسَبَ ما تقدَّم بيانُه.

فإن قيل: فإذا أحلتُم جمال الصورة في حقِّ الباري، فما معنى قوله في الحديث: «رأيت ربي في أحسن صورة»[7]؟ فالجواب: قد بيَّنّاه[8] في كتاب المُشْكِلَيْنِ، ونُكْتَتُه[9] أَحَدُ ثلاثة معاني:

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) بعدها في (ط): على حسنه، وهو وهم.

(٣) في (غ): ابتداء.

(٤) في (غ): أو الابتداء.

(٥) سقطت من (غ).

(٦) في (غ): أسماؤه.

(٧) تقدم تخريجه.

(٨) اختلت العبارة في (م) و(ل).

(٩) في (غ): لكنه، وهو تصحيف.

إمَّا أن يكون منامًا، وإمَّا أن يكون[1] في أَحْسَنِ صِفَةٍ أي: راضيًا، وإمَّا أن يكون عائدًا على الرَّائي.

المسألة الثالثة: في الفرق بين الجليل والجميل

اختلف علماؤنا - رحمة الله عليهم - في ذلك:

فمنهم من قال: إنَّ صفات الجلال إذا نُسِبَتْ إلى البصيرة المُدْرِكَةِ لها سُمّيتْ جمالًا، ومعناه: أن الجمال حالٌ تعود إلى صفات الكمال عند تَعَلُّقِ العلم بها، فهي جميلةٌ بالإضافة إلى البصيرة، ومُلائِمَةٌ لها مُلاءَمَةً يُدْرِكُ صاحبها منها أكثر ممَّا[2] يُدْرِكُه النَّاظِرُ بالبَصَرِ إلى الصورة[3] الجميلة.

ومنهم من غايَر بينهما فقال: «إن الله إذا كاشَفَ القلوبَ بنَعْتِ جَمالِهِ عَطِشَتْ،/ وإذا كاشفها بوصف جَلالِهِ دَهِشَتْ»[4]. [٤٨/أ]

فأمَّا قول[5] الأوَّل فضعيف، فإنَّ جمال الله وجلالَه لم يَزَلْ ولا يزال، تعلَّقت به بصيرة أو لم تتعلَّق، وُجِد عالِمٌ بذلك أو لم يوجَد، بل إنَّ العالِمَ بجلاله يَحْدُثُ له[6] جَمالٌ لم يَكُنْ قَبْلُ، ولا نقول مُلاءَمَةٌ، فإنها أخت المُناسَبَةِ التي يأتي بَيانُ فسادِها إن شاء الله[7].

---

(١) قوله: «في كتاب المشكلين... أن يكون» سقط من (ط).

(٢) في (غ): ما.

(٣) في (غ): الصور.

(٤) هو القشيري في شرح أسماء الله الحسنى، وقال: «فاعلم أن الله سبحانه يكاشف القلوب مرة بوصف جلاله، ومرة بوصف جماله، فإذا كاشفها بنعت جماله صارت أحواله عطشًا في عطش، وإذا كاشفها بوصف جلاله صارت أحواله دهشًا في دهش» (ص١٥٩).

(٥) في (ط): القول.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) سقطت هاته العبارة من (ط).

وأمَّا قول[1] الثاني، فهي عبارة صوفيَّةٌ مُشْكِلَةٌ إلَّا على المُتَمَرِّنِ بأغراضهم، ومعناها: أن الجمال[2] لله هو كمال الصفات، فإذا نظر العبد إلى الباري وصفاته[3] العلى[4]، وما هو عليه من التقدُّس، ومباينتهما[5] لوصف المخلوقين دَهِشَ في أوَّل الأمر، حتى إذا أمعن في النظر وتحقَّق جمالَ الله، وهو كونُه على ما هو عليه من تحقيق صفات الكمال، ومُبايَنَتِه للمخلوقين طلبَ الإكثارَ من ذلك، وقال: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾، فسمَّى ذلك عَطَشًا.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا انتهى العَبْدُ إلى هذا المقام عَلِمَ أنَّ الباري تعالى مُبايِنٌ للمخلوقين بثلاثة أحكام: كمال الذات، وكمال الصفات، وكمال الأفعال.

وعَلِمَ أنَّ على العبد اكتسابَ جمالَيْنِ:

أحدهما: جمال الأخلاق برياضة النفس.

والثاني[6]: جمال الأفعال بالعَدْلِ.

---

(١) في (ط): القول.

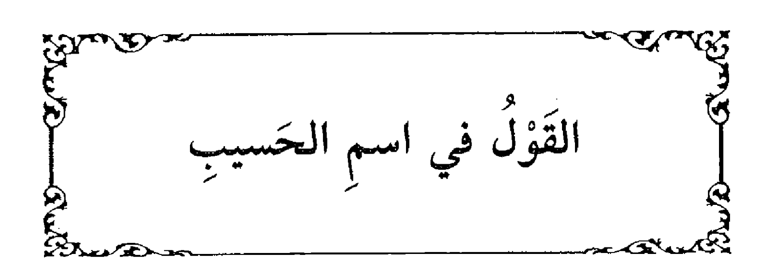
(٢) في (غ): الجلال.

(٣) في (ط): في صفاته.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط) و(ل) و(غ): مباينتها.

(٦) سقطت من (ط)، وفي (غ): الثاني.



القَوْلُ في اسمِ الحَسيبِ

وهو السادس عَشَرَ من أسماء التنزيه، وفيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به القرآن، قال تعالى[١]: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيباً﴾ [النساء:٦]، ووردت به السنة في حديث أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمة.

الفصل الثاني: في شرحه لغة

له[٢] في اللغة سِتَّةُ مَعانٍ:

الأوَّل: حَسيبٌ بمعنى: مُحْسِب، فَعيل بمعنى مُفعِل، كقولهم: أَليم، بمعنى مُؤْلِم، تقول العرب: نزلتُ بفلان فأكرمني وأَحْسَبَني، أي: أعطاني حتى قُلْتُ: حَسْبي، معناه: يَكْفيني؛ وقد قال ابن عباس في قوله[٣]: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال:٦٥]، معناه[٤]: كافيكَ الله، ومنه قوله: ﴿عَطَآءً حِسَاباً﴾ [النبأ:٣٦].

ومنه قول الشاعر[٥]:

---

(١) قوله: «قال تعالى» سقط من النسخ الأخرى.

(٢) سقط من (غ).

(٣) في (ط): قوله تعالى.

(٤) في (غ): ومعناه.

(٥) الزاهر في معاني كلمات الناس (١/٥)، وإصلاح المنطق (ص٢٣٦)، وشرح =

ونُقْفي[1] وَليدَ الحيِّ إن كان جائعًا[2] ونُحْسِبُهُ إن كان ليس بجائعِ[3]

الثاني: الحَسَبُ: الكَرَمُ[4]، قال سِماكُ بن حَرْبٍ في كلامٍ له: ما حسَّبوا ضَيْفَهُم أي: ما أكْرَموهُ.

الثالث: المُحاسِبُ: فعيلٌ بمعنى مُفاعِل، كالجليس والأكيل والشَّريب، ومنه قوله[5]: ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء:١٤].

الرابع: الحَسيبُ: الشريف، وهو الذي يَعُدُّ مآثرَ كثيرةً ومناقبَ عديدةً.

الخامس: الحَسيبُ: فَعيلٌ مِن حاسِب، إذا عدَّ، كما قال تعالى: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن:٣].

السَّادس: الحَسيبُ: فعيلٌ من حَسِبَ، وهو الذي يَحْسِبُ الشيء، أي: يظنُّه من غَيْرِ تحقيق.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقة وعَقْدًا

وفيه ثلاث مسائل:

[٤٨/ب] / **المسألة الأولى: في تحقيق القول فيه**

اعلَموا - وفَّقَكُم الله - أنَّ «ح س ب» يتصرَّف في لسان العرب على الستة الأَوْجُهِ المتقدِّمة، إلّا أن قولنا: حَسِيبٌ، لا يكون من بناء الثاني، فإنَّ

= المفضليات (ص٢٣٠)، وأمالي القالي (٢/٢٦٢)، والمحكم والمحيط الأعظم (٣/٢٠٦)، تهذيب اللغة (٩/٢٤٨)، الصحاح (٦/٢٤٦٦)؛ ونُقفيه: أي نؤثره بالقفية، ويقال لها: القفاوة، وهي ما يُؤثَر به الضيف والصبي.

(١) في (ط) و(ل): ونعفي.

(٢) في (ط): خائفًا.

(٣) في (ط): بجامِع.

(٤) في (ط) و(م): الحسيب الكريم، وفي (ل) و(غ): الحسيب المكرِم.

(٥) في (ط): قوله تعالى.

ذلك بِناءٌ مُضاعَفٌ ولا يتأَتّى[١] منه فَعيلٌ، وما عداه صَحيحُ المعنى جاري[٢] التَّصْريفِ.

المسألة الثانية: في تحقيق العقيدة فيه

سائر المعاني ترجع إلى أربعة مَعانٍ:

أحدها: الشَّرَفُ.

والثاني: العَدَدُ.

والثالث: الكِفايَةُ.

والرابع: الظَّنُّ.

ومِن الناس من يَرُدُّ الأوَّل وهو الشَّرَفُ، إلى الثاني؛ وهو العَدَدُ، والصحيح خروجُه عنه.

المسألة الثالثة:

نقول: هذه المعاني كلها جائزةٌ في حق الباري تعالى مع اختلافها، فإذا ركَّبتها وجدتها صحيحةً، إلا الحسيب بمعنى الظانِّ[٣] فإنه مُحالٌ في حقِّه[٤].

فأمَّا كونُه حسيبًا من الشرف والجلال فذلك له[٥] حقيقةٌ، وهو المعنى الأوَّل فيه[٦]، فإنَّ جلال الله لا يُحْصَى[٧]، وثناؤه لا يُسْتَقْصَى، كما قال ﷺ:

---

(١) في (ك): يأتي.

(٢) في (ط) و(ل): جارٍ في، وفي (م): جارٍ على.

(٣) في (غ): الظن.

(٤) في (ط): في حقه تعالى.

(٥) سقطت من (غ) و (ط).

(٦) سقطت من (غ) و (ط).

(٧) في (ط): لا يحصل، وهو تصحيف.

«أنت كما أثنيت على نفسك»[١]، وعلى هذا يكون من صفات التنزيه، فإنَّ مِن ثنائِهِ نَفْيَ النَّقائِص.

وأمَّا كونه حسيبًا من الكِفاية، فهو الكافي لا كافي سِواه.

وأمَّا الحسيب بمعنى: المُحاسِب[٢]، فهو الباري تعالى في الدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا﴾ [مريم:٨٥]، وقال تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾[٣] [الأنبياء:٤٧] وقال: ﴿وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [البقرة:٢٠٠]، وقال: ﴿وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَٰسِبِينَ﴾ [الأنعام: ٦٢]، وقد حقَّقنا في كتب الأصول حسابَه للخلق وبيَّنّا كيفيَّتَه، ويَشْتَرِكُ فيه مع المُحْصي، ويكون على هذين المعنيين من صفات الأفعال.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُلْيا للرَّبِّ

هذا[٤] الاسم يختص بثلاثة أحكام:

الأوَّل: أنه المُسْتَحِقُّ للحمد على الانفراد.

الثاني: أنه الكافي وحده؛ وإن تَصَوَّرَ من الخَلْقِ كافٍ، فالكِفاية له لأنه سبحانه هو المُسَخِّرُ له[٥] المُيَسِّر له.

الثالث: أنه المُحاسِبُ على الصغير والكبير ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الكهف: ٤٩]، فيغفر لمن يشاء ويُعذِّبُ من يشاء.

---

(١) في (ط): «لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك».

(٢) في (غ) و(ط): الحاسب.

(٣) سقطت من (ل).

(٤) في (ط) و(م): فهذا، في (ل): في هذا، وفي (غ): بهذا.

(٥) سقطت من (ل).

المنزلة الثانية للعبد

في[١] ثلاثة أحكام:

الأوَّل: أن يعلم أنه عاجزٌ عن الثناء على ربه[٢].

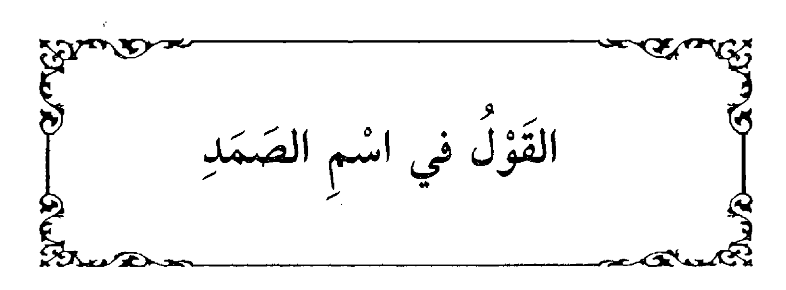
الثاني: أنه إن عَلِم أنه لا كافيَ له سواه لم يَطْلُبْ حاجةً من غيره.

الثالث: أن يُحاسِبَ نفسَه قبل أن يُحاسَبَ.

---

(١) في (غ): فيه.

(٢) في (ط): عنه.



القَوْلُ في اسْمِ الصَمَدِ

وهو الاسم السابع عشر من أسماء التنزيه، وفيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ

قد ورد به القرآن، قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص:١-٢]، وقال النبي ﷺ في حديث أبي هريرة: «لله تِسْعَةٌ وتِسْعونَ اسْمًا»(١)، وذكر في التفسير الصَّمَد،/ وأجمعت عليه الأمَّة. [٤٩/أ]

الفصل الثاني: في شرحه لغة

اختلفت عبارات العلماء في تفسيره على عَشَرَةِ أَقْوال:

الأوَّل: الصَّمَدُ: السَّيِّدُ.

الثاني: الذي(٢) يُصْمَدُ إليه في الحوائج، أي: يُقْصَدُ في الأمور.

الثالث: الصَّمَدُ الذي قد انتهى سُؤْدَدُه، قال الشاعر:

ألا بكر النّاعي بخَيْـرَيْ بَنـي أَسَـدْ ... بعَمْرِو بنِ مَسْعودٍ وبالسَّيِّدِ الصَّمَدْ(٣)

---

(١) في (ط): إن لله تسعة.

(٢) في (ط): الصمد الذي.

(٣) الشاعر هو سبرة بن عمرو الأسدي، يرثي عمرو بن مسعود وخالد بن نضلة، فإنما ثنّاه لأنه أراد خيِّرَيْ فخففه، مثل: ميّت وميْت؛ وانظر: الصحاح (٢/٦٥٢)، جمهرة اللغة (٢/٦٥٧). ونسبه لأوس بن حجر في اشتقاق أسماء الله للزجاجي (ص٢٥٢)، وإلى غيره في غير كتاب في اللغة.

الرابع: الصَّمَدُ: الدائم.

الخامس: الصَّمَدُ[١]: الصُّلْبُ من الأماكن، قال أبو النَّجْمِ:

يُغادِرُ الصَّمْدَ كظَهْرِ الأَجْدَلِ[٢]

السّادس: أنَّ الصِّماد[٣]: عِفاصُ[٤] القارورة، فعلى هذا يكون الصمد: الذي[٥] يمنع[٦] الكوائن من الفساد والاختلال.

السّابع: الصَّمَدُ: الباقي بعد فناء الخَلْقِ، قاله ابن مسعود[٧].

الثّامن: الذي[٨] لا جوف له، قاله ابن عباس[٩].

التّاسع: الذي فَسَّرَهُ[١٠] بقوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٣-٤].

---

(١) سقطت من نسخة (ط).

(٢) في جميع النسخ: الأجدل، والصواب: الأجزل. وهو المثبت من كتب اللغة، والجزَل من عُيُوب الإِبِل، والبيت يستشهد به لذلك، تمامه:

تغادر الصمد كظهر الأجزل   مائرةَ الأيدي طوال الأرجل

انظر: المخصص (٢/٢١٧)، الصحاح تاج اللغة (٤/١٦٥٥)، والمحكم والمحيط الأعظم (٧/٢٩٣)، وتاج العروس (٨/٢٩٥)، وأحال على الغريبين للهَرَوي والروض الأُنُف.

(٣) في (ط) و(ل): الصمد.

(٤) العِفاص سِداد القارورة.

(٥) قوله: «يكون الصمد الذي» سقط من (ط).

(٦) في (ط): يصون.

(٧) مروي عن قتادة عند الطبري في جامع البيان (٢٤/٦٩٢)، والمنقول عن ابن مسعود رضي الله عنه: الذي ليست له أحشاء، عند الثعلبي في الكشف والبيان (١٠/٣٣٥).

(٨) في (ط): الصمد الذي.

(٩) تفسير الطبري (٢٤/٦٩٠).

(١٠) في (غ) و(ل): فسّر.

العاشر: الصَّمَدُ: المُصْمَتُ؛ الذي[١] هو شيء واحد، لقُرْبِ صَمَدَ مِن صَمَتَ، فإن الصَّمْدَ: القَصْدُ، ويقال: بِتُّ[٢] على صُماتِ ذلك: أي على قَصْدِهِ، ولأنَّ الدّالَ والتّاءَ حَرْفا بَدَلٍ يَنوبُ كلُّ واحدٍ منهما عن صاحبه[٣].

الفصل الثالث: في شرحه حقيقة

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في بيان مآخذ هذه الأقوال

قد سَبَقَ بَيانُ ما حَضَرَنا في تفسير هذا الاسم من أقوال العلماء، وهي على ثلاثة أقسام:

منها: قِسْمٌ يَعْضُدُه الاشتقاق، كقولنا فيه: إنه الذي يُصْمَد إليه في الحوائج.

ومنها: ما يعضُدُه الاستشهاد، كقوله: إنَّ الصَّمَدَ الصُّلْبُ من الأماكن.

ومنها القسم الثالث: وهو ما[٤] يعضُدُه النقل، كقول ابن عباسٍ وابن مسعودٍ، وهُما هُما[٥] عِلْمًا وشَرَفًا.

ولكل واحد وَجْهٌ ومُتَعَلَّقٌ، وسنتتبَّعُه[٦] بالبحث والتنقير حتى يَخْلُصَ الحقُّ مِن بَيْنِ[٧] النظير[٨] والنظير[٩].

---

(١) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): أي الذي.

(٢) في (ط): أبت.

(٣) قوله: «منهما عن صاحبه» سقط من (غ) و(ط) و(ل) و(م).

(٤) في (ط): الذي.

(٥) في (ط): وهُما ما هُما.

(٦) في (ط): سنُتبعه، وفي (م): سنشبعه.

(٧) سقطت من (غ).

(٨) في (م): النظر.

(٩) في (ط): التنظير.

المسألة الثانية: في تركيب المعنى الاعتقادي على اللغوي

اعلَموا - وفَّقكم الله - أنّا إذا قلنا: إنَّ الصمد هو: السيِّد، أو: الذي انتهى سُؤْدَدُه، فسيأتي ذلك في تفسيره[١] في[٢] موضعه، وهو اسم السيِّد.

وإن قلنا: إنه الذي يُصْمَدُ إليه في الحوائج، فلا يُصْمَدُ بالحقيقة إلّا لمن الأمور إليه، وقبضةُ الكلِّ بيدَيْه[٣]، له يتملَّق الخَلْقُ ويتضرَّعون، وإليه يلجأ المضطرّون.

وإن قلنا: إن الصَّمَدَ: الدائمُ والباقي، فليس الدَّوامُ والبقاءُ بالحقيقة إلّا لله وحده، لأنه لا يُدرِكه فناءٌ، ولا لوجوده انقضاءٌ.

وإن قلنا إنَّ الصَّمَدَ الصُّلْبُ مِن الأماكن الذي لا تُؤَثِّرُ[٤] فيه المَناسِمُ[٥] والحَوافِرُ، فالباري تعالى هو الذي لا يُتَصَوَّر فيه توهُّمٌ، فكيف أن يتعلَّقَ به تأثُّرٌ[٦].

وإن قلنا: إن الصَّمَدَ: هو الذي يَمْنَعُ الشيء من الفساد فلا حافِظَ للمخلوقات/ من الاختلال إلّا هو تعالى، فتأمَّلِ السماواتِ هل ترى فيها تفاوتًا [٤٩/ب] أو فُطورًا أو كِسفًا أو تَهْويرًا[٧]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ [فاطر:٤١].

---

(١) في (ط): تفسير.

(٢) سقطت من (غ) و(ط).

(٣) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): في يديه.

(٤) في (ط): يؤثر.

(٥) المَنْسِمُ: طَرَفُ خُفِّ البعير، وهما كالظُّفْرَيْنِ في مُقَدَّمِهِ، تاج العروس (٤٩٠/٣٣).

(٦) في (ط) و(ل): تأثير.

(٧) في (غ): تهورًا، يقال: تهور إذا سقط وانهدم، تاج العروس (٤٤٦/١٤).

وإن قلنا: إنَّ الصَّمَدَ: هو الذي لا جَوْفَ له، فإنَّ الله خَلَقَ الخَلْقَ قِسْمَيْنِ: فمنهم المُصْمَتُ كالجماد، ومنهم المُجَوَّفُ كالجنِّ والإنس والبهائم، ولذلك يُرْوَى أنَّ إبليس طاف[1] بآدم حين خُلِقَ طينًا، فلمّا صَكَّهُ وطَنَّ[2] داخِلُه، قال: هذا خُلِقَ خَلْقًا لا يَتَماسَكُ[3].

فالمُصْمَتُ كالجماد يستغني عن الغذاء، والمُجَوَّفُ يحتاج إلى الغذاء بحُكْمِ العادة لا بمقتضى الجِبِلَّةِ والخِلْقَةِ، وإلّا فمِنَ الجائز أن يبقى المُجَوَّفُ دون غذاءٍ كالجماد، ومن الجائز افتقارُ الجامد[4] إلى الغذاء كالمُجَوَّف، والتَّجْويفُ من أوصاف التركيب ومن نُعوتِ الحاجة إلى الغير.

فالباري الذي ليس بمؤلَّفٍ ولا مركَّبٍ ولا يوصف بالافتقار إلى الخلق أَوْلَى بأن يكون صَمَدًا، وقد كان من أصنام[5] الكفرة[6] مُصْمَتٌ، وكان منها مُجَوَّفٌ، فليس المَدْحُ في نَفْيِ صورة التجويفِ، لأن المشاركة في ذلك موجودةٌ في ذي التركيب والتأليف، ولا يكون المَدْحُ إلا بصفة[7] الاختصاص التي لا توجَدُ المشاركة فيها ولا تُتَصَوَّرُ، وإنَّما وَقَعَ المدح بكِنايَةِ التجويف، وهو عدم الحاجة إلى الغِذاءِ، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام:١٥].

---

(١) في (غ): طان، وهو تصحيف.

(٢) في (غ): ظنَّ، وهو تصحيف.

(٣) أخرجه أحمد (١٢٥٣٩)، (١٣٣٩١)، ومسلم في صحيحه كتاب: البر والصلة والآداب، باب: خلق الإنسان خلقًا لا يتمالك برقم ٢٦١١ (٤/٢٠١٦- عبد الباقي)، بلفظ: «لا يتمالك» بدل «يتماسك»، والبيهقي في الأسماء والصفات برقم ٨١٩ (٢/٥٩).

(٤) في (ط) و(ل): الجماد.

(٥) في (ط): أصناف.

(٦) في (ط) بياض قدره كلمة.

(٧) في (ط): لصفة.

وإن قلنا: إنه[١]: الذي[٢] ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:٢-٤]، فهذه الخصال الجليلة والصفات الكريمة تَحْتَمِلُ أن تكون تفسيرًا، وتحتمل أن تكون فائدةً مُجَرَّدَةً، والصحيح أنَّها فائدةٌ مُجَرَّدةٌ لأنَّه[٣] ظاهرُها، فمن ادَّعى أنَّها تفسيرٌ فذلك تفسيرٌ[٤] لا برهان عليه.

وإن قلنا: إن الصَّمَدَ هو: المُصْمَتُ الذي هو شيءٌ واحِدٌ، فالذي هو شيء واحد بالحقيقة هو الله سبحانه، وما عداه أشياءُ لا شيءٌ، أو شيءٌ يجوز أن يكونَ مع غيره مُؤَلَّفًا[٥] أشياءَ.

المسألة الثالثة: في المختار

قد قدَّمنا لكم أقوال العلماء بنصِّها، ورَكَّبْنا عليها نُعوتَ الباري باحتمالها، وبيَّنّا في المسألة الأولى أنَّ الأقوال كلَّها دائرةٌ بين الثلاثة الأقسامِ السّابِقِ بيانُها، وأصحُّ هذه الأقوال في النَّظَرِ وأقواها عند تعارض الخواطر والفِكَرِ، ثلاثة أقوال:

الأوَّل: أنه السيِّد، وهو من أوصاف التنزيه، وسيأتي بيانُه إن شاء الله[٦].

الثاني: أنه الشيء الواحد الذي ليس بمُؤَلَّفٍ من أشياءَ مختلفةٍ.

الثالث: أنه الذي يُصْمَدُ إليه في الحوائج، وهذا[٧] هو الباري بالحقيقة، فإنه السيِّد الأعظم، وهو الذي ليس بمُؤَلَّفٍ من أشياءَ مختلفةٍ ولا مِن أشياءَ مُتَماثِلَةٍ، وهو الذي يُصْمَدُ إليه بالحقيقة.

---

(١) سقطت من (ل).

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (ك): لأنه، لأنها.

(٤) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): شيء.

(٥) في (ط) و(غ): مؤلف، وفي (ل): مؤلف من.

(٦) في (غ) زيادة: تعالى.

(٧) سقط من (غ) و(ط).

وما روي عن ابن عباسٍ قريبٌ ممّا نُقِلَ عن أهل اللغة، وما روي عن ابن مسعودٍ ممّا لا أعلَمُ وجهَهُ، ولو صحَّ/ نقلُ معنى هذين الاسمين من هذين الحَبْرَيْنِ لكان ذلك أقوى حُجَّة وأَوْضَحَ مَحَجَّة، ولكنهما[1] جاءا من طريق ضَعيفَةٍ. [٥٠/أ]

فإذا كان الصمد: السيِّد أو، الشيء الواحد، فهو في لسان العرب اسمٌ، كقولنا: جمَلٌ وبطَلٌ.

وإن قلنا: إنه: الذي يُصْمَدُ إليه في الحوائج، فيكون حينئذ صفةً في حُكْم اللسان العربي، ويكون وزنه فَعَلًا مفتوح الفاء والعين، من مَصْدَرٍ وَزْنُه فَعْلًا[2] مفتوح الفاء ساكن العين، فيكون بناؤه بناءَ العبارة عن المفعول؛ كالخبَط من الخَبْطِ[3]، ويكون حينئذٍ من باب اسم المعبود والمستعان على ما يأتي بيانه، ويكون أيضًا من صفات الأفعال، فإن القَصْدَ إليه من عباده كان بعد خلقِهم، وقد كان صَمَدًا قبل خلقهم بمَعْنًى، ويكون بعد خلقهم صَمَدًا بمَعْنًى، حتى تكمُلَ له[4] الصَّمَديةُ بجميعِ المعاني.

الفصل الرّابع في التنزيل

المنزلة العليا لله

في هذا الاسم تقتضي له أحكامًا ثلاثةً:

الأوَّل: أنه لا يجري في الوَهْمِ[5].

الثاني: أن الكَوْنَ منه.

---

(١) في (غ): ولكنها.

(٢) كتب ناسخ (ك) فوقها: صح كذا، وفي (ط): فَعْل.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (ط).

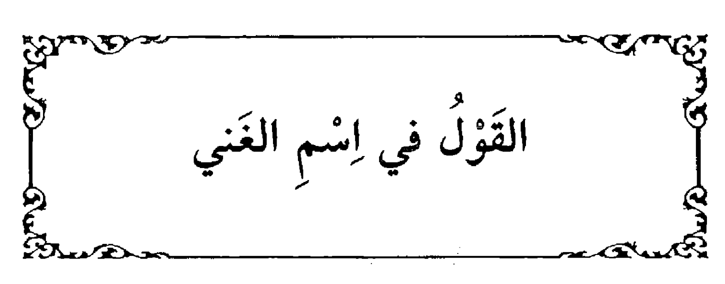
(٥) في (غ): الوهم، الفهم، كلاهما من غير تصحيح لهما.

الثالث: أنه يُقْصَدُ في الطَّلَبِ.

المنزلة السُّفْلَى للعَبْدِ

وهي لا تكون إلا بمعنًى واحِدٍ، وهو أن يُقْصَدَ في مَطالب الدنيا بهداية الخَلْقِ، وفي مطالب الآخرة بالعِلْمِ، وللعباد في ذلك تفاوتٌ في المراتب؛ أَعْلاها مَرْتَبَةً[1]: النُّبوةُ، وتَليها مَرْتَبَةُ وَرَثَتِهِمْ؛ وهُمُ العلماءُ، ثم الذين يَلونهم، هكذا إلى آخِرِ المرتبة.

(١) ضبطت بوجهين، الذي أثبتنا، وكذلك: مرتبةُ النبوَّةِ، وفي (ل): في الرتبة.



القَوْلُ في اِسْمِ الغَني

وهو الاسم الثامنَ عشر من أسماء التنزيه، وفيه أربعةُ فصولٍ.

الفصل الأول: في مَوْرِدِهِ

وقد ورَدَ به القرآن والسنة، قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْغَنِىُّ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس:٦٨]، وورد في تفسير حديث أبي هُرَيْرَةَ اسمُ الغَني، وأجمعت الأمَّة عليه[١].

الفصل الثاني: في شرحه لغة

اعلَموا - أغناكم الله بالعلم[٢] - أن قولنا: غَني، فَعيلٌ مِن غَني[٣] يَغْنَى غِنًى فهو غَني: إذا كان له مالٌ أو أقام[٤] بمكانٍ، وكلاهما يرجع إلى مَعْنًى واحِدٍ وهو: الاكتفاءُ بالشيءِ عن غيرِهِ، والاجتزاءُ به عن سِواهُ.

الفصل الثالث: في شرحه عقيدة

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: [في تركيب المعنى اللغوي على الاعتقادي][٥]

إذا عَلِمتم معناه لُغَةً، فإنَّهُ تعالى غَني بالوجهين جَميعًا على التمام والكمال، وأَشْرَفِ الوجوه والأحوال.

---

(١) في (ط) و(غ): عليه الأمة.

(٢) في (ط): وفقكم الله، وفي (م): أعلمكم الله بالعلم.

(٣) في (ط): غنا.

(٤) في (غ): وأقام.

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

فإن كان الغَني من كان له عَرَضٌ من[١] الدنيا مَحْدودٌ[٢] فالغنيُّ[٣] الذي له ما في السماوات وما في الأرض أَوْلَى باسمِ الغني وأحقُّ به، بل هو الغَني عن السماوات والأرضين وعن جميع المخلوقات[٤]، فإنَّه لم يخلقها عن[٥] حاجة عَرَضَتْ له،/ ولا ليسُدَّ[٦] مَفاقِرَ نَزَلَتْ به، وإنَّما خلقها[٧] بحكمة[٨]. [٥٠/ب]

وإن كان مَن دامَ بمكانٍ مُدَّةً مِن الزَّمانِ يُسَمَّى غنيًّا، فالدائم الذي لم يَزَلْ ولا يزال موجودًا ولا يتطرَّقُ إليه فناءٌ أَوْلَى أن يكون غَنيًّا، فهو دائمُ الوجود، غَني عن الأمكنة والمخلوقات، فهو الغَني حَقًّا.

المسألة الثانية: [في وجه كون الغَني صفةَ تنزيه][٩]

إذا فهمتم حقيقة الغَني ومعنى تسميتِه تعالى به، فقد تحقَّقتم أنَّها صفةُ تنزيهٍ، لأن ذلك راجعٌ إلى الغِنَى عن الخلق أو إلى الدَّوامِ، وكلاهُما صفةُ نَفْيٍ للآفاتِ، لا إِثْباتُ شيءٍ مِن الصفات.

فإن قيل: فهل يكون غَنيًّا مِن الغَناءِ وهي الكِفايَةُ بالشيءِ؟

---

(١) في (ط): في.

(٢) في (ط) و(ل): مجدود.

(٣) في (غ): بالغني، وهو تصحيف.

(٤) انظر: رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب (ص١٣٥) في الإجماع الثاني عشر، والمغني للمتولي (ص١٢)، وتمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص٥١).

(٥) في (ط): لحاجة.

(٦) في (ط): لسدِّ.

(٧) في (ط): خلقهما.

(٨) في (ط): لحكمة.

(٩) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

فالجواب: أنّا نقول:

أمّا ذلك فتصريف فِعْلِهِ: أَغْنَى يُغْنِي غَناءً فهو مُغْنٍ، فيكون هذا مُفْعِلًا[١]، وذلك فعيلٌ من فاعِلٍ وهو غانٍ، فبانَ أنَّ تصريفَهُما مُخْتَلِفٌ ومعناهما مُتَغايِرٌ، فلا يصحُّ أن يكون معناهما واحدًا، والباري تعالى له الغِنَى والغَناءُ، كما قال: ﴿إِن يَكُونُوا۟ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [النور:٣٢]، و﴿يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [النساء:١٢٩]، لَكِنْ لم يأت فيه اسمُ المُغْنِي، وجاء فيه اسم الغَني، فوقفنا في المَوْرِدِ كما وَرَدَ، وطَرَدْنا المعنى كيفَما اطَّرَدَ.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمتم معنى الغَني، فللباري[٢] تعالى في ذلك المنزلة العُلْيا التي توجِبُ له أحكامًا خَمْسَةً:

الأوَّل: أنه لا يوصَفُ بالحاجة.

الثاني: أنَّه[٣] لا تَتَعَلَّقُ به قُدْرَةٌ.

الثالث: أنه لا يَفْتَقِرُ إلى دِعامَةٍ ولا عَلاقَةٍ.

الرابع: أنك[٤] لا تتوهَّمُ[٥] حدوث شيء إلّا وهو منه، من غير توقيف على حُدوثِ حُكْمٍ.

الخامس: أنَّ حدوث الحوادث لا يؤثِّرُ فيه.

---

(١) في (ط): مُفْعَوِلًا، ورمز له بصحّ.

(٢) في (ط): فلِلَّهِ.

(٣) سقطت من (غ).

(٤) في (ط) و(ل).: أنه.

(٥) في (ط) و(ل): يتوهم.

المنزلة السُّفْلَى للعبد

تكون على ثلاث[1]:

[الأوَّل][2]: أن يستغنيَ بالله عن كل أحد.

الثاني: أن يستغني بكتاب الله عن كل فائدة، كما قال ﷺ: «ليس منَّا من لم يتغَنَّ بالقرآن»[3]، في أحد القولين.

الثالث: أن يُقَصِّرَ أمَلَهُ وبَصَرَهُ عن مطامح الأطماع[4] والمناظر، ويَقْتَصِرَ بما حَصَلَ عليه من قوتٍ ومَلْبَسٍ وإن قلَّ، كما قال النبي ﷺ: «ليس الغِنَى عن كثرة العَرَضِ، ولكن الغِنَى غِنَى النَّفْس»[5].

---

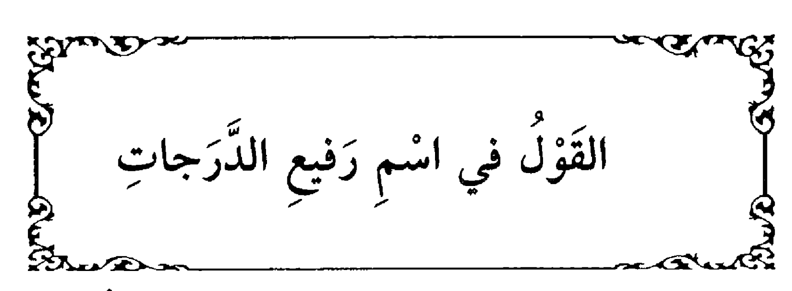
(١) قوله: «على ثلاث» لم ترد في جميع النسخ ما عدا (ط).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ﴾، برقم ٧٥٢٧ (٩/١٥٤- طوق النجاة) عن أبي هريرة.

(٤) في (ك) و(ل) و(غ): المطامح، وضبَّب عليها ناسخ (ك)، والمثبت من (ط) و(م).

(٥) أخرجه الجوهري في مسند الموطأ (ص٤٦٢)، والبخاري في صحيحه كتاب: الرقاق باب: الغنى غنى النفس برقم ٦٤٤٦ (٨/٩٥- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه كتاب: الزكاة، باب: ليس الغنى عن كثرة العرض برقم ١٠٥١ (٢/٧٢٦- عبد الباقي) عن أبي هريرة رضي الله عنه.



القَوْلُ في اسْمِ رَفيعِ الدَّرَجاتِ

وهو الاسمُ التاسع عشر من أسماء التنزيه، وفيه أربعةُ فصولٍ.

الفصل الأوَّل: في مَورده[١]

وهو اسم وَرَدَ به القرآن، قال تعالى: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ﴾[٢] [غافر:١٤]، ولم يرد في السنة، لكن أجمعت عليه الأمة لكونه منصوصًا في كتاب الله المُجْتَمَعِ عليه صِحَّةً ونَقْلًا.

الفصل الثاني: في شرحه لغة

اعلَموا - وفَّقكم الله - أن في هذا الاسم كَلِمَتَيْنِ:

[٥١/أ] إحداهما: قولُنا:/ رَفيعٌ؛ والأخرى: قولُنا: الدَّرجات.

فأمّا رفيعٌ، فهو فعيلٌ من الرِّفْعَةِ، وهي عبارة عن: كل مكان كان في جهة فَوْقَ، وضِدُّ الرفعة الخفض، وهذه هي حقيقةٌ[٣]، وقد تستعمل[٤] في نقل الحديث[٥] ورَفْعِ المكانة مجازًا فيهما.

وقد جاء اللفظ المذكور[٦] في المكان عُلوًّا، وفي المكانة عِزًّا، وهو فعيلٌ من رافعٍ، كقولنا: عليمٌ من عالم، وقد يحتمل أن يكون فعيلًا بمعنى مفعول، كما نقول في أَبْنِيةٍ كثيرةٍ تأتي في أسماء الله، إن شاء الله.

---

(١) في (ط) زيادة: شريعة.

(٢) في (غ): رفيع الدرجات.

(٣) في (ط): حقيقتُه، وفي (ل): وهذه حقيقة.

(٤) في (ط): يستعمل.

(٥) في (ط): الحدث.

(٦) في موضعها بياض من (غ).

وأمّا الدَّرَجاتُ فهي عبارة عن: مكانٍ فَوْقَ مكانٍ، هذا أصلُه، ويُسْتَعْمَل مجازًا في موضعٍ بين يَدَيْ مَوْضِعٍ، ومَكانٍ أمام مَكانٍ، كما قال ذو البِجادَيْنِ[١] يخاطب ناقة النَّبي ﷺ:

تَعَرَّضي مَدارِجًا وسومي تَعَرُّضَ الجَوْزاءِ لِلنُّجومِ

هذا أَبو القاسِمِ فاسْتَقيمي

ويقال: رَجَعَ على أدراجه، أي: على طريقه الذي جاء عليها. وفي خُطْبَةِ الحَجّاج: «ليس هذا بعُشِّكِ فادْرُجي»[٢]، أي: تنقَّلي عنه، يُضرب مثلًا للمُطْمَئِنِّ في غير وَكْنِهِ[٣].

وكذلك أيضًا يُستعمل لفظُ الدَّرجات مجازًا في المكانات والمنازل العلية المعنويَّةِ، كما قال تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة:١١]، وكما قال تعالى: ﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٣]، أي: طبقاتٌ في أحد القولين في الآيَتَيْنِ.

الفصل الثالث: في شرحه عقيدةً وحقيقةً

وفيه سِتُّ مسائل:

---

(١) في (ط) و(ل) و(م): ذو النجادين.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (١١١/٢): وهو مثلٌ يضرب لمن يتعرّض إلى شيءٍ ليس منه، وللمطمئنّ في غير وقته فيؤمر بالجدّ والحركة، وانظر: لسان العرب (٣١٧/٦)، (٢٦٧/٢)، وتاج العروس للزبيدي (٥٦٢/٥)، وجاء في فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري الأندلسي (ص٤٠٤): «قال ابن قتيبة: يضرب مثلًا للرجل المطمئن المقيم، وقد أظله أمر عظيم يحتاج إلى مباشرته والخفوف فيه»، وفي مجمع الأمثال (٣٩١/٢): «أراد هذا ليس وقت الجمام، بل هذا وقت العدو».

(٣) في (ط): وطنه، وفي (ل) أثبت وجهين: وَكْرِهِ، وَكْنِهِ، وفي كتب اللغة والأمثال: وقته.

المسألة الأولى: في سَرْدِ أقوالِ العلماء

قد نُقِلَ عن العلماء - رحمة الله عليهم - في ذلك سبعة أقوال:

الأوَّل: معناهُ: رَفيعُ السماوات.

الثاني: رفيعُ المنازل في المثوبات.

الثالث: رفيع درجات أنبيائه.

الرابع: رفيع درجات أوليائه.

الخامس: رفيع الصفات.

السادس: الكبرياء والعظمة.

السابع: أنه فوق السماوات.

المسألة الثانية: في تحقيق هذه المقالات

هذه الألفاظ السبعة المنقولة على ألسنة العلماء في تفسير[١] هذه الآية ترجع إلى ثلاثة معانٍ:

الأوَّل: رِفْعَةُ الصفات.

الثاني: رِفْعَةُ السماوات[٢].

الثالث: رِفْعَةُ المنازل في المَثوباتِ[٣].

فإنَّ قولهم: رَفيعُ درجاتِ أنبيائه وأوليائه، يرجع إلى رِفْعَةِ المنازل في المَثوباتِ[٤].

---

(١) في (ط): تقرير.

(٢) في (ط) و(غ) و(م) تأخرت إلى الثالث، وما أثبتناه صحَّحه في (ك).

(٣) تقدَّمت في (غ) و(ط) و(م)، وما أثبتناه صحَّحه في (ك).

(٤) قوله: «في المثوبات» سقط من (غ).

وأمّا قولهم: إنَّها[١] الكِبْرياَءُ والعظمة، فيرجع إلى قولهم: رِفْعَةُ الصفات، وكذلك قَوْلُهُم: إنَّه فوق السماوات؛ يرجع[٢] إلى رِفْعَةِ الصفات، على ما يأتي بيان ذلك وتَحْقيقُه إن شاء الله[٣].

المسألة الثالثة: في بيان حقائق هذه الأقوال وتركيبها على العقائد

أمّا/ رِفْعَةُ السماوات فمُشاهَدٌ ومعلومٌ، فإنَّ السماءَ الدنيا من العلوِّ بحيث لا تُنال بالبصر في أحد القَوْلَيْنِ، أو بحيث لا يُشاهَد أعلى منها في المحسوسات المرئيات، وكذلك ما وراءها من السماوات، فإنَّ بين كلِّ سماءٍ وسماءٍ مسيرةَ خمسمائةِ عامٍ كما روي عن الصادق المصدوق[٤] ﷺ، وسيأتي تحقيق ذلك في قولنا في[٥] اسمه بذي المَعارِج. [٥١/ب]

وأمَّا رفعة المنازل في المثوبات فهي درجات الجنة، وتتفاوت بحسب تفاوت المراتب والأعمال للأنبياء والأولياء والعلماء والمؤمنين، كما قال تعالى: ﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:١٦٣]، وقال: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة:١١] في أحد القولين، وقال ﷺ: «إن أهل الجنة ليتراءَون كما تتراءَوْنَ الكوكبَ الدُّريَّ الغابر في أُفُقِ السماء، وإن أبا بكر وعمرَ منهم وأَنْعَما»[٦]، وروي أنه يقال لقارئ القرآن: «اقرأ وارْقَ ورتِّل

---

(١) في (ط) و(م): إنه.

(٢) في (غ): ترجع.

(٣) في (غ) زيادة: تعالى.

(٤) أخرجه أحمد (٨٨١٤)، والترمذي في سننه؛ أبواب تفسير القرآن؛ باب: ومن سورة الحديد، برقم ٣٢٩٨ (٥/٣٢٦-٣٢٧- بشار) وقال: غريب من هذا الوجه.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) أخرجه أحمد (٢٣٢٦٤)، والبخاري في صحيحه كتاب: بدء الخلق، باب: ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة برقم ٣٢٥٦ (٤/١١٩- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه =

كما كنت تُرَتِّلُ في الدنيا، فلك بكلِّ آية درجة، ويكون منزله عند آخر آية يتلوها»[١].

وأمَّا رفعة الصفات، فبما لها من كمال الذَّواتِ[٢]، وكثرة المتعلَّقات والتنزُّه عن الآفات.

بَيانُه:

أنَّ علم الله مثلًا كامل[٣] في نفسه، فإنه واجبُ الوجود من غير تعلُّمٍ يكشف جميع المعلومات، ويحيط بمكنون الخفيات.

وأمَّا كثرة المتعلَّقات فإنه لا معلومَ معدوم أو موجود[٤] إلا وعِلْم الله به محيط إلى غير غاية، ودون[٥] نهاية.

وأمَّا التنزيه[٦] عن الآفات فلا يقال: إنه حصل بتَعَلُّمٍ، ولا يتطرَّق إليه سَهْوٌ ولا ذُهول، ولا يُدْرِكُهُ فناء ولا زوال، وكذلك الترتيب في جميع الأحكام لجميع الصفات، فهذه رِفْعَةُ صفاته.

= كتاب: صفة القيامة والجنة والنار، باب: ترائي أهل الجنة أهل الغرف برقم ٢٨٣٠-٢٨٣١ (٤/٢١٧٧- عبد الباقي)، الأول عن سهل بن سعيد ﷺ، والثاني وحديث البخاري عن أبي سعيد الخدري ﷺ.

(١) أخرجه أحمد (٦٧٩٩)، والترمذي في سننه؛ أبواب: فضائل القرآن برقم ٢٩١٥ (٥/٣٦- بشار) وقال: حسن، وفي بعض النسخ: حسن صحيح، وأبو داود في سننه أبواب فضائل القرآن، باب: كيف يستحب الترتيل في القراءة برقم ١٤٦٤ (٢/٥٩٢- الأرناؤوط)، وابن حبان (٧٦٦).

(٢) في (ط) و(ل): الذات.

(٣) في (غ): كاملًا.

(٤) في (ل): معدومًا أو موجودًا.

(٥) في (غ): دون.

(٦) في (ط) و(ل) و(م): التنزه.

المسألة الرابعة: في معنى قولهم: إنَّه فوق السماوات

اعلَموا أن هذا لفظٌ تكلَّمنا عليه في كتاب المُشْكِلَيْنِ، وبيَّنّا أنه ليس معناه فوقيةَ المكان، وأنَّ المراد به فوقيةُ المكانة والمنزلة، ومعناه: أن السماوات محدودةٌ، والله تعالى فوق ذلك فإنه[1] غيرُ محدود، والسماوات[2] مؤلَّفة، والله فوق ذلك لأنه غير مؤلَّف، والسماوات في جهة، والله تعالى فوق ذلك، فإنه في غير جهة، والسماوات يُقابِل بعضها بعضًا، والله تعالى فوق ذلك[3]، فإنه لا يُقابِل ولا يُقابَل، وهكذا، في كلِّ صفة مخلوقة قدَّرناها في السماوات فالله مُنَزَّهٌ عنها، فيَرْجِعُ ذلك إلى رِفْعَةِ الصِّفاتِ.

المسألةُ الخامسة: في المختار

الذي يَقْوَى في النَّظَرِ أنَّ رِفْعَة الدرجات وإن كان يحتمل[4] ما تقدَّم، فالأقوى فيه أن المرادَ به رِفْعَةُ الصفات لوَجْهَيْنِ:

أحدهما: أنه الأوَّل، فإن رِفْعَةَ الدَّرجات إنَّما كانت[5] عن رِفْعَةِ الصِّفاتِ.

[٥٢/أ] الثاني: أنه الأَوْلَى[6]، فإنَّ رِفْعَةَ الصفات/ أشرفُ وأسبقُ في الجلال والعظَمَة، ويعضُد ذلك قوله في آخر الآية: ﴿يُلْقِي ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [غافر:١٥] فبيَّن أن شَرَفَ[7] صفاته وعَظيمَ جلاله

---

(١) في (غ): وأنه.

(٢) في (ط): السماء.

(٣) قوله: «فإنه في غير جهة... فوق ذلك» سقط من (غ).

(٤) قوله: «وإن كان يحتمل» سقط من (غ).

(٥) في (ط) و(ل) و(م): كان.

(٦) في (ل): أولى، وفي (ك) و(ط): الأول.

(٧) في (ط): بشرف.

يُلْقِي[١] الشَّرِيفَ النَّفِيسَ[٢] من أمره على من يشاء من عباده. وفي الرّوحِ أربعة أقوال:

الأوَّل: الوَحْيُ.

الثاني: النُّبوةُ.

الثالث: القرآن.

الرابع: الرحمة.

وكُلُّها ترجع إلى شَرَفِ الصِّفاتِ وكمالها.

المسألة السادسة[٣]:

في قول بعض العلماء[٤]: «إنه تعالى يوصف بأنه عليٌّ، ولا يوصف بأنه رفيعٌ»، واحتج على ذلك بأن قال: «إن العلي كلمةٌ تُنْقَلُ من علوِّ المكان إلى علوِّ الشأن، والرفيع لا يستعمل إلا في ارتفاع المكان».

وهذا فاسد من وجهين:

أحدهما: أنها[٥] دعوى، بل الرفيع يُستعمَل في عُلو المكان والمكانة كما بيَّنّاه، وقد قال النبي ﷺ مُخْبِرًا عن الله تعالى: «بيده القسط، يخفض ويرفع»[٦]، وقَدْ جاءَ ذلك كثيرًا في أَشْعارِ العَرَبِ وأمثالِها.

---

(١) في (ط) و(ل) و(م): يلقى، وهو تصحيف.

(٢) في (ط): النفس.

(٣) سقطت من (غ).

(٤) في (ط) و(ل) و(م): علمائنا.

(٥) في (ط): أنه.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ =

الثاني: أنَّه بعد ذلك بسطرين قال في تفسير قوله رفيع الدرجات: «رفيع الصفات»، وهو عبارة عن ارتفاع الشأن، فكيف ينفي في سَطْرٍ ما يُثْبِتُهُ بعده في سطرين[١]؟

وإنَّما الصحيح أن يقال: إن قولَنا: «عَلي»، وقولَنا: «رَفيعٌ»، كلمتان يشترك فيهما عند الإطلاق الخالق والمخلوق، فورد إطلاقها على الخالق مُخْتَلِفًا فاتَّبعنا المَوْرِدَ، فجاء قوله:«عليٌّ» مطلقًا غيرَ مضاف، وجاء قوله: «رفيعٌ» مضافًا إلى الدرجات، فأطلقنا من الأسماء ما أَطْلَقَ، وقيَّدنا ما قيَّدَ، فإنه تعالى أعلمُ بوجه الحُسْنِ فيهما[٢]، والأمرِ المحيطِ بوَجه تَصرُّفِهما[٣] ومعانيهما[٤].

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمتم أنَّه رفيع الدرجات فللباري تعالى في ذلك أحكامٌ تختصُّ به[٥] ثلاثةٌ:

الأوَّل: أنه لا يُساوى في المرتبة.

الثاني: أنه لا يُحَطُّ عن منزلة.

الثالث: أنه لا يُؤْتي المراتبَ سواه.

= عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ برقم ٤٦٨٤ (٧٣/٦) وبرقم ٧٤١١ (١٢٢/٩- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه كتاب: الزكاة، باب: الحث على النفقة وتبشر المنفق بالخلف برقم ٩٩٣ (٦٩١/٢- عبد الباقي)، عن أبي هريرة ﷺ.

(١) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): بسطرين.

(٢) في (ط) و(م) و(غ) و(ل): فيها.

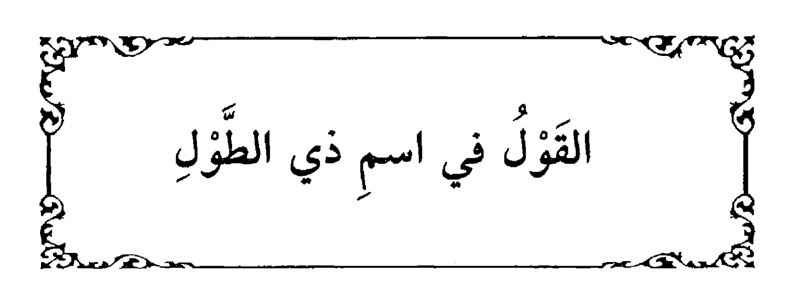
(٣) في (ط) و(م) و(غ) و(ل): تصرفها.

(٤) في (ط) و(م) و(غ) و(ل): معانيها.

(٥) في (غ) و(ل) و(ط): يختص بها.

المنزلة السفلى للعبد

وهي لزوم الإيمان والعلم اللذَيْنِ بهما تُرْفَعُ الدرجات، حسَبَ ما أخبَر به من ذلك في كتابه.



القَوْلُ في اسمِ ذي الطَّوْلِ

وهو الاسم الموفّي عشرين مِن أسماء التنزيه، وفيه أربعةُ فُصولٍ.

الفصل الأوَّل: في مورده[١]

ورد به القرآن، قال تعالى[٢]: ﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ﴾ [غافر:٢]، وورد في حديث أبي هريرة مفسَّرًا من طريق عبد العزيز بن الحُصَيْنِ، وأجمعت[٣] عليه الأمَّة لصحة مورده وتحقيق[٤] أصله.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

أمّا الطاء والواو واللّام فإنَّها تتصرف في اللغة على أربعة/ مَعانٍ: [٥٢/ب]

الأوَّل: الغِنَى.

الثاني: القدرة.

الثالث: الطَّوْلُ: الفَضْلُ.

الرابع: الإشراف على الشيء، وفي الحديث: «تطاوَلَ عليهم الرَّبُّ بفضله»[٥]، أي أشرف.

---

(١) من هنا إلى نهاية الفصل سقط من (م).

(٢) في (غ): قال الله تعالى.

(٣) في (ط) و(ل) و(غ): لكن أجمعت.

(٤) في (ط) و(م) و(غ) و(ل): تحقق، وأُشير إلى صحَّة الوجهين في (ك).

(٥) أخرج ابن ماجة عن بلال ﷺ رفعه: «إن الله تطوَّل عليكم في جمعكم هذا»، أبواب =

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في سرد أقوال العلماء

وفيه سبعة أقوال:

الأوَّل: الطَّوْل: النِّعْمَةُ، قاله ابن عبّاس[١].

الثاني: أن الطَّوْل: القدرةُ، قاله ابن زيد[٢].

الثالث: أنَّ الطَّوْل: الغِنى، قاله مجاهد[٣].

الرابع: أنه المَنُّ، قاله عِكْرِمَة.

الخامس: الخير.

السادس: التفضُّل[٤].

السابع: أن الطَّوْلَ: مأخوذٌ من الطُّولِ، كأنه طال بأَنْعامِه، وطالت مُدَّة إِنْعامِه[٥].

= المناسك، باب: الوقوف بجمع ٣٠٢٤ (٤/٢٢٤- الأرناؤوط). وأخرج عبد الرزاق في مصنفه برقم ٨٨٣١ عن عبادة ﷺ رفعه: «أيها الناس إن الله تطوَّل عليكم في هذا اليوم» قال ابن حجر: في القول المسدد (ص٣٧) وفي طريقه الطبراني في معجمه، وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده برقم ٤١٠٦ عن أنس ﷺ رفعه: «إن الله تعالى تطول على أهل عرفات».

(١) رواه الطبري بسنده عنه (٢١/٣٥١)، إلا أن عنده بلفظ: ذي السعة والغنى.

(٢) رواه الطبري بسنده عنه (٢١/٣٥١).

(٣) رواه الطبري بسنده عنه (٢١/٣٥١).

(٤) قال الزجَّاج في معاني القرآن وإعرابه (٤/٣٦٦): ذي الغِنَى والفضل والقدرة.

(٥) تفسير ابن فورك: (٢/٣٤١).

المسألة الثانية: في الاعتقاد فيه

هذه الأقوال كلها صحيحة في حقِّ الله تعالى، لأن هذه الأوصاف كلها صحيحة فيه، واجبة له، فالباري تعالى هو المُنْعِمُ القادر الغَني المنّان المُؤْتي[1] كلَّ خير، المُتَفَضِّلُ بكل نعمة، الذي طال إِنْعامُه على الخَلْقِ، ودامَ دَوامَ الحقِّ.

المسألة الثالثة في المختار

قد فهمتم معنى الطَّوْلِ في أقوال أهل اللغة وأقوال العلماء، **والتحقيق فيه عندي**: أن الطَّوْلَ هو: الفضل، أي الزيادة، إليه يرجع كلُّ معنًى تقدَّم تفسيره ومنه يخرج، وللباري تعالى على الخلق الزيادة في كل وصف ووجه يُقَدَّر، وله الكمال ولهم النَّقْصُ.

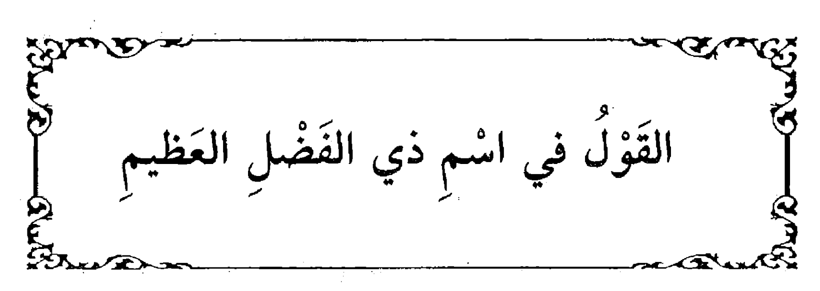
الفصل الرابع: في التنزيل

إذا فهمتم معنى الطَّوْلِ، فللَّه تعالى الطَّوْلُ بكل وجهٍ وعلى كل أحدٍ[2]، ومن الحق على العبد أن يكون له طَوْلٌ بما أَذِنَ له فيه الرَّبُّ تعالى، وذلك بالعلم والعمل والعطاء، ويَتَضاءَلُ فيما عدا ذلك ويتصاغر.

---

(١) في (ط) و(م): المولي.

(٢) في طرة بـ (ك): في نسخة: حال.



القَوْلُ في اسْمِ ذي الفَضْلِ العَظيمِ

وهو الاسمُ الحادي والعشرون من أسماء التنزيه، فيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده[١]

ورد به القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [البقرة:١٠٤] في عدة مواضع[٢]، وورد في حديث أبي هريرة المفسَّر من طريق عبد العزيز بن الحُصَيْنِ، وأجمعت[٣] الأمَّة عليه لكونه في القرآن المُجْمَعِ عليه.

الفصل الثاني: في شرحه لغة

أما كلمة «ف ض ل» فإنها تتصرَّف في كثير من اللغة، لكن معناه يرجع إلى الزيادة، تقول العرب: رجلٌ مِفْضالٌ: إذا كان كثير الخير، وأَفْضَلْتُ من الطعام فَضْلَةً، وأَبْيَنُ منه قوله: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ [النحل: ١]، يعني: جعل ما عنده أزيد وأكثر ممّا عند صاحبه، وقال النبي ﷺ: «لا يُمْنَعُ فَضْلُ الماء ليُمْنَعَ به الكَلأُ»[٤].

---

(١) في (ط): في مورده شريعة.

(٢) آل عمران:٧٤، الأنفال:٢٩، الحديد:٢١، الحديد:٢٩.

(٣) في (ط) و(م) و(ل): لكن أجمعت.

(٤) أخرجه الإمام مالك في موطئه برواية الليثي كتاب: الأقضية، القضاء في المياه برقم ٥٩٨ (٤/١٠٧٧- الأعظمي)، ومن طريقه البخاري في مواطن من صحيحه أولها كتاب: المساقاة، باب: من قال: إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى لقول النبي ﷺ: «لا يمنع فضل الماء» برقم ٢٣٥٣ (٣/١١٠- طوق النجاة)، ومن طريقه أيضًا مسلم في صحيحه كتاب: المساقاة، باب: تحريم بيع فضل الماء برقم ١٥٦٦ (٣/١١٩٨- عبد الباقي).

[٥٣/أ]

/ الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعقيدةً

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: في تحقيق كونه اسمًا له سبحانه

قد سَبَقَ مِن البيان معنى قولنا «ذو» مفردًا، ومعنى كونه مُضافًا إذا قلت: «ذو كذا»، وبيَّنّا أنَّه لا فرق بين أن يُقال: فلانٌ ذو عِلم، أو: فلانٌ عالمٌ، وأنها إضافة صفة لا إشكال في ذلك، لكن الخبر ورد بتسميته تعالى: ذو الفضل، ولم يرد بتسميته فاضلًا فوقفنا عند الخبر.

المسألة الثانية: في تحقيق تركيب المعنى الاعتقادي على اللغوي

اعلَموا أنه إذا كان الفَضْلُ الزِّيادَةَ في الشيء، فللباري تعالى الفضل المُبين العظيم[1] على المخلوقات في ذاته وصفاته، وتنزُّهِه عن الآفات التي تُنالُ[2] لمخلوقاته من الوجوه التي له عليها منها الرِّفْعَة، حسَبَ ما تقدَّم بيانه، فذاته تعالى تزيد على الذوات بأنها لا أوَّلَ لها ولا آخِرَ، وبأنَّها تتقدَّس عن الحوادث أن تَحُلَّ بها، وكذلك صفاته ليس لها أوَّل ولا لها آخر، ولا يصح أن تَنالها[3] آفة، فظهر المعنى فيه، وتبيَّن وجهُ الاعتقاد الصحيح في معانيه.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا ثبت معنى الفَضْلِ فللباري تعالى في ذلك أحكامٌ ثلاثة[4] يختصُّ بها:

الأوَّل: أنه لا يُحْصَى فضله.

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ك): تَنال.

(٣) في (ط): ينالها.

(٤) في (ط) و(ل) و(م): يختص بها ثلاثة، وسقطت من (غ).

الثاني: أنه لا يُساوى فيه.

الثالث: أنه مُؤتيه[١] لمن يشاء من عباده ومُعطيه[٢]، كما قال: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [البقرة:١٠٤].

المنزلة السُّفْلَى للعبد

وحُكْمُهُ في ذلك يرتبط بنُكْتَتَيْنِ:

إحداهما: أن يَعْلَمَ[٣] أنَّ الفضل بيد الله[٤].

الثانية: أن يتحقَّق[٥] أن فضله على مقدار زيادته على غيره في العِلْمِ والعَمَلِ[٦].

---

(١) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): يؤتيه.

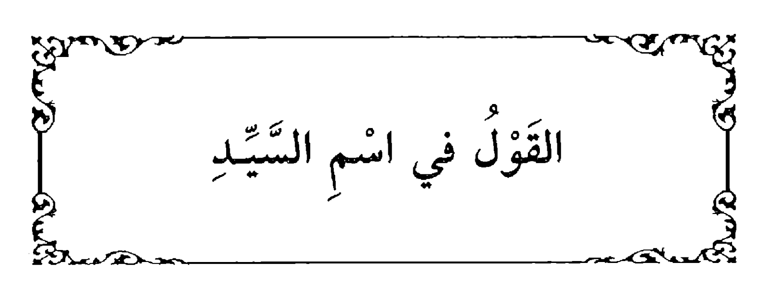
(٢) في (ط) و(ل): يعطيه، وتصحفت في (م) إلى معطه.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) بعدها في (ط) و(ل): يؤتيه من يشاء.

(٥) في (ط): يحقق، وفي (م): يتحلق، وهما تصحيف.

(٦) سقط من (غ).



القَوْلُ في اسْمِ السَّيِّدِ

وهو الاسمُ الثاني والعشرون من أسماء التنزيه، فيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده[١]

لم يرد به القرآن، لكن قال ابن عباس في قوله: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:١]، معناه: سيِّد العالمين، واختار ذلك شيخنا أبو الحسن[٢]، وسيأتي بيانه في اسم الرَّبِّ إن شاء الله، ووردت به السنة، قال النبي[٣] ﷺ: «السيد الله»[٤]، وأجمعت عليه الأمَّة لشرفه[٥].

الفصل الثاني: في شرحه لغة

السُّؤْدَدُ: الشَّرَفُ، وقد يُهْمَزُ وتُضَمُّ[٦] الدال، يُقال: سادَهم واسْتادَهُم[٧]: إذا صار سيِّدَهم، وهو الرئيس، وجَمْعُه: سادة، وقيل: سادةٌ جَمْعُ سائِدٍ، ولم يُسْمَعْ كذلك، وسَيِّدُ كلِّ شيءٍ: أَشْرَفُه، والقرآن سَيِّدُ الكلام، والله سَيِّدُ الخَلْقِ.

---

(١) في (ط): في مورده شريعة.

(٢) مجرد المقالات لابن فورك (ص٥١).

(٣) لم يرد الحديث في (ك) و(غ) و(م) بعد عبارة قال رسول الله، وررد في (ط)، ولم ترد العبارة ولا الحديث في (ل).

(٤) أخرجه أحمد (١٦٣٠٧)، وأبو داود في سننه كتاب: الأدب، باب: في كراهية التمادح برقم ٤٨٠٦ (٧/١٨٤- الأرناؤوط) عن عبد الله بن الشِّخِّير ﵁.

(٥) في (ل) و(غ): المشرفة، وحكاية الإجماع سقطت من (م).

(٦) في (ط): يضم.

(٧) في (ط) و(غ): أسادهم.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً

إذا كان حقيقةُ السُّؤْدَدِ الشَّرَفَ والرِّياسَةَ والقِدَمَ في الفضل والإِرْباءَ على النُّظراء والأقرانِ في خِصالِ الكَمالِ، رجع/ ذلك إلى مَعْنَى الفَضْلِ الذي تقدَّم بيانُه، فَرَكِّبْهُ عليه وافهَمْهُ منه، والله أَعْلَم. [٥٣/ب]

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمْتَ أن لله المنزلةَ العُلْيا في السُّؤْدَدِ فله في ذلك حُكْمانِ يختصُّ[(١)] بهما:

الأوَّل: أنه منفرد بالسُّؤْدَدِ، وهو[(٢)] خِصال[(٣)] الشرف على الكمال.

الثاني: أنه يفعل في[(٤)] عبيده ما شاء، من غير حَجْرٍ ولا مَنْعٍ.

المنزلة السُّفْلَى للعبد

أن ينظر مَن بيده بعَيْنِ الأُخوةِ، وإن كان له عليه فضل السيادة، فإنَّها عاريةٌ بيده، محجورةٌ مقصورةٌ عليه، مُعَرَّضَةٌ للزوال، قال[(٥)] ﷺ: «إخوانُكم خَوَلُكم، ملَّكَكُم الله رقابَهم، فَأَطْعِموهم مِمّا تأكلون، واكسوهم مِمّا تلبَسون، ولا تُكلِّفوهم مِن العمل ما لا يُطيقون، فإن كلَّفتموهم فأَعينوهم»[(٦)].

---

(١) في (ط): اختصَّ.

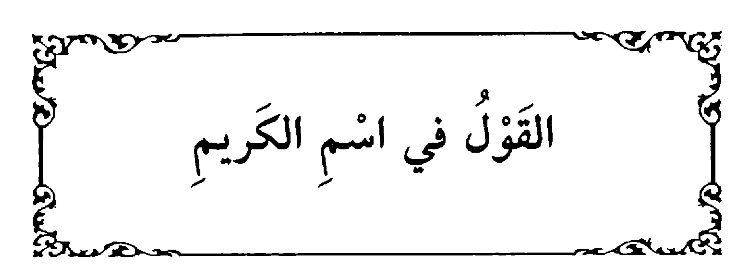
(٢) في (ل): ومن.

(٣) سقطت من (ط) و(م).

(٤) في (ط): بعبيده.

(٥) في (ط): قال النبي.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: الإيمان باب: المعاصي من أمر الجاهلية ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك برقم ٣٠ (١/١٥) وكتاب: العتق، باب: قول النبي ﷺ: «العبيد إخوانكم فأطعموهم مما تأكلون» برقم ٢٥٤٥ (٣/١٤٩- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه كتاب: الأيمان، باب: إطعام المملوك مما يأكل برقم ١٦٦١ (٣/١٢٨٣- عبد الباقي) عن أبي ذر رضي الله عنه.



القَوْلُ في اسْمِ الكَرِيمِ

وهو الاسمُ الثالث والعشرون من أسماء التنزيه، فيه أربعة فصول.

الفصل الأول: في مورده

قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾[١] [النمل:٤١]، وقال النبي ﷺ: «لله تسعةٌ وتسعون اسمًا، من أحصاها دخل الجنة»، فعدَّد أبو هريرة الأسماءَ وذكرَ الكريمَ من طريق شُعَيْبٍ، وذَكَرَ من طريق عبد العزيز بن الحُصَيْنِ: الأَكْرَمَ، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغة

اعلَموا - أرشدكم الله - أنَّ هذا الاسم ممّا تردَّدَ فيه كلامُ العرب والأصوليين والخَلْقِ[٢]، وأخذوا بكل طَرَفٍ منه، وحَوَّموا[٣] عليه فما أَشْفَوا[٤]، ونحن نذكر أقوالَ كلِّ طائفة، ونُعَيِّنُ المختار بفضل الله، فنقول:

اختلَف أهل اللغة في العبارة عنه على سِتَّةِ أقوالٍ:

الأوَّل: أنَّ الكريمَ: الكثيرُ الخير، والعَرَبُ تُسَمّي الكثيرَ الخيرِ: كريمًا.

---

(١) في النسخ: إن ربي غني كريم.

(٢) بيَّض لها في (ط).

(٣) في (م): حرموا، وفي (ل): حزَّفوا، وهما تصحيف.

(٤) في (ك): أسَفُّوا، وما أثبتنا من بقية النسخ يكون معناه: ما أشرفوا ولا اقتربوا من المراد.

الثاني: أن الكريم: هو[١] الذي يَدومُ نفعُه ولا ينقطعُ، ومنه يقال للنّاقة الصَّفي الغزيرَةِ[٢]: كَريمَةٌ، قال أعرابيٌّ يصف ناقةً احتاج إلى بيعها وكانت على هذه الصفة:

وقَدْ تُخْرِجُ الحاجاتُ يا أُمَّ مالِكٍ كَرائِمَ مِن رَبٍّ بِهِنَّ ضَنينِ[٣]

الثالث: أن الكريم: هو الذي يَسْهُلُ تناوُلُ ما عنده، ومنه تقول العرب للنخلة إذا لم تكن سَحوقًا وقرُب تناوُلُ جَناها: كريمةٌ، ولذلك كانت العرب تقول للعِنَبِ: الكَرْم، لأنَّه يجمع خِصالًا سبعًا:

الأوَّل: لُطْفُ شجرته.

الثاني: طيبُ ثمَرَته.

الثالث: عدم مضرّته؛ فإنه غير شائك.

الرابع: قُرب تناوله، فإنه تحت اليد.

الخامس: سهولة قِطافِهِ.

السادس: أنه يؤكل أخضرَ ويابسًا.

السابع: أنه يُتَغَذَّى به طعامًا وشرابًا.

بخلاف النَّخْلِ، فإنه وإن كان كريمًا/ [٥٤/أ] ولكنه بَعيدُ المُتَنَاوَلِ، شائكٌ عَسيرُ القَطْفِ؛ لجَفاءِ العِثْكالِ.

الرابع: أن الكريم هو: الذي له قَدْرٌ عظيمٌ وخَطَرٌ كبيرٌ، ومنه قول الله مُخْبِرًا عن قَوْلِ ملكة[٤] سبإ: ﴿إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ﴾ [النمل:٢٩]، قيل:

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ك): الغزيزة، وفي (ط): العزيزة، والمثبت من (ل) و(م)، وهو الصحيح؛ كما في تهذيب اللغة (١٢/١٧٤).

(٣) في (غ): ظنين، والبيت مروي في جمهرة الأمثال (٢/٤٠٢).

(٤) سقطت من (ط) و(ل).

لكَرَمِ[١] صاحبِه، وقيل: لخَتْمِه، وقيل: لأنَّ الطيرَ حَمَلَتْه، وليست العادة أن تكون[٢] رُسُلَ الآدميين، فدَلَّ على كَرَمِ الكتاب وفضل الكاتب، وقيل: لحُسْنِ خطِّهِ، وقيل: لبَيانِه، فإنه مختصر اللفظ بالغ المعنى، ومنه قول العرب: طِرْفٌ كريم: إذا حُمِدَتْ أخلاقه ورُضي نِجارُه[٣].

الخامس: أن الكريم: هو المُنَزَّهُ عن الدَّناءات، المُبَرّأ عن النقائص والآفات.

السادس: أن الكريم: بمعنى المُكْرِمِ، وفَعيلٌ بعنى مُفْعِل كَثيرٌ في اللغة وفي أسماء الله تعالى.

الفصل الثالث[٤]: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: في سرد الأقوال فيه

اعلَموا أن علماءنا اختلَفوا في ذِكْرِ العبارة عن الكريم من المُتَكَلِّمينَ والزُّهّادِ وأكثروا، فحَصَرْتُ منها ستةَ عَشَرَ قَوْلًا:

الأوَّل: الكريم: هو الذي لا يتوقَّع عِوَضًا عمّا[٥] يُعطي.

الثاني: الكريم[٦]: هو الذي يُعْطي بغير سَبَبٍ.

---

(١) في (ط): الكريم، وفي (م): كرم.

(٢) في (ط): يكونوا.

(٣) في (غ): تجاره.

(٤) في (ل): الثاني، وهو سبق قلم.

(٥) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): فيما.

(٦) سقطت من (غ).

الثالث: الكريم هو[١]: الذي لا يحتاج إلى الوسيلة[٢]، كما يُروى عن حاتِمِ الجودِ أن رجلًا لقيه يَعتفيه[٣]، فقال: من أنت؟ قال: الذي[٤] أحسنتَ إليه في العام الماضي، فقال: مرحبًا بمَن تشفَّع بنا إلينا[٥].

الرابع: أنَّ الكريم هو: الذي لا يُبالي من أعطى[٦]، كان مؤمنًا أو كافرًا، مُقِرًّا أو جاحدًا.

الخامس: أنه الذي يرى لمن أعطاه مِنَّةً عليه في قَبوله.

السادس: أنه الذي يُعطي ويُثني، يُحْكَى أنَّ الجُنَيْد سمع رجلًا يقرأ ﴿إِنَّا وَجَدْنَـٰهُ صَابِرًا نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص:٤٣]، فقال: «سبحان الله، أعطى وأثنى»، المعنى أنه الذي وهب الصبر وأعطاه ثم مدَح به وأثنى.

السابع: أنه الذي يعمُّ بعطائه من يَحْتاجُ ومن لا يَحْتاج.

الثامن: أنه الذي يُعْطي من يَلومُه، روي أنَّ ابن عباس قال: «لا يُزَهِّدَنَّكَ في المعروف كُفْرُ من كَفَرَه، فإنه يشكرك عليه من لم تصنعه له»[٧]، وقد أُنْشِدَ بَعْضُ الكُرَماءِ:

---

(١) سقطت من (غ).

(٢) في (ط) و(غ) و(ل): وسيلة، ونسبه القشيري إلى الجنيد، انظر التحبير (ص١٦٢).

(٣) في (ل): يفتقيه، ومرَّضها، ورمز لها في (غ) بصحَّ، وضبطها بالشكل على غير عادته.

(٤) في (ط) و(ل): أنا الذي.

(٥) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): إلينا بنا.

(٦) هو قول الحارث المُحاسبي، انظر التحبير للقشيري (ص١٦٢).

(٧) بهجة المجالس وأنس المجالس لابن عبد البر: (١/٣٠٤).

إنَّ الــصنيعةَ لا تكــونُ صــنيعَةً حتى تُصيبَ بها طريقَ[١] المَصْنَعِ[٢]

فقال[٣]: «هذا رجلٌ يريد أن يُبَخِّلَ[٤] النـاس، أَمْطِرِ المعـروف مَطَرًا، فإن أصاب فهو الذي تُريد، وإلّا كنتَ أحقَّ بِه».

التاسع: أنه الذي يُعْطي قبل السؤال؛ كما قال الشاعر:

رأى خَلَّتي[٥] من حيثُ يَخْفَى مكانُها فكانـت قَـذَى عَيْنَيْـهِ حتى تَجَلَّـتِ[٦]

العاشر: أنه الـذي يُعْطي بـالتعرُّض، كمـا قـال أُمَيَّةُ بـن أبـي الـصَّلْتِ فـي عبد الله بن جُدْعانٍ:

---

(١) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): حتى يُصاب بها طريـقُ، وفـي (ك) أُثبـت الوجهـان معًـا، ورمز لما أثبتنا بصح.

(٢) هـو للهـذيل الأشـجعي، وهـو هـذيل بـن عبـد الله بـن سـالم، وقيـل: سـليم بـن هلال بن الحراق بن زبينة بن عصم بن زبينة بن هـلال، أحـد شـعراء الكوفـة ومجانهـا، انظر معجم الشعراء للمرزباني (ص٤٨٢)؛ في بيتين هما:

إن الـصنيعة لا تكـون صـنيعة حتى يصاب بها طريـق المـصنع
فإذا صنعت صـنيعة فاعمـل بهـا لله أو لـــذوي القرابـــة أو دع

(٣) والرجل الذي أنشِد هو عبد الله بن جعفر، كما في روضة العقلاء ونزهة الفـضلاء لابـن حبـان البـستي (ص٢٥٤)، وبهجـة المجـالس لابـن عبـد البـر (١/٣٠٤)، وانظر أدب الدنيا والدين (ص٢٠٦).

(٤) في (ط): ينخِّل.

(٥) في (غ): خُلَّتِي.

(٦) منسوب لعبد الله بن الزبير الأسدي، يمدح عمرو بن عثمان بن عفان، انظر: الكامل في اللغة والأدب (١/١٧٣)، وأمالي القالي (١/٤٠)، وديوان المعاني (١/١١٠)، وشـرح ديوان الحماسة للتبريزي (٢/٢٦٦).

إِذا أَثْنَى عليك[١] المَرْءُ يَوْمًا ... كفاهُ مِن تَعَرُّضِهِ الثَّنَاءُ[٢]

[٥٤/ب] / الحادي عشر: أن الكريم: هو الذي تُرْفَعُ إليه كل حاجةٍ صغيرةً كانت أو كبيرةً.

الثاني عشر: أن الكريم: هو الذي إذا قَدَرَ عَفَا.

الثالثَ عشرَ: أنَّ الكريم هو: الذي إذا وعد وفَى، كما يُروى أن إسماعيل حين وعدَ أباه إبراهيمَ عليهما السلام[٣] بالصبر عند الذَّبْحِ وَفَى[٤] له بذلك.

الرَّابعَ عشر: أنَّ الكريم هو: الذي لا يُضيعُ من التجأ إليه.

الخامسَ عشرَ: أن الكريم هو: الذي لا يُعاقِب.

السادس عشر: أن الكريم هو: الذي لا يُعاتِب.

المسألة الثانية: في تركيب المعنى الاعتقادي على الأقوال السالفة[٥] لأهل اللغة والعلماء

أمّا إذا قلنا: إن الكريم هو: الكَثيرُ الخير، فمن أَكْثَرُ خيرًا من الله لعموم قُدْرَتِهِ وسَعَةِ عطائِه، قال سبحانه: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ عِندَنَا خَزَآئِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلاَّ بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الحجر:٢١].

---

(١) في (ك): عليه، وكذلك في سائر النسخ، والمثبت من (ط)، وهو الذي في كتب الأدب.
(٢) ديوانه (ص١٧).
(٣) سقطت من (ط) و(ل) و(غ) و(م)، ورمز لها في (ك) بصح.
(٤) في (غ): وفَّى.
(٥) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: السابقة - وهو الذي في (ل) و(غ) و(م) - وأثبت ما أثبتنا، ورمز له بعلامة صح، وهو الذي في (ك).

وأمّا إن قلنا: إنَّه[1] الدائمُ الخَيْرِ فذلك بالحقيقة لله، فإن كلَّ شيء يَنْقَطِعُ إلا اللهُ وإحسانه، فإنَّه دائمٌ مُتَّصِلٌ في الدنيا والآخرة.

وأمّا إن قلنا: إنه الذي يَسْهُلُ خيره، ويَقْرُبُ تناوُل ما عنده، فهو الله بالحقيقة، فإنه ليس بينه وبين العبد حِجابٌ، وهو قريبٌ لمن استجاب، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي﴾ [البقرة:١٨٥].

وأمّا إن قلنا: إنَّ الكريم هو الذي له قَدْرٌ عظيم، وخَطَرٌ كبيرٌ، فليس لأحد قَدْرٌ بالحقيقة إلا لله تعالى، إذ الكلُّ له خَلْقًا ومِلْكًا، إليه يُضاف كُلُّ شيء، ومِن شَرَفِهِ شَرَفُ كُلِّ شَيْءٍ، وكَرَمُ كلِّ كريمٍ مِن كَرَمِهِ.

وأمّا إن قلنا إنَّ الكريم هو المنزَّهُ عن النقائص والآفات، فهو الله وحده بالحقيقة، لأنه تقدَّس عن النقائص والآفات وحدَه على الإطلاق والتمام والكمال، من كلِّ وَجْهٍ وفي كلِّ حالٍ، بخلاف الخَلْقِ؛ فإنهم إن كَرُموا[2] من وَجْهٍ سَفُلوا من وَجْهٍ آخرَ، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ [التين:٤-٥].

وأمّا إن قلنا: إنَّ الكريم بمعنى المُكْرِم، فمَن المُكْرِمُ إلّا الله تعالى، فمن أكرمَه الله أُكْرِمَ، ومن أَهانَهُ أُهين، على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

وأمّا إن قلنا: إنّ الكريم هو: الذي لا يتوقَّعُ عِوضًا، فليس إلّا الله، لأن كلَّ شيء خلقُه ومِلْكُهُ[3]، فما يُعْطي له، وما يأخُذُ له، وما يُعْطي كلُّ مُعْطٍ أو يَعْمَلُ كلُّ عاملٍ فبقُدْرَتِه وإرادَتِه، والعِوَضُ والمُعَوَّضُ خَلْقٌ له.

---

(١) في (غ): إن.

(٢) (ل): أكرموا.

(٣) سقطت من (ط).

وأمّا إن قلنا: إنَّ الكريم هو: الذي يُعْطي لغير[١] سَبَبٍ، فهو الله وحده، لأنه بدأ الخلق بالنِّعَمِ، وخَتَمَ أَحْوالَهم بالنِّعَمِ، وإن جاء في الأخبار أنَّه أعطى كذا[٢] بكذا أو عَمِلَ كذا لكذا[٣]، فالعطاء منه والسَّبَبُ جميعًا، فالكلُّ عَطاءٌ بغير سَبَبٍ.

وأمّا إن قلنا: إنّ الكريم هو: الذي يُعطي بغير وَسيلَةٍ، فالأَجْوادُ يتفاضلون في ذلك، فمنهم من يُعطي/ جِبِلّةً[٤]، ومنهم مَن يُعطي مُراعاةً لحقِّ المُتَوَسِّلِ[٥]، والباري يُعْطي بغير وسيلة، لأنَّ حرمة النَّبي أو الوَلي الذي أعطى بها أعطاها[٦] بمجرد المشيئة من غير وسيلة، كما قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [إبراهيم:١٤]. [٥٥/أ]

وأمّا إنْ قلنا: إنَّ الكريمَ هو: الذي لا يُبالي من أعطى، فهو الله وحده، لأنَّ الخَلْقَ جُبِلَتْ قلوبُهم على حُبٍّ من أحسن إليها وبُغْضٍ من أساء إليها، والباري[٧] يُعْطي الكافِرَ والمُؤْمِنَ، وربما خصَّ الكافِرَ في الدنيا بمَزيدِ العطاء، ولكن الآخرة للمُتَّقينَ.

وأمّا إن قلنا: إنَّه الذي يَرى للقابل لعطائِه مِنَّةً، فالباري مُقَدَّسٌ عن تَصَوُّرِ ذلك في حقِّه.

---

(١) في (غ): بغير.

(٢) سقطت من (غ).

(٣) في (ط) و(ل) و(غ): بكذا.

(٤) في (ل): حيلة، وهو تصحيف.

(٥) في (ط) و(ل): التوسل.

(٦) في (ك): أعطى، وضبّب عليها، وأثبت الناسخ في الطرة ما أثبتنا، ورمز له بصح.

(٧) في (غ): والباري تعالى.

وأمّا إن قلنا: إنَّ الكريم هو: الذي يُعطي من احتاج ومن لا يحتاج، فهو الله وحده، لأنه يُعْطي ويَزِيدُ على قَدْرِ الحاجة، ويُعْطي من لا يحتاج ما لا[1] يحتاج[2][3]، حتى يَصُبَّ عليه الدنيا صبًّا.

وأما إن قلنا: إنَّ الكريم هو: الذي لا يُخَصُّ بكبيرٍ من الحوائج دون صغير، فهو الباري تعالى، وروي أنه يَسْأَلُ العبدُ ربَّه كلَّ شيء في صلاته قال[4]: «حتَّى المِلْح»[5].

وذكر القُشَيْري أنَّ موسى قال في مناجاته: «إلهي، إنه لَتَعْرِضُ لي[6] الحاجة أحيانًا فأستحيي أن أسألك فأسألُ غيرَك، فأوحى[7] إليه لا تَسَلْ غيري وسَلْني حتى مِلْحَ عَجينِك وعَلَفَ شاتِك»[8]، وذلك لأنَّ أمره بين الكاف والنون، فسواءٌ عنده الصغير والكبير، بل الكبير عنده صغير، والعسير يسير، والصَّعْبُ ليِّنٌ.

وأمّا إن قلنا: إنَّ الكريم هو: الذي إذا قدر عفا، فالقُدْرَةُ لله سبحانه[9] وحده[10].

---

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط): من لا يحتاج ويحتاج، وفي (غ): من يحتاج ومن لا يحتاج.

(٣) قوله: «فهو الله وحده... ما لا يحتاج» سقط من (ل).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) لم نجده بهذا اللفظ، ولكن وجدنا اللفظ: «سلوا الله حوائجكم حتى الملح» من حديث بكر بن عبد الله المزني مرسلاً عند البيهقي في شعب الإيمان (٢/٣٧٠) برقم (١٠٨٢).

(٦) في (ط): إلي.

(٧) في (ط) و(ل): أوحى الله.

(٨) التحبير للقشيري (ص١٦٣) قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم: وفي الإسرائيليات فذكره (٢/٣٩- الأرناؤوط).

(٩) لم يرد في (ط) و(ل) و(م).

(١٠) قوله: «سبحانه وحده» سقط من (غ).

وأما إن قلنا: إنه الذي إذا وَعَدَ وَفَى، فإنَّ كلَّ من يَعِدُ يُمكن أن يَفيَ، ويُمْكِنُ أن يقطع به عُذْرٌ[١] ويحولَ بينه وبين الوفاء أمرٌ، والباري[٢] صادق الوَعْدِ لعموم قُدْرَتِهِ وعظيم مُلْكِهِ، وأنه لا يُتَصَوَّرُ أن يقطع به قاطعٌ، ولا يحولَ بينه وبينه مانعٌ.

وأمّا إن قلنا: إنَّ الكريم هو: الذي لا يُضيّعُ من التجأ إليه، فهو الله وحده، والالتجاء إليه التزام الطاعة وحُسْنُ العمل، وقد أخبَر بذلك عن نفسه حين[٣] قال: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف:٣٠].

وأما إن قلنا: إنَّ الكريم هو: الذي لا يُعاقِب، فكم من عاصٍ يَغْفِرُ له.

وأمّا إن قلنا: هو الذي لا يُعاتِب، فقد قال الله تعالى: ﴿عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ﴾ [التحريم:٣]، وقد جعل الله للناس مَراتِبَ في العقاب والحساب والعِتابِ: بَيَّنّاها في كتاب المُشْكِلَيْنِ.

وأمّا إن قلنا: إنَّ الكريم هو: الذي أعطى وزاد[٤] على المُنَى، فهو الله وحده، فقد رويَ أنه: «يُعْطي أَهْلَ الجَنَّةِ مُناهُم ويَزيدُهُم على ما يعلمون»[٥]،

---

(١) في (ط): عدو، وهو تصحيف.

(٢) في (غ) و(ط) زيادة: تعالى.

(٣) في (غ): حتى.

(٤) في (ط): فزاد.

(٥) هذا معنى متضمَّن في الحديث المعروف بحديث يوم المزيد، وقد أخرجه أبو يعلى في مسنده برقم ٤٢٢٨ قال الهيثمي والمنذري: رجاله رجال الصحيح وصححه البوصيري في إتحاف المهرة. انظر بقية الكلام عليه في تحقيق الشيخ محمد عوامة على مصنف ابن أبي شيبة (٤/١٥٦-١٥٩).

وقد رويَ أنه قال سبحانه: «أَعْدَدت لِعبادي الصالحين ما لا عينٌ رأت، ولا أذنٌ سَمِعت، ولا خطرَ على قَلْبِ بَشَرٍ، بَلْهَ ما أَطْلَعْتُهُمْ عَلَيْهِ»[1].

المسألة الثالثة:

قد تقدَّم في وصف الباري سبحانه وتعالى بأنه كريمٌ، مِنَ الأقوال والتركيب ما أَشْرَفَ على التَّتْميمِ، وقد تعيَّن بيانُ المختار والمُنَقَّحِ من الأقوال؛ فنقول:

هذا الاسم من الأسماء التي لها معنيان: أحدهما يرجعُ إلى الذات، والآخَرُ يرجعُ إلى الفعل، فإن/ قلنا: إنَّ الكَرَمَ[2] هو: عِظَمُ القَدْرِ وشَرَفُ الخَطَرِ[3] بالتنزه عن الآفات، وجَمْعِ الخصال والمَكْرُمات، فإنَّ ذلك يعود إلى صفات التنزيه. [٥٥/ب]

وإن قلنا: إنَّه الكَثيرُ الخير، الدّائِمُ العطاء، عاد إلى صفات الفعل، ولا إشكال في أن الكَرَمَ في لسان العرَب إنَّما يَتَرَدَّدُ على هذين الأَصْلَيْنِ:

أحدهما: شَرَفُ القَدْرِ، ولذلك تقول العرب: جواد كريمٌ، وطِرْفٌ كريم، وفلان كريمُ الطَّرَفَيْنِ، وقال تعالى: ﴿أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ﴾ [النمل:٢٩].

---

(١) أخرجه البخاري في مواطن من صحيحه أولها كتاب: بدء الخلق، باب: ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة برقم ٣٢٤٤ (٤/١١٨- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه أول كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها برقم ٢٨٢٤ (٤/٢١٧٤- عبد الباقي).

(٢) في (ط): الكريم.

(٣) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: الذكر - وكذلك هو في (ل) - ووضع بدله: الخطر، ورمز له برمز الصحة، وهو الذي في (ك) و(غ) و(م).

والثاني: كثرة الخير. وكُلُّ ما عدا هذين الوجهين فإليهما يرجع، ودَليلُه الاختبار[١] والاستقراءُ، فصار هذا الاسمُ بمَعْنىً من[٢] صفات التنزيه، وبمعنًى آخَرَ مِن صفات الفعل، والله تعالى[٣] أعلم.

المسألة الرابعة:

قد تقدَّم في وصفه تعالى بأنه كريم معنيان؛ ذاتيٌّ وفعليٌّ، وبيَّنّا أنه يكون أيضًا بمعنى: مُكْرِم بالتخفيف، فَعيل بمعنى مُفْعِل، وقد جاء في القرآن أيضًا بمعنى مُكَرِّم بالتَّشْديدِ والتضعيف، لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الإسراء:٧٠]، وهذا كُلُّهُ يرجع إلى فِعْلٍ يقتضي صِفَةَ مَدْحٍ وجلال، فجاز صَوْغُ صِفَةٍ له منه واسْمٍ[٤]، فنقول: إنَّه كَريمٌ، وإنَّه مُكْرِمٌ مُخَفَّفًا، وإنَّه مُكَرِّمٌ مُشَدَّدًا مُضاعَفًا.

وقد جاء أيضًا في كتاب الله تعالى وصفُه بأنَّه «ذو الجلال والإِكْرام»[٥]، وهو من أحد الأسماء المُعَدَّدَةِ في حديث أبي هريرة، وقد تقدَّم بيانُ أكثره، والإِكْرامُ: مصدر أكْرَمُ فهو مُكْرِمٌ، وهذا نَصٌّ، فهو سبحانه ذو الكَرَمِ، وهو ذو[٦] الإِكْرامِ[٧].

أمّا كَرَمُه فقد تقدَّم شرحه بجميع وجوهه المتعلِّقة بالله تعالى[٨] وبالعباد.

---

(١) في (ل): الاختيار.

(٢) سقطت من (غ).

(٣) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٤) في (غ): أو اسم.

(٥) في سورة الرحمن، الآية ٧٧.

(٦) قوله: «الكرم وهو ذو» سقط من (غ).

(٧) قوله: «وهو ذو الإكرام» سقط من (ك).

(٨) سقط من (غ).

وأمّا إكرامه للعبد فهو ما يخصُّه به من كرامته[١]، وهو أخصُّ من الإنعام، لأنه يُنْعِمُ على من لا يُكْرِم، ولا يُكْرِمُ إلّا مَن عليه يُنْعِم، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلۡإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكۡرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ كَلَّاۖ﴾ [الفجر:١٥-١٩].

يعني أنه إذا منحه نعيمًا في الدنيا يقول: ذلك دليلٌ على كرامتي، وإذا قَدَرَ عليه رِزْقَه يقول: ذلك دليل على هواني.

وليس الأمرُ كذلك؛ فليس نعيمُ الدنيا دليلًا على نعيم الآخرة، ولا هَوانُ الدنيا دليلًا على هوان الآخرة، وإكْرامُه للعبد يكون مُعجَّلًا في الدنيا ومُؤجَّلًا في الأخرة[٢]، ويكون عمومًا في الخليقة، وخصوصًا لأهل الحقيقة، قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الإسراء:٧]، فلأهل العموم في ذلك أقوالٌ، ولأهل الخصوص فيه أقوالٌ.

فأمّا أقوال أهل العموم فلهم فيه سِتَّةُ أَقْوالٍ:

الأوَّل: خَصَصْناهُم بالعقل والتمييز.

الثاني: فَضَّلناهم بالتَّسْليطِ على سائر الخَلْقِ؛ يُسَخِّرونَهُمْ كالفُلْكِ والدَّوابِّ، بدليل قوله: ﴿وَحَمَلۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ﴾ [الإسراء:٧٠].

الثالث: بالمشي قائمًا غير مُنْكَبٍّ، وسائرُ الحيوانِ مُنْكَبٌّ.

الرّابع: يحاولون معاشهم[٣] بأيديهم، ويرفعونه إلى أفواههم، وغيرهم يُحاوِلُه[٤] بفمه،/ ولا يَصْرِفُ فيه يدَه. [٥٦/أ]

(١) أشار في (ك) إلى وجه آخر وهو: كرامة، وهو الذي في (ل).

(٢) في (ل) و(ط): الأخرى.

(٣) في (ط) و(غ): معايشهم.

(٤) في (غ): يحاولونه.

الخامس: عاملناهم معاملةَ الكريم، لأنّا بدأناهم بالنعمة قبل الخدمة.

السادس: بالتكليف، لقوله: ﴿وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ [الإسراء:٧٠]، يعني: الحلال.

فهذه أمَّهات أقوال أهل العموم.

وأمَّا أهل[١] الخصوص، فقالوا:

اللفظ عامٌّ في الكلِّ، والمراد به الخصوص للمؤمنين، كقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١١٠]، جرت الصفة على جماعتهم من أجل من فيهم، والدليل على صحَّةِ ذلك أنه قال في صفة الكفار: ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ﴾ [الحج:١٨]، والتكريم هو التكثير[٢] من الإكْرام، فإذا مُنِعَ الكافِرُ الإكرام وهو الأصل فكيف يحصل له التكريم وهو التكثير[٣] المَبْني عليه؟

فإن قيل: فما[٤] الحكمة في العدول عن لفظ العموم إلى الخصوص؟

الجواب: أنَّ بعض علمائنا قال: إنَّما ذَكَرَ الله بني آدم على العموم ولم يَخُصَّ المؤمنين ولا العابدين ولا المجتهدين ونحو هذا من الخِصالِ؛ لئلا يُقابِلَ الكَرَمَ عَمَلٌ أو[٥] يُعلَّلَ[٦] بوِفاقِ أَمْرٍ أو يُضافَ إلى استحقاقٍ بسببٍ[٧]، حتى

---

(١) في (ط) و(ل): وأما أقوال.

(٢) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): الكثير.

(٣) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): الكثير.

(٤) سقطت من (غ).

(٥) في (ط) و(ل): و.

(٦) في (غ): تعلل.

(٧) في (ط) و(ل) و(م): سبب.

يكونَ ذِكْرُ الكَرَمِ مُبتدءًا من الكريم مُجَرَّدًا عن[١] كلِّ سَبَبٍ، ووُجوهُ التَّكْرِمَةِ مُتَعَدِّدَةٌ، الحاضِرُ منها في الخاطِرِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ[٢]:

الأَوَّل: أنه إذا تاب ثم نقض وجد القَبول أبدًا.

الثاني: أنه إذا عَثر أخذ بيده.

الثالث: أنه أعطى قبل السؤال.

الرابع: أنه قال لهم: ﴿فَٱذْكُرُونِيٓ أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة:١٥٢]، ولم يقلها لمَلَكٍ ولا لجِنّي. وهي كثيرة تَفوتُ إحصائي، والله أعلم[٣].

المسألة الخامسة:

اعلَموا - وفَّقكم الله لليقين[٤] - أنَّ جماعةً من المبتدعة شكّوا فقالوا: أطنبتم في وصف الباري بالكَرَم، ونحن نرى مَنْعَهُ للمحتاجين عمّا هو غَني عنه وبهم حاجةٌ إليه، وليس هذا فِعْلَ الكريم.

الجواب: أنّا نقول: ليس هذا فِعْلَ كريمٍ يجب عليه الإنعامُ والإكرامُ، فأمّا كريمٌ لا يَجِبُ عليه كَرَمٌ، وإنَّما شأنُه أن يفعل ما يشاء، فما فعل من إنعامه فَفَضْلٌ، وما ترك أو فعل من ضدِّهِ فعَدْلٌ.

فإن قيل: بل يجب عليه أن يفعل ما يَصْلُحُ بالمحتاجين والخَلْقِ أجمعين، ففيه[٥] **جوابان:**

---

(١) في (غ): على.

(٢) في (غ) و(ط): وجوه.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط) و(ل) و(غ): فعنه.

الأوَّل: أنا نقول: لا نُسلِّم[١] ذلك، ومَن يوجِبُهُ عليه؟ وليس فوقه آمِرٌ ولا ناهي[٢].

الثاني[٣]: أنّا نقول: لو وَجَبَ عليه ولم يفعله لكان بتركه ظالمًا، ويتعالى عن ذلك.

فإن قيل: لا نقول إنَّه يجب عليه بموجِبٍ فوقه، ولكنَّه يجب عليه مِن الحِكْمَةِ.

الجواب: أنّا نقول: ليس للحكمة مَعْنًى إلّا العلم، وقد تقدَّم بيان ذلك، وليس في عِلْمِ العقل ولا في عِلْمِ السَّمْعِ ما يوجِبُ عليه ذلك.

فإن قيل: الحِكْمَةُ وَضْعُ الشيء في مَوضعه.

الجواب: أنا نقول: ذلك هو حَدُّ العَدْلِ، ونَعَم، لقد وَضَعَ الأشياءَ في مواضعها حسَبَ[٤] ما يأتي بيانُه في اسم العَدْلِ، وتمامُه في كتاب المُقْسِطِ.

الفصل الرابع: في التنزيل

[٥٦/ب] إذا عَلِمتم معنى[٥] الكَريمِ والكرَمِ[٦] فإنَّ المنزلة العُلْيا لله تعالى/ يختصُّ فيها بخَمْسَةِ أحكامٍ:

الأوَّل: أنه عامُّ الإرادة[٧].

---

(١) في (ل): لا يسلم.

(٢) قوله: «الأول: أنا نقول... آمر ولا ناهي» سقط من (ك) و(م).

(٣) في (ك) و(م): الأوَّل.

(٤) في (غ): حيث.

(٥) سقطت من النسخ الأخرى.

(٦) في (ط) و(ل) و(م): الكرم والكريم.

(٧) في (ط): في الإرادة.

الثاني: أنه يُعْطي عن قدرة.

الثالث: أنه يَمْنَعُ عن حِكْمَةٍ[١].

الرابع: أنه ابتدأ بالنِّعَمِ، قال تعالى: ﴿ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ﴾ [العَلَق:٣-٤]، وقال أيضًا[٢]: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل:٧٨].

الخامس[٣]: أنَّ المَنَّ[٤] لا يُخِلُّ بكَرَمِه.

المنزلة السُّفْلَى للعبد

وذلك أنه لا يكون كريمًا إلّا بعد خصالٍ أَرْبَع:

الأولى: الإيمان.

الثانية: الإسلامُ.

الثالثة: احتقار الدُّنْيا.

الرابعة: مُخالفةُ الهَوى.

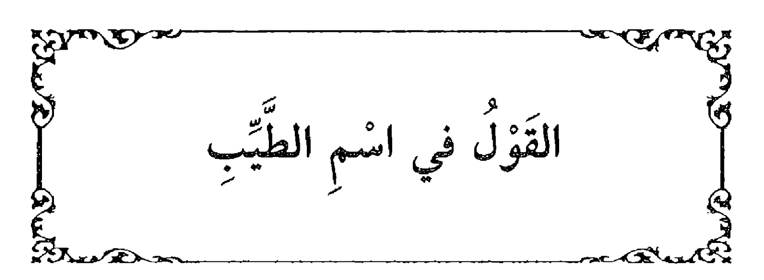
---

(١) في (غ): الحكمة.

(٢) في (ل): تعالى.

(٣) سقط ما بعده من (ل).

(٤) في (ط): المنع.



القَوْلُ في اسْمِ الطَّيِّبِ

وهو الاسمُ الرّابعُ والعشرون من أسماء التنزيه، هو اسمٌ طَيِّبُ اللَّفْظِ، طَيِّبُ المَعْنَى، فيه[1] أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده[2]

أمَّا القرآن فليس له فيه ذِكْرٌ، وأمّا السُّنَّةُ فقد روي عن النَّبي ﷺ أنه قال: «إن الله طيِّبٌ لا يقبل إلّا طَيِّبًا»، خرَّجه مسلم[3] عن أبي هريرة، واجتنبه كثيرٌ من الناس لأنهم لم يَقْدُروه قَدْرَه ولا عَلِموا صِحَّتَه، ونحنُ نوضِّحُه ونَشْرَحُه.

الفصل الثاني: في شرحه لغة

أمَّا الطيِّبُ فقيلَ: إنَّه فَيْعِل مِن طابَ، وقيل: هو فاعل من طاب: ذهبت عَيْنُه، ويقال: طاب بمعنى: طَيَّبَ، وهو عبارةٌ عن أربعةِ معانٍ:

الأوَّل: الشَّرَفُ، تقول العرب: بَيْتٌ طَيِّبٌ، يُكْنَى به عن شَرَفِ نَفْسِه وكَريمِ فَعالِه.

الثاني: الحَلالُ، قال تعالى[4]: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ [المؤمنون:٥٢].

---

(١) في (غ) و(ط): وفيه.

(٢) في (ط): في مورده شريعة.

(٣) في صحيحه؛ كتاب: الزكاة، باب: قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها برقم ١٠١٥ (٢/٧٠٣).

(٤) في (غ): قال الله تعالى.

الثالث: نَفْيُ الآفات والمكاره، يقال: عَيْشٌ طَيِّبٌ، إذا كان خاليًا عن المكاره والآفات[١]، وطوبَى: شجرة في الجنة، وقيل: هي الجنة، وقد جَمَعَت الشَّرَفَ والتَّنَزُّهَ عن الآفات واللَّذَّةِ، قال النبي ﷺ لعمّار: «مرحبًا بالطيِّبِ المُطيَّبِ»[٢]، يعني: الطّاهر، وقال عليٌّ بن أبي طالب، وقد مات رسول الله ﷺ فغَسَلَه[٣] وحاول منه ما يُحاوِلُ من المَيِّتِ فلم يَجِدْهُ، فقال: «بأبي أنت وأمي، طِبْتَ حَيًّا ومَيِّتًا»[٤]، وكذلك قال له الصِّدّيقُ إذ وَقَفَ عليه[٥]، وقال النبي ﷺ في المدينة: «طَيْبَة[٦]»[٧]، يعني: تَنْفي الخَبَثَ والخَبيثَ.

الرابع: اللَّذيذ، يقال: طابَ الطعامُ واستَطَبْتُه، وجدتُه طَيِّبًا وسألتُه طَيِّبًا، ومنه يقال: الأَطْيَبان؛ الطَّعامُ[٨] والنِّكاحُ.

الفصل الثالث: في شرحه عقيدةً

وفيه مسألتان:

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه؛ كتاب: المناقب، باب: مناقب عمار بن ياسر برقم ٣٧٩٨ (٦/١٣٢- الأرناؤوط) وقال: حسن صحيح. وابن ماجه في سننه باب: في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ، فضل عمار بن ياسر برقم ١٤٦-١٤٧ (١/١٠٣- الأرناؤوط)، وصحَّحه ابن حبَّان (٧٠٧٥).

(٣) في (ط): فقبَّله.

(٤) أخرجه أحمد (٢٤٨٦٣)، والبخاري في صحيحه كتاب: المناقب، باب: قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذًا خليلاً» برقم ٣٦٦٧ (٥/٦- طوق النجاة).

(٥) قوله: «وكذلك قال له الصِّدِّيقُ إذ وَقَفَ عليه» سقط من (ك) و(غ) و(م).

(٦) في النسخ الأخرى: طابة.

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الحج، باب: المدينة تنفي شرارها برقم ١٣٨٤ (٢/١٠٠٦- عبد الباقي) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(٨) في (غ): الأكل.

المسألة الأولى: في تحقيق المعنى فيه

فنقول - وبالله التوفيق -: إن لفظ «ط ي ب» وإن كان يتصرَّف فيما تقدَّمت[١] أَعْدادُه[٢] في لسان العرب، فإنَّ حقيقته السلامة عن الآفات، والتنزُّه عن المكروهات، ويَتَرَكَّبُ عليه اكتساب الشرف والمَكْرُماتِ، فإنه إذا عُدِمَ الأوَّل ثبت الثاني، ولذلك قيل للحلال: طَيِّبٌ، لعدم المكروهات فيه، وقيل: للجنَّةِ طوبَى، وقيل/ لأهلها: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ﴾ [الزمر:٧٠]، أي[٣]: ذَهَبَتْ عنكم الآفات، فاكْتَسَبوا الشَّرَفَ بنزول الجَنّاتِ. [٥٧/أ]

المسألة الثانية: في التركيب الاعتقادي على المعنى اللغوي

إذا ثبت ما قدَّمناه من معنى الطيِّب وحقيقته، فالباري تعالى طيِّبٌ لتقدُّسِه عن الآفات، ووجوب الجلال له في الذّات والصِّفات، حسَبَ ما تقدَّم بيانُه.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَرَفتم ما تقدَّم فللباري في المنزلة العُلْيا حُكْمانِ[٤]:

أحدهما: أنه لا تجوز عليه آفة.

الثاني: لا ينقصُه جلالٌ ولا عظمةٌ.

المنزلة السُّفْلَى للعبد

أن يجتهد في أمرين:

أحدهما: التَّطَهُّرُ عن الآفات.

الثاني: اكتساب المكرمات.

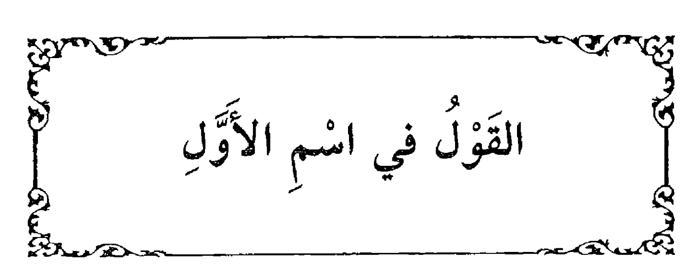
---

(١) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): تقدَّم.

(٢) في (ط) و(ل) و(م): تعداده.

(٣) سقطت من (ك) و(غ).

(٤) سقط الحكمان المتعلقان بالباري من (م).



القَوْلُ في اسْمِ الأَوَّلِ

وهو الاسمُ الخامِسُ والعشرون من أسماء التنزيه.

اعلَموا - وفقكم الله - أنَّ هذا اسمٌ عَظيمُ اللَّفْظِ[(١)]، عَظيمُ المعنى، اختلف أهل اللغة فيه، واتَّفق أهل التوحيد عليه، وهو رُكْنٌ من التوحيد وَثيقٌ، واسْمٌ[(٢)] يحتاج المُتَكَلِّمُ فيه إلى مَزيدِ تحقيقٍ، وفيه أربعة فصولٍ:

الفصل الأوَّل: في مورده شَرْعًا

قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلأَوَّلُ وَالآخِرُ﴾ [الحديد:٣]، وكان النبي ﷺ يقول في دعائه: «أنت[(٣)] الأوَّل فليس قبلك شيء»[(٤)].

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: في حروفه الأصلية

وهي واوانِ ولامٌ، وهي نادرةٌ[(٥)]، لأن فاءَ الفعل وعَيْنَ الفعل لا يكون حرفًا متكرِّرًا إلا في سبعِ كلمات مسموعة، وهي:

---

(١) قوله: «عظيم اللفظ» سقط من (ك) و(م).

(٢) سقط من (غ).

(٣) في (ل) و(ط): اللهم أنت.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: ما يقول عند النوم وأخذ المضجع برقم ٢٧١٣ (٤/٢٠٨٤- عبد الباقي).

(٥) في (غ): زيادة، وهي تصحيف.

دَدٌ[١]، ودَدَنٌ، وبابوسٌ[٢]، وسَيْسَبانٌ[٣]، وقَيْقَبانٌ[٤]، وكَوْكَبٌ، هذا مذهب البصريين، وقيل: بابوس[٥] على أحد الوَجْهَيْنِ.

وقال غيرهم: حروفه همزةٌ وواوٌ ولامٌ، ولكنهم اخْتَلَفوا في تركيبها، فمنهم من جعل الهمزة فاءَ الفِعْلِ، ومنهم من جعلها[٦] عَيْنَ الفعل.

المسألة الثانية: في وَزْنِها

لا خلاف بينهم في أن وزنها أَفْعَل، لكن البَصْريون[٧] يقولون: إنَّ وزنه أَوْوَل، والآخَرون يقولون[٨]: أصلُه أَأْوَل، مِن آل يَؤُول: إذا ساسَ أو رَجَعَ، والآخرون يقولون: أصله أَوْأَلُ، مِن وَأَلَ[٩]، أي: لَجأَ.

المسألة الثالثة: في تحقيق وَزْنِها

اعلَموا أنَّ مذهب البصريين هو الصحيح، إذ لا يصح أن يكون أأوَل[١٠] من: آلَ يَؤُول، والتأويل: تَفْعيلٌ منه، لأنَّه لو كان كذلك لكانت الهمزة فيه فاءً، فتُقْلَبُ[١١] ألفًا[١٢] إذا دخلت عليها همزةُ أَفْعَل، كقولهم: ابنُ آوى.

---

(١) في (ط): دَدْن.

(٢) في (ط): يابوس، وسقط من (غ).

(٣) في (ط): سيسيان.

(٤) في (ط): قيقيان.

(٥) في (ط): يابوس، وفي (م): يابوس، والمثبت من (ل) و(ك)، وعليها علامة صح.

(٦) في (ط) و(ل) و(م): يجعلها.

(٧) (ل): البصريين.

(٨) قوله: «إنَّ وزنه أَوْوَل، والآخَرون يقولون» سقط من (غ).

(٩) في (غ): آل.

(١٠) في (غ): أول.

(١١) في(ط): فتنقلب، في (غ): فنقلت، وهو تصحيف.

(١٢) في (غ): الفاء، وهي تصحيف.

ولا يجوز أن يكون هذا على قولهم: سَوْءَةٌ وَضَوْءٌ، لأنَّ هـذا عكسه، لأنَّ الهمزة في سَوْءَةٍ متأخِّرَةٌ عن الواو، والواو متقدِّمة، وأوَّل[1] بعكس ذلك.

ولا يصح أن يكون من وأل، لأنَّك لو خَفَّفْتَ[2] لقلت: أَوَل، فلمّا شدَّدوه دلَّ على أنَّها/ أصلية، إذ لم تُخَفَّفْ[3] إلّا في باب سَوْءَةٍ، وهو نادرٌ. [٥٧/ب]

والتَّحْقيقُ فيه: أنَّه لو كان أصلُه أَوْأَلُ لحُقِّقَ ورُدَّ إلى أصله، ولم يُسْمَعْ ذلك[4] فيه[5].

يزيده تأكيدًا: أنَّ مؤنثه أُوْلَى، فلو كان مِن وَأَلَ لم يلزم إبدال الواو، لأنَّ الوّاوَ الأولَى المضمومة لا يَلْزَمُ إِبْدالُها، ويوضِّحُهُ أُمورٌ كثيرة من تصريف اللسان لا يُمْكِنُ التَّطْويلُ في هذا الباب بذِكْرِها.

المسألة الرابعة: في بيان كونها وَصْفًا أو اسْمًا

اعلَموا - وفَّقكم الله - أنَّ الحُكْمَ في الأسماء عند أهل العربية[6] الذين[7] هم العمدة في بيان اللسان أن ينظر إليها، فما كان منها لا يَتَصَرَّفُ[8] جُعِلَ اسْمًا، وما كان منها يتصرَّف[9] جُعِلَ وَصْفًا، وقد تَنْدُرُ أسماءٌ في الوجهين، لَكِنِ

---

(١) في (ط): أأول.

(٢) في (ط): حققت.

(٣) في (ط): يخفَّف.

(٤) مرَّضها في (غ).

(٥) مرَّضها في (غ).

(٦) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: العربية، وأثبت بدلها المعرفة، ورمز لها بعلامة صح، وهو الذي في (م).

(٧) في (غ): الذي.

(٨) في (غ): ينصرف.

(٩) في (غ): ينصرف.

الأَصْلُ الشائع ما ذكرناه، وأسماء الباري تعالى كلُّها مُتَصَرِّفَةٌ[١]، فلذلك قالت العلماء: إنَّها أوصاف، وقد بيَّنّا في تَرْديدِ كلماتنا فيها[٢] أنَّ منها ما يكون وصفًا، ومنها ما يكون مصدرًا سُمّي به، جَرْيًا على حُكْمِ اللِّسانِ العربي الذي أُنزل به القرآن المُبين على محمد ﷺ.

وأوَّلُ هذا المشروح الآن من جُمْلَةِ الأوصاف، إلّا أنه لم يَتَصَرَّفْ[٣] على الإطلاق لِثِقَلِ[٤] حَرْفِ العِلَّةِ فيه، كما لم يَصْرِفوا أبيضَ وإن كان وَصْفًا، وقد قالوا: رجلٌ مُدَرْهَمٌ، ولم يُصَرِّفوه.

والدليل على أنه وَصْفٌ: قولهم في مُؤنثه: أُوْلَى، وقد جاء اسمًا في قولهم: مررت بأوَّلَ منه، وقالوا: ما تركت له أوَّلًا ولا آخِرًا، أي: قديمًا ولا حديثًا، واتَّسَعوا فيه[٥] فقالوا في الظَّرْفِ: ما رأيته مُذْ عامٍ أَوَّلَ، كما قال تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال:٤٢].

المسألة الخامسة:

إذا ثبت أنه وصف فإنه يَتَقَدَّرُ[٦] بقولك: «مِن»[٧]، وقد تحذف «مِن» عنها وتكون مُرادَةً وغير مُرادَةٍ[٨]، فإن قدَّرت «مِن» مَعَها وأضفتَها إلى الباري تعالى

(١) في (غ): منصرفة.

(٢) سقطت من (ط)، وفي (غ): كلما ينافيها، وهو تصحيف.

(٣) في (غ): ينصرف.

(٤) في (غ): لنقل.

(٥) سقط من (ك).

(٦) في (ط): يتقيد.

(٧) راجع هذا البحث في اشتقاق أسماء الله للزجّاجي (ص٢٠٣-٢٠٤).

(٨) انظر التحبير للقشيري (٢٢٥).

كان تقديره: هو أوَّل مِن كل شيءٍ، كما تقول: أكبر من كل شيءٍ، وإن حَذَفْتَها وأضفتَ قلتَ: هو أوَّلُ الموجودات، ولا يصحُّ تقديرها ها هنا، لأنَّها لا يصح أن تجتمع مع الإضافة.

الفصل الثالث: في شرحه[1] عقدًا[2] وتحقيقًا

فيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في سَرْدِ أقوال العلماء

ولهم في ذلك خمس عبارات:

الأوَّل[3]: أنه الموجود قبل الخلق، كان ولا شيءَ قبلَه ولا معه، قاله ابن عباس[4].

الثاني[5]: أنه لا ابتداءَ له[6].

الثالث: أنه[7] الذي له كلُّ شيء، وبه كلُّ شيء، ومنه كلُّ شيء، كما يقال: فلانٌ أوَّلُ هذا الأمر وآخِرُه.

الرابع: أنه الأوَّل بصفاته.

الخامس: أنه الأوَّل بمحبَّته[8] لأوليائه.

---

(١) في (ط) و(ل) و(غ): شرحها، وما أثبتناه رمز له في (ك) بصح.

(٢) في (ط): عقيدة.

(٣) في (ك) و(غ): الأولى.

(٤) الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي (٩/٢٢٧).

(٥) تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (ص٦٠).

(٦) في (م) سَقْطٌ بمقدار ثلاثة أسطر.

(٧) سقطت من (ط).

(٨) في (ط) و(ل) و(غ): لمحبته.

المسألة الثانية: في تحقيق هذه الأقوال

أَمَّا من قال: إنه الموجود قبل الخلق، فصحيحٌ.

[٥٨/أ] وأمّا الذي قال: إنه الذي[١] لا ابتداء له، فأَصَحُّ منه في المعنى،/ لكن لفظ أوَّل لا يقتضيه بنفسِه وإطلاقه، وإنما كان أصحَّ منه في المعنى، لأنّا وإن قلنا: إنَّ الباري قبل كل شيء، فلا نقول: إنَّه قبله بمُدَّةٍ محدودةٍ ولا ميقاتٍ[٢] مُعَيَّنٍ، بل لا يُتَصَوَّرُ في الوَهْمِ ولا يَتَقَدَّرُ في العَقْلِ وجودٌ إلا والباري تعالى سابق له، حتى تنقطع الأوهام وتفنى التقديرات، والباري تعالى في ذلك كله موجود.

وأمَّا قول من قال: إنه له كل شيء كما يُقالُ: فُلانٌ أَوَّلُ هذا الأمر وآخِرُه، فهذا مجازٌ في اسم الأوَّل، ولكنه صحيح في وصف الباري، فإن بيده ملكوت كل شيء، ويرجع ذلك إلى معنى المِلْكِ.

وأمَّا قول من قال: إنه أوَّلٌ بصفاته، فصحيح أيضًا، لأنه لم يَزَلْ موجودًا بصفاته ولا يَزال، وحال صفاته حال ذاته، كما[٣] جاء بيانه في موضعه.

وأمَّا قول من قال: إنه الأوَّل لمحبته[٤] لأوليائه فباب طويل عريض، فإنَّ ما كان من الله ومن العبد فالباري فيه سابق، والعبد لاحق متأخِّر، كالعلم والقدرة والإرادة[٥] والكلام والخلق والرِّزْقِ، وكل ما كان مثله فاطرُدْهُ في كلِّ طَرِيقٍ، وأَدِرْهُ على قُطْبِ التَّحْقيقِ.

---

(١) سقطت من (ط) و(غ).

(٢) في (ل): صفات، وهو تصحيف.

(٣) في (غ): وأنه كما.

(٤) في (ط): بمحبته.

(٥) سقطت من (ط).

المسألة الثالثة: في المختار

لا يخفى على ذي عِلْمٍ أنَّ الأسماء على ضَرْبَيْنِ[١]: جامدةٌ ومشتقةٌ، ومن وَجْهٍ آخَرَ على ضربين: مطلقة ومضافة، فالجامِدُ والمُشْتَقُّ قد سَبَقَ بيانُه.

وأمَّا المطلق: فما يدل على ذاته، ولا يقتضي مُقابِلًا له، والمضاف: ما يقتضي مُقابِلًا له[٢] ويستدعي ثانيًا، كقولنا: أبٌ وطويلٌ وكبيرٌ، وقولُنا: «أوَّل»: من الأسماء المضافة[٣]، لأنه يقتضي آخِرًا، وحقيقته على ما سبق بيانه أن وجوده كان قبل وُجودِ غيره، فلذلك قلنا: إنَّ العبارة السديدة في الإعراب عنه أنه الموجودُ قبل الخلق، ومعناه: أنَّ وجوده سبق وجود الخَلْق، وكونُه سابقًا بغير مُدَّةٍ أَمْرٌ لم يَقْتَضِه اللَّفْظُ، وإنَّما اقتضاهُ دليل آخَرُ بيَّنّاهُ في أُصولِ العقائد، وهو أنّا لو قدَّرنا وجودًا مُجَرَدًا[٤] لكان مُفتقِرًا إلى موجِد، فلا بدَّ من مَوْجودٍ لا[٥] موجِدَ له، وهو مُصْدِرُ[٦] الموجودات.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُلْيا للربِّ في هذا الاسم تقتضي له أحكامًا ثلاثةً:

الأوَّل: أنه لم يَزَلْ.

الثاني: أنه لا يُكافأ على النعمة ولا يُعارَضُ في البلاء.

---

(١) في (ط): مطلقة ومضافة، وهو سبق قلم.

(٢) سقط من (ك).

(٣) انظر أصور الدين للبغدادي (ص١٢٩).

(٤) في (ط): محددًا، وفي (غ): مجددًا.

(٥) في (غ): ولا.

(٦) هكذا ضُبِطَ في (غ) و(ك)، وقال: صح كذا.

الثالث: أنه لا يُسْبَق بالفعل[١] ولا بالمشيئة، لأن فعله قبل كلِّ فِعْلٍ، ومشيئَتَه قبل كل مشيئة، وهذا أمر خصَّ الله به أَهْلَ السنة، فإن المعتزلة يَزْعُمون أنَّ ما أراد الله مزحومٌ مسبوقٌ بإرادة العبد.

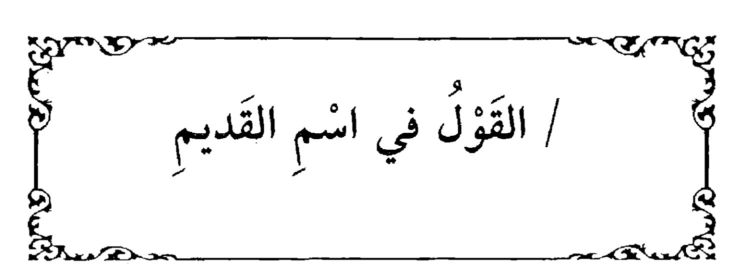
المنزلة السُّفْلَى للعبد

أن يجتهد في[٢] أن يكون أوَّلًا في العِلْمِ والعَمَلِ، حتى يدخل في مِضْمارِ السّابِقينَ، ويُنادَى بسِمَةِ المُقَرَّبين.

(١) في (ط) و(م): في الفعل.

(٢) سقطت من (ط).

[٥٨/ب]



/ القَوْلُ في اسْمِ القَديمِ

وهو الاسم السادس والعشرون من أسماء التنزيه، وفيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده

لم يرد به قرآن ولا سنة، لكن روى أبو داود عن النبي ﷺ أنه إذا دخل المسجد قال: «أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وبسلطانه القديم من الشيطان الرجيم، فإذا قال ذلك، قال الشيطان: حُفِظَ منّي سائرَ اليوم»[١] لكن[٢]، علماؤنا قالوا: إنَّه أجمعت عليه الأمة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً[٣]

القَديمُ: فَعيل، من قولهم: قَدُمَ فهو قَديمٌ: إذا تقدَّم في الوجود على غيره.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعقدًا

اعلَموا - وفَّقَكم الله - أن علماءَنا عظَّموا قَدْرَ هذا الاسم، وأَطْنَبوا فيه القول وادَّعَوا عليه الإجماع[٤]، وقد دَرَجَ الصحابة والتابعون، ولم يعرفوه ولا

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب: الصلاة، باب: ما يقول الرجل عند دخوله المسجد برقم ٤٦٦ (١/٣٤٩- الأرناؤوط). من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ، وقال ابن حجر في تخريج أحاديث الأذكار: حسن غريب، رجاله موثقون، وهم رجال الصحيح إلا اثنين إسماعيل بن بشر وعقبة بن مسلم (الفتوحات الربانية ٢/٤٧).

(٢) قوله: «لكن روى أبو داود... اليوم» سقط من (ك) و(غ) و(م).

(٣) في (غ): في لغته.

(٤) انظر: مجرد المقالات (ص٤٢)، أصول الدين للبغدادي (ص٧١)، المغني في أصول الدين للمتولي (ص١٢).

ذكروه، ولكن لمّا حَدَثَت الأهواءُ، ودخل في الشريعة كلام الفلاسفة والأطباء، استعملوا هذه اللفظة، فلمّا لَحَظَها علماؤنا لم يُمْكِن ردُّها وقد شاعت، ورأوا[١] لها وجهًا سائِغًا فاستعملوه، ورتَّبوا له فصولًا، وبَنَوا عليه فروعًا، وقالوا: إنَّ القديم: فعيل من قَدُمَ، وهو عبارة عن مبالغة التقدُّم في الوجود.

ولعَمْرُ الله لو كان من الأسماء الواردة في الشريعة[٢] لبسطنا فيه القول، وتَتَبَّعْنا مُتَعَلَّقاتِهِ بالبيان، ولكن نذكر فيه قول علمائنا على رسم الحكاية من غير تقليد[٣] لعهدة[٤] شيء، فنقول: فيه أربع مسائل:

المسألة الأولى:

قال أكثر علمائنا: القديم لا معنى له أكثر من التقدُّم في الوجود على وصف المبالغة، وقال آخرون[٥]: هو قَديمٌ بقِدَمٍ، كما هو عالِمٌ بعِلْمٍ، ولا نقول في صفاته إنَّها قديمة، والصحيح هو الأوَّل[٦]، وقد قرَّرنا ذلك في الأصول.

المسألة الثانية: في حقيقة القديم

قالت طائفة من المبتدعة: لا قديم في الحقيقة إلا الله، لأن المبالغة في التَّقَدُّمِ[٧] ليست إلّا له، ونازعهم في ذلك علماؤنا وقالوا: إنَّ أهل اللغة قالوا:

---

(١) في (غ): وزوالها، وهو تصحيف.

(٢) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: الشريعة، ووضع بدلها التنزيه، ورمز لها بعلامة صح.

(٣) ضبَّب عليها في (ك).

(٤) في (ل): ضرورة.

(٥) نقل الإمام الأشعري في مقالات الإسلاميين (١٣٩/١) هذا الاختلاف عن أصحاب عبد بن كلاب، وهو عبد الله بن سعيد، ويقال: عبد الله بن محمد أبو محمد بن كلاب القطان، أحد أئمة المتكلمين، ووفاته بعد الأربعين ومائتين بقليل، انظر: طبقات الشافعية (٢٩٩/٢).

(٦) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص٣٠).

(٧) في (ط) و(م) و(ك): القدم، وضبَّب عليها في (ك)، وأثبتنا ما صحَّحه بالهامش، وهو الذي في (ل) و(غ).

بناء قديم، وعُرْجونٌ قديم، على طريقة[١] واحدة، فدلَّ على أنه حقيقة، ولم يصرفوه بوجهين[٢]، فيُدَّعى في أحدهما المجاز، وإنَّما علمنا تَقَدُّمَ الوجود إلى غير غاية[٣] في وصف الباري من غير هذه الطريقة.

المسألة الثالثة:

قال مَعْمَرٌ القَدَري[٤]: «لا يوصف الباري تعالى[٥] بأنه قديم إلا بعد وجود المُحْدَثِ»[٦]، وقد أخطأ العبارة، وإنما صوابه أن يقال: إنه لا يوصف بأنه قديمٌ إلا بالإضافة إلى المُحْدَثِ، كما لا يوصف بأنه أوَّل إلّا[٧] بالإضافة إلى الآخِر.

المسألة الرابعة:

لا[٨] يوصف الباري بأنه أزَلي، لأنَّها لفظةٌ فَلْسَفيةٌ لا يعضدها الاشتقاق، ولا تشهد لها اللغة، ولا تَحْتَمِلُها الشَّريعَة.

---

(١) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): طريق.

(٢) في (ط): لوجهين.

(٣) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: نهاية، وأثبت بدلها غاية، ورمز لها بعلامة صحَّ، وهو الذي في سائر النسخ.

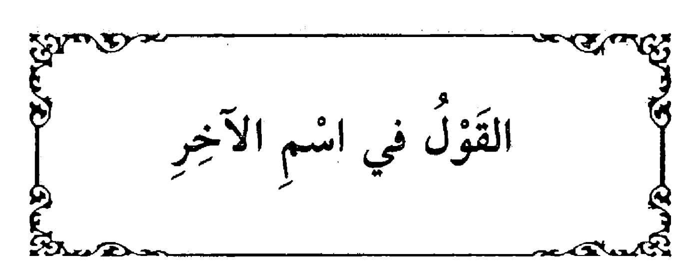
(٤) رأس الفرقة المَعْمَرية من فرق المعتزلة، وهو مَعْمَرُ بن عبَّاد. وقيل: معمر بن عَمْرو، أبو المعتمر البَصْريُّ العطّار المعتزليّ، (ت٢٢٠هـ)، مولى بني سُلَيْم وأحد كبارهم ومتبوعيهم، من أهل البصرة. سكن بغداد، وناظر النظّام، وانفرد بأقوال في الاعتقاد؛ انظر: تاريخ الإسلام ت بشار (٤٦٣/٥)، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين (ص٧٣)، الملل والنحل (٦٥/١).

(٥) سقط من (ط) و(غ) و(م)، وفي (ل): الباري.

(٦) مقالات الإسلاميين ت زرزور (٣٨١/٢)، الملل والنحل (٦٥/١).

(٧) سقطت من (ط).

(٨) في (ط) و(ل): أنه لا.



القَوْلُ في اسْمِ الآخِرِ

وهو الاِسْمُ[(١)] السّابعُ والعشرون مِن أسماء التنزيه، وفيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده[(٢)]

[٥٩/أ] / قد ورد به القرآن، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد:٢]، ووَرَدَت به السُّنَّة، قال ﷺ: «اللهم أنت الآخِرُ فليس بعدك شيء[(٣)]»[(٤)]، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى:

قال علماؤنا - رحمة الله عليهم -: إنَّ آخِرًا[(٥)] وَزْنُه فاعل، وتأنيثه الآخِرَةُ، كقولنا: ضارب وضاربة، ويقال: نظر فلان بمُؤْخِرِ عَيْنِه، بكسر الخاء، ومُؤْخِرَةُ الرَّحْلِ، بكسر الخاء أيضًا[(٦)]، وجاء فلانٌ بأَخَرَة بفتح الخاءِ.

---

(١) سقط من (ط).

(٢) في (ط): في مورده شريعة.

(٣) سبق تخريجه في اسم الله تعالى: «الأول».

(٤) في (ط): اللهم أنت الأوَّل فليس قبلك شيء، وأنت الآخر، وفي (غ): أنت الآخر ليس بعدك شيء.

(٥) في (ط) و(ل) و(م): آخر.

(٦) سقطت من (ك).

المسألة الثانية: في تصريفه

زلَّ بعض العلماء فقال: إن أصله أُخْرَيائي[١]، لكنهم أماتوا هذا التصريف، وهذا زَلَلٌ ظاهر من وجهين:

أحدهما: أنه دعوى.

والثاني[٢]: أنه لا نظير لما قال، ولا شاهد عليه ولا دليل؛ وما[٣] هو إلّا كما بيَّنّاه، وكأنَّ فعله لو تصرَّفَ: أَخَرَ يأخَرُ، لكنهم لم يُصرِّفوه، كما لم يُصَرِّفوا رجلٌ مُدَرْهَم، وكما قالوا: رجلٌ آبِلٌ: إذا كان حَسَنَ القيام على إبِلِه، ولم يُصرِّفوا منه فِعْلًا.

المسألة الثالثة: في قولنا: «آخَر» بفتح الخاء

وهو في مقابلة أَحَد[٤]، كما أن آخِر[٥] بكسر الخاء في مقابلة أوَّل، تقول[٦]: جاء أحد الرَّجُلَيْنِ ثم جاء الآخَرُ، بفتح الخاء، وجاء أوَّل القوم ثمَّ جاء الآخِر، بكسر الخاء.

فأمّا كسر الخاء فقد تقدَّم بيانه، وأمّا فتحها فهو أَفْعَلُ منه، ووزنه[٧] أأخَر[٨]، وكان حقُّه أن يكون مستعملًا في الأكثر[٩] تأخيرًا، كما يستعمل الأفضل

---

(١) في (ط) و(ل) و(غ): أخرياي.

(٢) في (غ): الثاني.

(٣) في (غ): ولا.

(٤) في (غ): آخر.

(٥) فوقها في (ك): كذا.

(٦) في (ط): كما تقول.

(٧) في (ط): أصله.

(٨) في (غ): آخر.

(٩) في (ط): أكثر.

من فاضل في الأكثر فضلًا، لكنهم نقلوه إلى الثاني، فقالوا[١]: هذا[٢] أَحَدُ الرجلين، وهذا الآخَرُ، واستعملوه على باب الأحمر والأبيض[٣]، فإنه على وزن أَفْعَل، ولكن على غير مُراد[٤] الأكثر، وإن كانوا قد قالوا: مُحْمَرٌّ ومُبْيَضٌّ[٥].

المسألة الرابعة:

قال بعض علمائنا: الآخَر - بفتح الخاء - تأنيثه الأُخْرَى، والآخِر - بكسر الخاء - تأنيثه الآخِرَة، وهذا فاسِدٌ، بل الأُخْرَى تستعمل في تأنيث الآخِر، قال تعالى: ﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ﴾ [الأعراف:٣٨]، وإنَّما ينبغي أن يقال: إن تأنيث الآخِر يقال فيه: آخِرَة وأُخْرَى، وتأنيث الآخَر[٦] يقال فيه: الأُخْرَى خاصَّةً، وقد صُرِّفَ[٧] من الآخِر - بكسر الخاء - فِعْلٌ[٨] على غير مثاله، فيقال: تاخَّرَ فهو مُتأخِّرٌ، وأمّا الآخَرُ بفتح الخاء فلم يُصَرِّفوا[٩] منه فِعْلًا بحالٍ.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا

وفيه أربع مسائل:

---

(١) في (ط): فيقال، وفي (غ): فقال.
(٢) في (غ): هو، هذا.
(٣) في (ك) أثبت الوجهين: الأحمر والأبيض، وأحمر وأبيض، وهذا الذي في النسخ الأخرى.
(٤) سقط من (غ).
(٥) ضبطهما في (ط) بالتشديد.
(٦) في (ط) و(غ): آخر.
(٧) في (ط): صرَّفوا.
(٨) في (ط) و(غ): فعلًا، من صرَّفوا.
(٩) في (غ): يصرفوه.

المسألة الأولى: في سرد أقوال العلماء فيه

وهي نَحْوُ ما سبق في الأوَّل، فإنه مُقابِلُه، ولهم في ذلك سِتُّ عبارات:

الأوَّل[١]: أنه الموجود بعد الخَلْقِ فلا شيء بعده.

الثاني[٢]: أنه الذي لا انتهاء له.

الثالث[٣]: أنه الذي يرجع إليه كل شيء.

الرابع[٤]: أنه الذي أخَّرَ[٥] الأواخر، قاله الضحّاك، يعني: أنه الذي جعل لكل شيء آخِرًا.

الخامس: أنه الآخِرُ بقضائه وقدره.

السادس[٦]: أنه الآخِر بإظهار/ محبته لأوليائه ونقمته لأعدائه. [٥٩/ب]

المسألة الثانية: في تحقيق هذه الأقوال

أمّا قول من قال: إنه الموجود بعد الخَلْقِ، فصحيح.

وأمّا قول[٧] من قال: إنه لا انتهاء له، فلفظ آخر لا يقتضيه، كما لم يَقْتَضِ لفظ الأوَّل ما لا ابتداء له[٨]، ولكن الباري[٩] هو الآخِر لكل موجود

---

(١) في (ط) و(غ): الأولى.

(٢) في (غ): الثانية.

(٣) في (غ): الثالثة.

(٤) في (غ): الرابعة.

(٥) في (غ): آخِر.

(٦) في (غ): السادسة.

(٧) سقط من (غ).

(٨) كذا قرره الخطابي في شأن الدعاء (ص٨٨).

(٩) في (ط): الثاني.

متحقَّق، والآخِر[١] لكلِّ موجود مقدَّرٍ، كما أنه الأوَّل لكل موجود متحقَّقٍ[٢]، والأوَّل[٣] لكل موجود مقدَّرٍ، فهو الأوَّل والآخِر حقيقةً.

وأمّا قول من قال: إنه الذي يرجع إليه كل شيء، فصحيح في المعنى، لأنَّ إلى ربك المنتهى، لكن[٤] اللفظ لا يقتضيه، فهو مجازٌ على بُعْدٍ.

وأمّا قول من قال: هو[٥] آخِر بقضائه وقَدَرِهِ، فلا وجه له، فإنه يصحُّ أن يقال هو أوَّلٌ بقضائِهِ وقدَره.

وأمّا قول من قال: إنه آخِر بمعنى أنَّه أخَّر[٦] الأواخر، فهذا إنَّما كان[٧] يصحُّ لو كان المُؤَخِّرَ، فأمّا الآخِر فليس[٨] يشهد له تصريف ولا مَعْنًى.

المسألة الثالثة: في وَهَمِ بعض العلماء

كان بعض علمائنا[٩] يقول: إن معنى وصفنا للباري بأنه[١٠] أوَّل يرجع إلى الإضافة إلى المعرفة به، فإنه لم يكن وجوده بغيره، فكان أوَّلَ الموجودات، وأمّا كونه آخِرًا فإنَّ الناظر في معرفة الباري إذا لاحَظَ موجودات العالَمِ وتَرَقَّى في مراتب النظر في حَدَثِه ومُحْدِثه انتهى به النظر آخِرًا - إذا كان مُسْتَدًّا[١١]

---

(١) في (غ): والأوَّل والآخر.
(٢) في (غ): محقق.
(٣) سقط من (غ).
(٤) في (غ): ولكن.
(٥) في (غ): إنه.
(٦) في (غ): آخِر.
(٧) سقط من (ك).
(٨) في (ط): فلا.
(٩) سقط من (غ).
(١٠) في (غ): أنه.
(١١) في (ط) و(ل) و(م): مسدَّدًا، وفي (غ): مستندًا.

كامِلًا - إلى الله تعالى، فهو آخِرُ النظر ومُنتهاه، وهو آخِرٌ بهذا المعنى[١]. وهذا أمر لا يدفعه اشتقاق ولا تَرُدُّه حقيقة، ولكن لا يصحُّ أن يُجعل هذا معناه الأظهر، فكيف أن يُخَصَّ بمعنى هذا الاسم دون ما سواه.

والدليل عليه أنَّ النبي ﷺ كان يقول في دعائه: «اللهم أنت الآخِرُ فليس بعدك شيء»[٢]، ولا يصحُّ أن يريد به أنت الآخِرُ في المعرفة فليس بعد معرفتك شيء يُعْرَف، فإنَّ بَعْدَ معرفته تتوجَّه المطالب وتُفْرَضُ العلوم، وإنَّما المراد به؛ فليس بعد كونك[٣] شيءٌ كائِنٌ، وهذا صَحيحٌ واجِبٌ.

المسألة الرابعة: في المختار

إذا عَلِمتم ما سَبَقَ من البيان والتقسيم، فالصحيح في وصفه بالآخِر، أنه الموجود الذي لا انتهاء له، وهذا يختصُّ به سبحانه وحده على التحقيق، وهو حقيقة اللفظ، ولا يُمْنَعُ[٤] بعد هذا أن تكون[٥] له معان كثيرة، ولكن تُعْرَضُ المعاني على اشتقاق اللغة، واستمراره[٦] على الحقيقة، وسلامة الانتقاض، كما بيَّنّاه.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُلْيا لله تعالى

يختصُّ فيها بأربعةِ أحكامٍ[٧]:

---

(١) المقصد الأسنى (ص١٣٥-١٣٦).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) في (غ): وجودك.

(٤) في (ط) و(غ) و(م): يمتنع.

(٥) في (ط): يكون.

(٦) في (ط): أو استمراره.

(٧) قوله: «يختصُّ فيها بأربعةِ أحكامٍ» سقط من النسخ الأخرى.

الأوَّل: أنه الدائم.

الثاني: أنه يستحيل[١] عليه العَدَمُ.

الثالث: أنه إليه المُنْقَلَبُ.

الرابع: أن عنده تحقيق المواعد[٢].

المنزلة السُّفْلَى للعبد:

إذا عَلِم العَبْدُ معنى الآخِر لزم حُكْمَ الأواخِر، وذلك بالتبرّي من الحول والقوة والمشيئة، وجريان الأقضية والمقادير، والقيام بحسن التدبير[٣] والتواضع الذي يليق/ بالعباد. [٦٠/أ]

المسألة الخامسة: في أسماءٍ تتعلَّقُ بهذا الاسم من طريق المعنى ويقرب تفسيرها منه

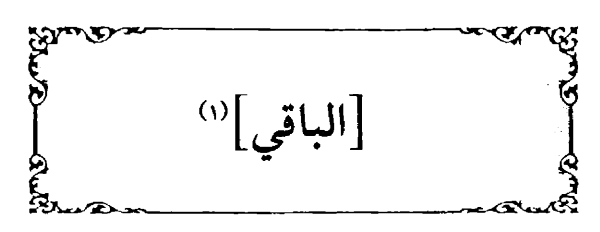
وهي ثلاثة: الباقي، الوارث، الدائم.

---

(١) في (غ): مستحيل العدم.

(٢) في (ط) و(م): المواعيد، وفي (ل): الوعيد.

(٣) في (ك): التنزيه، وضبَّب عليها، وأثبت في الهامش ما أثبتناه، وصحَّحه، وهو الذي في النسخ الأخرى.



[الباقي](1)

أَمَّا الباقي: فلم يرد به قرآنٌ ولا سُنَّةٌ اسْمًا، لكن وَرَدَ في القرآن فِعْلًا، قال تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٥]، وقد بيَّنّا معناهُ في كتاب المُشْكِلَيْنِ، وأجمعت عليه الأمَّة، واختلفوا في معناه اختلافًا عظيمًا بيَّنّاهُ في كتاب المُقْسِطِ، والجُمْلَةُ فيه تحصُره ثلاثة فصول:

الأوَّل: أنَّ الباقي في اللغة هو: الموجود زمانَين فما زاد، وهو في الشريعة عبارة عن ذلك المعنى بنَفْيِ التناهي، قال تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٥]، ، قال سبحانه: ﴿وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ﴾ [الكهف:٤٥].

الثاني: وَصْفُ الباري بأنه باقٍ عبارة عن أنه لا انقطاع لوجوده، فلا باقي(2) في الحقيقة إلا الله.

الثالث: أن علماءنا اختلَفوا في أن الباري باقٍ(3) ببقاء كما هو عالم بعلم أم لا؟(4) فقال بعضهم: له بقاءٌ، وإن كان يوصف بأنه باقٍ(5)، وقد بيَّنّا ذلك في موضعه، وهو أمر قريب لا يَضُرُّ في الاعتقاد(6).

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

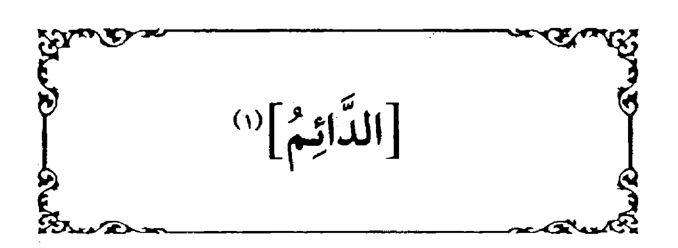
(٢) في (غ): باقٍ.

(٣) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): يبقى.

(٤) أشار إلى الخلاف فيها الأشعري في مقالات الإسلاميين ت زرزور (٢/٢٧٣)، ولخصه في أصول الدين (ص١٠٨-١٠٩)، وأشار إلى خلاف القاضي الباقلاني في المسألة، وانظر: التبصير في الدين (ص١٦٤)، وقواعد العقائد (ص١٥٧).

(٥) في (ط): باقي.

(٦) وهو بقوله هذا يرد على شيخه الغزالي الذي قال: «ولقد أبعد من قال: إن البقاء صفة زائدة على ذات الباقي»، المقصد الأسنى (ص١٣١).



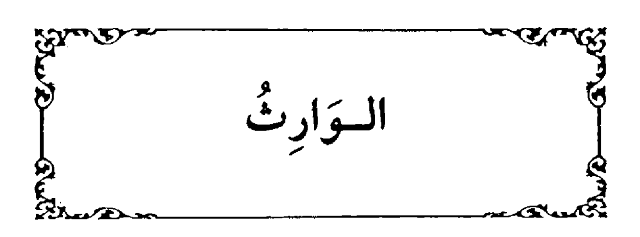
[الدَّائِمُ][1]

الدَّائِمُ هو: بمعنى الباقي، يقال: دام وبَقي بمعنًى[2]، لا فرق بينهما، وقد ورد الدائم في حديث أبي هريرة من طريق عبد العزيز.

---

(١) زيادة منا.

(٢) سقطت من (غ).



الـوَارِثُ

فيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ[(١)]

ورَد به القرآن، قال تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾[(٢)] [الحجر:٢٣]، وقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ ٱلْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا﴾ [مريم:٣٩]، وجاء في حديث أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغة[(٣)]

ومعناه في اللغة: الخالِفُ غيرَه في حاله، وبذلك[(٤)] تُسَمِّي العربُ المستحقَّ للمال من بعد الميت: وارثًا[(٥)]، قالوا: وأصله من الإرث، وهو أصل الشيء، ومنه قول النبي ﷺ: «اثبُتوا على مشاعركم، فإنكم على[(٦)] إِرْثٍ من إِرْثِ إبراهيم»[(٧)]، المعنى: على بَقيةٍ من شَرْعِهِ أَخَذْتُموه منه.

---

(١) في (ط): في مورده شريعة.

(٢) في (غ) و(ل): إنا نحن.

(٣) قوله: «الفصل الثاني: في شرحه لغة» سقط من (ك).

(٤) في (ط) و(ل) و(م): لذلك.

(٥) في (غ) و(ل) و(ك): وارث، وفوقها: صحَّ كذا، والمثبت من (ط) و(م).

(٦) سقط من (ط).

(٧) أخرجه أحمد (١٧٢٣٣)، والترمذي في سننه أبواب الحج، باب: ما جاء في الوقوف بعرفات والدعاء بها برقم ٨٨٣ (٢/٢١٩-٢٢٠- بشار) وقال: حسن، وأبو داود =

الفصل الثالث: في الحقيقة

والحقيقة فيه: أنَّ الوارث هو: الكائن بصفة المُسْتَحِقِّ لحال المَوْروثِ، وإن لم يَبْقَ بعده، والباري تعالى وارِثٌ بالمَعْنيَيْنِ:

أحدهما: أنه المُسْتَحِقُّ للأشياء كلِّها.

والثاني: أنه الباقي بعد الخَلْقِ؛ كما قال ﷺ: «إن الباري يقول بعد فناء المخلوقات: لمن المُلك اليوم؟ فلا يجيبه أحدٌ، فيقول: لله الواحد القهار»[١].

فإن قيل: فهذا الاسم من صفات الذات والتنزيه، فكيف يكون وارثًا في الأَزَلِ وليس هنالك موروث؟

قيل: لا يُنْكَرُ[٢] أن يسمَّى وارثًا عند فناء الخَلْقِ، وهو وارث في الأزل، بمعنى أنه المُسْتَحِقُّ للإرث عند فناء الخلق، كما يقال: الابن وارث الأب[٣]، على معنى أنه المُسْتَحِقُّ لحاله[٤]، وكما قال بعض علمائنا: إنَّه تعالى يُسمَّى آمِرًا عند وجود المأمورين، وإن كان كلامه لم يَزَلْ وليس له أوَّلٌ.

= في سننه كتاب: المناسك، باب: موضع الوقوف بعرفة والدعاء بها برقم ١٩٢٠ (٣/٩٩- الأرناؤوط)، وابن ماجه في سننه أبواب المناسك، باب: الموقف بعرفة برقم ٣٠١١ (٤/٢١٥- الأرناؤوط)، وصحَّحه ابن خزيمة (٢٨١٩).

(١) أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده برقم ١٠ (١/٨٤)، وأبو يعلى الموصلي برقم ١٣٠٥ (٢/٤٧٨)، والبيهقي في البعث والنشور برقم ٦٠٩ (ص٦٠٣).

(٢) في (غ): ننكر.

(٣) في (ط): للأب.

(٤) في النسخ الأخرى: حاله.

[٦٠/ب]

/ الفصل الرَّابع[١]: في التنزيل

المنزلة العُلْيا للرَّبِّ

أنه الوارث لجميع المخلوقات.

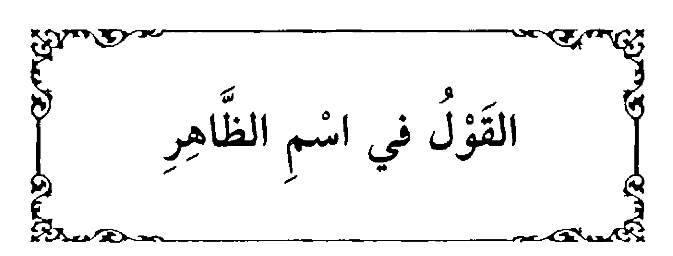
المنزلة الثانية[٢] للعبد

أن يجتهد في أن يكون وارثًا للجنة، إذ لا بد أن يكون مَوْروثًا.

---

(١) سقط هذا الفصل من (ل).

(٢) في (ط): السفلى.



القَوْلُ في اسْمِ الظَّاهِرِ

وهو الاِسْمُ الحادي والثلاثون من أسماء التنزيه، وفيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده[١]

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد:٣]، ووردت به السُّنَّةُ، كان النبي ﷺ يقول في دعائه: «اللهم أنت الأوَّل فليس قبلك شيء، وأنت[٢] الآخِر[٣] فليس بعدك شيء، والظاهر فليس فوقك شيء»[٤]، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

قال علماؤنا - رحمة الله عليهم -: فيه أربع عبارات:

الأوَّل: ظهر بمعنى بَدا، لمّا كان خفيًّا لا يُدْرَى.

الثاني: ظهر بمعنى علا.

الثالث: ظهر بمعنى غَلَبَ.

الرابع: ظهر بمعنى زال[٥].

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعقدًا

وفيه أربع مسائل:

---

(١) في (ط): في مورده شريعة.

(٢) سقط من (غ).

(٣) في (ط) و(ل): والآخر.

(٤) تقدم تخريجه. (٥) في (ل): نال.

المسألة الأولى: في سَرْدِ أقوال العلماء فيه

وهي كثيرة جدًّا، لكنَّ أمهاتها خمسة:

الأوَّل: أنَّه الظاهر بدلائله.

الثاني: أنَّه[١] القاهِرُ لِعِبادِه.

الثالث: أنَّه[٢] الظاهر بقدرته.

الرابع: أنَّ الظاهر هو: العالي.

الخامس: أنَّه الذي أظهر الظواهر.

المسألة الثانية: في حقيقة اللفظة

هي البُدوُّ، وكل شيء تصرَّف منه فإليه يرجع، لأنَّ العلوَّ بدوٌّ، إذ كلُّ عالٍ على شيء فهو أظهر منه، وكذلك الغالب؛ ظاهِرٌ بادٍ على المغلوب، والرِّكابُ تُسَمَّى ظَهْرًا لأنَّ بها يكون الظُّهورُ إلى البلاد، كما قال تعالى: ﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا۟ بَٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ﴾ [النحل:٧]، والظَّهيرَةُ: بُدو الحَرِّ.

المسألة الثالثة: في تحقيق الأقوال المتقدِّمة

قد بيَّنّا أن الظاهر هو: البادي، وبيَّنّا أن الأوَّل والأَوْلى في معنى ظَهَرَ: بَدا، وما بعده به[٣] لاحقٌ، فمن قال: إنَّ[٤] الباري ظاهر بآياته، فقد صدق، فلولا[٥] مخلوقاتُ الله ما عِلِمَهُ أحدٌ غيره، فَبِما خَلَقَ وعلَّم ودلَّ ظَهَرَ[٦].

---

(١) لم يرد في (ط) و(ل) و(م).

(٢) لم يرد في (ط) و(ل) و(م).

(٣) سقطت من (غ).

(٤) في (غ): بأن.

(٥) في (غ): ولولا.

(٦) في (غ): وظهر، وهو تصحيف.

ومن قال: إنه[١] ظاهر[٢] بقدرته، فإنَّما أراد أنَّ المخلوقات حَدَثَتْ عن القدرة، فنسب الظهور إلى السبب الذي كانت عنه الآيات التي ظهر بها، وذلك مجازٌ. ومن قال: إنه بمعنى العالي والقاهر[٣]، فقد قدَّمنا أنه ظهور كلُّه.

ومن قال: إنه بمعنى إظهار الظواهر، فلا أعلم في اللغة فاعِل[٤] بمعنى مُفْعِل، وإنما المعلوم فيها فَعيل بمعنى مُفْعِل، وأمَّا بعض أهل العربية فقد قال: إنَّ فاعلًا يأتي[٥] بمعنى مَفْعولٍ، كقوله[٦]: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [هود:٤٣]، أي: لا معصوم، وهذه[٧] دعوى باطلةٌ.

المسألة الرابعة: في المختار

[٦١/أ] قد قدَّمنا أن الأسماء على ضربين: مطلَقة كزيد، ومضافة/ كطويل وشِبْهِه، وبيَّنّا حقيقة ذلك وانقسامه في الدِّلالة في تفسيرِ اسم الأوَّل، وقولنا: ظاهر، من الأسماء المضافة، لأنه يدل على مُقابَلَةٍ[٨]، وهو الباطِنُ، فلولا الظَّاهِرُ لم يكن باطنًا، ولولا الباطِنُ لم يكن ظاهِرًا.

فإذا ثبت هذا فاعلَموا أنَّ الظاهر والباطن قد يكونان شيئين، وقد يكون الظاهر الباطن شيئًا واحدًا من وجهين، ولا يصحُّ أن يكون ظاهرًا من وجه باطنًا

---

(١) في (غ): بأنه.

(٢) في (غ): الظاهر.

(٣) في (غ) و(ل): أو القاهر.

(٤) كذا في سائر النسخ، وفوقها بـ (ك): كذا.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في (غ): كقولك، وفي (ط) زيادة: تعالى.

(٧) في (ط) و(ل) و(م): هي.

(٨) في (ط) و(غ): مقابله.

من ذلك الوجه، لأنَّ ذلك قول بالجمع بين الضِّدَيْنِ الذي قد تقرَّرت[١] استحالتُه عند العقلاء، والباري تعالى ظاهر بالأدلة والبراهين[٢] التي وضعها للاستدلال عليه بها.

فإن قيل: كيف يكون الباري ظاهرًا وقد استراب فيه[٣] كثيرٌ من الخلق، والجاهِلُ به أضعاف العالِمِ به بما لا يُحْصَى؟

الجواب: أنّا نقول: هذا سؤالُ مَنِ لا يعرف الظاهر، وبيانُه: أنَّ الظاهر له مرتبتان:

إحداهُما: ظاهر للمحسوسات والبَدائِه[٤].

الثاني: ظاهر بالنظر في الأدلة والبحث في سبيل المعقولات.

فأمّا القسم الأوَّل فلا خفاء به على أَحَدٍ، ولا اختلاف فيه عند بَشَرٍ.

وأمَّا القسم الثاني فهو الذي يُخْتَلَفُ فيه ويُسْتَرابُ به، فمن عَرَفَ الدليل والمدلول، وفهم مَدارِكَ العقول، ولم يَذْهَل ولا جَهِل[٥]، ولا غَلِط في الوجه الذي منه يَسْتَدِل، أفضى[٦] إلى المعرفة ووقف على الحقيقة، ولم يوفَّقْ لذلك إلّا قليل، فلذلك كان العارف بالله تعالى[٧] قليلًا.

---

(١) في (ط): الذي تصورت.

(٢) في (ط): بالبراهين.

(٣) في (غ): به، وسقطت من (ط) و(ل).

(٤) في (ط): البداية، وهو تصحيف.

(٥) في (غ): جهل به.

(٦) في (غ): أيضا، وهو تصحيف.

(٧) لم يرد في (غ) و(ل).

وَهَمٌ وتَنْبيهٌ:

قال بعض علمائنا قولًا لم أتحقَّقْهُ نقلًا، ولكني أورِده بنصِّهِ، وأذكر ما يَجِبُ فيه، قال: «كونُ الباري ظاهرًا[١] للعقل غامضٌ، إذ الظاهر ما لا يُتمارَى فيه، وقد استرابَ خلقٌ كثيرٌ بالله، فكيف يكون ظاهرًا».

ثم قال: **الجواب**: «إنَّه إنَّما خفي مع ظهوره لشدة ظهوره، فظهوره سبب بُطونِهِ، وكل ما تجاوز حَدَّهُ انعكس إلى ضدِّهِ، ومن استبعد هذا الكلام لم يفهمه إلّا بمثال، وهو أن الناظر إلى كاتب كلمة مُحْكَمَةٍ يَسْتَدِلُّ بها على قدرته وعلمه وحياته وسمعه وبصره استدلالًا يقينيًّا، ولم يكن له دليل إلا كلمة واحدة، وكلُّ ذَرَّةٍ في السماوات والأرض شاهدة على نفسها بالحاجة إلى مُدَبِّرٍ، فلو كانت الأشياء مختلفةً في الشهادة؛ يشهد بعضها ولا يشهد البعض، لكان اليقينُ حاصلًا للجميع، ولكِن لمّا كَثُرَت الشهادة حتى اتَّفقت بجُمْلَتِها خَفيتْ[٢] لشدَّةِ الظهور[٣].

ومثالُه: أن أظهر الأشياء نور الشمس المشرق على الأجسام الذي به يظهر كل شيء، فما به يظهر كلُّ شيء كيف لا يكون ظاهرًا، وقد أشكل ذلك على خَلْقٍ كثير حتى قالوا: الأشياء المتلونة ليس فيها إلّا ألوانُها فقط من سَوادٍ وحُمْرَةٍ، فأمّا أن يكون مع اللَّوْنِ ضوء ونور مُفارِقٌ[٤] لِلَّوْنِ[٥] فلا، وهؤلاء إنَّما نُبِّهوا[٦] على قيام الألوان بالمتلوِّنات بالتفرقة التي يدركونها بين الظل وموضع

---

(١) في (غ): ظاهر.

(٢) في (غ): خفية.

(٣) قوله: «لشدة الظهور» سقط من (غ).

(٤) في (ط) و(ل): يفارق، وفي طرة بـ (ك): مقارن، وفوقها: ظ، أي الظاهر أنها مقارن، وما أثبتناه رمز له بصح مرتين.

(٥) في (ط) و(ل): اللون.

(٦) في (ط): تتبعوا، وفي (م): بينوا، وكلاهما تصحيف.

النورِ، وبين الليل والنهار[١]، ولو دام نور الشمس ولم يغب لتعذَّر عليه معرفة كون النّورِ شيئًا موجودًا/ زائدًا على الألوان، ولو تَصَوَّرَ الله تعالى[٢] عَدَمٌ لانهدَّت السماوات وعُلِم وُجودُه قَطْعًا»[٣]. [٦١/ب]

قال الإمام الحافظ - رضي الله عنه وعن آبائه[٤] -: هذا كلام لم يَصِحَّ نقله عندي عن قائله، ولا يَصِحُّ[٥] في نفسه، وبيان فساده في فصول، جِماعُها[٦] سبعة[٧]:

الأوَّل: قوله في السؤال: والظاهر ما لا يُتمارَى فيه، وقد بيَّنّا أنَّ الظاهر على قسمين:

أحدهما: لا مدخل فيه للتَّماري.

والثاني: للتَّماري[٨] فيه مداخل[٩].

وشرحنا أن الباري تعالى من الظاهر الذي يُتمارَى فيه، فكيف سأل[١٠] بما لا يصحُّ وقرَّره[١١] وأجاب عنه؟

---

(١) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): وبين النهار.

(٢) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٣) هو للإمام الغزالي في كتابه المقصد الأسنى (ص١٣٦-١٣٧).

(٤) في (ط) و(ل): قال الإمام الحافظ أبو بكر بن العربي ﷺ، وفي (م): قال الإمام رضوان الله عليه، وفي (غ): رضوان الله عليه وعلى آبائه.

(٥) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): لا يستقيم.

(٦) في (غ): إجماعها.

(٧) في (ل): ثمانية.

(٨) في (ط): ما للتماري.

(٩) في (ط): مدخل.

(١٠) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): ينال، وما أثبتناه صحَّحه ناسخ (ك).

(١١) في (غ): قدره.

وإنَّما ينبغي أن يُعْتَنَى[١] بالأسئلة ولا يُسامَحَ فيها، ويُبَيَّنَ مَداخِلُ الغلط في مبانيها، فكيف يصحُّ أن يُجْعَلَ الظاهر بأجًّا[٢] واحِدًا، أم كيف يستقيم[٣] الإقرار[٤] عليه لقائله؟

الثاني: قوله[٥] في الجواب: إنَّما خَفي مع ظهوره لشدة ظهوره[٦].

وهذا من أفسد كلام[٧] ينطق به ناظر[٨]، فإن الخفيَّ إذا ظهر عُلِم، وكلما ازداد ظهورًا زاد عِلْمًا للعالِم به، فكأنه يقول: إن العلم إذا زاد حصوله كان أقرب إلى الجهل، والقوةُ إذا زادت رجعت إلى العجز، وأَقْرَبُ من هذا أن يُعْكَسَ عليه القول فيقال: إنَّ الخفي إذا اشتد خفاؤه وتضاعف استِنْبِطانُه صار ظاهرًا، وهذا ما لا يقولُه أحدٌ.

الثالث: قوله: والشيء إذا تجاوز حدَّه انعكس إلى ضِدِّه.

وهذا كلام فاسد لا ينطق به إلَّا غَبي أو كاتب ليشْحَنَ به رسالته، والأغبياء لا يَنْتَقِدون ما يقولون، والكُتّاب مَبْنَى رسائلهم على التَّخْييلات.

الرابع: قوله: إن كلمة واحدة محكمة يُسْتَدَلُّ بها على صفات كاتبها الكاملة؛ وعدَّدها[٩] وصَدَقَ، ولكن مهما كثرت كلماتُه ظهرت صفاتُه، وكلُّ ذَرَّةٍ

---

(١) في (ط): يعتنيَ.

(٢) في (ط) و(ل): بابًا، والبأج: هو اللون الواحد والضرب الواحد والشيء الواحد، تاج العروس (٥/٤٠٧).

(٣) سقط من (غ).

(٤) في (غ): الاستقرار.

(٥) سقط من (غ).

(٦) قوله: «لشدة ظهوره» سقط من (غ).

(٧) في (غ): الكلام.

(٨) في (ط): ناطق.

(٩) في (ط): وحدها.

في المخلوقات شاهدة بالصانع المُدَبِّر، فلا جَرَمَ أن دِلالَتَها على قَدْرِها، ولكن اختلف العقلاء في الصانع لاختلافهم في مأخِذِ النَّظَرِ، وزيغهم عن سَدادِ الفِكَرِ وطول الطريق، فمنهم من لم ير العالَمَ صَنْعَةً، فلذلك لم يُقِرَّ بالصانع، ولا صحَّ أن يكون للعالم عنده شَهادَةٌ به، ومنهم من رأى أنه[1] صنعةٌ وأقرَّ بالصانع مطلقًا، ثم كانت حاله في الشهادة[2] بصفات الصانع وأحكامه على مقدار تَوَلُّجِهِ في بحارِ النظر، واستقلاله بالسِّباحة[3]، والصبر على أهوال الشكوك، حتى يخرج إلى ساحل اليقين، أو عَدَمِ تَوَلُّجِه وتَوَقُّفِه عنه أو هَلَكَتِهِ عند الإعياء بطولِ السَّبْحِ وتَقامُسِ[4] الأمواج.

ولا يخفى بعد هذا[5] أنَّ من نجا وحصل له العلم بالأَمْرِ كلِّهِ على وجهه أنَّ كُلَّ ذَرَّةٍ تشهد عنده لربه، ولا يحصل[6] له بنُمو الشهادة إلا زيادة في الاستفادة، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة:١٢٥]، وقال: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح:٤].

الخامس: التمثيل بنور الشمس؛ ومع التحقيق لا مثال فيه، فإن نور الشمس مُتَّفَقٌ عليه للمُبْصِرين؛ لكونه ظاهرًا/ محسوسًا، فأمّا انبثاثُ[7] الأشعة [٦٢/أ]

---

(١) في (غ): أنها.

(٢) في (ط): الشهادات.

(٣) في (غ): السياحة، وهي تصحيف.

(٤) القَمْسُ: هو الغوص في الماء، ومعناه هنا: ما يكون من الاضطراب عند مغالبة الأمواج والارتفاع والانغطاط في البحر، ممّا قد يكون فيه هلكة السابح، وانظر تاج العروس (١٦/٣٩٨).

(٥) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: بعد هذا، وأثبت: بعدها، ورمز لها بعلامة صح.

(٦) في (ل): تحصل.

(٧) في (غ): إثبات، وفي (ل): انثبات.

إلى سُطوحِ الأجسام فبابٌ يَفْتَقِرُ إلى نظر، وله طرق معلومة، ولا نفتقر إليه فيما نحن فيه[١] بحال.

السادس: قوله: ولو[٢] لم تغب الشمس لتعذَّر عليه معرفة كون النور زائدًا على الألوان؛ وهذا أمر ليس على ما زَعَمَه، فإنَّ معرفةَ الألوان والتمييز بينها عُلِمَ بالحِسِّ، وأُدْرِكَ بنور العقل ونور البصر ونور الشمس المُفَرِّقَةِ[٣] بين الأسود والأبيض، والأحمر والأصفر، غابت الشمس أو[٤] لم تغب، ويعلم أن نور الشمس غيرَ نور البصر، غيرَ نور العقل، غير اللون[٥]، وأنَّ كل واحد منها[٦] مُغايِرٌ لصاحبه، وإنَّما الذي يَتبيَّن بِغَيْبَةِ[٧] الشمس كون نورها سببًا لمعرفة التفرقة، كما أن تغميض الأجفان يُعَرِّفُ أنَّ نور البصر سبب لمعرفة التفرقة أيضًا، كما أن عدم نور العقل بالجنون يُعَرِّفُ أن نوره سبب للإدراك المذكور[٨] أيضًا، وهذا باب غير ما نحن بصَدَدِهِ.

السّابع[٩]: - وهو أَطَمُّهُ[١٠] - قوله: ولو تُصُوِّرَ[١١] عَدَمُ الباري لانهدَّت السماوات وعُلِم قطعًا، وهذا قول عظيم الاستحالة يظهر ذلك فيه من ثلاثة أَوْجُهٍ:

---

(١) في (ط): به.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): التفرقة، وفوقها علامة صح.

(٤) في (ط) و(ل): أم.

(٥) قوله: «غير نور العقل، غير اللون» بيَّض له في (غ).

(٦) في (ط) و(ل) و(غ): منهم، وفي طرة بـ (ط): لعلها: منها، وهو الذي في (ك).

(٧) في (غ): بعينه، وهو تصحيف.

(٨) سقطت من (ط).

(٩) في (ط): السادس، وهو سبق قلم.

(١٠) في (ط): أعظمه.

(١١) في (ك): تصوَّر، تصوِّر.

أحدها: قوله: «لو تُصورَ عَدَمُ الباري»، وعَدَمُه مستحيل، **والمستحيل لا يُقدَّرُ ليُرَكَّبَ عليه حُكْمٌ، وهذا فَنٌّ من النظر دقيق.**

الثاني: قوله: «لانهدَّت السماوات»، وهذا فاسدٌ، فإنه لو تُصورَ عَدَمُ الباري لما انهدَّت السماوات خاصَّةً، بل كان يَبْطُلُ العالم كلُّه من غير تخصيص شيء فيه[١].

الثالث: قوله: «وعُلِمَ قطعًا»، فليت شِعْري إذا انهدَّ العالم وبَطَلَ الخلق وعُدِمَ الكلُّ من كان الذي يَتقدَّر[٢] علمُه بالرَّبِّ؟ فقد بانَ أن هذا كلام فاسد لا يَثْبُتُ نقله عمَّن نُسِبَ إليه[٣]، ولا يصح معناه للناظر فيه[٤].

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُلْيا للرَّبِّ

في كونه ظاهرًا له فيها أحكامٌ يختصُّ بها، وهي ثلاثةٌ:

الأوَّل: أنه يصحُّ إدراكه بالدليل قَطْعًا.

الثاني: أنه المُفْزَعُ[٥] عند[٦] الشدائد، كقوله[٧]: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ﴾ [النحل:٥٣]، وقوله: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل:٦٤].

---

(١) في (ط) و(ل): منه.

(٢) في (ط) و(م): يتقرَّر.

(٣) لا ندري ما هذا التشكيك، وهل هذا يعني عدم ثبوت ما في النسخة المنشورة من المقصد الأسنى؟

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط) و(ل): إليه المفزع.

(٦) في (ط): عن.

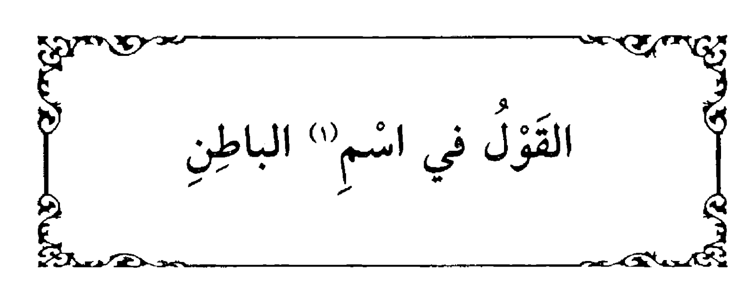
(٧) في (ط): لقوله.

الثالث: أنه يظهر على ما لا[1] يظهر عليه العبد.

المنزلة السُّفْلَى للعبد

أن يكون ظاهرًا في العِلْمِ لقوله: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة:١١]، ظاهرًا بالعَمَلِ لقوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ﴾ [البقرة: ١٥٩].

(١) في (غ): لم.



القَوْلُ في اسْمِ[1] الباطِنِ

وهو الثاني والثلاثون من أسماء التنزيه، فيه أربعةُ فصولٍ.

الفصل الأول: في مَوْرِدِهِ[2]

ورد بـه القـرآن، قـال تعـالى: ﴿هُوَ ٱلأَوَّلُ وَٱلآخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد:٣]، ووردت به السنة، كان النبي ﷺ يقول في دعائه: «اللهم أنت الأوَّل فليس قبلك شيء، وأنت الآخِر فليس بعدكَ/ شيءٌ، وأنت الظاهر فليس فوقك [٦٢/ب] شيءٌ، وأنت الباطن فليس دونك شيءٌ، اقضِ عَنّي الدَّيْنَ، وأغنني من الفقر»[3]، وأجمعت عليه الأمة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

الباطن في اللغة هو: الخَفي، كبطن الإنسان[4]، وبطنُ الأرضِ ما سَفُلَ منها وما خَفي.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعقدًا

وفيه سِتُّ مسائل:

---

(١) في (ط): اسمه.

(٢) في (ط): في مورده شريعة.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) قوله: «كبطن الإنسان» سقط من (ك).

المسألة الأولى: في سرد أقوال العلماء فيه

ولهم فيه سِتٌّ عبارات:

الأَوَّل[١]: أنه المُحْتَجِبُ عن أبصار الخلق.

الثاني[٢]: أنه الذي لا يُتَوَهَّم.

الثالث[٣]: أنه المُطَّلِعُ على البواطن.

الرابع[٤]: أَنَّه الرحيم.

الخامس[٥]: أنه العالم.

السادس[٦]: أنه خالِقُ الباطن.

المسألة الثانية: في تحقيق هذه الأقوال

قد قدَّمنا شرحه لغةً، والحَقيقَةُ متَّفقة مع هذا الاسم في اللغة، لأنَّ الباطن والخفي لفظان مُتَطابِقانِ، فمن قال: إنه خَفي، بمعنى أنه مُحْتَجِبٌ عن أبصار الخَلْقِ، فصدق، وكذلك صدق من قال: إنه لا يُتَوَهَّمُ، لكن الحجاب الأوَّل يجوز أن يرتفع، فَنَراهُ[٧] سبحانه، وحجاب التوهُّم لا يصحُّ ارتفاعه.

وأمّا من قال: إنه العالِمُ بالباطن، فظاهر صحيح، وهو أَوْلَى ممَّن[٨] قال: إنه العالِمُ مطلقًا، وإن صحَّ فيه إطلاقُ لفظِ العالِم، على معنى أنه إذا عَلِمَ الباطن فهو بالظاهر أعلم.

---

(١) في (غ): الأولى.

(٢) في (غ): الثانية.

(٣) في (غ): الثالثة.

(٤) في (غ): الرابعة.

(٥) في (غ): الخامسة.

(٦) في (غ): السادسة.

(٧) في (غ): فيراه.

(٨) في (غ): فمن، وهو تصحيف.

وأمّا من قال: إنه الرحيم، فلا تَقتضيه[1] لغةٌ ولا حقيقة.

وأمّا من قال: إنه خالق الباطن، فمجاز[2] بعيد لا تقتضيه اللغة ولا المعنى.

المسألة الثالثة: في المختار

لمّا ثبت اتفاق اللغة والحقيقة في اسم الباطن، فحقيقة البُطونِ فيه سبحانه أنه لا يُتَوَهَّم، ويليه أنه لا يُرَى، فدون الله سبعون حجابًا من النور.

فإن قيل: كيف يكون حجابه النور وهو سبب الظهور؟

الجواب: أنه إنما يكون سَبَبَ الظهور إذا خَلَقَه للمُتَنَوِّرِ به، وأزال عِلَّتَه عنه حتى يستنير به، فمعلوم أنَّ:

فـي كـلِّ شَـيءٍ لـه آيـةٌ تـدُلُّ علـى أنَّـه واحِـدُ

﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف:١٠٥].

وبيانُه:

أنَّ نور البصر تُدْرَك[3] بـهِ مُـدْرَكاتٌ معلومة، لكنَّه نور تحجبه الظُّلْمَةُ، فيُعْضَدُ بأقوى منه؛ وهي النار، فيتعاضدان وتَنْكَشِفُ بهما موجودات، وتُعْضَدُ بأقوى منها؛ وهي نور الشمس، فتَنْكَشِفُ موجودات، ولكن بينهما بَوْنٌ، فإن نور الشمس أقوى من النار، ولذلك تخفى فيه، والنار أقوى من نور البصر، ولذلك يَنْكَشِفُ أكثر منه، فهذان حجابان من النور، والثالث أعظم، لكنَّه أَبْهَمُ،

(١) في (ط): يقتضيه.

(٢) في (ط): فمحالٌ.

(٣) في (ك): تدرك، يدرك.

فإذا كان نور الشمس مُعينًا لنور البصر على الإدراك ثم لا يُمْكِنُ أن يدركه، وهو الحجاب الثاني، فكيف له بأن يخترق سبعين حجابًا فيرى[١] الله، ولكن الآخرة دار قوةٍ وكَرامَة.

المسألة الرابعة:

قال علماؤنا - رحمة الله عليهم -: إن الواو في قوله: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد:٣]، زائدةٌ، والأوَّل هو الآخِر، والظاهر هو الباطن، والأوَّلُ الآخِر هو/ الظاهر الباطن، وكذلك على التقسيم، كلُّ واحد منها هو الآخَرُ، ومجموعها إلّا واحدٌ[٢] هو الآخَر[٣]، وهذا صحيحٌ، فإنَّ الواو لم تجئ لعطف متغايرات بعضها على بعض، فالباري تعالى هو الأوَّل بمَعْنَى[٤] الأوَّلية، وهو[٥] الآخِرُ بعينِه بمعنى الآخِرية، وهو بعينه الظاهر بآياته، وهو بعينه[٦] الباطن عن مخلوقاته. [٦٣/أ]

وقد ضرب العلماء لذلك مِثالًا، قالوا: إنَّ الروح موجودة بالجسم، تظهر بأفعالها حتى لا يمكن إنكارها، وتخفى بذاتها حتى لا تُعْلَمَ كيفيتها، فإن طَلَبَها أحدٌ بالحِسِّ لم يَجِدْها، وإن أراد إنكارَها صَدَمَتْهُ[٧] أفعالها فصَدَفَتْهُ[٨] عن إنكارِها، فيا عجبًا لمن يُنْكِرُ الباري لأجل خفائه مع ظهورِ أفعاله ويُقِرُّ بالرّوحِ

(١) في (ط): ويرى.
(٢) في (ط): الأواخر، وهو تصحيف.
(٣) في (ط): للآخر.
(٤) في (ط) و(ل) و(م) و(غ): بمعاني، وفي (ك) تضبيب عليها، وأثبتنا ما صحَّحه الناسخ بالطرة.
(٥) سقط من (غ).
(٦) وفي (ك) أثبت الناسخ لفظتان: بعينه، بنفسه.
(٧) في (ل): صدقته، وهو سبق قلم.
(٨) في (ل): فصرفته.

في جسده، وهذه حُجَّةٌ لله في أرضه لوجوده على خلقه[١]، قال سبحانه: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات:٢١].

المسألة الخامسة:

قالت الجَهْميةُ: لا يصحُّ لكم القول بأنه الآخِرُ، فإنكم تَزْعُمون أنَّ نعيم الجنة وعذاب النار لا آخِرَ لهما[٢]، وإنَّما يصحُّ أن يكون الباري الآخِرَ إذا قلتم إنَّ كل شيءٍ يَفْنَى وهو تعالى[٣] يَبْقَى، فيكون حينئذ الآخِرَ حقيقةً[٤].

الجواب: أنَّا نقول:

لا يَمْتَنِعُ في مقتضى العقل موجودات لا نهاية لها، لكن تَجوزُ عليها النهاية، والباري تعالى موجود لا تجوز عليه النهاية، ولا يُدْرِكُه فناء، فيكون انفراده في الآخِريةِ باستحالة الفناء، ويكون انفراده في الأوَّلية باستحالة الابتداء، ودوام وجود الموجودات بإدامته، فلو شاء لقطعها ففَنِيتْ، وأنَّه شاء إدامَتَها فَدامَتْ، وأخبرنا بذلك فصدَّقْنا[٥] به لجوازه وتحقيق المعنى فيهِ.

المسألة السادسة

قال بعض علمائنا: قَوْلُ النبي ﷺ: «نحن الأوَّلون الآخِرون»[٦]، أراد بذلك: نحن الأوَّلون في حُكْمِ النُّبوءَةِ، الآخِرون في إظهار البعثة

---

(١) في (ط) و(ل): على خلقه لوجوده.

(٢) في (ط): لها.

(٣) لم يرد في (ط).

(٤) إلزامًا منهم لأهل السنة بالقول بفناء الجنة والنار، وهو اعتقاد الجهمية، انظر: مقالات الإسلاميين (١/٢١٩)، الفرق بين الفرق (ص١٩٩).

(٥) في (ط): فصدقناه.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الجمعة، باب: هداية هذه الأمة ليوم الجمعة برقم ٨٥٥ (٢/٥٨٥- عبد الباقي).

والرسالة، لأنه روي[١] أنه قيل[٢] له: «متى كنت نبياً، قال: وآدم بين الرّوحِ والجَسَدِ»[٣].

قال الإمام الحافظ - رَحِمَه الله ورَضي عنه[٤] -: ليس كذلك رويَ الحديث، إنَّما نصُّه: «نحن الآخِرون السابقون، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتيناهُ[٥] من بعدهم، فهذا اليوم الذي اختلفوا فيه، فهدانا الله له، فغدًا لليهود، وبعد غدٍ للنصارى»[٦]، وأراد بقوله: «نحن الآخِرون» زمانًا، «السابقون» ثوابًا ومكانًا، لقوله تعالى: ﴿وَالسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة:١٢-١٣].

يُوَضِّحُه قوله ﷺ: «مَثَلُكم ومَثَلُ من خلا من الأُمَمِ قبلكم كمثل رجل استأجر أُجَراءَ فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط؟ فعَمِلَت اليهود، ثم قال: من يعمل لي بقيَّةَ النهار على قيراط؟ فعَمِلَتِ النَّصارَى إلى العَصْرِ،/ ثمَّ قال: من يعمل لي إلى مغرب الشمس؟ فَعَمِلْنا فأوتينا قيراطين»[٧]، الحديث. [٦٣/ب]

---

(١) في (ط): يُروى.
(٢) في (غ): سأله.
(٣) أخرجه الترمذي في سننه أبواب المناقب، باب: في فضل الصلاة على النبي ﷺ برقم ٣٦٠٩ (٦/٧- بشار) وقال: حسن غريب.
(٤) في (ط): قال الإمام القاضي أبو بكر بن العربي رضي الله عنه، وفي (ل): قال الإمام الحافظ القاضي، وفي (غ) و(م): قال الإمام الحافظ رضي الله عنه.
(٥) في (غ): وأويتنا.
(٦) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: الجمعة، باب: هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم برقم ٨٩٦ (٢/٥- طوق النجاة)، ومسلم في صحيحه كتاب: الجمعة، باب: هداية هذه الأمة ليوم الجمعة برقم ٨٥٥ (٢/٨٥٨- عبد الباقي).
(٧) أخرجه البخاري في مواطن من صحيحه أولها في كتاب: الإجارة، باب: الإجارة إلى نصف النهار برقم ٢٢٦٨ (٣/٩٠- طوق النجاة).

الفصل الرّابع: في التنزيل

المنزلة العُلْيا للربِّ

في هذا الاسم أحكام يختصُّ بها ثلاثة:

الأوَّل: أنه لا يُدْرَكُ باللَّمْسِ والشَّمِّ والذَّوْقِ.

الثاني: لا يُقْصَدُ بالضرر.

الثالث: أنه لا يَقِفُ دون الخفيّات بعِلْمٍ.

وقد قال بعض أهل المعرفة في الأوَّل: إنَّ البداية إليه، وفي الآخِر: إنَّ التناهيَ إليه، وفي الظاهر: إنَّ إليه تسهيل الأحوال، وفي الباطن: إنَّ به القُصودَ والضمائر.

المنزلة السُّفْلَى للعبد

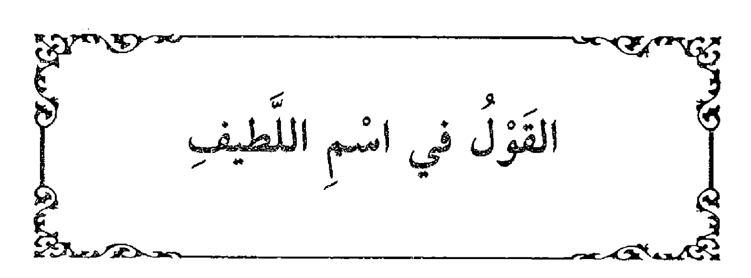
وله في ذلك حُكْمانِ:

أحدهما: إخلاص التوحيد للرَّبِّ.

الثاني: سلامة النية عن الشَّوْب[1].

---

(١) بعده في (ل): القول في صفات الإثبات، ثم توطئته لها، ويأتي موضعها بعد اسم الله اللطيف، كما هو بالأصل المعتمد وبغيره من النسخ.



القَوْلُ في اسْمِ اللَّطيفِ

وهو الاسم الثالث والثلاثون من أسماء التنزيه، وفيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده

هو اسم ورد به القرآن والسُّنَّة، قال تعالى: ﴿ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٤]، وقال: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفٌۢ بِعِبَادِهِۦ﴾ [الشورى:١٧]، وقال: ﴿إِنَّ رَبِّى لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ﴾ [يوسف:١٠٠]، وورد في حديث أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

قال علماؤنا[١]: له في اللغة ثلاثة معان:

أحدُها: أنَّ اللطيف هو: العارف بدقائق الأمور.

الثاني: أنَّ اللطيف هو: ما دقَّ وصَغُرَ من الأجزاء والأجسام.

الثالث: أنَّ اللطيف هو: المُحْسِن.

يُقالُ: لَطَفَ ولَطُفَ وتَلَطَّفَ بمَعْنًى واحدٍ.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا

وفيه خَمْسُ مسائل:

---

(١) انظر: القشيري في التحبير (١٣٧)، اشتقاق الأسماء للزجّاجي (ص١٣٨)، تفسير أسماء الله الحسنى للزجّاج (ص٤٤)، شأن الدعاء للخطابي (ص٦٢).

المسألة الأولى: في حقيقة اللُّطْفِ

نقول: إنَّ الذي استقر عليه مُنْتَهَى النظر، أنَّ اللُّطْفَ هو: الخفاء، وكلُّ شيء لطيف فهو: خَفي، وإليه يرجع قولهم: لَطُفَ الشيء يَلْطُفُ إذا دقَّ وصَغُرَ، ولَطَفَ يَلْطُفُ: إذا أَوْصَلَ[١] إليك ما تُحِبُّ من حيث لا تعلم، قال الله[٢] تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ ٱلسِّجْنِ وَجَآءَ بِكُم مِّنَ ٱلْبَدْوِ مِنۢ بَعْدِ أَن نَّزَغَ ٱلشَّيْطَٰنُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِيٓ ۚ إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ﴾ [يوسف:١٠٠]، وقال: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفٌۢ بِعِبَادِهِۦ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ﴾ [الشورى:١٧]، معناه: الإتيان بالإحسان من الوجوه الخفية التي لا تظهر إلا له، فما يتعدَّى منه هو الذي لا يتعدَّى من الصِّغَرِ والخفاء.

المسألة الثانية: في التركيب

إذا قلنا: إنَّ اللُّطْفَ هو: الخفاء، فقد تقدَّم بيانه[٣] في اسم الباطن، فهو تعالى خَفي عن الأوهام، واضح بالإِعْلام، لا يُدْرَكُ بكَيْفيةٍ ولا كَمّيةٍ[٤] ولا أَيْنيةٍ، وإنَّما يُعْلَمُ بالأَدِلَّةِ الإلهيَةِ.

وأمّا إن قلنا: إنه: الموصِلُ للإحسان[٥] والنافع من حيث لا يُعْلَم، فذلك بالحقيقة هو الله تعالى، وهذا من صفات الأفعال، وقد بيَّنّا في كتب الأصول أنَّ مِن لُطْفِهِ بعباده خَلْقَه القدرة على الطاعة، ولا يعلم الأَنام أَنَّها بِها، وتيسيره أسباب الذكاء والهداية، وإيصال[٦] المنافع والأرزاق إلى العباد، فلِلَّه أَلْطافٌ خَفيةٌ كما له نِعَمٌ باطِنةٌ وجَليةٌ.

---

(١) في (غ): وصل، وهو سبق قلم.
(٢) لم يرد في النسخ الأخرى.
(٣) بعده في (ل) تداخل في الكلام، وتشويش في الترتيب، واختلال في سرد المسائل.
(٤) في (ط): لمية، وهو تصحيف، وفي (ك): كمِية، من غير تشديد.
(٥) في (غ): بالإحسان والمنافع.
(٦) في (غ): اتصال.

[٦٤/أ] / **المسألة الثالثة**

قال الأستاذ أبو إسحاق: «إنَّ ذلك من صفات الأفعال، وإنَّ معنى كونه لطيفًا أنه يفعل الفعل الدقيق، وعليه يدُلُّ قولهم: فلان لَطيفُ الكَفِّ؛ إذا كان حاذقًا في الصنائع المُشْكِلَة».

وهذا وَهَمٌ، فقد بيَّنّا احتماله للوجهين، وأنَّه من صفات التنزيه بالمعنى الظاهر الذي يتَّفق فيه مع معنى[1] اسم الباطن، وأنه مُحْتَمِلٌ لمعنى الفِعْلِ بما يُغْني عن إيضاحه.

المسألة الرابعة

قال بعض علمائنا: إنَّ قوله: لطيف، يرجع إلى العلم، لأنه يُسْتَعْمَلُ في العِلْمِ بدقائق الأمور ومشكلاتها، يقال: فلان لَطيفُ الكَفِّ: إذا كان حاذِقًا في صناعته[2].

وهذا لا يصحُّ، لأنَّ العرب لم[3] تَنْطِقْ به، ولا ورد في مَقاطِعِها، **وإنَّما هذا كلام العُرْفِ العامّي، ولا يَنْبَنِي[4] عليه حُكْمٌ**، وإنَّما يصحُّ ما قدَّمناه في معناه.

المسألة الخامسة

قال علماؤنا[5]: لُطْفُ الله مختصٌّ ببعض الخَلْقِ غير عامٍّ فيهم، وقالت المعتزلة: لُطْفُهُ عامٌّ في جميع الخلق، وقد مهَّدناه[6] في الأصول، والمِقْدارُ الذي

(١) سقطت من (ط).
(٢) قوله: «وهذا وهم... حاذقا في صناعته» سقط من (غ).
(٣) في (غ): لا تنطق.
(٤) في (ط) و(م): يبنى، وتصحفت في (ل) إلى ينبغي.
(٥) خصصوا لها بابا في كتبهم، انظرها في: مقالات الإسلاميين (١/١٩٦)، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص٣٧٩).
(٦) في (غ): فهَّمناه.

يُحْتاجُ إليه ها هُنا، أنَّ قولنا في وصفه[1]: بأنه لَطيفٌ يحتمل التنزيه والتقديس، ويحتمل أن يكون من صفات الأفعال، فإن كان من صفات الأفعال فتَعَلُّقُه مخصوص ببعض الخلق كما بيّنّاه في كتب الاعتقاد.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمتم معنى اللُّطْفِ واللَّطيفِ فللباري تعالى في ذلك أحكام سبعة يختصُّ بها:

الأوَّل: أنه لا يُنال بوَهْمٍ.

الثاني: أنه يختص بدقائق الأفعال؛ كخلق الجنين في بطن أمه.

الثالث: إيصاله النفع من حيث لا يُعْلَم.

الرابع: تكليفهم دون الطاقة، لقوله: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج:٧٦].

الخامس: أنه أعطاهم فوق الحاجة.

السادس: إخراجه اللَّبَنَ من الضَّرْعِ من بين فَرْثٍ ودَم.

السابع: - وهو أغرب منه - تخليص الإيمان من الذنوب، ووجوه ذلك لا تُحْصَى، وفي هذا أصل يُغْني عن الاستقصاء.

المنزلة السُّفْلَى للعبد

أن يعلم لُطْفَ الله بعباده فَيَرْفُقَ هو بهم قولًا وفعلًا، ويعلم أن ربَّه لا يُتَوَهَّمُ.

---

(١) في (ك) و(غ): وَصْفُه.



القول في صفات الإثبات[1]

(١) تقدمت هاته في (ل) على موضعها الصحيح، فجاءت قبل القول في اسم الله اللطيف.

قد نَجَز القَوْلُ - بمعونة الله وحمده - في بيان صفات التنزيه، مع ما دخل فيها وارتبط بها وافتقرنا في بيانها إليه، وقد تعيَّن بَعْدُ[١] الشروع في بيان صفات الإثبات؛ وهي على ضربين:

منها: صفات ترجع إلى الذات، بمعان تَدُلُّ عليها قائمة بها، وأحكام توجِبُها لها.

ومنها: صفات أفعال.

فنبدأ أوَّلًا بصفات الذات الدّالَّةِ على المعاني القائمة بها، ثم نرجع بَعْدُ إلى بيان صفات الأفعال، فنقول:

قد عَلِمْنا[٢] فيما سَلَف ترتيب[٣] معرفة الله سبحانه بالدلائل، وما يقتضيه سابقًا ومتأخرًا من معرفته، وعلى ذلك المِنْوالِ نَنْسِجُ هذا البيان.

ولمَّا كانت القُدْرَةُ من أوَّلِ المدلولات بالأدلَّة وجب التقدُّمُ بها.

---

(١) سقطت من (ط).

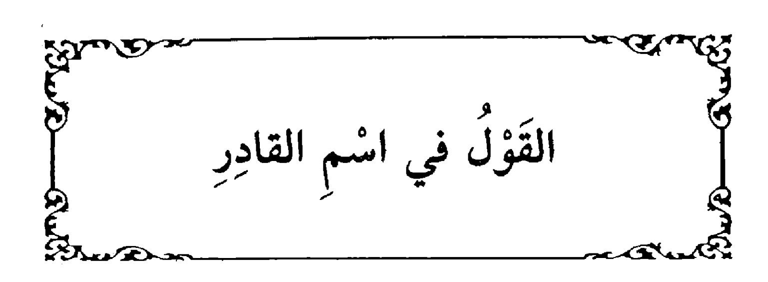
(٢) في (غ) و(ك): قلنا، وضبَّب عليها، وأثبت بالطُّرَّةِ: علمنا، من غير تصحيح لها، وكذلك هي في (ط)، وصحَّحها، وفي (ل): قدَّمنا.

(٣) سقطت من (ل).



القَوْلُ في أسامي القُدْرَةِ:

وفيها أَحَدَ عَشَرَ اسْمًا.



القَوْلُ في اسْمِ القادِرِ

[٦٤/ب] / وهو الأوَّل، وفيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده(١)

قد(٢) ورد به القرآن، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام:٦٦]، ووردت به السنة في حديث أبي هريرة المفسَّر وغيره، وقال النبي ﷺ لأبي ذرٍّ وقد شاهد سُطاهُ(٣) على فتاه: «يا أيها القدير(٤) الله أقدر منك»(٥)، وأجمعت عليه الأمة، وكثر تَرْدادُه في الشريعة اسمًا وفِعْلًا لِعِظَمِ خَطَرِهِ، وأنَّه أُمُّ أسماء الصفات.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

هذا الاسم(٦) مشهور في اللغة والاعتقاد، والقادر عند العرب: كُلُّ من كان على صِفَةٍ يتأتَّى معها منه الفعل، فمن كانت ذاته على هذه الصفات سَمَّتْهُ قادرًا قويًّا مستطيعًا، والاستطاعة والقوَّة والقدرة بمَعْنًى واحد، وقد يكون القادر فاعلًا من قَدَرَ أي: عَلِمَ، ومن قَدَرَ أيضًا أي: قَلَّلَ، على ما يأتي بيانه في باب

(١) في (ط): في مورده شريعة.
(٢) في (غ): وقد.
(٣) في (ط): تسلطه.
(٤) في (ط) و(م) و(ل): يا أبا ذر.
(٥) تقدم تخريجه.
(٦) في (ط) و(م) و(ل): اسمٌ.

العالِم، لكن لم يأت من هذين اسم، وإنَّما وردت أفعالًا، والاسم إنَّما ورد مِن: قَدَرْتُ على الشيء، من القُدْرَةِ، وهي: القوَّة.

الفصل الثالث[١] في شرحه حقيقةً وعقدًا

فيه أربع مسائل[٢]:

المسألة الأولى[٣]: [الاختلاف في صفة القدرة، هل هي صفة زائدة على الذات أم لا؟]

هذا اسم اتفقت فيه اللغة والحقيقة، لكن اختلف الناس[٤] في القدرة؛ هل هي صفة زائدةٌ على ذات القادر أو ليست بمعنىً زائد على الذات؟

وقد ساعدونا[٥] على ذلك في المخلوق وهو دليلنا، وقد ذكر الله أنَّ له قوةً، كما ذكر أنَّ له عِلْمًا، فما أثبته لنفسه لأي شيء ننفيه عنه؟ وخبره حق، ودليل العقل قد دلَّ عليه.

وقال جماعة من علمائنا[٦]: القدرة عبارة عن مَعْنًى يوجد به الشيء مُتَقَدِّرًا بتقدير الإرادة والعِلْم، واقِعًا على وَفْقِهما، ثمَّ جهة الوجود[٧] تختلف إلى خَلْقٍ مُجَرَّدٍ، وإلى خَلْقٍ وكَسْبٍ معه.

---

(١) سقط من (ل).

(٢) قوله: «فيه أربع مسائل» سقط من (ك) و(ل) و(غ) و(م).

(٣) قوله: «المسألة الأولى» سقط من (ك) و(غ) و(م).

(٤) يعني المتكلمين.

(٥) في (ط): ساعدوا.

(٦) انظر هذه المسألة في: مقالات الإسلاميين (١٥١/١)، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص٤٨)، لمع الأدلة للجويني (ص١٠٠)، قواعد العقائد (ص١٧٧)، أصول الدين للبغدادي (ص٩٣).

(٧) في (غ): الموجود.

المسألة الثانية: في تركيب المعنى الاعتقادي على الحقيقي

قال علماؤنا: الباري تعالى هو القادر، على معنى: أنَّ[١] له صفةً زائدةً على ذاته[٢]، يتأتَّى معها وجود الموجود على قَدْرِ تعلُّق الصفات، وهي العلم والإرادة والكلام، فعَلِمَ وأَرادَ، وقال: كُنْ، فكان، مُتَقَدِّرًا بصفة هي القدرة والقوَّة والاستطاعة، من شأنها وقوع الموجود على مقتضى هذه الصفات الثلاث، وهي العلم والإرادة والكلام، وهو القويُّ سبحانه على هذا المعنى والتركيب بعينه.

وهذا غَرَضٌ[٣] عظيمٌ، وغَوْرٌ عَميقٌ[٤]، لا يَقْدُرُه قَدْرَه، ولا يُحَقِّقُ أَمْرَه إلَّا العلماءُ، وقد مهَّدناهُ في كتاب المُقْسِطِ، ويكفي فيه الآن أن تَعْلَموا أنَّ قولنا: عالم، كقولنا: له عِلْمٌ، لا فرق عند العرب التي نَزَلَ القرآن بلسانها بينهما، لا سيما وقد بيَّنَهُ بقوله تعالى[٥]: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء:١٦٥]، **فإذا عَضَدَتْهُ اللُّغَةُ وجاء به القرآن فأيُّ دَفْعٍ فيه لموحِّدٍ**[٦].

المسألة[٧] الثالثة: في وجه تَعَلُّقِ القدرة بالمقدور مع سائر الصفات

وهو أعظمُ ممّا تقدَّم وأمدُّ إطنابًا، قد مهَّدْناهُ في كتاب المُقْسِطِ، ونشير الآن إليه بنكتة، إذ لا نرى أن/ نُخْلِيَكُم منه لعظيم[٨] فائدته، **فنقول:** [٦٥/أ]

(١) في (ط): أنه، وفي (ل): على أن له معنى، وهو سبق قلم.

(٢) في (غ): ذات.

(٣) في (ك): غوص، وضبب عليها، وأثبت بالطرة ما أثبتناه، وصحَّحه، وهو الذي في النسخ الأخرى.

(٤) في (ط): غميق، وسقطت من (م).

(٥) في (ط): تعالى بقوله، وسقط من (غ).

(٦) في (ط): لأحد، وفي (ل): لملحد، وفي (غ): لموجد.

(٧) بيَّض لها في (غ).

(٨) في (غ): عظم.

معلوم أنَّ العلم لا يكفي وجوده للخلق، لأنه يتعلَّق بالموجود والمعدوم، فإن[١] تعلَّق العلم بالمعلوم مطلقًا فهو عِلْمٌ[٢]، وتتعلّق[٣] الإرادة بحال من أحواله المعلومة فهو القَدَر، فإذا تعلَّق به من[٤] الكلام قوله: كن، والقائل بصفة من تتأتى[٥] منه الكينونة كان على كلِّ حال، وعلى هذا يُحْمَلُ قوله: ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء:٨٦]، أي لن[٦] نعلم فيه نفوذ[٧] ذلك بالقدرة على الوجه الذي يَنْفُذُ معه كلُّ مقدور ويوجَدُ كلُّ موجود.

المسألة الرابعة: في فصل بديع[٨]

اعلَموا - علَّمَكُم الله - أنّا إذا سمَّينا الباري باسم أو وصفناه بصفة ثم بَنَيْنا له منه بناءً مبالغةً في اللغة كقدير وأَقْدَرَ في قادِرٍ، أو عليم وأَعْلَمَ في عالم، فإنَّ المبالغة في حقِّه ليست على جهة المبالغة في حقِّنا، لأنَّ المبالغة في حقّنا إنما ترجع إلى كثرة العلوم والقُدَرِ، والمبالغة في حقِّه ترجع إلى وجهين:

أحدهما: كثرة المقدورات والمعلومات، وكذلك في كلِّ صفة كالسمع والبصر ونحوهما[٩]، قاله علماؤنا - رحمة الله عليهم -، وشَرْحُه عندهم أنَّ عِلْمَ الباري تعالى عَلِمْنا كونَه واحدًا شرعًا، وقد كان من الجائز أن يكون له بعدد كلِّ معلوم عِلْمٌ، لكن الأمَّة أجمعت على اتحاده.

---

(١) في (ط) و(م) و(ل) و(غ): فإذا.

(٢) في (ك): أعم.

(٣) كذا جميع النسخ: ولعل الصواب: وإن تعلقت أو تعلّق.

(٤) سقطت من (غ).

(٥) في (ط): يتأتى.

(٦) في (غ): لم.

(٧) في (ط): بقوة، وهو تصحيف.

(٨) سقطت من (ط).

(٩) ونحوها.

والصحيح[1] عندي أن اتحاده عُلِمَ عَقْلًا وشرعًا لأدلة مهَّدناها في كتب الأصول، جُمْلَتُها أنَّ تَعَدُّدَ علم المخلوق إنما كان لكونه حادثًا له أوّل، عَرَضًا لا يبقى، مُعَرَّضًا للآفات؛ لجهل يَعْقُبُه، وذُهولٍ يَعْتَرِضُه[2]، فأمّا العِلْمُ المقدَّس عن ذلك كله فواجب اتحاده.

الوجه الثاني: استحالة[3] الآفات على قدرته وعلمه، فإنه[4] لم يَسْبِقْ عَدَمٌ قدرته وعلمه، ولا[5] يَعْقُبُها[6] فناء، وقدرة الخلق وعلمهم ناقصة بالوجهين؛ لأنَّها منحصرة التعلُّقِ، مُعَرَّضَةٌ لآفتَي[7] العدم أوَّلًا، والفناء آخِرًا، مُتَحَقَّقٌ[8] ذلك فيهما.

---

(١) ينظر المتوسط للقاضي: ٣٣/ب، غير أنه أثبت فيه أن دليل الاتحاد هو الإجماع المستند إلى السمع، لأنه: «فليس يستحيل في العقل تقدير علمين قديمين للباري تعالى لولا أن الإجماع انعقد على اتحاده».

(٢) في (ط) و(م) و(ل) و(غ): يعرضه.

(٣) سقطت من (ل).

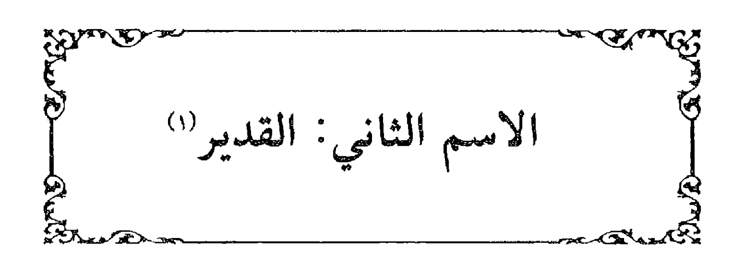
(٤) في (ط) و(ل): وأنه.

(٥) في (ل): ولم.

(٦) في (ط): يعقبهما، وتصحفت في (م) تصحيفًا فاحشًا.

(٧) في (ط): لآفتين، وفي (م): آفة.

(٨) في (ط) و(ل): محقق.



الاسم الثاني: القدير[١]

وهو اسم ورد به القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة:١٢٢]، ووردت به السنة في حديث أبي هريرة وغيره، وهو فعيل من قَدَرَ، كما أن قولنا: قادر، فاعل من قَدَرَ، وقد تقدَّم بيانه، وقد يحتمل أن يكون قَديرٌ[٢] مُقْدِرًا؛ فعيل بمعنى مُفْعِل، كقوله[٣]: عذاب أليم بمعنى مُؤْلِم، وذلك كثيرٌ في أسمائه تعالى[٤].

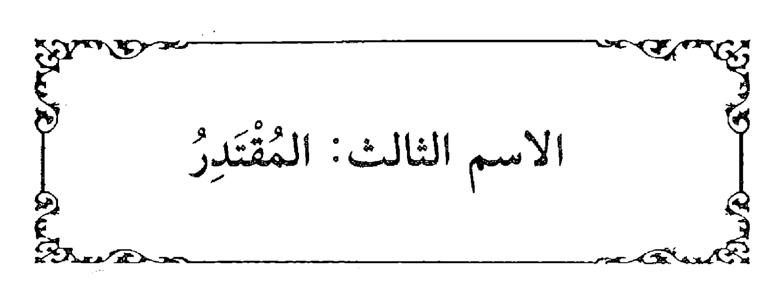
---

(١) لم يرد اسم الله القدير في (غ)، فجعل المقتدر هو ثاني أسماء القدرة.

(٢) في (ط) و(م) و(ل): قديرا.

(٣) في (ط) و(م): قولنا.

(٤) لم يرد في (ط) و(م) و(ل)، وفي (ل): الأسماء.



الاسم الثالث: المُقْتَدِرُ

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده[١]

قد ورد به القرآن، قال تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ مُّقْتَدِرًا﴾ [الكهف:٤٤]، وقال تعالى[٢]: ﴿عِندَ مَلِيكٖ مُّقْتَدِرِۭ﴾[٣] [القمر:٥٥]، ووردت به السنة في حديث أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

قال بعض علمائنا[٤]: «المقتدر هو: التامُّ القدرة الذي لا يمتنع عليه شيء، ولا يَحْتَجِزُ عنه بمَنَعَةٍ وقوَّةٍ[٥]، فإنَّ قولنا: اقتدر، أبلغ من قَدَرَ، فالقدرة مطلقة، والاقتدار: القدرة التامَّة»[٦]، وهذه دعوى لا تَشْهَدُ لها لغة ولا مَعْنًى.

والصحيحُ أن مُقْتَدِرًا: مُفْتَعِلٌ من قَدَرَ، كمقتدر[٧] ومُسْتَقْدِر فيه[٨]، وقولنا: افتعل، يأتي على أربعة[٩] أوجه في اللغة:

---

(١) في (ط): في مورده شريعة.

(٢) لم ترد في النسخ الأخرى.

(٣) لم ترد في (غ).

(٤) في (ط) و(ل): العلماء.

(٥) في (ط): ولا قوة، وصحَّحها.

(٦) هو الخطابي في شأن الدعاء (ص٨٦).

(٧) في (ك): كمقتدر.

(٨) سقطت من (ط).

(٩) في (ط): ثلاثة، وهو سبق قلم.

الأوَّل: بمعنى اتخذت[١] فِعْلًا، كقولك[٢]: اشتوى[٣]، وفي الحديث: «أن نفرًا من عُكْلٍ اجْتَوَوا المدينة»[٤]، وهو منه مأخوذٌ.

الثاني: بمعنى: تصرَّفَ[٥]، كقولنا: اكتسب، من قولنا: كَسَبَ.

الثالث: بمعنى: فَعَلَ، لا زيادة فيه، كقولنا: قَرأ واقترأ.

الرابع: بمعنى تفاعل،/ كقولنا: اقتَتَلَ القَوْمُ.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعقدًا

وفيه مسألتان:

المسألة[٦] الأولى[٧]:

قال علماؤنا: إذا ثبت معنى اقتدر وانقسامه، فلا يصحُّ وصف الباري به[٨] بمعنى اتخذ، لأنَّ الاتخاذ لا يكون إلا في المُحْدَثِ، والقدرة قديمة، ويصحُّ وصفه بقولنا: اقتدر، بمعنى: تَصَرَّفَ، أي كان منه[٩] عمل بحُكْمِ القدرة؛ وهو الإيجاد والاختراع، فيرجع إلى الخالق، وسيأتي بيانه.

---

(١) في (ط): اتخذ، وبيَّض لها ناسخ (ل).

(٢) في (ط): كقولنا.

(٣) في (ط): اشترى، وفي (ل) و(م) و(غ): استوى.

(٤) أخرج الحديث بلفظ: «اجتووا» البخاري في صحيحه كتاب: الزكاة، باب: استعمال إبل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل برقم ١٥٠١ (٢/١٣٠- طوق النجاة).

(٥) في (غ): يصرف.

(٦) سقط من (ك) و(ل).

(٧) في (ل): الأول.

(٨) في (ط) و(ل) و(غ): فيه.

(٩) في (غ): فيه.

ولا يصحُّ وصفه منه[١] بمعنى فاعَلَ، لأنه اشتراك بين اثنين في الفعل، ولا شريك لله[٢] عندنا في شيء، وإنما يلزم ذلك القدرية الذين يزعمون أن العباد شركاؤه في القدرة. ويصحُّ وصفه بأنه[٣] قَدَرَ، بمعنى: اقتدر، لأنه[٤] لا زيادة فيه.

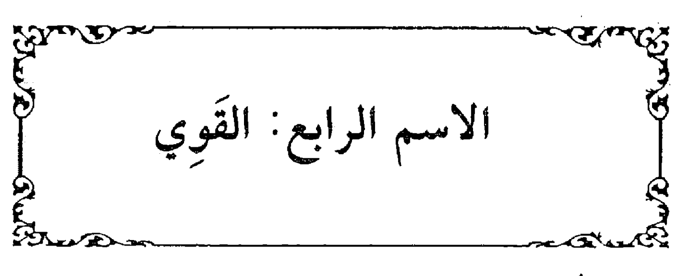
المسألة الثانية: [في أن التاء في مقتدر، هي تاء التفرد والاختصاص]

أمَّا قولهم: اقتدر بمعنى[٥] تصرَّف، فتكون هذه هي تاء التصرُّف[٦]، فلا يجوز ذلك في حقِّ الله، لأنَّ التصرف[٧] معناه: اكتساب الفعل، وذلك غير صحيح في وصفه، ولكن نقول:

إنه إن كان لا يصح أن يكون المَعْنَى به اكتسابَ الفعل في حقِّ الإله، فالمعنى فيه كما بيَّنّاه في اسم المُتَكَبِّرِ أن هذه التاء هي **تاءُ التفرُّدِ[٨] والاختصاص**، فالمُقْتَدِرُ عبارة في حقِّه تعالى عن[٩]: المنفرد بالقدرة المتخصِّصِ بها، وهو الله وحده، لأنَّ قدرة العبد لَهُ، هو أعطاها[١٠]، وهو يَسْلُبُها، وإنَّما تضاف إلى العبد إضافة مَحَلٍّ، وهي مضافة إلى الله تعالى إضافة مِلْكٍ.

---

(١) في (غ): فيه.
(٢) في (ط) و(غ): له.
(٣) في (ط): به.
(٤) سقطت من (ط) و(م) و(ل).
(٥) في (ط) و(ل): أنه بمعنى.
(٦) في (ك): التصرف، التصريف.
(٧) في (غ): لأن التصرف فيه.
(٨) في (غ): التعدد.
(٩) في (ط): هو.
(١٠) في (غ): أعطاها له.



الاسم الرابع: القَوِي

فيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده[(١)]

وقد ورد به القرآن والسنة[(٢)] اسمًا ووصفًا[(٣)]، قال تعالى: ﴿ٱلْقَوِيُّ ٱلْعَزِيزُ﴾ [هود:٦٥]، وقال: ﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات:٥٨]، وورد مفسَّرًا في حديث أبي هريرة، وأجمعت عليه الأمة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

القوَّة في اللغة هي: القدرة، مأخوذة[(٤)] من طاقات الحبل، وجمعه: قُوًى، يقال: فَتَلَ فلان حَبْلَه على أربع قوى، يعني: على أربع طاقات.

الفصل الثالث: في حقيقته وعَقْدِه

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: في تحقيق اللفظة

وهي عندي القدرة بعينها، وهي أسماء مختلفة ترجع إلى مُسَمًّى واحد، ومن قال: إن القدرة سميت قوةً مأخوذة من طاقات الحبل، فإنما سُمّي ما في الحبل قوى تشبيهًا بالقوَّة، فهو مجاز فيه، حقيقة في القوَّة، ولكن يَدُلُّ[(٥)] - والله

(١) في (ط): في مورده شريعة.
(٢) لم ترد في (ط).
(٣) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): صفة.
(٤) في (غ): مأخوذ.
(٥) في (غ): نقول.

أعلم - على أن القوَّة عندهم قدرة[١] زائدة متناهية، ولذلك شبَّهوا طاقات الحبل إذا تضاعفت بها.

المسألة الثانية: في سرد أقوال العلماء

للعلماء فيه[٢] ثلاث عبارات:

الأولى[٣]: القويُّ: القادر.

الثانية: التامُّ القدرة.

الثالثة: أن القوي بمعنى: المُقَوّي، فَعيل بمعنى مُفْعِل، كما/ قيل في البصير والسميع[٤] والكريم.

المسألة الثالثة: في تحقيق هذه العبارات

إذا قلنا: إن القويَّ: القادر، فقد تقدَّم بيانه؛ وإن كان: التامَّ القدرة فليس التمام والكمال إلا لله؛ وإن كان بمعنى: المُقَوّي، الذي يعطي عباده القوة، فمن المعطي إلّا الله للقوة وغيرها؛ وعلى المعنيين الأوَّلين هو من صفات الذات، وعلى الثاني هو من صفات الأفعال.

المسألة الرابعة: في المختار

الذي يصح عندي أن القويَّ هو: المتناهي القدرة، بدلالة اللغة كما قدَّمنا، وهو اختيار الأستاذ أبي بكر[٥]، قال: «القَوي هو القادر العظيم المقدور؛ ومن تمام قدرته أنه الذي يعطيها للخلق».

---

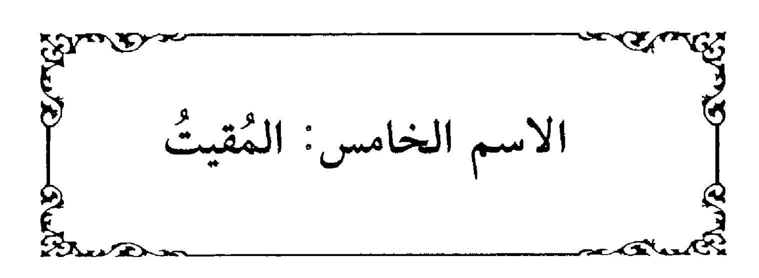
(١) في (ك): قوة، وأثبت في الطرة ما أثبتنا وصحَّحه، وهو الذي في (ل).

(٢) في (ط) و(ل) و(م): فيها.

(٣) في (ط) و(ل) و(م): الأول... الثاني... الثالث.

(٤) في (ط) و(ل): السميع والبصير.

(٥) هو ابن فورك في تفسيره (٣٤٢/١)، ونصه: «قوي: القادر العظيم المقدور، ومنه وصف الله بأنه القوي العزيز».



الاسم الخامس: المُقيتُ

فيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده[١]

هو اسم من أسمائه الحسنى ورد به القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقِيتاً﴾ [النساء:٨٤]، وورد في حديث أبي هريرة المفسَّر، فذَكَرَ المُقيت.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً[٢]

للعلماء[٣] فيه ثلاثة أقوال:

الأوَّل[٤]: ما روي أنَّ ابن عباس سئل عنه فقال: هو المقتدر، ألم تسمع قول الشاعر:

وذي ضِغْنٍ كَفَفْتُ النَّفْسَ عنه وكُنْتُ على مَساءَتِه[٥] مُقيتًا[٦]

الثاني: أنه الشاهد، قال الشاعر:

---

(١) في (ط): في مورده شريعة.

(٢) سقطت من (ل).

(٣) في (ل): الحكماء.

(٤) في شأن الدعاء: (٦٨)، معنى وشاهدا.

(٥) في (ط): إساءته.

(٦) نسبه الطبري (٨/٥٨٤)، وابن المنذر في تفسيره (٢/٨١٥) للزبير بن عبد المطلب عمِّ رسول الله ﷺ.

أَلِـيَ الفَـضْلُ أم علـيَّ إذا حـو سِبْتُ إنّي على الحِسابِ مُقيتُ[١]

أي: شاهد.

الثالث: أنَّه الذي يقوم بأقوات الخلق، قاله الفرّاء[٢]، يُقال: قاتَه وأَقاتَه: إذا أعطاه قوتَه، وفي الحديث: «كفى بالمرء إثمًا أن يُضيِّع من يَقوت»[٣]، ويُرْوَى: مَن يُقيت، والمشهور فيه: من يَعول.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: [في ترجيح السماع على النظر في معنى مُقيتٍ]

لا خفاء بما قدَّمنا أن اللفظ الواحد يكون له في اللغة معنيان وأكثر، ولكن إذا تأمَّلت هذا الاسم وجدت فيه غريبةً من اللغة، وهي أنَّ اشتقاقه يُعْطي أنه من القوت، وقد قال علماء اللسان: إنه بمعنى القادر، وليس فيه على هذا أكثر من السماع، فلو رجعنا إلى الاستقراء وتَتَبُّعِ مسالك النظر لجعلناه في موارده كلِّها بمعنى القوت، ولكن السماع يقضي على النَظَرِ، ولا بدَّ من إبداء صفحة ذلك النَّظَرِ، فنقول:

---

(١) هو السموأل اليهودي كما في ديوانه (ص١٤، ١٣)، والأصمعيات (ص٨٥)، ومجاز القرآن لأبي عبيدة (١/١٣٥)، وفي تفسير الطبري (٧/٢٧٣)، في بيتين:

لَيْـتَ شِـعْرِي واشْـعُرَنَّ إذا مـا قَرَّبُوهـا مَنْـشُورَةً وَدُعِيـتُ

(٢) تفسير ابن المنذر (٢/٨١٥).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الزكاة، باب: فضل النفقة على العيال والمملوك برقم ٩٩٦ (٢/٦٩٢- عبد الباقي) لكن بلفظ: «كفى بالمرء إثمًا أن يحبس عمن يملك قوته» لكن بلفظ الترجمة أخرجه أبو داود في سننه كتاب: الزكاة، باب: في صلة الرحم برقم ١٦٩٢ (٣/١١٨- الأرناؤوط).

حقيقة المُقيتِ: مُعْطي القوت، والقوتُ هو: ما به قِوامُ كلِّ شيء، يقال: فُلانٌ مُقيتٌ على البناء، أي: يعطيه ما يكفيه من آلات[1] ومَرَمَّةٍ، وهذا معنى قوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقِيتاً﴾ [النساء:٨٤]، معناه: يقابله بما يصلح له، وقوله:

إنّي على الحساب مُقيت/

مثله، معناه: أقابله من تطفيف ووفاء بما ينبغي، وقوله:

وكُنْتُ على مَساءَتِهِ مُقيتًا

أي: مقابلها بما يصلح من الجَزاءِ.

المسألة الثانية: في تركيب المعنى الاعتقادي على اللغوي

إذا قلنا: إنَّ المقيت هو: القادر، فقد تقدَّم بيانه.

وإن قلنا: إنه معطي القوت، فهو اسم للوهاب والرزّاق، وسنذكره معه، ونُبَيِّنُ التفصيل[2] بينهما والمجتمِع لهما.

وعلى القول بأنه: القادر، يكون من صفات الذات، وعلى القول بأنه: معطي القوت يكون من صفات الأفعال.

المسألة الثالثة:

إذا كان المُقيتُ هو[3]: معطي القوت[4]- وهو أحد مَعْنَيَيْهِ[5] - فلكُلِّ مخلوق قوتٌ، وخاصةً الأبدانُ[6]، فإن قوتَها المأكول والمشروب على اختلاف

(١) في (م): آلة، وفي (ط): الآلات.
(٢) في (غ): التفضيل.
(٣) سقطت من النسخ الأخرى.
(٤) تصحفت في (م) إلى القوة.
(٥) في (غ): معنيين.
(٦) في (ل) سقطٌ قدرناه بسطرين.

أنواع ذلك وطرق اجتلابه[١]، وكذلك الأرواح؛ فإنَّ قوتَها العلوم، وقوت الملائكة التسبيح[٢]، فلولا المأكول والمشروب لم يبق جِسْمٌ، ولولا العلم لم تَغْن[٣] روحٌ، والتسبيح شُغْلُ الملائكة وعَمَلُهم.

الفصل الرابع: في التنزيل

أمّا إذا كان بمعنى القادر فقد تقدَّم[٤] تنزيله، وأمّا إذا كان بمعنى مُعْطي القوت فتنزيله في الوهاب والرزّاق، والله أعلم.

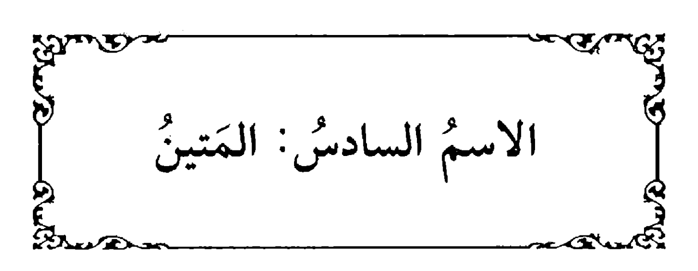
---

(١) في (ط): اختلافه، وهو تصحيف.

(٢) في (م) سقط قدرناه بسطر.

(٣) في (ط) و(ل): يغن.

(٤) لم يتقدم شيء من هذا.



الاسمُ السادسُ: المَتينُ

وفيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده[١]

وقد ورد به القرآن والسنة، وأجمعت عليه الأمة، قال الله تعالى: ﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات:٥٨]، وورد في حديث أبي هريرة مفسَّرًا، واختُلِفَ في ضبطه، فمنهم من ضبطه المتين بالتاء المعجمة؛ باثنتين من[٢] فوقها، وبعدها ياء معجمة باثنين[٣] من تحتها، وردَّه إلى القوي، ومنهم من ضبطه بباء معجمة، بواحدة من تحتها، وبعدها ياء معجمة؛ باثنتين من تحتها[٤]، وردَّه إلى الكلام، وأجمعت عليه الأمة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

قال علماؤنا - رحمة الله عليهم - فيه قولان:

أحدهما: أنه القوي.

الثاني: أنه شديد القوة، تقول العرب: هذا أمتن من هذا: أي أصلب منه[٥] وأقوى، ومنه سُمّي الصُّلْبُ[٦] متنًا، لأنَّ القوَّةَ فيه أكثر.

---

(١) في (ط): في مورده شريعة، وكذلك يرد في باقي الأسماء.

(٢) سقطت من (غ).

(٣) في (ط) و(ل) و(غ): باثنتين.

(٤) قوله: «وبعدها ياء معجمة؛ باثنتين من تحتها» سقط من (ك).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: الظهر، وأثبت بدله: الصلب، ورمز له بعلامة صح، وفي (ل) و(غ): الظهر.

الفصل الثالث: في حقيقته وعَقْدِه

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى:

لعلمائنا فيه عبارتان، وهي اللَّتان تقدَّمَتا في فصل اللغة، وزاد بعضهم ثالثة فقال: هو الذي لا تلحقه مشقة.

فإن قلنا: إنه القوي، فقد تقدَّم بيانه.

وإن قلنا: إنَّه الشديد(١) القوَّة، فذلك يرجع إلى كثرة المقدورات في قول علمائنا لا(٢) إلى كثرة القُدَر(٣).

وإن قلنا: إنه الذي لا تلحقه(٤) مشقة، فقد بيَّن ذلك بقوله ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨].

[٦٧/أ] / **المسألة الثانية:**

قال علماؤنا: لولا(٥) ورود الشرع بتسمية(٦) المتين ما سمَّيناه به، فإنه بمطلق(٧) اللغة يوجب الصلابة، وذلك عنه مَنْفي، ومنهم من قال: إنَّما المراد به تأكيد الوصف بالقوَّة، ولذلك أُتْبِعَ في قوله: ﴿ذُو الْقُوَّةِ﴾ المتين، ومن(٨) الناس من قال: إنَّما سُمّي به اتساعًا ومجازًا.

---

(١) في (غ): شديد.

(٢) في (ل): ليس يرجع إلى كثرة المقدور.

(٣) رمز لها في (ك) بصح، وفي (م): المقدور.

(٤) في (ط): يلحقه.

(٥) في (غ): لو ورد، وفوقها: لو لم يرد.

(٦) في (ط) و(م): بتسميته.

(٧) في (ك): مطلق.

(٨) في (ط): وإن من.

المسألة الثالثة: في المختار

نقول: لولا ورود الشرع بكلِّ ما ورد من أسمائه ما سمَّيناه به على أحد القولين، وعلى القول الثاني: يُطْلَقُ ما لا إيهام فيه، ولا إيهام في المَتين.

وأمّا الصلابة فإنها عبارة عن تراكم الأجزاء حتى لا يُؤَثِّرَ في الشيء الصُّلْبِ إلا بعد جهد، فلو جاء في وصفه على نحو ما جاء المَتينُ لما كان في ذلك إيهام.

المسألة الرابعة: [في تحقيق المروي في خبر الأسماء، هل هو المتين أم المبين؟]

روي في حديث أبي هريرة «المَتين»، واختلف فيه كما بيَّنّاه من قبل، هل هو بتاء معجمة باثنتين من فوقها أم بباء معجمة بواحدة من تحتها؟

قال بعضهم: والصحيح أنه المُبين بالباء، وكذلك جاء من طريق عبد العزيز بن الحُصَيْنِ من حديث أبي هريرة، وإنَّما قلنا: إنه أصح، لأنَّ المَتينَ قد أفاده القويُّ، فكان المُبين لفائدة[1] زائدة[2]، فلذلك كان أَوْلَى.

والصحيح من حديث[3] أبي هريرة المتقدِّم من رواية شعيب بن أبي حمزة بالتاء، باثنتين من فوقها، وروايتها[4] بالباء المعجمة بواحدةٍ تقصير، ومن تعلَّق بذلك فقد وهِمَ، فإنَّ المُبين بالباء المعجمة بواحدة قد تقدَّم في قوله: ﴿ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور:٢٥]، فلا بد من أن يكون هذا غيره.

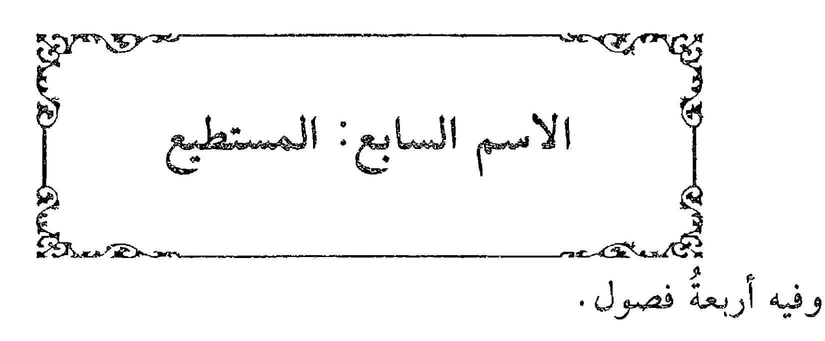
---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): لزيادة.

(٣) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): رواية.

(٤) في (ط) و(ل) و(م): روايته.



الاسم السابع: المستطيع

وفيه أربعةُ فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده

لم يرد في قرآن[١] ولا سنة[٢] اسمًا، وقد ورد فِعْلًا، قال تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [المائدة:١١٤]، وقد رويَ عن عائشة[٣] أنها قالت: «كان الحَواريون أعرف بالله من أن يقولوا: هل يستطيع ربك»[٤]، تعني[٥] بالياء، وإنَّما هو: هل تستطيع ربَّك، بالتاء[٦]، والصحيح قراءةُ التاء حَسَبَ ما بيناه في كتاب المُشْكِلَيْنِ مِن تأويلٍ وقِراءة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

وقد تقدَّم شرحه لغةً[٧]؛ لأنَّ الاستطاعة هي: القدرة والقوَّة، وهي استفعال من طاع: إذا انقاد، فكأنَّه بما هو عليه من القدرة يطيعه كلُّ موجود، كما

---

(١) في (غ): القرآن.

(٢) في (غ): السنة.

(٣) في (ط) زيادة: رضي الله عنها.

(٤) أسند الطبري إلى عائشة (١٢٩٩٣) تلك القراءة، مع تعليلها لذلك بلفظ: «كان الحواريون لا يشكّون أن الله قادر أن ينزل عليهم مائدة، ولكن قالوا: يا عيسى هل تَسْتطيع ربَّك؟» انظر تفسير الطبري (٢١٩/١١)، ولفظ المصنف معلقًا بصيغة التمريض في الهداية إلى بلوغ النهاية (١٩٣١/٣).

(٥) في (ط): يعني، وسقطت من(ل) و(غ) و(م).

(٦) قوله: «وإنَّما هو هل تستطيع ربَّك بالتاء» سقط من سائر النسخ.

(٧) قوله: «وقد تقدَّم شرحه لغةً» سقط من (غ).

قــال تعــالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت:١٠].

الفصل الثالث: في شرحه عقيدةً

فيه سِتُّ مسائل:

الأولى[١]: [في وجه التسمية به مع أنه إنَّما ورد فعلاً]

قال علماؤنا - رحمة الله عليهم -: لا يوصف الباري تعالى بأنه مستطيع، لأنَّ أسماءه لا تؤخذ إلا توقيفًا، ولم يرد فيها مستطيع، ويلزمهم ألّا يصفوه بالضارِّ النافع، لأنه لم يرد به اسم توقيفًا، وإنَّما ورد به فِعْلًا، ولكنَّه/ لمّا كان عندهم فِعْلَ كمال ذكروا فيه اسمًا، وكذلك يلزمهم في الاستطاعة، فإنَّها[٢] وَصْفُ كمال.

المسألة الثانية: في وَصْفِ الأَيْدِ[٣]

فإن قيل: فقد[٤] وصف الباري تعالى قوَّتَه بالأَيْدِ فقال: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات:٤٧]، قال ابن عباس: يعني بقوَّةٍ، فهلّا قلتم مِنْهُ أَيِّد[٥]؟

الجواب أنّا نقول:

الأَيْدُ هي: قوةُ اليَدِ، **ولمّا كان وصف الباري باليدين ممّا لا يدخل فيه تأويل عند أكثر العلماء، ويدخل عند بعضهم،** فَتَتَشَعَّبُ وجوه التأويل فيه، لم

---

(١) في (ط) و(غ): المسألة الأولى.

(٢) في (غ): فإنه.

(٣) سقطت من (ل).

(٤) في (ط): قد. (٥) في (ط): آيد.

يصحَّ[١] أن نشتقَّ[٢] منه اسمًا، لأنَّه كان يأتي على هذا تركيب مُحْتَمِلٍ على مُحْتَمِلٍ، وذلك يبعد في مسائل التكليف الظنية، فكيف في العقليات، فضلًا عن صفات الباري سبحانه، فوجب التَّوَقُّفُ لذلك.

المسألة الثالثة: في وَصْفِ المُطيقِ

فإن قيل: فهل يوصف بأنه مُطيقٌ؟

قلنا: الطاقة هي: القدرة بعينها، ولم يرد منها اسم، ولو ورد لقلنا به، لأنَّه ليس فيه نقص يتقدَّسُ عنه الخالق.

المسألة الرابعة: في وصف الجَلْدِ

فإن قيل: فقد جاء عن العرب: رجل جَلْدٌ: إذا كان قويًّا، فهل يصح وصف الباري به؟

قلنا: لا يصح وصف الباري تعالى به، لأنَّ الجَلْدَ عندهم هو: الذي يَصْبِرُ على ما يحمل من مَشَقَّةٍ، وذلك مُحالٌ على الله تعالى، فاستحال وصف الباري به لأجل ذلك.

المسألة الخامسة: في المختار

نقول - وبالله التوفيق -: إنَّ استطاع هو: اسْتَفْعَلَ من طاعَ، ولقولنا: استفعل في لسان العرب خمسة معان:

منها: أن تكون[٣] استفعلت بمعنى سألتُه الفِعْلَ؛ كقولك: استنجدتُ واستعنتُ.

---

(١) في (ط) و(م): يصح منه، وهو خطأ.

(٢) في (ط) و(ل) و(م): يشتق.

(٣) أثبت ناسخ (ك) الوجهين: يكون وتكون.

وتـأتي بمعنـى وجدتـه كـذلك، كقولنـا: اسـتَجَدْتُه أي: أصـبته جيِّـدًا، واستكرمتُه: أصبتُه[1] كريمًا، فيكون على هذا معنى قوله: ﴿هل تستطيع ربَّك﴾، بالتاء المعجمة باثنتين من فوقها في الأُولى مُحْتَمِلًا للمعنيين جميعًا، فيجوز أن يكون معناه: هل تستدعي إجابته[2]، والثاني: هل تجده مُطيعًا، والوجهان جائزان.

وأمَّا من قرأ: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ بالياء المعجمة باثنتين[3] من تحتها في الأولى، فتكون[4] اسْتَفْعَلْتُ ها هنا بمعنى فَعَلْتُ - وهو الثالث من وجوهها - ويكون معناه هل يَقْدِرُ؟

والمعنى على ما تقدَّم هل يطيعه[5] في ذلك إذا أراده؟

فإن قيل: وكيف يجهلون ذلك حتى يسألوه، وهذا[6] الذي أنكرت عائشة رضي الله عنها حَسَبَ ما تقدَّم؟

الجواب: أنَّ معناه قد مضى مُسْتَوْفًى في كتاب المُشْكِلَيْنِ، والذي يَقْرُبُ منها أن يقال: إن علماءنا قالوا: إنَّ ذلك كان قبل أن يكونوا مؤمنين، وهذا ضعيف، لقوله: ﴿وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا﴾ [المائدة:١١٥].

وقال بعضهم: معناه استكشاف تأَتِّي الفِعْلِ، كما تقول لرجل: هل تستطيع أن تنهض معي/ في كذا، وأنت تعلم أنه مستطيع، ولكنَّك تريد استكشاف ما عنده. [٦٨/أ]

---

(١) في (ط) و(م): أي أصبته.

(٢) في (ط): طلبته.

(٣) في (ط): باثنين.

(٤) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): فيكون.

(٥) في (ط): يطيعه.

(٦) في (ط): وهو.

والصحيح أنَّ معناه: هل يقدر ربك، المعنى: هل تتعلَّقُ قدرته بهذا الفعل إيجادًا وخَلْقًا، وإن كانت قد تعلَّقَتْ به صحةً وتقديرًا[١]، فليس كل ما يصحُّ أن تتعلَّق به القدرة يقع.

المسألة السادسة[٢]: في ترتيب أسماء القدرة

الأوَّل منها: ما جاء من لفظ قَدَرَ، وهو: الفاعل، القادر، والفعيل، القدير، وهذه الأسماء الثلاثة جارية على تباين الأسماء المشتقَّة.

وأمَّا المُقْتَدِرُ فقد بيَّنّا أنه مُفْتَعِلٌ، وقلنا: إن هذه التاء هي تاء التخصيص في الباري تعالى، وتاء الاكتساب في العبد، وهو تالٍ لهذه الأسماء السابقة، وتابع لها لما فيه من الإشكال.

وأمَّا المُسْتَقْدِرُ[٣] فلا يقال منه، لأنه لم يرد، كما لا يقال في صفاته مستكبر، ويقال مُتكبِّرٌ.

وأمَّا القوي فهو بعدها، لأنَّ القدرة أبين وأوضح من القوَّة، إذ القوَّة محمولة عليها، مُعْتَبَرَةٌ بها، وكذلك المَتين محمول عليه، لأنه بما[٤] تقدَّم يُشْرَحُ ومنه يُسْتَوْضَحُ[٥].

---

(١) في (غ): تقريرًا.

(٢) تأخرت هذه في (ل) إلى ما بعد الفصل الرابع من شديد المحال.

(٣) في (ط) و(م): المستقدر منه، وهو خطأ.

(٤) في (غ): لما.

(٥) تصحَّفت في (غ).

الفصل الرابع[١]: في التنزيل

المنزلة العليا للرَّبِّ[٢]

مَنْ عَلِمَ القادِر ومعناه علم أن للباري في ذلك أحكامًا يختصُّ بها ثلاثة:

الأوَّل: أنه ذو القدرة والقوَّة[٣]، وهما بمعنًى واحد.

الثاني: أنه متمكِّن ممّا يريد.

الثالث: أنه لا يَرُدُّهُ[٤] عن مُرادِهِ أحد.

المنزلة السُّفْلَى للعبد

أن يعلم أنه لا حول ولا قوة إلّا بالله، فالله يخلق له القدرة والعلم والإرادة والتَّيْسيرَ والفعل[٥].

---

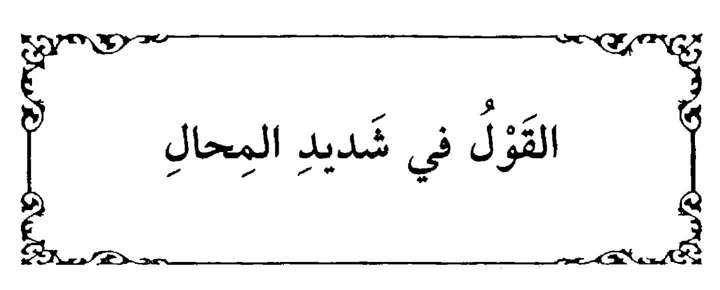
(١) أُخِّر الفصل الرابع من (ل) إلى ما قبل القول في اسم الله المحيط.

(٢) في (غ): للرب تعالى.

(٣) في (ط): ذو القوة والقدرة.

(٤) في (ط): يُرد.

(٥) في (ط): والفعل والتيسير.



القَوْلُ في شَديدِ المِحالِ

وهو الاسم الثامن من أسماء القُدْرَةِ، فيه أربعة فُصولٍ.

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به القرآن، قال تعالى: ﴿شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ [الرعد:١٣]، وجاء في الحديث عن إبراهيم الخليل[1] أنه لم يكذب إلّا ثلاث كَذَباتٍ، وما منها كذبة إلّا وهو يُماحِلُ بها عن الإسلام[2].

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

ورد في اللغة على وجوه سبعة:

الأوَّل: المِحالُ: السِّعاية إلى السلطان.

الثاني: أنه النِّقمة.

الثالث: أنه القوة، قال الكِسائي[3]: تقول العرب: مَحِّلْني، أي: قَوِّني[4].

---

(١) في (غ) زيادة: عليه الصلاة والسلام.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: أحاديث الأنبياء باب قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ برقم ٣٣٥٨ (١٤٠/٤- طوق النجاة)، وفي موضع آخر. وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الفضائل، باب: من فضائل الخليل إبراهيم ﷺ برقم ٢٣٧١ (١٨٤٠/٤- عبد الباقي).

(٣) تهذيب اللغة (٦٣/٥).

(٤) في طرة بـ (ك): محّلني أي قوّاني، ومرّضها.

الرابع: أنه العقوبة.

الخامس: الجدال.

السادس: المكر.

السابع: أنه المطاولة، ومنه قول عليٍّ: إن من ورائكم أمورًا مُتَماحِلَةً[1]، أي: طويلة.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقة وعَقْدًا

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في سرد أقوال العلماء

للعلماء فيه تسع عبارات:

الأوَّل: شديد القوة.

الثاني: شديد العداوة.

الثالث: شديد الحقد.

الرابع: شديد الغضب.

الخامس: شديد الحَيْل.

السادس: شديد الحَوْل.

السابع: شديد الإهلاك.

الثامن: شديد الأخذ.

---

(١) تهذيب اللغة (٥/٦٣) والأثر أخرجه البخاري الأدب المفرد (ص١٢٠)-٣٢٧، عن علي رضي الله عنه موقوفًا بلفظ: «لا تكونوا عُجلاً، مذاييع بذرًا، فإن من ورائكم بلاء مبرحًا مملحًا، وأمورًا متماحلة ردحًا».

[٦٨/ب] / التاسع: شديد الانتقام.

المسألة الثانية: في تحقيق القول فيه

وهو إذا تتبعته ألفيته يرجع إلى القوة، فإن مُحِلَ[(١)] بالرجل إلى السلطان: فقد قويَ أمره، وكذلك الانتقام والمكر: قوَّة[(٢)] في السعي، والمطاولة: قوَّة في المقاصد، وصبر على المحاولة حتى تنجح[(٣)]، والمطلوب من القوة تصريفها في المنافع، فقوله في إبراهيم ﷺ: «ماحَلَ بها في الله» أي: دافع بقوة[(٤)]، وهو من ثمراتِ القوة، «والقرآن ماحِلٌ»[(٥)] أي: مُدافِعٌ عن صاحبِه بقوَّةِ حُجَّته[(٦)].

المسألة الثالثة: في تخريج الأقوال على الوجه الجائز وتركيبها على الحقائق

أمَّا قولهم: إنه شديد القوة، فقد تقدَّم بيان شديد[(٧)] القوة، وأمّا شديد العداوة فسيأتي بيانه في أسماء الإرادة.

---

(١) ضبطت في (ك) بوجهين: الأول ما أثبتناه، وهو الذي في (م)، والثاني: فإنَّ مَن مَحَلَ... قَوَّى، وهو الذي في (ل)، وفي (ط): فأما من محل.. قَوِيَ.

(٢) سقطت من (ك)، وفي (غ): المكروه.

(٣) في (ط): ينجح.

(٤) سقطت من (ك).

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٦٠١٠)، وابن أبي شيبة (٤٩٧/١ -٤٩٨)، وابن حبان (١٢٤)، والطبراني في الكبير (١٠٤٥٠)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «القرآن شافع مشفع، وماحل مصدق، من جعله أمامه قاده إلى الجنة، ومن جعله خلفه ساقه إلى النار»، ورواه البزار (١٢١)، من طريقين عن ابن مسعود موقوفًا عليه.

(٦) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): حجة.

(٧) في (ط) و(ل) و(م): شدة.

وأمَّا شدَّة الحقد فمُحالٌ في حق الله، وكذلك الغضب؛ يأتي بيانه في أسماء الإرادة.

وأمَّا شدة الحَيْلِ، فالحَيْلُ هو: الحَوْلُ، لغةٌ فيه، والواو أعلى[1]، وأمّا الحيل جَمْعُ حيلَةٍ فلا يجوز على الله تعالى.

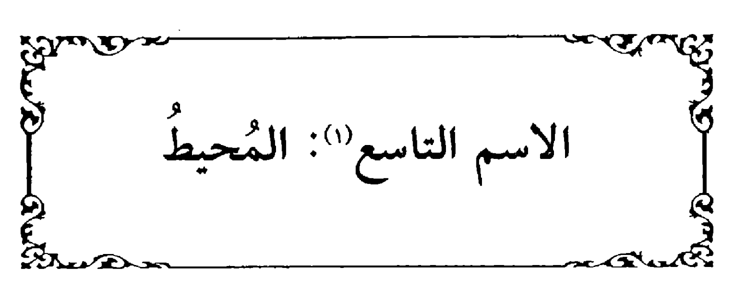
وأمَّا الإهلاك فهو فائدة القوة، وكذلك الأخذ والانتقام.

الفصل الرابع: في التنزيل

وهو نحو ما سَبَقَ في القَوي المَتينِ.

---

(١) بيّض لها في (غ).



الاسم التاسع[1]: المُحيطُ

فيه أربعة فصول.

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به القرآن، قال تعالى[2]: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٖ مُّحِيطٗا﴾ [النساء: ١٢٥]، وقال: ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطُۢ﴾ [البروج:٢٠]، وقال: ﴿وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ١٨]، ووردت به السنة في حديث أبي هريرة المفسَّر من طريق عبد العزيز بن الحُصَيْن، لا من طريق شُعيْبِ بن أبي حمزة، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

فنقول[3]: الإحاطة في كلام العرب هي: الاحتواء على الشيء، وهي: أخذه من جميع جوانبه؛ حتى يكون حاويًا له محيطًا به من جميع جوانبه، قال تعالى: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ﴾ [الكهف:٤١].

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا

وفيه ثلاث مسائل:

---

(١) في (ط) و(ل): القول في المحيط، وهو الاسم التاسع من أسماء القدرة.

(٢) في (ل) و(غ): الله تعالى.

(٣) في (ط) و(م): نقول.

المسألة الأولى: في حقيقته

أمّا حقيقته فهي لغته بعينها، وبعد هذا فله ثلاثة[١] متعلَّقات.

وهي:

المسألة الثانية:

الأوَّل: أن يُحيطَ به قدرةً، كقوله: ﴿وَاللَّهُ مُحِيطٌۢ بِالْكَـٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ١٨].

الثاني: أن يُحيطَ به علمًا، كقوله: ﴿أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ﴾ [النمل: ٢٢].

الثالث: أن يُحيطَ به قَبْضًا، وذلك يختصُّ بالأجسام.

المسألة الثالثة: في شرح العقيدة

إذا عَلِمتم اللغة والحقيقة، فاعلَموا أن قدرة الله عامَّة في كل مقدور، لا[٢] يَشِذُّ عنه شيء، ولا يُعْجِزُه شيء، وعِلْمُه عامٌّ في كل معلوم، على العموم والخصوص، في[٣] حال العدم والوجود، وعلى الجملة والتفصيل، كما سيأتي بيانُه إن شاء الله تعالى[٤]، فهو محيط بالوجهين، وهو على هذين الوجهين من أوصاف الإثبات في الذات.

وإذا قلنا:/ إنه محيط بالقَبْضِ، فقد قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ الْقِيَـٰمَةِ﴾ [الزمر:٦٤] خَبَرًا عن الآخرة، وقال خَبَرًا عن حال الدنيا: ﴿فَانفُذُواْ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَـٰنٍ﴾ [الرحمن:٣١]. [٦٩/أ]

(١) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): ثلاث.

(٢) في (ط): ولا.

(٣) في (ط) و(ل) و(م): وفي.

(٤) لم يرد في النسخ الأخرى.

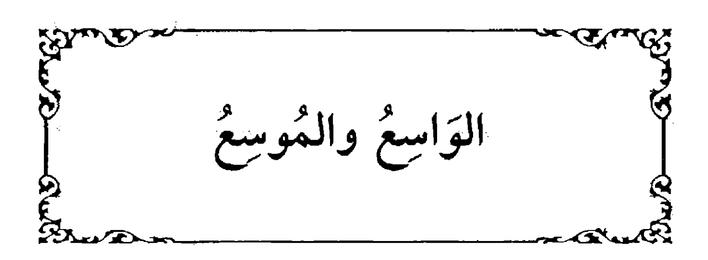
الفصل الرابع[1]: في التنزيل

إذا فَهِمْتَ معنى الإحاطة في القدرة والعلم فأحكامه في القدرة قد سَبَقَتْ، وبيانها في العلم سيأتي مقرونًا ببيان منزلة العبد فيهما، إن شاء الله تعالى[2].

---

(١) سقط هذا الفصل من (ل).

(٢) لم يرد في (ط).



الوَاسِعُ والمُوسِعُ

وهما الاسم العاشر والاسم الحادي عشر من أسماء القدرة. فيهما[١] أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في موردهما[٢]

قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[٣] [البقرة:٢٤٥]، وقال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ﴾ [النجم: ٣١]، وقال: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات:٤٧]، وقال في حديث أبي هريرة المفسَّر: الواسع، ولم يذكر الموسِع.

الفصل الثاني: في شرحهما[٤] لغة

قال علماؤنا: الواسع: فاعل من السَّعة، يقال: وَسِعَ الشَّيْءُ واتَّسَعَ، وحقيقته[٥] كلُّ مَحَلٍّ يحتمل من الأجزاء والأعيان أكثر ممّا يحتمله[٦] الآخر، ثم نُقِلَ مجازًا إلى القدرة والعلم والإرادة والكلام، قال تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات:٤٧]، وقال: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر:٦]، وقال: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام:٣٩].

---

(١) في (ط): وفيه، وفي (ل) و(غ) و(م): فيه.

(٢) في (ط): في مورده شريعة، وفي (ل) و(غ) و(م): في مورده.

(٣) في (ك) و(غ): ﴿وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾.

(٤) في (ط) و(غ) و(م): شرحه.

(٥) قوله: «قال علماؤنا... وحقيقته» سقط من (غ).

(٦) في (ط) و(غ) و(م): يحمله.

وجاز أن يقال: قدرة واسعة، وعلم واسع، وإرادة واسعة، إذا كانت متعلَّقاتها أكثر من متعلَّقات غيرها، ومنه: ناقة وَساع: إذا كانت ذريعةَ[١] المشي ممتدَّة الخَطْوِ، وسَيْرٌ وسيع: إذا كان سريعًا يقطع من المسافة في زمن ما لا يقطع[٢] غيره في مثله من الزمن، ويقال: فلان ذو سعة، أي: غَني يَصِلُ بما له من المُتَمَلَّكاتِ إلى ما لا يَصِلُ أقلُّ مالًا منه، والفِعْلُ منه: أَوْسَعَ، أي: صار ذا سَعَةٍ.

وقال ابن الأنباري: الواسع: الذي يَسَعُ لما يُسْأَلُ، المُحيطُ بكلِّ شيءٍ[٣].

وقال الشاعر:

رَعاكِ ضَمانُ الله يا أُمَّ مالكٍ ... ولَلّهُ عَن يُشْقيكِ[٤] أَغْنَى وأَوْسَعُ[٥]

الفصل الثالث: في شرحه عقيدة

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في تحقيق العقيدة فيه

قد تقدَّم بيان معناه، وحقَّقنا لكم أن السَّعة في الأجسام عبارة عن احتمال كثرة الأجزاء، والسَّعة في المعاني عبارة عن كثرة المتعلَّقات،

---

(١) في (ط) كتب فوقها صح، وفي طرته أثبت واسعة وصحَّحها أيضًا، وأثبت الوجهين في (غ)، وفي (ل): سريعة.

(٢) في (ط): يقطعه.

(٣) الزاهر في معاني كلمات الناس (١/٩٤) ونسبه إلى أبي عبيد، وهو في مجاز القرآن (١/٥١).

(٤) في (ط): يشفيك.

(٥) انظر: تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (ص٥٢)، شأن الدعاء (٧٣)، الحماسة بشرح المرزوقي (٣/١٣١٦)، والتبريزي (٣/٢٧٠)، غريب الحديث للخطابي (١/٦٣٦)

فالباري تعالى واسع، أي: وَسِعَ بقدرته وعلمه وإرادته وكلامه كلَّ شيء، كما قال سبحانه: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْماً﴾ [غافر:٦] وانتصَبا على التمييز، وهو كثير في اللغة، ووسِع رزقه جميع خلقه، ووسع كُرْسيه السماوات والأرض.

فإن كان العِلْمَ - كما قال ابنُ عباس - فلإحاطته بكلِّ معلوم، وإن كان الكرسيُّ جِسْمًا عظيمًا كما روي في الأثر، حَسَبَ ما أوردناه في كتاب المُشْكِلَيْنِ،/ فمعناه أنه جِسْمٌ ذو أبعاد؛ إذا طُرِحَتْ فيه السماوات والأرض احتمل أن يكون ظَرْفًا لها[1].

المسألة الثانية: في تركيب المعنى على اللفظ اعتقادًا

إذا قلنا: إنه واسع بمعنى[2]: قادر أو عالم فقد ظهر، وهو من صفات الذات كذلك.

وإن كان واسع الملك والعطاء بمعنى الكثرة فهو من صفات الفعل.

وإن قلنا: إنه موسِعٌ، بمعنى: أنه ذو سَعَةٍ، وهو الغنيُّ، فقد تقدَّم بيانُه، ويكون من صفات التنزيه.

وإن قلنا: إنه موسِعٌ، بمعنى: أنه وَسَّعَ على غيره أو خَلَقَ الأجسام ذاتَ سَعَةٍ فهو من صفات الأفعال، وعليه جاء قوله: ﴿وَالسَّمَآءَ بَنَيْنَـٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات:٤٧]، وقيل: جاء على وصف التنزيه، المعنى: وإنّا لأغْنياءُ[3] عن المعونة في ذلك[4].

---

(١) في (ط): لهما.

(٢) في (ط): بمعنى أنه، وفي (ل) اختل الكلام اختلالا فاحشا.

(٣) في (ط): للأغنياء، وفي (ل) تصحفت العبارة، وفيها: للأغثماء.

(٤) قوله: «المعنى: وإنّا لأَغْنِياءُ عن المعونة في ذلك» سقط من (غ) و(م).

المسألة الثالثة:

قد بيَّنّا أن الواسِعَ والموسِعَ يكون من أسماء الذات، ويكون من أسماء الأفعال، وحقَّقناه وشرحناه.

ووَهِمَ فيه حَبْرٌ عظيم وهو الأستاذ أبو إسحاق[1]، فعدَّدَهُ في جملة صفات الأفعال وجعله منها، وقال بعد أن عدَّده فيها: «هو الذي لا تتعذَّر عليه عَطيةٌ»، وهذا هو الحُجَّةُ عليه، فإنه إشارة إلى عموم القدرة، إذ التعذُّر نقيض[2] الإمكان، والإمكان متعلِّق بالقدرة ومن أحكامها.

وأيضًا فإنَّ تخصيص ذلك بعموم القدرة دون العلم والإرادة مع تصريحه بقوله: ﴿وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر:٦]، لا معنى له، والتعميم في صفات الله وأسمائه، **والكَمالُ متى احتمله اللفظ أوجبه التفسير وعَيَّنَهُ التأويل**.

---

(١) أشار هذا الإمام إلى الخلاف بين الأصحاب، في بعض صفات الذات، فقال: ومن أصحابنا من ذهب إلى هذه الأسامي من صفات الفعل ومعناها: الفاعل لهذه الأشياء، الأسماء والصفات للبيهقي (٣٤٩/١). وقد نقل عنه الإمام البيهقي كثيرًا، وهو ممن نبهوا إلى تصنيف الأسماء ضمن الصفات السبع، من ذلك ما نقله عنه البيهقي في الأسماء والصفات للبيهقي (٣١٤/١)، قال: «وكان الأستاذ أبو إسحاق رحمه الله يقول: من أسامي صفات الذات ما يعود إلى القدرة، منها: «القاهر»، ومعناه: الغالب، ومنها: «القهار»، ومعناه: الذي لا يقصد إلا ويغلب، ومنها: «القوي»، ومعناه المتمكن من كل مراد، ومنها: «المقتدر»، ومعناه: الذي لا يرده شيء عن المراد، ومنها: «القادر»، ومعناه: إثبات القدرة، ومنها: «ذو القوة المتين» ومعناه: نفي النهاية في القدرة وتعميم المقدورات». ومن ذلك ما نقله عنه في الأسامي التي ترجع إلى الإرادة: الأسماء والصفات للبيهقي (٣٤٩/١).

(٢) في (غ): يقتضي، وهو تصحيف.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمتم الحقيقة للرَّبِّ في هذا الاسم فله في ذلك أحكامٌ يختصُّ بها، وهي:

سَعَةُ[١] القدرةِ، والعلم، والإرادة، والقول، والخلق، والعطاء، حسب ما سبق[٢] بيانُه في كثرة المتعلَّقات، ويضبطه أن صفاته العُلَى على غاية التعلُّق ذاتًا وفِعْلًا.

وعلى العبد في منزلته أن يسعى في كثرة متعلَّقات صفاته؛ من العلم والطاعة، وفي سعة أخلاقه بالاحتمال والصبر.

---

(١) في (ط): ستة، وهي تصحيف.

(٢) في (ط): تقدَّم.

فهرس الموضوعات

أَعْلَاقٌ أَنْدَلُسِيَّة
إِشْبِيلِيَّة (١)

سِلْسِلَةُ مُؤَلَّفَاتِ الإِمَامِ
أَبِي بَكْرٍ ابْنِ العَرَبِي (١)



فِي شَرْحِ أَسْمَاءِ اللهِ الحُسْنَى وَصِفَاتِهِ العُلَى

تَحْرِيرُ

الإِمَامِ الحَافِظِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ
ابْنِ العَرَبِيِّ المَعَافِرِيِّ الإِشْبِيلِي
المُتَوَفَّى ٥٤٣ هـ سَنَة

ضَبَطَ نَصَّهُ
عبد الله التوراتي

خَرَّجَ أَحَادِيثَهُ وَوَثَّقَ نُقُولَهُ
أحمد عروبي

السِّفْرُ الثَّانِي

دار الحديث الكتانية


الأمد الأقصى
في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى



دار الحديث الكتانية

المملكة المغربية : طنجة - شارع مولاي يوسف ٤١ زنقة صنهاجة رقم ٥
هاتف ٠٠٢١٢٥٣٩٣٢٢٧٦٤/ ٠٠٢١٢٥٣٩٣٢٢٧٨٥
الجمهورية اللبنانية : بيروت - شارع برج أبي حيدر - ص.ب ٥٥٥٦-١٤ بيروت
هاتف ٠٠٩٦١-١-٨٤١٦٣٦/ ٠٠٩٦١-٣-٢٨٧٨١٩
e-mail: dar.alkatani@gmail.com
www.kittaniyya.com

الكتاب:الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى
المؤلف : الإمام الحافظ أبو بكر ابن العربي المعافري الإشبيلي
تحقيق : عبد الله التوراتي وأحمد عروبي
الطبعة : الأولى ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م
الرقم الدولي: 978-9954-623-71-8

تطلب منشوراتنا من

المغرب: المكتبة الكتانية - طنجة - شارع مولاي يوسف ٤١ زنقة صنهاجة رقم ٥
هاتف : ٠٠٢١٢٥٣٩٣٢٢٧٦٤ - ٠٠٢١٢٥٣٩٣٢٢٧٨٥
مصر : دار المجلد العربي - مصر - القاهرة - شارع جوهر الصقلي مقابل الأزهر الشريف
هاتف : ٠٠٢٠٢٥٩١٢٥٢٤ - ٠٠٢٠١٠٥٤٦٩٨٦٤
الأردن : دار ورد - عمان - وسط البلد - شارع الملك فيصل - بجانب البنك العربي
هاتف :٠٠٩٦٢٧٩٥٤١٤١٧٦ - ٠٠٩٦٢٦٥٦٠٦٢٦٣
تركيا : دار الشامي - استانبول - بايزيد
هاتف :٠٠٩٠٢١٢٥٢٦٠٥٤٦-٠٠٩٠٥٤٢٣٣٢٣١٥٧

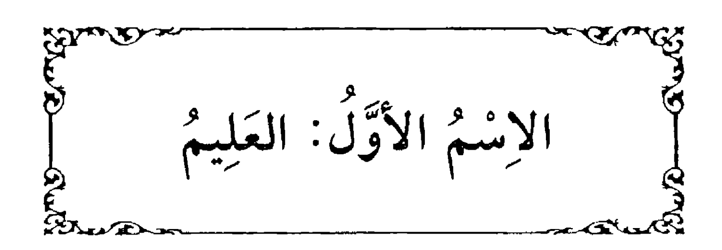




القَوْلُ في أسماء العِلْمِ: وهي أَسْمَاءٌ[1]

---

(١) في (ط) و(ل): وهي أحد عشر اسمًا.



الاِسْمُ الأَوَّلُ: العَلِيمُ

وإنَّما بدأنا به لأنَّ قولنا عالم وعلَّام ورد مُقَيَّدًا، وقولنا عليم ورد مطلقًا.

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به القرآن والسنة[1]، وأجمعت عليه الأمَّة، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ [الأنعام:٩٧]، وقال: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن:٢٦]، وقال: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الأنعام:٧٤]، وقال: ﴿عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾[2] [المائدة:١١١]، وقال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١١٨]، وورد في حديث أبي هريرة مفسَّرًا من الطريقين[3] جميعًا ذِكْرُ العليم والعلَّام، ولم يَرِدْ ذِكْرُ العالم، وفي الحديث: «الله ورسوله أعلم»[4]، وأجمعت عليه الأمَّة.

---

(١) انظر تفصيله في الأسماء والصفات للبيهقي (٢٩٣/١): باب ما جاء في إثبات صفة العلم.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (غ): الطرفين.

(٤) ورد هذا اللفظ في أحاديث كثيرة، منها حديث جبريل المشهور من مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وفيه في آخره، أن النبي ﷺ قال لعمر: «يا ابن الخطاب، أتدري من =

[٧٠/أ] الفصل الثاني: في شرحه لغةً/ وحقيقة

اعلَمُوا - وفَّقَكم الله - أنَّ هذا الاسم وهو العَلِيمُ معلوم لدى[1] القلوب والألسنة، عند العرب والعلماء، ولكنَّ الناس تَفَاوَضُوا فيه وتكلَّمُوا في حدِّه وتحزَّبُوا عليه حتَّى صار تحت خَفَاءِ الجَهْلِ، ولَئِنْ خَفِيَ العِلْمُ فما[2] يظهر بعده، ولقد تكلَّمْنَا عليه في الأصول بما يُغْنِي عن إعادته، ولكنَّا نشير إلى طَرَفٍ منه فنقول على التقريب:

العِلْمُ عبارة عن اطلاع المرء على ما لم يَطَّلِعْ عليه، وانكشاف ما غاب عنه إليه، وعالم فاعل من عَلِمَ، وعليم وعلَّام مبالغة فيه، وله أسماء كثيرة، منها: العقل، والفطنة، والدِّرَاية، والخِبْرَةُ؛ في أخوات لها.

الفصل الثالث: في بيانه عَقْدًا

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: في بيان علمه تعالى

والذي اعتقده أهل السنة أنَّ له عِلْمًا كما أخبر عن نفسه، فقال[3]: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء:١٦٥].

= السائل عن كذا وكذا؟ لما قال: الله ورسولُه أعلم، قال: «ذلكَ جبريلُ جاء يعلِّمكم دينكم»، أخرجه أحمد (١٨٤)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان والإسلام والقدر وعلامة الساعة، برقم ٨ (١/ ٣٦)، وأبو داود في كتاب السنة، باب في القدر: ٤٦٩٥ (٧/٧٧-شعيب).

(١) في (غ): لذي.

(٢) في النسخ الأخرى: فماذا.

(٣) في (غ): فقال تعالى.

والإحكام[1] يَدُلُّ على العلم على ما بيَّنَّاهُ في الأصول[2].

المسألة الثانية:

نقول: إنَّ علم الباري تعالى واحد، به[3] يعلم المعلومات، ويتعلَّقُ بكل شيء على كل وَجْهٍ يصحُّ العلم به[4]، وقد صحَّ في الأثر أن الخَضِرَ قال لموسى عليهما السلام[5]: «ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلَّا بمقدار ما نقص هذا العصفور من البحر»[6].

---

(١) دليل الإحكام والإتقان أحد الدليلين، كما في اللمع (٢٤)، والكامل (١/٢٣٠-٢٣١)، والإرشاد (٦١) والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (٦٠)، وقواعد العقائد (١٧٨)، والمغني للمتولي (١٨)، وأصول الدين (٩٥)؛ والدليل الثاني: التخصيص أوالاختيار والإيثار الذي هو من آثار الإرادة، كما نصَّ عليه بعض المتأخرين منهم الإمام المُقترَح (٥٢٦-٦١٦) في «الأسرار العقلية»، وقرَّره شارحه الإمام أبو يحيى زكريا الشريف الإدريسي (كان حيًّا عام ٦٢٩هـ) في «أبكار الأفكار العُلوية» (٤٨ و٦٢)، وقد ذكر الإمام المقترَح في شرح الإرشاد (١٣١-١٣٢): أن الإمام الجويني تراجع عن دليل الإحكام، واكتفى بالثاني، ونقل عنه نصًّا بعضه في البرهان (١/٦٥)، وانظر شرح ابن التلمساني لمعالم أصول الدين للفخر الرازي (٢٣١-٢٣٢).

(٢) في المتوسط للقاضي أبي بكر بن العربي: (٢٦-٢٧)، ونقلوا على ذلك الإجماع؛ كما في رسالة إلى أهل الثغر، في الإجماع الرابع والخامس (١٢١)، وأصول الدين (٩٠ و٩٥).

(٣) في (غ): وأنه.

(٤) الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (٦٠)، التبصير في الدين (١٦٩).

(٥) لم ترد في النسخ الأخرى.

(٦) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب الإنصات للعلماء، برقم ١٢٢ (١/٣٥)، ومسلم في كتاب الفضائل، باب من فضائل الخضر عليه السلام، برقم ٢٣٨٠ (٤/١٨٤٧-عبد الباقي)، والترمذي أبواب تفسير القرآن برقم ٣١٤٩ (٥/١٦٣-بشار)، من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

قال علماؤنا[١]: ويجوز أن تكون[٢] لله علوم لا تتناهى بعدد المعلومات، وإنَّما عَلِمْنَا اتِّحَادَه[٣] شرعًا لقوله: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٥]، ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [فاطر: ١١]، وقد تقدَّم القول فيه وفي وجه المبالغة في معانيه.

المسألة الثالثة:

عِلْمُ الله تعالى داخل تحت حَدِّ العِلْمِ وحقيقته، ولكنَّه لا يصحُّ أن يكون علم ضرورة لما في الضرر[٤] من النقص الذي يتعالى عنه ربُّنَا، وليس بعلم نَظَرٍ لما في النَّظَرِ من الحاجة[٥] إلى المقدِّمات المُحَصِّلَة للعلم، ولما في ذلك من افتتاح المعرفة، وعِلْمُ الله تعالى قديم[٦].

المسألة الرابعة:

قال علماؤنا: لا نصف الباري بأنه عارف؛ وإن كان بمعنى عالم، لأنه لم يَرِدْ به توقيف[٧].

---

(١) اللمع للإمام أبي الحسن الأشعري (٢٩-٣٠)، ونقل الإجماع عليه في أصول الدين (٩٥)، والمتوسط للقاضي ابن العربي (٣٢).

(٢) في (ط) و(م): يكون.

(٣) في طرة بـ(ل): إيجاده، وصحَّحها، كما صحَّح ما أثبتنا.

(٤) لعله يقصد بالضرر الضرورة، أي أن علم الله ليس بعلم ضرورة.

(٥) في (ك): الحاجات.

(٦) انظر: اللمع للإمام الأشعري (٢٤-٢٥)، مجرد مقالات الأشعري (١١-١٢)، الكامل في اختصار الشامل (١/٢٩٤-٢٩٦)، التمهيد للقاضي الباقلاني (٢٦)، المغني لأبي سعيد المتولي (٢).

(٧) وبهذا الأصل ردَّ الأشاعرة على أحد الاعتراضات على حدهم العلم بأنه: معرفة المعلوم على ما هو به، فأُلزموا تسميةَ الله عارفا، وإن كان قد التزمه به بعضهم، =

وقد بيَّنَّا في أصول الدين أنَّ المعرفة والعلم مختلفان، وأنَّ المعرفة علم واحد، والعِلْمُ معرفتان، هذه لغة العرب[١].

والسبب فيه - والله أعلم - أنه لمَّا كان العلم أكمل من المعرفة سمَّيْنَا الباري تعالى بالأكمل، ويجوز أن يقال فيه عارف على معنى أنه عالم بالأوائل، ويقال أيضًا عالم على معنى أنه يَعْرِفُ الأوائل والأواخر، وأنَّ المعارف كلَّها له.

الفصل الرابع: في التنزيل

لا يخفى على العبد العلم؛ لأنه قد احتوى منه على أُنْمُوذَجٍ يَسْتَدِلُّ به على ربِّه وعلى عِلْمِ رَبِّهِ، وهذه هي الحكمة في أن جُعِلَتْ فيه صفات تشترك في الأسماء مع صفات الخالق وأسمائه؛ ليكون[٢] عونًا له في استدلاله عليه ومعرفته به، فإذا عَلِمَ بإتقان[٣] المخلوقات عِلْمَ ربه وتحقَّقَ أنَّه العالم الذي لا يخفى عليه شيء؛ فعند ذلك يتبَيَّنُ[٤]

له/ أنه قد اختصَّ تعالى في ذلك بأحكام جِمَاعُها عشرة: [٧٠/ب]

= انظر تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للقاضي الباقلاني (٢٥)، والتسديد في شرح التمهيد لعبد الجليل الرَّبَعِي: ق ٢/أ-ب، والكامل في اختصار الشامل (٢٩٤/١).

(١) إذ يتعدى فعل «علم» لمفعولين، وفعل«عرف» لمفعول واحد، وبهذا نقض بعضهم الحد، فأحال أن يسد ما يتعدى إلى مفعول واحد مسد ما يتعدى إلى مفعولين، ولكن الإمام عبد الجليل الرَّبَعِي في التسديد (ق٢) ردَّ ذلك بأن اختلاف الأفعال في التعدي لا يوجب اختلاف المعاني استنادا إلى اللغة.

(٢) في (ط): لِتكون.

(٣) في (غ): باتفاق.

(٤) في (ط): تبيَّن.

الأوَّل: عَدَمُ الأوَّلِيَّة في علمه؛ لاستحالة أن يكون مخلوقًا، لأنه لا يُخْلَقُ - وهو مُحْكَمٌ - إلَّا بمثله، فيتداعى ذلك إلى ما لا يتناهى.

الثاني: استحالة العَدَمِ عليه لاستحالة عدم القديم.

الثالث: أنَّه يعلم به جميع المعلومات، وعِلْمُ العبد محصور بالمعلوم[١].

الرابع: أنَّه يعلمه جملةً وتفصيلًا، وعِلْمُ العبد يتعلَّقُ بالجملة دون التفصيل.

الخامس: أن علمه يتعلَّقُ بالتفريع والتأصيل، وعلم العبد يتعلَّقُ بأَصْلٍ خاصَّةً دون فروعه.

السادس: أنَّ علم الله سابق الموجودات، وعلم العبد مسبوق بالمعلوم.

السابع: أنه لا يتطرَّق إلى علمه آفة، وعلم العبد مُعَرَّضٌ لكلِّ آفة.

الثامِنُ: أنَّ علم الرَّبِّ[٢] بالمعلومات في غاية الكشف والإيضاح، وعلم العبد وإن بلغ غايةً فإنه مُقَصِّرٌ، كأنه من وراء سِتْرٍ، وقد بيَّنَ ذلك بقوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة:٢٥٤].

التاسع: أنه لا يشغله شأن عن شأن.

العاشر: أن علم الرب أفاد الموجودات، وعلم العبد مستفاد من الموجودات.

---

(١) في (ط): معلوم، وفي (غ): المعلوم.

(٢) في (ط): الرب سبحانه.

المنزلة الثانية[1] للعبد:

على العبد إذا عَلِمَ عِلْمَ[2] ربه حُكْمَانِ:

أحدهما: أن يفوِّض إليه ويستسلم لسابق عِلْمِهِ.

الثاني: أن يسعى[3] في اكتساب العلم به من كل وَجْهٍ، إذ هو أشرف المكتسبات، فكلما[4] كَثُرَتْ طرق العلم به زاد العِلْمُ به، فبذلك شَرُفَ عِلْمُ الملائكة والأنبياء عليهم السلام[5] على عِلْمِ الخَلْقِ لكثرة دَلَائِلِهِمْ.

---

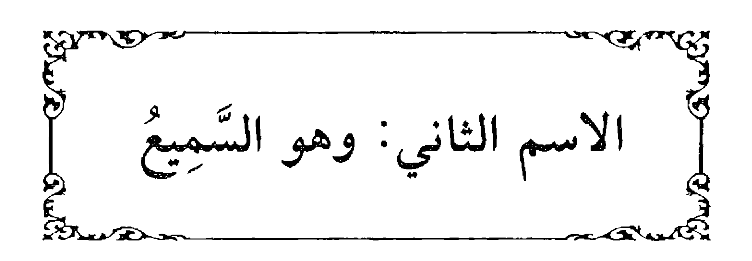
(١) في (ط): السفلى.

(٢) سقط من (غ).

(٣) في (غ): يستغني.

(٤) في (غ): وكلما.

(٥) لم ترد في النسخ الأخرى.



الاسم الثاني: وهو السَّمِيعُ

ونـذكر البَـصِيَر(١) معـه لارتباطـه بـه فـي الـذِّكْرِ، وجَـرْيِ عـادة علمائنـا - رحمة الله عليهم - بالجمع بينهما، وهو أيضًا أربط للكلام، وأقرب للمَرَامِ، فنقول:

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به القرآن، قال تعـالى:﴿ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾(٢) [الإسراء: ١]، فجمع ذكرهما، وأفرده أيضًا في موضع آخر(٣)؛ وورد في السنة مفسَّرًا في حديث أبي هريرة(٤)، وجاء في سائر الأحاديث ذِكْرُهما معًا(٥)؛ وأجمعت الأمَّة عليه(٦)، وإن كانوا قد تَبَايَنُوا في المعنى على ما نذكره بَعْدُ إن شاء الله(٧).

---

(١) في (ط): البصَر، وفي (ل) و(ق) و(م): معه البصير.

(٢) في ثماني آيات، أربع منها منكرة، والأخرى معرفة.

(٣) يقصد قوله تعالى:﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ [سبأ:٥٠].

(٤) وفي أحاديث مرفوعة وموقوفة، انظرها في الأسماء والصفات للبيهقي (١/٤٥٥)، باب ما جاء في إثبات صفة السمع.

(٥) في (غ): معنى.

(٦) في (غ): عليه الأمة.

(٧) في (غ) زيادة: تعالى.

الفصل الثاني: في شرحهما لغةً

أَمَّا السَّمْعُ والبَصَرُ فمشهوران في اللغة، وكذلك قولنا: سميع بصير، وهما بِنَاءُ فَعِيلٍ من سَمِعَ وبَصُرَ، واختُلِفَ في بناء سميع على ثلاثة معان:

الأوَّل: أنه بمعنى سَامِعٍ، وهو إدراك المسموعات.

الثاني: أنه بمعنى مُسْمِعٍ لغيره، كما قال عَمْرُو بن مَعْدِي كَرِبَ:

أَمِنْ رَيْحَانَة الداعي السَّمِيعُ يُؤَرِّقُني وأصحابي هُجُوعُ[1]

أراد الداعي المُسْمِع.

الثالث: أن يكون سميع بمعنى قَابِلٍ، كما قال: «سمع الله لمن حمده»، أي قَبِلَه، وفي الحديث: «اللهمَّ إنِّيَ أعوذ بك من دُعَاءٍ لا يُسْمَعُ»[2]، ومنه قول الشاعرِ/: [٧١/أ]

دَعَوْتُ اللهَ حتَّى خِفْتُ أَلَّا يَكُونَ اللهُ يَسْمَعُ ما أَقُولُ[3]

---

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس (١/٨٠)، وشرح القصائد السبع: ٣٨٦، وشأن الدعاء (٦٠)، قال الزجَّاج في تفسير أسماء الله الحسنى (٤٣): «وإنما جاء ذلك لأن مفعلا اسم الْفَاعِل من أفعل ومطرد فيه اطراد فاعل فِي فعل»، وقال الأزهري في تهذيب اللغة (٢/٧٤): «وهو في هذا البيت بمعنى المسمع، وهو شاذ؛ والظاهر الأكثر من كلام العرب أن يكون السميع بمعنى السامع، مثل عليم وعالم وقدير وقادر»؛ والله إعلم.

(٢) أخرجه أحمد (١٣٠٠٣)، وأبو داود في أبواب فضائل القرآن، باب في الاستعاذة، برقم ١٥٤٨ (٢/٦٤٧- شعيب)، والنسائي في الكبرى، في أبواب الاستعاذة برقم ٧٨٢٢ (٧/ ٢٠٦-شعيب)، والطبراني في الكبير (٢٢٧٠)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) هو شمير بن الحارث الضبي؛ انظر تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (٤٢)، وفي شأن الدعاء للخطابي (ص٦٠)، ونوادر أبي زيد (١٢٤)، وتفسير الطبري (٦/٥٢٨)، والخزانة للبغدادي (٢/٣٦٣).

وأمّا[1] البصير ففيه أيضا ثلاثة[2] معان:

أحدها: إدراك المُبْصَرَاتِ ورؤيتها.

الثاني: العِلْمُ بخَفِيَّات الأمور ودقائق الأشياء، كما يقال: فلان بصير بكذا، أي خبير مُتَحَقِّقٌ به.

الثالث: أنه بمعنى مُبْصِرٍ، كما تقدَّم في سميع.

الفصل الثالث[3]: في شرحهما حقيقة وعقداً

وفيه سبع مسائل:

المسألة الأولى: في تحقيق السمع والبصر

اختلف أصحابنا[4] في سمعه وبصره؛ فمنهم من قال: إنهما نوعان من العلم بالوجود[5]، أحدهما يقال له سَمْعٌ، والآخر يقال له بَصَرٌ، ولم يُنْكِر إطلاق القول بأن لله علومًا غير متماثلة، ولا يَسُدُّ واحد منهما مَسَدَّ صاحبه؛

ومنهم من قال: إن السمع إدراك المسموع، وقد اختلف في ذلك جواب شيخنا أبي الحسن في كتبه، فتارةً قال: السمع إدراك المسموع، ورَدَّ قول من قال: إنه العلم بالمسموع، وقال في بعض كتبه: إنه ضَرْبٌ من العِلْم[6].

---

(١) في (غ): أما.

(٢) في (ط): ثلاث.

(٣) في (ك): الفصل الثاني، وهو سبق قلم.

(٤) انظره في شرح الإرشاد للمقترح (١٤٢-١٤٣)، وشرح المعالم لابن التلمساني (٢٦٩-٢٧٠).

(٥) في (ط) و(ق) و(م): الموجود.

(٦) ابن فورك في مجرد المقالات (٩٢)، والملل والنحل للشهرستاني (١/١٠٠)، وشرح المعالم (٢٧٠).

قال الأستاذ أبو بكر بن فُورَكَ: «الصحيح أنه إدراك المسموع، وأنه صفة تزيد على العلم، وكذلك القول في البصر: إنه[١] صفة تزيد على العلم»[٢]، وقد شرحنا ذلك في كتب[٣] الأصول.

والنكتة فيه أنه لو كان مَعْنَى يَسْمَعُ ويُبْصِرُ يَعْلَمُ - وهو عالم بما كان ويكون - لكان سامعًا مُبْصِرًا لما كان ويكون، وذلك مُحَالٌ، وفي شمول العلم للموجود والمعدوم، واختصاص السمع والبصر[٤] بالموجود أعظم دليل على الفَرْقِ بينهما، وتَمَيُّزِ كلِّ واحد منهما بحقيقته ومُتَعَلَّقِهِ.

المسألة الثانية:

الباري تعالى عندنا سميع بسَمْعٍ، بصير ببَصَرٍ، وخالفت في ذلك المبتدعة فقالوا: إن الباري تعالى سميع وبصير بمعنى أنَّه عالم[٥]، وقد بيَّنَّا أنَّ السمع والبصر معنًى يَزِيدُ على العِلْمِ المُطْلَقِ، وأنه لا بدَّ له من فائدة مجدَّدة.

المسألة الثالثة:

نقول: إن الباري تعالى سميع حقيقة بكلِّ مَعْنًى لغويٍّ، لأنَّ اللغة في ذلك لا تأباه الحقيقة، وكلُّ جائز في الحقيقة وردت[٦] به اللغة لا مَرَدَّ له.

فإذا قلنا: إنه[٧] سميع بمعنى أنه عالم بالمسموعات فإنَّ ذلك يرجع إلى صفات[٨] الذات والإثبات.

---

(١) في (ط) و(غ): إنها.
(٢) وأصله عند أبي إسحاق الإسفراييني، كما نقله عنه في الأسماء والصفات: (١/٢٩٣).
(٣) في (م): كتاب.
(٤) سقطت من (ط).
(٥) هو قول القَدَرِيَّة البغدادية: الفرق بين الفِرَق (٣٢٤).
(٦) في (ط) و(ل): ووردت.
(٧) في (ط): بأنه.
(٨) في النسخ الأخرى: صفة.

وإن قلنا إنه سميع بمعنى أنه قَابِلٌ فلذلك وجهان:

أحدهما: أنه يرجع إلى مَدْحِه له، فيعود إلى الكلام، وهو[١] من صفات الذات أيضا[٢].

والثاني: رجوعه إلى الثواب، فإن الكريم إذا قَبِلَ ورَضِيَ أثاب.

وإذا كان سميعًا[٣] بمعنى أنه[٤] مُسْمِعٌ فقد قال علماؤنا: إنه من صفات الأفعال، وذلك يعود إلى إسماعه لخلقه كلامه وكلام[٥] غيره.

[٧١/ب] وإذا قلنا في كونه بصيرًا إنه بمعنى إدراك المُبْصَرَاتِ رجع إلى الذات،/ لأنَّ الإدراك معنًى قائم بالمُدْرِكِ.

وإن[٦] قلنا: إنه بمعنى العلم بخَفِيَّاتِ الأمور كما يقال: فلان بصير بكذا، فلا نجعله معناه الأخصَّ به، لأنَّ ذلك قولٌ بمذهب المبتدعة في أنه بصير بمعنى أنه عالم، ولكنَّه عندنا أحد معانيه، والأصل هو الإدراك فيه.

وإن قلنا إنه بمعنى مُبْصِرٍ احتمل مَعْنَيَيْنِ:

أحدهما: أنَّه بمعنى فاعل أي بَاصِرٍ، لأنَّ العرب تقول: بَصُرْتُ به وأَبْصَرْتُهُ بمعنى رأيته، فتجعل فَعُلَ من هذا الباب وأفعل بمعنًى واحد، فإذا أردت تَعْدِيَةَ الفِعْلِ فيه عَدَّيْتَه[٧] بالتضعيف، فتقول: بصَّرْتُه بتشديد الصَّادِ.

---

(١) في (ط) و(ل) و(م): وهي.

(٢) سقطت من (ك).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في النسخ الأخرى: أو كلام.

(٦) في (ط): إذا.

(٧) في (ط) و(ل) و(م): عدَّته.

والثاني: أن يكون بمعنى أنه جَعَلَ غيره يُبْصِرُ، فيكون من صفات الأفعال، وتكون العبارة عنهما واحدة، كقول العرب رجعت، فإنه بالتعدية[١] وعدم التعدية بلفظ واحد، يقال: رَجَعْتُ أنا ورَجَعْتُ زيدًا.

المسألة الرابعة:

إذا ثبت أنه مُدْرِكٌ للمُبْصَرَاتِ بمعنى أنه رَاءٍ فإنه يقال له رَاءٍ كما يقال له بَصِيرٌ، لكن لم يَرِدْ بالاسم توقيف، وورد بالفعل، قال ﷺ: «أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك»[٢]، والرؤية في كلام العرب تأتي على مَعْنَيَيْنِ:

أحدهما: رؤية العين، وهي إِدْرَاكُ المُبْصَرَاتِ، وهي تتعدَّى إلى مفعول واحد.

والمعنى الثاني: هو العِلْمُ، وهي على ذلك تتعدَّى إلى مفعولين، وقد بيَّنَّا ذلك كلَّه في كتاب المُشْكِلَيْنِ، والباري تعالى[٣] عندنا رَاءٍ بالوجهين لوجوبهما له.

المسألة الخامسة:

إذا عَلِمتم معنى كونه سميعًا بصيرًا فاعلموا أنَّه سميع في الأَزَلِ لكلامه، بصير رَاءٍ لذاته، فكلُّ ما خلق بعد ذلك من كلام أو مَوْجُودٍ سَمِعَه ورَآهُ.

---

(١) في (ط) و(غ) و(ل): في التعدية.

(٢) أخرجه أحمد (١٨٤)، والبخاري في كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان، برقم ٥٠ (١/١٩-طوق النجاة)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان والإسلام والقدر وعلامة الساعة، برقم ٨ (١/ ٣٦)، وأبو داود في كتاب السنة، باب في القدر: ٤٦٩٥ (٧/٧٧-شعيب) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٣) سقطت من (ط).

المسألة السادسة: في وصف الباري تعالى بإدراك الألم واللذة

قال علماؤنا: نقول إنه مُدْرِكٌ لسائر المُدْرَكَاتِ على كلِّ وَجْهٍ يصحُّ أن يُدْرَكَ عليه المُدْرَك، كما يصحُّ أنَّه عالم بكلِّ مَعْلُومٍ على كلِّ[1] وَجْهٍ[2] يُعْلَمُ به المعلوم، فهو يُدْرِكُ الألم واللَّذَّةَ بغيره كما يَعْلَمُ الألم واللَّذَّةَ التي به[3].

المسألة السابعة: في التحقيق في الباب

ليس بخاف كما قدَّمنا معنى العِلْمِ، وأنه كَشْفُ الحقائق والاطلاع عليها، وبيَّنَّا الفروق التي أدركناها بين عِلْمِ الله تعالى وعِلْمِ المخلوق، من[4] الأوجه العشرة التي بيَّنَّاها، وقرَّرنا[5] أن علم الله تعالى عامٌّ في المعلومات، لا يحتاج إلى نَظَرٍ ومُقَدِّمَاتٍ، وأنَّ علم العبد بخلاف ذلك، ولم يهب الباري تعالى[6] للمكلَّف إلا علمًا قاصرًا ببعض المعلومات، وما نعلمُه أيضًا إنَّما نعلمه بطُرُقٍ ومُقَدِّمَاتٍ[7] عددها سَبْعٌ:

الأوَّل: علمه بديهة.

والعلم الحاصل من جهة الحواسِّ الخَمْسِ.

فهذه سِتَّةُ[8] طُرُقٍ لا سابع لها.

---

(١) سقطت من (غ).

(٢) قوله: (يصح أن يدرك عليه ... على كل وجه) سقط من (ك)، إذ انتقل نظر الناسخ إلى السطر الذي يليه للمشابهة في اللفظ.

(٣) أي يعلم الألم واللذة التي بغيره.

(٤) في (ك): ومن.

(٥) في (ط): قدَّمنا.

(٦) لم ترد في (غ).

(٧) في (غ): مقدَّمات.

(٨) في (ط) و(ل): ستّ.

يحصل عنها علم سابع: وهو النَّظَرِي[(١)].

فهذه[(٢)] طرق محصورة مقرونة بآفات ونقائص، وهذه المقدِّمات من جملة معلومات/ الباري[(٣)]، لا[(٤)] بهذه الطرق ولا على هذه الوجوه، مُعَرَّاةً من الآفات، وجميع ذلك يرجع إلى طُرُقٍ وَضَعَهَا الباري تعالى أَسْبَابًا وآلَةً لإدراك تلك المعلومات، وهو سبحانه بهذا كلِّه عالم دون تلك الطرق، فتبيَّن أن علم الله سبحانه يتعلَّق بجميع المعلومات على اختلافها وتَبَايُنِ طرقها الحاصلة عنها، دون سَبَبٍ ولا مقدِّمة، ولا حدوث آفة ولا نقيصة، ونقول: إنَّه سميع بصير لكمال[(٥)] أنواع العلوم كما عَلَّمَنَا ونبَّهَنَا ودلَّ لَنَا[(٦)]. [٧٢/أ]

الفصل الرابع: في التنزيل

أمَّا المنزلة العليا لله[(٧)] فقد تقدَّم بيانُها في اسم العالم.

وأمَّا المنزلة السفلى للعبد فإنَّه إذا عَلِمَ أن ربه يسمع[(٨)] السِّرَّ وأخفى فلا يُجْرِي بخاطره ولا يَهْمِسُ بلسانه إلَّا ما يرضاه، وكذلك إذا عَلِمْتَ أنه يَرَاكَ

---

(١) يقرر هذه المسألة جميع الأئمة الأشعرية في افتتاح كل كتاب، حتى جعلوها أصلا من أصول علم الكلام، راجع: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (٢٨) في: باب الكلام في مدارك العلوم، وأصول الدين للبغدادي في: الأصل الأول من الأصول الخمسة عشرة، في بيان الحقائق والعلوم على الخصوص والعموم.

(٢) في (ط) و(ل): فهي.

(٣) في النسخ الأخرى: الإله.

(٤) سقطت من (غ).

(٥) في (ط): بكمال.

(٦) في (غ): دللنا.

(٧) في (ط) و(ل): للربِّ.

(٨) في (ك): يعلم.

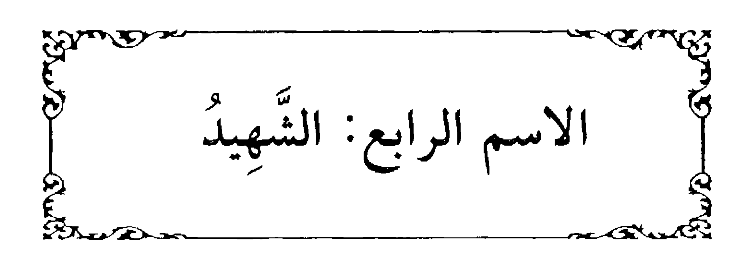
فكُفَّ عن المخالفة، فقد جاء في الصحيح أن جبريل[١] ﷺ قال: «ما الإحسان؟ قال رسول الله[٢] ﷺ: أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك»[٣].

---

(١) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): النبي.

(٢) في (ط) و(ل) و(غ): جبريل، وسقط من (م).

(٣) تقدم تخريجه.



الاسم الرابع: الشَّهِيدُ

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

قد ورد به القرآن، قال تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ [النساء: ٧٨]، وورد في[1] حديث النبي ﷺ مفسَّرًا في حديث أبي هريرة المشروح، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

فيه أربعة أقوال:

الأوَّل: أنه فَعِيلٌ من شَهِدَ الشيء إذا حَضَرَهُ واطَّلَعَ عليه، قال تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة:١٨٤]، يعني في مُسْتَقَرِّهِ صحيحًا؛

الثاني: الشهيد العليم، كقوله: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران: ١٨].

الثالث: الشهيد المُبِينُ، لِمَا يُقِيمُ من البَيِّنَةِ على حُكْمِهِ، كقوله: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المجادلة:٦]، أي بيَّن الله بما أقام من الأدلة على وحدانيته.

---

(١) سقطت من (غ).

الرابع: أنَّه شهيد بمعنى مشهود، أي مشهود له بالوحدانية، كقولنا: بديع وحكيم في أَحَدِ الوجهين، والشهيد في سبيل الله من هذا المعنى، فإنَّه فعيل بمعنى مفعول.

الفصل الثالث: في حقيقته

فيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في حقيقة هذه اللفظة

اعلَمُوا أن «ش هـ د» كيفما تصرَّف في الأخبار فإنَّه يرجع إلى ما حَصَلَ به العلم من المشاهدة، وهي الحواسُّ عدا[1] السمع، ولذلك قال: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الرعد:١٠]، فالغيب ما لم تَرَه ولا لمستَه ولا ذُقْتَه ولا شَمِمْتَه، والشهادة عكسه، والغيب ما سمعتَه أو قِسْتَهُ، أو ما لم تَسْمَعْ به ولا عبَّرتَه، والشهادة عكسه.

المسألة الثانية: في تركيب اللغة على الاعتقاد

كلُّ من قال إنَّ شَهِدَ بمعنى حضر فصَدَقَ، وهو قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة:٧]، الآية كلُّها، معناها[2]/ أنه شَاهِدٌ[3] [٧٢/ب] معهم ما شاهدوه[4] من القول، سامعٌ له كما سمعوه.

---

(١) في (ط) و(ل) و(م): عند، وهو تصحيف.

(٢) في (ط) و(ل): معناه.

(٣) في (ط) و(ل): مشاهد، وأشار إليها ناسخ (ك) في الطرة وصحَّحها كما صحَّح ما أثبتنا، وفي (م): يُشاهد.

(٤) في (غ): شاهده.

ومن قال إنه شهيد بمعنى أنه عليم فصدق، لكنه فسَّر الاسم الخاصَّ بالعامِّ، وهو تقصير، فالباري[١] عليم بالغيب والشهادة، شَهِيدٌ أي عالم بالشهادة.

وأمَّا من قال إنه بمعنى مُبَيِّن، فإنَّ الحجَّة[٢] في ذلك الآيةُ التي ذكرناها، وأيضًا فإن الشاهد يقول للحاكم: أشهد عندك بكذا، أي أُبَيِّنُهُ[٣].

والذي عندي أنَّ قولنا شهيد لايقتضي بَيَّنَ، على معنى[٤] أنه تفسيره بحال، وذلك يَبْعُدُ في اللغة، وإنَّما الذي هو تفسيره ما بيَّنَّاهُ من أنه عَلِمَ مُشَاهِدًا[٥].

وأمَّا قول الشاهد للحاكم أشهد بكذا فليس بمعنى أُبَيِّنُ ولا بمعنى أعلم، والدليل عليه إجماع الأمة أنَّ[٦] الرجل لو قال للحاكم إذا شَهِدَ عنده أنا أُبَيِّن عندك كذا[٧] أو أعلم كذا بدل قوله: «أشهد» لما أَصْغَى إليه، ولا قضى بقوله حتَّى يقول أشهد.

وقد طال بحثي عن المعنى في ذلك عند الأَحْبَارِ، وسُؤالي فيه جميع المُنَاظِرِين[٨]، فما وجدتُ عندهم معنًى أكثر من أنها[٩] تَعبد من الشرع

---

(١) في (ط) و(ل): والباري، وفي (غ) زيادة: سبحانه.

(٢) في (ط) و(ل) و(م): حجَّته.

(٣) في (غ): أثبته.

(٤) سقطت من (ط) و(ل) و(ح).

(٥) في (ط): عالم، وفي (ل) و(م) و(ق): مشاهد.

(٦) في (ط) و(ل): على أن.

(٧) في (ط): كذا وكذا.

(٨) في (ط) و(ل): المتناظرين.

(٩) في (ط): مِن أنَّ مَا تُعُبِّدَ.

بلفظة لا يجوز تبديلها، ولا يقوم غيرها مقامها، وقد بيَّنَّا ذلك في مسائل الإنصاف[(١)].

وأمَّا قوله: ﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المجادلة:٦]، أي مُطَّلِعٌ، فالجواب عنه فيما بعده[(٢)].

وأمَّا من قال: إنه شهيد بمعنى أنه مشهود أي مشهود له بالوحدانية، فإنَّ اللغة تَحْتَمِلُهُ، ودليل العقل لا يَرُدُّه، والشريعة لا تأباه، ولكن لا يصحُّ أن يكون هذا معناه الأصلي، فإنَّ الاسم إذا احتمل مَعْنَيَيْنِ لا يقال إن المراد به أحدهما، لا سِيَما إذا تُرِكَ الأظهر، والأظهر في هذا أن يكون الشهيد فَعِيلًا من فاعل، فيكون من صفات الذات، وبعد ذلك لا يبعد أن يقال: إنه بمعنى مفعول، فيكون له المعنيان، وأحدهما - وهو هذا - تابع للآخر، وهو الأوَّل، فيكون المعنى الأوَّل صِفَاتِ[(٣)] ذاتٍ، ويكون هذا الثاني بمنزلة مطاع ومعبود، لا يرجع إليه منه وَصْفٌ.

المسألة الثالثة: في المختار

إذا علمتم معنى اللفظة لغةً وحقيقةً[(٤)]، وفهمتم[(٥)] وجه تركيب الاعتقاد على اللغة حَسَبَ ما بَيَّنَّاه، فاعلَمُوا أنَّ قولنا شهيد معناه: العالم بما ظَهَرَ،

---

(١) يعني كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف، وقد أحال عليه في غير موضع من كتبه، وهو من الكتب التي كانت بخزانة القرويين بفاس، ورآه وطالعه الفقيه العلامة سيدي إبراهيم بن أحمد الكتاني محافظ المخطوطات بالخزانة العامة بالرباط، ثم امتدت إليه يد عادية آثمة ففعلت به ما فعلت بغيره من ذخائر القرويين، والله المستعان.

(٢) قوله: (فالجواب عنه فيما بعده) سقط من (ك) و(غ) و(م) و(ق) و(ح).

(٣) في (ط): من صفة، وفي (ق): الصفات.

(٤) في (ط) و(ل) و(م): حقيقتَها.

(٥) في (ق): فهمت.

والعليم: العالم بما[١] ظهر[٢] وخفي، هذا تحقيقُه، ويصحُّ أن يكون المراد به العالم باليقين، التامُّ العلم؛ الذي عنده كلُّ شيء مشاهدةً[٣]، ويكون ذلك استعارةً على ما بيَّنَّاهُ.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمتم هذا فالباري تعالى في المنزلة العليا من الشهادة، وله في ذلك حكمان:

الأوَّل: علمه بما ظهر.

والثاني: علمه الكامل الذي ليس وراءه خفاء ولا معه غطاء، ولا يتطرَّق[٤] إليه رَيْبٌ على الدَّوام والعموم.

المنزلة الثانية[٥] للعبد:

وعليه في ذلك حُكمان:

أحدهما: أن يشهد الله فلا يغيب عنه، أي يكون معه حاضرًا باعتقاده في كلِّ حين.

الثاني: أن يشهد لله كما قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾ [النساء:١٣٤]./ [٧٣/أ]

---

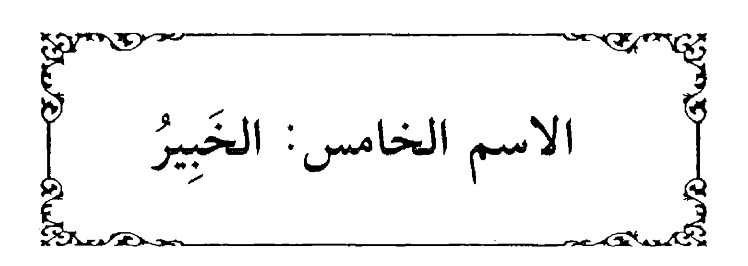
(١) سقطت من (ح).

(٢) قوله: (والعليم العالم بما ظهر) سقط من (ك).

(٣) في (ق): مشاهد.

(٤) في (ط) و(ل): يطرق.

(٥) في (ط): السفلى.



الاسم الخامس: الخَبِيرُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

قد ورد به القرآن، قال الله[1] تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة:٢٣٢]، وقال: ﴿إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الشورى:٢٥]، وذلك كثير في القرآن، ووَرَدَتْ به السنة في حديث أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

فيه ثلاثة أقوال:

القول[2] الأوَّل: أنَّ الخبير العالم بما بَطَنَ؛

الثاني: أنه العالم بعد الإخبار أو[3] الاختبار، يقال: خَبَرْتُه أي تتبَّعْتُ طلب الخبر عنه حتى عَلِمْتُه، ومنه قيل للأكَّارِ خبير، لأنه يَخْبُرُ الأرض لمعرفة طِيبِهَا أو[4] دناءتها.

الثالث: الخبير بمعنى مُخْبِرٍ، فعيل بمعنى مُفْعِلٍ.

---

(١) في النسخ الأخرى: قال تعالى.

(٢) في (ط) و(ل) و(غ): الأول.

(٣) في النسخ الأخرى: و.

(٤) في النسخ الأخرى: و.

الفصل الثالث: في حقيقته وعَقْدِهِ

فيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى:

ما تقدَّم من أقوال أهل اللغة يرجع إلى مَعْنَيَيْنِ:

أحدهما: العِلْمُ بما بَطَنَ.

والثاني: العلم من جهة الخبر بالبحث والسؤال حتى يُخْبَرَ به فيَخْبُرَه[١].

وحقيقتُه ترجع إلى معنًى واحد، وهو العِلْمُ بعد[٢] الخبرة والبحث، يقال: خَبَرْتُ الشيء، ولا يكون الاختبار[٣] إلَّا عن باطن، لأنَّ الظاهر مكشوف لا يحتاج إلى اختبار، فلذلك قالوا: إنه العلم بما بَطَنَ، لكن من جهة الاختبار، ولذلك قال بعض علمائنا: إنَّا[٤] إذا قلنا إنه العلم بما بطَنَ[٥] جاز[٦] في حقِّ الله سبحانه، وإذا قلنا إنه بمعنى الاختبار لم يَجُزْ في حقِّ الله تعالى، لأنَّ الاختبار للشيء لا يكون إلَّا للجاهل به، وذلك مُحَالٌ في حقِّ الله سبحانه لعلمه بما يكون قبل أن يكون، فكيف بعلمه بما كان خَفِيَ[٧]، والعَدَمُ أخفى من الوجود[٨] الخَفِيِّ.

---

(١) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: مخبره، وأثبت بدلها يخبره، ورمز لها بعلامة صح، وفي (ل): مخبره.

(٢) في (غ): بحد، وهو تصحيف.

(٣) في (ط): الإخبار.

(٤) سقطت من النسخ الأخرى.

(٥) قوله: (لكن من جهة الاختبار ... إنه العالم بما بطن) سقط من (غ)، لانتقال نظر الناسخ.

(٦) في (غ): جار.

(٧) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: أخفى، وأثبت بدلها خَفِيَ، ورمزَ لها بعلامة صحَّ، وفي (ل): أخفى.

(٨) في النسخ الأخرى عدا (غ): الموجود.

المسألة الثانية: في المختار

قد بيَّنَّا فيما سلف أن حُكْمَ اللغة في الألفاظ متى جوَّزها العقل لم تُنْفَ[١]، فكيف إذا ورد بها الشَّرْعُ، فإنَّ الخبير في اللُّغَة العليم[٢] بعد الخبرة، فلا ينبغي إنكاره، فإنَّ الشرع قد ورد به[٣]، قال تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود:٧]، ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَا أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد:٣٢]، قال الناس كلهم: معناه لنَخْتَبِرَ.

والصحيح عندي أنه سبحانه خَبِيرٌ بمعنى أنه عليم ابتداءً بما يعلمه الخلق بعد الخبرة، كما هو عليم بالنظريات ابتداءً، وإن كان[٤] الخلق[٥] لا يعلمونه إلَّا بعد النظر، فهو خبير من غير خِبْرَةٍ، عليم من غير نَظَرٍ.

والنُّكْتَةُ فيه أنَّ عِلْمَه لا تقترن به آفة، ولا يلحقه نقص كما بيَّنَّاه، وإنما هو مطلق كامل، وإن كان قد ورد لفظ الابتلاء مضافًا إليه في قوله: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ﴾، لكن يرجع هذا اللفظ، الذي يجوز معناه في الخلق ويستحيل على الله، إلى عِلْمِ المشاهدة، كما قال علماؤنا.

[٧٣/ب] وبيانه أن الباري تعالى عالم الغيب والشهادة؛/ فيعلم الشيء قبل كونه وهو معدوم، فإذا وُجِدَ عَلِمَهُ موجودًا، وإذا[٦] عُدِمَ عَلِمَه معدومًا، فالعلم مُسترسِل على أحواله الثلاث يتعلَّقُ بها، والاختلاف يرجع إليها وهو على حاله[٧].

---

(١) في (ط) و(ل) و(م): يَنْتَفِ.
(٢) في (ط) و(ل): العالم.
(٣) سقطت من (غ).
(٤) في (ط): كانوا لا يعلمونها.
(٥) سقطت من (ل).
(٦) في (ل) و(ط) و(م): فإذا، وفي (غ): أو إذا.
(٧) مجرد مقالات الأشعري: (٦٥).

وإنَّما كان العلم بالاختبار نقصًا في حقِّ الجاهل به قبل الاختبار، كما كان علم الشهادة نقصًا في حق الجاهل[١] بعلم الغيب، ولهذا ضلَّ جَهْمٌ[٢] وجماعة من الفلاسفة فقالوا: للباري علوم حادثة[٣]، وظنُّوا أنَّ حَدَثَ المعلوم يُوجِبُ حَدَثَ العِلْم، وليس كذلك كما بيَّنَّاهُ.

وقد ضرب بعض علمائنا لذلك مثالًا[٤] يَسْتَرْوِحُ إليه الطالب فقالوا: إن زيدًا يعلم أن الشمس تطلع غدًا، فعلمه يتعلَّق[٥] بطلوع الشمس معدومًا، فإذا بقيت حياته وعلمه إلى غدٍ وعَايَنَ طلوع الشَّمْسِ تعلَّق بها علمه مَوجُودةً[٦]، فإذا غَرَبَتْ تعلَّق عِلْمُه بها معدومةً، لكن العبد يتجدَّدُ علمه في كلِّ حالة، والباري سبحانه علمه دائم مستمر، فإذا قدَّرت دوام العلم للعبد استَتَبَّ لك المعنى وانكشف الغطاء، وهذا بيان ليس وراءه مطلب.

المسألة الثالثة: في التركيب

إذا قلنا إنه العالم بما بطن فقد تبيَّن، وإن قلنا إنه الخبير بمعنى أنه[٧] المُخْبِر رجع إلى الكلام، وكان بمعنى المُبِين على ما يأتي بيانه إن شاء الله[٨].

---

(١) في (ط) و(ل): الجاهل به.

(٢) هو الجهم بن صفوان، رأس الفرقة الجهمية التي جمعت بين الإرجاء في الإيمان والجبر في الأعمال، انظر: الفرق بين الفِرَق (١٩٩).

(٣) راجع: الفرق بين الفرق (١٩٩).

(٤) أصل هذا المثال أشار إليه ابن فورك في مجرد المقالات: (٦٥).

(٥) في (ط) و(ل): متعلق.

(٦) في (ط) و(ل) و(م): موجودًا.

(٧) سقط من (ط).

(٨) في (غ) زيادة: تعالى.

الفصل الرابع[١]: في التنزيل

المنزلة العليا للرَّبِّ:

إذا علم العبد بأنَّ[٢] الباري خبير بمعنى أنه عالم بما بطن، فللباري في ذلك حُكْمٌ، وهو عِلمُه بما يكون قبل أن يكون[٣].

المنزلة الثانية[٤] للعبد:

فيها حُكْمان:

أحدهما: أن يُسَلِّمَ في أموره كلِّها إليه، كما رُوِيَ عن إبراهيم الخليل أنه قال: «حَسْبِي من سؤالي عِلْمُه بحالي»[٥].

الثاني: أن يكون خبيرًا بأحواله وصفاته وبواطنه؛ حتى يُمَيِّزَ خيرها من شَرِّهَا[٦]، ونفعها من ضُرِّهَا.

---

(١) في (ل): الثالث، وهو سبق قلم.

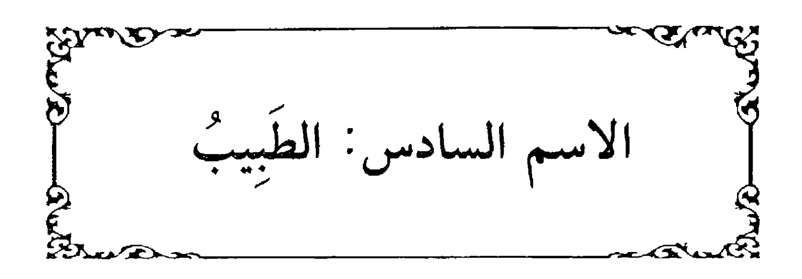
(٢) في (ط): أنَّ.

(٣) قوله: (قبل أن يكون) سقط من (ك).

(٤) في (ط) و(ل) و(م): السفلى.

(٥) من ألفاظ قصة جبريل لما عرض لإبراهيم الخليل عند رميه بالمنجنيق، وسيأتي، رواه الطبري في جامع البيان (١٨/٤٦٧) بسند مرسل، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/٣٥٢) من قول بشر بن الحارث.

(٦) في (ط): وشرّها.



الاسم السادس: الطَبِيبُ

فيه أربعة فصول[١]

الفصل الأوَّل: في مورده

هذا اسم لم يَرِدْ به القرآن، ولا ورد في حديث أبي هريرة المفسَّر، لكن صحَّ أن[٢] أبا رِمْثَةَ رِفَاعَةَ بن يَثْرِبِي[٣] قال للنبي ﷺ: «إني رجل طبيب، فقال النبيُّ ﷺ: لا طبيب[٤] إلَّا الله عزَّ وجلَّ»[٥]، وفي رواية قال له: «الله الطبيب، بل أنت رفيق»، وقالت عائشة رضي الله عنها لأبي بكر الصديق في مرضه: «ألا ندعوا لك طبيبًا، فقال: الطبيب أمرضني»[٦].

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (غ).

(٣) أَبُو رمثة البلوي، ويُقال: التميمي، ويُقال: التَّيْمِي، من تيم الرَّبَاب، له صحبة. قيل: اسمه رفاعة ابن يثربي، روى له أبوداود والترمذي والنسائي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٣/٣١٦).

(٤) في (ط) و(ل): لا طبيب لنا.

(٥) أخرجه أحمد (٧١٠٤)، (٧١٠٧)، وأبو داود في كتاب الترجل، باب في الخضاب، برقم ٤٢٠٧ (٦/٢٦٩-شعيب)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني: ١١٤٣ (٢/ ٣٦٨).

(٦) رواه ابن أبي الدنيا في كتاب «المحتضرين» حكاية عن حذيفة (١١١)، ثم رواه حكاية عن ابن مسعود بلفظ مختلف (٢٣٨) فقال: حدثنا عبد الله قال: حدثني الفضل بن جعفر، قال: حدثنا النضر بن شداد بن عطية، قال: حدثني أبي شداد بن عطية قال: حدثنا أنس بن مالك قال: دخلنا على عبد الله بن مسعود نعوده في مرضه، فقلنا: =

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

الطبيب الحَاذِقُ بالشيء الفَطِنُ له، يقال: فلان طَبٌّ بكذا، والطِّبُّ السِّحْرُ، كُنِّيَ بالطِّبِّ عن السِّحْرِ كما كُنِّيَ بالسَّلِيمِ عن اللَّدِيغِ[١]، كأنَّه حَرْفٌ من الأَضْدَادِ.

الفصل الثالث: في شرحه عقيدةً

إذا كان الطبيب في اللغة العالم بالشيء فالباري تعالى هو العالم بكلِّ شيء كما بيَّنَّاه،/ [٧٤/أ] ولكن حقيقة الطبِّ في اللغة العِلْمُ بالشيء الخَفِيِّ الذي لا يَبْدُو إلا بعد مُعَانَاةٍ لِفِكْرٍ صَافٍ ونَظَرٍ وَافٍ، والباري[٢] هو الذي عَلِمَ الأمور الظاهرة والخفيَّةَ واطَّلع على الكلِّ، من غير معاناة ولا فِكْرٍ.

الفصل الرابع: في التنزيل

يَخْتَصُّ الباري في المنزلة العُلْيَا في هذا الاسم بأَنَّهُ عالم بما يخفى.

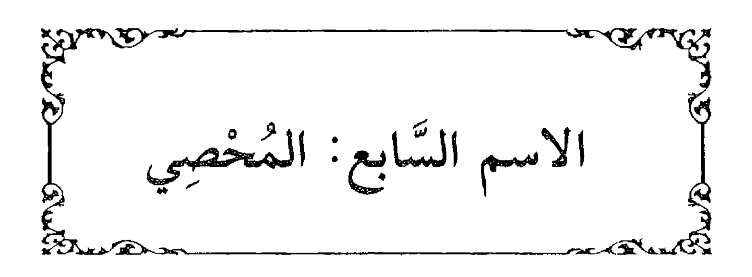
ويختصُّ العبد بأن يعلم أنَّ الطِّبَّ بيده لا بيد أَحَدٍ من خلقه، والنَّاسُ رُفَقَاءُ، والطَّبِيبُ الله[٣].

= كيف أصبحت أبا عبد الرحمن؟ قال: «أصبحنا بنعمة الله إخوانا. قلنا: كيف تجدك يا أبا عبد الرحمن؟ قال: أجد قلبي مطمئنا بالإيمان. قلنا: ما تشتكي أبا عبد الرحمن؟ قال: أشتكي ذنوبي وخطاياي. قال: ما تشتهي شيئا؟ قال: أشتهي مغفرة الله ورضوانه. قلنا له: ألا ندعو لك طبيبا؟ قال: الطبيب أمرضني».

(١) في لسان العرب (٥٥٤/١): «كنوا بالطِّبِّ عن السِّحْر، تَفاؤُلًا بالبُرء، كما كنوا عن اللَّديغ، فقالوا سليم، وعن المَفازة، وهي مَهْلكة، فقالوا مفازة، تفاؤلًا بالفوز والسَّلامة».

(٢) في (غ): والباري سبحانه.

(٣) في (ط) و(ل) و(م): الله تعالى.



الاسم السَّابع: المُحْصِي

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به القرآن فِعْلًا، ولم يرد به اسمًا، قال تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَاباً﴾ [النبأ:٢٩]، وقال: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً﴾ [الجن:٢٨]، وقال في حديث أبي هريرة المفسَّر: المُحْصِي، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

فيه لعلمائنا ثلاثة أقوال:

الأوَّلُ: أنَّه العِلْمُ، قال تعالى[1]: ﴿أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ﴾ [المجادلة:٦]، وقال النبي ﷺ: «من أحصاها دخل الجنة»، يعني من عَلِمَها.

الثاني: أنه العدد، ومنه: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً﴾ [الجن:٢٨]، ومنه قوله: «استقيمُوا ولن تُحْصُوا»[2]، معناه ولن تَعُدُّوا ثواب الاستقامة، ومنه قوله: «من أحصاها دخل الجنة»، أي عَلِمَها مُعَدَّدَةً في أَحَدِ القَوْلَيْنِ.

---

(١) في (ط) و(غ): قال الله تعالى.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ بلاغًا، كتاب الطهارة، باب جامع الوضوء: برقم ٣٥ (٢/٤٥-الأعظمي)، و أخرجه أحمد (٢٢٧٣٧)، (٢٢٨٠٠)، وابن ماجه، كتاب، برقم ٢٧٧ (١/١٨٥-شعيب)، والدارمي (٦٥٥)، من حديث ثوبان رضي الله عنه.

الثالث: معناه القوَّة، ومنه قوله: «استقيموا ولن تُحْصُوا»، معناه ولن تُطِيقُوا في القَوْلِ الثاني.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: في تركيب المعنى الاعتقادي على اللغوي

قال علماؤنا: إن كان المُحْصِي هو العالم فقد تقدَّم بيانه، وإن[١] كان القادر فكذلك[٢] تقدَّم بيانه أيضًا، وإن قلنا إنه العادُّ[٣] فذلك يرجع إلى إخباره عن العدد، وهو الكلام، كما قال: ﴿إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدّاً﴾ [مريم:٨٥].

المسألة الثانية: في المختار

قد تقدَّم كلام علمائنا - رحمة الله عليهم - في المُحْصِي وهو قاصر، وقد ظنَّ بعض المتأخرين منهم أنَّ قوله: ﴿أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً﴾ [الطلاق:١٢] هو قوله: ﴿أَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً﴾ [الجن:٢٨].

والصحيح أنَّ العلم إذا تعلَّق بالمعلومات من حيث كَشْفُها وإيضاحُها[٤] فهو عِلْمٌ، وإذا تعلَّق بها من حيث حَصْرُها وتعلَّقَ العلم بعددها من غير تَقْدِيرِ ذُهُولٍ فهو عَدٌّ وإِحْصَاءٌ، فالمتعلَّقان مختلفان، **وقد خَفِيَ وَجْهُ اختلاف مُتَعَلَّقِهما على الجميع**، فالمُحْصِي هو العالم بالعَدَدِ.

---

(١) في النسخ الأخرى: أو.

(٢) في (غ): فقد تقدم أيضا بيانه، وفي (ل) و(ط): فكذلك قد تقدم بيانه أيضًا.

(٣) في (ك) و(غ): القادر، وهو سبق قلم.

(٤) في (ل) و(ط): استيضاحها.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العليا للرَّبِّ في هذا الاسم:

وله فيها ثلاثة أحكام:

[٧٤/ب] / الأوَّل: - وهو المُعْظَمُ - أنَّه يعلم عدد ما لا نهاية له.

والثاني: أنه لا تشغله الكثرة عن العلم؛ فسقوط الأوراق، وبَذْرُ الحبوب، وتَبَدُّلُ الأحوال على الرَّطْبِ واليابس؛ كلُّ ذلك عنده مُحْصًى معلوم؛

الثالث: أنَّه عنده مَسْطُورٌ على التفصيل مَكْتُوبٌ.

المنزلة الثانية[١] للعبد:

فينبغي[٢] له أن لا تكون أفعاله مهملةً بأن[٣] تكون محصاةً، فيُحْصِي الخير للعمل به، ويُحْصِي الشرَّ لاجتنابه، وقد قال ﷺ للنساء: «اعقدن بالأنامل فإنهنَّ مسؤولاتٌ مستنطقاتٌ»[٤]، وقيل[٥]: العاقل من عُدَّتْ سَقَطَاتُه.

---

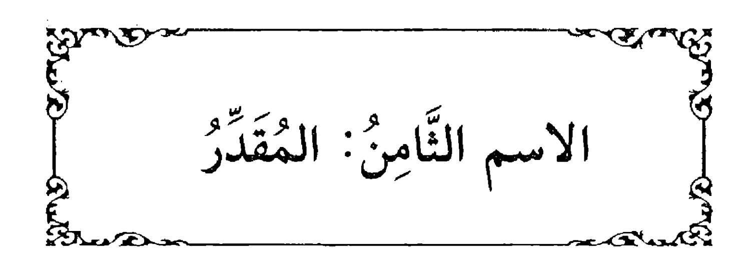
(١) في (ط): السفلى.

(٢) في (ط): ينبغي.

(٣) في النسخ الأخرى: بل.

(٤) أخرجه أحمد (٢٧٠٨٩)، وأبو داود في أبواب فضائل القرآن، باب التسبيح بالحصى برقم ١٥٠١ (٢/٢١٦-شعيب)، والترمذي في أبواب الدعوات، باب فضل التسبيح والتهليل، برقم ٣٥٨٣ (٥/٤٦٣- بشار)، من حديث يسيرة بنت ياسر عن النبي ﷺ، وحسَّنه الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار: (١/٨٣-٨٤).

(٥) في (ط): وقال.



الاسم الثَّامِنُ: المُقَدِّرُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

هو من الأسماء التي لم يرد بها قرآن ولا سنة، وإنما ورد به فِعْلًا، وأجمعت عليه الأمة إطلاقًا، قال الله تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾ [المرسلات:٢٣]، وقال: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ [الحجر:٦٠]، وقال النبي ﷺ مُخْبِرًا عن موسى عليه السلام[1]: «أتلومني على أمر قد[2] قدَّره الله عليَّ قبل أن أُخْلَقَ»[3].

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

قال علماؤنا - رحمة الله عليهم - للتقدير ثلاثة[4] معان:

الأوَّل: الخبَرُ، ومنه قوله: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ [الحجر:٦٠]، أي أَخْبَرْنَا.

---

(١) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٢) سقطت من النسخ الأخرى.

(٣) أخرجه أحمد (٧٣٨١)، والبخاري في كتاب القدر، باب تحاج آدم وموسى عند الله، برقم ٦٦١٤ (١٢٦/٨-طوق النجاة)، ومسلم في كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى، برقم ٢٦٥٢ (٢٠٤٢/٤- عبد الباقي) من حديث أبي هريرة به.

(٤) في (ط): ثلاث.

الثاني: تخصيص الشيء بمقدار، كقوله: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا﴾ [فصلت:٩]، أي خَلَقَها على مقدار، وقوله: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾ [المرسلات:٢٣].

الثالث: التضييق، كقوله: ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء:٨٦].

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْداً

فيه مسائل، جِمَاعُها مسألة واحدة، وهي:

المسألة الأولى: في كشف حقيقة اللفظة

اعلَمُوا - أرشدكم الله إلى المعلومات - أن قدَّر بتشديد الدال مُضَاعَفُ قَدَرَ بتخفيف الدال، وقولنا فعَّل بتشديد العين يأتي على قِسْمَيْنِ:

أحدُهما: بمعنى فَعَلْتُ، لا يُرَادُ بها التكثير، كقولنا: كَلَّمْتُ وسَوَّيْتُ[١].

وقد تأتي[٢] ويراد بها التكثير، في كل فِعْلٍ جرى على بِنَاءٍ مُخَفَّفًا، وجاء على ذلك البناء مُشَدَّدًا.

ولقولنا قَدَرَ بتخفيف الدَّال في اللغة ثلاثة معان:

أحدها: من القدرة، وسيأتي بيانه[٣]، والفِعْلُ منها[٤] يتعدَّى بقولك[٥] «على»[٦]، تقول: قَدَرْتُ على الشيء.

---

(١) في (ل) و(ط): أكلت وشربت.

(٢) في (ل) و(ط): يأتي.

(٣) في (ل) و(ط): بيانها.

(٤) في (ل) و(ط): منه.

(٥) في (غ): كقولك.

(٦) في (ط): على ما.

الثاني: قَدَرَ بمعنى قَلَّلَ، كقوله: ﴿وَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ﴾ [الفجر:١٧].

الثالث: قَدَرَ بمعنى عَلِمَ، كقوله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٤]، وهو مقصودنا، وهو مضاف إلى المقدار.

فيكون[١] إذن[٢] قَدَرَ بمعنى عَلِمَ مقدار الشيء، فإذا جاءت مطلقة كان هذا معناها، وإذا وردت مُضَاعَفَةً[٣] رجع[٤] التضعيف إلى تأكيد المعنى الذي اقتضاه التخفيف في الثاني والثالث،/ ولم يرجع إلى الأوَّل لأنه يتعدَّى بحرف الجرِّ، [٧٥/أ] والفعل إذا تعدَّى بحرف الجرِّ فضَاعَفْتَهُ خَرَجَ عن معناه لِعِلَّةٍ معلومة في التصريف، ولَكِنْ رُجُوعُه إلى الثاني مَقِيسٌ غير مَسْمُوعٍ، ورجوعه إلى الثالث مَسْمُوعٌ، **وإلى هذه المعاني الثلاثة[٥] يرجع كلُّ ما في كتاب الله من هذه الألفاظ**.

فأمَّا قوله: ﴿وَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء:٨٧] فيرجع إلى القدرة في أَحَدِ القولين لمَعْنًى بديع، بيانه في كتاب المُشْكِلَيْنِ.

إشارته:

ظنَّ أنَّ قُدْرَتَنَا لم تَتَعَلَّقْ[٦] بكونه في بطن الحوت، وتَرْجِعُ في القول الثاني إلى معنى التقليل، التقدير: فظنَّ أن لن نُقَلِّلَ مقداره ونُصَغِّرَه.

وأمَّا قوله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ فمعناه ما عَظَّمُوه، أي ما عَلِمُوا مقداره في الجلال، وقال[٧]: ﴿وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى:٣] معناه عَلِمَ

---

(١) في (غ): فتكون.
(٢) في (غ) و(ط): إذًا.
(٣) في (ل) و(ط) و(م): مضافة.
(٤) في (ل) و(ط): رجع إليها.
(٥) في (غ): الباب، وهو تصحيف.
(٦) في (ل) و(ط): تتعلق به لكونه.
(٧) في (غ): وقال تعالى.

المقادِير، وقال: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩]، أي بِعِلْمِ[١] مِقْدَارِه من خَيْرٍ وشَرٍّ.

يُبَيِّنُه قوله: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾ [القمر:٥٢-٥٣]، وقال ﷺ في هلال الشَّهْرِ: «فإن غُمَّ عليكم فاقدُرُوا له»[٢]، أي اعلَمُوا قَدْرَهُ بإضافته إلى الشهر الذي قبله، وقالت عائشة: «فاقدُرُوا قَدْرَ الجارية الحديثة السن الحريصة على اللَّهْوِ»[٣]، وقال[٤] عن موسى: «أتلومني على أمر قدَّره الله عليَّ قبل أن أُخْلَقَ؟»[٥]، فقوله قدَّرَ هو تضعيف قوله قَدَرَ.

وقد يستعمل قَدرَ على معنى وَضَعَ الشيء على مقادير معلومة، لأنَّ الوضع يكون عن[٦] القدرة والعلم، فسُمِّيَ به كقوله: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾ [المرسلات:٢٣]، فجمع بين اللغتين، كما قال الشاعر:

---

(١) في (ل) و(ط): يعلم، وفي (غ): نعلم.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الصوم، باب ما جاء في رؤية الهلال للصيام والفطر، برقم ٢٩٧ (٣/٤٠٧-الأعظمي)، وأحمد (٤٤٨٨)، والبخاري كتاب الصوم، برقم ١٩٠٠ و١٩٠٦ (٣/٢٥-طوق النجاة)، ومسلم في كتاب الصوم، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، برقم ١٠٨٠ (٢/٧٥٩-عبد الباقي)، وأبو داود في كتاب الصوم، باب الشهر يكون تسعا وعشرين برقم ٢٣٢٠ (٤/١٣-شعيب) من حديث عبد الله بن عمر.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل: برقم ٥١٩٠ (٧/٢٨-طوق النجاة)، ومسلم، كتاب صلاة العيدين، برقم ٨٩٢ (٢/٦٠٨).

(٤) في (ل) و(غ) و(ذ) و(م): قال موسى، وفي (ط) زيادة: عليه السلام.

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) في (غ): على، وضبَّب عليها في (ك)، وفي الطُرَّةِ: (ظ) أي الظاهر: عن، وهو الذي في (ل) و(ط).

وأَنْكَرَتْنِي وما كان الذي نَكِرَتْ   من الحوادث إلَّا الشَّيْبَ والصَّلَعَا[١]

وقال آخر:

أَمَّا ابنُ طَوْقٍ فقد أَوْفَى بذِمَّتِهِ   كما وَفَى بقِلَاصِ النَّجْمِ[٢] حَادِيهَا[٣]

وأفاد بقوله: ﴿فَقَدَّرْنَا﴾ عَلِمْنَا متعلَّق القدرة، وبقوله: ﴿فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾ تحقيق القدرة، وتقول: نزلت الشيء أي فعلت فيه[٤] النزول، ويقال: نزَّلته بمعنى عرَّفته المنازل، وفي الحديث الصحيح قال سَلَمَةُ بن كُهَيْلٍ[٥]: «فنَزَلَنِي زيد بن وهب منزلًا منزلًا حتى مررنا على قنطرة»[٦] وذكر الحديث.

---

(١) قول الأعشى: انظر تفسير الطبري (٣٨٨/١٥)، وديوانه (٧٢)، ومجاز القرآن لأبي عبيدة (٢٩٣/١)، وتهذيب اللغة (١٠٩/١٠).

(٢) في (ط): النجب.

(٣) البيت لطفيل الغنوي، يذكر فيه أسطورة عند العرب، أَن الدَّبَران خطب الثريا وَأَرَادَ الْقَمَر تَزْوِيجه إِيَّاهَا فَأَبت، وَقَالَت: مَا اصْنَع بِهَذَا السبروت؛ فَجمع الدبران قلاصه يتمول بهَا وَهُوَ يتبعهَا ويسوق صَدَاقهَا قدامه» المستقصى في أمثال العرب (١٨٠/١)؛ وأورده في الحماسة البصرية (١٣٩/١) مع البيت الثاني:

قد حل رابية لم يَعْلُها أحد   صعبا مَباءتها صعبا مراقيها

(٤) في (ط): به.

(٥) في (ط) و(ل): جميل.

(٦) أخرجه مسلم؛ كتاب الزكاة، باب التحريض على قتل الخوارج، برقم ١٠٦٦ (٧٤٨/٢-عبد الباقي)، وأبو داود؛ كتاب السنة، باب في قتل الخوارج، ٤٧٦٨ (١٤٧/٧- شعيب)، والنسائي في الكبرى، في كتاب الخصائص، باب ثواب من قاتلهم، برقم ٨٥١٨ (٤٧٨/٧-الشبلي)، من حديث زيد بن وهب الجهني في قصة جيش علي ﷺ عند خروجه لقتال الخوارج.

فتبيَّن من قوله: ﴿فَقَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ أنه[1] عَلِم مقادِير أهل الشقاء والسعادة، ثم هدى من شاء منهم هُدَاه، ويُرَكَّبُ[2] قوله قدَّر مضاعفًا على قوله قدَر مخفَّفًا، وكلاهما بمعنى عَلِمَ.

وتحقيقه أن تسمية[3] المقدار المعلوم قَدَرًا، كما يسمَّى المقدور المخلوق قُدْرَةً، والمعلوم عِلْمًا، فلذلك سمَّينا الفعل الصادر المُتَعَلِّقَ به عِلْمُ المقدار[4] تقديرًا كما بيَّنَّاه/ في مُلْجِئَةِ المتفقهين[5]، فهو مَوْضِعُهُ. [٧٥/ب]

فإن قيل: فأين كلامكم مع القَدَرِيَّةِ في القَدَرِ، واختلافكم وإيَّاهم فيه، وإطنابكم في شرحه وأَدِلَّتكم عليه؟

فأمَّا إذا قلتم: إنَّ القَدَرَ هو العلم، فلا تخالفكم القَدَرِيَّةُ فيه، فإنهم[6] يقولون: إنَّ الله عالم بكلِّ شيء، وبكلِّ مِقْدَارٍ.

الجواب:

أنَّا نقول: ليس خلافنا معهم في شيء من ذلك، **وإنَّما خَفِيَ على علمائنا طريق معرفة الألفاظ** فَبَنَوا القول معهم على التَّسَامُحِ فيها، وإنَّما الخلاف بيننا وبينهم في أَصْلٍ واحد، وهو **أنَّ الله[7] خَالِقُ أعمال[8] العباد كلِّها بقُدْرَتِهِ[9]**،

---

(١) في (ط): أي.

(٢) في (ط) و(ل): وقد يجيء.

(٣) في (ط) و(ل): يسمى.

(٤) في (ط): المقدِّر.

(٥) في (ط): ملحية المتفقهين، وفي (م): ملحية المتقدمين في ملجأة المتفقهين، وهو تصحيف.

(٦) في (ط) و(ل): فهم.

(٧) في (ط): أنه تعالى.

(٨) سقطت من (ل).

(٩) راجع: قواعد العقائد للغزالي (١٩٥ وما بعدها)، غاية المرام في علم الكلام للآمدي (٢١٤).

خَيْرِهَا وشَرِّهَا، وهم يقولون: إنَّ الله قدَّر الخير والشرَّ، ولكنه لم يخلقه ولا أوجده، وإنَّما خلق للعباد قُدْرَةً يخلقون بها ما يشاؤون، ولهذا سُمُّوا قَدَرِيَّةً[١]؛ لأنَّهم جَعَلُوا القُدْرَةَ والخَلْقَ لأنفسهم، ويقولون كما نقول: آمَنْتُ بالقدر خَيْرِهِ وشَرِّهِ، وهو عِلْمُ الله للأشياء عندهم، وخَلْقُهُ لها عندنا.

أمَّا علمه بها فاتفاق منَّا ومنهم، وأمَّا خلقه لها بقدرته وإرادته إياها، فخَلَقَها بقدرته عندنا، ولم يخلقها عندهم، وأرادها عندنا، ولم يُرِدْها عندهم، فالخلاف بيننا وبينهم في تَعُلُّقِ القدرة والإرادة بالشرور[٢] والمعاصي، وقد حقَّقنا ذلك في كتاب المُقْسِطِ، وقد اندرج القول في الاعتقاد في بيان الحقيقة وانكشف الغطاء عنه.

الفصل الرابع: في التنزيل

للباري تعالى فيه المنزلة العُلْيَا التي لا تنبغي إلَّا له؛ بوضع[٣] المخلوقات على مقادير[٤] محكمة متناسبة لا يَطَّلِعُ الخلق على جُمَلِهَا، فكيف على[٥] تفاصيلها، والْحَظُواْ ذلك - قوَّى الله أبصاركم وبصائركم - من الذَّرَّةِ إلى العَرْشِ تَرَوْهُ كذلك.

وعلى العبد في منزلته ألَّا يُرْسِلَ كَلَامَهُ حتى يُنَاسِبَ[٦] عَقْدَهُ وفِعْلَهُ، وألَّا يُقْدِمَ على اكتساب فِعْلٍ حتى يَعْرِضَه على نِيَّتِهِ وكَلَامِهِ، فيأتي حينئذ على قَدَرٍ بفضل الله ورحمته[٧].

---

(١) راجع: الفرق بين الفرق (٩٤).

(٢) في (ط) و(غ): بالشر، وتصحفت في (ل) إلى الشرف.

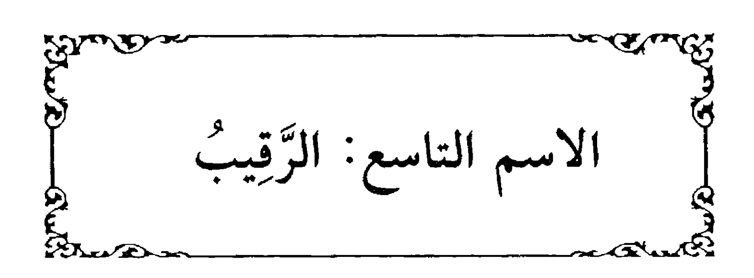
(٣) في (ط) و(ل): لوضع.

(٤) في (غ): مقادر.

(٥) سقطت من (غ).

(٦) في (ط): يتناسب.

(٧) في (ط) و(ل): برحمته.



الاسم التاسع: الرَّقِيبُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به القرآن والسنة، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ رَّقِيباً﴾ [الأحزاب:٥٢]، ووردت به السنة في حديث أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

فيه لعلمائنا ثلاث عبارات:

الأولى: قال الزجَّاج[1]: الرقيب الحافظ، يقال: رَقَبْتُه أَرْقُبُه رِقْبَةً ورُقُوبًا.

الثانية: المُرَاقِب وهو المُنْتَظِر.

وله ثلاثة أبنية، تقول[2]: رَقَبْتُه أَرْقُبُه، وارتَقَبْتُه[3] أَرْتَقِبُه[4]، وتَرَقَّبْتُه أَتَرَقَّبُه[5]، قال تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق:١٨]، وقال: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدخان: ٩]، وقال: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفاً يَتَرَقَّبُ﴾/ [القصص:٢٠]. [٧٦/أ]

(١) تفسير أسماء الله الحسنى للزجَّاج: (٥١).

(٢) في (ط): يقال.

(٣) سقط من (غ).

(٤) في (ط): أرقبه، وسقط من (ك).

(٥) سقطا معًا من (ل)، وتصحف في (م) إلى أرتقبه.

الثالثة[1]: الرقيب الموكَّل[2].

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا[3]

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: في تحقيق الرِّقْبَةِ

اعلَمُوا - رزقكم الله المراقبة - أنَّ كلَّ من تكلَّم في الرِّقْبَةِ[4] إنما أخذ طَرَفًا من معناها وترك الإيعاب بالبيان لها، ومن استولى عليها بالبيان - وهو نادر - قال: إن الرِّقْبَةَ تنتظم من ثلاثة معان[5]:

الأوَّل: العِلْمُ بالمرقوب.

الثاني: المحافظة على دوام العلم.

الثالث: أن يقترن ذلك بمتعذِّر كَوْنُه أو ممنوع منه، فلا بدَّ من حِفْظٍ وتَعَذُّرِ كَوْنٍ أو مَنْعٍ منه.

وهذا القول وإن كان أوعب لمعنى الرِّقْبَةِ لكن فيه[6] تَجَوُّزٌ في المعنى والعبارة.

---

(١) هو قول الخطابي في شأن الدعاء: (٧٢).

(٢) في (ك): الموئل.

(٣) في (ط) و(ل): عقيدة.

(٤) في (ط): المراقبة.

(٥) عبارة عن تفصيل وتركيب لعبارة شيخه الغزالي في المقصد الأسنى (ص١١٧)، في قوله: «الرقيب: هو العليم الحفيظ، فمن راعى الشيء حتى لم يغفل عنه، ولاحظه ملاحظة دائمة لازمة لزوما لو عرفه الممنوع عنه لما أقدم عليه سمي رقيبا».

(٦) في (ط) و(ل): لكن تُجوِّز فيه لمعنى العبارة، وفي (ل): والعبارة.

والصحيح أنَّ الرِّقْبَةَ علم دائم بالمرقوب، موجودًا ومعدومًا[١]، حاضرًا وغائبًا[٢].

المسألة الثانية: في العَقْدِ

إذا ثبت هذا في معنى الرِّقْبَةِ، فمعنى وصفنا الله تعالى بأنه رقيب؛ أي العالم الذي لا يذهب عليه شيء، ولا يفوته أمر؛ ولا يصحُّ أن يوصف برِقْبَةِ الانتظار أو التَّحَرُّزِ[٣] عن[٤] الغفلة، لأنَّ ذلك كله إنَّما يكون من الجاهل النَّاسِي[٥]، وذلك في وصفه تعالى مُحَالٌ، وإنَّما رِقْبَتُه علمه الدائم.

المسألة الثالثة[٦]: وصفه[٧] تعالى بالرِّقْبَةِ

ممَّا يُشْكِلُ أنه من صفات الذات أو من صفات الفعل، لأنَّك إذا نظرت إلى لفظ الرِّقْبَةِ وَجَدْتَها ترجع إلى العلم بالمرقوب، وأنت ترى أنَّ المرقوب مخلوق، فلا بدَّ من وجوده في الظاهر في معنى الرِّقْبَةِ.

وتحقيقه أنَّ الرِّقبة عبارة عن علم يتعلَّق بالموجود، فهو كقولنا[٨] عالم الشهادة[٩]، وهو عالم الغيب، وليس ذلك بتَغَيُّرٍ في العِلْمِ بين[١٠] غَيْبٍ وشهادة،

---

(١) في (غ) و(ح) و(ك): أو معدوما، وضبَّب عليها، وفي الطرة: في (ع): ومعدومًا، وهو الذي في (ل) و(ط) و(ق).

(٢) في (غ) و(ك): أو غائبا، وكتب فوق أو: و، ورمز لها بـ: نـ، أي بيان، تصحيحا لها.

(٣) في (ط): التجوز، وفي (ل): التحوز.

(٤) في (ط): على.

(٥) في (ط) و(ل): المتأني.

(٦) في (ط): الثانية، وهو سبق قلم.

(٧) في (ط): في وصفه.

(٨) في النسخ الأخرى: كقولك.

(٩) في (غ): للشهادة.

(١٠) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: من، وأثبت بدلها: عن، ورمز لها بعلامة الصحة، وفي (ل): يتغير في العلم من.

ولا باختلاف صفة فيه، وإنَّما يرجع الاختلاف إلى المعلوم، فهو إذن[1] من صفات الذات، وما يُتَوَهَّمُ في الرِّقْبَةِ من معنى الحفظ إنَّما يرجع إلى العلم كما بيَّنَّاه في اسم الحفيظ.

المسألة الرابعة:

ظنَّ بعض علمائنا[2] أنَّ الرِّقْبَةَ من صفات الأفعال، وأنَّها راجعة إلى تأويل حفظه لئلَّا تضيع[3]، وهي وَهْلَةٌ عظيمة، وقد بيَّنَّا أنَّ حقيقة الرِّقْبَةِ العلم، وبيَّنَّا وَجْهَ الحفظ وأنَّه يرجع إلى مَعْنَى العلم، وأنَّ الوجود لا يُشْتَرَطُ فيه، والعَدَمُ لا يَمْنَعُ[4] منه، كما لم يمنع من أن يكون عالمًا بالشهادة وهو عالم بالغيب، فيتغيَّر المعلوم والعلم لا يتغيَّر، كذلك يتغيَّر المرقوب والرَّقِيبُ لا يتغيَّر.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمَ العبد وصف الرِّقْبَةِ في ربِّه، وتحقَّقه في عَقْدِهِ، فليعلم أنَّ للباري في ذلك أحكامًا يختصُّ بها، أهمُّها:

أنه لا يشغله شأن عن شأن، وإن كان كلَّ يَوْمٍ هو في شأن، لعموم العلم وسَعَةِ القُدْرَةِ.

---

(١) في (ط) و(غ): إذًا.

(٢) لعله يقصد الإمام أبا عبد الله الحسن بن الحسين الحَلِيمي (تـ ٤٠٣)، في كتابه المنهاج في شعب الإيمان (١/٢٠٠-٢٠٦) إذ أدرج اسم الله الرقيب ضمن «الأسماء التي تتبع أسباب التدبير له دون ما سواه»، وعدَّ منها الكثير من صفات الأفعال، وذلك بعد أن عرفه بقوله: «الذي لا يغفل عما خلق فيدخل عليه نقص»، وانظر الأسماء والصفات للبيهقي (١/١٢٨).

(٣) في (ط) و(ل): يضيع.

(٤) في (غ): يمتنع.

المنزلة السفلى للعبد:

يتعيَّن عليه/ فيها فرض المراقبة، فإنَّ الله يطَّلع عليه من حيث لا يراه، [٧٦/ب] كما قال[١] ﷺ: «فإنك إن لم تكن تراه فإنه يراك»[٢]، فعليه أن يكون هذا الاعتقاد عليه دائما، وأن[٣] يعمل بحَسَبِه[٤] خشية الاطِّلاع عليه[٥]، وقد أحسن الشاعر حين قال[٦]:

إذا ما خَلَوْتَ الدَّهْرَ يومًا فلا تَقُلْ ... خَلَوْتُ ولكن قُلْ عَلَيَّ رَقِيبُ[٨]

ولا تَحْسِبَنَّ اللهَ يَغْفُلُ ساعةً ... ولا أنَّ ما يَخْفَى عليه يَغِيبُ

لَهَوْنَا لعَمْرُ[٧] الله حتى تَتَابَعَتْ ... ذُنُوبٌ على آثارِهِنَّ ذُنُوبُ

---

(١) في (ك): قال جبريل للنبي، وفوقها ع صح، أي صح كذا في ع.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) سقطت سن النسخ الأخرى.

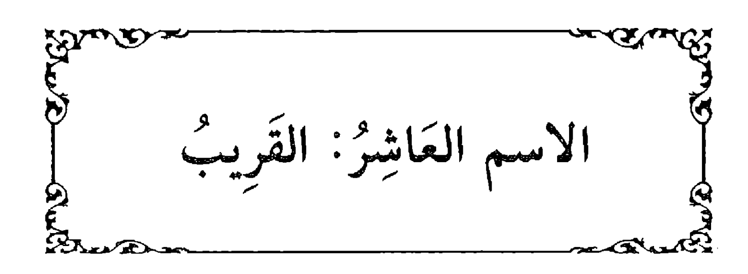
(٤) في (ط) و(ل): بحشمة.

(٥) سقطت من (ك) ومن (غ).

(٦) نسب لأبي نواس في زهدياته، ولغيره كالحسن بن عَمْرو الإباضى، ويروى لأبى مُحَمَّد التيمى، انظر: الحماسة البصرية (٤٧/٢)، قال القاضي أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريرى النهرواني (تـ ٣٩٠هـ): «وقد رويت لنا هذه الأبيات عن بعض من تقدم أبا نواس من الشعراء، واستشهد ببعضها طائفة من النحويين في مواضع من فصول النحو»، انظر: كتاب الجليس الصالح له (ص٥٥٢).

(٧) في (ط): لغير.

(٨) سقط هذا البيت من (غ).



الاسم العَاشِرُ: القَرِيبُ

وفيه[١] أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة:١٨٥]، وورد[٢] في حديث أبي هريرة من طريق عبد العزيز بن الحُصَيْن، وجاء في الصحيح قال النبي ﷺ: «إنكم لا تدعون أصمَّ ولا غائبًا، ولكن تدعون سميعًا قريبًا، إنه بينكم وبين رؤوس رحالكم»[٣].

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

القُرْبُ في اللُّغَةِ دُنُوُّ الأجسام بعضها من بعض، وذلك بصِغَرِ الأبعاد التي تكون بينها، فإمَّا أن تكون متصلةً وإمَّا أن تكون منفصلةً، فإن كانت متصلةً

---

(١) في (غ): فيه.

(٢) في (غ): ووردت.

(٣) أحمد (١٩٥٢٠)، والبخاري؛ كتاب المغازي، باب غزوة خيبر: برقم ٢٩٩٢ (١٣٣/٥-طوق النجاة)، ومسلم؛ كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب خفض الصوت بالدعاء: برقم ٢٧٠٤ (٢٠٧٦/٤- عبد الباقي)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، من غير لفظة «انه بينكم وبين رؤوس رحالكم»، فقد رواها الترمذي في أبواب الدعوات، باب ما جاء في فضل التسبيح والتكبير والتهليل: برقم ٣٤٦١ (٣٨٦/٥-بشار)، وأبو داود؛ كتاب الدعوات، باب في الاستغفار: برقم ١٥٢٦ (٦٣٣/٢-شعيب)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح؛ ومعنى قوله: «بينكم وبين رؤوس رحالكم إنَّما يعني علمه وقدرته».

فهي التَّجَاوُرُ أو الاختلاط، وإمَّا أن تكون منفصلةً بأن يكون بينها بُعْدٌ، فإن كان يسيرًا كان ذلك قُرْبًا، وإن كان كثيرًا كان ذلك بُعْدًا، ثم نُقِلَ إلى قُرْبِ المعاني مجازًا، فيقال: فلان قريب من فلان بالمودَّة، وفلان بعيد من فلان بالعداوة، وفلان قريب من فلان(١) بالعلم، وبعيد منه بالجهل.

الفصل الثالث: في شرحه عقيدةً

أمَّا وَصْفُ الباري(٢) بقُرْبِ المسافة وبُعْدِهَا فمُحَالٌ، لأنه ليس بجسم مُؤَلَّفٍ، وأمَّا وصفه بقُرْبِ العلم والمحبة فصحيح، وعلى قُرْبِ العلم يَدُلُّ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة:١٨٥]، يعني بالعلم، وقيل بالمحبة، وقد يقال في المخلوق: إنه قريب من الله، على معنى قُرْبِهِ من تَعَلُّقِ القدرة، كما رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه كان إذا رأى المطر أبرز له(٣) وجهه الشريف وذِراعَيْهِ الكريمتين(٤)، ويقول: «هذا قَرِيبُ عَهْدٍ بِرَبِّه»(٥)، وهذا بَيِّنٌ جِدًّا.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا تحقَّقت معنى القُرْبِ في وصفه فله في المنزلة العُلْيَا ثلاثة أحكام:

الأوَّل: أنه لا يختصُّ بمكان.

---

(١) في (ك): هذا، وفوقها: فلان صح ع، أي كما في نسخة ع، وهو الذي أثبتناه.

(٢) في (ط) زيادة: تعالى.

(٣) سقط من (غ).

(٤) وقع تقديم وتأخير في (ط) و(ل) و(غ) بين الوجه والذراعين.

(٥) أخرجه أحمد (١٢٣٦٥)، ومسلم؛ كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء: برقم ٨٩٨ (٢/٦١٥-عبد الباقي)، وأبو داود؛ أبواب النوم، باب ما جاء في المطر: برقم ٥١٠٠ (٧/٤٢٩- محيي الدين)، من حديث أنس بلفظ: «حديث عهد» بدل قريب.

الثاني: أنه لا يتقدَّرُ بقُرْبِ مسافة.

الثالث: أنه لا يخفى عليه شيء.

وعليك في المنزلة السُّفْلَى المراقبة له[١] كما تقدَّم، وألَّا ترفع صوتًا إذا قصدته بكلامك وحده، فإن أردت غيره فارفع صوتك لتُسْمَعَ[٢]، فقد رُوِيَ في الحديث: «أن أبا بكر[٣] كان يُخْفِي صوته بالقراءة، ويَجْهَرُ عمر[٤] بها، فقال لهما/ النبي ﷺ في ذلك، فقال أبو بكر[٥]: أَسْمَعْتُ مَن أُنَاجِي، وقال عمر: أُوقِظُ الوَسْنَان، وأَطْرُدُ الشيطان، وأَذْكُرُ الرحمن»[٦]، وكلاهما غَرَضَانِ حَسَنَانِ. [٧٧/أ]

---

(١) سقطت من (ل) و(ط).

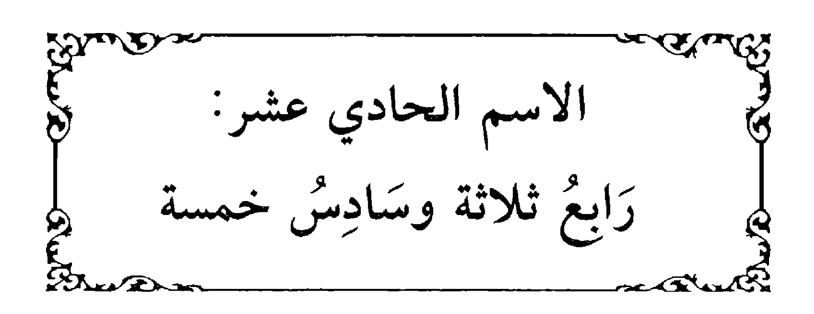
(٢) في (غ): ليسمع.

(٣) في (ط) زيادة: رضي الله عنه.

(٤) في (ط) زيادة: رضي الله عنه.

(٥) في (ط) زيادة: رضي الله عنه.

(٦) أخرجه أبو داود؛ كتاب تفريع أبواب التطوع وركعات السنة، باب رفع الصوت بالقراءة بالليل: برقم ١٣٢٩ (٤٩٢/٣- محيي الدين)، والترمذي؛ أبواب الصلاة، باب ماجاء في القراءة بالليل: برقم ٤٤٧ (٥٦٩/١- بشار)، قال أبو عيسى: حديث أبي قتادة حديث غريب، وإنما أسنده يحيى بن إسحاق عن حماد بن سلمة، وأكثر الناس إنما رووا هذا الحديث عن ثابت عن عبد الله بن رباح مرسلًا، ولفظة: «وأذكر الرحمن» عند المؤلف غير موجودة فيما وقفنا عليه من المصادر، والله أعلم.



الاسم الحادي عشر: رَابعُ ثلاثة وسَادِسُ خمسة

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

قد ورد به القرآن، قال الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلاَّ هُوَ رَابِعُهُمْ وَلاَ خَمْسَةٍ إِلاَّ هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة:٧].

الفصل الثاني: في شرحه لغة

العرب تقول: فلان رَابعُ القوم، إذا كان مُشَارِكًا لهم في وَجْهٍ، فتكون هذه الإضافة مُنْبِئَةً[١] عن[٢] تلك المشاركة.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً[٣]

قد تقدَّم ذلك في وصف[٤] القريب، قال تعالى: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾[٥] [البقرة:١٨٥]، والذي بِهِ كان قَرِيبًا بِهِ كان رابع ثلاثة وسادس خمسة، وهو العلم

---

(١) في (ط) و(غ): مبنية.

(٢) في (ط): على.

(٣) في النسخ الأخرى: عقيدة.

(٤) في النسخ الأخرى عدا (ح): وصفه بالقريب.

(٥) بعدها في (ل): أجيب دعوة الداعي.

والإحاطة[١] بالسَّرَائِرِ، كما قال في موضع آخَرَ: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾[٢] [الأنعام:٤]، وكما قال النبي ﷺ: «إنه بينكم وبين رؤوس رحالكم»[٣]، فعاد ذلك إلى صفات الذات، وما هو لم يَزَلْ عليه، والعلم واحد على ما تقدَّم بيانه في حقيقة تَعَلُّقِ العلم بالمعدوم[٤]، والله أعلم، وإن لم يكن له[٥] ثانٍ في قِدَمِهِ، وذلك لأنه عالم بالغيب عالم بالشهادة، إذا وقعت فيَخْتَلِفُ[٦] المعلوم، ولا يختلف العلم ويَتَعَدَّدُ.

[الفصل الرَّابع: في التنزيل]

والتَّنْزِيلُ في الفَصْلِ الرَّابِعِ كما سبق في اسم القريب حرفًا حرفًا، وأنَّ الجهر عنده والإعلان سواء، كما رُوِيَ عن ابن مسعود أنه قال: «اجتمع عند البيت ثلاثة نَفَرٍ؛ قُرَشِيَانِ وثَقَفِي، أو ثَقَفِيَّان وقُرَشِي، قَلِيلٌ فِقْهُ قلوبهم، كَثِيرٌ شَحْمُ بطونهم، فقال أحدهم: أترون أنه يَسْمَعُ ما نقول؟ وقال الآخران[٧]: يَسْمَعُ إن جَهَرْنَا ولا يَسْمَعُ إن أَخفينا، فأنزل الله: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ﴾ الآية [فصلت:٢١]»[٨].

---

(١) في (ط): بالإحاطة، وهو تصحيف.

(٢) في (ك): ونجواكم.

(٣) تقدم تخريجه.

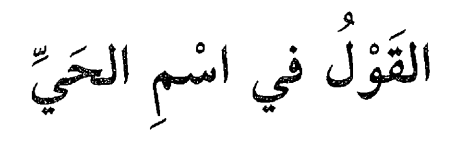
(٤) في النسخ الأخرى: بالعدم.

(٥) سقط من (غ).

(٦) في (ط) و(ل) و(غ): يختلف، وفي (م): يختلف في.

(٧) في (غ): الآخر إنه، وهو تصحيف.

(٨) أخرجه البخاري؛ كتاب التفسير، باب «وذلكم ظنكم ...»: برقم ٤٨١٧ (٦/١٢٩- طوق النجاة)، ومسلم؛ كتاب صفات المنافقين: برقم ٢٧٧٥ (٤/٢١٤١- عبد الباقي)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.



القَوْلُ في اسْمِ الحَيِّ

وهو اسم مُفْرَدٌ ليس له نظير، وهو[1] أربعة فصول:

---

(١) في (ط) و(ل): فيه.

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به القرآن، قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ﴾ [غافر:٦٥]، وقال تعالى: ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة:٢٥٥]، ووردت به السنة[١] في حديث أبي هريرة مفسَّرًا، وأجمعت عليه الأمة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

اعلَمُوا وفَّقكم الله أنَّ العرب ما كان يخفى عليها اسم الحياة والحيوان والحي، بل أكثرت التصريف له.

يقال: حَيِيَ الرجل يَحْيَى حياةً، وحَيَّ أيضًا بتشديد الياء، وقيل حَايِيٌ[٢] على وزن فاعِل، والحِيُّ بكسر الحاء الحيوان[٣]، وهو جِنس الحَيِّ، وقيل هو الحياة، واختلفوا فيه اختلافًا كثيرًا[٤]، والحيُّ نَحْوٌ من القبيل، سُمِّيَ به مجازًا، لأنَّ به يستعينون على حماية أنفسهم، وحياة مواشيهم بالخِصْبِ ورَعْيِ الحَيَا[٥] وشُرْبه وهو/ المطر. [٧٧/ب]

الفصل الثالث: في شرحه عقيدةً

وفيه خمس مسائل:

---

(١) راجع ما ورد فيه من الكتاب والسنة في الأسماء والصفات للبيهقي (٢٧٨/١): باب ما جاء في إثبات صفة الحياة.

(٢) في (ط) و(م): حايٌّ، وفي (ل): حايَيَ.

(٣) في (ط): جمع الحيوان.

(٤) انظر تفصيله في المحكم والمحيط الأعظم (٣٩٧/٣).

(٥) في (ط): الحمى.

المسألة الأولى: في تحقيق الحياة

وهي وَصْفٌ للجسم، عَرَضٌ إذا وُجِدَتْ بالذات؛ جسمًا كان[١] أو جوهرًا، كان درَّاكا فعَّالًا، وكانت العرب إذا رأت الإدراك والحِسَّ قالت: هذا[٢] حَيٌّ.

المسألة الثانية:

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أنَّ الناس اختلَفُوا في الحياة والحي اختلافًا كثيرًا، منها[٣] القَصْدُ[٤] إلى تلبيس المعاني لتَشِيعَ البدع، وذلك الأكثر، أو جهلًا بالأمر البَيِّنِ، وهو الأقلُّ، وقد بيَّنَّا ذلك في كتاب المُقْسِط.

والعقيدة فيه: أنَّ الحيَّ مَن له حياة في الشاهد؛ واختلف الناس في الغائب، فقال بعضهم: لا أقول إن الله حيٌّ بحياة، وإن قلتُ[٥] إنه عالم بعلم، من قِبَلِ أنَّ التوقيف ورد بذلك في العِلْم، ولم يَرِدْ به[٦] في الحياة والسمع والبصر، والصحيح أنَّه حيٌّ بحياة كما بيَّنَّا[٧] في باب السمع والبصر.

المسألة الثالثة:

حياة الباري لا تُوصَفُ بأنها[٨] رُوحٌ، ولا يُوصَفُ هو تعالى بأنَّه روحاني[٩]، لوجهين:

---

(١) في (ط) و(ل): كانت.
(٢) في (ط): هو.
(٣) في (ط): إمَّا.
(٤) في (ط): قصدًا.
(٥) في (ط) و(ل): قلتم.
(٦) سقطت من النسخ الأخرى.
(٧) في (ط) و(ل) و(م): بينَّاه.
(٨) في (غ): أنها.
(٩) نقل أبو منصور البغدادي الإجماع عليه، فقال في الفرق بين الفِرَق (٣٢٥): =

أحدهما: ما بينَّاه[١] في كُتُبِ[٢] الأصول، من الخلاف في الرُّوحِ والحياة هل هما[٣] شيء واحد أم لا؟

الثاني: أنَّه[٤] لم يَرِدْ في الشرع إِذْنٌ في ذلك فتوقَّفْنا فيه.

والصحيح أنهما معنيان مختلفان، وقد بينَّا ذلك في كتبه[٥].

المسألة الرابعة:

قال الحارث بن أسد[٦]: إذا قلنا الحَيُّ فهو بالحقيقة المؤمن، لقول الله تعالى[٧]: ﴿لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيّاً وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [يس:٧٠]،

= «وأجمع أهل السنة على أن حياة الإله سبحانه بلا روح ولا اغتذاء، وأن الأرواح كلها مخلوقة، خلاف قول النصارى في دعواها قِدَم أب وابن وروح».

(١) في (ط) و(ل): بينًّا.

(٢) في (غ): كتاب.

(٣) في النسخ الأخرى: هو.

(٤) سقط من (ط).

(٥) في (ط): كتابه.

(٦) الحارث بن أسد المُحَاسِبي، أبو عبد الله: من أكابر علماء زمانه، مع معرفة بالتصوف وطرائقه، كان عالمًا بالأصول، واعظا مُبكيًا، وسمِّي المُحاسبي لأنه كان يُحَاسِبُ نفسه، وله تصانيف في الزهد، وفي أصول الديانات، والرد على المخالفين من المعتزلة والرافضة، وغيرهما، ولد ونشأ بالبصرة، ومات ببغداد عام ٢٤٣هـ، وهو أستاذ أكثر البغداديين في عصره، من كتبه: الرعاية لحقوق الله، وهو منشور بتحقيق عبد الفتاح أبي غدة، وانظر: تاريخ بغداد /بشار (١٠٤/٩)، وطبقات الصوفية للسُّلمي (٥٨)، وصفة الصفوة (٢٠٧/٢)، ووفيات الأعيان (٥٧/٢)، وطبقات الفقهاء الشافعية (٤٣٨/١).

(٧) في (غ): لقوله تعالى.

وقال[١]: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام:١٢٢]، أي كافرًا فأنعمنا عليه بالإيمان.

وقال المتأخرون من علمائنا: هذا الذي قاله الحارث إنَّما هو على طريق التوسُّعِ، لأنَّ حياة الإيمان إنَّما شُبِّهَتْ[٢] بحياة الأبدان تمثيلًا لا تحقيقًا، ولكن المجاز قد يَتَّسِعُ على مَجْرَى الحقيقة، أو يُرْبِي عليه[٣].

المسألة الخامسة: في المختار

قال كثير من علمائنا إنَّ الحيَّ هو الفعَّال الدَّرَّاك، وهذا لا يصحُّ من خمسة أوجه:

الأوَّل: أنَّ الحيَّ قد لا يفعل، وقد كان الباري تعالى[٤] في الأَزَلِ[٥] حيًّا ولم يَكُن يَفْعَلُ، وقد كان في الأزل ولم يكن فِعْلٌ[٦]، وكان[٧] مُدْرِكًا لنفسه ولصفاته.

الثاني: أنَّ الإدراك معنًى غير الحياة وغير الفِعْلِ، فكيف يُفَسَّرُ معنًى[٨] بمعنًى[٩] مُغايِرٍ[١٠] له، وهذا تخليط للمعاني وإلباس على المريد للبيان.

---

(١) في (غ): وقال تعالى.
(٢) في (غ): سميت، وفي (ل): تثبت.
(٣) في (ط) و(ل) زيادة: في المجاز.
(٤) في (ط) و(ل): سبحانه.
(٥) في (ل): الأول.
(٦) في (ك): فِعْلٌ، فَعَلَ.
(٧) قوله: (وقد كان في الأزل ولم يكن فعل) سقط من (ط) و(م).
(٨) سقط من (ط) و(ل) و(م)، وفي (غ): بمعنى.
(٩) في (ل): بمعنى ما، وفي (غ): معنى.
(١٠) في (ل): متغايرا.

الثالث: أنَّ أبا حَامِدٍ قد[١] قال: الحيُّ[٢] الفعَّالُ المُدْرِكُ[٣]، وهو فاسد من وجهين:

أحدهما: ما قدَّمناه في الثاني.

الرابع: - وهو الثاني[٤] - أنَّ الإدراك معنًى يتقدَّم على الفعل، فكيف يُفسَّرُ به.

الخامس: -وهو الصحيح- كما تقدَّم أنَّ الحياة معنًى إذا وُجِدَ بالذات صحَّ منه الإدراك والفعل، أمَّا الإدراك فيلزمها؛ لأنه لا يصحُّ حَيٌّ غير مُدْرِكٍ، وأمَّا الفعل فيصحُّ منه، ولا يلزم فيه، وهذه غاية العبارة، فإنها معنًى تَعْجِزُ العبارة عنه، إذا[٥] لم يُوضَعْ لها ما يَدُلُّ/ على الخصوص عليها كالعِلْمِ، فإنّه بَيِّنٌ في القلوب، وليس له عبارة تخصُّه بتمييز حقيقة، حَسَبَ ما رتَّبْنَاهُ في الأُصُولِ. [٧٨/أ]

الفصل الرابع: في التنزيل

اعلَمُوا - وفَّقَكُم الله - أنَّ هذه الصفة - وهي الحياة - واجبة للباري تعالى، جائزة للعبد، يختصُّ الباري تعالى فيها بأحكام خمسة:

الأوَّل: أنه[٦] لم تسبقها[٧] مَوَاتِيَّةٌ، وهذا حكم يختصُّ به.

---

(١) سقط من (ك).

(٢) سقط من (ك) و(غ) و(م).

(٣) المقصد الأسنى (١٣١)، وفي المطبوع: الدرَّاك وليس المدرك.

(٤) سقط من (ط) و(ل).

(٥) في (ط) و(ل): إذ.

(٦) في (ط): أنها.

(٧) في (غ): يسقها.

الثاني: أنه لا يلحقه[١] مَوْتٌ[٢]، وهذا مثله؛

الثالث: أنه لا يفتقر إلى بِنْيَةٍ؛

الرابع: أنه ليس له[٣] رطوبة ولا بِلَّةٌ؛

الخامس: أنه لا يحتاج إلى غذاء، فإنه يُطْعِم ولا يُطْعَم.

المنزلة الثانية[٤] للعبد:

وهي أن كلَّ حُكْمٍ تقدَّم لله من التقديس والكمال[٥] فهو[٦] للعبد على وَصْف النقصان، فإن حياته مسبوقة[٧] بالمَوَاتِيَّةِ، مُعَقَّبَةٌ بالموت، وله البِنْيَةُ والرُّطوبة، ويحتاج إلى الغذاء.

---

(١) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: يلحقه، وأثبت بدلها: يخلفه، ورمز لها بعلامة الصحة، وفي (ل): يلحقه فوت.

(٢) في (ل): فوت، وفي (غ): مرث.

(٣) سقطت من (غ).

(٤) في (ط): السفلى.

(٥) سقطت من (ط) و(ل).

(٦) في (ط) و(م): هو.

(٧) في (ط) و(ل): مستوصفة.



القَوْلُ فِي وَصْفِ الإِرَادَةِ

يتعلَّقُ بهذا الوصف جملة من أسماء الباري تعالى وصفاته، فلا بدَّ من ذِكْرِ مقدِّمة تَحْصُرُ[١] الأسماء المتعلِّقة بالإرادة حصرًا جامعًا مختصرًا[٢]، ثم نَعْطِفُ بعد ذلك على الأسماء بالبيان على الترتيب الأوَّل إن شاء الله، فنقول:

الحاضر في الخاطر من الأسماء المتعلِّقة بالإرادة[٣] ثلاثة[٤] وعشرون اسمًا[٥]:

الأوَّل: إرادة

وهو أمُّها، وحقيقته صفة شأنُها تمييز الشيء عن مثله في الوجود وغيره.

الثاني: مشيئة

وقد فرَّقت المبتدعة[٦] بينهما فَرْقًا لا يُعْقَل، وإنَّ بينهما لَفَرْقًا بيَّنَّاه في المتقدِّم من أوصاف التنزيه[٧]، والإشارة إليه أنَّها الإرادة المتعلِّقة بالوُجُودِ.

---

(١) في (ك): تحصل، وضبب عليها، وفي الطرة في خ: تحصر، وصححها.

(٢) قسَّم القاضي في المتوسط (٣٦) الأوصاف التي ترجع إلى الإرادة إلى ثلاثة: قسم يرجع إلى الإرادة (يعني باتفاق)، ومثَّل له بالمشيئة والقصد، وقسم مختلف فيه، ومثَّل له بالاختيار، وقسم يرجع إليها بمعنى ويخرج منها بآخر ومثَّل له بالرحمة، وأدخل فيه وصف الرضى والسخط (٣٨).

(٣) حددها القاضي في المتوسط (٣٧) في ثلاثة عشرة فقط.

(٤) في (ل) و(ط): اثنان، وفي طرة بخط اسكلنط: لعلها ثلاثة.

(٥) شرح منها في هذا الباب ثلاثة عشر اسما، والباقي: منه ما أدرج في أبواب أخرى كالكريم، ومنه ما اكتفى بتعريفه في هذه المقدمة كالقصد والعزم، والله أعلم.

(٦) المقصود بهم الكرَّامية كما أشار إليه القاضي في المتوسط (٣٧)، حيث جعلوا المشيئة صفة واحدة أزلية تتناول ما يشاء الله بها من حيث تحدث، والإرادة حادثة متعددة بعدد المرادات، وانظر: أصول الدين (١٠٢-١٠٣)، وشرح المقاصد (٩٦/٢).

(٧) منها المسألة الثالثة من الفصل الثالث عند كلامه على اسم القادر.

الثالث: قَصْدٌ

ولم يَرِدْ به نصٌّ، لكن[١] علماؤنا قالوا في قوله ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فصلت:١١]، أنَّ معناه قَصَدَ[٢]، فالقصْد على هذا عبارة عن تعلُّق الإرادة بالوُجُودِ، فيكون القَصْدُ مع[٣] الإرادة كعِلْمِ الشَّهَادَةِ مع عِلْمِ الغَيْبِ.

الرابع: كراهية

وهي عبارة عن إرادة عَدَمِ ما وُجِد، أو وجود ما عُدِم، فإذا وُجِدَ الموجود بإرادة الوجود فالكراهية هي إرادة عَدَمِه، فتعلَّقت الإرادة بوُجُودٍ وعَدَمٍ على هذا الوجه[٤]، فما اقترن من الوصفين بالقُدْرَةِ فهو مُرَادٌ، وما عَدَاهُ فمكروه على معنى أنَّه أُرِيدَ به خلاف غيره[٥]، وهذه حقيقتهما[٦] في اللغة، أي إرادة عَدَمِ المَوْجُودِ[٧].

الخامس: عَزْمٌ

قال ابن فُورَكَ: «لا يوصف به الباري لأنه لم يرد به نصُّ كِتَابٍ ولا سنَّةٍ»[٨]، ولم يَعْتَرِضْ في معناه بنقص ولا آفة أكثر من عَدَمِ الإِذْنِ من

---

(١) في (ط): ولكن.

(٢) راجع: الإرشاد (٣٠-٤١)، التبصير في الدين (١٥٨)، الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (٤٠)، الأسماء والصفات للبيهقي (٢/٣١٠).

(٣) في (ط): معنى.

(٤) في (غ): الوجود.

(٥) في (ط): تلاشيه وعدمه، وفي (ل): خلا وعيده.

(٦) في (ك): ضبَّب عليها، وفي الطرة: في ع حقيقتهما، وصحَّحها، وفي سائر النسخ: حقيقتها.

(٧) في (غ): الوجود.

(٨) مجرد مقالات الأشعري: (٤٥).

الشرع في إطلاقه، وحقيقة العَزْم فينا عبارة عن جَزْمِ[١] الإرادة بعد التردُّد فيها، والتردُّد في حقِّ الباري[٢] مُحالٌ، فلمَّا كان العزم يقتضي تقديم تردُّد اقتضى ذلك إيهامًا فامتنع علماؤنا عنه[٣] لأجله، على أنَّه قد ورد في الخبر إضافة التردُّد إلى/ الله تعالى في قوله: «وما ترددت في شيء أنا فاعلُه تردُّدِي في قَبْضِ روحِ عبدي المؤمن، يكره الموت وأنا أكره مساءَته»[٤]، فلا وجه بعد هذا من امتناع إطلاقه[٥]، وقد بيَّنَّاه في كتاب المُشْكِلَيْنِ، وورد[٦] أيضًا في حديث النبي ﷺ خرجه مسلم عن أم سلمة أنها قالت: «ثم عزم الله لي»، وهذا نص يعرفه من قرأ الحديث وروى الكتاب. [٧٨/ب]

وفي الحديث الصحيح خرجه أبو داود وغيره، وذكر الحديث الذي فيه قال النبي ﷺ: «فإنا آخذوها وشطر ماله، عزمة من عزمات ربنا»، والله أعلم.

---

(١) في (ط): عزم.

(٢) في (ط): الباري تعالى.

(٣) سقطت من النسخ الأخرى.

(٤) أخرجه البخاري؛ كتاب الرقاق، باب التواضع: برقم ٦٥٠٢ (٨/١٠٥- طوق النجاة)، ورواه البيهقي في الأسماء والصفات: ١٠٢٩ (٢/٤٤٧)، من طريق خالد بن مخلد، حدثنا سليمان بن بلال، حدثني شريك بن عبد الله بن أبي نمر، عن عطاء، عن أبي هريرة، وللإمام الذهبي تعليق خاص على هذا السند في ميزان الاعتدال (١/٦٤١)، انظره إن شئت.

(٥) كأن هذا منه تراجع، بعد نقل الخلاف في ذلك وميله إلى المنع من إطلاقه الذي أقره في المتوسط (٣٦)، على أنه نقل تقييد المجيزين له بعدم إضافته إلى الله تعالى، والله أعلم.

(٦) في (ك) و(غ) و(ق): (وورد أيضًا في حَدِيثٍ إضافةُ العَزْمِ إلى الله تعالى، والله أعلم)، وكأن القاضي - رحمه الله - زاد ففسَّر ما أشار إليه، والزيادة من (ط) و(ل).

السادس: رَحْمَةٌ

وسَنُبَيِّنُ معناها في ذِكْرِ الرَّحمن الرَّحِيم.

السابع: المَحَبَّةُ[١]

وقد اختلف علماؤنا[٢] فيها على ثلاثة أقوال:

الأوَّل: أنها إرادة مطلقة[٣].

الثاني: أنها إرادة الثواب، فهو تعالى المريد لكلِّ مُحْدَثٍ على الإطلاق، والمُحِبُّ لما يُرِيدُ أن يُثِيبَ عَلَيْهِ.

الثالث: أنها[٤] مَدْحُ الشيء، فرجع[٥] ذلك إلى الكلام.

الثامن: بُغْضٌ

وهو راجع عند علمائنا إلى إرادة ما يُعَاقَبُ عليه[٦]، وهذا فيه نظر، لأنه قد يُضَافُ إلى الدنيا والشهوات المباحة[٧] في الأصل، وحقيقته عندي أنه[٨]

---

(١) في (ط): محبة.

(٢) يأتي التعليق عليها في شرح اسم الله الودود.

(٣) هذا القول هنا وما يأتي بعدُ في الأوصاف نسبه المؤلف إلى الباقلاني في هداية المسترشدين، كما سيشير إليه في شرح أوَّل اسم وهو «مريد».

(٤) في (ط): أنه.

(٥) في النسخ الأخرى: فيرجع.

(٦) وعند ابن فورك في مشكل الحديث (٤٨٥) بمعنى آخر، وهو: «الكراهية، فإذا قيل أبغض الله فلانا من خلقه فالمراد به كراهته الفضل عليه والإحسان إليه والرحمة له».

(٧) في (ط): المباحات.

(٨) سقط من (غ).

إرادة ما يُؤَدِّي إلى العقاب، فإنَّ المعصية تؤدي[1] إليه بغير واسطة، والشهوات تؤدي إليه بواسطة[2] وإن كانت مباحةً، وفي الأثر: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق»[3].

التاسع: الرضى

وفيه لعلمائنا ثلاثة أقوال[4]:

الأوَّل: أنه الإرادة المطلقة[5].

الثاني: أنه الإرادة لما يكون فوق الاستحقاق.

الثالث: أنَّ الرضى عبارة عن فِعْلٍ جميل، فرجع إلى صفات الفعل[6].

العاشر: السَّخَطُ

وهو عبارة عن إرادة خلاف الرضى كما تقدَّم.

---

(١) سقطت من (ط) و(ل).

(٢) في (ط) و(ل): بوسائط.

(٣) أخرجه أبو داود؛ كتاب الطلاق، باب في كراهية الطلاق: برقم ٢١٧٨ (٣/٢٥٥-محيي الدين)، وابن ماجه؛ أبواب الطلاق: برقم ٢٠١٨ (٣/١٨٠-شعيب)، وقال في فتح الباري (٩/٣٥٦): وأُعل بالإرسال، وأورده ابن الجوزى فى العلل المتناهية: (٢/٦٣٨، رقم ١٠٥٦)، وقال: «هذا حديث لا يصح. قال يحيى: الوصافى ليس بشيء، وقال الفلَّاس والنسائى: متروك الحديث».

(٤) هنالك قول آخر لم يذكره المصنف رحمه الله، وهو أن الرضى بمعنى إرادة الثواب أو إرادة الخير، كما في رسالة إلى أهل الثغر (١٣٠) في الإجماع التاسع، ومشكل الحديث (٤٨٥).

(٥) انظر: المغني في أصول الدين للمتولي (٣٩)، قوله: «وأمَّا المحبة والرضى فمن أصحابنا من قال: المحبة والرضى بمعنى الإرادة إلا أنهما أخصّ من الإرادة فإذا أراد الله تعالى بالعبد نعمة يقال أحّبه، وضده السخط [وهو] إرادة العقوبة».

(٦) الأسماء والصفات للبيهقي: (٢/٤٦٩).

الحادي عشر: المَوَدَّةُ

قيل إنها الإرادة المطلقة[١].

وقيل إنها المحبة[٢].

وقيل هي عبارة عن فِعْلِ الجميل مع من يستحقُّه ومن لا يستحقُّه، كقول النبي ﷺ: «مَثَلُ المسلمين في تراحُمِهم وتعاطُفِهم وتوادِّهم كمثل الجسد، إذا اشتكى عُضْوٌ منه تداعى سائرُه بالحمَّى والسَّهَرِ»[٣]، وكما قال أيضًا: «أن تَصِلَ من قَطَعَك، وتُعْطِي من حَرَمَك، وتَعْفُوَ عمَّن ظَلَمَك»[٤].

الثاني عشر: العَفْوُ

اختلَفت فيه[٥] عبارة علمائنا على ثلاث عبارات:

الأُولى[٦]: الإِرَادَةُ لمَحْوِ الحقوق.

وقيل: هو[٧] الإرادة لتسهيل الأمور على أهل المعرفة به؛

وقيل: هو إسقاط العقاب[٨].

---

(١) مجرد مقالات الأشعري: (٥١).

(٢) التحبير للقشيري: (١٧٦).

(٣) أخرجه أحمد (١٨٣٧٣)، والبخاري؛ كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم: برقم ٦٠١١ (٨/١٠-طوق النجاة)، ومسلم؛ كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين: برقم ٢٥٨٦ (٤/١٩٩٩-عبد الباقي).

(٤) أخرجه أحمد (١٥٧٠٣)، والطبراني في معجمه الأوسط (٥٥٦٣)، من حديث سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه.

(٥) سقطت من (غ).

(٦) (ط) و(ل) و(م): الأوَّل.

(٧) في (غ): هي.

(٨) مجرد المقالات: (٥٥).

الثالث عشر: الرَّأْفَةُ

وهي عبارة عن شِدَّةِ الرحمة، فهي ترجع إلى مبالغة في وَصْفِ الرَّحْمَةِ، وحقيقتُها إرادة التخفيف بما على المرحوم فيه ثِقَلٌ.

الرابع عشر: وِلَايَةٌ

فهو[1] الوَلِيُّ سبحانه، وذلك عبارة عن القُرْبِ بالمعنى، وهو نَوْعٌ من الإرادة[2]، يأتي بيانه إن شاء الله في اسم الوَلِيِّ.

الخامس عشر: وَصْفُ العداوة

وهو عكسه.

السادس عشر: غَضَبٌ

وهو يرجع إلى فِعْلِ العقاب، فيكون من صفات الفعل، ويدلُّ عليه قوله: «إن رحمتي سبقت غضبي»[3]، وقد يرجع[4] إلى الإرادة[5] على معنى التخصيص بحال العقاب.

السابع عشر: الاختيار

وقد بيَّنَّاهُ في كتاب/ المُشْكِلَيْنِ، فإنه من أَشْكَلِ لفظٍ، ومن علمائنا من قال: إنَّ اختار فَعَلَ الخير، ومنهم من قال: إنَّ اختار أراد الخير. [٧٩/أ]

---

(١) في (ط): فهي.

(٢) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/٤٨٠).

(٣) أخرجه أحمد (٨٩٤٥)، (٩٥٩٥)، والبخاري؛ كتاب التوحيد، باب وكان عرشه على الماء: برقم ٧٤٠٤ (٩/١٢٥-طوق النجاة)، وابن ماجه؛ أبواب السنة، باب فيما أنكرته الجهمية: برقم ٤٢٩٥ (١/١٣٠-شعيب)، والنسائي في الكبرى، كتاب النعوت، باب الرحمة والغضب: برقم ٧٧٠٤ (٧/١٦١-شلبي)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) في (غ): ترجع.

(٥) مجرد المقالات (ص٤٥)، الأسماء والصفات للبيهقي (٢/٤٨٠).

الثامن عشر: اجتبى[١]

جعله بجِهَةٍ وحَيِّزٍ من الشرِّ، مأخوذ مِن جَبَى الرَّكِيَّةَ.

التاسع عشر: اصطفى

وهو يرجع إلى إرادة التطهير من العيب للمُطَهَّرِ[٢] منه، افتعل من الصَّفْوَةِ.

المُوَفِّي عشرين: الصَّبُورُ

وهو عبارة عن[٣] إرادة تأخير العقوبة عن من[٤] يستحقُّ إنزالها به[٥] في الحال.

الحادي والعشرون: الحِلْمُ[٦]

وهي[٧] عبارة عن إرادة إسقاط العقوبة عن من[٨] يستحقها.

الثاني والعشرون: الكَرَمُ[٩]

وهو إرادة إعطاء الخير الكثير لمن يستحقُّ اليسير، ولكنَّه من صفات التنزيه، وقد بينَّاه[١٠].

---

(١) في النسخ الأخرى: اجتباء.
(٢) في (غ): المطهر.
(٣) قوله: (عبارة عنه) سقط من (غ).
(٤) في (ط) و(ل): عمَّن.
(٥) سقطت من (ط).
(٦) في النسخ الأخرى: الحليم.
(٧) في (ط): هو.
(٨) في (ط) و(ل): عمَّن.
(٩) في النسخ الأخرى: الكريم.
(١٠) في (ط) و(ل): وفيه تحقيق قد بيَّنَّاه.

الثالث والعشرون: البِرُّ

وهو عبارة عن إرادة إكرام أهل الطاعة.

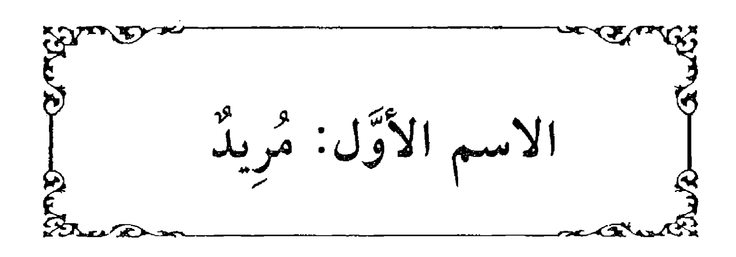
وللباري تعالى[1] بكلِّ وَصْفٍ من هذه الأوصاف اسم، وبها وبأمثالها تَجَاوَزُ الأسماءُ عدد تِسْعَةٍ وتِسْعِينَ، ولكن التعيين[2] فيها لا يطَّلع عليه أحد، وشَرْحُ هذه الأوصاف بمتعلَّقاتها لا يَفِي بها الطَّوْقُ، ولا يَسَعُهُ الخَلْقُ، وفي هذه النُّبْذَةِ كِفَايَةٌ[3].

---

(١) في (ط): سبحانه.

(٢) في (ط) و(ل): المعنى.

(٣) في (ل): نجز السفر الأوَّل من الأَمَد الأقصى.



الاسم الأوَّل: مُرِيدٌ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

فنقول: هو اسم عظيم القَدْرِ، إليه[١] ردَّ القاضي في الهداية[٢] الإثنين والعشرين[٣] اسمًا المتقدِّمَة وأمثالها، وزعم أنه لا معنى لها إلَّا الإرادة.

وأقول لكم: إنه اسم[٤] لم يَرِدْ له في الكتاب ولا في السنة ذِكْرٌ، وإنَّما ورد مضافًا إلى الله تعالى فِعْلًا في قوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥]، و﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[٥] [الأحزاب:٣٣]، وأمثاله، وقد بيَّنَّا فيما سَلَفَ أن أسماء الله[٦] هل تَقِفُ على السمع في صيغ[٧] الأسماء أم تَجُوزُ[٨] بكلِّ اسم

(١) في موضعها بياض بـ (غ).

(٢) هداية المسترشدين في أصول الدين للإمام الباقلاني، مخطوط، منه نسخة في مكتبة الأزهر برقم ٣٤٢ توحيد، وما بيدنا منه ليس فيه ما ذكره القاضي، فلعله في السفر الأول منه، وقد نمي إلينا إلى أن الكتاب وجد كاملًا.

(٣) في جميع النسخ: الثلاثة والعشرين، وضبَّب عليها في (ك)، وفي طرة بخط ناسخها: الإثنين والعشرين، وفوق الإثنين صح ع، أي كذا في نسخة ع، وهو الصواب.

(٤) سقط من (ك).

(٥) في (ك): وإنما يريد الله ليطهركم، وكذلك هي في سائر النسخ، والمثبت من (ط).

(٦) في (ط) زيادة: تعالى.

(٧) في (ط): جميع.

(٨) في (ط) زيادة: أن يسمى.

كريم شريف، وذكرنا اختلاف علمائنا فيها، والصحيح عندي جوازه في الذِّكْرِ، وأنَّه لا يُعَدُّ في الأسماء.

أَمَّا جوازه في الذِّكْرِ فلأمرين:

أحدهما: ما فيه من الشَّرَفِ والكَرَمِ والجلال.

والثاني: ما اتفق عليه أهل اللسان من أن كلَّ بِنَاءٍ جاء منه فِعْلٌ فلا بدَّ فيه من بِنَاءِ فاعِلٍ، أو فاعِلٍ فلا بدَّ فيه من بِنَاءِ فِعْلٍ[1]، أو فَعْلٌ ومَصْدَرٌ[2] فلا بدَّ فيه من بناء فِعْلٍ وفاعِلٍ إلَّا مَا شَذَّ.

الثالث: ما صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال: قال الله: «أنا الرحمن، وهي الرَّحِم، اشتَقَقْتُ لها اسمًا من اسمي»[3]، فهذا نَصٌّ في جواز الاشتقاق في كلِّ[4] وَصْفِ جَلَالٍ[5] وكمالٍ.

وقد قال ابن فُورَكَ رضي الله عنه كما قال القاضي[6]: إنَّ[7] هذه الأسماء كلّها راجعةٌ إلى الإرادة؛ وقد بيَّنَّا في كتب[8] الأصول أنَّ هذا لا يصحُّ[9]، وأوضحنا أن الإرادة تتعلَّقُ بكل مُرَادٍ صحيح أو فاسدٍ، خَيْرٍ أو شرٍّ، طاعة أو معصية،

---

(١) في (غ): فاعل.

(٢) في النسخ الأخرى: مصدر.

(٣) أخرجه أحمد (١٦٨١)،(١٦٨٠)، وأبو داود؛ في الزكاة، باب في صلة الرحم: ١٦٩٤ (٢/١٣٣ - محيي الدين)، والترمذي؛ في البر والصلة، باب ما جاء في قطيعة الرحم: ١٩٠٧ (٣/٣٧٩- بشار)، من حديث عبد الرحمن بن عوف.

(٤) في (ط) و(ل): في وصف كل.

(٥) في النسخ الأخرى: جمال.

(٦) انظر المراجع السابقة.

(٧) في النسخ الأخرى: من أن.

(٨) في (غ): كتب.

(٩) المتوسط في الاعتقاد: (٣٢) وما بعدها.

إيمان أو كفر، والرضى والمحبة لا تتعلَّقُ بشيء من ذلك، فدلَّ على صحة الاختلاف فيهما، وما تعلَّقا به حتى[1] اعتذرنا عنه في موضعه،/ وبيَّنَّا أنَّه لا حُجَّةَ فيه. [٧٩/ب]

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

هو اسم مشهور عند الناس مفهوم عندهم، فلم يضعوا له شرحًا، واختلف الناس فيه اختلافًا كثيرًا، فأمَّا القاضي[2] فقال: إنه[3] القَصْدُ[4]، وأن الإرادة والمشيئة وأمثالها[5] بمعنًى واحد[6]، **وجرى في ذلك على عادته من تحديد الألفاظ بالألفاظ**، كما قال في العلم المعرفة؛ والصحيح ما بيَّنَّاه في غير موضع من أنَّها صِفَةٌ، شأنُها تمييز الشيء عن مثله، وأنها معنًى غير التمنِّي والشهوة والتَّلَهُّفِ والأَسَفِ.

الفصل الثالث: في شرحه[7] حقيقةً وعقداً

قد بيَّنَّا حقيقتها، واندرج الاعتقاد في أثنائها[8]، وهي عندنا غاية[9] في كلِّ مخلوق، خَيْرٍ أو شرٍّ، نفع أو ضُرٍّ، ولا يكون مخلوق إلَّا بإرادة الله.

---

(١) في (ط): قد.

(٢) يعني أبا بكر الباقلاني.

(٣) في (ط): إنها.

(٤) لم نجده صريحًا، ولكن وجدناه ضمنًا، حيث جاء في عبارته مرادفا للإرادة في تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (٥٠): «الحوادث التي هذه سبيلها لا تكون بالوجود أولى منها بالعدم إلا عند قصد قاصد وإرادة مريد؛ تكون موجودة بإرادته ومتعلقة بمشيئته، فلما لم يجز تعلق القديم بمحدث لم يجز عليه العدم بعد وجوده»، غير أن الامام الجويني جاء بهذا التعريف واعترض عليه، انظر الكامل (١/٢٢٩) وما بعدها.

(٥) في (ط): أمثالهما.

(٦) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (٢٩٩).

(٧) في (ط) و(ل): شرحها.

(٨) في (غ): إثباتها.

(٩) في (ط): عامة.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُلْيَا للرَّبِّ

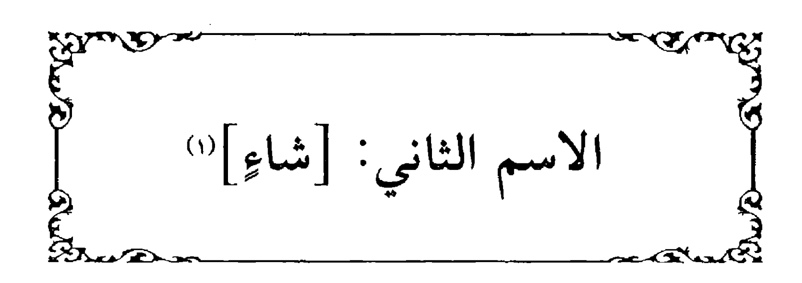
أنه لا يكون إلا ما يُرِيدُ.

المنزلة السفلى للعبد:

وذلك في حالتين:

إحداهما: أن يعلم أنه لا يريد إلا أن يريد الله.

الثانية: أن يرضى بعد ذلك بقضاء الله.



الاسم الثاني: [شاءٍ][١]

قَوْلُنَا: شَاءٍ مِن شَاءَ.

والباري تعالى وإن كان قد اتفق جميع الأمة على وصفه بأنه قد شاءَ ويشاءُ، فلم يَرِدْ في كلامه ولا كلامهم شَاءٍ، استغنوا عنه بقولنا مُرِيدٌ، وبكل وَصْفٍ واسْمٍ وَرَدَ يتعلَّق بالإرادة، وكذلك لم يصفوه بأنه قَاصِدٌ، وإن كانت الإرادة هي القَصْدُ أو قريب منه[٢]، كما لم يصفوه بأنه عارف وبأنه ذَاكِرٌ، اسْتَغْنَوا عنه بأنه عَالِمٌ، هذا مع قولنا بأن لَفْظَ عَالِمٍ لا ينوبُ منابَه اسمٌ كامِلٌ مثله، وكذلك مُرِيدٌ[٣] لا ينوب منابَه شاءٍ ولا قاصِدٌ، حَسَبَ ما رتَّبْنَاهُ في كتب الأصول[٤] وبيَّنَّاه.

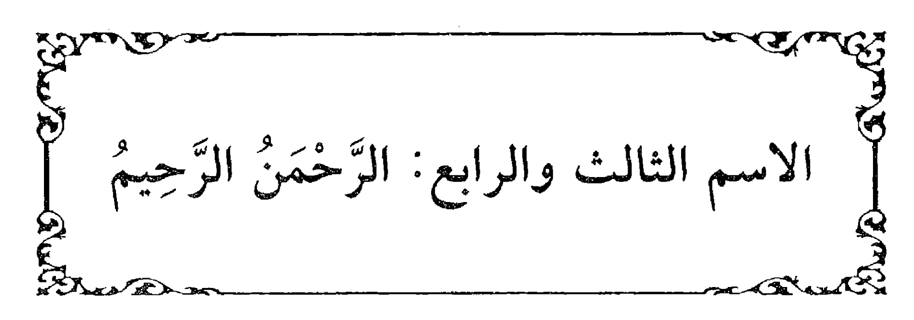
---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا.

(٢) سقطت من (غ).

(٣) قوله: (لا ينوب منابه ... وكذلك مريد) سقط من (ط) و(ل).

(٤) المتوسط في الاعتقاد: (٣٦).



الاسم الثالث والرابع: الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ

هما اسمان عظيمان بهما[١] استفتح الله كتابه، حتى قال قوم: إنَّ الرحمن هو اسم الله الأعظم، وهو المعنى المطلوب للخلق من الله، إليه حاجتهم، وهو رجاؤهم، لا سِيَمَا وهو عامٌّ في الخلق كلِّهم، على ما يأتي بيانه إن شاء الله، ولشَرَفِهما[٢] قَرَنَهُما[٣] الله باسم الله، وقدَّمَهُمَا على جميع الأسماء، وفيهما[٤] أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في موردهما[٥]

قد ورد بهما[٦] القرآن فاتحة كلِّ سورة، ووصف نفسه في القرآن بأنه ﴿أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [الأعراف:١٥١]، و﴿خَيْرُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٨]، ووردت به السنة، ورُوِيَ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «قال الله تعالى: أنا الرحمن، وهي الرحم، اشتققتُ لها اسمًا من اسمي، من وَصَلَها وصلتُه، ومن قطعها بَتَتُّه»[٧]، وأجمعت/ عليهما[٨] الأمة. [٨٠/أ]

(١) في (ط) و(ل): استفتح الله بهما.

(٢) في (ك): لشرفهما، ولشرفه.

(٣) في (ك): قرنهما، قرنه.

(٤) في النسخ الأخرى: وفيه، وهو وجه صحيح، وقد أشار إليه ناسخ (ك).

(٥) في النسخ الأخرى: مورده.

(٦) في النسخ الأخرى: به.

(٧) تقدم تخريجه.

(٨) في النسخ الأخرى: عليه، وفي (ل): الأمة عليه.

الفصل الثاني: في شرحهما[١] لغةً

اختلف الناس فيهما[٢]، فمنهم من قال: إنهما مشتقَّان من الرحمة، ومنهم من قال: إن الرحمن غير مشتقٍّ، والرحيم مشتقٌّ، والرحمة هي الرِّقَّةُ، يقال: رَحِمَه رُحْمًا ورُحُمًا[٣] مُثَقَّلَةً، ورَحْمَة ورَحَمَة مُثَقَّلَةً ومَرْحَمَةً، والاسم الرُّحْمَى، وقوله: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف:٥٦] قَوْلٌ خارج على[٤] النَّسَبِ، ويقال: رجل رَحُومٌ وامرأة رَحُومٌ، وما أقرب رُحْمَ فُلَانٍ، أي ما أَرْحَمَهُ، وقد قال الله: ﴿وَأَقْرَبَ رُحْماً﴾ [الكهف:٨١]، وقُرِئَتْ[٥] رُحُمًا[٦]، وأمُّ الرُّحْمِ مكة، والمدينة تُسَمَّى المرحومة، والرَّحِمُ أَوْشَاجُ القرابة، وأصلها الرَّحِمُ التي هِي سبب الولد، وهي[٧] الرُّحْمُ أيضًا، وفي المثل: جزاك الله خيرًا والرَّحِمَ[٨].

الفصل الثالث: في شرحهما[٩] حقيقةً وعَقْداً

فيه سِتُّ مسائل:

---

(١) في النسخ الأخرى: شرحه.

(٢) في (غ): فيما بينهم من أن هما مشتقان.

(٣) في (غ): رحمًّا، وما أثبتناه صحَّحه بـ (ك).

(٤) في (غ): عن.

(٥) قراءة أبي عمرو بن العلاء كما في تهذيب اللغة (٥/٣٤)، وهي قراءة ابن عامر وأبي جعفر ويعقوب، وانظر: النشر في القراءات العشر (٢/٢١٦).

(٦) سقطت من (ط).

(٧) في (ط): هو.

(٨) قال في المخصص (١/٣٣٢): وقالوا: جزَاكَ اللهُ خَيراً والرَّحِم، بالنَّصب والرَّفْع.

(٩) في النسخ الأخرى: شرحه.

المسألة الأولى: في سرد أقوال علمائنا(١)

ولِعِظَمِ هذا الاسم كثُرت الأقوال فيه وتشعَّبت، لكن نذكر الأشهر فيهما(٢) والمتأصِّل فنقول: فيهما(٣) على هذا الوجه تسعة أقوال:

الأوَّل: قال ابن عباس: هما اسمان رقيقان، أحدُهما أرقُّ من الآخر(٤)، ولم يُعَيِّن الأرقَّ.

الثاني: قال الحسن: هما اسمان رقيقان، والرحيم أرقُّ(٥).

الثالث: قال أبو عبيدة: الرحمن معناه ذو الرحمة(٦)، والرحيم هو الراحم، وربما سوَّت العرب بين فَعْلان وفَعِيل، فقالوا: نَدْمَان ونَدِيم(٧).

---

(١) في (ط) و(ل) و(م): العلماء.

(٢) أشار ناسخ (ك) إلى وجه آخر: منها، وفي النسخ الأخرى: فيها.

(٣) في النسخ الأخرى: فيها.

(٤) تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (٢٨)، وفي تفسير الطبري بسنده عن عبد الله بن عباس: «قال: الرحمن، الفعلان من الرحمة، وهو من كلام العرب. قال: الرَّحمن الرحيم: الرقيقُ الرفيقُ بمن أحبَّ أن يرحمه، والبعيد الشديد على من أحب أن يعنُف عليه، وكذلك أسماؤه كلها»، وضعَّفه أحمد شاكر؛ تفسير الطبري تـ/ شاكر (١/ ١٢٩).

(٥) تفسير مقاتل بن سليمان (١/٣٦)، وعنه أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات، قال (١/١٤٠): وسمعت أبا القاسم الحسن بن محمد بن حبيب المفسر يحكي عن الحسين بن الفضل البجلي أنه قال: هذا وهم من الراوي، لأن الرقة ليست من صفات الله عز وجل في شيء، وإنما هما اسمان رفيقان، أحدهما أرفق من الآخر، والرفق من صفاتِ الله تعالى.

(٦) قال ابن الحصَّار السبتي: «يشير إلى أن الرحمن صفة للخالق سبحانه، والرحيم تدل على أفعاله التي بها يرحم عباده، ولله دره في هذا المقال»، الأسنى لأبي عبد الله القرطبي: (١/٧٣).

(٧) مجاز القرآن: (١/٢١).

الرابع: قال ثعلب: إنما جمع بينهما لأنَّ الرحمن عبرانيُّ الأصل، فجاء[١] معه الرَّحِيم[٢] العربيُّ الأصل[٣].

الخامس: أن الرحيم تأكيد الرحمن.

السادس: أن رحمن عامٌّ في الخلق، ورحيم خاصٌّ بالمؤمنين[٤].

السابع: قال عطاء: الرحمن في الرزق، والرحيم في المغفرة.

الثامن: قال بعضهم: هو رحمن الدنيا والآخرة[٥].

التاسع: هما بمعنًى واحد، وقد تجمع العرب بين لفظين مشتقَّيْنِ من أصل واحد وإن كان المعنى واحداً، كقول الشاعر:

وإن أَدْنُ منه يَنْأَ عنِّي ويَبْعُدِ[٦]

المسألة الثانية: في توجيه الأقوال اللغوية

أمَّا من قال إنه غير مشتقٍّ فاحتجَّ بأمور ثلاثة:

الأوَّل: قال: لو كان مشتقًّا من الرحمة لاتَّصل بذكر المرحوم، فقيل: الله رحمن بعباده كما يقال رحيم بعباده.

---

(١) في (ط): جامعه.

(٢) في (ط): الرحم.

(٣) الزاهر في معاني كلمات الناس للأنباري (٥٩/١)، تهذيب اللغة (٣٣/٥).

(٤) وهو أحد أقوال ابن جرير الطبري رحمه الله، تفسيره (١٢٨/١).

(٥) في (ط): ورحيم الآخرة.

(٦) تمامه: فما لي أراني وابن عمي مالكا متى أدن منه ينأ عني ويبعد

ديوان طَرَفة بن العبد (٢٦)، جمهرة أشعار العرب (٣٣٠)، شرح المعلقات السبع للزوزني (١١١)، الفروق اللغوية (١١٨).

الثاني: أنه لو كان مشتقًّا لما أنكرته العرب، حتى قال تعالى عنهم ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُواْ لِلرَّحْمَـٰنِ قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحْمَـٰنُ﴾ [الفرقان:٦٠].

الثالث: أنه لو كان عربيًّا مشتقًّا لما أَتْبَعَهُ بالرحيم قَصْدَ البيان فيه.

وأمَّا من قال إنه مشتقٌّ فاحتجَّ بأمرين:

أحدهما: أن[١] «رح م ن»[٢] على وزن فَعْلان، ورحيم منها[٣] فَعِيل، كنَدْمان ونَدِيم.

الثاني: أنَّ معنى/ رحمن ذو الرحمة التي لا نظير لها، ولذلك لا يُثنَّى ولا يُجْمَع، وبناء فَعْلان بناء المبالغة[٤]، كما تقول: الإناء مَلْآن، والرجل شَبْعان، لغاية الامتلاء والشِّبَعِ.

المسألة الثالثة: في توجيه أقوال العلماء في تفسيره

أمَّا قول ابن عباس إنَّ أحدهما أرقُّ من الآخَر فمعناه عنده[٥] أمران:

أحدهما: أن الرحمن عامٌّ في الدنيا والآخرة، والمنافع والثواب، وأن الرحيم مختصٌّ بالثواب والعفو، فصار الرحمن خاصًّا في اللفظ لاختصاصه بالباري، عامًّا في المعنى، وصار الرحيم عامًّا في اللفظ لجواز تسمية غير الله به، خاصًّا في المعنى لأنه للمؤمنين في العفو والثواب.

الثاني: أن تقدير رحمن كعطشان؛ إذا كان في تلك الساعة على تلك الحال، وإن لم يكن دائمًا، ووَزْنُ رحيم كقولك كريم، وهو نَعْتٌ دائم، فكان

---

(١) في (ل) و(ط): أنه.

(٢) في (ط): رحمان.

(٣) في (ط): منه، وفي (غ): منهما.

(٤) في (ط): مبالغة.

(٥) في (ل) و(ط): عندهم.

الدائم أرقَّ من المُؤَقَّتِ[١]، ومن هذا المعنى قول الحسن، فإنه جعل الرحيم أرقَّ لأنه خاصٌّ بالعفو عن الذنوب وتكثير الثواب؛ الذي هو المرء إليه أحوج وله أنفع.

وأمَّا قول ثَعْلَبٍ إنه عِبرانيٌّ ولذلك أُتبع بالرحيم الذي هو عربي تِبيانًا له، فوجهه أنَّ العرب لم تعلمه حتَّى قالت: وما الرحمن.

وأمَّا قول من قال إنهما متغايران؛ أحدهما عامٌّ والآخر خاصٌّ، فتابع لقول ابن عباس ومأخوذ منه.

المسألة الرابعة: في المختار من قول أهل اللغة

الذي يصحُّ منها أنه مشتقٌّ، والدليل عليه الحديث الصحيح، قال النبي ﷺ: قال الله: «أنا الرحمن، وهي الرحم، اشتققتُ لها اسمًا من اسمي، من وصلَها وصلتُه»[٢] الحديث المتقدم، وتدُلُّ[٣] عليه أيضًا اللغة، فإن أهل العربية اتفقوا على أنَّه[٤] اسمٌ موضوع للكثرة، يشهد لذلك[٥] البناء واللفظ، وذلك[٦] لأنَّ رحمته وَسِعَت كل شيء.

فأمَّا[٧] قولهم: لو كان مشتقًّا لاتَّصل[٨] بذِكْرِ المرحوم فكذلك نقول، إنه يقال[٩]: الله تعالى رحمن بعباده، ورحيم بهم.

---

(١) في (ط): الوقت.
(٢) تقدم تخريجه.
(٣) في (ط): يدل.
(٤) في (غ) و(ك): أنها، وضبَّب عليها، وأثبتنا ما أثبت في الطرة، وصحَّحه.
(٥) في (غ) و(ك): له، وضبب عليها، وقال: لذلك، صح ع.
(٦) سقط من (ك).
(٧) في (ط): وأما.
(٨) في (ط): اتصل.
(٩) في (ط): فكذلك نقول لو كان أنه يقال، وصحَّحها.

وأمَّا قولهم إن العرب أنكرته، ولو كان مشتقًّا[١] ممَّا عَلِمُوه لما أنكروه، فإنَّ العرب لم تُنْكِرْ معرفة الرحمن، لأنهم لو أنكروه لقالوا: ومن الرحمن، فلمَّا قالوا: ﴿وَمَا ٱلرَّحۡمَـٰنُ﴾ دلَّ على أنهم إنَّما سألوا عن صفته لا عن ذاته، وكيف ينكرونها وقد كانوا يقولون: رحمان اليمامة[٢]، وقال بعض شعراء الجاهلية[٣]:

أَلَا قَضَبَ[٤] الرحمنُ رَبِّي يَمِينَها[٥]

وأمَّا إتباعُه بالرحيم فعن ذلك جوابان:

أحدهما: أنه[٦] تأكيدٌ للرحمة[٧].

---

(١) في (ط): لو كان مشتقا واتصل بذكر ما علموه، وفي (ل): لو كان مشتقا لاتصل بذكره مما علموه.

(٢) هو في المراسيل لأبي داود (٨٩)، في ذكر سبب ترك النبي ﷺ للجهر بالبسملة، ومسند الشاميين للطبراني (٣/ ٢٨٤) بدون ذكر السبب، عن سعيد بن جبير، وضعَّفه الحافظ ابن حجر لإرساله، وشذوذ في متنه، الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١/١٣٦).

(٣) تمامه: أَلَا ضربَتْ تلكَ الفتاةُ هَجِينَهَا ألا قضب الرحمن ربي يمينها
أبهم نسبته الطبري في التفسير (١/١٣١)، والمعافى بن زكريا في الجليس الصالح الكافي (٣/١٧٣)، وابن سِيدَه في المخصَّص (٥/ ٢٢٥)، ونقله ابن دُريد في الاشتقاق (ص٥٨) عن ابن الكلبي مستشهدًا به في سياق كلامه على اسم الرحمن، لكنه قال: ولم ينقله الثقات، وجزم ابن دريد بنسبته إلى الشَّنْفَرَى الشاعر الجاهلي، ولكن التُّرْكُزِي الشنقيطي محقق المخصَّص نفى هذه النسبة، لعدم وجوده في ديوانه، وادَّعى أنه موضوع مصنوع، وأنكر شيخ العربية الأستاذ أبو فهر محمود شاكر هذا الادعاء في تحقيقه للطبري، والله أعلم.

(٤) القضب: القطع، وبابه ضرب، واقتضبه أي اقتطعه، مختار الصحاح (٢٥٥).

(٥) في (ط): الأنصب الرحمن ربي بليها، وهو تصحيف، وفي (ل): يلينها.

(٦) سقط من (ط).

(٧) في (ط): الرحمة.

فإن قيل: فكيف بدأ بذكر الأبلغ وحُكْمُه[١] أن يكون تاليًا؟

الجواب: أنه إنَّما بدأ به لأنه خاصٌّ له شرعًا فكان أعرف فيه، فَبَدَأَ به لأنه إنما يُبْدَأُ بالأسماء الأعلام، وبِمَا[٢] كان أعرف، ثم يُعْقَبُ بما بعده في الترتيب.

[٨١/أ] الثاني: أنه إنما[٣] بُدِئَ[٤] به لأنه خاصٌّ مَعْنًى[٥]،/ ليَخُصَّ به المؤمنين، كما قال: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيماً﴾ [الأحزاب:٤٣].

والأوَّل أصحُّ، لأنَّا لا نقول: إن الرحمن أبلغُ من الرحيم، ولا إنَّ الرحمن أعمُّ من الرحيم، فإن ذلك لا يثبت إلا بنقل صحيح أو لغة مستقرَّة.

وأمَّا قول من قال إن تقدير رحمن كعطشان وهو مُؤَقَّتٌ، ورحيم كقولك كريم غير مُؤَقَّتٌ، فلم يَثْبُت التوقيت في الأوَّل ولا انتفى عن الثاني لأمر يرجع إلى البناء، وإنما كان كذلك لأمر عاد إلى أحوال المعاني التي دلَّ عليها البناء، فإنَّ العَطَشَ غير لازم، والكرم في نفسه دائم.

وأمَّا قول ثعلب إنه عبراني فخَطَأٌ[٦] بَيِّنٌ، بدليل جريانه في التصريف وإعرابه[٧]، وذلك قاطع، والصحيح أنهما بمعنًى واحد للتأكيد، كندمان ونديم[٨].

---

(١) في (غ): فحكمه.

(٢) في (غ): وبها.

(٣) سقطت من النسخ الأخرى.

(٤) في (غ): بدأ.

(٥) في (ك) وضع الناسخ فوقها: كذا.

(٦) في (ل) و(ط): فهو خطأ.

(٧) سقط من (ك) و(غ).

(٨) أصله من قول أبي الحسن الأشعري كما في مجرد المقالات لابن فورك (٤٧)، وهو قول أبي إسحاق الزجَّاج، تفسير الأسماء له: (٢٩).

المسألة الخامسة: في المختار من أقوال العلماء في معناه[1] الحقيقي

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أنَّ ذلك يستدعي مُقَدِّمَةً في معنى الرَّحْمَةِ، وقد اختلف الناس فيها، فصار صائرون إلى أنها النعمة والإحسان، قالوا: والدليل عليه أمران:

أحدهما: قوله ﷺ: قال الله[2] تعالى: «إن رحمتي سبقت غضبي»[3]، ولا يكون التَّسَابُقُ إلا في الأفعال، وقوله ﷺ: «إن الله خلق مائة رحمة»[4]، وصفات الذات ليست بمخلوقة.

الثاني: قالوا: إن الرحمة مِنَّا رِقَّةٌ وشفقة تقتضيها هَوَادَةٌ ومَيْلٌ، وذلك لا يجوز على الله تعالى، فدلَّ أنَّها من صفات الأفعال.

والرحمة عند أهل السنة هي إرادة الإنعام، صفة من صفات الذات، لم تَزَلْ ولا تَزَالُ، كقولنا في علمه وقدرته، وقد دَلَلْنا على ذلك في كتب الأصول[5]، وكيف يصحُّ أن تكون الرحمة الإنعام وقد يُنْعِم من لا يرحم إذا أُكْرِهَ على الإنعام[6]، ولا يكون الراحم راحمًا إلا إذا كان إنعامه على المُنْعَمِ عليه بقصد إلى ذلك وإرادة له، فلذلك قلنا هو إرادة الإنعام.

بلى، إنَّ النعمة قد تُسَمَّى رحمةً؛ فإنَّها عن الرَّحمة صَدَرَتْ، كما تُسَمَّى الأفعال قُدْرَةً وعلمًا لصدورها عن العلم والقدرة، ولذلك سُمِّيَت الجنة رحمةً

---

(١) في (ط): المعنى، وفي (ل): معنى.

(٢) قوله: (ﷺ قال الله) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) أخرجه أحمد (٢٣٧٢٠)، والبخاري؛ كتاب الرقاق: ٦٤٦٩ (٨/ ٩٩-طوق النجاة)، ومسلم؛ كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله: برقم ٢٧٥٣ (٤/ ٢١٠٨-عبد الباقي)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) كما في المتوسط: (٣٦-٣٧).

(٦) سقطت من (ط).

والنُّبُوءَةُ[١] رحمةً[٢]، فقال تعالى: ﴿وَأَدْخَلْنَٰهُ فِي رَحْمَتِنَآ﴾ [الأنبياء:٧٥]، قيل الجنة، وقيل النبوءة، لقوله: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة:١٠٥]، يعني النبوءة في أحد الأقوال، وجميع نعم الله تعالى تُسَمَّى رحمةً، وتكون الرحمة مِنَّا شفقةً ورِقَّةً تبعث على الإنعام والإحسان، وهي من الباري تعالى إرادةٌ للإنعام[٣] والإحسان[٤]، وقد غَلِطَ ابن جِنِّي[٥] في هذه الآية غَلَطًا[٦] بيَّنَّاه في كتاب المُشْكِلَيْنِ.

فإن قيل: إن الرحمة تستدعي مرحومًا فكيف نُسَمِّيه راحمًا في الأَزَل ولم يكن هنالك[٧] مرحومٌ؟

---

(١) في (ل) و(ط): النبوة.

(٢) سقطت من (غ).

(٣) في (م): الإنعام.

(٤) قوله: (وهي من الباري تعالى إرادة للإنعام والإحسان) سقط من (ط).

(٥) في كتابه الخصائص (٢/٤٤٥)، في باب الحقيقة والمجاز، عند كلامه على قوله تعالى: ﴿وَأَدْخَلْنَٰهُ فِي رَحْمَتِنَآ﴾ [الأنبياء:٧٥]، قال: «هذا مجاز، وفيه الأوصاف الثلاثة: أما السعة: فلأنه كأنه زاد في أسماء الجهات والمحال اسمًا هو الرحمة، وأما التشبيه: فلأنه شبه الرحمة - وإن لم يصح دخولها - بما يجوز دخوله، فلذلك وضعها موضعه، وأما التوكيد: فلأنه أخبر عن العرض بما يخبر به عن الجوهر، وهذا تعال بالغرض، وتفخيم منه؛ إذ صير إلى حيز ما يشاهد ويلمس ويعاين».

(٦) لعل وجه غلطه كما يفهم من سياق كلام المؤلف أنه جعل الكلام من باب الاستعارة المكنية، فجعل الرحمة في الآية مجازًا، بينما هي حقيقة في المكان، لأن المقصود بها الجنة، والله أعلم.

(٧) في (غ): هناك.

الجواب: أن هذا تلبيس، فإنَّ الرحمة وإن كانت تقتضي مرحومًا فإن الرحمة لا تقتضيه بها مقرونًا[١]، كما يقتضي[٢] القادر[٣] المقدور والعالم[٤] المعلوم، وليس من شَرْطِهِ أن يكون بِهِ[٥] مَقْرُونًا[٦]،/ فإنَّ الباري تعالى كان في الأَزَلِ قادرًا ولم يكن مقدورٌ[٧]، كذلك يكون في الأَزَلِ راحمًا وإن لم يكن مرحومٌ[٨]. [٨١/ب]

فإن قيل: فقولوا: إن معنى كونه راحمًا نَفْيُ القسوة عنه، كما قال النجَّارُ[٩].

قلنا: فقولوا: إنَّ[١٠] معنى كونه[١١] عالمًا نَفْيُ الجهل، وكونه قادرًا نَفْيُ العجز لا غَيْر.

---

(١) على أحد معنيي الرحمة، وهو تعلق الإرادة بالرحمة، والمعنى الثاني: الرحيم المنعم، قاله في المتوسط: (٣٧)، فتكون الرحمة من القسم ذي المعنيين كما سبق، ولكنه هنا اكتفى بالمعنى الأوَّل فقط، والله أعلم.

(٢) في (ط): تقتضي.

(٣) في (ط): القدرة.

(٤) في (ط): العلم.

(٥) سقطت من (م).

(٦) في (ط) و(ل) و(غ): مقترنا.

(٧) في (غ): مقدورا.

(٨) في (غ): مرحوم.

(٩) الحسين بن محمد النجَّار تـ ٢٢٠هـ، رئيس فرقة النجارية من المرجئة، الفرق بين الفِرَق (١٩٥)، مقالات الإسلاميين تـ/ زرزور (١/١١٧)، وما نسبه المصنف إليه هو على أصلهم في نفي الصفات وحمل مثل صفة الرحمة والحلم على نفي ضدهما، مثل قوله في معنى الجواد إنه نفي البخل عنه، مقالات الإسلاميين تـ /زرزور (١/ ١٤٧)، وفي معنى الحلم إنه نفي السفه، مشكل الحديث وبيانه (٣٣٣).

(١٠) في (ط): إنما.

(١١) قوله: (راحما نفي القسوة عنه ... إن معنى كونه) سقط من (غ).

ولمَّا لم يصح ذلك في هذين[١] لم يصحَّ في مسألتنا، فإن تعلَّقُوا بقوله: «إن رحمتي سبقت غضبي»[٢]، قلنا: لا يصحُّ التعلُّقُ به؛ فإن الرحمة والغضب عندنا يرجعان إلى إرادة الإنعام وإرادة العقوبة كما بَيَّنَّاه، والشيء لا يصحُّ أن يَسْبِقَ نفسه، فإنَّما يرجع ذلك إلى أنَّ الإنعام سَبَقَ الانتقام، فإن الباري تعالى بدأ الخلق بنعمته، وسُمِّيَ[٣] الإنعامُ رحمةً لأنه صدر عن الرحمة، والانتقامُ غضبًا لأنه صدر عن الغضب، على معنى تسمية الشيء باسم مقدِّمته[٤] وسَبَبِهِ الذي صدر عنه، وهو أحد قِسْمَيِ المجاز.

المسألة السادسة: في معنى كونه أرحمَ الراحمين وخيرَ الراحمين[٥]

أمَّا قوله أرحم فهو أفعل من رَحِمَ، كما أن رَحِيمًا[٦] فَعِيلٌ من رَحِمَ، وهو عبارة عن مَزِيَّةٍ[٧] في الرحمة[٨]، وذلك يرجع إلى ثلاثة أمور:

أحدها: كمال الرحمة بنفي الآفات عن صفة الباري تعالى بها؛

والثاني: أن ذلك يرجع إلى كثرة[٩] ثمرة الرحمة، وهي الإنعام؛

الثالث: أن كلَّ راحم مِنَّا يَقْتَرِنُ برحمته غَرَضَان:

أحدهما: تحقيق الغَرَض بتوقُّع العِوَضِ في إنعامه، والباري تعالى لا يصحُّ وصفه بغَرَضٍ في عِوَضٍ.

---

(١) في (ط) و(ل): هذا.
(٢) تقدم تخريجه.
(٣) في (ط): سمَّى.
(٤) في (ط): متقدمته.
(٥) ما بين القوسين سقط من (غ).
(٦) في (ط) و(ل): رحيم.
(٧) بيَّض لها ناسخ (ل).
(٨) سقطت من (ط) و(ل).
(٩) سقطت من (غ).

الثاني: رَفْعُ الألم الذي يعتريه بالرِّقَّةِ[١] عند معرفة حاجة المحتاج، فهو إذا أنعم عليه الْتَذَّ برفع الألم الذي يعتريه[٢] والرِّقَّةِ التي يجدها لحاجة المحتاج، وذلك مما يتقدَّسُ عنه الباري، فرحمته تعالى مُقَدَّسَةٌ عن غَرَضٍ في عِوَضٍ، أو عَوْدِ نَفْعٍ إليه من ذلك، فصار أرحم الرَّاحِمِينَ بهذه المعاني كلِّها، وصار خير الراحمين بهذا المعنى الثالث حقيقةً، ويصحُّ من وَجْهٍ أن يكون أيضًا خير الراحمين بالوجوه كلِّها.

فإن قيل: فكيف يكون أرحم الراحمين، وهو يرى المحتاجين والمساكين وأهل البلاء من العالمين، وهو قادر على أن يَعُمَّهُم بالعافية، ويشملهم بالفضل في رَفْعِ الخَلَّةِ وتمام المطلب ولم يفعل؟، والرحيم هو الذي لا يرى مُبْتَلًى ولا مُحْتَاجًا إلا وبادَرَ[٣] إلى إماطة ذلك عنه[٤]؟

أجاب[٥] عن ذلك بعض علمائنا بأن قال[٦]: «إن الطفل الصغير تَرِقُّ أمُّه[٧] له فتمنعه من الحجامة والأب يحملُه عليها مع شفقته الكاملة، لأنه يرى له فيها خيرًا، وإن كانت بصورة الشرِّ، وليس في الوجود شرٌّ إلَّا وفي طيِّه خَيْرٌ[٨]، لو ارتفع ذلك الشرُّ لبَطَلَ الخير الذي في طيِّهِ وعاد ببطلانه[٩] شرٌّ أعظمُ من

---

(١) في (ل): الرقة.

(٢) قوله: (بالرقة عند معرفة حاجة ... الذي يعتريه) ذهل عنه ناسخ (ط) فأسقطه لانتقال بصره إلى السطر الذي يليه.

(٣) في (ط): يبادر

(٤) يشير إلى مسألة دخول الشر في قدر الله، انظر: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (٣١٧) وما بعدها.

(٥) في (ط): قلنا: أجاب.

(٦) مختصر من كلام الإمام الغزالي في المقصد الأسنى (٦٤-٦٨).

(٧) في (ط) و(غ): له أمه.

(٨) في (م) سقط بمقدار سطرين.

(٩) في (ط): لبطلانه، وفي (ل): كبطلانه.

الأوَّل» ، وضَرَبَ لذلك أمثلةً ثم قال: «فإن خَطَرَ لك شرٌّ ليس في طيِّه خيرٌ فاتَّهِمْ عقلَك في أن الشرَّ المذكور ليس/ في طيِّه خَيْرٌ ، واتَّهِم عقلَك في أن فِعْلَ [٨٢/أ] الخير دون ذلك الشر ممكن ، وبعد هذا كَشْفُ[١] سرِّ القدر المنهيِّ عنه» ، وأنت أيها المخاطَب أَظُنُّكَ عارفًا بسرِّ القدَر مُسْتَغْنِيًا عن هذه التمويهات والتنبيهات[٢].

قال الإمام الحافظ[٣] ﷺ: عَجَبًا لهذا العالم ، على أنه رفيع العماد في العلم ، كثير الانتقاد على ذوي الفَهم ، ينتحي في جوابه هذا التوجيه ، وينزل إلى[٤] الخامل الساقط عن[٥] الوجيه ، بَيْنَا هو ينظر في الإله وصفاته ، نزل إلى المخلوق ودناءاته[٦] ، ولا يصحُّ أن ينسبه إليه ولا يقيسه عليه.

وقد كان علماؤنا الأوَّلون قالوا: إنَّ قياس الغائب على الشاهد لا يكون إلَّا في الطرق الأربعة المعلومة ؛ وهي العلَّة والحقيقة والشرط والدليل[٧] ، وأباه الآخرون[٨] وقالوا: لا يُحْمَل الغائب على الشاهد بحال ولا في وجه ، وكلُّ

---

(١) في (ل): أكشف ، وفي (ط): ينكشف لك.

(٢) في (ك): التشبيهات ، وكذلك هي في مائر النسخ ، وأثبتنا ما صحَّحه في الطرة ، وفي (ق): الشبهات.

(٣) في (ط) و(ل): قال الفقيه الإمام القاضي أبو بكر بن العربي.

(٤) في (ط) و(ل): على.

(٥) في (ط): على.

(٦) في (ك): دناءته ، ومرضها.

(٧) نص على أصله القاضي في التمهيد (٣٢) ، وفصَّل في شرحه الإمام عبد الجليل الرَّبَعِي في التسديد في شرح التمهيد الورقة: ١١ ، وقال ابن العربي في المتوسط بعد أن ذكرها (٢٦-٢٧): «وهي سبيل لا تنال بالهوينى ، ولا تنال بالمنى ... وذلك لتشعب أصولها وتنائي مبادئها عن فصولها».

(٨) ومن أشد المانعين لدليل قياس الغائب على الشاهد الإمام الجويني ، البرهان في أصول الفقه (٢٥/١).

حقيقة منهما في نفسها ذاتُ استقلال، وهذا الإمام[١] من أقواهم في ذلك شكيمةً، وأمضاهم عزيمةً، فكيف يسدُّ هذا الباب في الحقائق والعلل ثم يفتحُه في هذا الخلل بمثل ذلك من الزلل، ما أبعد الطفل من اللطيف[٢]، ويا بَوْنَ ما بين الحجامة والرحمة، وبعد أن نَسْفُلَ[٣] معه عن هذا الغرض، ونُعارضَه[٤] فيما عرَض، ونُقارضَه على ما اقترضَ[٥].

نقول[٦]: معتمد هذا الجواب على أربعة معان:

أحدها: أنَّ كل شرٍّ ففي[٧] طيِّه خيرٌ.

الثاني: أن الشر الذي في طيِّه خير لو قدَّرنا زوال ذلك الشر لجاء شرٌّ أعظم منه.

الثالث: أن شرًّا ليس في طيِّه خير غير ممكن، فمن تصوَّره فليتَّهِمْ عقله.

الرابع: أن تحت كشف هذا الغطاء معرفة سرِّ القدر الذي لا يُفْشَى.

وهذه المعاني الأربعة كلُّها تَحَكُّمَاتٌ باطلة، ودَعاوٍ فاسدة.

أمَّا قوله إن كلَّ شرٍّ ففي طيِّه خير فلا يخلو أن يُرِيدَ بقوله في طيِّه أنَّ[٨] في

---

(١) يعني الإمام الغزالي.

(٢) في (ط): اللطف، وفي (ل) و(ق) و(م): الطيف.

(٣) في (ط): نستقل، وفي (ل): نستفل.

(٤) في (ط): نفاوضه.

(٥) في (م): نفاوضه على ما اخترص.

(٦) في (ط) و(ل): فنقول.

(٧) في النسخ الأخرى: ففي.

(٨) سقطت من (ط) و(ل).

عاقبته[١] وخاتمته خيرًا[٢]، أو[٣] يُرِيدَ به[٤] أنه مُقْتَرِنٌ[٥] به ويُصاحبه خير، أو يُرِيدَ به أنه[٦] يشتمل على خير، فإن أراد به أنَّ في عاقبته خيرًا أو[٧] يَقْتَرِنُ به خير فذلك باطل بعذاب أهل النار، فإنه شرٌّ ليس في عاقبته خَيْرٌ ولا يقترن به.

وأمَّا قوله - إن قاله - إنه يشتمل عليه فهذا باطلٌ، فإن الضدَّ لا يشتمل على الضدِّ، ويبطل أيضًا بعذاب أهل النار، فإنه شرٌّ لا يشتمل على خير، وكذلك في ضده نعيم أهل الجنة خَيْرٌ ليس فيه شرٌّ.

وأمَّا قوله لو قدَّرنا زوال ذلك الشر لجاء شرٌّ أعظمُ منه فهذا باطل من وجهين:

أحدهما: أنَّه[٨] دعوى.

الثاني: أنَّا نقول: يحتمل أن يكون يأتي[٩] شرٌّ أعظم منه، ويحتمل أن يأتي خير أعظم منه.

وأمَّا قوله: إن شرًّا ليس في طيِّه خير غير ممكن، فالأمر بالعكس، بل هو واجب، فإنَّ الكفر بالله وعذاب الله، ومن وُلِدَ كافرًا، وعاش كافرًا، ومات كافرًا، ودام عليه عذاب النار،/ فهذا شرٌّ لا خير فيه، ولا يُعَدُّ[١٠] على قَوْلِ [٨٢/ب]

---

(١) سقطت من (ط) و(ل).

(٢) في (ط): خير.

(٣) في (غ): ويريد.

(٤) سقطت من (غ).

(٥) في (ط): يقترن.

(٦) في (ط): أن.

(٧) في (غ): ويقترن.

(٨) في (ط) و(ل) و(م): أنها.

(٩) في (ط): الجاءيَ.

(١٠) سقطت من (ط) و(ل).

أحد، وإذا اتَّهَمْنَا العقول فعلى أي شيء يكون التعويل؟؛ وهَبْكَ أنَّا[١] اتَّهمنا العقول فيما تكثر فيه مقدِّمات النظر والدليل، فما يُعْلَم في الأوائل ويُتَحَقَّقُ قطعًا من الدلائل كيف تُتَّهَمُ فيه العقول؟ وليس[٢] اتهامُ العقل فيما ذكرتَ[٣] أَوْلى من اتهامه فيما ذكرنا، ممَّا ثَبَتَ علمه وصحَّ النظر فيه.

وأمَّا قوله: إنَّ هذا سرُّ القدر الذي لا يُفْشَى، والمُخَاطَب به عارفٌ، فكل عالم يعلم سرَّ القدر، وهو أنَّ الله[٤] لا يُسْأَل عمَّا يفعل، وإن زعمت أن له سرًّا قيل لك: أتريد أن تَرُدَّ ما ظهر من الأدلة بما بطن من الدعاوي، هذا ما لا يرضاه حَصِيفٌ.

فإن قيل: فقد قال بعض الناس: إن أهل النار تحت رحمة الله ونعمته، فإنه كان في المُمْكِن أن يكون العذاب أكثر ممَّا هُم فيه، فَجَعْلُهُ على ذلك المقدار نوع من الرحمة، فنقول: هذا ممَّا لم يقصده القائل المتقدِّمُ القَوْلِ بقَوْلِه[٥]، فإنه ليس من الأسرار التي تُخْفَى ولا تُفْشَى، وإنما يدخل هذا في باب نِعَمِ الله التي لا تُحْصَى، وهذا القَدْرُ الذي حَصَلَ فيه أهل النار به[٦] هَلَكَتُهم، فما فوقه أمر لا[٧] يعود إلى رِفْقٍ بهم، فإنَّ الجاني عندنا إذا ضُرِبَ بالسياط حتى مات كان يُمكن أن يُقَطَّعَ لحمه ويُعذَّب[٨] حتى يموت، ولا يقال إن ضَرْبَه

---

(١) في (ط): أنا إذا.

(٢) في النسخ الأخرى: أ وليس.

(٣) في (ط): ذكرته.

(٤) في (غ) زيادة: سبحانه.

(٥) سقط من (ط) و(م)، وفي (ل): لقوله.

(٦) في (ط): فيه.

(٧) في (غ): إلا.

(٨) في (ك) و(غ) و(م): يُقدَّد، وضبب عليه بـ (ك)، وصحَّح الذي أثبتنا وقال: صح خ، وهو الذي في النسخ الأخرى.

بالسَّوط قَصْدُ الرِّفق[١] بـه، وكـذلك المرجـوم بالحجـارة مـع المطعـون بالحديـد، بينهما تفاوت لا يقال إن[٢] طريقه الرفق، وإنما هي عقوبات وآلام واقعة بحسب الاتفاق عندنا، وعلى مقادير معلومة عند الله تعالى، وإن[٣] أراد القائل لما تقدَّم هذا المعنى فبأيسر من التهويلات التي تقدَّمت يَصِلُ إلى هذا.

فنقول: رحمة الله عامَّةٌ على أهل البلاء وعلى أهل العافية، ولكن يبقى عليه الداء[٤] الأعضل وهو أن يقال: لم ابتلاهم وهو قادر على أن يُعَافِيَهم؟ والرحيم لا يَبْتَلي ببلاء، لا سيما إذا لم يحتج إلى ذلك في دفع ضُرٍّ أو جَلْبِ نفع.

فإن قيل: لا يقدر على أكثر من ذلك، قيل له: لا خلاف بين أهل السنة أن الباري تعالى لو شاء لابتلى[٥] الخلق أجمعين، ولو شاء لعافاهم أجمعين، وإن شاء بتنويع الحال فهو أرحم الراحمين.

والمعنى الذي يَحُومُ عليه هذا القائل أنا أعرف الناس به، وها أنا أَجْلُوه لكم في مِنَصَّتِه، وأكشف خَفِيَّ[٦] سريرته[٧]، فأقول:

إن قال هذا القائل لِمَ ابتلى وهو أرحم الراحمين؟ قلنا له[٨]: لا يخلو أن تكون مُوَحِّدًا مُسترشِدًا أو مُعانِدا مُلْحِدًا؛ فإن كنت مُعانِدًا مُلْحِدًا فلَسْنَا نُكَلِّمُك

(١) في (غ): إن ضربه بالسوط رفق به.
(٢) سقط من (ك).
(٣) في (غ): إن.
(٤) في ك: الراء، وفي الطرة: الداء صح خ، وهو الذي في (ل)، وضبَّب في (ك) على العضال.
(٥) في (غ): لابتلاهم أجمعين.
(٦) في (ط) و(ل) و(م): لكم خفاء، وأشار إليه في (ك) وصححه، كما صحَّح ما أثبتنا.
(٧) في (غ): سره.
(٨) سقطت من (ط) و(ل) و(م).

في الأسماء، ولكنَّا نشرع معك في الابتداء، وطريق الكلام مع المُلْحِدَةِ قد أوضحناه، وشرحه سائر العلماء في كتب الأصول.

وإن كنتَ مُوَحِّدًا مُسْتَرْشِدًا فاعلم أن أسماء الله تعالى لا بدَّ من تعلُّقِ معانيها/ وأحكامها بالخلق، فلا تنظر إلى اسم دون اسم، ولا تتكلم[1] في صفة دون صفة، فإن خَصَصْتَ بعضها لم تكن ممَّن أحصاها، ولا كُتِبْتَ[2] في أهل الجنة، كما وَعَدَ الصادق عليه السلام[3]، ولكن انظر إلى جميع الأسماء ووَفِّها حقَّها من المعنى، واعلم أن الخلق متصرِّفون بين أسماء الله وأحكامها[4]، دائرون بين متعلَّقاتها لصحة معانيها ووجوبها[5]، فإن كان ربُّنا أرحم الراحمين فإنه شديد العقاب، وإن كان عَفُوًّا[6] فإنه منتقم، وإن كان هاديًا فإنه مُضِلٌّ، وإن كان غفَّارًا فإنَّه قَهَّارٌ، وهكذا[7] في سائر الأسماء، فلو عافى جميع الخلق لما كان شديد العقاب ولا مُنتقمًا ولا مُضِلًّا ولا قَهَّارًا، فكان تذهب[8] متعلَّقات هذه الصفات فتَبْطُلُ في ذواتها وذلك مُحَالٌ، فتصرَّفَ الخلق تحت أسماء الله تعالى، وأصاب[9] كلٌّ[10] فريق حُكْمًا[11] من أحكامه ومَعْنَى اسْمٍ من أسمائه، ولذلك [٨٣/أ]

---

(١) في (ط) و(ل): يتكلم.

(٢) في (ط) و(ل): كنت من.

(٣) في (ط) و(ل) و(م): صلى الله عليه وسلم.

(٤) في (ط) و(ل): وأوصافها.

(٥) في (غ): في متعلقاتها ومعانيها لصحة ذلك ووجوبها.

(٦) في (غ): غفورا.

(٧) في (غ): وكذلك.

(٨) في (ط) و(ل): يذهب.

(٩) في (ل): أصناف.

(١٠) في (ط) و(م): كلَّ.

(١١) في النسخ الأخرى: حكمٌ.

كتب(١) إلى الخلق كتابًا كريمًا، وأرسله إليهم(٢) مع أمينه محفوظًا مختومًا، وعَنْوَنَهُ(٣) لهم عُنوانًا مُحْكَمًا(٤) مختومًا(٥)، فلمَّا قرؤوه فإذا(٦) فيه: ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ حمٓ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [غافر:١- ٣].

فإن قيل: ولم كانت أسماء الله تعالى على هذا التنويع؟ وهلَّا(٧) كان أرحم الراحمين هاديًا، ولم يكن في أسمائه ما يقتضي إلَّا الخير المطلق؟

قلنا: قد شرطنا أنه لا بدَّ من تعيين المتكلِّم، فإمَّا أن يكون مُوَحِّدًا مُسترشِدًا، فما سَبَقَ جوابُه، أو يكون مُلحِدًا، وهذا السؤال كلامُه، والجواب له مشروح في كتب الأصول، وهو أيسر مَدْرَكًا وأخفُّ مَحْمَلًا من الكلام مع المُوَحِّد المُسْتَرْشِد بكثير.

ثمَّ نقول له: وأي سرٍّ للقدر(٨) وكلُّ صغير وكبير مُستطَر، وكل ما رُوِي من الأخبار في ذِكْرِ سرِّ القدر باطل لا أصل له، فكيف يُتَّخَذُ أصلًا أمرٌ(٩) لا أصل له، أم(١٠) كيف يُبنى الاعتقاد على أُسٍّ هارٍ؟

---

(١) في (غ): كتب سبحانه.
(٢) لم يرد في (ط) و(ل).
(٣) في (ط): عُنوانه، وفي (م): عونه.
(٤) في (ط) و(ل): محكوما.
(٥) في (ط) و(ل) و(م): محتوما.
(٦) في (ط) و(ل): إذا.
(٧) في (ط): هلَّا.
(٨) في (ط): في القدر.
(٩) في (ك): ما، وضبَّب عليها، وما أثبتنا من الطرة، وقال: صح خ، وجاءت على الغلط في (ط) و(ل)، وفي (غ): أم.
(١٠) في (ط): أو.

يزيده تأكيدًا أنَّ هذا السرَّ[1] لا يخلو أن يكون مُدْرَكًا بالنظر أو بالخبر، فإن كان مُدركًا بالنظر فيجب أن يصل إليه كل ناظر، وكذلك نقول: إنه وصل إليه[2] وحَصَلَ، وهو ما ذكرناه، وإن كان إنما يُدرك بالخبر فليس فيه خبر صحيح، ولا أصل ثابت.

وقد أسرَّ رسول الله ﷺ إلى حذيفة[3] أشياء لا يصح أن يكون هذا منها، فإن مثل عمر[4] لا يخفى عليه أن لو كان سرَّ القدر، وإنما كانت تلك الأسرار من معاني الولايات والفتن، اقتضت[5] المصلحة[6] إخفاءها عن عمر لكونه أحد الوُلاة، وهي لا يتعلَّق بها حُكْمٌ، حتى قد قيل: إن عمر[7] أيضًا كان يعلمها، وهذا كله لا يتعلَّق بما أشار إليه أصحاب هذا السرِّ فاعلموه، ومن/ استراب [٨٣/ب] فلينظر[8] في موضعه يجده[9]، **وكم لي أَطْوِي على هذه المُسْتَكِنَّة، وأحمد الله على ما وهب من المعرفة به والمنَّة، فقد خَرَجْتُ لكم عنها، والله ينفع بها برحمته.**

---

(١) في (ط): الاسم.

(٢) في (ط) و(ل): إليهم.

(٣) عرف بأنه صاحب سر رسول الله صلى الله عليه وسلم، كذا وصفه أبو الدرداء وغيره من الصحابة، وحديث أبي الدرداء أخرجه أحمد (٢٨٠٨٥)، والبخاري؛ في كتاب المناقب، باب مناقب عمار وحذيفة: ٣٧٤٢ (٥/٢٥-طوق النجاة)، وأخرج مسلم جزءًا منه في كتاب صلاة المسافرين، باب في القراءات: ٨٢٤ (١/٥٦٥-عبد الباقي).

(٤) في (ط) زيادة: رضي الله عنه.

(٥) في (ط): فاقتضت.

(٦) في (ط) و(ل): العلة.

(٧) في (ط) زيادة: رضي الله عنه.

(٨) في (ط): فلينظره.

(٩) في (ط) و(ل): بحدوده.

الفصل الرابع: في التنزيل

اعلَمُوا أن هذا الاسم على شرف مِقْدَاره واختصاصه به فقد أُمِرْنَا أن نَسْتَدِرَّ معنى اسمه الأحسن وصفته العليا، ونتخلَّق منها بما يصحُّ لنا، قال النبي ﷺ: «إن الله لا يرحم من عباده إلَّا الرُّحماءَ»[١]، وللباري تعالى في هذا الاسم أحكامٌ يختصُّ بها ثلاثة:

الأوَّل: أنه يَعُمُّ بالرزق في دار الدنيا؛

الثاني: أنه يُعافي أهل الجحود له ويرزقهم؛

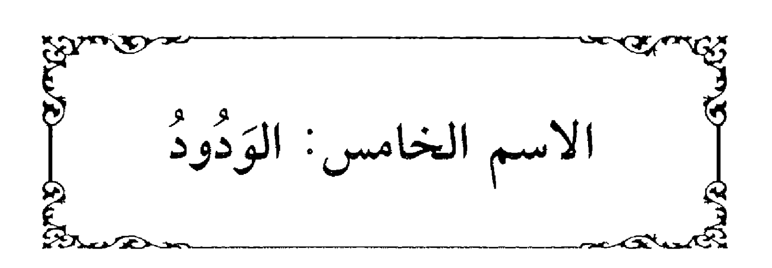
الثالث: أنه يغفر ذنوب من عَرَفَه.

وعلى العبد أن يَعُمَّ بنفعه مَن صَاحَبه وعاداه، ويُحسِن إلى من أساء إليه، ويغفر لإخوانه[٢].

---

(١) أخرجه أحمد (٢٢١١٩)، والبخاري؛ كتاب الجنائز، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: يعذب الميت ببكاء أهله: برقم ١٢٨٤ (٢/٧٩-طوق النجاة)، و مسلم؛ كتاب الجنائز، باب البكاء على الميت: ٩٢٣ (٢/ ٦٣٥-عبد الباقي) من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه.

(٢) في (غ): تم الجزء الأول، يتلوه الاسم الخامس.



الاسم الخامس: الوَدُودُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به القرآن، قال الله تعالى: ﴿ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ [البروج:١٤]، ووردت به السنة في حديث أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمة.

الفصل الثاني: في شرحه لغة

فنقول: اتفق أهل اللغة على أنَّ المودة هي المحبة، فلا فرق عندهم بين قولهم ودودٌ وبين قولهم مُحِبٌّ، واختلف الناس في بناء فَعُول هذا:

فمنهم من قال: إنه بمعنى التكثير، كقولنا: ضَرُوب وقَتُول[١].

ومنهم من قال: إنه بمعنى مَوْدُود، وهو مفعول[٢]؛

ومنهم من قال: إنه بمعنى مُفْعِل، أي يُوَدِّدُ عباده إلى الناس، كما قال تعالى: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾ [مريم:٩٦].

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً

وفيه خمس مسائل:

---

(١) التحبير للقشيري: (١٧٦).

(٢) هو أحد المعنيين له عند الأشعري، مجرد المقالات لابن فورك: (٥١).

المسألة الأولى: في بيان[1] ذِكْرِ أقوال علمائنا

وقد اختلف علماؤنا - رحمة الله عليهم - في المودَّة والمحبَّة على ستَّة أقوال:

الأوَّل: أنها الإرادة المطلقة[2].

الثاني: أنها إرادة الثواب[3]، فالباري تعالى مُريد لكلِّ مُحْدَثٍ، مُحِبٌّ لما يريد أن يُثِيب عليه.

الثالث: أنها إرادة خالصة من الشوائب، مأخوذة من حَبَبِ الأسنان وهو صفاؤها[4].

الرابع: أنها الإرادة الباقية[5]، من قولهم أحبَّ بالمكان إذا أقام به.

الخامس: أنها مدح الشيء[6]، فرجع إلى الكلام.

السادس: أنها فِعْلُ الإنعام والإحسان[7]، وكذلك قالوا في المودة، إنها مأخوذة من الوَدِّ، وهو العُود الثابت في الأرض.

المسألة الثانية: في ذكر احتجاجهم

أمَّا القاضي وابن فُورَكَ في جماعة فزعموا أنَّ كلَّ وصف تقدَّم ذِكْرُهُ راجعٌ إلى الإرادة المطلقة[8]، وتأوَّلُوا كلَّ آيةٍ وردت وحديث رُوِيَ.

---

(١) سقط من (غ).

(٢) نسبه المصنف إلى القاضي أبي بكر في الهداية كما تقدَّم، والذي في التمهيد (٤٨) أن الحب والرضى والولاية إرادته النفع والثواب، والله أعلم.

(٣) تقدمت الإحالة في شرح الرضى.

(٤) التحبير في تفسير أسماء الله للقشيري: (١٧٦).

(٥) في (ط) و(ل) و(م): الثابتة.

(٦) في (ط): للشيء.

(٧) المغني للمتولي: (٣٩).

(٨) ما في كتبهم التي بين أيدينا هي أنها الإرادة المقيدة، انظر ما تقدم في الإحالات =

والذي عندي أن المحبَّة والرضى والمودَّة لا ترجع إلى الإرادة المطلقة، وإنَّما هي إرادة خاصَّة، بدليل تعلُّق[1] الإرادة بكل مُحْدَث، وتعلُّقِ[2] المحبَّة والرضى ببعض/ المحدثات. [٨٤/أ]

المسألة الثالثة: في المختار

الصحيحُ عندنا[3] أن المحبة إرادة ما يُثاب عليه، فأما من قال إنها مشتقة من الصفاء أو الثبوت فهو قول يقرُب من الصواب، ولكنه مائل إلى رسم التَّصَوُّف، قالوا: تصفيتُه على ثلاثة أوجه:

الأوَّل: تصفيته للأنبياء[4] عن الكفر والمعصية والغفلة.

الثاني: تصفيته للأولياء عن الكفر والمعصية، وإن كان فيهم عيب الغفلة.

الثالث: تصفيتُه للموحِّدِين عن الكفر خاصَّةً، وإن كانت هنالك معصيةٌ وغفلةٌ.

فأمَّا تصفيته للأنبياء فلا غبار عليها، لقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحاً﴾ [آل عمران:٣٣].

= السابقة، ومنها في تفسير ابن فورك (٢٥٥/٣): «الرضى: الإرادة، ومعنى ﴿جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ هنا: إرادة الخير من الله لهم»، بل لم نجد في المصادر التي بين أيدينا من قال بالإرادة المطلقة، وقد نقل الإمام الجويني هذا القول ونصره في الشامل، الكامل (ص٣٧١) وما بعدها، ولكن يتبين من سياق كلامه، أنه في مقابل من قال إن المحبة غير الإرادة، ولهذا قال في آخر بحثه: «القصد بيان أن المحبة ليست صفة زائدة على الإرادة، خلافًا للخصم».

(١) في (ط): تعليق.

(٢) في (ط): تعليق.

(٣) في (ط): عندي.

(٤) في (ط) زيادة: عليهم السلام.

وأمَّا تصفيته عن الكفر والمعصية ويبقى كَدَرُ[١] الغفلة فصفاؤه بالذكر[٢].

وأمَّا تصفيتُه عن الكفر ويبقى كَدَرُ المعصية[٣] فتصفيتُه على ثلاثة أوجه:

الأوَّل: بالتوبة.

الثاني: بالعفو.

الثالث: بالنار، فيخلُصون من الذُّنوب كما يخلُص الذَّهب والفضة من الخبَث، ويَخْرُجُون منها سبائك.

وأمَّا من قال إنها ترجع إلى الكلام[٤]، فضعيفٌ، لأنه قد يُحِبُّ من لا يقول.

وأمَّا من زعم أنها فِعْلٌ فمجازٌ، لأنه سَمَّى ما يصدر عن المحبة محبةً، وذلك جائزٌ، لكنَّا[٥] لا نَرُدُّ أسماءَ[٦] الله إليه، وربما نقول: إنه[٧] أحد معانيها حيث يَحْسُنُ ذلك فيها.

وأمَّا من قال إنه[٨] بمعنى مودود[٩] فقد أنكره بعض علمائنا، وقال: إنه لا يصح أن يكون فَعُولًا[١٠] بمعنى مَفْعُول، وإنما هو بمعنى فَاعِل، كقولنا شَكُور، والصحيح أنه لا يمتنع ذلك في هذا الوصف.

---

(١) في (ط): كدور.

(٢) قوله: (فصفاؤه بالذكر) سقط من (ط) و(ل) و(م).

(٣) قوله: (وأما تصفيته عن الكفر ويبقى كدر المعصية) سقط من (ط) و(ل) و(م).

(٤) إذ جعل المحبة بالمعنى المدح، فكان مرجعه إلى الخبر، والخبر كلام، وقد ضعَّفه في المتوسط (٣٨) من وجه آخر، وهو وجود من يحب ولايمدح.

(٥) في (ط): لكننا.

(٦) في (ط): اسم.

(٧) في (ط): إنها.

(٨) في (ط): إنه.

(٩) ذكره في الإرشاد: (١٥٢).

(١٠) في (ط): فعول.

وقد زعموا أنه قد جاء فَاعِل[1] بمعنى مفعول[2] في قوله: ﴿لاَ عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنَ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [هود:٤٣]، أي لا معصوم[3]، وهذا لا يصح، وللآية معنى صحيح غير ما زعموا.

وأمَّا فعول بمعنى مَفْعُول فكثير مُتَصَوَّرٌ[4]، كقولهم: ناقةٌ حلوبٌ، قال أهل اللغة: بمعنى محلوبة، وتحقيقُ هذا من لسان العرب يَخْرُجُ بنا عن المقصود، فهو تعالى ودودٌ مودود[5]، وعنه عبَّر بقوله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة:٥٤].

وأمَّا كونه بمعنى مُفْعِل[6] فقد أنكره بعضهم، ولا يمتنع لغةً، والمعنى أنه يُوَدِّدُ أولياءَه إلى خلقه، كما قال سبحانه: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦].

والدليل على صحة ما اخترناه من أنها إرادةُ الثواب، أنَّ الله أحبَّ الأنبياءَ وابتلاهم بالمِحَنِ والأسقام، وأبغض الكفار ورزقهم في الدنيا العافية وتأتِّي الآمال[7]، وما كان مع هذا مُحِبًّا في الأنبياء إلا لما أراد لهم من ثواب[8] الآخرة، وقد بيَّنَّا من قبل في كتابنا هذا عموم الإرادة، فإذا خلُصت وتعيَّنت للخير وتعلَّقت بالثواب فهي محبةٌ، وهذا معنى قول الصوفية إنها إرادة خالصة

---

(١) في (غ) و(ك): مفعول.

(٢) في (غ) و(ك): فاعل.

(٣) انظر التسديد لعبد الجليل الربعي: ق١١/ب.

(٤) في (ط): مشهور.

(٥) في (ط): بمعنى مودود.

(٦) في (ط): مفعول، وهو وهم.

(٧) في (ط): الأمل.

(٨) سقطت من (ط) و(ل).

عن الشوائب وعن المُحْتَمِلات، وتعيين[١] متعلَّقها[٢] بالثواب، وإذا كانت صافية كذلك ثبتت واستقرت، والله أعلم.

المسألة الرابعة: [في وجه تعلق المحبة به تعالى][٣]

[٨٤/ب] إذا كان معنى كونه/ ودودًا محبوبًا، فكيف تتعلَّق المحبة به، وهي الإرادة أو نوعٌ منها؟ والإرادة لا تتعلَّق إلا بالمُحْدَث بخلاف العِلْم، فإنه يتعلَّق بالمُحْدَث والقديم، لأن العلم لا يؤثر في تعلُّقه بالمعلوم، فلذلك تعلَّق بالقديم والمُحْدَث، والإرادةُ لمَّا كانت تؤثر تعلَّقت بالمحدَث الذي يجوز عليه التأثير وحده، وكذلك لا نقولُ: أريدُ الله، فكيف يصح أن نقول: أُحِبُّ الله؟

الجواب: أنا نقول: هذا سؤالٌ كاع[٤] عنه بعض علمائنا، ووَهِمَ فيه بعضهم، ونحن نسفر عنه قِنَاع القول؛

فنقول[٥]: أمَّا وَهْمُ هذا العالم ففي قوله بإنه[٦] يجوز أن نقول أريدُ الله وأحبُّ الله، ولا فرق بينهما، والمعنى فيه: أُريد تعظيمه، وهذا ضعيفٌ.

والصحيح أن نقول: جاء الإذن الكريم بقوله: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾، ولم يجئ في قولنا: أُريدُ الله إِذْنٌ[٧].

---

(١) في (غ): وتعين.

(٢) في (ط): وهي متعلقة.

(٣) زيادة منا.

(٤) في مختار الصحاح (٢٧٥): «(كاع) عن الشيء من باب باع، ويكاع أيضا لغة في (كع) عنه يكع بالكسر إذا هابه وجبن عنه».

(٥) زيادة من (غ).

(٦) في النسخ الأخرى: إنه.

(٧) قلنا: بل جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ﴾ [الأحزاب:٢٩].

الثاني: أن نقول: قد قالت عائشة لرسول الله ﷺ حين خيَّرها: بل أختار الله ورسوله[١]، المعنى: أراه خيرًا لي من كل شيء من الدنيا، فجاء لفظ المحبة والاختيار مضافًا إلى الله تعالى، ولم يجئ لفظ الإرادة لمعنًى صحيح، وهو الجواب.

الثالث: أن الإرادة لمَّا كانت تتعلَّق بالخير والشر، والطاعة والمعصية، لم تصح إضافتها إلى الله عز وجل[٢]، والمحبة لما كانت لا تضاف إلى الشر والمعصية[٣] أضيفت إليه سبحانه، وهذا هو الفرق الصحيح بين المحبة والإرادة، وكذلك يضاف الرضى إلى الله سبحانه، فقد رُويَ[٤] عن النبي ﷺ أنه كان يقول إذا سمع النداء: «رضيتُ بالله ربًّا»[٥].

المسألة الخامسة: أن الباري تعالى محبوب، فهل تتعلَّق المحبة بذاته أم بأفعاله[٦]؟

اختلف الناس في ذلك، فمنهم من قال: إنها تتعلق بذاته[٧]، وإليه صَغْوُ[٨] الصوفية، وقد أطنب فيه شيخنا أبو حامد في مقام المحبة[٩]، فشرح

(١) أخرجه أحمد (١٤٥٦٩)، ومسلم؛ كتاب الطلاق، باب بيان أن تخيير المرأة لا يكون طلاقًا: ١٤٧٨ (٢/ ١١٠٤-عبد الباقي)، من حديث جابر بن عبد الله.
(٢) في (ط): تعالى.
(٣) قوله: (لم تصح إضافتها ... لا تضاف إلى الشر والمعصية) سقط من (ك) و(م).
(٤) في (ط): يروى، وفي (ل) و(غ) و(م): فروي.
(٥) روي قولًا لا فعلًا، كذا أخرجه أحمد (١٥٦٥)، و مسلم؛ كتاب الصلاة، باب القول مثل قول المؤذن: برقم ٣٨٦ (١/ ٢٩٠-عبد الباقي)، والترمذي؛ أبواب الصلاة، باب ما يقول إذا أذن المؤذن: ٢١٠ (١/ ٢٨٦- بشار)، من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.
(٦) قوله: (أم بأفعاله) سقط من (ك).
(٧) قوله: (اختلف الناس في ذلك، فمنهم من قال: إنها تتعلق بذاته) سقط من (ك).
(٨) في (ط): صغا.
(٩) انظر كتاب المحبة من إحياء علوم الدين: (٤/٢٩٣).

حقيقتها، ومهَّد طريقتها، ثم جعل لها خمسةَ أسباب، وجعل الرابعَ منها محبةَ الشيء لذاته؛ لما يكون عليه من جلال وخلال[١]، وجمال لذات الجلال، والخلال والجمال[٢]، وقال: إنَّ الطباع مجبولةٌ على ذلك، والجمالُ ينقسم إلى قسمين: جمالٌ ظاهرٌ يُدرَك بنور البصر، وجمالٌ باطنٌ يُدرَك بنور البصيرة، كجمال الأنبياء والعلماء؛ لعلمهم وفضلهم ودينهم[٣]، وأين هم من علم الله وجلاله؟ فيحِقُّ أن لا يُحَبَّ لذاته إلَّا الله، والمحبةُ بهذا السبب أقوى من الحُبِّ بالإحسان.

ثمَّ جعل الخامس حبَّ المناسَبَة؛ لكون الشيء منجذبًا[٤] إلى شِبْهِه، وأن لمناسبة قد تكون في معنًى ظاهر وهو الخَلْق، وقد تكون في معنًى باطن وهي الأخلاق، وبين المخلوق والخالق مناسبةٌ في المعاني الباطنة؛ وهي العلوم والقُدَر والإرادات، وهي الصورة[٥] التي خُلق عليها آدم، وبها استحقَّ الخلافة، وإليه الإشارة بقوله: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾، وبقوله: «مرضت فلم تعُدني»[٦]، وبقوله: «لا يزال العبد يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبَّه، فإذا/ أحببته كنت سمعه وبصره»[٧]، فالله محبوب حقيقةً لا مجازًا بهذه الأسباب كلِّها، هذا لُبابُ كلامه. [٨٥

---

(١) في (ق): جمال.

(٢) قوله: (لذات الجلال، والخلال والجمال) سقط من (غ).

(٣) سقط من (ك) و(غ) و(ق).

(٤) في (ط): محبوبا.

(٥) في (غ): الصور.

(٦) أخرجه مسلم؛ كتاب البر والصلة، باب فضل عيادة المريض: ٢٥٦٩ (٤/١٩٩٠)، وابن حبان: (١/ ٥٠٣ برقم ٢٦٩)، والبخاري؛ في الأدب المفرد (٥١٧)، والبيهقي؛ في شعب الإيمان: (١١/ ٤١٢ برقم ٨٧٥٢).

(٧) تقدم تخريجه.

قلت[١]: يا ليته خبَّأ هذا القول في جَنانه، وقبَض دونه عِنان لسانه، وترك كثيرًا من هذا المقدار، اقتداءً بقوله: قبور الأسرار صدور الأحرار، ولم يَخُضْ في شيء من هذه الأغراض، الجالبة إلى القلوب العِلَلَ والأمراض، ولقد كان سيفه أحدّ، وسَبْقه أجدّ، من هذه الأغراض الفاترة، التي تدور بين طرَفَيْ نقيض، تصوُّفٌ[٢] ليس له تصرُّف، وتفلسُفٌ ليس بعده تعرُّف.

أمَّا الأسباب التي ذكرها للمحبة فلا ضرورة تدعو إلى المناسَبَة[٣] فيها، والتَّطْوِيلِ بتتبُّعِ[٤] أغراضها ومعانيها، فلنبسط[٥] عليها رداء التسليم، ولا نخرج[٦] بها عن[٧] طُرِيقِ[٨] التعلم والتعليم.

وأمَّا الذي ذكره من السبب الرابع؛ وهو حب الجمال لذاته، فهو أمر منازَعٌ فيه، لا يُسلَّمُ له، سواءً كان الجمال ظاهرًا يُدرك بنور البصر، أو باطنًا يُدرك بنور البصيرة، ودعواه بأنَّ الطِّباعَ على ذلك مجبولةٌ دعوى معكوسة، بل الطباعُ مجبولةٌ على حبِّ المرء نفسَه خاصَّةً، وإنَّما يحبُّ الجمال لما يتوقَّعُ فيه من منفعة[٩] نفسه.

وأمَّا الجمال الظاهر فلا شكَّ أن محبته لمنفعةٍ[١٠] تعود إلى المحبِّ، فإن كان لونًا فيحبُّه مرئيًّا للبصر لموافقته، أو يحبُّه ملبوسًا لموافقته الأغراضَ

---

(١) في (ط) و(ل): قال الإمام الفقيه القاضي ابن العربي رضي الله عنه.

(٢) في (غ): تصور.

(٣) كذا في جميع النسخ، وفي طرة بـ (ك): ظ - أي الظاهر -: المناقشة، ولعله هو الصواب.

(٤) في (ط): يتبع، وفي (ل) و(م): تتبع.

(٥) في (ط) و(ل): فليبسط.

(٦) في (ط): يعرج.

(٧) في (ط): على.

(٨) في (ط): طرق.

(٩) في (ط): منفعته.

(١٠) في (غ): نفعة.

المعتادة، أو لملاينته[١]، فلا يحب المرءُ الخضرة والماء الجاريَ - كما قال - إلَّا أنَّ[٢] النفسَ تنشرحُ إليها[٣] بأحد وجهين:

إمَّا بغرابتها[٤]، فإن النادر له في القلب[٥] مكانةٌ خلاف المعتاد.

وإمَّا لما في الخضرة من الإنذار[٦] باستقبال الزمان وعموم المنفعة؛ في الأقوات والشهوات ومآكل البهائم.

وإمَّا لأن نور البصر فيه أجمعُ، وهو لقوَّته أحفظ.

وإمَّا بِلِينِ الملمس[٧]، وتصوُّر القعود فيه، والاضطجاع عليه، بخلاف الهشيم، أو بمجموع ذلك، إلى غيرها من الوجوه التي لا يُحصيها الناظر، ولا يجمعها الخاطرُ الماهر، وإنَّما تظهر بعد الافتكار، وعند الاختبار، وكلها تعود إلى منفعة المحب وما يُتصوَّر من نَيْلٍ له فيه.

وأمَّا محبة الأنبياء والعلماء فلا خفاءَ فيه[٨] عند الإنصاف، إنَّ محبتهم إنما هي لما هم فيه[٩] من المنفعة الدائمة المستمرَّة، التي لا تشوبُها[١٠] مَضرَّة، من تعرُّف طريق الهداية، والإنقاذ من ظلمات الغَواية، فليت شعري كيف خَفِيَ على

---

(١) في (ط): لملايمته، وفي (ق): لملاءمة.

(٢) في (غ): لأن.

(٣) في (ط): إليهما.

(٤) في (ط): لغرابتهما.

(٥) في (غ): القلوب.

(٦) في (غ): الأنوار.

(٧) في (ل): الملبس.

(٨) سقطت من النسخ الأخرى.

(٩) في (ط) و(ل) و(م): فيهم.

(١٠) في (ط): يشوبها.

هذا الحَبْرِ أنَّ محبة الشيء إنما هي لعموم المنفعة به وشرف النَّيْلِ فيه؟ وهل فَضَلَ الأنبياءُ الخلقَ إلا بوَسَاطتهم عن الله إليهم، فهي منفعةٌ بيِّنةٌ لا يمكن جَحْدُهَا.

وأمَّا حبُّ المناسَبَة والمشاكَلة[١] فصَهْ صَهْ، أيُّ مناسَبَة بين العبد وبين الله[٢]؟ أبالمقدار الذي خَلَق له من العِلْم يُنَاسِبُ عِلْمَه؟ أم بوجهٍ من/ القدرة خَلَقَها فيه؟ أم بمعنًى من الإرادة يسَّرها له؟ أم بالحياة التي خصَّصه بها؟ [٨٥/ب]

تالله ما جُعِلَت فيه هذه الصفات إلا ليتوصَّل بها إلى معرفة استحالة المناسَبَةِ والمشاكَلة بينه وبين ربِّه، وانفرادِ الإله بخصائص الإلَهية التي يستحيل كونُ الخَلْقِ على شيءٍ منها، ولو كانت المشاكَلة بالاتفاق في الأسماء لكانت المعاني كلها مُتشاكِلةً[٣] مُتناسِبَةً، لما فيها من الاشتراك في وجهٍ أو وجوهٍ، وما استحقَّ آدمُ الخلافة إلا بالفضل والنعمة، وما أُنعم عليه من المعرفة لا بالمناسَبَة، وما قال «مرضتُ» إلا كنايةً عن الولي، كما قال: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضاً حَسَناً﴾ [البقرة:٢٤٥]، كنايةً عن المحتاج، والله هو[٤] الغني الذي لا يَسْتَقْرِض، كما هو القُدُّوس الذي لا يَمْرَض، وقوله: «حتى أكون سمعه وبصره»[٥]، كنايةٌ عن صيانة سمعه وبصره عن المحظورات والظواهر من العبارات والكنايات والمجازات، فكيف لا يؤخذ منها حقائق المعقولات[٦]، فيا

---

(١) في (غ) زيادة: والمشاركة.

(٢) في (غ): بين الله وبين العبد.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقط من (ط).

(٥) جزء من حديث «من عادى لي وليا»، تقدم تخريجه.

(٦) في طرة بـ (ك): والظواهر من العبارات الكنايات والمجازات لا تؤخذ منها، وصحَّحها، كما صحح ما أثبتنا، وفي طرة أخرى: والظواهر من الكنايات والمجازات من العبارات فكيف لا تؤخذ، صح كذا بالأصل ع، وفي (ط): والظواهر من =

له(١) من عالم متبحرٍ في المعلومات يُعوِّلُ في الحقائق على المجازات، وكيف يجوز أن يقال إن المحبة والإرادة تتعلَّق بذات الباري(٢)، وهو سبحانه المتعالي عن التأثير، والإرادةُ صفةٌ خاصِّيَتُها التأثير، ولذلك لم تتعلَّق بالمعدوم، وتعلَّقَ العلمُ به لمَّا(٣) لم يؤثِّر في المعلوم(٤)، حسَبَ ما بيَّنَّاه من قبلُ وفي غير هذا الموضع، فكيف يعدل عن هذه الحقائق ويُعوِّل على إطلاقاتٍ لا حقيقة وراءها؟

وأمَّا قوله: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾ [الإسراء:٨٥] فمعناها في غاية الوضوح، وليس من هذا كلِّه بسبيل، وقد مهَّدنا شرحها في كتاب المشكلين بغاية الدليل.

الفصل الرابع: في التنزيل

أمَّا إرادة الله تعالى ومحبَّتُه ووُدُّه فقد علمتَه كلَّه بما تقدَّم، وللباري تعالى في ذلك أحكامٌ يختصُّ بها ثلاثة:

الأوَّل: أنَّه يفعل ما يُريد.

الثاني: عمومُ الإرادة في الموجودات كلِّها.

الثالث: خصوص الوُدِّ والمحبة لأهل الإيمان(٥).

= العبارات الكنايات والمجازات من العبارات لا يؤخذ منها، وفي (ل): والظواهر من العبارات الكنايات والمجازات من العبارات فكيف لا يؤخذ منها، وفي (غ) و(م): والظاهر من العبارات والكنايات والمجازات فكيف لا يؤخذ منها.

(١) في طرة بـ (ك): فيا لله، وصحَّحها، كما صحَّح ما أثبتنا.

(٢) قوله: (وكيف يجوز أن يقال إن المحبة والإرادة تتعلَّق بذات الباري) سقط من (ط).

(٣) سقطت من (غ).

(٤) في (ط): وتعلقُ العلم لم يؤثر في المعلوم.

(٥) في طرة بـ (ك): الثالث: خالصة غير مكدَّ[رة] لأهل الإيمان، صح كذا بالأصل ع =

المنزلة الثانية[١] للعبد:

في محبته وهي على ثلاث درجات:

الأُولى: محبة خالصة غير مكدَّرة، كما قالت الصوفية، وهي أن تكون طاعة لا معصيةَ معها، كما قال منصور:

تَعصي الإلـه وأنـت تُظهـر حبَّـه　　هـذا محـالٌ فـي القيـاس بـديعُ[٢]

وزعم بعض الصوفية أنَّ أعلى درجات[٣] المحبَّة أن لا يكون له طمعٌ في جنة ولا خوفٌ من نار، وذلك ما لا يُتصوَّرُ في الخلق.

فإن قيل: فقد قال عمر: «نعم العبد صُهيبٌ، لو لم يَخفِ اللهَ لم يَعصِه»[٤]، قلنا: معناه لو لم يُخوِّفه بالنار على المعصية لأطاعه رغبةً في الثواب، لأن أكثر الخلق لو لم يُخَوَّفوا بالعقاب لم يُطيعوا، وإلا فلا معنى له.

[٨٦/أ] الثانية: وهي ثمرة الأولى،/ أن يكون الله ورسوله أحبَّ إليه من نفسه وأهله وماله والخلق أجمعين، المعنى في حق الله أن يريد طاعة الله على ذلك كله، مثل أن يحب الجهاد والحج فيُؤْثِرهما على الأهل ونحوه.

= وأثبت: خصوص العبد والمحبة لأهل الإيمان، وضبَّب على العبد، والمثبت من النسخ الأخرى.

(١) في (ط): السفلى.

(٢) هو لمحمود الوراق كما في كتب الأدب المشهورة، ومنها: الكامل في اللغة والأدب (٢/٤)، العِقْد (٣/١٦٨)، زهر الآداب وثمر الألباب (١/١٣٩)، وتمامه:

تعصي الإلـه وأنـت تظهـر حبـه　　هـذا محـال فـي القيـاس بـديع

لـو كـان حبـك صـادقاً لأطعمتـه　　إن المحـب لمـن يحـب مطيـع

(٣) في (ط) و(ل): دُرَج.

(٤) لم يثبت عن عمر، أورده بغير إسناد أبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث (٣/٣٩٤)، وانظر التذكرة في الأحاديث المشتهرة (١٦٩).

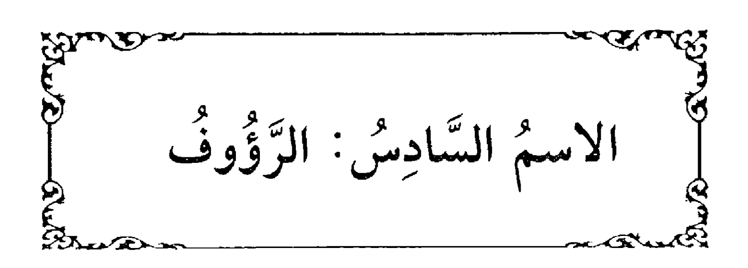
وأمَّا في حقِّ رسول الله فأن يقدمه على نفسه وأهله وماله، فيلتـزمُ[١] طاعته فيما أمر به عن الله.

الثالثة[٢]: أن يُحِبَّ لله، ويُبغض لله، وذلك مذكورٌ في الرقائق.

---

(١) في (غ): فيلزم.

(٢) في (ك): الثالث.



الاسمُ السَّادِسُ: الرَّؤُوفُ

والكلام فيه في أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به القرآن في عدة مواضع، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة:١٤٣]، ووردت به السنة في حديث أبي هريرة المفسَّر المتقدِّم الذكر، وأجمعت عليه الأمة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

للعلماء فيه خمسة أقوال:

الأوَّل: قال ابن فُورَكَ: الرأفة هي الرحمة نفسها[١].

الثاني: أن الرأفة تعطُّفٌ برِقَّةٍ، والرحمة تعطُّفٌ بغير رِقَّةٍ، قاله الأَخْفَش[٢].

لثالث: أن الرأفة هي شدة الرحمة، قاله الفرَّاء[٣].

الرابع: أن الرأفة فِعْلُ ما لا كراهةَ[٤] فيه بما فيه المصلحة، قاله الخطَّابِي[٥].

---

(١) في مجرد مقالات الأشعري (ص٥٦)، وقاله الزجَّاج في معاني القرآن وإعرابه (٢٢١/١).

(٢) انظر تهذيب اللغة: (١٧٢/١٥).

(٣) وقاله أبو عبيدة في مجاز القرآن: (٥٩/١).

(٤) في (غ): كراهية.

(٥) شأن الدعاء: (٩١).

الخامس: قال أبو عَمْرِو بن العلاء: الرأفة أكثر من الرحمة؛

فأمَّا تصريف فِعْلِهِ[١] فيقال فيه: رَأَف ورَإِف يَرْأَفُ ويرؤف[٢] رَأفةً على وزن ضربة، ورآفة على وزن حَمَالة، ويقال: رؤف[٣] يرؤف ورَأَفَةً[٤] على وزن أَكَمَة، فهو رَأْفٌ على وزن فَلْسٍ[٥]، ورؤوف على وزن شكور، ورأُفٌ[٦] على وزن حَذُرٍ[٧]، قال الشاعر[٨]:

وكان ذو العرشِ بنا أَرَافِي[٩]

أراد أَرَافِيًّا[١٠]، كقولك أحمريٌّ، فأبدل وسكَّن[١١]، وذلك جائز معلوم، وقد قرأ أهل العراق إلا حَفصًا وأبا صالح عبد الحميد بن صالح: رَؤُفٌ[١٢] على وزن حَذُرٍ[١٣]، والباقون رؤوف على وزن ضَرُوب[١٤].

---

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري: (١/٩٧).
(٢) في (ط): رأُف، وفي (ل): رؤف، وفي (غ): رأْفٌ.
(٣) سقط من (م).
(٤) في (ط) و(ل) و(غ): رأفة.
(٥) (ل): فأس.
(٦) في (غ): رَأُفَ.
(٧) في (غ): حَذُرَ.
(٨) سقط من النسخ الأخرى.
(٩) المحكم والمحيط الأعظم لابن سِيدَه (٢٨٢/١٠)، وفيه (إنما أراد أَرْأَفِيّا كأَحْمَرِيٍّ).
(١٠) في (غ): رافيا.
(١١) نفس المرجع والموضع السابق.
(١٢) في (ط): رئف.
(١٣) في (ط): حذِر.
(١٤) في تفسير الطبري (١٧٢/٣) (وهي قراءة عامة قراء أهل الكوفة، والأخرى «رَؤوف» على مثال «فعول»، وهي قراءة عامة قراء المدينة، و«رَئِف»، وهي لغة غطفان، على مثال «فَعِل» مثل حَذِر. و«رَأْف» على مثال «فَعْل» بجزم العين، وهي لغة لبني أسد).

الفصل الثالث: القول[١] في حقيقته وعقيدته

وفيه مسائل[٢]:

المسألة الأولى: في تحقيق القول في الرأفة[٣]

وتعمُّ مسائل، فأمَّا قول الإمام أبي بكر ابن فُورَكَ إن الرأفة هي الرحمة، فقد قدَّمنا أن هذه الألفاظ كلَّها وإن كانت ترجع إلى الإرادة إلا[٤] أن اختلافها يكون بحسَب اختلاف متعلَّقاتها.

وأمَّا قول الأخفش إن الرأفة تعطُّفٌ برِقَّة فهو نظر[٥] إلى المعاني بخَفَشٍ[٦]، لأنَّه تفسير الرأفة في حق الخلق، ويبقى تفسيرها في حق الحقِّ، والتفسير إذا كان من العالم كان عامًّا للحقيقة، فهذا تفسير قاصر إذن[٧]، وإن كان لا بدَّ من تخصيصٍ فتخصيصُ الرأفة في حقِّ الله أولى بالبيان من تفسيرها في حقِّ الخلق.

وأمَّا قول الفرَّاء إن الرأفة هي شدة الرحمة فهو أقرب إلى التخلُّص، وكذلك قولُ أبي عمرو بن العلاء، فإن الرحمة هي[٨] إرادةُ الإنعام، فكلَّما كان الإنعامُ أكثر كانت الرحمة/ أكثر، فتكون على هذا الوجه رأفةً بكثرة متعلَّقات [٨٦/ب]

---

(١) سقط من (ط) و(غ).

(٢) في (ط): مسألتان.

(٣) في (ط): فيه.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): ناظر.

(٦) في (ط): عن خفش، وفي (ل): عن حسن، وفي (غ): جنس.

(٧) في (ط): إذًا.

(٨) سقطت من (غ).

الإرادة ومصادرها لا بكثرتها في نفسها، فإن إرادة الله واحدة عقلًا وسمعًا باتفاق، وعلمه واحدٌ سمعًا كما تقدَّم.

وأمَّا من قال إن الرأفة هي رحمةٌ في غير مكروه فهو قريب من الحق.

والمختار المُستوفي للمعنى[١] على التحقيق والتخصيص[٢]، أنَّ الرأفة عبارةٌ عن تعلُّق الإرادة بقصد التخفيف لما على المرحوم مِن ثِقَلٍ، يشهد له قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾ [النور:٢] أي لا تأمروا[٣] ولا ترضَوا بالتخفيف عنهما بعد أن وجب الثِّقَلُ بالحدِّ، وإليه يرجع القول الرابع، فإنَّ[٤] فعل المكروه للمصلحة ثِقَلٌ، وتركه تخفيف، وهي الرأفة، والباري تعالى رؤوف، بمعنى أنه خفَّف الثِّقَل عن عباده في التكليف دُنْيَا[٥]، وبالمغفرة في الآخرة وإسقاط الحقوق.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا كانت الرأفة التخفيف فكم خفَّف تعالى من ثِقْلٍ ووضع من إِصْرٍ، وكم من تخفيفٍ سعى فيه رسول الله ﷺ عن هذه الأمة، ووهبَه الله لنا رحمةً، فلهذا كان ﷺ رؤوفًا، ويحق للعبد أن يكون رؤوفًا بسعيه للخلق في التخفيف والتيسير.

---

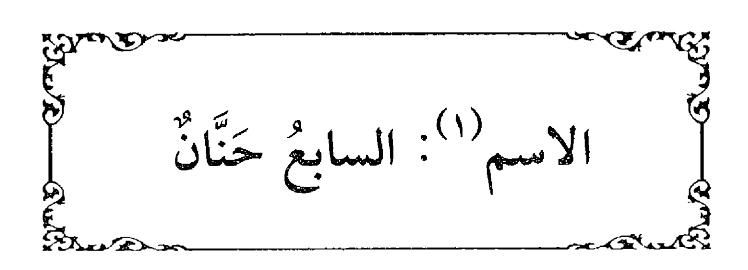
(١) في (غ): المعنى.

(٢) في (ط): المسألة الثانية: في المختار المستوفي للمعنى على التحقيق، والتحقيق أن الرأفة.

(٣) في (ك): لا تقاصروا، وضبب عليها، وأثبتنا ما صحَّحه بالطرة، وهو الذي في النسخ الأخرى.

(٤) في (غ): بأن.

(٥) في (ط): دينًا.



الاسم[١]: السابعُ حَنَّانٌ

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

هذا اسم لم يرد به قرآن ولا حديث صحيح، وإنما جاء من طريق لا يُعَوَّل عليها[٢]، «روى أبو ظلال عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: إن عبدًا ليُنادي في جهنَّم ألفَ سنةٍ: يا حنَّان يا منَّان، قال: فيقول الله عز وجل لجبريل: اذهب ائتني بعبدي هذا، فينطلق جبريلُ فيجد أهل النار مُكِبِّين يبكون، فيرجع إلى ربه فيخبره فيقول: ائتني به فإنه في مكان كذا وكذا، فيجيء به فيُوقِفه على ربِّه فيقول له: يا عبدي كيف وجدت مكانا ومقيلا؟ فيقول: يا رب، شرَّ مكانٍ وشرَّ مقيلٍ، فيقول: ردُّوا عبدي، فيقول: يا ربُّ ما كنت أرجو إذ أخرجتني منها أن تردَّني فيها، فيقول: دَعُوا عَبْدِي[٣]»[٤]، غير أن جماعةً من الناس قَبِلُوه وتأوَّلوه، وكثُر إيراده في كتب التأويل والوعظ، فرأينا أن لا نُخْلِيَ هذا الكتاب منه.

---

(١) في طرة بـ (ط): هذا ابتداء النصف الثاني من الأمد الأقصى.

(٢) في (ط): عليه.

(٣) أخرجه أحمد (١٣٤١١)، وابن أبي الدنيا في حسن الظن بالله (١١٠)، وأبو يعلى (٤٢١٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص١٤٠)، وفي البعث والنشور (ص٥٣)، والبغوي في شرح السنة (٤٣٦١)، وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٣/٢٦٧)، وفيه أبو ظلال - واسمه هلال بن أبي هلال القسملي - مجمع على ضعفه.

(٤) قوله: (روى أبو ظلال ... دعوا عبدي) سقط من النسخ الأخرى، وفي (ك): صح أصل.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

الحنين بالحاء المهملة في اللغة عبارةٌ عن ترديد[١] الصوت عند الشَّوق، وهو بالخاء المعجمة عبارة عن ترديد الصوت ببكاءٍ.

الفصل الثالث: في شرحه عقيدةً

فيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: [هل يوصف الباري بالحنين؟][٢]

قال الجُبَّائِي: لا يصحُّ وصف الباري تعالى[٣] بالحنين، لأنه ترديد الصوت عن رِقَّةِ نَفْس، ولا يوصف تعالى بالرقة.

الجواب: أنه يكون عن المحبة لا عن الرقة، **وكلام الباري تعالى عندهم صوت وحرف، فلم لا يخلقْه في مَحَلٍّ كما يقولون لمحبَّتِه فيمن يشاء ويكون به[٤] حَنَّانًا**، ويلزمه أيضًا أن يقول: إن الباري يخلق الحنين والرقة والأسف في قَلْبِ من يشاء من الأجسام، ويكون به حنَّانًا.

والمختار أن الله لا يوصف به، لأنه لا يصح مورده، ولو صحَّ موردُه لكان بمعنى الرأفة، والله أعلم.

المسألة الثانية: [في الفرق بين الحنين والخنين والأنين][٥]

الذي صحَّ في الحنين أنه مَيْلُ النفس برقة إلى جِنْسٍ أو منفعةٍ ملائمةٍ، فإن ظهر أثره في العين والفم صار خنينًا[٦]، فالخنين[٧] إذًا دليل

---

(١) في (غ): تحزين.
(٢) زيادة منا.
(٣) سقط من (ط).
(٤) في (ط): فيه.
(٥) زيادة منا.
(٦) في (ل) و(م): حنينا.
(٧) في (ك): الحنين.

الحنين[1]، وترديد الصوت إنما هو في الخاء المعجمة لا في الحاء المهملة، ومن ذلك قول الشاعر[2]/: [٨٧/أ]

حنَّت[3] قَلُوصي إلى بابُوسِها جزَعًا

ومنه المثل السائر: حَرِّكْ لها حُوارها[4] تَحِنَّ[5]، ونظير الخنين بالخاء المعجمة في الظاهر الأنين، وهو ثمرة الحنين في الباطن ودليله أيضًا، فاختلط على من تكلَّم من أشياخنا الحنين بالحاء المهملة مع الخنين بالخاء المعجمة وبالأنين أيضًا، فلم يُميزوا بينهما، ودليله ما نبَّهنا عليه.

المسألة الثالثة:

قال تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَوٰةً﴾ [مريم: ١٢]، فظهر لبعض المقصِّرين من قوله: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾ فأضافه[6] إليه أنها[7] صفة له، وليس

---

(١) في (ك) و(ل): الخنين.

(٢) هو عمرو بن أحمر البسيط في قصيدة مطلعها:

بَانَ الشَّبَابُ وَأَفْنَى ضُعْفَهُ العُمُرُ ... للَّهِ دَرُّكَ أَيَّ العَيْشِ تَنْتَظِرُ

وتمام البيت المستشهد به:

حَنَّتْ قَلوصي إلى بَابُوسِها جَزَعاً ... فَما حَنِينُكَ أم ما أَنْتَ والذِّكَرُ

والبابوس هو حوار الناقة، وقد يعنى به الطفل الرضيع، انظر: جمهرة أشعار العرب (٦٧٥- ٦٧٩)، العقد (٦/٢٠٧)، تهذيب اللغة (١٢/٢٢٣)، غريب الحديث للخطابي (٣/٧).

(٣) في (ط): خنت.

(٤) انظر: الأمثال لابن سلام (٢٥٥)، جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (١/ ١٠٠)، وقال: وَمَعْنَاهُ أَن تذكر الرجل بعض أشجانه فيهتاج.

(٥) في (ط): تخن.

(٦) في (ك) أثبت في الطرة وجها آخر وهو: بإضافته، وصحَّحه، وهو الذي في (ط).

(٧) في (غ): أنه، وصححها.

كذلك، فإنه قد بيَّنَّا في كتب الأصول[١] **أن الإضافة إلى الله تعالى تكون في المِلْكِ والخَلْقِ**[٢]، **كما تكون في الصفة**، والآية كلها مبنية على ما آتى[٣] الله تعالى[٤] يحيى عليه السلام[٥] من صفات شريفة وخصال كريمة؛ حكمةٌ وحَنَّةٌ[٦]، وزكاةٌ وبِرٌّ[٧] وتقوًى، فدلَّ بهذا أنها صفات شُرِّفَ بها يحيى، وامتنَّ عليه[٨] بخلقها فيه، لا يعود إلى الخالق منها وصفٌ؛ على ما بيَّنَّاه من أنَّ **أفعاله تعالى لا تُوجِبُ له صفةً لم تكن له قبلُ**[٩]، والله أعلم.

---

(١) في باب: خلق الأعمال وما يتصل بها من الكسب والاستطاعة والتعديل والتجوير، من المتوسط (٥٩) وما بعدها، وانظر المسألة في اللمع للأشعري (ص٦٩)، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (٣٤١)، والإرشاد (١٨٧)، وشرح الإرشاد لابن ميمون (٣٩٥)، وللمقترح (٣٢٤).

(٢) سقط من (ط).

(٣) في (ط): أوتي يحيى من صفات.

(٤) لم يرد في (ل) و(م).

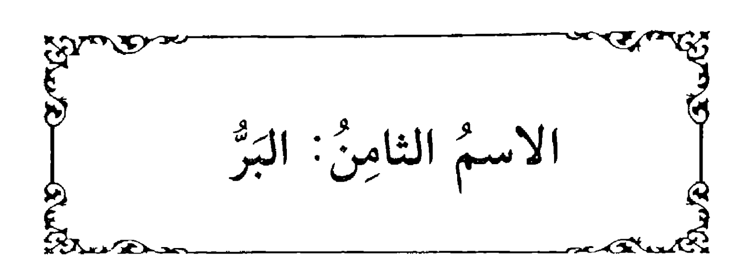
(٥) سقط من النسخ الأخرى.

(٦) في (ل): جنة.

(٧) في (ط) و(غ): برًّا.

(٨) سقط من (غ).

(٩) في (غ): من قبل.



الاسمُ الثامِنُ: البَرُّ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

قال الله تعالى: ﴿أَنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الطور:٢٦]، وورد في حديث أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

قال أهلها: يقال بَرَرْتُه أَبَرُّه بِرًّا[١] فأنا به بارٌّ وبَرٌّ على وزن فَعْلٍ، كما يقال رجلٌ طَبٌّ بكذا، ورجل فَلٌّ أي منهزم، ورجل كَرٌّ أي بخيل.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا

فيه ثلاث مسائل[٢]:

المسألة الأولى: في سرد أقوال العلماء

قال علماؤنا - رحمة الله عليهم -: فيه[٣] ثلاثة أقوال:

الأوَّل: أنه المحسِن، يقال: فلان برٌّ بأبويه إذا كان مُحسنًا إليهما، قاله ابن فُورَكَ.

---

(١) لم ترد في (ط) و(ل).

(٢) في (غ) و(ك): فيه مسألتان، وهو سبق قلم.

(٣) في (غ): في ذلك.

الثاني: أن[١] البرَّ هو العَطوف على عباده، المحسِن إليهم، عمَّ ببرِّه جميع خلقه، قاله القُشَيْرِي[٢].

الثالث: أن البرَّ هو المريد لإعزاز أوليائه، قاله الأستاذ أبو إسحاق[٣] الإِسْفَرَايِينِي[٤].

المسألة الثانية[٥]: في المختار منها

قال النبي ﷺ: «البِرُّ حسنُ الخُلُقِ»[٦]، وقال ﷺ: «الصدق يَهْدِي إلى البِرِّ»[٧]، وقال أيضًا: «البِرُّ يَهْدِي إلى الصِّدْقِ»[٨]، فإذا تأمَّلت هذا عَلِمت أن البِرَّ هو الكونُ على الصفات المأمور بها قولًا وفعلًا، وهي الخُلُقُ الحسنةُ، فإذا لَزِم الصدق - وهو موافقة القول والعمل للاعتقاد - بَرَّ، وإذا برَّ اتفق قوله مع فعله[٩].

(١) سقطت من (غ).

(٢) شرح أسماء الله: (٢٢٣).

(٣) في (غ): أبو الحسن.

(٤) نقله عنه البيهقي في الأسماء والصفات: (١/٣٤٩).

(٥) في (ك): الثالثة، وهو سبق قلم.

(٦) أخرجه أحمد (١٧٦٣١)، ومسلم؛ كتاب البر والصلة، باب تفسير البر والإثم: برقم ٢٥٥٣ (٤/ ١٩٨٠-عبد الباقي)، والترمذي؛ أبواب الزهد، باب ما جاء في البر والإثم: ٢٣٨٩ (٤/ ١٧٥-بشار)، من حديث النواس بن سمعان ﵁.

(٧) أخرجه أحمد (٣٦٣٨)، (٣٨٩٦)، والبخاري؛ كتاب الأدب، باب قول الله تعالى: يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين: برقم ٦٠٩٤ (٨/ ٢٥-طوق النجاة)، ومسلم؛ كتاب البر والصلة، باب قبح الكذب وحسن الصدق: ٢٦٠٧ (٤/ ٢٠١٢-عبد الباقي)، من حديث عبد الله بن مسعود ﵁، ولكن بلفظ: الصدق يهدي إلى البر.

(٨) سقط من (ط).

(٩) في (ط): وإذا بَرَّ اتَّفَقَ اعتقاده مع قوله وعمله، وفي (غ): إذا بر اتفق قوله مع اعتقاده مع قوله.

المسألة الثالثة[١]: في التركيب[٢]

أمَّا مَن قال إن بِرَّه عمَّ جميع[٣] خلقه فهو قول[٤] فاسد، فإن البرَّ مخصوص غير عامٍّ ولا مُعَمَّمٍ، ألا ترى أنه يقال: أنعم الله على الكافرين، ولا يقال: بَرَّهم، ولو قاله قائل لتبادرت[٥] ألسنة الخلف والسلف إلى إنكاره.

وأمَّا من قال إن بِرَّه هو إحسانُه فالإحسان ثمرة البِرِّ/ لا نفسُ البِرِّ. [٨٧/ب]

والصحيحُ أنه إرادته لإعزاز أوليائه وإكرامهم، والدليل عليه قوله[٦]: ﴿فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا وَوَقَىٰنَا عَذَابَ ٱلسَّمُومِ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الطور:٢٥-٢٦]، فكان قوله: ﴿فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ إشارةً إلى إرادته إكرامَهم، وهي المِنَّة[٧] والبِرُّ، وقوله: ﴿وَوَقَىٰنَا عَذَابَ ٱلسَّمُومِ﴾ إشارةٌ إلى فائدة البِرِّ وهي الإكرام، وأَتبعها بقوله: ﴿أَنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ﴾[٨] بالإرادة، ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ بالإحسان[٩].

وقد قال تعالى في ضدهم: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنعام:٩٣]،

---

(١) في (غ): الثانية.

(٢) في (ط): التوجيه.

(٣) سقط من (ك).

(٤) سقط من (ط).

(٥) في (ط): لتبادرت إليه.

(٦) في (غ): قوله تعالى.

(٧) في (ل) و(م): السُّنَّة.

(٨) في (ط): البر الرحيم، وصححهما.

(٩) في (ط) و(ل): بالإحسان والإكرام.

ويجوز أن يسمى الإكرام والإحسان بِرًّا، كما يُسَمَّى ما يصدر عن القدرة والعلم قدرةً وعلمًا.

فإن قيل: فكيف تقولون إنه يَبَرُّ أولياءَه وهو يرى الظَلَمة والكفَرة يتولَّوْنَ فيهم أنواع العذاب[١] والنكال؟

فالجواب: أنَّنا نقول: قد تقدَّم نحو هذا الأُنموذج في اسم الرحمن، وتحقيقه أن ما[٢] يجري على الأولياء من جهة الأعداء بصورة الإهانة الجاري مثلُها على الكفار بحقيقتها[٣] ليس بإهانةٍ في التحقيق، وإنما هو بلاء ومحنة وتمحيص وفتنة، والإهانة في الحقيقة ما استوى ظاهره وباطنه[٤]، وكان في المآل كما هو في الحال، وما يجري على الأولياء من تسلُّطِ[٥] الأعداء والابتداء بالبأساء يرفعهم الله به درجات، ويجعله[٦] أسوةً للخلق، وغرورًا للظلمة، واستيفاءُ بيانه في[٧] كتب[٨] التعديل والتجوير[٩].

---

(١) في (ط) و(ل): الهوان.

(٢) في (غ): إنما.

(٣) في (ط): فحقيقتها، وفي (ل): تحقيقها، وسقطت من (م).

(٤) في (غ): باطنه وظاهره.

(٥) في (غ): تسلط.

(٦) في (ط): يجعلهم.

(٧) في موضعها بياض من (ط).

(٨) يعنى أبواب التعديل والتجوير، التي تكوِّن أحد القضايا الأساسية في الكتب العقدية، وتشمل مسائل منها: التحسين والتقبيح العقليين، والآلام وأحكامها، والأعواض، والصلاح والأصلح، واللطف.

(٩) في (غ): التجويز، وهو تصحيف.

الفصل الرابع: في التنزيل

قال علماؤنا: يختص الباري تعالى في البِرِّ بأحكامٍ أربعة:

الأوَّل: إعزازه لأوليائه بالذكر الجميل.

الثاني: تضعيف[١] الثواب.

الثالث: بالسَّتْرِ على المعاصي.

الرابع: بغُفران الخطايا.

المنزلة الثانية[٢] للعبد:

وذلك في أربعة أحكام:

الأوَّل: بِرُّهُ بربِّه ألَّا يعصيَه.

الثاني: بِرُّه بأبويه، فلا يقل لهما أُفٍّ.

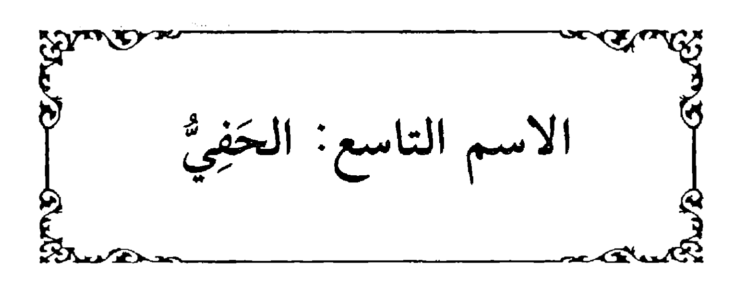
الثالث: بِرُّه بمُعَلِّمِهِ، بأن يكون بين يديه كالميِّت بين يَدَي الغاسل.

الرابع: بِرُّه بكافَّةِ الخلق، بطَرْحِ الجفاء عن قوله وفعله.

---

(١) في (ط): بتضعيف.

(٢) في (ط): السفلى.



الاسم التاسع: الحَفِيُّ

الكلام(١) فيه على(٢) أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أنَّ هذا الاسم لم يذكره أحد من علمائنا؛ مَن سَلَف منهم ومن خَلَف، ولكنَّا استخرجناه من كتاب الله تعالى لما اسْتَقْرَيْنَا الأسماء(٣)، والله ينفعنا به ويُنِيلُنَا معناه برحمته، قال الله تعالى مُخْبِرًا عن خليله ﷺ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِي حَفِيّٗا﴾ [مريم:٤٧].

الفصل الثاني: في شرحه لغة

ذكر علماء هذا الفنِّ أن(٤) له سبعة معان:

الأوَّل(٥): الحَفِيُّ: البَرُّ الوَصُولُ، قاله ابن الأعرابي(٦)، يقال: أحفى بصاحبه، وتَحَفَّى به، وحَفَى(٧) بفتح العين وكسرها، واحتفى(٨) حَفَاوةً(٩)

---

(١) في (ط): فيه أربعة فصول.

(٢) سقطت من (ل)، وفي (م) و(غ): في.

(٣) قال القرطبي في الأسنى: «هذه دعوى، وقد ذكره قبله غير واحد من العلماء، كالحليمي والبيهقي وغيرهما»، (١/٣٣٦)، كأن المصنف لم يطلع عليها، والله أعلم.

(٤) سقط من (ل) و(ط).

(٥) سقط من (غ).

(٦) تهذيب اللغة (٥/ ١٦٨).

(٧) في (ط) و(ل): حفَى وحفِي.

(٨) في (ط): احفى.

(٩) في (غ): حفاء وحفاوة.

وحِفَاوةً[١] وحَفاية وحِفاية[٢]،/ فهو حافٍ وحَفِيٌّ؛ إذا بالغ[٣] في إكرامه وبِرِّه، [٨٨/أ]
وحفَا الله به حَفْوًا أكرمه ولطَف به.

الثاني: الحَفِيُّ المُعْتَنِي[٤] بالأمر، قاله ثَعْلَبٌ[٥]، يقال: أَحْفَى المسألة عن الشيء حتى عَلِمَه، أي أَلْحَفَ في السؤال، من قوله تعالى: ﴿فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُواْ﴾ [محمد:٣٧].

الثالث: الحَفِيُّ العالم، قاله الأزهري[٦].

الرابع: الحَفِيُّ الفَرِح[٧].

الخامس: الحَفِيُّ الحاكم، تقول العرب للحاكم الحَافِي، تَحَافَيْنَا إلى فُلَانٍ، أي تحاكمنا إليه[٨].

---

(١) سقطت من (غ).
(٢) سقطت من النسخ الأخرى.
(٣) سقط من (ط) و(ل).
(٤) في (ط) و(ل): المعني.
(٥) لعله فهمه من قوله في المجالس (٢/٣٥٠) قوله: «حفي به يحفى حفاوة»، ولكن وجدناه للخليل في العين (٣/ ٣٠٦)، في معنى قوله تعالى: ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾، ولأبي بكر بن الأنباري في الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ٣٤٨)، - وأصله في العين - في معنى قوله تعالى: ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧].
(٦) تهذيب اللغة: (٥/١٦٨)، وهو قول الفرَّاء في معاني القرآن: (٢ /١٦٩).
(٧) قاله الزجَّاج في معاني القرآن وإعرابه (٢/٣٩٣)، عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾. قال: «المعنى - واللَّه أعلم - يسألونك عنها كأنك فَرِحٌ بسَؤالهم».
(٨) تهذيب اللغة (٥/١٦٧).

السادس: الحَفِيُّ المانع، والحَفْوُ المنعُ، يقال: حفا فلانٌ فلانًا من كل خير، إذا منعه منه، وأتاني يسألني فحَفَوْتُه، أي منعتُه[١].

السابع: حَفَاهُ أعطاه.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: في التركيب للمعنى الاعتقادي على اللغوي

إذا قلنا إن الحَفِيَّ هو البَرُّ فقد[٢] تقدَّم ذِكْرُهُ[٣] وبيانُه[٤]؛ وإذا قلنا: إن الحَفِيَّ هو المعتني[٥] بالسؤال[٦] فهو سبحانه الذي يسأل عن عباده على العموم والخصوص، سؤال تقرير ومباهاةٍ لا سؤال استفهام واستعلام، وذلك كثيرٌ جدًّا، كقوله ﷺ: «يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الصبح وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم وهو أعلم بهم، فيقول: كيف تركتم عبادي»[٧] الحديث، وكقوله ﷺ: «لله ملائكةٌ يطوفون في

---

(١) نقله الأزهري في تهذيب اللغة (٥/١٦٨) عن ثعلب عن ابن الأعرابي.

(٢) في (غ): وقد.

(٣) سقطت من (ط) و(م) و(ل).

(٤) في (غ): ذكر بيانه.

(٥) في (ل): المعني.

(٦) في (غ): الأمر.

(٧) موطأ مالك؛ جامع الصلاة: برقم ١٨٠ (٢/٢٣٨-الأعظمي)، وأحمد (٨١٢٠)، والبخاري؛ كتاب الصلاة، باب فضل صلاة العصر: برقم ٥٥٥ (١/ ١١٥- طوق النجاة)، ومسلم؛ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر: برقم ٦٣٢ (١/ ٤٣٩-عبد الباقي)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الطريق[١]، يلتمسون أهل الذكر، فإذا وجدوهم تنادَوا هلمُّوا إلى حاجتكم، قال: فيحفُّونهم بأجنحتهم إلى السماء الدنيا، فيسألهم ربهم وهو أعلم بهم، ما يقول عبادي»[٢] الحديث بطُولِه.

وأمَّا إذا[٣] قلنا: إن الحفِيَّ هو العالم فقد تقدَّم بيانُه، وتسميتُه به مجازٌ، ووجهه أن السؤال يفتح باب العلم فسُمِّيَ[٤] به.

وإذا قلنا: إن الحفِيَّ هو الفرِح، فقد رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «لله أفرح بتوبة العبد من أحدكم ضلَّت عنه راحلته بأرض دَوِّيَّةٍ مَهْلَكَةٍ، فلما يئس عنها نام تحت شجرة فاستيقظ، فإذا راحلته عند رأسه»[٥]، وقد بيَّنَّاه في كتاب المشكلين؛ والفرح في لسان العرب هو سرور النفس ونشاطها عند الظفَر بالمحبوب أو عند استشعاره، وذلك مُحَالٌ في حق الله، لكن من سُرَّ أعطى، فسُمِّيَ العطاء فرحًا، لأنه عنه يكون، وقد بيَّنَّاه في كتاب المشكلين.

وإن قلنا إنه الحاكم أو المانع أو المعطي فسيأتي بيانُه في موضعه إن شاء الله.

---

(١) في (ط): الطرق.

(٢) أخرجه أحمد (٧٤٢٠)، والبخاري؛ كتاب الدعوات، باب فضل الذكر: ٦٤٠٨ (٨/ ٨٦- طوق النجاة)، ومسلم؛ كتاب الذكر والدعاء، باب فضل مجالس الذكر: برقم ٢٦٨٩ (٤/ ٢٠٦٩-عبد الباقي)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) في (ط): إن.

(٤) في (غ): فيسمى.

(٥) أخرجه أحمد (٣٦٢٧)، والبخاري؛ كتاب الدعوات، باب التوبة: ٦٣٠٨ (٨/ ٦٧- طوق النجاة)، ومسلم؛ كتاب التوبة، بابٌ في الحض على التوبة والفرح بها: برقم ٢٦٧٥ (٤/ ٢١٠٢-عبد الباقي)، من حديث عبد الله بن مسعود وغيره.

المسألة الثانية: في المختار

هـذه المعـاني كلها ظـاهرة فـي لفـظ الحَفِـيِّ، لا يمكـن إنكارهـا لغـةً، ولكن ظاهر الآية التي تلوناها من قبل يدلُّ[١] على أن المراد به[٢] فيها البِرُّ، وهي قوله: ﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّىٓ إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا﴾ [مريم:٤٧]، إشارةٌ إلى برِّه به، وكأنَّ التحفِّي غايةُ البرِّ، وسائر المعاني سائغةٌ فيه[٣].

الفصل الرابع: في التنزيل

وهو معنى تنزيل البَرِّ بعينه، وكذلك منزلة العبد فيه، لكن[٤] لمَّا اخترنا أن يكون التحفِّي غاية البِرِّ، وهو في الباري تعالى موجودٌ بجميع معانيه العَلِيَّةِ ينبغي للعبد أن يُوجَد فيه البِرُّ بجميع معانيه المُمْكِنَةِ[٥].

---

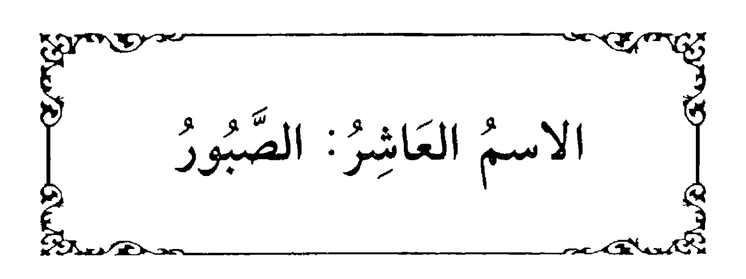
(١) في (ط) و(ل) و(م): تدل.

(٢) سقط من (ط) و(ل) و(م).

(٣) في (غ): فيها.

(٤) في (ط): لا يمكن، وهو تصحيف.

(٥) في (ط): المحكمة، وهو سبق قلم.



الاسمُ العَاشِرُ: الصَّبُورُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

لم يرد به قرآن، ووردت به السنة في حديث أبي هريرة المفسَّرِ، وقال ﷺ: «لا أحدَ أصبرُ على أذًى من الله»[1]، وقال علماؤنا - رحمة الله عليهم -: لسنا نقطع بهذه التسمية، وإن جوَّزناها على معنًى دون معنًى، وقد ذَكَرُوا أمثالها مما لم يَرِدْ به قرآن ولا سنة[2] ولا خبر صحيح، وقد استعملوا ما فيه أثرٌ ضعيف.

فأمَّا هذا الاسم فقد جاء أَفْعَلُ فيه في الحديث الصحيح، وهو قوله: «لا أحدَ أصبرُ على أذًى من الله»، **وإذا كانوا يُسمُّون الله بأسماء[3] الفاعل من فَعَلَ فتسميته باسم الفاعل من أَفْعَلَ أقربُ إلى الاشتقاق وأوضحُ في المعنى.**

---

(١) أخرجه أحمد (١٩٦٣٣)، والبخاري؛ كتاب الأدب، باب الصبر على الأذى: ٦٠٩٩ (٨/ ٢٥-طوق النجاة)، ومسلم؛ في صفات المنافقين وأحكامهم، بابٌ لا أحد أصبر على أذى من الله عز وجل: برقم ٢٨٠٤ (٤/ ١٢٦٠-عبد الباقي)، من حديث أبي موسى الأشعري.

(٢) سقطت من النسخ الأخرى.

(٣) في النسخ الأخرى: باسم.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

قال علماؤنا: الصَّبْرُ هو الحَبْسُ، يقال: قُتِل فلان صَبْرًا، معناه محبوسًا، ونهى النبي عليه السلام[١] عن صبر البهائم[٢]، وسُمِّيَ الصَّوْمُ صَبْرًا[٣] لما فيه من حَبْسِ النفس عن الشهوات، ولا خلاف فيه.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعقيدةً

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أنه إذا ثبت ما ذكرناه لغةً[٤] فالكلام بعد ذلك في هذا الاسم تحصره ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في تحقيق إطلاقه

إذا كان معنى الصبر الحبْس، فذلك مُحَالٌ في حق الله عقلًا، ولم يَرِدْ الاسمُ سمعًا، وإنَّما ذُكِرَ في حديث أبي هريرة المفسَّرِ الذي لا يُقْطَعُ به من قول النبي ﷺ ولا من قول أبي هريرة ؓ، وقد أسقطه سفيان بن عيينة حسَبَ ما تقدَّم عنه، وعوَّض منه[٥] بما لم يرد في القرآن اسمًا، وإنَّما وجده فِعْلًا، ولكنَّا وجَدْنا منه نحن[٦] في الحديث الصحيح أفعل، فجاز منه فاعِل وفَعول.

وحين رأى علماؤنا - رحمة الله عليهم - استحالةَ معناه على الله تعالى أجمعُوا على تأويله وصَرْفِهِ عن مُقتضاه، واختلفوا في تأويله على ثلاثة أقوال:

---

(١) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): صلى الله عليه وسلم.

(٢) أخرجه أحمد (٤٦٢٢)، والبخاري؛ كتاب الذبائح والصيد، باب ما يكره من المثلة والمصبور: ٥٥١٣ (٧/ ٩٤)، ومسلم؛ في الصيد والذبائح، باب النهي عن صيد البهائم: رقم ١٩٥٦ (٣:١٥٤٩- عبد الباقي)، من حديث أنس ابن مالك.

(٣) قوله: (وسُمِّيَ الصَّوْمُ صَبْرًا) سقط من (ك) و(غ) و(ل) و(م) و(ق).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط) و(غ) و(ل): عنه.

(٦) سقطت من جميع النسخ.

الأوَّل: أنـه مـن صـفات ذاتـه، وأنـه بمعنـى حلـيم، قالـه ابـن فُـورَكَ[١] والقُشَيْرِي[٢].

الثاني: أنه من صفات الذات، ولكـن يرجـع إلـى إرادة تـأخير العقوبـة[٣]، والحليم يرجع إلى إسقاطها حَسَبَ ما يأتي بيانُه في وصف الحليم.

الثالث: أنه من صفات الفعل، ويرجع إلى تأخير العقوبة، وإليه صَـغْوُ[٤] أبي حامد شيخنا رضي الله عنه[٥].

[٨٩/أ]

المسألة الثانية[٦]:/ في تحقيق هذه الأقوال

أمَّا من قال: إنه بمعنى حليمٍ فعَجَبٌ له، **فإنَّا في ألفاظ العرب إذا ترادفت ووجدنا لتحقيق الاختلاف فيها وجهًا لم نحكم بترادفها ولا قلنا باتِّحَادِ معانيها**،

---

(١) مجرد المقالات: (٥٦)، مشكل الحديث وبيانه: (٤٨٥).

(٢) شرح الأسماء له: (٢٦٣).

(٣) هو قول الأستاذ أبي إسحاق الاسفراييني، في الأسماء والصفات للبيهقي (١/٣٤٩)، وهو نفسه قول ابن فورك في مشكل الحديث وبيانه (٤٨٥)، قال: «اعلم أن معنى وصف الله جل ذكره بالصبر فهو بمعنى الحلم، ومعنى وصف الله جل ذكره بالحلم فهو تأخير العقوبة عن المستحقين».

(٤) في (ل): صغى أبو حامد.

(٥) لعله فهمه من قوله في المقصد الأسنى (١٤٩): إن الصبور: هو الذي لا تحمله العجلة على المسارعة إلى الفعل قبل أوانه بل ينزل الأمور بقدر معلوم ويجريها على سنن محدود لا يؤخرها على آجالها المقدورة لها تأخير متكاسل ولا يقدمها على أوقاتها تقديم مستعجل بل يودع كل شيء في أوانه على الوجه الذي يجب أن يكون وكما ينبغي وكل ذلك من غير مقاساة داع على مضادة الإرادة.

(٦) في (ك): الثالثة، وهو سبق قلم.

فكيف نحكم بذلك في حق الله تعالى[١]، وليت شِعْرِي أيُّ ضرورة دعت هذين الحَبْرَيْنِ إلى أن يقولا[٢] بذلك ويَرُدَّا الصبر إلى الحِلْمِ في حق الله، وذلك فاسدٌ من وجهين:

أحدهما: تحقيقُ[٣] الفرق بينهما في حق العباد، فكيف يَتَّحِدان في حقِّ الله؟

الثاني: أنه قد تبيَّن أنه لا يجوز إطلاق الصبر على حقيقته الموجودة فيه في حقِّ الله، ووجب تأويله[٤] وحمله على غير ما يُستعمل عليه عندنا، فكيف يُحْمَل بعد هذا على معنى الحليم، ويختصُّ به ويُحْكَمُ باتِّحادهما دون طلب الوجوه المحتملة فيه[٥]، واعتبار طرق النظر إليه؟ هذا تقصيرٌ بالغ لا يَليق بمرتبة هذين الحبرين.

وأمَّا من قال إنه من صفات الفعل فوجهُ فساده كوجه فساد من قال: إن الحليم[٦] من صفات الأفعال، وسيأتي بيانه إن شاء الله[٧].

المسألة الثالثة:

ليس العَجَبُ من المعتزلة في جعلهم الصبر والحلم من صفات الأفعال[٨]، إنَّما العجب من شيخنا أبي حامد في صَغْوِهِ إلى ذلك، وقد تحقَّق أن

---

(١) لم ترد في (ط) و(ل).

(٢) في (غ): يقولوا.

(٣) في (ل) و(غ): بتحقيق.

(٤) أشار في (ك) إلى وجه آخر: تأوُّله.

(٥) سقطت من (ك).

(٦) في (ط) و(ل) و(م): الحلم.

(٧) في (غ) زيادة: تعالى.

(٨) قال الإمام أبو الحسن الأشعري -رحمه الله-: «كافة المعتزلة يقولون: إن الوصف =

أوصاف الباري على قسمين[1]؛ إثباتٌ ونفيٌ: فأمَّا الإثبات فطرقه معلومة ومعانيه مفهومة حسب ما اطَّرد في كل اسم منها.

وأمَّا النفي فهو من صفات التنزيه عن الآفات، والتقدُّس[2] عن النقائص، وذلك يرجع إلى الذات.

فأمَّا ترك الفعل ونفيه فلا يصح أن يكون منه حقيقةُ وصفٍ لأحد، فكيف للباري![3] **وهذه حقيقة[4] لا[5] يغوص عليها كل ناظر، ولا يصل إليها كل خاطر.**

فصحَّ من هذا أن الصبور يرجع إلى إرادة تأخير العقوبة، وهو المختار، وذلك معنى قوله: «لا أحدَ أصبرُ على أذًى من الله، فإنه يُعافيهم ويَرزقهم، وهم

= لله بأنه حليم جواد كريم محسن صادق خالق رازق من صفات الفعل» وذلك على أصلهم في التفريق: «بين صفات الذات وصفات الأفعال بأن صفات الذات لا يجوز أن يوصف البارئ بأضدادها ولا بالقدرة على أضدادها كالقول عالم لا يوصف بالجهل ولا بالقدرة على أن يجهل وصفات الأفعال يجوز أن يوصف البارئ - سبحانه - بأضدادها وبالقدرة على أضدادها كالإرادة يوصف البارئ بضدها من الكراهة وبالقدرة على أن يكره وكذلك الحب يوصف البارئ بضده من البغض وكذلك الرضى والسخط ... وكل اسم اشتق للبارئ من فعله كالقول متفضل منعم محسن خالق رازق عادل جراد وما أشبه ذلك فهو من صفات الفعل وكذلك كل اسم اشتق للبارئ من فعل غيره كالقول معبود من العبادة وكالقول مدعو من دعاه»، مقالات الإسلاميين تـ/ زرزور (٣٧٦/٢).

(١) في (ط): قسمان، خبر أنَّ.

(٢) في (غ): التقديس.

(٣) مراده - رحمه الله - أن تأويل الصبر بمعنى تأخير العقوبة ليس فيه إلا الترك، والترك ليس فيه إثبات لصفة إلاهية ولا نفي لضدها، فكان من الضروري أن تدخل أحد القسمين، ليس ذلك إلا «الإرادة» على ما اختاره، والله أعلم.

(٤) في النسخ الأخرى: دقيقة.

(٥) سقطت من (غ).

يَدَّعون له الصاحبة[١] والولد»[٢]، فأشار إلى تأخير العقوبة عن الكافر[٣] في الدنيا، إذ لا بد من معاقبته في الآخرة، وهذا نصٌّ في المسألة؛ وحقيقة معنى قوله ﷺ: «الحمد لله الذي لا يعجل[٤] شَيْءٌ آنَاه وقدَّره»[٥]، وقد اختلف في تفسير هذا الحديث وضبطه[٦] على وُجُوهٍ بيانُها في كتاب المُشكلين.

فرجع[٧] تحقيقُ وصف الصبر إلى أنه المُرِيدُ لتأخير العقوبة التي قدَّر لها وقتًا معلومًا[٨]، وحدَّ لها أجلا محدودًا[٩]، وهذا المعنى موجود في قوله: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [النحل:٦١]، وقوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [إبراهيم:٤٢]، في عدة آيات[١٠] أمثال لهذه.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا فَهِمتم[١١] معنى الصبر وحقيقتَه ووجهَ إطلاقه على الله تعالى ووصفه به، فإن[١٢] المنزلة العليا لله فيه يختصُّ[١٣] فيها بأحكامٍ ثلاثةٍ:

---

(١) في (ك): الصحابة، وفوقها: كذا، والمثبت من النسخ الأخرى.
(٢) تقدم تخريجه.
(٣) في (ط): الكفار.
(٤) في (غ): يعجز.
(٥) رواه مالك في الموطأ بلاغًا، في كتاب القدر، باب جامع ما جاء في أهل القدر.
(٦) على عشر صفات، انظر ملخصها في القبس في شرح موطأ مالك بن أنس: (١٠٩٤/٣).
(٧) في (غ): فيرجع.
(٨) سقط من (ك) و(غ).
(٩) في (ك) و(غ): ممدودا.
(١٠) سقطت من (غ).
(١١) في (غ): فُهِم، وفي (ط): علمتم.
(١٢) في (ط) و(ل): وأنَّ.
(١٣) في (ط) و(ل): فإنه يختص.

الأوَّل: جواز إطلاقه عليه بما يصحُّ من المعنى فيه.

الثاني: صرفه عن الوجه المستحيل فيه عندنا، فإن لفظ الحَبْسِ لا يجوز على الله تعالى بحال، فكيف بما يُضاف إليه من مقاساةٍ ومعاناةٍ.

الثالث: تأخير العقوبة عن المخالفة مع كمال القدرة ومعرفة العاقبة.

المنزلة السفلى للعبد:

وله فيها أحكامٌ جِمَاعُها ثلاثة:

الأوَّل: حبسُه نفسَه عن الشهوات.

الثاني: حبسُه نفسَه عن كراهة المقادير.

الثالث: حبسُه نفسَه عن الضجر بالبلايا، وما يصيبه[١] من مكروهات الحادثات، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّـٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر:١٠]، وقد اختلِف فيه، فقيل: الصابر من جَمَعَ هذه الخِلال، وقيل: من حصَل على خصلة[٢] منها بل على بعض خُلة منها فقد حاز جُزْءًا من الصبر، فوفَّاه أجره بغير حساب، وهو الصحيحُ عندنا.

وقد قال الزُّهَّادُ[٣]: خُلِقَ الإنسان من عَجَلٍ، فإذا تصبَّر وقاسى وتكلَّف حتى يعود له كالجِبْلَةِ فهو الصبر المطلق، فإن سَلِمَ عن[٤] مُقارنة الجزع

---

(١) في (غ): يصيب.

(٢) في (ط): خصلة.

(٣) في (غ): الزاهد.

(٤) في (ك): على، وضبب عليها، وأثبتنا ما صحَّحه.

والتسخُّط[١] بالقلب والشكوى إلى غير الله تعالى[٢] فهو الصبر الجميل؛ الذي تقلَّد يعقوبُ[٣] ﷺ[٤] عهدتَه، ولَبِس بُردتَه، ومَلَك حوزته، حيث قال: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف:١٨]، و﴿أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيَ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف:٨٦]، وفي ذلك تطويلٌ وبلاغٌ في البيان، والأمثال ليس هذا بابُه[٥].

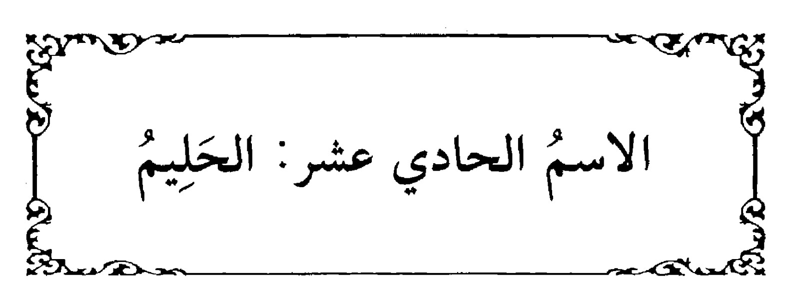
(١) في (غ) و(ك): السخط، وضبب عليها، وأثبتنا ما صحَّحه، وهو الذي في النسخ الأخرى.

(٢) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٣) في (ل) بدون وسلَّم.

(٤) في (ط): صلى الله عليه.

(٥) في طرة بـ (ك): في نسخة أخرى: موضعه، وصحَّحها.



الاسمُ الحادي عشر: الحَلِيمُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به نصُّ القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، وجاء في حديث أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

قال علماؤنا - رحمة الله عليهم[١] -: يقال حلُم الرجل - بضم العين - حِلْمًا -بكسر الحاء[٢]- إذا أَخَّرَ من العقوبة ما كان له أن يُعَجِّلَ، وبِنَاءُ حلُم بضم العين للتكسُّب والتخلُّق، وحَلَمَ[٣] بفتح العين في الماضي وضمِّها في المستقبل إذا رأى في المنام، وحَلِمِ الأديم بكسر العين في الماضي وفتح الفاء والعين في المصدر إذا فَسَدَ في دِباغه.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعقيدةً

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في شرح معناه استعمالًا:

الحَلِيمُ عبارة عن شخص يكون على صفة لا يستفزُّه غضبٌ، فيترك الجواب على[٤] الكلام ويدرأُ[٥] العقوبة على الذنب، مع القدرة على القول

(١) سقطت من النسخ الأخرى.
(٢) في (ط) و(ل): الفاء.
(٣) في (غ): حكم.
(٤) في (غ): عن.
(٥) في (ط) و(ل) و(غ): يذر.

والفعل، وإن[١] كان تركُ الجواب عن عجز فهو عَيِيٌّ[٢]، وإن كان ترك العقوبة عن عجز فهو مَهِينٌ، وربما ظنَّ بعض الناشئة أن السَّفَهَ ضد الحِلم، وليس كذلك، إنَّما السَّفَهُ/ ضدُّ الحكمة، وإنما ضد الحلم الطَّيشُ، وقد أجاد بعض الشعراء في وصف هذه الحقيقة فقال الشاعر[٣]: [٩٠/أ]

لا يدرك المجدَ أقوامٌ وإن كرُموا[٤] حتى يَذِلُّوا وإن عَزُّوا لأقوامِ
ويُشتَمُوا فترى الألوان مُسفرة لا صَفْحَ ذُلٍّ ولكن صفحَ أَحلامِ[٥]

والحِلْم في الخَلْقِ صفة لِمِدْحَةٍ[٦]، تجمع أشتاتًا كثيرةً من الخير، وتضمُّ نَشَرًا عظيمًا من الصلاح، ولمَّا سأل الخليل ربَّه الجليل هبةَ وَلَدٍ[٧] قال: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الصافات:١٠٠]، قال الله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ﴾ [الصافات:١٠١]، فأعطاه أعلى مَراتبِ ما سأل، وآتاه أفضلَ منازلِ ما طلَب.

المسألة الثانية: في شرح معناه اعتقادًا

اختلف الناس في وجه وصف الباري تعالى بالحِلْمِ على ثلاثة أقوال:

الأوَّل: أنَّ الحِلْمَ عبارةٌ عن نَفْيِ السَّفَهِ عنه[٨]، قاله النَّجَّارُ من المبتدعة[٩].

---

(١) في (ط) و(ل): فإن.
(٢) في (ط): عيّ، وفي (ل): غبي.
(٣) لم ترد في النسخ الأخرى.
(٤) في (ط): كثروا.
(٥) لعبد الله بن زياد الحارثي، الجليس الصالح (٥٨٥)، الحماسة البصرية (٢/٤).
(٦) في النسخ الأخرى: ممدَّحة، في (غ): ممدوحة.
(٧) في (ط) و(ل): سأل الخليل ربه الجليل ولدًا.
(٨) سقطت من (غ).
(٩) انظر ما تقدم في التعليقات في شرح اسم الله الرحيم.

الثاني: أنَّ الحلم من صفات الفعل، يَجْرِي مَجْرَى الإنعام والإحسان، قاله[١] المعتزلة، وإليه أشار شيخنا أبو حَامِدٍ[٢].

الثالث: أن الحلم إرادة تأخير العقوبة عن العصاة من الكفرة والفسقة، من الدنيا إلى الآخرة، ومن وَقْتٍ إلى وَقْتٍ.

وأمَّا[٣] قول النَّجار إن الحِلْمَ ليس بمعنى، وإنَّما يرجع إلى نَفْيِ السَّفَهِ فعنه ثلاثة أجوبة:

الأوَّل: أنه يلزمه ذلك في كل صفة، بأن يقال له: إنَّها[٤] ليست عبارةً عن معنًى موجودٍ، وإنما ترجع إلى نفي الآفة والنقص، كالعلم والقدرة، وليس له على هذا جوابٌ ينفع.

الثاني: أن نقول: ليس السفه نقيض الحلم، وإنما هو نقيض الحكمة، والذي هو نقيض الحِلْمِ الطَّيْشُ والخِفَّةُ.

الثالث: أنَّه لو كان الحِلْمُ نقيضَ السَّفَهِ لكان الباري بتعجيل العقوبة سَفِيهًا، وقد عَجَّلَ العقوبة على قَوْمٍ وأخَّرَهَا عن آخرين على مُقْتَضَى الإرادة.

وأمَّا مَن قال إنَّه من صفات الفعل فيقال له[٥]:

[الأوَّل]: أيُّ فعل هو؟ ما حقيقتُه؟ ما خاصِّيَّتُه[٦]؟

---

(١) في (غ): قالته.

(٢) انظر ما تقدم من التعليق في اسم الصبور.

(٣) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): فأمَّا.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) سقط من (ط).

(٦) قلنا: لعل في شرح الإمام عبد الجليل الربعي لاسم الحليم ما يكفي في الجواب، فقد قال رحمه الله: «الحليم هو الذي يفعل فعلا يضاد العقوبة، وأما الذي يترك العقاب =

الثاني: أن نقول: إن الميت في حال موته وبعد موته لا يُعاقب عندكم، فهل يوصف الباري بالحلم عنه، ولا يصحُّ ذلك منهم؛

الثالث: أنَّ الفعل إذا لم يكن له حاصلٌ[1] رجع ذلك إلى نَفْيِ العقوبة، وهو عدَم الفعل، وعدَم الفعل لا يُعَدُّ في جملة الأفعال[2].

وأمَّا من قال إنه إرادة تأخير العقوبة، فقد اختلط عليه الحِلْمُ بالصبر، فإنَّ الحِلْمَ هو إرادة إسقاط العقوبة، والصبر هو إرادة تأخيرها.

فإن قيل: فهل يحتمل أن يكون من صفات الفعل، فيكون هذا الاسم من الأسماء المحتملة للوجهين: أحدهما ما يرجع إلى الذات، والثاني ما يرجع إلى الفعل؟

قلنا: هذا المقدار هو الذي أشكل على الضعفاء حتى توهَّمُوه من صفات الفعل، ولا عَجَبَ منهم، إنَّما العَجَبُ من شيخنا أبي حَامِدٍ[3] كيف أَبهم أمرَه على جلالة قدره ومال[4] إلى إنه من صفات الفعل[5]؛ ونحن لا نقول ذلك، فإن الحِلْمَ من صفات الذات على ما بيَّنَّاه، ولو وُصِفَ غَيْرُ الباري بأنه حَلِيمٌ/ على [٩٠/ب]

= فلا يكون حليما، لأنه قد يتركه ويأمر به غيرُه»، التسديد: ٦٥/أ، فجاز بذلك أن يكون من صفات الفعل، كما جاز أن يكون من صفات الذات بالمعنى الذي رجَّحه المؤلف، والله أعلم.

(١) في (ك): أصل، ومرَّضه، وأثبتنا ما صحَّحه، وهو الذي في النسخ الأخرى.

(٢) يشير إلى ما تقدم في رده على شيخه، انظره مع التعليق في الاسم السابق.

(٣) قارن بقول الغزالي في اسم الله الحليم: «هو الذي يشاهد معصية العصاة ويرى مخالفة الأمر، ثم لا يستفزه غضب ولا يعتريه غيظ، ولا يحمله على المسارعة إلى الانتقام مع غاية الاقتدار عجلة وطيش، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [النحل:٦١]» المقصد الأسنى: (٩٤).

(٤) في (ط) و(ل): وقال إنه.

(٥) في (ط): الأفعال.

معنى إسقاط العقوبة لجاز، ولكنه مجاز، والمجازُ لا يُرجع إليه في حقِّ الباري إلا إذا ورد به الخبر أو لضرورة دليلٍ.

المسألة الثالثة: هل يوصف الباري تعالى بالحلم عن[١] الكافرين والعصاة من المؤمنين مع قولكم[٢]: إن الحلم هو إرادة إسقاط العقوبة؟

قلنا: الصحيح من الجواب فيه: أنه تعالى يُوصف بالحلم عن[٣] الكفار الذين عَلِمَ أنهم يموتون كُفَّارًا؛ بما أسقط عنهم من عقوبة الدنيا، وأمَّا[٤] العصاة من المؤمنين فمن عَلِمَ منهم أنه يعاقبُه لا نقول فيه إنه حليمٌ عنه، ومن عَلِم أنه يَغفرُ له فهو حَلِيمٌ عنه، ومن أجلى[٥] عبارةٍ فيه قولُ بعض علمائنا: إن العصاة لا يأمَنون مع كون الباري صَبُورًا العقابَ، ويأمنون ذلك[٦] مع كونه حَلِيمًا، فهم مُتردِّدُون بين الأمرين حتى يُنَفِّذَ الله سبحانه مُرادَه الذي عَلِمه.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا فَهِمتم الحِلْمَ[٧] فإن الباري تعالى يختص فيه بأنه يُسْقِطُ العقوبة مع القدرة على الاستيفاء وعدم خوف[٨] العواقب.

ويختصُّ العبد في الحِلْمِ إذا اكتسبه بثلاثةِ أشياء؛ براحة الحَوْبَاءِ[٩]، واصطناع الأولياء، وطِيب الثناء.

---

(١) في (ط): على.

(٢) في (ط) و(ل): قولهم.

(٣) في (ط): على.

(٤) في (غ): فأما.

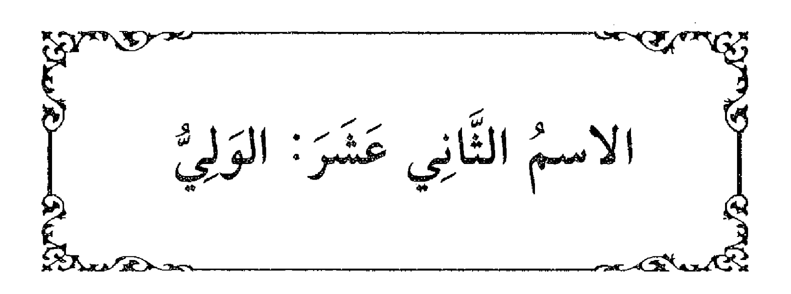
(٥) في (ك) و(ح) و(ط): أحلى، والمثبت من (ل) و(غ) و(ق).

(٦) سقط من (ط) و(ل).

(٧) في (ط) و(ل) و(غ) و(م): الحليم.

(٨) في (ط): على استيفاء عدم الخوف، وفي (ل): على استيفاء عدم خوف.

(٩) سقطت من (ل).



الاسمُ الثَّانِي عَشَرَ: الوَلِيُّ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة:٢٥٧]، وقال: ﴿وَهُوَ ٱلْوَلِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الشورى:٢٨]، وأمر نبيَّه ﷺ أن يقول: ﴿إِنَّ وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الأعراف:١٩٦]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد:١٢]، وورد مُعَدَّدًا[١] مُفسَّرًا في حديث أبي هريرة، وأجمعت عليه الأمة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

ذَكَر علماء هذا الفن فيه ستَّةَ أقوال:

الأوَّل: أن الوليَّ هو الناصر.

الثاني: أن الولي هو المؤْلى.

الثالث: أنه المتولي للأمر القائمُ به، فَعِيلٌ بمعنى[٢] فاعل، وهو الولي[٣]، يقال: وليَ الشيء يَلي وِلايَةً، بكسر الفاء في المصدر وفتحها[٤]، فهو والٍ، وعلى المبالغة وليٌّ.

---

(١) في (ط): معدودا.

(٢) في النسخ الأخرى: من.

(٣) في (ط) و(ل): الولي.

(٤) سقطت من (ك) و(غ).

الرابع: أن الولي المحبُّ.

الخامس: أن يكون الوليُّ بمعنى المُوَالِي، عَوْدًا على بَدْءٍ، كما تقول: أَكِيلٌ[١] بمعنى المُؤاكِل، وشَريبٌ[٢] بمعنى المُشارِب، وخَلِيط بمعنى المُخالِط، مأخوذٌ من الوَلِيِّ، وهو المطر الثاني التالي لِلْوَسْمِيِّ، الذي هو مطرُ أَوَّل العام.

السادس: أن الوَليَّ القريبُ، مأخوذ من الوَلْيِ وهو القُرْبُ، ومنه قوله على أحد التأويلين: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [القيامة:٣٤]، أي قريبٌ منك ما كنت تحذَرُ منه[٣]، ومنه قول ذي الرُّمَّةِ:

لِنـي وَلْيَـةً تُمْـرِعْ[٤] جَنـابي فَـإِنَّني[٥] لِوَسْـمِيّ مـا أَوْلَيْتَنِـي لـك شـاكرُ[٦]

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعقيدةً

وفيه ستُّ مسائل:

المسألة الأولى: في بيان/ حقيقة معنى اللفظ:

قد قدَّمنا عبارات أهل اللغة في ذلك، ومن أقوالهم مُتداخلٌ ومنه مُتبايِنٌ، وأصله كلُّه يرجع[٧] إلى مَعْنَيَيْنِ:

أحدهما: القرب، مأخوذ من الوَلْي بإسكانِ العين.

---

(١) في (غ): أكِّيل.

(٢) في (غ): شرِّيب.

(٣) سقطت من النسخ الأخرى.

(٤) في (ط): تشرع .

(٥) في (غ): فإنني.

(٦) جمهرة اللغة (٢/٩٩١)، رُوي البيت بروايات أشهرها:

لِني وَلْيَةً تُمْرِعْ جَنابي فإنني لِما نِلْتُ من وَسْميٍّ نُعْماكَ شاكرُ

(٧) في (ط) و(ل): راجع.

والثاني: مأخوذ من الوَلِيِّ على وزن فَعِيل، وهو الذي يلي الوَسْمِيَ، ويرجع إلى المبالغة[1]، والمتابعة ترجع إلى القرب، لأن من تابَع شيئًا فهو قريب منه، فكلُّ من تابع ووَاصَلَ فقد قَرُبَ، وليس كلُّ قريب مُواصِلًا، فرجع الوَصْف إلى القُرب؛

ثم نظرنا إلى سائر المعاني المذكورة فيه فوجدنا الناصِرَ للمنصور قريبًا منه بالنُّصرة، والمُتولِّي للأمور قريبٌ منها، لأنه مُتَمَكِّنٌ من فعلها، ماضٍ حكمُه فيها، وغيرُه بعيدٌ منها، وذلك مَقرونٌ بالمحبة، فالمُحِبُّ قريبٌ من محبوبه بإحسانه، فرجع الواو واللام والياء إلى القُرب[2]، إلَّا أن مُتعلَّقاتِ القُرب تختلِف على وجهين:

أحدهما قُرْبٌ بالمكان، والآخَر قُرْبٌ بالمكانة، وإلى هذا أشار القائل بقوله:

فقلتُ وما تُغني ديارٌ قريبة ... إذا لم يَكن بين القُلوب قَريبُ[3]

وتختلف أيضا متعلَّقات القُرب بالمكانة على ثلاثة أَوْجُهٍ:

الأوَّل: قُرب المحبة، وهي[4] إرادة الخير.

الثاني: قُرْبُ النصرة[5]، وهو بالظهور على الأعداء.

---

(١) في (ل) و(ط): المتابعة.

(٢) انظر مقاييس اللغة: (٦/ ١٤١).

(٣) انظر سمط اللآلي في شرح أمالي القالي (١/٤٦٣)، ورواه محمد بن الحسن بن المظفر الحاتمي، أبو علي (المتوفى عام ٣٨٨هـ) في حلية المحاضرة عن خليل، وقبله:

يقولون لي دارُ الأحبة قد دنت ... وأنت كئيب إنّ ذا لعجيب

(٤) في (ط): وهو.

(٥) في (ط): بالنصرة.

الثالث: قُرْبُ الموالاة، بمتابعة ذلك ومناصرته.

وإلى هذه الأوجه[١] الثلاثة يرجع كلُّ وجهٍ من التعلُّقِ يُذكر[٢] لهذا المعنى، وإن اختلفت ألفاظه، **وهذا تحقيقٌ نسأل الله أن يُعَرِّفَنَا قَدْرَه، ويمنحنا شُكْرَه.**

المسألة الثانية: في تحقيق الاعتقاد

إذا قلنا إنه الوَلِيُّ بمعنى القريب المواصل للمحبوب، فهو تعالى قريبٌ منه[٣] إذا دعاه، قريبٌ منه إذا أطاعه، قريب منه إذا عصاه.

أمَّا قُربه عند ذكره فبذكره لقوله: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾، ولقوله ﷺ: «من ذَكَرني في نفسه ذكرتُه في نفسي»[٤]، الحديث.

وأمَّا قُربه ممَّن دعاه فبالإجابة[٥]، لقوله: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ﴾[٦][البقرة: ١٨٥].

وأمَّا قربه ممن أطاعه فبالثواب، وقربه ممن عصاه بالإحاطة[٧] والإحصاء، لكنه لفظُ مَدْحٍ، فلا[٨] يضاف إلى المعاصي، وإنما يختص

---

(١) في (ط): الوجوه.

(٢) في (ك): بذكرها، ومرضها، وأثبتنا ما صححه بالطرة، وهو الذي في النسخ الأخرى، وفي (غ): بذكر هذا.

(٣) سقطت من (غ).

(٤) أخرجه أحمد (٨٦٥٠)، وابن ماجه؛ في الأدب، باب فضل العمل: ٣٨٦٨ (١٢٥٥/٢- شعيب)، والترمذي وصحَّحه؛ في الدعوات، باب في حسن الظن بالله عز وجل: ٣٣٩١ (٤٧٣/٥- بشار).

(٥) في (ط) و(ل): فبالإجابة قريب.

(٦) لم ترد في النسخ الأخرى.

(٧) في (غ): فبالإحاطة.

(٨) في (غ): ولا.

بالمُمَـدَّحَات[1] مـن المعـاني، وهـذا معنـى قولـه: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقـرة:٢٥٦]، ومعنـى قولـه: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[2][يونس:٦٢].

المسألة الثالثة:

إذا ثبت هـذا وعَلِمتم[3] أن معنـى الـوَلِيِّ راجـعٌ إلـى القريـب، وعـرفتم متعلَّقات القرب، فاعلَمُوا أنه راجعٌ إلى الإرادة إذا كان بمعنى المحبة على ما بيَّنَّاه، وإن كان بمعنى النُّصْرَةِ كان من صفات الفعل، وكذلك هو من صفات الفعل بمعنى المتابعة.

المسألة الرابعة:

اعلَمُوا[4] - وفَّقكم الله - أن هذا الاسم مما يختصُّ به أهل السنة، ليس للمبتدعة فيه حظٌّ، ولا له عندهم مَعْنَى، لأنهم/ [٩١/ب] يعتقدون[5] أنَّ الخلق هم المُتَوَلُّونَ لأعمالهم[6]، القائمون[7] بها خيرها وشرّها، فلا يصحُّ على أصلهم[8] هذا أن يقولوا إنه وَلِيٌّ، لأنه إن أَحَبَّ لم يَنفع، وإن أَبغض لم يَضُرَّ.

---

(١) في (ط) و(ل) و(م): الممدوحات، وأشار إليها ناسخ (ك) في الطرة وصحَّحها، كما صحَّح ما أثبتنا.

(٢) لم ترد في (ط) و(ل).

(٣) في (غ): علمتم.

(٤) في (غ): إذا علمتم.

(٥) في (ط) و(ل): يعتقدون ويقولون إن.

(٦) على أصلهم في نفي القدر، وإثبات القدرة للعباد على أفعالهم. انظر باب خلق الأفعال في كتب العقائد، وقد تقدمت الإشارة إلى بعضها.

(٧) في (ط) و(ل): القاطعون، ولا معنى لها.

(٨) في مسألة خلق الأفعال.

المسألة الخامسة:

إذا قلنا إن الـوَلِيَّ بمعنى المَولى فالمولى أيضًا اسمٌ من أسماء الباري تعالى، وهو:

الثَّالِثَ عَشَرَ: [المَوْلَى]

ورد به القرآن والسُّنَّةُ مطلقًا ومضافًا، قال الله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ﴾ [الأنفال: ٤٠]، وجاء في حديث أبي هريرة من طريق ابن الحُصَيْنِ، وهو في لسان العرب على ثمانية أَوْجُهٍ:

الأوَّل: المُعْتِقُ.

الثاني: المُعْتَقُ.

الثالث: الوَلِيُّ.

الرابع: ابن العم.

الخامس: الأَوْلى[١].

السادس: الحَليف.

السابع: الجار.

الثامن: الصِّهْر.

وتحقيقه[٢] إذا تدَّبرت هذه المعاني التي ذكر علماء اللغة، وجدتها كلَّها ترجع إلى معنى الوَلِيِّ الذي تقدَّم بيانه؛ من المتابعة[٣] والقُرْب، فإنَّ الجارَ وابنَ

---

(١) في (ط): الأوَّل.

(٢) في (ط) و(ل) و(م): وحقيقته.

(٣) قوله (من المتابعة) سقط من (غ).

العمِّ والمُعتِق[١] والمُعْتَق والصِّهْرَ والحليفَ وجميعَ ما تقدَّم قريبٌ من صاحبه الذي نُسِبَ[٢] إليه مُتابعٌ له، فهو مَفْعَل من ذلك اسمُ مصدر، سُمِّيَ به من أُطلق عليه، وإذا كان بمعنى الوَلِيِّ فلا نقول إنه مع المولى[٣] مترادفان، وكأن حقيقته وليٌّ ظَهَرَت فائدة[٤] وِلايَته.

المسألة السادسة:

قال بعض علمائنا: المولى الناصر، وهذا ضعيفٌ من وجهين:

أحدهما: أن وَلِيَ وهو[٥] «و ل ي»[٦] ليس من معنى «نَ صَ رَ» بحال.

الثاني: أن الله فرَّق بينهما فقال: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠]، ولو كان بمعنى واحد ما فرَّق بينهما، لأن ذلك لا يَرِدُ في الكلام الجزْل الفصيح[٧].

الفصل الرابع[٨]: في التنزيل

إذا ثبت هذا فالمنزلة العُليا لله تعالى في هذا تُوجب له أحكامًا يختصُّ بها خمسةً[٩]:

---

(١) في (ط) و(ل) و(م): المعتَق.

(٢) في (ط) و(ل): يُنسب.

(٣) في (ط) و(ل): الولي.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) سقط من النسخ الأخرى.

(٦) سقط من النسخ الأخرى.

(٧) في (غ): الصحيح.

(٨) في (ك): الثالث، وهو سبق قلم.

(٩) سقطت من (ل)، وفي (ط): خمسة يختص بها.

الأوَّل: محبته لأوليائه.

الثاني: نصرته لهم على الأعداء.

الثالث: متابعة النصر[١].

الرابع: صيانته في جميع الأحوال.

الخامس: كِفايتُه المهمات.

المنزلة الثانية[٢] للعبد:

وذلك في حالة واحدة، وهي امتثالُ الأمر، وقد روى أبو أمامة عن النبي ﷺ أنه قال: «إن أغبط أوليائي[٣] مؤمن خفيفُ الحَاذِ، ذو حظٍّ من صلاة، أحسنَ عبادة ربِّه وأطاعه في السرِّ، وكان في الناس غامضًا لم يُشر إليه بالأصابع، وكان رزقه كَفَافًا فصبرَ عليه، ثم نَقَرَ النبي بإصبعه وقال: وعُجِّلَتْ منيَّتُه، وقلّت بَوَاكِيهِ، وقلَّ تُرَاثُه»[٤].

---

(١) في (غ): النصرة.

(٢) في (ط): السفلى.

(٣) في (غ): أوليائي لي.

(٤) أخرجه أحمد (٢٢٥٢٠)، والترمذي وحسَّنه؛ في أبواب الزهد، باب ما جاء في الكفاف والصبر برقم ٢٣٤٧ (٤/ ١٥٣-بشار)، وابن ماجه؛ أبواب الزهد، باب من لا يؤبه له: برقم ٤١١٧ (٥/ ٢٣٤-شعيب)، من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، وفي إسناده ضَعْفٌ.

القول في وَصْفِ[1] الكلام

(١) في (ك): صفات، وفي (ط) و(م): صفة، والمثبت من (ل) و(غ) و(ح) و(ق) و(س).

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أنَّ الخلق تقطَّعُوا في هذه الصفة أَيَادِي سَبَا، وكلُّهم عن سبيل الحق نَبَا، إلا أهلَ السنة؛ الذين عصمَهم الله بتَسْدِيدِه، وأمدَّهم بتأييده، وقد بيَّنَّا حقيقة القول فيها في كتاب المُقْسِطِ، وهي صفةٌ معقولةٌ قام دليلُ العقل عليها، مسموعةٌ/ ورد السمع بها، وقد أثبتها[1] أهل الحق، ونفاها أهل الزيغ. [٩٢/أ]

واختلف علماؤنا في طريقها، فمنهم من قال: طريقها العقل[2]، ومنهم من قال: طريقها الخبر، وعُلِمَ ذلك بإجماعٍ من المسلمين، وهو قَوْلٌ زاهِقٌ لا مُعوَّل عليه[3]، وقد حقَّقنا ذلك كلَّه في كتاب المُقْسِط، وبيَّنَّا أنَّ حقيقةَ الكلام المعنى القائمُ بالنفس، وأن[4] الأصوات والحروف عبارةٌ عنه، كالكِتْبَةِ[5] والإشارة، والخلاف في الأصوات والحروف[6] هل[7] هي حقيقةٌ[8] أم لا بما يُغني عن إعادته، والأسماء الراجعة إلى معنى الكلام والأوصاف[9] العائدةُ إليه[10] اثنان وثلاثون اسمًا:

(١) قوله: (ورد السمع بها، وقد أثبتها) أصابه محو بـ (ك).

(٢) قوله: (فمنهم من قال: طريقها العقل) أصابه محو بـ (ك).

(٣) قوله: (وهو قَوْلٌ زاهِقٌ لا مُعوَّل عليه) أصابه محو بـ (ك).

(٤) قوله: (الكلام المعنى القائمُ بالنفس، وأن) أصابه محو بـ (ك).

(٥) في: (ط): كالكتابة، وفي (ل) و(غ): كالكنية.

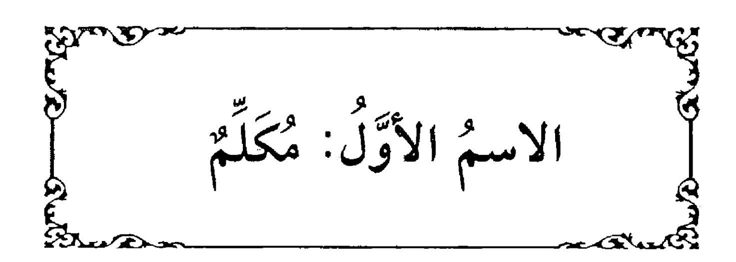
(٦) في: (غ): الحروف والأصوات.

(٧) قوله: (والخلاف في الأصوات والحروف) أصابه محو بـ (ك).

(٨) قوله: (هل هي حقيقة) سقط من (س).

(٩) قوله: (الراجعة إلى معنى الكلام والأوصاف) أصابه محو بـ (ك).

(١٠) في (س): عليه.



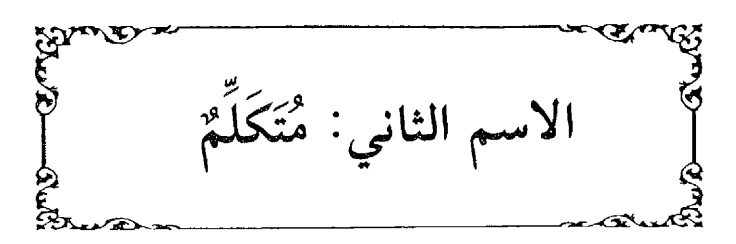
الاسمُ الأوَّلُ: مُكَلِّمٌ

إنَّ الناس وإن كانوا قد اختلفوا في[1] جهة وصفه بذلك فإنهم قد أجمعوا على جواز إطلاقه عليه، لوجود فعله المطلق في[2] القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٣].

---

(١) قوله: (إنَّ الناس وإن كانوا قد اختلفوا في) أصابه محو بـ (ك).

(٢) قوله: (إطلاقه عليه، لوجود فعله المطلق في) أصابه محو بـ (ك).



الاسم الثاني: مُتَكَلِّمٌ

قال علماؤنا: ويجوز وصفه به وإن لم يَرِدْ فعله[١] عند الناس، إلَّا الإسكافي[٢]، فإنه قال: لا يجوز ذلك، لأنه على وزن مُتَفَعِّل، وهو الذي يَكْتَسِبُ[٣] الفعل، وذلك لا يَلِيقُ بوصفه[٤].

والجواب: أنه قد ورد به الفعل في حديث الإفك عن عائشة[٥] رضي الله عنها[٦]، قالت فيه: «ولشأني في نفسي كان أحقر من أن يتكلَّم الله فيَّ بوَحْيٍ[٧] يُتلى»[٨].

---

(١) قوله: (قال علماؤنا: ويجوز وصفه به وإن لم يَرِدْ فعله) أصابه محو بـ (ك).

(٢) الإسكافي، محمد بن عبد الله، أبو عبد الله اللغوي، من أصبهان، وخطب بالري، أحد أصحاب الصاحب ابن عباد، تـ ٤٢٠هـ، من كتبه الغرة، يتضمن شيئا من غلط أهل الأدب، وكتاب غلط كتاب العين، وكتاب نقد الشعر، ونُشِر من كتبه؛ درة التنزيل، ولطف التدبير، ومبادئ اللغة، وهو أشهر كتبه، ترجمه ياقوت في معجم الأدباء: ٢٥٤٩/٦، ومنه أخذ الصفدي ترجمته في الوافي بالوفيات (٢٧١/٣)، وكذلك فعل السيوطي في بغية الوعاة: ١٤٩/١.

(٣) قوله: (يجوز ذلك، لأنه على وزن مُتَفَعِّل، وهو الذي يَكْتَسِبُ) أصابه محو بـ (ك).

(٤) مقالات الإسلاميين تـ/ زرزور (١٥٠/١)، الفرق بين الفرق (١٥٥)، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين (٧٩)، قال ابن القطان الفاسي في الإقناع في مسائل الإجماع (٤٠/١) (٥٢ - ووصفنا الله سبحانه بأنه متكلم، قائل، مكلم، آخر، ناه، مخبر، مستخبر، لا نعرف خلافًا بين المتكلمين والفقهاء في وجوب وصف الله سبحانه الآن بأنه متكلم، آمر، ناهٍ، مكلم، قائل، مخبر، مستخبر، إلا ما يحكى عن الإسكافي أنه كان يأبى لفظ متكلم، ويقول: إنه على وزن متفعل).

(٥) قوله: (أنه قد ورد به الفعل في حديث الإفك عن عائشة) أصابه محو بـ (ك).

(٦) لم ترد في النسخ الأخرى.

(٧) قوله: (في نفسي كان أحقر من أن يتكلَّم الله فيَّ بوَحْيٍ) أصابه محو بـ (ك).

(٨) في (ط) و(ل): حتى يتلى به.

ثُمَّ نقول[١]: إن هذه تاءُ التخصيص لا تاء الاكتساب، كقوله: مُتَكَبِّر[٢]، وإنَّما حمله على هذا جهلُه بحال التاء[٣]، وظنُّه أن له بابًا واحدًا[٤] وهو الاكتساب، وكل مُكْتَسِبٍ لشيء يَخْتَصُّ به، فعبَّرَ بها عن الاختصاص الذي لم يتقدَّمه كَسْبٌ[٥].

جوابٌ آخر: وذلك أنَّنا نقول: ينبغي أن لا تُسَمِّيَه مَعْلُومًا ولا مَعْبُودًا، لأنَّه على وزن مَفعُول.

---

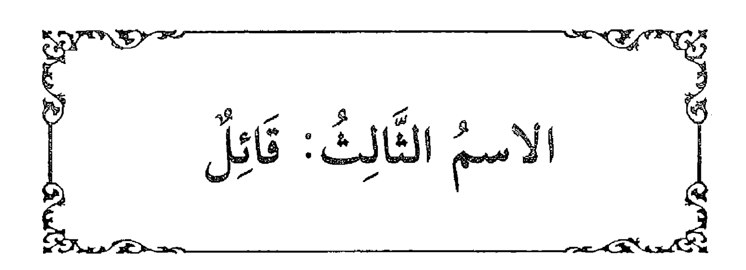
(١) سقط من (ط) و(ل).

(٢) قوله: (لا تاء الاكتساب، كقوله: مُتَكَبِّر) أصابه محو بـ (ك).

(٣) في (ط): البناء.

(٤) بعده في (غ): وهو في الصحيح، قال النبي ﷺ: إذا تكلم الله وذكر الحديث، وفيه أيضا الاكتساب، وضرب عليه في (ك).

(٥) قوله: (يتقدَّمه كَسْبٌ) أصابه محو بـ (ك).



الاسمُ الثَّالِثُ: قَائِلُ

فيه فصلان:

الفصل الأول: في شرحه لغةً

اختلف الناس في القول والكلام والخطاب هل هي[١] شيء واحد أم لا؟

فقال بعضهم: هي ألفاظ مترادفة ترجع إلى شيء واحد، وقال بعضهم: هي مختلفة، فالقول ما خفَّ أفاد أو لم يُفد، والكلام ما ثَقُل فأفاد، ومعلومٌ أنَّ كل مُفيدٍ ثَقِيلٌ لكثرته، وما لا يُفيد إذا ثَقُل كان خفيفًا، والخطابُ[٢] من الكلام[٣] ما كان له خَطْبٌ، ومن ذلك لا تُجْزِئ الخُطْبَةُ إلا بكلام له بالٌ، وهذا يُستقْصَى[٤] في أصول الدين والفقه.

[٩٢/ب] والحق/ عندي أنهما شيء واحد لفساد القول بالفَرْقِ، وعدم الدليل على صحته، وقد عضدوا[٥] ذلك بأدلة من الاشتقاق كلُّها فاسدةٌ دَعَاوي[٦]، تكلَّمنا[٧] عليها بما فيه كفاية[٨].

---

(١) في (س) و(ل) و(ط): هما، وفي طرة: لعله هو.
(٢) قوله: (وما لا يُفيد إذا ثَقُل كان خفيفًا، والخطابُ) أصابه محو بـ (ك).
(٣) سقط من (ط).
(٤) قوله: (ومن ذلك لا تُجْزِئ الخُطْبَةُ إلا بكلام له بالٌ، وهذا يُستقْصَى) أصابه محو بـ (ك).
(٥) قوله: (الدليل على صحته، وقد عضدوا) أصابه محو بـ (ك).
(٦) في (ط): وادعاء.
(٧) في (ط): وتكلَّمنا.
(٨) قوله: (تكلَّمنا عليها بما فيه كفاية) أصابه محو بـ (ك).

الفصل الثاني: في حقيقته وأقسامه

إذا ثبت أن القول والكلام شيءٌ[١] واحدٌ فحقيقتهما واحدة، وهي المعنى القائم بالنفس على موافقة العلم، بخلاف الوسواس[٢] وأحاديث النفس الطارئة بالظنون والشكوك، ولذلك استحالت في الباري سبحانه[٣] لاستحالة الحوادثِ عليه.

وأمَّا أقسامه فقد استوفيناها بخلافها، وأدلتها في أصول[٤] الدين، لبابه أنها أربعة؛ وهي:

الأمر، والنهي، والخبر، والاستخبار، فتعددت[٥] إلى ثمانية أسماء: مُكَلِّم، مُتَكَلِّمٌ، قَائِلٌ، مُخْبِرٌ، مُسْتَخْبِرٌ، مُخَاطِبٌ، آمِرٌ[٦]، نَاهٍ؛ أمَّا المُكلِّم[٧] والمتكلِّم والقائل فقد تقدَّمت.

---

(١) قوله: (ثبت أن القول والكلام شيءٌ) أصابه محو بـ (ك).

(٢) قوله: (على موافقة العلم، بخلاف الوسواس) أصابه محو بـ (ك).

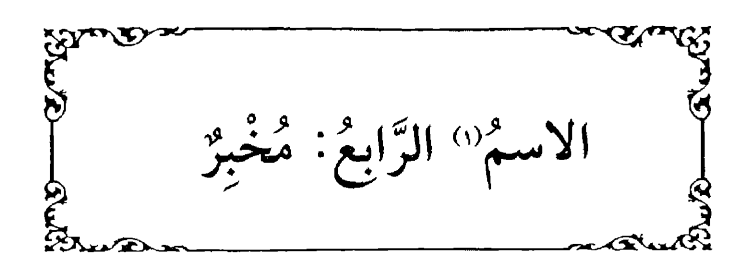
(٣) قوله: (ولذلك استحالت في الباري سبحانه) أصابه محو بـ (ك).

(٤) قوله: (بخلافها، وأدلتها في أصول) أصابه محو بـ (ك).

(٥) قوله: (والخبر، والاستخبار، فتعددت) أصابه محو بـ (ك).

(٦) قوله: (مُخْبِرٌ، مُسْتَخْبِرٌ، مُخَاطِبٌ، آمِرٌ) أصابه محو بـ (ك).

(٧) في (غ): الكلام.



الاسمُ[1] الرَّابعُ: مُخْبِرٌ

قد بيَّنَّا حقيقة الخبر في كتب أصول الفقه[2]، وأنه[3] أحد أقسام الكلام ينفرد عنها ويختص بها[4]، فإنه يدخله الصدق والكذب، وقد أخبرنا الله تعالى بخبر من مضى ومن[5] يأتي[6]، وهو أيضًا مُسْتَخْبِرٌ فيه، فكان بذلك مُخْبِرًا[7].

قال علماؤنا: وخبره وَعْدُه ووَعِيدُه، والقَصص فيما مضى[8] وما يأتي، وهو أيضا مُستخبِر فيه[9] لا[10] على معنى الاستعلام، ولكن على وجه التقرير، ليُركِّب على ذلك ما أراد من الحجة وقدَّر[11] من المصلحة، وهو الاسم الخامس[12].

---

(١) في (س): الفصل، وهو سبق قلم.

(٢) انظر المحصول له (ص٥١) وما بعدها.

(٣) في (غ): أنه.

(٤) قوله: (وأنه أحد أقسام الكلام ينفرد عنها ويختص بها) أصابه محو بـ (ك).

(٥) في (ط) و(ل): ما.

(٦) قوله: سن يأتي مكررة في (غ).

(٧) قوله: (الله تعالى بخبر من مضى ومن يأتي، وهو أيضا مُسْتَخْبِرٌ فيه، فكان بذلك مُخْبِرًا) أصابه محو بـ (ك).

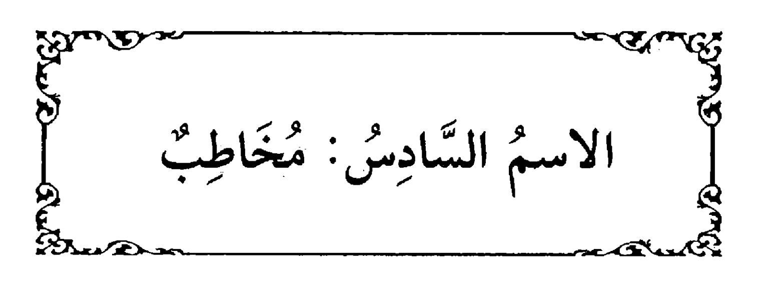
(٨) قوله: (وهو أيضا مستخبر فيه ... فيما مضى) سقط من (س).

(٩) قوله: (فكان بذلك مخبرا ... مستخبر فيه) سقط من (غ).

(١٠) قوله: (والقَصص فيما مضى وما يأتي، وهو أيضا مُستخبِر فيه) أصابه محو بـ (ك).

(١١) قوله: (التقرير، ليُركِّب على ذلك ما أراد من الحجة وقدَّر) أصابه محو بـ (ك).

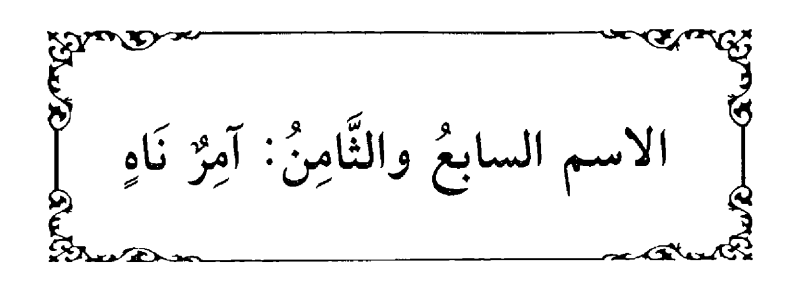
(١٢) يعني: مستخبر، المذكور.



الاسمُ السَّادِسُ: مُخَاطِبٌ

وقد تقدَّمَ[١].

(١) سقط من (ك) و(ح)، وبيَّض له في (غ).



الاسم السابعُ والثَّامِنُ: آمِرٌ نَاهٍ

وقد أمر تعالى[١] ونهى، وأخبر بذلك عن نفسه في كتابه[٢] العزيز[٣]؛ وحقيقة الأمر اقتضاء الفعل بالقول من الأعلى، والنهي اقتضاء الترك، وقد أطنبنا في ذلك في أصول الفقه[٤]، لأنه بابُه.

فهذه مُقدِّمات أسماء الكلام وصدورُها، وهي لبيان الحقائق لا للتضرَّع والابتهال.

وقد اختلف علماؤنا هل الباري في الأزل، ومن قبل[٥] أن يخلق الخلق، آمِرٌ، نَاهٍ، مُخْبِرٌ، مُسْتَخْبِرٌ، مُكَلِّمٌ، مُخَاطِبٌ، أم لا؟ على قولين، بعد اتفاقهم على أنه في الأزل مُتَكَلِّمٌ قَائِلٌ[٦]، وقد بيَّنَّا ذلك كلَّه في كتاب المُقْسِط والمُتَوَسِّط[٧].

---

(١) في (غ): الله تعالى.

(٢) في (ط): كلامه.

(٣) قوله: (في كتابه العزيز) أصابه محو بـ (ك).

(٤) في خمس عشرة مسألة، انظرها في المحصول له: (٥١)

(٥) في (غ): وقبل.

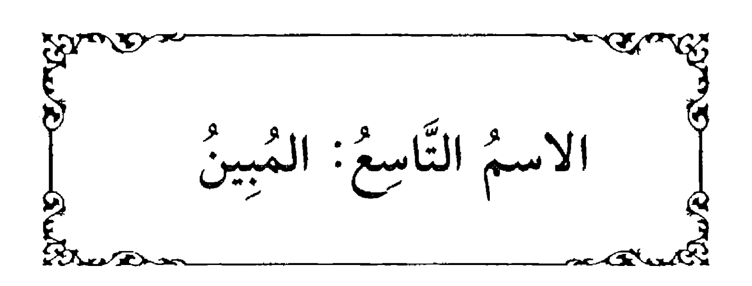
(٦) انظر عقيدة اليابُري: ١٤٨ و١٥٨، وكذلك نصَّ عليه ابن القطان في الإقناع في مسائل الإجماع (١/٣٦) (٢٠- وأجمعوا أنه تعالى لم يزل موجودًا، قادرًا، عالمًا، مريدًا سميعًا، بصيرًا، متكلمًا، على ما وصف به نفسه في كتابه، وأخبرهم به رسوله، ودلَّت عليه أفعاله).

(٧) في المتوسط: (٣٩)، في ستة عشر فصلاً.

وهذه الأسماء الثمانية متفقٌ بين علمائنا على جواز إطلاقها عليه سبحانه، لوجود أفعالها في الشريعة ووجود بعضها[١] بصيغة الأسماء وأنها أوصاف كمال[٢].

(١) في (ل): تقصيها، وفي (ط): تصيغها.

(٢) سقط من (ط) و(ل).



الاسمُ التَّاسِعُ: المُبِينُ

فيه[١] أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

قال الله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور:٢٥]، / وورد[٢] في حديث أبي هريرة[٣] المفسَّر ذِكْرُ المبين، واختلف الضابطون له، فمنهم من ضبطه بالتاء المعجمة[٤]؛ باثنتين من فوقها، من القوَّة، ومنهم من ضبطه بالباء المعجمة بواحدة، وبالياء[٥] بعدها[٦] معجمة باثنتين من تحتها، من الإعراب والإبانة. [٩٣/أ]

وجاء في حديث أبي هريرة من طريق[٧] عبد العزيز بن الحُصَيْن مُفسَّرًا مضبوطًا، المبين بالباء المعجمة بواحدة[٨].

---

(١) في (س): فيهما.

(٢) في (ل): وقد.

(٣) قوله: (الأول: في مورده ... في حديث أبي هريرة) أصابه محو بـ (ك).

(٤) قوله: (من ضبطه بالتاء المعجمة) أصابه محو بـ (ك).

(٥) قوله: (المعجمة بواحدة، وبالياء) أصابه محو بـ (ك).

(٦) في (ط) و(ل): بالياء باثنتين.

(٧) قوله: (في حديث أبي هريرة من طريق) أصابه محو بـ (ك).

(٨) في (ل): الواحدة.

الفصل الثاني: في شرحه[1] لغةً

البيان في اللغة هو الفصل بين كل شيئين، يقال: بَانَ أي فارق، وأبان أي[2] فَصَلَ، والمعنى مُتقارِبٌ، وبانَ لك واستبانَ وأبانَ وبيَّن وتبيَّن بمعنى واحد[3]، قال تعالى: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١٣٨]، أي فصْلٌ بين الحق والباطل، و﴿خَلَقَ ٱلإنسَٰنَ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾ [الرحمن:٣]، أي تمييز المعاني بَعْضِها من بعض، وفَصْلَ كلِّ حقيقة من غيرها، والمُبِين فاعل من أبان، وأبان أَفْعَل من بانَ، وبانَ عبارة عن انقطاع شيء من شيء، وانفصاله عنه وخروجه منه، وبه سُمِّيَ[4] البيان كما تقدَّم.

الفصل الثالث: في شرحه عقيدةً

فيه مسألتان:

المسألة الأولى: في حقيقته

إذا عرفتم معناه في اللغة، فإن حقيقته[5] أيضًا كذلك، لا اختلاف فيها، وإنما يختلف التعلُّقُ في الإبانة، فيقال لمن أَعْرَبَ عن الشيء: أَبَانَ، فيعود إلى الكلام، ويُقال لمن فصَل شيئًا عن شيء يُمازجه[6]: أَبَانَ، ويكون من صفات الأفعال، قال ﷺ: «ما أُبِينَ من حيٍّ فهو مَيِّتٌ»[7]، وكل ذلك حقيقةٌ.

---

(١) قوله: (الفصل الثاني: في شرحه) أصابه محو بـ (ك).

(٢) قوله: (شيئين، يقال: بَانَ أي فارق، وأبان أي) أصابه محو بـ (ك).

(٣) قوله: (وبيَّن وتبيَّن بمعنى واحد) أصابه محو بـ (ك).

(٤) أصابها محو بـ (ك).

(٥) في (ل): دقيقته.

(٦) في (غ): ويمازجه.

(٧) هو لفظ قاعدة فقهية، ولكنا لم نجده إلا بلفظ: ماقطع، عند المستدرك على الصحيحين للحاكم ؛ كتاب الأطعمة: (٤/ ١٣٨) برقم ٧١٥١، من حديث أبي =

المسألة الثانية[(١)]: في عقيدته

إذا عَرَفتم الحقيقة، فالعقيدة مُتَرَكِّبَةٌ عليها، فإنا إذا قلنا إن الباري مُبِينٌ بمعنى ذِكْرِهِ للأشياء بالتفصيل الموضِّحِ لها فهو مُبِينٌ بكلامه، كما قال سبحانه في صفة التوراة: ﴿وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام:١٥٤]، وهي في صفة القرآن: ﴿تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل:٨٩]، وإذا نظرنا إلى إبانته لآياته وأدلَّته الدالة على وحدانيته بما خلقَها عليه من العبرة، ويسَّر فيها من الفطرة، كان ذلك من صفات الفعل، وصار بذلك معنى المُبِين والفاصل واحدًا، وهو الاسم العاشر[(٢)].

الفصل الرابع: في التنزيل

الباري سبحانه يختصُّ في منزلته العليا في هذا الاسم بحُكْمَيْنِ:

أحدهما: بالبيان البالغ بالقول الذي لا يُوصف بأنه مخلوقٌ.

الثاني: خلقه للأدلَّةِ.

وللعبد في المنزلة السُّفْلَى

حُكْمَانِ:

أحدهما: تَبَيُّنُ العلوم وتعلُّمُها.

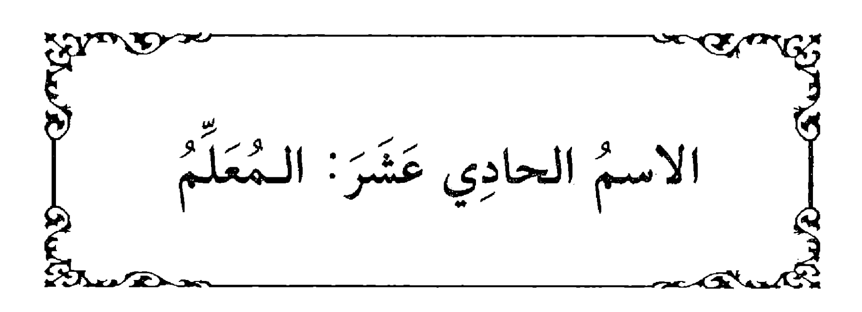
الثاني: إبانتها بعدُ وإفاضتها[(٣)].

= سعيد الخدري، وأبي داود؛ (٢٨٥٨)، والترمذي وحسَّنه؛ في أبواب الأطعمة: برقم ١٤٨٠ (٣/ ١٢٦-بشار)، من حديث أبي واقد الليثي، ولكن صحح الدارقطني إرساله: التلخيص الحبير (١/٣٩).

(١) في (غ): الثالثة.

(٢) يعني: اسم الفاصل.

(٣) سقط من (ط).



الاسمُ الحادِي عَشَرَ: الـمُعَلِّمُ

فيه أربعة فصول:

الفَصل الأوَّل: في مورده

قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ﴾ [الرحمن:١-٣]، وورد في دعاء عبد المطلب في الاستسقاء بحضرة النبي ﷺ وهو غلام يافِعٌ[١]: «اللهم سادَّ الخَلَّة، وكاشف الكربة، أنت معلِّمٌ غير معلَّم»[٢].

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

المعلِّم فاعل من علَّم، يقال: علَّمت[٣] وأَعْلَمْتُ بمعنًى واحد، وهو إيصالُ العلم إلى الغير.

الفصل الثالث: في شرحه عقيدةً

الباري تعالى هو العالم الأوَّل الأعظمُ، وهو المعلِّم الأكبر، فإنه أوصل العلمَ إلى العالمين من عباده، ويكون ذلك بخمس طُرُقٍ:

---

(١) في (ل) و(غ) و(ط): يفاع، وتصحفت في (م) إلى يرفع.

(٢) في المعجم الكبير للطبراني (٢٤/٢٥٩) برقم: ٦٦١، من حديث رُقَيْقَةَ بنت أَبي صَيْفِي بن هاشم في قصة طويلة عن إمحال قريش واستسقاء عبد المطلب ومعه رسول الله ﷺ، وفي سنده من لا يعرف.

(٣) في (ك): عَلِمْتُ.

الأُولى: أن يكون ما يخلق ابتداءً في النفس؛ كعلم المبدإ[١] والعاقبة إلى آخر العلوم الضرورية.

الثانية: تعليم النظر والتركيب[٢] في المعارف، حتى يَعْلَمَ ممَّا عُلِّمَ ما كان به جاهلًا، وذلك للفرق[٣] بين الحق والباطل، والنافع والضارِّ؛

الثالثة: تعليمه التكلُّمَ باللسان، والعبارةَ عمَّا في الجَنان من الكلام.

الرابعة: تعليمه الكتابة.

الخامسة: خَلْقُ العلم بالإلهام، وذلك جائزٌ، إلا في باب الفَرْقِ بين الحق والباطل فلا؛ لثُبُوتِه، حسَبَ ما بيَّنَّاه في كتب الأصول.

فأمَّا العلوم الضرورية، فهي مخلوقة في النفس ابتداءً، وأمَّا سائر العلوم فإنما يعلمها العالم بالكلام، خلق الله المَلَكَ وخلق له العلوم الضرورية، وكلَّمه وخلق له العلم بالكلام ومعناه وفائدتِه.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العليا للربِّ:

في أربعة أحكام:

الأوَّل[٤]: أنه المعلِّم الأوَّل.

الثاني: أنه لا يعلَّم.

---

(١) في (غ): المبتدئ.

(٢) في (ط): التوحيد.

(٣) في (ط): الفرق.

(٤) سقط من (ك) و(ل) و(س) و(ط)، والمثبت من (غ).

الثالث: أنه لا عِلْم إلا منه.

الرابع: أنه آخِر[١] المعلِّمين.

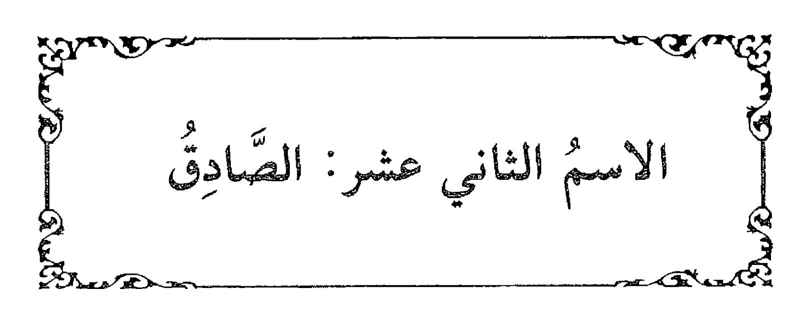
المنزلة السفلى للعبد:

أن يَعْلَمَ أن العلم كلَّه لله، وأن يَرى لمعلِّمه ما لا يَرى[٢] لوالده.

---

(١) في (ط) و(ل): أحد.

(٢) في (ل): يراه.



الاسمُ الثاني عشر: الصَّادِقُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

هو(١) اسمٌ لم يَرد به القرآن، وجاء في السُّنَّةِ في حديث أبي هريرة من طريق عبد العزيز ابن الحُصَين، وورد فِعْلًا فيهما، وورد قوله: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء:١٢٢]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثاً﴾ [النساء:٨٧]، وقال ابن مسعود: «حدثني رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق»(٢).

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أنَّ الصَّادَ والدَّالَ والقَافَ تتصرف(٣) في اللغة على معانٍ كثيرة؛ يجمعها من يشترط الجمع، ويُفرِّقُها/ من لا يرى رَبْطَ الألفاظِ إلى معنًى واحدٍ، والمقصودُ منه الآن في مسألتنا هذه أنَّ الصدق(٤) عبارةٌ عن اتِّفاق الخبر والمخبَر(٥) به واتِّساق القول والفعل. [٩٤/أ]

---

(١) في (غ): وهو.

(٢) أخرجه أحمد (٣٦٢٤)، والبخاري؛ باب ذكر الملائكة: ٣٢٠٨ (٤/ ١١١-طوق النجاة)، ومسلم؛ كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي: برقم ٢٦٤٣ (٤/ ٢٠٣٦- عبد الباقي).

(٣) في (ط): يتصرف.

(٤) في (غ): الصادق.

(٥) سقطت من (غ).

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا

أمَّا الحقيقة فقد قدَّمناها، وأمَّا العقيدة فإن جماعةً ظنُّوا أن الكذب إنَّما يتحقق بأن يقول: إن الكلام عبارةٌ عن المعنى القائم بالنفس، واللِّسانُ يُعبِّرُ عنه، فإذا وافقَ قولُ[1] اللّسانِ عَقْدَ الجنان فذلك الصدقُ، وإذا خالفه فهو الكذبُ، وليس كذلك، بل نقول - وهو الغاية في البيان والتحقيق -:

إن الكلام هو المعنى القائم بالنفس، والعلم يتعلَّق بالمعلوم على ما هو به، فإذا كان الكلام النفسيُّ أو اللفظيُّ موافقًا للعلم فهو الصدق، وإذا كان مخالفًا له فهو الكذب، وقد يكون الكذب بقصدٍ وبغير قصدٍ، والحقيقة فيه واحدةٌ، وإنما تختلفُ[2] في الأجْرِ والوزْرِ، وما أخبر الله تعالى عنه فخبرُه موافقٌ لعلْمِه لا يجوز غيرُه، فلذلك كان صادقًا، والكذب عليه محالٌ حسَبَ ما بيَّنَّاه في المُقْسِط.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العليا للربِّ في هذا الاسم يختصُّ بحُكْمٍ واحد، وهو وجوب الصدق له، واستحالة الكذب عليه.

المنزلة الثانية[3] للعبد:

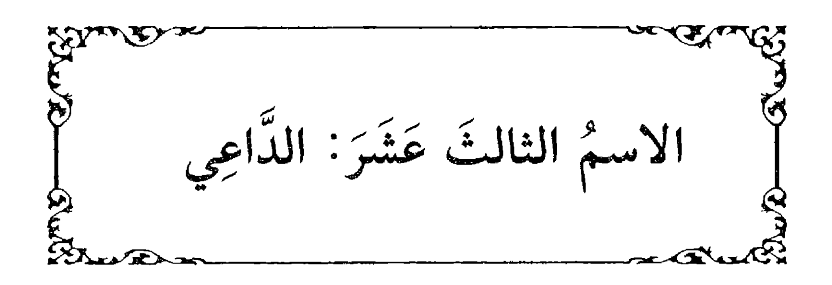
فرضُ الصدق عليه في القول والفعل، وتحريمُ الكذب عليه.

---

(١) سقط من (غ).

(٢) في (ط): يختلف.

(٣) في (ط): السفلى.



الاسمُ الثالثَ عَشَرَ: الدَّاعِي

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أن هذا الاسم ورد به القرآن فِعْلًا ولم يرد به اسمًا، وله إِخْوَةٌ، وهي: المنادي، والمناجي، والمجيب، والمستجيب، فهذه خمسة أسماء متقاربة مرتبطة، إلَّا المجيب، فإنه ورد في القرآن، قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ [هود:٦١]، وورد في حديث أبي هريرة المفسَّر.

وأمَّا(١) الداعي فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال:٢٤]، وقال: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم:٢٥]؛ وكذلك المُنادي ورد في القرآن فِعْلًا، قال تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾ [مريم:٥٢]، ولم يَرِدْ في السنة؛ وكذلك المُنَاجِي، ورد نحوٌ منه في القرآن، قال تعالى: ﴿وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾ [مريم:٥٢]؛ وكذلك المستجيب، قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر:٦٠].

الفصل الثاني: في شرح هذه الأسماء لغةً

أمَّا الدعاء فقال علماؤنا - رحمة الله عليهم -: له في اللغة معنيان: أحدهما الطلب، الثاني النداء، فالأوَّل قوله: اهدنا واغفر لنا.

---

(١) في (ط) و(ل): فأما.

الثاني[١] كقوله: يا أيها الناس، يا أيها الذي آمنوا، والأوَّل راجعٌ إلى الثاني، فإنَّ الطلب نداءٌ معنويٌّ، وقد يكون الدعاء بمعنى الترغيب،/ كقوله: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس:٢٥]، وقد يكون بمعنى التكوين، كقوله: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم:٢٥]. [٩٤/ب]

وأمَّا الإجابة فلها معنيان:

أحدهما: قول المدعُوِّ لبَّيْكَ لمن دعاه؛

الثاني: بذل المسؤول[٢] والمطلوب، وهي الاستجابة بعينها، غير أن تسمية[٣] البذل استجابةً مجازٌ، وإيَّاه عَنَى سلامَةُ بن جَنْدَلٍ بقوله:

إنَّا إذا ما أتانا صارخٌ فَزِعٌ ... كان الصراخُ له قرعَ الظَّنابيب[٤]

وأما النداء فهو الدعاء على[٥] بُعْدٍ، والمناجاة المحاورة في السرِّ.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعقدًا

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: في تركيب المعنى الاعتقادي على اللغوي

إذا قلنا إنَّ الدعاء بمعنى الطلب فلا يصح ذلك في وصف الباري تعالى، لأنه يُطلَب منه ولا يَطلُب، كما أنه يُطعِم ولا يُطعَم.

---

(١) في (غ): والثاني.

(٢) في (ط): السؤال.

(٣) في (غ): اسم.

(٤) في (ك): الصنابيب، وفوق الصاد نون، أي بيان، والمثبت من (ل)، والظُّنْبُوب: مسمار يكون في حبة السِّنان حيثُ يُرَكَّبُ في عالية الرُّمْح، والجميع الظَّنابيب، العين (١٦٥/٨)، ومن أمثالهم: قَرَعَ فلان لأَمْرِهِ ظُنْبُوبَه، إذا جَدَّ فيه، تهذيب اللغة (٢٨٠/١٤).

(٥) سقطت من (غ).

وإذا كان الدعاء بمعنى النداء فالباري تعالى نادى عباده في الأزل بكلامه: يا أيها الناس، يا أيها الذين آمنوا.

وإذا قلنا إن الإجابة: قول القائل لبيك، فالباري[١] مجيبٌ بنحوٍ[٢] من عشرين وجهًا بيَّنَّاها في كتاب المشكلين في باب الدعاء، فإن كانت الإجابةُ بذلَ المطلوب رجع إلى الفعل، فيكون على معنيين؛ تارةً من صفات الذات، وتارةً من صفات الفعل.

وأمَّا المناجاة فقد ناجى ربُّنا موسى ومحمدًا صلَّى الله عليهما وسلم.

المسألة الثانية: في كيفية الإجابة

وبيانُها في المُشْكِلَيْن.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العليا للربِّ:

وله في ذلك أحكامٌ سِتَّةٌ:

الأوَّل: الإجابة قبل الدعاء.

الثاني: البذْل قبل السؤال[٣].

الثالث[٤]: الإنالة[٥] فوق الاستنالة[٦].

---

(١) في (غ): فالباري سبحانه.

(٢) في (ط): من نحوٍ.

(٣) قوله: (قبل السؤال) سقط من (غ).

(٤) سقط هذا الحكم من (غ).

(٥) في (ط) و(ل): الإقالة.

(٦) في (ط) و(ل) و(م): الاستينال.

الرابع: التعويض بالإفضال.

الخامس: التقريب باختصاص الكلام دون سماعٍ.

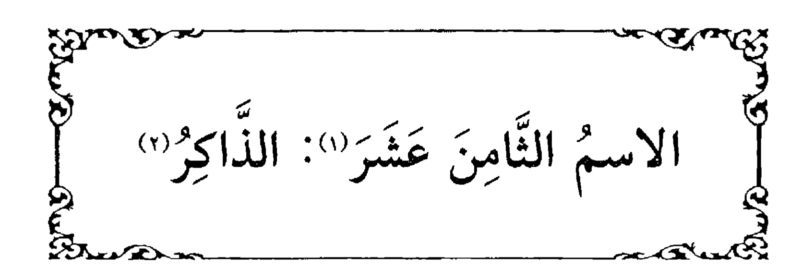
السادس: ألَّا يُخيِّبَ داعيًا.

المنزلة الثانية(١) للعبد:

له فيها أحكامٌ جِمَاعُهَا الإخلاص في الدعاء والطاعة في العمل.

---

(١) في (ط): السفلى.



الاسمُ الثَّامِنَ عَشَرَ[١]: الذَّاكِرُ[٢]

هذا اسمٌ يأتي بيانه[٣] في الأسماء الواجبة له سبحانه من غيره[٤]، عَقِبَ الكتابِ إن شاء الله تعالى[٥].

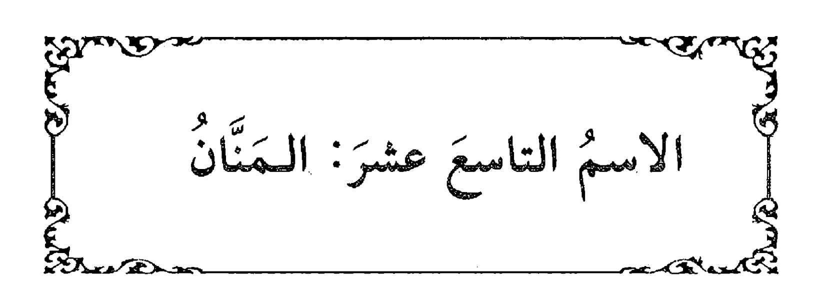
(١) بعد ما ذكر في اسم الداعي أربعة أسماء وهي: المنادي، والمناجي، والمجيب، والمستجيب، فهذه سبعة عشر اسمًا، والذاكر هو الاسم الثامن عشر.

(٢) في (غ): الذكر.

(٣) في (غ): جوابه.

(٤) في الاسم الخامس منها، وهو: المذكور.

(٥) لم ترد في النسخ الأخرى.



الاسمُ التاسعَ عشرَ: المَنَّانُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

لم(١) يرد به كتابٌ ولا سُنَّةٌ في الأسماء، لكن ورد فِعْلًا، قال سبحانه: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [إبراهيم:١١]، وقال: ﴿فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا وَوَقَىٰنَا عَذَابَ ٱلسَّمُومِ﴾ [الطور:٢٧]، وجاء في بعض الآثار الضعيفة أن الرجل(٢) يُنادي بصوتٍ ضعيفٍ: يا حنَّانُ يا منَّانُ(٣).

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

[٩٥/أ] المنُّ ذِكْرُ النِّعَم والاستعداد بها على المنعَم عليه، قال الله سبحانه(٤)/: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟﴾ [الحجرات:١٧] الآية.

الفصل الثالث: في الحقيقة(٥)

المنُّ حقيقةٌ(٦) في ذِكْرِ النِّعَم، كما سَبَقَ شرحُه في اللُّغة، ولكنّه ينطلق على نفس النِّعمة انطلاقًا سائغًا(٧)، قال الله(٨) سبحانه: ﴿فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا وَوَقَىٰنَا عَذَابَ ٱلسَّمُومِ﴾ [الطور:٢٧]، ولكن الحقيقة فيه الذِّكْرُ، فلذلك أدخلناه في

---

(١) في (غ): ولم.

(٢) في النسخ الأخرى: رجلاً.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) في (غ): تعالى.

(٥) في (غ): حقيقته.

(٦) في (ط): حقيقته.

(٧) في (ط) و(ل): شائعًا.

(٨) لم يرد في النسخ الأخرى.

باب الكلام، والباري تعالى قد ذكَّرَ عباده نعمَه في الدنيا وعدَّدها عليهم فيها، وسيفعل ذلك في الآخرة، وذلك أمرٌ يختصُّ به الباري تعالى لا يجوزُ لغيْرِهِ، فإنْ مَنَّ أحدٌ بشيءٍ سواهُ كان ذلك قَدْحًا فيه[1]، قال الله سبحانه[2]: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَـٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ﴾ [البقرة:٢٦٤]، على ما بيَّنَّاه في[3] مسائل الإحباط من المُشْكِلَيْنِ.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العليا للربِّ

يختص فيها بأنه يَمُنُّ بالعطاء.

المنزلة السفلى للعبد

الاعتراف بالمنَّة لله وحده، كما رُوي أن النبي ﷺ لما جمع الأنصار فذكَّرهم وقال[4]: «ألم يكن أمركم شَتِيتًا فجمعه الله بي، ألم تكونوا عالةً فأغناكم الله بي، ألم تكونوا خائفين فأمَّنكم الله بي»[5]، وهم في ذلك كلِّه يقولون: الله ورسوله أَمَنُّ، الحديث إلى آخره، فاعترفوا لله ثم لرسوله بالمِنَّةِ، وولَّوُا النِّعمة ربَّ[6] النِّعمة، والله أعلم.

---

(١) في (ط) و(ل): فإن من سبق له كان ذلك قدحًا فيه.

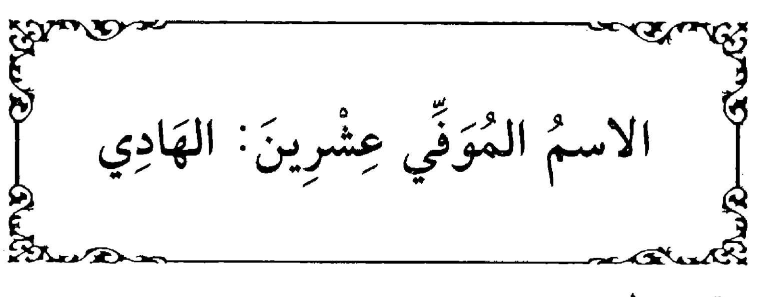
(٢) في (غ): تعالى.

(٣) في النسخ الأخرى: من.

(٤) في (م) و(ق) و(ط) و(ل) زيادة على ما أثبتنا، وهي قوله ﷺ: «ألم تكونوا ضُلَّالًا فهداكم الله بي»، مع الاختلاف في التقديم والتأخير.

(٥) أخرجه بلفظ قريب منه أحمد (١٦١٢٦)، والبخاري؛ كتاب المغازي، باب غزوة الطائف: رقم ٤٣٣٠ (٥/ ١٥٧- طوق النجاة)، ومسلم؛ كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم: رقم ١٠٦١ (٢/ ٧٣٨)، من حديث عبد الله بن سعد رضي الله عنه.

(٦) في (غ): لرب.



الاسمُ المُوَفِّي عِشْرِينَ: الهَادِي

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ

ورد بـه القـرآن اسـمًا وفعـلًا، قـال تعـالى: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِياً وَنَصِيراً﴾ [الفرقان:٣١]، والأفعال فيه كثيرة، وقد تردَّد[١] ذِكْرُ الهدى في القرآن في عدَّةِ مواضع[٢]، وفي جامع الموطإ عن عبد الله بن الزبير أنه كان يقول: «إن الله هو الهادي والفاتن»[٣]، ذلك لتعلَمُوا أنَّ السلف كانوا يشتقُّونَ الأفعال من الأسماء، والأسماء من الأفعال، فاقتدوا بهم تَرْشُدُوا.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً وعقدًا[٤]

اتَّفَقَ علماء اللغة على أن الهدى هو الميْل، قالوا: فلان يَتهادى في مشيه[٥] بين اثنين، إذا كان يتمايل، ورَدُّوا كلَّ شيء وَرَدَ من هذا اللفظ إلى هذا المعنى؛ من إهداء[٦] العروس إلى زوجها ونحوِهِ.

---

(١) في (ط): ورد، وفي (ل): يرد.

(٢) لفظ الهدى وما يتصرف منه ذكر في القرآن الكريم ٣١٩ مرة.

(٣) حديث موقوف، أخرجه مالك في الموطأ في باب النهي عن القول بالقدر، ومن طريقه رواه الفريابي في كتابه القدر (٢٩٧)، عن زياد بن سعد، عن عمرو بن دينار، أنه قال: سمعت عبد الله بن الزبير يقول في خطبته: إن الله هو الهادي والفاتن.

(٤) كذا في جميع النسخ، وفي (غ): لغة، ولعلها من إصلاح الناسخ أو من نقل عنه، فلم نطمئن إلى إثباتها.

(٥) في (ط): مشيته.

(٦) في (ط): أهدى.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعقدًا

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في حقيقة الهداية

إذا ثبت أن حقيقة الهداية الإمالة، ففيها سِرٌّ غريبٌ، وذلك أن الميْل إذا كان إلى حالة محمودة كان هُدًى، وإذا كان إلى حالة مذمومة كان عِوَجًا، وينصرف إلى طريقٍ غير ذلك، فبهذا سُمِّيَتْ دعوةُ الرُّسُلِ هدايةً، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى:٥٢]، معناه تَدْعُو، وكما قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت:١٧]، معناه دعوناهم،/ وسُمِّيت إمالة القلوب إلى الحق هدايةً كما قال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص:٥٦]، قال[١] علماؤنا: معلومٌ أن هذه الهداية غير تلك، وإلَّا فما كان لينفيَ عنه ما أثبتَ له؛ وقد زلَّت المبتدعةُ[٢] في دَرَجِ هذا الاسم عن حقيقته إلى دَرَكِ الخذلان فقالوا: إن «الله يهدي» بمعنى يَدْعُو، ويُبَيِّنُ[٣] طريقَ الجنة خاصَّةً، وقد بيَّنَّا ذلك في كتاب المُقْسِط.

---

(١) في (غ): وقال.

(٢) يقصد المعتزلة، على أصلهم في الصلاح والأصلح، والتحسين العقلي، وهم في قضية الهدى والإضلال على قولين، كما في مقالات الإسلاميين تـ/ زرزور (١/ ٢٠٧) «فقال أكثر المعتزلة: إن الله هدى الكافرين فلم يهتدوا ونفعهم بأن قواهم على الطاعة فلم ينتفعوا وأصلحهم فلم يصلحوا، وقال قائلون: لا نقول أن الله هدى الكافرين على وجه من الوجوه بأن بين لهم ودلهم لأن بيان الله ودعاءه هدى لمن قبل دون من لم يقبل كما أن دعاء إبليس إضلال لمن قبل دون من لم يقبل». وانظر في الباب: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (٣٧٦)، والإرشاد (ص٢١٠) وما بعدها، والغنية في الكلام لأبي القاسم الأنصاري النيسابوري (٢/٨٥٤) وما بعدها، والمتوسط للمؤلف (ص٦٤) وما بعدها.

(٣) في (غ): وبين.

المسألة الثانية: في انقسام الهدى

وهو واردٌ في كتاب الله تعالى على ثمانيةِ معانٍ بيَّنَّاها[١] في كتاب المشْكِلَيْنِ، والذي تحتاجون إليه وتُعوِّلُون عليه أن الباري تعالى[٢] هادٍ بكلِّ معنًى، لا يخرج منه معنًى عن يدِه، ولا يرجع لفظٌ إلَّا إليه.

المسألة الثالثة: في كونه من صفات الذات أو من صفات الأفعال؟

وقد ذكرنا أنه بثمانيةِ معانٍ:

أحدها: الدعاء.

والثاني[٣]: البيَان.

والثالث[٤]: خلق الأدلة الهادية إليه.

فيكون[٥] تارةً من صفات الذات، ويعود إلى الكلام، وتارةً يكون[٦] من صفات الأفعال كسائر الأسماء المتقدمة المنقسمة إلى الوجهين.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَرَفتم - عرَّفكم الله المراشد - معنى الهُدى والهادي، فالباري تعالى يختص في ذلك في المنزلة[٧] العُليا بأحكامٍ ثلاثة:

---

(١) في (غ): بيانها.

(٢) في (غ): سبحانه.

(٣) في (غ): الثاني.

(٤) في (غ): الثالث.

(٥) في (ط): تكون.

(٦) سقطت من (غ).

(٧) في (ك): المنزلةُ.

الأوَّل: أن الهُدى هُدى الله كما أخبر سبحانه، يختصُّ به من يشاء.

الثاني: أن هُدى الخلْقِ بيده؛

الثالث: أن البيان إليه بقوله كلامًا[١]، وبقُدْرَتِهِ خلقًا وإلهامًا.

المنزلة السفلى للعبد:

ترتبط[٢] بحُكْمَيْنِ:

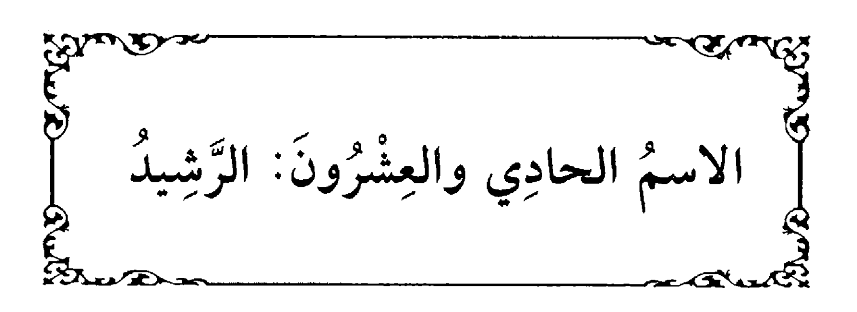
أحدهما: أن يعلم أن الهداية منه وبه.

والثاني: أن يجتهد في هداية الناس والبيان لهم.

---

(١) في (ط): أنَّ الباري هادٍ بقوله كلامًا، وفي (ل) بياض قدره ثلاث كلمات.

(٢) في (ط) و(ل): يرتبط.



الاسمُ الحادِي والعِشْرُونَ: الرَّشِيدُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به الخبر خاصَّةً في حديث أبي هريرة المفسَّر، ووقعت الإشارة في القرآن[١] إليه[٢].

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

اختلف فيه علماء هذا الشأن:

فقال قَوْمٌ: إنَّ الرشيد فَعِيلٌ بمعنى مُفْعِل، أَرْشَدَ إلى مصالح الخلق.

الثاني: قال آخرون: رَشِيد بمعنى ذِي الرُّشْدِ، فَعِيل بمعنى فاعِل، لاستقامة تدبيره، وإصابته[٣] في أفعاله.

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

فيه مسألتان:

---

(١) في (ط): إليه في القرآن.

(٢) في طرة بـ (ك): ﴿وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف:١٧]، من غير تصحيح عليها أو تنصيص على إلحاقها، ولم ترد في النسخ الأخرى.

(٣) بيض لها في (غ).

المسألة الأولى: في حقيقة اللفظ

لمَّا قالت العرب: رشَد يرشُد رُشْدًا، ورَشِدَ رشَدًا[١]، فهو راشِدٌ ورَشِيدٌ، وأَرْشَدَهُ إذا هداه، وقال تعالى: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف:١٧]، وقال تعالى: ﴿وَابْتَلُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُوا۟ ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء:٦] ورُوي في الحديث: أن قومًا جاؤوا إلى النبي ﷺ فقالوا له: نحن بنو غَيَّان، فقال: بل أنتم بنو رَشْدَان[٢]، فجعله مقابل الغَيِّ[٣]، ويقال: فلانٌ/ لرِشْدَةٍ، وفلانٌ لزِنْيَةٍ. [٩٦/أ]

استَقْرَيْنَا من هذا أن حقيقة الرُّشد والهدى متقاربتان، أو هُمَا هُمَا، ورَجعتْ حقيقة الرُّشْدِ في الحصر إلى مَعْنَيَيْنِ:

أحدهما: استقامة الأحوال، كقوله تعالى: ﴿فإن آنستم منهم رُشدا﴾[٤].

والثاني: البيانُ للصَّواب، كقوله: ﴿فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾.

المسألة الثانية: في العقيدة فيه

أمَّا الرشيد[٥] بمعنى استقامة الأفعال وسَدادها، وجَرْيِهَا على مقتضى الأمر والحَدِّ[٦]، فلا يوصف الباري تعالى به إلا على نوعِ مجازٍ، فإن أفعاله[٧] مطَّرِدَةٌ

---

(١) قوله: (ورَشِدَ رشَدًا) سقط من (غ).

(٢) المؤتلف والمختلف للدارقطني (١٥٩٩/٣)، الطبقات الكبرى لابن سعد (٢٥١/١)، وفد جهينة.

(٣) في (غ): الغين.

(٤) قوله: (إلى معنيين ... رشدا) سقط من (غ) و(ح).

(٥) في (ط) و(ل): الرشد.

(٦) في (ط): الجد.

(٧) في (غ) زيادة: سبحانه.

على الحكمة، فإن قرنت الاستقامةُ بالاستقامة وعُبِّرَ عن الحكمة[1] بالرشد جاز، ولم أَرَهُ ولا أَسْتَعْمِلْهُ[2] في حقِّهِ.

وأمَّا إذا كان بمعنى البيان، وهو الإرشاد إلى المصالح كما أخبر عن نفسه تعالى، فقد كان ذلك بكلامه، ويَنقَسِمُ انقسام الهدى، ويَتَرَتَّبُ تَرْتِيبَهُ.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العليا للربِّ:

وذلك بوجهين:

أحدهما: تِبْيَانُه[3] للعِبَاد، كما بيَّن تعالى، ولا يصحُّ أن يكون كما قال علماؤنا: له[4] في ذلك حُكْمُ[5] اسْتِدَادِ[6] الأفعال، لأنَّ ذلك مجازٌ بعيدٌ لم أعلمه.

الثاني: إرشادُه الصغار من الأطفال والبهائم إلى المنافع، كالْتِقَامِ الثَّدْيِ ومَصِّ الضَّرْعِ.

المنزلة السفلى للعبد:

وذلك باستقامة الأحوال والأفعال على مُقتضى الأمر، وإرشاد غيره إلى مِثْلِ فِعْلِه.

---

(١) قوله: (فإن قرنت الاستقامةُ بالاستقامة وعُبِّرَ عن الحكمة) سقط من (غ) و(ح).

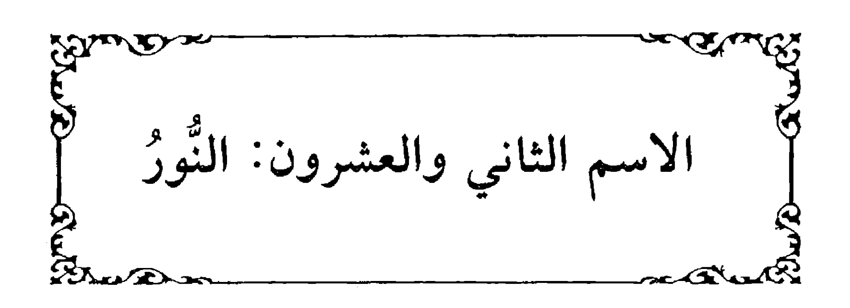
(٢) في (ط): ولا استعمله أحدٌ.

(٣) في (غ): لبيانه.

(٤) سقط من (ط).

(٥) سقط من (ط).

(٦) (ل): اشتداد.



الاسم الثاني والعشرون: النُّورُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور:٣٥]، وورد في حديث أبي هريرة المفسَّر النُّور معدَّدًا في جملة الأسماء، وكان النبي عليه السلام[١] يقول في دعائه: «اللهم لك الحمد، أنت نور السماوات والأرض ومن فيهن»[٢].

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

النُّور أَنْوَرُ من أن يُبَيَّنَ بلفظٍ، أو يُدَلَّ عليه بحدٍّ ورَسْمٍ.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً[٣]

وفيه ثلاث مسائل:

---

(١) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٢) أخرجه أحمد (٢٨١٢)، والبخاري؛ كتاب الجمعة، باب التهجد بالليل: رقم ١١٢٠ (٢/ ٤٨-طوق النجاة)، ومسلم؛ كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه: رقم ٧٦٩ (١/ ٥٣٢-عبد الباقي).

(٣) في النسخ الأخرى: عقيدة.

المسألة الأولى: في سرد الأقوال[١] فيه

اعلَمُوا - أرشدكم الله - أن الناس بعد معرفتهم بالنور اختلفوا في وصفه تعالى بأنه نُورٌ على سبعة[٢] أقوال:

الأوَّل: أن معناه هادٍ، قاله ابن عباس[٣].

الثاني: أن معناه مُنوِّر، قاله ابن مسعود، ورُوي أن في مُصحفه: الله مُنـوِّرُ السماوات والأرض.

الثالث: أنه[٤] مُزيِّن، قاله أبيُّ بن كَعْبٍ[٥].

الرابع: أنه ظاهر[٦].

الخامس: أنه ذو النور[٧].

السادس: أنه نُورٌ لا كالأَنوَار، قاله الأَشْعَرِيُّ.

السابع: أنه لا يقال فيه إنه نور إلا بالإضافة، قاله[٨] المعتزلة.

المسألة الثانية: في توجيه الأقوال

إذا قلنا إنه نور بمعنى أنه هادٍ فقد تقدَّم بيانه، وهو الهادي تعالى، وهُداه نُورٌ كما قال[٩]: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُوراً يَمْشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ﴾ [الأنعام:١٢٣]، وقال

---

(١) في (ط): أقوال العلماء.

(٢) في (ك): ستة، وكذلك في النسخ الأخرى، والمثبت من (ط).

(٣) تفسير الطبري (١٧٧/١٩)، الأسماء والصفات للبيهقي (٢٠١/١).

(٤) سقط من (ط).

(٥) تفسير الطبري (١٧٨/١٩).

(٦) المقصد الأسنى (١٤٦).

(٧) تفسير أسماء الله الحسنى للزجّاج (٦٤).

(٨) في (غ): قالته.

(٩) في (غ): قال تعالى.

تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [البقرة: ٢٢٧]، يعني من/ الضلالة إلى الهدى. [٩٦/ب]

وإذا قلنا إنه نورٌ بمعنى أنه مُنوِّرٌ فهو تعالى خالق الأنوار في السماوات والأرض، والدنيا[١] والآخرة[٢]، لأنها كلها نُورٌ، في القلب[٣] بمكاشفة التوحيد، وفي الأبصار والأبدان بالعبادات، فيكون كما قال تعالى: ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ [النور:٣٥]، وفي القبر عند المساءلة والتثبيت[٤]، وعلى الصراط.

وإذا قلنا: إنه المُزَيِّن فهو الذي زيَّن الدنيا بمصابيح[٥] وبزينة[٦] الكواكب، وهو يرجعُ إلى النور، لأن الزينة من النُّور.

وإذا قلنا إنه الظاهر فقد تقدَّم بيانه.

وإذا قلنا إنه ذو النور، فلا يخرج عمَّا تقدَّم، لأنَّ العربَ تُسمِّي من فيه الشيءُ باسمه، كما يُسَمُّون العادل بالعَدْلِ، والزائِر بالزَّوْرِ، وقد قال الشاعر:

تَرْتَعُ ما غَفَلَتْ[٧] حتى إذا ادَّكَرَتْ فإنَّمَا هِيَ إقبالٌ وإدبارُ[٨]

---

(١) في (ط) و(م):و في الدنيا.

(٢) في (غ): في الآخرة.

(٣) في (ل) و(غ) و(ق) و(ط) و(م): وفي القلوب÷، وفي (ح): في القلوب.

(٤) في (ط): التثبت.

(٥) في النسخ الأخرى: بالمصابيح.

(٦) في (غ): زينة.

(٧) في النسخ الأخرى: رتعت.

(٨) البيت للخنساء في رثاء أخيها صخر، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب لسيبويه (٣٣٧/١)، شرح أبيات سيبويه لأبي سعيد السيرافي (١٨٨/١)، وانظر: خزانة الأدب ولبُّ لُباب لسان العرب للبغدادي (٤٣١/١)، وغريب الحديث للخطابي (٤١٤/٢).

يعني مقبلة ومدبرة، إلَّا أن بعض علمائنا قال: إذا قلنا إنه ذو النور، فليس النور صفةَ ذاتٍ له، كما يصحُّ أن يُسَمَّى به في اسم السلام، وإنَّما يكون صفةَ فِعْلٍ على معنى إضافةِ الفعل إليه، كالعدل، إذ هو خالق العدل والنور، فيكون النور المسمَّى به فعلًا، إمَّا بما يخلقُ من الأنوار زينةً كما تقدَّم بيانُ جملته، وإمَّا بما احتجبَ به من الأنوار، كما رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: حجابه النور[١]، وروي: دونه سبعون حجابًا من النور، وكما رُوي أن أبا ذر قال: «سألت رسول الله ﷺ: «هل رأيت ربك؟ قال[٢]: أنَّى أراه، رأيت نُورًا»[٣].

ويجوز أن يكون صفةَ ذاتٍ[٤] على معنى أن يكون النُّور الهدى، فإن الهادي بقوله سبحانه، وهو صفةُ ذاتِه، وعلى معنى أنه ذو الظهور وهو الظاهر بذاته وأدِلَّتِه، على ما بيَّنَّاه في موضعه.

وإذا قلنا: إنَّه نورٌ لا كالأنوار فإنَّما ذهب في ذلك الشيخ أبو الحسَن رضي الله عنه إلى ظاهر الكتاب والإطلاق الشرعي من غير نَظَرٍ في تَأْوِيلٍ[٥] ولا صَرْفٍ عن ظاهر، كما قلنا: إنه موجود لا كالموجودات[٦]، حقٌّ ليس كسائر الحقائق[٧].

---

(١) أخرجه أحمد (١٩٦٣٢)، ومسلم؛ كتاب الإيمان، باب إن الله لا ينام: رقم ١٧٩ (١/ ١٦٢)، و ابن ماجه؛ كتاب الإيمان، باب فيما أنكرته الجهمية: رقم ١٩٥ (١/ ٧٠- شعيب)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٢) في النسخ الأخرى: فقال.

(٣) أخرجه أحمد (٢١٦٣٨)، (٢١٧٢٠)، ومسلم؛ كتاب الإيمان، بابٌ في قوله عليه السلام: نور أنى أراه: رقم ١٧٨ (١/ ١٦١)، والترمذي؛ كتاب التفسير، باب ومن سورة والنجم: رقم ٣٢٨٢ (٥/ ٢٤٩-بشار)، من حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.

(٤) في (غ): ذاته.

(٥) في (ط): ظاهر.

(٦) في (ط) و(ل): كالموجودين.

(٧) في (ط): الحقوق.

وأمَّا قول المعتزلة إنه نُورٌ بالإضافة كما ورد في القرآن، فإنما بَنَتْ[١] ذلك على أنه من صفات الأفعال، وإلَّا فإن استحال أن يقال فيه إنه نُورٌ مطلقًا استحال أن يقال فيه إنه نُورٌ مضافًا[٢] إلى شيء، لأنَّ ما ثبت أنه يستحيل على الله صفةً **إذا أُضيف يستحيل عليه وإن أُطْلِق**[٣].

المسألة الثالثة: في المختار

قد بيَّنَّا مقاصد الأقوال والقائلين، ومن تأمَّلها بذِكْرٍ حاضِرٍ ونَظَرٍ صافٍ أَشْرَفَ بها على جميع ما أشرنا إليه في كتاب المُشْكِلَيْنِ؛ في[٤] تأويل قوله: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[٥] [النور:٣٥].

والصحيح عندنا أنه نور لا كالأنوار لأنه الحقيقة، والعدولُ عن الحقيقة إلى أنه هادٍ أو مُنوِّرٌ وما أشبه ذلك/ - وهو مجازٌ - من غير دليل لا يصحُّ، [٩٧/أ] ولأنَّ[٦] الأثر الصحيح يَعْضُدُهُ، ويصحُّ أن يكون على هذا صفةَ ذاتٍ، ويصح أن يكون صفةً فِعْلٍ على معنى أنه ظاهرٌ، إذ روحُ النُّورِ البيانُ والظُّهورُ، ويحتمل حينئذ الوجهين من صفات[٧] الذات والفعل كما تقدَّم في نظائره، **ولولا[٨] اتفاق الصحابة والسلف فيه على المجاز وجعله من الهدى والتَّزْيين، ولم يكن لِنَعْدِلَ**

---

(١) في النسخ الأخرى: ثبت.

(٢) في (ط): مضاف.

(٣) انظر لمناقشة المعتزلة فيه: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية (٤٠٨/٢).

(٤) في (غ): من.

(٥) انظر في الكلام عليها: المغني في أصول الدين للمتولي (٣٣)، والإرشاد (١٥٨)، وشرحه للمقترح (٢٨١)، والغنية في الكلام للأنصاري: (٣٧٢/١).

(٦) في (غ): وأن.

(٧) في (ط) و(ل): صفة.

(٨) في النسخ الأخرى: لولا.

عن مقصَد السلف فالتزمنا أنه الهادي، لأن الهدى قرينُ النُّور في كتاب الله ولَزِيمُهُ[1] أَيْنَ وَقَع.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العليا لله:

في هذا الاسم يختصُّ فيها بأحكام سِتَّةٍ:

الأوَّل: أَحْكَامُ الهدى كلُّها.

الثاني: ها هنا زيادةُ انشراح للهدى[2] باتِّساع النُّورِ.

الثالث: خلق الأنوار السماوية.

الرابع: خلق الأنوار الأرضية.

الخامس: خلق الأنوار الأُخروية.

السادس: خَلْقُهَا في الأبدان، وهذا ممَّا انفرد به أهل السنة، وأنكرته المعتزلة حرَمها الله ذلك.

المنزلة السفلى للعبد:

من جهتين:

الأُولى: أن يكون ذا نُورٍ في نفسِه لمعرفته وطاعته.

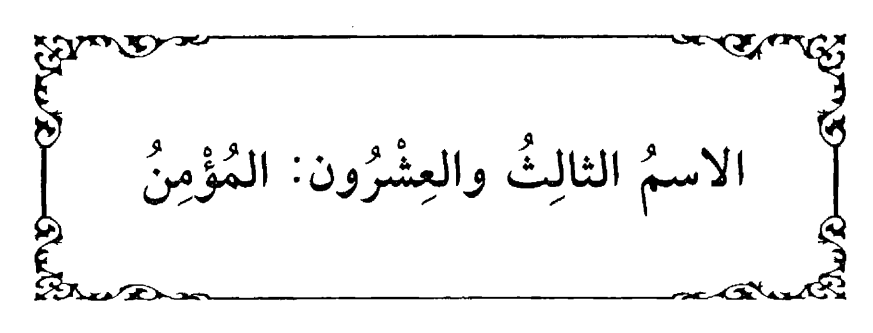
الثانية: أن يكون مُنوِّرًا لغيره بأن يكون مُعَلِّمًا للخير، وذلك على الكمال للعبيد[3]، وذلك بالحقيقة هو الذي سماه الله نُورًا وسراجًا مُنِيرًا، مُحَمَّدٌ ﷺ.

---

(١) في (غ): ولزمه.

(٢) سقط من (ك) و(غ) و(ح).

(٣) في (ح) و(ك): العبد، ومرَّضها، وأثبتنا ما صحَّحه في الطرة، وهو الذي في النسخ الأخرى.



الاسمُ الثالِثُ والعِشْرُون: المُؤْمِنُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

هو اسمٌ ورد به القرآن، قال الله تعالى:﴿ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ﴾ [الحشر:٢٣]، وفي حديث أبي هريرة المفسَّر المعدَّد[1] المؤمن.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أنَّ له في اللغة مَعْنَيَيْنِ:

أحدهما: أن الإيمان بمعنى التصديق، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف:١٧].

الثاني: أن يكون المؤمن من الأمان، قال النَّابِغَةُ[2]:

والمؤمنُ العائذاتِ الطيرَ تَمسَحُهَا ركبانُ مَكَّةَ بين الغِيل والسَّنَدِ[3]

---

(١) في (ط): العدد.

(٢) انظرالزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري (٨٤/١)، ومقاييس اللغة لابن فارس (١٣٥/١)، وشرحه: العائذات: ما عاذ بالبيت من الطير، وروى أبو عبيدة (بين الغيل والسَّعَدِ) بكسر الغين، وقال: هما أَجَمتان كانتا بين مكة ومِنًى، وأنكر الأصمعي هذه الرواية، وقال: إنما الغِيل بكسر الغين الغيضة، والغَيْل بفتح الغين: الماء، وإنما يعني النابغة ما كان يخرج من أبي قُبيس، شرح القصائد العشر (٣١٩)، وفيه بحث نحوي تجده في خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب للبغدادي (٧١/٥).

(٣) في (ط): السعد، وفي (ل): السفد، وفي (م): المجد.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا

وفيه ثلاث مسائل(١):

المسألة الأُولى: في ذِكْرِ حقيقته

وقد عَلِمتم أنَّ له في اللغة(٢) معنيين:

أحدهما: أنه(٣) يرجع إلى التصديق - وهو من فَنِّ الكلام - بقوله: صدقت، أو بما يَنْزِلُ منزلة الكلام من الأفعال.

والثاني: يرجع إلى الأمان، وذلك يكون على وجهين:

أحدهما: بالقول آمَنْتُ.

والثاني: بالفعل، فيكون(٤) من قَبِيل المشترك، وهو حقيقةٌ فيهما، في التصديق والأمان، وهو مجازٌ في التصديق بالفعل.

المسألة الثانية: في شرحه اعتقادًا

إذا كان المؤمن المصدق فالباري تعالى مُؤْمِنٌ(٥) بخمسة(٦) معانٍ:

الأوَّل: تصديقه لنفسه بقوله، وذلك حقيقة، قال الله سبحانه: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران:١٨]، / وصدق الله. [٩٧/ب]

---

(١) قوله: (الفصل الثالث: في شرحه حقيقة وعقدا وفيه ثلاث مسائل) سقط من (غ).

(٢) سقطت من (ك).

(٣) سقط من (ط).

(٤) في (ط): يكون.

(٥) في النسخ الأخرى: هو المؤمن، وسقط من (غ).

(٦) في (غ): لخمسة.

الثاني: تصديقُه لرسله بإظهار المعجزة الدَّالَّةِ على صدقهم على أيديهم، وذلك مجازٌ، لأنه فِعْلٌ نَزَلَ منزلة القول، كما بيَّنَّاه في كتاب[1] المُتَوَسِّط[2] والمُقْسِطِ.

الثالث: تصديقه لأوليائه بإظهار الكرامة على أيديهم الدَّالَّةِ على كرامتهم، وهو مجازٌ أيضًا.

الرابع: تصديقُه بفعله لوعده، كما قال الله سبحانه[3]: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾ [الزمر:٧٤].

الخامس: تصديقُه لعباده فيما يُخبرون به من حقٍّ[4]، كما رُوِي في الأخبار أن الله[5] يقول: «صدق عبدي»[6]، وكما يقول أيضًا في الأخبار: «كَذَبْتَ، بل أَرَدْتَ كذا وكذا»[7]، وإذا كان المؤمن هو واهب الأمان فالباري تعالى مُؤْمِنٌ

---

(١) سقط من (غ).

(٢) عليه اتفاق الأشاعرة في كتاب النبوات من كتب العقائد، وانظر: التمهيد (ص١٣٢)، وأصول الدين (ص١٦١-١٦٢)، والمتوسط للقاضي (ص٨٨) وما بعدها، والاقتصاد في الاعتقاد لشيخه (ص١١١) وما بعدها.

(٣) في (غ): قال سبحانه.

(٤) الوجهان الرابع والخامس من قول الخطابي في شأن الدعاء: (١٤٥).

(٥) في (غ): الله سبحانه.

(٦) روي في أحاديث، منها: حديث الأغر أبي مسلم أنه شهد على أبي هريرة وأبي سعيد، أنهما شهدا على رسول الله ﷺ. قال: إذا قال العبد: لا إله إلا الله والله أكبر، قال: يقول الله عز وجل: صدق عبدي، لا إله إلا أنا وأنا أكبر، وإذا قال: العبد: لا إله إلا الله وحده قال: صدق عبدي، لا إله إلا أنا وحدي، وإذا قال: لا إله إلا الله لا شريك له قال: صدق عبدي، لا إله إلا أنا، ولا شريك لي ...»، وهو عند الترمذي وحسَّنه، في أبواب الدعاء، باب ما يقول العبد إذا مرض: رقم ٣٤٣٠ (٥/٣٦٩-بشار)، وابن ماجه؛ كتاب الأدب، باب فضل لا إله إلا الله: رقم ٣٧٩٤ (٢/١٢٤٦).

(٧) في حديث: أوَّل الناس يقضى يوم القيامة عليه رجل جمع القرآن، ورجل قاتل في =

بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ﴾ [الأنعام:٨٢]، وبقوله: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء:١٠٣]، وبقوله: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ﴾ [الزخرف:٦٨][١]، وبقوله: «أنا عند ظن عبدي بي فليظنَّ بي ما شاء»[٢].

وأمَّا أمانُه[٣] بالفعل، فبِمَا وهب وأعطى من النِّعم والعافية، والباري تعالى مؤمنٌ بالوجوه كلِّها، ومعاني الإيمان بأجمعها[٤].

المسألة الثالثة:

قال ابن فُورَك: وقد يكون إيمانُه لعباده علمَه بصدقهم، وهذا على قول من قال: إن الإيمان هو العلم، وإنَّما صار إلى هذا من صار إليه، لأن الكلام لا يكون صدقًا إلَّا[٥] إذا وافقَ العِلْمَ، فإن لم يوافقه كان كَذِبًا، فيكون مجازًا بعيدًا.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَرَفتم معناه فاعلَمُوا أن للباري تعالى[٦] في ذلك أحكامًا أربعةً[٧]:

الأوَّل: أن الإيمان إليه، فمن أعطاه له كان مؤمنًا.

= سبيل الله، ورجل كثير المال، أخرجه أحمد (٨٢٦٠)، ومسلم؛ كتاب الإمارة، باب من قاتل للرياء والسمعة: رقم ١٩٠٥ (٣/ ١٥١٣-عبد الباقي)، والترمذي؛ أبواب الزهد، باب ماجاء في الرياء والسمعة: رقم ٢٣٨٢ (٤/ ١٦٩) من حديث أبي هريرة.

(١) لم ترد هذه الآية والتي قبلها في (ك) و(غ) و(ح).

(٢) أخرجه أحمد (١٦١١٢)، والدارمي (٢٧٣١).

(٣) في (ط): إيمانه.

(٤) قارن بما في الأسماء والصفات للبيهقي (١/١٦٦).

(٥) في (ط) و(ل): إلَّا صدقا.

(٦) في (غ): سبحانه.

(٧) سقطت من (ك) و(غ).

الثاني: أن التصديق والتكذيب به، لأنَّ المؤمن هو المصدق لغةً[١] كما بيَّنَّا[٢]، فمن[٣] آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره فهو المؤمن، وإذا صدَّق بهذه الأصول فالتكذيب بعدها[٤] يهون[٥]، وإذا كذَّب بهذه فلا شيء معه[٦].

الثالث: أنَّ الحقائق إليه، ومعناه أنَّ كلَّ حقيقة إذا علمتَ الإله[٧] تنكشف[٨] لك، وإن عَلِمت أن الحقائق إليه[٩] لم يَخْفَ عليك ربُّك، فالآيات تُوصِلُ إليه، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت:٥٣].

الرابع: أن الأَمْنَ يُوجَد منه، ومعناه أنه المؤمن؛ بمعنى أنه وَهَبَ[١٠] الأَمْن كما بيَّنَّاه، وذلك أنه لا خوفٌ إلَّا ويقابلُه أمنٌ، ولا يحصل ذلك الأمن[١١] إلَّا به ومنه[١٢]، ألا ترى أن العبد مَثَلًا يخاف في دنياه وفي[١٣] آخرته، فخوفه في

---

(١) سقط من (ط) و(ل).
(٢) في (غ): بيناه.
(٣) في (غ): ممن.
(٤) في (ط): بعدُ بها.
(٥) في (ط): يكون.
(٦) سقطت من (ك) و(غ).
(٧) في (ط): آلاءه.
(٨) في (ل): ينكشف.
(٩) قوله: (أن الحقائق إليه) سقطت من (ك) و(غ) و(ح) و(ق).
(١٠) في (ط): واهب.
(١١) سقط من (ك) و(غ).
(١٢) سقط من (ط).
(١٣) في (ط): وآخرته.

دنياه[١] ما حَصَلَ له الأمن فيه إلا بالله، لأنه إن خاف الجوع والعطش فخالق القُوت والماء الله، لا خالقَ له غيره، قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾ [الواقعة:٦٣-٦٤]، وقال: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلْمَآءَ ٱلَّذِى تَشْرَبُونَ ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنزِلُونَ﴾ [الواقعة:٦٨-٦٩]، وإن خاف البَرْدَ فلا أَمْنَ له منه إلا بالله، قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى تُورُونَ ءَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَآ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنشِـُٔونَ نَحْنُ جَعَلْنَٰهَا تَذْكِرَةً وَمَتَٰعًا لِّلْمُقْوِينَ﴾ [الواقعة:٧١-٧٣]، وإن خاف الحَرَّ لم يأمن/ منه إلا بالله، قال تعالى: [٩٨/أ] ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا﴾ [الفرقان:٤٥]، وإن[٢] خاف المرض فمن أنزل الدواءَ هو[٣] الذي أنزل الداءَ، أو خاف الأعداء فالجوارحُ سلاحٌ، وفي ذلك تفصيلٌ طويلٌ.

وأمَّا أمن الآخرة فبما وَهَبَ من الإيمان ويسَّرَ[٤] من العمل الصالح، ومَنَّ به من العصمة من الشيطان والمعاصي، حتى إذا عارضته الشُّكوك وَهَبَ اليقين، أو خطرت[٥] له الوساوس تفضَّل بالتذكُّر، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١].

المنزلة السفلى للعبد:

إذا انتهى إلى هذا المقام فعليه أحكامٌ أربعةٌ:

---

(١) في ط: في الدنيا.

(٢) في (ط): ثم إن، وفي (ل): أو.

(٣) في النسخ الأخرى: إلا.

(٤) في (غ): بشر.

(٥) في (ط): حضرت.

الأوَّل: أن يُصَدِّقَ ربَّه[١].

الثاني: أن يُصَدِّقَ نَبِيَّه.

الثالث: أن يُصَدِّقَ قولَه بفعله[٢].

الرابع: أن يأمن الناسُ من شرِّه، قال ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليأمن جارُه بوائقَه»[٣]، وفي البخاري، قال رسول الله ﷺ: «والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، قيل: من يا رسول الله؟ قال: من لا يأمن جارُه بوائقه»[٤].

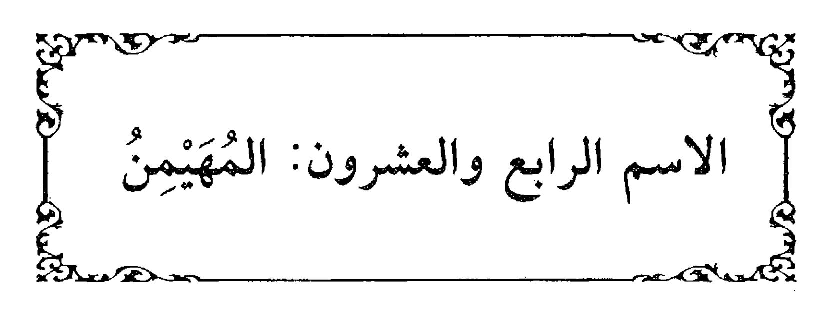
---

(١) في (ط): به.

(٢) سقط في (غ).

(٣) أخرجه أحمد (٨٨٥٥)، والبخاري؛ كتاب الأدب، باب إثم من لا يأمن جاره بوائقه: رقم ٦٠١٦ (٨/ ١٠-طوق النجاة)، ومسلم؛ كتاب الإيمان، باب بيان تحريم إيذاء الجار: رقم (٤٦) (١/٦٨-عبد الباقي)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) قوله: وفي البخاري ... إلى آخر الحديث لم يرد في (ك) و(غ) و(ح).



الاسم الرابع والعشرون: المُهَيْمِنُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ بــه نــصُّ القــرآن، قــال الله تعــالى[١]: ﴿ٱلْمُومِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ﴾ [الحشر:٢٣]، وورد مفسَّرًا في حديث أبي هريرة، وقد قيل: إنه من أسمائه في الصحف[٢] والتوراة والإنجيل والزَّبُور.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

اختلف الناس فيه على خمسة أقوال:

الأوَّل: أنَّه الرقيب، والهيمنة الرعاية للشيء، قال الشاعر:

أَلَا إنَّ خَيْــرَ النــاس بعــد نَبِيِّــهِ مُهَيْمِنُه التَّالِيهِ في العُرْفِ والنُّكْرِ[٣]

---

(١) في النسخ الأخرى: قال تعالى.

(٢) في (ك) و(غ): المصحف.

(٣) استشهد به ابن الأنباري في الزاهر في معاني كلمات الناس (٨٥/١)، وعنه في تهذيب اللغة للأزهري (١٧٧/٦)، وغريب الحديث للخطابي (٩١/٢)، ونسبه الوشَّاء (المتوفى عام ٣٢٥هـ) في الموشى (١٠٨) إلى زوجة عثمان بن عفان ﵁ في رثائها له بعد مقتله، ولكن برواية أخرى:

ألا إنّ خيــر النــاس بعــد نبيّــه قتيل التَّجوبيّ الذي جاء من مِصرِ

الثاني: الشهيد، قاله الكِسَائِي[١] وقَتَادة[٢] والسُّدِّي[٣].

الثالث: أن أصله مُؤَيْمِن، ثم قُلِبت الهمزة هاءً، كما قالوا: أَرَقت وهَرَقت، وهِبْرِيَةٌ[٤] وإِبْرِيَةٌ لنُخَالَةِ الرأس، وهِيَّاك وإِيَّاك[٥].

الرابع: أنَّ[٦] المهيمن المصدِّق، قاله الحسَن؛ قال الشاعر:

إن الكتابَ مُهَيْمِنٌ لنَبِيِّنَا ... والحقُّ يَعْرِفُهُ ذوُو الأَلْبَابِ[٧]

الخامس: أنَّ المهيمن الشريفُ، كما قال العباسُ يمدح النبي ﷺ:

حتى استَوَى بيتُك المهَيْمِنُ من ... خِنْدِفَ عَلْيَاءَ تحتَها النُّطُقُ[٨]

---

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس (١/٨٥).

(٢) أخرجه الطبري: (١٢١٠٥)، (١٠/٣٧٨).

(٣) أخرجه الطبري: (١٢١٠٤)، (١٠/٣٧٧).

(٤) في (ط) و(م): هبرته وأبرته.

(٥) تفسير أسماء الله الحسنى للزجَّاج (٣٢)، الزاهر في معاني كلمات الناس (١/٨٦)، وهو المبرِّد كما نسبه إليه مكي بن أبي طالب في الهداية إلى بلوغ النهاية (٣/١٧٦٦).

(٦) سقطت من (ط).

(٧) من شعر حسَّان رضي الله عنه كما في تفسير الثعلبي؛ الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٤/٧٣).

(٨) أخرجه القُتَبِي في غريب الحديث (١/٣٥٩) وفيه: احتوى بدل استوى، والحاكم (٥٤١٧)، وقال: (هذا حديث تفرد به رواته الأعراب عن آبائهم، وأمثالهم من الرواة لا يضعون)، والطبراني في المعجم الكبير (٤١٦٧)؛ وقال القُتَبِي (١/٣٦٥): (والنطُق جمع نطاق، وهو ما انتطقت به المرأَة أي شدَّته في وسطها وانتطقت به وانتطق به الرجل أَيْضا، وبه سميت المنطقة، وضرب هذا مثلا في ارتفاعه وتوسطه في عشيرته وعزه، فجعله في علياء، وجعلهم تحته نطاقا له)، وفي تهذيب اللغة (٦/١٧٦) (قلت: وأراد ببيته شرفه، والمهيمن من نعته، كأنه قال: حتى احتوى شرفك الشاهد على فضلك علياء الشرف من نسب ذوي خندف: أي ذروة الشرف من نسبهم التي تحتها النطق، وهي أوساط الجبال العالية، جعل خندف وقبائلها نطقا له).

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا

فيه ثلاث مسائل:

المسألة الأُولى: في سرد أقوال العلماء فيه

وقد تقدَّم قول[1] أهل اللغة، وهو يتداخل مع قول العلماء، وللعلماء فيه زيادةً على ما تقدَّم أربعةُ أقوال[2]:

الأوَّل: قال بعضهم: المهيمِنُ الحافظ.

الثاني: المهيمن الأمين، قاله ابن عباس[3].

الثالث: المهيمن الدالُّ، قاله عِكْرِمَة[4].

الرابع: المهيمن القاضي، قاله ابن الزُّبَيْر[5].

المسألة الثانية: في بيان حقيقته

[٩٨/ب] إذا عَلِمتم معناه لغةً، وعَلِمتم أقوال علماء/ الدين فيه، فلا بد من النظر بعد ذلك في حقيقته، فنقول:

اللفظة عربية فلا بد من ذكرها لغةً أوَّلًا، وبيان الحقِّ فيها آخِرًا.

---

(١) سقط من (ك).

(٢) قوله: (وهو يتداخل مع قول العلماء، وللعلماء فيه زيادةً على ما تقدَّم أربعةُ أقوال) سقط من (غ).

(٣) رواه عنه ابن جرير من طرق: (١٢١٠٨)، (١٠/٣٧٨).

(٤) نسبه إليه الثعلبي في التفسير (٤/٧٤)، ولكن المروي عنه مثلُ قول ابن عباس، تفسير الطبري: رقم (١٢١٢٠) (١٠/٣٨٠).

(٥) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (٣/١٧٦٦)، وفيه (وقال عبد الله بن الزبير: المهيمن: القاضي على ما قبله من الكتب)، ونسبه الثعلبي إلى سعيد بن المسيب، الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٩/٢٨٧).

أمَّا قول المبرِّد[١] فضعيف، لأنه بناءُ تصغير، واسم الله عظيمٌ لا يُصغَّرُ، وإنَّ ما عَظُمَ من المخلوقات وشَرُفَ لا يجوزُ تصغيرُه، كمصحف ومسجد، فكيف الله سبحانه؟

وأمَّا من قال إنه الشريفُ أخذه[٢] من قول العباس، فقد قيل في بيت العباس: إن معناه أيُّها المهيمن؛ والصحيح عندي أنه راجعٌ إلى ما تقدَّم، وأنَّ[٣] معناه: حتى استوى بيتك الذي هو على سائر البيوت بمنزلة الراعي من سائر الرعيَّةِ.

وسائر الأقوال إنما هي مُرَكَّبَةٌ من قوله: ﴿مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ﴾ [المائدة:٤٨]، فكلُّ من نظر إلى هذا قال: معناه القاضي، كقضاء هذا الكتاب على سائر الكتب، وقال آخر: المصدِّق، وقد تقدَّم ذِكْرُ المصدِّق قبلَه.

وقال آخر: الشاهد، وذلك لقُربه من المصدِّق واتصاله بقوله[٤]: على، وإنَّما هو لفظٌ جاء هكذا، كقولك مُسَيْطِرٌ[٥] ومُبَيْطِرٌ لا تصغير فيه.

المسألة الثالثة: في المختار

إذا فَهِمتم هذا فرِقْبَةُ هذا الكتاب على الكتب تصديقُه لما فيها[٦] من حقٍّ، وتكذيبُه لما فيها[٧] من باطل، وذلك يعود إلى الكلام الحقِّ والخبر عن

---

(١) صاحب قول إن أصل مهيمن مؤيمن.

(٢) في (ط): آخذا.

(٣) قوله: (في بيت العباس: إن معناه أيُّها المهيمن؛ والصحيح عندي أنه راجعٌ إلى ما تقدَّم، وأنَّ) سقط من (غ).

(٤) في (ط) و(غ): بقولك.

(٥) في (ط): مصيطر.

(٦) في (ط) و(غ): فيه.

(٧) في (ط): فيه.

العُلوم[١]، وذلك من أوصاف الذات كما تقدَّم، وتَطَّرِدُ اللغة والحقيقة ويجتمعُ الأمران معًا[٢]، وذلك أقوى في المعنى، وأَصْوَبُ في النَّظَرِ.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العليا للربِّ:

له سبحانه في هذا الاسم بكل قول من الأقوال المتقدِّمة حُكْمٌ يختصُّ به:

الأوَّل: أنه العالم الذي لا يخفى عليه شيء.

الثاني: أنه الرقيب[٣] الذي أَحْصَى كلَّ شيء.

الثالث: أنه الشهيد الذي لا يَغِيبُ.

الرابع: أنه الحافظ بكلِّ مَعْنًى.

الخامس: أنه يَجِبُ له الكمال.

السادس: أنه يَستحيل عليه الزوال.

السابع: أنَّ التصديق والتكذيب إليه، وهو الصَّادِقُ الذي يَستحيل عليه الكذب.

المنزلة السفلى للعبد:

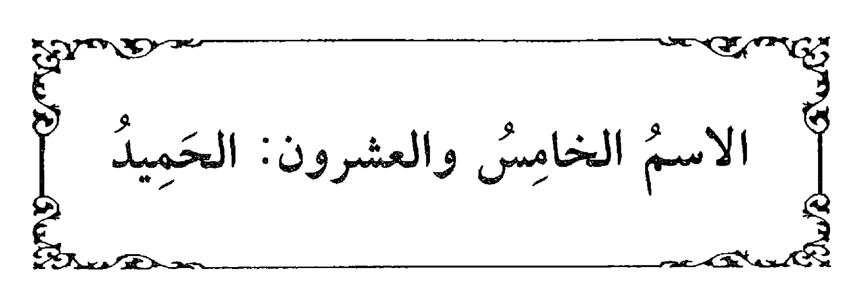
أن تُقابل كل صفة لمولاك من العُلُوِّ بما يجب لها من التواضع، وتَصْدُقَ في قولك وفِعلك.

---

(١) في طرة بـ (ك): المعلوم، وصححه، كما صحَّح ما أثبتنا.

(٢) في (غ): معنى.

(٣) في (غ): القريب.



الاسمُ الخامِسُ والعشرون: الحَمِيدُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ به نصُّ القرآن في مواضع، قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْوَلِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الشورى:٢٨]، ﴿وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [التغابن:٦]، ووَرَدَ مفسَّرًا في حديث أبي هريرة المعدَّد، وأجمعت عليه الأمة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

وفيه مسألتان:

المسألة الأُولى:/ في معنى الحميد: [٩٩/أ]

قال علماؤنا في هذا الشأن: فيه خمسة أقوال:

الأوَّل: الحَمْدُ[1] هو الشُّكْرُ، لفظان مترادفان.

الثاني: أنَّ الحمد هو الخبر عن الشيء بما فيه من صفاتٍ حسنة، والشكر هو الخبر عنه بما له من أفعال حسنة[2].

واحتجَّ من زعم بأنهما شيء واحدٌ بأن العرب تقول: حمِدت فلانًا وشَكَرْتُه، لا يُفرِّقون بينهما، وعضَدوا ذلك بقول العرب: الحمد لله شُكْرًا، فجعلوا الشكر مصدرًا للحمد، ولولا أنهما شيء واحدٌ ما صدَروا به عنه.

---

(١) في (ط) و(م): أن.

(٢) قوله: (والشكر هو الخبر عنه بما له من أفعال حسنة) سقط من (ط).

والصحيح هو القول الثاني، عليه اتفق المحقِّقُون، وله تشهد الأدلَّةُ، ومن قال إنَّ العرب لا تُفَرِّقُ بينهما فقد قال مُحَالًا، وظنَّ باطلًا.

وأمَّا قولهم إنهم يقولون: حمِدت فلانًا وشَكَرْتُه، فقد صَدَقُوا، وأمَّا قولهم إن اعتقادهم فيهما أنهما شيء واحد فدَعْوَى، فمن[1] أين علمتم هذا الاعتقاد؟ ونحن نقول: إنما جمعوا بينهما ليُخْبِروا أنهم أثنوا على صفاته وأفعاله معًا[2].

وأمَّا احتجاجهم بقولهم الحمد لله شُكْرًا فهو ضعيف، لأنَّ العرب قد تُجري المصدر على غير الصَّدْرِ، وتذكره من غير لفظ الفعل، كما يقال: قتله[3] صَبْرًا، فالصبر غيرُ القتل، ولكنه حَمَلَه عليه لفظًا، وصَرَفه عنه معنًى، وذلك كثير.

يُؤَكِّدُهُ أنَّ الحَمْدَ في مُقابَلة الذَّمِّ، والشكر في مقابلة الكفر، **واختلافُ نقيضهما دليلٌ على اختلافهما في أنفسهما**، قال تعالى: ﴿لَبِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَبِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم:٧].

ومع[4] هذا فلا يُنكَرُ أن العرب قد تضع أحدَهما موضع الآخَر لقُرْبِه منه وارتباطه به، وأكثرُ ما يجعل الحَمْدُ موضعَ الشُّكْرِ لأنه أعمُّ منه، قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر:٣٤][5]، وقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾ [الزمر:٧٤]، وشرَّع رسول الله ﷺ

---

(١) في (ط): من.

(٢) في (غ): معنًى.

(٣) في (ط): قتلته.

(٤) سقطت من (غ).

(٥) لم ترد هذه الآية في (ط).

عند الفراغ من الطعام قولَ الحمد لله[١]، وهذا كلُّه خَبَرٌ عن الأفعال الجميلة والمكارم الجزيلة والصفات الجليلة.

ونهاية التحقيق فيه والنكتة أنَّ الحمد يُستعمل كثيرًا في الثناء بالقول، والشكرُ يُستعمل في الجزاء بالفعل، قال الله سبحانه: ﴿ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا﴾ [سبأ:١٣]، وقال: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ﴾ [النمل:١٩].

المسألة الثانية: في معنى الحَمِيدِ[٢]

ولعلمائنا فيه خمسةُ أقوال:

الأوَّل: أن يكون فَعِيلًا من حامِدٍ، كقولنا: عَلِيمٌ من عالِم، وحَكِيمٌ من حاكِم.

الثاني: أن يكون فَعِيلًا[٣] بمعنى مَفْعُول، كقولك كَفٌّ خَضِيبٌ، ورَجُلٌ قَتِيلٌ.

الثالث: أن يكون فَعِيلًا من الرضى بالوجهين، وقال بعضهم: الحمد هو الرضى، من قولك: حمِدت كذا إذا خَبَرْتَه[٤] فرَضِيتَه، وأَحمدته/ إذا وجدتَه محمودًا، وفي الحديث: «أحمدُ إليكم غسلَ الإِحْلِيلِ»[٥]، أي أرضاه لكم، أَقَامَ «إِلَى» مقَامَ اللَّام، كقوله: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾[٦] [الزلزلة: ٥]. [٩٩/ب]

---

(١) أخرجه أحمد (١٥٧١٧)، وأبو داود في اللباس ٤٠٢٣ (٤/٤٢- محيي الدين)، والتِّرمذي وحسنه في الدعوات، باب ما يقول إذا فرغ من الطعام: ٣٤٥٨ (٥/٣٨٥-بشار).

(٢) في (ط): الحمد.

(٣) قوله: (من حامد .. أن يكون) سقط من (غ).

(٤) في (ط) و(م) و(ل): اختبرته، وفي طرة بـ (ك): اخترته، وصحَّحه، وهو الذي في (غ).

(٥) أخرجه موقوفا على ابن عباس: ابن أبي شيبة في المصنف (١/٥٧)، والخطابي في غريب الحديث (٢/٤٥٣)، والإحليل: الذكر.

(٦) في (ط): فإن ذلك أولى لها، وهو تحريف.

الرابع: أنه بمعنى الاختبار[١]، كقولك حمِدت كذا وأَحْمَدته.

الخامس: أن يكون بمعنى السلامة، مأخوذٌ من قولك حُمَادَى أمرك كذا، أي سلامتُه[٢]، وجمعه حُمَادَياتٌ[٣]، وفي الحديث: «حُمَادَيَاتُ النساء غض الطَّرْفِ[٤]»[٥].

والصحيح ما قدَّمناه مِن أنه[٦] بمعنى الحمد الذي هو الثناء، وأنه يجوز أن يكون فَعِيلًا من فاعِل، وفَعِيلًا مِن مَفْعُول، ويكون على الأوَّل من قبيل الثناء، وهو الكلام[٧]، ويكون على الثاني من باب المعبود والمستعان[٨]، على ما يأتي بيانه إن شاء الله.

الفصل الثالث: في بيان الحَمْدِ حَقِيقةً وعَقْدًا

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في بيان الحقيقة

قد قدَّمنا الأقوال والتوجيه والتصريف، وكل ذلك لا يصحُّ فيه عن العرب شيء، إلَّا أن الحمد هو الثناء لما بيَّنَّاه من قبل من الأدلَّة، فإن سُمِّيَ الرضى حمدًا فلأنَّ من رَضِي شيئًا أَثْنَى عليه، ومن سَخِطَهُ ذَمَّه، وكذلك قال الزِّبْرِقَانُ[٩]

---

(١) في (ط) و(ل): الاختيار.

(٢) الذي في كتب غريب الحديث غير هذا: أَي غاياتهن ومنتهى ما يحمد منهن. يقال: حماداك أَن تفعل، وقصاراك أَن تفعل: أَي جهدك وغايتك، غريب الحديث لابن الجوزي (١/٢٤٠)، النهاية في غريب الحديث (١/٤٣٧).

(٣) في (ط): حمادات.

(٤) مروي من كلام أم سلمة ﵂، انظر المصدرين السابقين، وغريب الحديث لابن قتيبة (٢/٤٨٧).

(٥) قوله: (حماديات .. غض الطرف) سقط من (غ).

(٦) في (ط): ما قدَّمناه فإنه.

(٧) قوله: (وهو الكلام) سقط من (ك) و(غ).

(٨) في (ط): والله المستعان.

(٩) في (ط) و(ل): عمرو بن الأهتم، وفي (م): عمر بن الزبرقان، وسقط من (غ).

بحضرة النبي ﷺ: «رضيت فقلتُ أحسن ما علمتُ، وسخطت فقلتُ أقبحَ ما علمت»[١]، وإن سُمِّيَتْ به العافية[٢] فلأن من كانت عاقبتُه عافيةً أثنى عليها، وكذلك إذا غَضَّت المرأة طَرْفَها سَلِمَت دنيا وآخرة، فَحَمِدَتْ أَمْرَهَا في ذلك، أي أثنَتْ[٣] عليها، فرجع الحَمْدُ إلى الثناء على اختلاف أنواعه، وصحَّ أن تسمية الرضى والاختيار والسلامة والعافية حمدًا لأنه يُثْمِرُ الحمد ويُنتِجُه، فسُمِّيَ مَجَازًا به، والله أعلَم.

المسألة الثانية: في تركيب الاعتقاد على المعنى

إذا كان الحميد هو الحامد فذلك في قول علمائنا على وجهين:

أحدهما: هو حمدُ الله لنفسه وثناؤه عليها بما هو له أهلٌ؛

الثاني: حمده لعباده وثناؤه عليهم، قال الجنيد لمَّا سمع قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَـٰهُ صَابِراً نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥ أَوَّابٌ﴾ [ص:٤٣]، قال: أعطى وأثنى.

وإن كان حَمِيدًا بمعنى محمود، فإنَّ الخلق يحمدونه بأجمَعِهم، ناطقُهم وصامتُهم، حيُّهم وميِّتهم، مؤمِنُهم وكافِرُهم، في الدُّنيا والآخِرة، في كلِّ مَقَامٍ وزَمَانٍ، وعلى كل فِعل، وفي كل حال، إلَّا أهل النَّار، فإنهم فاتَهُم الحمدُ وحِيلَ بينهم وبينه، قال سبحانه مُبَيِّنًا لذلك: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ اِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ٤٤].

وأمَّا النّاطِق فتسبيحُه تسبيحُ مقالةٍ، والصّامِتُ تسبيحُه تَسْبِيحُ عِبْرَةٍ ودِلَالَةٍ، والمؤمن تسبيحُه بالمقال والحال، والكافر تسبيحُه بالحال.

---

(١) هو من قصة حديث: «إن من البيان لسحرا»، عن ابن عباس، رواها عنه، والحاكم في المستدرك (٦٥٦٨)، وابن عبد البر في التمهيد (١٧١/٥)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٠٣٩/٤)، والطبراني في أوسط معاجمه (٣٤١/٧) برقم: ٧٦٧١، وقال: تفرد به الحسن بن كثير، ولا يروى عن أبي بكرة إلا بهذا الإسناد.

(٢) في (ط) و(ل) و(غ): العاقبة.

(٣) في (ط): أثنيت، وفي (ل): أثيبت.

وأمَّا إذا كان الحمد بمعنى الرِّضَى فقد رَضِيَ[١] عن عباده المؤمنين ورضُوا عنه.

وأمَّا إن كان بمعنى سلامة العاقبة فقد قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ وَصَدَّقَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [الليل:٥-٦] الآية، قال: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ﴾ [هود:١٠٨] إلى قوله ﴿مَجۡذُوذ﴾، وإن كان بمعنى الاختبار/ فقد قال تعالى: ﴿لِيَبۡلُوَكُمۡ أَيُّكُمۡ أَحۡسَنُ عَمَلٗا﴾ [هود:٧].

المسألة الثالثة:

قال بعض علمائنا: إن الحميد هو المستحِقُّ للحمد[٢] والمدح والثناء والتَّمْجِيد[٣]، من غير أن يُضاف ذلك[٤] إلى حَمْدِ حَامِدٍ[٥]، وعلى هذا يكون من صفات الذات والتقديس، وهذا لا يصح من وجهين:

أحدهما: أن هذا لا يخرج إلا على القول بأنه خالقٌ قبل أن يَخلق الخلق، لأنه بصفة من يَخلقه، لكونه حيًّا قادرًا عَالِمًا مُرِيدًا، وقد أبطلنا هذا القول وتكلَّمنا عليه وبيَّنَّا حقيقته في بَابِه.

الثاني: أن هذا القائل لَمَّا رأى تسميته حميدًا وظنَّ أن الحامد له من الخلق هم المؤمنون خاصَّةً لجأ إلى حُكْمٍ يقتضي له العموم، وهو استِيجَابُه[٦] المَدْحَ[٧]، وقد بيَّنَّا كونَه حَمِيدًا على العُمُومِ من الخلق بأجمعِهم، وعلى الأَحْوَالِ كُلِّهَا، وفي المقامَاتِ بأَسْرِهَا.

---

(١) في (غ): رضي سبحانه.
(٢) في (ط) و(ل) و(غ): الحمد، وسقط من (م).
(٣) في (م) و(غ): التحميد.
(٤) سقط من (ك) و(غ) و(ح) و(ق).
(٥) شأن الدعاء: (١٧٨).
(٦) في (م): استحالة.
(٧) في (ط) و(ل): للمدح.

الفصل الرابع[١]: في التنزيل

إذا ثَبَتَ هذا فالباري[٢] يختصُّ في الحمد بأحكامٍ ثلاثة:

الأوَّل: أنه لا يَحمده[٣] بالحقيقة إلَّا هو، كان النبي ﷺ يقول في سجوده: «لا أُحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»[٤].

الثاني: أنَّ الحمد لا يُتصوَّر خاليًا[٥] من الذَّمِّ إلا في حقِّ الباري تعالى، فإنَّ كُفْرَ الكافِرِ به حَمْدٌ له[٦].

الثالث: أنه لا يَحْمَدُ المحمودَ على غير فِعْلِهِ إلَّا هُو، فإنه حَمِدَ الخلق وأثنى عليهم وليس لهم فِعْلٌ، إنَّمَا الفِعْلُ له والحَمْدُ منه.

المنزلة الثانية[٧] للعبد:

اعلَمُوا أنه لا يكون العبد حَمِيدًا حتى يُخَلِّصَ عقائدَه عن الشرك، وأخلاقَه عن الذمِّ، وأقوالَه عن الباطل، وأعمالَه عن الفساد، وذلك بالكُلِّيَّة ليس إلا لمحمَّدٍ ﷺ، ويُدْرِكُ كُلُّ مُؤْمِنٍ من هذه المرتَبَةَ بمقدار ما يُقَدِّرُ الله له.

---

(١) في (ل): الثالث.

(٢) في (غ): فالباري سبحانه.

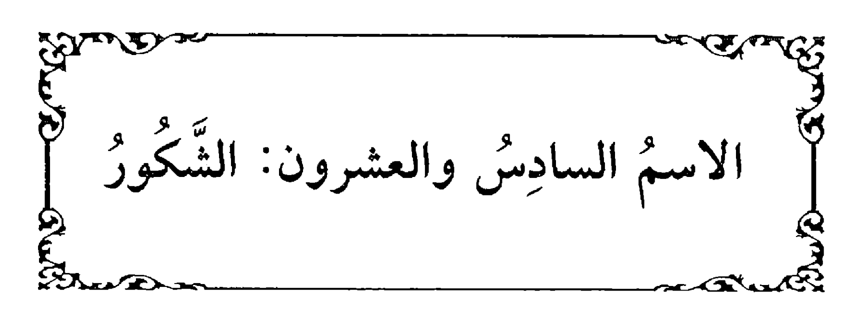
(٣) في (ط): يحمد.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) سقط من (ك) و(غ) و(ح) و(م).

(٦) في (ط): لله.

(٧) في (ط): السفلى.



الاسمُ السادِسُ والعشرون: الشَّكُورُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به القرآن والسنة، قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر:٣٤]، وقال: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:١٥٨]، وفي حديث أبي هريرة المفسَّرِ ذِكْرُ الشكور وحده، ولم يَذكر الشاكر، وأجمعت عليه الأمة.

الفصل الثاني: في معناه لغةً

فيه ثلاثة أقوال:

الأوَّل[١]: ما قدَّمناه[٢] أنَّ الثناء[٣] هو ذِكْرُ المذكور بما فيه من صفات جليلة، والشكر هو ذكره بما فيه[٤] من أفعال جزيلة، وهو قولٌ تشهد له اللغات والآثار؛

الثاني: أنَّ الشكر مأخوذ من قولهم: دابَّةٌ شَكور، إذا كانت تُظْهِرُ من السِّمَن فوق ما تأكل من العَلَف.

الثالث: أن جزاء الشُّكْرِ يُسمَّى شُكْرًا لُغَةً.

---

(١) سقط من (ط).

(٢) في (ل): ما قد قدمنا، وفي (ط): قدمنا.

(٣) في (غ): الشاكر.

(٤) في (ط) و(ل) و(م): له، وفي (غ): به.

الفصل الثالث:/ في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في معنى وصفه بأنه شَكُورٌ

اختلف علماؤنا في ذلك على ثلاثة أقوال مَبْنِيَّةٍ على الأقوال الثلاثة من الأقوال[(١)] اللغوية المتقدمة:

الأوَّل: أنه شَكُورٌ بمعنى أنه يُثني على عباده بطاعتهم.

الثاني: أنه يُجازيهم على شكرهم، فيُسَمَّى[(٢)] جزاءُ الشُّكْرِ شُكْرًا على معنى تسمية الشيء بما يَتَّصِلُ به.

الثالث: أنه شكورٌ بمعنى أنه يُعطي على قليل العمل كثيرَ الجزاء.

المسألة الثانية: في التركيب للاعتقاد على اللغة

إذا قُلنا إن الباري تعالى شكور بمعنى أنه المُثْنِي على من أطاعه وشَكَرَه فهو الذي مدَح وهو الذي أعطى.

وإذا قلنا إنه شكور بمعنى أنه يُعطي الكثير على القليل، من قولهم: دابَّةٌ شَكُور، فقد قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر:٣٤]، وشكر تعالى لِرَجُلِ مُوسَى عليه السلام[(٣)] خُطَى خَطاها فقال: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنَ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ [القصص:٢٠].

وإذا قلنا إنه شَكُور بمعنى أنه يُجازي، فإنه يُعطي على العمل الجزاء، كما قال تعالى: ﴿وَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:١٥٨].

---

(١) سقط من (ط) و(ل) و(م)، وفي (غ): على الثلاثة الأقوال اللغوية.

(٢) في النسخ الأخرى: فسمي.

(٣) سقطت من النسخ الأخرى.

المسألة الثالثة: في المختار

نقول: إن الذي نَرتضيه، أنَّ الشكور هو الذي[١] يَمدح على الفعل ويُثني به، وهذا حقٌّ وحَقِيقةٌ في وصف الإله، وقد عَلِمنا ذلك فدلَّ أنه من صفات الذات، وأنه يعود إلى الكَلَام، فأمَّا الوجهان الآخران فغير مَنْكُورَيْن، لكن تسميةُ الجزاء شُكْرًا[٢] مجازٌ، وتسميةُ إعطاء الكثير على القليل يَحتمل أن يكون حَقِيقةً فيكونُ هذا الاسم بمعنًى مِن صفات الذَّات، وهو الثَّنَاء، ويَرْجِعُ إلى الكلام، ويَكُونُ بمعنًى راجعًا[٣] إلى الثواب، فيكون من صفات الفعل.

الفصل الرابع: في التنزيل

للباري تعالى في المنزلة العليا ثلاثة[٤] أحكامٍ يختصُّ[٥] بها في هذا الاسم:

الأوَّل: أنه خالق العبد، خالقُ الطاعة، خالق القدرة، خالق النعمة، خالق كلِّ صِفَةٍ فيه، ثم أضافها إلى العبد؛ وهي خلقُه ومِلْكُه، ومَدَحه بها.

الثاني: أنَّ الشُّكْرَ في مقابَلة النِّعمة، ويستحيل ذلك في حَقِّ[٦] الله تعالى، ولكن مَدَحَنا بوجهين، وشَكَرَنا على حالين:

أحدهما: إحسانُنا[٧] لأنفسنا من الطاعة، و تخليصُها من العذاب باجتناب المعصية.

(١) سقطت من (غ).

(٢) في (غ): شكورا.

(٣) كذا في جميع النسخ، وفي (ط): راجع، وفوقها فتحتان، والصواب: راجعًا.

(٤) سقط من (ط) و(ل).

(٥) في (غ): ويختص.

(٦) في (ك) و(ح): قول.

(٧) في (غ): إحسانا.

الثاني: إحسانُنا إلى غيرنا وإنعامُنا على سوانا، فهو بفضله العظيم الذي تقصُر الألسنة عن العبارة عنه والجوارح كلُّها عن القيام بحقِّه، يَشْكُرُ[١] ذلك الإنعامَ والإحسانَ إلى غيره، وقد رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «يقول الله تعالى: عبدي، مَرِضتُ فلم تَعُدني، وجُعت فلم تطعمني، وعَطِشتُ فلم تسْقِني، فيقول: وكيف/ تمرضُ وأنت ربُّ العالمين؟ فيقول: مَرِضَ عَبْدِي فلانٌ فلم تَعُدْهُ، ولو عُدتَهُ لوَجَدتَنِي عِندَه»[٢]، وقال في معناه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [الأحزاب:٥٧]، و﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾ [محمد:٨]، ويستحيل ذلك في حقِّ الإله، ولكن ذلك راجع إلى أوليائه. [١٠١/أ]

المنزلة الثانية للعبد:

يجب عليه أن يَتَحقَّقَ أن الشكر فَرْضٌ عليه، وهو يصل إليه بطرقٍ يكثرُ تَعدادُها، وكنا نتعرَّضُ لها لو كان[٣] من بَابِنَا، ولكِن جِمَاعُها[٤] وجهان:

أحدهما: - وهو الأعلى- شكرُ الله.

والثاني: - وهو[٥] أسفل[٦] منهُ - شكرُ النَّاسِ، لقول النبي ﷺ: «لا يشكرُ الله من لَّا يشكرُ النَّاس»[٧].

---

(١) في (ط) و(غ): بشُكْرٍ.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) في (ط): كانت.

(٤) في (ط) و(ل): جامعها.

(٥) في (ط): هو.

(٦) في (ل) و(ط) و(غ): الأسفل.

(٧) أخرجه أحمد (٩٠٣٤)، وأبو داود؛ كتاب الأدب، باب في شكر المعروف: رقم ٤٨١١ (٤/ ٢٥٥-محيي الدين)، والترمذي؛ أبواب البر والصلة، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن: رقم ١٩٥٤ (٣/ ٤٠٣-بشار)، وقال: «هذا حديث صحيح».

فأمَّا المنزلة العليا للرب[١] فبوجهين:

أحدهما: باللسان، وهو أن[٢] يحمد على كلِّ حال، وأن يشكر على السَّرَّاء خاصَّةً، قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى:١١].

والثاني: شُكْرُ الأعمال، وهو أن لا يُصرِّف نعمه إلَّا في طاعته، كما قال تعالى: ﴿اعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا﴾ [سبأ:١٣].

وأمَّا المنزلة الثانية للعبد بِشُكْرِ الناس فهو بأن يكافئ من أُسْدِيَتْ إليه يدٌ بمثلها، كما قال النبي ﷺ: «من أُزِلَّتْ[٣] إليه نعمةٌ فليشكرها، فإن لم يستطع فليُشِعْهَا»[٤]، وكما رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «من أُعطيَ عطاء فوجد فَلْيُجازِ[٥] به، فإن لم يَجد فَلْيُثْنِ، فمن أثنى فقد شكرَه، ومن كتمَهُ فقد كفرَه»[٦].

---

(١) أي من وجهي الشكر.

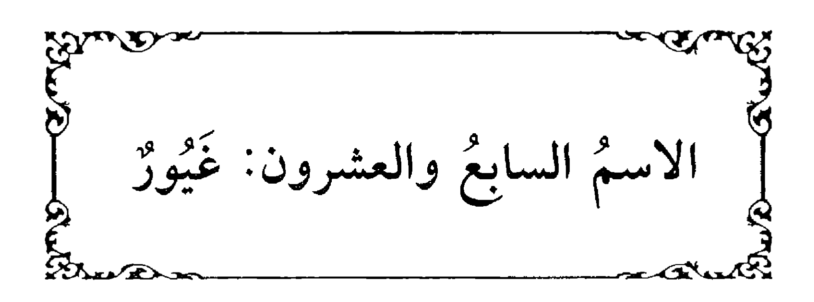
(٢) سقط من (غ).

(٣) في (ط): أسديت، ومعنى أُزِلَّت: أسديت إليه، كذا قال أبو عبيد في غريب الحديث: ١٥/١.

(٤) لم نجده بهذا اللفظ، ولكن بلفظ: من أزلفت إليه نعمة فليشكرها، عند البيهقي في شعب الإيمان: (٣٧٥/١١)، ٨٦٩٥، وفي شرح السنة للبغوي: (١٣/ ١٨٧)، ويروى: «من أزلفت إليه نعمة، فليشكرها».

(٥) في (ط) و(غ) و(م): فليَجز، وأشار إليه في (ك) وصحَّحه، وفي (ل): فليُخبر.

(٦) أخرجه أبو داود؛ كتاب الأدب، باب في شكر المعروف: رقم ٤٨١١ (٤/ ٢٥٥-محيي الدين)، والترمذي؛ أبواب البر والصلة، باب ما جاء في المتشبع بما لم يعط: رقم ٢٠٣٤ (٣/ ٤٤٧-محيي الدين)، وقال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث حسن غريب من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.



الاسمُ السابعُ والعشرون: غَيُورٌ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

الغَيُورُ اسمٌ لم يرد به قرآن ولا سنة، ولكن ذكره بعض علمائنا واعتمد على وجهين:

أحدهما: أنه[1] صفة مَدْحٍ.

الثاني: أن الخبر الصحيح قد جاء عن النبي ﷺ بأنه قال: «لا شخصَ[2] أغيرُ من الله»[3]، وقال ﷺ: «أتعجبون من غَيرة سعد؟ لأنا أغيرُ منه، والله أغيرُ منّا[4]»، وقال ﷺ: «إن الله[5] يغار، والمؤمن يغار»[6]، فلمَّا وَجَد منه ذِكر أَفْعَل أَطْلَقَ هُو فَعُولًا، كما تقدَّم في قولنا صَبُورٌ.

---

(١) في (ط): أنها.

(٢) مرَّضها ناسخ (ك)، وأثبت بالطرة: لا أحد، ولم يصححها.

(٣) أخرجه أحمد (١٨١٦٨)، والبخاري؛ كتاب التوحيد، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: لا شخص أغيرمن الله: رقم ٧٤١٦ (٩/١٢٣-طوق النجاة)، ومسلم؛ في اللعان: رقم (١٤٩٩)، من طريق عبد الملك بن عمير، عن وراد كاتب المغيرة بن شعبة عن المغيرة به.

(٤) قوله: (والله أغيرُ منَّا) سقط من (غ).

(٥) في (غ): الله تعالى.

(٦) أخرجه أحمد (٨٥٠٠)،(١٠٩٤٢)، والبخاري؛ في النكاح، باب الغيرة: ر قم ٥٢٢٣ (٧/ ٣٥-طوق النجاة)، ومسلم؛ في التوبة، باب غيرة الله وتحريم الفواحش: رقم ٢٧٦١، ٢٧٦٢ (٤/٢٢٤-عبد الباقي)، من حديث أبي هريرة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

يقال: غار الرجل على أهله، والمرأةُ على زوجها، تَغَارُ غَيْرَةً وغَيْرًا وغِيَارًا، إذا كَرِهت معه غيرَها، وفي مَثَلٍ: «أَغْيَرُ من الحُمَّى»، لمُلازَمتها البدن، كما تلازم الغَيُورُ زوجها[1].

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

فيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: في ذكر أقوال علمائنا فيه

قال من ذكره منهم - وهو ابن فُورَكَ - قولان نصُّهما[2]:

الأوَّل: أنه بمعنى حليم.

الثاني: أن الغيرة في أحدنا كراهةُ مشاركة من غيره في[3] محبوبه؛ أن يكون له منها ما له منه، والله تعالى قد أحب أن يُخْلِصَ له عِبَادُهُ العِبَادَةَ[4]، وزجَر عن الشرك، وكان[5] زجْرُه عن الشرك/ غيرةً منه على عباده، وغيرتُنا عارِضٌ ونوعٌ من التغيير، كصَبْرِنا وصَبْرِه. [١٠١/ب]

المسألة الثانية: في حقيقة القول فيها

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أن الغَيْرَةَ ليست لها حقيقةٌ مطَّرِدَةٌ في القديم والمحدَث، والخالق والمخلوق، كالعلم والحياة، فإنه لما كان حقيقةُ العلم

---

(١) المحكم: (٦/ ١٤).

(٢) في (ط) و(ل): يصفهما.

(٣) سقطت من (غ).

(٤) سقط من (غ).

(٥) في (ط): فكأنَّ.

معلومةً مطَّرِدَةً استمرَّت في الخالق والمخلوق، وحَقِيقَةُ الغَيْرَةِ فينا تَغَيُّرُ[١] النَّفْسِ بما يطرأُ عليها من المحبوب، فإن كانت في المال سُمِّيت بُخْلًا، وإن كانت في الجاه سُمِّيت أَنَفَةً، وإن كانت في الحريم سُمِّيت[٢] غيرَةً وأُبقيت على اشتقاقها، وإذا تغيَّرت النفسُ تكلَّم اللِّسان وتحرّكت الجوارحُ بمقتضى ذلك التغيُّر[٣]، فسُمِّيَ القولُ في ذلك والفعلُ الواقع فيه غَيْرَةً مجازًا، لأنهما عن الغَيْرَةِ يَكُونَانِ، وهذا هو الذي عَنَى رسولُ الله ﷺ بقوله: «أتعجبون من غَيْرَةِ سَعْدٍ، أنا أَغْيَرُ منه، والله أَغْيَرُ مِنَّا»، المعنى: أنَّ سَعْدًا إذا عايَن[٤] ما يَكْرَهُ قالَ وفَعَلَ، وأنا أقولُ فوق ما يقولُ، وأَفْعَلُ فوق ما يَفْعَلُ، وقَوْلُ الله فوق كلِّ قَوْلٍ، وفِعْلُهُ فَوْقَ كُلِّ فِعْلٍ، فأمَّا قوله فتحريمُه للفواحش، وأمَّا فِعْلُهُ فهو عُقُوبَتُه لأهل المعاصي بالحُدود والعَذَابِ، ولهذه الحكمة - والله أعلم - وهو كونُ الغَيْرَةِ مجازًا وَرَدَتْ إِضافتُها إلى الله سُبْحانه، ولم تَرِدْ في الأسماء.

المسألة الثالثة: في تَتَبُّعِ الأقوال السابقة

أمَّا القول بأنَّ[٥] معنى غَيُورٍ حَلِيمٌ فهو ضَعِيفٌ جدًّا، بل هو ضِدُّهُ، لأنَّ الحِلْمَ يقتضي الإمساك عن القول والفعل، والغَيْرَة تَقتضي القول والفعل، فهو ضِدُّه[٦].

---

(١) في (ط): تغيير.

(٢) سقطت من (غ).

(٣) في (ط) و(غ): التغيير.

(٤) في (غ): غاير.

(٥) في (ك): إن.

(٦) قوله: (لأنَّ الحِلْمَ يقتضي الإمساك عن القول والفعل، والغَيْرَة تَقتضي القول والفعل، فهو ضِدُّه) سقط من (غ).

وأمّا القول بأنَّ غَيْرَتَنَا كَراهَةُ المشاركةِ في المحبوب، والله قد أحبَّ أن يُخْلِصَ له عبادُهُ العبادة، وقد نَصَّ في كُتُبِه[١] وكلامه أنَّ المحبة هي الإرادةُ بعينها، ثم يقول[٢]:

قد أحبَّ الله أن يُخْلِصَ له عبادُه العبادةَ، وهُمْ لم يُخْلِصُوا، فكيف يُرِيدُ منهم ما لم يَكُن؟

وأصل عَقْدِنَا أنَّ الله تعالى لا يُريد إلَّا ما يَكُون، وقوله: وزَجَر عن الشِّرْكِ، فزجرُه عن الشِّرك صَحِيحٌ، من وَجْهِ تَفْسِيرِ الغَيْرَةِ، فاسدٌ من أنَّ ذلك لا يَعُمُّ غَيْرَتَهُ كلَّها، فإنَّ[٣] غَيْرَةَ الله سُبْحَانَهُ زجرُه[٤] عَن جَمِيع مَعاصِيه، فلا معنى لتخصيص[٥] بعض[٦] النَّواهي وهو الشرك.

المسألة الرابعة:

قال بعضهم: إذا كان النبي ﷺ غَيُورًا كما يَجِبُ ويَصِحُّ ويَعْتَقِدُه[٧] كُلُّ مُسْلِمٍ فكيف جاء إليه رجلٌ فقال: يا رسول الله إن امرأتي لا تَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ، فقال له: طَلِّقْهَا، فقال: إني أحبها، فقال: استمتع بها»[٨].

---

(١) يقصد ابن فُورك.

(٢) في (ط) و(ل) و(م): نقول.

(٣) في (غ): بأن.

(٤) في (ط) و(ل): وحده، وهو تصحيف.

(٥) في (ط) و(ل): لتخصيصه.

(٦) في (ط): بمعنى، وفي (ل): ببعض.

(٧) في (ط): يعتقد.

(٨) أخرجه أبو داود؛ في النكاح، باب النهي عن تزويج من يلد من النساء: ٢٠٤٩ (٢/٢٢٠-محيي الدين)، والنسائي؛ في النكاح، باب تزويج الزانية: ٣٢٢٩ (٦/ ٦٧- عبد الفتاح)، من حديث ابن عباس مرسلا وموصولا، ورجَّح النسائي إرساله، وضعَّف الموصول، واستنكره الإمام أحمد، وذكره لذلك ابن الجوزي في =

الجواب عنه من أربعة أوجه[١]:

الأوَّل[٢]: أنَّ هذا ضعيفٌ لا قَدَمَ تَثْبُتُ له في الصحة، رواه النسائي وقال: إنه ليس بثابت[٣]، فكيف يُعْتَرَضُ به على ما صحَّ نقلًا وثَبَتَ معنًى.

الثاني: أن النبي ﷺ لما قال له إني أحبها خَشِيَ على عَقْلِهِ فأمره بالتمسُّكِ بها، دَفْعًا لأعظَمِ الضَّرَرَيْنِ/ بِأَهْوَنِهِمَا، وهذا[٤] فاسدٌ من وَجْهَيْنِ: [١٠٢/أ]

أحدهما: أنَّ الحكم بمقتضى جُنُونِ الحُبِّ[٥] في الشَّرِيعَةِ جُنُونٌ.

الثاني: أنَّ بقاءَها معه زانية، تُفسِد فراشه، و تخلط ماءَه، مَعْصِيَةٌ عَظِيمَةٌ، والمعاصِي لا يُتَدَاوَى بِهَا.

الثالث: قال بعضهم: معنى قوله: «لا تَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ» ليس كِنايَةً عَنِ الفُجُورِ، وإنَّما هو كنايةٌ عَن السَّخاء والجود، فكلُّ من التمس منها معروفًا أَجَابَتْهُ، والجودُ مكروهٌ في النساء، ولذلك يقال: خَيْرُ خِصَالِ الرِّجال شرُّ خِصال النِّساء، يعني السَّماحة والجود، فكأنَّه قال له: امرأتي[٦] ستُفْقِرُنِي؟ قال له: طَلِّقْهَا، وصُنْ مالك بطلاقها، فلمَّا قال له أُحِبُّهَا قال له: استمتع بها، المعنى: آثِرْهَا إذن[٧] على مَالِك؛ وهذا بعيدٌ، لأنَّه لو أراد ذلك لقال: لا تَرُدُّ يَدَ مُلْتَمِسٍ، وهذا هو المعرُوفُ فِيه.

= الموضوعات، ولكن الحافظ في التلخيص رجَّح صحة الموصول، وقوَّاه من جهة روايته من وجه آخر عن جابر، راجع للتفصيل تلخيص الحبير: (٣/٤٥٢).

(١) في (ط) و(ل): أوجه أربعة.

(٢) سقط من (ل)، وفي (ط): أحدها.

(٣) قوله: (رواه النسائي وقال: إنه ليس بثابت) سقط من (ك) و(ح).

(٤) في (غ): وهو.

(٥) في (غ): المحب.

(٦) في (ط): أتراني، وهو تصحيف.

(٧) في (ط): إذًا.

الرابع: قال له استمتع بها، المعنى[١]: خُذ مِنها ما يأخذُهُ الرِّجال مِن النِّساء إلَّا الجماعَ، وهذا ضعيفٌ، فإن الاستمتاع إذا أُطلِق فهو عامٌّ في كُلِّ مُلَامَسَةٍ، ظاهِرٌ في الوَطْءِ، قال تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء:٢٤] والمراد به الوطء، وإذا كان هذا[٢] كلُّه بعيدًا فالمعوَّل فيه على ضَعْفِ الحَدِيثِ.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُليا للربِّ

أنه يَخْتَصُّ بالتَّحْلِيلِ والتَّحْرِيمِ لا يكونُ ذلك لِسِوَاه.

المنزلة السُّفْلَى للعبد:

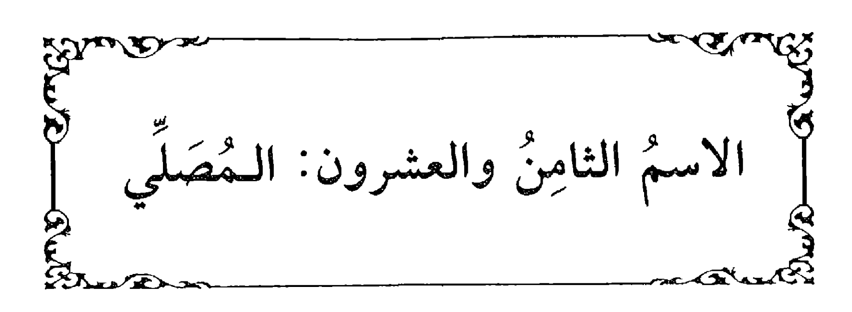
أن[٣] لا يَنْتَهِك لغَيْرِهِ حُرمةً كمَا يَكْرَهُ ذلك لِنَفْسِهِ.

---

(١) قوله: (آثرها إذن على مالك ... المعنى) سقط من (غ).

(٢) سقط من (ط).

(٣) سقطت من (ط).



الاسمُ الثامِنُ والعشرون: المُصَلِّي

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أنَّ القرآن لم يَرِدْ به اسمًا ولا السُّنَّة، لكن وَرَدَ فِعْلًا، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾(١) [الأحزاب:٥٦]، وأجمعت الأمة على معناه وفعله، وقد ذكره بعضُعلمائنا.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أن الصلاة في اللغة هي الدعاء، وقد ذكروا لها معاني سِوَى الدُّعاء بَيَّنَّاها في كتاب شرح الترمذي(٢) وغيره، وهي(٣) الاتِّبَاعُ والتقويم، والأَقْعَدُ بها معنَى(٤) الدُّعاء، وقد قدَّمنا معنى ذلك في اسم الداعي، وقد قيل(٥): صلاة الله رحمته، وإنما قالوا ذلك لمعنى نذكره بعدُ إن شاء الله تعالى(٦).

---

(١) في (ط) زيادة: يا أيها.

(٢) كتاب الصلاة: (٢٠١/١).

(٣) في (ل): هو.

(٤) في (غ): اسم.

(٥) في (غ): قالوا.

(٦) لم يرد في النسخ الأخرى.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً

فيه مسألتان:

المسألة الأولى: في حقيقة الصلاة.

الصلاة لفظة لغوية لم يختلف أحبارُها[١] أنَّها الدعاء، وقد قيل: إن المصلِّي من الخيل سُمِّيَ به لأنه يَتَّبِعُ السَّابِقَ، وقد قيل: أبو بكر السَّابقُ وعُمَر المصلِّي، فيكون على هذا الإتباع، ويقال: صَلَيْتُ العودَ إذا قوَّمته[٢] على النار، فتكون الصلاة التقويم[٣]، من قوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت:٤٥]، فصار لها ثلاثة معانٍ.

[١٠٢/ب] **المسألة الثانية:/ في الاعتقاد**

لمَّا رأى علماؤنا قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب:٥٦] قالوا: صلاة الله رحمته، لأن الملائكة تصلي عليه بالدعاء والاستغفار، فأمَّا الله[٤] فإنَّما يُصلِّي بالرَّحمة، وليس كذلك، لأنه إخراجٌ للصلاة عن بابها وهو الدعاء، وإنَّما معناه أنَّ الله وملائكته يُصَلُّونَ[٥] يَدْعُون للنَّبي، ودعاءُ الله تعالى للنبي ﷺ ذِكْرُهُ لَهُ على معنى التَّعظيم، كقوله: يا أيها الرسول، يا أيها النبيء، فهذا تفسيرٌ صحيحٌ يُبْقِي[٦] اللَّفْظَ على معناه في اللغة ويَقُومُ بمعنى الآية.

---

(١) في (ل): أخبارها.

(٢) في (ط): قدمته.

(٣) في (ط): التقديم.

(٤) في (ط): الله جلَّ جلاله.

(٥) سقط من (ط)، وفي (ل) و(غ): يصلون على النبي.

(٦) في (غ): فبقي.

فإن قيل فهل تُسَمَّى صلاةُ الله عليه رحمة؟

قلنا: لا نمنع[١] ذلك، فإنَّ رحمة الله إرادتُه لتعظيمه وإجلاله، والحثُّ على إكرامه[٢] من بعض الخلق الذين هداهم لذلك، إذ لا يَصِحُّ أن يُريدَه مِمَّن لم يَفْعَلْهُ، فإنَّه لا يَكون إلَّا ما يُريد.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العليا للربِّ:

قد تقدَّمت في اسم الداعي، وها هنا تختصُّ بتعظيم النبي ﷺ.

المنزلة الثانية[٣] للعبد

في ثلاثة أحكام:

الأوَّل: إكثارُ الصلاة على النبي ﷺ.

الثاني: المحافظة على الصلاة.

الثالث: التعلُّق بذيل الدعاء، وقد تقدَّم[٤].

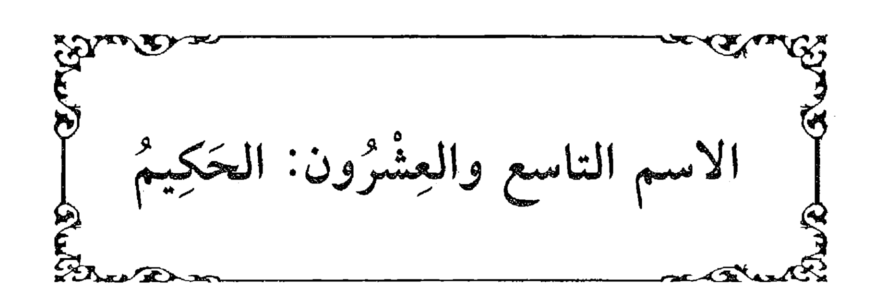
---

(١) في (ط): يُمنع.

(٢) في (غ): الكرامة.

(٣) في (ط) و(غ): السفلى.

(٤) قوله: (وقد تقدم) سقط من (ك) و(غ).



الاسم التاسع والعِشْرُون: الحَكِيمُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به القرآن، قال الله تعالى: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عمران:٦]، وقد قال تعالى: ﴿خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [الأعراف:٨٧]، وقال: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا﴾ [الأنعام:١١٤]، فهذه ثلاثة أبنية؛ الحكيم، والحاكم، والحَكَم[١]؛ وورد منه في السُّنَّةِ في حديث أبي هريرة المفسَّرِ الحَكِيم، وروى أبو داود[٢] عن هاني بن مرثد[٣] بن نهيك[٤] لمَّا وَفَدَ على النبي ﷺ مع قومه يكْنُونَهُ بأبي الحَكَمِ، فدعاه رسول الله ﷺ فقال: إن الله هو الحكيم، وإليه الحُكم»[٥]، وأجمعت الأمة على ذلك لكونه مُضَمَّنًا في كتاب الله سبحانه.

---

(١) سقط من (غ).

(٢) في جميع النسخ: روى أبو داود في الإلزامات، ولم ترد في (ل).

(٣) في (ط): زيد، وفي (ل): يزيد.

(٤) في (ل): سهل.

(٥) أبو داود في الأدب، باب في تغيير الاسم القبيح: ٤٩٥٥ (٤:٢٨٩-محيي الدين)، والنسائي؛ في آداب القضاء، باب إذاحكموا رجلا فقضى بينهم: ٥٣٨٧ (٦/٢٢٦-عبد الفتاح)، من حديث هانئ بن يزيد، ولكن بلفظ: (إن الله هو الحكم ... وكناه: أبا شريح).

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

فيه ثلاث مسائل[١]:

المسألة الأُولَى: في بيان الحُكْمِ والحِكْمَةِ

اعلَمُوا أن الحكيم مأخوذ من الحِكْمَةِ، وهو من له حُكْمٌ وحِكْمَةٌ، وقد اختلف الناس في الحكمة على أقوال يَكثرُ تَعدادُها، جِماعُها خمسةَ عشَرَ قَوْلًا:

الأوَّل منها[٢]: أنها العقل[٣].

الثاني: العلم.

الثالث: أشرف العلوم.

الرابع: الفهم.

الخامس: العلم بكتاب الله.

السادس: علم الدين[٤].

السابع: علم السنة[٥].

الثامن: الإيمان.

التاسع: النبوة.

العاشر: اجتماع العلم والعمل.

الحادي عشر: صواب الأمر.

---

(١) في (غ) و(ك): فيه مسألتان، وهو سبق قلم.

(٢) لم ترد في النسخ الأخرى.

(٣) في (ط): الفعل.

(٤) في (ط) و(غ): الله.

(٥) في (ط): سنته.

الثاني عشر: القضاء بالحكم.

الثالث عشر: ما يمنع من الجهل.

[١٠٣/أ] الرابع عشر: الكلام الموجز الدال على المعنى/ الكثير.

الخامس عشر: ما وقع بقَصْدِ فاعِله.

وأمَّا الحُكْمُ ففيه ثلاثة أقوال:

الأوَّل: أنه الحكمة، كما يقال: نُعْمٌ ونِعْمَةٌ.

الثاني: أنه القول بالحكمة.

الثالث: أنه[1] العمل بالحكمة.

المسألة الثانية: في المختار

اعلَمُوا أنَّ بعض المُحَقِّقِين من علمائنا قال[2]: إنَّ حروف «ح ك م» كيف ما تصرَّفت إنَّما يرجع إلى العلم[3]، والعقلُ نوع من العلم أو[4] العلم كلُّه، والفهمُ العلم بصفة، والدينُ[5] عِلْمٌ كلُّه[6]، والسنَّةُ نَوْعٌ من العلم، والعلم بالله والنبوَّةُ عِلْمٌ شَرِيفٌ، واجتماع العِلْمِ والعمل عِلْمٌ، ولذلك قال ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»[7].

---

(١) سقط من (ط).

(٢) في (غ): قالوا.

(٣) وهو قول الإمام أبي الحسن الأشعري، كما في المجرَّد: (ص٤٨).

(٤) في (ك) و(غ): و.

(٥) في (ط) و(غ): الدين.

(٦) سقطت من (ل).

(٧) أخرجه أحمد (٧٣١٨)، والبخاري؛ في المظالم والغصب، باب النهى بغير إذن صاحبه: ٢٤٧٥ (١٣٦/٣-طوق النجاة)، و مسلم؛ في الإيمان، باب بيان نقص الإيمان بالمعاصي: رقم ٥٧ (٧٦/١-عبد الباقي)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وقد يُسَمَّى الفعلُ[١] المنتظمُ حِكْمَةً، وكذلك القولُ الصائِبُ حكمةً[٢]، لأنه عن الحكمة التي هي العلم يَصْدُرُ، كما يُسَمَّى المقدورُ قُدْرَةً، وقَوْلُ المتكلِّمين[٣]: الحكمةُ ما وَقَعَ بِقَصْدِ فاعِلِه[٤]؛ إِشَارَةٌ إلى أنَّ الفِعْلَ الواقِعَ على وَفْقِ الإِرَادَةِ يُسَمَّى حِكْمَةً، لأنه لا يقع كذلك إلَّا مُوَافِقًا للعِلْمِ، والإرادة تابِعَةٌ له، ولكنَّهم خَصُّوا الإرادة في الاقتران به لِأَصْلٍ[٥] بَدِيعٍ مِن أُصولِ التَّوْحِيدِ، وهو أنَّه لا يكون إلَّا ما يُرِيدُ الله سُبْحانَه.

قال الإمام الحافظ[٦] رضي الله عنه: هذا قول مُطَّرِدٌ يَظْهَرُ في الباري، ويَسْتَمِرُّ في الظَّاهِر.

ولكن من تَتَبَّع ألفاظ القرآن وجد الأمرَ بخلاف هذا، قال الله تعالى: ﴿فَإِن جَآءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْئاً وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة:٤٢][٧]، وكذلك قالَ الله تعالى: ﴿ذَالِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة:١٠]، وقال تعالى[٨]: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُواْ حَكَماً مِّنَ

---

(١) في (ط) و(غ): العقل.

(٢) قوله: (وكذلك القولُ الصائِبُ حكمةً) سقط من (غ).

(٣) في (ك) و(غ): المتكلِّم.

(٤) التبصير في الدين (١٦٩). وَحَقِيقَة الْحِكْمَة فِي أفعاله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وُقُوعهَا مُوَافقَة لعلمه وإرادته، وَهُوَ الْحِكْمَة فِي أَفعَال الْحُكَمَاء فِي الشَّاهِد لِأَن من فعل فعلا لَا يَقع على مُوَافقَة إِرَادَته يُقَال إِنَّه لم يرتبه على حِكْمَة مِنْهُ فِيهِ فَإِذا حصل مُرَاده فِيهِ يُقَال إِنَّه حَكِيم فِي فعله.

(٥) في (ط): بالأصل، وفي طرة بخطه: لعلها بأصل.

(٦) في (ل): قال الفقيه الإمام القاضي أبو بكر بن العربي.

(٧) لم ترد هذه الآيات في (ط) و(ل)، ولم ترد بالكلية في (م).

(٨) سقطت من (ط).

آهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ [النساء:٣٥]، ونَزَلَتْ قُرَيْظَةُ على حُكْمِ سَعْدِ بن مُعَاذٍ[١]، فحَكَمَ أن تُقتَل مُقَاتِلَتُهم وتُسْبَى ذَرَارِيهم، فقال: لقد[٢] حَكَمْتَ فِيهِم بحُكْمِ الملِك[٣]، وذلك كثيرٌ عَدَدُه، صحيحٌ مَدَدُه، مبنيٌّ[٤] على[٥] **أنَّ الحكْمَ هو الخبرُ عن صَوابِ الأَمْرِ وسَدادِ الشَّأْنِ**، ولَكِن الخبر عن ذلك لا يكون إلَّا بعد العلم، فيصحُّ أن يُسمَّى العلم به، وكذلك يُسمَّى صوابُ الأمر نفسه حُكْمًا وحِكْمَةً، لأنه أُخبر به عنه، كما قيل[٦] في المثل: الصمت حُكْمٌ[٧]، وقَلِيلٌ فَاعِلُه[٨]، فتارةً يُطْلَقُ الحَكم والحِكمةُ على العِلْم الذي عنه يكون الخبر، وتارةً يُسَمَّى الصوابُ والسَّدادُ به، وكِلَا الطَّرَفَيْنِ مجازٌ، والحقيقةُ هو الخبرُ عَنِ الصَّوَابِ، ويرجِعُ ذلك إلى الكلام، ولذلك كان لقمان[٩] يُسمَّى حكيمًا، لأنَّ كلماتِه كانت لا تصدرُ إلَّا خَبَرًا عن صَوَابٍ.

---

(١) أحمد (١١١٧٠)، (١١٦٨٠)، والبخاري؛ في الاستئذان، باب قول النبي ﷺ: قوموا إلى سيدكم: (٦٢٦٢) (٥٩/٨)، ومسلم؛ في الجهاد والسير، باب جواز قتال من نقض العهد: ١٧٦٨ (١٣٨٨/٣)، من حديث أبي سعيد الخدري.

(٢) في (ط): فقد، وفي (غ): قد.

(٣) في (ط): الباري.

(٤) في (ط): مُنبئ أنَّ.

(٥) سقطت من (ل) و(غ).

(٦) في (ك): قال، وضبَّب عليها، وأثبت في الطرة ما أثبتنا، وقال: صح خ، وجاءت على الغلط في النسخ الأخرى، ومن غير تنبيه.

(٧) في (ط): حكمة.

(٨) جمهرة الأمثال (٥٦٩/١) برقم (١٠٧٣)، وفيه:(قَالَ الشَّيْخ أَبُو هِلَال رحمَ الله الحكم والحكمَة سواء، مثل الْعذر والعذرة، والنحل والنحلة، وهي الْعَطِيَّة).

(٩) في (ط) و(غ): يقال، وهو تصحيف.

المسألة الثالثة: في بيان أبنية الأسماء فيه

أمَّا الحكيم فهو فَعِيلٌ مِنَ الحِكْمَةِ، ويَحتمل أن يكون مُفْعِلًا ومَفْعُولًا[١] منها، وأمَّا الحاكم فهو فاعِلٌ منها[٢]، وأمَّا الحَكَمُ فهو/ فَعَلٌ منه، كما يقال: حدَث الشيء يَحدُث فهو حادِثٌ وحَدِيثٌ وحَدَثٌ، وكَمْ يَأْتِي[٣] بِناءُ فَعَلٍ[٤] في الأسماءِ والصِّفات.

الفصل الثالث: في شرحه عَقِيدَةً

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأُولى: في تركيب الاعتقاد على الألفاظ

إذا عَرَفتم حقيقة الحِكمة والحُكْمِ والحاكِمِ والحَكِيم والحَكم:

فإذا قُلنا إنه العالم فقد تقدَّم بيانه.

وإن قلنا العالمُ بأشرف العلوم فهو العالم بذاته ولا شيءَ مثلُه.

وإن قلنا: إنه الحكيم بمعنى المُحْكِم، لقد أَحْكَمَ الأشياءَ وأَتْقَنَ خَلْقَهَا، وأَحْسَنَ كلَّ شيءٍ خَلَقَهُ، وليس يَرْجِعُ ذلك إلى وَثَاقَةِ الخِلقةِ، وإِحْكَامِ البِنيَةِ والمنظَرِ الرَّائِقِ، فإنَّ البَعُوضَ والنَّمْلَ مُحْكَمٌ خَلْقُهَا كَخَلْقِ السَّمَاوَاتِ[٥]، وإنَّما[٦]

---

(١) سقط من (غ).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ك): وكثيرًا يأتي، ومرَّضها، وأثبت بالطرة مع التصحيح مرتين ما أثبتنا، وفي النسخ الأخرى: وكثير يأتي.

(٤) في (غ): يفعل.

(٥) قارن بالخطابي في شأن الدعاء (ص٧٣).

(٦) في (ط) و(غ): فإنما.

يرجعُ ذلك إلى المعنى الذي خَلَقَهُ على ما عَلِمَهُ وقَدَّرَهُ وأَخْبَرَ بِهِ وقال له: كن فيكون، وهو الذي عبَّر عنه بقوله[١]: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].

وإذا قلنا إنه الحاكم بمعنى المانع لخلقه عن التظالم، فذلك يرجع إلى خَبَرِهِ عن الحُكْمِ وهو الحقيقة التي بيَّنَّاها، وهو معنى وصفه بأنَّه حاكِمٌ وحَكِيمٌ وحَكَمٌ بالحقيقة[٢]، فإنَّه يَرَى الخَلْقَ يَتَظَالَمُون ولا يَصُدُّهُم، ولو شاء لكان على[٣] ذلك قَادِرًا[٤]، ولكنَّهُ يرْجِعُ ذلك إلى خَبَرِهِ.

وأمَّا إذا قلنا إنَّ الحكيم بمعنى المُحْكِم[٥]/ فذلك مُحَالٌ في حَقِّ البارِي، ولكنَّه صَحِيحٌ في حقِّ المخلوقات لتصوُّرِ ذلك فيها.

المسألة الثانية: في بيان كونه من صفات الأفعال أو من صفات الذات؟

لا إشكالَ أنه إذا كان بمعنى العالم أو بمعنى المُخْبِر -وهو الحقيقة- فهو من صفات الذاتِ[٦]، وأمَّا إذا كان بمعنى المُحْكِمِ فهو مُشْكِلٌ جِدًّا، وقد اختلف فيه علماؤنا:

فمنهم من قال: المحكم[٧] هو فاعل الفِعْلِ المُحْكَم[٨]، وهذا قولٌ مُجْمَلٌ.

---

(١) في (غ): بقوله سبحانه.
(٢) سقطت من (غ).
(٣) في (غ): قادرا على.
(٤) في (ط): قديرا.
(٥) قوله: (بمعنى المحكم) سقط من (غ).
(٦) قوله: (لا إشكال ... من صفات الذات) سقط من (ط).
(٧) سقط من (ل) و(غ).
(٨) في (ط): الحكم.

ومنهم من قال: إن الحكيم هو الذي يفعل ما يُريد، وهو قول[١] الأستاذ أبي إسحاق، وهذه دَعْوَى، وإنما ظنَّ أن الحُكْمَ فِعلٌ تَقْتَرِنُ به الإرادة حسَبَ ما[٢] تقترن به الأفعال، وليس كذلك، بل هو الخبر عن الصواب كما بيَّنَّاه.

ومنهم من قال: إن الحكيم هو الذي تَقَعُ[٣] أَفْعَالُهُ على مُقْتَضَى عِلْمِهِ وإرَادَتِه[٤]، وليس الإحْكَامُ فِعْلًا ولا صِفَةَ فِعْلٍ، وإنَّما هو[٥] عبارةٌ عن وقوع المخلوق على حَسَبِ العلم والإرادة، فَيَدُلُّ وقوعُ الفعل على مُقْتَضى العِلْمِ والإرادة على أنَّه حَكِيمٌ، كما يَدُلُّ خُروجُهُ مِنَ العدَمِ إلى الوجود على أنّه قَادِرٌ، فلَمْ يَزَلِ الباري[٦] حَكِيمًا ولا يَزَالُ، كما لَمْ يَزَلْ مُخْبِرًا[٧] ومُتَكَلِّمًا ولا يَزَالُ، ولم يَزَلْ عَالِمًا ولا يَزَالُ.

المسألة الثالثة: في كونه خير الحاكمين وأحكم الحاكمين

أمَّا كونُه خيرَ الحاكمين فلأنه لا يَقْبَلُ رُشوة، ولا يُقابِل[٨] بِسَطْوَةٍ[٩]، ولا تُخَافُ منه هَفْوَةٌ.

وأمَّا كونُه أحكمَ الحاكمين فلأنه لا/ يَتطرَّقُ إلى عِلْمِهِ سَهْوٌ، ولا يُمكِن في قَضائِه وحُكْمِه[١٠] نَقْضٌ. [١٠٤/أ]

---

(١) سقط من (غ).
(٢) في (ط): حسبُ لا.
(٣) في (غ): يفعل.
(٤) التبصير في الدين (ص١٦٩).
(٥) سقط من (غ).
(٦) في (غ): الباري سبحانه.
(٧) في (ط): خبيرا.
(٨) في (ك): صح كذا.
(٩) في (ل): سطوة.
(١٠) في (ط): حكمته.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمَ العبد معنى كَوْنِ ربِّه حَكِيمًا، فالمنزلة العليا لله في ذلك تَقتضي له[1] أحكامًا:

فإن كان الحكيم هو العالم فقد تقدَّم بيانُ التنزيل فيه؛

وإن كان الحكيم المُحْكِم[2]، فمن أحكم كل شيء إلَّا هُو، فكل إحسانٍ منه مكتوبٌ، وعليه محسوبٌ؛

وإذا كان بمعنى المُخْبِرِ، فليس الإخبارُ عن الحقائق إلَّا لَهُ، لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ.

المنزلة الثانية للعبد:

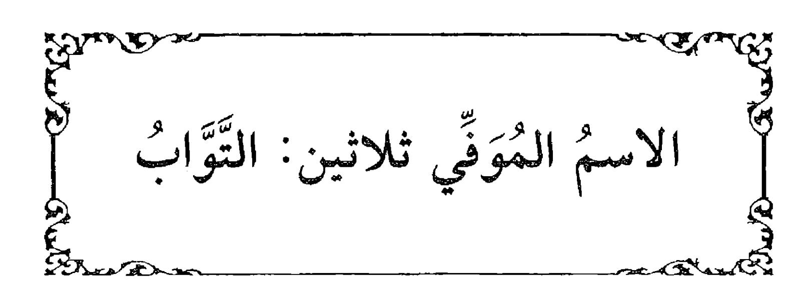
وهو[3] بأن يكون قولُه صَوَابًا وفِعْلُهُ صِدْقًا.

---

(١) سقطت من (غ).

(٢) في (ط): الحكَم.

(٣) في (ط): هي.



الاسمُ المُوَفِّي ثلاثين: التَّوَّابُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأَوَّل: في مورده

وَرَدَ به نصُّ القرآن، قال تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة:١٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور:١٠]، وقال تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾ [غافر:٣]، ووَرَدَ في السُّنَّة في حديث أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في مورده لغةً

أَصْلُ التوبة في اللغة الرجوع، يقال: تاب وآب[١] وأناب بمعنى رجع.

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

إذا عَلِمتم حقيقة[٢] التوبة، وهو الرجوع، فلعلمائنا في وصف الباري تعالى بذلك ثلاثة أقوال:

الأَوَّل: لا يجوز أن يُوصف الله بشيء من ذلك إلا بما وَصَفَ به نفسَه، وهو أنه توَّاب لأجل ورود النصِّ بذلك، ويوصف العبد بأنه توَّابٌ، ومعنى توبة

(١) في (غ): ناب.

(٢) في (غ): معنى.

الله على العبد عَوْدتُهُ[١] عليه بالتوفيق والعِصْمَةِ، وتَوْبَةُ العبد رجوعُه عن[٢] الأحوال المذمومة إلى الأحوال المحمودة.

الثاني: قال آخرون: بل يُوصَفُ الله بذلك حَقِيقَةً، وتَوْبَةُ الله على العبد رَدُّهُ له من حالة المعصية إلى حالة الطاعة، يُقال: تاب اللهُ على العبد إذا رَجَعَهُ عن السيئات إلى الحسنات.

الثالث: قال آخرون: توبة الله على العبد قَبولُه توبتَه.

المسألة الثانية: في المختار

أمَّا من قال إن توبة الله على العبد رجوعُه به من حالته المذمومة إلى حالته المحمودة، فأراد بذلك خَلْقَ التوبة له؛ وهي الاعتقاد الجميل والفعل الحسن، وكذلك قول من قال عودُه عليه بالتوفيق والعِصْمَةِ.

وأمَّا من قال إنه قَبوله له لتوبته[٣] فذلك مُحتمِل لوجهين:

أحدهما: يرجع إلى قوله[٤] قَبِلْتُ.

والثاني: يرجع إلى[٥] مَنِّهِ بالثواب عليه، وكَتْبِهِ لَهُ في ديوان المُنِيبِين.

والصَّحِيحُ أن توبةَ الله على العبد ترجع إلى وجهين:

أحدهما: الحُكْمُ.

والثاني: الفِعْلُ.

---

(١) في (ط) و(ل) و(م): عَوْدُه.

(٢) في (ط): من.

(٣) في (ط): بتوبته.

(٤) في (غ): قول.

(٥) سقط من (غ).

فإن قلنا: إنه بمعنى الحُكْمِ فالمراد أنه تعالى قد حَكَمَ في الابتداء بتوبته، وحُكْمُ الله كلامُه، وذلك خبرُه عنه بما يكون منه.

وإن قلنا إنه بمعنى الفعل فهو خَلْقُهُ فيه/ الإنابةَ والعصمة، وذلك يعود [١٠٤/ب] إلى صفات الفعل، وهو جارٍ على المعنيين جميعًا، صحيحٌ فيهما.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العليا للربِّ:

يختص فيها بحُكْمَيْنِ:

أحدهما: خلقُه للتوبة لا يخلُقها سِواه.

الثاني: هِبَةُ[1] العِصْمَةِ.

المنزلة الثانية[2] للعبد:

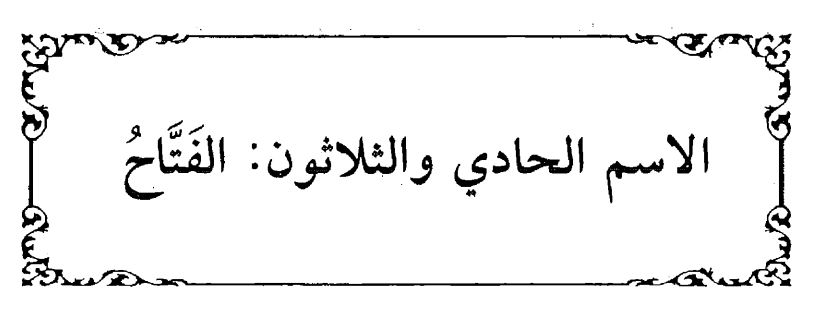
أن يَقْبَلَ عُذْرَ من اعتذر إِلَيْه، ولو عاود[3] الجِنَايَةَ عَلَيْه.

---

(١) في (غ): هي.

(٢) في (ط): السفلى.

(٣) بيض لها في (غ).



الاسم الحادي والثلاثون: الفَتَّاحُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

ورد به نَصُّ القرآن، قال سبحانه: ﴿وَهُوَ ٱلْفَتَّاحُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [سبأ:٢٦]، وقال:﴿وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ﴾ [الأعراف:٨٩]، ووردت به السُّنَّةُ في حديث أبي هُريرة المفسَّر، وقال تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُّبِيناً﴾ [الفتح:١]، وقال تعالى ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ﴾ [فاطر:٢][1]، وأجمعت عليه الأمة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

الفتح في اللغة عبارةٌ عن حَلِّ المغاليق كيفما تصرَّفت، وقد يكون الفتَّاح الحاكِم؛ لأنه يفتح غَلَقَ الفَصْلِ بين المتخاصِمَين بقضائه، ومنه قوله ﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف:٨٩]، معناه اُحْكُمْ.

وسَمَّت العرب القاضي فتَّاحًا، قال امرؤ القيس:

أَبَعْدَ الفاتِح[2] الوهَّابِ عَمْرٍو حَلِيفِ الجود والحَسَبِ اللُّبَابِ[3]

---

(١) في (ط) زيادة: فلا ممسك لها.

(٢) أشار في (ط) إلى أن بالأصل المنتسخ منه: الفتاح، ثم أصلحها. وهو كما أثبته المؤلف منقولاً عن الإمام الخطابي في شأن الدعاء: (٥٦)، غير أنه غير موجود في الديوان، إذ الموجود ما نقله في طرة بـ (ط)، وأشار محقق كتاب الخطابي أنه من زيادة ابن النحاس وأبي سهل، والله اعلم.

(٣) هو من شعره في قصيدة مطلعها: =

ويُروى عن ابن عباس أنه قال: «ما كنت أعلم ما معنى الفتَّاح حتى سمعت أعرابِيَّيْنِ يتنازعان مَطْلَبًا، فقال أحدهما لصاحبه: بيني وبينك الفتَّاح»[١].

وقد يكون بمعنى النَّصْرِ، قال الله سبحانه ﴿إِن تَسْتَفْتِحُواْ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ﴾ [الأنفال:١٩]، معناه إن تَسْتَنصِرُوا.

الفصل الثالث[٢]: في شرحه عَقِيدَةً

قد بيَّنَّا مورده لغةً، فأمَّا تحقيقه، فيرجع إلى ما صدَّرنا به القول من أنه حلُّ كل غَلَقٍ؛ فإن كان حلُّ التنازُعِ بالحُكْمِ، فإنه قولٌ وبيانٌ للناس وَجْهَ[٣] الأحْكام، وقولُه كلامُه، وإن كان بمعنى النُّصْرَةِ رجع إلى فِعله، وذلك بيِّنٌ في معنى النّصير، وكذلك أيضًا يَرْجِعُ إلى الفِعل فيما يَفتحُ[٤] عَلَى العِبَادِ من رِزْقٍ،

= أرانا مُوضِعِينَ لأمرِ غَيْبٍ ... وَنُسْحَرُ بالطَّعامِ، وَبالشَّرابِ

وهذا البيت من رواية ابن النحاس وأبي سهل، كما أفاده محقق الديوان: محمد أبو الفضل إبراهيم (٤٠٣).

(١) رواه عنه بلفظ مختلف ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١٢٢) برقم (٢٩٩٨٤) قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عن مِسْعَرٍ، عن قَتَادَةَ، عن ابن عَبَّاس، قَالَ: «مَا كُنْتُ أَدْرِي مَا قَوْلُهُ: ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف:٨٩]، حَتَّى سَمِعْتُ بِنْتَ ذِي يَزَنَ، تَقُولُ: جِئْ أُفَاتِحْكَ»، ورواه البيهقيّ في الأسماء والصفات (١/ ١٦٤) (١٠٧)، قال: أخبرنا أبو طاهر الفقيه أنا أبو بكر القطان ثنا أحمد بن يوسف السلمي ثنا عبيد الله بن موسى أنا مسعرعن قتادة عمن أخبره عن ابن عباس ﷺ قال: «ما كنت أدري ما قوله: «افتح بيننا» حتى سمعت بنت ذي يزن أو ابنة ذي يزن تقول: تعال أفاتحك، أقاضيك»، وفي سياق طريق البيهقي الدلالة على وجود انقطاع بين قتادة وابن عباس، فالله أعلم.

(٢) في (غ): الثاني.

(٣) في (غ): من.

(٤) في (غ): يصح.

ويَفْتَحُ مِن بَصَائِرَ وهُدًى وغيرِ ذلك مِن كُلِّ مَعْنًى، وثَبَتَ[١] أنَّه مِن صِفَاتِ الذَّاتِ؛ وهو الكَلَامُ بمعنًى، ومِن صِفاتِ الفِعْل بالمعاني المذكُورَةِ.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمْتَ[٢] معنى الفتح لغة، وتحقَّقْتَه[٣] عَقِيدَةً، فله مُتعلَّقاتٌ كثيرةٌ؛

المنزلة العليا للباري تعالى:

له فيها ثلاثةُ أحكامٍ مخصوصةٌ، عددُها عَشَرَةٌ:

الأوَّل: أنه يفتح غَلَقَ العدَم بالوجود، وليس ذلك إلَّا له، وزَعَمَت القَدَرِية أنه يُشارِكُه في ذلك العبدُ.

الثاني: أنه يُبيِّنُ بكلامه كلَّ مُشكِلٍ.

الثالث: أنه يَفتح مَغَالِيقَ الرزق بالعطاء في كل نَوْعٍ؛ من غَيْثٍ على قَحْطٍ، وغِنًى على[٤] فَقْرٍ، وفَرَجٍ مِن هَمٍّ،/ وهُدًى من ضَلَالٍ، وطَاعَةٍ من مَعْصِيَةٍ، وتَوْبَةٍ على إصرار، ونَصْرٍ من خِذْلَانٍ، وعِلْمٍ عَن[٥] جَهْلٍ، فعنده مفاتِحُ الغَيْبِ. [١٠٥/أ]

المنزلة الثانية[٦] للعبد:

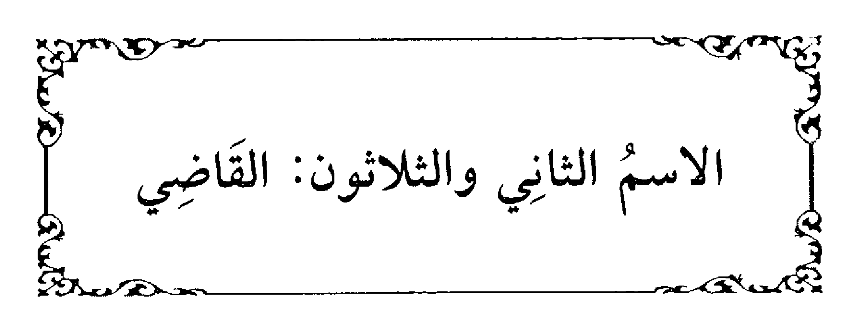
له فيها حالتان:

الأُولَى: أن يَلزمَ بابَ ربِّه في جَمِيعِ أَحْوَالِهِ.

الثانية: أن يَفتح على غيره كلَّ مُنغَلق بفِعْلِه وكلَامِه ومَالِهِ.

---

(١) في (غ): وثبت.
(٢) في (ط): علمتم.
(٣) في (ط): تحقيقه.
(٤) في (غ): من.
(٥) في (غ): من.
(٦) في (ط): السفلى.



الاسمُ الثانِي والثلاثون: القَاضِي

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ به القرآن فِعْلًا[١]، وكذلك السُّنَّة، ولم يَرِدْ فِيها[٢] اسمٌ منه.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

فيه[٣] مسألتان:

المسألة الأولى: في سَرْدِ أقوال العلماء

قال علماؤنا[٤] - رحمة الله عليهم -: له خمسة مَعَانٍ:

الأوَّل: الحُكْمُ.

الثاني: الخَلْقُ، لقوله: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت:١٢].

الثالث: قضى بمعنى أَعْلَمَ، كقوله: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِي ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الإسراء:٤].

---

(١) كما في قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة:١١٧]، وأمثالها من الآيات.

(٢) في (ط) و(غ): فيهما.

(٣) في (غ): وفيه.

(٤) منهم الماتريدي في التوحيد (٣٠٦)، وابن فورك في المجرد (٤٨-٤٩ و٩٣)، والباقلاني في التمهيد (٣٦٧).

الرابع: القضاءُ بمعنى الأَمر، كقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:٢٣].

الخامس: القضاءُ بمعنى الأداء، كقوله: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء:١٠٣].

المسألة الثانية: في المختار

إذا رأيتم ما سَبَقَ من الأقوال، فالصحيح أنَّ قضى بمعنى فَرَغَ، قال أبو ذُؤَيْبٍ[١]:

وعليهما مَسْرُودَتانِ قَضاهُما   داوُدُ أو صَنَعُ السَّوابغِ تُبَّعُ[٢]

وعليه يَجْرِي كل[٣] ما تقدَّم منه[٤]؛ وقضاء القاضي فراغُه من الحُكْمِ وإنفاذُه له، وعليه يُحمَلُ قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُم بِحُكْمِهِۦ﴾ [النمل:٧٨]، وقوله: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الإسراء:٤]، أعلمناهم إعلامًا مَفروغًا مِن بَيانِه، وقوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:٢٣] يعني أنفذ حُكْمَهُ وأمضَى أَمْرَهُ، وقوله: ﴿فقضاهن﴾ فَرَغَ مِنهنَّ، وقوله: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ﴾ أي[٥] أُكْمِلَتْ، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾ [طه:١١٤] أي يَكْمُلَ بَيَانُه ويُفْرَغَ مِنه.

وتقولُ العرب: قضى فُلَانٌ، أي مات وفَرَغَ عُمْرُه، وعليه يدل قوله ﷺ: «أَوَّل ما خَلَقَ الله القَلَمُ، فقال له: اكتب، فكتب ما يكون إلى يوم

---

(١) في (ط): أبوذيب.

(٢) من مرثية أبي ذؤيب الهذلي المشهورة، انظر: المفضليات (٤٢٨)، وديوانه: (ص١٩).

(٣) في (غ): في كل.

(٤) في (ط) و(ل): فيه.

(٥) سقطت من (ط).

القيامة»[١]، وقوله ﷺ: «فرغ ربكم، ما من نفس[٢] منفوسة إلا وقد كُتِبَ مكانها (من النار[٣])[٤]»[٥]، وذلك إشارة إلى ما تكلَّم سبحانه به[٦]، وكَتَبَ[٧] مجراه[٨] وحَقيقتَه[٩].

الفصل الثالث: في شرحه عَقِيدَةً

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في حقيقته

وقد تقدَّمت في المسألة الثانية قبلَه، فالباري هو القاضي الذي قد أَمْضَى حُكْمَه وأَنفذَ قضاءَه مَقُولًا مَكْتُوبًا، وأَسْجَلَ عليه في كِتابِه، وجَعَلَهُ فوق عَرْشِهِ، فَجَرَتِ المخلُوقَاتُ عَلَى نَصِّهِ.

---

(١) أخرجه أحمد (٢٣٠٨١)، وأبو داود؛ في السنة، باب في القدر: ٤٧٠٠(٤/٢٢٥-محيي الدين)، والترمذي؛ واختلف قوله فيه فاستغربه، في القدر، بابٌ منه: ٢١٥٥ (٤/٢٧-بشار)، وصحَّحه في التفسير باب ومن سورة (ن): ٣٣١٩ (٥/٢٨١-بشار)، من حديث عبادة بن الصامت مرفوعًا.

(٢) سقط من (غ).

(٣) في (ط): في الجنة أو في النار.

(٤) سقط من (غ).

(٥) أخرجه أحمد (٦٢١)، (١٠٦٧)، والبخاري؛ في التفسير، باب قوله: وكذَّب بالحسنى: ٤٩٤٨ (٦/١٧١-طوق النجاة)، ومسلم؛ في القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه: ٢٦٤٧ (٤/٢٠٣٩-عبد الباقي)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٦) في (ط): به سبحانه، وسقطت من (غ).

(٧) في (ط): كُتب، وفي (غ): كتبه.

(٨) في (ط): مجازه.

(٩) في (غ): حقيقة.

المسألة الثانية:

إِن قيل: هل تقولون إن قضاء الله[١] هو مقضيُّه كما قلتم: إن الخَلْقَ هو المخلوق[٢]؟

[١٠٥/ب] أجاب عن ذلك ابن فُورَكَ بأن قال:/ اختلَف أصحابنا في ذلك، فأمَّا من قال: إن الخَلْقَ هو المخلوق فالقضاء عنده هو[٣] المقضيُّ، ومن غاير بين ذَيْنِك غايَر بين ذَيْنِ.

والجواب الصحيح، أنَّا لا نقول: إنَّ القضاء هو المقضي[٤]، لأنَّ القضاء يتصرَّف فيما يُخلق وما لا يُخلق، فإذا سأل عنه مطلقًا فقال القضاء هو المقضيُّ أو غيره لم يصحَّ الجواب عنه، **لأنَّ كل لفظ مشترك بين معان متغايرة لا[٥] يصحَّ الجواب عنه[٦] إلا بالإفراد[٧]**، حسَبَ ما بيَّنَّاه في كُتُبِ الأصول، ولو قال: القضاء في المخلوق هو المقضي أو غيره لصحَّ أن يُجاوَب عنه بجواب ابن فُورَكَ[٨].

---

(١) ليس في (غ).

(٢) خلافا للمعتزلة الذين يقولون إن الخلق غير المخلوق، انظر: مقالات الإسلاميين تـ/ زرزور (١/٦١)، والتسديد لعبد الجليل الرَّبَعِي: ق٨٥/ب.

(٣) سقطت من (ط) و(ل).

(٤) قوله: (ومن غاير بين ذينك ... إن القضاء هو المقضي) سقط من (غ).

(٥) في (ط): لم.

(٦) قوله: (لأن كل لفظ مشترك ... الجواب عنه) سقط من (ك).

(٧) قوله: (لأن كل لفظ ... إلا بالإفراد) سقط من (غ).

(٨) وهو جواب الباقلاني في التمهيد: (ص٣٦٨).

المسألة الثالثة[١]:

إن قال قائل: أترضون بقضاء الله للكفر والمعصية؟

قلنا: عنه جوابان:

أحدهما: أنَّا نقول: نعم، ومن أصول[٢] التَّوْحِيدِ عندنا الرضى بالقضاء.

الثاني: أنَّ[٣] من أصحابنا من قال: أرضى بقضاء الله، ولا أقول أرضى بقضاء الله[٤] الكفر، وهو إقرار بعيدٌ لا يُحتاجُ إليه.

المسألة الرابعة:

إنْ قال قائل: أتقولون إن قضاء الله حقٌّ؟

قلنا: نعم.

فإن قال: أليس الكفرُ قضاءً[٥]؟ قلنا: نعم، قال: فيجيء[٦] من ذلك رضاكم بالكفر؟

أجاب عن ذلك بعض علمائنا بأن قال: ذلك كما نقول: السحرُ حَقٌّ، والسحر في الحقيقة باطلٌ مَنْهِيٌّ عنه.

وهذا جوابٌ فاسِدٌ، فإنَّ معنى قولنا إنَّ السحر حقٌّ أنَّه حَقِيقَةٌ، لأنَّ لَفْظَ الحقِّ يَنطلِقُ على الحقيقَةِ التي هي وُجودُ الشَّيْءِ، ويَنطلِقُ على الحقِّ الذي هو

(١) انظر: التمهيد للباقلاني: (٣٦٨).

(٢) في (ط): أصل.

(٣) لم ترد في (ط) و(ل).

(٤) لم يرد في (غ).

(٥) في (ط): قضاءه، وفي (ل): قضاه.

(٦) في (ط): فجاء.

ضِدُّ الباطل، فيكون معنَى قَوْلِنَا: السحرُ حقٌّ أنَّه حَقِيقَةٌ، لا على أنه حقٌّ الذي هو ضِدُّ البَاطِل[١]، وإذا ثبت أنه حقيقةٌ فالحقيقة قد تكونِ حقًّا وقد تكون باطلًا.

والجواب الصحيح من وجهين:

أحدهما: أنَّا نقول: قد قدَّمنا بيانَ[٢] أنَّ[٣] القضاء هو الفَراغُ والتَّمَامُ، وكلُّ أَمْرٍ فَرَغَ[٤] الله مِنه فهُو حَقٌّ، لأنَّه سبحانه لا يَقْضِي إلَّا بِالحَقِّ، كما قال: ﴿يَقُصُّ ٱلْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ﴾ [الأنعام:٥٨]، وقضاؤه بكُفْرِ الكَافِرِ حَقٌّ، وكُفْرُ الكَافِرِ بَاطِلٌ.

الثاني[٥]: أنَّا نقول: إذا قلنا في الجملة إن قضاء الله حقٌّ جازَ، وإن كان كُفْر الكافر مِن قضائه، ولا نقول: إنَّ الكُفْرَ حَقٌّ كما نقول: إنَّ ما دون الله ضَعِيفٌ، والإسلام دون الله وليس بضعيف، لأنَّا إذا قلنا الإسلامُ ضعيفٌ كان خطأً، وإذا قلنا: في الجملة ما دون الله ضَعِيفٌ، اقتضى ذلك وصفَه بالقدرة والسلطان، ومثلُ هذا في الكلام كثيرٌ.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا ثبت هذا: فلِلَّه سبحانه حُكْمٌ يختصُّ به في هذا، وهو أنَّه لا يُرَدُّ قضاؤه؛

وللعبد حُكْمٌ يختصُّ به، وهو التزامه الرِّضَى بالقَضَاءِ.

---

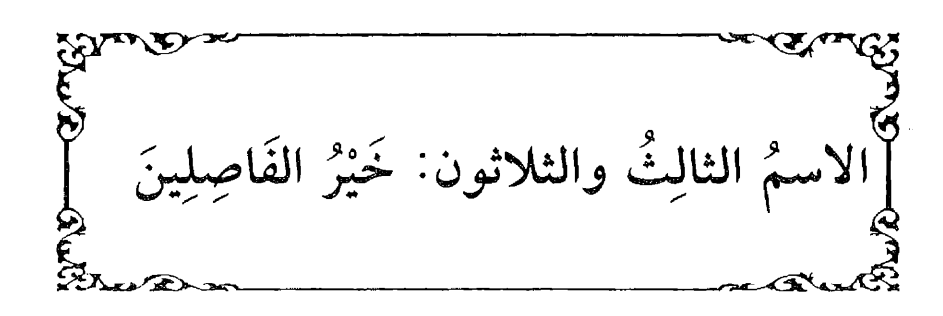
(١) قوله: (فيكون معنى قولنا ... ضد الباطل) سقط من (غ).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): بأنَّ.

(٤) في (ط) و(ل): قد فرغ.

(٥) أصله عند الباقلاني في التمهيد: (٣٦٩).



فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ به القرآن، قال الله سبحانه: ﴿يَقُصُّ ٱلْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ﴾ [الأنعام:٥٨]، ولم تَرِد به السُّنَّة، لكن جاء في صفة كلام النبي ﷺ: «فصْل[١] لا نَزْرٌ[٢]/ ولا هَذَرٌ»[٣][٤]، وأجمعت عليه الأمة لوُرُودِهِ[٥] في كتاب الله سبحانه، ووردت به[٦] السنة فِعْلًا، قال الله تعالى[٧]: ﴿رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾ [السجدة:٢٥][٨]، وسمَّى الله كلامه فَصْلًا فقال: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾ [الطارق: [١٠٦/أ]

---

(١) سقطت من (غ).

(٢) بيض لها.

(٣) في (ط): لا نزر فيه ولا هدر، وفي (ل): هذر، بالمعجمة.

(٤) أخرجه أحمد (٢٥٠٧٧)، والبخاري؛ جزء منه في المناقب، باب صفة النبي ﷺ: ٣٥٦٧(٤/١٩٠-طوق النجاة)، وأبو داود؛ في الأدب، باب الهدي في الكلام: ٤٨٣٩ (٤/٢٦١-محيي الدين)، من حديث عائشة، ولفظه: (كان كلام النبي ﷺ فصلًا).

(٥) في (ط) و(ل): لمورده.

(٦) في (ط) و(ل): السنة به.

(٧) في النسخ الأخرى: قال الله.

(٨) في (ط) و(ل): إن ربك هو يفصل بينهم.

١٣]، وقال[١]: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾[٢] [الشورى:٢١]، وقال في بابٍ منه: ﴿ءَايَٰتٍ مُّفَصَّلَٰتٍ﴾ [الأعراف:١٣٢]، فيجيء منه الفاصِل.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

الفَصْلُ التفريق والتمييز بين المَعْنَيَيْنِ، تقول[٣]: فصَلت بين الشيئين إذا فرَّقت بينهما فانفصَلَا، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾ [الطارق:١٣]، أي يُفَرِّقُ بين الحق والباطل، وقوله: ﴿وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾ [ص:٢٠] هي قوله: البيِّنة على المدَّعي واليمين على من أنكر، وهو التمييز بين الخصمين وأحوالهما، ومنه ﴿ءَايَٰتٍ مُّفَصَّلَٰتٍ﴾ [الأعراف:١٣٢] أي مُبَيَّنَات.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى:٢١]، يعني ما تقدَّم من إخبار الله أنه يَفْصِلُ بينهم يوم القيامة، وهذا كلُّه التفريقُ[٤] والتمييز.

الفصل الثالث: في بيانه حَقِيقَةً وعَقْدًا[٥]

إذا عَلِمتم معنى الفَصْلِ، فالباري تعالى يفصل بين المعاني بقوله وبيانه، وبعلمه وكتابه، وبفعله وخَلْقِه، وذلك قوله سبحانه: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ﴾ [الأنعام:٥٧]، فبيَّن أنه الحاكِم القاضِي الفاصِل، فحُكْمُهُ خبرُه عَنِ الحقائق، وقَضاؤه بيانُه التَّامُّ، وفَصْلُهُ تَمْيِيزُهُ بالبيان بين الأشياء، فهذا فَصْلُهُ بكلامه.

---

(١) من النسخ الأخرى.

(٢) قوله: (وسمَّى الله كلامه فَصْلًا) إلى آخر الآية سقط من (غ).

(٣) في (ط): يقول.

(٤) في النسخ الأخرى: للتفريق.

(٥) في النسخ الأخرى: في بيان حقيقته وعَقده.

وأمَّا فصله بعلمه وكتابه فإنَّه: «لما خَلَقَ القلم قال له: اكتب، فكتب ما يكون إلى يوم القيامة»[١].

وأمَّا فصله بخلْقِهِ فذلك مُشَاهَدٌ[٢] من تمييزه بين المختلِفات، وتخصيصِه لأوصاف الكائنات، وتفريقِه بين الأعيان والذوات، وتفصيلِ الآيات والمعجزات.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُليا للربِّ:

يختصُّ فيها بأن الفَصْلَ الذي لا يُرَدُّ له.

ويختصُّ العبد بحُكْمَيْنِ:

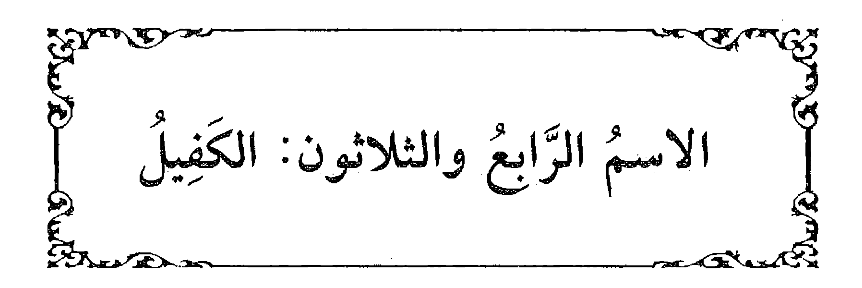
أحدهما: أن يكون كلامُه فَصْلًا؛ لا نَزْرًا ولا هَذَرًا[٣]، المعنى أن يكون كلامُه مُبَيَّنًا، لا قَليلًا ناقِصًا ولا كَثِيرًا مُشَغِّبًا، وذلك للنَّبِيِّ ﷺ وحدَه، ويَلْحَقُ الخَلْقُ مِنه بقَدْرِ درجاتهم عند الله وما يَسَّرَ لَهُم.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) في النسخ الأخرى: شاهِد.

(٣) في (ط): لا نزر فيه ولا هدر، وفي (ل) و(غ): لا نذر فيه ولا هذر، وتصحفت في (م) تصحيفًا فاحشًا.



الاسمُ الرَّابعُ والثلاثون: الكَفِيلُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ به القرآن، قال الله تعالى: ﴿جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل: ٩١]، ووردت السُّنَّةُ[1] بفعله، قال النبي عليه السلام[2]: «تكفل الله لمن جاهد في سبيله»[3] الحديث[4]، ووَرَدَتْ به أيضا اسمًا[5] في حديث الخَشَبَة، حين قالوا: ايتنا بكفيل، قال: رضيت بالله كَفِيلًا[6]، وأجمعت عليه الأمَّة.

---

(١) في (غ): به السنة.

(٢) في (غ): ﷺ.

(٣) أخرجه مالك في الموطأ؛ (٢٧٥)، وأحمد (٩١٦٣)، والبخاري؛ في فرض الخمس، باب قول النبي ﷺ: أحلت لكم الغنائم: ٣١٢٣ (٤/٨٤- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الإمارة، باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله: رقم ١٨٧٦ (٣/١٤٩٥- عبد الباقي)، بلفظ «تضمن الله ...» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) سقط من (غ).

(٥) سقط من (غ).

(٦) أخرجه أحمد (٨٥٧١)، والبخاري تعليقًا بصيغة الجزم، في مواضع؛ منها في الزكاة، باب ما يستخرج من البحر: ١٤٩٨ (٢/١٢٩- طوق النجاة)، ووصله النسائي في الكبرى؛ في اللقطة، باب ما وجد من اللقطة في البحر: ٥٨٠٠ (٥/٣٥٤-شلبي)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

اعلَمُوا أن الكفيل في اللغة له معنيان متباينان[١]، أحدُهما[٢] الضَّمَانُ، يقال: كفَل يكفُل، وتكفَّل يتكَفَّلُ، إذا ضَمِنَ والتزَم.

الفصل الثالث: في حقيقته

وفيه مسألتان:

[١٠٦/ب]

/ المسألة الأُولى: في حقيقة الكفالة

وهي الالتزام، وذلك يكون بالقول، وذلك من صفات الكلام، وقد يُقال للعائل كفيِلًا[٣]؛ لأنه إذا عال المرء وأنفق عليه كأنه فَعَلَ فِعْلَ الملتزم لذلك[٤].

المسألة الثانية:

الباري تعالى كَفِيلٌ بالمعنيين المتقدمين جميعًا، في باب الدُّنْيَا والدين:

أمَّا في الدين فبقوله: ﴿أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم﴾ [آل عمران: ١٩٥] وما أشبهه.

---

(١) في النسخ الأخرى: معانٍ متباينة، وأشار إليها ناسخ (ك) وصحَّحه، كما صحَّح الذي أثبتنا.

(٢) في (ط) و(ل): أحدها.

(٣) فوقها في (ك): صح كذا، وفي الطرة: كفيلٌ، وكتب فوقه: صح صـ، وفي النسخ الأخرى: كافلا.

(٤) في (ك): إذا عال المرء وأنفق عليه، لأنه فَعَلَ فِعْلَ الملتزم لذلك، وهو الذي في النسخ الأخرى، وأثبت في الطرة: لأنه إذا عال المرء وأنفق عليه لأ[نَّه] فَعل فِعْل الملتزم لذلك، صح كذا بالأصل، وفوق لأنه: كذا، وفوقهما: كأ[نَّه]، وصحَّحها، وهو الذي أثبتناه.

وأمَّا في الدُّنْيا فبقوله: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا﴾ [هود:٦]، وأمَّا بالفعل فلأن[1] الخَلْقَ عِيالُه تعالى، يَسْتَدِرُّونَ خَزَائِنَهُ ويَستَعِيذُونَ نِقَمَهُ[2].

الفصل الرَّابع: في التنزيل

إذا عَلِمتم أنَّ الكَفِيل هو المُلْتَزِمُ، وتحقَّقتم أنَّ الله قد التزم ثوابَ الأعمال وضَمِنَ جَرَيَانَ الرِّزْقِ، فاعلَمُوا أنه[3] قال: ﴿وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم:٣٩]، فنفى التوكُّل عن[4] العمل، ودعا العباد إليه، وقال ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا﴾ [هود:٦]، فأظهرَ الضَّمَان، فعكَسَ الشيطانُ هذا في حقِّ الضعفاء، وقال للعصاة: توَكلوا على المغفرة، واجتهدوا في طلب الدنيا؛ وعلى العبد أن يقوم بحقِّ الوعدين، ويجتهد في العمل، ويتوكَّل في الرزق، وهي المنزلة الثانية له.

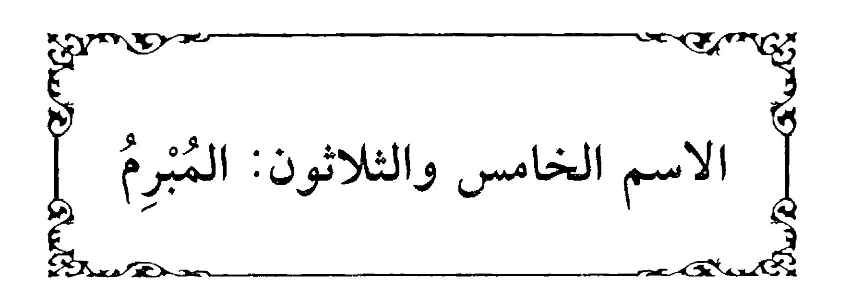
---

(١) في (غ): فإن.

(٢) في (ط): يستغِدُون نعمه، وفي (ل): يستعذون نعمه، وفي (م) و(غ): يستعدُّون نعمه، وأشار إليها ناسخ (ك) وصحَّحها.

(٣) في (ط): أن الله.

(٤) في (ط): على.



الاسم الخامس والثلاثون: المُبْرِمُ

فيه أربعة فصول[١]:

الفصل الأوَّل: في مورده[٢]

وَرَدَ به القرآن، قال تعالى[٣]: ﴿أَمۡ أَبۡرَمُوٓاْ أَمۡرٗا فَإِنَّا مُبۡرِمُونَ﴾ [الزخرف:٧٩].

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

المُبْرِمُ في اللغة هو الذي عَقَدَ فأَحْكَمَ، تقول: أَبْرَمْتُ الأمرَ إذا أَحْكَمْتَه، فهو مُبْرَمٌ وبَرِيمٌ، كقولك: عَسَلٌ[٤] مُعْقَدٌ وعَقِيدٌ.

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: في حقيقة الإبرام

وأصلُه عَقْدُ الحَبْلِ وإحكامُه، والبَرِيمُ الحَبْلُ المضفور، ثمَّ استعير في المعاني، فيقال: أبرمُوا أمرهم إذا أَحْكَمُوا رَأْيَهم، ولذلك قيل للجيش الذين أَبْرَمُوا أمرهم[٥] بَرِيمٌ، قالت ليلى:

(١) قوله: (فيه أربعة فصول) سقط من (ك) و(غ) و(ل).

(٢) قوله: (الفصل الأول في مورده) سقط من (ك) و(غ).

(٣) في (ط): قال الله تعالى.

(٤) في (غ): عمل.

(٥) قوله: (إذا أَحْكَمُوا رَأْيَهم، ولذا قيل للجيش الذين أَبْرَمُوا أمرهم) سقط من (غ).

لِيَقُودَ مِنْ أَهْلِ الحجازِ بَرِيمَا[١]

يعني في أحد التفسيرين: قَوْمًا أَحْكَمُوا رأيهم[٢].

المسألة الثالثة: في تحقيق وصفه به

اعلَمُوا أن معنى وصفه بأنه مُبرِمٌ على معنى قولنا في الحبل بَرِيمٌ، أنّه أحكم الأَفْعَالَ ورَبَطَ الرَّوابِط ونَظَمَ الموجُودات، بحيث لا يتطرَّق إليها زَلَلٌ، ورتَّب الأسباب والمسبَّبات بحيث لا يَنتسِبُ[٣] إليها خَلَلٌ.

وإذا قلنا إنه مُبْرِمٌ بمعنى إحكام الرأي، فلقَد نَظَمَ التَّدبِير وأَحْسَنَ التَّقدِير، فحقَّت كلمتُه، واتَّسقَت مَقادِيرُه وأَقْضِيَتُه.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُليا للربِّ[٤] في هذا الاسم

أنه لا يُردُّ حُكْمُه ولا يَفْسُد نَظْمُه.

والمنزلة الثانية للعبد

أن لا يَلْتَفِتَ إلى بَشَرٍ في رَجاءٍ ولا خَوْفٍ، لأنَّ[٥] القضاء مُحْكَمٌ والأمرَ مُبرَمٌ.

---

(١) من شعر ليلى الأخيلية، وصدر البيت:

يَا أيّها السدِمُ المُلَوِّي رَأْسَه ... لِيَقُودَ من أَهْلِ الحِجَازِ بَرِيمَا

تهذيب اللغة (١٥/١٥٩).

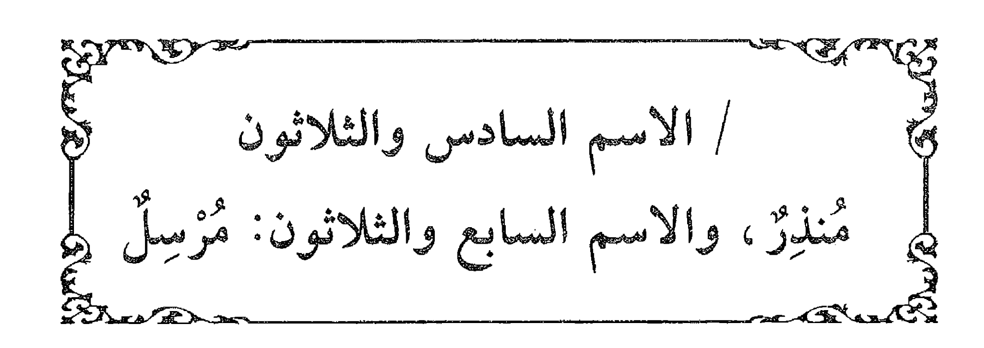
(٢) في (ط) و(ل):

(٣) في (ط): يتسبَّب.

(٤) في (غ): للرب سبحانه.

(٥) في (غ): فإن.

[١٠٧/أ]



/ الاسم السادس والثلاثون مُنذِرٌ، والاسم السابع والثلاثون: مُرْسِلٌ

فيهما أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في موردهما

وَرَدَ بهما القرآن، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [الدخان:٥] ﴿كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ [الدخان:٣].

الفصل الثاني: في شرحهما لغةً

أمَّا الإنذار فهو الإخبار بالعذاب عند المخالفة، والبُشْرَى الإخبار عن الثواب عند الموافقة، وقد تُستعمل البشرى مكان الإنذار، قال الله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران:٢١].

وأمَّا الإرسال فهو متابعة الخبر(١) على المعنى، ومنه: الرَّسْلُ، وهو اللَّبَنُ الكثيرُ عند مُتابعَةِ الحَلَبِ، ومنه: جاؤوا أَرْسَالًا؛ أي مُتَتَابِعين، فالرَّسُولُ نَذِيرٌ، ولا يكون النَّذِيرُ رَسُولًا حتىَّ يُتابع.

الفصل الثالث: في الحقيقة

[المسألة الأولى](٢):

حَقِيقة الرِّسالة إِبْلَاغُ الكلَام، ولا يكون إلَّا في(٣) قول الغير عن

---

(١) في ط: الخير.

(٢) زيادة منا.

(٣) سقطت من (ط) و(ل).

الغير[١]، فَلَابُدَّ في هذا الاسم من واسِطَةٍ بخلَافِ الإِنذَارِ، فإنَّه يكُون إخبارَ المتكلِّم عن نفسه، وقد يَكُون عَن غَيرِه.

وأبلغُ دَلِيلٍ على كَوْنِ الباري مُتكلِّمًا، ما ثَبَتَ مِن النَّظر إلى الخلق، وجواز أَمْرِهِم ونَهْيِهِم وإنذارِهِم وتَبْشِيرِهِم، وعَلَيْهِ عَوَّلَ المحقِّقُون مِن المتأخِّرين[٢]، فإنَّهم قالوا: **إنَّ كلَّ صِفةٍ جائِزةٍ في الخَلْقِ تَسْتَنِدُ إِلى صِفَةٍ وَاجِبَةٍ للخَالِقِ**[٣].

وصَوَابُهُ[٤] عِندي على حاله أن يُقال فيه: **كلُّ صِفَةٍ مخلُوقَةٍ واجِبةٍ أو جَائِزةٍ تَستنِدُ إلى صِفةٍ واجبةٍ للخَالِقِ**.

فالوُجوب يَتَعَيَّنُ في صِفَةِ الخالِقِ بِكُلِّ حَالٍ، والانقسام إلى وَصْفَي الجواز والوُجوب يَكُونُ[٥] في صِفَاتِ المخلُوق.

---

(١) قوله: (عن الغير) سقط من (ك) و(غ).

(٢) كل كتب العقيدة الأشعرية التي بين أيدينا تنسبه إلى الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني، وأدقهم نقلا عنه أبو القاسم الأنصاري صاحب الغنية في الكلام (٢/٦٣٤)، فقد نقله عنه بلفظه، وهو من أكثر المصادر اعتناء بأقوال الإسفراييني، مع شيخه الإمام الجويني.

(٣) وذلك قطعا للتسلسل، وقد ردَّه مع أوجه أخرى في المتوسط: (٢٧-٢٨)، رغم أن شيخه الغزالي قد ضعَّف الاستدلال به في الاقتصاد في الاعتقاد (ص٦٧)، وانظر تفصيل هذا الدليل والاعتراض عليه مع الردود في أبكار الأفكار العُلوية في شرح الأسرارا العقلية: (٢١٩ وما بعدها)، وهو أحد المسالك في الاستدلال على إثبات صفة الكلام لله تعالى، والمسالك الأخرى أبلغها الآمدي في أبكار الأفكار: (١/٣٥٣-٣٨٣) إلى ثمانية، غير أنها كلّها لم تسلم من الاعتراض.

(٤) في (غ): ورضوانه.

(٥) سقط من (غ).

المسألة الثانية:

إذا عَلِمتم أن الرسالةَ حقيقتُها إبـلاغُ كـلَامِ الغَيْـرِ، والإنـذارُ إبـلَاغُ الكَـلَامِ مُطْلَقًا كيفما كان، فقد جاءت رسالة الباري[1] على حقيقتها بواسطة، وأمَّا إنـذارُه فلم يَأْتِ إلَّا على أَحَدِ قِسْمَيْهِ؛ وهُـو الإبـلاغُ مَـعَ الوَاسِـطَةِ، وقـد يَكُـونُ الإنـذَارُ بالفعل فيما يُمتحَن به الخلقُ مِن المصائبِ تذكرةً[2] لهم ليُنيبُوا إلى الله.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمتم معنى الإرسال والإنذار، فالبـاري[3] يـختـصُّ فـي المنزلـة العليـا في ذلك بثلاثة أحكامٍ:

الأوَّل: حُكْمُ الدِّلَالَةِ بالمعجزة على الرسالة ليكون على الصدق دِلالَةً، لا يجوز[4] ذلك لغيره[5].

الثاني: أنه يَعصِمُ رَسُولَهُ عَن الكَذِبِ في المقالات.

الثالث: أنه يَعصِمُه عن الزَّلَلِ في المخالَفَات.

ويختصُّ العبد في المنزلة الثانية بأنه[6] تَلزمُه[7] ثلَاثةُ أحْكَامٍ:

الأوَّل: حُسْنُ الانقياد.

الثاني: جَمِيلُ القَبول[8].

الثالث: وُجوبُ الامتثال، والله أعلَم.

---

(١) في (غ): الباري سبحانه.

(٢) في (ط): بذكره، وفي (ل): يذكره.

(٣) في (غ): فالباري سبحانه.

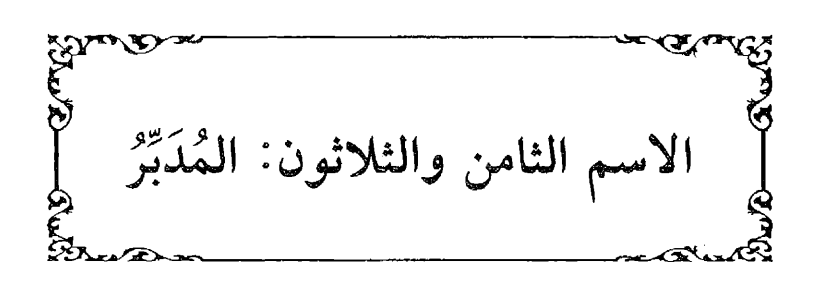
(٤) في (غ): يكون.

(٥) قوله: (لا يجوز ذلك لغيره) سقط من (ط) و(ل).

(٦) سقطت من (غ).

(٧) في (ط) و(ل): يلزمه.

(٨) في (ط) و(ل): القول.



الاسم الثامن والثلاثون: المُدَبِّرُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

جاء به القرآن فِعْلًا، ولم يجئ به[١] اسمًا، قال تعالى: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [السجدة:٥]، وورد في حديث أبي هريرة المفسَّر من طريق عبد/ العزيز بن الحُصَين. [١٠٧/ب]

الفصل الثاني: في شرحه لغةً[٢]

اختلفت فيه عبارة علمائنا:

فمنهم من قال: إنَّ دَبَّرَ عَلِمَ عَواقِبَ الأُمور.

ومنهم من قال: إن دبَّر نَظَرَ في عاقبة الأَمْر[٣]، واستدَبرَ رَأَى في عاقِبتِه ما لم يعرف في صَدْرِه، ويُقال: الدَّبْرَةُ على بني فُلَانٍ يعني العاقبة المذمومةَ، والدَّوْلَةُ لبني فُلَانٍ يعني الحالةَ المحمودةَ[٤].

---

(١) في (غ): فيه.

(٢) سقطت من (ط) و(ل).

(٣) في (غ): الأمور.

(٤) العين (٨/٣٣)، تهذيب اللغة (١٤/٨٠)، المحكم والمحيط الأعظم (٩/٣١٣)، المخصَّص (١/٣٢٦).

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في شرح حَقِيقَتِه

قد تقدَّم من قول عُلمائنا فيها[١] أنَّه العالِم، ولا تَشهدُ له اللُّغة، ولا يَعضُدُه الاشتقاق، وإنَّما الصَّحِيحُ أنه نظر في الدُّبُرِ[٢] وهي العاقبة، لكن لا يمتنع[٣] أن يُسمَّى العلمُ بالعاقبة تَدْبِيرًا، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨١]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد:٢٥]، المعنى أفلا ينظرون إلى[٤] آخِرِ المعرفة به حتَّى تَذهبَ عنهُم الشُّكُوكُ العارِضَةُ فيه[٥].

والنظرُ في العاقبة والفِكْرُ فيها إنَّمَا هو من قَبِيلِ الكَلَامِ النَّفْسِي، فهُو التَّدَبُّر[٦]، فلا يَزَالُ يُدِيرُهُ[٧] ويُدَبِّرُهُ[٨] حتَّى يُفضِيَ النَّظرُ بعد تمامه وسَداده إلى العلم المطلوب[٩]، فإن سُمِّيَ به كان من باب تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِثَمَرَتِهِ، وهو أَحَدُ قِسْمَي المجاز حَسَبَ ما بيَّنَّاهُ في كُتُبِ الأُصُول[١٠].

---

(١) في (ط): فيه.

(٢) في (غ): الذنوب.

(٣) في (غ): يمنع.

(٤) سقطت من النسخ الأخرى.

(٥) في (ل) و(ط): به.

(٦) في (ط): التدبير، وفي (ل): تدبير.

(٧) في (ط): يدبره.

(٨) في (ل): يتدبره، وفي (ط): يديره.

(٩) في (ط): بالمطلوب.

(١٠) في كتابه المطبوع باسم المحصول من علم الأصول (٣٠)، قسَّم المجاز إلى =

المسألة الثانية: في الاعتقاد لما يُضاف إلى الباري[١] فيه

إذا عَلِمتم[٢] - وفَّقكم الله - معنى التدبير، فوجهُ إضافته إلى الباري تعالى أنه عَلِم العواقب وأَخبر عنها خبرًا صادقًا، وانفرد منها بما لم يُطلِع عَليه أحدًا، فقوله: ﴿يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَۖ﴾ [يونس:٣]، اختلف[٣] علماؤنا في تأويله على أربعة أقوال:

الأوَّل: يَقْضِيه[٤].

الثاني: يُؤَخِّرُه[٥].

الثالث: يَأمر به ويُمضِيه.

الرابع: يُنزِله في مرتبته عَلَى أَحْكَامِ عَاقِبَتَه.

فأمَّا من قال إنَّ معناه يَقضِيه فقد تقدَّم معنى القاضي والقضاء.

وأمَّا من قال إنه بمعنى يؤخِّره[٦] فضعيف، لا لغةَ ولا اشتقاقَ يدل عليه[٧].

= قسمين: أحدهما: التشبيه، كقولك في الشجاع أسد، وفي البليد حمار، تشبيها للعاقل بغير العاقل؛ والثاني: التسبيب، وهو على وجهين: أحدهما أن يعبر عن الشيء بمقدمته السابقة له، والثاني أن يعبر عنه بفائدته».

(١) في (غ): الباري سبحانه.

(٢) في النسخ الأخرى: إذا عرفتم.

(٣) في (ط): اختلفت.

(٤) هو قول مجاهد، رواه عنه الطبري في التفسير (١٥/١٩)، مقتصرًا عليه.

(٥) في (ط) و(ل) و(م): يوجده.

(٦) في (ط) و(ل) و(م): يوجده.

(٧) قوله: (يدل عليه) سقط من (ط) و(ل).

وأمَّا من قال يأمر به فهو بعض التدبير، لأنَّ الأمر من التدبير، والنهي منه، وكلٌّ[١] أَقْسَامِ الكلام.

وأمَّا من قال تنزيل[٢] الأمور في مراتبها على أحكام عواقِبِها، فإن أراد بالقول فهو الصحيح، وإن أراد بالفعل فذلك مجازٌ، لأنه لَا فِعْلَ إلَّا مِنه، فقد أخبر تعالى بما[٣] هو بصفته عنه، فإن[٤] فُسِّرَ به كان وهْمًا من وجهين[٥]:

أحدهما: أنه تفسيرٌ لاسم الذات باسم الفعل.

والثاني: أنه صَرْفُ[٦] الحقيقة[٧] إلى المجاز من غير دليل[٨].

والعبارة الخالصة المخلَّصة أنه القول المنزِّلُ للأمور في مَراتِبِها على أحكام عَوَاقِبِها[٩]، **فالتَّدبير في الإخبار عنها كالتَّقدِير في التَّرتِيب لها**، وهي نُكتَةٌ عُظْمَى نَفَعَ اللهُ بها بِرَحْمَتِه[١٠].

المسألة الثالثة:

هذا الاسمُ من الأسماء المشتركة التي أَذِنَ الشَّرْعُ في تسمية المخلوق بها، وإن كان من أسماء الخالق الكريمة، وقد قال تعالى: ﴿فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا﴾

---

(١) في (ط): وكل من.

(٢) في (ط): ينزل، وفي (ل): تنزل، وفي (غ): في تنزيل.

(٣) في النسخ الأخرى: كما.

(٤) في (ط) و(ل): وإن.

(٥) في (غ): جهتين.

(٦) في (غ): يصرف.

(٧) في (ط) و(ل) و(م): عن الحقيقة.

(٨) في (غ): دلال.

(٩) في النسخ الأخرى: عواقبها للأمور.

(١٠) قوله: (وهي نُكتَةٌ عُظْمَى نَفَعَ اللهُ بِهَا بِرَحْمَتِه) سقط من (ك) و(غ) و(ح).

[١٠٨/أ] [النازعات:٥] اتَّفَقَ العلماء كلُّهم[١]/ عن بَكْرَةِ أَبِيهِمْ على أنَّها الملائكة تَنزِلُ بالأُمُور المدبَّرة المحكَمَة مِن عند الله، فسُمِّيَتْ بما تَنْزِلُ بِه.

الفصل الرَّابع: في التنزيل

لا يَخْفَى على ذي لُبٍّ أنَّ الباري تعالى عالِمٌ بالعواقب، فبذلك[٢] حَكَمَ، مُخبِرٌ بالحقائق، فهذان حُكْمَانِ لَا يُشارَكُ فِيهِمَا.

المنزلة السفلى للعبد:

هي بأن لا يُنْفِذَ قَوْلًا ولا عَمَلًا حتَّى يُفكِّر في عَاقِبته، فمن أمثالهم[٣]: شرُّ الرأي الدَّبَرِي[٤].

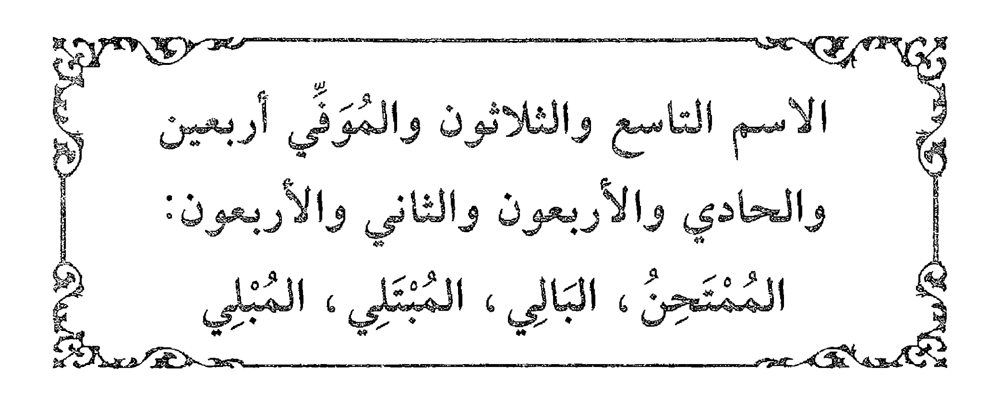
---

(١) في (ط) و(ل): كلهم في قوله عزَّ ذكره على أنَّ الملائكة.

(٢) في (ط) و(غ) و(ل): فذلك حُكْمُ مخبر.

(٣) جمهرة الأمثال (٥٤٤/١) برقم (٩٩٩)، (والدبري الَّذِي يجيء بعد ما يفوت الأمر)، وانظر: تهذيب اللغة (٧٨/١٤)، المخصَّص (٢١٨/٤).

(٤) سقطت من (ط).



الاسم التاسع والثلاثون والمُوَفِّي أربعين والحادي والأربعون والثاني والأربعون: المُمْتَحِنُ، البَالِي، المُبْتَلِي، المُبْلِي

فيها[١] أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في موردها[٢]

ذَكَرَ علماؤنا - رحمة الله عليهم - هذه الأسماء ولم يَرِدْ بها القرآن اسمًا، لكن وَرَدَ بها[٣] فِعْلًا، قال الله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱمْتَحَنَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [الحجرات:٣] وقال: ﴿وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء:٣٥] وقال: ﴿وَلِيُبْلِيَ ٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَآءً حَسَنًا﴾ [الأنفال:١٧]، وقال: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ﴾ [الفجر:١٥].

الفصل الثاني: في شرحها[٤] لغةً

المحنة والابتلاء الاختبار، تقول: مَحَنتُ فُلَانًا وامتحَنتُه، وبَلَوْتُه أَبْلُوهُ بَلْوًا وبَلاءً، وأَبْلَيْتُه وابتَلَيْتُهُ[٥]، أي اختَبَرْتُه، وابتليت فلانًا فأبلاني، أي

(١) في النسخ الأخرى: فيه.
(٢) في النسخ الأخرى: مورده.
(٣) في (غ): به.
(٤) في النسخ الأخرى: شرحه.
(٥) سقط من (غ).

اختبرته[١] فأخبَرَني، والبَلاءُ يكُون في الخير والشرِّ، والمحنة تختصُّ بالمشقَّة والمكرُوه.

الفصل الثالث: في حقيقته وعَقْدِهِ

إذا عَلِمتم أنَّ حقيقة هذه الأسماء الاختبار والاستعلام، فها هنا ثلاث مسائل:

المسألة الأولى:

أنَّ الباري تعالى لا يَختبِر ليَسْتَعْلِمَ كما يَفعلُ أحدُنا، فإنَّه العالِم الذي لا يخفى عليه شيء، ولكن ذلك لفائدتين:

إِحداهُما: أن[٢] يَعْلَمَ مُشاهدَةً مَا عَلِمَهُ غَيبًا، فإنَّه عالم الغيب، ثم يُحْضِر ما غاب بقدرته فيتعلق به علمُه، وذلك ليس بحُدُوثٍ على مَا بيَّنَّاه في الأُصُول[٣].

الثانية: أن ذلك ليُعْلِم عِبَادَهُ مِن الملائِكَةِ والجنِّ والإِنسِ ما شَاءَ مِن عِلْمِهِ، فيكُونُ معنى قوله حتَّى نعلمَ[٤] أو حتَّى نَبْلُوَ[٥] ونَخْتَبِرَ[٦]، أي حتى يَبْلُوَ عبادي ويَعْلَمَ من أَرَدتُ إِعلَامَه مِن خَلْقِي.

---

(١) قوله: (وابتليت فلانًا فأبلاني، أي اختبرته) سقط من جميع النسخ، والمثبت من (ط).

(٢) في (ط) و(ل): ليعلم.

(٣) لأن العلم ليس صفة مؤثرة كالإرادة، وإنما هو صفة كاشفة، راجع المتوسط (٣٣)، والغنية في الكلام للأنصاري (١/٥٤٣) وما بعدها.

(٤) في (ط) و(ل): يعلم.

(٥) في (ط) و(ل): يبلو.

(٦) في (ط) و(ل): يختبر.

المسألة الثانية[1]: قوله: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أنَّه سبحانه يَبْلُو ويَمْتَحِنُ بوجهين:

أحدهما: بالأمر والنهي وما توجَّه[2] من التكليف؛ حتى يُعلَمَ الممتثِل من المخالف، ويظهر من[3] يُسِّر لليُسرَى ويُسِّرَ[4] للعُسرَى، فيعود ذلك إلى صفة الكلام.

الثاني: أنه يَخْتَبِرُ بالأفعال، مثل الموت والحياة، والعطاء والمنع، والنفع والضُّرِّ، حتى يُعِلَمَ الصَّابرُ من السَّاخِط، والثابتُ من الساقط، فيكُون ذلك من صفات الأفعال.

المسألة الثالثة:

قال بعض علمائنا: معنى[5] قوله: ﴿وَلِيُبْلِيَ ٱلْمُومِنِينَ مِنْهُ بَلَآءً حَسَناً﴾ [الأنفال:١٧]، أي يُعطي[6]، وهذه دَعْوَى في اللغة، وإنَّما هو على بابه من الاختبار، وذلك فيما أُنزل[7] بهم من لقاء العدو، ولَقُوا/ مِن فِتنَةِ[8] قِتَالِهم، قال سبحانه[9]: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ

---

(١) في (غ): الثالثة.

(٢) في (ط): يوجِّه.

(٣) قوله: (أحدهما ... ويظهر من) سقط من (ل).

(٤) في (غ): ويسخر.

(٥) سقط من (غ).

(٦) لعله يقصد الزجَّاج في معاني القرآن وإعرابه (٤٠٧/٢) إذ قال: يُسْدي إليْهم.

(٧) في (ط): أنزل الله.

(٨) في (غ): الفتنة.

(٩) في (غ): قال الله سبحانه.

رَمىٰ وَلِيُبْلِيَ ٱلْمُومِنِينَ مِنْهُ بَلَآءً حَسَناً ﴾ [الأنفال:١٧] المعنى بَلاءً[١] تُحمد عاقبته، وهو بلاءُ الخير.

فإمَّا أن يعود ذلك إلى تكليف الجهاد والأمر باللقاء، فيعود ذلك إلى الكلام، وإمَّا أن يعود ذلك[٢] إلى نَفْسِ القتال فيكُون من صفات الأفعال، ويبقى الإبتلاء[٣] على بابه كما بيَّنَّاه، والله أعلم.

الفصل الرابع: في التنزيل

يختصُّ الباري سبحانه في المنزلة العليا بحُكْمَيْنِ:

أحدُهما: أنه [٤] يَنْفَرِدُ[٥] بعِلْمِ العاقبة، فلا يَبْتَلِي لِيَظْهَر ما كان خافِيًا، لكن لِيَظْهَر مَن كان مُطِيعًا ممَّن كَان عَاصِيًا.

الثاني: أنه يمتحِن بالمصائب ابتداءً من غير حَجْرٍ، وليس ذلك إلَّا له.

المنزلة الثانية[٦] للعبد:

وعليه في ذلك حُكْمَان:

أحدُهما: أن يَلتزِم الطَّاعَة بامتِثَالِ الأَمْرِ واجتِنَابِ النَّهْيِ.

الثاني: أن يصبر للنَّوَائِبِ.

---

(١) في (ط): فلا، وهو تصحيف.

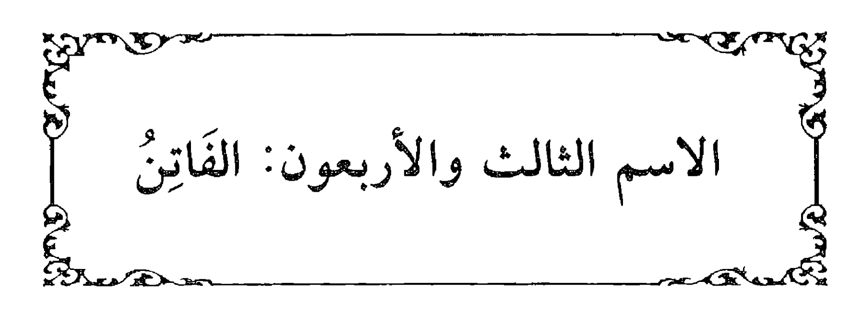
(٢) سقطت من النسخ الأخرى.

(٣) في (ط) و(ل) و(م): الإبلاء.

(٤) في (غ): أنه سبحانه.

(٥) في (ط) و(ل): تفرَّد.

(٦) في (ط): السفلى.



الاسم الثالث والأربعون: الفَاتِنُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

هذا اسمٌ[١] لم يَرِدْ به القرآن اسمًا، وإنَّما وَرَدَ به فعلًا، قال الله[٢] تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [العنكبوت:٣][٣]، ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا قَبْلَهُمْ قَوْمَ فِرْعَوْنَ﴾ [الدخان:١٧]، وقال: ﴿وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ﴾ [ص:٢٣]، وقال: ﴿وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا﴾ [طه:٤٠]، وقال: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام:٢٣]، وجاء في حَدِيثِ عبد الله بن الزُّبَيْرِ أن الله هو الهادي والفاتِن[٤]، وأَجْمَعَ عليه أَهْلُ السُّنَّةِ.

الفصل الثاني: في شرحه لُغَةً

الفِتنَةُ الخِبْرَةُ، يُقَالُ: فَتَنَ الذَّهَبَ أَحْرَقَهُ بالنَّارِ لِيَخْتَبِرَهُ، ويقال: الفتنة إعجابُك بالشيء، يقال منه: فَتَنَهُ يَفْتِنُه فَتْنًا وفُتُونًا وأَفْتَنته أنا، قال سيبويه: فَتَنَهُ جَعَلَ فِيه فِتْنَةً[٥]، وأَفْتَنَهُ أَوْصَلَ إِلَيْهِ فِتْنَةً[٦]، ويقال: الفِتْنَةُ الضَّلَالُ، والفَاتِنُ

---

(١) في (ط): الاسم.

(٢) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٣) لم ترد الآية في (ك) و(غ).

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) سقط من (غ).

(٦) نقله عنه ابن سِيدَه في المخصَّص (١/٣٨٠)، والمحكم والمحيط الأعظم (٣/٢٢٥).

الشَّيْطَانُ، ويقال: أَفْتَنَهُ أَقْدَرَه عَلَى الضَّلَالِ، قال الله تعالى: ﴿مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ﴾ [الصافات:١٦٢]، مَعْنَاهُ قَادِرِين، ولذلك جَعَلَ تَعْدِيَتَهُ بِحَرْفِ عَلَى، ويقال: الفِتْنَةُ الكُفْرُ، كما قال: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة:١٩٣].

الفصل الثالث: في شرحه عَقِيدَةً

قد تقدَّم شَرْحُ الفِتْنَةِ لُغَةً، وحَقِيقَةُ[١] الفتنة منها أَنَّها[٢] عِبارةٌ[٣] عَن كُلِّ فِعْلٍ يَظْهَرُ بِه[٤] حَالُ[٥] المفتُون[٦] في مَآلِه[٧]، إلَّا أَنَّ حُكْمَهَا يختلف في الكفَّار والمؤمنين، فإنها[٨] في الكفار عبارةٌ عن كُلِّ بَلَاءٍ ومِحْنَةٍ يتوهَّمُ بِه الخَلَاص فيُوقِعُ[٩] في الهلَاك؛ وهي في المؤمنين عِبارةٌ عن كُلِّ بَلَاءٍ يَظْهَرُ به الصَّبْرُ[١٠] على القَضاءِ لِلعَوامِّ، والرضى بالقضاء للخواصِّ، والسرور بالقضاء لخَوَاصِّ الخَوَاصِ.

وفصل **التَّنْزِيل** قد اندرجَ في اسم المُبْتَلِي قبلَه.

---

(١) في (م): حقيقةً.

(٢) في (ط): لأنَّها، وفي (ل) و(غ) و(م): فإنَّها.

(٣) في النسخ الأخرى: العبارة فيها، وفي (غ): عبارة فيها.

(٤) أشار في (ك) إلى: فيه.

(٥) لم ترد في (غ).

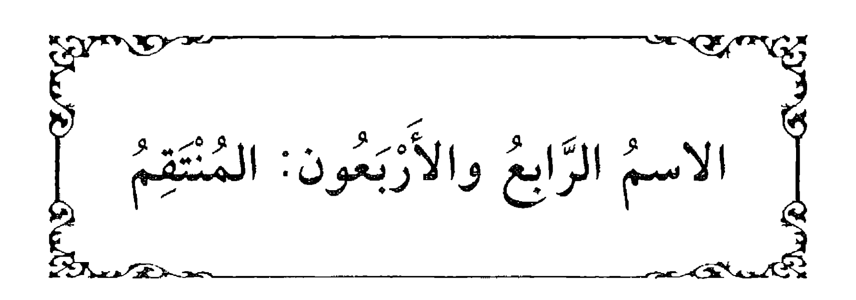
(٦) في (غ): على المفتون.

(٧) في (ك): ماله، وكذلك هي في سائر النسخ، والمثبت من (ح).

(٨) في (ط) و(ل): فهي، في (غ): بها.

(٩) في (ط) و(ل): فوقع.

(١٠) في (غ): الغير.



الاسمُ الرَّابعُ والأَرْبَعُون: المُنْتَقِمُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

قال الله تعالى: ﴿عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ﴾ [آل عمران:٤]، وقد بيَّنَّا أنه/ لا فرق [١٠٩/أ] بين قولك فُلَانٌ عَالِمٌ أو ذُو عِلْمٍ، وجاء في القرآن فِعْلًا[١]، قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف:٥٥]، وقد ورد في حديث أبي هريرة المفسَّر.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

اعلَمُوا أن النِّقْمَةَ في اللُّغَةِ تَرِدُ[٢] عَلَى وَجْهَيْنِ:

أحدُهما: أن تكون[٣] بمعنى الذَّمِّ والإنكار لِلْأَفْعَالِ القَبِيحَةِ، بدليل قوله تعالى: ﴿هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ [المائدة:٥٩].

الثاني: المكافأة[٤] بالعقوبة، كقوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف:٥٥].

---

(١) في (غ): أيضا فعلا.

(٢) سقطت من (غ).

(٣) في (ط) و(ل): يكون.

(٤) في (ط): بمعنى العقوبة.

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً

إذا فَهِمتم هذا، فهو تعالى مُنْتَقِمٌ بِكَلَامِهِ في ذَمِّهِ الكُفَّارَ ولَعْنِهِ لَهُمْ، وهُوَ مُنْتَقِمٌ بعُقُوبَتِهِ، فتارَةً يَكُونُ مِن صِفَاتِ الذَّاتِ، وتارَةً يَكُون مِن صِفَاتِ الفِعْلِ.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمتم هذا فالباري تعالى يختصُّ في[1] هذا بحُكْمَيْنِ:

أحدُهما: أنه يَنتقِمُ من فِعْلٍ لهُم هُوَ خَلَقَهُ فِيهِم.

الثاني: أنه يَنتقِمُ بِعُقُوبَةٍ تُرْبِي على الذَّنبِ.

ويختصُّ العبد في ذلك بحُكْمَيْنِ:

أحدُهما: أن ينتقِمَ بمِثْلِ الذَّنب لا بزِيَادَةٍ.

الثاني: أنَّ العَفْوَ لَهُ أحسنُ لِيَكُونَ أَجْرُهُ عَلَى الله، فقد رُوِيَ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ ما انتقَمَ لنَفْسِهِ قَطُّ إِلَّا أن تُنتَهَكَ حُرْمَةُ الله[2].

قد نَجَزَ القَوْلُ في الأسماءِ المتعلِّقةِ بالذَّاتِ[3] بِعَوْنِ اللهِ وتَأْيِيدِهِ، والآنَ نَشْرَعُ فِي الأسماء المتعلِّقةِ بالأَفْعَالِ المَحْضَةِ إن شاء الله تعالى[4].

---

(١) سقطت من (غ).

(٢) أحمد (٢٤٠٣٤)، والبخاري؛ في المناقب، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم: ٣٥٦٠ (٤/١٨٩- طوق النجاة)، مسلم؛ في الفضائل، باب مباعدته ﷺ للآثام: رقم ٢٣٢٧ (٤/١٨١٣- عبد الباقي)، من حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها.

(٣) في (غ): الذوات.

(٤) لم يرد في (ل) و(م).

القول في أسماء الأفعال وعَدَدُهَا سَبْعُونَ اسْمًا[1]

(١) قوله: (وعددها سبعون اسما) سقط من (ك) و(غ) و(ح).

لم يَخْفَ عليكم - أنار الله أفئدتكم - أنَّ التَّوحيد إنَّما يَتِمُّ بمعرفة الذَّاتِ وصِفَاتِهَا، والأَفْعَالِ وأَحْكَامِهَا، ونحن نُقَدِّمُ لكُم مُقَدِّمَتَيْنِ قَبْلَ أَن نَشْرَعَ فِي بَيَانِ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ، تَفْتَحُ لَكُمْ كَثِيرًا مِن مُنْغَلَقَاتِهَا[١].

المقدمة الأولى: [في أن الله تعالى لا يسمى من جهة الأفعال][٢]

أن تعلَمُوا أن الله سبحانه لم تَجِبْ عليه[٣] تسميةٌ من جهة أفعاله، ولا لأجل أفعاله، وإن كانت وَجَبَتْ عِندَهَا، وقد ذَكَرْنَا هَذَا الفَصْلَ في بَابِ القَضَاءِ والقَدَرِ مَشْرُوحًا فِي كُتُبِ الأُصُولِ[٤]، فلا يُوصف سبحانه، ولا يُسمَّى مِن جِهَةِ الأَفْعَالِ لِأَنَّهُ قَدْ فعَلَهَا، إِذْ قَدْ فَعَلَ أَفْعَالًا كَثِيرَةً ولم يُشْتَقَّ له منها اسمٌ، ولا يَخْرُجُ من أَن يَكُون فَاعِلًا لَهَا، وإنَّمَا الأَصْلُ في ذلك الخَبَرُ[٥].

المقدمة الثانية: [في أن الإِذْنَ في ذِكْرِ الفِعْلِ إِذْنٌ في ذكر الاسم]

أَنَّه إذا ورد لفظ فَعَلَ ويَفْعَلُ في وَصْفِهِ، فإنَّ ذَلِكَ مُتضمِّنٌ مُقْتَضٍ لِوَصفِه بلفظ الِاسم، لأنَّه صادِرٌ عنه ومنه اشتُقَّ، ولا خلاف في ذلك بين أهلِ السُّنَّةِ، وأنكرت ذلك المعتزلة لِبِدْعَةٍ عَظِيمَةٍ بينَّاهَا في كُتُبِ الأُصُول، وذلك أنَّ عِندَهَا[٦]

---

(١) في النسخ الأخرى: متعلَّقاتها.

(٢) زيادة منا.

(٣) في (ل) و(ط): له.

(٤) منها المتوسط: (٦٠) وما بعدها، والتمهيد، في باب خلق الأفعال: (٣٤٢)، والإرشاد: (١٨٧) وما بعدها.

(٥) هو قول الأشعري كما في مجرَّد مقالاته (٤٩-٥٠)، وراجع للتفصيل موقف الأشعرية من اشتقاق الأسماء من الأفعال، الغنية في الكلام للأنصاري (٢/٧٠٤-٧٠٩)، والتسديد لعبد الجليل الربعي (٢/أ-ب).

(٦) أي عند المعتزلة.

إذا قيل فَعَلَ الظُّلْمَ فاشتِقَاقُهُ أنَّه فاعِلٌ للظُّلْمِ لا أنَّه[1] ظَالِمٌ، لأنَّ حُروفَ الظَّالم، وهي الظاءُ واللَّامُ والميمُ لا تُوجَدُ في فَعَلَ، وقد بيَّنَّا فسادَ ذلك في كُتُبِ الأُصُولِ[2]، **وثَبَتَ عِندَنَا أنَّ الإِذْنَ في ذِكْرِ الفِعْلِ إِذْنٌ في ذِكْرِ/ الِاسْمِ، وذلك** [١٠٩/ب] **مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ كَمَا بَيَّنَّا**[3]، والله أعلم[4].

إذا ثَبَتَ هذا، فإنَّ أَوصافَ التَّنْزِيهِ، وأَوصافَ الذَّات، كالعِلْمِ والقُدْرَةِ ونَحْوِهَا، لم يَزَلْ تعالى مَوْصُوفًا بها في الأَزَلِ ولا يَزالُ، لِقِيَامِهَا بِه ووُجُودِها معه، حسَبَما بيَّنَّاه في كتب الأصول.

فأمَّا أوصافُ الأَفْعَالِ فإنَّه كان خالِقًا بَعْدَ أَن لم يَكُن، ومُوجِدًا[5] ومُحْيِيًا ومُمِيتًا، ولم يَكُن في الأزل كذلك[6].

فإن قيل: فأنتم تقولون: إن كلامه أَزَلِيٌّ، وإنَّ وصفَه لنفسِه وإخبارَه عَنْهَا بأنَّه خَالِقٌ ورازِقٌ لم[7] يَزَلْ، قَبْلَ أن يَخلُق الخَلْقَ بغير أَمَدٍ[8].

---

(١) في (ط) و(ل): فاعل للظلم لأنه ظالم.

(٢) وذلك من شبههم، على أصلهم أن الله غير خالق لأفعال العباد، وانظر ما تقدم في الإحالة السابقة موضعًا وموضوعًا.

(٣) في (ل): بيناه.

(٤) وقد مرَّ في ما تقدم بعض الأسماء التي وردت فعلًا ولم ترد اسما كالقاضي، والمدبر، وغيرهما.

(٥) في (غ): وموجودا.

(٦) وهو أصلهم في تقسيم الصفات الإلاهية إلى صفات ذات وصفات فعل، راجع: المتوسط: (ص٥١)، والتمهيد: (٢٦١)، والغنية في الكلام: (٢/٧٠٠) وما بعدها.

(٧) في (ط) و(ل): ولم، وفي (م): فلم.

(٨) بيض لها في (غ).

قلنا: كذلك نقول، ولَكِن[١] لا[٢] يَلزمُنـا أن يَكُـونَ خالِقًـا فِـي الأَزَلِ لِأَجْـلِ وَصْفِهِ لِنَفْسِه بِذَلِك، لِأنَّ معنى قوله إنَّه خَـالِقٌ أي سَيَخْلُق، وقـد جـاء فـي لـسان العـرب: خـالِقٌ بمعنـى يَخْلُـقُ، وفاعِـل بمعنـى سَـيَفْعَلُ كَثِيـرًا، وقـد قـال تعـالى للملائكـة: ﴿إِنِّي خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ﴾ [ص:٧١] قبـل أن يخلقَـه، وكـان المعنـى أنِّي سَأَخْلُقُ، فالاسمُ قدِيمٌ والوَصْفُ لَمْ يَزَلْ، والفِعْلُ حَادِثٌ، وإذا حدَث الفِعـلُ لم يَتجدَّد اسمٌ، فافهموا ترشُدوا.

وبعد هذا فافهموا[٣] - وفَّقكم الله - أنَّه لمَّا كانت أفعال البـاري تعـالى[٤] كثيـرةً كانـت الأسـماء المتعلِّقـةُ بهـا كثيـرةً، وهـي لا يُحْـصِيهَا إلَّا الرَّبَّـانِيُّونَ والأَحْبَارُ، لكَوْنِهَا في حَدِّ[٥] الإِكْثَارِ، ولكنَّـا نَـذْكُرُ مِنهَـا مَـا وَرَدَ بلفـظ الأَسْمَاءِ، ونُرْجِئُ مَا سِوَاهَا.

---

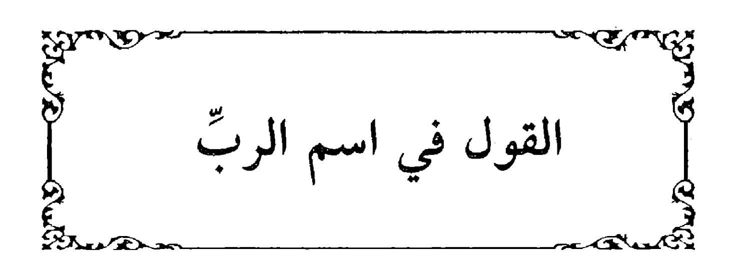
(١) في النسخ الأخرى: لكِن.

(٢) سقطت من غ.

(٣) في (ل) و(ط): فاعلموا.

(٤) في غ: سبحانه.

(٥) سقطت من (غ).



القول في اسم الربِّ

وهو الأوَّل، فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

اعلَمُوا - علَّمكم الله - أن هذا الاسم من أصول الأسماء وأمهات الصفات، وهو في أسماء الأفعال عَدِيلُ قولنا «الله» في أسماء الذات، وإن كان قولُنا الله يُعطي الأسماء كُلَّها المتعلِّقة بالذات وبالأفعال، ألا ترى أنك تقول: إله العالمين وإله السماوات والأرض، كما تقول رب العالمين ورب السماوات والأرض[1]؛ وقد ورد به القرآن والسنة وأجمعت عليه الأمة، إلَّا أنه لم يَرِدْ في حديث أبي هريرة المفسَّر من طريق شُعيب، وورد من طريق عبد العزيز؛

وعَجَبًا لمن سَرَدَ الأسماء فيه، حيثُ أَغْفَلَ هذا الاسم العظيمَ القَدْرِ، وقد قال تعالى مُخْبِرًا عن خَلِيلِه إبراهيم: ﴿رَبِّيَ ٱلذِے يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة:٢٥٨]، وقال: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيراً مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم:٣٨]، وقال مُخْبِرًا عن كَلِيمِه: ﴿رَبِّ أَرِنِے أَنظُرِ اِلَيْكَ﴾[2] [الأعراف:١٤٣]، ﴿رَبِّ إغْفِرْ لِے وَلِأَخِے﴾ [الأعراف: ١٥١]، وقال مُخْبِرًا عَن صِدِّيقِهِ: ﴿رَبِّ قَدَ ـاتَيْتَنِے مِنَ ٱلْمُلْكِ﴾ [يوسف:١٠١]، وقال لحَبِيبِهِ وخَلِيلِه: ﴿وَقُل رَّبِّ إغْفِرْ وَارْحَمْ﴾ [المؤمنون:١١٨].

---

(١) قوله: (كما تقول رب العالمين ورب السماوات والأرض) سقط من (ط) و(ك).

(٢) لم ترد الآية في (ك) و(غ) و(ح) و(م).

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

قد ذكر علماؤنا فيه أربعة أقوال:

الأوَّل: أن الرب المالك، كما قال طَرَفة:

كَقَنْطَـرَةِ الرُّومـيِّ أقـسَمَ رَبُّهـا   لَتُكْتَـنَفَنْ حتّـى تُـشادَ بقَرْمَـدِ[1]

/ والعرب تُسمِّي الملوك أَرْبَابًا، ومنه قول يوسفَ الصِّدِّيقِ[2]: ﴿ٱذۡكُرۡنِي عِندَ رَبِّكَ﴾ [يوسف:٤٢] و﴿ٱرۡجِعۡ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾، و﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ﴾، [١١٠/أ] وعليه جاء الحديث في أشراط الساعة: «أن تَلِدَ الأَمَةُ ربَّها وربَّتَها»[3]، يعني أن تَلِدَ من يكُون نَظِيرَ مَوْلَاهَا ومَالِكِهَا في الحسَب، وهُوَ وَلَدُها، ومنه قولُ الشاعر:

بقَتْـلِ بَنِـي أَسَـدٍ رَبَّهـم   أَلَا كُـلُّ شَـيْءٍ سِـوَاهُ جَلَـلْ[4]

الثاني[5]: الربُّ السَّيِّدُ، كمَا قال الأَعْشَى[6]:

وأَهْلَكْـنَ يَوْمًـا رَبَّ كِنـدَةَ وابنَـه   وربَّ مَعَدٍّ[7] بَيْنَ خَبْت وعَرْعَـرِ

---

(١) ديوان طرَفة بن العبد (٢٢)، تهذيب اللغة (٩/٣٠١).

(٢) في النسخ الأخرى زيادة: صلى الله عليه وسلم.

(٣) من حديث جبريل المشهور، تقدم تخريجه.

(٤) ينسب لامرئ القيس، كما في الشعر والشعراء (١/١٠٩)، في قصيدة مطلعها:

أرقـت لبـرق بليـل أهـلْ   يـضيء سـناه بـأعلى الجبـلْ

(٥) بيَّض له في (ط).

(٦) أبهمه في الزاهر (١/٤٦٧)، وهو للَبِيد بن ربيعة العامري في ديوانه (٤٦)، وكذلك نسبه إليه الطبري في جامع البيان (١/١٤١)، والمخصَّص (٥/٢٢٧).

(٧) تصحَّفت في (ط) إلى معديين.

وكذلك فَسَّرَ ابنُ عَبَّاسٍ رَبَّ العالمين، معناهُ سيِّدُ العالمين[١]، وهو اختيار الشيخ أبي الحسن الأشعري[٢].

الثالث: الرَّبُّ المعبود، يدلُّ عليه حديث عذاب القبر، حيث يقال[٣] له: من ربُّك[٤]؟ المرادُ مَن مَعْبُودُكَ.

الرابع: أن الربَّ المصلح للشيء، القائم بتَدْبِيرِهِ وإِتْمَامِ مَا لَابُدَّ لَهُ مِنْهُ، يقال في تصريفه: ربَّ الشيءَ يرُبُّهُ رَبَابَةً فهو رَبٌّ، كما تقول[٥]: طَبَّ فهو طبٌّ، الاِسْمُ والفِعْلُ الماضِي سواءٌ، كقولِه[٦]: بَرَّهُ يَبَرُّهُ فَهُوَ بَرٌّ، ويُقالُ: أَدِيمٌ مَرْبُوبٌ أي مُصْلحٌ، وتقول العرب[٧]: ربُّ البيت ورَبَّةُ البيت، تعني القائمَ بأُموره والمصلحَ لَه، وسُمِّي العلماء رَبَّانِيِّينَ لِأَنَّهُمْ يُرَبُّونَ النَّاسَ بصِغَارِ العِلْمِ قَبْلَ كِبَارِهِ، وعلى أنَّ الرَّبَّ المصلحُ يجري قَوْلُ عَلْقَمَةَ:

---

(١) لعله فهمه من سياق استدلال الطبري به على تأويله، وإلا فلم يرد صريحا عنه كذلك، ولفظه: «يا محمد قل (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)»، قال ابن عباس: يقول: قل الحمد لله الذي له الخلق كله - السمواتُ كلهن ومن فيهنّ، والأَرَضُون كلُّهنّ ومن فيهنّ وما بينهن، مما يُعلم ومما لا يُعلم. يقول: اعلم يا محمد أن ربَّك هذا لا يشبهه شيء» وقد ضعف أحمد شاكر سنده، وانظر: تفسير الطبري (١/١٤٣).

(٢) نسبه إليه ابن فورك في التفسير، مجرد المقالات (ص٥١).

(٣) في (ط): قال.

(٤) أخرجه أحمد (١٨٧٣٣)، (١٨٧٣٤)، والبخاري؛ في الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر: ١٣٦٩ (٢/٩٨- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار: ٢٨٧١ (٤/٢٢٠١- عبد الباقي)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٥) في النسخ الأخرى: يقال.

(٦) في النسخ الأخرى: كقولك.

(٧) قوله: (وتقول العرب) مكررة في (غ).

وأنـت امـرؤٌ أَفْـضَتْ إِلَيْـكَ ربَـابَتِي وقبلك ربَّتني - فَضِعْتُ - رُبُـوبُ[١]

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

فيه ثَلَاثُ مَسائِل:

المسألة الأُولى: في تحقيق هذا الاسم

اعلَمُوا - أرشدكم الله - أنـه مهمـا وجـدنا العلمـاء قـد ذكـروا فـي معـاني الأسماء وجوهًا، ووَجْهُ الاشتقاق[٢] يَعضُد بَعْضَهَا، **فإنَّ الـذي يَعضُده الاشـتقاق أقوى الوجوه فيه وأَوْلاها** به، والذي يَدلُّ عليـه الاشـتقاق ويعضده[٣] المعنـى أن يكون الربُّ هو المصلِحَ، وإليه يرجع معنى قولهم: إنه المالك أو السيِّد، فإنَّ كُلَّ مَالِكٍ وسيِّدٍ رَبٌّ مُصْلِحٌ؛ يقوم بالمعـاش، ويـرُبُّ فـي صـلاح الحـال، ومنـه رَبُّ البيتِ، أي المُقِيم[٤] لأمـوره[٥]، والجالـب[٦] لمصالحه، وتقـول العـرب: فلَانـة كانت ربَّة بَيْتٍ فـي الجاهليـة، أي مُـصْلِحَتَه[٧]، وإليـه يرجـع قولـه فـي القبـر:من ربك؟ أي من كان يُدَبِّرُك[٨] ويقوم بمصلحتك ويُرْشِدك إلى منافعك، فهذا وقـت

---

(١) رواه في المخصَّص (٥/٢٢٧) بلفظ:

وكنـتَ امْـرَأً أفْـضَتْ إِلَيْـك رِبَـابَتِي وَقَبْلَـكَ رَبَّتْنِـي فَـضِعْتُ رُبُـوبُ

قال (رُبُوبٌ جمع رَبٍّ، أَي المُلوكُ الَّذين كَانُوا قَبْلَكَ ضَيَّعُوا أَمْرِي، وقـد صَـارَت الآن رَبَابَتِي إِلَيْك أي تَدْبِير أَمْرِي وإصلاحُه).

(٢) في (غ): لاشتقاق.

(٣) في (ط): يعضد.

(٤) في (ط) و(ل): القيِّم.

(٥) في (ط) و(ل) و(غ): بأموره.

(٦) في (ط) و(ل): الجالب.

(٧) في (ط): مصلحة.

(٨) في (ط) و(ل): يدبر أمرك.

الإرشاد، ولذلك تقول العرب لزوج المرأة: هو ربُّها، لأنه يَتَوَلَّى مصالحها، وأحقُّ الأرباب بالعبادة الربُّ الأعظم الذي يَرُبُّ كلَّ رَبٍّ، فيَصِحُّ على هذا أن يُسمَّى الرَّبُّ مَعْبُودًا، والحقِيقَةُ مَا ذَكَرْنَاهُ.

المسألة الثانية: في التركيب

قال علماؤنا: إذا قلنا إن الربَّ هو المالك، فإنما يكون الربُّ مالكًا من بعض الوجوه، لأنه/ قد يَمْلِكُ ما لا يَرُبُّ، وهو الجماد، وإنما يجتمع وصف المالك والربِّ[١] مضافًا إلى الأعيان التي يصح ملكُها وتربيبها[٢]، وكذلك إذا قلنا إن الربَّ هو السيِّد، فإنَّما يختصُّ بمِلْكِ من يَعقِلُ، لأنه لا يَصِحُّ[٣] في لسان العرب أن يقال: سيِّدُ الشجَر والجبال كما يقال: سيِّد النَّاس. [١١٠/ب]

وإذا قلنا إنَّ الربَّ هو المصلِح القيِّمُ[٤] بالأمور العائِدة بحُسْنِ التدبِير على كلِّ قَلِيلٍ وكَثِيرٍ، فهو الله سبحانه بالحقيقة وعلى العموم، وعلى هذا يخرج أن يكون قوله: ﴿رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ على العموم في جميع المُكَوَّنَاتِ[٥]، ويكون العالمون مُتناوِلًا لجميع المخلوقات، على ما بيَّنَّاه في موضِعِه، وهو اختيار الشيخ أبي الحسن الأشعري في كتاب التفسير، الكتاب الكبير المسمى بالمختزن، في قوله: ﴿رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ أنه رَبُّ المربُوبَات[٦].

---

(١) في (ل) و(ط): بالرب.

(٢) في (ك) و(ل) و(غ): ترتيبها، وفي (ط) تربيتها، والمثبت من (ح) و(ق).

(٣) في (ط): يصلح.

(٤) في (غ): المقيم.

(٥) في (ط) و(ل): المربوبات، وفي (غ): المكتوبات، وفي (م): المكنونات، وهو تصحيف.

(٦) المصدر السابق.

وعليه يَدُلُّ قَوْلُ فِرْعَون: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣][1]، ﴿قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾[2] [الشعراء:٢٣]، ﴿قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾، ﴿قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾[3] [الشعراء:٢٣]، فجعله ربَّ الكل على العموم، وربَّ العاقلين[4] على الخصوص، وربَّ المشاهدة بالجميع[5]، فهو إذًا رَبُّ مَن يَعقِلُ ومَا[6] لَا يَعقِل، وربُّ ما[7] غاب وحَضَرَ[8]، ويرجع الخصوص إلى العموم، ويثبت المقصود المفهوم[9]، ولا يخفى عليكم أنَّ الجماد مُصْلَحٌ مُرَبَّى، كما أن الحيوان مُصْلَحٌ مُرَبَّى[10]، وذلك بإدامة بقائهما وصيانتهما عن الآفات المُتْلِفَاتِ، فثبتَ أنَّ الربَّ هو المصلِحُ المرَبِّي، وأنَّ ذلك على العُموم في الصِّفات والأَحوال والأعيان، والحمدُ لله وحده.

المسألة الثالثة:

إذا ثبت هذا فإذا كان معنى الرَّبِّ المصلح للشيء القائم بتدبيره، فذلك من صفات الأفعال، لأنه لا يُصْلَحُ ولا يُدبَّرُ إلَّا الموجود دون المعدوم، فكلُّ ما

---

(١) في النسخ الأخرى: وما رب العالمين.

(٢) في النسخ الأخرى: رب السماوات والأرض وما بينهما.

(٣) في (ط): رب المشرق والمغرب وما بينهما.

(٤) في (ط) و(ل): العالمين.

(٥) في النسخ الأخرى: للجميع.

(٦) في النسخ الأخرى: ومن.

(٧) في (ط) و(م): من.

(٨) في (غ): وما حضر.

(٩) في (ط): والمفهوم.

(١٠) قوله: (كما أن الحيوان مصلح مربى) سقط من (ك).

خَلقَ فهو المربُوب، **ويكون اسم الربِّ في الإضافة إلى جميع الأفعال كاسم الله في الإضافة إلى جميع الأسماء**، فلذلك قلنا: إن الربَّ في أسماء الأفعال عَدِيلُ[1] قَوْلِنَا الله في أسماء الذات، لأن هذا يتناوَلُ جميع الأفعال كما يتناوَلُ ذلك جميع الأسماء، ولذلك فرَّق بينهما في الحمد والتمجيد[2] فقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾؛ فقولك: ﴿ٱلْحَمْدُ﴾، يعمُّ الثناء لجميع صفات الكمال وخلال الجلال.

وقولك «لله» يَعُمُّ جميع الأسماء.

وقولك «رب العالمين» يعمُّ جميع الأفعال.

ولهذا صار هذا الكلام فاتحةَ الكتاب، وخاتمةَ كلام أهل الجِنانِ، لعموم تناوُله الخالقَ والمخلوقَ، والفاضلَ والمفضولَ.

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنَّا لنهتديَ لولا أن هدانا الله.

الفصل الرابع: في التنزيل

[١١١/أ] اعلَمُوا - رحمكم الله - أنَّ للباري تعالى/ في هذا الاسم أحكامًا يختصُّ بها جِمَاعُها أنَّه لا مَوجودَ[3] إلَّا مِنه، ولا مُنتهَى إلَّا إلَيْه.

المنزلة الثانية[4] للعبد[5]:

تتحصَّلُ بوجهين[6]:

---

(١) في (غ): عديد.

(٢) في (ل) و(ط) و(م): التحميد، وفي (ح): الحمد والثناء والتحميد.

(٣) في (غ): مبدأ.

(٤) في (ط): السفلى.

(٥) سقط من (ل).

(٦) في (ط) و(ل): من وجهين.

أحدهما: أَن يُفْرِدَ[١] الله لهذا[٢] الاسم فلا يَتَحَلَّى به، ولا يَصِفَ[٣] به نفسَه، فقد[٤] صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يقولن أحدكم: عبدي وأمتي، ولا يقل المملوك: ربِّي وربَّتِي، وليقُل المالك: فتَايَ وفتَاتِي، وليقل المملوك[٥]: سيدي وسيِّدتي، أنتم المملوكون والربُّ الله»[٦].

الثاني: أن يَرى الأمور كلَّها مِن الله، فيُفوِّضُ إليه ويتوكَّلُ عَليْه، ويلجأ في الكبير والصغير إلى ربه[٧].

---

(١) في (ط): تفرد، وفي ق: يفضل.

(٢) في (ل) و(ق) و(ط): لهذا.

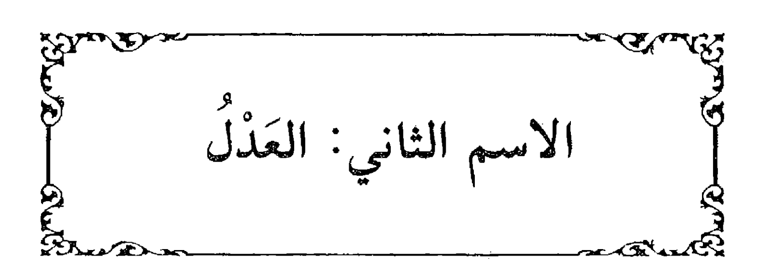
(٣) في (ح): يوصف.

(٤) في (ط): وقد، وفي (ل) و(م): قد.

(٥) في (ط): المالك، وهو سبق قلم.

(٦) أخرجه أحمد (٨١٩٧)، و(٩٤٥١)، والبخاري؛ في العتق، باب كراهية التطاول على الرقيق: (٢٥٥٢)، ومسلم؛ في الألفاظ من الأدب وغيرها، باب حكم إطلاق لفظ العبد والأمة: ٢٢٤٩ (٤/١٧٦٤- عبد الباقي)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٧) في (ط): في الصغير والكبير إلى ما في يديه، وفي (غ) و(ل): في الصغير والكبير على يديه.



الاسم الثاني: العَدْلُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

لم يَرِد به القرآن فِعْلًا ولا اسْمًا، ولَكِن وَرَدَ في وَصْفِ القُرآن، قال سبحانه: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلاً لاَّ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [الأنعام:١١٥]، ووَرَدَ في ضدِّ العَدْلِ مِنَ الأَوْصَافِ ما يَدُلُّ على وصفه تعالى به، قال تعالى[١]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لاَ يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْئاً﴾ [يونس:٤٤]، وإذا لم يظلمهم وقد تصرَّفوا على حُكمِ فِعْلِه فقد عَدَلَ فيهم؛ وجاء في حديث أبي هريرة المفسَّر المعدَّد، وأجمعت عليه الأمة من مُؤَالِفٍ ومُخَالِفٍ، وإن اختلفوا في معناه ومُتَعَلَّقِه.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

قال علماؤنا: العدل ضدُّ الجَوْرِ، ورجل عَدْلٌ، إذا كان مُسْتَمِرَّ الطريقة، و«هذا عِدْلُ هذا[٢]» إذا كان مساويًا له، وأَصْلُ ما وَرَدَ على هذا[٣] اللَّفْظِ يرجع إلى ما سَرَدْنَا عنهم.

---

(١) سقطت من النسخ الأخرى.

(٢) سقطت من غ.

(٣) سقط من (ك) وغ و(ح).

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

فيه أربع[1] مسائل:

المسألة الأولى: في بيان حَقِيقَتِه

إذا عَلِمتم ما تقرَّر في اللغة مِن معنى هذا اللفظ، وأنَّ العَدْلَ هو الذي لا يَميل به الهوى، ولا يَجورُ في الحكم، فإنَّ حقيقة العدلية ممَّا اختلفت[2] فيه عبارات علمائنا على ثلَاثة أوجه:

الأوَّل: قالوا: العدلُ فِعْلُ ما للفاعِل أن يَفْعَلَه.

الثاني: كلُّ فِعْلٍ وَقَعَ لم[3] يُتَعَدَّ فِيه أَمْرُ آمِرٍ ولَا نَهْيُ نَاهٍ.

الثالث: العَدْلُ ما فعلَه الفاعل وكان مالكًا لِفِعْلِه.

والعبارة الأُولى أَوْجَزُ وأحقُّ في البيان لأنَّها تعمُّ المحدَث والقَدِيمَ، وقد بيَّنَّا ذلك في الأصول[4].

المسألة الثانية: في وجه تسمية الباري تعالى به

اختلف في ذلك علماؤنا:

فمنهم من قال: معناه ذو العدل.

---

(١) في (ك): أربعة.

(٢) في (غ): اختلف.

(٣) في (غ): لا.

(٤) في باب التعديل والتجوير من كتب أصول الدين منها: المتوسط: (٧٧)، الغنية في الكلام: (٢/١١٥).

ومنهم من قال: إنه اسمٌ للفاعل سُمِّي[1] به الفعل، كقولنا: خَصْم وزَوْر وضَيْف، والمرادُ بقوله عند المحقِّقِين[2] عَدْلٌ أنَّه وَصْفٌ بجميع[3] الجِنْسِ[4] مُبَالغَةً، لأنَّه استولى[5] على الأفعال[6] الحسنة، فوُصِفَ بِالجنس[7] أَجْمَع تَمْكِينًا للوَصْفِ وتَأْكِيدًا، وأُفرِد لِيَكُون/ الإِفْرَادُ أَمارَةً للمصدر[8] وعلَامَةً عَلَيْه. [١١١/ب]

المسألة الثالثة: [في وجه دخول خلق الآلام والمضرات في العدل][9]

اعلَمُوا أن العادل إذا كان مَن فَعَلَ مَا لَه أن يَفْعَلَه، والباري[10] عندنا[11] خَالِقُ الآلام والمضرات والمعاصي والكفر، وكل ذلك عَدْلٌ من الله، لأنَّ لَه فِعْلَ ذلك، لا آمِرَ فوقَهُ، ولا مَالِكَ غَيْرُهُ، ولا مُعْتَرِضَ عليه، وإذا وَقَعَتِ المعاصي من العبد[12] كان ذلك جَوْرًا وظُلْمًا.

فإن قيل: وكيف يكون الفعل الواحد عَدْلًا وظُلْمًا[13] في حالة واحدة؟

قيل: إنَّما يتناقض ذلك لو كان من جهة واحدة، بالإضافة إلى فاعِلٍ[14] وَاحِد، فأمَّا إذا كان من فاعِلَين أو مِن فاعِلٍ واحدٍ مِن جِهَتَين فلَا يَتناقضُ ذلك.

---

(١) في (غ): يسمى.

(٢) في (ل): عند المحققين بقوله.

(٣) في (ك) و(ل) و(ح) و(ط): لجميع.

(٤) في (ط): الحسن.

(٥) في (غ): استولى سبحانه.

(٦) في (ط): جميع الأفعال، وضبَّب على الجميع.

(٧) في (ط): بالحسن.

(٨) في (ط) و(ل): المصدور.

(٩) زيادة للبيان.

(١٠) في (غ): الباري تعالى.

(١١) سقطت من (غ).

(١٢) في (ك) و(ح): العدل.

(١٣) بعدها في (ط) و(ل): فإن قيل، ولا معنى لها.

(١٤) في (ط): فعل فاعل.

وكذلك عندنا، يكون الفعل الواحد حسَنًا قَبِيحًا في حالة واحدة من جهتين، معلُومًا مَجهُولًا من طريقين، وكذلك يَجوُزُ أن يَكُونَ الخبرُ صِدْقًا كَذِبًا مِن جهتين، وقد حقَّقْنَا ذلك في الأُصُولِ[1].

المسألة الرابعة: في وصف كلام الباري[2] بأنه عَدْلٌ

قد ثبتَ صِحَّةُ وَصْفِ الباري تَعَالَى بالعَدْلِ، فأمّا وصف كلَامه به فَعَلَى وجهين:

أحدهما: أنه مُتَّسِقُ[3] الفَصَاحَةِ، مُنتَظِمٌ في الجَزَالَةِ، لا يقال: إنه جَزْلٌ وهَزْلٌ، وفَصِيحٌ ورَكِيكٌ[4]، بل هو في الجزالة والفصاحة على أَوْفَى طَرِيقَةٍ بأجمعِهِ[5]، مُتناسِبٌ بجُمْلَتِه[6]، وهذا هُوَ العَدْلُ في لسان العرب؛

الثاني: أنَّه لَا باطِلَ فِيه ولَا ظُلْم، بَلْ هُوَ كلُّه حَقٌّ وحَسَنٌ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَآءِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠].

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَرَفتم العَدْلَ، فاعلَمُوا أَنَّ للبارِي تعالى أَن يَفْعَلَ مَا يَشَاءُ ويَحْكُمَ مَا يُرِيدُ، لا تتغيَّر الأفعالُ بالنِّسبَةِ إليه، وعن هذا وقعت العبارة بقوله: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا

---

(١) انظر المصدر السابق.

(٢) في (ط): الباري تعالى.

(٣) في (ط): متَّسِقٌ في، وفي (ق): مشتق، وهو تصحيف.

(٤) في (غ): وكيد.

(٥) في (ط): فأجمعُه.

(٦) في (ل) و(ط): لجملته.

يُرِيدُ﴾ [هود:١٠٧]، فلو عذَّب الخلق أجمعين؛ من نبيٍّ مُرسَل، ومَلَكٍ[١] مُقرَّب، وعبد صَالِحٍ، كتعذيبه للكفَّار والعُصاةِ لكان ذلك عَدْلًا مِنه، كما لو نَعَّمَ الجميع في جِنانِه لكان ذلك فَضْلًا منه، وإذ[٢] نوَّعَهم نَوْعَيْنِ، وفرَّقَهُم فَرِيقَيْنِ؛ فَرِيقًا فِي الجنَّة، وفَرِيقًا فِي السَّعِير، فتلك حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ، فعَذَابُهُ للجَمِيعِ عَدْلٌ، ورَحمتُه لِلْجَميعِ فَضْلٌ، وتَنْوِيعُه حكمةٌ[٣] فَضْلٌ[٤]، وعن هذا قال بعض علمائنا: نعوذ بالله من عَدْلِهِ، ونسأل الله من فَضْلِه، ونَرْغَبُ إليْه في أَفضَلِ وَجْهَيْ حِكْمَتِه.

وبعد هذا قد[٥] وَجب أن نتكلَّم على أسمائه الفعلية إن شاء الله.

المنزلة السفلى للعبد:

على العبد في ذلك أمران:

أحدهما: أن يُصَمِّمَ عَقْدَهُ على أنه لا يستقبح منه موجود.

الثاني: أن يلزمَ الاستقامة في كلِّ حال، وحينئذ يُسمَّى عَدْلًا، ولذلك تحقيقٌ بيَّنَّاه في المسائل الفقهية.

---

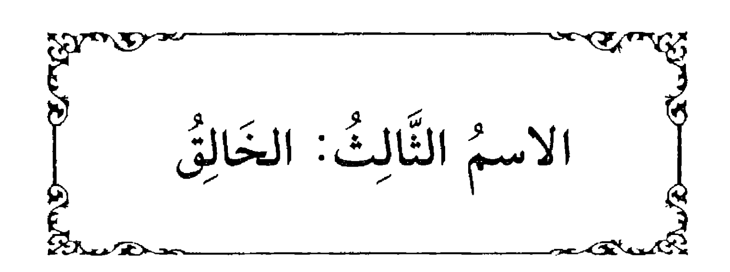
(١) في (ط) وغ: أو ملك.

(٢) في (ط): إذا.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) ضرَب عليها في (ل)، وفي (ط) و(م) و(غ) و(ق): وفضل.

(٥) سقطت من (ط).



الاسمُ الثَّالِثُ: الخَالِقُ

اعلَمُوا - أدام الله لكم التبصرة -/ أنَّ الخالق اسمٌ عَظِيمٌ في ذاتِه(١)، عَظِيمٌ في مُتعلَّقاتِه، يَقْرَعُ(٢) من التوحِيد بابًا(٣)، ويَهْتِكُ من المعارِفِ حِجَابًا، ويُغْدِفُ(٤) دُون المقصِّرِينَ جِلْبَابًا، وفيه أَرْبَعَةُ فُصُولٍ(٥): [١١٢/أ]

الفصل الأوَّل: في مورده

قال الله تعالى(٦): ﴿ٱلْخَـٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر:٢٤]، وقال: ﴿مِنْ خَـٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر:٣]، وقال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْخَلَّـٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الحجر:٨٦]، ووَرَدَتْ بِه السنَّة في حَدِيثِ أبي هُرَيْرَةَ المفسَّر، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

وَرَدَ في اللغة على أربعة معانٍ:

---

(١) ولهذا جعلوه من أخص صفات الله تعالى، راجع: الغنية في الكلام (٧١٠/٢)، ففيه تفصيل حسن لهذه الأخصية.

(٢) في (غ): يرفع.

(٣) في جميع النسخ: أبوابا، وفي (ك) تضبيب عليها، وأثبتنا ما أثبت بالطرة وصحَّحه.

(٤) في (ط) و(ل): يقذف، وفي (ق): يقرب، وهو تصحيف، ومعنى يغدف: يرخي ويلقي، مختار الصحاح: ٢٢٥.

(٥) لم يذكر الفصل الرابع.

(٦) في (ط): قد قال تعالى، وفي (ل) و(م): قال تعالى.

الأوَّل: التقدير، ومنه قول زُهَيْر:

وَلأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْـ ـضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفْرِي[١]

يقول: إذا قدَّرت شيئًا قَطَعْتَهُ، وغيرك يُقَدِّرُ ما لا يَقْطَعُهُ.

وعليه يُخَرَّجُ ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون:١٤]، ومن أمثالهم: هذا ما فَرَتْهُ أَيدِي الخَوالِقِ، أي الأَسَاكِفَة، ويُروى عن الحجَّاج أنه قال: لَا أَعِدُ إلَّا وَفَيت، ولا خَلَقْتُ[٢] إلَّا فَرَيْتُ[٣].

الثاني: الإنشاء والاختراع، وإليه الإشارة بقوله تعالى[٤]: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر:٣].

الثالث: أنَّ الخَلْقَ التَّصْوِيرُ كقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [آل عمران:٤٩]، يعني أُصَوِّرُ[٥].

الرابع: الخَلْقُ: الكَذِبُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت:١٧]، وكقوله: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا خَلْقُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء:١٣٧]، يعني كَذِبَ الأوَّلين[٦].

---

(١) تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (٣٦)، وقال: «يقول: أنت إذا قدرت أمرك قطعته أي تتمّ على عزمك فِيهِ وتمضيه ولست ممن يشرع فِي الْأَمر ثمَّ يَبْدُو لَه فيتركه»، وانظر التهذيب (١٦/٧)، الزاهر في معاني كلمات الناس (٨٨/١)، تفسير الطبري (١٩/١٩).

(٢) في النسخ الأخرى: أخلق.

(٣) تفسير أسماء الله الحسنى للزجّاج (٣٦)، والصحاح للجوهري (١٤٧١/٤).

(٤) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٥) في (ط): يصور، وفي (م): تصور، ةفي غ: يصوره.

(٦) على إحدى القراءتين، أي بتسكين اللام وفتح الخاء، وهي قراءة «ابن كثير وأبي عَمْرو والْكِسَائِي، والْبَاقُون بضمهما»، التيسير في القراءات السبع (١٦٦)، وانظر تفسير الطبري (٣٧٧/١٩).

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

اعلَمُوا - أرشدكم الله - أنَّا قد بيَّنَّا وجوه تصرُّف[١] الخَلْقِ في اللغة، وعدَّدناها عن أئمتنا على أربعة أنحاءٍ.

فأمَّا الثلاثة[٢] منها فجائزة في حقِّ الله تعالى، والرابع مستحيلٌ، وهو كون الخَلْقِ بمعنى الكذب.

وتأويل الوجوه الثلاثة[٣] المذكورة وتصرُّفِها في حقِّ الله تعالى تَتَعَلَّقُ[٤] بها معانٍ لابُدَّ من تفصيلها[٥] بِفُصُولٍ تميِّزُ آحادَها، وتشرحُ مقاصدها، ومسائلُ تُعيِّنُها، وعدَدُها ثلاثةٌ:

المسألة الأُولى: في بَيَانِ حقيقة الخَلْقِ ووَجْهِ تَرْكِيبِ الحقائق المعنويَّةِ على الألفاظ اللغويَّةِ

فنقول: أمَّا[٦] الخلق بمعنى الإبداع والاختراع فهو حقيقةٌ، وهو لله وحدَه لا يَشْرَكُهُ فيه غيرُه، على ما حقَّقْناه في كتاب المُقْسِط والمُتَوَسِّط[٧] والعَقْدِ الأَصْغَرِ وغَيْرِها، وكلُّ ما وراءه مجازٌ حتى قول الله سبحانه[٨]: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطين كَهَيْـَٔةِ الطير﴾ فإنه اتِّسَاعٌ، كما سمَّاهُ مُبرِئًا لِلأَكْمَهِ، ولم يَكُن هو الذي يُبْرِئ، ولكنه نَسَبَ الفِعْلَ إِلَيْهِ لَمَّا كان مَخلُوقًا بِسَبَبِ دُعَائِه، وكان هُوَ المتحدِّيَ بِه، وجاءَ شاهِدًا على صِدْقِه، وكذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿أَحْسَنُ

---

(١) في (ط) و(م): تصريف.
(٢) في (ط): الثلاثة الأُوَل.
(٣) سقطت من (ك) و(غ).
(٤) في (ط): يتعلق.
(٥) في (ط): تحصيلها.
(٦) في (غ): إن.
(٧) في الباب الثاني منه، في خلق الأفعال وما يتصل به: (٥٩-٨٧).
(٨) في (ط): تعالى، ولم يرد في (ل)، وسقط الكلام كله من (م).

ٱلْخَـٰلِقِينَ﴾[١]، فإنَّ الوجه فيه أنَّ الله[٢] لمَّا ذَكَرَ غَيْرَهُ[٣] مَعَ نفسِه أعطاه اسمَه، كما يقال: العُمَرَان والقَمَرَان والأَسْوَدَان، واحدُهما[٤] عُمَر وقَمَر وأَسْوَد، والآخَر ليس كذلك، فقوله: ﴿أَحْسَنُ ٱلْخَـٰلِقِينَ﴾ مِثْلُهُ، أحدُهم خالقٌ وباقيهم ليس بخالقٍ، والدليل عليه قولُه تعالى[٥]: ﴿هَلْ مِنْ خَـٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾، وقد قال تعالى في آيةٍ أُخرى: ﴿أَمْ خُلِقُواْ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَـٰلِقُونَ﴾ [الطور:٣٥]، فعظَّم[٦] وصفهم لأنفسهم بأنهم خالقون، وأنكر دعواهم لذلك، ولو كان حقيقةً لما جاز نفيُه عنه، **لأنَّ الحقائق لا يجوز نَفيُها عن مُسمَّيَاتِهَا**، وكذلك تَسمِيتُهم للكاذب خَالِقًا إنَّما هو اتِّسَاعٌ، لأنَّ الكاذب لَمَّا كان مُخبِرًا عن شيء لَا أصلَ له كما ادَّعاه في خَبَرِهِ سُمِّيَ خَالِقًا.

والباري تعالى هو الخالق بالحقيقة وحدَه، لأنَّه يُخْرِجُ الأشياء من العدم إلى الوجود، وقد ضلَّت القَدَرِيَّة[٧] عن هذا الاعتقاد، حتى زعمت أن العبد خالِقٌ بِالحقِيقَةِ، مُخْتَرِعٌ لِأَعْيَانِ الأَفْعَالِ، مُخْرِجٌ لها مِن العدَم إلى الوُجُودِ، فيَا عَجَبًا لَهُمْ كَيْفَ ذَهَلُواْ عن الحقائق العقلية، وأَعْرَضُوا عن[٨] الأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّة، حتّى عَن قوله[٩]: ﴿أَمْ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَـٰبَهَ ٱلْخَلْقُ

---

(١) في (ط) و(ل): فتبارك الله أحسن الخالقين.

(٢) في (غ): الله تعالى.

(٣) في (ط): عبده.

(٤) في (ط) و(ل): أحدهما.

(٥) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٦) استنكارا واستبعادا.

(٧) يعني المعتزلة في مسألة خلق أفعال العباد، المسألة العقدية المعروفة في كتب الكلام.

(٨) في (غ): واعترضوا على.

(٩) في (ط): قوله تعالى.

عَلَيْهِمْ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ﴾ [الرعد:١٦]، فكم في هذه الآية من حُجَّةٍ، لو شُرِعَتْ لهُم[١] فيها مَحَجَّةٌ.

وأمَّا الخَلْقُ بمعنى التقدير، فقد قال بعض علمائنا: إنَّه لو كان الخلق بمعنى التقدير لكان كل مُقَدِّرٍ خَالِقًا، وكلُّ خَالِقٍ مُقَدِّرًا، والأمرُ بِعَكْسِ ذلك، لأنَّ العرب تقول: قدَّرتُ في نَفْسِي شِعْرًا، ولا تقُول: خلقت في نفسي شِعْرًا، أوتقول: قدَّرت السَّاحَةَ والثَّوْبَ والبِنَاءَ، ولا تقول في ذلك خَلَقْتُ، فلو كان معنى الخَلْقِ معنى التَّقْدِيرِ لتصرَّف معه في جميع مواضِعه، فعُلِم أنَّه قد يكون غيرُ الله مُقَدِّرًا ولا يَكُونُ خَالِقًا.

قال **الإِمَامُ الحَافِظُ**[٢] رضي الله عنه: هذا كلامٌ صحيحٌ في الردِّ على القَدَرية الذين يزعمون أنَّ غيرَ الله خالِقٌ، ولَكِن لَا نَمْنَعُ[٣] مِن كون الخَلْقِ بمعنى التقدير كما وَرَدَ في اللغة، ويكونُ الخالِقُ بمعنى[٤] المُقَدِّرِ على عِلْمٍ وتَدْبِيرٍ، وإذا كان قدَّر[٥] بغيْر عِلْم كان خارِقًا، كقوله تعالى: ﴿وَخَرَّقُوا لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام:١٠٠]، والله[٦] تعالى **خَالِقٌ مُقَدِّرٌ**، وغيرُه **مُقَدِّرٌ غَيْرُ خَالِقٍ**، **وكُلُّ خالِقٍ مُقَدِّرٌ**، **وليس كلُّ مُقَدِّرٍ خَالِقًا**، كالحَمْدِ والشُّكْرِ وشِبْهِهِمَا.

وأمَّا الخَلْقُ بمعنى التصوير فقد وقعت الإشارة إليه[٧] بقوله[٨]: ﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ﴾

---

(١) في (ط): لكم.

(٢) في (ط): قال الفقيه الإمام القاضي أبو بكر بن العربي.

(٣) في (ط) و(م): يمنع.

(٤) في (ط): هو.

(٥) في (ط) وغ: مقدِّرا.

(٦) في (ط): فالله.

(٧) سقطت من (ط).

(٨) في (ط): بقوله تعالى.

[الزمر:٦]، فنَقَلَهُم مِن صُورة إلى صُورة، ومن هيئة إلى هيئة، وقال أيضًا في صفة النطفة: ﴿مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾ [الحج:٥]، أي مُصَوَّرة وغير مُصَوَّرة، وقد يكون الخالق والمُصَوِّر بمَعْنَيَيْنِ، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ﴾ [الأعراف:١١]، فيكون قوله: ﴿خَلَقْنَٰكُم﴾ إخبارًا عن الخروج من العدم إلى الوجود، وقوله: ﴿صَوَّرْنَٰكُم﴾[١] إشارة إلى الصورة الباطنة المختصِّ بها الآدَمِيُّ دون غيره.

[١١٣/أ] فثبت أن الخالق على الحقيقة والعموم هو/ الله وحدَه، ولذلك نقول في كل ما خلقه أحدثه وأوجده واخترعه، ولا يقال فيمن[٢] صدق في خبره: خلقه[٣]، ولا فيمن بنى ونجَر[٤] خَلَقَ بناءَه ونَجْرَه[٥]، فانفرد بذلك الله وحده[٦].

المسألة الثانية: في تسميته خالقًا في الأَزَلِ

قال علماؤنا[٧]: سمَّى نفسَه تعالَى خَالِقًا في الأَزَلِ ثُمَّ خَلَقَ، فكان خَالِقًا عند[٨] وُجودِ الخلق حَقِيقةً، ونُسَمِّيه خالقًا قبل ذلك مجازًا[٩]، على معنى أنه سَيخلُقُ، كما قال تعالى: ﴿أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾، وكقولهم: حاجٌّ لمن قَصَدَ

---

(١) في (ك): وصورناكم.

(٢) في (غ): لمن.

(٣) في (ط): ولذلك لا نقول في كل من خلق وما خلق، وسقطت من غ.

(٤) في (غ): نجز.

(٥) في (غ): نجزه.

(٦) في (غ): بذلك وحده سبحانه.

(٧) على أصلهم في صفات الأفعال، وفي ذلك خلاف بينهم، انظره في مقالات الإسلاميين تـ/ زرزور (٣٩٧/٢)، الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (٨٧)، الإرشاد: ١٤٤، وشرحه للمُقترَح (ص٢٤٣-٢٤٤).

(٨) في (ط): من عند.

(٩) في (ط) وغ: وتَسميتُه خَالِقًا قَبْلَ ذلك مَجَازٌ.

الحج، فالحقيقة إنَّما تكون عند وُجودِ الخمر والحجِّ، كذلك حقيقةُ كَونِه خَالِقًا؛ إنَّما يكون ذلك عند وُجُودِ الخَلْقِ.

فإن قيل: أليس كلامُه عندكم غيرَ مَخلُوقٍ لم يَزَلْ؟ قلنا: أجل.

قيل: فقد وصف نفسَه بأنه خالقٌ في الأزَل، فيجب أن يكون خَالقًا فيه ويكون[1] حقيقةً.

قلنا: إن كان أخبر تعالى عن كونه خالقًا قبل أن يَخْلُقَ، فإنَّ الإخبارَ عن ذلك حقٌّ وحَقِيقَةٌ، ووصفُهُ بذلك مَجَازٌ، كما قال تعالى للملائكة: ﴿إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ﴾ [ص:٧١]، معناه سَأَخْلُقُ، وهذا غَرَضٌ[2] لا يَتفطن له إلَّا لَبِيبٌ، ومن قَصَّرَ[3] عنه، نَظَرَهُ في كتاب المُقْسِط، فإنَّه[4] تَنكشِفُ[5] له حَقِيقَتُه، وأقربُ مِثَالٍ فيه الآن يُنَبِّهُكَ عليه ولا يَخْرُجُ عن الغَرَضِ أنك تقول: في قِرَابي[6] سَيْفٌ قَاطِعٌ، فقَولُك حَقٌّ وحَقِيقَةٌ، ووصف السَّيْفِ بالقطع[7] مَجَازٌ إذ لم يقطع بعدُ، وساغ ذلك فيه لأنَّه بصفة القَاطِع، فإذا قَطَعَ كان وصفُ القاطع فيه حَقِيقَةً.

فإن قيل: فهذا يُوجِب أن يكون لله[8] اسمٌ حَادِثٌ، وذلك يُجَوِّزُ حُدُوثَ كُلِّ اسمٍ له.

---

(١) في (ك) و(غ) و(ح): أو يكون.

(٢) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: غرض، وأثبت محله: غوص، ورمز له بصح.

(٣) في (ط): قصُر.

(٤) سقط من (غ).

(٥) في (ط): ينكشف.

(٦) في (ك): جِرَابي.

(٧) سقط من (ط).

(٨) في (ط): لله تعالى.

الجواب: أن نقول: إن أردتم بالاسم المسمَّى فهو غَيْرُ حَادِثٍ، وإن أردتم[١] التَّسْمِيَةَ له والإخبار عنه، فإنَّ الأصل في التسمية له والإخبارِ عنه التَّوقِيفُ[٢]، وقد ورد به خبر الله فقُلْنَاه[٣]، وبيَّنَّا بعد ذلك معناه.

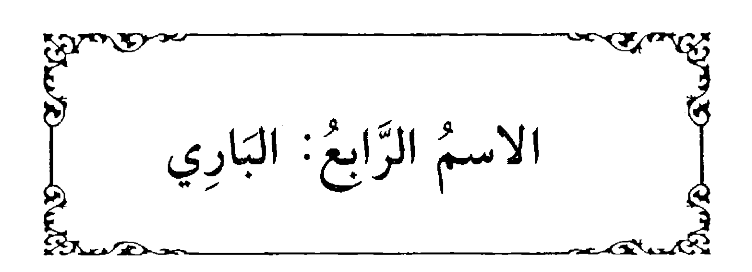
المسألة الثالثة[٤]: في اختصاص الباري تعالى بالخَلْقِ

ذَهَبَ جماعةٌ من المبتدعة[٥] إلى أنَّ الباري تعالى يخلق الأجسام والجواهر وَحْدَها[٦]، وأمَّا خَلْقُ[٧] الأعراض فيُشارِكُه في ذلك العَبْدُ، وعند أهل السُّنَّةِ - ولله عليهم المنَّة - أنه خالق كُلِّ شيء، لا شَرِيكَ له في ذاته ولا صفاته ولا مخلوقاته، ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾[٨] [لقمان: ١١]، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦]، وقال: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾، وقوله[٩]: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد:١٦].

وكيف يصحُّ هذا، واسم الخالق أُمُّ جميع أسماءِ الأفعال بعده، وإليه يرجع كلُّ اسمٍ يعود إلى صفات الفِعْلِ أوَّلًا، ثمَّ يَخْتَصُّ بعد ذلك كلُّ اسمٍ بحسب مُتعلَّقِه من المخلوقات، وهذا سِرٌّ بَدِيعٌ فيه، فكيف يصحُّ أن يَكُونَ أَصْلَ جميع أسماءِ[١٠] أَفْعَالِه وتَقَعُ المشاركةُ فيه له.

---

(١) في (ط): أردتم به.
(٢) في (غ): التوقف.
(٣) في (غ): فقبلناه.
(٤) في (غ): السادسة، وهو سبق قلم.
(٥) وهم أصحاب معمر من المعتزلة، مقالات الإسلاميين تـ/ زرزور (١٥٩/١)
(٦) في النسخ الأخرى: وحدها.
(٧) سقطت من (غ).
(٨) قوله: (كل شيء ... فأروني ماذا خلق) سقط من (ك) و(غ).
(٩) في (ط): قوله تعالى.
(١٠) سقط من (ك) و(غ) و(ح).



الاسمُ الرَّابعُ: البَارِي

[١١٣/ب]

/ فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ

وَرَدَ به القرآن، قال الله تعالى(١): ﴿ٱلْخَـٰلِقُ ٱلْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤]، ووَرَدَ في حديث أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

البارئ هو الخالق، يُقال: بَرَأَ الله الخلقَ يَبرؤُهم بَرْءًا، والبَرِيَّة(٢) الخَلْقُ، فَعِيلَةٌ بمعنى مَفْعُولَةٍ، وأصله الهمز، إلَّا أنهم اتَّفقوا على تَرْكِ الهَمْزِ، ويُقال: أُخِذَتِ البريَّة - إذا تُرِكَ هَمْزُهَا - مِن بَرَيْتُ القَلَمَ إذا قَطَعْتَه وأَصلَحتَه(٣)، ويقال: أُخِذَت البريَّة مِن البَرا، وهو التُّراب، ولهذا المعنى صارَ لهذا اللفظ اختصاصٌ بالحيوان دون السماء والأرض وغيرهما(٤)، حتى كان عَلِيٌّ يَحْلِفُ: والذي فَلَقَ الحَبَّةَ وبَرَأَ النَّسَمَةَ.

الفصل الثالث: في شرحه عَقِيدَةً وحَقِيقَةً

وفيه ثَلَاثُ مَسَائِل(٥):

---

(١) سقط من (ط) و(م).

(٢) في (ط): البريئة.

(٣) قوله: (ويقال أخذت ... أصلحت) سقط من (غ) و(ك).

(٤) في (ك): غيرها.

(٥) في (ك): مسألتان، وهو سبق قلم.

المسألة الأولى: في التركيب

أمَّا قول أهل اللغة إن الباري هو الخالق فليس يصحُّ على الإطلاق[١]، وإنَّما يصحُّ أن يقال إن الباري[٢] هو الخالق في حالةٍ أو على صفةٍ أو لموصوفٍ[٣].

فأمَّا قولنا الباري[٤] هو الخالق في حالة، فنعني به الحالة الثانية[٥]، فإنه يكون خالقًا غير بارئٍ، ثم يكون بارئًا في قَوْلٍ، أو خالقًا بارئًا، على ما يأتي بيانه إن شاء الله[٦].

وأمَّا الباري[٧] على صِفَةٍ، فلأنَّ الخالق المقدِّر على نِظَامٍ وتَرْتِيبٍ المُخْرِجَ من العدَم إلى الوجود هو[٨] الباري بالحقيقة دون غيره.

وأمَّا قولنا لموصوف[٩] فلوجهين:

أحدهما: أنَّ الباري هو الخالق للحيوان، لأنه مأخوذٌ من البَرَا، وهو التراب، لقوله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ﴾ [الروم:٢٠].

---

(١) كذلك ذهب شيخه الغزالي في التفريق بين الخالق والبارئ والمصور، المقصد الأسنى (٧٤-٧٦)، ولكن على غير المعنى الذي ذهب إليه المصنف، فتأمله.

(٢) سقط من (ط).

(٣) في (ط): بوصف.

(٤) في (ك) وغ: الخالق هو الباري.

(٥) في (ط): الثالثة.

(٦) في (غ): الله تعالى.

(٧) في (ط): قولُنا.

(٨) في (ط) و(غ): وهو.

(٩) في (ط): بوصف.

الثاني: أن الباري هو الخالقُ الخَلْقَ الحسَنَ المُتْقَنَ، كقوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾، وقوله: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾.

المسألة الثانية: في الاعتقاد الصحيح

إذا فَهِمت معنى الباري لُغَةً، وعرفت التركيب المعنويَّ الاعتقاديَّ، فالباري تعالى بارئٌ بكل وَجْهٍ منها، لأنه المُقَدِّرُ للمخلوقات قبل خَلْقِهَا[١] وتدبيرها كما بيَّنَّا، وعِلْم الله سبحانه[٢] مُحِيطٌ بالمخلوقات قبلَ وُجُودِها، فكان خَلْقُهَا على مُقْتَضَى عِلْمِه أوَّلًا، ثُمَّ أنشأها وأبدعها، منها أُصولٌ مبتدَأَةٌ من غير شيء، ومنها فُروعٌ مبنيَّةٌ عليها ومَخلُوقَةٌ منها بحُكْمِه[٣] لا عن حاجة، وإلَّا فالثاني[٤] في جَوَازِ كونه خَلْقًا[٥] مُستَأْنَفًا من غَيْرِ شَيْءٍ كالأوَّل، والعِلْمُ به مُحِيطٌ، والقدرةُ له[٦] مُتَّسِعَةٌ، فثَبَتَ جَوَازُهُ، وخَفِيَتِ الحِكْمَةُ على الخلق في تَكْوِينِ ما يكون منه من شَيْءٍ قبله.

المسألة الثالثة: في مزيدِ تحقيق يرجع إلى الاشتقاق

يصحُّ[٧] في الاشتقاق أن يكونَ الباري من البَرَا وهو التراب، ومن بَرَيْتُ القلم إذا سوَّيْتُه للعمل المقصود، ولكن إذا كان غير مهموز، فأما إذا كان مَهمُوزًا فلا يصح أن يكون مُشتَقًّا منهما، وإنَّما ورد في القرآن مَهمُوزًا من بَرَأَ؛ إذا أنشأ

---

(١) في (ل) و(ط) و(ق): لأنه المقدر للمخلوقات قبل خلقها على علم وتدبير كما بينا.

(٢) في (ط): تعالى.

(٣) في (ط) و(غ): بحكمة، وما أثبتناه ضبطناه كما هو في (ك) و(ح).

(٤) في (غ): فالباري.

(٥) في (غ): خلقها.

(٦) في (غ): به متشعبة.

(٧) في (غ): فصح.

وأَوْجَدَ، واتَّفَقَ الناس على قِراءَته مَهمُوزًا، ولم يُسَهِّلْهُ أَحَدٌ في قوله:[١] الباري، ولا في/ قوله:﴿بَارِيِكُم﴾، فعلى هذا يصحُّ انحصار المعنى في تفسيره في الإنشاء دون التسوية والإصلاح. [١١٤/أ]

فأمَّا الذي وَرَدَ منه في السُّنَّةِ، ونَطَقَتْ بِه الأُمَّةُ فيصح أن يكون مُسَهَّلًا[٢]، وكذلك في قوله: ﴿ٱلْبَرِيَّةِ﴾، فإنه قُرِئ مَهمُوزًا وغيرَ مَهْمُوزٍ، فيرجع اشتقاقه إلى ذلك، ويَصِحُّ أن يكون مَهمُوزًا، فيرجع[٣] إلى ما وَرَدَ في القرآن من هَمْزِ البارئ وبارئكم، ويَصِحُّ تَسْهِيلُهُ، فيعود إلى قراءة من يُسَهِّلُ البريَّة، ورجوعه إلى الإنشاء في قولنا البارئ أولى في المعنى، لأنه[٤] يُفيد ما لا يُفيدُه مُسَهَّلًا لوجهين:

أحدهما: أن يكون الخالقُ المقدِّرَ والمخترِعَ أيضًا، فيكون وصفُه بذلك يُفيد مجموعَ الأمرين له كما بيَّنَّا، ويكون وصفُه بالباري بعد ذلك يُفيد المُنْشِئَ لما قدَّر وعلِم[٥].

الثاني[٦]: أن يكون الخالقُ المنشئَ على العموم لكلِّ مخلوق، ويكون الباري المنشئَ للحيوان على الخصوص دون غيره، لقول عَلِيٍّ رضي الله عنه في يمينه: «والذي فلق الحبة وبرأ النَّسَمَة»[٧]، فخصَّها دون غيرها

---

(١) في (ك): قولنا.

(٢) في (غ): متساهلا.

(٣) في (غ): ويرجع.

(٤) في (ط) و(ل): لا يفيد ما يفيده مسهلا.

(٥) سقط من (ط) و(ل).

(٦) سقط من (ط) و(ل)، وفيهما: وعلى الباري أن يكون.

(٧) في أحاديث منها: ما أخرجه أحمد (٥٩٩)، والبخاري؛ في الجهاد والسير، باب فكاك الأسير: ٣٠٤٧ (٤/ ٦٩- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الإيمان، باب حب الأنصار من الإيمان: ٧٨ (١/ ٨٦)، عن علي رضي الله عنه.

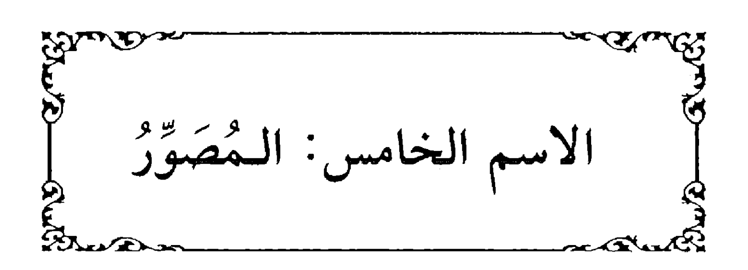
لقوله[١] بَرَأَ مَعَها[٢]، وتكون الفائدة في ذِكْرِ الاسم الأخصِّ - وهو الباري بعد الأعمِّ وهو الخالق- التَّنبيهَ على ما في الحيوان من بَدِيعِ الصَّنعة وغَرِيبِ الدِّلَالة.

وإلى هذا المعنى وقعت الإشارة بقوله: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات:٢١]، فنبَّه بجميع المخلوقات على الاعتبار بالدِّلالة على الصانع، وخصَّ النفس لما فيها من زيادة الاعتبار ببديع التركيب، وقد قال بعض علمائنا: إنه يجوز أن يكون الخالق البارئ إتْبَاعًا وتأكيدًا، وما قدَّمناه أَوْلى، فإنه **لا يُصَارُ[٣] إلى التأكيد إلا بَعْدَ ضِيقِ المعنى.**

(١) في (ط): بقوله.

(٢) أصله من الخطابي في شأن الدعاء: (٥٠).

(٣) في (غ): يضاف.



الاسم الخامس: المُصَوِّرُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

قال تعالى: ﴿ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾، ووَرَدَت بِه السنة في حديث أبي هريرة المفسَّرِ، وأجمعت عليه[١] الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

نقل علماؤنا فيه أربع عبارات:

الأُولى: المصوِّر الذي أنشأ خلقَه على صُور مختلفة وهيئات متغايرة[٢].

الثانية: هو المُمَثِّلُ، والصورة المثال[٣].

الثالثة: المُرَكِّبُ، والصورة التركيب، يقال: صوَّره إذا فعَله هكذا، وتقول العرب: فُلَانٌ صَيِّرٌ شَيِّرٌ[٤]، إذا كان ذا صُورة وشَارة حَسَنَةٍ.

الرابعة: المُنهِي للشَّيْء المخلُوقِ إلى غَايَةِ خَلْقِهِ، كما يُقال: صار الأمر إلى كذا أي انتهى إليه، ومنه قوله: ﴿وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾، وقوله: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى:٥٣].

---

(١) في (ط): الأمَّة عليه.

(٢) قول الخطابي في شأن الدعاء: (٥١).

(٣) الثعلبي في الكشف والبيان عن تفسير القرآن: (٩/٢٨٨).

(٤) جمهرة اللغة: (٢/٧٣٦)، غريب الحديث للخطابي: (٢/٤٨٥).

الفصل الثالث: في شرحه عَقِيدَةً

فيه خمس[١] مسائل:

المسألة الأولى: في التركيب

أمَّا الأقوال التي سردناها قَبْلُ عن أهل اللغة فهي مُتَدَاخِلَةٌ، عند التحقيق[٢] ترجع إلى ثلاثة:

الأوَّل: أن يكون المصوِّرُ الموجِدَ/ على هَيْئَةٍ، وهي التركيب، وهي الصورة؛ [١١٤/ب]

الثاني: أن يكون المصوِّر هو الممثِّل، والصورة هي[٣] المثال.

الثالث: أن يكون المصوِّر هو المُنْهِي للشيء إلى غايته.

والباري تعالى هو المصوِّر بهذه[٤] المعاني الثلاثة على التمام والكمال، بكل الوجوه وبجميع[٥] المعاني.

أمَّا إن قلنا[٦] إنَّ المصوِّر هو المُوجِدُ على صُوَرٍ وهيئات، فهو الباري تعالى، لأنه الخالق أولًا، وهو العالم المقدِّر المدبِّر، وهو الباري المنشئ المخترع ثانيًا، وهو المصوِّر ثالثًا، أي المركِّب لما عَلِمَ على هيئةٍ وصفةٍ، كان

---

(١) ذكر أربعة منها.

(٢) في هامش (غ): أهل، وفوقها خ.

(٣) في (ك): هو.

(٤) في (غ): لهذه.

(٥) في (غ): ولجميع.

(٦) في (غ): قولنا.

يجوزُ تَقدِيرُ وجود الموجود على غيرها ؛ من تفصيلات تقدير[1] وجُودِها ومحتملاتها ، فإنه:

[الأوَّل]: لا يخفى[2] على لَبِيبٍ أنَّ الوجود المطلق غيرُ الوجود على صِفَةٍ وهَيْئَةٍ، وأنَّ التَّرْكِيب معنىً غَيْرُ الوُجُودِ، كما خلق الأرضَ قرارًا، والسَّمَاء بِناءً، والجماد والحيوان، والنَّامي وغير النَّامي[3].

الثاني: أنه خَلَقَ آدم، ثمَّ نام نَوْمَةً فانتزعَ[4] ضِلَعًا من أضلاعه، فخلَق منه حَوَّاء[5] على نَوْعِه، فكان لها مِثالًا ونوعًا ليسكن إِلَيْهَا، ونبَّه على ذلك بقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ [الأعراف:١٨٩][6]، ولو شاء لخلقَها معه، ولكنه بدأ بآدمَ ثُمَّ خَلَقَهَا[7] على مثاله للحكمة[8] التي أشار إليها.

وأمَّا إن قلنا إن الباري هو المصوِّرُ أي المُمَثِّلُ الموجِدُ على مِثالٍ، ففي ذلك فائدةٌ بَدِيعَةٌ، واعتقادٌ عَظِيمٌ، وتَنبِيهٌ على القُدْرَةِ المقتَرِنَةِ بالحِكْمَةِ غَرِيبٌ، وذلك أنّ كلَّ فاعِلٍ فإنَّما يَرْبِطُ صَنعَتَهُ بمثالٍ سَابِقٍ عَلَيْهَا بزيَادَةٍ أو نُقْصَانٍ،

---

(١) قوله: (وجود الموجود على غيرها ؛ من تفصيلات تقدير) سقط من (ط) و(ل).

(٢) ضبب عليها في (ك).

(٣) قوله: (وغير النامي) سقط من (غ).

(٤) في (ط) و(ل): وانتزع.

(٥) قصة خلق آدم رويت بألفاظ مختلفة، من طرق كثيرة عن أبي هريرة، ومن الألفاظ المروية من طرق ضعيفة ما أورده المؤلف، أي التي فيها انتزاع ضلع من أضلاعه، وخلق حواء منه، فقد رواه أبو الشيخ الأصبهاني في العظمة (٥/١٥٥٣)، وابن أبي حاتم في التفسير (٥/١٦١٤)، وابن منده في التوحيد (١/٢١١).

(٦) في (غ): ثم خلق منها زوجها ليسكن إليها.

(٧) في (ط) و(ل) و(م): جعلها.

(٨) في (ط): بالحكمة.

وبِمِثْلٍ أو اختِلافٍ، ولا يُتصوَّر أن يفعل على غير ذلك لقُصُورِ عِلْمِه وقُدْرَتِه، ولاحتِيَاجِهِ إلى الآلَاتِ الموصلة إلى ما يَقصِدُ فِعْلَهُ، والله تعالى فَاعِلٌ بالوَجْهَيْنِ على الطَّرِيقَيْنِ؛ المبدِعُ أوَّلًا، والمُمَثِّلُ ثانِيًا، فإنَّه خلق[١] أُصُولَ العَالم أوَّلًا من غير شيء، وإنَّما أخرجها من حالة العدم إلى حالة الوجود، ولو شاء تعالى أن يجعل فروع العالم كأصوله فتكونَ مخلوقَةً من غير شيء منقولةً من حالةِ العدم إلى صفة الوُجود لَفَعَل، ولكنَّه بحكمته البالِغَةِ ومشيئَتِه النَّافِذة خَلَقَ الأُصولَ من غير شيء، ثم ركَّبَ الفروع على الأصول وأوجدَها[٢] منها.

فكُلُّ موجُودٍ من فَرْعٍ فإنَّما يَرْجِعُ في تمثيله إلى أَصْلِهِ الموجُودِ منه، حتى تَغَلْغَلَ في ذلك بعضهم فقال ما لا يَأْبَاهُ الشَّرْعُ، ولَكِنَّه يَقِفُ[٣] دون إدراكه حَقِيقَة العَقْلُ، وهو أن الإنسان مخلوقٌ من أُصول العالم، وهو على مثاله مفطورٌ، وأنَّ العالم عالمان، الأكبرُ وهو السماوات والأرض وما بينهما من كواكب وبِحَارٍ، وأن الإنسان عالم أصغرُ، وأنَّه موجودٌ فيه ما في العالم الأَكْبَرِ[٤].

وهذا مما لو أَدْرَكْنَا[٥] حَقِيقَتَهُ، وحَصَّلْنَا كَيْفِيَتَهُ، ورَتَّبْنَا النِّسَبَ في الإنسان، بما في العالم الأكبر حتى نَنتَهِيَ/ إلى المطلوب في ذلك، لكان اعتِبارًا بَدِيعًا، ولكنَّا[٦] نَقْصُرُ[٧] عنه، فلذلك وَقَفْنَا دونه. [١١٥/أ]

---

(١) سقط من (غ).

(٢) في (ط) و(ل): فأوجدها.

(٣) في (ط) و(ل): تقف.

(٤) قد أشار إلى هذا في القانون، وأتى فيه بما بسطه هنا، وفيه: ولقد غلا في ذلك بعضهم فقال: إن الإنسان هو العالم الأصغر، والسماوات والأرض بما تشتمل عليه هو العالم الأكبر»، (ص٤٦٤)، وهو يقصد شيخه أبا حامد الغزالي، ينظر تعليق محقِّق القانون.

(٥) في (غ): أدر كنا.

(٦) في (غ): ولكنا.

(٧) في (غ): يقصر.

وأمَّا إن قلنا: إن الباري هو المصوِّرُ بمعنى أنه المُنْهِي للمخلوقات إلى نهايتها فإنه معنًى صحيحٌ في حقِّه تعالى مختصٌّ به[١]، فإنه ابتدأ الخلق، فمنه ما أنهى الوجودَ فيه نهايتَه، ومنه ما سَيُنْهِيهِ، والكلُّ بيدِه، فما أَنهى منه فعَن قُدرةٍ وبحكمةٍ لَا عَن حَاجَةٍ، وما أَخَّرَ فبِحكمَةٍ أُخْرَى لَا عَن مَعْجِزَةٍ، وإليه وَقَعَت الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾[٢]، وبقوله: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾، وتكون[٣] تسميته تعالى بأنه مُصوِّرٌ بهذا المعنى يُماثلُه من أسمائه الحسنى أنه بديءٌ[٤]، على ما يَرِدُ بيانُه إن شاء الله تعالى.

المسألة الثانية[٥]:

وهي غايةٌ في هذه الأسماء الثلاثة، وهي الخالق البارئ المصوِّر.

اعلَمُوا أنَّ قولنا خالقٌ مأذونٌ في تسمية العبد به بثلاثة أوجهٍ[٦] من الأربعة المتقدِّمة، ممنوع في وجه منها، وهو كونُه خالِقًا بمعنى الإيجاد والاختراع، كما أن الباري تعالى يُسمَّى بأنه خالقٌ بثلاثة أَوْجُهٍ من الوجوه الأربعة أيضًا، ممنوع تسميته بأنه خالق على معنى الاختلاق، لوجوب الصدق في خبره واستحالة الكذب عليه.

وقد اقتحمت القدَرية هذه الشنعاءَ فسمَّت العبد خالقا بمعنى مُخترِعٍ، وأوجبت ذلك له، وقد بيَّنَّا فسادَه في كتب الأصول.

---

(١) في (غ): في حقه معناه اختص به.

(٢) في (ط) و(ل): وإلى الله المصير.

(٣) في (ط): يكون.

(٤) في (ل): مدبِّر، وفي (ق) و(م): جرى، وما أثبتناه صحَّحه في (ك).

(٥) في (ك) و(ح) و(ل) و(غ) و(ق) و(م): الثالثة، والمثبت من (ط).

(٦) في (ط) و(ل): أوجه.

وأمَّا قولنا[١] خالقٌ[٢] بمعنَى مُقدِّر فجائِزٌ وصفُ العبد به، وكذلك كونُه خالقًا بمعنى مُصوِّر، وفي ذلك تَفْصِيلٌ بَدِيعٌ، وهو أنه رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه قال: «لعن الله المصوِّرِين، وقال: إنَّ أصحاب هذه الصور يُعذَّبُون يوم القيامة، يقال لهم: أحيُوا ما خَلَقْتُم»[٣]، والحكمة في ذلك الجزاءُ على تعاطيهم التمثيلَ لِمَا[٤] وجب التخصيص[٥] به لله سبحانه، ولذلك وردت الرُّخصةُ في كلِّ ما لا رُوحَ فيه؛ من نَبَاتٍ أو جَمَاد، ووَقَفَ النَّهْيُ[٦] على ما فيه الروح لحكمة بَدِيعَةٍ، وذلك أن كل مخلوق سوى الآدميِّ فإنَّما له صورةٌ ظاهرة لا باطن لها، والآدميُّ خُلِقَ خَلْقًا بَديعًا بأن جُعِلت له صُورةٌ ظاهِرَةٌ؛ وهي الخَلْقُ، وصورة باطنة؛ وهي الخُلُقُ، ومدار الأمر فيه على الصفة الباطنة وهي الخُلُق لوجهين:

أحدهما: أنَّ دوامَ وُجودِه بها، حتى إذا فارقته تفكَّك تركيبُه وتفرَّقت أبعاضُه، وصار في الوجود أَدْوَنَ من الجمَادات.

الثاني: أنَّ مَدْحَه وذمَّه وثَوابَه وعِقابَه إنَّما يَكُون بها وعليها، وهي المعنى البديع والسرُّ الغَريبُ الذي تفرَّد سبحانه بمعرفة جِنسِها يَقِينًا، وهي الرُّوحُ، فإنه اضطرَّ الخَلْقَ إلى معرفتِهم بها؛ وجودًا في ذواتهم، وحجَبَ عنهم

---

(١) في (ط) و(ل) و(م): كونه.

(٢) في (ط) و(ل) و(م): خالقا.

(٣) أخرجه أحمد (٥٧٦٧)، والبخاري؛ في التفسير، باب قول الله تعالى: «والله خلقكم وما تعملون»: ٧٥٥٨ (٩/١٦١- طوق النجاة)، من حديث ابن عمر، وأخرجه أيضًا أحمد (٢٤٤١٧)، والبخاري؛ في النكاح، باب هل يرجع إذا رأى منكرا في الدعوة: ٥١٨١ (٧/٢٥- طوق النجاة)، ومسلم؛ في اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة: ٢١٠٧ (٣/١٦٦٦- عبد الباقي)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) في (غ) و(ط): لهما، وفي (ق): بما.

(٥) في (ك) و(غ) و(ح): التصحيح.

(٦) في (ط): النهي فيه.

معرِفَتهـا ضَـرُورَةً[١]؛ تَعْجِيـزًا وتَنبِيهًـا، بقولـه[٢]:﴿وفـي أنفسكم أفـلا تبـصرون﴾ [الذاريات:٢١].

فإذا[٣] تعاطى العبد تَـصويرَ مـا لا بَـاطِنَ لـه مُكِّـنَ مـن ذلـك رُخْـصَةً، وإذا تعاطى تَصوِيرَ ما له صُورَةٌ بَاطِنَةٌ مُنِعَ من ذلك لثلاثة أوجه/: [١١٥/ب]

الأوَّل: ارتباط[٤] الصورة الباطنة بالظاهرة.

الثاني: كونُها طريقًا إلى المعجزة الظاهِرَةِ على يَدَيْ عيسى عليه السَّلَام[٥] حـين قـال: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْـَٔةِ الطيـرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَـٰٓيِراۢ بِإِذْنِي﴾ [آل عمران:٤٨].

الثالث: كونُها حِمًى للصُّورَةِ الباطِنَةِ المعجُوزِ عَنْهَا، **وحُكْمُ الحِمَى حُكْمُ المَحْمِيِّ في الامتناع منه.**

ورُخِّصَ فيما عَدَا الإنسان لوجهين:

أحدهما: التخفيفُ مِن الله عزَّ وجلَّ[٦] على العباد في تَرْكِ عُمُومِ التَّضْيِيقِ عَلَـيْهِم فيمـا تَتَعَلَّـقُ[٧] بـه آمـالهم، فهـو سـبحانه لـو شـاء لعـمَّ بِحَجْرِه، ولكنَّـه لحكمته[٨] البالغة **إن منَعَ طَرِيقًا أَبَاحَ آخَرَ إِبْقَاءً[٩] على النفس المتمَنِّيَة.**

---

(١) في (ط): صورة، وما أثبتناه صحَّحه في (ك).

(٢) في النسخ الأخرى: لقوله.

(٣) في (ط) و(ل): وإذا.

(٤) في (ط) بياض قدره كلمة.

(٥) لي ترد في (غ).

(٦) لم يرد في (ط) و(ل).

(٧) في (ط): يتعلق.

(٨) في (ط) و(ل) و(م): بحكمته.

(٩) في (ك): بقاء.

الثاني: التفريقُ بين ما له حُرمةٌ وبين ما لا حُرمةَ له، فمنع مِن تَصْوِيرِ مَا لَه حُرمةٌ بباطنه[١]، وهو الآدمي، وعلى هذا نبَّه بقوله ﷺ[٢]: «أحيوا ما خلقتم»، كأنه يقال له[٣]: ما صوَّرت ظاهرَه وأَقْدَمْتَ[٤] عليه صَوِّرْ إِنِ استطَعْتَ بَاطِنَه، وأُذِنَ في تَصْوِيرِ ما لَا حُرمَةَ لَه تَنبيهًا على تَبَايُنِ ما بَيْنَ المنزِلَتَيْنِ، **وهذه بَدَائِعُ رَأَيْنَا أن لا نُخَلِيَ هذا الفَصْلَ مِنْهَا.**

المسألة الرابعة[٥]: في ترتيب هذه الأسماء

وهي تَتَرَتَّبُ على التفسيرات المتقدمة الثلاثة، على ثلاث[٦] مراتب:

أوَّلها: الخالِق المُقَدِّرُ للأشياء قَبْلَ خلقِها، الباري المُوجِدُ لِمَا قدَّر[٧]، المُصوِّر المظهِرُ لتركِيبِهَا وصُوَرِها[٨].

الثانية: أنَّه الخالِق الموجِد، المخترِع البارِي، المنشِئ للنَّسَم، المصوِّر المُوجِد للصُّوَرِ والهيئات[٩].

---

(١) في (ط): باطنة.

(٢) لم ترد في (ط) و(ل)، وفيهما: يقال لهم.

(٣) سقط من (غ).

(٤) في (ط): أقدرت.

(٥) كذا في جميع النسخ.

(٦) في (ط): ثلاثة.

(٧) في (ط) و(ل): صوَّر وقدَّر.

(٨) هو ترتيب الإمام الغزالي في المقصد الأسنى: (٧٥-٧٧).

(٩) في (ط) و(ل): المصور الموجد للنبات.

الثالثة: الخالق المخترِع، البارِي المسوِّي لِمَا خَلَقَ، المُحْسِنُ له[١]، المصوِّر الجاعِلُ[٢] له على هيئات مختلفة، وقد قرأ بعضهم: ﴿ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوَّرَ﴾ بفتح الواو[٣]، ليربط الكل ويعلِّق الآخِرَ بالأوَّل[٤].

المسألة الخامسة: [في الألفاظ الواردة في هذا الباب][٥]

الألفاظ الواردة في هذا الباب كثيرةٌ أُمَّهَاتُهَا خمسةٌ وعشرون لفظًا[٦]:

الأوَّل والثاني والثالث: الخالق، البارئ، المصوِّر.

الرابع: الفاعل.

الخامس: الصانع، العامل، المُوجِد، المنشئ، المكوِّن، المبدع، البديع، المبتدع، المُحْدِث، البادئ[٧]، البَدِيء[٨]، المبتدئ، المُبْدئ، المعيد، الذارئ، الفاطر، الراتق، الفاتق، الجاعل، المصطنع، الفالق[٩].

وسنتكلَّم على كل اسم منها بما حضر في الحال إن شاء الله تعالى.

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): الفاعل.

(٣) روي عن علي بن أبي طالب ﷺ كما في: النكت في القرآن الكريم (٤٩٠)، و مشكل إعراب القرآن لمكي (٧٢٧/٢)، وتفسير ابن عطية (٢٩٢/٥) وفيه: «وقرأ علي بن أبي طالب: «المصوَّر» بنصب الواو والراء على إعمال البارئ به، وهي حسنة يراد بها الجنس في الصور، وقال قوم عن علي بن أبي طالب ﷺ: إنه قرأ: «المصوَّر» بفتح الواو وكسر الراء على قولهم الحسن الوجه».

(٤) قوله: (وقد قرأ بعضه ... الآخر بالأول) سقط من (ك) و(غ) و(ق) و(ح) و(م).

(٥) زيادة للبيان.

(٦) في (ط): لفظةً.

(٧) في (م): الباري.

(٨) في (ل): الباقي.

(٩) في (غ): الفاعل، وهو الاسم السادس والعشرون، ولم يتكلم عليه المؤلف.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا انتهى العبد إلى هذا المقام، وعَلِمَ معاني قوله: ﴿ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ تحقَّق أنَّ للباري تعالى بذلك أحكامًا يختصُّ بها، أُمَّهاتُها سِتَّةُ أحكام:

الأوَّل: أنه المقدِّر الذي لا يُرَدُّ قَدَرُه ولا يُخَطَّأُ[1] تَقْدِيرُه.

الثاني: أنه لا يُخْرِجُ مِن العَدم إلى الوُجُودِ غيرُه.

الثالث: أنه لا يُنشِئُ الحيوان سِوَاهُ.

الرابع: أنه لا يُنمِي[2] النَّامِي[3] غيرُه.

الخامس: أنه يَخْلُقُ على غَيْرِ مِثَالٍ.

السادس: أنه لا يُنهِي المعاني غايتَها إلَّا هُوَ سُبْحَانَه.

المنزلة الثانية[4] للعبد:

وهو أن[5] يُراعِيَ نفسَه في اعتقاده وعلمه[6]، وله في ذلك خمسة أحوال:

الأُولى[7]: أن يعتقد أنَّ[8] الباري تعالى خالقُ الأعيان والآثار وكلِّ شيء، حتى الأعراض، ولا يخرج حادثٌ عن قدرته، فَيُرِيحَ نفسَه من كدِّ النَّصَبِ[9].

---

(١) في (ط) و(ل) و(م): يخطئ.

(٢) في (غ) و(ق): ينهي.

(٣) في (ح) و(ل) و(ط): النوامي، وفي (ق) و(م): النواهي، وفي (غ): الناهي.

(٤) في (ط): السفلى.

(٥) في (ل) و(ط): وهي بأن.

(٦) في (ط) و(ل): عمله.

(٧) في النسخ الأخرى: الأوَّل.

(٨) سقطت من (غ).

(٩) في (ط): التعب.

[١١٦/أ] / الثانية[١]: أن لا يَطْرَحَ عن نفسه ظاهرَ الشرع في الأمر والنهي، وإن كان الأمر كلُّه لله، فإن العبد لا يخلو عن تَوَجُّهِ الأمر والنهي إليه[٢]، وتتطرَّقُ[٣] المَحْمَدَةُ والملامَةُ إليه.

الثالثة[٤]: أن لا يُعجَب بنفسه، فإنه مخلوق أوّلًا من تُراب، وثانيةً[٥] مِن نُطْفَةٍ، فيحِقُّ التواضع لمن أوَّله قَذَرٌ وآخِرُه دَفَرٌ.

الرابعة[٦]: أن يرى عَجِيب صُنْعِ الله كيف خَلَقَ الصورة الظاهرة للآدميِّ، وهي الخَلْقُ، فقطع كَسْبَه عنها، فلا حِيلة له فيها، وخلق الصورة الباطنة وطَرَّقَ[٧] كَسْبَ العبد عليها، فتارَةً تَحسُنُ باختيارِه وكَسْبِهِ، وتارة تَسُوءُ بذلك، وهو[٨] تحت إرادة الله ومشيئته، لقوله: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾.

الخامسة[٩]: أن يرى أن الله حسَّن خَلْقَ[١٠] أكثر الخَلْقِ وعامَّتهم، وقليلٌ من حسَّن خُلُقَه، فتميَّز الآدَمِي مِنَ البهائم بالصورة الباطنة، وهي **الخُلُق**، وتميَّزت البهائم من النبات بمعرفة المنافع والمضرات، وتميَّز النبات عن الجماد بالنماء[١١]، وأعظمُ المراتب منزلةً تَحسِينُ الخُلُقِ، ولهذا أثنى الله سبحانه على

---

(١) في (ط): الثاني.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط) و(ل): تطرُّق.

(٤) في (ط) و(ل): الثالث.

(٥) في (ط) و(غ): ثانيا.

(٦) في (ط): الرابع.

(٧) أي جعل لها طُرُقًا متعددة.

(٨) في (ط) و(ل): هي.

(٩) في (ط): الخامس.

(١٠) سقط من (ط).

(١١) في (غ): والنماء.

نَبِيِّه عليه السَّلَامِ[١] بها، حتى بَلَغَ بفضله الغاية فيها، فقال: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤].

وأمَّا في عِلْمِه[٢] فأن[٣] يعتبر في جميع المخلوقات بصورها وهيئاتها، وكيف[٤] تركيبُها، وحكمةُ تصويرها وترتيبها؛ ما بين ظاهر وباطن عجائبُ لا تُحْصَى، فإنَّ ظاهره مُلْبَسٌ بالحواسِّ، وفيها أمورٌ من الحكمة عظيمةٌ، وبدائعُ من الخِلقة كثيرةٌ، كالعين وصفاتها[٥]، وكيفية تركيبِ طبقاتها ونُورِها، والفَمِ وما فيه من لسانٍ ينطقُ، وأسنانٍ تطحنُ[٦]، واليدِ وبطشِها، والرِّجْلِ وبَسْطِها، وباطنُه مشحونٌ بالغرائب؛ أوَّلُها القلب، ومَن لَكَ بعجائبه، وسائرُ الأعضاء وما فيها من المنفعة، وكيف أَعدَّها الله[٧] لتلك الخدمة، فالكَبِدُ يَسْتَحِيلُ فيها كلُّ مَطْعُومٍ وإن اختلَفَتْ صفاتُه دَمًا على صفةٍ واحدةٍ، وما فيه من ثُفْلٍ[٨] وسَوَادٍ يَقْذِفُهُ إلى الطِّحَالِ فيقبَلُه منه، وما فيه مِن رُغْوَةٍ تقبلُه المَرَارَةُ، وما فيه من مائيَّةٍ[٩] رَقِيقَةٍ تقبلُه الكُلْيَةُ، حتى يَسْرِيَ الدَّمُ إلى العُرُوقِ صَافِيًا، وتَقْذِفَ[١٠] الماءَ إلى المثانة،

---

(١) في (غ) و(ل) و(ط): على نبيِّنا محمد صلى الله عليه وسلم، وفي (م): على نبيِّه محمد صلى الله عليه وسلم.

(٢) في (ل) و(ط): عمله.

(٣) في النسخ الأخرى: فبأن.

(٤) في النسخ الأخرى: كيفية.

(٥) في (ط): وما فيها من لسان، وفي (غ): وكيفية صفاتها.

(٦) قوله: (وأسنان تطحن) سقط من (غ).

(٧) في (غ): الله سبحانه.

(٨) في (ط): تفل.

(٩) في (ط):ماية، وفي (م): مائيته.

(١٠) في (ط) و(ل): تقذفُ الكلية، وفي (م): تقرب الكلية، وهو تصحيف.

وما بَقِيَ من ثُقْلٍ قَبِله المِعَى، ثُمَّ خرَج منه سَهْلًا، ولذلك كان صلى الله عليه إذا خرج من الخلاء يقول: «الحمد لله الذي أخرج عني خَبَثَه، وأبقى فيَّ طيِّبه»[١].

فكان ﷺ يحمد ربَّه على ما سخَّر له من الخِدمة، ويسَّر[٢] له من المنافع، ويسَّر[٣] عليه من العسير، تنبيهًا لنا على السُّنَّةِ، وقضاءً لما سَبَقَ من حقِّ المِنَّةِ.

فأمَّا الفاعل والصانع والعامل[٤]، فهي ألفاظٌ حَقِيقتُها تَتصرَّفُ[٥] إلى من يُخْرِجِ الشيء من العدَم إلى الوجود، وتنطلق[٦] أيضًا على المُكْتَسِبِ، فإذا وَصَفْنَا بذلك ربَّنَا رَجَعَ له الوصف بذلك إلى الحقيقة في الأسماء، وإذا أُضِيفَت إلى العبد وأُخبِر به/ عَنه كما وَرَدَ في الشرع وأُذِنَ لنا فيه كقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾، ﴿ويصنعون﴾، ﴿وَيَعْمَلُونَ﴾، عاد ذلك إلى معنى الكَسْبِ، إلَّا[٧] أن يُقيَّد بما[٨] لا يليق إلَّا بالله، كقوله تعالى[٩]: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود:١٠٧]، فعَّال لِمَا يشاء[١٠]، فلا يرجع ذلك إلَّا إلى الله وحده لانفراده بذلك المعنى.

[١١٦/ب]

---

(١) لم نجده بهذا اللفظ.

(٢) في غ: سيّر.

(٣) في (ط) و(ل): سهَّل.

(٤) وهي الأسماء: السادس، والسابع، والثامن.

(٥) في (ط): تنصرف.

(٦) في (ط) و(ل): ينطلق.

(٧) في (ط): إلى.

(٨) في (غ): ما.

(٩) لم يرد في (ط) و(ل).

(١٠) كذا في جميع النسخ.

وأمَّا المُوجِد[١] فهو عبارةٌ عن مُخْرِجِ الشيء من العدَم إلى الوجود حَقِيقَةً، ويُعبَّرُ به عن المكتَسِب مجازًا، ووَصْفُ المنشِئ[٢] مثلُه، وكذلك المكوِّن والمختَرِع[٣]، إلَّا أني أتوقف في المكوِّن على قول علمائِنا، ولا أرى فيه إلَّا الانفراد لله وحده، لقوله[٤] تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَـٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل:٤٠]، **فما جاء في مَعْرِضِ التعظيم والمدح لله سبحانه لم يَجُزْ لِأَحَدٍ أن يُخْبِرَ به عَنْهُ.**

وأمَّا المُبْدِع والمُبْتدِع والبَديع[٥] فهو الذي أنشأ على غير مثال، وأنا من قَوْلِ المُبْتَدِعِ على نَظَرٍ، وقد يأتي بَدِيعٌ بمعنى مُبدِع.

وتحقيقه أنَّ العرب تقول: بَدَعَ الشيءَ يَبْدَعُه إذا ابتدَأَه، فهو بَدِيعٌ، فَعِيلٌ بمعنى مَفْعُول، والبِدْعُ المبتدَأُ الأوَّلُ، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف:٩]، ويقال: شيء بَدِيعٌ أَيْ مُعْجِبٌ، كأنه مُفتَتَحٌ لم يُوجَد مثلُه في طَرِيق الحُسْنِ، ويقال أيضًا: أَبْدَعَ فهو بَدِيعٌ أي مُبْدِع، فَعِيلٌ[٦] بمعنى مُفْعِلٍ، ويقال: ابتدَع: أَتَى ببِدْعَةٍ، ويُستَعْمَلُ في المحمود والمذمُوم، لكن جاء قوله: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة:١١٧] مُضَافًا إليها، فوجب أن يكون بمعنى مُبدِعها ومُفْتَتِحِ وُجُودِهَا على غَيْرِ مِثَالِها، ولم يَأْتِ في وَصْفِها[٧] بَدِيعٌ مُطْلَقًا، فيكون معناه مَعْنَى شيءٍ بَدِيعٍ، واستَنكَفْنَا في وصفه بمُبْتَدِعٍ[٨] لاشتِرَاكِه في الخير والشرِّ، مع أنه لم يَرِدْ بِه أَمْرٌ، والله أعلم.

---

(١) الاسم التاسع.

(٢) الاسم العاشر.

(٣) الاسمان الحادي عشر والثاني عشر.

(٤) في (ط): بقوله.

(٥) الأسماء: الثالث عشر، الرابع عشر، الخامس عشر.

(٦) سقط من (غ).

(٧) في (ط): وصفه.

(٨) في (ط): مبتدعًا، وفي (ل): مبتدع.

وأمَّا **المُحْدِثُ**[١] فهو بمعنى الفاعل، ومثله **المُبْدِي**[٢]، وهو المُظْهِر، **والمُعِيدُ**[٣] هو الذي يَرُدُّ الشيْءَ بعد[٤] عَدَمِهِ ويَرْجِعُهُ بَعْدَ ذَهَابِه.

وأمَّا **المُبْدِئُ**[٥] فهو بمعنى المُنْشِئ، **والذارِئُ**[٦] بمعنى الخالق، يقال[٧]: ذرأ الله الخلق كلَّه[٨]، ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلإِنسِ﴾ [الأعراف:١٧٩]، ومنه الذُّرِّية.

وأمَّا **الفاطرُ**[٩] فهو بمعنى الخالِق عند قَوْمٍ[١٠]، وعِندِي أنَّه مِن الفَطْرِ، وهو الشَّقُّ[١١]، وهو قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلأَرْضَ كَانَتَا رَتْقاً فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾ [الأنبياء:٣٠]، والرَّتْقُ الضَّمُّ والجمع، والفَتْقُ الفَرْقُ[١٢].

وقال ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة»[١٣]، أَي الشَّقِّ، وقال ابن عَبَّاسٍ: ما كنتُ أعلم ما معنى قوله: ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الأنعام:١٤][١٤] حتى

---

(١) الاسم السادس عشر.
(٢) الاسم السابع عشر.
(٣) الثامن عشر.
(٤) في (ط): من.
(٥) في (غ): البدئ، وهوالاسم التاسع عشر؛ وسيفصل في الأخيرين.
(٦) الاسم العشرون.
(٧) في (ط): تقول.
(٨) في النسخ الأخرى: ذرأ الله الخلق، كقوله.
(٩) الاسم الواحد والعشرون
(١٠) في (غ): عندهم.
(١١) سقطت من (ط).
(١٢) الراتق الفاتق، الثاني والعشرون والثالث والعشرون.
(١٣) أخرجه أحمد (٧٣٢١)، والبخاري؛ في الجنائز، باب أذا إسلم الصبي هل يصلى عليه: ١٣٥٨ (٢/٩٤- طوق النجاة)، ومسلم؛ في القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة: ٢٦٥٨ (٤/٢٠٤٧- عبد الباقي)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(١٤) في (ط): فاطر.

اختصَم إليَّ أعرابيان في بئر[١]، فقال: أنا فَطَرْتُها[٢]، ومنه فِطْرُ الصائم أي ما يَشُقُّه أوَّلًا.

وأمَّا **الجاعِل**[٣] فله ثلاثة مَعَانٍ:

الأوَّل: المُحْدِث، كقوله: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام:١].

الثاني: التسميةُ، كقوله: ﴿جَعَلْنَاهُ قُرْءَاناً﴾ [فصلت:٤٤]، وقوله: ﴿وَجَعَلُواْ الْمَلَٰٓئِكَةَ الذِينَ هُمْ عِندَ الرَّحْمَٰنِ إِنَٰثاً﴾ [الزخرف:١٩].

الثالث: بمعنَى النَّقْلِ والتحويل، كقولك[٤]: جعلت ثوبي في الصندوق، ويُوصف بذلك القديم والمحدَث.

وأمَّا **المصطنع**[٥] فهو المفتعِل من صَنَعَ، كالمُقْتَدِر من قَدَرَ، وقد تقدَّم بيانُه، وقد يقال لصاحب الحِرْفَةِ/ صَانِعٌ[٦] لِمَا يَظْهَرُ من الأشياء على يديه. [١١٧/أ]

ومن هذه الأسماء أصولٌ ومنها فرُوع، وسنأخذُ في بيان الأصول منها على التفصيل المتقدِّم.

---

(١) سقطت من (ك) و(غ) و(ح) و(ق).

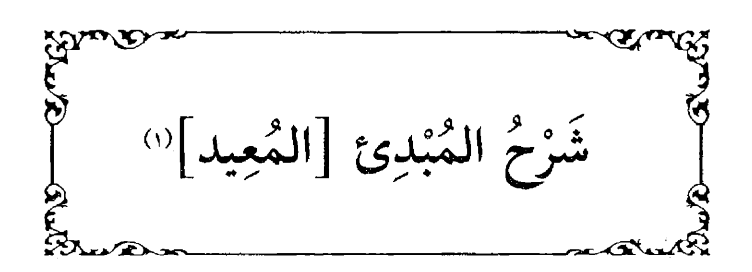
(٢) رواه الطبري في التفسير (٢٨٣/١١) برقم: ١٣١١١، والخطابي في شأن الدعاء (١٠٣)، ومن طريقه البيهقي في الأسماء والصفات (٧٨/١)، وفي شعب الإيمان له (٢١٢/٣).

(٣) الاسم الرابع والعشرون.

(٤) في النسخ الأخرى: كقوله.

(٥) الاسم الخامس والعشرون.

(٦) في (ط) و(ل): صَنَعَ.



شَرْحُ المُبْدِئ [المُعِيد][١]

[الفصل الأول: في مورده وشرحه لغة][٢]

فيه أربعة أبنية: **المُبْدِئ، والبـادِيء**[٣]، **والبَـدِيء، والمُبْتَـدِئ**[٤]، ولـم يَـرِدْ القرآن[٥] بشيء[٦] منها، لكن وَرَدَ بالفعـل، قـال الله تعـالى[٧]: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [الروم:٢٧] وقال: ﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٣]، فجمـع فـي القـرآن بـين اللُّغَتَـين؛ وتـصريفُ فعلـه: بَـدَأَ الله الخَلْـقَ وأَبْـدَأَهُمْ، فهـو بـادِئُهم ومُبْـدِئُهم، كلُّـه مَهْمُـوزٌ، ووَرَدَ فـي حـديث أبـي هُرَيْـرَةَ مـن طريـق عبد العزيز بن الحُصَيْنِ[٨] البادِي بالدَّالِ، فإن كان مهموزًا فقد تقدَّم بيانُ معناه،

(١) زيادة يقتضيها المقام.

(٢) زيادة منا للبيان، استنتاجا من السياق، ومن النكتة التي أشار اليها بعدُ، ومن وجود الفصل الرابع بعد شرح اسم المعيد وعدم تخصيصه بفصوله الأربعة.

(٣) الاسم السادس والعشرون.

(٤) الاسم السابع والعشرون؛ ويكون اسم الفالق الذي لم يتحدث عنه هو الثامن والعشرين، ليستمر العد بالاسم التاسع والعشرين والثلاثين، نعني: المحيي المميت، الذي يأتي شرحهما.

(٥) في (ط): هذان، وهو تصحيف.

(٦) في (ط): لشيء.

(٧) في النسخ الأخرى: قال تعالى.

(٨) سقط من (غ).

وإن تَرَكْتَ الهَمْزَ كان البَادِي والمُبْدِي من قولك بَدَا إذا ظهر، فيكون معناه الظاهِرُ المُظْهِرُ.

الفصل الثاني: في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

إذا قُلْنَا إنَّ[1] المبدِئَ بالهمز من أَبْدَأَ، فهو بمعنى أنشأ وخَلَقَ، فهو سبحانه الخالِقُ الذي يُوجِدُ «لَيْسَ»[2] حتَّى يَصِيرَ «أَيْشْ»[3]، وهو بمعنى المُكَوِّن.

وإذا قلنا: إنه البادي بغير هَمْزٍ فقَد تَقدَّمَ بَيَانُ الظاهر.

وإذا قلنا: إنَّ المُبْدِي بغير هَمْزٍ هو المظهِرُ، فهو سبحانه مُظهِرُ الخفِيَّات؛ بإخراجٍ[4] من العدَم إلى الوجُود، وبإخراجٍ[5] من الغَيْبَةِ إِلَى الشُّهُودِ، وهذه عَقِيدَةٌ يَنفَرِدُ بها أَهْلُ السُّنَّةِ.

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) أصل هذه العبارة أشار إليها الخليل في العين (٧/٣٠٠)، ونقله عنه في تهذيب اللغة (١٣/٥١)، في معنى «ليس» فقال (ليس: كلمة جُحود، قال الخليل: معناه: لا أَيْس، فطُرِحتِ الهمزةُ وأُلزِقَتِ اللّام بالياء، ودليلُه: قولُ العَرَبِ: «ائتني به من حيث أيس وليس»، ومعناه: من حيثُ هو ولا هو)، وقال في جمهرة اللغة (٢/٨٦١) (لأن أيس: مَوْجُود، ولا أيس: مَعْدُوم)، وانظر مجمع الأمثال (١/٤٣٦)؛ وقد استعملها أهل الفلسفة في معنيي العدم والوجود، وانظر المعجم الفلسفي لجميل صليبا (١/١٨٣).

(٣) في (ط) و(ح) و(غ) و(م): الذي يوجد الشيء حتى يصير شيئًا.

(٤) في (ط): بإخراج الشيء، وفي (غ): بالإخراج.

(٥) في (ط): بإخراجه.

فإنَّ القَدَرِيةَ وإخوانَها[١] قالوا: إن المعدوم في حال عدَمه شَيْءٌ، عَيْنٌ[٢]، ذَاتٌ، جوهرٌ[٣] إن كان جوهرًا، أو عَرَضٌ[٤] إن كان عَرَضًا، فبأيِّ شَيْءٍ تَعَلَّقَتْ أو أيٍّ[٥] مَعْنًى للموجود[٦] أرادَت؟ وإنَّما غَلِطُوا في ذلك لأنَّهم نظَرُوا إلى أنَّ الباري تعالى عالمٌ قبل أن يَخْلُقَ الخلْق[٧]، مُدبِّرٌ مُقَدِّرٌ، فتعلَّق العِلْمُ والتدبير والتقدير في الأَزَلِ بالمخلُوقَاتِ على أَعْيَانِهَا وأوصافِها وذواتِها، جواهِرِها[٨] وأعراضِها، ثم كان الموجود[٩] على حَسَبِ العِلْمِ والتقدير، ولم يتحقَّق لهم تعلُّقُ العِلْمِ بالمعدوم المطلق[١٠] إلَّا على تقدِيرِ الوُجودِ، ولم يُفرِّقُوا بين الوجود المحقَّق والوُجُودِ[١١] المقدَّر.

[الفصل الثالث][١٢]: شَرْحُ المُعِيدِ

المُعِيدُ في اللغة المُفْعِلُ، من أعاد يُعِيد، ومعناه المُوجِد[١٣] الموجودَ المسبُوقَ بمثله والعقيدة فيه أن الوجود إذا لم يكن مسبوقا بمثله[١٤]

---

(١) في (غ): وأخواتها.

(٢) تصحَّفت في (ط) و(م) إلى غير.

(٣) في (ط): جوهرا.

(٤) في (ط): عرضا.

(٥) في (غ): وأي.

(٦) في النسخ الأخرى: الوجود.

(٧) سقط من (ط).

(٨) في (ط): وجواهرها.

(٩) في النسخ الأخرى: الوجود.

(١٠) في (ط): المظنون.

(١١) في (غ): الموجود.

(١٢) زيادة للبيان.

(١٣) سقط من (غ).

(١٤) قوله: (والعقيدة فيه أن الوجود إذا لم يكن مسبوقا بمثله) سقط من (ط) و(ل).

قيل[١] ابتداء[٢]، وإذا كان مسبوقًا بمثله كان إعادَةً، فكيف إذا كان مُعادًا[٣] بعيْنِه.

وقد تكلَّمْنَا على الإعادة بما يَكشِفُ حَقِيقَتَها في كُتُبِ الأُصُولِ[٤]، وأنَّه يَجُوزُ أن يُعِيد الجواهِرَ والأَعْرَاضَ والأَوْقَاتَ حتّى يَكُون الوجودُ الثاني هو الأوَّل بعينِه[٥] وعَرَضِه ووقتِه، ولا يَخْتَلِفُ في وَجْهٍ ولَا على[٦] حَالٍ، ولَكِن وَرَدَ الخبر بالإعادة في بعض الوجوه لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلۡأَرۡضُ غَيۡرَ ٱلۡأَرۡضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُۖ﴾ [إبراهيم:٤٨]، ولو كان الوجودُ بعَيْنِه وصِفَتِهِ في وَقْتِهِ[٧] لما كان غَيْرًا له[٨]، وقد قيل: ليس للأوقات بَدَلٌ، وذلك مُبَيَّنٌ في كتب الأصول[٩].

نُكْتَةٌ:

أسماء الله تعالى على قِسمين من وَجْهٍ، وذلك أنَّه قد يكونان[١٠] من مَعْنَيَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ، وقد يكُونان[١١] غَيْرَ مُتقَابِلَيْن، فإن كانا/ من[١٢] مَعْنَيَيْنِ مُتقابلين [١١٧/ب]

(١) تصحفت في (ط) و(ل) إلى قبل.

(٢) في (غ) و(ك): ابتدأ، وفوقها في (ك): كذا، والمثبت من (ق) و(ط)، وتحتمل قراءتها في (ل) و(ح).

(٣) في (غ): معددا.

(٤) في المتوسط (١٢٢)، المسألة الرابعة من الباب الثالث.

(٥) في (ط) زيادة: وجوهره.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) في (ط): ووقته.

(٨) في (ك): لها، ومرضها، وفي الطرة: له، صح ع، وفي (غ): الله.

(٩) في الباب المتقدم الإشارة إليه من كتب أصول الدين.

(١٠) في (غ): يكونا.

(١١) في (غ): يكونا.

(١٢) سقطت من (ك).

كقولنا: المُبْدِئ[١] المُعِيد[٢]، المُحْيي المُمِيت، المُعِزُّ المُذِلُّ، القابضُ الباسطُ، فقد قال بعض علمائنا: إنَّه يَحْسُنُ في مثل هذا أن يُقْرَنَ بَيْنَ الاسمين ولا يُفْرَدَا؛ ليكون أَنْبَأَ[٣] عن القدرة، وأدلَّ على الحكمة، فلذلك قَرَنَّا بينَهُما، وسنسلُكُ هذه السبيل في بقية الأسماء المتقابِلة إن شاء الله[٤].

الفصل الرابع: في التنزيل فيهما

إذا تحقَّقَ العبد معنى الإبداء والإعادة عَلِمَ أن للباري[٥] أحكامًا ستَّةً:

الأوَّل: أنه يُبْدِئُ الخَلْقَ على غَيْرِ مثال، ثم يُعيدهم[٦] على ذلك المثال قُدرةً وحكمَةً لا حاجةً.

الثاني: يَبْدَأُ[٧] بالتفضُّل[٨] على العِباد وبالنِّعَم، وقد يُعيدها ويُكرِّرُها، وقد يَقْطَعُها بحَسَبِ تَحصِينها بالشُّكرِ وإدامتها بالذِّكْرِ أو التقصير فيه، كما قال تعالى: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم:٧]، وكما رُوِي عن عائشة أنَّها قالت: «قَيِّدُوا النِّعَمَ بالشكر، فَقَلَّ ما نَفَرَتْ عن قَوْمٍ فعادت إليهم»[٩].

---

(١) سقط من (ط).

(٢) سقط من (ط).

(٣) في (ط): إنباءً.

(٤) في (ط) زيادة: تعالى.

(٥) في (ط) و(ل): الباري تعالى.

(٦) في (ط): يزيدهم، وهو تصحيف.

(٧) في (ط): يبدي.

(٨) في (ط): اليقين.

(٩) لم نجده عن عائشة، ولكن وجدناه عن عمر عند ابن أبي الدنيا في كتاب الشكر (١٣)، و أبي نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٥/٣٤٠)، غير أنه بلفظ: «أَيُّهَا النَّاسُ قَيِّدُوا النِّعَمَ بِالشُّكْرِ، وَقَيِّدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابِ».

الثالث: أنه بَدَأَ الخَلْقَ من آدَمَ من تُرَابٍ، ثم يُعيدهم إلى التراب بالموت، فهي الإعادة الأولى، ثم يُخرِجُهم من التراب، فهي الإعادة الثانية.

الرابع: أنه بَدَأَ بني آدم من ماءٍ دَافِقٍ، ثم أعادهم إلى التراب، ثم يخرجهم منه، فوقعت الإعادة في العَيْنِ لَا في الصِّفَةِ.

الخامس: أَنَّه بدأهم من بطون الأُمَّهَاتِ فُرَادَى، ثُمَّ يُعيدهم في الحَشْرِ فُرَادَى، كما قال[1]: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام:٩٤].

السَّادِسُ: أنه يُحْيِي النُّطْفَةَ والعَلَقَةَ والمُضْغَةَ، ثم يُعِيدُ أن يُحْيِيَ التُّرَابَ[2]، وجملةُ الأمر أنَّ كلَّ شيء منه بَدَأَ وإليه يَعود، حَقِيقَةً ومَجَازًا.

المنزلة الثانية[3] للعبد:

إذا تحقَّق المرء للمُبْدِئِ المُعِيدِ هذه الأحكامَ تعلَّقَ بفضلِه فيها وتَوَسَّلَ إِلَيْهِ بِهَا، ألم تسمَعُوا قول الشاعر[4]:

وأعطى ثُمَّ أعطى ثُمَّ أعطى ... وأعطى ثُم عُدْتُ له فَزَادَا
مِرَارًا لا[5] أعودُ إليه إلَّا ... تبسَّمَ ضَاحِكًا وثنى الوِسَادَا

---

(١) في (ط): قال تعالى.

(٢) في (ط): يعيدهن في التراب.

(٣) في (ط): السفلى، وسقطت من (غ).

(٤) أورده ابن أبي الدنيا بسنده إلى زياد الأعجم، أنه دخل على عبد الله بن عامر بن كريز فأنشده أبياتا، وفيها:

وَأَحْسَنَ ثُمَّ أَحْسَنَ ثُمَّ عُدْنَا ... فَأَحْسَنَ ثُمَّ عُدْتُ لَهُ فَعَادَا
مِرَارًا لَا أَعُودُ إِلَيْهِ إِلَّا ... تَبَسَّمَ ضَاحِكًا وَثَنَى الْوِسَادَا

قضاء الحوائج لابن أبي الدنيا (٩٣)، وهو في مكارم الأخلاق للخرائطي (٢٠٧)، وفي الأسماء والصفات للبيهقي (٢/٤٠٣).

(٥) في النسخ الأخرى: ما.

فالله أَحَقُّ بذلك وأَوْلى، وقد قال بعض الناس: ليس لِلْأَوْقَاتِ بَدَلٌ، وأَنَّ مَن فاتَه وَقْتٌ فلَيْسَ له إِلَيْهِ وُصُولٌ.

وفي الإسرائيليات: أنَّ داود بكى حتَّى غَفَرَ الله له، ثُمَّ بَكَى بعد ذلك، فقيل له[١]: ما يُبْكِيكَ؟ فقال[٢]: على فَوَاتِ صفاء ذلك الوقت، فأوحى الله إليه: هيهات يا داود، ليس إلى ذلك سبيل.

وهذا فَصْلٌ[٣] يحتاج إلى تَحْقِيقٍ بالغ، فنقول:

من فاته وَقْتٌ بخُلوِّهِ عن الطاعة ثمَّ نَدِمَ عليه فإنَّ نَدَمَه ينسحب على الزمان الأوَّل، فإن كان مَعْمُورًا بمعصيةٍ محاها، وإن كان فارغًا عن شَيْءٍ كُتب له[٤] حسنةً، والنَّدَمُ عِمَارَةٌ[٥] للزَّمَانِ/ الثاني[٦]، فلو صادف الزمان الماضي مَعْمُورًا بالحسنات لكان حسنةً بنفسه، وإذا صادَفَه كما قدَّمناه انسحب عليه، ولكن لا يَكُونُ كَمَنْ عَمَرَهُ بالحسنات أَبَدًا، ولذلك قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾ [الحديد: ١٠] وقال[٧]: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ﴾ [١١٨/أ]

(١) سقط من (غ).

(٢) في (غ): فقيل.

(٣) سقط من (غ).

(٤) في (غ): به، وفي (ل): بها.

(٥) في (ط) و(ل): تجارة.

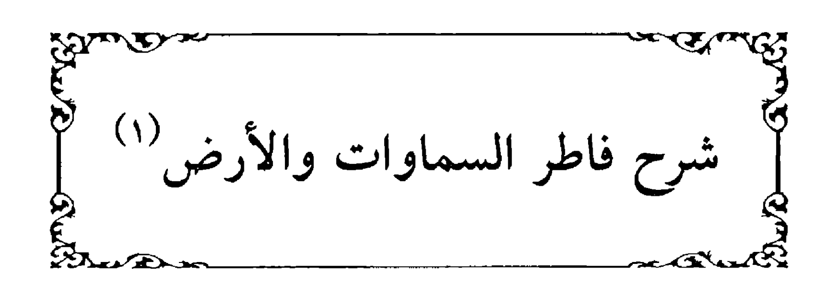
(٦) بعده في (ك): أما كون الندم يمحو المعصية في الزمان الأول فصحيح، وأما كونه يعمر الزمن الفارغ بالحسنة ففيه نظر، ولا يعرف إلا بالتوقيف، وجعلها بين معقوفتين علامة على الإزالة.

(٧) في (ط) و(ل) و(غ): قال تعالى.

[التوبة: ١٠٠]، ومن جاء بعد ذلك[١] فقد نَدِمَ، ولم يُلحِقْهُ النَّدَمُ بمن اكتَسَبَ الفَضْلَ المتقدِّم، وبالله التوفيق والعَوْن، لا ربَّ غيره[٢].

(١) قوله: (ومن جاء بعد ذلك) مكرر في (غ).

(٢) قوله: (وبالله التوفيق والعَوْن، لا ربَّ غيره) سقط من النسخ الأخرى.



شرح فاطر السماوات والأرض[1]

فيه أربعة فصول[2]:

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِ

هو اسمٌ وَرَدَ به القرآن، قال الله تعالى: ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام:١٤]، ووردت به السنة، كان النبيُّ عليه السلام[3] يقول إذا هبَّ: «اللهم فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختُلِفَ فيه من الحق، إنَّك تَهْدِي من تشاء إلى صِرَاطٍ مستقيم»[4]، ووَرَدَ في حديث أبي هريرة المفسَّر[5] من[6] طريق عبد العزيز، ولم يذكره علماؤنا[7]، ولا عُذْرَ لهم في تَرْكِه، لأنهم إن اعتذَرُوا بعُذْرِ المعتزلة في أنه وَرَدَ مُضافًا فقد ذَكَرُوا العَلَّام والنُّور، وإنَّما وَرَدَا مُضَافَيْنِ.

---

(١) وهوالاسم الحادي عشر.

(٢) سقط من (غ).

(٣) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٤) أخرجه أحمد (٢٥٢٢٥)، و مسلم؛ في صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل: ٧٧٠ (١/٥٣٤- عبد الباقي)، والترمذي؛ في أبواب الدعاء، باب ما جاء في افتتاح الصلاة بالليل: ٣٤٢٠ (٥/ ٣٥٩- بشار)، من حديث عائشة: أنها سئلت عن قيام النبي عليه السلام فذكرته.

(٥) سقط من (غ).

(٦) في (غ): لا من.

(٧) في (غ): علماؤنا رحمهم الله.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

اختلَفَتْ عباراتهم في ذلك:

فمنهم من قال: إنَّ الفَاطِرَ هو الخالقُ للشَّيْءِ المُبْدِئُ له، يُقال: فطر الله الخَلْقَ يَفطُرُهم خَلَقَهُم وبَدَأَهُم، ويُقَالُ للخلِيقة الفِطْرَة، والفِطْرَةُ ما فَطَرَ الله عليه من المعرفة به[١]، ورُوِي أنَّ ابن عَبَّاسٍ قال: ما كنت أعلم[٢] معنى فاطرٍ حتى اختصم إلي أعرابيَّان في بِئْرٍ، فقال أحدهما: أنا فَطَرْتُها[٣]، يعني[٤] أنا شَقَقْتُ أرضَها عنها.

ومنهم من قال الفَطْرُ: الشَّقُّ، وجَمْعُه فُطُور، وفي التنزيل: ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك:٣]، وفَطَرَ نَابُ البَعِيرِ شَقَّ لِثَّتَهُ وبَرَزَ[٥]، ومنه أفطرَ الصائم، وقال عبيد الله[٦] الفقيه[٧]:

شَقَقْتِ القَلْبَ ثُمَّ ذَرَرْتِ فيه ... هَوَاك فَلِيمَ[٨] فالتَأَمَ الفُطُورُ

الفصل الثالث: في حَقِيقَتِهِ وعَقْدِهِ

فيه ثلَاثُ مَسائِل:

---

(١) سقط من (ك) و(ل).

(٢) في (غ): أدري.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) في (ط) و(ل): بمعنى.

(٥) سقطت من (غ).

(٦) في (غ): عبد الله.

(٧) ينسب إلى قيس بن ذريح، كما في الزاهر في معاني كلمات الناس (١/١٨٧).

(٨) في (ك) أثبت الوجهين: ما أثبتنا وصحَّحه، وهو الذي في (ق) و(م)، وفوقه: عليه، وهو الذي في (ل) و(غ) و(ح) و(ط).

المسألة الأولى: في حَقِيقَةِ اللَّفْظَةِ

هذه[١] اللفظةُ[٢] مُشْكِلَةٌ على الأحبار، ألا ترى توقُّفَ ابن عَبَّاسٍ فيها، والذي عندي أنَّ فَطَرَ بمعنى شَقَّ في كلِّ مَعْنًى، وإليه يرجعُ كلُّ مثال تقدَّم مُشْكِلًا، كقولهم: فَطَرَ الله الخلْق، معناهُ أنَّهم[٣] كانوا مُضْغَةً فشقَّهُم بالهيئة والأخلاق، وإليه يرجعُ «كلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ على الفِطْرَةِ»، أي على الوجه الذي خَلَقَهُ اللهُ عَلَيْهِ وكَتَبَ أن يَلْحَقَه[٤]، ويُجْرِي ذلك على يَدَيْ أَبَوَيْهِ ويظهرُ بسببهما، وهُوَ مَعْنَى قَولِه عزَّ وجلَّ[٥]: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ/ [١١٨/ب] كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾، معناهُ كانتا مُصْمَتَتَيْنِ لا فُرْجَةَ[٦] فيهما[٧] فَفَتَقْنَاهُمَا بوجهين[٨]:

أحدُهما: بأن جعلنا الدُّخان وهو واحد سبع سماوات، وجعلنا الزَّبَدَ وهو واحد سبع أرضين، فانشقَّ الإثنان عن أربعةَ عَشَرَ جِرْمًا، وشَقَقْنَاهما بعد ذلك، هذه بالمَطَرِ والمعارج، وهذه بالنَّبَاتِ والوالج[٩] والمعارف[١٠]، واختلاف[١١] الأقضية والمقادير والأرزاق.

---

(١) في (غ): وهذه.

(٢) في النسخ الأخرى: لفظة.

(٣) سقط من (غ).

(٤) في (ل) و(ط): يخلقه.

(٥) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٦) قوله: (لا فرجة) سقط من (غ).

(٧) في (غ): بينهما، ومرضها.

(٨) ذكر وجهًا واحدًا فقط، وقد يفعل ذلك - أحيانا - قصدًا لا سهوًا.

(٩) في (ك) أثبت: الوالج، وقال: صح كذا، وكذلك هو في (ل) و(م)، وفي الطرة أثبت: الموالج، وقال: صح كذا، وكذلك هو في (ق) و(ط)، وفي (غ): الخوالج، وفي (ح): الجواهر.

(١٠) سقطت من النسخ الأخرى.

(١١) سقط من (غ).

المسألة الثانية: في العَقْدِ

لا يخفى على ذي لُبٍّ، بعد معرفة الحقيقة، أنَّ هذا الاسم من أَجَلِّ الأسماء الأَفْعَالِيَّةِ قَدْرًا[١]، وأنَّ حَقَّهُ ألَّا[٢] يُغَفَلُ عنه، فهو بهذه الرتبة التي بيَّنَّا، فالباري تعالى هو الذي رَتَقَ السماوات والأرض، حتى لا تَرَى[٣] فيها مِن فُطور، وهو الذي فَطَرَها حتى لَا يُرَى فيها رَتْقًا، فسبحان مُصَرِّفِ المقادِيرِ ومُدَبِّرِ الأُمُورِ.

المسألة الثالثة: في وصفه[٤] بالفاتق[٥]

وقد جاء به قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾، والفَتْقُ في اللغة هو تَفْرِيقُ المجتمع، لَكِن غَيْرُ مُبَايِنٍ[٦] بالجُمْلَةِ ولَا مَحُوزٍ بَطَرَفٍ، وبهذه الدقيقة فَارَقَ الشَّقَّ والفَطْرَ، وفَتْقُهُ للسَّمَاء بالمطر، والأرض بالنَّبَاتِ، وبه تَصِحُّ اللُّغَةُ ويَطَّرِدُ الاِشْتِقَاقُ ويَسْتَقِيمُ التَّأْوِيلُ لِلْآيَةِ.

---

(١) في (غ): نظرا.

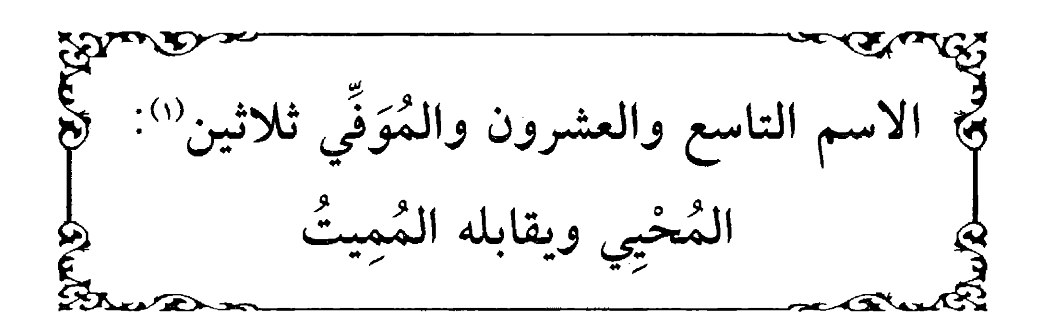
(٢) في (ط): لا.

(٣) في (ط) و(ل): يُرى.

(٤) في (ط): وصف، وصحَّحه، وفي الطرة: خـ وصفه.

(٥) في (ل) و(ط): الفاتق.

(٦) في (ل) و(ط): مُبَانٍ.



الاسم التاسع والعشرون والمُوَفِّي ثلاثين[١]: المُحْيِي ويقابله المُمِيتُ

فيهما[٢] أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في موردهما[٣]

أمَّا المُحْيِي فقد وَرَدَ به القرآن، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِىٓ أَحْيَاهَا لَمُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰٓ﴾ [فصلت:٣٩]، وأمَّا المُمِيت فلم يَرِدْ به القرآن اسمًا، ولكِن وَرَدَ به[٤] فِعْلًا، قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [المؤمنون:٨٠]، ووَرَدَ في حديث أبي هُرَيْرَةَ المفسَّر، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

أمَّا الحياة والموت فمعلومان، وهما ينقسمان إلى الحقيقة والمجاز، أمَّا الحقيقة في ذلك فمعلومةٌ في الحيِّ والميِّتِ، وأمَّا المجاز فيتنوَّعُ أنواعًا كثيرةً؛ منها إحياءُ القلوب بنور الحكمة، فهي[٥] مَجَلَّةُ لقمانَ: «إن الله يُحي القلوب بنور

---

(١) في (ك): الاسم السادس والعشرون والسابع والعشرون.

(٢) في (ط): فيه.

(٣) في (ط) و(ل): مورده.

(٤) سقط من (غ).

(٥) كذا في (ك) و(غ)، وفي (م): ففي.

الحكمة[١] كما يُحْيِي[٢] الأرض الميّتَةَ بوابِلِ السماء»، ومنها إحياء الأرض بأنواع النَّبات، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ يُحْيِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الروم:٥٠]، وإِحْيَاءُ الشعراء[٣] بالغراسة، كقوله عليه السلام[٤]: (من أحيا أرضا ميّتة فهي له)[٥]، وإحياءُ الدِّيَارِ بعمارة أهلها، كما قال الشاعر:

وإنَّما النَّاسُ نُفُوسُ الدِّيَارِ[٦]

وإماتتُها كلُّها بضد ذلك.

الفصل الثالث: في شرحه عَقِيدَةً

فنقول: إنَّ قولَنا فيه إنَّه يُحيي، إنَّما يَعُودُ إلى إيجاد الحياة التي كان الحيُّ بها حَيًّا، فإذا[٧] كانت الصفة التي هي شَرْطٌ في وجود العلم والقدرة والإرادة في الجوهر، كان الإحياءُ حَقِيقَةً، والحيُّ أيضًا حَيٌّ حَقِيقَةً، والموتُ والـمَوَاتِيَّةُ

(١) قوله: (ففي مجلة لقمان: إن الله يُحي القلوب بنور الحكمة) سقط من (ل) و(ط).
(٢) في (ل) و(ط): تحيى.
(٣) في (ق): الأرض، وفي (م): الشجر.
(٤) لم يرد في (غ).
(٥) رواه البخاري معلَّقًا عن عمر؛ في المزارعة، باب من أحيا أرضا ميتة: (٣/١٠٦)، والترمذي؛ في أبواب الأحكام، باب ما ذكر في إحياء أرض الموات: ١٣٧٨ (٣/٥٥- بشار)، وقال: «هذا حديث حسن غريب، وقد رواه بعضهم، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلًا».
(٦) هو لعلي بن محمد الإيادى، وصدره:

بانوا فماتت أسفا بعدهم ... وإنما الناس نفوس الديار

زهر الآداب وثمر الألباب (٣/٧٣٩)، وانظر الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة (٥/٤٦٢).
(٧) في (ط) و(ل): وإذا.

بمعنًى واحدٍ وحَقِيقَةٍ واحِدَةٍ، وإنَّما يَخْتَلِفَان[١] في الإطْلَاقِ، وهو أنَّ المَوَاتِيَّةَ عبارةٌ عن صِفَةٍ في جِسْمٍ لم يتقدَّم فيه وجودُ حياةٍ، ويُعبَّرُ بالموْتِ عن تِلْكَ الصِّفَةِ/ إذَا تَقَدَّمَتْهَا في الجِسْمِ حَيَاةٌ، ولَيْسَ من شرط الحياة وجودُ البِنيَةِ والبِلَّةِ والرُّطوبةِ كما تَوَهَّم[٢] المبتدِعَةُ، بل كلُّ جَوْهَرٍ خَلَقَهُ اللهُ[٣] فلا بُدَّ من[٤] أَنْ تكون[٥] فيه حياةٌ أو ضِدُّها من المَوَاتِيَّةِ أو المَوْتِ[٦]، وعادةُ الله وإن جرت بخَلْقِ الحياة في الجسم الرَّطْبِ ذي الهيئة[٧] فيجوز خَلْقُه[٨] لها في اليابس المُصْمَتِ. [١١٩/أ]

ألَا تَرَى أنَّ الجِذْعَ حَنَّ للنَّبِيِّ[٩] عليه السلام[١٠]، وأَنَّ عَلَى فِرَاقِه مع بَقَاءِ الجِذْعِيَّةِ وعَدَم الرُّطوبَة واللَّحْمِيَّةِ في الإطلاق تَشْبِيهًا بِمَا[١١] تقدَّم.

---

(١) في (ط) و(ل): تختلف.

(٢) في (ك) و(غ): يتهم، والمثبت من النسخ الأخرى.

(٣) في (ط): الله تعالى.

(٤) سقطت من (ك).

(٥) في (ط): يكون.

(٦) بعده في (ل) و(ط) (وإذا وصفنا إحياء القلوب بنُور الحكمة، وإحياء الأرض بالنبات ونحوه كان مَجازًا)، وقد تقدم عن موضعه، كما سيأتي.

(٧) في (ل) و(ط): البِنية.

(٨) في (غ): خلقها.

(٩) أخرجه أحمد؛ (٢٢٣٧)، (٢٤٠١)، وابن ماجه؛ في إقامة الصلاة والسنة، باب ما جاء في بدء شأن المنبر: ١٤١٥ (١/٤٥٤- عبد الباقي)، من حديث أنس، وأخرجه البخاري في المناقب، باب علامات النبوة: ٣٥٨٣ (٤/١٩٥- طوق النجاة)، والترمذي؛ في الجمعة، باب ما جاء في الخطبة على المنبر: ٥٠٥ (١/٦٣٦- بشار)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(١٠) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(١١) في (ط): كما، وفي (غ): لما.

وإذا وَصَفْنَا إحياءَ القلوب بنُورِ الحكمة وإحياءَ الأرض بالنبات ونحوه كان مجازًا[١]، وكان حَقِيقَةً في نَفْسِهِ ومِن جِنسِهِ، ولَوْلَا أنَّ البَارِي تعالى[٢] خَلَقَ الحياة والموت ما كان مُحْيِيًا مُمِيتًا، فإنَّ المُحْيِيَ المُمِيتَ خَالِقُ المَوْتِ والحياة، لا[٣] مَا ظنَّه النُّمْرُوذُ وإخوانُه من القَدَرِيَّة، حَيْثُ حاجَّهُ إبراهيم الخليل عليه السلام[٤]: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، فقال له الكافر: ﴿أَنَا۠ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ﴾، وعمَد إلى رجُلٍ مسجُونٍ على الموت[٥] فأَطْلَقَهُ، وإلى حَيٍّ فقَتَلَه، وقال: ها أنا[٦] قد أَحْيَيْتُ وأَمَتُّ[٧].

وقد أَبْطَلَ في هذا القول، فإنَّه لم يَخلُق حَياةً ولَا مَوْتًا، وإنَّما اكتَسَبَ مَا يَكْتَسِبُه غيرُه مِن المخلوقين، من تَناوُل القَتْلِ والمِنَّة في العَفْو، وأَعْرَضَ عن الدليل كَدْحًا[٨] في وَجْهِ الحُجَّةِ، وتَلْبِيسًا على العامَّة، فعدَل له الخليل إلى الأمر الذي لا يتعلَّق به كَسْبٌ، وهو تَصْرِيفُ الشَّمْسِ ما بين مَشْرِقٍ ومَغْرِبٍ، فبُهِتَ في قَوْلِهِ وانقَطَعَتْ حُجَّتُه.

---

(١) تقدَّم هذا الكلام عن موضعه في (ل) و(ط).

(٢) في (ل) و(ط): تبارك وتعالى.

(٣) في (غ): إلا.

(٤) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٥) في النسخ الأخرى: القتل.

(٦) في (ل) و(غ) و(ط): ها أنا ذا، وتصحَّفت في (م).

(٧) في (ط): قد أمتُّ.

(٨) في (ط): قدحًا، وصحَّحها، يقال: كدحَ وجهَ فلان إذا خدشه، وكدح وجهَ أمره إذا أفسده، وهو المعنى الذي رامه القاضي، ينظر تاج العروس (٧/٧٠).

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَرَفْتَ المُحيي المُميت[١] معنًى ولُغَةً، وعَرَفْتَ[٢] عَقِيدَتَهُما[٣]، فللباري تعالى في ذلك أَحَدَ عَشَرَ حُكْمًا:

الأوَّل: إحياؤُه لآدَمَ حين خَلَقَه من تُراب، ولا خلاف فيه بين أهل الشرع[٤].

الثاني: إحياؤُه لذرِّيته حين استخرجَهم من صُلْبِهِ كهيْئَة الذرِّ، فقَبَضَ فيهم قَبْضَتَيْنِ، وأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِم بالتَّوْحِيدِ.

الثالث: إحياؤُه للخلق في الأرحام، وليس في ذلك خِلَافٌ بين العقلاء، وكذلك كلُّ حيوانٍ مِن الملائكة والجِنِّ والبهائم والحشرات، هو خالقُ الحياة فيهم، وهذه حياةُ المُشَاهَدَةِ.

الرابع: إحياؤُه للمكلَّفين في القَبْرِ، وسؤَالُهم حَسَبَ مَا تظَاهَرَت به الأخبار، ولَا خِلَاف فيه بين أهل السُّنَّةِ.

الخامس: إحياؤه المكلَّفين[٥] في الحشر، ولا يُؤْمِنُ به إلَّا مُوَحِّدٌ؛

السادس: إحياءُ الشُّهدَاءِ، كما قال: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بل أحياء﴾ [آل عمران:١٦٩]، وقد قال بعضهم: إنَّه إحياءُ ذِكْرٍ لَا إِحيَاء حَقِيقَةٍ، وهذا باطلٌ بقوله: ﴿يُرْزَقُونَ فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾[٦]، وقوله: ﴿يَسْتَبْشِرُون﴾، وهذا كلُّه صِفَاتُ[٧] الحقِيقَةِ لا المجَاز.

---

(١) في (ل) و(ط): والمميت.

(٢) في (ل) و(غ) و(ط): عرفته.

(٣) في (ل) و(غ) و(ط): عقيدة.

(٤) في (ل) و(ط): الشرائع.

(٥) في (ل) و(غ) و(ط): للمكلفين.

(٦) في (ل) و(ط): يرزقون فرحين.

(٧) في (ط): صفة.

السابع: إحياؤه البهائم[١] للقِصَاص، كما رُوي في الأثر: يُقْتَصُّ[٢] من الشاة القَرْنَاءِ للشَّاة الجمَّاء[٣].

الثامن: إحياؤه الأرضَ بالمطر.

التاسع: إحياؤه القلوبَ بنور الإيمان، وليس ذلك إلَّا له عند أهل السُّنَّةِ، قال[٤] تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ﴾[٥] [الانعام:١٢٢].

العاشر: إحياءُ القلوب الميِّتَةِ بالهمِّ بالسُّرور[٦] والفَرَح، والهمُّ مَوْتٌ في اللغة، قال الشاعر:

ليس من مات فاستراح بميْتٍ　　إنَّما الميْتُ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ[٧]

[١١٩/ب] / الحادي عشر: إحياؤه ذِكْرَ الصالحين، كما فعل بإبراهيم عليه السَّلَام[٨]، قال تعالى: ﴿وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ [الشعراء:٨٤].

---

(١) في (ط): للبهائم.

(٢) سقط من النسخ الأخرى.

(٣) أخرجه أحمد (٧٢٠٤)، والترمذي وصحَّحه، في صفة القيامة: ٢٤٢٠ (١٩٢/٤- بشار)، وابن حبان؛ في ذكر الإخبار عن وصف أداء الحقوق إلى أهلها في القيامة: ٧٣٦٣ (٣٦٣/١٦- شعيب)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) في النسخ الأخرى: كما قال تعالى.

(٥) في (ط): يمشي به في الناس.

(٦) في (غ): والسرور.

(٧) هو لعديّ بن رعلاء الغساني، كما في كتاب الألفاظ لابن السِّكِّيت (٣٢٧)، والأصمعيات (١٥٢)، وحماسة ابن الشجري (١٩٥/١).

(٨) لم ترد في النسخ الأخرى.

المنزلة الثانية[١] للعبد:

وله[٢] في ذلك أحكام ثلاثة:

الأَوَّل: إحياءُ قلبه بالإيمان، وجوارحه بالطاعة[٣]، والسَّعْيُ في إبقاءِ ذِكْرِهِ[٤]، فإنَّه حياتُه الباقية[٥] وعُمْرُه الآخِر، وقد أحسن بعض المتأخرين[٦] حين قال:

ذِكْرُ الفتى عُمْرُه الثانِي وحاجتُه   ما قَاتَه[٧] وفُضُولُ العَيْشِ أَشْغَالُ

تَكْمِلَةٌ:

وقد قال بعض علمائنا: إنه تعالى:

---

(١) في (ط): السفلى.

(٢) سقطت من النسخ الأخرى.

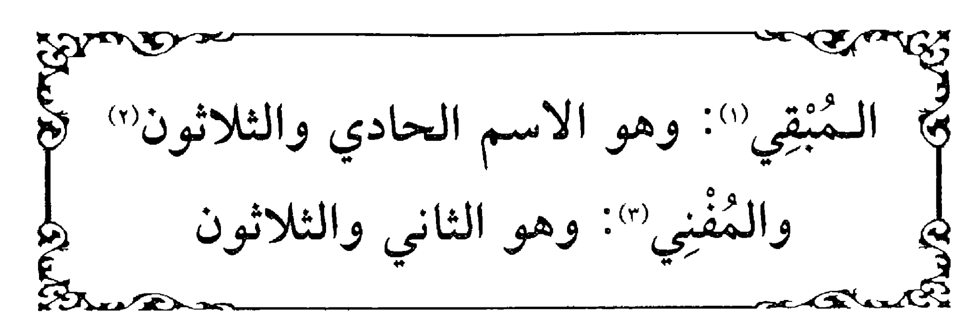
(٣) وهو الحكم الثاني.

(٤) وهو الحكم الثالث.

(٥) في النسخ الأخرى: الثانية.

(٦) المتنبي: ديوانه بشرح العكبري (٣/٢٨٨).

(٧) في (غ): فاقته، والبيت لأبي الطيب، (ديوان المتنبى بشرح العكبري ٣/٢٨٨).



الـمُبْقِي[١]: وهو الاسم الحادي والثلاثون[٢] والمُفْنِي[٣]: وهو الثاني والثلاثون

فأمَّا المُبْقِي فهو فاعِلُ البَقَاءِ[٤] لما[٥] يَبْقى، والذي يَبْقَى هو الجواهر دون الأعراض، وقول الناس: أَبْقَى الله لفلَانٍ حَيَاتَه وصحَّتَه تَوَسُّعٌ، ومعناه: خَلَقَ أمثالها، وأنه لم يَفعَل ما يضَادُّ ذلك فَيَنْفِيه[٦]، وسُمِّيَ[٧] ذلك إِبْقَاءً.

وأمَّا المُفْنِي فهو المُعْدِم، والفناء هو العدَم، وذلك عندنا بأن لا يَخْلُق له[٨] بَقَاءً، وقال القَلَانِسِيُّ[٩] من علمائنا: بأن يَخْلُقَ فيها فَنَاءً، وقد تُسَمَّى[١٠] مفارقة الشَّيْءِ للشيء فَنَاءً، كما يُقال: فَنِيَتِ النَّفَقَةُ وفَنِيَ الزَّادُ، بمعنى فارقَ صَاحِبَهُ أو فَارَقَ وِعاءَه، والله أعلم.

---

(١) في (ط): المبقي الذي هو.

(٢) في طرة بـ (ك): لم يذكر الاسم الثامن والتاسع والثلاثين، وبعدها طَمْسٌ للكلام، وقول الناسخ هذا ناتج عن عدم تنبهه إلى النكتة في إحصاء الأسماء، وعليه فلا سقط ولا خلل.

(٣) في (غ): المفني.

(٤) في (ط) و(ل): بقاء.

(٥) في (ط) و(ل) وغ: ما.

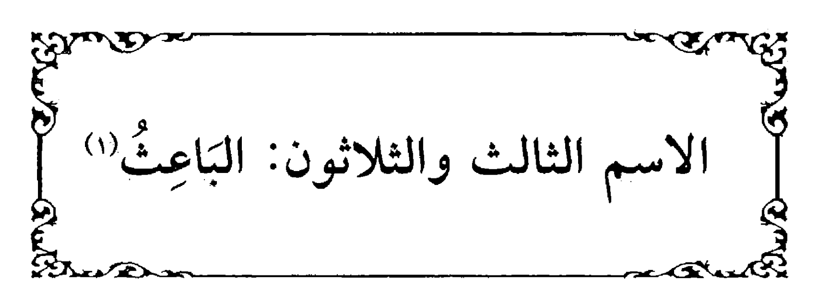
(٦) في (ط) و(ل) وغ: وينفيه.

(٧) في (ط) و(ل): فسمِّي، وفي (غ): فسمى.

(٨) سقط من (غ).

(٩) أبو العباس أحمد بن خالد القَلانِسِي، أحد أئمة السنة في زمانه، ومن أصحاب ابن كلَّاب، والحارث المُحاسبي، ومن المنافحين عن اعتقاد الجماعة، زادت تصانيفه على المائة والخمسين كتابا، ولم نقف على مولده أو وفاته، ينظر: الفرق لأبي منصور: (ص٣١٥)، والملل للشهرستاني: (ص٤٤ و١٠٥).

(١٠) في (ط): يسمى.



الاسم الثالث والثلاثون: البَاعِثُ[١]

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ به القرآن فِعْلًا، قال تعالى:﴿ثُمَّ بَعَثْنَاكُم﴾ [البقرة:٥٥]، و﴿هُوَ ٱلَّذِي بَعَثَ فِي ٱلْأُمِّيِّينَ﴾ [الجمعة:٢]، ووَرَدَ في حديث أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

جاء في اللغة على ثَلَاثَةِ مَعَانٍ:

الباعِثُ المُثِيرُ، بَعَثَ الشيء مِن مَكانِه إِذَا أَثَارَهُ، ومنه بَعْثُ الموْتَى، وبه[٢] سُمِّيَ يَوْمُ القِيَامَةِ يَوْمَ البَعْثِ.

الثاني: بَعْثَ الرُّسُل، كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي بَعَثَ فِي ٱلْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾.

الثالث: البعث التحريض على الشيء، يقال: بَعَثْتُ[٣] فُلَانًا[٤] على الشيء[٥] إِذَا حرَّضْتَه[٦] عليه.

---

(١) في (ط): وهو الباعث.

(٢) في (غ): ومنه.

(٣) في (غ): بعث.

(٤) في (غ): فلان إذا.

(٥) في (ط) و(ل): كذا.

(٦) في (غ): حرضه.

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً[١]

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى:

اعلَمُوا أنَّ حَقِيقَةَ البَعْثِ تَحْرِيكُ الشَّيء بَعْدَ سُكُونِهِ فِي إِزْعَاجٍ واستِعْجَالٍ[٢]، وإليه يَرجعُ استعمال[٣] مَا تقدَّم، فالباري تعالى هو الذي يُحرِّكُ الموتى ويُظْهِرُهُم[٤]، وهو الذي حَرَّكَ الرُّسُلَ لدُعَاءِ الخَلْقِ وأَظْهَرَهُم، وهو الذي حَرَّكَ عباده إلى الطاعة، وهو الذي بَعَثَ عِبَادًا له عَلَى بني إسرائيل، وهو الذي يَبْعَثُ الكَسير ويَنْعَشُه، فعاد جميع ما بيَّنَّاه إلى الإظهار والتَّحْرِيكِ، لكن سَبَبُ ذلك يَخْتَلِفُ.

المسألة الثانية:

ظَنَّ بَعْضُ النَّاس أنَّ البَاعِثَ من صِفَاتِ الكَلَامِ، مَأْخُوذٌ من قولك: بَعَثَ[٥] فُلَانًا عَلَى كَذَا، إذا حرَّضَه[٦] عليه، وذلك يكون بالكلام، وهذا ممَّا قد أشرنا إلى الجواب عنه، وحقَّقْنَا أنَّ البعث[٧] من صِفَاتِ الفِعْلِ، وأنه التحريك والإظهار، وشرحنا أن سبب ذلك يختلف، ومن أسبابه في بعض المواضع الكلام، فيجوز فيما بيَّنَّا أن يُسَمَّى[٨] القول المسبِّب

---

(١) في النسخ الأخرى: عقيدة.

(٢) في (ك) و(غ) و(ح): استعمال.

(٣) في (ل) و(ط) و(م): جميع.

(٤) سقط من (غ).

(٥) في (ط): بعثت.

(٦) في (ط): حرَّضته.

(٧) في (ط): البعض، ولا معنى له.

(٨) في (ط): نُسَمِّيَ.

للتحريك والإظهار بَعْثًا باسم التحريك والإظهار[١]، ولكن يَمْتَنِعُ[٢] تَسْمِيَةُ الباري تعالى به لوجهين:

أحدهما: أن الحقيقة في أسمائه[٣] وأوصافه إذا وجدنا إليها[٤] سبيلًا لم نعدل إلى المجاز.

والثاني: أن هذا اسمٌ لم يَرْدِ بصيغة الأسماء، وإنَّما أخذناه من الأفعال، فكيف يُحْمَلُ على وَجْهٍ من المجاز والحقيقةُ فيه مُمْكِنَةٌ مُتَأَصِّلَةٌ، والمجازُ بَعِيدٌ غير مَقُولٍ[٥]؟

الفصل الرابع: في التنزيل

للباري تعالى **المنزلة العُليا** في هذا الاسم، فإنَّه الفاعل لكلِّ شَيْءٍ؛ من إنشاءٍ وحَرَكَةٍ وسُكُونٍ،/ وعطاءٍ ومَنْعٍ، وجَلْبٍ ودَفْعٍ. [١٢٠/أ]

وعلى **العبد في منزلته السفلى**: أن يبعث قلبَه على اليقين، ولسانَه على الذِّكْرِ، وجَوارحَه على العمل.

---

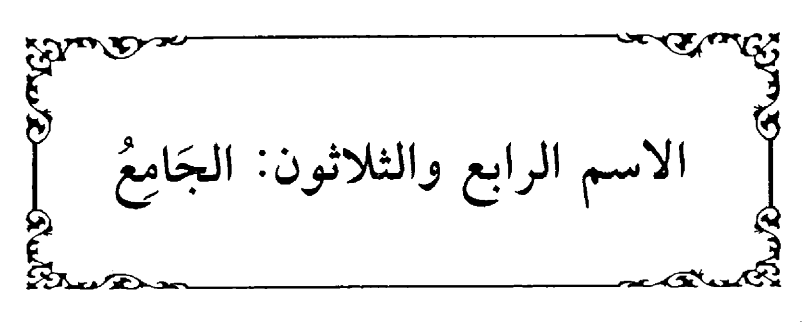
(١) قوله: (وشرحنا أن سبب ذلك ... باسم الترحيك والإظهار) سقط من (ك) و(غ) و(ح).

(٢) في (ط) و(ل): تمتنع.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (غ): إليه.

(٥) في (غ): منقول.



الاسم الرابع والثلاثون: الجَامِعُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ به القرآن اسمًا وفِعْلًا، قال الله تعالى[(١)]: ﴿إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران:٩][(٢)]، ووَرَدَ في حَدِيثِ أبي هريرة المفسَّر المعدَّد[(٣)]، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني[(٤)]: في شرحه لغةً

الجَمْعُ في اللغة عبارة عن ضَمِّ شيء إلى شيء، وهو التأليف، وقد يكون في الأجسام، كقوله تعالى[(٥)]: ﴿إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾، وقوله[(٦)]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعاً﴾ [النساء:١٤٠] و﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ﴾ [المائدة:١٠٩]، وجَمْعِ المعاني كقوله: «فكما[(٧)]

---

(١) في النسخ الأخرى: قال تعالى.

(٢) في (غ): جامع الناس لا ريب فيه.

(٣) في (غ) و(ط): العدد.

(٤) سقط الفصل الثاني بكامله من (م).

(٥) في (ل): كقولك، وفي (ط): كقوله.

(٦) سقط من (ل) و(ط).

(٧) فوقها في (ك): صح كذا، ولا وجه لرمزه هذا، فالمعنى متَّضِحٌ ظاهر البيان، فالقائل: كما قال، من غير إتيان باللفظ المقول، هو جمع للمعاني واختصار لها في عبارة واحدة، مع الإحالة على المعنى المتقدم.

قال»، وقد يكون جَمْعُ المعاني[١] مع الأجسام، كما يَكُون بَيْنَ الرُّوح والجسد بعد افتراقهما، ومنه إجماع الأمة.

الفصل الثالث: في حقيقته

فيه مسألتان:

المسألة الأولى:

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أنَّ الأمَّةَ أجمعت على أنَّ الباري[٢] جَامِعٌ، ولكِن لم يُوَفِّ هذا الاسمَ حقَّه إلَّا جماعةُ السنَّة، فإنهم قالوا: إن الباري[٣] هو[٤] الجامع وحدَه على الإطلاق ولِكُلِّ[٥] مُجْتَمِع، وقالت المبتدعة[٦]: ليس جامعًا على الإطلاق إلَّا لجمع الروح والجسد[٧]، وسائِرُ ذلك يَفْعَلُهُ الخَلْقُ دُونَه أو مَعَه، وقد[٨] مهَّدْنَا أنَّ الله[٩] هو الخالق وحدَه، فلا جَمْعَ[١٠] ولا تَفْرِيقَ إلَّا من الله، هو جَمَعَ المخلوقات في الخلق، والناسَ في الموت[١١]، والمَبْعَثِ[١٢]، والجنَّة والنَّارِ، وهو مُفرِّقُهم في الصفات والأحوال، والمنازل والأعمال.

---

(١) قوله: (كقوله: فكما قال، وقد يكون جَمْعُ المعاني) سقط من (ق) و(ح).

(٢) في (ط) و(ل): الباري تعالى.

(٣) في (ط): الباري تعالى.

(٤) قوله: (جَامِعٌ، ولكن لم يُوَفِّ هذا الاسمَ حقَّه إلَّا جماعةُ السنَّة، فإنهم قالوا: إن الباري) سقط من (ل).

(٥) في النسخ الأخرى: لكلِّ.

(٦) القائلين بأن للعباد قدرة على أفعالهم، انظر إحالات المسألة فيما تقدم.

(٧) في النسخ الأخرى: مع الجسد.

(٨) سقطت من (غ).

(٩) في (ط): الله تعالى.

(١٠) سقطت من (غ).

(١١) في (ل) و(ط): والناس في الدنيا، وفي الموت.

(١٢) في (ل) و(ط): وفي البعث، وفي (م) و(غ): والبعث.

المسألة الثانية:

قال بعض علمائنا[١]: معنى وصفنا له تعالى بأنه جامعٌ نعني به جَمْعَ الفضائل، ووُجُوهِ الجلال، وأنواع الشَّرَف والكمال، وهذا باطلٌ من القول والتأويل، لأنَّ ذلك كله في الباري موجود، وهو به موصوف، لكن لا يتعلَّق به فعل، ولا هو صادرٌ عن قُدْرَةٍ، وإنَّما كانت كذلك لأنَّها من غير مُوجِبٍ ولا تعليل، لكن لَعَمْرُ الله هو جامعُ ذلك لغيره، وَاهِبٌ[٢] لمن شاء من عباده ما شاء منه.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُلْيَا للرب قد تقدَّمت في الحقيقة، وهو أنه المُتَوَحِّدُ بالجمع والتفريق.

المنزلة السُّفْلَى للعبد:

في ثلاثة أشياء:

الأوَّل: أن يعتقد ذلك لربِّه.

الثاني: أن يَجْمَعَ خِصَال الخير لنفسه.

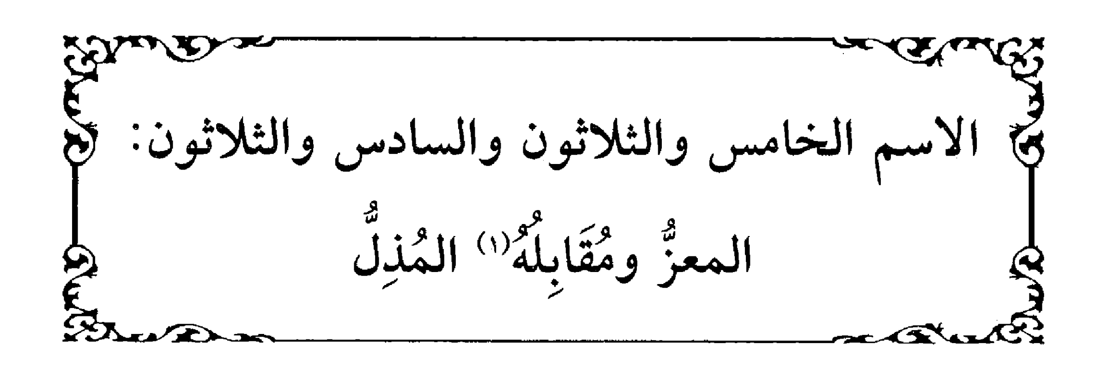
الثالث: أن يُفَرِّقَ خصال الشرِّ عنه[٣].

---

(١) جاء في شأن الدعاء (٩٢): «ويقال: الجامع هو الذي جمع الفضائل وحوى المآثر والمكارم».

(٢) في (غ): وواهب.

(٣) في (ط): عن نفسه.



الاسم الخامس والثلاثون والسادس والثلاثون: المعزُّ ومُقَابِلُهُ[١] المُذِلُّ

في ذلك أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في موردهما

لم يَرِدْ بهما القرآن اسمًا، ولكن[٢] وَرَدَ بهما فِعْلًا، قال تعالى: ﴿وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ﴾ [آل عمران:٢٦][٣]، ووَرَدَتْ بهما السُّنَّةُ في حديث أبي هريرة مُفَسَّرًا، حين عدَّد الأسماء فقال: المعزُّ المذِلُّ، وأجمعت عليهما[٤] الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحهما لغةً

المُعِزُّ المُفْعِلُ من عَزَّ، وقد بيَّنَّا أن عزَّ يتصرَّف على أربعة معانٍ، فكذلك[٥] أعزَّ[٦] يتصرَّف بها، لأنَّ أَفْعَلَ[٧] من فَعَلَ مَبْنِيٌّ عليه ومُرَكَّبٌ منه، والمُذِلُّ في مُقابَلَةِ المُعِزِّ، كما أن الذُّلَّ في مُقابَلة العِزَّةِ.

---

(١) في (ط): يقابله.

(٢) في (غ): وإنما.

(٣) في (ط) و(ل): يعز من يشاء ويذل من يشاء.

(٤) في (ط) و(ل) و(غ): عليه.

(٥) في (ل) و(ط): وكذلك.

(٦) سقط من (غ).

(٧) في (غ): الفعل، وما أثبتناه صحَّحه في (ك).

الفصل الثالث: في شرحهما[١] عقيدةً

اعلَم أنَّ العزيز من صفات الذات، إلَّا إذا قلنا إنه بمعنى[٢] مُعِزٍّ، فإنَّه يكون حينئذٍ من صفات الأفعال، إذ المعنى أنه يُعِزُّ غيرَه بما يفعل فيه، وقد قال بعض علمائنا: إنَّه/ يكون مُعِزًّا[٣] من صفات الذات[٤] بمعنى أنه يُخبِر عن عزَّته، فيكون أعزَّ نفسَه[٥]، بمعنى أخبَر عن عِزَّتِه، وهذا مما استبعدَه بعضُ علمائنا، وفيه نَظَرٌ دقيقٌ، ولكن رَأَيْنَا أنَّ الغالِبَ فيه أنَّه من[٦] صفات الأفعال فحملناه عليه.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا قلنا إنَّ الباري تعالى مُعِزٌّ بمعنى أنه يُعِزُّ من يشاء كما أخبر فإنَّ ذلك يكون بوجوه كثيرة، نذكرُ منها ما حضر في هذه العُجَالَةِ، وهي عَشَرَةٌ:

الأوَّل: أنه يُعِزُّ أولياءه بمدحه لهم، كما قال تعالى[٧]: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة:٥٤]، ويُذِلُّ أعداءه بإظهار ذَمِّهم، كما قال: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد:١] فمَدَحَ[٨] وذَمَّ[٩].

---

(١) في (غ) و(ط): شرحه.

(٢) سقط من (غ) و(ق).

(٣) كذا هي في جميع النسخ، وفوقها في (ك): صح كذا، وفي الطرة: معزٌّ، صح ظ، أي الظاهر.

(٤) قوله: (مُعِزٌّ من صفات الذات) سقط من (ق).

(٥) في (ل) و(ط): بنفسه.

(٦) في (ط): في.

(٧) سقط من (ط).

(٨) سقط من (ط)، وفي (ل) وغ و(م): فحكَم.

(٩) في (ل) و(ط): ذلَّ.

الثاني: أنه يُعِزُّهم بمعنى[١] أنه يَخلُق لهم تَوفِيقَ الطاعة ويَحْرُسُهُم عن المعاصي، فلا عِزَّ إلَّا عزُّ[٢] طاعته، وأذَلَّ العاصين بخِذْلَانِه حتى واقعُوا المعصية.

الثالث: عِزُّه لِأولِيائه بِمَا مَنَحَهم من الغنائم[٣]، كما قال ﷺ: «جُعِلَ رزقي تحت ظِلِّ رُمْحِي، وجُعِلَتِ الذِّلَّةُ والصَّغَارُ على مَن خالفَ أَمْرِي»[٤].

الرابع: عِزُّه لِأولِيائه بالرؤية بإدناء[٥] المنزلة، وكَشْفِ الحجابِ، وفَتْحِ مُبْهَمِ[٦] الأبواب، ويُذِلُّ أعداءَه بإِسْدَالِ الحجاب[٧] وغَلْقِ الباب.

الخامس: عِزُّه بالمال، وإذلَالُه بالفقر.

السادس: إعزازُه بالجاه، وإذلاله بالخمول.

السابع: إعزازه بالجمال، وإذلاله بالدَّمَامة.

وهذه الأوجه الثلاثة تختلف[٨] الحال فيهم[٩] باختلاف الحكم، فإن كان المالُ والجاهُ والجمالُ عَوْنًا على الطاعة فهو عِزٌّ، وإن كان عونًا على المعصيَةِ

---

(١) في (غ): لمعنى.

(٢) في (ل) و(ط): عن.

(٣) في (ط): المغانم.

(٤) أخرجه أحمد (٥١١٤)، والبخاري تعليقا بصيغة التمريض عن ابن عمر، في باب ما قيل في الرماح: ٤/٤٠، وأبو داود في اللباس، باب في لبس الشهرة: ٤٠٣١ (٦/١٤٤- شعيب)، مقتصرا على جزء منه: «من تشبه بقوم فهو منهم»، وصحَّحه العراقي في تخريج الإحياء: (١/٥٠٥).

(٥) في (ط): بأدنى، وفي (م): بإذنك، وكلاهما تصحيف.

(٦) في (غ): منهم.

(٧) في (ك): الحباب.

(٨) في (ط): يختلف.

(٩) فوقها في (ك): صح كذا، وكذلك هي في النسخ الأخرى، وفي (ط): فيها، ولم نطمئن إليها فكأنها أصلحت، والإصلاح غلط.

فهو ابتِلَاءٌ وذلٌّ، كما قال[١] ﷺ: «إن الله لا ينظر إلى صُوَرِكم وأموالكم، وإنما يَنظُر إلى قلوبُكم وأعمالكم»[٢]، وقد قال الفقراء عن الأغنياء: «يا رسول الله، ذهب أهل الدُّثُور بالأُجُور» الحديث، إلى أن قال: «ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء»[٣].

فإذا كان المال للاستغناء عن الأمثال والأشكال، والزيادة في تجارة الأعمال، وكان الجاهُ لدفع المظالم وحفظ المحارم، وكان الجمالُ في الباطن والظاهر، فقد كَملَت النِّعَمُ بين الخلق، وقادت العبد إلى مُجَاوَرة الحق.

الثامن: عِزُّ[٤] الزُّهَّادِ[٥]، بما يخلق في قلوبهم من عُزُوف[٦] الخواطر عن الدنيا، كما يُروى عن حارثةَ أنه قال له عليه السلام[٧]: «كيف أصبحت يا حارثة؟ قال: مؤمنٌ حقًّا، قال: إن لكل حقٍّ حقيقةً، فما حقيقةُ إيمانك؟ قال: عَزَفَتْ[٨] نفسي[٩] عن الدنيا، فاستوى عندي حَجَرُها وذَهَبُها»[١٠] الحديث.

---

(١) في النسخ الأخرى: قال النبيُّ.

(٢) أخرجه أحمد (٧٨١٤)، (١٠٩٧٣)، ومسلم؛ في البر والصلة، باب تحريم ظلم المسلم وخذله: ٢٥٦٤ (٤/١٩٨٧)، وابن ماجه؛ في الزهد، باب القناعة: ٤١٤٣ (٢/١٣٨٣- شعيب) من حديث أبي هريرة.

(٣) أخرجه البخاري في الأذان، باب الذكر بعد الصلاة: ٨٤٣ (١/١٦٨- طوق النجاة)، ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته: ٥٩٥ (١/٤١٦- عبد الباقي)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) سقط من (ط).

(٥) في (ط): الزهادة.

(٦) في (ط): عزوب.

(٧) في النسخ الأخرى: رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٨) في (ط): عزبت.

(٩) سقطت من (غ).

(١٠) رواه البيهقي في الشعب (١٠١٠٧)، قال البيهقي: هذا منكر، وقد اضطرب فيه =

وهذا هو العزُّ في الحقيقة، فإن الطَّمَعَ هو الذُّلُّ، بل الحَتْفُ، أما تَرَى العُقابَ عَزِيزَة في مَطَارِها، حتى إذَا لَاح لها طَمَعٌ وَقَعَتْ في الشَّرَكَة.

التاسع: أنه يُعِزُّ العابدين بالإخلَاص، كما يُذِلُّ أهل الرِّيَاء.

وجُمْلَةُ الحال - وإن كان هذا لا ينحصر كما قدَّمنا - اعتقادُ العبد أن كُلَّ عِزٍّ وذُلٍّ في دينٍ أو دُنيَا فهو إليه، ومنه[١] يظهر، وإليه يرجع، فاعْتَمِدْ هذه الجملة لِتَعْلَمَ بُطلان مذهب المبتدعة[٢] في اعتقادهم أن المؤمن عَزَّ[٣] نفسَه بالإيمان.

العاشر: نَقْلُه لأَوْلِيَائِه إلى دَارِ المُقَامة في مهاد الكَرَامَةِ بحُسْنِ التَّلَقِّي، كما قال: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ [الفجر: ٣٠-٣١]، وذُلُّهُ لأَعْدَائِه في تلك الحالة كما قال: ﴿وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَارْتَبْتُمْ وَغَرَّتْكُمُ ٱلْأَمَانِىُّ حَتَّىٰ جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ وَغَرَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ﴾ [١٢١/أ] [الحديد: ١٣]، وقد عَرَفتُم عِزَّهُ وذُلَّهُ لأَوْلِيَائِه وأَعْدَائِه.

المنزلة الثانية[٤] للعبد:

أن يَطْلُبَ العِزَّ بِالطَّاعَةِ، ويَحْذَر الذُّلَّ بالمعصية.

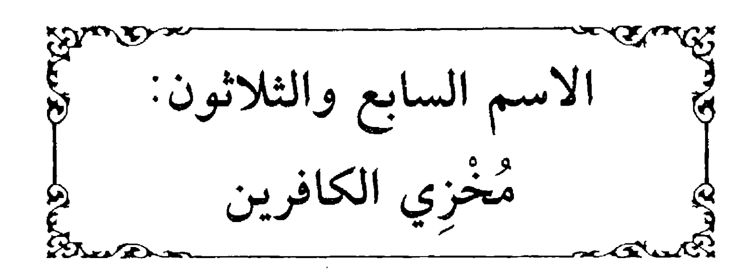
= يوسف، فقال مرة الحارث ومرة حارثة، ورواه عبد الرزاق في التفسير (٢٢٤/٣) برقم (٢٩٤٠)، ونُعَيم بن حمَّاد في الزهد (١٠٦/١) برقم (٣١٤).

(١) في (ط): منه.

(٢) وهم المرجئة والجهمية الذين يرون أن الإيمان قول بلا عمل، انظر: مقالات الإسلاميين تـ/ زرزور (١١٤/١)، الفرق بين الفِرَق (١٩).

(٣) في (ك): أعزَّ، ومرَّضها، وفي الطرة: عزَّ، كذا في ع.

(٤) في (ط): السفلى.



الاسم السابع والثلاثون: مُخْزِي الكافرين

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ به القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخْزِى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [التوبة:٢].

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

يُقَالُ: خَزِيَ الرجُلُ، وَقَعَ في بَلِيَّةٍ وشُهْرَةٍ يَذِلُّ بِذَلِك، وأَخْزَاهُ الله فَعَلَ به ذلك، وقد يقال: «أَخْزَاهُ الله»، إذا أتى بما يُسْتَحْسَنُ[١]، معناه: وِقَايَةُ[٢] العَيْن، وفي الحديث: «إنَّ الحرم لا يُعِيذُ عَاصِيًا ولَا فَارًّا بدمٍ ولا فارًّا بخِزْيَةٍ[٣]»[٤]،

(١) في (ط) و(ل): يحسن.

(٢) في (غ): وقاه.

(٣) في (ط): بخربة، وفي (ل) أهمل نقطها، وفي (م) تصحَّف الحديث بأكمله.

(٤) هذا من الجزء الموقوف من الحديث الذي أخرجه أحمد (١٦٤٢٠)، والبخاري؛ في العلم، باب ليبلغ الشاهد الغائب: ١٠٤ (١/٣٢- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الحج، باب تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها: ١٣٥٤ (٢/٩٨٧- عبد الباقي)، من حديث عمرو بن سعيد، وفيه: فقيل لأبي شُرَيْحٍ: ما قال عَمْرٌو؟ قال: أَنَا أَعْلَمُ مِنْكَ يا أَبَا شُرَيْحٍ: لا يُعِيذُ عَاصِيًا ولا فَارًّا بِدَمٍ ولا فَارًّا بِخَرْبَةٍ»، كذا عند البخاري ومسلم والترمذي: «بخَرْبة» أي بلية، ورُوي: بخزية، ولا مانع جزية، ولا فارًّا بجزية؛ والله أعلم.

يعني بَلِيَّةٍ، وقد[١] قال تعالى: ﴿لَهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا خِزْيٌ﴾، يعني القتل أو الجِزْية[٢] أو الرِّق[٣].

الفصل الثالث: في حقيقته

الخِزْيُ البلاء المكروه[٤]، ويقال لما يُسْتَحْسَنُ[٥]: أخزاه الله، أي وَقَاهُ العين[٦]، كأنه لا يُسْتَحْسَنُ، لأنَّ العَيْنَ إنَّما يَثُورُ ضَرَرُهُ من الاستحسان، فيقال هذا نُفُورًا من الاستحسان[٧] قَصْدَ أن يَقْطَعَ العين[٨]، والباري[٩] مُخْزِي الكافرين أي يُنزِل بهم البلاء المكروه[١٠]، من الأقسام التي تقدَّم ذِكْرُها.

فإن قيل: فقد نرى الكافر مَلِكًا[١١]؟

عنه[١٢] جوابان:

أحدهما: أنه خاصٌّ في بعضٍ دون بعضٍ.

---

(١) سقطت من النسخ الأخرى.

(٢) سقطت من (ك) و(غ) و(ح).

(٣) في (ك): والرِّق.

(٤) في (ط) و(ل): المكرَّر.

(٥) في (ط): استحسن.

(٦) في (ل) و(ط): الله.

(٧) قوله: (فيقال هذا نُفُورًا من الاستحسان) سقط من (غ).

(٨) تصحَّف هذا الكلام واختلَّ اختلالًا فاحشًا في (ل) و(ط).

(٩) في (غ): والباري تعالى.

(١٠) في (ط): المكرر.

(١١) في (ط): فقد برئ الكافر باقيا، وفي (ل): فقد نرى الكافر مليا.

(١٢) في (ط): فعنه، وفي (ل): ففيه.

الثاني: أنه خاصٌّ في الأزمان، والمرادُ به[١] زمان الحشر، فالخِزْيُ فيه[٢] يَعُمُّهُم.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العليا للرَّبِّ:

إنَّ الكافر في خِزْيِهِ[٣] وإن كان مَلِكًا، والمؤمن في عِزِّهِ[٤] وإن كان رَقِيقًا.

المنزلة الثانية[٥] للعبد:

أنْ يعلم أنَّ الخِزْيَ إنما هو مكروهٌ يكون عن معصية، ولذلك قال ﷺ[٦] لِوَفْدِ عبد القَيْسِ: مرحبًا بالوَفْدِ، غير خَزَايَا ولا نَدَامَى[٧].

---

(١) سقطت من (ل) و(ط).

(٢) سقطت من (ط).

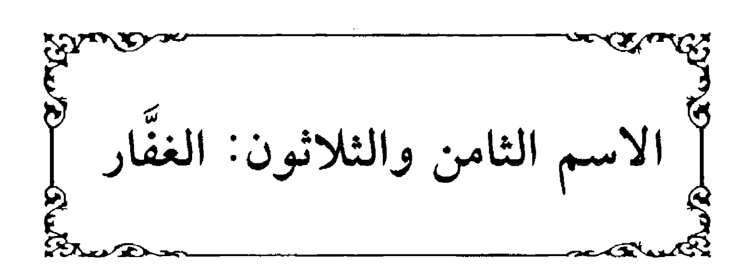
(٣) في (ل) و(ط): في خزي به.

(٤) في (ل) و(ط): عزَّة.

(٥) في (ط): السفلى.

(٦) في (ل) و(ط) و(م): النبي صلى الله عليه وسلم.

(٧) أخرجه أحمد (٢٠٢٠)، والبخاري؛ في مواضع: منها في الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان: ٥٣ (١/٢٠- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ وشرائع الدين: ١٧ (١/٤٦- عبد الباقي)، من حديث ابن عباس.



الاسم الثامن والثلاثون: الغفَّار

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ به القرآن، قال تعالى[(١)]: ﴿أَلَا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفَّٰرُ﴾[(٢)] [الزمر:٥]، وقال: ﴿نَبِّئْ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الحجر:٤٩]، وقال: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ [غافر:٣][(٣)]، وقال[(٤)]: ﴿وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ﴾ [الأعراف:١٥٥]، ووَرَدَ الغفَّار في حديث أبي هريرة المفسَّر المعدَّد، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

اعلَمُوا أنَّ الغافِرَ فاعِلٌ من غَفَرَ، وغَفُورٌ فَعُول منه، وغفَّار فعَّال، وتصريفُ فِعْلِه: غَفَرَ يَغْفِرُ غَفْرًا وغُفْرَانًا، وهو كيفما تصرَّف يرجع إلى السَّتْرِ، ويقال لجُنَّةِ الرَّأْسِ مِغْفَرٌ، وغَفْرُ الثوب زِئْبِرُهُ الذي يَسْتُرُ سَدَاهُ، ويُقَالُ: جاء

(١) في (ط): الله، وفي (م): قال الله تعالى.

(٢) في (ك) و(غ) و(ح): لا إله إلا هو العزيز الغفار، وفي (ق) و(ط): هو العزيز الغفار، والمثبت من (ل).

(٣) في النسخ الأخرى: غافر الذنب.

(٤) لم يرد في (غ).

القَوْمُ جَمَّاءَ[١] غَفِيرًا[٢]، أي جماعتهم، وغِفَارَةُ الرأس رُقْعَةٌ عليه سَاتِرَةٌ له، وقيل: هو مأخوذ من الغَفْرِ، نَبْتٌ[٣] تُدَاوَى به الجِراحُ إذا ذُرَّ[٤] عَلَيْهَا دَمَلَهَا وأَبْرَأها.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا[٥]

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى:

لا خلاف بين المتشَرِّعِين[٦] أنَّ الباري[٧] كما أنه غفَّارٌ للذنوب ستَّارٌ للعُيُوبِ، فهو شَدِيدُ العِقاب، وبذلك تَمَّت أوصافُ الجلال، وصحَّ الوجودُ على الكمال، وذلك من صفات الأفعال، ولذلك كانت العرب تَتَمَدَّحُ[٨] بجَمْعِ[٩] الصِّفَتَيْنِ وحِيَازَةِ الخَصْلَتَيْنِ، قال الشاعر[١٠]:

---

(١) في (غ): جمًّا.

(٢) قال الخطابي في غريب الحديث له (٢/١٥٩): (وفيها ثلاث لغات، يقال: جاء القوم جمًّا غفيرًا، وجمَّاء الغفير، والجمَّاء الغفير، حكاها لنا أبو عمر.. قال أبو عمر: قال البصريون ومن يقول بالاشتقاق: الجمَّاء مشتقة من قولهم بئر جمة، أي كثيرة الماء، والغفير مأخوذ من الغَّفر وهو الستر.. قالوا: والمعنى؛ أنهم لكثرتهم يغطون وجه الأرض)، وانظر: الدلائل في غريب الحديث للسرقسطي (٢/٥٨٠).

(٣) في (ط): نبات.

(٤) في (ط): درَّ.

(٥) في النسخ الأخرى: عقيدةً.

(٦) في (ك) و(غ): المتشرعين فيه، ولم ندر لها وجها، والله أعلم.

(٧) في (غ): الباري سبحانه.

(٨) في (ط): تمتدح.

(٩) في (ط): بجميع.

(١٠) أبهمه في جمهرة اللغة (٢/ ٧٧٨)، وروى شطر البيت هكذا: جمعَ العِقاب وأفضلَ الغَفْر.

لَيْثٌ تَهَابُ الأُسْدُ صَوْلَتَهُ   جَمَعَ العِقابَ وأَحْسَن الغَفْرَا[١]

/ **المسألة الثانية:**

إذا قلنا إن المغفرة من الغَفْرِ، وهو السَّتْرُ، فمغفرة الله تعالى للعباد ذنوبَهم سَتْرُهُ بفضله عليهم وبرحمته، لا باستحقاقهم ذلك منه، لمن شاء منهم إذا شاء كما شاء[٢]، وقد كشفَ البيانَ في ذلك بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٧].

وإذا قلنا إنه من النَّبْتِ الذي يُداوى به الجرْحُ[٣]، فمغفرته سبحانه لهم ما وَهَبَهُمْ من النَّدَمِ، وخَلَقَ لهم من الأسف على ما فَرَطَ من المعاصي والذنوب، حتى ذَهَبَ به[٤] ما كان بالمعاصي من الألم، وكلُّ ذلك من صفات الأفعال.

المسألة الثالثة: في ترتيب هذه الأسماء الثلاثة[٥]

في ذلك ثلاثة أقوال:

أحدها: أنَّ غافِرًا فاعِل من غَفَرَ، وأنَّ قولنا غَفُورٌ للمبالغة إذا تكرَّر، وأن الغفَّار أشدُّ مبالغةً منه.

الثاني: أنَّ قوله غافِر بسَتْرِه[٦] في الدنيا[٧]، وأن غَفُورًا بستره[٨] في

---

(١) في (ل) و(ط): العَفْوَا.

(٢) قوله: (منهم إذا شاء كما شاء) سقطت من (ك) و(غ) و(ح).

(٣) في (غ): الجراح.

(٤) سقط من (غ).

(٥) سقطت من (ل) و(ط).

(٦) في (ط): يستره.

(٧) سقطت من (ط).

(٨) في (ط): يستره.

الآخرة، وأنَّ غفَّارًا بسَتره[١] عن أَعْيُنِ الخلائق وعن أعيُنِ المذنِبين، ليكون لكلِّ لَفْظٍ فائِدَةٌ يَختَصُّ بها.

الثالث: أن غافِرًا فاعِلٌ من غَفَرَ، وأنَّ غفَّارًا فعَّالٌ للكَثْرَةِ، وأن غَفُورًا فَعُولٌ، إنباءً[٢] عن جَوْدَةِ الفِعْلِ وكمالِه وشُمولِه.

والقَوْلُ الأوَّل هو الصحيح[٣]، وما بعده تحكُّمٌ لا تشهدُ له لُغَةٌ ولا حَقِيقَةٌ.

المسألة الرابعة: في كونه خَيْرَ الغَافِرِين

وذلك بأنه يَمُنُّ[٤] بالمغفرة، ويَقْبَلُ المعذرة، ويُتْبِعُ[٥] كلَّ[٦] ذَنْبٍ بكلِّ قَبُولٍ عند الرجوع منه.

الفصل الرابع: في التنزيل

اعلَمُوا أنَّ هذا الاسم ممَّا انفرد به أهل السُّنَّةِ، وحُجِبَ عنه المبتدعة من القَدَرية وإخوتُهم[٧]، وزَعَمُوا أن الله لا يغفر إلَّا لمن تاب، وأمَّا من مات على المعصية فهو مخلَّدٌ في النار، وقد رَدَدْنَا عليهم في كُتُبِ الأصول[٨].

---

(١) في (ط): يستره.

(٢) في (ط): أنبأ.

(٣) في (غ): أصح.

(٤) في النسخ الأخرى: لا يمنُّ.

(٥) في (غ): حجب.

(٦) في (غ): عنه.

(٧) في (ط): إخوانهم، وفي (غ): ولو بهم.

(٨) في مسألة من مات على المعصية ولم يتب، وقد اتفقوا على أنه يستحق التخليد ولا يغفر ذنبه ويبطل ثواب أعماله، وإن اختلفوا في التسمية فهو في المنزلة بين المنزلتين عند المعتزلة، وهو كفر النعمة عند فرق من الخوارج، التمهيد للباقلاني (٤٠٦-٤٠٨)، المغني في أصول الدين للمتولي (٥٩)، الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (١٠٠).

ومن اطمأنَّ قلبُه من أهل السنة بهذا الاسم وتحقَّقَه[١] في أوصاف الإله تعالى وأسمائه عَلِم[٢] أن للباري تعالى في ذلك وُجُوهًا من المغفرة لا تُحْصَى، الحاضرُ منها في الخاطر سَبْعَةٌ:

الأوَّل: أنه يَغْفِرُ الذنوب للعِبَادِ في الدنيا بإمهالهم بالعقاب على المعصية، وقد كان من حقِّهم أن يُعاجَلُوا بالعقوبة[٣] لعَظِيمِ[٤] ما[٥] يأتون به من المعاصي[٦].

الثاني: أنَّه يَغْفِرُ الذنوب بمعنى أنه يَسْتُرُ على العصاة عصيانهم، مع عِلْمه بهم، فلم يَشْهَرْهُمْ ولا فَضَحَهُمْ؛

الثالث: أنَّه يغفر لمن تاب، وذلك بإجماعٍ، كما قال تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ﴾ [طه:٨٠].

الرابع: أنه يَغْفِرُ لمن استغفر، كما قال: ﴿ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُوراً رَّحِيماً﴾[٧] [النساء: ١٠٩].

الخامس: سَتْرُه[٨] العَوْرَةَ القبيحة وإظهارُه[٩] الوجهَ الجميل، وذلك مغفرةٌ، فإن من عصى وسُتِرت عورته فقد غُفِرَ له، ألَا ترى أن آدم عليه السلام[١٠] لَمَّا عصى بَدَتْ مِنه السَّوْءَةُ.

---

(١) في (غ): تحقه.

(٢) في (غ): على.

(٣) في (ك): بالمغفرة، وفي (غ): بالعقاب، والمثبت من النسخ الأخرى.

(٤) سقطت من (ك) و(ح).

(٥) في (ك) و(غ): مما.

(٦) في (ل) و(ط) و(ق): المعصية.

(٧) في النسخ الأخرى: ومن يستغفر الله.

(٨) في النسخ الأخرى: ستر، وما أثبتناه صحَّحه في (ك).

(٩) في (ل) و(ط): إظهار.

(١٠) سقطت من النسخ الأخرى.

السادس: سَتْرُهُ للقَذَر والنَّجاسة في باطن البدَن، وإظهارُ الجِلد واللَّون الحسَن، فلم يَفْضَح ابنَ آدمَ بأن أظهر له ما فيه من أَقْذَارٍ.

السابع: سَتْرُهُ ما في ابن آدمَ من أَحْقَادٍ وسُوءِ اعْتِقَادٍ.

المنزلة السُّفْلَى للعبد:

إذا تحقَّقَ العبد وَصْفَ المغفرة للربِّ سبحانه[١] تعيَّن عليه أمران:

أحدهما: أن يغفِرَ لغيره، كما قال: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢].

الثاني: أن يَسْتُرَ عَوْرَتَه، لقوله عليه السلام[٢]: «من سَتَرَ على مسلم عَوْرَتَه ستر الله عليه عَوْرَتَه في الدنيا[٣]»[٤].

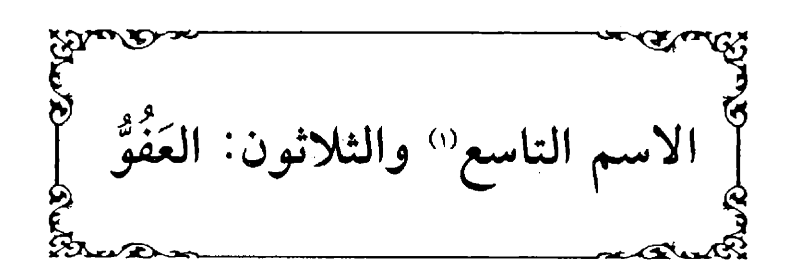
---

(١) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٢) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٣) في (ط) و(م): الدنيا والآخرة.

(٤) أخرجه البخاري؛ في المظالم والغصب، باب لا يظلم المسلم المسلم: ٢٤٤٢ (١٢٨/٣- طوق النجاة)، ومسلم؛ في البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم: رقم ٢٥٨٠ (٨٦٢/٢- عبد الباقي)، من حديث ابن عمر.



الاسم التاسع[١] والثلاثون: العَفُوُّ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ به القرآن، قال تعالى[٢]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾[٣]، ووَرَدَ في حديث أبي هريرة المفسَّر مُعَدَّدًا، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أنَّ العرَب تُطلِق العَفْوَ على سِتَّةِ مَعَانٍ:

الأوَّل: عفَا الشيءُ يَعْفُو إذا دَرَسَ، غَيْر مُتَعَدٍّ[٤].

الثاني: عَفَت[٥] الريحُ الرسمَ إذا مَحَتْهُ، مُتَعَدِّيًا، واسمُ الفاعل من ذلك عافٍ[٦]، والكثير عَفُوٌّ.

الثالث: أن العَفْوَ هو البَذْلُ، كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة:١٧٧] أي بُذِلَ.

---

(١) في (ك) ضبب عليها، وأثبت بالطرة من غير تصحيح: المُوَفِّي أربعين.

(٢) في (غ): قال الله تعالى.

(٣) في جميع النسخ: إنه عفو غفور.

(٤) في (غ): متغير، وهو تصحيف.

(٥) في (ك): عفته الريح.

(٦) في (غ): عاد، وهو تصحيف.

الرابع: عفا الشيءُ كَثُرَ، تقول العرب: عفا الشعَر[١] يَعْفُو إذا كثُر.

الخامس: عفا سأل، والعافي هو السائل.

السادس: عفا يَعْفُو إذا سَمَحَ وأَسْقَطَ، ومنه قوله عليه السلام[٢]: «عَفَوْتُ لكم عن صدَقة الخيل والرَّقِيقِ»[٣].

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

فيه مسألتان:

المسألة الأولى: في تركيب المعنى الاعتقادي على اللغوي

إذا عَرَفتم معاني العَفْوِ في اللغة فالباري تعالى عَفُوٌّ ببعض معانيه:

فإنه إذا كان العَفْوُ من عَفَت الرُّسُومُ أي دَرَسَتْ، فلا اسمَ منه للباري[٤] لاستحالة ذلك فيه.

وإذا قلنا إنَّه من عَفَتِ الرِّيحُ الرَّسْمَ، فهو تعالى[٥] يَمْحُو الذنوب حتَّى[٦] كأنَّها لم تكن، ولا سيما إن وهب التوبة.

وإن[٧] كان العفو بمعنى البَذْلِ، فهو يَبْذُل التوبة والثواب مع وُجُودِ الذَّنبِ، ويدخل في باب الوهَّابِ والمُعْطِي.

---

(١) في (ك): السِّعر.

(٢) لم ترد في النسخ الأخرى.

(٣) أخرجه أحمد (٩٨٤)، وأبو داود؛ في الزكاة، باب في زكاة السائمة: ١٥٧٤ (٢/١٠١-محيي الدين)، والنسائي؛ في الزكاة، باب زكاة الورق: ٢٤٧٧ (٥/٣٧-عبد الفتاح).

(٤) في (ل) و(ط): للباري تعالى.

(٥) في النسخ الأخرى: تبارك وتعالى.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) في (ط) و(ل): إذا.

وإذا كان بمعنى كثُر أو سأل، لم يصحَّ وصف الباري[١] بشيء منه.

وإذا كان بمعنى سَمَحَ وأَسْقَطَ، فالباري سمَح في حقوقه، وأسقط كثيرًا منها عن عباده[٢].

وإنَّما لم يصحَّ وصف الباري تعالى بمعنى العَفْوِ الأوَّل لاستحالة العدَم عليه، ولا بمعنى الكثرة لأنه لا يتكثَّر بشيء، ولا بمعنى السؤال لأنَّه الغنيُّ[٣].

المسألة الثانية: في تحقيق هذا الاسم على مذاهب أهل السنة

اعلَمُوا - نَوَّرَ الله بصائركم - أن القدَرية وإخْوَانَها[٤] لا يَرَوْنَ لِكَوْنِ الله تعالى[٥] عَفُوًّا مَعْنًى[٦]، لأنَّ المُذْنِبِينَ على ثلاثة أقسام؛ إمَّا كافِرٌ، وإمَّا عاصٍ بالكبائر[٧]، وإمَّا عاصٍ بالصغائر[٨].

فأمَّا الكافِرُ ففي النَّارِ بالإجماع، لا يَعْلَقُ[٩] به عَفْوٌ ولا مَغْفِرَةٌ.

وأمَّا العاصي بالكبائر[١٠] فهو عندهم[١١] كالكافر[١٢].

---

(١) في (ط): الباري تعالى.

(٢) قوله: (عن عباده) سقط من (ك) و(غ) و(ح).

(٣) قوله: (ولا بمعنى السؤال لأنه الغني) سقط من (غ).

(٤) في (ط): أخواتها.

(٥) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٦) هي مسألة مرتكب الكبيرة، وقد مر الكلام عليها.

(٧) في النسخ الأخرى: في الكبائر.

(٨) في النسخ الأخرى: في الصغائر.

(٩) في (ط) و(ل) و(ح): لا يتعلَّق.

(١٠) في النسخ الأخرى: في الكبائر، وفي (ح): وأما العاصي في الكبائر فهو لا يغفر له عندهم.

(١١) بعدها بـ (ك) علامة الإلحاق، ولم نتبين ما كتب بالطرة لما أصابه من المحو بسبب الرطوبة.

(١٢) سقطت من (ك).

وأمَّا العاصي في الصغائر[١] فهو عندهم في الجنة قَطْعًا، لا يجوز أن يُعذَّب، فأين عَفْوُ الله ومَغْفِرَتُه؟

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا تحقَّق العبد أنَّ الباري[٢] عَفُوٌّ بهذه المعاني، وتحقَّق أنَّ إليه مُنتَهى العَفْوِ والمغفرة، عَلِمَ أنَّ للباري سبحانه[٣] من ذلك أحكامًا تُشارِكُ أَحْكَامَ كَوْنِهِ غَفُورًا:

الأوَّل: أنه يَعْفُو[٤] ويَصْفَحُ ذَنْبَ[٥] من تاب بلا خلاف.

الثاني: أنه يَمْحُو ذَنْبَ[٦] مَن ثَقُلَتْ موازينه، ولا خلاف فيه أيضًا، فإنَّ مَن وُضِعَتْ حسناتُه في كِفَّةِ الميزان، ووُضِعَتْ سيِّئاتُه في الكِفَّةِ الأُخرى، فثَقُلَتْ كِفَّةُ الحسنات لا يَرَى نارًا أبدًا، وهو مَغْفُورٌ له قَطْعًا.

الثالث: من جاء بالكبائر فالعَفْوُ عنه جَائِزٌ، ولم يَرِدْ[٧] خَبَرٌ صَحِيحٌ بالقَطْعِ[٨] عَلَى مَغْفِرَتِهَا[٩] لِأَحَدٍ.

---

(١) قوله: (وأمَّا العاصي في الصغائر) سقط من (ك)، وقوله: (كالكافر؛ وأمَّا العاصي في الصغائر) سقط من (غ).

(٢) في (ط): الباري تعالى.

(٣) في (ط): تعالى، ولم يرد في (ل) و(م).

(٤) في النسخ الأخرى: يمحو.

(٥) فوقها في ك: كذا.

(٦) سقط من (ك).

(٧) في (غ): لم يرد به.

(٨) سقط من (غ).

(٩) في (غ): معرفتها.

المنزلة الثانية[١] للعبد:

إذا عَلِمَ العبد ذلك من وَصْفِ ربِّه فقد نُدِب إلى أن يتَمَثَّلَه[٢] في نفسه، فمَن اعتذر إليه تعيَّن عليه قَبُولُ عُذْرِهِ، قال سبحانه: ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة:٢٣٥]، ومن كان من معارفه ظَاهِرَ/ الخير لديه سَمَحَ له في عثرته[٣]. [١٢٢/ب]

فَلَسْتَ[٤] بمُسْتَبْقٍ أخًا لا تَلُمُّهُ[٥] على شَعَثٍ أيُّ الرِّجالِ المهذَّب[٦]

وإن[٧] كان مِن أصحابه مَن سيِّئاتُه لديه ظاهِرَةٌ فهو بالخيار فيه.

---

(١) في (ط): السُّفلى.

(٢) في (ل) و(ط): يمتثله.

(٣) في (ل) و(ط): عثرة.

(٤) في (ط): ولست.

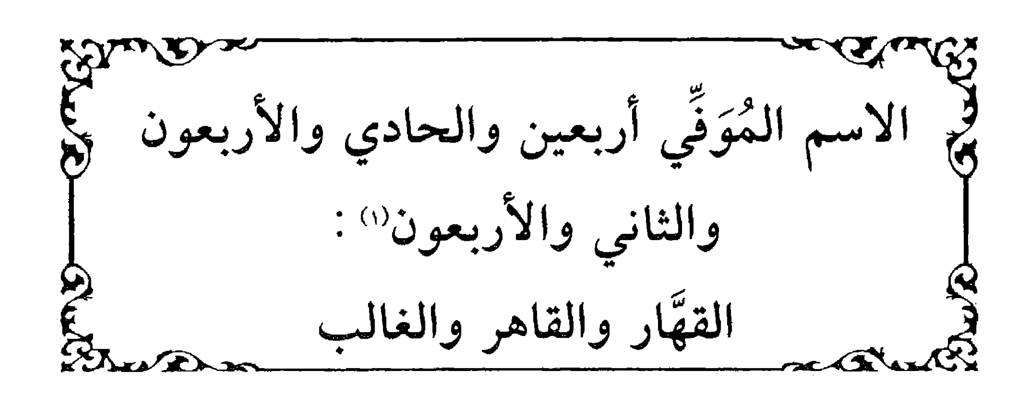
(٥) في (غ): تمله، وهو تصحيف.

(٦) هو في ديوان النابغة الذبياني من قصيدة يعتذر فيها للنعمان ابن المنذر، مطلعها:

أتاني - أبيتَ اللعنَ - أنك لمتني وتلك التي أهتم منها وأنصِبُ

وانظر: جمهرة اللغة (٣٠٧/١)، وتهذيب اللغة (٢٥٩/١)، وغريب الحديث للخطابي (١٣٢/٢).

(٧) في (ط): ومن.



الاسم المُوَفِّي أربعين والحادي والأربعون والثاني والأربعون(١) : القهَّار والقاهر والغالب

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في موردها(٢)

وَرَدَ بها(٣) القرآن، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [الرعد:١٨]، وقال: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٩]، وقال: ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ﴾ [يوسف:٢١]، ووردت بها(٤) السُّنَّةُ في حديث أبي هريرة المفسَّر، وكلُّها بمعنًى واحد، لكن القهَّار وَرَدَ مُطْلَقًا مَقْطُوعًا، والقاهرُ والغالب وَرَدَا مَقْرُونَيْنِ بحُرُوفِ الخَفْضِ.

الفصل الثاني: في شَرْحِها(٥) لُغَةً

القَهْرُ والغَلَبَةُ في اللغة مُتَقَارِبَانِ أو هُمَا بمعنًى واحدٍ، وذلك عبارةٌ عن مَنْعِ الغير من مُرادِهِ بإنفاذ مُرَادِ المانع، فيكون ما أراد القاهِرُ وكَرِهَه المقهور، وقد

---

(١) في (ك): الحادي والأربعون والثاني والأربعون والثالث والأربعون، وفي (ح) تأخر ورود هذه الأسماء إلى ما بعد شديد العقاب وسريع الحساب.

(٢) في النسخ الأخرى: مورده.

(٣) في النسخ الأخرى: به.

(٤) في النسخ الأخرى: ووردت السنة بالقهار معدَّدًا في حديث أبي هريرة المفسَّر.

(٥) في النسخ الأخرى: شرحه.

قيل: إن الكَهْرَ[١] في معناه، ومن أمثالهم: نهره[٢] فلمَّا أبى كَهَرَه[٣]، المُرَادُ: نهاه أشدَّ النَّهْيِ، فلمَّا أبى غَلَبَهُ على مُرَادِهِ.

الفصل الثالث: في شَرْحِهِ عَقِيدَةً وحَقِيقَةً

فيه ستُّ مَسَائِل:

المسألة الأولى: في تحقيقه

إذا عَرَفتم معنَى ذلك لُغَةً، فالباري تعالى هو القهَّار لأهل السماوات والأرض، أمَّا لأهل السماوات فبالتَّسْخِيرِ، وأمَّا لأهل الأرض فبالتعبد والتَّذْلِيلِ، يَقْصِمُ ظُهُورَ الجبابرة، ويُذِلُّ رِقَابَ الأكاسرة، ويقطع الآمال بالحافرة[٤]، ويتمنَّى المَرْءُ أن يُولد له فلا يُولد له، وألَّا[٥] يَشِيبَ فيَشِيبُ، ويُريد أن يَعِزَّ فيَذِلَّ، ويَسْتَغْنِيَ فيفتَقِر بقَهْرٍ من الله، وغَلَبَةٍ تصدُّه عَن مُرادِهِ، وتَصْرِفُه عَن آماله، وذلك من آيَاتِ كَمَالِ القاهِرِ الغالِب، ونَقْصِ المقهُورِ المغلُوبِ[٦]، وفعَل ذلك فكَانَ قاهِرًا، وكرَّرَهُ فكان قَهَّارًا بكثرَتِه.

المسألة الثانية: في تخصيص هذا الاسم بأهل السُّنَّةِ

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أنَّ أهل السُّنَّةِ مضت على هذا الاعتقاد كما سردناه من تحقيقه، وأفسدت القدرية والمعتزلة معنى هذا الوصف، فزَعَمَتْ أن الله[٧] يَكْرَهُ أن يُعْصَى فيُعْصَى، ويُحِبُّ أن يُطَاعَ فلا يُطَاعُ، تعالى الله عن ذلك.

---

(١) في (غ): الكره.

(٢) في (ط): قهره، وفي (غ): كرهه.

(٣) في (غ): كرهه.

(٤) أي بالموت.

(٥) في (ل) و(ط): لا.

(٦) في (غ): والمغلوب.

(٧) في (ط): الله تعالى.

ولا يخفى على ذي بَصِيرَةٍ[1] أن كونَه قهَّارًا من مُوجِبِ الإلَهية ومُقتضى الوحدانية، لأنَّه لو شَاءَ فَلَمْ يَكُن، وأراد فلم يَبْلُغ، لَمَا كان بَالِغًا أمرَه، ولا قاهِرًا لعباده، وقد نبَّه على دَقِيقَةِ هذا المعنى بقوله: ﴿إِذاً لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون:٩٢].

المسألة الثالثة: في تخصيص قوله[2]: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾

قال علماؤنا: هو إشارة إلى جِهَةٍ لا يمكن دَفْعُ مَا يَأْتِي منها من العذاب والمكروه، وهي فَوْقَ، فإنَّ ما يأتي يَمْنَةً أو يَسْرَةً تُمْكِنُ[3] الحيلَةُ فِيهِ أو تَعَاطِيها غالبًا، وما يأتي من جهة فوق أو تحت لا تُمْكِنُ[4] فيه حيلةٌ ولا تَعَاطِيها، ولذلك يُروى في الصحيح أنه لما نزل قوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَاباً مِّن فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام:٦٦]، قال عليه السلام[5]: أعوذ بوجهك، فلمَّا قال: أو من تحت أرجلكم، قال عليه السلام[6]: أعوذ بوجهك، فلما سمع قوله: أو يُلبسكم شيعًا ويذيق بعضكم بأس بعض، قال: هذان/ أَهْوَنُ وأَيْسَرُ»[7]، [١٢٣/أ] والحكمة فيه أنَّه إذا قهرهم من هذه الجهة وكانت بيده وإليه فله القَهْرُ في غيرها ممَّا هو دونها، تنبيهًا من طريق الأَوْلى.

---

(١) في (ل) و(ط): نحيرة، وفي (م): بحيرة.

(٢) في (ط): قوله تعالى.

(٣) في (ط): يمكن.

(٤) في (ط): يمكن.

(٥) في النسخ الأخرى: قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم.

(٦) في النسخ الأخرى: قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم.

(٧) أحمد (١٤٣١٦)، والبخاري؛ في مواضع، منها في التفسير، باب قوله: قل هو القادر على ان يبعث عليكم عذابا: ٤٦٢٨ (٦/٥٦- طوق النجاة)، والترمذي؛ في التفسير، باب ومن سورة الأنعام: ٣٠٦٥ (٥/١١١- بشار)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

المسألة الرابعة: في قوله: ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ﴾

وقد ثَبَتَ أنَّ الأمر يَنْطَلِقُ على مَعْنَيَيْنِ:

أحدهما: قول القائل: افْعَلْ، من أقسام الكلام.

الثاني: الأمر بمعنى الفِعْلِ والشأن، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ [هود:٩٧]؛ وهذا القِسْمُ هو المراد ها هنا.

المعنى – الله أعلم –: الله[١] غَالِبٌ على شأنه وفِعْلِهِ الذي يُريد إيجادَه وإنفاذَه، لا مَرَدَّ لأمره، ولا مُعقِّبَ لحُكْمِه.

المسألة الخامسة: [هل القَهْرُ صفةٌ قائمةٌ بذاته أم هو صِفَةُ فِعْلٍ؟][٢]

اختلَفَ العلماء هل القَهْرُ صفةٌ قائمةٌ بذاته أم هو صِفَةُ فِعْلٍ لا يعود إلى الذات منه حُكْمٌ؟

فظنَّ قَوْمٌ منهم أنه صفة ذاتٍ، وإنَّما أَشْكَلَ ذلك عليهم لكون القَهْرِ لا يكون إلَّا من القادر، والقُدْرَةُ صفةُ الذَّاتِ، فكذلك القَهْرُ، وهذا لا يَصِحُّ[٣]، لما قدَّمناه من أنه مُعْتَبَرٌ بالغَلَبَةِ، وإكمال المراد ومَنْعِ الغير من مُراده، وذلك لا يكون إلَّا فِعْلًا.

المسألة السادسة: [حكم هذه الصفة في الخلق][٤]

إذا ثَبَتَ أنه صفةُ فِعْلٍ، فمن حُكْمِه تقدُّمُ المنازَعة من الخلق، فإذا وَقَعَتِ المعارضة منهم والمنازعة لأمر الباري فإنَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ، وهو

---

(١) في (ط): والله.

(٢) زيادة منا للبيان.

(٣) في (ط): هذا ولا يصح.

(٤) زيادة منا للبيان.

القاهِر فوق عباده، يَقْصِمُ ظهور الجبابرة، ويُذِلُّ رِقاب القياصرة، ويَخْلَعُ لَبُوسَ الأكاسرة.

ومن تمام القَهْرِ والغَلَبَةِ أن يَتَوَلَّى ذلك تعالى[1] في أعظم الجبَّارين وأقواهم، بأَضْعَفِ المخلوقات وأَخْضَعِهِمْ، كما يُروى أنه فَعَلَ بالنُّمْرُوذِ - لعنه الله - حين عَارَضَ الخليلَ صلَّى الله عليه[2]، فانتَقَمَ منه بأضعف المخلوقات؛ وهي بَعُوضَةٌ عَرْجَاءُ.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُلْيَا للربِّ:

له[3] فيها[4] أَحَدَ عَشَرَ حُكْمًا:

الأوَّل: أنه قَهَرَ الخلق بالإيجاد والاختراع، فقد كانوا عدَمًا ثُمَّ أَخْرَجَهُم إِلَى الوُجُودِ، كما قال تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان:١]، فلمَّا سَمِعَهُ عُمَرُ قال: ليته[5] لم يكن.

الثاني: أنه قَهَرَهم بالصفات، فمنهم الحسَن والقبيح، والأحمر والأسود، والجَهْوَرِيُّ والصَّحِلُ[6]، فلم يستطيعوا لخلقه ردًّا، كما قال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ﴾ [الروم:٢١].

---

(١) سقط من (ط).

(٢) في (غ) و(ط): صلى الله عليه وسلم.

(٣) سقط من (غ).

(٤) في النسخ الأخرى: فيها له.

(٥) في (ط) و(م): يا ليته.

(٦) في (غ): الصحار.

الثالث: أنه قَهَرَهم بالحالات، فمنهم الصحيح والكسير، والغني والفقير، كما قال تعالى[1]: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف:٣١].

الرابع: أنه قهرَهم بالهُدَى والضَّلَالِ، كما قال سبحانه: ﴿مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف:١٧]، وهذا حُكْمٌ يختصُّ به أهل السُّنَّةِ.

الخامس: أنه قَهَرَهم بتعذُّر الآمال، فيُرِيد[2] المرء أن يؤتى مُنَاه ويأبى الله إلَّا ما أراد.

السادس: أنَّه قَهَرَهم بالوِلاية والعَزْلِ، فيُوَلِّي قَوْمًا ويَعْزِلُ آخَرين[3]، ويُدِيلُ مِن دَوْلَةٍ بِدَوْلَةٍ، حسَبَ مَا اقتضَتِ الحِكْمَةُ وجرَت بِه السُّنَّة، فَبَيْنَمَا[4] المرءُ مسرُورٌ بولَايَتِه، مُغْتَبِطٌ بمنزلتِه، إذَا بالتَّوْقِيعِ[5] قد نَزَلَ من السماء بعَزْلَتِهِ، وبَيْنَما[6] الخامِلُ في مَذَلَّتِه، وتَحْتَ خَمَلِ عِزَّتِهِ، إذَا بالمَنْشُورِ قد نَزَلَ بوِلَايَتِهِ، الكُلُّ يَشْتَغِلُ بتَدْبِيره، والقَدَرُ يَضْحَكُ من حسابه وتَقْدِيره، حتَّى يأتي ميعادُ[7] الصدق، فـ﴿هُنَالِكَ الْوَلَـٰيَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ [الكهف:٤٤].

السابع: أنه قَهَرَ الخَلْقَ بالموت، وهذا[8] حُكْمٌ تشترك[9] فيه الخاصَّة والعامَّة، حتى جاءت الرواية: بأن مَلَكَ الموت إذا تولَّى الله قبضَ نفسِه بعد

(١) سقط من النسخ الأخرى.

(٢) في (غ): يريد.

(٣) في (ط): قوما آخرين.

(٤) في (ط): بينا، وفي (ل): فبينا.

(٥) في (ل): أتاه توقيع، وفي (ط): إذ أتاه وقيع.

(٦) في (ل) و(ط): بينا.

(٧) في (ط): وعد.

(٨) في (غ): إذ رأى.

(٩) في (ط): يشترك.

موت الخلائق، يقول: وعزَّتِك، لو عَلِمتُ من سَكَرات الموت ما أعلم ما قَبَضْتُ نَفْسَ مُؤْمِنٍ، ووَرَدَت الرواية بأنَّه لا تُقْبَضُ نَفْسُ نَبِيٍّ حتَّى يُخَيَّر[١].

ولقد جاء مَلَكُ الموت إلى موسى عليه السلام[٢] لِيَقْبِضَ نفسَه من غير تخيير فصكَّهُ موسى صَكَّةً، فأذهب عينَه اليُمْنَى، فرجع إلى الله تعالى وقال: أرسلتني إلى عبد لا يُرِيدُ الموت، فردَّ الله إليه[٣] عَيْنَه، وقال له[٤]: ارجع إليه وقل له: يضع يده على مَتْنِ ثَوْرٍ، فما وقعت عليه يَدُه فله بكلِّ شَعْرَةٍ سنة، فلمَّا جاءه بذلك وقاله له[٥]، قال[٦] موسى: ثم ماذا؟ قال: ثم[٧] الموت، قال له: فالآن، ولكن أَدْنِنِي من الأَرض المقدَّسَةِ، فدنا منها، فقبَض نفسَه هُنَالِك، قال عليه السلام[٨]: ولو كنت عنده لأريتُكم قَبْرَه عند الكَثِيب الأَعْفَرِ[٩]»[١٠].

---

(١) من حديث الصديقة عائشة ﵂، عند مالك في الموطأ؛ في الجنائز، باب جامع الجنائز: ٢٧٢ (٢/٣٣٥-الأعظمي): «أنه بلغه، أن عائشة زوج النبي قالت: قال رسول الله ﷺ: «ما من نبي يموت حتى يخير»، قالت: فسمعته وهو يقول: «اللهم الرفيق الأعلى»، فعرفت أنه ذاهب»، وأخرجه أحمد (٢٤٥٨٣)، والبخاري؛ في المغازي، باب مرض النبي ووفاته: ٤٤٣٧ (٦/١٠- طوق النجاة).

(٢) في (م) و(غ): صلى الله عليه وسلم، وفي (ل) و(ط): صلى الله عليه.

(٣) في النسخ الأخرى: عليه.

(٤) سقط من (ل) و(ط).

(٥) سقطت من (م).

(٦) في النسخ الأخرى: قال له.

(٧) سقطت من (غ).

(٨) في النسخ الأخرى: قال النبي ﷺ.

(٩) في (ط): الأحمر.

(١٠) مسند أحمد (٨١٧٢)، والبخاري؛ في الجنائز، باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة أو نحوها: ١٣٣٩ (٢/٩٠- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الفضائل، باب من فضائل موس صلى الله عليه وسلم: (٢٣٧٢) (٤/١٨٤٢- عبد الباقي)، من حديث أبي هريرة ﵁.

الثامن: أنه قَهَرَ الخلق بالبعث والنشور، وهذا حُكْمٌ يختصُّ بمعرفته أهل التوحيد.

التاسع: أنه قَهَرَ الكافر بأن يُمشِيَه على وَجْهِه إلى المَحْشَرِ[١].

العاشر: أنه قَهَرَ الخلق بالجواز على الصراط، فمنهم الناجي، ومنهم المَخْدُوش المُرْسَل، ومنهم المُكَرْدَس في النَّار.

الحادي عشر: أنه قَهَرَهم بكشف السرائر في حالتين:

إحداهما: في الدنيا، فإنه ما من عبد يُضمِر خَيْرًا إلَّا أظهره الله عليه، وأَبْرَز سِيماه، أو اعتَقَدَ شَرًّا إلَّا ألبسه الله[٢] رداءَه، قال النبي ﷺ: من أسرَّ سَرِيرَةً ألبسَه الله رِدَاءَهَا[٣].

الحالة الأخرى: في الدار الأُخْرَى[٤]، قال تعالى: ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق:٩]، فلا تبقى مخبَّأَةٌ إلَّا نَشَرَها، ولا باطِنةٌ إلَّا أظهرَهَا[٥].

المنزلة السُّفْلَى للعبد:

بأن يَقْهَرَ نفسَه على غلَبة شهواته، وإلَّا هَلَكَ في جميع حالاته.

---

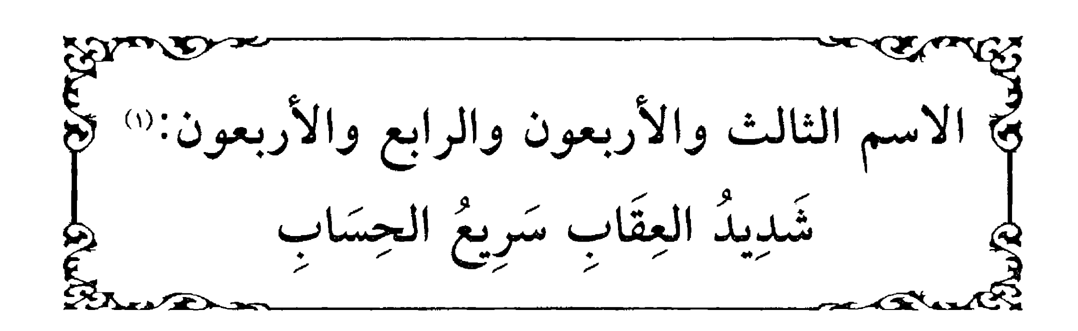
(١) قوله: (إلى المحشر) سقط من (ك) و(غ) و(ح).

(٢) لم يرد في (غ) و(ط).

(٣) رواه أبو يوسف في الآثار (١٩٦)، (٨٨٦)، عن ابن مسعود ﷺ أنه قال: «أسروا ما شئتم، من أسر سريرة خير ألبسه الله رداءها، ومن أسر سريرة شر ألبسه الله رداءها».

(٤) قوله: (في الدار الأُخْرَى) سقط من (ك) و(غ) و(ح).

(٥) في (ط): أظهرها الله.



الاسم الثالث والأربعون والرابع والأربعون:[1] شَدِيدُ العِقَابِ سَرِيعُ الحِسَابِ

وفيهما أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في موردهما

وَرَدَ بهما القرآن، قال الله تعالى: ﴿شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [غافر:٢]، وقال: ﴿سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [البقرة:٢٠٠]، وأجمعت الأمَّة عليهما[2].

الفصل الثاني: في شرحهما لغةً

وفيهما ثلاث مسائل[3]:

المسألة الأولى: في معنى العِقَاب

العِقَابُ في اللغة مَصْدَرُ عاقَبَه بذَنبِه مُعَاقَبَةً وعِقَابًا، أَخَذَه بجزاء الذَّنْبِ[4] وبعَقِبِهِ، والاسْمُ العُقُوبة، ويقال: أَعْقَبَهُ على ما صَنَعَ أي جَازَاهُ بِه.

---

(١) في (ك) و(ق): الثامن والثلاثون والتاسع والثلاثون، وضبَّب عليهما في (ك)، وفي طرة بغير خط الأصل: الرابع والخامس، وفي (ل): الحادي والأربعون والثاني والأربعون.

(٢) في (ط): عليهما الأمة.

(٣) في (غ): وفيهما مسألتان.

(٤) في (ل) و(ط): ذنبه.

المسألة الثانية: في الشِّدَّة

الشَّدُّ في لسان العرب عبارةٌ عن مُضَاعَفَةِ الرَّبْطِ، واستُعْمِلَ[1] في زيادة القُوَّةِ في ذاتٍ على غَيْرِهَا، والمُرَادُ به في حقِّ الباري تعالى مُضَاعَفَةُ العقاب على شَخْصٍ بالإضافة إلى غَيْرِه.

المسألة الثالثة: في السُّرْعَةِ

السُّرْعَةُ عبارةٌ عن سَبْقِ شيء لشيء[2] في معنًى[3] أو في مَعْنَيَيْنِ مُتَقَارِبَيْن.

الفصل الثالث: الحَقِيقَةُ[4]

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى:

حَقِيقَةُ «ع ق ب» معنى جَاءَ بَعْدَ آخَرَ، فكلٌّ[5] ثانٍ تالي الأَوَّل[6] يُعَبَّرُ عنه بهذا البناء، لكن يختلف[7] تَصْرِيفُ الحركات عليه والمصادِرُ بحسَبِ اختلاف المعاني قَصْدًا من الواضع إلى التَّعْرِيف.

[١٢٤/أ] / المسألة الثانية:

عقابُ الباري تعالى للخَلْقِ ما يكون من جَزَاءٍ على فِعْلِ المذموم، وذلك على وجهين:

---

(١) في النسخ الأخرى: استعملت.
(٢) سقط من (ك) و(غ) و(ح).
(٣) في (ط): بمعنى.
(٤) في النسخ الأخرى: في الحقيقة.
(٥) في (ل) و(ط): وكل.
(٦) في (ل) و(ط): لأوَّل، وفي (غ): للأول.
(٧) في (ط): تختلف.

أحدهما: في الدنيا، وذلك في حالتين:

أحدهما: في الإنعام إذا كان استدراجًا.

والثاني: بالألم[١] وذهاب الأموال وتعذُّر الآمال[٢]، حتى رُوي عن بعض العارفين أنه قال: إنِّي لأَعْرِفُ ذنبي في سوء خُلُقِ غُلَامِي ودَابَّتِي.

والثاني: في الآخرة عند قَبْضِ الرُّوحِ، وفي القَبْرِ، وكُرَبِ المَوْقِفِ، ورَوْعَات المبعث[٣]، إلى غير ذلك من الشدائد.

المسألة الثالثة:

إذا فَهِمتم معنى الشِّدَّةِ والمُضَاعَفَةِ، فلَا يَصِحُّ أن تَكُون مُضَاعَفَةً من الباري[٤] على مِقْدَارِ مَا يُسْتَحَقُّ مِن الذَّنْبِ، فإنَّ ذلك وإن كان[٥] سَائِغًا في العقل جَائِزًا[٦] في حُكْمِ الرَّبِّ بحَقِّ المِلْكِ، فإنَّ الخبر قد مَنَعَ من ذلك[٧] بقوله: ﴿مَن جَآءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام:١٦١]، وقوله في السيئة: ﴿فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [الأنعام:١٦١].

فإن قيل: فقد قال الله تعالى: ﴿يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الفرقان:٦٩]، وقال في نساء النبيِّ عليه السلام[٨]: ﴿مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [الأحزاب:٣٠].

---

(١) في (ل) و(ط) و(م): بالآلام، وفي (غ): بالأمل.

(٢) قوله (وتعذر الآمال) سقط من (غ).

(٣) في (م): البعث.

(٤) في (ط): من الباري تعالى.

(٥) قوله: (وإن كان) سقط من (غ) و(ح).

(٦) سقط من (غ) و(ح).

(٧) قوله: (من ذلك) سقط من (ك) و(غ) و(ح).

(٨) لم يرد في (ل) و(ط) و(م)، وفي (غ): ﷺ.

الجواب: أنَّا نقول: إنَّما مُضاعَفَة العذاب ها هنا على مقدار مُضاعفة السيئات، بخلاف الحسنات، وأنَّ[١] مُضاعفتها أكثر من مقدارها، على ما بيَّنَّاه في كتاب المُقْسِط والمُشْكِلَيْنِ.

فإن قيل: فالكافر يعصي[٢] في الدُّنيا خَمْسِينَ عَامًا فيُخلَّدُ في النَّارِ إلى غير أَمَدٍ، وذلك مُضَاعَفَةٌ ظاهِرَةٌ لا أَمَدَ[٣] فيها.

الجواب: أنَّنَا[٤] نقول: إنَّما وقعت المُعاقبة ها هنا على قَدْرِ النية، فإنَّ الكافر يقول: لو عُمِّرْتُ كذا إلى غير غايَةٍ لكنت على اعتقادي هذا مُستَمِرًّا، وكذلك يقول المؤمن: لو عُمِّرْتُ إلى غَيْرِ غَايَةٍ لكنت على إيماني هذا مُسْتَمِرًّا[٥]، فجُعِلت أَجْرِيَتُهُمَا[٦] على قدر[٧] نيَّاتِهِمَا.

فإن قيل: وهل[٨] يؤاخذ العبد بنيَّتِه، إنَّما المعلوم أن يؤاخذ بفِعْلِه؟

قلنا: هذا كلامُ جاهلٍ بمآخذ الشريعة، المؤاخذة في الشريعة بالنِّيَّاتِ والاعتقادات أَكْثَرُ من المؤاخذة بالأعمال، وعقوبتُها أكثرُ[٩] من عُقوبة الأعمال.

المسألة الرابعة:

قد بيَّنَّا حقيقة السُّرْعَةِ[١٠]، وسُرْعَةُ عِقَابِ الله يكون[١١] في حالتين:

---

(١) في (ط): فإن.
(٢) في (ق) و(ط): يعصي مثلا.
(٣) في النسخ الأخرى: عدد.
(٤) في (ط) و(ل): أنَّا.
(٥) قوله: (لو عُمِّرْتُ إلى غَيْرِ غَايَةٍ لكنت على إيماني هذا مُسْتَمِرًّا) سقط من (ل) و(ط).
(٦) في (غ): أخريتهما، وفي (ل) و(ط): أجوبتهما، وفي (ح): أجزيتهما.
(٧) في (ل) و(ط): مقدار.
(٨) في (ط): فهل.
(٩) في (ل) و(ط): أعظم.
(١٠) في (ط): الشرعة.
(١١) في (ط): تكون.

أحدهما: ما يعجَّل[١].

والثانية[٢]: ما يكون في الآخرة، وهو قَرِيبٌ، لأنه آتٍ لا محالة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيداً وَنَرَيٰهُ قَرِيباً﴾ [المعارج:٦-٧].

المسألة الخامسة:

كُنْتُ بالثَّغْرِ في مَحْرَسِ الكُوفِيِّينَ مع الشَّيْخِ الإمام أبي بَكْرٍ الطُّرْطُوشِي[٣]، فتَذَاكَرْنَا قوله تعالى في الأنعام: ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام:١٦٧]، وقال في سورة الأعراف: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الأعراف:١٦٧]، فقلنا: ما الفائدة في دخول اللام في إحدى الآيتين مع سقوطها في الآية الأخرى؟

فأجاب عن ذلك الشيخ الإمام أَبُو بَكْرٍ الطُّرْطُوشِي، فقال[٤]: حُكْمُ اللَّام التأكيدُ في لسان العرب، والآيَةُ التي في الأنعام دخلت الأمَّة[٥] فيها في

---

(١) في (ط): نزل.

(٢) في النسخ الأخرى: والثاني.

(٣) الإمام الحافظ، الفقيه العلامة، المفسر الزاهد، شيخ المالكيَّة، تـ ٥٢٠ هـ، محمد بن الوليد بن محمد بن خلف الفِهْرِي الأندلسي، أبو بكر الطُّرْطُوشِي، شُهِرَ بابن أبي رَنْدَقَة، رحل إلى المشرق عام ٤٧٦، فحجَّ ودخل العراق ومصر وبيت المقدس، وأقام مدة في الشام، ونزل بالإسكندرية ودرَّس بها، قال ابن بشكوال (أخبرني عنه القاضي الإمام أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري، ووصفه بالعلم والفضل، والزهد في الدنيا، والإقبال على ما يعنيه)، ومن كتبه المنشورة: سراج الملوك، والحوادث والبدع، ومختصر تفسير الثعلبي، وله كتاب في انتقاد الإحياء يوجد السِّفر الأوَّل منه بالخزانة الملكية بمراكش، وذكر القاضي أبو بكر كثيرًا من أخباره في سراج المريدين، وهو من شيوخه الذين انتفع بصحبتهم، ترجمه ابن بشكوال في الصلة (٢/٢٤٠-٢١١)، والذهبي في سيره (١٩/٤٩٠).

(٤) في (غ) و(ح): قال.

(٥) في (ط): هذه الأمة.

الخطاب، وكانت أُمَّةً مرحومةً معصومةً في الدنيا، لا تُعاقَبُ إلَّا في الآخرة، فسَقَطَت اللَّام التي حُكْمُهَا التأكيد في الخبر عنها[١]، والآية التي في الأَعْرَافِ/خُوطِبَ بها بَنُو إسرائيل، وقد عُجِّلَتْ عُقُوبتهم في الدنيا بالمَسْخِ والخَسْفِ، فدخلت اللَّام التي حُكْمُهَا التأكيد في الخبر عنها.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا ثَبَتَ هذا فالباري تعالى يُعْذِرُ بالرُّسُلِ، ويُمِدُّ بالنِّعَم، ثُمَّ يُعاقب.

وعليك في المنزلة السُّفْلَى أمران:

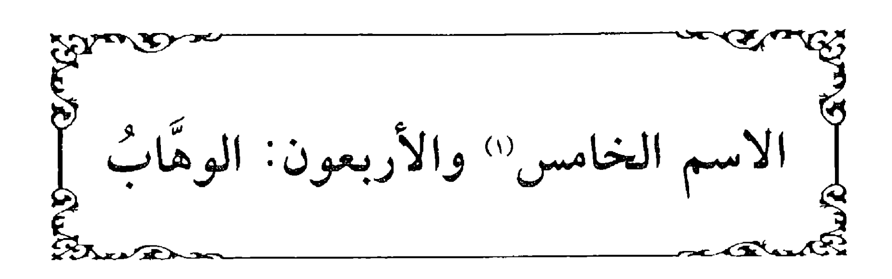
أحدهما: أن تَتَعَرَّضَ لنفَحَات الرَّحْمَةِ.

والثاني: أن تَتَحَفَّظَ[٢] من مُوجِبات النِّقْمَة.

---

(١) في (ط): منها.

(٢) في (ط): تحفظ.



الاسم الخامس[١] والأربعون: الوهَّابُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ به القرآن في عِدَّةِ مواضع، قال الله تعالى: ﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ ٱلْعَزِيزِ ٱلْوَهَّابِ﴾ [ص:٩]، ووَرَدَ مُفَسَّرًا في حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ المفسَّر[٢].

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

الهِبَةُ العَطِيَّةُ بغير عِوَضٍ، فإن كانت بِعِوَضٍ فهي[٣] بَيْعٌ، فإن فَعَلَهَا مَرَّةً فهو واهِبٌ، وإن فعلها مِرَارًا فهو وَهُوبٌ، قال الشاعر[٤]:

---

(١) في (ق) و(ك): الموفي الأربعين، ومرَّضها، وفي الطرة: الظاهر: السادس والأربعون.

(٢) سقط من النسخ الأخرى.

(٣) في (ل) و(غ) و(ط): فهو.

(٤) هو الشاعر الراجز أبو النجم العِجْلي؛ واسمه الفضل بن قدامة من عجل، الشعر والشعراء (٢/ ٥٨٨)، والشاهد شطر مطلع الأرجوزة المشهورة التي اتفق الأدباء على حسنها، حتى ذكر ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٥٥/٤٨)، عن الأصمعي، قال: كان أبو عمرو بن العلاء يقول: «أشعر أرجوزة قالتها العرب قول أبي النَّجم العجلي:

الحمد لله الوهوب المجزل ... أعطى فلم يبْخل ولم يُبَخّل

قال ولم أر أسْيَر منها»، وانظر: طبقات فحول الشعراء (٧٤٨/٢)، و العِقْد (٢٦٩/١)، وخزانة الأدب للبغدادي (٣٩٠/٢).

الحَمْـدُ لله الوَهُـوبِ المُجْـزِلِ

فإن تكرَّر ذلك كَثِيرًا فهو وَهَّابٌ.

الفصل الثالث: في شرحِه عَقِيدَةً

فيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: في تحقيق المعنى فيه[١]

اختَلَفَ علماؤنا - رحمة الله عليهم - هل هو[٢] من صفات الذات أو من صفات الفعل؟

فمنهم من قال: إنه من صفات الفعل.

ومنهم من قال: إنه من صفات الذات.

والذي قال إنه[٣] من صفات الذات، رأى أنَّ الهبة هي قول القائل وَهَبْتُ، وقد قال الباري تعالى: ﴿هُوَ ٱلذِے خَلَقَ لَكُم مَّا فِے ٱلْأَرْضِ جَمِيعاً﴾ [البقرة:٢٩]، فرجع ذلك إلى القول، وكان من صفات الذات، وهذا لا يصحُّ.

فإنَّ[٤] قول القائل وَهَبْتُ إخبارٌ عن الهبة[٥]، وليس بِالهِبَةِ[٦] حقيقةً[٧]، وإنَّما الهبة نَفْسُ العطاء، وذلك يرجع إلى خصائص فَضْلِهِ وفَوَاضِلِ كَرَامَتِهِ.

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في النسخ الأخرى: قولنا الوهاب.

(٣) في (غ): إنها، وسقط من (ح).

(٤) في (ح): وأن.

(٥) في (ط): إخبار عن قول القائل الهبة.

(٦) في النسخ الأخرى: بهبة.

(٧) في (ط): صحيحة.

المسألة الثانية: في تركيب المعنى الاعتقادي على اللغوي

إذا ثَبَتَ أنَّ الهِبَةَ هي العَطِيَّةُ بغير عِوَضٍ، فالباري تعالى هو الوهَّاب حَقِيقَةً، لأنَّه الذي يُعطي بغير عِوَضٍ ولا غَرَضٍ، وكلُّ من يُعطي سِواه فإنَّما يُعطي لِعِوَضٍ أو غَرَضٍ في الدُّنيَا أو في الدِّين، عاجلٍ أو آجِلٍ، فإذًا لا تُتَصوَّرُ الهِبَةُ ولا يَصِحُّ الوهّابُ إلَّا في الله وَحْدَهُ.

المسألة الثالثة: في بَيَانِ وَجْهِ العَطاء فيه

وذلك أنَّا[1] نقول: إنَّ الفعل إذا وُجِدَ مِنْهُ تعالى فيُمَلِّكُهُ[2] المرْءَ[3] ويُمَكِّنُهُ فيه، فلا يَكُونُ هِبَةً ولا عَطَاءً، إلَّا أن يَتَعَلَّقَ بنَوْعٍ ما يَكُونُ بِه مُنْعِمًا مُحْسِنًا، وذلك بما لا أَلَمَ[4] فيه ولا ضَرَرَ[5].

فإذا كان ما يَخْلُقُ ضَرَرًا وألمًا[6] لم تَكُن[7] هِبَةً، وهذا معنى قوله: ﴿وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [آل عمران:٨]، فعلَّمهم وتعبَّدهم كيف يَسْأَلُونه الإِنْعَام والإحسان على وَجْهٍ لا يَكُونُ فيه مَكْرٌ ولا استِدْرَاج، كما فَعَلَ بالكُفَّارِ حين خَلَقَ لهم ومكنَّهم، مِمَّا كان فيه ضَرَرُهم وهَلَكَتُهم، فالمطلوب منه هِبَةٌ يكون مآلُها كحالِها، لا تَنفصِلُ[8] ولا تتغيَّرُ[9] ولا يَقْتَرِنُ بها ضَرَرٌ ولا أَلَمٌ.

---

(١) في النسخ الأخرى: أننا.

(٢) في (ق): في ملكه، وهو تصحيف.

(٣) في (غ) و(ح): إن الفعل إذا وجد منه تعلق بنوع المرء، وهو تصحيف، وفي (ق) العبارة غير واضحة.

(٤) في (ل) و(ق) و(ط) و(م): ضرر.

(٥) في (ل) و(ق) و(ط) و(م): ألم.

(٦) تصحف في (ل).

(٧) في (ط): يكن.

(٨) في النسخ الأخرى: ينفصل.

(٩) في النسخ الأخرى: تتغير.

المسألة الرابعة:

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أن خَلْقَ الألـم قـد يَكُـونُ نِعْمَـةً للمـؤمن، بمـا فـي جهتـه[١] مـن الثـواب الجزيـل، والفـضل العظـيم، والعِـوَضِ الكـريم، والغُفْـرَانِ العَمِيمِ، وهو للكـافر زِيَـادَةٌ فـي عَذَابِـهِ، ومُقَدِّمَـةٌ[٢] فـي عِقَابِـه، فهـو الإِحْسَانُ[٣] للمـؤمن، وانتقـامٌ مـن الكـافر، قـال النبـيﷺ[٤]: أشـدُّ النـاس بَـلاءً الأنبيـاءُ ثُـمَّ الأولياءُ، ثُمَّ الأَمْثَلُ فالأمثلُ[٥]، وقال عليه السلام: «إنِّـي أُوعَـكُ كَوَعْـكِ رَجُلَـيْنِ مِنكُم[٦]»[٧].

المسألة الخامسة: في الأسماء المتعلقة بهذا المعنى

وهي كثيرة، أمَّهاتُها أَحَدَ عَشَرَ اسمًا[٨]: وهي:

وهَّابٌ، وسَخِيٌّ، وجَوَادٌ، ومُعْـطٍ، ومَـانِعٌ، وكَـرِيمٌ، ومُحْسِنٌ، ومُجْمِـلٌ، ومُفْضِلٌ، ومُنْعِمٌ، ومُغْنٍ[٩].

---

(١) في (ك): جنبته، ومرَّضها، وأثبتنا ما في الطرة، وصحَّحه.

(٢) في (غ): مقربة، وهو تصحيف.

(٣) في (ق) و(ط): إحسان.

(٤) رواه بدون لفظ «الأولياء» أحمد (٢٧٠٧٩)، والنسائي في الكبرى؛ في الطب، باب أي الناس أشد بلاء: ٧٤٤٠ (٧/٤٧- شلبي)، والحاكم (٨٢٣١)، عن فاطمة أخت حذيفة بن اليمان، وهو عند الترمذي وصحَّحه، في الزهد، باب في الصبر على البلاء: ٢٣٩٨ (٤/١٧٩- بشار)، من حديث مصعب بن سعد عن أبيه.

(٥) قوله: قول رسول الله: (أشدُّ الناس بَلاءً الأنبياءُ ثُـمَّ الأولياءُ، ثُـمَّ الأَمْثَلُ فالأمثلُ) لـم يرد في (ك) و(غ).

(٦) تصحف الحديث في (ق).

(٧) أخرجه أحمد (٣٦١٨)، والبخاري؛ في المرضى، باب أشد الناس بلاء الأنبياء: ٥٦٤٨ (٧/١١٥- طوق النجاة)، ومسلم؛ في البر والصلة، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض: ٢٥٧١ (٤/١٩٩١- عبد الباقي)، من حديث عبد الله بن مسعود.

(٨) في (ل) و(ط): عشرة أسماء. (٩) في (غ): مقوي.

فأمَّا كَرِيمٌ فقد تقدَّم الكلام عليه في أوصاف التنزيه؛ في تَراجِمها.

وأمَّا جَوَادٌ وسَخِيٌّ فيأتي بيانه بعدُ إن شاء الله.

وأمَّا مُعْطٍ ففي الحديث الصحيح أن النبي عليه السلام[١] قال: «اللَّهُمَّ لا مانع لما أعطيت، ولا مُعطي لما منعت»[٢]، فجاء منه الفعل نَصًّا، والاسم إِشَارَةً.

والإِعْطَاءُ في اللُّغَةِ هو المُنَاوَلَةُ[٣]، وهي المُعَاطَاةُ، ومنه يقال: عطاءُ[٤] الشيء تناوُله[٥]، والإعطاء[٦] قَرِيبٌ منه، عبَّر به[٧] عن خَلْقِ الباري للعبد ما يَخْلُقُ من مَرْغُوبٍ فيه مُتَعَلَّقٍ للآمَالِ يَصِلُ إليه، سواءً كان محمودَ العاقبة أم لا.

وقد قال بعض علمائنا: إنَّما سُمِّي[٨] عطاءً إذا كان محمود العاقبة، وهذا باطلٌ، بدليل قوله تعالى: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا

---

(١) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٢) أخرجه أحمد (١٨١٣٩)، والبخاري؛ في الأذان، باب الذكر بعد الصلاة: ٨٤٤ (١/١٦٨- طوق النجاة)، ومسلم؛ في المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته: ٥٩٣ (١/٤١٤- عبد الباقي)، من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

(٣) في (غ): والمنولة، بدون هو، وهو تصحيف.

(٤) في (ك): عطا، ومرضه، وأثبتنا ما صحَّحه في الطرة، وورد على الغلط في النسخ الأخرى.

(٥) في (ك): تناوَله، ومرَّضها في (ك)، وأثبتنا ما صحَّحه بالطرة، وورد على الغلط في النسخ الأخرى.

(٦) في النسخ الأخرى: العطاء.

(٧) سقط من(ك) و(غ) و(ق) و(م).

(٨) في (ك): سمَّى، ومرضها، وأثبتنا ما صحَّحه، وجاءت على الصواب في (ل) و(م).

﴿مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصْلَيٰهَا مَذْمُوماً مَّدْحُوراً﴾، إلى قوله: ﴿مَحْظُوراً﴾ [الإسراء:١٨].

وأمَّا **المانع** فهو خالقُ المَنْعِ، وقد غَلِطَ فيه بعضهم فظنَّ أنه من صفات الذات، وهو قولُ[١]: لا، لقولهم: سألته فحَرَمَنِي ومَنَعَنِي، أي قال[٢] لي[٣]: لا أُعْطِيك، وقد بيَّنَّا أنَّ هذا خَبَرٌ عن المنع، والمَنْعُ يكون بوجهين مُتَّفَقٍ عليهما، وهو عَدَمُ المطلوب وفِعْلُ العَجْزِ المانع[٤]، كالقَعَدِ والعَمَى، والثالث فِعْلٌ ضِدُّ المَمْنُوعِ، كقول بعض علمائنا[٥]: إنَّ الله حَرَمَ الكافر الإيمان ومَنَعَه منه؛ ومَنَعَ من هذا كَثِيرٌ من أَصْحَابِنَا، وقد بَيَّنَّاهُ في الأُصُولِ[٦].

وأمَّا **مُحْسِنٌ ومُجْمِلٌ ومُفْضِلٌ** فلم يَرِدْ بها تَوْقِيفٌ، ولكنَّها أَلْفَاظٌ كريمةُ المعاني، ولا يُسَمَّى إلَّا بما سَمَّى به نفسه، أَكْثَرُ[٧] من أنَّ الفعل منها قد جاء، والتصريف لها قد وَرَدَ، قال تعالى: ﴿وَقَدَ اَحْسَنَ بِيَ إِذَ اَخْرَجَنِے مِنَ اَلسِّجْنِ﴾ [يوسف:١٠٠]، وجاء في الحديث: جميل، وقيل: إنه بمعنَى مُجْمِلٍ، وجاء: ذو الفضل العظيم.

وأمَّا **المُنْعِمُ** فقد جاء فِعْلُه في القرآن كثيرًا، قال تعالى: ﴿رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾ [القصص:١٧]، والنِّعْمَةُ عبارةٌ عن كل عطاءٍ فيه منفعةٌ، وإن لم تَحْسُن فيه

---

(١) في (ل) و(ط): قولهم.
(٢) في (غ): يقال.
(٣) سقطت من (ط).
(٤) في (ط) و(ل): المانع منه.
(٥) في (ط) و(ل): العلماء.
(٦) في مسألة الهداية والإضلال من باب خلق الأعمال أوالتعديل والتجوير في كتب أصول الدين، كما في المتوسط: (٧٧)، وأصول الدين للبغدادي: (١٤٠)، والغنية في الكلام: (٢/٨٥٤).
(٧) كذا في سائر النسخ التي بين أيدينا.

العاقبة، والدليل عليه قوله تعالى للكفَّار: ﴿فَاذْكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف:٦٩].

وأمَّا **المُغْنِي** فإنه يَحتمِل معنيين:

أحدهما: أن يكون وَاهِبَ الغَنَاء -بفَتْحِ الغين والمدِّ- وهو الاستقلال بالشيء، وهو عِبَارَةٌ عن مُعْطِي القوَّة وخالق القُدْرَة.

والثاني: أن يكون واهب الغِنَى والثروة، وذلك بثلاثة أشياء:

إمَّا بكثرة العَرَضِ، ويَشْتَرِكُ فيه الكافر والمسلم[١]، وليس بمحمود إلَّا لمن أنفقه في سبيل الله، وقال به هكذا وهكذا، لقوله عليه السلام[٢]: «إنَّ الأكثرين هم الأقلُّون، إلَّا من قال هكذا وهكذا»[٣].

وإمَّا بغِنَى النَّفْسِ، لقوله عليه السلام[٤]: «ليس الغِنَى عن كثرة العرَض، إنَّما الغِنَى غِنَى النَّفْسِ»[٥]، وهي التي يُعبَّرُ بها عن القناعَة.

---

(١) في النسخ الأخرى: المسلم والكافر.

(٢) في (ط) و(ل): صلى الله عليه وسلم، وسقط من (م).

(٣) أخرجه أحمد (٢١٦٧٤)، و(٢١٧٦٤)، والبخاري؛ في الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب أداء الدين ٢٣٨٨ (٣/١١٦- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الزكاة، باب الترغيب في الصدقة: ٩٤ (٢/٦٨٧- عبد الباقي)، من حديث أبي ذر الغِفَاري رضي الله عنه.

(٤) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٥) روي من حديث أبي هريرة وأنس؛ أمَّا حديث أبي هريرة فقد أخرجه أحمد (٧٣١٤)، والبخاري؛ في الرقاق، باب ليس الغنى عن كثرة العرض: ٦٤٤٦ (٨/٩٥- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الزكاة، باب ليس الغنى عن كثرة العرض: ١٠٥١ (٢/٧٢٦- عبد الباقي)، من حديث أبي هريرة.

وإمَّا بكثرة العِلْمِ فهو الغِنَى الأكبر، وهو بالحقيقة الغِنَى والثروة، وقال عليه السلام[1]: «ليس منَّا من لم يتغنَّ بالقرآن»[2]، قيل: يَرَى أنَّه أغنى الخَلْقِ به.

وقد قال بعض علمائنا: إنه يُغْنِي[3] بالعافية عن المرض، فلا فَقْرَ أَعْظَمُ من عَدَمِ/ الصِّحَّة. [١٢٥/ب]

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُلْيَا للرَّبِّ:

إذا ثبت هذا وعَلِمتم مَعَانِي هذه الأسماءِ المُرْتَبِطَةِ أحكامُها المُتَقَارِبَةِ مَعَانِيها فللبارِي تعالى في ذلك أحكامٌ[4] سِتَّةٌ[5]:

الأوَّل: أنه يُعْطِي بغيرِ عِوَضٍ ولا غَرَضٍ، وتلك هي الهِبَةُ المحضة، وهو الوهَّاب وحده على الحقيقة.

الثاني: عُمُومُ العَطَاءِ، فإنَّه يُعْطِي حتى يَغْلِبَ المُتَمَنِّيَ وتَنْقَطِعَ الأَمَانِيُّ، كما وَرَدَ في حديث[6] آخِرِ[7] أَهْلِ الجنَّة دُخولًا الجنَّةَ أنَّه يُقالُ له: تَمَنَّ، حتَّى تَنقطِع به الأَمَانِيُّ، الحديث[8].

---

(١) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٢) أخرجه البخاري في التفسير، باب قول الله تعالى: وأسروا قولكم أو اجهروا به: ٧٥٢٧ (٩/١٥٤- طوق النجاة) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأحمد (١٤٧٦)، وأبو داود في أبواب الوتر، باب استحباب الترتيل في القراءة: ١٤٦٩ (٢/٧٤- محيي الدين)، من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

(٣) في (ط): يعني.

(٤) في (غ): أحكاما.

(٥) سقطت من (ط) و(ل).

(٦) في (ط): الحديث.

(٧) في (ط): في آخر.

(٨) أخرجه أحمد (٢١٧٢١)، والبخاري؛ في الرقاق، باب صفة الجنة والنار: ٦٥٧١ =

الثالث: دَوَامُ العطاء، فإنَّ كُلَّ مُعْطٍ قَاطِعٌ، وكُلُّ مُعْطًى مَقْطُوعٌ إلَّا هُوَ تعالى[١]، وما كَانَ منه فإنَّه لا يَقْطَعُ عطاءَه[٢] ولا يُفْنِي مُعْطَاه.

وقد حُكي عن أبي[٣] عُمَر محمَّدِ بن عبد الواحِدِ اللُّغَوِي[٤] أنَّ بعض الوُلَاةِ أرسل إليه يقول له: اذكر[٥] ما يَقُوتُكَ لِنُجْرِيَهُ عَلَيْكَ، فقال للرَّسُول: قل لصاحبك: أنا في جِرَايَةِ من إذَا غَضِبَ لَمْ يَقْطَعْ جِرَايَتَهُ[٦] عَنِّي[٧].

الرابع: هِبَةُ الهُدَى، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران:٧١].

الخامس: أنه يَهَبُ الوَلَدَ للعَقِيمِ، ما بَيْنَ أُنثى عَفِيفة أو ذَكَرٍ كَرِيمٍ، قال تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا﴾ [الشورى:٤٦-٤٧].

السادس: أنه يَهَبُ من غير سؤال، ويُنِيلُ دون اسْتِينَالٍ.

= (٨/١١٧- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الإيمان، باب آخر أهل النار خروجا: رقم ١٨٦ (١/١٧٣- عبد الباقي)، من حديث عبد الله بن مسعود .

(١) في (غ): الله تعالى.

(٢) في (غ): عطاؤه.

(٣) في (ط): ابن.

(٤) يترجم له.

(٥) في (ط): انظر.

(٦) في (ط): خزائنه.

(٧) في (ط): عليَّ.

المنزلة الثانية[١] للعبد:

إذا تحقَّقَ العبد أنَّه الوهَّابُ ومعنَاهُ فَعَلَيْهِ:

[الأوَّل]: أن لا يَسْأَلَ سِوَاهُ.

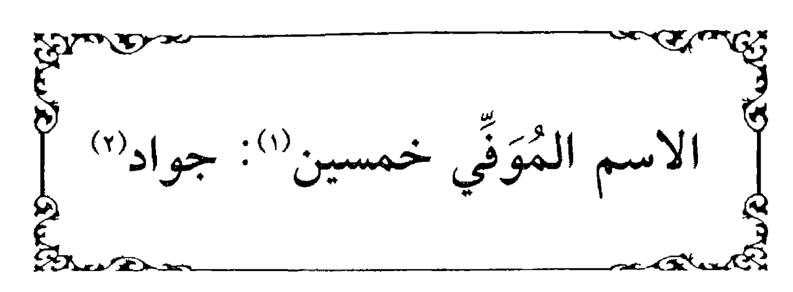
الثاني: ألَّا يَعبد غيْرَهُ.

الثالث: ألَّا يَشْكُرَ غَيْرَهُ، فإنَّ العبد إذا كان الله يَهَبُه ويَشْكُرُ سِواهُ، ويَرْزُقُهُ ويَعبد غَيْرَهُ، ويُعْطِيه ويَسْأَلُ غَيْرَهُ[٢] فقد أَخْطَأَ الطَّرِيقَ، وعَدَلَ عن التَّحْقِيقِ.

---

(١) في (ط): السفلى.

(٢) قوله: (ويُعْطِيه ويَسْأَلُ غَيْرَهُ) سقط من (ط).



الاسم المُوَفِّي خمسين[١]: جواد[٢]

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

لم يَرِد به قُرْآنٌ، ولا وَرَدَ في حَدِيثِ أبي هُرَيْرَةَ، ولا جَاءَ بِهِ أَثَرٌ صَحِيحٌ، لكن رُوِيَ عن أبي ذَرٍّ أنَّ النبي عليه السلام[٣] قال: «قال الله: ذلك[٤] بأني جَوَادٌ مَاجِدٌ»[٥] حَسَبَ ما تقدَّم، وقد غَلَبَ على أَلْسِنَةِ الخطباء والصوفِية، أمَّا الخطباء فلِجَهْلِهم بالآثار، وأمَّا الصُّوفِيَّةُ فلِجَهْلِهم بالآثار[٦] واللُّغة، مع أنَّهم تَاخَمُوا[٧] الفلاسفة في مَعَانٍ ظَنُّوا بهم أَنَّهُم يُحَوِّمُون[٨] على الحقائق.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

قال أبو عمرو بن العلاء: الجَوَادُ الكريمُ، وتقول العرب: فَرَسٌ جوادٌ، إذا كان غَزِير[٩] الجَرْيِ، ومَطَرٌ جَوْدٌ[١٠] إذا كان غزيرًا، قال عَنْتَرَةُ:

---

(١) كذا في جميع النسخ، وقد يكون العد باعتبار الأسماء الأربعة التي ذكرها بعد اسم الله الوهاب، وهي مُعْطٍ، ومانع، ومُنْعم، ومُغْنٍ، وقوَّى ورودها واعتبرها، فيكون العد بهذا موافقًا لما جاء في النسخ.

(٢) تقدم اسم الله الرزَّاق عن اسم الله الجوَاد في (ل) و(ط).

(٣) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٤) في (ك): ذاك.

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) قوله: (وأمَّا الصُّوفِيَّةُ فلِجَهْلِهم بالآثار) سقط من (ك) و(غ).

(٧) في (ل) و(ط): قاحموا.

(٨) في (ط): يحوطون، وفي (م) و(غ): يحرمون، وهو تصحيف.

(٩) في النسخ الأخرى: كثير، وسقط والذي بعده من (غ).

(١٠) في النسخ الأخرى: جواد.

جـادَت عليهـا[١] كُـلُّ عَـيْنٍ ثَـرَّةٍ فَـتَرَكْنَ كُـلَّ حَـدِيقَـةٍ كَالـدِّرْهَـمِ[٢]

وجاء في الحديث في صفة المطر الذي استسقاه عليه السلام[٣]: «فما جاء أحد من جميع النواحي إلَّا حدَّث بالجَوْدِ»[٤].

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

فيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: في سرد أقوال أهل العقائد

ولهم فيه ثلاثة أقوال:

الأوَّل: أنه لم يَزَلْ جوادًا بِجُودٍ قَدِيم، وَجُودُه صِفَةٌ لـه كـان بِهَـا جَـوَادًا، كالعلم والقدرة، قاله[٥] الثقاتُ من أَهْلِ السنَّةِ.

[١٢٦/أ] **الثاني**: أنه لـم يَـزَلْ جـوادًا بجُـود قَـدِيم، وجـودُه صـفةٌ[٦] لـه[٧] بهـا كـان/ جَوَادًا[٨]، وهو الشيء الـذي إذا حَـصَلَ لـم يَـصْعُب عليـه العطـاء ولـم يَـسْتَكْثِرْهُ، وتُسَمِّي العَرَبُ ذلك المعنى[٩] سَمَاحَةً.

---

(١) في (ط): عليه.

(٢) كذا في جمهرة اللغة لابن دريد:(١/٤٢٥)، وقال: «وعين ثرة: غزيرة كَثِيرَة الماء، يُرِيد عين السَّحَاب، وهي السحابة تنشأ من عن يمين القبلة»، والمروي في كتب اللغة «كل قرارة» بدل «حديقة»، كذا في غريب الحديث للخطابي (٢/٢٠٢)، وقال: «وأصل القرارة الموضع المطمئن من الأرض يستقر فيه ماء المطر»، وانظر: أساس البلاغة (١/١٠٦).

(٣) في النسخ الأخرى: رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٤) أخرجه أحمد (١٣٧٢٨)، والبخاري؛ في الجمعة، باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة: ٩٣٣ (١/١٢- طوق النجاة)، ومسلم؛ في صلاة الاستقاء، باب الدعاء في الاستسقاء: رقم ٨٩٧ (٢/٦١٢- عبد الباقي)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٥) في النسخ الأخرى: قالته.

(٦) في (ل) و(ط): صفته.

(٧) في (ل) و(ط) و(غ): التي.

(٨) كذا في جميع النسخ.

(٩) سقط من (ك) و(غ).

الثالث: أَنَّ وَصْفَهُ بأَنَّه جَوَادٌ ثَابِتٌ في الأَزَلِ، والباري لم يَزَلْ جَوَادًا، لا على معنى أنَّ له جُودًا، ولكن ذلك بمعنى أنَّه لا يَصْعُبُ عَلَيْهِ العطاء[١] ولا يَكْثُر، قَالَهُ أبو الحسن الأشعري إمَامُ السنَّةِ[٢]، والنَّجَّارُ[٣] من المبتدِعَةِ.

المسألة الثانية: في الصحيح من الأقوال

وهي ترجع إلى أصلين:

الأصل الأوَّل: في حقيقة الجود.

والثاني: إطْلَاقُه[٤].

أَمَّا الأصل الأوَّل، فقد تقدَّم في بيان معنى **الكريم** الذي هو من صفات الفعل، وهُوَ هُوَ نفسُه، كِفَّةَ كِفَّةَ[٥]، ولذلك قال أبو عمرو[٦] بن العلاء: الجواد هو الكريم، وهو أَصْلٌ من أُصُولِ اللُّغَةِ وفَحْلٌ من فُحُولِها.

أَمَّا الإطلاق فالاشتقاق يشهد بأنه مَحْضُ[٧] العطاء وكَثْرَتُه، فلا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِنَا جَوَادٌ وبَيْنَ قَوْلِنَا كَرِيمٌ إذا كان بمعنى الفعل، فمن قَالَ بَعْدَ هَذَا إن الجود عِبَارَةٌ عن تَيْسِيرِ العطاءِ وتَسْهِيلِهِ، فهو تَفْسِيرٌ بالنَّفْيِ[٨] المَحْضِ، وعُدُولٌ عن الإِثْبَاتِ، **ولِكُلِّ إِثْبَاتٍ نَفْيٌ، ولِكُلِّ نَفْيٌ إِثْبَاتٌ، ولكن لا يُفَسَّرُ أحدُهما بالآخَرِ[٩]، لأَنَّه يَؤُولُ إلى إِفْسَادِ المعانِي وقَلْبِهَا.**

---

(١) في (ط): الفضل.

(٢) قوله: (إمام السنة) سقط من (غ).

(٣) على أصله في نفي الصفات المشار إليه آنفا.

(٤) في (ط): في إطلاقه.

(٥) في (غ): بكفة.

(٦) في (ط): أبو عمر

(٧) في النسخ الأخرى: يخص.

(٨) في (ل): بالبقاء، وهو تصحيف.

(٩) في (غ): إلا بالآخر.

وأمَّا من قال إن الجود عبارة عن صفة كان بها جوادًا، وهي التي إذا حَصَلت لم يَصْعُبْ عليه العطاءُ فكلام مُؤَلَّفٌ من صَحِيحٍ وسَقِيمٍ.

أمَّا قوله: إن الجود عِبارة عن صفة كان بها جوادًا، فصحيح، لكن تلك الصفة ليست قائمةً به تعالى، فإن ذلك عِبَارَةٌ عن فِعْلِه، والأَفْعَالُ لا تَقومُ به، وإن أراد الإرادة فليس الجودُ عبارةً عنها، وإن كان الجود[1] تَمَّ[2] بِهَا تمامَه بالقدرة والعلم.

وأمَّا قوله: إذا حصل كان جوادًا، فلا يُقَالُ في صفات الباري إذا حَصَل، وقد تكلَّمنا عليه في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَـٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، وأيضًا فإن العطاء إن عُبِّرَ عنه بالإرادة يَلِيقُ[3] به أن يُعَبَّرَ عنه بالقدرة، وهو إفسادُ[4] المعاني، فدلَّ أنَّ الصَّحِيحَ أنه بمعنى الإنعام والإحسان والعطاء الغامر[5].

المسألة الثالثة: [هل يوصف الله بأنه سخيٌّ؟]

قال بعضهم: كما نقول إنه جواد نقول إنه سَخِيٌّ، أجاب عنه بعض الناس بأن قال: وَصْفُ[6] الباري بأنه جواد مأخوذ من مَطَرٍ جَوْدٍ، وفَرَسٍ جَوَادٍ، وذلك يَرْجِعُ إلى الكثرة، فلذلك[7] نقول: إنه جواد لأنه كثَّر الإنعام والإحسان[8]، وسَخِيٌّ مأخوذٌ من أَرْضٍ سَخَاوِيَّةٍ، إذا كانت سَهْلَةً لَيِّنَةً.

---

(١) في (ط): بجود.
(٢) سقطت من (غ).
(٣) في النسخ الأخرى: يلزم.
(٤) في (ط): فساد في.
(٥) في النسخ الأخرى: العامِّ.
(٦) في (ط): إن وصفنا، وفي (م) و(ل): إن وصف.
(٧) في (ط) و(ل): فكذلك.
(٨) قوله: (جواد لأنه كثَّر الإنعام والإحسان) سقط من النسخ الأخرى.

وأجاب بعض علمائنا بأن قال: لا نَصِفُ الباري إلَّا بالتوقيف، ولم يرد توقيف[١] بوصف[٢] أنه[٣] سَخِيٌّ، فلم نَصِفْه بِه.

قال الإمام الحافظ[٤] رضي الله عنه: أَمَّا من وصفه بأنه سَخِيٌّ أَخْذًا من قولهم أرض سخاويَّة، كما أُخِذ جوادٌ من مَطَرٍ جَوْدٍ، فهذا فَاسِدٌ من وجهين:

أحدهما: أَنَّا[٥] نقول: هذا بناءٌ[٦] على أصل فاسد، فإنَّا[٧] لم نأخذ جَوَادًا من مَطَرٍ جَوْدٍ.

الثاني: أن هذا الأصل لا يَطَّرِدُ في اللغة على أَحَدِ القَوْلَيْنِ، فإذا كان الناس قد اختلفوا فيه في المُحْدَثِ فكيف نُطْلِقُه في الباري سبحانه؟

وأمَّا من قال من علمائنا إنه[٨] لم نصفه بأنه/ سَخِيٌّ لأنَّه لم يَرِدْ به [١٢٦/ب] تَوْقِيفٌ؛ فهذا ضعيف من وجهين:

أحدهما: أنه لم يرد أيضًا توقيف[٩] صحيح بجواد.

الثاني: أنهم قالوا: **إذا لم يكن في اللفظ نَقْصٌ جاز إطلاقه**.

والجواب الصحيح أن نَقْتَصِر[١٠] في وصفه على **الكريم**، ونُعْرِضَ عن جواد وسَخِيٍّ وغيرهما، ففي الكريم أَتَمُّ المعنى وأَكْمَلُه.

---

(١) في (غ): توقيفه، وهو تصحيف.

(٢) في (ط): بوصفه، وفي غ: فوصفنا.

(٣) في (غ): به.

(٤) في (ل) و(ط): قال الفقيه الإمام القاضي أبو بكر بن العربي.

(٥) في (ط): أننا.

(٦) سقط من (غ).

(٧) في النسخ الأخرى: فإننا.

(٨) في (ط): إنما.

(٩) قوله: (فهذا ضعيف ... توقيف) سقط من (غ).

(١٠) في (ط): يُقتصَر.

المسألة الرابعة:

قال بعض الناس: جُودُه تعالى سَبَبُ كُلِّ مَوْجُودٍ، وقالت مَشْيَخَةُ الصوفية: إنه خَلَق العالم بجُوده، وقال شيخنا أبو حامد قولًا عَظِيمًا انتقدَهُ عليه عُلَمَاءُ العِرَاقِ، وهو بشهادَةِ الله موضع انتقاد، قال[١]: **ليس في القدرة أَبْدَعُ من هذا العالم في الإتقان والحكمة، ولو كان في القُدْرَةِ أَبْدَعُ منه أو أَحْكَمُ[٢] ولم[٣] يفعله لكان ذلك مناقضًا للجود**، وذلك مُحَالٌ يتقدَّس الباري سبحانه[٤] عنه.

الجواب: أَنَّا نقول: أَمَّا قَوْلُ بعض الناس إن جُوده سَبَبٌ لكلِّ مَوْجُودٍ فعنه ثَلَاثَةُ أَجْوِبَةٍ:

الأوَّل: أن نقول لا نُسلِّمُ أَنَّ لوجُودِ العالَمِ سَبَبًا.

الثاني: إن سلَّمنا قولك: إنَّ جوده[٥] سَبَبٌ لكل موجود[٦] مَبْنِيٌّ[٧] على

---

(١) تمام عبارته في إحياء علوم الدين (٢٥٨/٤): «وليس في الإمكان أصلًا أحسن منه ولا أتم ولا أكمل، ولو كان وادخره مع القدرة، ولم يتفضل بفعله، لكان بخلًا يناقض الجود، وظلمًا يناقض العدل، ولو لم يكن قادرًا لكان عجزًا يناقض الإلَهية»، وهي المسألة المشهورة عنه باختصار في قولهم: «ليس في الإمكان أبدع مما كان»؛ وقد اختلف فيه بين منكر مُحَمِّل، وقابل متأوِّل، والإمام أبو بكر بن العربي من المنكرين، ومنهم من خص المسألة بكتاب كالبِقَاعِي في: «تهديم الأركان في قول: ليس بالإمكان أبدع مما كان»، وقد ردَّ عليه الكثير من العلماء المناصرين للغزالي، منهم الإمام السيوطي في تأليف خاص، عنوانه: «تشييد الأركان في ليس بالإمكان أبدع مما كان».

(٢) في (غ): وأحكم.

(٣) في (غ): لم.

(٤) في (ط): تعالى.

(٥) في (ط): وجوده.

(٦) قوله: (فعنه ثَلَاثَةُ أَجْوِبَةٍ .. إنَّ جوده سَبَبٌ لكل موجود) سقط من (ك) و(غ) و(ح) و(ق) و(م).

(٧) في (ك): فمبني.

معرفة الجود، فبيِّنْ ما هو حتَّى تُضِيفَ إِلَيْهِ وتُرَكِّبَ عليه، فإنَّ الإضافة إلى المجهول من مُضِلَّاتِ العُقُول.

الثالث: أن نُقَسِّمَ[١] عليك فيقال[٢]: ماذا تريد بالجُود؟

هل تريد به الكَرَمَ الذي هو الفِعْل؟

أم تريد به الإرادة؟

أم تريد به العِلْم[٣]؟

أم تريد به القُدْرَة؟

أم تريد به سائر الصفات العُلى؟

أم غير ذلك من الأسماء؟

فإن أردتم به الفِعْلَ فمُحَالٌ، لأنَّ الفعل لا يكون سببًا لنفسه؛

وإن أردتم سائر الصِّفات فمُحَالٌ أيضًا، لأنه لا أَثَرَ له في الإيجاد، حسب[٤] ما تقرَّر في كتب العقائد.

وإن أردتم به القُدْرَةَ، فأصبتم في المعنى وأخطأتم في العبارة، فلا يقال: إن القدرة سَبَبٌ لوُجُودِ الفِعْل، فإنَّ لَفْظَ السَّبَبِ مُشْتَرَكٌ بين ما يَقْتَرِنُ بالإيجاد[٥]، وبَيْنَ ما يتقدَّم عليه، والقُدْرَةُ أو غَيْرُهَا مِمَّا[٦] يَصِحُّ أَن يَكُونَ سَبَبًا لو اقترَنَ بالأَفْعَالِ لكانت الأَفْعَالُ قَدِيمَةً.

---

(١) في (ق): القسم، وضبطناه كما ورد في (ك) و(ح).

(٢) في (ل) و(ط): فنقول.

(٣) قوله: (أم تريد به العِلْم) سقط من (ك).

(٤) في (ط): بحسب.

(٥) في (ط): الوجود، وفي (غ) و(ق) و(ح): الإعادة، وما أثبتناه صححه في (ك).

(٦) مرَّضها في (ك)، وأثبت في الطرة: ما، وصحَّحها، وهو الذي في النسخ الأخرى.

وأمَّا قول الصوفية إنه خَلَقَ العالَمَ بجُودِهِ، فَفِي العِبَارَةِ إِشْكَالٌ، وذلك يصح على معنى أن يُفسَّر الجُودُ بالكَرَم، ويَعُودُ ذلك إلى صفة الفِعْلِ، وهي الإنعام والفضل، فيكون تأويلُه خَلَقَ العالم بفضله، وكذلك كان[١]، فإنه سبحانه مُتفضِّلٌ في ذلك كلِّه.

وأمَّا شيخُنا أبو حَامِدٍ، فإنه[٢] ساعد في اعتقاد[٣] عموم القدرة، ونفي النهاية عن تقدير المقدورات المتعلِّقة بها، ولكن في تفاصيل هذا العالم المخلوق لا في سواه، وهذا رأي فَلْسَفِيٌّ قصدت به الفلاسفة قَلْبَ الحقائق على الناس، وإفسادَ طُرُقِ النَّظَرِ، ونِسْبَةَ الإتقانِ إلى الحياة مثلًا، والجودِ[٤] إلى السَّمْعِ والبصر، حتى لا يبقى في القلوب سبيل إلى الصواب.

وقد أجمعت الأمَّة على خلاف هذا الاعتقاد، وقالت عن بكرة أبيها: إن المقدورات لا نهاية لها لكُلِّ[٥] مُقَدَّرِ الوجود لا لكُلِّ حَاصِلِ الوُجُودِ.

والدليل عليه أن القدرة إذا صَلَحت لإخراج الشيء من العدم إلى الوجود من وَجْهٍ صَلَحت من كلِّ وَجْهٍ، وقد ساعد هو على هذا المعنى، لكن زعم ما ليس بمَزْعَمٍ من أن القدرة قصُرت عن صحَّة متعلَّقها[٦]، لأن ذلك خلافُ الجود، فنُقَسِّمُ عليه المعاني ونقول: ماذا أردت بالجود، كذا أو كذا[٧]؟ كما/ تقدَّم، فيبقى حائرًا.

---

(١) قوله: (وهي الإنعام والفضل ... وكذلك كان) سقط من (غ).

(٢) سقط من (غ).

(٣) في (ط): اعتقاده.

(٤) في (ل) و(ط) و(ق) و(ح) و(م): الوجود.

(٥) في (غ): لكن، وهو تصحيف.

(٦) في (ط): متعلقاتها.

(٧) في (غ): وكذا.

وهذه وهلة لا لَعَا لها[١]، ومَزِلَّة لا تماسُكَ[٢] فيهَا[٣]، ونحن وإن كنَّا نُقْطَةً من بَحْرِهِ فإنَّا[٤] لا نَرُدُّ عليه إلَّا بِقَوْلِهِ، فسبحان من أكمل لشيخنا هذا فَوَاضِلَ الخلائق[٥]، ثم صَدَفَ[٦] به عن هذه الواضحة في الطرائق.

الفصل الرابع: في التنزيل

إن قلنا بصحَّةِ هذا الاسم في الأسماء فسَبِيلُه مُبَيَّنٌ في سبيل[٧] الكَرِيمِ، وإن نَفَيْنَاهُ كُفِينَاهُ، والله أعلم.

---

(١) في مجمع الأمثال (٢/٢٢٥): «يقال للعاثر «لعا له» إذا دعوا له، و«لا لعا له» إذا دعوا عليه وشمتوا به، أي لا أقامه الله من سقطته»، وفي العقد (٣/٩٥): «عثرة لا لعا لها، أي لا إقالة لها».

(٢) في (ط): تمسك.

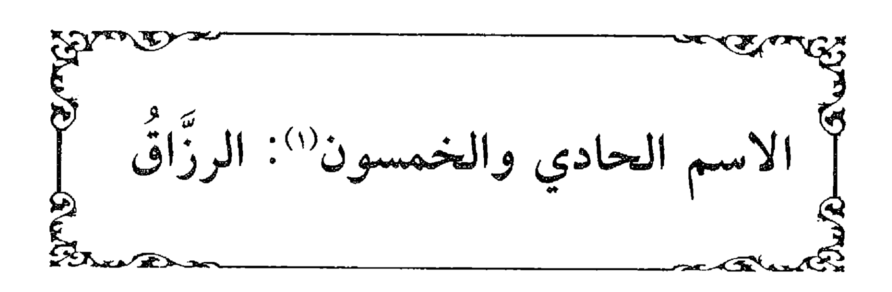
(٣) في (ل) و(ط): بها.

(٤) في (غ): فلا.

(٥) في (ط): الحقائق.

(٦) في (غ) و(ح): وصرف.

(٧) كذا في جميع النسخ، ومرَّضها في (ك)، وفي الطرة: الظاهر: اسم، وهو الصواب.



الاسم الحادي والخمسون[١]: الرزَّاقُ

فيه أربعة[٢] فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ به القرآن، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الطور:٥٨]، وقال: ﴿وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ [المائدة:١١٦]، ووَرَدَ في[٣] الحديث مُعدَّدًا في حديث[٤] أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

الرِّزْقُ في اللغة هو الغِذاء الذي به قِوَامُ الأبدان حَقِيقَةً، ويُستعمَل في المِلْكِ مَجَازًا، والرزَّاق[٥] فعَّالٌ مِنهُ للتَّكْثِيرِ، وقد تكلَّمنا في كتب[٦] الأُصُولِ[٧] بحقَائِقَ تُغْنِي عَنِ الإِعادَةِ، ولكنَّا نُشِيرُ هَا هُنَا إلى ما لا غِنًى عنه في الإِفَادَةِ.

---

(١) في (ك): الثاني والخمسون، وصحَّحه، وفي (ل): الرابع والأربعون، وفي (م): الخامس والخمسون، وما أثبتناه من (ح) و(ط)، وقد يكون لما في (ك) وجه؛ إذا اعتبرنا ذكر القاضي للسخي من جملة الأسماء.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): فيه، وفي (ل): به.

(٤) في (ل) و(ط): رواية.

(٥) في (ط): فالرزاق.

(٦) في (ط): كتاب، وسقطت من (ل).

(٧) في فصل الرزق من باب خلق الأعمال من المتوسط: (٨٣)، وانظر: أصول الدين: (١٤٤)، الإرشاد: (٣٦٤).

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

فيه سَبْعُ مسائل:

المسألة الأولى: في حَقِيقَتِه

حقيقة الرَّزَّاق المُيَسِّرُ لِغذاء الحيوان الذي يَقُومُ بِهِ جِسْمُه وتَبْقَى به نَفْسُه، والرِّزْقُ هو ذلك الغِذاء نفسُه، وقال من لا بَصَرَ له بالحقيقة: الرِّزْقُ هو المِلْكُ، والرزَّاق هو المالك، وهذا يَبْطُلُ بثلاثة مَعَانٍ:

الأوَّل: قوله: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ [العنكبوت:٦٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود:٦]، وقال النبي عليه السلام[١]: «لو توكلتم على الله حقَّ توكله لـرُزِقتم كما تُرزَق الطير، تَغْدُو خِمَاصًا وتَرُوحُ[٢] بِطَانًا»[٣]، فأضاف الرِّزْقَ إلى من لا يصحُّ منه المِلْكُ، في مَعْرِضِ المدْحِ والوعظ والتَّعْلِيمِ، وهو يُبطِل قَوْلَ من قال إنه المِلْكُ[٤][٥].

الثاني: أنه قال تعالى[٦]: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ رِّزْقًا لِّلْعِبَادِ﴾ [ق:١١]، وقال: ﴿وَمِن ثَمَرَاتِ ٱلنَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا

---

(١) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٢) في (غ): تعود.

(٣) أخرجه أحمد (٢٠٥)، والترمذي وصحَّحه، في الزهد، باب في التوكل: ٢٣٤٤ (٤/١٥١-بشار)، ابن ماجه؛ في الزهد، باب التوكل واليقين: ٤١٦٤ (٢/١٣٩٤-عبد الباقي)، من حديث عمر بن الخطاب.

(٤) في (ق): المالك.

(٥) قوله: (في مَعْرِضِ المدْحِ والوعظ والتَّعْلِيمِ، وهو يُبْطِل قَوْلَ من قال إنه المِلْكُ) سقط من (ك) و(غ) و(ح).

(٦) في (غ): تعالى قال.

وَرِزْقاً حَسَناًّ﴾ [النحل:٦٧]، يعني به غِذَاءً في الموضِعَيْنِ، وبتفسيره بذلك يَنتَظِمُ الكلامُ ويَصِحُّ المرَام.

الثالث: أنه لو كان الرِّزْقُ هو المِلْكُ لكان آكِلُ الحَرام[١] والبهائم والطَّيْرِ والحشرات خارجين[٢] عن أرزاق الله تعالى، مع تمدُّحه بعموم الرزق في الكلِّ بقوله[٣]: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي اِ۬لَارْضِ إِلاَّ عَلَى اَ۬للَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود:٦]، وهذا ابتداعٌ[٤] عَظِيمٌ فِي الدِّينِ.

ومن الغريب أنَّ علماءنا الأَشْعَرِيَّةَ يقولون[٥]: **إن الآيات العامَّة[٦] لا صيغة لها في العموم، ولا تُحْمَلُ على عُمُومِها إلَّا بِدَلِيلٍ**، واتَّفقوا على عموم هذه الآية لأنَّها خرجت مَخْرَجَ المدح الذي يقتضي التعميم، والقدرية قالوا بالعموم في آياتٍ كثيرة، منها الوَعِيدُ وغيرها، وخصُّوا هذه الآية وأخرجوا عن رِزْقِ الله أكثر المخلوقات، فتعالى الله عمَّا يقول الظالمون، وعمَّا نَسَبَ إليه المُلْحِدُون عُلُوًّا كَبِيرًا[٧].

المسألة الثانية: في متعلَّق الرِّزْقِ

مِمَّا لا نَكِرَةَ فيه عندنا أنَّ الله يَرْزُقُ المؤمن الإيمان ويَرْزُقُ الكافِرِ الكُفْرَ، على معنى أنَّه جَعَلَ ذلك حَظَّ كُلِّ وَاحِدٍ منهما، اتساعًا واستعارةً، تَشْبِيهًا بما هُوَ

---

(١) في (ل): الهوام.

(٢) في (غ) و(ح): خارجون.

(٣) في (غ): برزقه لقوله.

(٤) في (ط): افتراء.

(٥) في (ط) و(ل):يقولون في العموم.

(٦) في النسخ الأخرى: العامَّات.

(٧) قوله: (عمَّا يقول الظالمون، وعمَّا نَسَبَ إليه المُلْحِدُون عُلُوًّا كَبِيرًا) سقط من (ك) و(غ) و(ح) و(ق)، وفي (ل): فتعالى الله علوا كبيرا.

رِزْقٌ على الحقيقة، قال سبحانه: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفٌۢ بِعِبَادِهِۦ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ﴾[١] [الشورى:١٩]، معناه أنه يرزُقُ لطفَه من يَشَاءُ، ولُطْفُه هو تَوْفِيقُهُ للطَّاعَةِ.

المسألة/ الثالثة: في كونه من صفات الأفعال

[١٢٧/ب]

لا خلاف عندنا أن الباري تعالى كان رَازِقًا بعد أن لم يكن، كما كان خالقًا بعد أن لم يكن، لإبطال كون الرِّزْقِ بمعنى المِلْك، ووجوب كونه بمعنى التغذية والتَّقَوُّتِ، وذلك لا يكون إلَّا بعد خَلْقِ الحيوان، فثَبَتَ مَعْنَاهُ.

المسألة الرابعة: في الفرق بين وصفه بأنه مُقِيتٌ وبين وَصْفِهِ بأنَّه رَزَّاقٌ

وقد تقدَّم بيان وصفه بأنه المُقِيتُ، وأنَّ من معانيه إعطاءَ القُوت، وبيَّنَّا مَعَانِي الرَّزَّاق، وباستقراء ما شُرِحَ[٢] في الموضعين تعلمون[٣] وجه افتراقهما وأين تلتقي معانيهما[٤]، لأن معنى كلِّ واحد منهما يُصَاقِبُ الآخَرَ في مَوْضِعٍ ويَزْدَحِمُ مَعَهُ في آخَر، بَيْدَ أنَّ عُلَمَاءَنَا خَصُّوا ذلك بالذِّكْرِ، فاقتدينا بهم في إفراده ليكون أشدَّ تَنبِيهًا على الغَرَضِ وأَوْفَى على المطلوب.

وقال بعض علمائنا: «المُقِيتُ خالق الأقوات ومُوَصِّلُها إلى الأبدان؛ وهي الأطعمة، وإلى القلوب؛ وهي المعرفة، فيكون بمعنى الرزَّاق، إلَّا أنه أخصُّ مِنهُ، إذ الرِّزْقُ يَتَنَاوَلُ القُوت وغَيْرَهُ، والقُوتُ مَا يُكْتَفى به في قِوام البَدَن، وإمَّا أن يكون معناه المُسْتَوْلِي على الشيء القادرُ عليه، والاستيلاء يَتِمُّ بالقُدْرَةِ والعِلْمِ، وعليه يدل قوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقِيتًا﴾ [النساء:٨٥]،

---

(١) في النسخ الأخرى: (الله لطيف بعباده يرزق من يشاء).

(٢) في (ط) و(م): سردنا.

(٣) في (غ): تعملون.

(٤) في (غ): معانيها.

أي مُطَّلِعًا قَادِرًا، فيكونُ معناه راجِعًا إلى القُدْرَةِ والعِلْمِ، وبهذا يَخْرُجُ عن التَرادُفِ[١]»[٢].

قال الإمام الحافظ[٣] رضي الله عنه: هذا[٤] قَوْلٌ وإن كان صَدَرَ[٥] عن بَحْرٍ[٦] لُجِّيٍّ ولكنه[٧] لم[٨] يَعْذُبْ مَذَاقُه؛ لِمَا فيه من المسامحة في الألفاظ والتناقض في المعنى.

أمَّا قوله إن المُقِيت خالق الأقوات، ففاسد من وجهين:

أحدهما: أنَّه لم يَقُلْهُ أَحَدٌ من أَهْلِ اللُّغَةِ والتَّحْقِيقِ؛

الثاني: أنَّ اللفظ يأباه، لأنه مُفْعِل من أَقَاتَ، وليس يدل إلَّا على إعطاء القُوت، كما أنَّ الرزَّاق ليس يدلُّ إلا على إعطاء[٩] الرِّزْقِ.

فأمَّا خلقُهما فإنه مأخوذٌ من لفظ الخالق، ولو جاز أن يفسَّرَ المُقِيتُ بالخالق لجاز أن يُعبَّرَ به كلُّ اسْمٍ من الأسماء الأَفْعَالِيَّةِ، لأنَّ الفعل عن القُدْرَةِ يَصْدُرُ، فكانت المعاني تَشْتَرِكُ، ويَفْسُدُ النِّظَامُ، ويَذْهَبُ الإِحْصَاءُ في الأسماء الذي هو[١٠] المطلوب.

---

(١) في (ل) و(ط) و(ق): حد الترادف.

(٢) المقصد الأسنى: (١١٣).

(٣) في (ط): قال الفقيه الإمام أبو بكر بن العربي، وفي (ل): قال الفقيه الإمام الحافظ أبو بكر بن العربي رضي الله عنه.

(٤) في (ط) و(م): وهذا.

(٥) في (ط) و(م): يصدر.

(٦) سقط من (غ).

(٧) سقطت من (غ).

(٨) في (ط): لا.

(٩) قوله: (القُوت، كما أنَّ الرزَّاق ليس يدلُّ إلا على إعطاء) سقط من (ط) و(م).

(١٠) في (ك) و(غ) و(ق) و(ح): التي هي.

وأمَّا قوله: ومُوَصِّلُهَا إلى الأبدان، فهو صحيحٌ مُحَقَّقٌ.

وأمَّا قوله: وإلى القلوب وهي المعرفة، فَصَحِيحٌ مجازًا[١].

وأمَّا قوله: فيكون بمعنى الرزَّاق ففاسدٌ من وجهين:

أحدهما: أنه جعل الرِّزْقَ معلَّقًا بالقُوت وغيره، وجعل القوت مِمَّا يُكْتَفَى به في قِوام البَدَن، وقال قبله بأَحْرُفٍ يسيرة: إن المُقِيت خالقُ الأقوات والمعارف، فجعل المعرفة قُوتًا، وقد قال[٢] بعد ذلك: إن القُوت ما يَكْفِي في قِوام البدن، وهذا تَنَاقُضٌ ظَاهِرٌ مُتَّصِلٌ.

والثاني: قال بعد ذلك: وإمَّا أن يَكُون معناه المُسْتَوْلِي على الشيء القادرَ عليه، فهذا فاسدٌ من ثلَاثة أَوْجُهٍ:

أحدها: أنه فَصَلَ بينهما، فعلى أيِّ مَعْنًى نُعَوِّل؟

الثاني: أنه لا يَصِحُّ أن يكون معناه الخالق لما بيَّنَّاه، ولا يصحُّ أن يكون معناه/ القادر أيضًا لما بيَّنَّاه. [١٢٨/أ]

الثالث: أنا قد بيَّنَّا أن[٣] أَصْل هذه الأسماء الفِعْلية الخالقُ، وأَصْلُ الخالق القادر، **وما كان أصلًا لمَعْنَى[٤] اللَّفْظِ عنه يَصْدُرُ وبه يَكُونُ، لا يَصِحُّ أَن يُعَبَّرُ به عنه على وَجْهٍ يَخْرُجُ مَعْنَاهُ منه.**

ثم قال: والعلم، وعليه يدلُّ[٥]: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقِيتاً﴾ [النساء:٨٤]، وهذا إنَّما أخذه من قَوْلِ من قال: إنه الشاهد، فيكون مُطَّلِعًا[٦] قادرًا، وهذا فاسدٌ من خمسة أوجه:

---

(١) بيَّض لها في (ط).

(٢) في (ل) و(ط): يقول.

(٣) سقطت من (غ) و(ق).

(٤) في (ط) و(ل): فمعنى.

(٥) في (ط): يدل قوله.

(٦) في (ط) و(غ) و(ح) و(ق): مطلقا، وهو تصحيف.

أحدها: أن هذا لم يدل عليه لفظ.

الثاني: أنه لا يساعده اشتقاق.

الثالث: أنه لم يقل به أحد.

الرابع: - وهو أقواها - أنه ركَّب على اللفظ معاني متعدِّدَةً مُخْتَلِفَةً لم تتحقَّق.

الخامس: أنه شَرَّكَ بينهما، ثم جاء ببديعة فقال: ويكون لهذا[1] المعنى وَصْفُ المقيت اسمًا[2] من صفة القادر وحده، والعالم[3] وحده، لأنه دلَّ[4] على اجتماع المعنيين، ففرَّق وجمَع، وشرَّك وفصَّل، وأَخْرَجَ الاسم من[5] الترادُف[6]، وهو[7] قد رتَّب[8] عليه أشدَّ من الترادف، **ولهذا العالم علينا رِقْبَةُ التَّفْهِيم وحُرْمَة التعليم، وإنَّما اعترضنا عليه به، ورَدَدْنا[9] قَوْلَهُ بِقَوْلِه، فالكُلُّ له وفَضْلُه** رضي الله عنه.

المسألة الخامسة: في المختار

فإن قيل: قد تتبَّعتم الأقوال كلَّها بالاعتراض فما اختياركم؟

---

(١) في (غ): بهذا.

(٢) في (ط): أعم، وفي (ل) و(غ): اسم.

(٣) في (ط): بالعالم.

(٤) في (ط): دال.

(٥) في (ط) و(ل): عن.

(٦) في (ط) و(ل) و(ق): حد الترادف.

(٧) سقط من (ط).

(٨) في (ط): ركب، وفي (ل): دلت.

(٩) في (ط): رددنا عليه.

قلنا: مَدْرَكُهُ هَيِّنٌ[١] بعدما تقدَّم من التَّبْيِين والتَّأسِيس[٢]، وقد[٣] سَبَقَ تِبيَانُه، ونُجَدِّد الآن عَهْدًا على الاختصار به فنقول: المُقِيت مُعطِي القُوت، فهو أخصُّ[٤] من الرزَّاق، أخصُّ[٥] من الوَهَّاب[٦]، أخصُّ[٧] من المُعْطِي.

أمَّا خصوصه عن الرزَّاق فلِمَا بيَّنَّاه فيه، يدلُّ عليه قوله[٨]: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُۖ﴾ [الشورى:١٧]، ثم قال: ﴿لِيَجۡزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحۡسَنَ مَا عَمِلُواْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضۡلِهِۦۗ﴾ [النور:٣٧]، والمزيد رؤية الله ورجاؤه[٩]، فسمَّاها[١٠] رِزْقًا، وليس ذلك بمَطْعُومٍ، وأَبْيَنُ من ذلك قوله: ﴿مَآ أُرِيدُ مِنۡهُم مِّن رِّزۡقٖ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطۡعِمُونِ﴾ [الذاريات:٥٧]، ففَصَلَ بين الرِّزْقِ والطَّعْمِ[١١]، وبيَّن أن الرزَّاق[١٢] أعمُّ من المُطْعِم[١٣].

فأمَّا[١٤] خصوص الرزَّاق من الوهَّاب فلأنَّ الوهَّاب يرجع إلى الذات والفِعْلِ، والرزَّاق يختصُّ بالفِعْل.

---

(١) في (ط): مبين.
(٢) في (ط): التبيين، وهو تصحيف.
(٣) في (ط): قد.
(٤) في النسخ الأخرى: خاص.
(٥) في النسخ الأخرى: خاص.
(٦) في (ط): والرزاق خاص من الوهاب، والوهاب خاص من المعطي.
(٧) في النسخ الأخرى: خاص.
(٨) سقط من (ط).
(٩) في (ك): ورضاه، ومرَّضها، وأثبتنا ما في الطرة وصحَّحه.
(١٠) في (ك): فسماه.
(١١) في (ط): المطعَم.
(١٢) في (ط) و(ل): الرزق.
(١٣) في (ط) و(ل): المطعَم.
(١٤) في (ط): وأما.

وأمَّا خصوص الوهَّاب عن[١] المعطي فبِعُمُومِ[٢] العطاء في المحمود والمذموم، وخُصُوصِ الهِبَة في المحمود، قال تعالى: ﴿وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [آل عمران:٨]، وقال: ﴿نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُوراً﴾ [الاسراء:٢٠].

المسألة السادسة:

المُقِيت مُفْعِلٌ من أَقَاتَ، وقد يُقال قَاتَ كما بيَّنَّاه[٣]، فيكونُ اسمُ الفاعل منه قَائِتًا[٤]، فالاشتقاق يُعْطِيه، واللَّفْظُ يَقْتَضِيه، لكن[٥] لم يَرِدْ به[٦] أثر، فعلى القول[٧] بالتوقيف في الأسماء لا نُسمِّيهِ به، وعلى القول بأنَّ ذلك يَجْرِي في كُلِّ اسْمِ كَمَالٍ[٨] جاء فيه الاشتِقاقُ[٩] لا إِيهَامَ فِيهِ يَجُوزُ ذلك فيه، والله أَعْلَمُ.

المسألة السابعة: في كونه خَيْرَ الرَّازِقِينَ

قد قدَّمنا حَقِيقَةَ الرِّزْقِ والرزَّاقِ، وبيَّنَّا أنه اسم يَنطَلِقُ على القَدِيمِ والمُحْدَثِ كالخالق، وكان[١٠] الباري تعالى أَحْسَنَ الخالقين على ما بيَّنَّاه،

---

(١) في (ط): من.

(٢) في النسخ الأخرى: فلعموم.

(٣) في (ط) و(ل) وق: بينا.

(٤) في (غ): قائت.

(٥) في (ط) و(ل): ولكن.

(٦) في (ط): بها، وسقط من (ل).

(٧) في (غ): القوت، وهو تصحيف.

(٨) في (غ): كما، وهو تصحيف.

(٩) في (ط): اشتقاق، وفي (م): الشقاق.

(١٠) في (ط) و(ل): وكما أن.

كذلك هو خَيْرُ الرَّازِقين، ومَعْنَى كَوْنِهِ خَيْرَ الرازِقِين يتبيَّن في أحكامٍ جِمَاعُهَا[١] ستة[٢]:

الأوَّل: أنه يبدأ بالرِّزْقِ قبل السؤال.

الثاني: أنه/ لا يقطعه بالتقصير في الأعمال[٣]. [١٢٨/ب]

الثالث: أنه يجعله فوق الحاجة.

الرابع[٤]: أنه يُسَوِّغُه.

الخامس[٥]: أنه يُخْرِجُ مَا زَادَ علَى الغِذَاءِ بِتَسْهِيلٍ.

السادس[٦]: أن يجعل حسابَه يَسِيرًا.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُليا: للربِّ تعالى[٧]

في ذلك أحكام يَخْتَصُّ بها عَدَدُهَا ثَلَاثَةٌ[٨]:

الأوَّل: أَنَّه خَالِقُ الرِّزْقِ.

---

(١) قوله: (ومعنى كونه ... جماعها ستة) سقط من (غ).

(٢) في (ك): ثلاثة.

(٣) قوله: (في الأعمال) سقط من (ك) و(ح)، وفي (ق): العمل.

(٤) سقط من (ك) و(غ) و(ح).

(٥) سقط من (ك) و(غ) و(ح).

(٦) سقط من (ك) و(غ) و(ح).

(٧) في (ط) و(ل) و(م): للباري تعالى.

(٨) سقطت من (غ).

الثاني: أنه مُيَسِّرُه[١] حتَّى يُتَغَذَّى به، لقد سمعت بعض العلماء يقول: إن الغِذاء لا يتهيَّأ للمرء الانتفاع[٢] به إلَّا[٣] حتَّى يَمُرَّ به[٤] على يَدَيْ نَيِّفٍ وثَلاثِمائَةِ مَلَكٍ مُسَخَّرِينَ فيه بأمر[٥] الله، وإن كان يَمُرُّ على أيديهم فهو إليه مَنسُوبٌ وعَلَيْهِ مَحْسُوبٌ، قال الله تعالى[٦]: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ﴾، ﴿مَّا تَحْرُثُونَ﴾، ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى تُورُونَ﴾ [الواقعة:٦١-٦٦-٧٤].

الثالث: أن يختصَّ برِزْقِ المعاني كما يَخْتَصُّ برِزْقِ الأجسام، فهو رازق الهُدى والإيمان، والنظر السَّدِيد والفرقان[٧]، والذكر بالقلب واللسان، وفي الحديث: «اللهم ارزقني قلبًا شاكرًا، ولسانًا ذاكرًا»[٨].

المنزلة الثانية[٩] للعبد:

إذا عَلِمَ هذا من وَصْفِ ربِّه تعيَّن[١٠] عليه أَحْكَامٌ ثلاثة[١١]:

---

(١) في (ط): مسيره.

(٢) في (ط): بالانتفاع، وفي (ل): للانتفاع.

(٣) سقطت من (ط) و(م) و(ح) و(ق).

(٤) سقطت من النسخ الأخرى.

(٥) في (ط): بإذن.

(٦) في (ط) و(م): قال تعالى.

(٧) في (ط) و(ل): العرفان.

(٨) لم نجده بصيغة الدعاء، ولكن وجدناه بلفظ آخر، وذلك عند أحمد (٢٢٣٩٢)، والترمذي وحسَّنه، في التفسير، باب ومن سورة التوبة: ٣٠٩٤ (٥/١٢٨- بشار)، وابن ماجه؛ في النكاح، باب أفضل النساء: ١٨٥٦ (١/٥٩٦-عبد الباقي) من طرق؛ عن سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان قال: .. قال رسول الله ﷺ: «تبا للذهب والفضة»، فقالوا: أي المال نتخذ؟ فقال: «قلبا شاكرا، ولسانا ذاكرا، وزوجة صالحة».

(٩) في (ط): السفلى.

(١٠) في (غ): تعينت.

(١١) في (ط): ثلاثة أحكام، وفي (ل) و(م): أحكام، وسقطت من (غ).

الأوَّل: أنه لا يَرْتَزِقُ من غيره.

الثاني: أن لا يَطْلُبَ من سِوَاه.

الثالث: أن يَقْسِمَ بالعَدْلِ ما يَجْرِي على يَدَيْهِ من رِزْقٍ، إِن[1] كَانَ عَالِمًا بَذَلَ العِلْمَ، وإن كَانَ غَنِيًّا وفَى بالوَعْدِ[2] في أَدَاءِ الحَقِّ، وإن كَانَ خَازِنًا أَطَاعَ الأَمِيرَ، قال النبي عليه السلام[3]: «الخازِنُ الأَمِينُ الذي يُعطِي ما أُمِرَ به كاملًا مَوْفُورًا[4] طيِّبًا[5] به[6] نفسُه أَحَدُ المتصَدِّقَيْنِ»[7].

---

(١) في (ل) و(ط): فإن.

(٢) في (ط) و(ل) و(م): العهد.

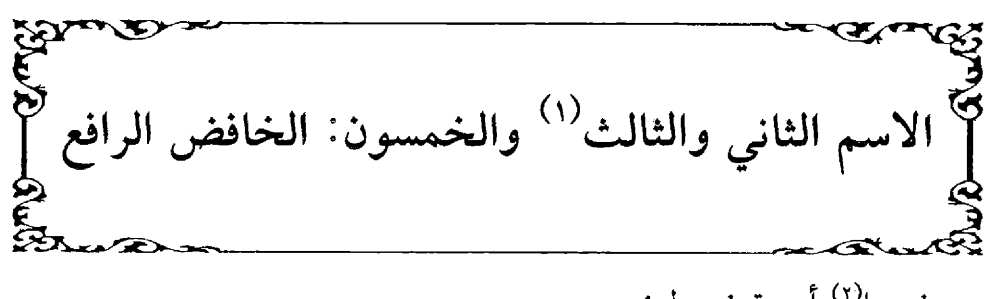
(٣) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٤) في النسخ الأخرى: موفرا.

(٥) في النسخ الأخرى: طيبة.

(٦) في (ط): بها.

(٧) أخرجه أحمد (١٩٥١٢)، والبخاري؛ في الزكاة، باب أجر الصائم إذا تصدق بأمر صاحبه: ١٤٣٨ (٢/١١٤- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الزكاة، باب أجر الخازن الأمين والمرأة إذا تصدقت: رقم ١٠٢٣ (٢/٧١٠- عبد الباقي)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.



الاسم الثاني والثالث[١] والخمسون: الخافض الرافع

وفيهما[٢] أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في موردهما

هذان اسمان لم يَرِدْ بِهِمَا القرآن لَفْظًا، وإنما ورد بفعلهما، قال الله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ [مريم:٥٧]، وقال: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة:١١]، وقال: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء:١٥٨]، ووَرَدَا[٣] في حَدِيثِ أبي هريرة المفسَّر مُعدَّدَين، ورُوِيَ من طريق آخر: «بيده القِسْطُ، يخفض ويرفع، والقيامة خافضة رافعة»[٤]، على ما يأتي بيانه إن شاء الله.

الفصل الثاني: في شرحهما[٥] عقيدةً

لا خلاف بين العلماء أنَّ هذا الاسم من صفات الأفعال، وأن الباري مُذْ خَلَقَ الخلق، خَفَضَ ورَفَعَ، ولا يَزَالُ يَخْفِضُ ويَرْفَعُ إلى يَوْمِ القيامة، والوجه الذي يَتَعَلَّقُ به الخفضُ والرَّفْعُ كما قدَّمْنَا أَمْرَانِ:

---

(١) في (ط): الاسم الرابع والخمسون والخامس والخمسون، وفي (ل): الاسم السادس والأربعون والسابع والأربعون.

(٢) في (ق) و(ط): فيه.

(٣) في (غ): ورد.

(٤) قوله: (ورُوِيَ من طريق آخر: بيده القِسْطُ، يخفض ويرفع، والقيامة خافضة رافعة) سقط من (ك) و(غ) و(ح).

(٥) في (ق) و(ط): شرحه.

أحدهما: المكان.

والثاني: المكانة.

فأمَّا رَفْعُه[١] المكان وخَفْضُهُ، فعلى وُجُوهٍ:

الأوَّل: أنه رَفَعَ العرش وخَفَضَ الماء.

الثاني: أنَّه رَفَعَ السَّمَاءَ بغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا، وخَفَضَ الأَرْضَ بأَوْتَادِهَا، فتلك قارَّةٌ في الجَوِّ لَا تَنخَفِضُ، وهذه قارَّةٌ سُفْلَى لا تَضطَرِبُ؛

الثالث: أنه رفع السماء بين[٢] الأرض إلى السماء، وهكذا السماء الثانية، إلى آخر السماوات.

الرابع: أنه قد[٣] رفع عيسى إلى السماء الثانية، فهو فيها إلى أن ينزل في الأرض، حَكَمًا مُقْسِطًا، فيكسِرَ الصَّليب، ويَقتُلَ الخنزير، ويَضَعَ الجِزْيَةَ.

الخامس: أنه رَفَعَ مُحَمَّدًا ﷺ ببَدَنِه حتَّى انتهى إلى مَوْضِعٍ يَسمَعُ[٤] فيه صَرِيفَ الأَقْلَامِ، وكلَّمَه ربُّه بغير واسطة يُبلِّغه[٥] الكلام.

السادس: أنه رفع ابن فُهَيْرَةَ[٦]، فرُوي أنه لما طُعِن أخذته الملائكة فرفعته إلى السماء عن أيدي الكفار[٧].

---

(١) في (ط): رفعة.

(٢) في (ط): من.

(٣) لم ترد في النسخ الأخرى.

(٤) في غ: سمع.

(٥) في (ط) و(م): فبلغه.

(٦) في (ط) و(ل) و(ق) و(م): عامر بن فهيرة، وفي (غ): ابن جهيرة.

(٧) في واقعة بئر معونة التي قتل فيها القراء السبعون، أخرج أصله البخاري (٤٠٩٠) مرسلًا ضمن الحديث الموصول، كما بيَّنه في فتح الباري (٧/٣٩٠)، قال: «قوله: =

وهذه الثلاثة الأوجه[١] فيها رِفْعَةُ المكان لا رِفْعَة المكانة[٢].

وأمَّا رِفْعَةُ المكانة:

فقد رفع الآدَمِيَّ على سائر المخلوقات فقال: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ﴾[٣] [الإسراء:٧٠]، وقد تقدَّم بيانه.

/ الثاني: أنه رفع الأنبياء بدرجة النُّبُوءَةِ.

الثالث: أنه رفع الملائكة بدرجة الملكيَّة[٤]، وقد[٥] اختُلِف في أرفع الدرجتين، حسَبَ ما بيَّنَّاه في كتب الأصول.

الرابع[٦]: أنه رَفَعَ المؤمنين فقال:﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم﴾.

= «فقتل عامر بن فهيرة يوم بئر معونة»، هذا آخر الحديث الموصول، ثم ساق هشام بن عروة عن أبيه صفة قتل عامر بن فهيرة مرسلة، وقد وقع عند الإسماعيلي والبيهقي في الدلائل سياق هذه القصة في حديث الهجرة موصولًا به مدرجًا، والصواب ما وقع في الصحيح، أي مرسلا، كما رواه البخاري عن أبي أسامة معطوفا على حديث الباب الموصول؛ وأخرجه في المعجم الكبير الطبراني (١٩/٧١)، وفيه: «وكان فيهم عامر بن فهيرة، فزعم لي عروة أنه قتل يومئذ؛ فلم يوجد جسده حين دفنوه»، ورواه عبد الرزاق الصنعاني (٥/٣٨٣) في سياق وقعة حنين، وفيه: «قال الزهري: وبلغني أنهم لما دفنوا التمسوا جسد عامر بن فهيرة فلم يقدروا عليه، فيرون أن الملائكة دفنته».

(١) في (غ): أوجه، وفي (ط): الأوجه الثلاثة.

(٢) في النسخ الأخرى: فيها إلى رفعة المكان رفعة المكانة.

(٣) في (ط) و(ل) و(م): ولقد كرمنا بني آدم.

(٤) في (م) و(ل) و(ق): الملائكة.

(٥) قوله: (بدرجة الملكيَّة) سقط من (ك) و(غ) و(ح).

(٦) سقط هذا الحكم من (ل) و(ط).

الخامس[1]: أنه رفع العلماء بقوله: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة:١١].

فأمَّا رِفْعَةُ المؤمن فبمكانة[2] دينه وماله وعرضه، كما قال ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم[3] عليكم حرامٌ كحُرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا»[4].

وأمَّا رِفعة العلماء فبإنفاذ[5] أقوالهم في الدين، وولايتهم في الذكر على جميع المسلمين، قال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣].

والسادس: أنه رفع الحقَّ كما قال تعالى[6]: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء:١٨].

---

(١) في (ط) و(ل): الرابع، وسقط من (غ) و(ح).

(٢) في (ط) و(ل) و(م): فبصيانة.

(٣) سقطت من النسخ الأخرى.

(٤) الحديث بهذا اللفظ أي بزيادة «وأبشاركم» تفرد به البخاري في الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: لا ترجعوا بعدي كفارا: ٧٠٧٨ (٩/٥٠- طوق النجاة)، من طريق قرة بن خالد السدوسي عن ابن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبي بكرة ورجل آخر هو أفضل في نفسي من عبد الرحمن بن أبي بكرة (الكلام لابن سيرين) عن أبي بكرة به، وبهذا الطريق رواه أحمد (٢٠٤٠٧)، والبزارفي مسنده (٩/٨٨)، وقال: «وهذا الحديث لا نعلم رواه بهذا اللفظ إلا قرة عن محمد»؛ وانظر: فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٢٧)، ورواه من غير طريق قرة؛ أحمد (٢٠٤٠٢)، والبخارى (٥٢٣٠)، ومسلم في القسامة والمحاربين والقصاص والديات ١٦٧٩ (٣/١٣٠٥- عبد الباقي)، أما أصل الحديث فمروي من طرق عن عدد من الصحابة.

(٥) في (غ) و(ح): فبما يعدد، وهو تصحيف، وسقط من (ق).

(٦) سقط من (ط) و(ل).

السابع: أنه رفع المتواضع، ورُوي: «أن ناصية المتواضع بيد مَلَكٍ، كلَّما تَطَأْطَأَ رَفَعَه»[1]، وعكسُه المتكبِّر.

الثامن: أنه رفع أهل الطاعة بقَبول قولهم، وخَفَضَ الفُسَّاق برَدِّ قولهم.

الفصل الرابع: في التنزيل

للباري تعالى في منزلته العليا أحكام يختصُّ بها خمسةٌ[2]:

الأوَّل: أنه يعطي المنازل، فذلك بيده لا يملكُه غيره.

الثاني[3]: أنه يرفع الأعمال بالإخلاص، ويخفضها بالرياء.

الثالث[4]: أنه يرفع الأرواح[5] بالتوحيد، ويخفضها بالشرك.

الرابع: أنه يرفع العلماء بالعلم، ويخفض بالجهل.

الخامس[6]: أنه يرفع بالنصرة[7] والظهور، ويخفض بالخذلان.

---

(١) هو هنا بالمعنى، ولفظه في المعجم الكبير للطبراني: ١٢٩٣٩ (١٢/ ٢١٨- حمدي): «ما من آدمي إلا في رأسه حكمة بيد ملك، فإذا تواضع قيل للملك: ارفع حكمته، وإذا تكبر قيل للملك: ضع حكمته»، وأخرجه بلفظ آخر البيهقي في الشعب: ٧٧٩١ (١٠/٤٥٦- الرشد).

(٢) سقط من (غ).

(٣) سقط هذا الحكم والأحكام التي تليه من (غ) و(ح).

(٤) سقط هذا الحكم من (ق).

(٥) في (ل) و(ط): الأحوال.

(٦) سقط هذا الحكم من (ق).

(٧) في (ط) و(ل): النصر.

وعلى العبد في المنزلة السفلى[١] أن يَرْفَعَ بالتقوى ويَخْفِضَ بالمخالفة، وقد فاضل[٢] النبي ﷺ في العطيَّة بين المؤلفة قلوبهم يوم حُنَيْنٍ، فقيل له:

ومن تَخْفِضُ[٣] اليوم لا يُرْفَع[٤]

وكلٌّ[٥] ذلك ممَّا عادت منفعته إلى التقوى.

---

(١) قوله: (وعلى العبد في المنزلة السفلى) سقط من (ق)، وسقطت المنزلة السفلى كلها من (غ) و(ح).

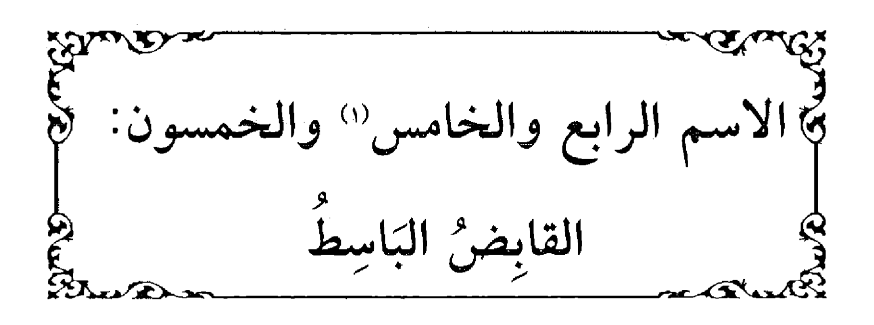
(٢) في (ل) و(ط): قال.

(٣) في (ط): انخفض.

(٤) هو من شعر عباس بن مرداس؛ أخرجه الحميدي (٤١٦)، ومسلم (١٠٦٠)، من حديث رافع بن خديج رضي الله عنه في قصة غزوة حنين:

أتجعل نهبي ونهب العبيـ ... ـد بين عيينة والأقرعِ
فما كان بدر ولا حابس ... يفوقان مرداس في مجمعِ
وما كنت دون امرىء منهما ... ومن تخفض اليوم لا يرفع

(٥) في (ط) و(ل): فساوى كل ذلك.



الاسم الرابع والخامس[1] والخمسون: القابِضُ البَاسِطُ

فيهما[2] أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في موردهما[3]

وَرَدَ بهما[4] القرآن فِعْلًا، قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[5] [البقرة:٢٤٥]، وقال تبارك وتعالى[6]: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى:٢٧]، وقال تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الزمر:٦٧]، ووَرَدَ في الخبر مفسَّرًا في حَدِيثِ أبي هُرَيْرَةِ المعدَّد، وأجمعت الأمة على أنه يَقْبِضُ ويَبْسُطُ، ويُعْطِي[7] ويَمْنَعُ.

---

(١) في (ط): الاسم السادس والخمسون والسابع والخمسون، وفي (ل): الاسم التاسع والأربعون والموفي خمسين.

(٢) في (ط) و(م) و(غ) و(ق): فيه.

(٣) في (ل) و(م) و(غ): مورده.

(٤) في (ق): به.

(٥) في (ط) و(م) و(ل): الله يقبض ويبسط.

(٦) في (ط) و(ل) و(م): قال تعالى.

(٧) في (ط): يعطي.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

فيه مسألتان:

المسألة الأولى: في ذِكْرِ أقوال الناس فيه[١]

قال أكثرهم: هو يَقْبِضُ ويَبسُط، أي يُعطي ويَمْنَعُ.

الثاني: أنه يقبض الصدَّقات ويبسُط الجزاء.

الثالث: أنه يبسط الرزق ويقبضُه.

المسألة الثانية[٢]: في تحقيق معناه لغةً

البَسْطُ عبارةٌ عن توسُّع الجسم[٣] بكثرة أجزائه، فتكثر مساحته، والقَبْضُ عبارة عن تقليل أجزائه فتتقلَّص مساحته، وقد يُستعمَل في المعاني فيقال: فلان باسط، وقدرته باسطة؛ إذا كثُرت متعلَّقاتها، ومقبوضة إذا قلَّت متعلَّقاتها، والدليل على صحَّة ذلك قوله تعالى: ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ﴾ [البقرة:٢٤٧].

الفصل الثالث: في شرحه[٤] حقيقة وعقيدةً

إذا عَلِمتم حقيقة القبض والبسط، وأنَّه يستعمل في الأجسام، وأن معناه تكثيرُ الأجزاء وتوسيعُها، فيعود معناه إلى معنى التوسُّع، كما تقدَّم في اسم الواسع، وفي قوله: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات:٤٧].

---

(١) سقطت من (ط) و(ل).

(٢) في (ك): الأولى، وهو سبق قلم.

(٣) في (ك) و(غ) و(ح) و(ق) و(م): الرزق.

(٤) في (غ): شرحهما.

وأمَّا إذا كان في المعاني، فلا يصحُّ أن يتعلَّق بالصفات[١] الإلَهية، فإنه[٢] من الأفعال المتعدِّية، لا يصحُّ أن تقول[٣]: بَسَطَ الله علمَه، ولا بَسَطَ قدرتَه، وإنَّما يتعلَّق بالمعاني المخلوقة، فيقال: بَسَطَ عِلْمَ عِبَاده وقَبَضَه، كما بَسَطَ عِلْمَ موسى عليه السلام[٤] على الأحكام الظاهرة وقَبَضَه/ عن الباطن، وبَسَطَ عِلْمَ [١٢٩/ب] الخَضِرِ على الباطن وقَبَضَه عن الأحكام[٥] الظاهرة، «قال الخَضِرُ لموسى: يا موسى إنك على عِلْمٍ من عِلْمِ الله لا أعلمه، وأنا على علم من علم الله لا[٦] تعلمه»[٧].

وأمَّا تعلُّقُه[٨] بالمعاني المخلوقة فتكثر[٩]، أمَّهاتُها[١٠] بَسْطُ[١١] المعارف وبَسْطُ الرِّزْقِ، وعلى هذا[١٢] كله هو من صفات الأفعال بكل حال.

---

(١) في (ك): في الصفات، وفي ق: الصفات.

(٢) في (ط): وأنه.

(٣) في (ط): نقول.

(٤) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٥) قوله: (الظاهرة وقبضه ... عن الأحكام) سقط من (غ).

(٦) قوله: (أعلمه، وأنا على علم من علم الله لا) سقط من (ط) و(ل).

(٧) رواه أحمد (٢١٤٣٤)، والبخاري؛ في العلم، باب ما يستحب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم: ١٢٢ (١/٣٥- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الفضائل، باب من فضائل الخضر: ٦٢٣٩ (٤/١٨٤٧- عبد الباقي)، من حديث ابن عباس.

(٨) في (غ): «وأما تعلقه بصحَّة على حالها، ورجوعها إلى هيئتها، وإنما يسقط في هذا غافِلٌ أو مُبْتَدِعٌ يَعْتَقِدُ أنَّ الشفاء عَدَمُ الداء، كما أن الموت عِندَهُ عَدَمُ الحياة، والجهلُ عَدَمُ العِلْمِ، وهذه كلها اعتقادَاتٌ بالمعاني المخلوقة»، والكلام الوارد هنا هو ممَّا يأتي في اسم الله الشافي، فلا ندري كيف أدخل الناسخ كلاما في كلام مع أنه متأخر عن موضعه كثيرًا.

(٩) في (ق) و(ط) و(م): فكثير.

(١٠) في (ل) و(ط): أمهاته.

(١١) في (ل) و(ط): لبسط.

(١٢) في (ل) و(ط) و(م): فهو على هذا.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُلْيَا للربِّ:

فإنَّ له الخلقَ والأمرَ والقبضَ والبَسْطَ.

وللعبد في منزلته السفلى حُكْمَانِ:

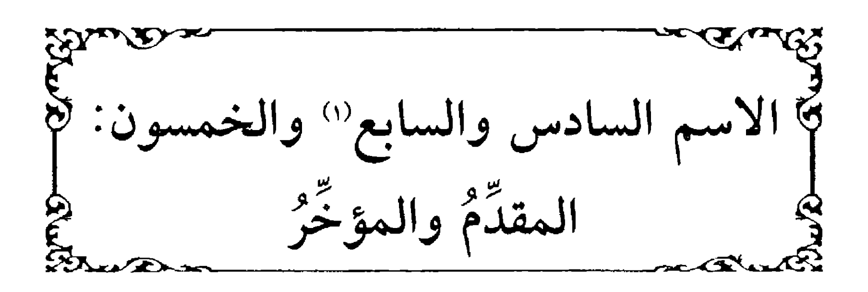
أحدهما: أن يقبض بوهمه[١] عن ربِّه، وشهوته عن معصيته، ويَبْسُطَ معرفته[٢] عليه[٣] وطاعته إليه.

---

(١) في (ل) و(ط): توهمه، وفي ق: لوهمه.

(٢) في (ل) و(ط) و(م) و(غ) و(ق): معرفة.

(٣) في (ل) و(ط) و(م) و(غ) و(ق): علمه.



الاسم السادس والسابع[١] والخمسون: المقدِّمُ والمؤخِّرُ

فيهما[٢] أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في موردهما[٣]

لم يَرِدْ بهما القرآن اسمًا، لكن وَرَدَ بهما[٤] فِعْلًا، قال تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ﴾ [هود:٨]، وقال: ﴿وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [النحل:٦١]، وجاء ذكرهما في حديث أبي هريرة المفسَّر المعدَّد، وقال عليه السلام[٥] في النساء حال[٦] الصلاة: «أَخِّروهنَّ من حيث أَخَّرَهنَّ الله»[٧]، وصح عن النبي عليه السلام[٨] أنه كان يقول في دعائه: «أنت

(١) في (ط): الاسم الثامن والتاسع والخمسون، وفي (ل): الاسم الحادي والخمسون والثاني والخمسون، وفي غ: الاسم - بياض- والستون.

(٢) في (ط) و(م): فيه.

(٣) في (ط): مورده.

(٤) سقط من (ط) و(م) و(غ).

(٥) في النسخ الأخرى: قال النبي ﷺ.

(٦) في (ط) و(ل): في حال، وسقط من (غ).

(٧) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٥١١٥)، والطبراني في الكبير (٩٤٨٤)، موقوفًا على ابن مسعود، واستغرب الزيلعي رفعه؛ نصب الراية (٢/٣٦).

(٨) في النسخ الأخرى: رسول الله ﷺ.

المقدِّم، وأنت المؤخِّر، لا إله إلَّا أنت»[١]، وعلى هذا الخبر هو المعوَّل في هذين الاسمين، وأجمعت عليهما[٢] الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحهما[٣] لغةً

أمَّا اللغة فيهما[٤] فمعلومة، وليس لها إلَّا متعلَّقان[٥]:

أحدهما: يتعلق بالزمان، كقوله: ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ﴾ [هود:٨].

والثاني: يتعلق بالرُّتْبَةِ[٦]، كقوله عليه السلام[٧]: «أخِّروهنَّ من حيث أَخَّرَهُنَّ الله»[٨].

الفصل الثالث: في شرحهما[٩] حقيقةً

فيه مسألتان:

المسألة الأولى:

الباري هو الفاعل لما يشاء، خالق[١٠] كل[١١] شيء حقيقةً، وقد قدَّم[١٢] بعضَ أفعاله على البعض، وأخَّر[١٣] بعضها عن بعض بإرادته، وقدَّمَ طائفةً في

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) في النسخ الأخرى: عليه.

(٣) في (ط) و(ل) و(م): شرحه.

(٤) في النسخ الأخرى: فيه.

(٥) في (ط) و(ل) و(م): ولها متعلقان.

(٦) انظر شرح الأسماء للقشيري: (٢٢٢).

(٧) لم ترد في النسخ الأخرى.

(٨) هو أثر ابن مسعود السابق.

(٩) في النسخ الأخرى: شرحه.

(١٠) في (ط) و(ل) و(م): الخالق.

(١١) في (ط) و(ل) و(م): لكل.

(١٢) في (ط) و(ل) و(م) و(غ): تقدم.

(١٣) في (ط): تأخر.

الطاعة، وأخَّرَ أُخْرَى عن العصمة[١]، وأنبأ عن[٢] ذلك بقوله تعالى: ﴿ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْخِرِينَ﴾ [الحجر: ٢٤]، وأخَّر المطلوب عن الطالب، والمرغوب عن الراغب بحكمته[٣]، وقدَّم[٤] له المحنة بعَدْلِهِ وحُجَّتِه.

المسألة الثانية:

قال بعض علمائنا: يحتمل[٥] أن يكون[٦] من صفات الذات، لأنه قدَّم قومًا بالتعظيم، وأخّر آخرين بالذم والتَّهْجِين، وهذا القول ضعيف، فإن التقديم بالثناء فائدةُ الثناء لا نفسُ الثناء، وكذلك التأخير في الذَّمِّ[٧].

الفصل الرابع: في التنزيل

للباري تعالى المنزلة العليا في هذا الاسم باختصاص التقديم والتأخير بيده، لا مُقَدِّم ولا مُؤَخِّرَ سِوَاه.

وعلى العبد في منزلته[٨] السفلى أن يُسَابِقَ حتى يكون في أوَّل[٩] السَّابقين لا في المتأخرين.

---

(١) في (ط) و(ح) و(ق): المعصية.

(٢) في (غ): على.

(٣) في (غ): بحكمه.

(٤) في (غ): وقد تقدم.

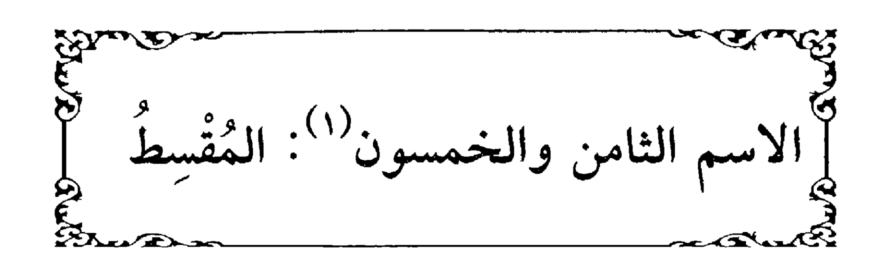
(٥) في (ط): محتمل.

(٦) في (ط): يكونا.

(٧) في (ط): بالذم.

(٨) في (ل) و(ط): المنزلة.

(٩) سقطت من (ل) و(ط) و(م).



الاسم الثامن والخمسون[(١)]: المُقْسِطُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

لم يرد به القرآن فِعْلًا ولا اسمًا[(٢)]، ولكن وردت به[(٣)] إشارةٌ إليه، وهي قوله: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[(٤)] [آل عمران:١٨]، وورد في حديث أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

القِسْطُ هو العَدْلُ، وهو الحَظُّ والنَّصِيبُ، / يُقال أَقْسَطَ إذا عَدَلَ، ولعلَّه أعطاه حظَّه[(٥)] ونَصِيبَه، وقَسَطَ إذا جَارَ، كأنَّه قَطَعَ حظَّه ونَصِيبَه، وفي الصحيح: «المقسطون يوم القيامة على منابر من نُورٍ، عن يمين الرحمن[(٦)]، وكلتا يديه [١٣٠/أ]

---

(١) في (ط): الاسم الموفي ستين، وفي (ل): الثالث والخمسون، وفي (غ): الاسم - بياض - والستون.

(٢) في (غ): اسما ولا فعلا.

(٣) في (ل) و(ط) و(غ): فيه.

(٤) في (ل) و(ط) و(م) تنتهي الآية عند قائما بالقسط.

(٥) سقط من (ك) و(غ) و(ح).

(٦) في (ط): العرش.

يَمِينٌ، وهم الذين يعدلون في أنفسهم وأهليهم وما وَلُوا»[١]، ومنه التقسيط، وهو تمييزُ حَظِّ كُلِّ وَاحِدٍ من الشُّركاء في المتاع[٢] وتمييزُه له.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً

اللغة والحقيقة فيه سواء[٣]، لأنَّ القِسْطَ هو إبراز الحظ، ومنه القُسْطَاس، وهو أقوم الموازين، والباري تعالى أعطى كلَّ ذي حقٍّ حقَّه، وأبرز له قِسْمَه وعيَّنه لما[٤] كَتَبه[٥] له.

قال النبي عليه السلام[٦]: «لما خلق الله آدم مَسَحَ[٧] على ظهره بيمينه، فاستخرج ذُرِّيَّتَه[٨] منه[٩] كهيئة الذَّرِّ، ثم قَبَضَ فيهم قبضتين فقال: هؤلاء في الجنة ولا أُبَالي، وهؤلاء في النار ولا أبالي»[١٠]، وكلُّ من قَسَطَ عَدَلَ[١١].

---

(١) أخرجه أحمد (٦٤٩٢)، ومسلم؛ في الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل: ١٨٢٧ (١٤٥٨/٣-عبد الباقي)، والنسائي؛ في آداب القضاء، باب فضل الحاكم العادل في حكمه: ٥٣٧٩ (٢٢١/٨- عبد الفتاح)، من حديث عبد الله بن عمرو.

(٢) في (ك) و(غ) و(ح): المتاع.

(٣) في (ط): سؤالان، وهو تصحيف.

(٤) في (ل) و(ط): بما.

(٥) في (ط): كتب.

(٦) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٧) سقط من (غ).

(٨) سقطت من (ط).

(٩) سقطت من (غ).

(١٠) أخرجه مالك في القدر، باب النهي عن القول بالقدر: برقم (٦٧٧) (١٣٢٢/٥- الأعظمي)، وأحمد (٣١١)، وأبو داود؛ في السنة، باب القدر: ٤٧٠٣ (٢٢٦/٤- محيي الدين)، والترمذي؛ في التفسير، باب ومن سورة الأعراف: ٣٠٧٥ (١١٦/٥- بشار)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقال الترمذي: هذا حديث حسن؛ وقال ابن عبد البر في التمهيد (٣/٦): «هذا الحديث منقطع بهذا الإسناد، لأن مسلم بن ← =

(١١) في (ل) و(ط) و(ق): وكل فعله قسط وعدل.

الفصل الرابع: في التنزيل

الباري[1] يختصُّ في ذلك بأحكامٍ ثَمَانِيَةٍ:

الأوَّل: أنه يقوم بالقِسْطِ في قوله كلِّه، لأنَّه الحقُّ، وقولُه الحقُّ.

الثاني: أنه المُقْسِطُ في شهادته، لقوله: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران:١٨].

الثالث: انفرادُه بأقضية المقادير، واستبدادُه بإنفاذ[2] التدبير، قال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَقْضُونَ بِشَىْءٍ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[3] [غافر:٢٠].

الرابع: تنفيذُه الأحكام على حُكم المشيئة، ومتعلَّق[4] القول، ووَفْقِ العِلْم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل:٤٠].

= يسار هذا لم يلق عمر بن الخطاب؛ ثم قال: وزيادة من زاد فيه نعيم بن ربيعة ليست حجة، لأن الذي لم يذكره أحفظ، وإنما تقبل الزيادة من الحافظ المتقن، وجملة القول في هذا الحديث: أنه حديث ليس إسناده بالقائم، لأن مسلم بن يسار ونعيم بن ربيعة جميعًا غير معروفين بحمل العلم، ولكن معنى هذا الحديث قد صح عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة ثابتة يطول ذكرها».

(١) في (ط): الباري تعالى.

(٢) في (ك) و(غ) و(ح): بانفراد.

(٣) في (ط) و(ل) و(م) و(ق) تنتهي الآية بقوله تعالى: لا يقضون بشيء.

(٤) في (ط): تعلق، وفي (ل): يتعلق.

الخامس: أنه يقوم بالقِسْطِ في إرادته وجُودَ[١] القاسِط والمُقْسِط، ولو شاء تعالى لما كان جَوْرٌ.

السادس: تقسيمُه الخلق بين الجنة والنار، والنعيم والعذاب، لقوله في مَسَاق[٢] آيات[٣] السِّياق[٤]؛ مُخْبِرًا عن استقرارِ كلٍّ واحد منهما في منزلته التي حلَّها بالعدل: ﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الزمر:٧٥].

السابع: تقسيم[٥] الخلق بين العافية والبلاء، مع صحة تعلُّق القدرة بعُموم[٦] العافية، كما قال تبارك وتعالى[٧]: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ﴾ [محمد:٣٠]، وقال[٨]: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ﴾ [البقرة ١٥٥].

الثامن: تقسيمه[٩] الخلق بين الفقر والغنى، مع سعة الخزائن وإغناء الكلِّ[١٠]، حتى تنقطع بهم الأماني بعَدْلِه وحُكْمِه، ﴿وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ الآية [الزخرف:٣٣].

---

(١) في (ط): ووجود.

(٢) في (ط): سياق.

(٣) في (ط) و(م): آية.

(٤) في (ك): السباق

(٥) في (ل) و(ط) و(ق) و(م): تقسيمه.

(٦) في (ل) و(ط): بعين.

(٧) في (ل) و(ط) و(م): قال تعالى.

(٨) في (ل) و(ط) و(م): قال تعالى.

(٩) في (ط): بقسمته.

(١٠) في (ل) و(ط) و(م): لإغناء، وفي (غ): والإغناء للكل.

وعلى العبد في المنزلة السُّفْلَى أن يقوم بالقسط في قوله وفِعْلِه[١]، في نفسه أو غيره، قال[٢] تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾[٣] الآية [النساء:١٣٥]، فإذا امتثل ذلك نال المنزلة التي أخبر عنها الصادق[٤]: «المقسطون يوم القيامة على منابر من نور، عن يمين الرحمن، وكلتا يديه يمين، وهم الذين يَعْدِلُونَ في أنفسهم وأَهليهم وما وَلُوا»[٥].

---

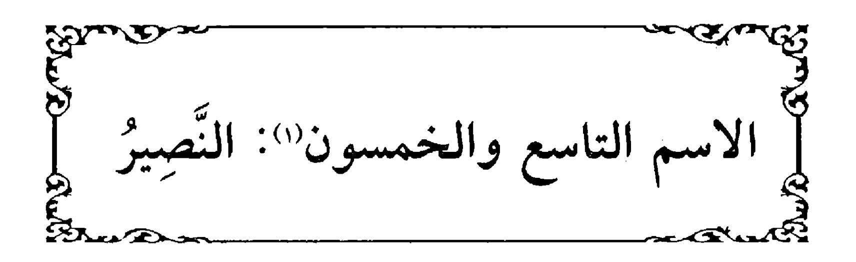
(١) في (ل) و(ط): أو فعله.

(٢) في (ل) و(ط): كما قال.

(٣) في (ل) و(ط) و(م) تنتهي الآية عند قوامين بالقسط.

(٤) في (ط): الصادق صلى الله عليه وسلم في قوله، وفي (ل): الصادق في قوله.

(٥) تقدم تخريجه.



الاسم التاسع والخمسون[1]: النَّصِيرُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ به القرآن اسمًا وفِعْلًا، قال الله تعالى[2]: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الانفال:٤٠]، وقال أيضا[3]: ﴿بَلِ ٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْ وَهُوَ خَيْرُ ٱلنَّٰصِرِينَ﴾ [آل عمران:١٥٠]، وقال[4]: ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾ [محمد:٧]، وجاء في حديث أبي هريرة/ من طريق ابن الحُصَيْنِ، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

فيه[5] عباراتٌ:

الأُولى: النصر: المنع، لقوله: ﴿فَمَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُۥ﴾ [هود:٦٣]

---

(١) في (ط): الحادي والستون، وفي (ل): الاسم الرابع والخمسون، وفي (غ): الثالث والستون.

(٢) في (غ): تبارك وتعالى.

(٣) في (غ): تعالى.

(٤) في (ل) و(غ) وط: قال تعالى.

(٥) في (ل) و(ط): فيه خمس.

الثانية: العَوْنُ، لقوله: ﴿وَهُمْ لاَ يُنصَرُونَ﴾ [فصلت:١٦]، المعنى عند علمائنا: لا يُعانُون، ويقال: نَصَرَ المطرُ الخِصْبَ[١] إذا أعانه على النبات.

الثالثة: الانتقام، كقوله: ﴿وَلَمَنِ إنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾ [الشورى:٤١].

الرابعة: النصر: الإتيان والمجيء، قال الشَّاعر:

إذا دَخَلَ الشهر الحرَامُ فَوَدِّعي بلاد تميم وانصُرِي أرضَ عَامِرِ[٢]

الخامسة: النصر: العطاء، قاله بعض علمائنا، واستشهد[٣] عليه بقوله:

إِنِّي وأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرًا لقائلٌ يا[٤] نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرًا[٥]

ولعله راجعٌ إلى ما قبله.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعَقْدًا

فيه مسألتان:

المسألة الأولى: في تحقيق معنى النَّصْرِ

اعلَمُوا - بصَّركم الله بالمعارف[٦] - أنكم[٧] إذا تتبعتم[٨] معنى النَّصْرِ وحقيقته وجدتموه[٩] كله يرجع إلى العَوْنِ، فإنَّ المانع مُعِينٌ للممنوع منه،

---

(١) في (غ): نصر الناصر الحصة، وهو تصحيف.

(٢) الراعي النميري، شعره (ص٨)، وشرح القصائد السبع (ص٢١٤). مجمل اللغة لابن فارس (٨٧٠)، المحكم والمحيط الأعظم (٨/٣٠٠).

(٣) في (ل) و(ط): والله يشهد.

(٤) في (ل): ما.

(٥) مجمل اللغة لابن فارس (٨٧٠).

(٦) في (ط): نصركم الله بالمعقول، وفي (ل) و(م): نصركم الله بالمعارف.

(٧) في (ل) و(ط) و(م): أنك.

(٨) في (ل) و(ط) و(م): تتبعت، وفي (غ): بلغت، وهو تصحيف.

(٩) في (ط) و(ل) و(م): وجدته، وفي (غ): ومدته، وهو تصحيف.

والمعطى[١] مُعَانٌ، وفي إتيان[٢] الأرض عَوْنٌ لِأَهْلِهَا، والمُنْتَصِر مُفتعِلٌ من العَوْنِ، كأنه أعان نفسه، وحقيقة العَوْنِ هي[٣] إعطاء القوة على الفِعْلِ المحمود أو سببه[٤] المُوصِل إليه، والباري تعالى هو الواهب للخلق[٥] القُدْرَة واليُسْر[٦] لأسباب العلم.

المسألة الثانية: في قوله تعالى: ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾ [محمد:٧]

قال علماؤنا: إن قال قائل: كيف جاز ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾[٧]، والنصر هو العون، والله سبحانه[٨] لا يجوزُ عَوْنُه قَوْلًا ولا يُتَصَوَّرُ فِعْلًا؟

الجواب عنه من أوجه[٩]:

أحدها: أن يقال: المعنى: إن تنصروا الله بالدعاء[١٠].

الثاني: إن تنصروا دين الله بالجهاد عنه.

الثالث: المعنى: إن تنصروا نبيَّ الله، وأضاف النَّصْرَ إلى الله تَشْرِيفًا للنَّبِيِّ ﷺ وللدِّينِ، كما قال تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضاً حَسَناً﴾ [الحديد: ١١]، فأضاف القَرْضَ إليه تَسْلِيَةً للفقِيرِ.

---

(١) في (ح) و(ك): المعطي، وضبب عليها، وأثبتنا ما صحَّحه بالطرة.
(٢) في (ط): إثبات.
(٣) في النسخ الأخرى: هو.
(٤) في (ك) و(ل) و(غ): وسببه.
(٥) في (ط): لخلق.
(٦) في (ل) و(ط) و(ح) و(م): الميسِّر.
(٧) قوله: (قال علماؤنا إلى آخر الآية) سقط من (ك).
(٨) في (ط): والإله، وفي (م): والله.
(٩) في (ل) و(ط): من ثلاثة أوجه.
(١٠) في (ل) و(ح) و(ط): بالدعاء إليه.

ولقد تكلَّم أبو منصور ساتكين التركي المالكي[١] وأبو الفضل عطاءٌ المَقْدِسِيُّ[٢] بالمسجد الأقصى في هذه المسألة[٣] لَيْلَةً من العِشَاءِ إلى الصُّبْحِ، وقد ذَكَرنا ذلك في كتاب «عِيَانِ الأَعْيَانِ»[٤].

الفصل الرابع: في التنزيل

الباري[٥] يختصُّ في النَّصْرِ بخَلْقِ القدرة على الطاعة.

وعلى العبد أن ينصُرَه بطاعته في نفسه، وتَغْيِير المنكر على[٦] غيره.

---

(١) ساتكين بن أرسلان، أبو منصور التركي، المالكي الأديب، له مقدمة في النحو، وكانت وفاته عام ٤٨٧هـ، وأقام بالقدس في شوال من تلك السنة، وفيها لقيه أبو بكر بن العربي، تاريخ دمشق لابن عساكر (١٩/٢٠)، وعنه القفطي في الإنباه: (٦٩/٢)، والوافي للصفدي (٤٧/١٥-٤٨)، ولم يذكره من ترجم للقاضي في جملة شيوخه، فيستدرك عليهم.

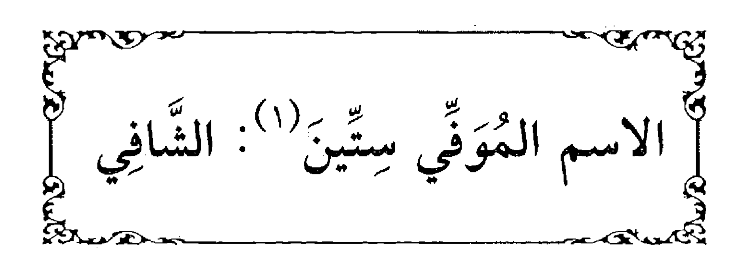
(٢) ذكره القاضي في الأحكام، لقيه عام ٤٨٧ ببيت المقدس، وذكر أنه فقيه الشافعية، ونعته في العارضة بفقيه بيت المقدس وصوفيها (٢٣٩/٨)، ومن تعرض لترجمته من المعتنين بابن العربي لم يذكر له كبير شيء، غير ما ذكره القاضي في كتبه.

(٣) في (ط): الآية.

(٤) وهو من كتبه التي لا يعلم مصيرها، ولم نقف على من أفاد منه، فلعله من كتبه التي فقدها أو أتلفت في ثورة سفهاء إشبيلية عليه، والكتاب كما يفهم من عبارة القاضي في التراجم، ولعله ذكر فيه مجالس العلم التي حضرها في رحلته، وذكر فيه شيوخه ومن تلقى عنهم، ومن ناظرهم وفاتشهم، والله أعلم.

(٥) في (ط): الباري تعالى.

(٦) في (ل) و(ط) و(غ) و(م) و(ك): في، ومرَّضها، وأثبتنا ما صحَّحه بالطرة.



الاسم المُوَفِّي سِتِّينَ[1]: الشَّافِي

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

هو اسم لم يَرِدْ به القرآن، لكن وردت به السنة، كان عليه السلام[2] يقول في رُقْيَتِهِ: «واشف أنت الشافي»[3]، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

تقول العرب: شفاه الله يَشْفِيه، إذا أعاد صِحَّتَه وأذهب داءَه.

الفصل الثالث: في حقيقته

ربَّما ظنَّ بعض الجهال[4] بشفاه[5] الله زوال الداء، وليس كما زَعَمَ، وإنما هو[6] عَوْدُ الصحَّة على[7] حالها، ورجوعها إلى هيئتها، وإنما يسقط في هذا غافلٌ أو مُبْتَدِعٌ يَعْتَقِدُ أنَّ الشفاء عَدَمُ الداء، كما أن الموت عنده عَدَمُ

---

(١) في (ط): الاسم الثاني والستون، وفي (ل): الاسم الخامس والخمسون، وفي (غ): الرابع والستون.

(٢) في النسخ الأخرى: رسول الله ﷺ.

(٣) أخرجه من حديث عائشة رضي الله عنها؛ البخاري في الطب، باب رقية النبي صلى الله عليه وسلم: ٥٧٤٣ (١٣٢/٧- طوق النجاة)، ومسلم؛ في السلام، باب استحباب رقية المريض: (٢١٩١)؛ وللحديث شواهد كثيرة عن الصحابة في السنن.

(٤) في (ط): الأغفال، وفي (ل): الغفال.

(٥) في (ط) و(ل): أن الشفاء، وفي (ح): بأن شفاه، وفي (ق): أشفاه، وفي (غ): شفاه، وفي طرة بـ (ك): ربما ظن بعض الأغفال أن الشفاء زوال الداء، ورمز لها بصح.

(٦) سقط من (غ).

(٧) في (ط) و(ل): إلى.

الحياة، والجهلُ عَدَمُ العِلْمِ، وهذه كلها اعتقادَاتٌ فاسِدَةٌ قد بيَّنَّاها في كُتُبِ الأُصُولِ، وأنَّ الصحيح(١) من ذلك معاني صحيحةٌ متضادَّةٌ، إذا عُدِمَ واحدٌ وُجِدَ/ آخَرُ، فاستقرَّ أن الحقيقة في الشفاء أنها صحَّة(٢) ثانية(٣) بعد الداء(٤)، كما أن البعث(٥) حياة ثانية بعد الموت، والصحة معنًى، والألم(٦) معنًى، والشفاء صحَّةٌ بعد الألم. [١٣١/أ]

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا ثبت هذا فالمنزلة **العُلْيَا** للباري تعالى قد بيَّنَها عليه السلام(٧) بقوله: «لا شافي إلَّا أنت»(٨)، فيُعْتَقد الشفاءُ(٩) له وبه ومنه، وأن الأدوية المستعملة لا تُوجِبُ شِفَاءً ولا تُحْدِثُ صِحَّةً، وإنَّما هي أسبابٌ يخلُقُ الله عَقِيبَهَا فِعْلَهُ، وهي الصحة التي لا يَخْلُقُها حَيٌّ سِواه، فكيف يَنْسُبُها(١٠) عاقلٌ إلى جماد من الأَدْوِيَةِ(١١) أو سِوَاهَا، ولو شاء ربك لخلق الشِّفَاءَ دُونَ سَبَبٍ، ولكن لما كانت الدنيا دارَ أسبابٍ جَرَتِ السُّنَّةُ فيها - بمقتضى(١٢) الحكمة - على تعليق الأحكام بالأسباب.

---

(١) في (ط): للكل، وفي (ل) و(م) و(غ): الكل.
(٢) في (ط): صفة.
(٣) في (ط): ثابتة.
(٤) في (ل): الألم، وصحَّحها كما صحح ما أثبتنا.
(٥) في (ك) و(غ) و(ح) و(ق) و(م): الحياة.
(٦) في (ط): الآلام.
(٧) في النسخ الأخرى: رسول الله صلى الله عليه وسلم.
(٨) الحديث المتقدم.
(٩) في (ل) و(ط) و(م): أن الشفاء.
(١٠) في (ل) و(ط) و(م): أن ينسبها.
(١١) في (ط): أو أدوية.
(١٢) في (ط): على مقتضى.

وإلى هذا المعنى أشار جبريل عليه السلام[١]، وإياه أوضح بقوله لرسول الله عليه السلام[٢]: «بسم الله أَرقيك والله يَشفيك»[٣]، فبيَّن أن[٤] الرُّقْيَةَ منه، وهي سَبَبٌ لِفِعْلِ الله، وهو الشفاء، ولا يبقى بعد ذلك إشكال لذي لُبٍّ.

المنزلة السُّفْلَى للعبد:

أن يعلم أن الشفاء منه، فلا يشكر سواه، ولا ينتظره من عند غيره، وأعلى من كان في هذه المنزلة منزلةُ[٥] أبي بكر الصدِّيق[٦]، حين[٧] قالت له عائشة رضي الله عنها[٨] في مرضه: «ألا ندعوا لك طبيبا؟ فقال: الطبيب أمرضني»، وفي رواية: «قد رَفَعْتُ[٩] إليه أمري[١٠] فأجاب: بأني[١١] فعَّال لِمَا أريد»[١٢].

---

(١) في (ط) و(م): صلى الله عليه وسلم، وفي (ل): صلى الله عليه، وفي (غ): عليه الصلاة والسلام.

(٢) في (م): صلى الله عليه وسلم، و(ط) و(ل): رسول الله، وفي (غ): لرسول الله ﷺ.

(٣) أخرجه أحمد (٩٧٥٦)، وابن ماجه؛ كتاب الطب، باب ما عوذ به النبي ﷺ: ٣٥٢٤ (٢/١١٦٤- عبد الباقي)، والنسائي في الكبرى؛ باب ذكر ما كان جبريل يعوذ به النبي ﷺ: ١٠٧٧٥ (٩/٣٦٩- شلبي)، من حديث أبي هريرة.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ل) و(غ) و(ط): مرتبة، وفي (م): والمرتبة، وفي (ق): المرتبة.

(٦) في (ل) و(ط): أبو بكر رضي الله عنه.

(٧) في (ل) و(ط) و(م): فإنه.

(٨) لم ترد في النسخ الأخرى.

(٩) في (ط): وقفت، وفي (م) و(غ): وقعت.

(١٠) سقطت من (ط) و(م).

(١١) في (ل) و(ط): بأنه.

(١٢) تقدم تخريجه.

وبعد هذا مرتبةٌ أخرى بيَّنها عليه السلام[١] بقوله: «يدخل الجنة من أمتي[٢] سبعون ألفًا بغير حساب، وهم الذين لا يَسترقون ولا يتطيَّرُون، وعلى ربهم يتوكَّلون»[٣]، فهؤلاء لَمَّا تحقَّقوا[٤] أن الشفاء بيده لم يَتَعَلَّقُوا بالأسباب، وإنما أحالوا على المُسَبِّب لِيَنالُوا الشفاء دون واسطة، أو يَقْبِضُوا أَكْرَمَ عِوَضٍ من الصحة في الآخرة.

ولَمَّا كان الخلق لا يَحتملون هذا المقام بعُمُومِهم[٥] رَتَّبَهُم الله مَنَازِلَ، فأدناهم من يتعلَّق بالأدوية، وأعلاهم مرتبةُ[٦] الصِّدِّيق، ولا رُتْبَةَ بعد هذا إلَّا لعاصٍ يعتقد أن الأسباب تُوجِبُ الصِّحَّةَ، أو لمبتدعٍ يَعْتَقِدُ أَنَّها تفعلها، والله يَعْصِمُ من المقالة الفاسدة، ويَهَبُ التَّوْفِيقَ للحالة الجامِدَة بِرَحْمَتِهِ.

---

(١) في النسخ الأخرى: رسول الله صلى الله عليه وسلم.

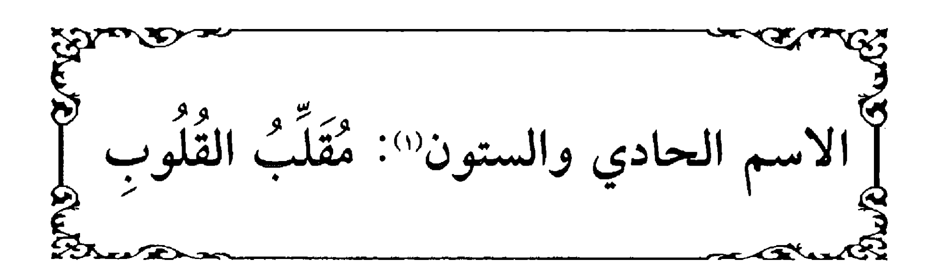
(٢) قوله: (من أمتي) سقط من (ك) و(غ).

(٣) رواه البخاري؛ في الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره: ٥٧٠٥ (١٢٦/٧- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب: ٢١٦ ١٩٧/١- عبد الباقي).

(٤) في (غ): علموا.

(٥) في (ط) و(ل) وغ: بعموم، وفي (م): لعموم.

(٦) في (ط): مرتبةً.



الاسم الحادي والستون[١]: مُقَلِّبُ القُلُوبِ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

هو اسمٌ لم يَرِدْ به القرآن، لكن وردت به السنة، كان عليه السلام[٢] يقول في يمينه: «لا ومُقَلِّبِ القلوب»[٣]، ويُروَى «مُصرِّف القلوب»، وروي عنه عليه السلام[٤] أنه قال: «إن قلوب بني آدم كلَّها بين إصبعين من أصابع الرحمن»[٥]، كقلب واحدٍ، يُصرِّفُه كيف يشاء، ثم قال عليه السلام[٦]: «اللهم مُصَرِّفَ القلوب اصرف قُلُوبَنا إلى طاعتك»[٧]، وأجمعت عليه الأمَّة.

(١) في (ط): الاسم الثالث والستون، وفي (ل): السادس والخمسون.، وفي (ك) و(م): الخامس والستون.

(٢) في النسخ الأخرى: النبي صلى الله عليه وسلم.

(٣) أخرجه أحمد (٤٧٨٨)، والبخاري؛ في القدر، باب: «يحول بين المرء وقلبه» [الأنفال: ٢٤] (٦٦١٧) (٨/١٢٦- طوق النجاة)، والترمذي؛ في النذور والأيمان، باب ما جاء كيف كان يمين النبي ﷺ: ١٥٤٠ (٣/١٦٥- بشار)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

(٤) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٥) أخرجه أحمد (٦٥٦٩)، ومسلم؛ في القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء: ٢٦٥٤ (٤/٢٠٤٥- عبد الباقي)، وابن حبان؛ باب ذكر مايستحب للمرء ان يسأل الله جل وعلا: ٩٠٢ (٧/١٥٦- شعيب)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

(٦) في النسخ الأخرى: رسول الله ﷺ.

(٧) هو نفسه الحديث الذي تقدم.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

أمَّا القلب في اللغة فمعلوم، والتقليب والتصريف هو استعمال الشيء من جميع جوانبه وجهاته المحتملة فيه.

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في حقيقة القلب

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أنَّ القلب قِطْعَةٌ من دَمٍ جَامدةٌ[1] شكَّلها الله بشكل حَبِّ الصَّنَوْبَرِ، وخَلَقَه على هيئته، لكنَّه منكوس الخِلْقَة، لأنَّ شكله المخروطَ إلى أسفل، وقاعدته في الأعلى، وطرَفه المحدَّد مائلٌ إلى الجهة اليُسرى، فلأجل ذلك يُرى ويُحَسُّ بنَبْضِ[2] عِرْقِه من الجهة اليسرى أو بتحركه[3].

المسألة الثانية: في كونه مَحَلًّا للعِلْمِ

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أنَّ القلب مَحَلٌّ يخلق الله فيه العلم/ والإرادة [١٣١/ب] والكلام والعقل على اختلافٍ، والصحيحُ أن محلّه القلب حَسَبَ ما بيَّنَّاه في كتب[4] الأصول[5]، وما من حيوان إلَّا وله قَلْبٌ صَنَوْبَرِيٌّ، وله إدراك فيه،

---

(١) في (ط): جارٍ.

(٢) في (ط): بقبض، وفي (ل) و(ق): بنقص، وفي (غ): ببعض.

(٣) في (ط): يتركه، هكذا قرأناها، وفي (م): يتحركه.

(٤) في (ك): كتاب.

(٥) تنظر في مباحث الإدراكات أنواعها وآلاتها: مقالات الإسلاميين ت/ زرزور (٢/٢٨٧)، والإرشاد (١٧٤)، والغنية في الكلام (٢/٧٣٧-٧٣٩).

ولَكِنْ قَلْبُ الآدَمِيِّ يَتَمَيَّزُ عن قلوب[١] البهائم بمزية التفكير والتقدير، والتمثيل والترتيب، والإرادة[٢]، والاستدلال على ما لا[٣] يُعْلَم بما يُعْلَمَ[٤].

وبهذه الصفات[٥] كلِّها التي جعلها[٦] الله فيه، وجَعَلَهُ مَحَلًّا لها، وبها مَيَّزَهُ من[٧] سائر الحيوانات صار شَرِيفًا كَامِلًا[٨]، لأنه صَقَلَهُ[٩] لها[١٠]، ونَهَاهُ[١١] عن التَّعَرُّضِ لصَدِئِهِ بالذُّنُوب، فإن تعرَّض فقد أمره بالصَّقْلِ[١٢] بالتقوى[١٣] والتِّلَاوة، فقال عليه السلام[١٤]:

«إن هذه القلوب تصدأ كما يصدأ الحديد، فاجلُوها[١٥] بالتقوى والتِّلَاوة»[١٦].

---

(١) في (غ): قلب.

(٢) سقطت من (ك) و(غ).

(٣) في (ل) و(ط): لم.

(٤) في (ل) و(ط) و(م): علم.

(٥) في (غ): الصفة.

(٦) في (غ): خلقها.

(٧) في (ل) و(ط): على.

(٨) سقط من (ك).

(٩) قوله: (وبها ميزه ... صقله لها) سقط من (غ) و(ق).

(١٠) في (ل) و(ط): له.

(١١) في (غ): نهاه.

(١٢) في (ل) و(ط): بالعقل.

(١٣) في (ل) و(ط): والتقوى.

(١٤) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(١٥) في (ط): فاصقلوها.

(١٦) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان: رقم (١٨٥٩).

المسألة الثالثة:

كما أنَّ القلب مَحَلٌّ لهذه الصفات[١] الشَّرِيفَةِ فإنَّهُ أيضًا[٢] مَحَلٌّ للصفات الذميمة[٣]، وبهذه الدقيقة تميَّزَ القَدِيمُ عن المُحْدَثِ، فإنَّ[٤] الوجود الإلهي مَوْصُوفٌ بِكُلِّ صِفَةِ كمالٍ مُقَدَّسٌ[٥] عن صفات النَّقْصِ، والموجودُ[٦] المحدَث مَوْصُوفٌ بِوَجْهَيْنِ[٧]، فهو وإن[٨] وُصِفَ بكَمَالٍ[٩] فإنَّهُ مَوْصُوفٌ بالنُّقْصَانِ؛ من شهوة وغَضَبٍ وحِقْدٍ، والحواسُّ تُلْقِي إليه المعاني الذميمة، والعقل والعلم[١٠] يحثُّه على الصفات الكريمة، ويُبيِّنُ[١١] له عاقبة الأوصاف الذميمة، ومَلَكٌ[١٢] مُسَخَّرٌ يَعْضُدُ العلم بنور النظر، وشيطان مُسخَّرٌ يَعْضُدُ[١٣] الشَّهْوَةَ بحُكْمِ الجِبِلَّةِ، ولُطْفُ الله الذي يُسمَّى تَوْفِيقًا، وعَدْلُهُ الذي يُسمَّى خِذْلَانًا قائمان، والقَدَر يجري

---

(١) في (غ): الأخلاق.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ق): الدنية.

(٤) في (ل) و(ط) و(م): وأن.

(٥) في (ل) و(ط): متقدس.

(٦) في (ل) و(ط): الوجود.

(٧) في (ل) و(ط) و(م): بالوجهين.

(٨) في (ك) و(غ): إن.

(٩) في (غ): فهو إن وصف بكمال فقد فاته موصوف باهر؛ لنقصان من شهوته، وغضب وحقد، ولم نجد هاته العبارة في النسخ الأخرى التي بين أيدينا، وصنيع ناسخ (ك) وتصحيحه لعبارة: بالنقصان وإن كان بين با والنقصان بياض؛ مشعر باطلاعه على هاته العبارة وعدم إدراجه لها، لعدم صحة أصلها، والله أعلم.

(١٠) في (ط): الحلم.

(١١) في (غ): بيَّن.

(١٢) في (ك) و(غ): ملك.

(١٣) قوله: (العلم بنور النظر وشيطان مسخر يعضد) سقط من (غ).

على العبد بأحدهما حسَبَ ما سَبَقَ في عِلْمِه، فلما تركَّبت هذه الأخلاق[١] زوجين[٢]، حسَبَ تركيب مخلوقات الله تعالى، عبَّر عليه السلام[٣] عن ذلك قَصْدَ[٤] البيان[٥] بقوله: «قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن»[٦]، وتعالى الله عن إِصْبَعِ جَارِحَةٍ، ولكن كانت حكمتُه ما قدَّمنا[٧] في كتاب المشكلين فذلك موضعُه، وصار تصرُّف[٨] القلب[٩] بين هذه الأحوال تَقْلِيبًا وتَصْرِيفًا، وذلك بقدرة الله وحكمته، فكان مُقلِّبَ القُلُوبِ ومُصرِّفَهَا سُبْحَانَه.

---

(١) في (ق) و(ط): الحقائق.

(٢) بيَّض لها في (ط)، وفي (ل) و(م): حين.

(٣) في النسخ الأخرى: رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٤) في (ط): قصدا.

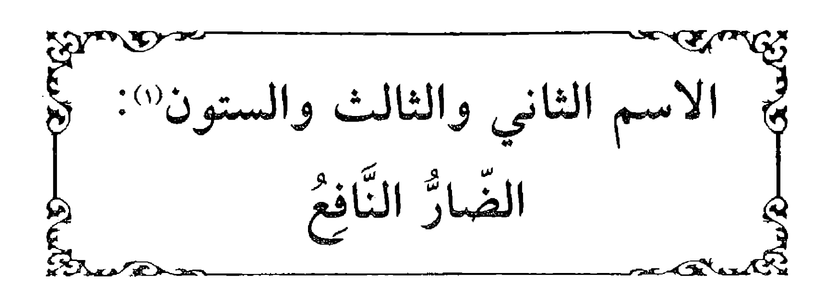
(٥) في (ط): للبيان.

(٦) ليس في الحديث لفظ: «قلب المؤمن»، ولكن المنقول هو الإضافة إلى بني آدم، وهذا اللفظ «إن القلوب بين إصبعين من أصابع الرحمن» مروي عن عدد من الصحابة، منهم: عبد الله بن عمرو بن العاص المتقدم تخريجه.

(٧) في (ل) و(ط): بيناه، وفي (ق): قدمناه.

(٨) في (غ): تصريف.

(٩) في (ك) و(غ): القلوب.



الاسم الثاني والثالث والستون[١]: الضّارُّ النَّافِعُ

فيهما[٢] أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مَوْرِدِهِمَا[٣]

هـو[٤] اسـم[٥] وَرَدَ بِـهِ[٦] القـرآنُ علـى طَرِيـقٍ بَدِيعَـةٍ[٧]، قـال تعـالى[٨]: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾ [يونس:١٨]، وقال[٩] مُخْبِرًا عن الخليلِ في حُجَّتِهِ على قومه: ﴿أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمْ ۝ أُفٍّ لَّكُمْ﴾ [الانبيـاء:٦٧]، وقـال تعـالى: ﴿لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعـراف:١٨٨]، ولـو لـم يكـن البـاري تعـالى

---

(١) في (ط): الاسم الرابع والستون والخامس والستون، وفي (ل): السابع والخمسون والثامن والخمسون، وفي (غ): السادس والسابع والستون.

(٢) في النسخ الأخرى: فيه.

(٣) في (غ): مورده.

(٤) في (ل): هما، وأشار إليه في (ط).

(٥) في (ل): اسمان، وأشار إليه في (ط).

(٦) في (ل): هما، وأشار إليه في (ط).

(٧) في (غ): اللغة.

(٨) في (ط) و(ل) و(غ) و(ق): الله سبحانه.

(٩) في (ط) و(ل) و(غ) و(ق): وقال سبحانه، وفي (م): وقال الله سبحانه.

ضارًّا[١] نافِعًا لكانت الحُجَجُ المتقدمة بَاطِلَةً، واعتذار النبي عليه السلام[٢] ساقِطًا، وذلك باطل، ووَرَدَ في حَدِيثِ أبي هريرة المعدَّد، وأجمعت عليه الأمَّة، واختصَّ به أَهْلُ السُّنَّةِ.

الفصل الثاني: في شرحهما لغةً

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أن الضرر[٣] في اللغة هو الضَّرَرُ بعينه في الحقيقة، وهو:

الفصل الثالث:

وقد أشكل الضرر والنفع على أكثر الخلق حتى ضلُّوا فيه[٤] وأَضَلُّوا، ونحن نكشف حَقِيقَتَهُ[٥] على الاختصار[٦]، إذ كشفناها في المُقْسِطِ على طَرِيقِ الاستِبْصَار[٧]، فنقول:

إن جماعةً من الجهَّال - منهم المعتزلة - ظنُّوا أنَّ الضرر هو ضَرُّ[٨] أَلَمٍ وغَمٍّ وحُزْنٍ ومَشَقَّةٍ، فركَّبُوا من ذلك أصُولًا فاسدة، وركِبُوا سَبِيلًا عَنِ الحق حائدة، وحقيقة الضرر هو الألم والغمُّ والحزنُ الذي لا نفع فيه، يُوفي[٩] عليه أو

---

(١) سقط من (ك) و(غ).

(٢) في (غ) و(ق): ﷺ.

(٣) في (ط): الضر.

(٤) سقطت من (ل) و(ط).

(٥) أشار في (ط) إلى أن بإحدى النسخ: حقيقتهما، وهو الذي في (ل).

(٦) في (ط): على وجه الاختصار.

(٧) مبحث الألم وأحكامه، في مقالات الاسلاميين (١/٣١٨-٣١٩)، والإرشاد (٢٧٣-٢٨٧)، الاقتصاد في الاعتقاد (٨٣)، والغنية في الكلام (٢/١٣٤) وما بعده.

(٨) في (ل) و(ط) و(م): كل.

(٩) في (غ): يربي.

يوازيه، وهو نقيض النفع الذي لا ضرر فيه[1]، ولهذا لم يُوصَف العِلَاجُ وشُرْبُ الأدوية النافِعَةِ ضَرَرًا لِمَا يَعْقُبُه من المنفعة في الصحَّةِ،/ ولا وُصِفَتِ العبادات الشاقَّة بأنها ضَرَرٌ؛ بما فيها من إتعاب الأبدان وتَرْكِ اللذَّاتِ لِمَا يَعْقُبُها[2] من الثواب، والنفعُ الذي لا ضَرَرَ فيه هو نَعِيمُ الجنة، والضَّرَرُ الذي لا نَفْعَ فيه هو عَذَابُ النَّارِ. [١٣٢/أ]

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمتم الضرر والنفع، فالباري تعالى هو المتخصِّصُ[3] بإيثار[4] النفع والضرر.

وعلى العبد أن يكون نافعًا لغيره غير ضارٍّ.

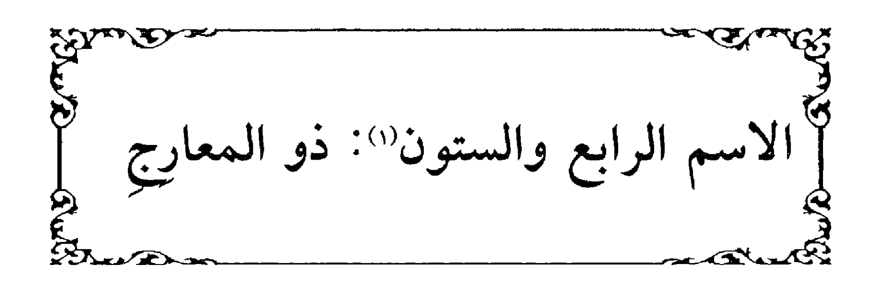
---

(١) في (ل) و(ط): معه.

(٢) في (ل) و(ط) و(م): يعقبه.

(٣) في (ل) و(ط) و(م) و(ق): المختص.

(٤) في (ل) و(ط): بإيتاء.



الاسم الرابع والستون(١): ذو المعارجِ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ به القرآن(٢)، قال الله تعالى(٣): ﴿لَهُۥ دَافِعٌ مِّنَ ٱللَّهِ ذِى ٱلْمَعَارِجِ﴾ [المعارج:٣]، ورُوِيَ(٤) في حديث أبي هريرة المفسَّر من طريق عبد العزيز بن الحُصَين، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

العُروج(٥): الحركة إلى فوق، والنزول(٦): الحركةُ إلى أسفل، يقال: عَرَجَ يَعْرُجُ، بفتح العين في الماضي وضَمِّهَا في المستقبل، عُرُوجًا، كما يقال في مُقابَلته: نَزَلَ نُزُولًا، والمَعَارِجُ مَفَاعِلُ منه.

الفصل الثالث: في حقيقته

فيه ثلاث مسائل:

(١) في (ط): الاسم السادس والستون، وفي (ل): التاسع والخمسون، وفي (غ): الثامن والستون.
(٢) قوله: (وَرَدَ به القرآن) سقط من (ك) و(غ) و(ق) و(ح).
(٣) في (غ): تبارك وتعالى.
(٤) في (غ): ووَرَدَ.
(٥) سقط من (غ).
(٦) في (ك) و(غ): نزول.

المسألة الأولى: في حقيقته

وحَقِيقَتُه ولُغَتُهُ سَوَاءٌ.

المسألة الثانية: في معنى قوله: ﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ﴾

اختلف الناس في معنى قوله ذي المعارج على أربع عبارات:

الأولى: الدرجات[١].

الثانية: الفواضِل والنِّعَم.

الثالثة: العوارج هي[٢] الملائكة.

الرابع: معارج السماء.

المسألة الثالثة: في تحقيق المراد

اعلَمُوا أن المعارج[٣] مَفَاعِلُ، وهي جمع مَفْعل بكسرِ العين وفَتْحِهَا، الذي يُعبَّرُ عنه بالزمان والمكان والمصدر، وإذا كانت محتمِلةً لأن تكون[٤] جمعَ زَمَانِ العُرُوج، وجمعَ مَكَانِهِ، فيحتمل أن يكون المراد به جَمْعَ مَعَارِجِ السماء كما تقدَّم، ويحتمل أن يكون[٥] يُرِيد به زمان العُروج، يُرِيد القَطْعَ من الأرض إلى السماء السابعة - وهو[٦] مسافة عظيمة - في لحظة[٧]، وذلك بَدِيعَةٌ في الخِلقة تدلُّ على القدرة، وتكون الفائدة فيه أمران عظيمان:

---

(١) في (ط): الدرجة.

(٢) في (ط): يعني.

(٣) في (ق): العوارج.

(٤) في (ط): يكون.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في (ط): هي.

(٧) في (ك) و(ل) و(غ): ولحظة.

أحدهما: أن الجهة التي تنزل منها الرحمة، وهي جهة فوق، منها ينزل العذابُ بعينها.

الثاني: نزول العذاب من ناحية العُروج، وهي جهة فوق التي ليس لأحد فيها حيلة[١] ولا مُدافَعة، بخلاف سائر الجهات؛ من يمين ويسار، وخلف وقُدَّام، فإن النفس تتحدَّث بهذه الجهات الأربع بحِيلةٍ أو مُدافعة، فإذا رأت الآية تنزل من فوقها[٢] ألقت بيدها.

فأمَّا قول من قال إن المعارج الدرجاتُ أو الملائكة أو الفواضِلُ، فإنَّما[٣] رأى أن يُعَبِّرَ بمكان الشيء عن الشيء، فإن المعارج مواضعُ[٤] العوارج، وموضع[٥] المنازل والدرجات، وموضع الفواضل[٦]، وذلك كلُّه مَجَازٌ لا يُحْتَاجُ إليه، وإن دلَّ الكلامُ[٧] عليه، **فإنَّ كلَّ كلام يَسْتَقِلُّ معناه[٨] الحقيقي لا يُحْمَلُ على مجازه القريب فكيف البعيد.**

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمتم أن الباري مالك المنازل، فاعلَمُوا:

[الأوَّل]: أنه مُنَزَّهٌ عن التصرُّف فيها بذاتٍ.

---

(١) في (ط): جبلة، وهو تصحيف.

(٢) في (ط): فوق.

(٣) في (ك): فإن، في (غ): فإما أن.

(٤) في (ط): موضع.

(٥) في (م): مواضع.

(٦) قوله: (فإنما رأى أن يعبر ... وموضع الفواضل) سقط من (ق).

(٧) في (غ): العالم.

(٨) في (ط): بمعناه.

الثاني: أنه[١] يَقْسِمُها لمن شاء من غير اعتراض[٢] عليه.

المنزلة السفلى للعبد:

له فيها[٣] ثلاثة أحكام:

الأوَّل: أن يكون نازِلًا بأعلاها.

الثاني: أن يكون عامرًا لها بالكلام[٤] الطيِّب والعمل الصالح.

الثالث: أن يجعل لروحه فيها مَسْلَكًا، فإنَّ الرُّوح الطيبة تَعْرُجُ إلى عِلِّيِّين، والروح الخبيثة تَنزِلُ إلى سِجِّين.

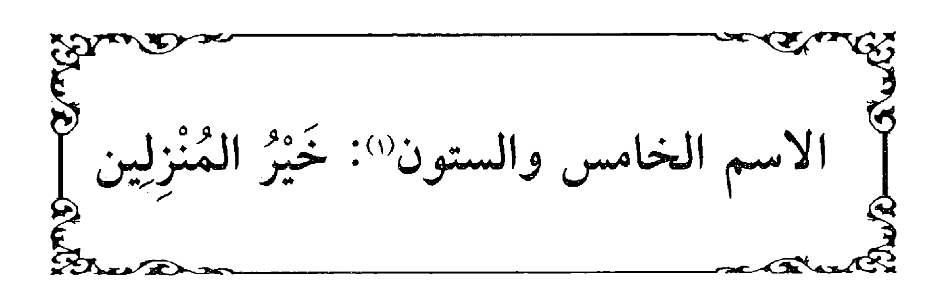
---

(١) في (ط): أن.

(٢) بيض لها في (غ).

(٣) سقطت من غ.

(٤) في (غ): الكلم.



الاسم الخامس والستون(١): خَيْرُ المُنْزِلِين

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ به القرآن، قال تعالى: ﴿وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ﴾ [المؤمنون:٢٩].

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

النُّزُولُ هو الكَوْنُ بالموضع المعتَقد(٢) للاستقرار فيه، هذه حقيقته، ثم نُقِلَ إلى المراتب المعنوية مَجَازًا.

الفصل الثالث:/ في شرحه حَقِيقَةً

الحقِيقَةُ واللُّغَةُ فيه سَوَاءٌ، والمنازل هي أَحَدُ(٣) أَقْسَامِ الدرجات التي بيَّنَّاها في قوله تعالى: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ﴾(٤) [غافر:١٥] إذا مُدِحَتْ(٥)، وهي كل مَحَلٍّ نَزَلَهُ باعتقاد الاستقرار في المحسوس، وكُلُّ خَصْلَةٍ محمودة أو مذمومة اختصَّ بها المختَصُّ، وبهذا فارَقَت الدرجات، فإنَّها في المحمودة(٦) خاصَّةً.

(١) في (ط): السابع والستون، في (غ): التاسع والستون.

(٢) في (غ): المفتقر.

(٣) في (غ): آخر.

(٤) قوله: (التي بيناها في قوله تعلى رفيع الدرجات) سقط من (غ).

(٥) في (غ): مرحت، وهو تصحيف.

(٦) في (ط): المحمود.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنازل لله تعالى[١] يؤتيها من يشاء؛ إِنْ محمودةً فمحمودة، أو غيرها، فاعتقِد أيها العبد[٢] أن ذلك بيده مِلْكًا، ولا يصح أن تكون[٣] له صفة.

المنزلة السفلى للعبد:

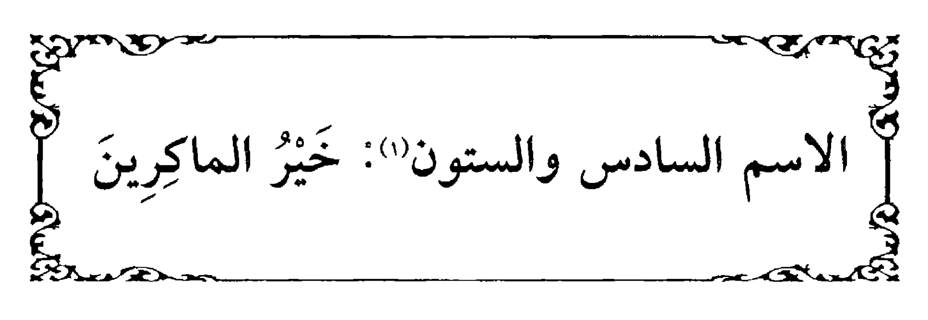
أن يجتهد لنفسه في أحسن المنازل دِينًا، وذلك بنزول المساجد وحِلَقِ الذِّكْرِ، والاختصاص بالحُلى المحمُودة.

---

(١) في (ط) و(م): سبحانه.

(٢) في (ط) و(م): العبد فيه.

(٣) في (ط): يكون.



الاسم السادس والستون[١]: خَيْرُ الماكِرِينَ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

قال[٢] الله تعالى: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤].

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

المَكْرُ في اللغة هو كُلُّ فِعْلٍ يَفْعَلُهُ العالم مع العالم أو العاقل[٣]، يقصد فيه أنه منفعة وهو له مَضَرَّةٌ.

الفصل الثالث: في حقيقته

الحقيقة فيه ما قلنا إنه لغةٌ، والباري تعالى يفعل مع الكفار فِعْلًا من الصحة والنِّعمة يظنونهما[٤] منفعَةً وهي مَضَرَّةٌ، لأنَّها أَسْبَابٌ إلى الكُفْرِ والمعصية، وفي هذا إشكالان:

---

(١) في (ط): الثامن والستون، وفي (غ): الموفى سبعين.

(٢) في (غ): ورد به القرآن، قال تعالى.

(٣) في (ط) و(ك): الغافل، ومرَّضها، وفي الطرة: في ع: العاقل وصحَّحها، وهي كذلك في (ح)، وسقط من (ق).

(٤) في النسخ الأخرى: يظنونها.

الأوَّل: أن الباري تعالى إنما ذَكَرَ المَكْرَ في طريق الجزاء لا في طريق الأسماء، كما قال: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة:١٥]، وقال[١]: ﴿وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق:١٦]، فإنما جاء هذا كله في جزاء الأفعال، ويُسمَّى **جَزَاءُ الفِعْلِ باسم الفِعْلِ** حسَبَ ما بيَّنَّاه في كتاب المشكلين، وكذلك المَكْرُ، فما كان هذا سَبِيلُه لا يُتَّخذُ اسمًا.

بيانه[٢]:

أنَّ المكر قد أضافه النبي عليه السلام[٣] إلى الباري تعالى ابتداءً، وكان[٤] يقول في دعائه: «رب أعني ولا تُعِن عليَّ، وامكُر لي ولا تمكُر عليَّ»[٥]، فأضافه إليه ابتداءً وسأله منه، فدَلَّ على أنَّهُ من أوصافه وأسمائه.

الإشكال الثاني: أن المكر مذموم، فإضافتُه إلى الله عزَّ وجلَّ[٦] مُشاقَّةٌ[٧].

الجواب: أن المكر على قسمين:

مَحْمُودٌ: وهو ما يُفعَل مع الكفار أو للحِيلَةِ[٨] في تخليص النفس والمال من الظالم.

---

(١) في (ط): وقال تعالى.
(٢) في (غ): هو، وفي (ح) و(ق): بيد.
(٣) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.
(٤) في (ط): فكان.
(٥) أخرجه أحمد (١٩٩٧)، وأبو داود؛ في أبواب الوتر، باب ما يقول الرجل إذا سلم: ١٥١٠ (٨٣/٢- محيي الدين)، والترمذي؛ في الدعوات، بابٌ منه: ٣٥٥١ (٤٤٦/٥- بشار)، من حديث ابن عباس.
(٦) لم يرد في النسخ الأخرى.
(٧) في (ط) و(ق): متشابه، وفي (ح): مسمى به.
(٨) في (ك) و(غ): للجُملة، وفي (ق): للجبلة.

ومذمومٌ: وهو ما يُفعل على العموم مع المؤمنين.

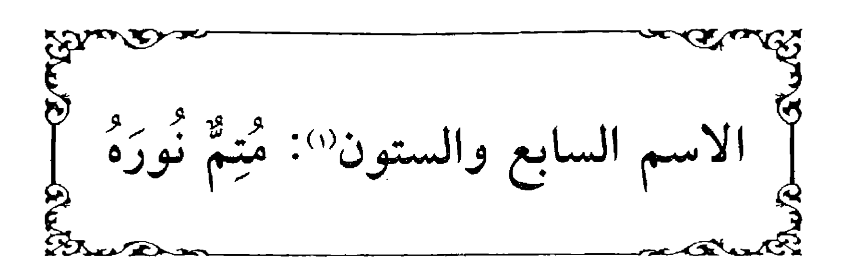
فالذي يوصي به الباري تعالى[١] - وهو من أفعاله - هو المحمود، وهو الذي يجوز للمسلمين[٢] سلوكه، والمذموم لا يُوصَفُ به الباري فِعْلًا، ولا يجوز[٣] للمسلم ارتكابه، والله أعلم.

---

(١) لم يرد في النسخ الأخرى.

(٢) في النسخ الأخرى: للمسلم.

(٣) في (ط) و(م): يسوغ.



فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

هو اسم وَرَدَ به القرآن، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ﴾ [الصف:٨].

الفصل الثاني: في شرحه لغةً، والفصل الثالث: في شرحه حقيقةً

قد تقدَّم ذِكْرُ النُّورِ حقيقة ولغةً(٢) في تَفْسِيرِ قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور:٣٥]، فأمَّا قولُهُ: مُتِمُّ نُورَهُ، فإنَّ التَّمَامَ من الأَسْمَاءِ المضافة(٣) كما قدَّمناه، فلا يَكُونُ تَامًّا إلَّا بالإضافة إلى نَاقِصٍ، وقد بيَّنَّا أن لله سبعين حِجَابًا من نُورٍ، أوَّلها السِّرَاج، وآخِرُها رِدَاءُ الكِبْرِيَاء، وهو النُّور الأعظم.

إذا قلنا إنه من أسمائه؛ ومن(٤) أنواره(٥) مُجَسَّمة(٦) ومنها مَعْنَوِيَّةٌ، ومن أشرف المعنوية الرُّسُلُ والكُتُبُ والملَك(٧)، فإذا أظهر الله تعالى(٨)

---

(١) في (ط): التاسع والستون، وفي (غ): الحادي والسبعون.

(٢) في (ط) و(م): لغة وحقيقة.

(٣) في (ط): الإضافية، وفي (م): من أسماء الإضافة.

(٤) في (ط): فمن.

(٥) في (ط): أنوارٍ.

(٦) في (ط): شمسية.

(٧) في (ق): المال.

(٨) لم يرد في النسخ الأخرى.

الملك[١]، وبعث الرُّسُل، وأنزل الكُتُب، صَرَفَ[٢] الكفَّارَ عنها، وصَدَمُوا[٣] فيها قَصْدًا لإطْفائِها وإِخفائِها، أو تَقْصِيرِها[٤] وتَوْقِيفِها، فيَأْبَى الله إلَّا أن يُتِمَّ نُورَه، وتَمَامُه أن يبلغ إلى القدر[٥] الذي أرادَه فيه وكَتَمَه[٦] ظاهرًا[٧] منه[٨]، فافهموا ذلك ترشُدوا.

والتنزيه[٩] ووصفُ الله فيه وحظُّ العبد منه قد تقدَّمَ من[١٠] قَبْلُ، والله أعلم.

---

(١) في (غ) و(ق): المال.

(٢) في (ق): صدف.

(٣) في (ط): صدفوا.

(٤) في (ط): وتقصيرها.

(٥) في (ط): المقدار.

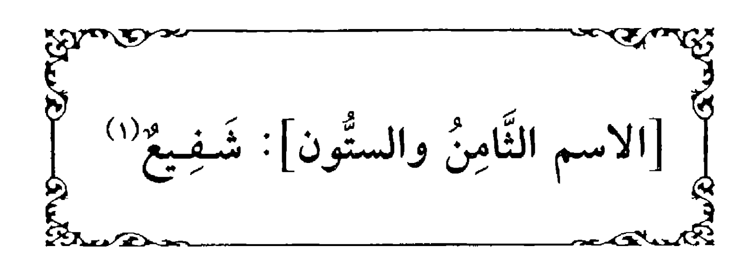
(٦) في (غ) و(ح) و(ط) و(م) و(ك): وكتبه، ومرَّضها، وأثبتنا ما صحَّحه بالطرة.

(٧) سقط من (ط)، وفي (غ) و(ح) و(ك): ظاهرة، وأثبتنا ما صحَّح بطرته.

(٨) سقطت من (ط).

(٩) في (ط): التنزيل.

(١٠) في (ط) و(م): قبل.



[الاسم الثَّامِنُ والستُّون]: شَفِيعٌ[(١)]

عدَّه بَعْضُ النَّاسِ اسمًا لأجل قوله: ﴿مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ [السجدة:٤]، ولأنَّه جاء في الخبر الصَّحِيحِ أنَّ الله[(٢)] تعالى/ يَشْفَعُ[(٣)]. [١٣٣/أ]

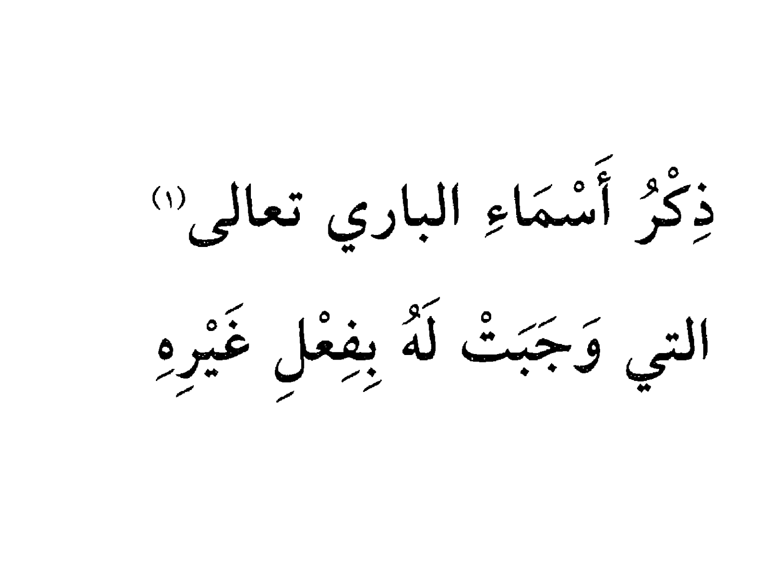
ومعنى الشفاعة ضَمٌّ شيء إلى شيء، فهو يَضُمُّ إلى أهل الجنة من شَاءَ من أَهْلِ النَّارِ، على وَجْهٍ بيَّنَّاه في كتاب المُشْكِلَيْنِ والمُقْسِطِ وغَيْرِهِمَا.

---

(١) وإذا عددنا اسم البديء المتقدم ذكره ضمنًا يستكمل التاسع والستين.

(٢) في (ط): سبحانه.

(٣) هو في حديث أبي سعيد الخدري في الرؤية، وطرفه: «أن أناسا في زمن النبي ﷺ قالوا: يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال النبي ﷺ «نعم، هل تضارون في رؤية الشمس بالظهيرة ضوء ليس فيها سحاب «الحديث»، وفيه «فيقول الله عز وجل: شفعت الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون، ولم يبق إلا أرحم الراحمين ...» وهو عند البخاري في التفسير باب: «إن الله لا يظلم مثقال ذرة» [النساء:٤٠]:٤٥٨١ (٤٤/٦- طوق النجاة)، ومسلم في الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية: ١٨٣ (١٦٧/١- عبد الباقي)، وفي المستدرك على الصحيحين للحاكم، كتاب الأهوال: ٨٧٣٦ بطول، وقال (٦٢٦/٤): «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة، إنما اتفقا على حديث الزهري، عن سعيد بن المسيب، وعطاء بن يزيد الليثي، عن أبي هريرة مختصرا، وأخرج مسلم وحده حديث عبد الرزاق، عن معمر، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد بأقل من نصف هذه السياقة» والله أعلم.



ذِكْرُ أَسْمَاءِ الباري تعالى[1] التي وَجَبَتْ لَهُ بِفِعْلِ غَيْرِهِ

(١) لم يرد في النسخ الأخرى.

اعلَمُوا - أفادكم الله المعارف - أن أسماء الباري تعالى على ما بيَّنَّاه من الترتيب والتقسيم، وهذا الباب خَاتِمَةُ أسمائِه حسَبَ ما تقدَّم بَيَانُه في المقدِّمَات، وهي ذِكْرُ الأسماء التي وَجَبَتْ له بِفِعْلِ غَيْرِهِ.

وقد قلنا في المتقدِّم[١] من كَلَامِنَا[٢]، إنَّ أفعال الباري لا تُوجِبُ صفاتٍ لذاته فكيف أفعالُ غيره، وكما تُوجِبُ[٣] أَفْعَالُه أَسْمَاءً، فكذلك أَفْعَالُ غَيْرِهِ، تُوجِبُ له أيضًا أَسْمَاءً، وهُوَ فَنٌّ من التَّحْقِيقِ والتوحيد[٤] تَكِعُّ[٥] عنه قلوب الشادين، وتَشْمَئِزُّ له[٦] نُفُوسُ الحاسدين[٧]، وتَقْشَعِرُّ منه جُلُودُ القَاصِرِين المتقَاعِدِين.

وهي جَمَّةٌ يَكثُرُ تَعْدَادُهُا، لكن نُشِيرُ مِنْهَا إلى أسماء:

(١) قوله: (وهي ذكر الأسماء ... وقد قلنا في المتقدم) سقط من (غ).

(٢) انظر المقدمتين الواردتين في أوَّل «أسماء الأفعال».

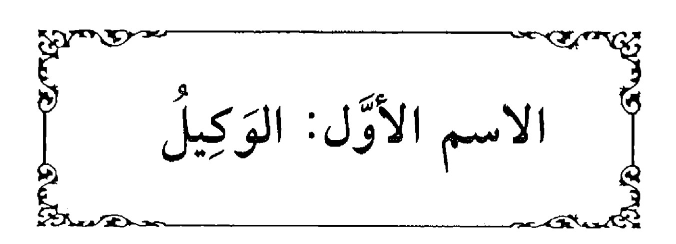
(٣) في (ط) وق: توجب له.

(٤) سقط من (ط)، وفي (ق) و(م): في التوحيد، وفي (ح): التوفيق، وفي (ك): التوكيد، والمثبت من (ل).

(٥) في (ل) و(ط): تكيع.

(٦) سقطت من (ك).

(٧) في (ك): الحائرين، ومرضها، وفي (ط) و(ق): الجامدين، وفي (م): الجاحدين، والمثبت من (ل) و(غ) و(ح).



الاسم الأوَّل: الوَكِيلُ

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

هو اسم وَرَدَ به القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾ [الاسراء:٦٥]، وقال: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكِيلًا﴾ [الاسراء:٢]، وقال مُخْبِرًا عن المؤمنين: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران:١٧٣]، وجاء في حديث أبي هريرة المفسَّر، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

اختلَفَ أهل اللغة في العِبَارَةِ عن معناه على أربعة أقوال:

الأوَّل: أنه الكفيل؛ قاله الفرَّاء(1)، وأنشد:

ذَكَرْتُ أبا أَرْوَى فَبِتُّ كأنَّني بردِّ(2) الأمورِ الماضيات وَكِيلُ(3)

الثاني: كَافٍ.

---

(١) معاني القرآن: (٢/ ١١٦).

(٢) في (ط): يرد.

(٣) أنشده بسنده إلى ابن الأعرابي عن شقران السلامي ابنُ عساكر في تاريخ دمشق (٢٣/ ١٢٦)، ورواه ابن عبد البر في بهجة المجالس (٢/ ١١٢)، واستشهد به في الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ٨)، وبعده:

وكلُّ اجتماعٍ من خليلٍ لفرقةٍ وكلُّ الذي بعدَ الفراقِ قليلُ

الثالث: المُقْسِط، قاله ابن عرَفة[١].

الرابع: حفيظ، رُوِيَ عن الفرَّاء أيضًا.

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً وعقدًا[٢]

[المسألة الأولى][٣]:

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أن الوكيل فَعِيلٌ من الوَكَالَةِ، يقال: وكَلْتُ إليه أَمْرِي، أَكِلُهُ ووكَلْتُ فُلَانًا، والوُكْلُ والوَكِيل الضَّعِيفُ البَلِيدُ، والتواكُل[٤] إظهار العجز والاعتماد على الغير.

وإذا فهمتم هذا، **فالوَكِيل** هو الضعيف الذي يَكِلُ أمرَه إلى غيره، مِمَّن يَعْجِزُ كعَجْزِهِ، ومنه قوله عليه السلام[٥]: «لا تَكِلنا إلى أنفسنا طَرْفَةَ عَيْنٍ فنهلِك»[٦].

---

(١) نِفْطَوَيْه (٢٤٤ - ٣٢٣ هـ): إبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي العتكي، أبو عبد الله، إمام في النحو، وكان فقيها، رأسًا في مذهب داود الظاهري، راوية في الحديث موثوقا بروايته، ولد بواسط ومات ببغداد، وكان يؤيد مذهب سيبويه في النحو؛ فلقبوه نفطويه، ذكر له ياقوت عدة كتب، منها «كتاب التاريخ»، و«غريب القرآن»، و«أمثال القرآن»، ترجمه الخطيب في تاريخه (٩٣/٧)، والمنتظم لابن الجوزي (٢٧٧/٦)، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي (٢٥٤/١)، والإنباه للقفطي (٢١١/١).

(٢) في (ط): وعقيدة، وفي (ل): في شرح حقيقته وعقيدته، وسقط من (ق).

(٣) إضافة للبيان، وسقطت المسألة بكاملها من (ق).

(٤) في (ل) و(ط): التوكل.

(٥) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٦) هو حديث دعوات المكروب بلفظ: اللهم رحمتك أرجو فلا تكلني إلى نفسي طرفة عين، أصلح شأني كله، لا إله إلا أنت»، أخرجه أحمد (٢٠٤٣٠)، وأبو داود؛ في النوم، باب ما يقول إذا أصبح: ٥٠٩٠ (٣٢٤/٤- محيي الدين)، وابن حبان؛ في الأدعية، باب وصف دعوات المكروب: ٩٧٠ (٢٥٠/٣- شعيب)، والبخاري؛ في الأدب المفرد، باب دعاء الكرب: ٧٠١ (ص٢٤٤). من حديث أبي بكرة.

والمُتَوَكِّل هو الذي يُقِرُّ بعَجْزِهِ ويُلْقِي مقاليد[١] أَمْرِهِ إلى القَادِرِ عَلَيْهِ، فإذا فَعَلَ ذلك يقال: وَكَلَ أمرَه إليه وتوكَّل عليه، وهو الوَكِيل؛ فَعِيلٌ بمعنى مَفْعُول، لا معنى له سِوَاه.

فأمَّا من قال: إنه الكافي أو الكَفِيل أو المُقْسِط أو الحفِيظ[٢]، فليس ذلك من مُقتضَيات اللفظ، وإنَّما هو مَأْخُوذٌ من لَوَازِمِ المعنى، وفَوَائِدِ ثَمَرَاتٍ[٣] تتعلَّق به، وليس ذلك بتفسيرٍ ولا هو[٤] في حُكْمِ التفسير[٥].

المسألة الثانية[٦]: [في الرد على هشام الفُوْطِي[٧]]

اتَّفَقَ الناس على وصف الباري[٨] بأنه وَكِيلٌ، لكَوْنِ ذلك وَارِدًا في كِتَابِهِ[٩]، إلَّا هِشَامًا[١٠] الفُوْطِي[١١]، فإنه أبى ذلك[١٢]، واحتج بأن هذه

---

(١) في (ل) و(ط): بمقاليد.

(٢) سقط من (ك).

(٣) في (ل) و(ط): وثمرات.

(٤) سقط من (غ).

(٥) في (ل) و(ط): المفسَّر.

(٦) سقطت المسألة بكاملها من (ق).

(٧) هكذا ضبطه النديم في الفهرست، وكذلك هو في (ك).

(٨) في (ط): الباري تعالى.

(٩) في (غ): كتبه.

(١٠) في (ط) و(ل): هاشما، وتصحف الفوطي في (غ) إلى القرطي.

(١١) هشام بن عمرو، أبو محمد الفُوطِي، المعتزلي، من أهل البصرة، رأس الهشامية، قال فيه الذهبي: صاحب ذكاء وجدال، وبدعة ووبال، من طبقة النظَّام المتوفى عام ٢٣١هـ، وكان المأمون يجله ويستنبله، ذكر له النَّديم من تصانيفه: كتاب خلق القرآن، وكتاب التوحيد، والأصول الخمس، ترجمه أبو القاسم البلخي تـ ٣١٩هـ في مقالات الإسلاميين له (٧٤-٧٥)، والقاضي عبد الجبار تـ ٤١٥هـ في فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة (٢٧١)، كلاهما ضمن (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) بعناية فؤاد السيد، والنديم في الفهرست: ١/٥٩٥-٥٩٦، بعناية أيمن فؤاد السيد، والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٠/٥٤٧)، والصفدي في الوافي بالوفيات (٢٧/٢١١).

(١٢) وكان ينهى عن قول: حسبنا الله ونعم الوكيل، ويقول: معنى نعم الوكيل: أي المتوكل عليه، سير أعلام النبلاء (١٠/٥٤٧).

صفةُ نَقْصٍ لأنه يُوهِمُ الخطأ كوكيل القُرَى[١] والحوائج، وذلك لا يَلِيق بالله سبحانه.

والجواب: أنَّ هذا بعد[٢] وُرُودِ[٣] النَّصِّ باسم الوكيل، كقول إبليس بعد وُرُود الأمر بالسجود: أنا خير منه.

جوابٌ ثانٍ: وذلك أن **الاشتراك في الأسماء لا يُوجِبُ الاشتراك في المعاني**، كالجبَّار والمتكبِّر، أَوَ لا تَرَى أن المشتَهَى مَحْبوبٌ، والباريَ مَحْبوبٌ، وكذلك الربُّ اسمٌ عَظِيمٌ من أسماء الله تعالى[٤]، ويَشْتَرِكُ فيه مع رَبِّ الدَّابَّةِ ورَبِّ الدَّارِ، وذلك لا يَضُرُّ في الاعتقاد إذا[٥] عُلِمَ المعنى.

المسألة الثالثة: في تركيب المعنى الاعتقادي على اللغوي

اعلَمُوا - أرشدكم الله - أنا إذا[٦] قلنا إن الوكيل هو من وَكَلتُ إليه[٧] الأمور وألقيت إليه المقاليد فهذا يقتضي أنه اسمُ فِعْلٍ، ومعلوم أن المقاليد كلَّها لله، وإنما قال[٨] للعبد سلِّم إليَّ بقولك مالي بحقِّي،/ و تَخَلَّ عمَّا ليس لك [١٣٣/ب] باعتقادك، وأنا الموفِّق لك في كل[٩] ذلك والمانع[١٠] منه، وتوفيقي لك لذلك[١١] علامة نَجَاتِك، ومَنْعِي علامة هلاكِك[١٢].

---

(١) في (غ): العري، وهو تصحيف.
(٢) في (ل) و(ط): بعيد، وهو تصحيف.
(٣) في (ل) و(ط): وورد، وهو تصحيف.
(٤) في (ل) و(ط): سبحانه.
(٥) في (ل) و(ط): لما.
(٦) سقطت من (ك).
(٧) في (غ): له.
(٨) في (غ): قال الله.
(٩) سقط من (غ).
(١٠) في (ط): أو المانع.
(١١) في (ط): بذلك.
(١٢) في (ل) و(ط): هلكتك.

فقد تبيَّن لكم أن الوكيل اسمٌ يَرْجِعُ إلى الفِعْلِ، له معنًى حَقِيقِيٌّ هو لله وَاجِبٌ، فكَوْنُ[١] المقاليد إليه والأمور بيده، أَمْرٌ وَاجِبٌ لم يَزَل ولا يَزَال، وتَسْلِيم العباد ذلك له[٢] أمرٌ حَدَثَ[٣]، فهو المَلِكُ بما وجب له، والوَكيل بما صار[٤] إليه، والتَّسْلِيمُ مُضَافٌ إلينا[٥] في المجاز، وهو له بالحقيقة، **وهذا تَحْقِيقٌ بَالِغٌ[٦] لا يَقْدُرُهُ قَدْرَهُ إلَّا رَيَّانُ من العُلُومِ، جَذْلَانُ من الإِيمَان**.

الفصل الرابع: في التنزيل

إذا عَلِمتم معنى الوكيل فللَّه[٧] في ذلك في منزلته العُلْيَا أَحْكَامٌ يختصُّ بها أربعةٌ[٨]:

الأوَّل: انفِرَادُه بِحِفْظِ الخلْق.

الثاني: انفِرَادُه بكِفَايَتِهم.

الثالث: قُدْرَتُه على ذلك كُلِّه.

الرابع: أن جَمِيعَ الأُمُورِ[٩] من خَيْرٍ وشَرٍّ ونَفْعٍ وضُرٍّ وكُلِّ حَادِثٍ بِيَدِهِ.

---

(١) في (ل) و(ط): فتكون.

(٢) في (ط): له ذلك.

(٣) في (غ): حادث.

(٤) في (ل) و(ط): سلم.

(٥) في (ك) و(غ) و(ح): إلينا.

(٦) في (ط): بليغ.

(٧) في (ط): فلله تعالى.

(٨) سقطت من (ل) و(ط).

(٩) في (ك) و(غ) و(ح): الأمر.

المنزلة السُّفْلَى للعبد:

وله في ذلك ثَلاثَةُ أَحْكَامٍ:

أحدها[١]: أن يتبرَّأَ من الأمور إليه لِتَحْصُلَ[٢] له حَقِيقَةُ التَّوْحِيدِ، ويَرْفَعَ عن نَفْسِه شَغَبَ الوُجُودِ[٣].

الثاني: أن لا يَستَكْثِرَ ما يسأل، فإنَّ الوكيل غَنِيٌّ، ولهذا قيل: من علَامات[٤] التوحيدِ كَثْرَةُ العِيَالِ على بِسَاطِ التوَكُّل[٥].

الثالث: أنك[٦] إذا عَلِمْتَ أنَّ وَكِيلَكَ غَنِيٌّ وَفِيٌّ قَادِرٌ مَلِيٌّ، فأعْرِضْ عن دُنياك وأَقْبِل على عبادة من يتولَّاك[٧].

---

(١) في (ط): الأول، وسقط من (ل) و(م) و(غ) و(ق) و(ح).

(٢) في (ط): ليحصل، وفي (ل): فيحصل.

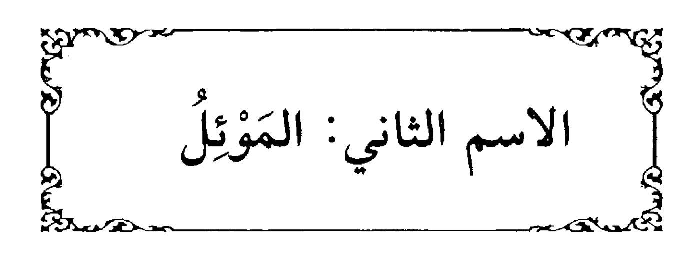
(٣) في (غ): مشقة الوجود، وقد ضرب على مشقة في (ك).

(٤) في (ط): علامة.

(٥) التحبير في شرح الأسماء الحسنى للقشيري (١٨٩).

(٦) سقطت من (غ) و(ح).

(٧) في (ط): مولاك.



الاسم الثاني: المَوْئِلُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

قال الله تعالى: ﴿لَّن يَّجِدُواْ مِن دُونِهِۦ مَوْبِلًا﴾ [الكهف:٥٨]، ولم يذكره علماؤنا، إلا أنَّا[1] وجدناه في كتاب الله استقراءً، فلم يَتَفَطَّنُوا له.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

المَوْئِلُ الملجأ، يقال: وَأَلَ إليه يَئِلُ وَأْلًا ووُؤُولًا ووَئِيلًا، ووَاءَلَ مُوَاءَلَةً ووِئَالًا لجأ، والوَأْل والمَوْئِلُ المَلْجَأُ.

الفصل الثالث: في شرحه عقيدةً

إذا كان الموئِل الملجأ[2]، فالباري تعالى هو مَلْجَأُ المهضومين ومَفْزَعُ المظلومين، كما قال تعالى: ﴿أَمَّن يُّجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النمل:٦٢]، ولا خلاف في ذلك فيحتاج إلى دليل، ولا إشكال فيه فيفتقر إلى مَزِيدِ بَيَانٍ.

---

(١) سقط من (غ).

(٢) قوله: (يقال وأل إليه ... إذا كان الموئل الملجأ) سقط من (غ).

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العليا للربِّ[1]:

وله في ذلك[2] ثلاثةُ أحكامٍ:

الأوَّل: أنه لا مَلْجَأَ غيرُه.

الثاني: أنه[3] إذا لجأت إليه دون مُقَدِّمَةٍ قَبِلَكَ.

الثالث: أنك إذا لجأت إليه مع المعاصي والإعراضِ قبل ذلك أَغَاثَك.

المنزلة الثانية[4] للعبد:

أن يلزم الطاعة، ويُقَدِّمَ الأَسْبَابَ الحَسَنَةَ قَدْرَ الاستطاعة، ليَجِدَهَا مَفْزَعًا عنده وَقْتَ الضرُورَة، فإنَّ ذلك أصحُّ له في الكِفاية، وأَنجَحُ في العِصْمَةِ، قال تعالى في يونس: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ لَلَبِثَ فِى بَطْنِهِۦٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الصافات:١٤٣-١٤٤].

وقال علماؤنا: سبَّح في الرخاء فأَنْجَحَ في الشدَّة، وقال عليه السلام[5]: «إن ثلاثة نفر ممن كان قبلكم آوَوا إلى غارٍ حذار المطر، فانحدرت عليهم صخرَةٌ سدَّت فَمَ الغار وأَيِسُوا من الخلاص، فقالوا»[6] الحديث[7]، فكل واحد منهم إنَّمَا توسَّل بما تقدَّم حَالَةَ الرَّخَاءِ في حَالَةِ الشدَّةِ.

---

(١) أتى على هذا الفصل القرطبي في شرحه للأسماء فلم يغادر منه حرفا ولا كلمة، انظر الكتاب الأسنى: (١/٥١٨).

(٢) قوله: (وله في ذلك) سقط من (ك) و(غ).

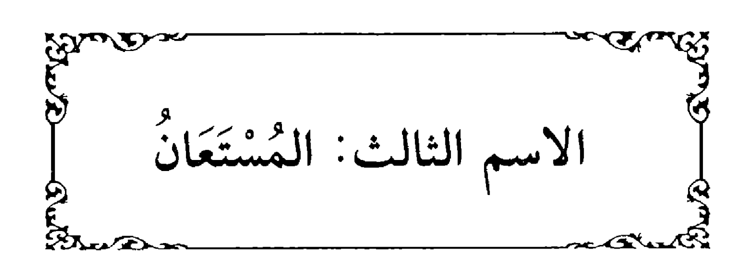
(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): السفلى.

(٥) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٦) أخرجه أحمد (٥٩٧٣)، والبخاري في الإجارة، باب من استأجر أجيرا فترك أجره فعمل فيه المستأجر فزاد: ٢٢٧٢ (٣/٩١- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الرقاق، باب قصة أصحاب الغار الثلاثة: ٢٧٤٣ (٤/٢٠٩٩- عبد الباقي)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٧) سقط من (غ) و(ط) و(م).



الاسم الثالث: المُسْتَعَانُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

قال سبحانه: ﴿وَرَبُّنَا ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء:١١٢]، ولم يرد في حديث أبي هريرة، ولا ذكره علماؤنا[١]، وهو من أَشْرَفِ الأسماء لشَرَفِ مُتَعَلَّقِه، وقد تضمَّنت فاتحة الكتاب معناه، فقال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

[١٣٤/أ] الاستعانة في اللغة ممَّا كثُر استعمالها/ في لفظهم لكثرة احتياجهم لها[٢]، لكنهم لم يُخَلِّصوا لها عبارةً خاصَّةً، قالوا: العَوْنُ الظَهِيرُ[٣]، ويُسَمُّون[٤] البَاءَ حَرْفَ الاستعانة، لأنك تقول: كَتَبْتُ بالقَلَمِ، وضَرَبْتُ بالسيف، وبَرَيْتُ بالمُدْيَةِ.

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

فيه مسألتان:

---

(١) قال القرطبي في الأسنى: «قد ذكره غير واحد منهم الأُقْلِيشي» (٥٤٥/١)، والأقليشي من تلاميذ القاضي، فلا يتجه هذا الاستدراك.

(٢) في (ط) و(م): إليها.

(٣) في (ك): الطهير، وفوق الطاء حرف نون، أي بيان، وفي (غ): الطهر.

(٤) في (ط): وقد يسمون.

المسألة الأولى: في حقيقة العَوْنِ

قال علماؤنا: العَوْنُ[١] هو القدرَةُ على الشيء، يقال: أعانَه إذا أَقْدَرَهُ، والقُدْرَةُ هي الصِّفَةُ التي يَتَيَسَّرُ بِهَا فِعْلُ الشَّيْءِ، وهي المتعلِّقَةُ بوُجُودِ العدم[٢]، فَسَمَّوا كلَّ ما كان في العادة سَبَبًا للشَّيْءِ، أي مُقْتَرِنًا بوُجُودِه[٣] ومُيَسِّرًا[٤] في العادَةِ له عَوْنًا[٥]، كالسِّكِّين للبَرْيِ، والقَلَمِ للكتابة، والسَّيْفِ للضَّرْبِ.

المسألة الثانية:

إذا عَرَفتم معنى العَوْنِ فالاستعانة هي طَلَبُ العَوْنِ[٦] وسؤالُه، وذلك لا يكون إلَّا من الله وحده، لأنَّه هو[٧] خالقُ القدرة ومُيَسِّر الأسباب، وكذلك علَّمنا دينَنا، وبيَّن لنا اعتقادَنا فقال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، لكنه أَذِنَ في نسبته إلى المخلوقين، ورخَّص في سؤالهم ذلك بعد المعرفة بأنه سخَّرَهُم وخَلَقَ القُدرة لهم كخلقها لك.

والأفعال[٨] على قسمين:

منها ما يستقلُّ به المرء؛ ومنها ما لا يستقلُّ به.

ولها أيضا حالان[٩]:

حالة يَسْتَقِلُّ فيها العبد بالفِعْلِ؛ وحالةٌ لا يستقلُّ[١٠].

---

(١) سقط من (ك).

(٢) في (ط): المعدوم.

(٣) في (غ): بالوجود.

(٤) في (غ): مفسرا.

(٥) سقط من (ط).

(٦) قوله: (فالاستعانة هي طلب العون سقط) من (غ).

(٧) سقط من (ك) و(غ).

(٨) في (ط): ولكن الأفعال.

(٩) في (ط): حالتان.

(١٠) في (ط): لا يستقل فيها.

فرخَّص له في طلب المعونة على فِعْلٍ لا يَسْتَقِلُّ به، إمَّا بمعنًى[1] يَرْجِعُ إلى الفِعْلِ، أو بمعنًى[2] يَرْجِعُ إلى الحال[3]، فإن ترخَّص فذلك له توسعة، وإن حزَمَ[4] ورَدَّ الأمر إلى أهله - وهو الله تعالى - فهو أَقْوَمُ في الطَّرِيق، وأَقْوَى في التَّوحيد[5] والتَّحْقِيقِ كما رُوِي[6].

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العُلْيَا للربِّ:

تتبيَّن لكم في حُكْمَيْنِ:

أحدهما: أنه لا مُعِينَ سواه.

الثاني: أنه وإن كان يُعِينُ فإنه لا يُعان ولا يَسْتَعِين لاستحالة ذلك عليه.

المنزلة السُّفْلَى للعبد:

تتبيَّن لكم أيضًا في حُكْمَيْنِ:

أحدهما: أن لا يستعين بغير الله، كما تقدَّم من قول الخليل لجبريل عليهما السلام[7] وقد عَرَضَ له في المنجنيق «فقال له: ألك حاجة؟ فقال: أمَّا إليك[8] فلا»[9].

---

(١) في (ط) و(غ): لمعنى.

(٢) في (ط) و(غ): بمعنى.

(٣) في (غ): المحال.

(٤) في (ل) و(غ) و(ح) و(ط): عزم.

(٥) في (ط): التحديد.

(٦) لعله يشير إلى ما يأتي في الفصل الرابع من قصة إبراهيم عليه السلام.

(٧) في (غ) و(ط): صلى الله عليهما.

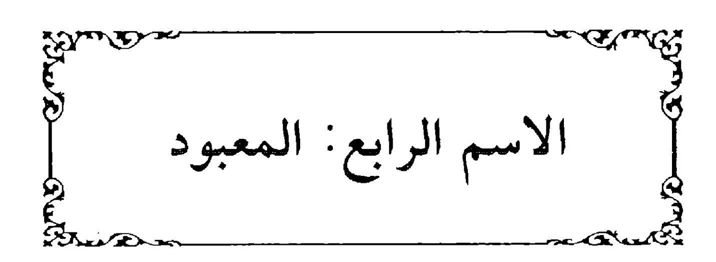
(٨) قوله: (أما إليك سقط) من (غ).

(٩) رواه الطبري في جامع البيان (٤٦٧/١٨) بسند مرسل، والبيهقي في شعب الإيمان (٣٥٢/٢)، من قول بشر بن الحارث.

الثاني: أن الاستعانة بغير الله على طاعته لله[1] إذا قَدَرْتَه قَدْرَه وتحقَّقت أنَّه واسِطَةٌ لا يَمْنَعُ منها ولا يُؤَثِّرُ في الاعتقاد.

---

(١) في (ط): طاعة الله.



الاسم الرابع: المعبود

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وهو اسم لم يَرِدْ به قرآنٌ ولا رأيتُه في السنَّة، لكن لَمَّا جاء المستعان من يُسْتَعَانُ[1] قلنا: المعبُودُ من يُعْبَد[2]، قدَّمنا[3] المستعانَ عَلَيْهِ لأنَّه وَرَدَ مَذْكُورًا بصيغة[4] الأسماء، ولم يَرِدِ المعبود إلَّا فِعْلًا، وأجمعت عليه الأمَّة.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

تركيب «عين باء دال»[5] في لسان العرب يُفِيدُ مَعَانِيَ مفيدة[6]، لكن المقصود من مَعَانِيهَا الآن عِندَنَا أنَّ العبد هُو المملُوك المربُوب، يُقَال: عبد عُبُودَةً[7]، وتعبد الرَّجُلَ صيَّره كالعبد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء:٢٢]، ويقال: بَعِيرٌ مُعبد وطَرِيقٌ مُعَبَّدٌ، وهو الذي لا صعوبة فيه، قد سهل بالرياضة للبعير، وكثرة المشي للطريق[8].

---

(١) في (ط): نستعين.

(٢) في (ط): نعبد.

(٣) في (ط): وقد قدمنا.

(٤) في (غ): بصفة.

(٥) في (غ) و(ح): ع ب د.

(٦) في (ح): متعددة، وفي (ط): معددة.

(٧) في (ط): عبودية.

(٨) في (ط): عليه.

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً وعَقْدًا

فيه مسألتان:

المسألة الأولى:

أَمَّا الحقيقة فإنِّي لما تتبَّعتُها أَلْفَيْتُهَا مُنتَظمَةً من التصرُّفِ والاستعمال، وكان[1] العبد هو المصرَّف بحكم السيِّد، والسيِّد هو المصرِّفُ للعبد بحُكْمِ نفسه، وإليه/ يرجع عبيد الله، فإنه المصرِّفُ لهم، وعبيد القوم، لأنَّهم بِحُكْمِهِم، وبَعِيرٌ [١٣٤/ب] معبَّدٌ؛ قَدْ كَانَ صَعْبًا فصَارَ بحُكْمِ صَاحِبِه، وطَرِيقٌ مُعبد قَدْ كَانَ مُتَحَزِّنًا فعاد[2] سَهْلًا.

المسألة الثانية:

إذا ثبتت[3] حقيقة العبودية فاعلَمُوا أن تصرفات الشريعة تنقسم إلى ما يظهر فيه[4] غرَضُ الآدمي[5]، وإلى ما لا يظهرُ له فيه[6] غَرَضٌ، فالأوَّل كقضاء الدَّيْنِ، والثاني كالصلاة والصَّوْمِ.

وأمَّا[7] القسْم الأوَّل فتعيَّن الأَمْرُ فيه بالتصرُّف على الآدمي[8] مُطْلَقًا من غَيْرِ قصد قُرْبَةٍ.

---

(١) في (ط): كأنَّ.

(٢) في (ط): صار.

(٣) في (ط): ثبت.

(٤) في (ط): فيها.

(٥) في (ط): غرض لآدمي.

(٦) في (ط): فيه له.

(٧) في (ط): فأما.

(٨) في (ك): الأدية، وفي (غ): الأداية.

فأمَّا[١] الثاني فأُمِرَ بأن يَقْصِدَ بالتصرُّف التقرُّبَ إلى الله ؛ وهذا بابٌ اتَّفق العلماء على تسميته عِبَادَةً، لما فيه من التذلُّلِ[٢] والخضوع المحض للمعبود، حين[٣] تجرَّدَت عن غَرَضِ[٤] الآدَمِيِّ، وانغلَقَ بَابُ الحظُوظِ فيها، فإذا أُدِّيَتْ على هذا الوَجْهِ قيل: عبد الرَّجُلُ ربَّه، أي[٥] ذَلَّ له[٦]، وتعبد الرَّجُل لربِّه أي[٧] أَقَرَّ لربِّه[٨] بالعُبودِيَّةِ قَوْلًا وتذَلَّلَ فِعْلًا، وهذا معنى[٩] قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العليا للربِّ فيه:

أنَّه مخصوصٌ به لا يجوز لغيره، ولا يجوز منه، ولا يُتَصَوَّرُ لتقدُّسِه وتَعَالِيهِ[١٠] عن مَعْنَاه.

المنزلة السُّفْلَى للعبد:

أن يعبد ربَّه بشَرْطَيْنِ[١١]:

---

(١) في (ط): وأما.

(٢) في (غ): التذليل.

(٣) في (ك): حتى.

(٤) سقط من (ك) و(غ).

(٥) في (ط): إذا.

(٦) قوله: (أي ذل له سقط) من (غ).

(٧) في (ط): إذا.

(٨) قوله: (أي أَقَرَّ لربِّه) سقط من (ك) و(غ).

(٩) هنا تنتهي نسخة الحافظ سيدي عبد الحي الكتاني المرموز لها بـ (ح)، لبتر لحق آخرها، وقدره ورقتان أو ثلاث.

(١٠) قوله: (أنه مخصوص به ... وتعاليه عن معناه) سقط من (غ).

(١١) في (غ): أن لعقيدته شرطين.

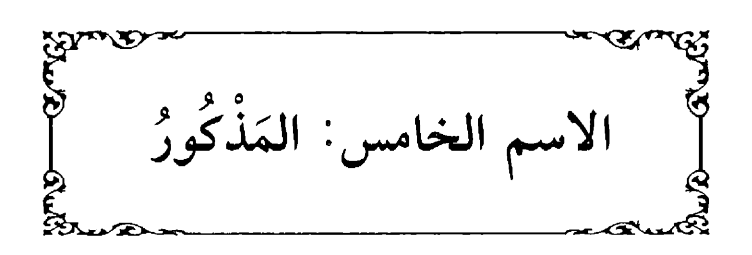
أحدُهما[١]: أن لا يُشرك به شيئًا.

الثاني[٢]: وأن يُخْلِصَ له فعلًا، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة:٣]، والله أَعْلَمُ.

---

(١) في (غ): إحداهما.

(٢) لم يرد في جميع النسخ ما عدا (غ).



الاسم الخامس: المَذْكُورُ

فيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

قال الله تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة:١٥٢]، وقال تعالى: ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ﴾[١] [الأحزاب:٣٥]، فوَرَدَ فِعْلًا ولم يَرِد[٢] اسمًا.

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

قال علماؤنا: ذكرتُ الشيء بلساني وقلبي ذِكْرًا، واجعَلْهُ منك على ذُكْرٍ، أي لا تنساهُ، والذكْرُ الشَّرَفُ، والذِّكْرُ[٣] في الاعتبار، وعدَّدُوا في ذلك كَثِيرًا.

الفصل الثالث: في شرحه حَقِيقَةً

التحقيق فيه: أن الذِّكْرَ هو الكلام، وبحسب تصرُّفِ الكلام يكونُ تَصَرُّفُ الذِّكْرِ، وكما أن الكلام على نَوْعَيْنِ: نَوْعٌ في القَلْبِ، ونَوْعٌ في اللِّسَانِ، فكذلك الذِّكْرُ على ضَرْبَيْنِ: نَوْعٌ من القلب، ونَوْعٌ من اللِّسانِ، قال الله تعالى: «من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، ومن ذكرني في مَلَإٍ ذكرتُه في مَلَإٍ خَيْرٍ من

---

(١) لم ترد في (غ).

(٢) في (غ): لم يرد به.

(٣) في (ط): والذكرى، وفي (ق): والذكر الاعتبار.

مَلَئِهِ»[١]، وقد أطلقت العرب واستعملت الشريعة إِطْلاقَ الذِّكْرِ على العِلْمِ[٢] الثاني المُتَعَقِّب للذهول، لأن الذِّكْرَ له في القلب، مقرونٌ به اقترانَ العلم بالكلام، حسَبَ ما بيَّنَّاه في أُصُولِ الدِّين[٣].

كما أَطْلَقَت اسم الذِّكْرِ على الفوائد المستفادة من الذِّكْرِ، فقد قالت[٤] العلماء في قوله: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ أي اذكُرُوني بالطاعة أَذْكُرْكُم بالثواب، ونحوُ[٥] هذا، والكلُّ قَرِيبُ المأخَذِ، جَائِزُ الاستعمال، والله أعلم.

الفصل الرابع[٦]: في التنزيل

المنزلة العليا للربِّ سبحانه:

تقدَّمت في أسماء الكلام، فإن ذِكْرَ الله هُوَ خَبَرُهُ عن كُلِّ مَا أَخْبَرَ عنه[٧]، ويتعلَّقُ بالمحمود والمذموم، فتعلُّقُه بالمحمود كقوله: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة:١٥١]، ويختصُّ تعالى فيه بأنَّه السابِقُ به[٨].

---

(١) أخرجه أحمد (٨٦٣٥)، وابن أبي شيبة: ٣٠٩/١٠ (٢٩٤٧٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في (غ): الاسم.

(٣) في باب النظر وشروطه، ومفهوم العلم، وأضداده من الجهل والغفلة والذهول، انظره في الإرشاد (ص١٤-١٥)، وشرحه لتقي الدين المُقترَح (ص٤٨)، والغنية في الكلام (٢٣٧/١-٢٣٩).

(٤) في (ط): قال.

(٥) في (غ): يجوز، وهو تصحيف.

(٦) سقط الفصل الرابع من (ك) و(غ).

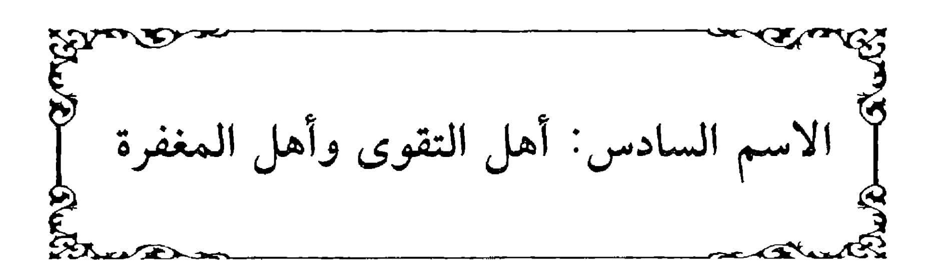
(٧) في (ط): به.

(٨) في (ق): له.

المنزلة السُّفْلَى للعبد:

أن لا يعمر[١] قلبه بغير حبه، ولا يشغل[٢] لسانه بغير ذكره، ولا يستعمل جوارحه في غير خدمته، وإن كان يظهر في هذه الثلاثة توجُّه[٣] لغيره فهو المعنيُّ به والمُرَادُ منه، والله أعلم.

(١) في (ط): يعبد.
(٢) في (ل): ينتقل، وهو تصحيف.
(٣) في (ل) و(ط): توجيه.



الاسم السادس: أهل التقوى وأهل المغفرة

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأوَّل: في مورده

وَرَدَ بـه القـرآن، قـال الله تعـالى: ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [المدثر:٥٦]، وفي حديث أنس بن مالك عن النبي عليه السلام[١] أنه قال في تفسير هذه الآية: قال: «قال الله تعالى: أنا أهلٌ أن اتَّقَى، فمن[٢] اتَّقَى[٣] فلم يجعل معي إِلَهًا فأنا[٤] أَهْلٌ أن أَغْفِرَ له»[٥]، رواه سَهْلٌ[٦] القُطَعي[٧]، وليس بالقَوِيِّ، لكن[٨] قد[٩] أجمعت الأمَّة عليه[١٠] لكونه في[١١] كتاب الله.

---

(١) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(٢) في (ط): من.

(٣) في (ط): اتقاني.

(٤) في (ل) و(ط): فهو.

(٥) أخرجه أحمد (١٢٤٤٢)، والترمذي واستغربه، في التفسير، باب ومن سورة المدثر: ٣٣٢٨ (٥/٢٨٧- بشار)، وصحَّحه الحاكم في تفسير سورة المدثر: ٣٨٧٦ (٢/٥٥٢-عطا)، وغلَّطه ابن حجر في الإتحاف (١/٥٣٦).

(٦) في (ك) و(غ): سهل.

(٧) في (ط) و(م): انقطع، وفي (ل): الأقطع، وفي (غ): القطع.

(٨) في (ل) و(ط): لكن التقوى فرض، وأجمعت عليه.

(٩) سقط من (غ).

(١٠) في (غ): عليه الأمة.

(١١) سقطت من (ق).

الفصل الثاني: في شرحه لغةً

اعلَمُوا أن قول القائل أَهْلٌ يقال في وجوه: أَهْلُ المذهب من يَدِينُ به، وأهل الأَمْرِ وُلَاتُه، وأَهْلُ البَيْتِ سُكَّانُه، ومَكَانٌ آهِلٌ ومَأْهُولٌ فيه أَهْلٌ، ويقال: مرحبًا وأَهْلًا، أي أتيت أَهْلًا لا غرباء[١]، وعلى هذا قال العلماء: المُلْكُ لله أَهْلِ المُلْكِ، وأَهَّلَه لهذا الأمر - بتَشْدِيدِ العَيْنِ - وآهَلَه رآه[٢] له أَهْلًا، واستأهَلَهُ استوجَبَهُ/، وكَرِهَهَ بَعْضُهُم. [١٣٥/أ]

الفصل الثالث: في شرحه حقيقةً

فيه مسألتان:

المسألة الأولى: في الحقيقة

وإذا[٣] ثبت ما ذكرناه في الأهل، فحقيقة الأهليَّة المحلُّ الذي يتأتى[٤] فيه المقصود والمضاف[٥] إليه، ويختصُّ بالوجه الذي يُحال به عليه، فإذا قلت: مكان آهِلٌ فمعناه يتَأَتَّى[٦] فيه المُقَام، وإذا قلت: فلان أَهْلٌ لكذا، فمعناه أنك تجد فيه ما تَقْصِدُ له وتريده منه.

المسألة الثانية: [في معنى قوله: ﴿أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ﴾]

إذا ثبت هذا فاختلف العلماء في معنى قوله: ﴿أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ على قولين:

---

(١) في (ل) و(ط): عزبا.
(٢) سقط من (غ).
(٣) في (ل) و(ط) و(م): إذا.
(٤) في (ك) و(غ) و(ق): يأتى.
(٥) في (ل) و(ط): المضاف.
(٦) في (ك) و(غ): تأتى.

أحدهما: أنه أَهْلٌ أن[١] يُتَّقَى، لجلاله[٢] وصفاته التي استحقَّ بها[٣] الكمال في النعت، كما قال عمر: «نِعْمَ العبد صهيبٌ، لو لم يَخَف الله لم يَعْصِه»[٤]، وقد تقدَّم وجهُه والقولُ فيه وتحقيقه[٥].

الثاني: قال كثير[٦] من علمائنا: معناه أن التقوى تَجِبُ له بعَظِيمِ[٧] قُدْرَتِهِ، وشَدِيدِ عِقَابِهِ وسَطْوَتِه، وهذا هو الذي أَمِيلُ إِلَيْهِ وأُعَوِّلُ عَلَيْهِ.

المسألة الثالثة: في معنى كونه[٨] أهل المغفرة

المعنى[٩]: لتقدُّسِه عن حاجةٍ إلى العذاب، وقيل: لأن رحمته سبقت غضبه، وبه أقول، قال عليه السلام[١٠]: قال الله تعالى: «لو لم تذنبوا لجاء الله بقوم يُذنبون حتى يغفر لهم»[١١].

قال الشاعر[١٢]:

---

(١) في (ط): لأن.

(٢) في (غ): بحاله، وهو تصحيف.

(٣) في (ل) و(ط): به.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) في (ط): حقيقته.

(٦) في (ل) و(ط) و(م): أكثر علمائنا.

(٧) في (ل) و(ط): لعظيم، وفي (غ): تعظيم.

(٨) في (ك): تكريره، ومرضها، وأثبتنا ما صحَّحه بالطرة.

(٩) سقطت من (غ).

(١٠) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

(١١) أخرجه أحمد (٢٦٢٣)، والطبراني في الأوسط (٢٣٧٦)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(١٢) ينسب للفقيه الإمام أبي مدين شعيب بن الحسين الأنصاري التلمساني (٥٠٩-٥٩٤)، في قصيدة له مطلعها: =

فلو لـم يكـن فِينـا مُسيءٌ ومُذنِبٌ لجِئْــتَ بقَــوْمٍ يُــذْنِبُونَ لِتَغْفِــرَا

والقَوْلُ في ذَلِكَ عَرِيضٌ طَوِيلٌ يَحْتَاجُ إلى تَفْصِيلٍ[١].

الفصل الرابع: في التنزيل

المنزلة العليا للربِّ:

أنه لا يُتَّقَى سواه، ولا يُعبد غيره.

المنزلة الثانية[٢] للعبد:

أن يَتَّقِيَهُ حَقَّ تُقَاتِهِ، فإن غُلِبَ فمَا استَطَاعَ، وأن يَغْفِرَ لغيْرِه كما يُحِبُّ أن يُغْفَرَ له، ولذلك[٣] نَدَبَ[٤] الله تبارك وتعالى إليه النبي ﷺ وحضَّ عليه.

تَعْظِيم، ومَدْعُوٌّ ودخل في هذا الباب كل اسم وجب للباري سبحانه في غيره، **كمُعَظَّمٍ** من من دَعَا، **ومُتَضَرَّعٍ** إليه من التضرُّعِ، **ومَشْكُورٍ** من الشُّكْرِ لنِعَمِهِ، **ومحمودٍ** من الثناء عَلَيْهِ بِمَا هو أَهْلُه، إلى أمثاله مِمَّا[٥] لا يُسْتَقْصَى، وفي الذي أَوْرَدْنَا مِنْهُ دِلَالَةٌ على غَيْرِهِ لمن أَحْصَى[٦].

= أَيَــا مَــنْ تَعَــالَى مَجْــدُهُ فَتَكَبَّــرَا وَجَــلَّ جَــلَالاً قَــدْرُهُ أَنْ يُقَــدَّرَا

وَمَنْ حُكْمُهُ مَاضٍ عَلَى الْخَلْقِ نَافِذٌ بِمَـا خَـطَّ فِـي أُمِّ الْكِتَـابِ وَسَـطَّرَا

وقد بحثنا عنه فلم نجده لغيره، فلعله مما ضمَّنه قطعته المشار إليها، وهذا ممَّا يستغرب.

(١) قوله: (قال الشاعر .. يَحْتَاجُ إلى تَفْصِيلٍ) سقط من (ك) و(غ).

(٢) في (ط): السفلى.

(٣) في (ل) و(ط) و(م): كذلك.

(٤) في (ك): ندب عليه السلام إليه.

(٥) في (ل) و(م): ما.

(٦) قوله: (وحض عليه .. لمن أحصى) سقط من (ك) و(غ).

القُطْبُ الرَّابِعُ:
في ذِكْرِ المُتَمِّمَات التي يَحْصُلُ بها المطلوب

وذلك يَبِينُ(١) بسبعِ(٢) لَوَاحِقَ(٣) نُعَدِّدُ(٤) كلَّ فَصْلٍ من المتمِّمات والتَّوابع فيها:

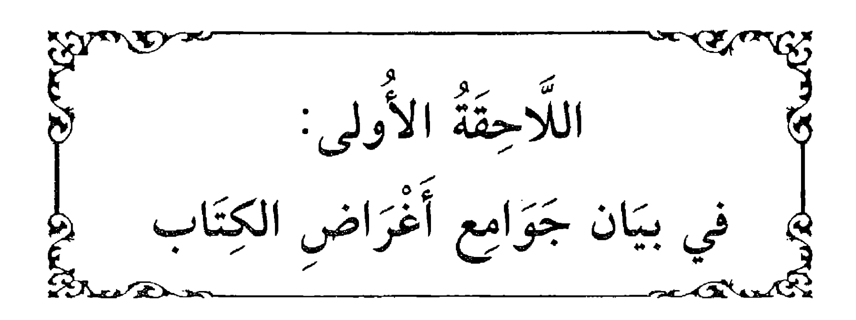
---

(١) في (ط) و(ل): يتبين.

(٢) سقطت من (ل) و(ط)، وفي (ق): سمع، وهو تصحيف.

(٣) في (ل) و(ط): بلواحق.

(٤) في (ل) و(ط): بعدد.



اللَّاحِقَةُ الأُولى:
في بيَان جَوَامِع أَغْرَاضِ الكِتَاب

اعلَمُوا - وفَّقكم الله - أن المؤلفين في هذا الباب، وإن كانوا على حالتين: منهم من اختصر واقتصر، ومنهم من أَوْعَبَ واستظهر، فإنَّهم لم يَسْتَنْزِلُوا[١] على جميع[٢] المقاصد، ولا شَرَعُوا في جُمْلَةِ الموارد، وإنَّما أخذ كل واحِدٍ بطَرَفٍ لَوَاهُ وما استَوْفَاهُ، وهذا الكتاب غَدَا مُوثَّقَ المباني، وأتى على جَمِيعِ المعاني، إذ رَتَّبْنَا القَوْلَ فيه على أربعة[٣] عَشَرَ وَجْهًا:

الأوَّل: النظر في مَوْرِدِ الاسم قرآنًا وسُنَّةً وإجماعًا، فِعْلًا أو اسمًا، إِفْرَادًا أو جَمْعًا.

الثاني: النظر في معناه لغةً.

الثالث: القول في حقيقته ومعناه الخاص، للمعقول[٤] منه المضمُون[٥] لِلَفْظِه.

الرابع: اختلاف الناس فيه.

الخامس: المختار منه.

---

(١) في (ل) و(ق) و(ط): يستولوا، وفي (م): لم يستدلوا.

(٢) في (ط): مهيع.

(٣) في (ط): أحد.

(٤) في (ل) و(غ) و(ط) و(م): المعقول.

(٥) في (ط): المتضمن، وفي (م) و(ل): المضمن.

السادس: دَفْعُ الشُّبْهَةِ[١] العَارِضَةِ له.

السابع: وجه اختصاص الباري سبحانه[٢] فيه.

الثامن: وجه اختصاص العبد بمعناه فيه.

التاسع: ضَمُّ الأسماء كُلِّها إلى الصفات السَّبْعِ[٣] التي لا مَزِيدَ عَلَيْهَا في المعقول والمنقول جميعًا.

العاشر: حُسْنُ الوَصْفِ والتَّرْتِيبِ في جَمِيعِ ذلك، على وَجْهٍ يُقَرِّبُ على النَّاظِرِ بَعِيدَ النَّظَرِ، ويُسَدِّدُهُ في مَجَارِي الفِكَرِ، **وهذه سَبِيلٌ لم نُسْبَقْ إِلَيْهَا، ولم نُزْحَمْ[٤] عَلَيْهَا، لا تُبْقِي نَظَرًا ولا إِلْبَاسًا**.

الحادي عشر: تنزيه القول في الأسماء عن تَشْبِيهٍ صَارَت إِلَيْهِ الحَشْوِيَّة، وكَثِير مِمَّن يُعَانِي الظَّاهِرَ من الكِتَابِ والسُّنَّةِ وشُغِفَ به، دون الإشراف على المعاني والتطلُّعِ إلى الحقائق.

الثاني عشر: تَنْزِيهُها[٥] عن تَعْطِيلٍ مَالَ إليه كَثِيرٌ من الغَالِين، حتى رَدُّوا أسماء الله تعالى إلى اسمٍ واحد، والمعاني/ الكثيرة إلى معنًى واحد، جَهْلًا [١٣٥/ب] بالحقائق، أو عَمْدًا للإِلْبَاسِ ونَفْيِ الصانع، فطَهَّرْنَا كِتَابَنَا من[٦] هذا كُلِّهِ، وأشرنا إلى جُزْءٍ يسير من البيان في الطرفين، وما أشكل بَيَانُهُ فهو في المُقْسِطِ والمُشْكِلَيْنِ.

الثالث عشر: إِعْرَاضُنَا عن أَغْرَاضِ الصُّوفِيَّةِ من عُلَمَائِنَا، فإنَّهُم وإن كانوا أَهْلَ اعتقادٍ وتَحْقِيقٍ، فإنَّهم سَلَكُوا في عباراتهم أَوْعَرَ طَرِيقٍ، وأَشَدُّ ما على

---

(١) في (ط): الشبه.

(٢) في (ط): تعالى.

(٣) في (ك): التسع.

(٤) في النسخ الأخرى: نزاحم.

(٥) في (ك): تنزيهنا، وفي (ط): تنزيهًا، والمثبت من (ل) و(غ).

(٦) في (ل) و(ط) و(م): عن.

الطالب من ذلك ؛ أَنَّهم إذا عبَّرُوا عن الله تعالى ، وعن صِفَاتِهِ العُلَى ، سَلَكُوا من الاستعارة والمجاز أقصى سَبِيلٍ سَلَكَهُ شعراء العَرَبُ وفُصَحَاءُ الكَلِمِ[١] ، ويَعْتَقِدُونَ أنَّ ذَلِكَ من أَفْضَلِ القُرَبِ ، وأَبْلَغِ وُجُوهِ البَيَان ؛

وقد استَنْكَفَ سائِرُ العلماء عن ذلك لوجهين:

أحدهما: أنها[٢] سَبِيلٌ لم يَسْلُكْهَا السَّلَفُ ، فبَقِيَتْ مَجْهَلَةً مُوعِرَةً لا تُفْضِي بقَاصِدِها إلى مَسْلَكٍ ، وربَّما أُبْدِعَ[٣] به فيها وهَلَكَ ؛

الثاني: أنَّ فيها من الإلباس بطَرَفَي التشبيه والتعطيل ما لا تَسْلَمْ[٤] عنه عقائد المتبحِّرِين في العِلْم ، فكيف المبتدئين ، فتجَانَفْنَا عنه ، عن عِلْمٍ به وقِرَاءَةٍ ومَعْرِفَةٍ لحقائِقِه وخِبْرَةٍ ، اقتداءً بالسَّلَفِ الماضين ، ورغبة في احتذاء[٥] الأئمة المهتدين[٦] .

الرابع عشر: ما ضَمَّنَّاه من أحكام أسماء الله تعالى في فصل التنزيل من كلِّ اسمٍ ، وذلك أَمْرٌ بَدِيعٌ عَظِيمُ القَدْرِ ، لو لم يَكُن في الكتاب سِوَاه لكفاه ، وسَتَنْتَهِي نَيِّفًا[٧] على ألف حُكْمٍ ، يَأْتِي[٨] منها أَزيد من[٩] أَلْفِ اسْمٍ ، وهو بَحْرٌ لا يُنْزَفُ ، وخِضَمٌّ لا ساحِلَ له ، وإنَّما يَأْخُذُ كُلُّ أَحَدٍ منه بمقدَارِ عِلْمِه وما يَفْتَح الله ، فله الفَضْلُ والمِنَّة.

---

(١) في (ل) و(ط): الكلام.

(٢) في (ل) و(ط): أنه.

(٣) أي انقُطِعَ به وبقي مُنْقَطِعًا في طريقه تلك ، وربما هلك من ذلك.

(٤) في (ط): يسلم.

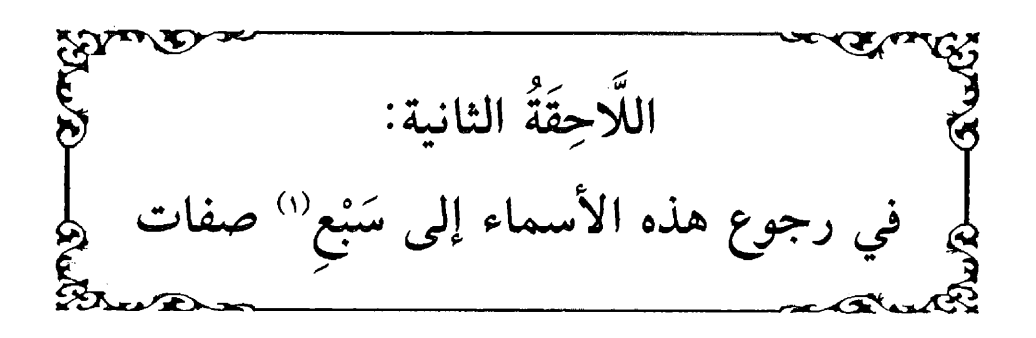
(٥) في (ل) و(ط): اقتداء أتم ، وفي (غ): اقتداء.

(٦) في (ل) و(ط) زيادة: والله ولي الوفيق.

(٧) سقط من (غ).

(٨) سقط من (غ).

(٩) قوله: (أزيد من) سقط من (غ).



اللَّاحِقَةُ الثانية:
في رجوع هذه الأسماء إلى سَبْعِ[1] صفات

لا استِنْكَارَ في لغة العَرَبِ لرُجُوع أسماءٍ كثيرة إلى معنًى واحد، فإنها باتِّساع لسانها وتَبَحُّرِهَا في الألفاظ، بما وُضِعَ لها أو تَوَاضَعَتْهُ، جاء في لسانها للمعنى الواحد أَسْمَاءٌ كَثِيرَةٌ، كالأسَدِ مَثَلًا والسَّيْفِ، ولكن عَبَّرَتْ عن وجود الذات بواحِدٍ، وأتت بسائر الأسماء على معنى التعبير عن الذات، ومَعْنًى كالخادر[2] والخُنَابِس[3] والهِرْمَاس، وكالمُهَنَّد والعَضْبِ والصَّمْصَامَة، فكلَّما كَثُرَت المتعلَّقَاتُ والأوصاف حَدَثَتِ[4] العبارَاتُ قَصْدَ البَيَانِ لها والتَّمْيِيزِ لآحَادِهَا عن جُمْلَتِهَا.

ولا ذَاتَ أكبرُ من الذات الإلَهيَّة ولا أَكْرَمُ، ولا تَعَلُّقَ أَعظَمُ من مُتعلَّقاتها، فأَوْجَبَ[5] ذلك كَثْرَة الأسامي في التعبير عنها، فلو قلت إنها أَلْفُ اسْمٍ أَوْ أَلْفُ أَلْفٍ إلى ما لا يُحْصَى لم يَقَع التعبير[6] لقُصُورِ العَقْلِ، فتعيَّن الإحصاء لمَوْرِدِ[7] الشَّرْعِ، وانقطع الرجاء عمَّا سِواه والطَّمَع.

---

(١) في (ك): تسع.

(٢) في (ط): كالحادر.

(٣) في (ط): الخنافر، وفي (ل) و(م): الخنافس.

(٤) في (ك): وحديث.

(٥) في (غ): فأوجبت.

(٦) في (ط): التعبير به.

(٧) في (غ): بمورد.

وكان الاسمُ المعبِّر عن الجميع المُسْتَوْفِي لِكُلِّ وَجْهٍ من التعلُّق قَوْلَكَ: الله، فإنه عبارة عن الذات والصفات والمتعلَّقات، وكلِّ ما تصوَّره مُتَصَوِّرٌ من المعاني أو يَخْفَى[١] عن العقول دَرْكُه.

فلا يُلتفتُ إلى من يقول: «قولُنا: الله عبارةٌ عن الوجود والذَّاتِ خاصَّةً»، فإنّه تَقْصِيرٌ ظَاهِرٌ، وقَوْلٌ مع الجَهْلِ مُتَظَاهِرٌ، ولذلك كان عليه السلام[٢] يقول: «لا أُحصِي ثَنَاءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»[٣].

والمقدارُ الذي اطَّلَعَ الخَلْقُ عليه وشَرُفوا بمعرفته إنَّما يرجع إلى ما دلَّت العقول عليه، وذلك كَوْنُ الباري تعالى: **مَوْجُودًا**، **قَادِرًا**، **عَالِمًا**، **حيًّا**، **سَمِيعًا**، **بَصِيرًا**، **مُتَكَلِّمًا**[٤]، مع ما يَرْتَبِطُ بذلك من نَفْيٍ وإِثْبَات، ويرجع إليه من جميع المتعلَّقات، لا يخرج وَجْهٌ من ذلك عنها، ولا تَشِذُّ[٥] عبارة عن الاعتبار[٦]/ بها، فلأجل ذلك شَحَّرناها في ذلك المعيار، وسابَقنا بها في هذا المضمار، ولم نقتصر على الإشارة والإجمال دون التفصيل، حتى تقع المعرفةُ بها على وجه يَشفي الغَلِيل[٧].

---

(١) في (غ): ويخفى.

(٢) في النسخ الأخرى: النبي صلى الله عليه وسلم.

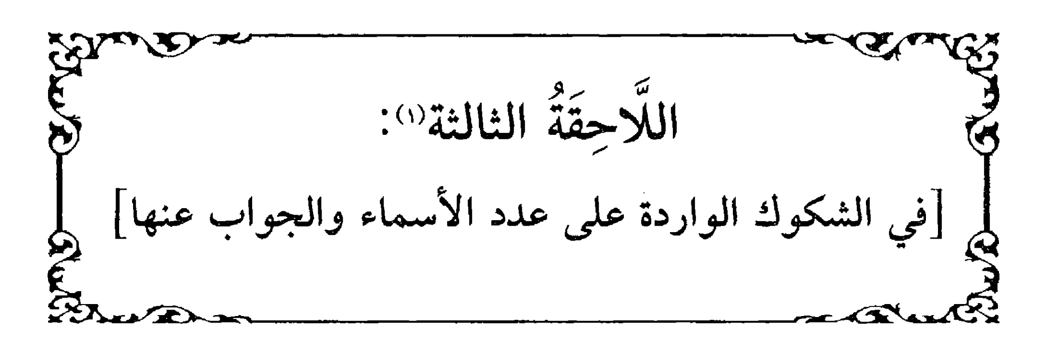
(٣) تقدم تخريجه.

(٤) لم يذكر كونه تعالى مريدًا.

(٥) في (ط): يشذ.

(٦) في (ط) و(ل) و(م): الارتباط.

(٧) بعدها في (ل) و(ط): يتلوه.



اللَّاحِقَةُ الثالثة(١):

[في الشكوك الواردة على عدد الأسماء والجواب عنها]

قد عَلِمتم ما وَجَدْنَا من الأسماء في القرآن وسَرَدْنَاه لكم، وما جاءت به السُّنَّةُ ممَّا(٢) حَضَرَنَا(٣) حَالَةَ الإملاء، وعلى ذلك أتى الشَّرْحُ على جميع الاستيفاء، ولكن يتطرَّقُ إلى ذلك خمسة شُكُوكٍ، من الحقِّ أن نتعرَّض لها بالبيان حتَّى تكمُلَ الفائدةُ بارتفاعها ويَقَعَ اليقينُ(٤) باندفاعها.

الشَّكُّ الأوَّل: هل لله(٥) اسمٌ سوى التي أوردناها وشرحناها كما جاء في الكتاب والسُّنَّة؟ وقد انفصلنا عنها(٦) في المقدِّمات والسَّوابق، وفي الثانية من اللَّواحق.

الثاني: أن يجري في الخاطر: ما فائدة الإحصاء في(٧) حديث أبي هريرة بتسعة(٨) وتسعين، وهي أكثر من ذلك؟

---

(١) في (ل) و(ط) تضمنت اللاحقة الثالثة تتمة اللاحقة الأولى، وجاءت على الصواب في (ك) و(غ)، فراعينا ترتيبها لجودتها وأصوبيتها.

(٢) في (ل) و(ط): بما.

(٣) في (ط): حصَرنا.

(٤) في (ط): البيان.

(٥) في (ط): لله تعالى.

(٦) في (ل) و(ط): عنه.

(٧) في (ل) و(ط): وفي.

(٨) في (ط): تسعة.

والجواب عنه: أن هذا ممَّا لا يُتوصَّلُ إلى معرفته بحالٍ، على[١] طريق التحقيق، ولكن على طريق التخمين، لكنَّ العلماء قد أوردوا في ذلك عبارات لا تُغْنِي، منها:

قول بعضهم: يجوز أن يكون لله تعالى تسعةٌ وتِسْعُون اسمًا، لها[٢] دلالةٌ ليست لغيره؛

وهذا قَوْلٌ ضعيف، لأنه يقال له: هل هذه[٣] في هذه الأسماء المعلومة لنا أم في غيرها؟ فإن ادَّعَيْتَ أنه في هذه المعلومة لدينا فذلك بَاطِلٌ قَطْعًا، وإن ادَّعَيْتَ أنه فيما لم يُعْلَم فلم يتكلَّم عليه السلام[٤] فيها[٥] ولا تعرَّضنا نَحْنُ لها.

وقال بعضهم: جِهَاتُ[٦] الجلال والشَّرَفِ انتهت[٧] إلى تِسْعَةٍ وتِسْعِين فعبَّر بها عنها[٨].

وهذا باطلٌ، لأنه إن أراد جهات الجلال والشرَف في الأصل، فإنَّ جهات الجلال والشَّرَفِ انحَصَرَتْ في سَبْعِ صفاتٍ كما بَيَّنَّا، وكلُّها ترجع إليها، وإن أراد في المتعلَّقات فإنها لا تُحْصَى عند الخَلْقِ[٩].

---

(١) في (ط) و(ل) و(م): لا على، وقد ضرب على لا في (ك) ومرَّضها.

(٢) في (غ): له.

(٣) في (ط) و(ل) و(م): هذا.

(٤) في النسخ الأخرى: رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٥) سقطت من (غ).

(٦) في (ط): بجهات، وصحَّحها.

(٧) سقطت من (ك).

(٨) في (ط): عنه.

(٩) في (ط): لا تحصى ولا تستقصى.

فتبيَّن[١] أن هذا كُلَّه دَعْوَى ولا بُرْهَان عليها، والحق أنَّه ليس مما[٢] يُدرَكُ بِنَظَرٍ، ولا وَرَدَ به خَبَرٌ، فالحزمُ[٣] الإمساكُ عنه.

الثالث: أن يقال: هل في هذه الأسماء اسمُ الله الأَعْظَمُ أم لا؟

وقد قال بعض العلماء: يجوز أن يكون فيها، ويجوز أن يكون خارجًا عنها، وقد بيَّنَّا اسمَ الله الأَعْظَمَ ومعنى وصفه به، وبذلك يظهر الجواب عن هذا[٤] التشكيك.

الرابع: هل أحصى عليه السلام[٥] الأسماء وبيَّنها أم لا؟

أجاب عن ذلك بعض العلماء بأنَّه كذلك نُقِلَ، ونَصَرَ ذلك وقوَّاه[٦] ودَلَّ عليه.

وهذا[٧] باطلٌ، فإنَّه لم يصحَّ قَطُّ عن رسول الله صلى الله عليه[٨] في ذلك حَرْفٌ، وإنَّما الذي عُلِم بالخبر وَجْهُ الإحصاء للعدد المذكور وفائِدَتُه، وهي دخول الجنة، ووُكِلَ الإحصاء إلى المُلْتَقِطِين له من الكتاب والسُّنَّة والعَالِمِين به[٩]، ليقع البَحْثُ والاجتهاد، ويتفاوَتُ الخلق فيه على الجور[١٠] والاستبداد[١١]، فتَنْفُذَ الكلمة بالجنَّة أو النَّار في المَعَادِ.

---

(١) في (غ): فبين.
(٢) في (ك): ما، وسقطت من (ل).
(٣) في (ط): فالجزم.
(٤) سقط من (غ).
(٥) في النسخ الأخرى: رسول الله صلى الله عليه وسلم.
(٦) في (ط): قرأه.
(٧) سقط من (غ).
(٨) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.
(٩) سقط من (غ).
(١٠) في (ط) و(م): الحوز، وفي (ل): الحور.
(١١) في (ك)، مرَّضها، وفي الطرة: الظاهر: الاستدا[د]، وصحَّحه، وهو الصواب.

الثانية[١]: التمثيل بالكبائر[٢] في جملة المعاصي ليَعُمَّ الاجتنابُ الكُلَّ، وبليلة[٣] القَدْرِ في ليالي الشهر ليَعُمَّ الاجتهادُ بالعبادة الجميع، كذلك يَعُمُّ الإحصاءُ والطَّلَبُ لجميع الأسماء فيتضاعف الثواب ويحصُل المطلوب.

الخامس: هل فيها[٤] ما زَعَمَهُ بعض الناس من قولهم: الدَّهْرُ ورمضان وديَّان وسلطان أم لا[٥]؟

قلنا[٦]: أمَّا الدَّهْرُ فقد بيَّنَّاه في كتاب المشكلين، في تفسير قوله/: «فإن الله هو الدهر»[٧]، وأمَّا رمضان وسلطان وديَّان[٨]، فجاءت في أحاديث ضعيفةٍ لا أَصْلَ لها، وعلى أَلْسِنَةِ قَوْمٍ لا تحقيق[٩] عندهم، فلا يُلتَفَتُ إليه. [١٣٦/ب]

فإن قيل: فَلِمَ لم تذكروا[١٠] المُطَّلِب في الأسماء[١١]، وقد جاء في الحديث: «أنا ابنُ عبد المطَّلِب»[١٢]، ومن أسمائه التي يُحلَف بها الطَّالِبُ؟

---

(١) الأولى هي الفقرة السابقة من الجواب.

(٢) في (غ): الكبائر.

(٣) في (غ): ليلة.

(٤) في (غ): فيما.

(٥) قوله:لا (أم لا) سقط من (غ).

(٦) سقطت من (غ).

(٧) أخرجه مالك في الموطأ؛ في الكلام، باب ما يكره من الكلام: ٨١٥ (٥/١٤٣٤- الأعظمي)، وأحمد (٩١٠٥)، والبخاري؛ في الأدب، باب لا تسبوا الدهر: ٦١٨١ (٨/٤١- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الأدب، باب النهي عن سب الدهر: ٢٢٤٦ (٤/١٧٦٢- عبد الباقي)، من حديث أبي هريرة بألفاظ متقاربة.

(٨) انظر شأن الدعاء: (١٠٧) وما بعدها، فيه التعرض لتضعيف هذه الأخبار.

(٩) في (ل) و(غ) و(ط): عِلْم، ومرَّضها.

(١٠) في (ط): يذكروا.

(١١) سقطت من (ك) و(غ).

(١٢) أخرجه أحمد (١٨٦٦٠)، (١٨٦٦٧)، والبخاري؛ في مواضع منها في الجهاد =

الجواب من وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أن نقول: أمَّا الطالب فهو سبحانه؛ طالبٌ بقوله في التكليف، طالبٌ بفِعْلِه في التصريف، لكن لم يَرِدْ به أَثَرٌ، والحَلِفُ[١] به بِدْعَةٌ.

الثاني: أن المُطَّلِب ليس من أسماء الله لأنَّ وَزْنَهُ مُتَفَعِّلٌ، ولا يُضافُ منه إلى الباري إلَّا ما جاء على طريق **الاختصاص**، كما قُلْنَا في المُتَكَبِّرِ ونَحْوِهِ، وأمَّا تسميتُه جد النبي عليه السلام[٢] بعبد المُطَّلِب، فإنَّما يَصِحُّ[٣] أن يُضاف عبد المُطَّلِب[٤] إلى جَدِّه المُطَّلِب لأنَّه ابنُه، والابنُ عبد الأب إذا استويا في الدِّينِ، كافرَين أو مسلمَين، بما يتعيَّن عليه من البرِّ الذي هو بمنزلة السيِّد[٥] على العَبْدِ، والله أعلم.

= والسير، باب من قاد دابة غيره: ٢٨٦٤ (٤/٣٠- طوق النجاة)، ومسلم؛ في الجهاد والسير، باب في غزوة حنين: ١٧٧٦ (٣/١٤٠٠- عبد الباقي)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

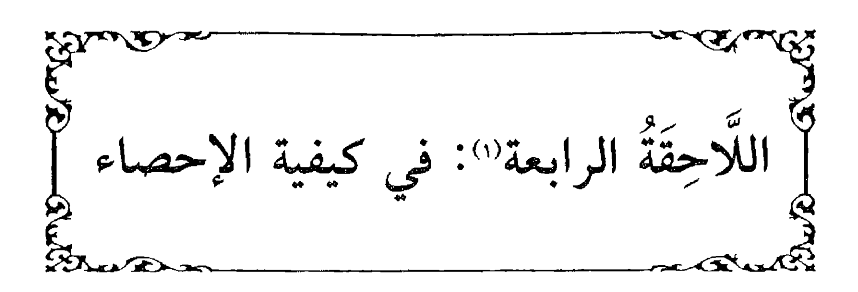
(١) في (ل) و(ط) و(غ): التحليف، وفي (م): التخلف، وهو تصحيف.

(٢) في (غ): صلى الله عليه وسلم.

(٣) في (ل) و(ط): صحَّ.

(٤) في (ط): عبودية عبد، وفي (ل): عبودية عبد المطلب.

(٥) في (ل) و(ط): برّ السيد.



اللَّاحِقَةُ الرابعة[١]: في كيفية الإحصاء

تحزَّبَ الناس في ذلك أحزابًا، وآلَ اختلَافُهم إلى ثَلاثَةِ أقوالٍ:

فمنهم من قال: لا سبيل إليه.

الثاني: أن ذلك لا يُوَصَلُ[٢] إليه إلَّا بِعُسْرٍ، لأنَّ الأسماءَ المطلقة غَيْرَ المضافة[٣] ولا المتعلِّقَةِ بالصِّفة يعزُّ[٤] وُجُودها، ولا يُجْمَعُ منها إلا ما[٥] قلَّ[٦] ممَّا[٧] ورد في الحديث[٨].

والصحيح[٩]: أنها سَهْلَةٌ سَمْحَةٌ، لأن ما في كتاب الله منها معلومٌ قَطْعًا سَهْلًا، وما في حديث رسول الله صلى الله عليه[١٠] يُوصَلُ إليه بروايته وقراءته،

---

(١) في (ل) و(ط): الخامسة.

(٢) في (ط): يتوصل.

(٣) في (ك): المضاعفة، ومرَّضها، وأثبتنا ما أثبته بالطرة وصحَّحه.

(٤) في (ل) و(ط): بعد، وفي (غ): لعز.

(٥) سقطت من (غ).

(٦) في (ل) و(ط): إلا أقل.

(٧) في (ط): ما.

(٨) في (ل) و(ط): الخبر.

(٩) هو القول الثالث.

(١٠) في النسخ الأخرى: صلى الله عليه وسلم.

فَتَتَخَرَّجُ[١] منه، وإذا قرأ العبد القرآن والسُّنَّةَ دخل الجنَّة، وهو فائدة قوله: «من أحصاها دخل الجنة»، ومعناه والمُرَادُ به؛ وهي الحثُّ[٢] على قراءة القرآن والسنة[٣]، هذا هو المعنى الصحيح والفائدة العظمى، فافهموا تَرْشُدُوا.

---

(١) في (ل): فتستخرج منه، وفي (ط): فنتحرج.

(٢) في (ك): البحث، وفي الطرة: الظاهر: الحث، وهو الذي في النسخ الأخرى.

(٣) وانظر شأن الدعاء: (٢٩)، وما رجَّحه القاضي أحد الأوجه الأربعة التي ساقها الخطابي في معنى الإحصاء الوارد في الحديث.

اللَّاحِقَةُ الخامسة[١]:
[في رَدِّ قَوْلِ من قال إن الأسماء كلها لقبية غير مشتقة ولا إضافية]

ظنَّ بعض الجهلة[٢] أن الأسماء كلَّها[٣] لا تكون إلَّا كهيئة الألقاب، زَيْدٍ وعَمْرٍو[٤] وبَكْرٍ[٥]، دون الكاتب والعالم، أو لا تكون إلَّا مطلقةً مفردةً، كقولنا: عالمٌ قادرٌ، لا مضافةً[٦]، ولا تكون مضافةً، كقولنا: فاطرُ السماوات[٧]، عالم الغيب والشهادة، وأراد أن يجمعها هكذا تِسْعَةً وتِسْعِينَ، وهذه غَبَاوَةٌ ظاهِرَةٌ، وجَهْلٌ عظيم باللغة والشريعة وما سَلَكَه السَّلَفُ، وخِلَافٌ لما أجمعت[٨] عليه الأمَّة.

ولا جواب له عندي إلَّا قولُه تعالى: ﴿فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [النجم:٢٩-٣٠].

---

(١) في (ل) و(ط): السادسة.
(٢) يعني الإمام أبا محمد علي بن حزم الظاهري تـ ٤٥٦هـ، وله في الأسماء والصفات مذهب خاص، فلا يرى أنها مشتقة، وأن الله مثلا عالم لا بعلم، وسميع لا بسمع، وهكذا في سائر الصفات، وأن الأصل في ذلك هو النص، انظر الفَصْل في الملل والأهواء والنحل (٢/١١٦).
(٣) سقطت من (ل) و(ط) و(م).
(٤) في (ط): عمر.
(٥) في (ل) و(ط): بكر.
(٦) سقطت من (ل) و(ط).
(٧) في (ط) و(م): فاطر السماوات والأرض.
(٨) في (غ): اجتمعت.

فمن انتهى إلى هذا المقدار سقطت مُكَالَمتُه، ولم يُجْعَل في من[1] يُنـاظَر ويُرَدُّ[2] عليه، وليس العَجَبُ منه، إنَّما العجب ممَّن تَطَوَّقَ[3] بطَوْقِ العِلْم، وتَعَصَّبَ[4] بتَاجِهِ من أهل المشرِق[5]، ثم[6] قال: إنَّ بعض حفَّاظ المغرب ذَكَرَ أنَّه أحصى من أسماء الله ثمانين اسمًا، وما عَلِمَ ولا[7] يَتَصَوَّرُ أن يَعْلَمَ أَحَدٌ لله اسمًا لا يَكُونُ صِفَةً إلَّا قولك الله، على اختلافٍ فيه، لا ثاني له، فكيف يَدَّعِي جَاهِلٌ أنَّ له ثَانِيًا، أو يَظُنُّ عَالِمٌ أنَّ أَحَدًا جَمَعَهَا ثَمَانِينَ.

---

(١) في (ل) و(ط) و(م): حدٌّ، وسقطت من (غ).

(٢) في (ل) و(ط) و(م): أو يرد.

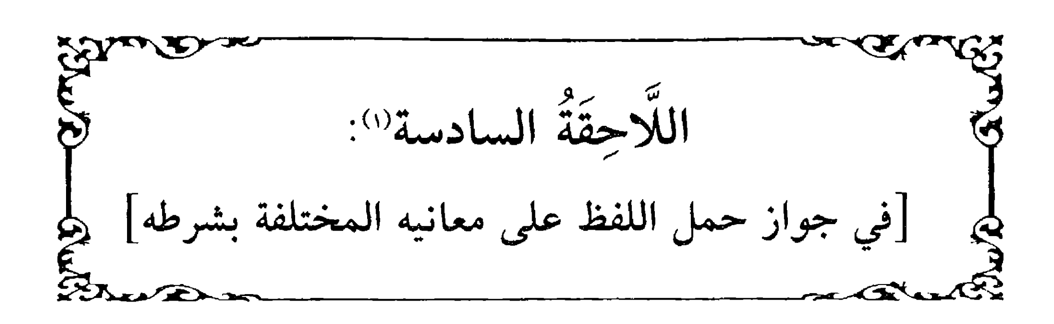
(٣) في (ط): يطوَّق.

(٤) في (ل) و(ط): يعصَّب، وفي (غ): تُعُصِّب.

(٥) هو شيخه الغزالي في المقصد الأسنى (ص١٧٢) إذ قال: «ولم أعرف أحدا من العلماء اعتنى بطلب ذلك وجمعه سوى رجل من حفاظ المغرب يقال له علي بن حزم، فإنه قال رحمه الله: صح عندي قريب من ثمانين اسما يشتمل عليها الكتاب والصحاح من الأخبار، والباقي ينبغي أن يطلب من الأخبار بطريق الاجتهاد، وأظن أنه لم يبلغه الحديث الذي فيه عدد الأسامي، وإن كان بلغه فكأنه استضعف إسناده، إذ عدل عنه إلى الأخبار الواردة في الصحاح وإلى التقاط ذلك».

(٦) سقطت من (غ).

(٧) في (ط): أنه لا.



اللَّاحِقَةُ السادسة(١):

[في جواز حمل اللفظ على معانيه المختلفة بشرطه]

قد ذكرنا في تفسير(٢) أسماء الله المتقدمة، أن أكثرها له معاني كثيرةٌ مختلفةٌ، وبيَّنَّا جميع معانيها ووُجُوهَ مُحْتَمِلاتها، وأوضحنا صحَّة المُرَادِ بكلِّ واحدٍ منها، واستعمالَ اللفظ الواحد(٣) على كثير من المعاني، وقد اختلف الناس في ذلك اختلَافًا/ كَثِيرًا بينَّاه في أصول الفقه(٤). [١٣٧/أ]

بَيْدَ أنَّ بعض المحقِّقين(٥) من المتأخرين(٦) أتى بطريقين غَرِيبَيْن(٧):

---

(١) في (ط) و(ل): السابعة.

(٢) سقطت من (ط) و(ل).

(٣) سقط من (غ).

(٤) في السابقة الثامنة من المحصول في علم الأصول للقاضي: (٣٦).

(٥) في (غ): المتحققين.

(٦) هو شيخه الغزالي في المقصد الإسنى: (٤٣)، إذ قال في الفصل الثالث من السوابق والمقدمات: في الاسم الواحد الذي له معان مختلفة وهو مشترك بالإضافة إليها، ثم قال: «وهذا إذا نظر إليه من حيث اللغة فبعيد أن يحمل الاسم المشترك على جميع المسميات حمل العموم»، قال: «فأما التعميم فربما خالف وضع الشرع وضع اللسان، نعم فيما تصرف الشرع فيه من الألفاظ لا يبعد أن يكون من وضعه وتصرفه إطلاق اللفظ لإرادة جميع المعاني فيكون اسم المؤمن بالشرع محمولا على المصدق ومفيدا الأمن بوضع شرعي لا بوضع لغوي»

(٧) سقط من (غ).

أحدهما: أَنَّه أبى حمل اللفظ المشترك على جميع معانيه لغةً وجوَّزه[١] شَرْعًا، وهذا[٢] يبعدُ[٣]، لأنه[٤] إذا جاز شَرْعًا[٥] حَمْلُ اللَّفْظِ المشترَك[٦] على جميع المعاني جاز ذلك لغةً، وهذا متوقِّفٌ[٧] على النَّقْلِ وُرُودُه، وأمَّا جوازه فهو في الكلِّ على وَجْهٍ واحدٍ سواء، وحَمْلُ اللفظ الواحد على جميع المعاني إذا لم يكن[٨] فيه استحالةٌ فهو أبلغ[٩] في البيان وأكمل في المَدْحِ[١٠]، والله أعلم.

الثاني: أنه قسَّم ذلك ونوَّعَه، فقال: أمَّا لفظ السلام مثلًا فيجوز أن يُحمل على معنى السلامة من النقائص، وسلامة الخلق منه.

وأمَّا لفظ المؤمن فلا يُحمل على التصديق والأمان، ولكن يقال: حَمْلُه على الأمان أَمْدَحُ من حمله على التصديق.

والصحيحُ: حَمْلُه على المعنيَيْنِ في كل واحد منهما، لما بيَّنَّاه من المبالغة في الشأن[١١] وكمال المدح، وذلك مُحَقَّقٌ في أُصُولِ الفِقْهِ.

---

(١) قوله: (لغةً وجوَّزه) بيَّض له في (ط).

(٢) في (ط): وهو.

(٣) في (ط): يفيد.

(٤) في (ط): أنه.

(٥) قوله: (أنه أبى حمل اللفظ ... لأنه إذا جاز شرعا) سقط من (غ).

(٦) قوله: (حَمْلُ اللَّفْظِ المشترَك) بيَّض له في (ط).

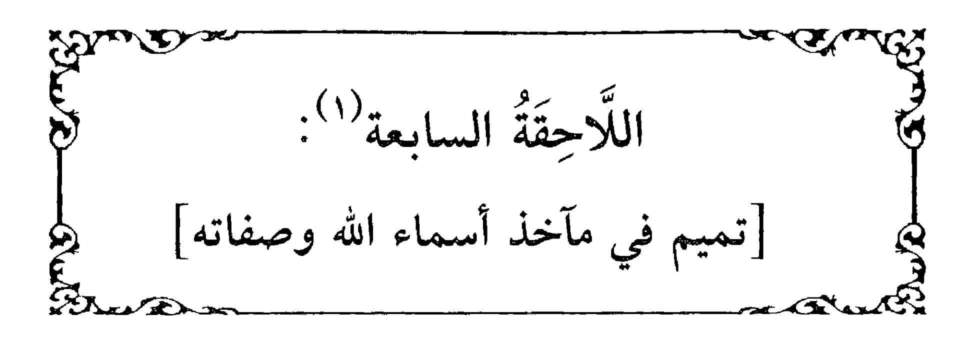
(٧) في (ل) و(ط) و(غ): أمر يقف.

(٨) في (ل) و(ط): تكن.

(٩) سقطت من (ك) و(غ).

(١٠) قيد الغزالي هذا القول بقيود، انظرها في المقصد الأسنى: ٤٤.

(١١) في (ل) و(ط): البيان.



اللَّاحِقَةُ السابعة[١]:

[تميم في مآخذ أسماء الله وصفاته]

قد بيَّنَّا مآخذ أسماء الله وصفاته في السوابق[٢]، وتَكْمِلَةُ ذلك في اللَّواحِقِ؛ أن[٣] بعض المتأخرين من علمائنا[٤] قال في طريق مآخذ أسماء الله وصفاته: إنَّ كل ما كان منها يرجع إلى[٥] الاسم فذلك موقوفٌ على الإذن، وما[٦] يرجع إلى الوصف فذلك لا يقف على الإِذْنِ، ولكن ما صَدَقَ منه كان مُبَاحًا، وما كان كَذِبًا كان محظورًا.

قال: والفرق بين الاسم والصفة، أن الاسم هو الموضوع للدِّلالة على المسمَّى كزيد[٧]، والصفة كقولك: أبيض وطويل، وكأنه[٨] يشير إلى أن[٩] ما كان مشتقًّا من معنًى هو فيه[١٠] فهو صِفَةٌ، وما لم يكن مشتقًّا فهو اسمٌ.

---

(١) في (ل) و(ط): الثامنة.

(٢) في (ل) و(ط): التنزيل.

(٣) سقطت من (غ).

(٤) هو شيخه الغزالي في المقصد الأسنى في الفصل الثالث من اللواحق: (ص١٧٣)، وله تفصيله وأدلته فلتنظر هنالك.

(٥) في (ك) و(غ): في.

(٦) في (ط) بعد ما: لا، ولا معنى لها.

(٧) في (ك) و(غ): كذلك.

(٨) في (غ): فكأنه.

(٩) سقطت من (ك).

(١٠) في (ط): له.

قال الإمام الحافظ[١] رضي الله عنه: هذه دعوى، وقد مال إليها كثير من قَرَأَةِ علم اللسان، والاسم ينطلق على الاسم والصفة، وقد قال تعالى[٢]: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم﴾ [يوسف: ٤٠]، فسمَّاها أسماءً، وكانت مشتقَّةً كاللَّات والعُزَّى وهُبَل[٣] ومَنَاة وغيرها، ومن ذَكَرَ من النُّحَاةِ الفَرْقَ بين الاسم والصفة فإن كان أراد أن يُقَدِّرَ[٤] الفَرْقَ[٥] بين ما يقع مشتقًّا وبين ما يقع مُرْتَجَلًا ليَفْصِلَ الحقيقة لا[٦] ليَمْتَنِعَ من صحَّةِ الإطلاق فقد أَصَاب، وإن أراد غيرها[٧] فلا يصِحُّ ذلك له.

وإذا تأمَّل[٨] هذا المنصف[٩] اللبيب فإن علماءنا اختلفوا في الاسم والصفة اختلافًا واحِدًا كما تقدَّم:

فمنهم من قال: إنه يجوز أن يُسَمَّى من ذلك ما كان مَدْحًا وجَلَالًا[١٠] صَرِيحًا، دون ما كان فيه إيهامُ تشبِيهٍ أو تَعْطِيلٍ فِيهِمَا جَمِيعًا[١١].

ومنهم من قال: ذلك يقع على السَّمْعِ والإِذْنِ، وليس ذلك موقوفًا على الصدق والكذب، فإنَّا لو قلنا في الباري إنه عاقلٌ لصدَقْنَا، ولكن لا نقول ذلك

---

(١) في (ط): الفقيه الإمام القاضي أبو بكر بن العربي، وفي (ل): الفقيه الإمام الحافظ أبو بكر بن العربي.

(٢) قوله: (هذه دعوى .. قد قال تعالى) في موضعه بياض من (ط).

(٣) في (ط): وبَعْل وهُبل.

(٤) بيَّض لها في (ط).

(٥) في (ل) و(ط): أُنموذجا.

(٦) بيَّض لها في (ط).

(٧) في (ل) و(ط): غير هذا، وفي (غ): خبرها، وهو تصحيف.

(٨) في (ل) و(ط): ثبت.

(٩) في (ل) و(ط): للمنصف.

(١٠) قوله: (احدًا كما تقدم .. مَدْحًا وجَلَالًا) سقط من (ك) و(غ).

(١١) سقط من (غ).

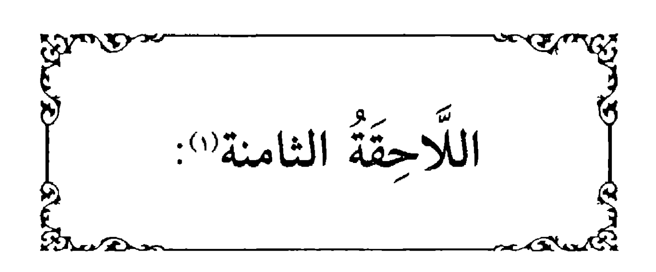
لما فيه من الإيهام، ونقول إنه خير الماكرين بالإذن، وإن كان في ذلك إيهامٌ لمَكْرِ المخلوقين، ولكن قرأناه وتَلَوْنَاه إذنًا[١]، وتَأَوَّلناهُ عِلْمًا، وهذا بَيِّنٌ[٢] من الكَلَامِ[٣]، ومأخذٌ يُوفِي على التَّمَامِ.

---

(١) سقط من (ط).

(٢) في (ل): أبين، وفي (ط): فن.

(٣) هنا تنتهي نسخة (ط).



اللَّاحِقَةُ الثامنة(١):

قد جمعنا في هذا الكتاب من أقوال العلماء عُيُونًا، ونَظَمْنَا من فِقَرِهِم فُنُونًا، ولم يبق اسمٌ(٢) ذكروه إلَّا ذكرناه، ولا وصفٌ(٣) شرحوه إلَّا شرحناه(٤) حتى اجتمع منها مائتا(٥) اسم وسبعةٌ وستُّون اسمًا هي أُمَّهَاتُ باقيها(٦) وشارحات معانيها، وكاشفات خفاياها، وفارجات زواياها(٧)، ونرجو من فضل الله أنه لا يَبْقَى بعدها اسمٌ لطالب إلَّا وجدَه أو دليلُه، / ولا مَقْصَدًا(٨) إلَّا قد ارتفع علمُه [١٣٧/ب] واتضحت(٩) سبيله، ولا نوعًا(١٠) من علومها ومتعلَّقاتها إلَّا أوضَحْنَا جُمْلَتَهُ وتَفْصِيلَه، فإذا قرأه أَحَدٌ فليأخذ منه ما يَفْتَقِرُ إليه، وليَقِفْ عِندَ المُبْهَمِ(١١) عليه، ولا يَعِبْهُ بتَطْوِيل، فإنَّ معه شفاءَ الغليل، وإن عايَن وهْمًا فسبحان المحيط قُدْرَةً

(١) في (ل): التاسعة.

(٢) في (ل): اسما.

(٣) في (ل): وصفا.

(٤) في (ل): سردناه.

(٥) في (غ) و(م): مائتان.

(٦) قوله: (حتى اجتمع منها مائتا اسم وسبعةٌ وستُّون اسمًا هي أُمَّهَاتُ باقيها) في موضعه بياض من (ل).

(٧) في (م): رواها، وفي (ك): روايا‌ها.

(٨) في (ل) و(م): مقصد.

(٩) في (ط): وانتهجت.

(١٠) في (ل) و(م): نوع.

(١١) في (ل) و(م): ما يبهم، وفي (غ): أبهم.

وعِلْمًا، فأمَّا نحن فلم نَعْتَمِدْ مِنهُ حَرْفًا إلَّا بعد أن رأيناه عرفًا، ولكن لا نأمن الزَّلَّةَ، ولا نضمن العِصْمَة.

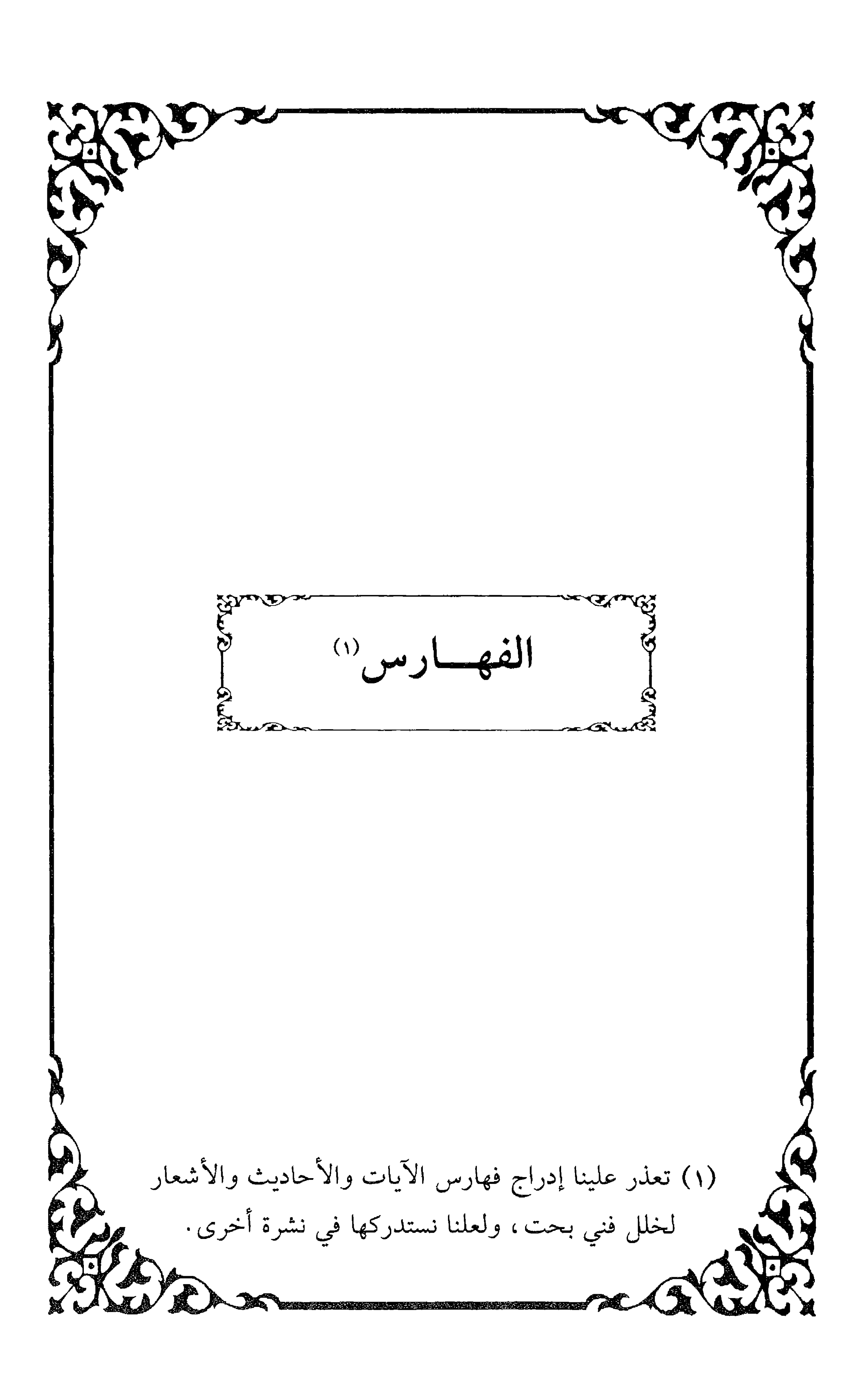
وقد انتهى الأمَد، وحصَل الاستيفاء إياه[1] للعدَد، ونرجو أنَّ القول فيه إذا تأمَّله اللَّبيبُ المُنْصِفُ رأى أنَّه غُنيَةُ الطَّالِب، ومُنيَةُ الرَّاغِب، وإلى الله نَضْرَعُ ونرغب[2] أن ينفعنا به أُخْرَى ودُنيَا، ويُنِيلَ[3] بِهِ الدَّرَجَةَ العُلْيَا برحمته، إنَّه مُنعِمٌ كَرِيمٌ، وآخِرُ دعوانا أن الحمدُ لله رَبِّ العالمين.

---

(١) سقط من (ل).

(٢) سقط من (ل) و(م).

(٣) في (ل): ننيل.



الفهـــارس[1]

(١) تعذر علينا إدراج فهارس الآيات والأحاديث والأشعار لخلل فني بحت، ولعلنا نستدركها في نشرة أخرى.

فهرس المسائل العقدية

فهرس قواعد الأمد ونكته

فهرس مباحثة القاضي لشيوخ الأشعرية

فهرس مباحثة القاضي للفرق والطوائف المخالفة من أهل اللغة والفقه والكلام:

فهرس الأعلام

فهرس الفرق

فهرس الكتب

فهرس الموضوعات